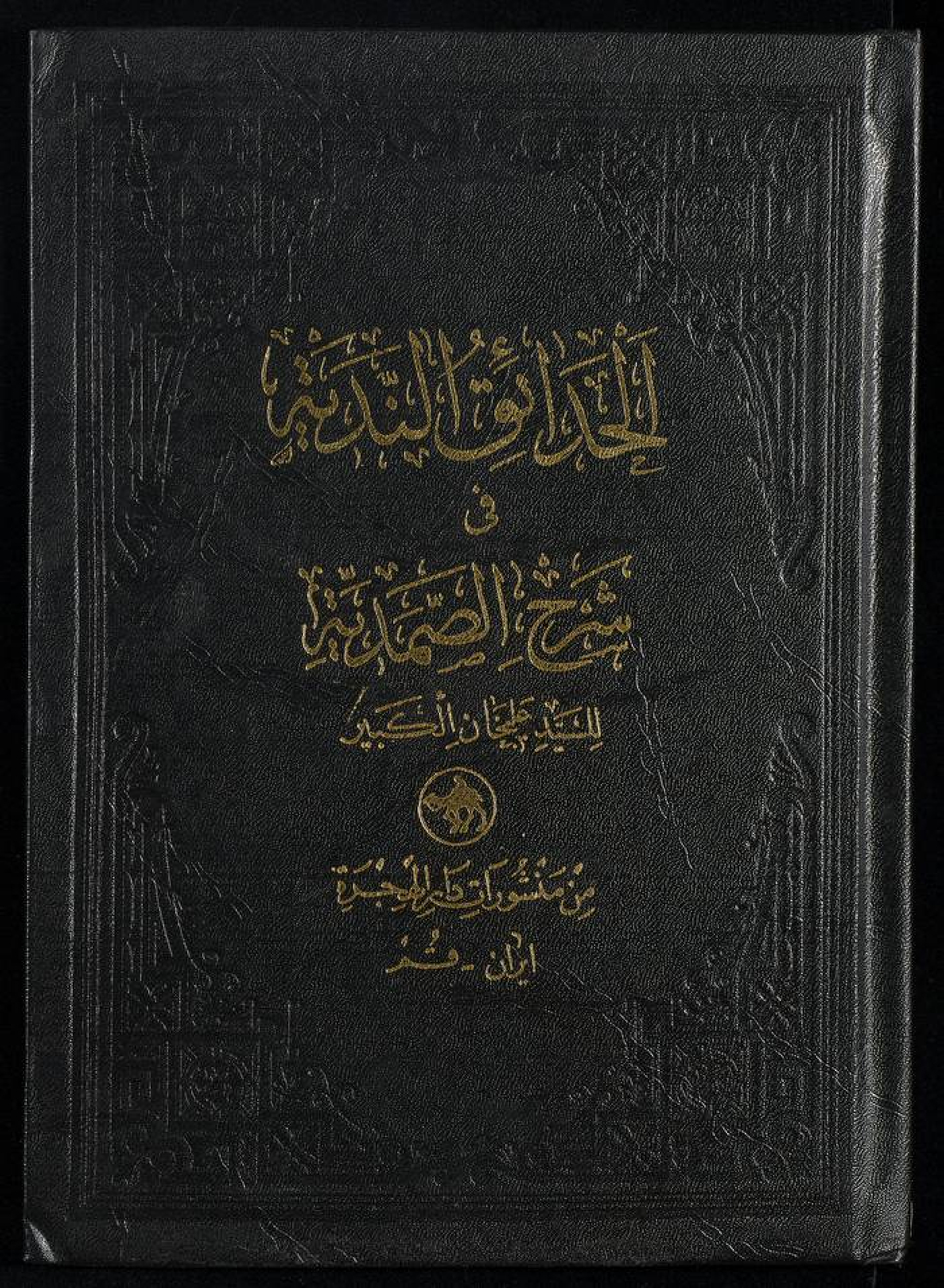
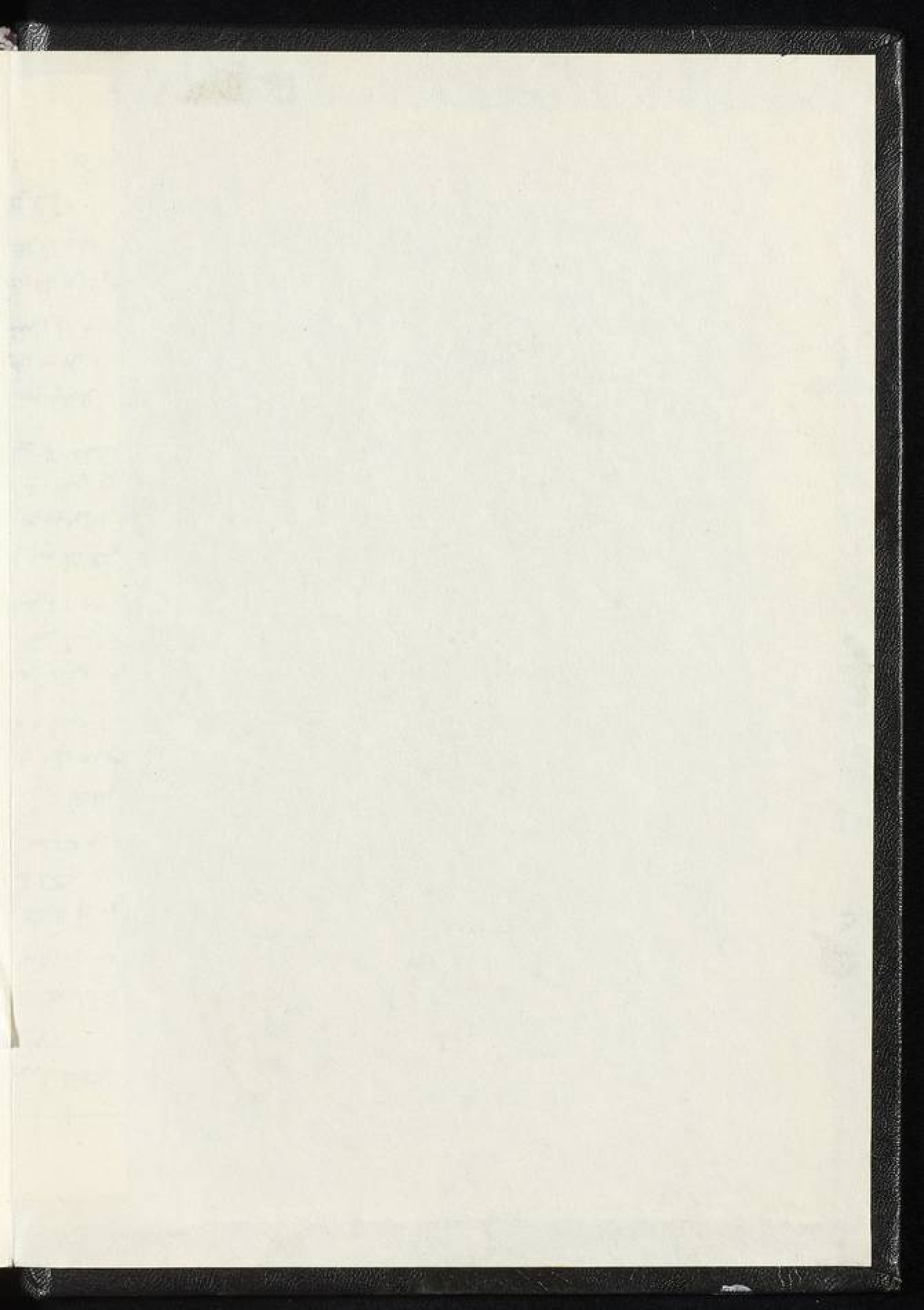
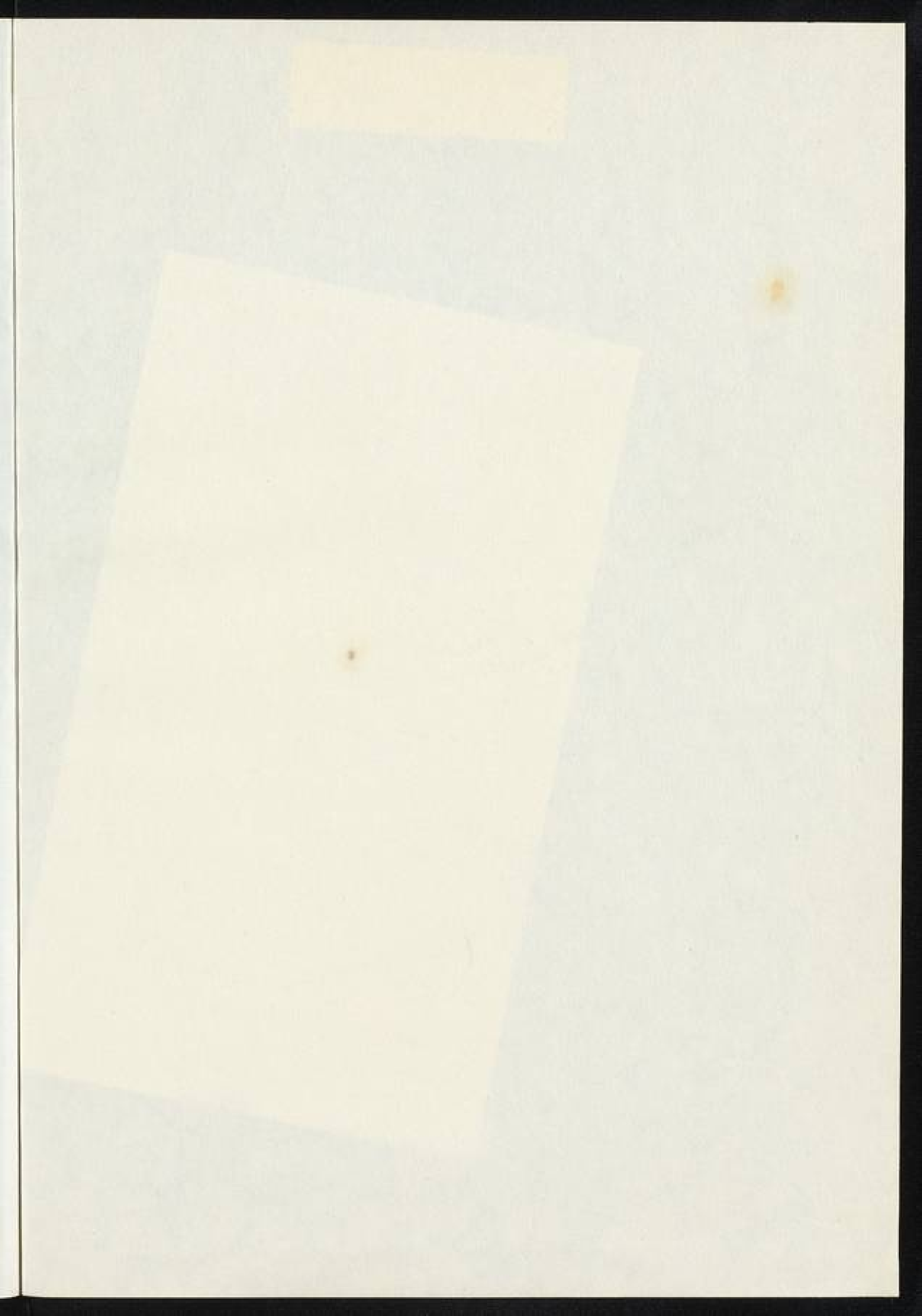

الحدائق الندية
في
شرح الصمدية
للسيد عليخان الكبير
من منشورات دار الهجرة
ايران - قم




PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY PAIR>
32101 018017218





للسيد عليخان الكبير



انتشارات هجرت
قم - صندوق پستی ٥٤



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الصمد لما له من المحامد الابدية والشكر له على ما انال توجهت نحوه نصر بها ما بالفوائد الصمدية
نحمده حمد من نزه شانه العلي عن الاشباه والنظائر ففاز بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في جميع الموارد و
المصادر ونشكره شكر من يوقن بانه العالم بما في الصدور والضمائر فحاز بذلك من الالطاف الكافية الشافية
ما اشرق به الباطن والظاهر ونشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له المتقدس بذاته تمت كلماته صدقا
وعدلا لا مبدل لكلماته سبحانه والفاعل لما يشاء لا مضاد له في فعله عم الانام كرما وجودا فكلت جمل الكلام
عن ان تقوم بوصف مفرد من فضله تنزهت ذاته العلية عن سمات الحدوث وان تجل ان يحوطها ظرف زمان
او ظرف مكان ونشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله المبعوث من خلاصة العرب المدعو بحبيبنا الكريم المعطوف
عليه لباب الظفر بنجح الارب المنعوت باجل الاسماء واشرف الالقاب الموصوف في كتاب لا ياتيه الباطل من بين يديه
ولا من خلفه بفصل الخطاب صلى الله وسلم عليه وعلى آله الذين اشرق بضوء انوارهم سماء الدين وانتصب برفعهم
وخفض عنادهم اعلام الحق واليقين الهادين لمعربهم ومبنيهم الى اوضح مسالك السالكين ابن عمه الفضل فيما
منهم الامام الكشف عنها وابن مالك منبع الفتوة والجلالة ومعدن النبوة والولاية وعلى اصحابه الاكرمين ابناء النبوة
والنخوة المقتفين اثار التابعين بجهد صلوة وسلاما ارجو بهما السعادة الوافرة وانال بهما جميل الذكر في الدنيا
وجزيل الاجر في الآخرة اما بعد فيقول الفقير الى ربه الغني المغني علي صدر الدين المدني ابن احمد نظام الدين
الحسيني الحسني انالهما الله تعالى من فضله السني غرفه ان علم العربية من اهم ما انصرف اليه الهمم العلية اذ هو



في مناقب المحدث المصنف رحمه الله تعـ

المرقاة الى فهم كتاب الله العظيم والوسيلة الى معرفة حديث نبيه الكريم ومما الذريعة الى السعادة الابدية
والتخلص من الشقاوة السرمدية لا جرم انه لا يحصى ما فيه للسلف والخلف من مصنف ومؤلف وان من احسن
ما صنف فيه المختصر المسمى بالفوائد الصمدية صنفه شيخنا الامام العلامة والهمام القدوة الفهامة سيد
العلماء المحققين سند العظماء المدققين نادرة دهره وزمانه نابغة عصره واوانه ملاذ المجتهدين وشرفهم
بحر اولي اليقين ومفخرهم شيخنا بهاء الدين محمد العاملي سقى الله ثراه وجعل بحبوحة الفردوس مثواه فانه
كتاب منفرد في بابه قد انطوى من هذا العلم على لب لبابه اشتمل على جمله ومفرداته وقواعده وضوابطه
مثله ما دخل اليه احد من باب الاشتغال الا وكان عليه بفرائد الفوائد عائد لكنه ربما احتاج بعض
المباحث الى توضيح العبارة وتصريح ما اومى اليه ببديع الاشارة ولم يقع له مع ذلك شرح يبذل له ضوء نيرين
من خبايا مكنونه فاستخرت الله تعالى وشرحته شرحا يكشف رموزه ويظهر من مطاويه كنوزه ويرفع حجاب
ويعقل شوارده ومغاربه مع فوائد الحقتها وفرائد في سلك الافادة نظمتها فجاء بحمد الله سبحانه وافيا
بالمراد منها صافيا للرواد والوراد ومنطويا على درر الفوائد محتويا على غرر الفرائد وسميته بالحدائق الندية
في شرح الفوائد الصمدية ومزجت عباراته بعباراته وقرنت صريح كلامه بخفي اشاراته قاصدا به توفيق الله
مزجهما واستتباب التائيد منهجهما وعمدتي في النقل فيه على الكتب المعتبرة كما يصدق ذلك انشاء الله تعالى خبره
خبره والله الهادي الى الصواب واليه سبحانه المرجع والمآب ولنقدم امام المقصود كلاما مختصرا يتعلق بترجمة المصنف
فنقول والامام الفاضل المحقق النحرير المحدث الفقيه المجتهد النحوي الكبير مالك ازمة الفضائل والعلوم
محرز قصبات السبق في حلبتي المنطوق والمفهوم شيخ العلم وحامل لوائه بدر الفضل وكوكب سمائه ابو الفضائل
بهاء الدين محمد بن شيخ عز الدين حسين بن الشيخ عبد الصمد بن الشيخ الامام شمس الدين محمد بن علي بن حسن
ابن محمد بن صالح الجبعي العاملي الحارثي الهمداني رحمه الله تعالى مولده عند غروب الشمس يوم الاربعاء سابع
عشر ذي الحجة الحرام سنة ثلث وخمسين وتسعمائة كذا نقلته من خط والده رحمه الله تعالى كان ذا فضل جامع
ادب باهر ملك للعلوم فبادر واعمل فيها رواسم وجيادا اخترع المعاني ووضع رفع ما انشا ووضع واصبح
وهو المختلف اليه والمتفق عليه حجته قاطعة ومحجته ساطعة به يتمسك الشادون وعنه يحكي المنادون
لم يكن في زمانه من يجاريه في الشباب ويبل الاب لا يقاربه ولا يدانيه اليه ترجع الاقوال اذا تصعبت عليه مجمع الآراء
اذا تشعبت فلله هو من امام اثبت كتابه بذكره ناهجا واوضح له من سبل اليمن منهاجا فاصبح باكليل
البهاء مكللا وبتيجان الفخار مظللا فناهيك ببهاء الدين من بهاء منه صدر الفضل الى المنتهى وكان قد

وموالاناه





سلك

مدة سياحة المصنف ره

سلك في اوائل عمره نهج السياحة واتخذ الفقر درعه وسلاحه فطوى الارض وذرع منها الطول
والعرض فكانت مدة سياحته ثلثين سنة لا يلذ بنوم ولا تطيب له سنة الى ان قام ببلاد العجم تابعا
لسلطانها فاعلى من المكانة ارفع مكانها فغالت تلك الدولة في قيمته وغالت في نشر لطيمته فرهبا بها
رسوخ شيرو ازدحم عليه الصغير والكبير فانبعث بارض اصبهان بغوادي فضله ودر والجد وطابت بلاد
فارس بقبول الادب روانحه هنالك ظهرت فضائله وتحققت لراجيه مخائله فاض بحرا وفاض بحرا و
صنف التصانيف الطاهرة والف التاليف الباهرة فاحياها من الفضل عافيا وابدى بها من العلم خافيا
ولم يزل مع ذلك مشوش البال كثير الهم والبلبال نفاه من الامخايش الى السلطان مونر اللغربة على الاستيطان
يؤمل العود على السياحة ويرجو الاقلاع عن تلك الساحة رغبة عن دار الفناء في دار البقاء فلم يتفق
له حتى جوارحه طواه عن غده امسه فعطلت له المدارس واصبحت ربوع الفضل وهي دوارس فانا لله
وانا اليه راجعون وحكى لي بعض اجلاء الاصحاب ان الشيخ رحمه الله قصد زيارة المقابر قبل وفاته
بايام قلائل في جمع من اصحابه فلما استقر بهم الجلوس حتى قال لهم الشيخ اسمعتم ما سمعته قالوا ما سمعنا
شيئا وسئلوه عما سمعه فلم يجبهم ورجع الى داره فاغلق بابه فلم يلبث ان اهاب داعي الردى فاجابه لانتقل
من دار الفناء الى دار البقاء ومن محل المحنة الى محل اللقاء ولم يخبر احدا ما سمعه كانت وفاته ثاني عشر
شوال سنة احدى وثلثين والف باصبهان ونقل قبل دفنه الى طوس فدفن بها في داره قريبا من الحضرة
الرضوية على صاحبها افضل الصلوة والسلام والتحية والجبعي بضم الجيم وفتح الباء الموحدة وعين
مهملة مكسورة نسبة الى جبع وهي قرية من قرى جبل عاملة والعاملي بفتح العين المهملة وبعدها الف فميم
مكسورة نسبة الى جبل عاملة قطر بارض الشام الى جهة الجنوب من اعمال مدينة صفد لم يعتبا اقامته بها
مدة والانتقاله بعلبك على ما سمع منها وعاملة احدا ولا دسبا اقام بهذا القطر برهة فنصب اليه و
الحارثي نسبة الى ابي زهير الحرث بن عبد الله الاعور الهمداني لكون نسبة المصنف ره ينتهي اليه كان من اصحاب
امير المؤمنين علي عليه السلام قال ابن ابي داود كان هو من افقه الناس وافرضهم تعلم الفرائض من علي عم مات
سنة خمس وستين من الهجرة ره والهمداني نسبة الى همدان بسكون الميم قبيلة من اليمن ومن تصانيفه التفسير
المسمى بالعروة الوثقى والتفسير المسمى بعين الحيوة والحبل المتين ومشرق الشمسين وشرح الاربعين
والجامع العباسي الفارسي ومفتاح الفلاح والزبدة في الاصول والرسالة الهلالية والاثنى عشريات
الخمس واجودهن الصلواتية ثم الصومية وخلاصة الحساب والمخلاة والكشكول وتشريح الافلاك والرسالة

بسم الله

الاسطر لابنه وحواشي الكشاف وحاشيته على البيضاوي وحاشيته على خلاصة الرجال وعيون الحديث
والفوائد الصمدية في علوم العربية والمهذب في النحو وحاشية الفقيه وله غير ذلك من الرسائل المختصرة
والفوائد المحررة رحمه الله تعالى والله سبحانه اعلم وهذا اوان الشروع في المقصود والاطلاع على الشرح الموفق
الوجود وشمس الصعود انشاء الله تعالى قال شيخنا ومولانا المصنف روح الله روحه ونور ضريحه
بسم الباء اما للاستعانة او المصاحبة وقد ترجح الاولى باشعارها بكون ذكر الاسم الكريم عند ابتداء الفعل
وسيلة الى وقوعه على الوجه الاكمل الاتم حتى كانه لا يتأتى ولا يوجد بدون التبرك بذكره والمصاحبة عرية عن
ذلك الاشعار واما متعلق الباء فمقدر خاص او عام فعل او اسم مؤخر او مقدم واولى هذه الثمانية اولها
اعني الخاص الفعلي المؤخر اذ العام كمطلق الابتداء يوهم بظاهره قصر الاستعانة على ابتداء الفعل فيفوت
شمولها لجملته والخاص الاسمي كقرائتي مثلا يوجب زيادة تقدير بإضمار خبره اذ تعلق الظرف به يمنع جعله
خبرا عنه والمقدم كاقرء بسم الله يفوت معه قصر الاستعانة على اسمه جل وعلا كما قال المصنف في المفتاح
وكسرت الباء لاختصاصها بلزوم الجر والحرفية والاسم لغة علامة الشيء وفيه عشر لغات وسيأتي معناه اصطلاحا
وهو عند البصريين من الاسماء العشرة التي حذفت اعجازها واسكنت اوائلها وادخل عليها مبتدأ بها همزة
وصل لان من دابهم ان يبتدؤا بالمتحرك ويقفوا على الساكن واشتقاقه من السمو وهو الارتفاع ومن السمة
عند الكوفيين وهي العلامة واصله وسم حذفت الواو وعوضت عنها همزة الوصل ليقل اعلاله قال
الزجاج هذا غلط لانا لا نعرف شيئا دخلت عليه الف الوصل فيما حذفت فاء فعله نحو عدة وزنة فلو كان
من الوسم كان تصغيره وسيما كما ان تصغير عدة وعيدة وحذفت الالف لكثرة الاستعمال وطولت الباء عوضا
عنها ولا تحذف في غير ذلك كبسم ربنا ولاسم الله قال ابن درستويه لا يقاس خط المصحف الله عرفه الشيخ
اصله اله حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل علما للذات المقدسة الجامعة لصفات الكمال
ومنهم بعضهم انه اسم جنس موضوع لمفهوم الواجب الوجود لذاته والمستحق للعبودية وكل منهما كلي
انحصر في فرد قال العلامة التفتازاني في شرح التلخيص ولو كان الامر على ما زعم لما افاد قولنا لا اله الا الله
التوحيد لان المفهوم من حيث هو محتمل للكثرة ولا نزاع في ان هذه الجملة كلمة توحيد ايضا فالمراد بالاله
في هذه الكلمة اما المعبود بحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات
الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية
الوجود ولا موجود واجب الا الفرد الذي هو خالق العالم انتهى لكن قال بعض المحققين في شرحه على التلخيص

في شرح الباء في البسملة

وفيه بحث لان الله اذا كان علما للفرد الموجود منه لم يكن حاصلا في عقولنا الا بمفهوم الواجب لذاته
والمتصف به محتمل للتعدد كلا اله بحق فلا يحصل باستثنائه اثبات ما هو المطلوب بالاستثناء على وجه يوجب
التوحيد وايضا لما انحصر لا اله بحق فيه كان استثناؤه اخراج جميع ما تحت المستثنى منه فمناط التوحيد على
نفي وجود ما سواه من معبود بالحق واثباته فما هو المستحق للمعبودية في الواقع او الواجب لذاته وهو يكفي
لانحصاره في ذات واحدة فالمعنى لا اله يجوز العقل كونه معبودا بالحق الا الواجب لذاته انه في الواقع ولا
يتفاوت هذا بكون الله بمعنى الواجب لذاته او بمعنى شخص معين ملحوظ بمفهوم الواجب لذاته نعم كونه بمعنى
الشخص انسب بقلم التوحيد كما لا يخفى انتهى وهو حسن الرحمن الرحيم صفتان مشبهتان من رحم بالكسر بعد
نقله الى رحم بالضم وتعديته الى المتعدي كمنزلة اللازم كما في قولهم فلان يعطي لان الصفة المشبهة لا
تصلح من متعد والرحمة رقة وانعطاف تقتضي التفضل واسماؤه تعالى انما يطلق باعتبار الغايات دون
المبادي فالمراد هنا التفضل او ارادته والرحمن ابلغ من الرحيم جريا على القاعدة المشهورة من ان زيادة
المبنى تدل على زيادة المعنى وذلك لان الاول يدل على جلائل النعم والثاني على دقائقها وهما مجروران على
الوصفية من باب تعدد الاوصاف على المشهور ويجوز على ذلك من حيث الصناعة قطعهما مرفوعين و
منصوبين وبالتفريق قال ابن جني في الخصائص ما العصمة هيهنا وذلك ان الله تعالى اذا وصف فليس الغرض
من ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته لان هذا الاسم لا يعترض شك فيه فيحتاج الى وصفه للتخليص لانه
الاسم الذي لا يشارك فيه على وجه بقية اسمائه جل وعلا كالاوصاف التابعة للاسم واذا لم يعترض
شك فيه لم تجئ صفته للتخليص بل للثناء على الله تعالى واذا كان ثناء فالعدول عن اعراب الاول
اولى به وذلك ان اتباعه اعرابه جار في اللفظ مجرى ما يتبع للتخليص والتخصيص فاذا هو عدل عن اعرابه
علم انه للمدح او للذم في غير هذا عن الله تعالى فلم يبق هنا الا المدح فلذلك قوي عندنا الخلاف لا اعرابه
بتلك الاوجه التي ذكرناها انتهى وذهب الاعلم وابن مالك وابن هشام الى انهما مجروران اما الرحمن
فعلى البدلية من لفظ الجلالة ولا يجوز كونه وصفا لانه صار علما بالغلبة واما الرحيم فلكونه وصفا
للرحمن فلا يجوز كونه وصفا للجلالة لان البدل لا يتقدم على الوصف قال في المغني فالسؤال الذي
سئله الزمخشري وغيره لم قدم الرحمن مع ان عادتهم تقديم غير الابلغ كقولهم عالم نحرير وجواد
فياض غير متجه ومما يوضح ان الرحمن غير صفة مجيئه كثيرا غير تابع نحو الرحمن علم القرآن قل ادعوا
الله او ادعوا الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن انتهى وابتدأ المصنف كتابه بالبسملة

اقتداء بالكتاب العزيز وما عليه الاجماع ولانه امر ذو بال ينبغي افتتاحها بها كما ورد به الخبر كل امر
ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو ابتر ثم اتبعها بالحمدلة لما روي ايضا كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد
وفي رواية بحمد الله فهو اقطع والتوفيق بينهما بحمل الاول في الاول على الحقيقي وفي الثاني على الاضافي
او العرفي او كلاهما على العرفي احسن اسم تفضيل من حسن ككرم ونصر كلمة بفتح الكاف وكسر اللام اشهر
من فتحها وكسرها مع سكون اللام الاولى لغة الحجاز وبها جاء التنزيل والاخريان لغتا تميم وعلتها تجوز
اللغات الثلث كلما كان على نحو كتف وعلم فان كان الوسط حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهي اتباع
الاول للثاني في الكسر نحو فخذ وشهد والمراد بالكلمة ههنا الكلمة التي تطلق على الجمل المفيدة ليصح كونه
الخبر وقوله هو حمدك اللهم كلمة ولا يصح حملها على الكلمة الاصطلاحية كما كابر فيه بعض العلماء
المعاصرين يبتدأ بها الكلام اي يشرع بها في الكلام الذي يختتم به حملا للكلام على الكامل منه وفي التعبير
بالابتداء اشارة الى الحديث الوارد في الحمد المتقدم ذكره وخير خبر اصله اخير خبر حذفت الهمزة لكثرة
الاستعمال كما حذفت في شر وقد يستعملان على الاصل بقلة وفي خير وخبر جناس التصحيف يختتم به
المرام اي يجعل خاتمة له والمرام مصدر ميمي من رام يروم اي طلب وهو هنا بمعنى المفعول انسب من كونه
بمعنى المصدر وفي يبتدأ ويختتم صناعة الطباق حمدك اللهم اي حمدك يا الله وايثار الخطاب على الكلام
على اسمه تعالى للدلالة على انه قوي عنده محركات الاقبال ودواعي التوجه الى جنابه على الكمال حتى خاطبه و
حرف النداء من اللهم محذوف عوض منه الميم في اخره على الاصح كما سنبينه في موضعه ان شاء الله تعالى
والنداء بالياء مع كونها للبعيد وهو تعالى اقرب من حبل الوريد للاشارة الى هضم نفسه والاستبعاد
لها عن مظان القرب وذكر اسمه تعالى بعد الكاف الوافية بالدلالة على ذاته من غير احتياج الى الصريح
ارشاد الى التبرك به والتوصل الى ندائه بيا المفيدة لهضم نفسه كما ذكرنا ودفع للتفخيم المستفاد من الخطاب
فان قلت قصد من قوله احسن كلمة الى آه بداية كتابه بالحمد ليحصل له الفضل الوارد في ذلك وهذا ليس
بجملة فضلا عن ان يكون حمدا مبتدأ به بل هو اخبار عن حكم من احكام الحمد قلت حمد الله تعالى هو الثناء عليه
بصيغة الحمد او غيره والثناء على حمده ثناء عليه وسلوكه هذه الطريقة دون غيرها مما اشتهر في المؤلفات
اشارة الى ان طرق التعبير في مثل هذا المقام غير منحصرة وعمل بمقتضى لكل جديد لذة قال النيسابوري في
تفسيره اول ما بلغ الروح على سرة آدم عطس فقال الحمد لله رب العالمين وآخر دعوى اهل الجنة ان الحمد
لله رب العالمين ففاتحة العالم مبنية على الحمد وخاتمته مبنية على الحمد فاجتهد ان يكون اول اعمالك وآخرها

على جزيل الانعام والصلوة والسلام على سيد الانام وآله البررة الكرام لاسيما عمه

معترفنا بكلمة الحمد فكان المصنف لاحظ هذا المعنى حيث عبر بالابتداء والاختتام على جزيل متعلق بالحمد
اى على عظيم الانعام وهو ايضا النعمة وعرفت النعمة بانها المنفعة المفعولة على جهة الاحسان الى الغير
وانما لم يتعرض للمنعم به اشعارا بقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه ببعض دون آخر
لتذهب نفس السامع كل مذهب والصلوة بمعنى الرحمة على ما هو المشهور ومن ثم انها من الله مجاز اذ حقيقته
بمعنى الدعاء من الله وغيره وقيل هي منه تعالى الرحمة ومن الملئكة الاستغفار ومن الادميين التضرع والاول
اقوى للزوم الثاني الاشتراك والمجاز خير منه والسلام اسم من التسليم وهو التحية وجمع بينهما عملا بظاهر
قوله تعم يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وغاية السؤال بهما عائدة على السائل لان الله تعالى
قد انعم على رسوله صلعم من المنزلة والزلفى ما لا يؤثر فيه صلوة مصل ولا سلام مسلم كما نطقت به الاخبار و
صرحت به العلماء الاخيار وهما اما معطوفان على الحمد فيكونان موصوفين بالاحسنية والاخروية واما
مبتدان فهما وخبرهما جملة مستانفة على سيد الانام متعلق بالسلام وهو مطلوب للاول معنى ولا يجوز تعلقه
به ان جعلناه عطفا على الحمد وان جعلناه مبتدا فهو خبر المبتدا والمعطوف عليه فيتعلق بكائنان ونحوه والسيد
من ساد قومه يسودهم فهو سيد ووزنه فيعل فاصله سيود قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وفيه استعماله
في غير الله تعالى عز وجل ويشهد له من الكتاب قوله تعم وسيدا وحصورا ومن السنة قوله انا سيد ولد ادم و
في المقتفى لابن عصفور حكاية ثلثة اقوال في المسئلة جواز اطلاقه على الله وغيره وامتناع اطلاقه على الله حكاه
عن مالك وامتناع اطلاقه الا على الله تمسكا بما روى عن انه صلعم قيل له يا سيدنا فقال انما السيد الله وقد
عرفت ان في الكتاب والسنة ما يدل على خلاف ذلك والانام كسحاب والاتام بالمد والانيم كامير هو الخلق او الجن
والانس او جميع ما على وجه الارض كذا في ق وآله آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه كذا في ص و
آله صلعم بنو هاشم وبنو المطلب المؤمنون وقيل قرابته الادنون وقيل اتقياء المؤمنين واصله اهل
بدليل تصغيره على اهيل ابدلت الهاء همزة توصلا الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب الهاء الفا لم
يجئ في موضع حتى يقاس عليه اما قلب الهمزة الفا فشايع وقيل اصله أول واختاره غير واحد من
المحققين ولا يضاف الا الى من له شرف من العقلاء المذكرين فلا يقال آل الاسكاف ولا آل مكة ولا آل
فاطمة وعن الاخفش انهم قالوا آل المدينة وآل البصرة ولا يجوز اضافته الى المضمر عند الكسائي وابي جعفر
النحاس والزبيدي واجازها غيرهم وهو الصحيح البررة جمع بار وهو من الجموع المطردة في كل فاعل صحيح العين
ككافر وكفرة وفاجر وفجرة والبر الصلة والخير الكرام جمع كريم والكرم ايثار الغير بالخير لاسيما ابن عمه

لا سيما ابن عمه حذفت لا تخفيفا مع انها مرادة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ وهو
تصرف في لا سيما حكاه بعض الائمة وغيره لكن ذكر البلباني في شرح تلخيص الجامع الكبير ان استعمال سيما
بلا لا لا نظير له في كلام العرب والصواب انه لم يسمع في كلام العرب ولعل مراده نفي حذف لا في غير القسم واما
في القسم فشائع كما في الاية وكقول امرئ القيس فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا راسي لديك واوصالي
اي لا ابرح قال بعض المحققين وهو يقتضي ان استعمال سيما بدون لا كثيرا ما يوجد في كلام المتأخرين من علماء العجم فينبغي
تحريره وقال العلامة اثير الدين ابو حيان في شرح التسهيل لا يجوز حذف لا من لا سيما لان حذف الحرف
خارج عن القياس فلا ينقاس الشيء منه الا حيث سمع وسببه ان النحاة يقولون ان حروف المعاني انما وضعت بدلا
من الافعال طلبا للاختصار ولذلك الاصل وضعها ان يكون على حرف او حرفين وما وضع منها على اكثر فبمعنى الفعل
اختصر بحروف وضعه لا يناسبه الحذف انتهى قوله فان لا لنفي الجنس وسي كمثل وزنا ومعنى وعينه في الاصل
واو وهو اسم لا عند الجمهور وما بعد لا سيما اذا كان مفردا اما مجرور وهو على انه مضاف اليه وما زائدة واما
مرفوع خبر مبتدا محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة او صفة ان جعلت نكرة موصوفة والجر
اولى من هذا الوجه لقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة وصفة كما صرح به الرضي رح على انه يقدح في
اطراده لزوم اطلاق ما على من يعقل وهو توهم وعلى الوجهين ففتحة سي فتحة اعراب لانه مضاف واما منصوب على
تقدير اعني او على انه تمييز ان كان نكرة كما يقع التمييز بعد مثل في نحو ولو جئنا بمثله مددا وما كافة عن الاضافة
والفتحة بنائية مثلها في لا رجل وقيل على الاستثناء في الوجهين فمنع جواز نصبه اذا كان معرفة وهم ورد
بان المستثنى مخرج وما بعدها داخل من باب الاولى واجيب بانه مخرج مما افهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها
وعلى هذا فيكون استثناء منقطعا قيل ويقدح في الاستثناء اقترانها بالواو ولا يقال جاء القوم ولا زيدا
اذ القول بزيادتها ضعيف بل قيل اقترانها بها واجب قال ثعلب من استعملها على خلاف ما جاء في قوله ولا سيما
يوم بدارة جلجل فهو مخطئ واجيب بان مراد القائل بالاستثناء ان لا سيما مع الواو وبدونها نازلة منزلة اداة
الاستثناء وعلى التقادير الاول خبر لا محذوف عند غير الاخفش اي لا مثل ابن عمه موجود والجملة حالية
اذ معنى لا سيما مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة كما قاله الرضي فينبغي ان يكون الصلوة والسلام
عليه ابلغ من الصلوة والسلام على غيره من الآل وعند الاخفش ما خبر لا ويلزم قطع سي عن الاضافة من
غير عوض منه ويلزم كون خبر لا معرفة واجيب بانه قد يقال ما نكرة موصوفة او يكون قد رجع الى قول
سيبويه في لا رجل قائم ان ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به لا بلا النافية قاله ابن هشام في المغني ومن البحث

واجيب

ان الجواب الثاني لا يصح نفعا فيما نحن فيه كما اشار اليه بعض المحققين وفي الهيئيات لابي علي الفارسي
اذا قيل قاموا والاستيمان ففلانه مهملة وسيتي حال اي قاموا غير مماثلين لزيد في القيام قال ابن هشام و
يرده صحة دخول الواو وهي لا تدخل على الحال المفرد وعدم تكررها وذلك واجب مع الحال المفرد كما
تقول رأيت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد واجاب الدماميني عن شقي الاعتراض اما عن الاول
فبالتزام دخول الواو عند اعتقاد انه منصوب على الحال ووجوبها في قولك قاموا ولاسيما زيد لا يرد
لان سيا لا يكون حالا بل هو اسم لا التبرئة فلم يلزم دخول واو الحال على اسم مفرد واما على الثاني
فبالتزام وجوب التكرار وقد وجد معنى وان انتفى لفظا والتكرير اللفظي ليس بشرط على ما ذهب اليه الزمخشري
في قوله تعالى فلا اقتحم العقبة انه في المعنى فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه ذلك هنا ان قولك قام القوم
لا سيما زيد في معنى قولك لا مماثلين لزيد في حكم القيام ولا اولى منه به على ما تقرر من ان المذكور بعد لا
سيما اولى بالحكم انتهى وقد توقفت في كلا الجوابين بما لا نطول بذكره وقد يجئ فضل كلام لاسيما طويناه
هنا على غرة ولعلنا نلم به في مبحث الاستثناء على ان بدل من قوله ابن عمه او عطف بيان ويحتمل الاوجه
الثلثة المذكورة في الاعراب فان لم يناسبه رسم الخط النصب هو امير المؤمنين ابو الحسن علي بن ابي طالب بن
عبد مناف بن عبد المطلب واسمه شيبة الحمد وعنده يجتمع نسبه بنسب النبي صلعم فهو ابن عمه لان ابا طالب اخو عبد
الله بن عبد المطلب وهو ابن هاشم واسمه عمرو بن عبد مناف واسمه المغيرة بن قصي واسمه زيد بن كلاب بن مرة
كعب بن لوي بن غالب بن فهر بن كنانة وامه فاطمة بنت اسد بن هاشم بن عبد مناف وهي اول هاشمية ولدت
هاشميا قال ابن الصباغ المالكي ولد علي عليه السلام بمكة المشرفة داخل البيت الحرام في يوم الجمعة الثالث
عشر من شهر الله الاصم رجب الفرد الحرام سنة ثلثين من عام الفيل قبل الهجرة بثلث وعشرين سنة و
قيل بخمس وعشرين وقبل المبعث باثنتي عشرة سنة وقيل بعشر سنين ولم يولد في البيت الحرام قبله
احد سواه وهي فضيلة خصه الله تعالى بها اجلالا له واعلاء لمرتبته واظهارا لتكرمته وكان عليه
السلام هاشميا من هاشميين واول من ولده هاشم مرتين انتهى وحكى ابو عمر والزاهد في كتاب اليواقيت قال
قال ابن الاعرابي كانت فاطمة بنت اسد ام علي حاملة بعلي وابو طالب غائب فوضعته فسمته اسد ليحيي
به ذكر ابيها فلما قدم ابو طالب سماه عليا انتهى وفي ذلك يقول ابو طالب سميته بعلي كي يدوم له عز
العلو وفخر العز ادومه وهو اول من امن بالله تعالى ورسوله صلعم قال ابن عباس وانس وزيد بن ارقم و
سلمان الفارسي وجماعة ونقل بعضهم الاجماع على ذلك ولم يعبد الاصنام قط وهو اخو رسول

الله م بالمواخاة وصهره على فاطمة سيدة نساء العالمين وابو السبطين وسيد العلماء الربانيين و
الشجعان المشهورين والزهاد المذكورين اخرج الطبراني وابن ابي حاتم عن ابن عباس قال ما انزل الله
يا ايها الذين امنوا الا وعلى اميرها وشريفها واخرج ابن عساكر عن ابن عباس قال ما نزل في احد من كتاب الله ما
نزل في علي م هذا وانا لو ذهبت الى ذكر شيء من مناقبه الجليلة واوصافه الجميلة لخرجت عن المقصود وكنت
كمن قال للذكاء ما انورك وللخضارة ما اغزرك وفي الكتب المفردة لذلك ما فيه الكفاية وقد صح النقل
انه م ضربه عبد الرحمن بن ملجم ليلة الجمعة الحادي والعشرين من شهر رمضان المعظم سنة اربعين من
الهجرة ومات من ضربته ليلة الاحد وهي الليلة الثالثة من ليلة ضرب واختلف في موضع دفنه و
المشهور انه بالغرية موضع معروف هو الذي يزار الان وما كان المقصود من التعرض لهذا الطرف
من ذكره الا التبرك به ولان المصنف قد نوه باسمه الشريف فكان علينا ذكر شيء من ترجمته الشريفة
وانما خصه بالذكر لما فيه من براعة الاستهلال لانه الواضع لعلم النحو كما سيجيء انشاء الله الذي نصبه
اي رفعه واقامه علما للاسلام العلم بالتحريك ما ينصب في الطريق ليهتدى به وفيه استعارة مرشحة
شبه عليا م بالعلم وقرنها بما يلائم المستعار منه وهو النصب والاسلام عبارة عن الاقرار باللسان
وقيل الاقرار باللسان والتصديق بالجنان والعمل بالاركان فيكون مرادفا للايمان وهو في الاصل
الانقياد والاتباع ولا يطلق على غيرها هذا الدين الشريف ورفعه لكسر الاصنام جمع صنم بالتحريك و
هو ما اتخذ الها من دون الله كالوثن ويقال انه معرب شمن يشير الى كسر الصنم الذي كان على
البيت لما رفعه النبي ص على منكبيه انما عبر عنه بالجمع اشارة الى عظمته لانه كان اكبر اصنامهم فكانه
كان عندهم بمنزلة اصنام كثيرة وحكاية كسره الصنم المذكور ما ذكره في الرياض النضرة قال روي
عن علي م انه قال حتى اتينا الكعبة قال لي رسول الله اجلس فجلست الى جنب الكعبة فصعد على منكبي ثم قال
انهض به فلما رأى مني ضعفا تحته فقال لي اجلس فجلست فنزل عني وجلس لي رسول الله ص وقال اصعد على
منكبي فصعدت على منكبه فنهض بي فانه يخيل لي اني لو شئت لنلت افق السماء حتى صعدت البيت وفي
شواهد النبوة سئل رسول الله عليا عليهما السلام حين صعد على منكبه كيف ترى انك قال علي ارى ان
الحجب قد ارتفعت ويخيل لي اني لو شئت لنلت افق السماء فقال رسول الله ص طوبى لك تعمل للحق وطوبى
لي ان احمل الحق انتهى قال فصعد البيت وكان عليه تمثال من صفر او نحاس وهو اكبر اصنامهم وتنحى رسول
الله ص وقال لي الق صنمهم الاكبر وكان موتدا على البيت باوتاد حديد الى الارض فقال رسول الله ايه

لرحيم

هو قريب

خاتمة لعناق النواصب اللئام بأن واضع علم النحو لحفظ الكلام

جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا فجعلت ازاوله او قال فالجوهر عن يمينه وشماله ومن بين يديه
ومن خلفه حتى مكثت سنة قال له رسول الله صلعم اذهب فقذفه فتكسر كما تكسر القوارير وزاد الحاكم وصححه
حتى التلقيه وغيره كما تكسر القوارير رواه الطبري وقال اخرجه احمد وعمرو رواه الزرندي ثم ان عليا اراد
ان ينزل فالقى نفسه من صوب الميزاب تادبا وشفقة على النبي صلعم ولما وقع على الارض تبسم فسأله النبي صلعم عن
تبسمه قال لاني القيت نفسي من هذا المكان الرفيع وما اصابني الم قال وكيف يصيبك الم وقد
رفعك محمد وانزلك جبرئيل انتهى قلت وفي كتاب مناقب للموفق الخوارزمي ما يشعر بان هذه الحكاية
كانت قبل الهجرة وصرح في المواهب اللدنية بان ذلك كان يوم الفتح وهو ظاهر والله اعلم جازم اي قاطع
من الجزم وهو لغة القطع لعناق النواصب اللئام الاعناق جمع العنق وهو الجيد والنواصب والناصبية
اهل النصب بفتح النون وسكون الصاد المهملة المتدينون ببغض علي ع لانهم نصبوا له اي عادوه ويقال
نصبت لفلان اذا عاديته واللؤم ضد الكرم في الاخلاق والحب ببغض علي فوق اللؤم لما ورد في
ذلك من الآثار الكثيرة والاخبار الشهيرة منها ما رواه عبد الله بن مسعود قال سمعت رسول الله يقول
من زعم انه آمن بي وبما جئت به وهو يبغض عليا فهو كاذب ليس بمؤمن من هو واضع علم النحو لحفظ الكلام اتفق
العلماء على ان اول من وضع علم النحو وابتدعه وانشأه علي ع قال ابو القاسم الزجاجي في اماليه حدثنا ابو
جعفر محمد بن رستم الطبري حدثنا ابو حاتم السجستاني حدثني يعقوب بن اسحق الحضرمي حدثنا سعيد بن
مسلم الباهلي حدثنا ابي عن جدي عن ابي الاسود الدؤلي قال دخلت على علي بن ابي طالب ع فرأيته متفكرا
فقلت له فيم تفكر يا امير المؤمنين قال اني سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول
العربية فقلت ان فعلت هذا احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلث فالقى الي صحيفة
فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ عن
حركة المسمى والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود
ان الاشياء ثلثة ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وانما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر
ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت منه اشياء وعرضتها عليه كان من ذلك حروف النصب فذكرت منها ان
وان وليت ولعل وكأن ولم اذكر لكن فقال لي لم تركتها فقلت لم احسبها منها فقال بلى هي منها فزدها
فيها انتهى ثم من عناية الله سبحانه بهذه اللغة ان قيض لها في كل زمان قوما يبحثون عن حقائق هذا
العلم ودقائقه حتى صنفوا فيه الكتب المعتبرة والرسائل المحررة واغرب الطلوع حجته هذا العلم علي انه

وبعد الفوايد الصمدية

من العرب

يتعلموا من العرب ولا له غرض من اصلاح لغتهم لطفا من الله تعالى بهذه اللغة الشريفة لئلا تضيع او
تختل قواعدها فبقيت على مر الزمان وهي مشيدة الاركان وما احسن ما انشده العلامة اثير الدين
ابو حيان لنفسه من قصيدة طويلة يمدح فيها النحو وسيبويه والخليل ثم ختمها بمدح ابن الاحمر هو العلم
لا كالعلم شيء تراوده لقد فاز باغيه وانجح قاصده وما فضل الانسان الا بعلمه وما امتاز الا ثاقب
الذهن واقده وقد قصرت اعمارنا وعلومنا يطول علينا حصرها ونكابده وفي كلها خير ولكن اصلها
هو النحو فاحذر من جهول يعانده وناهيك من علم علي مشيد مبانيه اكرم بالذي هو شايده وما زال
هذا العلم تنميه ثقاة جهابذة تختاره وتقاصده ولقد ابدع المصنف في براعة الاستهلال حيث ذكر
الكلمة والكلام والابتدا والخبر والعلم والرفع والنصب والكسر والجزم وهو من محاسن البديع المرغوب فيها
وبعد بالبناء على الضم لقطعه عن الاضافة لفظا وهو ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا وهنا صالح للاول
باعتبار اللفظ وللثاني باعتبار الرقم والواو للاستيناف والعامل في الظرف ما يفهم من السياق من
مثل اقول او اعلم فهذه الفاء زايدة دخلت على توهم اما اشعارا بلزوم ما بعدها لما قبلها وقيل
الاصل اما بعد فحذفت اما وعوض عنها الواو تخفيفا لدلالة الفاء عليها والاشارة مجازية لان
الحقيقة انما يكون للمشاهد المحسوس الحاضر فاذا اشير بها الى المعقول او الموجودات الخارجية او المادية
الغايبة عن الحس كان ذلك مجازا لتنزيل الحضوره عند العقل منزلة المحسوس الحاضر ثم الاشارة هنا الى
المتن المعبر عنه بالفوايد الصمدية والمراد منه اما الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على المعاني
المخصوصة واما المعاني المخصوصة من حيث عبر عنها بالالفاظ المخصوصة اما عن النقوش المخصوصة
من حيث دلالتها على الالفاظ المخصوصة اولا والمعاني ثانيا واما المركب من الثلثة او الاثنين منها
ليس شيء منها حضور في الخارج سوى النقوش اما الالفاظ فلعدم حضورها في الخارج مجتمعة واما المعاني
فظاهر واما المركبات فلاشتمالها الا اقل على جزء معدوم في الخارج ثم مجموع النقوش الحاضرة ليس الا
شخصا ما هو معنى المتن وهو مطلق النقوش الدالة على تلك الالفاظ فان الفاظ الكتب ليست من الاعلام
الشخصية والا كان اطلاقها على غير شخص واحد مما فيه مجازا بل من الاعلام الجنسية الموضوعة للاشارة
الى الحقايق الكلية وليس لها حضور في الخارج فعلى تقدير الاشارة الى النقوش تكون الاشارة الى الحاصل
في الذهن هكذا حرره غير واحد من المحققين وهو التحقيق فما وقع في كثير من كتب المولفين من ان الاشارة
في مثل هذا تارة تكون حقيقية وتارة تكون مجازية بحسب وضع الخطبة ليس بشيء الفوايد الصمدية ال

المعهد

في علم العربية حوت

اللمهد الحضوري نحو هذا الرجل والفوائد جمع فايدة وسيأتي معناها لغة وعرفا والصمدية نسبة الى عبد
الصمد على ما تقرر من ان المركب الاضافي المعرف بصدره بعجزه تكون النسبة الى عجزه ويحذف لها
الصدر لان العجز هو المقصود بما اوله كالزبيري نسبة الى ابن الزبير وكذا اذا كان كنية ككلثومي
نسبة الى ام كلثوم والحق بها ما خيف فيه من اللبس كاشهلي نسبة الى عبد الاشهل ومنافي نسبة الى عبد
مناف وشيء هنا كذلك والقابناء فعلل من جزئي المضاف منسوبا اليه كعبشمي نسبة الى عبد شمس فشاذ
والمحفوظ منه الفاظ يسيرة فلا يقاس عليه في علم العربية اي كائنة فيه على تشبيه ملابسة ما بين اللفظ
والمعنى بملابسة الظرفية فانه يجعل المعنى ظرفا للفظ كما فعل المصنف من جهة كونه حاضرا له لتحدّ
بجوانبه بحيث لا يخرج ظرف عن اللفظ عن طرف من المعنى وهو امر شايع يقال هذه الاية في حكم كذا وهذا
الكتاب في علم كذا وان يجعل اللفظ ظرفا للمعنى يقال كما هذه المسئلة في كتاب كذا وهو ظاهر حتى شاع
ان الالفاظ اوعية للمعاني وقوالب لها وبمنزلة الكسوة واللباس والمراد بعلم العربية هنا علم النحو
فقط اذ لم يشتمل الكتاب على غيره وكثيرا ما يطلق عليه على الخصوص وقد يطلق على ما هو اعم منه
كما صرح به بعضهم حيث قال علم العربية وعلم الادب مترادفان فهو لعنى علم الادب علم يحترز به عن
الخلل في كلام العرب لفظا او كتابة وقد صرح الزمخشري وغيره بانقسامه الى اثني عشر قسما فمنها
اصول والبحث فيها اما عن المفردات فان كان من حيث جواهرها وموادها فهو علم اللغة وان كان من
حيث صورها وهيئاتها فهو علم التصريف وان كان من حيث انتساب بعضها ببعض بالاصالة والفرعية فهو
علم الاشتقاق واما عن المركبات على الاطلاق او موزونة او غير موزونة فان كان باعتبار هيئاتها
التركيبية وتاديتها لمعانيها الاصلية فهو علم النحو وان كان باعتبار افادتها لمعان مغايرة لاصل المعنى
فهو علم المعاني وان كان باعتبار ملك الافادة في مراتب الوضوح فهو علم البيان واما عن المركبات
الموزونة فان كان من حيث وزنها فهو علم العروض وان كان من حيث اواخر ابياتها فهو علم القافية
ومنها فروع والبحث فيها اما ان يتعلق بنقوش الكتابة فهو علم الخط او يختص بالمنظوم باعتبار
النظر في محاسنه ومعايبه من حيث هو منظوم وهذا هو العلم المسمى بقرض الشعر او يختص بالمنثور
وهو علم انشاء النثر من الرسائل والخطب ونحوها او لا يختص بشيء منهما بل يكون شاملا لهما
وهو علم المحاضرة ومنه التواريخ واما البديع فقد جعلوه ذيلا لعلمي المعاني والبيان وبعضهم
يجعله قسما براسه هو لا فيجعلون الاقسام ثلثة عشر قسما حوت اي جمعت او احرزت يقال

من هذا الفن فانفعها اعم ومعرفته للمبتدئين اهم وتضمنت على فوائد جليلة في قواعد الاعراب مغربة لم يطلع عليها الا اولو الالباب وضعتها للاخ الاعز

حواه اى جمعه او حرزه من هذا الفن اى فن العربية والاشارة هنا اتى بها لمجازية ومن
للتبعيض وما نكرة موصوفة اى شيئا نفعه اعم من نفع ما لم يحوه فيجوز ان يكون الجار والمجرور
حالا منها او موصولة بمعنى الذى فلا يجوز الحال لتنزح بل الجار والمجرور متعلق بحوى لا غير ومعرفته
للمبتدئين في هذا العلم وهو الذى ابتدا فيه ولم يصل منه الى الحالة التى يستقل فيها بتصوير المسائل فان
بلغ الى حالة يستقل فيها بتصوير المسائل فهو المتوسط فان استقل بالتصوير واستحضر غالب احكام
ذلك العلم وامكنه اقامة الادلة عليه فهو المنتهى اهم من معرفة غير النحو تضمنت اى اشتملت على فوائد
جمع فائدة وهى لغة ما حصلته من علم او مال وعرفا ما يترتب من المصلحة على فعل من حيث ترتبه
عليه وهو من حيث انه على طرف الفعل ونهايته يسمى غاية فيختلفان اعتبارا ويعمان الافعال الاختيارية وغيرها
واما الغرض فقد يفسر بما لاجله اقدام الفاعل على فعله ويسمى علة غائية له باعتبارين فان العلة بالقياس
الى الفعل والغرض بالقياس الى الفاعل وعلى هذا لا يلزم فيه الترتب فيكون اعم من الفائدة والغاية من وجه
ولذلك قيل قد يخالف الغرض فائدة الفعل كما اذا اخطا في اعتقادها وقد يفسر بفائدة تترتب على
الشئ من حيث هى مطلوبة بالاقدام عليه وعلى هذا يجب فيه الترتب فيكون اخص من الفائدة والغاية صدقا
جليلة اى عظيمة من جل الشئ اذا عظم ومنه الجلى للامر العظيم في قواعد الاعراب اى النحو وانما سمى به
مع انه باحث عن الاعراب والبناء معا لكونه اشرف اذ هو الاصل في الاسماء على الاصح ويطلق الاعراب ايضا
على اجراء الالفاظ المركبة على ما يقتضيه الاحكام النحوية كما يقال اعرب هذه القصيدة اذا تتبع
الفاظها وبين كيفية جريانها على قواعد النحو فلو اريد هذا المعنى ايضا هنا لصح مغربة جمع مغربة وهى
الدرة الكبيرة او الفريدة وهى الدرر الكبار التى نظمت وفصلت بغيرها والمراد بها ههنا النكت والفوائد
المرغوب فيها لم يطلع كيفتعل اى لم يظهر عليها الا اولوا او ذووا وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه
كما سيأتى بيانه الالباب اى العقول جمع لب فان لب كل شئ خالصه ولب الانسان عقله اذ هو صفوته وما استعملا
كلها في الذائبين قال ابن يعيش في كتاب الطرق في المضاف ولفظ اللب بمعنى العقل يقبح مفردا وجمعا على كقوله تعالى
لاولى الالباب قال ولم يرد لفظ اللب مفردا الا مضافا كقوله صلعم ما رايت من ناقصات العقل والدين اذهب
للب الرجل الحازم من احداكن او مضافا اليه كقوله نظم جرير يصرعن ذا اللب حتى لا حراك به وهن
اضعف خلق الله اركانا انتهى قيل هذا البيت والذى قبله اغزل شعر قالته العرب وقبله ان العيون التى
طرفها حور قتلننا ثم لا يحيين قتلانا وضعتها اى صنفتها وانشاتها للاخ الاعز اى الاجل وفى القاموس

عبد الصمد جعله الله من العلماء العاملين ونفعه بها وجميع المؤمنين مشتملة على خمس حدائق الحديقة الاولى في اثبات خرقة

الاعز الفريد ابي تراب عبد الصمد بن حسين عبد الصمد العاملي وهو اخوه الاصغر كان شيخا فاضلا نبيلا الا
انه لم يكن في رتبته اخيه وله خلف الى زماننا هذا مستوطنون ببلاد العجم والصمد السيد المصمود اليه في
الحوائج من صمد اذا قصد له الدائم الرفيع وعن ابن عباس الصمد السيد الذي كمل في سودده وفسره المشبهة
لعنهم الله بالمصمت الذي لا جوف له ورد بان ذلك لا يكون الا من صفة الجسم تعالى الله عن ذلك علوا
كبيرا جعله الله اي صيره وهي جملة خبرية لفظا انشائية معنى من العلماء العاملين بعلمهم والدعاء له بذلك
نهاية في افادة الخير لما ورد في ذلك من الاخبار وصحيح الاثار ونفعه بها وجميع المؤمنين الايمان اخص من
الاسلام انه هو اقرار باللسان ومعرفة بالجنان وعمل بالاركان والاسلام هو الاول فقط او بما مر فهما
كما مر فيه اربعة اقوال النحو والكلام في ذلك يطول وليس هذا محله وهي تشتمل اي هذه الفوائد الصمدية على
خمس حدائق جمع حديقة وهي الروضة ذات الشجر والبستان من النخل وكل ما احاط به البناء او القطعة
من النخل كذا في القاموس وفيه استعارة مطلقة فان قلت هذه الحدائق هي نفس الفوائد ولا معنى لاشتمال
الشيء على نفسه قلت اشتمالها عليها من قبيل اشتمال الكل على اجزائه باعتبار ان المشتمل مجموع الاجزاء و
المشتمل عليه كل واحد منها او ان الاول مجموعها معا والثاني مجموعها لا معا اعني احاد الاجزاء بالاسر و
يحتمل ان يراد بالفوائد الالفاظ والنقوش وبالحدائق المعاني او بالعكس فيصح ان يقال الالفاظ قوالب
المعاني كما يصح ان يقال ان المعاني قوالب الالفاظ باعتبارين كما مر ووجه حصرها في الخمسة ان المذكور
فيها اما مقصود بالذات لا غير او ما يتوصل به اليه مع كونه مقصودا بالذات الثاني الحديقة الاولى والاول
اما ان يبحث فيه عما يتعلق بالاسماء او لا الاول الحديقة الثانية والثاني اما ان يبحث فيه عما يتعلق بالافعال
او لا الاول الحديقة الثالثة والثاني اما ان يبحث فيه عن الجمل او عن المفردات الاول الحديقة الرابعة
والثاني الحديقة الخامسة ولا ينقض خروج الديباجة لان المراد حصر المقصود بالذات وما يتوصل به اليه
الحديقة الاولى فيما اردت تقديمه من بيان تعريف العلم الذي هو بصدده وفائدته وموضوعه وتعريف
موضوعه واشياء اخر تمر عليك بالتفصيل انشاء الله تعالى وانما قدم ذلك لما تقرر من انه من اراد الخوض
بعلم من العلوم على الوجه الاكمل ينبغي له ان يتصور او لا حقيقة ذلك العلم بحده ليحصل له الاحاطة
بجهة الوحدة التي باعتبارها جعلت المسائل الكثيرة علما واحدا فيامن من فوات ما يعنيه والاشتغال بما
لا يعنيه وان يعرف فائدته وغايته ليصون سعيه عن العبث وان يعرف موضوعه الذي به يمتاز العلم ليكون
على زيادة بصيرة في طلبه فبين ذلك كله مقدما له فقال النحو اي هذه عنوة يتعلم لغير المعجم وتبديل

الحديقة الاولى في تعريف علم النحو وموضوعه وغرضه فيجب ... العلم بعلم النحو

النحو علم بقوانين ألفاظ العرب من حيث الإعراب والبناء وفائدته حفظ اللسان عن الخطأ في المقال

الواو المهملة وهي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم والغرة من الشهر ليلة استهلال القمر وفي الصحاح
غرة كل شيء أوله وأكرمه وعلى التفسيرين الأولين يكون فيه استعارة مطلقة النحو قال أبو الفتح ابن جني في
الخصائص هو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحوا كقصدت قصدا ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم
كما أن الفقه في الأصل مصدر فقهت الشيء أي عرفته ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم وذكر له
نظائر في قصرها ما كان شائعا في جنسه على أحد أنواعه قال وقد استعملته العرب ظرفا فأنشد أبو الحسن يحدو بها
كل فتى هنات . وهن ينحو البيت عامدات انتهى قيل وإنما سمي هذا العلم به لأن أمير المؤمنين لما أملى أصوله
على أبي الأسود كما تقدم قال له انح هذا النحو يا أبا الأسود فسمي به تبركا بذكره بلفظه الشريف واصطلاحا
علم وهو كالجنس يدخل فيه جميع العلوم على تفاوت مراتبها بقوانين ألفاظ العرب القوانين جمع قانون وهو
في الأصل لفظ يوناني أو سرياني موضوع لمسطر الكتاب وفي الاصطلاح قضية كلية يتعرف منها أحكام
جزئيات موضوعها كقولنا كل فاعل يجب رفعه وكل مفعول يجب نصبه وكل مضاف إليه يجب جره و
يرادفه القاعدة والأصل والضابط وهذا فصل خرج به ما ليس بقوانين ألفاظ العرب وعلم اللغة فإنه ليس
بقواعد كلية بل بجزئيات وقوله من حيث الإعراب والبناء خرج به ما عدا العلم المقصود فانطبق التعريف
عليه جامعا مانعا واعلم أن هذا الحد جار على عرف الناس الآن من جعل علم التصريف قسما برأسه غير داخل
في علم النحو والمتعارف قديما شمول علم النحو له وكثيرا ما يتجر مسائل من أحد الفنين إلى الآخر لما بينهما من
شدة الارتباط ولم يكن السلف كسيبويه فمن بعده يفردون أحدهما عن الآخر بالتصنيف إلا ما كان عن أبي
عثمان المازني وتلاه أبو الفتح ابن جني والزمخشري وابن الحاجب وابن هشام وغيرهم كالمصنف هنا وفي التهذيب
وممن سلك عرف المتقدمين من المتأخرين جمال الدين ابن مالك وناظر الجيش وأبو حيان وعليه فيقال
عوضا من قولهم من حيث الإعراب والبناء من حيث الإفراد والتركيب فائدته حفظ اللسان عن الخطأ
في المقال أي في الكلام والاستعانة على فهم كتاب الله تعالى والسنة ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم
بعضا قيل ومن ثم كانت معرفته واجبة لأن تعلم الشرائع الواردة بلغة العرب لا يتم إلا به وكل ما لا يتم
الواجب المطلق إلا به فهو واجب واللحن من أقبح الأشياء في الإنسان قال بعضهم لأن أقرأ فأسقط أحب
إلي من أن أقرأ فألحن وكتب كاتب لأبي موسى الأشعري إلى عمر من أبو موسى الأشعري فكتب إليه عمر عزمت عليك
لما قنعت كاتبك سوطا وذكر أبو عبيد أن هذا الكاتب هو حصين ابن أبي الحر العنبري وأولاده ينكرون ذلك
أشد الإنكار وقال رجل لبنيه يا بني أصلحوا من ألسنتكم فإن الرجل تنوبه النائبة فيحب أن يتجمل فيها فيستعير من

وموضوع الكلمة والكلام فالكلمة لفظ

لجنده ثابته وتوبه ولا يجلو من نعيره لسانه ولله در من قال النحو يبسط من لسان الالكن والمرء يكرمه

اذا لم يلحن فاذا طلبت من العلوم اجلها فاجلها منه مقيم الالسن وموضوعه موضوع كل علم

ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية وهي اللاحقة له او لجزئه او لعرض يساويه ذاته كالتعجب اللاحق للذات

لا بواسطة وكالحركة الارادية اللاحقة للانسان بواسطة انه حيوان ولانه جزء الانسان وكالضحك

العارض للانسان بواسطة التعجب الكلمة والكلام هذا احد الاقوال الثلثة في موضوع علم النحو فقد

قيل ان موضوعه الكلمة فقط لانه انما يبحث فيه عن الاعراب والبناء وما يتعلق بهما ولا ريب ان ذلك الاحوال

اللاحقة بالكلمة واما الحكم على بعض الجمل بالاعراب المحلي فلتنزيلها منزلة المفرد ووقوعها موقعه وقيل

ان موضوعه الكلام فقط لان الكلمة لعدم استقلالها وحدها وعدم حسن السكوت عليها لا تقع في المحاورة

الا في ضمن الكلام بل لا يظهر الاعراب والبناء في اخرها الا في ضمنه لا سيما عند من ذهب الى انه قبل التركيب لا معربة

ولا مبنية وقيل موضوعه كلاهما نظرا الى كلا الوجهين وقيل بناء على تعارف القدماء من ادراج علم الصرف

تحت النحو وعليه فكان على المصنف ان لا يذكر الا موضوع علم النحو مجردا عن غيره لان كتابه لم يشتمل الا

لا غيره واستمداده من الكلام العربي ومسائله المطالب التي يبرهن عليها فيه كعلمنا بان الفاعل مرفوع و

المفعول منصوب والى غير ذلك وال في الكلمة والكلام للعهد الذهني اي المصطلح عليهما عند النحاة

فالكلمة شروع في الكلام على حقيقة الكلمة والكلام لانه انما يبحث عنها والفاء فصيحة اي اذا عرفت ان

موضوعه الكلمة والكلام فالكلمة وال فيها للعهد الذكري فان المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت عين

الاولى كما اذا اعيدت النكرة معرفة وهذا اغلبي لا كلي وفيه كلام طويل ليس هذا محله وهي لغة يقال

للجمل المفيدة والقصيدة كقوله تعالى وكلمة الله هي العليا اي لا اله الا الله وقولهم كلمة الحويدرة او قصيدة

والحويدرة لقب شاعر تصغير حادرة واسمه قطبة بن محصن وهي من حسانا اذا قيل له انشد قال انشدكم

كلمة الحويدرة يعني قصيدته التي مستهلها بكرت سمية غدوة فتمتع وغدت غدو مفارق لم يربع

وهو اما من باب الاطلاق الجزء مرادا به الكل او من باب الاستعارة المصرحة من حيث ان الكلام لارتباط

اجزائه بعضها ببعض كالكلمة الواحدة واصطلاحا عند المنطقي الفعل اذا على ما قيل وعند النحوي

لفظ اي ملفوظ وهو في الاصل مصدر بمعنى الرمي مطلقا ثم خص بالرمي من الفم ثم اطلق عليه من باب

اطلاق المصدر على اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق الا ان هذا الاطلاق صار حقيقة عرفية و

الخلق بمعنى المخلوق مجاز لغوي وما اشتهر تعريفا للفظ بانه صوت مشتمل على بعض الحروف الهجائية

الاطلاق

١٨

لكن انتقد بانه لا يشمل اللفظ البسيط فمن ثم اختير في تعريفه ما قيل صوت معتمد على مقطع الفم
حقيقة او حكما فالاول كزيد والثاني كالمنوي في قم المقدر بانت بناء على جواز استعمال المشترك
في معنييه الحقيقيين ان كان حقيقة فيهما او الحقيقي والمجازي ان كان حقيقة في احدهما مجازا في الاخر و
لا تخلص عنه الا في المسئلة ويرد لاكثر الابد هو انه موضوع لامر يعمهما كما قاله ابن هشام في شرح اللمحة
وانما لم يقل لفظة لكونه في الاصل مصدرا ومن ثمة ان لا يؤنث ولا يجمع لانه موضوع للحقيقة الكلية
من شانها ذلك مع ان اللفظ اخص لو عبر بالقول بدلا عن اللفظ لكان اولى لان القول اخص منه لاختصاصه
بالموضوع على الاشهر فكل قول لفظ ولا عكس بالمعنى اللغوي ولم يكن يحتاج الى التقييد بقوله موضوع
والوضع لغة جعل الشيء في حيز معين واصطلاحا ما قيل تخصيص شيء بشيء متى اطلق المخصص به فهم المخصص
وقيل تعيين شيء لشيء بحيث اذا علم الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني ويسمى الاول دالا والثاني مدلولا مفرد
وهو ما لا يقصد بجزئه الدلالة على جزء المعنى المقصود حين الجزئية كزيد فان اجزائه وهي حروفه الثلاثة
التي هي ز ي د كل منها لا يدل على معنى وقد وقع في عبارة كثير من المولفين ان المفرد ما لا يدل جزء لفظه على جزء
معناه فان اجزاء زيد يعني الزاء والياء والدال لا يدل على معنى في الزيد وهو غلط لان الزاء والياء والدال
ليست اجزاءه بل هذه اسماء مسمياتها اجزاؤه ومسمياتها لا تدل على معنى انما يقال لها الحروف المباني ويطلق بازاء
الحروف المعاني التي هي قسيمة الاسماء والافعال نبه عليه بعض المحققين واندرج في المفرد ما لا جزء له كهمزة
الاستفهام وما له جزء غير دال على معنى كما مر وما له جزء يدل على معنى ليس جزء المعنى المقصود كعبد الله علما
وما له جزء دال على معنى هو جزء المعنى المقصود لكن لم تقصد دلالته حين الجزئية كالحيوان الناطق علما
للانسان فالمعنى غير مقصود في عبد الله والدلالة غير مقصودة في الحيوان الناطق فافترقا قال بعضهم ثم اعلم
ان الافراد للفظ بالذات وللمعنى بالعرض نظيره تلك بالتامل الصادق في حقيقتهما فجعله صفة للفظ كما
وقع في عبارة اولى من جعله صفة للمعنى كما وقع في عبارة ابن الحاجب انتهى هذا مفهوم حد الكلمة واما الاحتراز
فاللفظ وان كان في التعريف بمنزلة الجنس هو انما يؤتى به ليتبين به اصل الذات لا لاخراج شيء اذ ليس قبله غير
المعرف الا انه يؤذن بمباينة ما عداه للمعرف وهذا معنى الاحتراز بالجنس كما افاده ابن هشام في شرح اللمحة
فلذلك لا يقال يخرج عنه او يقال ان الجنس هنا وهو اللفظ لما كان اخص من الفصل من وجه صح الاحتراز به من
جهة خصوصه اما تقييد الجنسية دون الفصلية فلكونه اظهر اوصاف الكلمة فقدم وجعل جنسا واحترز به عما
ليس بلفظ كالدوال الاربع وهي الاشارات والنصب والعقود والخطوط فانها موضوعة وليست بكلمات فخرج

بالموضوع غير الموضوع كالمهملات والمحرفات والالفاظ الدالة بالطبع والعقل وبالمفرد المركب وهو ما يدل
جزؤه على جزء معناه فان حسن السكوت عليه فهو التام والا فهو الناقص كزيد قائم وعبد الله غير علم و
اورد ان النحو ضرب مفرد مع انه لا يصدق عليه تعريفه ويصدق عليه تعريف المركب لان جزئه وهو المادة
يدل على الحدث وجزئه الاخر وهو الهيئة يدل على الزمان وعلى نسبة ذلك الحدث الى الفاعل المعين او المبهم على
الخلاف في ذلك والتحقيق هو الاول فانتقض التعريف جمعا ومنعا واجيب بان المراد بالجزء المعتبر في التركيب ما
يكون مرتبا في السمع والهيئة مع المادة ليست كذلك بل يوجدان في السمع معا فلا انتقاض هذا وانما خرج
المركب بقيد المفرد على القول بانه موضوع والا فقد خرج بقيد الوضع كما هو مذهب جمع من المحققين منهم
الرازي وابن الحاجب وابن مالك قالوا ليس المركب بموضوع ودلالته على معنى عقلية لا وضعية واحتج له ابن
مالك في كتاب الفيصل على المفصل بوجهين احدهما ان من لا يعرف من كلام العرب الا لفظين مفردين صالحين
لاسناد احدهما الى الاخر فانه لا يفتقر عند سماعهما مع الاسناد الى معرفة معنى الاسناد بل يدركه ضرورة وثانيهما
ان الدال بالوضع لا بد من احصائه ومنع الاستيناف فيه كما كان في المفردات والمركبات القائمة مقامها فلو كان
الكلام دالا بالوضع وجب ذلك فيه ولم يكن لنا ان نتكلم بكلام لم نسبق اليه كما لا يستعمل في المفردات الا ما سبق
استعماله وفي عدم ذلك برهان على ان الكلام ليس دالا بالوضع انتهى والاصح كما قال القرافي وعزي الى الجمهور
ان المركب موضوع اي بالنوع لا بالشخص فيكون خارجا بقيد المفرد كما قررناه وبيانه ان الوضع اما شخصي
ان تعلق بالفاظ معينة سماعية يحتاج في معرفتها الى علم اللغة ونوعي ان تعلق بالفاظ معينة تعرف بها مفردات
قياسية يحتاج في معرفتها الى علم الصرف كما يبين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على زنة فاعل وكل اسم مفعول
منه على زنة مفعول الى غير ذلك من القوانين الصرفية او تعرف به مركبات قياسية يحتاج في معرفتها الى
علم النحو كما يبين ان كل مضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل الى غير ذلك من القوانين النحوية
فالوضع جار في المفردات والمركبات معا تنبيهان الاول زاد ابن مالك في التسهيل في تعريف الكلمة قيد
الاستقلال لاخراج ابعاض الكلمات كحروف المضارعة والف المفاعلة وياء قائمة وياء النسب فانها ليست
بكلمات لعدم استقلالها ومن اسقط هذا القيد كالمصنف راى ما جنح اليه الرضي من انها وما هي فيه كلمتان صارتا
لشدة الامتزاج كالكلمة الواحدة على انه اورد على ابن مالك ان مقتضى هذه الزيادة خروج ضمير الفاعل كقمت
مثلا فانه غير مستقل مع انه كلمة واجيب بان المراد بالاستقلال ما يشمل المستقل بالذات وبان الاصل
في الضمير ان يكون مستقلا نحو انا وانت وهو فلا يضر عروض اتصاله لمعنى الثاني للنفر من سترة معاطفه

وهي اسم وفعل وحرف

كما يطلق على ما يقابل المركب كما هنا يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع على حدة كما في باب الاعراب بالحركات وعلى ما يقابل المضاف وشبهه كما في باب النداء ولا النافية للجنس وعلى ما يقابل الجملة كما في قولهم الاصل الخبر ان يكون مفردا وعلى ما يقابل العلم المزجي والاضافي والاسنادي كما في باب العلم وعلى معنى الواحد كما في باب اسماء العدد لا يقال فاستعماله ح في التعريف مخل لانا نقول انما يكون استعمال الالفاظ المشتركة في الحدود مخلا اذا لم تقم قرينة تعين المقصود اما اذا قامت قرينة تعينه فلا وقدم تعريف الكلمة على الكلام لانها جزؤه والجزء مقدم على الكل طبعا فقدمها وضعا ليوافق الوضع والطبع ومن قدم الكلام فلانه المقصود بالذات وهي اي الكلمة باعتبار مفهومها اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الانواع منحصرة فيها كما يفيد السكوت في مقام البيان والتقسيم ايضا اذ الاصل فيه ان يكون حاصرا والادلة على هذا الانحصار ثلثة احدها الاثر وهو ما روي عن امير المؤمنين ع وقد مر الثاني الاستقراء التام من ائمة العربية فانهم تتبعوا كلام العرب فلم يظفروا بغير هذه الثلثة ولو كانت ثم نوع اخر لعثروا عليه الثالث الدليل العقلي ولهم في ذلك عبارات منها ان الكلمة موضوعة كما مر فيكون ذا آلة لافادة لان الوضع من اسباب الدلالة ح فنقول اما ان تدل على معنى غير مستقل بالمفهومية او لا الاول الحرف والثاني اما ان يدل على اقترانه باحد الازمنة الثلثة او لا الاول الفعل والثاني الاسم ومنها ان الكلمة اما ان يصح اسنادها الى غيرها او لا فان لم يصح فهو الحرف وان صح فاما ان تقترن باحد الازمنة الثلثة او لا فان اقترنت فهي الفعل والا فهي الاسم ومنها ان العبارات بحسب المعبر عنه والمعبر عنه من المعاني ثلث ذات وحدث عن ذات وواسطة بين الذات والحدث يدل على اثباتها او نفيه عنها فالذات الاسم والحدث الفعل والواسطة الحرف وزاد ابو جعفر ابن صابر قسما رابعا سماه الخالفة وهو اسم الفعل لانه خلف عن الفعل ولم يقل بذلك احد غيره ولم يلتفت اليه احد واعلم ان تقسيم الكلمة الى هذه الثلثة من تقسيم الكل الى جزئياته كانقسام الحيوان الى انسان وفرس وغيرهما فيصح اطلاق المقسم على كل من اقسامه وبهذا يندفع ما قد يقال ان العطف بالواو للجمع فيقتضي ان يكون الكلمة مجموع هذه الثلثة ومن جعلها اقساما للكلام فهو من تقسيم الكل الى اجزائه كانقسام السكنجبين الى خل وعسل فلا يصح اطلاق المقسم على كل من اقسامه فائدة قال بعض المحققين جرت عادة ارباب التاليف بتعقيب الحدود بالتقسيمات وفائدته اما تكميل معرفة المحدود او تحصيل مفهوم الاقسام بيانا لما يختص بكل من الاحكام انتهى وسمي الاسم اسما اخذا من السمة او من السمو على ما تقدم لانه علامة على مسماه او لسموه على اخويه باستغنائه عنهما للاخبار به وعنه ولهذا قدم عليهما في الذكر والفعل فعلا

وجه حصر الكلمة في الثلاثة

وجه تربيع الكلمة

وجه تسمية الاسم والفعل والحرف

لئلا لبسه بالتضمن على الفعل اللغوي الذي هو الحدث واتبع به الاسم لان الاخبار به لا عنه والحرف خرج لكونه
على طرف في تطرف من الكلام من حيث انه لا يدل على معنى في نفسه وانه لا يقع عمدة في الكلام بخلافهما فلهذا او
لهذا اخر عنهما والكلام لغة يطلق على ستة معان الخط وشرطه ان يكون معبرا عنه باللفظ المفيد
منه تسميتهم ما بين دفتي المصحف كلام الله تعالى والاشارة المفهمة ومنه قوله اذا كلمتني بالعيون الفواتر
رددت عليها بالدموع البوادر واللفظ المهمل لا يفيد شيئا ومنه الحديث هذه الصلوة لا يصلح فيها
شيء من كلام الناس فانها تبطل ولو كان بالكلمة الواحدة وما يفهم من حال الشيء وهو المسمى بلسان الحال
ومنه قوله شكى الي جملي طول السرى ومعلوم ان الجمل لا يتكلم وانما فهمت الشكوى من لسان حاله واسم
الحديث الذي هو التكليم ومنه قوله قالوا كلامك هندا وهي مصغية اي تكليمك هندا وما في
النفس من المعنى ويعبر عنه باللفظ المفيد وذلك كان يقوم بنفسك معنى قام زيد وقعد عمرو فيسمى ذلك
الذي تخيله كلاما وهو المسمى بحديث النفس ومنه قول الاخطل ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل
اللسان على الفؤاد دليلا قال ابو حيان في الارتشاف الذي يصح ان ذلك كله على سبيل المجاز لا على
سبيل الحقيقة الاشتراك خلافا لزاعمي ذلك واصطلاحا لفظ اي ملفوظ ولو عبر عنه بالقول لكان
اولى لما مر واحترز به عما ليس بلفظ وان كان حيثما مفيدا اي دالا على معنى يحسن السكوت عليه لان الفائدة
في الاصطلاح حيث وقعت قيدا للفظ او القول فالمراد بها الفائدة التامة اي التركيبية لا الناقصة
التي هي الافرادية اذ هي غير معتد بها في نظرهم والمراد بحسن السكوت عليه ان لا يكون مفتقرا الى شيء
كافتقار المحكوم عليه الى المحكوم به او عكسه فلا اثر لافتقاره الى المتعلقات من المفاعيل ونحوها وهل المراد
سكوت المتكلم او السامع او هما اقوال ارجحها الاول لانه خلاف التكلم فكما ان التكلم صفة المتكلم كذلك
السكوت صفة له وخرج به ما لا فائدة له كالمركب الاضافي والمزجي والاسنادي المسمى به كتأبط شرا
ودخل فيه ما لا يجهل معناه كالسماء فوقنا والارض تحتنا والنار حارة الا ان يراد بالمفيد المفيد
بالفعل فلا يسمى كلاما وعليه جمع جم وصرح به ابن مالك في شرح التسهيل ونقله عن سيبويه وغيره
والمحققون بل الاكثرون على خلافه والا لم يكن شيء من القضايا البديهية مع كثرتها كلاما مع انها
خبر بلا شك وكل خبر كلام ونازع ابو حيان في شرحه على التسهيل فيما نقل ابن مالك عن سيبويه وقال لا
اعلم احدا منع قال نسيا النار حارة ولا قال الكل اعظم من الجزء قال وكان بعض اهل عصرنا يقول
العجب من هؤلاء النحاة يجيبون لا نصدق القضايا فيجعلونها ليست بكلام كقولنا النقيضان لا يجتمعان



ارجحها



لا يرتفعان والضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان ويلزمهم بانهم لما شرحوا الكلام بانه الذي يفيد
السامع علم ما لم يكن يعلم ان الكلام اذا طرق سمع الاثنان فاستفاد منه شيئا ثم طرقه ثانيا وقد علم
مضمونه اولا انه لا يكون كلاما باعتبار مرة ثانية لانه لم يفده علم ما لم يكن يعلم فيكون الشيء الواحد
كلاما وغير كلام بحسب افادته السامع هذا انتهى قوله بالاسناد وهو ضم احدى الكلمتين الى الاخرى
لقصد المخاطب فائدة تامة والبا للسببية او الاستعانة او الالصاق والمصاحبة متعلق بالمفيد وبقصد
مصدره اي افادته منه متلبسة به فذكره من قبيل التصريح بما علم التزاما لان المفيد بالمعنى المذكور مستلزم
للاسناد لكن لما كانت دلالة الالتزام مهجورة في التعريف صرح به اذ المقصود من الحد بيان الماهية حتى لا
تعرف الا به لكن جميع اجزائها نصا صريحا وقد يقال انه احترز به عن مثل غلام زيد مما هو على سبيل التقييد اذ لا خفا
في انه لفظ مفيد مع انه ليس بكلام قطعا فتم واعتبر بعضهم في الكلام القصد اي قصد المتكلم افادة السامع
لاخراج كلام النائم ونحوه فانه عار عن القصد فلا يصح كونه كلاما لكن ليس بكلام كما صححه ابو حيان وابو مسلم فلا
حاجة الى التصريح بالقصد كما في التصريح لان حسن السكوت من المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا لما تكلم به اذ
لا ان ما خرج به قد خرج بقيد الافادة واعتبر بعضهم اتحاد الناطق ايضا احترازا من ان يصطلح شخصان على
ان يذكر احدهما اسما او فعلا ويذكر الاخر خبر المبتدا او فاعل الفعل قال ابن مالك وهذا غير صحيح لوجهين
احدهما انه كما لا يعتبر اتحاد الكاتب في كون الخط خطا كذلك لا يعتبر اتحاد الناطق في كون الكلام كلاما او
الثاني ان كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام وانما اختصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الاخر بالاخرى
وفي الوجه الاول لا تسليم ان الكلام الواحد يصدر من شخصين وهو لا يتصور البتة ضرورة ان كل كلام مشتمل
على نسبة احد طرفيه الى الاخر والنسبة امر نفساني لا يقبل التجزي ولا يقوم الا بمحل واحد تنبه عليه المرادي
قال بعضهم وهذا يعني اعتبار اتحاد الناطق لم ينقل عن نحوي فيما نعلم وانما ذكره بعض من تكلم في الاصول
انتهى قال البدر الدماميني في شرحه على التسهيل ولا اكاد اقضي العجب من الشيخ جمال الدين عبد الرحيم
الاسنوي حيث ذكر هذه المسألة في كتابه المسمى بالكوكب الدري الموضوع لتنزيل الفروع الفقهية على
الاحكام النحوية فرتب على الاختلاف في هذه القاعدة فروعا منها لو وكل وكيلين بطلاق زوجته فقال
احدهما فلانة يعني الزوجة المذكورة وقال الاخر طالق وقال ان بنينا على اشتراط اتحاد الناطق بالكلام
لم يقع الطلاق والا وقع وقد علمت استحالة الوجه الاول فكيف يبنى عليه حكم شرعي فتامله انتهى قلت
تاملته فوجدته محض تقول على الاسنوي فانه لم يقل بذلك في كتابه المذكور اصلا وهذه عبارته قال بعد ان ذكر

الخلاف في اشتراط اتحاد الناطق في الكلام

المسألة

المسألة وصحح عدم اشتراط ذلك في الكلام ومن فروعها ما اذا كان له وكيلان باعتاق عبد او وقف او نحو
ذلك واتفقا على أن يقول احدهما مثلا هذا ويقول الثاني حر ولا استحضر فيها الآن نقلا انتهى كلام شيخ
الكوكب اللامع بنصه ومنه نقلت فانظر ما نقله عن بناء الحكم الشرعي على المسألة وهل هذا الا تشنيع بحت
ولا يتأتى اي لا يحصل الكلام الا في ضمن اسمين ولهذا التركيب صور مبتدأ وخبر كزيد قائم ومبتدأ وفاعل او
نائب سد مسد الخبر نحو اقائم الزيدان وما مضروب العمران واسم فعل وفاعل نحو هيهات العقيق ملفوظين
كان الاسمان كما ذكر او مقدرين كنعم في جواب أزيد قائم او احدهما مقدرا كزيد في جواب من قام او في ضمن فعل واسم
هو فاعله او نائب عنه كقام زيد وضرب عمرو ملفوظين كانا كما ذكر او مقدرين كنعم في جواب أقام زيد او
احدهما مقدرا نحو بلى زيد في جواب لم يقم احد اي لا يتحقق هذا العام الا في ضمن هذين الخاصين قال بعض
المحققين والانسب جعل في بمعنى من وجه عدتنا في الكلام الا فيما ذكر ان التركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة
لا يعدو اقساما ستة اسمان وفعلان وحرفان واسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف والكلام لا بد له من الاسناد
وهو لا بد له من المسند والمسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين ليكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه او في
فعل واسم ليكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه اما الاقسام الباقية ففي الفعلين المسند اليه مفقود وكذا في
الفعل والحرف وفي الحرفين المسند والمسند اليه كلاهما مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود اذ لو جعلت
الاسم مسندا فلا مسند اليه وان جعلته مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فلسد يا مسد ادعو خلافا لابي
علي حيث جعل ذلك كلاما وذهب ابن طلحة الى ان اللفظة الواحدة وجودا وتقديرا قد تكون كلاما اذا قامت
مقام الكلام وجعل من ذلك نعم ولا في الجواب هو خلاف المشهور والصحيح ما مر وعلم ان مدار الكلام على المسند
والمسند اليه وان تألف من اكثر منهما وله اربع صور جعلها في ما شرط وجزاء نحو ان قام زيد قمت وقسم وجوابه
نحو حلف بالله لزيد قائم وفعل واسمان نحو كان زيد قائما او ثلاثة نحو علمت زيدا فاضلا او اربعة
نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا فصور تأليف الكلام ستة تنبيهات الاول ينقسم الكلام الى الخبر والانشاء لانه
ان احتمل التصديق والتكذيب كان خبرا والا فانشاء والاصح انحصاره فيهما كما عليه الحذاق من النحاة وغيرهم
واهل البيان قاطبة وذهب كثير الى انقسامه الى خبر وطلب وانشاء قالوا لان الكلام اما ان يحتمل التصديق
والتكذيب او لا الاول الخبر الثاني ان اقترن معناه بلفظه فهو الانشاء وان لم يقترن بل تأخر عنه فهو الطلب
والمحققون على دخول الطلب في الانشاء وان معنى اضرب مثلا وهو طلب الضرب مقترن بلفظه واما الضرب
الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلق الطلب لا نفسه قال بعض المحققين ونعم ما قال الكلام ان يحتمل الخلاف بين من



ثم الخلاف في القسمة وتثليثها لفظيا فمن ثنّاها جعل لفظ الطلب فقال ان الكلام خبر وطلب كما ذكر مالك في الكفية
او لفظ الانشاء ان قال انه خبر وانشاء لمعنى واحد وهو ما لا يحتمل التصديق والتكذيب غير انه اقسم
منحا لفين ما يتاخر وجود معناه عن وجود لفظه وما يقارن وجود معناه وجود لفظه ومن ثلثها جعل
لفظ الطلب اسما للقسم الاول من ذلك المعنى ولفظ الانشاء للقسم الثاني منه انتهى الثاني الخلاف
المشهور عند النظار في كون الخبر والطلب بديهين فلا يحتاجان الى التعريف ولا يحتاجان اليه جار في
الكلام لان بداهة الاخص تستلزم بداهة الاعم وقد نقل الخلاف في الكلام بحده لا بعض كبار الائمة
حكاه بعض المتاخرين هذا ايضاح لكل واحد من الكلم الثلث بحده وبعض خواص الاسم والفعل وما
يعرف به الحرف الاسم كلمة معناها مستقل بالمفهومية اي لا يحتاج في تعقله والدلالة عليه الى الضم
جنسية فقوله كلمة شامل للكلم الثلث وقوله معناها مستقل يخرج الحرف فان معناه غير مستقل كما
سياتي في حده عن قريب انشاء الله وقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والمستقبل يخرج
الفعل فانه مقترن باحدها كما سياتي والمراد بعدم الاقتران كونه بحسب الوضع الاول لتدخل اسماء الافعال
نحو رويد وهيهات لانها دالة على المعنى المستقل هو الحدث غير مقترن في الوضع الاول لها لان الوضع
الاول لها لنفس الحدث فهذا المعنى المستقل موجود في الوضع الاول غير مقترن ودخل نحو زيد ويشكر
علمين لان معناهما العلمي غير مقترن بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة نحو عسى وكاد لان
معانيها مستقلة مقترنة في الوضع الاول وهو الوضع الفعلي لها فانها فيه موضوعة لهذا الحدث و
الزمان ويخرج عنه المضارع المشترك بين الحال والاستقبال على راي ايضا لانه في الوضع الاول لاحد
الزمانين معينا واللبس انما حصل عند السامع بالاشتراك وكذا يخرج اسما الفاعل والمفعول لانهما ان
كانا لا يعملان الا مع اشتراط الحال او الاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عاملها العارض لا مدلولهما
بحسب الوضع الاول وكذا نحو القتل والضرب فانه وان وجب وقوعه في احد الازمنة الثلثة معينا في
نفس الامر لكن ذلك الزمان المعين لا يدل عليه المصدر بحسب الوضع واما نحو الصبوح والغبوق فلم يقترن
بزمان معين من الازمنة المذكورة وان اقترن بالزمان لان معناهما يصلح لان يقع ماضيا او حالا او
مستقبلا وبهذا يحتاج الى التجديد بصيغة لافادة احدها كاصطبح ويصطبح ولا ينتقض الحد بلفظ
الماضي والمستقبل لانهما يدلان على نفس الزمان والزمان غير مقترن بزمان فاذا اريد بهما الفعل الذي
انقضى والذي لم يات فالمعنى ماض زمانه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه نحو ثم انه لو سلم

ايضاح

ا-

انه له فالماضي حدث له العدم بعد الوجود والمستقبل حدث معدوم له انتظار الوجود وليس في
مدلول شيء منهما زمان معين بل الزمان المعين من لوازم تحققهما كالمصادر ولما حد الاسم اخذ بذكر
بعض خواصه ليزداد الطالب معرفة به فقال ويختص الاسم بالجر اي بدخوله عليه لانه من خواصه و
هو الكسرة التي يجلبها العامل في آخره سواء كان عامله حرفا او مضافا وخاصة الشيء اصطلاحا
ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره فان وجدت في جميع افراده فهي خاصة شاملة ثم ان لم توجد في شيء
من اغياره فهي خاصة حقيقية والا فاضافية هذا هو المشهور قال بعض المحققين من شراح الكافية
خاصة الشيء عند النحاة ما لا يوجد بدون ذلك ويوجد لذلك الشيء بدونها صرح به المصنف في شرح
المنظومة وغيره وما اشتمل من جواز شمولها لجميع افراد الشيء فهو عند المنطقي انتهى واما الحد
فهو المعرف الجامع المانع سواء دل على مجرد الماهية كالحيوان الناطق في تعريف الانسان ويخص عند
المنطقي باسم الحد لا كالحيوان الضاحك في تعريفه ويسمى عنده رسما فان قلت الذي يسبق الى الفهم
من اختصاص شيء باخر هو كونه مقصورا على الاخر لان معناه كونه بحيث يخص الاخر ولا يعمه غيره فكان
عليه ان يقول ويختص الجر بالاسم قلت الاصل في لفظ الخصوص وما يتفرع منه ان يستعمل بادخال الباء
على المقصور عليه اعني ما له الخاصة فيقال اختص المال بزيد اي المال له دون غيره وذلك كما لو قلنا
ويختص الجر بالاسم وهذا هو الاستعمال العربي الذي يسبق الى الفهم لكن شاع في العرف دخال الباء
على المقصور على الخاصة كما استعمله المصنف وذلك اما بناء على جعل التخصيص مجازا عن التمييز
مشهورا في العرف او على تضمين معنى التميز والافراد فيلاحظ المعنيان معا وحاصله يرجع الى ملاحظة
معنى التميز لان تخصيص شيء بشيء في قوة تميز الاخر به وهو الانسب بهذا المقام كما لا يخفى ولبعضهم
بعضهم لاهذا الاستعمال وشدد التكير على من خالفه قيل وانما اختص الاسم بالجر لكونه اثر حرف
الجر وهو من خواص الاسم فكذا الجر لانه لا يتخلف الاثر عن المؤثر قال الفاضل الهندي وفيه نظر و
وجهه انه لا يلزم من اختصاص المؤثر اختصاص الاثر فان الاثر قد يثبت بمؤثرات شتى الا ترى ان من
خواص الفعل واثرها وهو النصب لا يختص الفعل به بل يحل في الاسم بمؤثر اخر واجيب عن ذلك فبانه اذا
كان للاثر مؤثرات شتى كالنصب اما اذا كان للاثر مؤثرات شتى له مؤثر خاص فلا وهو هنا كذلك
اذ ليس للجر مؤثر سوى حرف الجر وهو بناء على ان العامل في المضاف اليه حرف الجر مقدرا والاصح خلافه
كما سياتي ولحسن ما قيل في تعليل ذلك ان الاسم محل الاعراب المضاف فرفع تحط اعراب الفرع عن

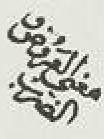
الفهم

اعراب الاصل يجعل ما هو لصل البناء اعرابا فيه وهو الجزم ومنع الجر عنه لئلا يزيد اعراب الفرع
على الثلثة ويختص بدخول اللام الساكنة المسبوقة بهمزة الوصل ويعبر عنها بال فخرج نحو
لام الابتداء وجواب القسم وجواب لو ولولا لدخولهن على الفعل والمراد باللام المذكورة لام
المعرفة اذ هي المتبادرة عند الاطلاق ومنه اذا اريد غيرها قيدت فيقال ال الموصولة او الزايدة
قيل وانما اختص بها لانها موضوعة لتعريف الذات والموضوع للذات هو الاسم وفيه نظر ويجوز
ان يراد باللام ما هو اعم من المعرفة فلتدخل الموصولة والزايدة ويحمل دخولها على المضارع
كاليجدع في قوله الى ربه صوت الحمار اليجدع على انه ضرورة خلافا للاخفش وبعض الكوفيين وابن مالك
فلا يرد في تعبيره باللام اشارة الى اختياره مذهب سيبويه فيما اشتهر عنه ان اداة التعريف هي اللام
وحدها وسيأتي تفصيل الاقوال فيها ان شاء الله تعالى ويختص بدخول التنوين عليه وهو في الاصل مصدر
نونت الكلمة اذا الحقتها نونا ثم غلب على نون تثبت لفظا لا خطا استغناء عنها بتكرار الحركة فخرج
بقولنا لا خطا سائر النونات الزايدة ساكنة كانت او غيرها لثبوتها خطا وهذا الحد لعله احسن حدوده
واخصرها كما قيل وانواعه ستة على المشهور والمختص بالاسم منها اربعة الاول تنوين التمكين وهو اللاحق
للاسم المعرب المنصرف ما عدا الجمع بالف وتاء والجمع غير المنصرف اعلاما ببقائه على اصالته بحيث لم يشبه
الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف ويسمى تنوين الامكنية ايضا وتنوين الصرف وذلك كزيد ورجل و
رجال الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع
سماعا في باب اسم الفعل كصه ومه وايه وقياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه وسيبويه آخر وزعم بعضهم
ان تنوين رجل للتنكير ورده ابن الحاجب ببقائه بعد جعله علما قال الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون
تنوين واحد للتمكين والتنكير معا فرب حرف يفيد فايدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول
التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت بالاسم تمحضت للتمكين انتهى وعلى هذا يكون تنوين
التنكير المختص بالمبنيات واسم الفعل هو المتمحض للدلالة على التنكير كما قاله بعضهم الثالث تنوين
المقابلة وهو اللاحق للجمع بالف وتاء نحو مسلمات جعل في مقابلة النون في جمع المذكر السالم اذ ليس للتمكين
والا لم يثبت بعرفات وتنوين التمكين لا يجامع العلتين ولا للتنكير لانه انما يلحق المبنيات كما مر ولا عوضا
عن المضاف اليه اذ لا اضافة ولا عن الفتحة نصبا كما قيل والا لم يوجد في الرفع والجر على ان الفتحة قد
عوضت عنها الكسرة فما هذا العوض الثاني فتعين كونه للمقابلة وهو معنى مناسب يكون لجنسه الرابع

اقسام التنوين

تنوين

تنوين العوض وهو اللاحق للاسم عوضا عن حرف اصلي او زايدا او مضافا اليه مفردا او جملة فالاول كجوار
وغواش فالتنوين فيهما عوض عن الياء المحذوف على الصحيح وهو مذهب سيبويه والجمهور لا عوض من الياء
وفتحتها النايب عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف مثل سلام وكلام عند
قطع النظر عن المحذوف خلافا للاخفش والثاني كجندل فان تنوينه عوض عن الالف في جنادل قاله ابن مالك
قال ابن هشام والذي يظهر انه للصرف ولهذا يجر بالكسرة الثالث تنوين كل وبعض واي اذا حذف المضاف اليها
نحو وكل في فلك فضلنا بعضهم على بعض ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى والمحققون على ان التنوين في ذلك
للتمكين رجع لزوال الاضافة التي كانت تعارضه الرابع اللاحق لاذ في نحو وانتم حينئذ تنظرون اي حين اذ
بلغت الروح الحلقوم فحذفت الجملة المضاف اليها تخفيفا وعوض عنها التنوين وكسرت الذال للساكنين و
قال الاخفش هو للتمكين والكسرة اعراب المضاف اليه وانما اختص الاسم بهذه الاقسام الاربعة من التنوين
لانها لمعان لا توجد الا فيه واما النوعان الاخران فاحدهما تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة
بدلا من حروف الاطلاق وهو الالف والواو والياء في انشاد كثير من تميم كقوله وقولي ان اصبت لقد
اصابا وكذا الاعاريض المصرعة والمقفاة كقوله قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان وقوله قفا
نبك من ذكرى حبيب ومنزل والفرق بين التقفية والتصريع ان التقفية على المشهور جعل العروض
الموافق للضرب في الزنة موافقا له في الروي والتصريع جعل العروض التي حقها ان تخالف الضرب



في الوزن موافقا له فيه والعروض اسم لاخر جزء في النصف الاول من البيت والضرب اسم لاخر جزء
من البيت والروي هو الحرف الذي تعزى اليه القصيدة واما القافية فالمختار عندهم من اقوال سبعة
انها عبارة عن المتحرك قبل الساكنين في اخر البيت وما بينهما ايضا ان كان كما قرر في محله وظاهر كلام جماعة
ان هذا التنوين يحصل الترنم وبه صرح ابن يعيش زاعما ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف
اغن وتبعه السيد في شرح اللباب فقال هذا التنوين يستعمل في القوافي للتطريب وذلك لان حروف العلة
مدة في الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان الترنم غنة في الخيشوم انتهى وعلى هذا
يكون تسميته بتنوين الترنم حقيقة والمحققون على انه جيء به لقطع الترنم الحاصل من حروف الاطلاق
لقبولها لمد الصوت بها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون بدلا منها لقطعه فعلى هذا يكون تسميته
اما مجازا من باب الحذف اي تنوين ترك الترنم او من باب النقض كقولهم داود القياسي وفي الحديث
القدرية مجوس هذه الامة وداود ينفي القياس والقدرية ينفون القدرة ويقولون الامر انف قاله ابن

عقيل وهو مبني على ان القدرية طايفة ينكرون ان الله تعالى قدر الاشياء في القدم وقد انقرضوا وصار القدرية لقبا للمعتزلة لاسنادهم افعال العباد الى انفسهم واثباتهم القدرة فيها لهم فقول ابن هشام في حواشي التسهيل ان قول ابن عقيل ليس بشيء لان القدرية اثبتوا القدر لانفسهم مبني على الثاني وكلام ابن عقيل على الاول نبه عليه التقي الشمني في حاشية المغني الثاني تنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة اي التي اخرها ساكن ليس حرف مد كقوله كانه عفيرهم معدما قال وان وكذا الاعاريض المصرعة كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن وسمي غاليا من الغلو اما لقلته وقوعه في الكلام او لتجاوزه حد الوزن وفايدته الفرق بين الوقف والوصل فاذا جيء به اذن بالوقف وجعله ابن يعيش من نوع الترنم والذي يصح ان تسمية هذين القسمين تنوينا مجاز لعدم اختصاصهما بالاسم ومجامعتهما ال وثبوتهما خطا ووقفا وحذفهما في الوصل نص عليه ابن مالك في التحفة وزاد بعضهم تنوين الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة وللمنادى المضموم كقوله سلام الله يا مطر عليها وتنوين الشذوذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه ابو زيد وتنوين الحكاية مثل ان تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فتحكيه بتنوينه وجعل ابن الخباز كلا من تنوين المنصرف وتنوين المنادى قسما براسه فيكون الاقسام على هذا عشرة ونظمها بعضهم فقال اقسام تنوينهم عشر عليك بها فان تقسيمها من خير ما حرزا مكن وعوض وقابل والمنكر زد رنم واحك اضطر غال وما همزا وتختص يا بالنداء بالمد مع كسر النون وضمها وهو دعا سمي الكلمة بحرف نايب عن ادعو كيا زيد ويا فل بمعنى يا رجل قيل وانما اختص به لان المنادى مفعول به والمفعول به لا يكون الا اسما فكان الاولى ان يختص بمطلق المفعول به لا بخصوص النداء واجيب بان تلك خاصة خفية لا يدركها المبتدي بخلاف النداء والمقصود من ذكر الخواص تقريب الفهم من المبتدي والا فالحاجة عنها تنبيها اذا ولي يا ما ليس بمنادى كالفعل في الا يا اسجدوا وقوله الا يا اسقياني قبل غارة سنجال والحرف في يا ليتني كنت معهم يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة والجملة الاسمية كقوله يا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار وقيل هي للنداء والمنادى محذوف وقيل هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الاجحاف بحذف الجملة كلها وقال ابن مالك ان وليها دعا كهذا البيت او امر كالاية فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو يا ادم اسكن يا نوح اهبط ونحو يا مالك ليقض علينا والا فهي للتنبيه قاله ابن هشام في المغني ولا يختص بالتثنية والجمع لان فيهما

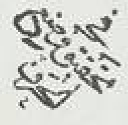
معنى النعت والنعت من خواص الاسم لان المراد منه اختصاص المنعوت ليفيد الاخبار عنه و
الفعل والحرف لا يخبر عنهما فلا يصح نعتهما وهذا التعليل احسن من غيره واما نحو نضربان ويضربون
فالتثنية والجمع انما وردا على الضمير الذي هو الاسم لا الفعل وقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب
اضرب وقوله تعالى رب ارجعون على تاويل ارجعني ارجعني ارجعني فليس الاول تثنية ولا الثاني جمعا
اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مثليه او اكثر في اللفظ غيره في المعنى و
الجمع ضم مثليه او اكثر في اللفظ غيره في المعنى واضربا وارجعون بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم شيء
الى مثله في اللفظ وهو التاكيد التقريري والغالب في التاكيد ان يكون بلفظين فصاعدا لكنهم
اختصروا في بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والمجموع لمشابهته لهما من حيث ان التاكيد اللفظي
ضم شيء الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى ايضا فقوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك و
قوله فارجع البصر كرتين فيكون اللفظ في صورة المثنى وليس به قال الرضي تبعا لكتب المصنف في الهامش
وجعل بعضهم التصغير ايضا من خواصه واورد عليه ما احيسنه ودفع بانه شاذ انتهى قلت ومثله قول
الشاعر يا ما اميلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر قال ابن هشام في المغني لم يسمع
تصغير فعل في التعجب الا في احسن واملح ذكره الجوهري ولكن النحويين مع هذا قاسوه حملا له على افعل
التفضيل لشبهه به وزنا واصلا وعقبا افادة للمبالغة ولم يحك ابن مالك اقتياسه الا عن ابن
كيسان وليس كذلك قال ابو بكر بن الانباري ولا يقال الا لمن صغر سنه انتهى وقيل وهو مما اقيم فيه
الفعل مقام المصدر للدلالة عليه بلفظه وقيل ان التصغير راجع الى المتعجب منه اي هو مليحات
على معنى الشفقة نحو يا بني فهو مما وضع في غير موضعه كما قامت هند وقيل انه راجع الى ما لانها
واقعة على السبب الخفي والتصغير يناسب الخفاء لكن لما لم يمكن تصغيرها جعلوا علامة التصغير
في فعل التعجب الذي هو خبر عنها والفعل كلمة معناها مستقل بالمفهومية اي لا يحتاج في تعقله و
الدلالة عليه بها الى ضم ضميمة كما قلنا في الاسم واعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان الحدث
الذي هو المصدر والزمان والنسبة الى الفاعل وهي نسبة حكمية ملحوظة من حيث انها حالة بين
بين طرفيها والة لتعرف حالهما مرتبطا احدهما بالاخر ولا خفاء في ان هذه النسبة معنى حرفي لا
يستقل بالمفهومية والمراد بالاستقلال لمعنى الفعل غير تلك النسبة ووصف المعنى بالاقتران
بالزمان يعين كون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن



التضمني

مقترن بأحدها ويختص بلم وقد والحرف كلمة معناها غير مستقل

التضمني فقوله كلمة شامل للكلمات الثلاث وقوله معناها مستقل مخرج للحرف وقوله مقترن بأحدها
اى باحد الازمنة الثلاثة المقدم ذكرها مخرج للاسم لانه مخرج للاسم لانه غير مقترن كما مر والمراد اقترانه
بأحدها اقترانه بحسب الوضع الاول ليخرج الاسماء الافعال وتدخل الافعال المنسلخة لاقتران معناها
بالزمان بحسب الوضع الاول كما مر بيانه ويختص الفعل بقد الحرفية اذا كان متصرفا خبريا مثبتا
مجردا عن ناصب وجازم وحرف تنفيس نحو قد يقوم وهي معه كالجزء فلا يفصل منه بشيء الا بالقسم كقوله
فقد والله بين لي عنائي وسمع قد لعمري بت ساهرا وقد يحذف ما بعدها لدليل كقول النابغة أفد
الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد اى وكأن قد زالت وانما اختص بها لانها لمعان لا تصلح
الا له وهي ستة احدها تقريب الماضي من الحال نحو قد قامت الصلوة الثاني التحقيق نحو قد يعلم الله الثالث
التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وتجاسر بكلام على هذه المعاني في حديقة المفردات فانظره الرابع النفي
حكى ابن سيدة قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرف والى ذلك اشار في التسهيل بقوله وربما نفي بقد فنصب الجواب
بعدها قال ابن هشام وهو غريب وحمله على خلاف ذلك الخامس التكثير كقوله قد اترك القرن مصفرا
انامله كأن اثوابه مجت بفرصاد والاحسن الاستشهاد على ذلك ببيت العروض قد اشهد الغارة الشعواء
تحملني جرداء معروقة اللحيين سرحوب السادس التوقع نحو قد يقدم المسافر وهو مع المضارع واضح واما
مع الماضي فاثبته الاكثرون قال الخليل يقال قد فعل لقوم ينتظرون الخبر ويختص بلم لانها لنفي الفعل
وهو معنى لا يتصور الا فيه وهي مختصة بالمضارع كما سيأتي والحرف كلمة معناها غير مستقل بالمفهومية
اى يحتاج في تعقله والدلالة عليه الى ضم ضميمة لانه انما يكون ملحوظا باعتبار انه آلة للغير فيحتاج
الى ملاحظة الغير من حيث انه متبوع له فلا يكون مستقلا كالابتداء الذي هو مدلول من في قولك سرت
من البصرة فانه لا يتصور ولا يتميز الا بذكر السير والبصرة ولا يتعقل الا بتعقلهما وقس على ذلك سائر معاني الحروف
واما الابتداء الذي هو مدلول لفظ الابتداء فهو معنى مستقل ملحوظ للعقل بالذات يمكن ان يحكم عليه
وبه ولا يرد الاسماء الموضوعة للنسب لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية هذا وتحقيق المقام
يتوقف على تمهيد مقدمات احديها ان وضع الحروف كلها من وضع العام للموضوع له الخاص وان وضع الاسماء
الموضوعة للنسب انما هو من قبيل وضع العام للموضوع له العام الثانية ان النسبة بين الامرين انما يتعقل
بتعقلهما ان عاما فعاما وان خاصا فخاصا غايته ان افراد النسب ليست الا حصصها لها لا افراد
حقيقية اذ مفهوم الكلية والجزئية مخصوص بالمعاني المستقلة الثالثة ان مدار كون مدلول اللفظ



والمقرون باحدها فيعرف بعدم قبول شيء من خواص اخويه تقسيم الاسم ان وضع للذات فاسم عين كزيد او لحدث

مستقلا بالمفهومية منه على احد امرين اما ان يكون ملحوظا بالذات لتعرف احواله لا بالتبع بان يكون
آلة للملاحظة فيما هو حالة من احواله او بان يكون اللفظ الدال عليه كافيا في احضاره في الذهن بحيث لا
يتوقف على ذكر ضميمة وان لوحظ بالتبع اذا تمهد هذا فنقول انما كانت مدلولات الحروف غير مستقلة
بالمفهومية لانها لما كانت بموجب المقدمة الاولى موضوعة لنسب جزئية توقف تعقلها بمقتضى المقدمة
الثانية على تعقل متعلقاتها المعينة ثم لما كان تعقلها آلة لملاحظة تلك المتعلقات ولم يكف الفاظ
الحروف في احضارها في الذهن بل لا بد معها من الضمائم وهي الالفاظ الدالة عليها لم يكن مدلولاتها بمقتضى
مدلولات الاسماء الموضوعة للنسب فانها لما كانت موضوعة لنسب كلية يكفي في تعقلها تعقل متعلقاتها
اجمالا وكانت هي كافية في احضارها تلك المتعلقات كانت مدلولاتها مستقلة بالمفهومية لكن لما كانت لا
تستعمل في مفهوماتها الا مضافة الى متعلقات مخصوصة لان الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات
فاتضح ما بيناه من اختلال حد الاسم بها جمعا وحد الحرف منعا فقوله كلمة شامل للكلمات الثلث فما بعده
مخرج للاسم والفعل وقوله ولا مقرون باحدها قيد لتحقيق ماهية الحرف لا للاحتراز به عن شيء ولا يجب
في القيد ان يكون للاحتراز بل قد يكون لتحقيق الماهية او للايضاح قال ابن الخباز في شرح الدرة الالفية
لابن معط اعلم انه لا يحتاج في الحقيقة الى حد الحرف لانه كلمة محصورة ويعرفنا ان تمييز الحرف بعدم
قبوله شيئا من خواص اخويه الاسم والفعل المذكورة او غيرها وانما ميزه بذلك مع ان الحد مغن عنه تسهيلا
على المبتدي لعسر فهم ما له لان حد الحرف مما اطال فيه المحققون الكلام واضطربت فيه آراء الائمة الاعلام
ونحن بحمد الله قد اتينا بلباب التحقيق فعليك بالتمسك به فانه بذلك حقيق تنبيه قال ابن الخباز في شرح
الدرة ما معناه ان تمييز الحرف بعدم قبوله شيئا من خواص اخويه ردى لانه يتوقف معرفة الحرف على
معرفة تلك الخواص ومنها ما هو حرف فيلزم الدور واجيب بان توقف معرفة الحرف على تلك الخواص انما
هو من حيث انها علامات واما توقفها عليه فمن حيث انها حروف فاختلفت الجهة فلا دور وهذا تقسيم
للاسم من تقسيم الكلي الى جزئياته وهو ان يضم اليه قيود متباينة او متغايرة فقط ليحصل من انضمام كل
قيد اليه قسم منه الاسم ان وضع لذات اي معنى قائم بنفسه بقرينة مقابله فاسم عين وقد يقال اسم شخص
وهما بمعنى والاول اشهر كزيد ورجل او وضع لحدث اي معنى قائم بغيره ثبوتي صدر عنه كالضرب والمشي او
لم يصدر كالطول والقصر فاسم معنى كضرب وقول بعضهم ان العين يطلق على المعنى نحو عين البقر و
عين الرضا فكيف يجعل قسيما للمعنى ليس بشيء لان العين مشترك بين الشخص والحقيقة تنبيه المراد بالقيام



بالغير

فاسم معنى كضرب او منسوب اليه حدث فمشتق كضارب وايضا ان وضع لشيء بعينه فمعرفة

بالغير كونه فاعلا له اي بحيث يصح ان يشتق منه اسم يحمل عليه كالضارب من الضرب او كونه حاصلا
في الغير ومختصا به بحيث تكون الاشارة الى احدهما اشارة الى الآخر تحقيقا كالضرب في الضارب او تقديرا
كالاصوات القائمة بالاجسام والعلوم والمعارف القائمة بالمجردات والصفات القائمة بذاته تعالى فان
شيئا من هذه الامور وكذا الاجسام غير مشار اليه بحسب الحس لكن كل واحد منها بحالة لو امكن الاشارة
اليها لكانت الاشارة اليه عين الاشارة الى ما حل فيه ان كان محلا للشيء وعين الاشارة الى محله ان كان
حالا في محله واما تفسيره بالتبعية في التحيز فينتقض بصفات الباري تعالى وصفات المجردات بل بالصفات
الاعتبارية للمتحيزات كذا قرره بعض المحققين فتامله او وضع لمنسوب اليه حدث نسبة تقييدية
فمشتق وهو اعني المنسوب اليه الحدث اما ان يكون ذاتا ما اي مبهمة لا تعين لها اصلا وتسمى صفة
وهو اما ان ينسب اليه الحدث على وجه الحدوث وهو اسم الفاعل كضارب او على وجه الثبوت وهو الصفة
المشبهة كحسن او وقوعه عليه وهو اسم المفعول كمضروب او كونه موصوفا على غيره فيه وهو اسم التفضيل
كافضل واما ان يكون ذاتا متعينة باعتبارها اما ان يعتبر كونه زمانا للحدث وهو اسم الزمان او كونه
مكانا له وهو اسم المكان او كونه آلة لحصوله وهو اسم الآلة وانما قلنا انه متعين في هذه الثلثة
باعتباره دون الصفة لان معنى مقام مثلا مكان فيه القيام لا شيء آخر او ذات فيه القيام بخلاف القائم
فان معناه ذات ما له القيام كذا قرره غير واحد من المحققين فتدبر والمراد بالذات هنا ما يستقل
بالمفهومية لا ما يقوم بنفسه ليدخل نحو مفهوم ومضمر مما يقوم بغيره من المشتقات وايضا مصدر
اض اذا رجع ومعنى كلمة لا تستعمل الا مع شيئين بينهما توافق ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر فخرج بالشيئين
نحو جاء زيد ايضا مقتصرا عليه لفظا وتقديرا وبالتوافق نحو جاء ومات ايضا وبامكان الاستغناء نحو
اختصم زيد وعمرو ايضا فلا يقال في شيء من ذلك وهو مفعول مطلق حذف عامله سماعا كما اهلا
او حال حذف عاملها وصاحبها اي رجع الى بقية الاسم رجوعا او اقول راجعا الاسم ان وضع
لشيء بعينه فمعرفة والمراد ليستعمل في شيء بعينه وليس المراد التعيين الشخصي بل التعيين بوجه ما وقيد
الحيثية مراد اي ليستعمل في شيء بعينه من حيث انه بعينه وحاصله الاشارة الى معين عند السامع من
حيث هو معين بوجه ما وبهذا يخرج النكرات عن التعريف لان مدلولها وان وجب تعينها عند السامع
لكن ليس في اللفظ اشارة اليه بخلاف الضماير الراجعة اليها فان فيها اشارة الى ذلك التعين
وكذا المعرف بلام العهد اذا كان المعهود منكرا كما في قوله تعالى ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون

زيادة

الرسول

الرسول فان الاول نكرة والثاني معرفة ولا فرق بينهما الا بما ذكرنا من الاشارة وعلى هذا ثم الحد
المذكور في التعريف اعم مما وضع له اللفظ كما في الاعلام ومما وضع لما يصدق عليه كساير المعارف
وهذا مبني على ما اشتهر من ان المعتبر في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع سواء كان
معينا في الوضع ام لا ليندرج فيه الاعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات وساير المعارف فان
لفظ انا مثلا لا يستعمل الا في اشخاص اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة
لواحد منها والا لكانت في غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة موضوعة وضعا بعدد
افراد المتكلم وهو باطل اتفاقا اذ لا يمكن ان يتصور واضع اللغة اصطلاحا كل واحد من الخصوصيات التي
يطلق عليها لفظ انا فوجب ان يكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ويكون الغرض من وضعها
له استعمالها في افرادها المعينة دونه وقس عليه ساير المعارف سوى العلم ولهذا صرح العلامة التفتازاني
ان ما سوى العلم انما وضع لمعان كلية لتستعمل في افرادها المعينة هذا هو المشهور عند اهل العربية ونسب الى
الجمهور ولكن انتقده بعض المتاخرين باستلزامه كون هذه الالفاظ الشايعة الاستعمال مجازات لا حقايق
لها اذ لم تستعمل فيما وضعت لها من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وهذا مستبعد جدا
كيف لا ولو كان كذلك لما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام
الى ان يتمسك في ذلك بامثلة نادرة قال والحق ما افاده بعض المحققين من انها موضوعة لكل واحد
من جزئيات تلك المفهومات الكلية وضعا واحدا عاما وتلك المفهومات جعلها الواضع له آلة لملاحظتها
عند الوضع فلا تستلزم الاشتراك ولا كونها مجازا في شيء منها ولا وجود المجاز بدون الحقيقة وتعريف
المعرفة محمول على ظاهره فيعمهم والمعارف على المشهور كلها سبعة بادخال المعرف بالنداء كما ذهب اليه ابن
مالك واختاره المصنف ووجه الانحصار فيها ان التعيين المتبادر اليه في لفظ المعرفة اما ان يفيده جوهر اللفظ
وهو العلم وهو اما جنسي ان كان الحاضر المعهود جنسا ماهية كاسامة او شخصي ان كان فردا منها
كزيد او يفيده حرف وهو قسمان اما لا يحتاج الى القصد هو المعرف باللام وما يحتاج اليه هو المعرف بالنداء
او يفيده القرينة في الكلام وهو المضمر او يفيده الاشارة الحسية الى نفسه هو اسم الاشارة او العقلية الى
نسبة معلومة للسامع من خبرية وهو الموصول او لا وهو المضاف الى غير معين لا يفيده تعيينا فهو
المضاف الى احد الخمسة الاول من المعارف العلم وهو ما وضع لمعين لا يتناول غيره فخرج بالمعين النكرة وبما
بعده بقية المعارف وهو نوعان كما عرفت شخصي وجنسي فالشخصي منهما نوعان اول العلم كزيد وخوف

وما يؤلف كالقبائل كقريش والبلاد كعدن والخيل كلاحق والابل كشدقم والبقر كعرار والغنم كهيلة
والكلاب كواشق وينقسم الى مرتجل وهو ما استعمل من اول الامر علما كغطفان وفقعس وموهب والى منقول وهو
الغالب وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ونقله اما من اسم عين كاسد وثور او اسم معنى كفضل وزيد او من
مشتق اما وصف لفاعل كحارث وحاتم وحسن او لمفعول كمنصور ومحمد او غير ذلك وما وقع لابن معط
في الفيته من ان محمدا مرتجل حيث قال ثم الذي في الناس منه مفرد مرتجل مثاله محمد فسهو ظاهر و
اما من فعل اما ماض كشمر وكعب او مضارع كيشكر وتغلب او امر كاصمت بقطع الهمزة ليدل على النقل علم
لبرية معينة وقيل هو علم جنس لكل مكان قفر كاسامة وكبرية بعينه والمسموع في الامر الضم لان الاعلام
كثيرا ما يغير لفظها عند النقل كما قيل في شمس بن مالك شمس بضم الشين واما من جملة اما فعلية كشاب قرناها
او اسمية كزيد منطلق وليس بمسموع ولكنهم قاسوه وتم التقسيم الى مرتجل ومنقول هو رأي الاكثرين
وقيل الاعلام كلها منقولة ولا يضر جهل اصلها وقيل هو ظاهر مذهب سيبويه وقيل كلها مرتجلة و
هو رأي الزجاج والمرتجل عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل آخر الى هذا وموافقتها للنكرات
بالعرض لا بالقصد قالوا والتقسيم انما هو بالنسبة الى الاعم الاغلب الا فما هو علم بالغلبة لا منقول
ولا مرتجل وينقسم ايضا الى مفرد كزيد وهند والى مركب وهو ثلثة انواع مركب اسنادي كبرق نحره و
شاب قرناه وحكمه الحكاية كقوله كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصر وتحلب ومزجي
وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا ونزل ثانيهما منزلة تاء التانيث فيبنى الاول على الفتح ما لم يكن اخره يا
فيبنى على السكون كبعلبك ومعدي كرب واما الثاني فيعرب ما لم يكن اسم صوت كويه من سيبويه فيبنى على الكسر
واضافي وهو الغالب وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله كعبد الله وابي سعيد وحكمه ان يجرى
الاول بحسب العوامل ويجر الثاني بالاضافة والعلم الجنسي مسمياته ثلثة انواع اعيان لا تؤلف كالسباع و
الحشرات نحو اسامة وام عريط للاسد والعقرب واعيان تؤلف كهيان بن بيان للمجهول العين وابي المضا
للفرس وامور معنوية كسبحان للتسبيح ويسار للميسرة وبرة للمبرة وفجار للفجرة ثم العلم باعتبار ذاته شخصيا
كان او جنسيا اما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو او لقب وهو ما يقصد به احدهما
كالمصطفى والمرتضى وتاج الدين في المدح وقفة وبطة وعائذ الكلب في الذم او كنية وهو ما صدر باب
وام كابي الحسن وام كلثوم وابي المضا للفرس وام عريط للعقرب وزاد الرضي ابن وبنت كابن آوى وبنت وردان
قال والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا

فرق بين اللقب والكنية

يعظم المكني بعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف بان تخاطب باسمها وورد به بعضهم
بقول الشاعر مصدّرا بالمحاسن كما له نبوّ كاد يجذبني اليه فلما ان رايت فرزدا ولم ادر من يعنيه
ابنا الذيه قال فالحظ في الكنية ما دلّ عليه من المعنى الاصلي وسلبه عن المكنى به ولجب بانه لعل مراد
الرضي ان الكنية من حيث انها كنية لا يعظم المكنى بها الاطلاقا وافادتها للتعظيم فيما ذكر ليس من حيث
انها كنية بل لخصوص المادة فلا اعتراض فليتامل وقال الشعبان في الفيتة بكنية عظم وخيّر في اللقب و
قيل في تبت يدا ابي لهب تهكم او لاحمرار يغرية في وجهه او لاسم عبد العزى وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين
له كابي الحسن لامير المؤمنين علي وقد يكنى في الصغر تفاؤلا لان يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذلك كابي
القاسم واذا اجتمع الاسم واللقب اخّر اللقب عن الاسم غالبا لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء من
معنى النعت فلو اتى به اولا لاغنى عن الاسم فلم يجتمعا ومن غير الغالب قوله انا ابن مزيقيا عمرو وجدّي
ابوه منذر ماء السماء ولا ترتيب بين الكنية وغيرها ثم ان كان اللقب وما قبله مفردين اضيف
الاسم الى اللقب نحو هذا نيد بطة وسعيد كرز على تاويل الاول بالمسمى والثاني بالاسم كانك قلت
هذا صاحب هذا الاسم علم بحجر عند البصريين وجمهورهم في ذلك الا الاضافة واجاز الكوفيون فيه
الاتباع والقطع بالرفع والنصب هو اولى لقولهم هذا يحيى عينان واما اذا لم يكونا مفردين فلا
يتعين الاتباع سواء كانا مركبين نحو هذا عبد الله انف الناقة او احدهما مركبا نحو هذا زيد عائد الكلب
وهذا عبد الله السبطة وصرح بعض المحققين المتاخرين بجواز الاضافة اذا كان بجرد الاسم مفردا لانه
محل الاضافة في المفردين حيث لا مانع كان لم يكون الاسم مقرونا بال كالحارث ققّة او كان اللقب صفة و
في الاصل مقرونا بال كهرون الرشيد ومحمد المهدي فلا يضاف الاول الى الثاني نص على ذلك ابن خروف
قاله في التصريح تتمة ومن العلم ما كني به عن كفلان وفلانة فيجري مجرى المكنى عنه واسماء
الايام عند الجمهور اعلام لو هبت فيه الصفة فدخلت عليها ال للمح كالحارث والعباس ثم غلبت
فصارت كالدبران فالسبت مشتق من معنى القطع والجمعة بمعنى الاجتماع وباقيها من الواحد والثاني
الثالث والرابع والخامس وذهب المبرد الى انها غير اعلام ولامها للتعريف فاذا زالت صارت نكرات
والاول اصح واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معنا كقولك ابن كلمة اسمها وضرب فعل ماض
فهو علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول
هو المعنى الى مدلول اخر هو اللفظ قال الرضي ولا يبطل التصغير العلمية سواء كان تصغير ترخيم او غيره



وقابل

وفيما قيل ان تصغير الترخيم بنظائرها مردود بقول الشاعر وكان حريث في عطائي مجاهدا اي بين الحرب
وعلة ولو كان منكرا لادخل عليه اللام قاله ابن جني قالوا وقد ينكر العلم صورتين واذلك بوجهين احدهما
ان يؤول به مسمى بكذا وجعل منه قولهم لا تنكر حسان بن ثابت الثاني ان يؤول به الصفة كقولهم لكل
فرعون موسى اي لكل جبار قهار ولكل مبطل محق قال بعض المحققين ولا يخفى ان علة التعريف هو
الوضع فباستعمال العلم في احد هذين المعنيين وهو مجاز قطعا لم يخرج عن كونه معرفة فالقول بتنكيره
مبني على المسامحة وهو حسن وقدم المصنف التمثيل للعلم بناء على انه اعرف المعارف وهو قول الصيمري
وينسب لسيبويه والكوفيين وفي ترتيبها اختلاف سيأتي ذكره في اخر البحث انشاء الله تعالى والثاني من المعارف
المعرف بالاداة نحو الرجل وكونها ال كهل مذهب الخليل والهمزة عنده اصلية قطعية حذفت في الوصل
لكثرة الاستعمال وصححه ابن مالك ونقل عن سيبويه ما يوافقه في كونها ال ايضا لكن يخالفه في اصالة الهمزة
فهي عنده زائدة معتد بها في الوضع المشهور عنها انها اللام وحدها والهمزة وصلية جلبت قبلها
لتعذر الابتداء بالساكن وفتحت مع ان الاصل في همزات الوصل الكسر لكثرة الاستعمال ونقل ابو حيان هذا
القول عن جميع النحويين الا ابن كيسان وعزاه صاحب البسيط الى المحققين وتظهر فائدة الخلاف في نحو قام
القوم فعلى الاول حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها وعلى الثاني لم تكن ثم همزة حتى يقال حذفت بل لم يؤت بها
لعدم الحاجة لتحرك ما قبل اللام وذهب المبرد الى ان اداة التعريف هي الهمزة وحدها وجعلت اللام للفرق بينها و
بين همزة الاستفهام فائدة قال المرادي في الجنى اعلم ان من جعل حرف التعريف ثنائيا وهمزة اصلية عبر
عنه بأل ولا يحسن ان يقول الالف واللام كما لا يقال في قد القاف والدال وكذلك نقل عن الخليل قال
ابن جني كان يقول ال ولا يقول الالف واللام ومن جعله اللام وحدها عبر عنه باللام كما فعل
المتأخرون ومن جعله ثنائيا وهمزته همزة وصل زائدة فله ان يقول ال وان يقول الالف واللام
فله التعبير بالامرين والاول ايضا انتهى وهي على كل قول اما جنسية او عهدية او زائدة فالجنسية
ان خلفها كل من دون تجوز نحو ان الانسان لفي خسر فهي لشمول الافراد وان خلفها بتجوز نحو انت
الرجل ادبا فهي لشمول خصائص الجنس مبالغة وان لم يخلفها كل نحو وجعلنا من الماء كل شيء حي فهي
الحقيقة والعهدية اما ان يكون مصحوبها معهودا ذكريا نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى
فرعون الرسول ونحو فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة او معهودا حضوريا نحو اليوم
اكملت لكم دينكم او معهودا ذهنيا نحو اذ يبايعونك تحت الشجرة والزائدة نوعان لازمة وغير لازمة

عنده

بينها

فاللازمة

وذا

فالاولى كالتي في الاسما الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة وكالواقعة في الاعلام
بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمان واللات والعزى ولارتجالها كالسموأل ولغلبتها
على بعض من هي له في الاصل كالبيت للكعبة والمدينة لطيبة والنجم للثريا وهذه في الاصل للعهد
الذهني تنبيه ال في البتة غير لازمة كما يشعر به ما في الصحاح حيث قال لا افعله بتة ولا افعله
البتة لكل امر لا رجعة فيه نصبه على المصدر وكذا في العباب للصغاني والقاموس لمحمد بن يعقوب
نقل عن سيبويه انها لازمة مع كونها للتعريف وقطع الهمزة سماعي والثانية اعني غير اللازمة نوعان
واقعة في الفصيح بكثرة اولا فالاولى هي الداخلة على علم منقول من مجرد صالح لها كالحرث وعباس تقول
فيهما الحرث والعباس وهو يتوقف على السماع فلا يقال في محمد واحمد المحمد والاحمد والثانية ضربان واقعة في
شعر او شذوذ من النثر فالاولى الداخلة على علم لا للمح الاصل كعمرو ويزيد في قوله باعدام العمرو عن اسيرها
حراس ابواب على قصورها وقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا اما الداخلة على الوليد فللمح الاصل والثانية
كالداخلة على ما هو واجب التنكير كالحال في نحو ادخلوا الاول فالاول وجاؤا الجماء الغفير و
ارسلها العراك وليخرجن الاعز منها الاذل على قراءة من فتح اليا ولم يعتبر الاذل مفعولا مطلقا
على حذف مضاف اي خروج الاذل ومن اعتبر ذلك لم يحتج الى دعوى الزيادة مسئلة اجاز الكوفيون وبعض
البصريين وكثير من المتاخرين نيابة ال عن الضمير المضاف اليه وخرجوا على ذلك فان الجنة هي الماوى ومررت
برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن اذا رفع الوجه والظهر والبطن والمانعون يقدرون له في الآية
ومنه في الامثلة وقيل ابن مالك بجوازه بغير الصلة قال الزمخشري في وعلم آدم الاسماء كلها ان الاصل
اسماء المسميات وقال ابو شامة في قوله بدأت ببسم الله في النظم اولا ان الاصل في نظمي فنحوا نيابتها عن
الظاهر عن ضمير الحاضر المعروف عن كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغائب قاله في المغني والنادر من المعارف
اسم الاشارة نحو ذا بالف ساكنة للمفرد المذكر ويقال ذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهاء
مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذاؤه بها مضموم بعد همزة مضمومة قال الشاعر هذاؤه الدفتر خير
دفتر في كف قرم ماجد مصور ويروى بكسر الهاء وضمها وفي كتاب ابي الحسن الهيثم انما حركت الهاء فيهما
للضرورة والاصل فيها ذا والفه اصلية عند البصريين لانه خلافا للكوفيين وهو ثلاثي الاصل حذف
لامه على الاصح لا عينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على الاصح قاله في التصريح وفي الدر المصون اختلف
البصريون هل عينه ولامه ياء فيكون من باب حييت ثم حذفت لامه تخفيفا او قلبت العين الفا لتحركها وانفتاح

بيان ال في البتة

بيان نيابة ال عن الضمير

اسم الاشارة

بحركة قبله فاذا ولامه ياء فيكون من باب

ما قبلها وهذا كله على سبيل التمرين والا فهذا مبني والمبني لا يدخله التصغير وقال ابو حيان لو قيل ان ذا
ثنائي الوضع نحو ما ومن ولا انفصل بعضها غير منقلبة عن شيء واصل الاسماء المبنية ان توضع على حرف او
حرفين لكان مذهبا جيدا سهلا قليل الدعوى قال ثم رايت هذا المذهب للسيرافي وللمختشي ونقله عن قوم
انتهى الرابع من المعارف الموصول الاسمي نحو الذي للمفرد المذكر العاقل وغيره والتي للمفردة المؤنثة كذلك
والخامس من المعارف المضمر نحو هو وسيأتي الكلام على هذه الثلاثة مستوفى في المبنيات ان شاء الله تعالى
فلينتظر تنبيه في الضمير العائد الى النكرة اربعة مذاهب احدها انه نكرة مطلقا الثالث ان رجع الى
واجب التنكير كما في ربه رجلا فهو نكرة والا فمعرفة وانما قلنا ان رجلا في المثال واجب التنكير لانه تمييز و
التمييز واجب التنكير الرابع ان رجع الى نكرة مخصوصة بصفة فحكمه نحو مررت برجل كريم واخيه وجاءني رجل فضربته
فهو معرفة والا فنكرة والحق ان الضمير العائد الى نكرة معرفة مطلقا لان التعريف هو التعيين اي الاشارة
الى معلوم خاص في ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان مبهما في نفسه وهذا المعنى موجود في الضمير
العائد الى النكرة ولهذا يجري عليه احكام المعارف اتفاقا والسادس من المعارف المضاف الى احدها اي احد
الخمسة ولو بواسطة نحو غلام ابنك بمعنى مفعول مطلق اي اضافة مفيدة معنى واحترز به عن المضاف الى
احدها اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا وانما يتعرف بالاضافة ما ليس من الاسماء المتوغلة في الابهام
كغير ومثل على ما سيأتي بيانه في باب الاضافة ان شاء الله تعالى والسابع من المعارف المعرف بالنداء نحو يا رجل لا
نحو يا رجلا فانه نكرة ولا نحو يا زيد فانه معرفة بغير النداء على الصحيح المختار عند ابن مالك وزاد بالنداء
وضوحا واغفل اكثرهم هذا النوع لكونه داخلا في المعرف بال بناء على ان تعريفه بها مقدرة وهو مذهب
المتقدمين قال ابو حيان انه الذي صححه اصحابنا او لكونه نوع الضمير لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب
واستظهره بعضهم والمفهوم من ظاهر قول سيبويه ان تعريفه بالاشارة والمواجهة قال ابن فلاح لو
كانت الاشارة دون مواجهة معرفة لاسم الاشارة فلان تكون معرفة ومعها المواجهة اولى والحق ان
هو الظاهر ولبعده من التكلف فجعله قسما سابعا اولى تنبيهات الاول كتب المصنف في الهامش لما
اخر ذكره بعض المعرف بالنداء عن المضاف الى احدها لئلا يرد عليه ما ورد على ابن الحاجب انتهى يريد ان
ابن الحاجب اخر ذكر المضاف الى احدها عن جميع المعارف فاورد عليه انه يلزم من ذلك صحة الاضافة الى
المنادى ايضا والمنادى لا يضاف اليه اصلا فاخر المصنف ذكره فسلم من ذلك ومن ثم صاحب الفوايد الضيائية الملخصة
عن ذلك فقال لا يلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى الكل والحق ما اورده اولا ووجه انه

الرابع الموصول

الخامس المضمر

السادس المضاف الى المعارف

تنبيهات

السابع المعرف بالنداء

والا فنكرة ولعضها ان يجعل فيه علامة التانيث

قال عصام الدين لا يخفى انه تكلف جدا والمتبادر صحة الاضافة الى كل واحد من الجنسين الثاني فهذا
لترتيب لذي استعمله المصنف المعارف لو او من ذكره والذي عليه الجمهور ان الاعرف المضمر ثم العلم
ثم اسم الاشارة ثم الموصول والمعرف باللام او النداء والمضاف في رتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر
فهو في رتبة العلم ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو الاداة وعند ابن كيسان ان
الاعرف المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة وذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج ان اعرفها اسم الاشارة
ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب
العلم السالم عن ابهام ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب ما يضاف اليه وقد
يعرض للمعرفة ما يجعله مساويا او فائقا كقولك لمن لا شركة في اسمه لمن قال له من انت انا فلان ومنه انا
يوسف فانه لم تستفد انا بل بالعلم كالموصول في قولك لمن قال لك من انت انا الذي فعل كذا ومن
هذا القبيل سلام الله على من انزل عليه القران وعلى من سجدت له الملئكة ومن حضر بدر فيها وقد اختلف
في اعرفها اختلافا كثيرا حتى قال ابن هشام سمعت من يقول انه قد قيل في كل واحد من المعارف انه اعرفها
وقال ابو حيان يبهم احد الحال ان المضاف تعرف بالمعاف الثالث قال غيره واحد يستثنى مما تقرر اسم الله
تعالى فهو اعرف المعارف بالاجماع انتهى قال بعض المحققين وقد يقال لا حاجة الى هذا الاستثناء لان
الكلام في التفاصيل بين الانواع والا لكان الاسم وضع لشيء بعينه بل لشيء لا بعينه فنكرة كرجل وفرس وليت
الا هنا للاستثناء كما قد يتوهم وانما هي ان قرنت بلاء النافية نحو قوله تعالى لا منصرم فقد نصر الله

تنبيه قال بعض المحققين تقسيم الاسم الى المعرفة والنكرة المراد به منع الخلو والمنع الجمع ايضا لثبوتهما
في المعرف باال الجنسية كالليئم في قوله ولقد امر على الليئم يسبني ومن ثمة جوزوا في الجملة بعده ان
تكون حالا وصفة انتهى قال بعضهم وفيه نظر فان المتبادر من التقسيم منع الجمع والخلو معا والاستدلال
على الاجتماع بالمعرف بال الجنسية انما يتم لو كان يعد في اصطلاح القوم نكرة حقيقة كما انه عنده
معرفة حقيقة وكلاهم كالصريح او صريح في خلافه انتهى وايضا تقسيم اخر للاسم باعتبار التذكير
والتانيث وجد فيه اي في الاسم علامة التانيث وهي التاء المبدلة هاء في الوقف خلافا لمن زعم ان
التانيث بالهاء وانها تبدل تاء في الوصل والالف المقصورة والهمزة التي قبلها مدة وهي عند
البصريين بدل من الالف المقصورة ومذهب الكوفيين والزجاج ان الهمزة ليست مبدلة من الالف وانما
هي علامة التانيث ومذهب ان الالف والهمزة معا علامة التانيث وزاد الكوفيون في علامة التانيث

تاء بنت واخت والالف والتاء في نحو مسلمات وفي نحوه من الالف وانما هي علامة التانيث على ما له في
الارتشاف وذهب الزمخشري الى ان الياء في نحو ذي ايضا علامة التانيث والاخفش والمازني في نحو
قومي وتقومين فالفاعل مستتر قال الرضي والاولى ان يقال في ذي هذه الصيغة بكمالها موضوع للمؤنث
كالتاء والذي اسم الاشارة ما هو على حرف واحد واما الياء في تفعلين فالاولى انه اسم لا حرف وما ينبغي
انتهى ولو كان وجودها تقديرا اي مقدرا فما وجد فيه علامة التانيث لفظا كناقة او تقديرا كعين
فمؤنث والا لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا فمذكر وهو الاصل لدليلين احدهما انه ما
من مذكر ولا مؤنث الا ويطلق عليه شيء وشيء مذكر والثاني انه لا يفتقر الى زيادة والتانيث لا يحصل
الا بزيادة وعلى هذا فكان الانسب تقديم المذكر الا انه اخره لان تعريفه يشتمل على سلب تعريف المؤنث
والسلب مسبوق بالايجاب بالعقل فجعل في الذكر كذلك تنبيهات الاول لا يتحقق التذكير والتانيث
في الاسماء الا اذا قصد مدلولها فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار
الكلمة وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء يجوز فيها الوجهان بالاعتبارين وزعم الفراء ان تذكير حروف
الهجاء لا يجوز الا في الشعر قاله المرادي في شرح التسهيل الثاني الاصل من علامات التانيث التاء
لان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز ان تحذف لفظا وتقدر بخلاف الالف وشيء تقدر فيها
في الصفات المختصة بالمؤنث على وزن فاعل او مفعل كحائض ومرضع اذ اريد الثبوت تاويل شخص
حائض وانسان مرضع عند سيبويه وبمعنى النسبة اي ذات حيض وذات رضاع عند الخليل لا لاختصاصها
بالمؤنث كما ذهب اليه الكوفيون لورود الضامر بلا اختصاص والمرضعة مع الاختصاص وسماعا في
نحو العين والاذن قال الرضي ودليل كون التاء مقدرا دون الالف رجوعها في التصغير في نحو
هنيدة في هند وقديرة في قدر واما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي
انه هو الاصل فقد ترجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديديمة ووريئة انتهى الثالث يعرف تانيث ما لم
يظهر العلامة فيه بتصغيره ان كان المكبر ثلاثيا ووقع في غيره شذوذا كما ذكر وبوصفه ونعني به النعت
لا الصفة ليشمل النعت نحو وتعيها اذن واعية فيها عين جارية بكاس من معين بيضاء ونحو
ذاك واسعة والحال نحو ولسليمان الريح عاصفة وبضميره نحو والشمس وضحاها وبالاشارة اليه
نحو تلك الدار وبتجرد عدده عن الثلثة الى العشرة نحو ثلث اذرع وعشر ارجل وبجمعه على مثال
خاص بالمؤنث كفواعل في الصفات كطوالق وحوائض وعلى فعائل وذلك فيما هو على وزن



والمؤنث ان كان ذا فرج فحقيقي والا فلفظي تقسيم آخر الفعل اما ان يقترن بزمان سابق وضعا فماض

وذراع وكراع ويبين جمعها في المؤنث غالبا على افعل وقد جاء في المذكر قليلا كمكان وامكن ويعلم
ايضا بالحاق علامة التأنيث بفعله المسند اليه نحو طلعت الشمس والتفت الساق بالساق والمؤنث
ينقسم الى حقيقي التأنيث ولفظيه فهو ان كان ذا فرج سواء كان ظاهر العلامة كضاربة وحبلى ونفساء
او مقدرها كزينب وسعاد فحقيقي التأنيث ولا يكون الا حيوانا والا يكن ذا فرج سواء كان ظاهر العلامة
كغرفة وصحراء وبشرى او مقدرها كما تقدم فلفظي التأنيث وهو قد يكون حيوانا ايضا كدجاجة و
حمامة ذكر فائدة ان العرب قد يذكر المؤنث وبالعكس حملا على المعنى فالاول كقوله ترى رجلا منهم
اسيفا كانما يضم الى كشحيه كفا مخضبا ذكر وعلى معنى العضو والثاني كقول بعضهم جائته كتابي فاحتقرها
فيما حكاه الاصمعي عن ابي عمرو قال سمعت رجلا من اهل اليمن يقول فلان لغوب جائته كتابي فاحتقرها فقلت
اتقول جائته كتابي فقال نعم اليس بصحيفة قلت فما اللغوب قال الاحمق ومن تأنيث المذكر حملا على المعنى
تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر نحو قوله تعالى ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا فانث المصدر المنسبك من ان و
الفعل هو المخبر عنه لتأنيث الخبر وهو فتنتهم التأنيث اذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر وبذلك
استدل على انه الاصل وهذا التغليب يكون في التثنية وفي الجمع وفي عود الضمير وفي الوصف وفي العدد قاله
في الاشباه والنظاير هذا تقسيم آخر للفعل الفعل اما ان يقترن بزمان سابق وضعا فماض كتب المحققين انهم
كثيرا ما يقولون الفعل مقترن ويريدون الحدث اعني فعل اللغوي وهو المراد هيهنا وقوله فماض خبر مبتدأ
محذوف اي فهو ماض ويمكن ان يرد عليه ان الضمير راجع الى الحدث وليس هو المراد هيهنا وقد يدفع
بما قال الاستخدام انتهى كلامه الاستخدام هو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم يراد بضميره الاخر وبيانه
هيهنا ان الفعل له معنيان اصطلاحي ولغوي فاريد بلفظه اللغوي ثم اعاد عليه الضمير مريدا به المعنى الاخر
وهو الاصطلاحي وينبغي ان يراد بالحدث اعم مما هو مدلول مادة الكلمة وصيغتها لئلا يختل المقسم بخروج
الامر فانه جعله مقترنا بالحال كما ستراه وليس حدثه المقترن بالحال مدلول مادته بل مدلول صيغته
كما ستبينه بخلاف الماضي والمضارع فان حدثهما المقترن بالزمان السابق والمستقبل والحال انما هو مدلول
مادتهما فيكون حدث الامر غير مندرج في الحدث الذي هو المقسم ويصح ان يراد بالفعل الذي هو المقسم
الفعل الاصطلاحي ويراد باقترانه اقتران حدثه تضمينا على التقسيم المذكور فيكون الاقسام داخلة فيه وقوله
وضعا اي باصل الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب ولما يضرب بنحو ذلك من المضارع الذي انصرف الى المعنى
المضي بلم ولما كما سيأتي ولا جمعه بان يخبر ضربت واشتريت مريدا الانشاء ونحو ذلك مما الماضي فيه مصروف

ويختص بلحوق احدى التاءات الاربع او بزمان مستقبل او حال وضعا فمضارع

الى الحال او الاستقبال نحو غفر الله لك فان دلالته على ذلك ليس من حيث اصل الوضع وانما هي
لعارض وسمي هذا الفعل ماضيا باعتبار زمانه المستفاد منه وقدمه في التقسيم لانه جاء على الاصل اذ
هو متفق على بنائه ويختص اي الماضي بلحوق احدى التاءات الاربع وهي راجعة الى تائين تاء التأنيث
الساكنة وهي تلحقه متصرفا كان او جامدا الا في فعل التعجب وحبذا في المدح وما عدا وما خلا وحاشا
في الاستثناء وكفى في قولهم كفى بهند ولا يقدح في كونها افعالا ماضية لان العرب لزمت تذكير فاعلها
واختصت الساكنة به لانها انما سكنت للفرق بين تاء الافعال وتاء الاسماء وكانت اولى بالسكون لخفته
بتحمل الفعل بتركيب معناه ابدا من الحدث والزمان والنسبة بخلاف غيره فانه خفيف لبساطة معناه
غالبا والمراد بالساكنة بالذات فلا يضر تحركها العارض كالتقاء الساكنين نحو قالت امرأة العزيز وقالت
اخرج بكسر الاول وبضم الثاني في قراءة ابي عمرو والتقييد بالساكنة للاحتراز عن المتحركة فانها تلحق الاسماء
كقائمة والحروف كربت وثمت الا ان حركتها في الاسم حركة اعراب وفي الحرف حركة بناء وقد تكون في الاسم
حركة بناء كلا حول ولا قوة والثانية تاء الفاعل قال ابن مالك وتقييد هذه التاء باضافتها الى الفاعل
اولى من تقييدها بالاضافة الى المتكلم والمخاطب لان الفاعل يعمهما وذكره مانع من دخول تاء الخطاب
اللاحقة في انت فانها حرف وقد اتصل باسم فلو قيل بدل تاء الفاعل تاء الخطاب او المخاطب لدخلت
انت فيلزم كون ما اتصلت به فعلا انتهى وانما اختصت هذه التاء بالفعل لانها فاعل فلا بد لها من
فعل وهو ما اتصلت به وهي تنقسم الى ثلاثة انواع تاء المتكلم نحو ضربت بضمها وتاء المخاطب نحو ضربت
بفتحها وتاء المخاطبة نحو ضربت بكسرها فالتاءات اربع وهذا تفنن من المصنف في العبارة وقد
انفردت تاء التأنيث بلحاقها نعم كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك كذا قيل وقال الشهاب الحجازي
ان تبارك تقبل التاءين تقول تباركت يا الله وتباركت اسماء الله وهو حسن ان ساعده السماع والا
فلا عبرة به اذ اللغة لا تثبت بالقياس او يقترن الفعل بزمان مستقبل وهو بكسر الباء وفتحها والاول
ارجح والثاني اشهر وهو الزمان المستأنف بعد زمان التكلم الى اخر زمان الامكان او بزمان حال و
هو زمان التكلم وليس هو قسما ثالثا من الزمان خارجا عن الماضي والمستقبل بل هو اجزاء ملفقة من اواخر
الماضي واوائل المستقبل وضعا فمضارع وهو حقيقة في المستقبل والحال معا هذا قوله وفيه اقوال
اخر احدها انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال الثاني عكسه الثالث انه حقيقة في الحال ولا يستعمل
في الاستقبال اصلا لا حقيقة ولا مجازا الرابع عكسه وما ذهب اليه المصنف هو المشهور وهو ظاهر كلام سيبويه على

الفعل المضارع

ما ذكره

ويختص المضارع بالسين وسوف

ما ذكره ابو حيان في الارتشاف قال ابن الحاجب في شرحه على المفصل وهو الصحيح لانه يطلق عليهما اطلاقا واحدا
كالطلاق المشترك فوجب القول بكونه مشتركا واختار الرضي القول الاول من الاقوال الاربعة وهو
كونه حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال قال لانه اذا خلا من القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى
الاستقبال الا بقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز وقوله وضعا اي باصل الوضع فلا ينتقض منعه
بالماضي المنصرف الى الحال او الاستقبال لعارض كما مر ولا بجعله بما انصرف منه الى المضي اذا دخله نحو لم ولما
الجازمتين ولو الشرطية غالبا واذ وربما وقد التقليلية دائما والتحقيقية في بعض المواضع فانه ينصرف بذلك
الى المضي لكن ليس ذلك باصل الوضع فلا ينتقض ويسمى هذا الفعل مضارعا من المضارعة وهي المشابهة لمشابهته
الاسم من ان كلا منهما تطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة فيفتقر بالتمييز بينها الى
الاعراب ففي الاسم كما في نحو ما احسن زيد ان رفع زيد اذا قصد النفي ونصبته اذا اردت قصد التعجب وخفضته مع
رفع احسن اذا قصد الاستفهام عما هو الاحسن منه وفي الفعل كما في نحو لا تأكل سمكا وتشرب لبنا ان رفع تشرب اذا
اردنا النفي عن الاول واباحة الثاني ونصبته اذا اردت النهي عن الجمع بينهما اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب
لبن وجزمه اذا اردت النهي عن كل منهما وقضية ذلك الاشتراك في الاعراب لكن لما كانت المعاني المتعاقبة
على الاسم لا يميزها الا الاعراب لان الرافع والناصب والخافض انما هو حسن المعاني المتعاقبة على المضارع يميزها
غيره ايضا كاظهار العوامل المقدرة من ان في النصب ولا الناهية في الجزم والقطع في الرفع كان الاسم اشد
احتياجا الى الاعراب من المضارع فكان اصلا في الاعراب وذلك فرعا فيه هذا قول ابن مالك قال وهو اولى من جمع
بينهما بالابهام والتخصيص ودخول لام الابتداء ومحاذاة اسم الفاعل لان المشابهة بهذه الامور بمعزل عما
جيء بالاعراب لاجله بخلاف التي اعتبرتها قال ابن هشام وهذا المذهب مركب من البصريين والكوفيين فان البصريين لا
يسلمون قوله ويرون اعرابه بالاصالة كالاسم وابن مالك يسلمه ويدعي ان الاعراب بالشبه والكوفيون يسلمونه و
يرون اعرابه بالاصالة كالاسم وابن مالك يسلمه وادعى ان الاعراب بالشبه ويختص المضارع بالسين اي بحرف الاستقبال
فاللام للعهد وهي بمنزلة الجزء منه ولذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به وكذا كل حرف اختص بشيء ونزل منزلة
الجزء فانه لا يعمل بخلاف ما لم ينزل وليست السين مقتطعة من سوف خلافا للكوفيين ولا مدة الاستقبال معها
اضيق منها مع سوف خلافا للبصريين ومعنى قول المعربين فيهما حرف تنفيس حرف توسيع وذلك انها تنقل
المضارع من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال واوضح من عبارتهم قول الزمخشري
ونحوهم حرف استقبال فالاول المعنى وانما اختص المضارع بها لانها تخلصه الى الاستقبال وهو معنى يختص

مذهب

قال

وبلم وباحكم زوائد أنيت وبالحال فقط وضعا فاحر

قال ابن هشام وزعم الزمخشري انها اذا دخلت على فعل محبوب او مكروه افادت انه واقع لا محالة ولم ار من
فهم وجه ذلك ووجهه انها تفيد الوعد بحصول الفعل فدخولها على ما يفيد الوعد والوعيد مقتض
لتوكيده وتثبيت معناه وقد اومى الى ذلك في سورة البقرة فقال في فسيكفيكهم الله معنى السين ان ذلك
كائن لا محالة وان كان الحين صرح به في سورة براءة فقال في اولئك سيرحمهم الله السين مفيدة وجود
الرحمة فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد اذا قلت سانتقم منك انتهى وتختص بالمضارع وكذا كل الجوازم
وانما اختص بها لانها للمعنى لا يصلح الا له وهو قلبه ماضيا وذهب قوم الى انها تدخل على لفظ الماضي فتصرفه
الى لفظ المضارع ومعنى الماضي باق فيه ووجهوه بان المحافظة على المعنى اولى من المحافظة على اللفظ قال
المرادي في الجنى الداني والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع بعد لولا والقول الثاني لا نظير له قال
ابن مالك في شرح الكافية وتميز المضارع بلم معنى عن علامة الآخر ولن تناول تنفي الاختصاص به وتختص
باقتضاء ما بالحكم زوائد انيت اي الزوائد التي جمعها كلمة انيت اي ادركت وانما سميت زوائد لانها ليست
اصلية في الفعل وتسمى حروف المضارعة واذا اريد تمييز المضارعة بها اشترط في الهمزة ان تكون للمتكلم
وحده مذكرا كان او مؤنثا وفي النون ان تكون للمتكلم ومعه غيره مذكرا كان او مؤنثا او مخطا للمعظم
نفسه لو ادعاء وفي الياء ان تكون للغائب المذكر واحدا كان او اثنين او جماعة او لجمع الغائبات وفي التاء ان
تكون للمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة مذكرا كان او مؤنثا او للغائبة او للغائبتين وبهذا ظهر ان
تعبير المصنف بانيت انسب بالتنبيه التضعيفية من تعبير غيره بنأيت وابنتي وانتي وغير ذلك وانما اشترطنا هذا
الشرط لان هذه الحروف بعينها توجد في الماضي نحو اكرمته زيدا ونصبت العلم وتممته واوهمت الكتاب
فلا يصح حينئذ ان تميز بها المضارع ولا يكون مختصا بها او تقترن بالحال وقد عرفت معناه فقط بفتح الفاء
وسكون الطاء اي تحسب وضعا فاحر تخرج به بعد الوضع المضارع فانه وان دل في بعض الاحيان على الحال فقط
الا انه في اصل الوضع مشترك بين الحال والاستقبال قاله المصنف في الحاشية قلت وهذا مخالف لما عليه
جميع النحويين من ان الامر مقترن بالاستقبال فقط والا لزم تحصيل الحاصل قال شيخ شيوخنا العلامة
محمد الخرشي في شرحه على تهذيب المصنف والحق ان يقال ان نفس الامر بطلب الفعل على جهة الاستعلاء كما
هو عند ارباب الاصول فهو للحال كما ذكر وان فسر بانه حدث واقع في زمن الاستقبال فهو المستقبل انتهى
ولشيخنا الامام العلامة محمد بن علي الشامي كلام في تحقيق المقام به يتبين معنى كلام المصنف بما لا مزيد عليه
هو غاية ما يقال فيه ونصه الحق عند النحاة ان الامر بالصيغة قسم من الفعل برأسه مندرج تحت المطلق وانه

المؤخر

الفعل الامر

موضوع

ويعرف بفهم الامر منه مع قبوله احدى نوني التاكيد

موضوع في اصل اللغة بالوضع النوعي على وجه القانون الكلي لطلب ادخال حقيقة الفعل وفرد منها
منتشر في الخارج في الوجود على النحو الذي لذلك الفعل من الوجود من فاعل معين بالخطاب وان معنى الطلب
مستفاد من نفس الصيغة بسبب وضعها له او من لام الامر المقدرة والطلب لكونه نسبة تقتضي بطبعه التعلق
بمطلوب فيحصل معنى هذه الصيغة الحدثين احدهما متحد المعنى الى المتكلم وهو الطلب الحالي والاخر مسند
في اللفظ الى المخاطب وهو ما تعلق بايقاعه في المستقبل والاول مدلول لهيئة الكلمة والثاني مدلول لمادتها
والمقصود باللفظ انما هو افهام الحدث الاول والثاني انما وقع قيدا له وان كان الغرض من افهام الاول هو
التوصل به الى وقوع الثاني فمن نظر الى جانب اللفظ حكم بان الامر للاستقبال ومن نظر الى جانب المعنى حكم
بانه للحال لكن الاول انسب بمصطلحات الفنون الباحثة عن الاحوال اللفظية والثاني الى تعاريف العلوم
المتكفلة بالمباحث المعنوية والجري على خلافه مظنة للخلط بين الاصطلاحين فان احتج على كونه للاستقبال
على كل حال بانه انما يدل عليه بالتضمن لان دلالته عليه من جهة كونه فعلا او على الحال بالالتزام لان دلالته
عليه انما هي لضرورته وهو كونه انشاء لكن كلامنا انما هو في الزمان الذي يقترن به الحدث في الفهم عن لفظ
الفعل عارضناه بالمثل بان نقول هو انما يدل على الحال بالتضمن لان دلالته عليه من حيث كونه فعلا و
المعتبر في فعليته انما هو الحدث الذي وضع له لا الحدث الذي وضع له او وقع عليه او وضع له وعلى الاستقبال
بالالتزام لان دلالته عليه لضرورة امتناع تحصيل الحاصل غاية ما في الباب ان رعاية جانب اللفظ اوجبت
ان نقول انه يتضمن كلا الزمانين لتضمنه كلا الحدثين فتدبر هذا الكلام كما هو فانه مسمى هذا الفعل اما
عند المصنف فظاهر لكونه موضوعا لطلب الفعل على جهة الاستعلاء واستعماله عنده في ذلك مجازا كما
صرح به في الرضي واما عند النحويين فلاستعماله غالبا في طلب الفعل على جهة الاستعلاء ويعرف اي يميز
عن غيره بفهم الامر منه اي من نفسه لا بانضمام غيره اليه ليخرج نحو لتفعل فانه وان فهم الامر منه لكن ليس
من الصيغة نفسها بل من اللام والمراد بالامر المفهوم الامر اللغوي فلا يقال اخذ الامر فيما يعرف به
الامر يستلزم الدور ولا بد مع فهم الامر منه من قبوله احدى نوني التاكيد الثقيلة او الخفيفة نحو قومن قومن
فلو فهم الامر من كلمة ولم يقبل احدى نوني التاكيد فهي اسم فعل كنزال بمعنى انزل ودراك بمعنى ادرك او
مصدر كضربا بزيد او حرف نحو كلا بمعنى انته او مثلها ولو لم يفهم منها الامر فهي مضارع نحو ليسجنن و
ليكونا او فعل تعجب نحو احسن بزيد فانه ليس بامر على الاصح بل على صورته تنبيه كل من نوني التاكيد
اصل برأسه عند سيبويه والبصريين وقال الكوفيون الثقيلة اصل والخفيفة فرع ومعناهما التاكيد قال

الخليل والتوكيد بالثقيلة ابلغ قال في التصريح ويدل له قوله تعالى ليسجنن وليكونا من الصاغرين
فان امراة العزيز كانت اشد حرصا على سجنه من كينونته صاغرا وهما من خصايص الفعل واما قوله اقائلن
احضروا الشهود فضرورة سوغها شبه الفعل بالوصف وتوكيدهما صيغة الامر مطلقا ولو كان دعائيا
كقوله فانزلن سكينة علينا ولا يؤكد بهما الماضي مطلقا وشذ قوله دامن سعدك ان رحمت متيما
لولاك لم يك للصبابة جانحا والذي سهله انه بمعنى افعل واما المضارع فله حالات ذكرها في الاوضح
احدها ان يكون توكيده بهما واجبا وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه بفاصل
نحو تالله لاكيدن اصنامكم ولا يجوز توكيده بهما ان كان منفيا نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف اذ
التقدير لا تفتؤ او كان حالا كقراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيمة وقول الشاعر يمينا لابغض كل امرئ
او كان مفصولا من اللام نحو ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون الثانية ان يكون قريبا من الواجب وذلك
اذا كان شرطا لان الشرطية المؤكدة بما نحو واما تخافن فاما نذهبن فاما ترين ومن ترك توكيده قوله
يا صاح اما تجدني غير ذي جدة فما التخلي عن الخلان من شيمي وهو قليل وقيل يختص بالضرورة الثالثة ان
يكون كثيرا وذلك اذا وقع بعد اداة الطلب كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا الرابع ان يكون قليلا وذلك
بعد لا النافية وما الزايدة التي لم تسبق بان الشرطية كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم
خاصة وقوله ومن عضة ما ينبتن شكيرها وقوله قليلا به ما يحمدنك وارث الخامس ان يكون اقل وذلك
بعد لم وبعد اداة جزاء غير اما كقوله يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما وكقوله
من يثقفن منهم فليس بآيب هذه تبصرة تتعلق باحكام اقسام الفعل واذ قد تحققت مدلول كل من
الافعال فاعلم ان لكل افعال تخصه فالفعل الماضي مبني وهو على وفق الاصل اذ الاصل في الافعال البناء
لاستغنائها عن الاعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعاني المعتورة عليها وبناؤه على الفتح ثلاثيا كان
ام رباعيا او خماسيا او سداسيا والمزيد على ذلك وبني على الحركة لمشابهته المضارع في الجملة كوقوعه صفة
نحو مررت برجل ضرب وصلة نحو مررت بالذي قام وشرطا وجزاء نحو ان ضربتني ضربتك وحالا نحو جاء
رجل قد ضرب وخص بالفتحة طلبا للخفة الا اذا كان آخره الفا سواء كان منقلبا عن واو نحو غزا او ياء
نحو رمى فان اصلهما غزو ورمي قلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيكون مبنيا على السكون
للاعلال المذكور وهذا مفهوم كلامه هو خلاف ما صرح به النحاة من ان المعتل الآخر مبني على الفتح
تقديرا والسكون عارض ولهذا اذا قدر سكون الآخر حذفت الواو والياء فقيل غزوت ورميت نعم وقع

أو اتصل به ضمير رفع متحرك لفظا أو الفعل المضارع إذا اتصل به نون إناث كيضربن بني على السكون أو نون توكيد مباشرة

في شرح الزنجاني للعلامة التفتازاني إنما يوافق كلام المص ولعل المص منه أخذ فإنه قال يبنى الماضي على
الفتح إلا إذا اعتل آخره نحو غزا ورمى لكن تعقبه المحقق اللقاني في حاشيته عليه فقال في كون الفعل المعتل
آخره بالألف مستثنى من قوله على الفتح نظر لأن وجود الألف فرع عن فتح ما انقلب عنه فإن قلت هو مستثنى
باعتبار الألف فإنها الآن آخره قلت لما استوى في البناء مقتضى الحرف الأصل فلا يكون السكون في الألف
بناء انتهى وهو في محله أو اتصل به ضمير رفع متحرك فيكون مبنيا على السكون أيضا نحو ضربت بتثليث
التاء كراهة توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بالفعل وخرج بقيد
الرفع ضمير النصب نحو ضربك فإنه مفعول وليس كالفاعل في شدة الاتصال وبالمتحرك الساكن غير
الواو فهو في هاتين الحالتين مبني على الفتح كما إذا تجرد وقد شمل ذلك كله عموم المستثنى منه أو اتصل
به واو الجماعة فيكون مبنيا على الضم لمجانسة الواو نحو ضربوا وأما نحو دعوا واشتروا فالأصل دعووا
بواوين أولاهما مضمومة واشتريوا بياء مضمومة فقلبت الواو والياء ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما
ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين هي والواو وكذا قال غير واحد وظاهر أنه لا يتعين ذلك بل يجوز أن يقال
استثقلت الضمة على الواو والياء فحذفت ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين هي وواو الجماعة و
ذهب بعضهم إلى أن الماضي مبني على الفتح مطلقا وأما نحو ضربت وضربوا فالسكون والضم عارضان
أوجبهما ما مر قال بعضهم وهو التحقيق ولا ينافي ذلك توهم الأصل في المبني أن يسكن لأن ذلك في المبني
من حيث هو وهذا في الماضي فقط قال بعض المحققين وينافي القول بأن نحو ضربوا مبني على الضم
تصريحهم عند الكلام على ألقاب البناء أن الضم لا يدخل بناء الفعل وكذا الكسر في البناء فتأمل والفعل المضارع
إذا اتصل به نون إناث شمل ما كان ضميرا أم حرفا ولم يقيدها بالمباشرة لأنها لا تكون إلا كذلك كيضربن
من نحو الهندات يضربن ويضربن الفتيات بني على السكون رد إلى الأصل من بناء الفعل لقوة شبهه
بالاسم المقتضي لإعرابه باتصاله بالنون التي لا تتصل إلا بالفعل وبني على السكون لأنه الأصل في البناء
ولك تعليل الحكمين معا بالحمل على الماضي المتصل بضمير رفع متحرك وتعليلهما فيما إذا كانت النون ضميرا
بأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها وفيما إذا كانت حرفا بالحمل عليه طردا للباب وقال بعضهم
هو معرب لضعف علة البناء مقدر الإعراب لأن المحل محل السكون ولم تعوض النون عن الإعراب
خوفا من اجتماع النونين وعزاه أبو حيان في شرح التسهيل إلى السهيلي وابن طلحة وطائفة من النحويين
ردا به على ابن مالك في دعوى الاتفاق على بنائه أو اتصلت به نون توكيد خفيفة كانت أو ثقيلة مباشرة

بناء الفعل المضارع

أي متصلة

اي متصلة به من غير حاجز لفظا او تقديرا فيبنى على الفتح كيضربن من نحو زيد ليضربن او لنسفعا هذا
مذهب الجمهور وعلة البناء تركيبه وتصيرها معها كالكلمة الواحدة فلو دخل الاعراب قبلها لزم
دخوله في وسط الكلمة ولا اعراب في الوسط ولو دخل عليها لزم دخوله على الحرف ولاحظ للحروف في الاعراب
وقيل هو معرب مطلقا وان اتصل به نون التاكيد منه باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب
لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قبل الاعراب لكلمة لاجل النون صار الاعراب مقدرا كما
في غلامي على ما ذهب اليه بعضهم وتقييده بقوله مباشرا احترازا عن المفصول بينها وبين الفعل بالف الاثنين
او واو الجماعة او ياء المخاطبة فان الفعل باق على اعرابه معها نحو قوله تعالى ولا تتبعان فان الالف
حاجز لفظا ونحو لتبلون ولا يصدنك فان الواو في الاول حاجز لفظا وفي الثاني تقديرا ونحو فاما
ترين فان الياء حاجز لفظا وذهب قوم الى البناء مطلقا لانه اتصل بها ما يختص بالفعل اما قوله
قائلن احضروا الشهودا فضرورة كما تقدم واما ما حكي عن الامام ابي الفتح بن جني من قوله دل هذا
على ان نون التاكيد لا يختص بالفعل فغريب ورد ابن مالك هذا المذهب دليله بانه كان يلزم بناء
المجزوم والمقرون بحرف التنفيس والمسند الى ياء المخاطبة لانها تختص بالفعل بل هي اليق من جهة
انها ناسبت لفظا ومعنى والنون ناسبت لفظا لا معنى لان معناها يصلح للاسم هو التاكيد قاله
المرادي في شرح التسهيل والمتصل به نون اناث ولا نون تاكيد مباشرة فمرفوع ان تجرد عن ناصب
وجازم اي عن كل ناصب وجازم والنكرة في الاثبات قد تكون للعموم واما قول علي بن ابي طالب عم
النبي صلى الله عليهما وآلهما   محمد تفد نفسك كل نفس   اذا ما خفت من امر تبالا   فعلى تقدير الجازم
وهو لام الطلب لتفد والتبال الوبال ابدلت الواو تاء كما في وراث ووجاه تراث وتجاه واما قول
امرئ القيس اليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل فليس قوله اشرب مجزوما وانما هو
مرفوع ولكن حذفت الضمة للضرورة او على تنزيل بكح من قوله اشرب غير منزلة عضد فانهم قد يجرون
المنفصل مجرى المتصل فكما قالوا في عضد بالضم عضد بالسكون كذلك قيل في ربغ بالضم ربغ بالاسكان
قاله ابن هشام في شرح الشذور وبعضهم ذكر ان احدهما حذف لام الطلب في الاول والثاني حذف حركة الاعراب
في الثاني وكلاهما مما اختلف في جوازه اما حذف لام الطلب فقد انه حققه في المغني وصححه غيره انه مختص
بالشعر وقيل باطراده في نحو قل له ليفعل وعليه الكسائي وقيل بجوازه بعد القول مطلقا وعليه ابن مالك
وقيل بالمنع مطلقا وعليه المبرد وقال في البيت انه لا يعرف قائله مع احتماله لان يكون رفعا بلفظ الخبر

مثل

والا فمنصوب او مجزوم وفعل الامر يبنى على ما يجزم به مضارعه

٥٠

مثل يغفر لك الله ويرحمك وحذفا الياء تخفيفا واجتزاء عنها بالكسرة ولما حذفت حركة الاعراب
فقيل بجوازه مطلقا وعليه ابن مالك وقال ان ابا عمرو حكاه عن لغة تميم وخرج عليه ايات من القرآن
منها قوله وبعولتهن فيمن قرأ بسكون التاء وقول الشاعر وقد بدا هنك من المئزر وقوله فاليوم اشرب
غير مستحقب وقيل بالمنع مطلقا وعليه المبرد وقال الرواية في البيتين وقد بدا ذاك فاليوم اسقى وقيل
بالجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه الجمهور وقال ابو حيان واذا ثبت نقل ابي عمرو وكان حجة على الذين
قالوه في السمع وسيأتي بيان الخلاف في رافع المضارع في الحديقة الرابعة انتهى فلينظر والا يتجرد عن
ناصب وجازم فمنصوب بحرف من احد عشر اربعة منها ذكرها في حديقة الافعال او مجزوم بحروف سيأتي
عدها ثمة وفعل الامر يبنى على وفق الاصل كما مر وبناؤه على ما يجزم به مضارعه المبدو بتا الخطاب
فيبنى على السكون اذا كان صحيحا لم يتصل بآخره الف الاثنين ولا واو الجماعة ولا ياء الواحدة المخاطبة نحو
اضرب وانطلق واستخرج فان مضارعها يجزم بالسكون الا اذا كان مضعفا نحو رد فيجوز تحريكه بالحركات
الثلث وبها روي قول جرير ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام وعلى حذف
النون اذا اتصل به احد المذكورات سواء كان صحيحا او معتلا نحو اضربا واغزوا واخشيا وارميا و
اغزوا واخشوا وارموا واضربي واغزي واخشي وارمي فان مضارعها يجزم بحذفها وعلى حذف حرف علة اذا
كان معتلا ولم يتصل به نون الاناث ولا نون التاكيد المباشرة نحو اغز واخش وارم فان مضارعه يجزم
بحذفه فان اتصلت به نون الاناث بني على السكون نحو اغزون واخشين وارمين يا هندات او نون التاكيد
بني على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين يا زيد كالصحيح في الموضعين هذا هو الاصح عند جمهور البصريين
وذهب الكوفيون والاخفش من البصريين الى انه مقتطع من المضارع فهو معرب مجزوم بلام الامر الا
انها حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد والاصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها
حرف المضارعة واختاره ابن هشام في المغني قال وبقولهم اقول لان الامر معنى حقه ان يؤدى
بالحرف ولانه اخو النهي ولم يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل
وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا ابن خير
قريش كي لتقضي حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتاخذوا مصافكم
ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف
ولان المحققين على ان الافعال الانشائية مجردة عن الزمان كبعت واقسمت وقبلت واجبت واعز كونها مع ذلك

فصل الإعراب اثر يجلبه العامل في اخر الكلمة

افعالا بان مجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لانه ليس له حالة
وح فيشكل فعليته فاذا ادعى ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى بنصه وقال الرضي
في شرحه لا اشكال فان افعال الانشاء انما قلنا بتجريدها عن الزمان من حيث هي انشاء والامر لا دلالة له
على الزمان بجب لو صنع من حيث انشائيته وليست هذه الحيثية هي جهة كونه فعلا بل فعليته باعتبار
دلالته على الحدث المطلوب من المخاطب على زمان ذلك الحدث وهو المستقبل فقد ثبت كونه فعلا لدلالته
بحسب لو صنع على الحدث وزمانه وان كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه انشاء قال وكذا اذا قلنا بان
الانشاء لا بد له من زمان حالي كما ذهب اليه بعضهم في ساير الانشاءات لم يشكل الامر لانا نقول لم زمنان زمن ايقاعه
من المتكلم وهذا زمنه من حيث هو انشاء وهو الحال وزمن حدثه المسند الى المخاطب وهذا زمنه من حيث هو
فعل وح فالانشاء نوعان انشاء حدثه مسند الى غير المخاطب كبعت وهذا حالي فقط وليس الحال له زمن لا لنبول
من ضرورته وانشاء حدثه مسند الى المخاطب هو الامر المدلول عليه بالصيغة وهذا واقع في الحال من حيث
هو انشاء واما من حيث اسناد حدثه الى المخاطب المامور فهو مستقبل ولا شك انه فعل بهذا الاعتبار انتهى وفيه
بحث يظهر من مراجعة كلام شيخنا الذي اسلفناه عند ذكر الامر في تقسيم الفعل فليرجع اليه هذا فصل في حد
الاعراب والبناء وانواعهما الاعراب لغة يطلق على معان كثيرة فقال ابن فلاح في المغني في نقله من اللغة الى اصطلاح
النحويين خمسة اوجه احدها انه منقول من الاعراب الذي هو البيان ومنه قوله صلى الله عليه وسلم الثيب يعرب عنها لسانها
اي يبين والمعنى على هذا ان الاعراب يبين معنى الكلمة كما يبين الانسان عما في نفسه الثاني انه مشتق من قولهم
عربت معدة البعير اذا فسدت واعربتها اي اصلحتها والهمزة للسلب كما تقول اشكيت الرجل اذا ازلت شكايته
والمعنى على هذا ان الاعراب ازال عن الكلام الالتباس الثالث انه مشتق من ذلك والهمزة للتعدية لا للسلب
والمعنى على هذا ان الكلام كان فاسدا لالتباس المعاني فلما اعرب فسد بالتغيير الذي يلحقه وظاهر التغيير فسادا
وان كان صلاحا في المعنى الرابع انه منقول من التحبب ومنه عروب متحببة الى زوجها والمعنى على هذا
ان المتكلم بالاعراب يتحبب الى السامع الخامس انه منقول من اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية لان اللغة الفاسدة
ليست من العربية والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب موافق للغة العربية انتهى ويجوز كونه من الوجه الثالث
بعلاقة التضاد واصطلاحا على القول بانه لفظي اثر من حركة وحرف او سكون او حذف يجلبه بفتح اللام و
كسرها اي يجلبه العامل وهو ما اثر في اخر الكلمة اثرا له تعلق بالمعنى التركيبي بخلاف ما لا يجلبه عامل كحركة
النقل والاتباع والحكاية والتقاء الساكنين فليس اعرابا فلخر الكلمة من اسم متمكن وفعل مضارع مجرد عن نوني

معنى الإعراب اللغوي

لفظا او تقديرا

الاثبات والتوكيد اذ لا يعرب من الكلمات سواهما والتقييد بالاخر بيان لمحل الاعراب لا للاحتراز به عن
شيء اذ العامل لا يجلب اثره في غير الآخر خلافا للكوفيين في المراد بما كان حقيقة كدال زيد او حكما لا منزلته
كدال يد وكذا الافعال الخمسة فان علامات الاعراب فيها النون وحذفها وليست آخر الكلمة ولا متصلة
بالآخر بل بالضمير الذي هو فاعل لكن الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل وكذا اثنا عشر واثنتا عشرة فان الاعراب
فيهما في جزءها الاول من الكلمة واما الجزء الثاني فقال ابن هشام الذي يظهر لي في الجواب انها حلت محل النون وهو
بمنزلة التنوين وهو لا يخرج ما قبله عن ان يكون آخرا كما ان النون في نحو مسلمان ومسلمون كذلك ولا يخفى
ان ادخال ذلك كله انما هو بالعناية والا فالحد غير شامل له فالاحسن ان يقال في الآخر وما نزل منزلته او
في الآخر حقيقة او مجازا وانما كان الاعراب في الآخر لانه صفة المعرب وهي لا تكون الا بعد تمام الموصوف لفظا
اي ملفوظا به وهو ما يعبر عنه بالظاهر كزيد يقوم وان زيدا لن يقوم ومررت بزيد ولم يقم او تقديرا اي مقدرا لوجود
المانع كالفتى ويخشى وان الفتى ولن يخشى ومررت بالفتى ولم يقم الفتى وهاهنا الان من الاثر وبقية الكلام هنا
هو المعروف وقسمه بعضهم الى ظاهر ومقدر ومنوي وخص المقدر بما الفه منقلبة عن ياء مقدرة نحو
الملهى والمنوي بما الفه غير منقلبة عن شيء نحو حبلى وارطى وبعير الالف كغلامي قاله في الهمع ثم القول بان
الاعراب لفظي هو اختيار ابن خروف والشلوبين والاستاذ ابي علي وابن الحاجب وذهب اليه ابن مالك قال انه
مذهب المحققين وعلى القول بانه معنوي هو تغيير اخر الكلمة او ما نزل منزلته لاختلاف العوامل الداخلة
عليها لفظا او تقديرا قيل ويدل عليه انه يقال حركات الاعراب فلو كانت الحركات وما يجري مجراها
اعرابا لم يضف الى الاعراب لان الشيء لا يضاف الى نفسه قال ابن مالك وهذا قول بعضهم حق لا مقال له
لان اضافة احد الاسمين الى الآخر مع توافقهما معنى او تقاربهما واقعة في كلامهم بالاجماع واكثر ذلك فيما احد
اولهما بعضا او نوعا والثاني كلا او جنسا وكلا التقديرين في حركات الاعراب صالح فلم يلزم من استعماله
خلاف ما ذكرنا هذا والقول به مذهب كثير من المتأخرين بل جعله ابن ابان قول اكثر اهل العربية وتقسيمه
الى اللفظي والتقديري هو المعروف ايضا كما مر في اللفظي وقسمه بعضهم الى لفظي وتقديري ومحلي وفسر المحلي
بموضع الاسم المبني معتبرا انه لو كان فيه كلمة معربة لظهر فيه الاعراب تنبيهان الاول انا فسرنا به العامل
هو معناه الاعم وهو الذي ينبغي ان يفسر هنا لينطبق على عامل الاسم والفعل وله معنى اخص وهو ما
يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب وهذا انما ينطبق على عامل الاسم لكونه من نوع المعمول كاسم الفاعل العامل
ولا يؤثر العامل اثرين في محل واحد فلا يجتمع فلا نصب زادته في هذا الثاني المقصود بتعريف الاعراب مطـ

سواء

وانواعه رفع ونصب وخفض وجزم

سواء كان في الاسم او في الفعل وبهذا يندفع ما توهمه بعضهم من استلزام الدور في تعريف الاعراب
الاصل في العامل ان يكون من الفعل ثم من الحرف ثم من الاسم والاصل مخالفته مع المعمول في النوع فان كانا
من نوع واحد فللمشابهة ما لا يكون من نوع المعمول كاسم الفاعل العامل ولا يؤثر العاملان في محل
واحد فلا يجتمع عاملان على معمول واحد الا في التقدير نحو ليس زيد بجبان خلافا للفراء في نحو قام و
قعد زيد ولا يمتنع ان يكون للعامل معمولات قاله في الارتشاف فائدة الصحيح في الاعراب انه زائد على
ماهية الكلمة كما جزم به ابو حيان خلافا لابن مالك في انه جزء منها او بعضها وذكر الزجاجي في اسرار النحو
الكلام سابق على الاعراب في المرتبة وهل تلفظت العرب به زمانا غير معرب ثم رأت اشتباه المعاني فاعربت او
انطقت به معربا في اول تبلبل الالسنة ابن لا يقدح ذلك في سبق رتبة الكلام كتقدم الجسم لاسود وان لم يزايله
خلافا للنحاة وفي اللباب لابي البقاء ان المحققين على الثاني لان واضع اللغة حكيم يعلم ان الكلام عند التركيب
لا بد ان يعرض فيه لبس فحكمته تقتضي ان يضع الاعراب مقارنا للكلام قاله في الهمع وهو عند البصريين اصل
في الاسماء وفرع في الافعال كما مر وعند الكوفيين اصل فيهما وعند بعض المتأخرين الفعل المضارع احق بالاعراب
من الاسم قال ابو حيان وهو من الخلاف الذي لا يكون فيه كبير منفعة والاعراب جنس تحته انواع وانواعه
عند النحاة اربعة بالاستقراء رفع بحركة او حرف ونصب بذلك او بحذف وخفض بحركة او حرف او نيابة
جر وجزم بسكون او حذف وانما كانت اربعة لانه اما سكون وهو واحد او حركة وهي ثلاثة وعند المازني ان الجزم
ليس باعراب وانما هو عدم الاعراب قاله في الهمع وهو مذهب الكوفيين وفيه نظر تنبيهان الاول التعبير بالانواع
كما فعل اولى من تعبير بعضهم بالالقاب لان نحو الالقاب مساواة كل منها الملقب والملقب يطلق كل منها
على البقية كان يقال الرفع النصب وعلى الملقب كان يقال الاعراب الرفع وكل منهما ممتنع لاستلزام الاول
حمل الشيء على مباينه والثاني حمل الاخص على الاعم فثبت ان هذه الامور انواع داخلة تحت الاعراب وهو
جنس لها لا انها القاب له وهو ملقب بها قاله الفاضل في شرح الشذور وغيره وانما قال اولى لامكان ان
يقال ان من عبر بالالقاب فمراده القاب الانواع فيصح التعبير بها ايضا الثاني خبر قوله انواعه مجموع قوله
رفع ونصب وجر وجزم لا مجرد الرفع والبواقي معطوفة عليه والا لزم ان يكون كل من الاربعة انواعا وتحقيق
ذلك ان العطف في التابع يأخذ من ربط الشيء بالمعطوف عليه بشيء وربما يتقدم فيفيد ربط المجموع او الارتباط
بالمجموع وما نحن فيه من قبيل الثاني لكن جعل هذا داخلا في المعطوف لان مشكل المعطوف تابع مقصود
بالنسبة ولا نسبة هنا ولا تبعية في الاعراب لان المعنى المقتضي للاعراب قائم بالمجموع لا بكل واحد المجموع تستحق

فالاول والثاني يوجدان في الاسم والفعل والثالث يختص بالاسم والرابع بالفعل والبناء كيفية لا يجلبها عامل

اعرابا واحدا الا انه لما تعدد ذلك المستحق مع صلاحية كل واحد للاعراب اجرى اعراب الكل على الكل
دفعا للتحكم ونظير ذلك قولهم جائني القوم ثلثة ثلاثة فان الحال هو المجموع المفصل بجزء المفصل
فالمستحق للمجموع اعراب واحد الا انه اجري على الاسمين دفعا للتحكم فليس هنا عطف بل صورته وما قيل من
ان العطف مقدم على الربط ما اتحد كذا قال عصام الدين في شرح الكافية وقدم الرفع كما فعله اكثرون
انه هو اشرف لانه اعراب العمدة ولا يخلو منه كلام ثم النصب لاشتراك الاسم والفعل فيه ولان عامله قد
يكون فعلا والعمل له بالاصالة فيكون معموله اصلا بالنسبة الى المجرور ثم الجر لاختصاصه بالاشرف
سيبويه قدم النصب لانه اوسع مجالا فان انواعه اكثر قال ابو حيان ولو قدم الجر لانه يختص بالاسم الذي
الاعراب فيه اصل لا تجد ايضا فالاول والثاني من انواع الاعراب وهما الرفع والنصب يوجدان في كل واحد من
الاسم والفعل نحو زيد يقوم وان زيدا لن يقوم اما وجودهما في الاسم فبالاصالة لان الرفع علم الفاعلية
والنصب علم المفعولية والفاعل والمفعول لا يكونان الا اسمين واما وجودهما في الفعل فبطريق الحمل و
التفريع على الاسم وذلك لقوة عامليهما بالاستقلال والثالث من الانواع وهو الخفض يختص بالاسم لان
عامله لا يستقل لافتقاره لما يتعلق به فلا يمكن حمل غيره عليه لضعفه والرابع وهو الجزم يختص بالفعل
لكونه كالعوض عن الجر فيه لما فاته من المشاركة فجعل لكل واحد من صنفي المعرب ثلاثة اوجه من الاعراب
وقيل انما اختص به لانه لو دخل الاسم لادى وجوده الى عدمه كان ابطالا وذلك ان المنون من الاسماء اذا جيء
بالنفي ساكنا كان الحرف المجزوم والتنوين فيحذف الساكن الاول فيؤدي وجود الجزم الى عدمه وغير المنون محمول عليه
قال ابو حيان والصواب في ذلك ما ذهب اليه بعض اصحابنا ان لا نتعرض لامتناع الجر من الفعل والجزم من
الاسم ولحوق تاء الساكنة للماضي واشباه ذلك من تعليل الوضعيات والسؤال عن مبادي اللغات و
ذلك ممنوع لانه يؤدي الى تسلسل السؤالات اذ ما من شيء الا ويقال فيه لم كان كذلك وانما يسئل عما
كان يجب قياسا فامتنع والذي كان يجب قياسا هاهنا جر الفعل المضارع اذا اضيف اليه اسما الزمان نحو
هذا يوم ينفع وجزم الاسماء التي لا ينصرف لشبهها بالفعل وعلة امتناع الاول ان الاضافة في المعنى للمصدر
المفهوم من الفعل لا للفعل وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الاجحاف لو حذفت الحركة بعد حذف التنوين
اذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة ولا اعلالان من جهة واحدة انتهى والبناء لغة وضع
شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت واصطلاحا على القول بانه لفظي كيفية وهي في الاصل الهيئة
التي يكون عليها الشيء حال وجوده والمراد بها هاهنا هيئة من شبه الاعراب لا يجلبها عامل ولا يختلف باختلاف

العوامل وليست حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين فقولنا من شبه الاعراب بيان الحيثية
اى من الحالة المشابهة للاعراب فى كونها حركة ضم او فتح او كسر او سكون وفى كونها فى اخر الكلمة لا فى اولها
ولا فى حشوها وعلى الثانى لزوم اخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعلال وحذف القيد هذا قابل الحمل
على القولين لكن الاولى حمله على الاول كما جعلنا ليطابق حده للاعراب اذ هو لفظى كما عرفت ولا يخفى
انه يحمل على ايهما حملناه لا احتياج الى زيادة فيه ليتم بها والا فهو ناقص اما اذا حملناه على الاول
فلا احتياج الى ما زدناه فيه من بيان الكيفية والا انتقض بكل كيفية لا يجلبها عامل فى الكلمة سواء
كانت فى اول الكلمة او فى حشوها والى تقييدها بكونها ليست حكاية نحو من زيدا فى جواب من قال رايت
زيدا فان الصحيح انها ليست حركة اعراب خلافا للكوفيين او اتباعا لما بعده كقراءة بعضهم الحمد لله
بكسر الدال او نقلا كقراءة ورش الم تعلم ان الله او تخلصا من سكونين نحو من يشاء الله يضلله كما ذكرنا
والا انتقض بذلك كله ايضا واما اذا حملناه على الثانى فلا احتياج الى تقييد الكيفية بكونها فى الاخر
والا انتقض بما علمت ولا الى تقييدها بكونها لغير اعلال والا انتقض بمثل لزوم ربى الفتح للاعلال بقلب
يائه الفا فان قلت كيف خفى على المصنف اخلال هذا الحد قلت الظاهر انه قصد تعريفه تعريفا لفظيا وهو
لا يجب فيه ان يكون اعم من المعرف كما قرر فى محله تنبيهات الاول قال فى الهمع محل البناء اخر الكلمة و
لا يكون فيما نزل منزلته فيما اعلم انتهى قال بعض المحققين وفيه نظر فقد صرحوا بان نحو يا جا ويا منص
مرخما على لغة من لا ينتظر مبنى على هذه الضمة التى على العين دون اللام التى هى الاخر وكذا نحو يا رجلين ويا
مسلمين ويا زيدان ويا زيدون ولحكم عشرة وبعلبك وبين بين ويوم يوم وبيت بيت وقوما وقوموا وقومى
وامثالها فالبناء فى هذه كلها واقع فيما نزل منزلة الاخر فتدبر انتهى الثانى ليس المراد بقولهم الاعراب والبناء
محلهما الاخر ان يكونا على الحرف الاخير من الكلمة لان الحرف على ما قرر فى محله صفة والحركات والسكون
من صفات الاجسام فلا تحل الصفات بل المراد انه لما كان ياتى عقيب الاخير بلا فصل بعض حروف المد
سمى الحرف متحركا كما انك حركت الحرف الى المخرج حرف المد ويضاد ذلك سكون الحرف بالحركة اذ تعد
الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه بلا فصل فاذا اشبعت الحركة وهى بعض حروف المد
صارت حرف مد تاما فاعلمه انتهى ملخصا من اللالى الدرية لشيخ شيوخنا الخرفوشى ره وفيه كلام
طويل اضربنا عن ذكره طلبا للايجاز والبناء ايضا جنس تحته انواع وانواعه اربعة بالاستقراء

ضم وكسر وفتح وسكون ويقال لغيره وقف وهو الاصل لخفته واستصحابا للاصل وهو ضد الحركة فلا

باء

فالاولان يوجدان في الاسم والحرف بنحو حيث

يبنى عليها الا انه كالتقاء الساكنين في نحو امس وكون الكلمة على حرف واحد كتاء قمت وكونها
عرضة للابتداء بها الكلام الابتداء وكونها لها اصالة في التمكين كاول وكشبهها بالمعرب كضرب
قاله في التصريح تنبيهات الاول لم يفرق المص في التعبير في جانبي الاعراب والبناء فعبر في الموضعين بالانواع
وابن الحاجب فرق بينهما فعبر في جانب الاعراب بالانواع وفي جانب البناء بالالقاب ووجهه بعض شراح
كلامه بانه انما لم يقل بحركات البناء والوقف انواعا لفقد ما يكون جنسا شاملا لها ما بالنظر الى الاصل اذ
الاصل ان يكون جنس البناء منحصرا في نوع واحد وهو السكون بالفعل فانهم قالوا الاصل في البناء السكون
فلما كان من حق البناء ان لا يشمل هذه الاشياء نظرا الى الاصل لم يطلق عليها اسم الانواع رعاية لجانب
الاصل انتهى الثاني انما سمي الاول ضما لانه ينشا من ضم الشفتين اولا ثم رفعهما ثانيا والثاني كسرا لانه ينشا
من انجرار اللحي الاسفل الى الاسفل انجرارا قويا والثالث فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم قاله في التصريح الثالث
اختلفوا في حركات الاعراب هل هي سابقة على حركات البناء او بالعكس او هما متطابقان من غير ترتيب والاول
هو الاقوى قاله في التبيين وهو خلاف لا ثمرة له الرابع اختلفوا في القاب المعربات والمبنيات هل يطلق
كل منها على الآخر فيقال مثلا للمعرب مضموم وللمبني مرفوع ام لا على ثلاثة مذاهب فمنهم من قال لا يجوز
اطلاق واحد منهما على الآخر لان المراد الفرق وذلك يعدمه ومنهم من قال يجوز مجازا او المجاز لا بد
له من قرينة وتلك القرينة تجيبه ومنهم من قال يجوز اطلاق اسم البناء على الاعراب ولا ينعكس قاله
الشيخ بهاء الدين النحاس في تعليقته على المقرب وفي شرح الكافية للرضي اذا اطلق الضم والكسر و
الفتح في عبارات البصرية فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة
قاف قفل ومع القرينة يطلق على حركات الاعراب ايضا الكوفيون يطلقون على القاب احد النوعين
على الآخر مطلقا انتهى فالاولان من انواع البناء وهو الضم والكسر يوجدان في كل واحد من
الاسم والحرف لخفتهما بدلا لانهما على شيء واحد وانما لم يوجدا في الفعل لكونهما ثقيلين لاحتياجهما الى
احد العضلتين او كليهما والفعل ثقيل كما عرفت فلم يجمعوا بين ثقيلين اما وجود الضم في الاسم فهو
نحو حيث وبحيث عند غير فقعس لافتقارها الى جملة افتقارا لازما وكان البناء على حركة فرقا
بين ما اصله البناء وبين ما الحركة عليه للاشعار بان لها اصالة في الاعراب وكانت الحركة ضمة لشبهها
بالغايات ووجه الشبه انها كانت مستحقة للاضافة الى المفرد كسائر اخواتها فمنعت من ذلك كما منعت
قبل وبعد الاضافة وذهب الزجاج الى ان حيث موصولة وليست مضافة فهي بمنزلة الذي كذا قيل

وامس

وفيه نظر وبعد تفتح للخفة وتكسر على اصل التقاء الساكنين ويقال حوث وحاث بتثليث الثاء ايضا
فيهما ففيها عشر لغات وقرأة بعضهم سنستدرجهم من حيث لا يعلمون بالكسر تحتمل لغة فقعس ولغة
البناء على الكسر وهي ظرف مكان اتفاقا قال الاخفش وترد للزمان ووافقه ابن هشام في المغني والغالب كونها
في محل نصب بالظرفية او خفض بمن وقد تخفض بغيرها كقوله لدى حيث القت رحلها ام قشعم و
جوّز قوم وقوعها مفعولا به في قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته قالوا ولا تكون ظرفا لانه تع
لا يكون في مكان اعلم منه في مكان ولان المعنى انه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا
في المكان وعلى هذا فالناصب لها يعلم محذوفا مدلولا عليه باعلم لا به لان افعل التفضيل لا ينصب
المفعول به الا ان اوّلته بعالم في رأي بعضهم وقال ابو حيان الظاهر اقرارها على الظرفية المجازية وتضمين
اعلم معنى ما يتعدى الى الظرف فالتقدير الله انفذ علما حيث يجعل اي هو نافذ العلم في هذا الموضع قال
ابن هشام ولم تقع اسما الا ان خلافا لابن مالك ولا دليل في قوله ان حيثنا استقر من انت راعيه حمى فيه عزة
وامان لجواز تقدير حيث خبرا وحمى اسما فان قيل يؤدي الى جعل المكان حالا في المكان قلنا هو نظير
قولك ان في مكة دار زيد ونظيره في الزمان ان في يوم الجمعة ساعة الاجابة انتهى قال ابو حيان والصحيح
انها لا تتصرف لكنها جرت بمن كثيرا وبفي شاذا وبعلى والباء والى ولدى ولم تجئ فاعلا ولا مفعولا
به ولا مبتدأ انتهى وسيأتي الكلام على لزوم اضافتها الى الجملة في بحث الاضافة ان شاء الله تع واما وجود
الكسر في الاسم فنحو امس عند اهل الحجاز مطلقا ان اريد به معين ولم يضف ولم يعرف بال ولم يصغر
وبني لتضمنها معنى لام التعريف وكان البناء على حركة اشعارا بان له اصلا في الاعراب وكانت كسرة لانها
الاصل المخلص من التقاء الساكنين واكثر بني تميم يوافقهم الا في حالة الرفع فيعربه اعراب ما لا ينصرف
للعلمية والعدل عن الامس ومنهم من اعربه كذلك مطلقا فان فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف
في اعرابه وصرفه وان استعملت المجرد المراد به معين ظرفا كان مبنيا على الكسر بالاجماع لتضمنه معنى
الحرف وقد نظم العلامة شرف الدين الشيخ عبد الرحمن بن عيسى المرشدي شرح خطبتنا امس فقال الحرجة
عن ال اما اذا نشت بنا ولا تضف ولا نقل امينا مصغرا وافردن وعين ظرفا فجامع هذه بين
بالاتفاق عند كل العرب وان فقدت وحدا فاعرب بلا خلاف في سوى الاخير ومع خلاف بينهم شهير
في فقدك الاخير منها وجله كامس خير من غد فعده فما كنوا الحجاز قالوا ابنا ايضا كما لو كان
ظرفا بنيا اما التميميون قالوا يعرب بمنع صرف لا لبعض هذب وبعضهم اعرب منصرفا فاشكر لنظم

ومنذ ولام الجر والأخيران يوجدان في الكلم الثلث نحو اين وقام وسوف

بالشروط مذوفتح وقد علمت ان اكثر التميميين يوافقون الحجازيين الا في حالة الرفع وغيره الاكثر فيعيد
الصرف مطلقا هذا هو المشهور عنهم فالاولى ان يقال بدل البيت الاخير وجلهم يخص ذا الاعرابا
بحال رفع فافهم الصوابا واما وجود الرفع الضم في الحرف فنحو منذ وتصلح للتمثيل لوجود الضم
في الاسم فانها في لغة من جر بها حرف وفي لغة من رفع بها اسم وبنيت الاسمية لقطعها عن اضافة مرادة
في المعنى لان معنى قولك في منذ يوم الجمعة اول المدة يوم الجمعة فقد تضمنت المضاف اليه كتضمن قبل و
بعد عند الحذف وكان البناء على حركة للماضي وكانت ضمة لشبهها بالغايات تنبيه قال ابن الدهان
في الغرة لم يبن من الحروف على الضم الا منذ قال بعض المحققين وهو منقوض بنحو ربّ بالضم في لغة و
الكاف في ذلكم وذا الكاف في الكنّ والتاء في انتما وانتم وانتنّ والهاء في اياه واياهما واياهم واياهن و
اما وجود الكسر فيه فنحو لام الجر الداخلة على ظاهر غير مستغاث نحو لزيد قال الرضى ونقل فتحها مع
جميع المظهرات والاخيران وهما الفتح والسكون يوجدان في الكلم الثلث الاسم والفعل والحرف اما
السكون فلخفته واما الفتح فلانه اقرب الحركات الى السكون لحصوله بادنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر
فان الاول انما يحصل باعمال العضلتين مع الواصلتين الى طرفي الشفة والثاني انما يحصل بالعضلة
الواحدة الجاذبة الى اسفل تنبيه الكلم ليس جمعا للكلمة خلافا للجرجاني وجماعة لانه يجوز تذكير
ضميره والغالب على الجمع التانيث ولا اسم جمع خلافا لبعضهم لان له واحدا من لفظه والغالب على
اسم الجمع خلاف ذلك بل هو اسم جنس لدلالته على الماهية من حيث هي وهل هو افرادي او جمعي خلاف
ذهب الى الاول جماعة تمسكا بقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والمختار عند المحققين الثاني فهو
ما لا يقع الا على ما فوق كلمتين وعند الاكثرين لا يطلق الا على ما فوق العشرة فوجود الفتح في الاسم
نحو اين استفهامية كانت او شرطية وبنيت لتضمنها حرف الاستفهام او الشرط وكان البناء على
حركة للماضي وكانت فتحة لاستثقال الضم والكسر بعد الياء ووجوده في الفعل نحو قام وضرب
كان بناؤه على الفتح للماضي ووجوده في الحرف نحو سوف وبنيت على الحركة وكانت فتحة لما قلنا في اين
ومعنى مذ فيه للتين كما مرّ وقال البصريون فيه وسع زمانا منها لان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى
ويقال فيه سف بحذف الوسط وسو بحذف الاخير وسي بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف
حكاه صاحب المحكم وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو ولسوف يعطيك ربك قال ابو حيان وانما
امتنع دخول اللام على السين كراهة توالي الحركات في لسيخرج ثم طرد الباقي فقال انه بابا ذو الغالب على

الا انه الفصيح

علامة الرفع في حالة... حركة عوض عن الضم

وكم وقد وهل فصل علامات الرفع اربع الضمة وفي الالف

وقد يستعمل سوف في الوعد

سوف استعمالها في الوعيد والتهديد يدل على السين استعمالها في الوعد وقد تستعمل سوف في الوعد والسين
في الوعيد انتهى وقد وجد السكون في الاسم نحو كم سواء كانت استفهامية بمعنى اي عدد او خبرية بمعنى
عدد كثير وبنيت في الموضعين لشبهها بالحرف وضعا لتضمن الاستفهامية همزة الاستفهام والخبرية
حرف تكثير اما محققا وضعه نحو رب ومن الجنسية واما مقدرا وستسمع الكلام عليها في حديقة
المفردات انشاء الله تعالى ووجوده في الفعل نحو قم على الاصح عند جمهور البصريين كما تقدم ووجوده في الحرف نحو
هل وقد وتكون حركات البناء مقدرة كتقدير الضم في باء سيبويه والفتح في نحو لا فتى الاعلى فائدة
اذا جاء شيء مما الاصل فيه البناء مبنيا فلا يسأل عن سبب بنائه لمجيئه على اصله ثم ان جاء مبنيا على السكون
فلا يسأل ايضا عن سبب بنائه عليه لذلك على ذلك وعلى حركة يسأل عنه سؤالان لم عدل الى الحركة
ولم كانت الحركة كذا وان جاء شيء مما الاصل فيه الاعراب مبنيا على السكون يسأل عنه سؤال واحد لم
بني او على حركة يسأل عنه ثلاثة اسئلة لم بني ولم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا ذكر ذلك
كله فيما مر من الامثلة هذا فصل علامات الرفع وهو ما يحدثه عامله سواء كان لفظيا او معنويا و

فصل علامات الرفع

فصل علامات الرفع

هذا هو النوع الاول من انواع الاعراب وهي اربع بالاستقراء لا زايد عليها فان قلت لم جمع المصنف
العلامات جمع كثرة والعلامات كلها اربع وجمع الكثرة اقله باتفاق النحاة احد عشر قلت قد يتمسك
عنه بانه من وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة كقوله تعالى ثلثة قروء وانما ذاك التنبيه على مسئلة غريبة
ذكرها السعد التفتازاني في التلويح والمشهور خلافها وهي ان جمعي الكثرة والقلة متفقان باعتبار
المبدء مفترقان باعتبار المنتهى فمبدء كل منهما الثلثة ومنتهى جمع القلة العشرة ولا نهاية لجمع الكثرة
قال وهذا اوفق بالاستعمال وان صرح بخلافه كثير من الثقات فيصح على هذا التعبير المصنف من غير
تجوز وبه يندفع استشكال اتفاق الفقهاء على من اقر بدراهم يقبل منه تفسيرها بثلثة ولا حاجة
الى دعوى المجاز واستشكالها بعدم قبول التفسير من الناطق بحقايق الالفاظ في الاقارير بالمجاز
والعلامات الاربع احدها الضمة وهي الاصل لان الاعراب بالحركات اصل الاعراب بالحروف ومن ثم
لا يقوم مقامها غيرها الا عند تعذرها ولذلك قدمها والثانية الالف وهي فرع نائب عن الضمة
عند تعذرها لكونها اخت الواو المتولدة عنها عند اشباعها اذ هما من حروف المد واللين وكان الاولى
ان يقدم الواو عليها كما فعل صاحب الاجرومية وغيره لكنه اراد ان يرتب على تقديمها تقديم المثنى على
الجموع في المواضع التي تنوب فيها هذه الفروع كما سيأتي فقدمها فما خلا ذلك عن فائدة والثالثة

الواو وهي ايضا فرع ناب عن الضمة عند تعذرها لكونها متولدة منها عند اشباعها كما قلنا فهي
بنتها والرابعة النون وهي ايضا كذلك لكونها مقاربة للواو في المخرج ولهذا تدغم فيها ولكل من هذه
العلامات مواضع تخصها فاما الضمة فتكون علامة للرفع اصالة في اربعة مواضع احدها الاسم المفرد
والمراد به ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا من الاسماء الستة منصرفا كان نحو جاء زيد او غير منصرف نحو قال
ابرهيم لمؤنث نحو جاءت هند او مذكر كما مر ظاهرة فيه الضمة او مقدرة كقام عمرو وقعا الموسى تنبيه
قال بعضهم استشكل هذا الاطلاق بان من المفرد ما لا يرفع بالضمة كملحقات المثنى والمجموع ويمكن
الجواب بان هذه القاعدة وامثالها غالبية وبان الالف واللام في المفرد للجنس ولان المراد بالمثنى ما
لا يشمل المثنى حقيقة او حكما وكذا المجموع وثانيها الجمع المكسر وهو ما تغير فيه بناء مفرده اما بزيادة
ليست عوضا كصنو وصنوان او نقص كتخمة وتخم او بتغيير شكل من غير زيادة ولا نقص كاسد واسد
او مع زيادة كرجل ورجال او مع نقص كرسول ورسل او معهما كغلام وغلمان تحقيقا كما مر او تقديرا
كفلك مما الجمع والواحد فيه متحدان في الصورة نحو في الفلك المشحون وترى الفلك فيه مواخر
فالضمة فيه اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد واما جنب وان كان يطلق على الواحد و
الجمع بلفظ واحد نحو زيد جنب والزيدان جنب والزيدون جنب فانهم لم يعدوه من هذا الباب وان
امكن التقدير فيجعل جنب المفرد كعنق والجمع ككتب وذلك لانه لم يسمع له تثنية تقوم دليلا
على انهم قصدوا تغيير اللفظ عند اختلاف مدلوله بل استعمل بلفظ واحد في الحالة الثلث بخلاف
فلك فانه سمع تثنيته حيث قيل فلكان فدل ذلك على انهم قصدوا تغيير اللفظ عند اختلاف المدلول
فسلك بالجمع سبيل المثنى تقديرا فكان الفرق ظاهرا واضحا واما من ثنى جنبا فقد جمعه ايضا قاله
ابن مالك في باب مثلة الجمع من التسهيل الاصح كونه يعني باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير
التغيير انتهى تنبيهان الاول ما ذكرناه من التقسيم هو تقسيم ابن مالك واعترض عليه بانه لا يحرر فيه
لان صنوان من باب زيادة وتبديل شكل وتخم من باب نقص وتبديل شكل لان الحركات التي في الجمع
غير الحركات التي في المفرد قاله المرادي ويجاب عنه بانه نظر الى ظاهر اللفظ او انه لا يرى تقدير
التغيير كما يؤخذ من كلامه قاله في التصريح وفي الجواب الثاني نظر الثاني يرد على اطلاق ان جمع
التكسير ما لا يرفع بالضمة كملحقات جمع المذكر السالم نحو سنين وارضين ويجاب بان هذه القاعدة
وامثالها غالبية كما تقدم وبان المراد بجمع التكسير جنسه فائدتان الاولى يفارق جمع التكسير جمع السلامة

والجمع المؤنث السالم

في اربعة اشياء احدها ان جمع السلامة يختص بالعقلاء والتكسير لا يختص والثاني انه يسلم فيه بناء
المفرد ولا يسلم في التكسير والثالث انه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات والرابع ان المسند الى
جمع السلامة لا يؤنث ويؤنث مع المكسر قاله ابو البقاء ذكره في التصريح الثانية مطلق الجمع على ضربين
قلة وكثرة والقلة افعال وافعل وافعلة وفعلة وهو مطلق الصحيح وما عداه من الجمع كثرة والمراد
بالقليل من الثلاثة الى العشرة وعند التحقيق وقد نظم بعضهم جموع القلة فقال الا ان افعالا امثالا او
افعلا وفعلة للجمع القليل وافعله كحمل واحمال وفلس وافلس وفتية صنو والقذال واقذلة و
من جمعه جمع المصحح كله كزيدون والهندات نحو لمعقلة وثالثها الجمع المؤنث السالم وهو ما
سلم فيه بناء مفرده سواء كان اسما او وصفا وعبر بعضهم بما جمع بالف وتاء مزيدتين وهو اولى ليشمل
ما كان مفرده مذكرا كاصطبلات والحمامات وما سلم فيه بناء الواحد وما تغير فيه ذلك كسجدات
لا يقال يرد على تعبير المصنف لانا نقول التعبير به جرى على الغالب وان في الكلام حذف مضاف اي بصيغة جمع
المؤنث السالم او حذف معطوف اي الجمع المؤنث السالم وما على صيغته فلا يخرج ما جمع بالف وتاء من
جمع المذكر ولا ما تغير فيه بناء مفرده لان صيغته صيغة جمع المؤنث السالم في عرف النحاة وان كان
في الحقيقة جمع مذكر او مكسر وانه لم يلتفت الى الجمع بالالف والتاء من جمع المذكر والمكسر لقلته
ودابهم المالوف ذكر ما هو الاغلب الاكثر لا ما هو الاقل والاندر وان المراد بجمع المؤنث السالم
ما جمع بالف وتاء مزيدتين مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم لان جمع المؤنث السالم في
عرف النحاة واقع على الجمع بالالف والتاء واللازمية العرفية يكفي في صحة المجاز فان قلت يلزم
ان يكون الجمع المؤنث السالم مستعملا اما في حقيقته ومجازه ان استعمل فيهما جميعا او في مجازه فقط
ان استعمل في معنى شامل لهما وعلى التقديرين يلزم المجاز على الخلاف في جواز الاول قلت هو مجاز
مشهور على انه يمكن ان يدعى ان نحو اصطبلات وحبليات جمع مؤنث سالم حقيقة عرفية لا مجازا

تنبيهان الاول قوله السالم صفة للجمع كما قال بعضهم وجوز بعض المحققين كونه صفة للمؤنث
فانه موصوف بالسلامة حقيقة لانه واقع على المفرد الثاني اورد على قولهم ما جمع بالف وتاء مزيدتين
ان الذي جمع بهما هو المفرد وليس هو المراد في مقام الجمع المذكور واجيب بان الذي جمع بهما معناه الذي
وقع عليه ما يجمع بهما وهو المجموع بهما فهو المفرد بوصف ضم غيره اليه لا المفرد قبل ضم غيره كما نبه عليه
الذي يجمع بالف وتاء قياسا مطردا خمسة انواع احدها ذو التاء مطلقا الا نحو شاة وشفة وامراة و

اعـ

الجمع القلة والكثرة

الجمع المؤنث السالم

نحو امرأة

والمضارع والألف في المثنى وهو ما دل على اثنين واغنى عن المتعاطفين

امراة وفلانة وفلة وينقل في امة امهات وامهات ويحتاج الى نقل من العرب الثاني علم المؤنث مطلقا الا نحو قطام على لغة من بنى واشترط ابن ابي الربيع العقل الثالث صفة مذكر لا يعقل بخلاف صفة المؤنث والعاقل الرابع مصغره بخلاف مصغر المؤنث الخامس اسم الجنس المؤنث بالالف لا فعلاء فعلان او فعل غير منقولين الى الاسمية ويجمع حروف المعجم فما كان فيه الف جاز قصره ومده بالاجماع فيقال فيه على القصر يات بقلب الالف المقصورة ياء وعلى المد باءات بالاقرار بالهمزة ورابعها الفعل المضارع الذي لم يتصل به ما يوجب بناءه كامر او ينقل اعرابه كما اذا اتصل به ضمير تثنية او ضمير جمع او ضمير المؤنثة المخاطبة فيكون علامة رفعه ما ستعرفه ولا فرق بين ان يكون الفعل المضارع المذكور صحيح الاخر او معتلة فاذا كان معتلا كانت الضمة فيه مقدرة فنحو يدعو ويخشى كما سيأتي واما الالف فتكون علامة نيابة عن الضمة في موضع واحد وهو المثنى وحده المصنف تبعا لابن هشام في الاوضح بقوله وهو ما دل على اثنين واغنى عن المتعاطفين قال شارحه وقوله ما وضع جنس وقوله لاثنين فصل اول يخرج ما وضع لاقل كرجل او لاكثر كصنوان وقوله اغنى عن المتعاطفين فصل ثان يخرج نحو كلا وكلتا واثنين واثنتين وشفع وزوج وزكا بالتنوين اسم للشيئين ويدخل فيه نحو القمرين للشمس والقمر انتهى واعترض بعضهم على هذا التعريف بانه صادق على الضمير انما وعلى اثنين واثنتين اذ هي مغنية عن انثوان ورجل ورجل واحد ولعمرو وصادق على الأخيرين بحث اذ ما صدق على كل من الاثنين والاثنتين ذات متصفة بالاثنينية مطلقا دون تعرض لكونه رجلا او امراة فتدبر وزاد بعضهم في الحد قوله من لفظه احترازا عن القمرين والعمرين من الفاظ التغليب فليس مثنى بل ملحق به وسكوت المصنف عن ذلك لعدم عده في الملحقات دال على ادخاله في حد المثنى والمسئلة موضع خلاف فمن اخرجه من باب المثنى وادخله في ملحقاته ابن مالك في تسهيل حيث قال وما اعرب اعراب المثنى مخالفا للمعنى او غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه فملحق به وقال ابن هشام والذي اراه ان النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى واوضح ذلك بعض تعاليقه بزيادة فقال اخراج هذا النوع من باب المثنى لا يعرف لغير ابن مالك ولا نجد احدا يذكره فيما حمل على المثنى سوى ما نقله لشمول اسم المثنى له وذلك انما جاز بعد ان قد تسمية الشمس قمرا ونحو نحو فان قلت هذا انما يصح عند من لم يشترط اتفاق المعنى في التثنية كابن مالك تبعا لابن الانباري واما عند من شرطه فلا يصح وقد ذهب الى اشتراطه اكثر المتاخرين فلا يقال العينين للشمس والذهب ونحو الحريري في قوله جاذبا لعين حين لعمى هواه عينه فانثنى بلا عينين قلت قال العلامة التفتازاني في شرح التلخيص بناء

المضارع

مسئلة

المثنى

على هذا القول يكون مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له و
قال في شرح المفتاح واما بيان التغليب بالعلاقة فيه وانه من اي نوع منه فلم ار احدا حام حوله
انتهى وقال الدماميني في المنهل اقول يمكن ان يجعل ما نحن فيه من قبيل المشاكلة فعبر عن مدلول
ابي بكر مثلا بلفظ وعن مدلول الشمس بلفظ القمر لوقوعه في صحبته تخفيفا وظاهر كلامهم في
المشاكلة ان جهة التجوز هي وقوع مدلول هذا اللفظ في صحبة الآخر تحقيقا او تقديرا فهو من قبيل
ما العلاقة فيه المجاورة انتهى ويكون ما ذكره هو ظاهر كلامهم في جهة التجوز ليس على اطلاقه قال
المحقق الشريف في شرح المفتاح المشاكلة هي ان يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته فان كان بين
ذلك الشيء والغير علاقة مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال وتكون المشاكلة موجبة
لمزيد الحسن كما بين السيئة وجزائها وان لم تكن فلا بد ان يجعل الوقوع في الصحبة علاقة مصححة للمجاز
في الجملة والا فلا وجه للتعبير حينئذ انتهى وفي فصول البدايع والتحقيق ان عد الصحبة علاقة باعتبار
انها دليل المجاورة في الخيال فهي العلاقة في الحقيقة والا فالمصاحبة في الذكر بعد الاستعمال والعلاقة
مصحح الاستعمال فتكون قبله انتهى تنبيهات الاول قال بعض المحققين هيهنا اشكال وهو ان التغليب
مطلقا من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لا يقال الكل من حيث هو مجازي
اذ اللفظ لم يوضع له لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا لجريان هذه العلة في كل جمع والجواب
ما اشار اليه المحقق الشريف في حاشية الكشاف وهو ان الجمع انما يلزم اذا كان كل واحد منهما مرادا
باللفظ وهيهنا اريد معنى واحد مركب من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما
بل في المجموع مجازا ولا يلزم جريان ذلك في جميع المعاني الحقيقية والمجازية لجواز ان لا يكون هناك
ارتباط يجعلهما معنى واحدا عرفا يقصد اليه بارادة واحدة في استعمالات الالفاظ انتهى الثاني هذا
النوع من نحو القمرين والعمرين مسموع يحفظ ولا يقاس عليه تارة يغلب الاشهر كالابوين وتارة الاخف
كالعمرين وتارة الاعظم نحو مرج البحرين قال في الهمع وانما كان هذا من قبيل التغليب لان المراد بالبحرين
الملح والعذب والبحر خاص بالملح كذا قيل ودعوى اختصاصه مبنية على الشك والا فقد صرح جماعة من
اهل اللغة ان البحر هو الماء الكثير ملحا كان او عذبا فعلى هذا لا يكون من باب التغليب الثالث يشترط
في كل ما يثنى عند الاكثرين سبعة امور الافراد والاعراب وعدم التركيب والتنكير فالعلم ينكر ثم يثنى
واتفاق اللفظ واتفاق المعنى فقد علمتا فيهما وان لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سواء استغناء

وملحقاته وشي كلا وكلتا مضافين الى مضمر

بنيان وهذه الشروط تعتبر في الجمع ايضا كما صرح به في الهمع وتعتبر الرابع لاسم اذا ثنى وكان جمعا
غير مهموز او مهموزا لا منزلته الحقته العلامة من غير تغيير كرجلان وامرأتان ودلوان وظبيان وشذ اليا
وخصيان او مهموزا فان كان ما قبل الهمزة الف زايدة والهمزة اصل اقرت كقراءان في قراء بضم القاف
وتشديد الراء المهملة وهو الناسك او مبدلة من اصل فاقرارها اولى ككساءان في كساء اصله كساو
شذ كساان او ملحقة باصل فقلبها واوا اولى كعلباوان في علباء اصلها علباي بياء الالحاق بقرطاس
ثم ابدلت الياء همزة او بدلا من الف التانيث كحمراوان في حمراء او كان معتلا منقوصا الحقته العلامة من
غير تغيير ايضا سوا ردت ياؤه كقاضيان في قاض او مقصورا فالفه ان كانت زايدة على ثلاثة او بدلا عن ياء
او مجهولة الاصل ابدلت قلبت ياء كحبليان في حبلى وفتيان في فتى ومتيان في متى مسمى به والا فواو



كعصوان في عصى وكذا وان في كذا مسمى به وملحقاته اي ملحقات المثنى والمراد بها الفاظ شابهته في الدلالة
على معناه وليست منه لفقدها ما اعتبر فيه من الشروط وهي خمسة الفاظ كلا للمذكرين وكلتا للمونثين ولا
سيما كان من الاضافة الى ظاهر او مضمر ويكونان ملحقين بالمثنى حال كونهما مضافين الى مضمر مبني على
التغليب او التاويل الى مضمر وهو ثلاثة الفاظ كما وهما ونا نحو كلاكما وكلاهما وكلانا فلا يكون
الالف فيهما علامة للرفع فما لم يكونا كذلك واما اذا اضيفا الى الظاهر فالفهما لازمة ولغوهما بالحركات
مقدرة عليها لانها لا تقبل الحركات وذلك لانهما باعتبار لفظهما مفردان وباعتبار معناهما مثنيان
فلفظهما يقتضي الاعراب بالحركات ومعناهما يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيهما كلا الاعتبارين
فاذا اضيفا الى الظاهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظهما الذي هو الاصل واعربا بالحركات التي
هي الاصل نحو جاءني كلا اخويك ورايت كلا اخويك ومررت بكلا اخويك واذا اضيفا الى المضمر الذي
هو الفرع روعي جانب معناهما الذي هو الفرع واعربا بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت
كليهما ومررت بكليهما او وراء هذه التفرقة اطلاقان احدهما الاعراب بالحروف مطلقا وهي لغة كنانة
والثاني الاعراب بالحركات مطلقا وهي لغة بلحارث حكاها الفراء وغيره قال الرضي ولا ادري ما
صحته انتهى وزعم بعضهم انهما في لغة الجمهور معربان بحركات مقدرة وان انقلاب الفهما جرا ونصبا
للتشبيه بالفي على ولدى قال ابن مالك وفي لغة كنانة دليل على ضعف هذا القول انتهى ولكون كلا
وكلتا مفردين لفظا مثنيين معنى جاز في الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى وقد اجتمع الامران في قوله
كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي وقال الله تعالى كلتا الجنتين اتت ثم قال وفجرنا

واثنان وفرعاه والواو في الجمع المذكر السالم

خلافاً لهما قال ابن طاهر وقوم لا يجيزون كلاهما قام لانهم جعلوهما مثنى حقيقة والثالث الملحقات الآخر
اثنان للمذكرين وفرعاه وهما اثنتان في لغة الحجاز وثنتان في لغة تميم وكلاهما للمؤنثين و
لم يقيدهما بما مر في الملحقين السابقين لانهما ملحقة بالمثنى مطلقاً سواء اضيفا الى مضمر ام لا لان
وضعهما وضع المثنى وان لم تكن مثنيات حقيقة اذ لم يثبت لهما مفرد لا يقال اثن ولا اثنت و
لا ثنت تنبيهات الاول قيل هذا الاطلاق يوهم جواز اضافة الثلاثة الى كل ضمير وليس كذلك
فانها لا تضاف الى ضمير مثنى فلا يقال جاء الرجلان والمرأتان اثناهما او ثنتاهما قياساً على جاءني
ثلاثتهم لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء الى نفسه وقد اجبت عن
ذلك في شرح الارشاد واوردت ما ذكره الحريري في درة الغواص في هذا البحث وتكلمت عليه فليرجع
اليه الثاني الحق بالمثنى ما سمي به كزيدان علماً فيرفع بالالف كهو وينصب ويجر بالياء مثله ايضاً
كما سيأتي ويجوز فيه ان يجري مجرى سلمان فيعرب باعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون
واذا دخل عليه الالف واللام جر بالكسرة الثالث نون المثنى لا يجوز الا كسرها مطلقاً عند البصريين
واجاز الكسائي والفراء فتحها مع الياء لا مع الالف واجاز بعضهم ضمها مع الالف لغة واما مع الياء
فلا يجوز وحكاه الشيباني وقيل من العرب من يجعلها معتقب الاعراب فعلى هذا تفتح مع الياء نصباً وتكسر
جراً وحذفها للاضافة كثير ولشبه الاضافة في اثنى عشر واثنتي عشرة والتقدير للاضافة نحو رأيت يدي
ورجلي زيد ولتقصير الصلة مطلقاً عند سيبويه والفراء خلافاً للمبرد اذ قصر ذلك على قوله اللذا
واللتا قاله في الارتشاف واما الواو فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في موضعين احدهما الجمع
المذكر السالم وهو ما دل على اكثر من اثنين بزيادة في آخره مع سلامة بناء مفرده ومن ثم سمي بالسالم ويسمى
بالجمع الذي على حد المثنى لشبهه له في كونه اعرب بحرفين وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون تحذف للاضافة
وقد يقال له الجمع بالواو والنون تسمية له باشرف حاليه والجمع على هجائين لكونه يأتي على هجائين تارة
بالواو وتارة بالياء قال السخاوي في شرح المفصل وقد عد بعضهم لهذه الواو ثمانية معان فقال هي
علامة الجمع والسلامة والعقل والعلمية والقلة والرفع وحرف الاعراب والتذكير انتهى وفيه من التكرار
ما لا يخفى ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع ثلاثة شروط احدها الخلو من تاء التانيث فلا يجمع نحو طلحة
وعلامة الثاني ان يكون لمذكر فلا يجمع نحو زينب ولا حائض الثالث ان يكون لعاقل فلا يجمع نحو لاحق
علماً لكلب ولا سابق صفة لفرس ثم يشترط ان يكون اما علماً غير مركب تركيباً اسنادياً ولا مزجياً فلا يجمع

الجمع المذكر السالم

نحو

نحو برقٌ نحره ومعدي كرب وامّا صفة يقبل التاء او تدل على التفضيل نحو قائمة ومذنب والافضل فلا
يجمع هذا الجمع نحو جريح وصبور وسكران واحمر قاله ابن هشام في الاوضح تنبيهات الاول ينبغي تقييد
تاء التانيث بكونها غير عوض فلو كانت عوضا عن فاء الكلمة نحو عدة او لامها نحو شية وجعل ما هي فيه
علما جاز جمعه بالواو والنون كعدون وشيون ما لم يكسّر قبل العلمية كشفة فيلزم تكسيره كشفاه او
يعتلّ لامه كدية فيلزم جمعه بالالف والتاء كديات هذا مذهب سيبويه وخالف المبرد فقال لا يجوز
في عدة الاعداة ولا يجوز عدون الثاني قال ابن مالك المراد بالمذكر المسمّى لا اللفظ فان تذكير الاسما
ليس بشرط في هذا الباب بل الشرط خلوه من تاء التانيث فلو سميت رجلا بزينب وسعد جاز ان يقال
في جمعه زينبون كما لو سمّي بزيد مؤنث جمع بالف وتاء كزيدات الثالث التصغير قائم مقام الوصف فلذلك
لو صغر رجل وغلام جمع بالواو والنون مع انه ليس بعلم ولا صفة وذلك لان التصغير وصف في المعنى
قاله المرادي وكذا المنسوب نحو بكري وبصريون الرابع ما وقع في الاوضح من التعبير بلفظ العاقل هو
المشهور وقال غير واحد الاولى التعبير بالعالم ليشمل نعم الماهدون اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل
لايهام العقل المنع من القبائح الجائزة على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا قيل وفيه انه ليس قياسا بل
مقصورا على السماع صرح به في التسهيل وانه جمع مجازي لجعل الواحد بمنزلة متعدد تعظيما قال الخامس
اشترط المازني في العلم ان لا يكون معدولا ولا يجوز في نحو عمران يجمع هذا الجمع بل ان لا يثنى ولا
يجمع مطلقا والجمهور على خلافه فان قلت الاسم العلم اذا جمع زالت العلمية منه ضرورة ان تثنية العلم
جمعه يقتضي اخراجه عن حقيقة كونه علما اذ تصير نكرة لان العلم انما يكون معرفة على تقدير افراده
لموضوعه لكونه لم يوضع علما الا مفردا فهو دال على الوحدة والتثنية والجمع يدلان على التعدد
والوحدة والتعدد متضادان قلت اجيب بان معنى كلامهم ان الاسم اذا كان علما فشرطه صح ايراد
الجمع عليه ذلك بعد ان نكرة وليس المراد انه يبقى علما ويجمع على تلك الحال فيؤول الامر الى ما يشترط
وجوده شرط للاقدام على الحكم وعدمه شرط لثبوت ذلك الحكم وقد نظم الدماميني في ذلك لغزا
فقال ايا علماء الهند لا زال فضلكم مدى الدهر يبدو في منازل سعد الم بكم شخص غريب ليجتلو
بارشاده عند السؤال لقصد وها هو يبكي ما تعسر فهمه عليه ليهدوه الى سبل رشده فحيث لما
امر شرطه وجوده لحكم فلم تقض النحاة برده فلما وجدنا ذلك الامر حاصلا منعتم ثبوت الحكم الا
بفقده وهذا لعمري في الغرابة غاية فهل من جواب تنعمون برده السادس قال بعضهم ان يجمع الكف

ومُلحقاته نحو أولو وعشرون وبابه

ماهو جمع في الاصل او في الحال وورد عليه جمع جعلت نونه لتعقيب الاعراب نحو قنسرين فانه يعرب بالحركات
والياء ملازمة كالالف في المثنى كذلك وان اريد الجمع في الحال اخرج الجمع العلم المعرب بالواو والياء
انتهى واجاب بعض المحققين باختيار الاخير ولا يخرج جمع العلم لانه شاذ التابع حكم الاسم اذا جمع
هذا الجمع كما اذا ثني من لحوق العلامة من غير تغيير ولا يستثنى الا المنقوص والمقصور فان اخرهما يحذف
لالتقاء الساكنين ثم يضم ما قبل اخر المنقوص في الرفع ويكسر في غيره لمناسبة الحرف نحو جاء القاضون
ورايت القاضين ومررت بالقاضين ويفتح ما قبل اخر المقصور دلالة على ما حذف نحو وانهم عندنا لمن
المصطفين وملحقاته وقد عرفت معناها وهي اربعة انواع اسماء جموع وشيء اخر بمعنى صاحب اسم جمع لا واحد
له من لفظه بل من معناه وهو ذو كقوله ولا يأتل اولوا الفضل منكم وتكتب بواو بعد الالف حملا على اولى
وكتبت اولو بالواو فرقا لئلا تشتبه بالى وعشرون وبابه وهو سائر العقود الى تسعين بادخال الغاية فكلها
اسماء جموع وليس عشرون جمعا لعشرة ولا ثلثون جمعا لثلاثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين وثلثين
على تسعة لوجوب اطلاق الجمع على ثلثة مقادير الواحد وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الكلمات
تدل على معان معينة ولا تعيين في معاني الجموع كذا قيل قال بعض المحققين وفي كلا التعليلين نظر اما
الاول فلانه ان اريد الاطلاق على سبيل الحقيقة فالصحة على ثلثين ممنوعة لجواز كون عشرين منقولا عرفيا
من معنى الجمع الى هذا العدد المعين واطلاق المنقول على المعنى الاصلي مجاز وان اريد به الاطلاق على
سبيل الحقيقة وعلى سبيل المجاز فمسلم لكن بطلان التالي ممنوع لجواز ان يكون استعمال عشرين في ثلثين
على سبيل المجاز وقس على ذلك اخواتها واما الثاني فان اريد انه لا تعيين في الجموع اصلا فممنوع لجواز
وضع الجمع لشيء معين وان اريد انه لا تعيين في الجموع من حيث انها جموع فمسلم لكن لا يلزم منه عدم كون
عشرين جمعا انتهى والاولى ان يقال هذه الاعداد ملتئمة من الاحاد حاصلة من تكرار الاحاد لا من
تكرار مراتب الاعداد فهذه الاعداد كالدالة على انها لا واحد لها من لفظها ومن اسماء الجموع المذكورة عالمون
بفتح اللام اسم جمع لعالم وهو ما سوى الله تعالى من الاجناس فزيد ليس بعالم بل من العالم وانما لم يكن جمعا
لعالم لاختصاصه بمن يعقل والعالم عام فيه وفي غيره والجمع لا يكون اخص من مفرده ولذلك ابى سيبويه
ان يجعل الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب خاص بالبادين وهذا قول
مالك ومن تبعه وذهب كثير الى انه جمع لعالم فيكون جمع تصحيح لم يستوف الشروط من حيث ان عالما
اسم جنس وليس بعلم ولا صفة وبالجملة فهو من ملحقات الجمع المذكور الثاني جموع تصحيح لم يستوف

الشرط منها اهلون ووابلون جمع اهل ووابل لانهما ليسا علمين ولا صفتين ولان وابلا لغير عاقل
الثالث جموع تكسير منها ارضون بفتح الراء جمع ارض وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها وبابه وهو
كل ما كان جمعا لثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم تكسر كعزة وعزين وعضة وعضين
بخلاف نحو تمرة لعدم الحذف ونحو عدة وزنة لان المحذوف الفاء ونحو يد ودم لعدم التعويض
وشذ ابون واخون ونحو اسم وبنت لان العوض غير الهاء وشذ بنون ونحو شاة وشفة لتكسيرهما على
سنون

شياه وشفاه الرابع ما سمي به منه اوما الحق به كزيدون علما وعليون اسما لاعلى الجنة وهو في
الاصل جمع علي بكسر العين واللام والياء ووزنه فعيل من العلو تنبيهان الاول يجوز في هذا النوع
المسمى به ان يجرى مجرى غسلين في لزوم الياء والاعراب بالحركات ظاهرة على النون منونة ان لم يكن
اعجميا فان كان كقنسرين امتنع التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف ودون هذا ان يجرى مجرى هرون في
لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة كحمدون او يجرى مجرى عربون في لزوم
الواو والاعراب بالحركات الثلاث على النون منونة ودون هذا لزوم الواو وفتح النون مطلقا ذكره
السيرافي وبعضهم يجري بنين وباب سنين وان لم يكن علما مجرى غسلين بالتنوين على لغة عامر وبدونه على
لغة تميم قال وكان لنا ابو حسن علي ابا برا ونحن له بنين وقال دعاني من نجد فان سنينه لعبن
بنا شيبا وشيبننا مردا وبعضهم يطرد هذه اللغة اعني لزوم الياء والاعراب على النون منونة في جمع
المذكر السالم وكل ما حمل عليه الثاني نون الجمع المذكور وملحقاته مفتوحة وقد تكسر ضرورة وقيل
من العرب من يكسرها على الاصل تسقط للاضافة وفي صلة كقراءة الحسن والمقيمي الصلوة بنصب التاء
وفي الذي كقوله وان الذي حانت بفلج دماؤهم اي الذين وقبل لام ساكنة كقراءة من قرأ غير معجزي
الله بنصب الهاء وفي شذوذ كقراءة الاعمش وما هم بضاري به وفي ضرورة كقوله لو كنتم منجدي حين
الأسماء الستة

استغثتكم فالدخ في الادنان والثاني الاسماء الستة وهي ابوه واخوه وحموها انث الضمير لان الحم
قريب المرأة من زوجها كابيه وقد يطلق قريب الرجل من زوجته كابيها وصرح في القاموس باطلاقه
عليهما بلا تفصيل وفوه وهنوه وذو مال اي صاحبه لكن ذو يقتضي تعظيم ما اضيف اليه والموصوف
بها بخلاف صاحب فيهما والاسماء الستة علم بالغلبة على هذه الامثلة كلفظ العبادلة في عرف
الفقهاء والمحدثين ومنهم من عدها خمسة بنقص الهن منكرا اجواز اتمامه والحق الجواز في لغة قليلة
ولقلتها وعدم شهرتها انكرها من انكر وكان على الناظم التنبيه على قلته لئلا يتوهم مساواته لهن قال

ابن مالك ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب لو حظي من الفضل بادر فنصيب قال غيره واحد
الافصح فيه النقص اي حذف الاخر وجعل ما قبله اخرا فيعرب بالحركات الثلث ظاهرة عليه قال
ابن هشام وهذه اللغة مع كونها اكثر استعمالا هي افصح قياسا لان ما كان ناقصا في الافراد فحقه ان
يبقى على نقصه في الاضافة كما في يد لما حذف لامها في الافراد وجعل الاعراب على ما قبل اللام استصحبوا
ذلك حال الاضافة فاعربت بالحركات قيل وهو اسم يكنى به عن اسماء الاجناس كرجل وفرس وغير ذلك
وقيل عما يستقبح التصريح به وقيل عن الفرج خاصة واحترز باضافة ذو الى مال عن ذو الموصولة فانها
الواو مبنية على السكون لا على الواو خلافا لمن وهم وتسمى ذو الطائية لانها انما تكون في لغة طي و
قد تعرب كهذه نحو قوله فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا في رواية ذي بالياء فكان الاحسن تقييدها
بالمعربة كما في الكافية والعمدة لابن مالك لان الاحتراز انما هو عن ذي بمعنى الذي اما على لغة اعرابها
فانها مجرى ذي بمعنى صاحب فينبغي ادخالها وانما تكون الواو علامة للرفع نيابة عن الضمة في
هذه الاسما وكذا الالف والياء عن الفتحة والكسرة فيها كما سياتي حالة كونها مفردة فلو كانت
مثناة او مجموعة اعربت اعراب المثنى وذلك المجموع مكبرة فلو كانت مصغرة اعربت بحركات ظاهرة
وذلك في غير ذو وذي لا يصغر مضافة الى غير الياء وعدل عن قول الكثير ياء المتكلم لان التقييد بذلك
كما قاله ابن هشام حشو اذ ليس لنا ما يضاف الى الياء سواها سواء كان الاضافة لفظا كما مر او تقديرا كقوله
خالط من سلمى خياشيم وفا اذ التقدير خياشيمها وفاها فلو كانت مضافة الى الياء اعربت على الاصح
بحركات مقدرة كما سياتي وكلها تضاف الى الياء الا ذو فانها لا تستعمل الا مضافة لغير الياء بل الاسما
الى ضمير اصلا واما قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه فشاذ او الحق وزاد بعضهم قيدا رابعا
وهو ان يكون غير منسوب اليها فلو نسب اليها كانت معربة بالحركات وهو مستغنى عنه بقيد الاضافة
قيل وقد يستغنى عن ذكر هذه القيود بالنطق بالاسما المذكورة كذلك ولعله ممن لم يذكر هذا لذلك
وهو غير سديد اذ لا استغناء عن ذكرها لان النطق بها كذلك يوهم ان الشرط اضافتها الى ضمير الغائب
خاصة فلذلك لم يكتف المصنف ببيانه بالمثال وكذا ابن الحاجب مع اكتفائه به في غيره نعم لا اكتفاء بنطق
فوه كذلك عن تقييده بالخلو من الميم صحيح فان لم يخل منها اعرب بحركات ظاهرة مع تضعيف ميمه وفيه
منقوصا او بحركات مقدرة مقصورا كعصى وذلك التثليث فاثر بتضعيف او قصر او نقص اتباعها للميم فهذه
عشر لغات كاملة ذكرها ابو حيان في الارتشاف وغيره واقتصر في التسهيل على تسع تبينها الاول ما ذكر

اللغات

من اعراب

والنون في المضارع المتصل به ضمير رفع لمثنى او جمع او مخاطبة نحو يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين فصل علائم النصب خمس الفتحة والالف والياء والكسرة

من غرائب هذه الاسماء بحركات مقدرة حال اضافتها للياء قال بعض المحققين لا يظهر فيه وان الفرق بينه وبين مسلمي بحكم الآن بقي لو قيل في حال النصب فأي لوجب الحكم لان الياء في اعرابه بدل عنه فلما قيل في سقطه اعلم ان الياء المدغمة في الاحوال الثلاث على نحو واحد وان اعرابه على ما كان عليه في حال افراده دون حال اضافته انتهى وقد يقال في الفرق ان الياء في اعيدت حال الاضافة لئلا يبقى الاسم المتمكن على حرف واحد بخلافها في مسلمي فتدبر الثاني لا يختص النقص بالهن بل يجوز في الاب والاخ والحم بقلة ومنه قول رؤبة بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم وحكى ابو زيد جائني اخك والفراء هذا حمك وقصرهن اولى من نقصهن كقوله ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقول بعضهم مكره اخاك لا بطل وقولهم للمرئه حماه حكاه الاصمعي واما النون فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في الفعل المضارع المتصل به ضمير رفع لمثنى وهو الالف سواء كان ذو الضمير حاضرا او غائبا والنون بعده مكسورة غالبا وقرء العدانني بفتحها وبرزقانه بضمها او لجمع وهو الواو وكذلك او لمؤنثة مخاطبة وهو الياء والنون بعدهما مفتوحة نحو يفعلان بالياء المثناة التحتية للاثنين الغائبين وتفعلان بالتاء المثناة الفوقية للاثنين المخاطبين وللثنتين المخاطبتين والغائبتين ويفعلون بالياء التحتية المثناة للجماعة الذكور الغائبين وتفعلون بالتاء المثناة الفوقية لجماعة الذكور المخاطبين وتفعلين للواحدة المخاطبة وتسمى هذه الافعال الامثلة الخمسة لانها ليست افعالا باعيانها كما ان الاسماء الستة اسماء باعيانها وانما هي امثلة تكني بها عن كل فعل كان بمنزلتها فان يفعلان كناية عن يذهبان ويستخرجان ونحوهما وكذلك البواقي وانما حسبوها نظرا الى لفظها كما هو الانسب بنظر الفن ولو عبر المصنف هنا بذلك ولم يصرح بالضمير لكان اولى ليكون الالف والواو اعم من ان يكونا ضميرين نحو الزيدان يفعلان والزيدون يفعلون او علامتين نحو يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون واما ياء المخاطبة فلا تكون الا ضميرا فصل في علامات النصب علائم النصب وهو ما يجلبه عامله سواء كان العامل اسما او فعلا او حرفا خمس لا زايد عليها بالاستقراء اصالة ونيابة احديها الفتحة وهي الاصل المام ولهذا لا يقوم غيرها مقامها الا عند تعذرها ومن ثم قدمها والثانية الالف وهي فرع نائب عن الفتحة عند تعذرها لكونها ناشية عنها عند اشباعها فهي بنتها والثالثة الياء وهي ايضا فرع نائب عند تعذرها لكونها اخت الالف فنابت كاختها والرابعة الكسرة وهي ايضا

علامته

وحذف النون وانّ الفتحة في الاسم المفرد والجمع المكسّر والمضارع والالف في الاسماء الستة والياء في المثنى والجمع وملحقاتهما والكسرة في جمع المؤنث السالم وحذف النون في الافعال الخمسة

كذلك لكونها اصل الياء التي هي علامة النصب في بعض المواضع فنابت حملا على فرعها والخامسة حذف النون وهو ايضا فرع نائب عن الفتحة عند تعذرها لانه لما كان ثبوتها علامة للرفع لم يبق الا ان يكون حذفها علامة للنصب ولكل من هذه العلامات مواضع تخصها فاما الفتحة التي هي الاصل فتكون علامة للنصب ولكل من هذه العلامات في ثلثة مواضع احدها الاسم المفرد المقدم ذكره سواء كان منصرفا كرايت زيدا او غير منصرف كرايت احمد ظاهرة فيه الفتحة كما مر او مقدرة كرايت موسى والثاني الجمع المكسر المقدم بيانه منصرفا كان كرايت رجالا او غير منصرف كدخلت مساجد ظاهرة فيه الفتحة كما مر او مقدرة كقوله تعالى وانكحوا الايامى منكم والثالث الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب من نواصبه الآتي ذكرها ولم يتصل مع ذلك باخره شيء يوجب بنائه او ينقل اعرابه كما مر صحيحا كان اخره نحو لن يضرب او معتلا نحو لن يخشى فالفتحة في هذا مقدرة كما سيأتي بيانه واما الالف فيكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في موضع واحد وهو الاسماء الستة المقدم ذكرها نحو رايت اباك واخاك واما الياء فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في موضعين وهما المثنى والجمع المذكر السالم المقدم ذكرهما وملحقاتهما وقد مر ذكرها نحو رايت الزيدين والزيدين بفتح ما قبل الياء في الاول وكسرها في الثاني ورايت الرجلين كليهما والمرئيين كليهما وعددت عشرين من الدراهم وقس على هذا واما الكسرة فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في موضع واحد وهو الجمع المؤنث السالم المقدم بيانه نحو رايت الهندات وحمل عليه اولات وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذات بمعنى صاحبة نحو وان كن اولات حمل وكتبتا بالواو بعد الف حملا على مذكره اولوا وفاستعير من مذكرها وانما نصب هذا الجمع بالكسرة حملا للنصب على الجر كما في نصب ما هو الجمع المذكر السالم وقضية اطلاقه ان الكسرة علامة للنصب فيه وان كان محذوف اللام كثبة ولغة وهو ما ذهب اليه البصريون وذهب بعضهم الى ان المحذوف لامه اذا لم يرد اليه اللام في حال الجمع يكون نصبه بالفتح وابن مالك في التسهيل على ان ذلك لغة والكسرة فيه اعراب خلافا للاخفش والمبرد في انها بناء واما حذف النون فيكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة عند تعذرها في موضع واحد وهو الافعال الخمسة المقدم ذكرها نحو الزيدان لن يفعلا وقس على هذا واما قوله تعالى الا ان يعفون فالواو فيه لام الكلمة والنون ضمير النسوة عائدا الى المطلقات ووزنه يفعلن فلهذا لم يحذف عند دخول الناصب بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو فيه ضمير الجماعة المذكرين والنون علامة الرفع فيحذف عند دخول الناصب

فقوله

فتقول لن يعفو كان يغزو وان تعفوا اقرب واصله تعفوون بواوين الاولى لام الكلمة والثانية واو الجماعة فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة وبعدها واو ساكنة فحذفت الضمة فالتقى ساكنان وهما واوان فحذفت الاولى ثم دخل الناصب فحذف النون ووزنه يعفوا وانما خصت الاولى بحذفها دون الثانية لانها جزء الكلمة والثانية كلمة وحذف جزء اسهل من حذف كل ولانها اخر الفعل والحذف بالاخر اولى ولانها لا تدل على معنى بخلاف الثانية وحذف ما لا يدل اولى من حذف ما يدل ولهذه الاوجه الثلاثة حذفوا لام الكلمة في غاز وقاض ونحوهما دون التنوين لانه جيء به لمعنى فهو كلمة مستقلة ولا يوصف بانه اخر ويزيد وجها رابعا وهو انه صحيح والياء معتلة قاله ابن هشام في شرح الشذور تنبيه قال ابن هشام في شرح اللمحة سميت الافعال المذكورة خمسة على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين والاحسن ان تعد ستة انتهى قال بعض المحققين وفيه بحث من وجهين احدهما ما قدمناه من عدها خمسة نظرا الى اللفظ هو الانسب بنظر الفن والثاني ان تسميتها خمسة ليس مبنيا على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين بل على ادراج الغائبتين ايضا تحت المخاطبين كما علم مما مر في علامات الرفع ومن هنا توجه الفلح في قوله والاحسن ان تعد ستة اذ الاحسن على رايه بناء على ما بينا ان تعد سبعة تامل فصل في علامات الجر وعلائم الجر وهو ما يحدثه عامله سواء كان العامل حرفا ام اسما ثلث لا تزيد عليها بالاستقراء اصالة ونيابة احديها الكسرة وهي الاصل بابها الماهر ولذا قدمها والثانية الياء وهي فرع نائب عن الكسرة عند تعذرها لانها تنشأ عنها عند اشباعها فهي بنتها فقامت مقامها والثالثة الفتحة وهي ايضا فرع نائب عن الكسرة عند تعذرها لان الكسرة نابت عنها في جمع المؤنث السالم فكافئتها هاهنا فاما الكسرة فتكون علامة للجر اصالة في ثلثة مواضع احدها الاسم المفرد والثاني الجمع المكسر المقدم ذكرهما المنصرفين بفتح ما قبل الياء صفة للمفرد والجمع واما غير المنصرفين فجرهما بالفتحة كما سياتي والمراد بالمنصرف ما دخله الصرف الذي هو التنوين الدال على الامكنية وجر بالكسرة وقد تلخص مما مر في هنا ان الاسم المفرد والجمع المكسر المنصرفين يرفعان بالضمة وينصبان بالفتحة ويجران بالكسرة هذا هو الاصل نحو جاء زيد ورجال ورايت زيدا ورجالا ومررت بزيد ورجال وما عدا ذلك فرع كما اتضح وتضح والثالث الجمع المؤنث السالم فهو يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة نحو جاءت

المنكرة

الهندات ورأيت الهندات ومررت بالهندات وكذا ما حمل عليه وأما الياء فتكون علامة للجر
نيابة عن الكسرة في ثلاثة مواضع أحدها الأسماء الستة المقدم ذكرها فإنها ترفع بالواو
وتنصب بالألف وتجر بالياء نيابة عن الحركات هذا هو المشهود من أقوال عشرة ذكرها أبو
حيان في الارتشاف وشرحه على التسهيل وهو مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين
وهشام من الكوفيين ورد بأن الإعراب زائد على الكلمة فيؤدي إلى بقاء فيك وذي مال على
حرف واحد ولا نظير لذلك وأجاب الرضي رحمه الله بأنه لا محذور في جعل الإعراب من سنخ الكلمة لغرض
التخفيف فيقتصر على ما يصلح للإعراب من سنخها كما اقتصر في المثنى والمجموع على ما يصلح للإعراب من
سنخها أعني علامة التثنية والجمع وهي من سنخ المثنى والمجموع انتهى قالوا وإنما أعربت هذه الأسماء
بالحروف لأنهم لما أعربوا المثنى والمجموع بالحروف أرادوا أن يجعلوا إعراب بعض الآحاد أيضا كذلك
لئلا يكون بينهما وبين الآحاد منافرة تامة ولأن الحروف وإن كانت فروعا للحركات إلا أنها أقوى
منها لأن كل حرف علة كحركتين فكرهوا استبداد المثنى والمجموع الفرعين عن المفرد بالإعراب بالأقوى
فاختاروا هذه الأسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات الإعراب بالأصل وهو
الحركة وبالأقوى وهو الحرف وإنما اختاروا أسماء ستة لأن إعراب كل المثنى والمجموع ثلاثة
فجعلوا في مقابلة كل إعراب اسما وإنما اختاروا هذه الأسماء الستة لمشابهتها لهما في أن معانيها
منبئة عن التعدد كالأخ للأخ والأب للابن مع وجود حرف صالح للإعراب في أواخرها حين الإعراب
سيما بخلاف سائر الأسماء المحذوفة الأعجاز كيد ودم فإنه لم يسمع فيهما من العرب إعادة الحروف
خصوصا ما ذكر بحالة إضافتها لتقوى المشابهة بظهور التعدد وقال أبو حيان والصحيح أنها معربة
بحركات مقدرة في الحروف وإنما اتبع فيها ما قبل الآخر للآخر فإذا قلت قام أبوك فأصله أبوك
بوزن فرسك ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار أبوك فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت
وإذا قلت رأيت أباك فأصله أبوك بوزن فرسك قيل فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا
وقيل ذهبت حركة الباء لتتبع حركة الواو ثم انقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فإذا
قلت مررت بأبيك فأصله مررت بأبوك على وزن بفرسك ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو
فصار بأبوك فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت وسكنت وقبلها كسرة فانقلبت ياء كما انقلبت
في ميزان قال وهذا الاتباع وجد نظيره في امرء وابنم على أحد اللغتين فيهما فقولك هذا ابنم وامرء ورأيت

امرء وابنما وصرت بامرء وابنم وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان امرءا وابنما معربان
من مكانين فالحركة في الراء والنون ليست اتباعا لحركة الهمزة والميم واللغة الاخرى فيهما
فتح الراء والنون في الاحوال الثلثة ولم يسمع بتانيث ابنم ولا بجمعه بالواو والنون ولا بتكسيره
قال وهذا المذهب من اتباع ما قبل الاخر للاخر هو مذهب سيبويه والفارسي والجمهور من
البصريين واصحابنا انتهى قال الدماميني ولا خفاء بما في هذا التقدير من التكلف للاتيان بما
يوجب زيادة الثقل من غير داع اليه تنبيه لا يرد على ما قررناه وجد بيد اليهود بخط امير المؤمنين
علي بن ابي طالب عليه السلم كتبه علي بن ابو طالب قيل لان خطه في ذلك بالكوفي والياء فيه قريبة من الواو
في الشكل فتشتبه على من قرء خطه الياء بالواو فظنها واوا وانما هي ياء وهذا الخط المعروف
الان انما هو حادث قال ابن خلكان اول من نقل هذه الطريقة من الخط الكوفي وابرزها في هذه
الصورة على ابن مقلة الوزير انتهى وقيل بل هي واو وهو محمول على الحكاية وعليه حديث قابل بن
حجر من محمد رسول الله الى شيخ المهاجرين ابي امية قال ابن الوردي في شرح التحفة الوردية وعندي
ان الواو في ابو هنا انما هي تنبيه على الاصل في الخط ولا ينطق بها في اللفظ كالواو في الصلوة و
الزكوة فاعرفه فهو حسن انتهى وفي شرح الكافية لابن مالك انه يمكن ان يكون من الحكاية ما كتب يوجد
في خط الصحابة فلان ابن ابو فلان بالواو وكانه قال فلان ابن المقول فيه ابو فلان والمختار عند
المحققين ان يقرء بالياء وان كان مكتوبا بالواو كما تقرء الصلوة والزكوة بالالف وان كانتا
مكتوبتين بالواو تنبيها على ان المنطوق منقلب عن واو انتهى وقال الشيخ خالد الازهري في التصريح
وعندي ان تقرء بالواو لوجهين احدهما ان الفرض انه حكي وقرائته بالياء تفوت ذلك بخلاف
الصلوة والزكوة فانهما غير محكيتين والثاني انه يحتمل ان يكون ضمنها بو او فيكون من استعمال الاسم
على احواله وذلك لا يغير انتهى وكلنا والثالث المثنى والجمع المذكر السالم وملحقاتهما
فتلخص ان المثنى يرفع بالالف والجمع بالواو وكلاهما يجران وينصبان بالياء نيابة عن الحركات
الثلث وكذا ملحقاتهما وانما اعربا بذلك اعني بالحروف لانهما فرعا الواحد وفي اخرهما حروف
تصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل في تلك الحروف اعرابهما ليكون اعرابهما
فرع الاعراب كما انهما فرعان اي لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات واختص المثنى
في الرفع بالالف والمجموع فيه بالواو لان المثنى اكثر دورانا في الكلام من الجمع والالف خفيفة و

صح

الواو ثقيلة بالنسبة اليه فجعلوا الخفيف في الكثير والثقيل في القليل ليكثر في كلامهم ما يخفون
ويقل ما يستثقلون قاله ابن اياز في شرح الفصول وفيه نظر اذ لقائل ان يقول لم لم يجعلوا
الالف علامة للنصب او الجر في المثنى والواو كذلك في الجمع مع بقاء هذا التعليل فيحتاج الى تعليل
اخر نعم هذا يصلح تعليلا لجعل الالف علامة للتثنية والواو علامة للجمع والصواب ان يقال انما
اعرب المثنى والمجموع هذا الاعراب المعين اي بالالف في المثنى والواو في المجموع رفعا والياء فيهما
جرا ونصبا لان الالف كان قد جلب بقلب الاعراب في المثنى علامة للتثنية والواو في الجمع علامة
للجمع فهما فيصلحان للاعراب كما مر وابسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الف المثنى وواو
المجموع علامة للرفع فيهما فلم يبق الا الياء للجر والنصب فيهما والجر اولى بها اذ علامته الاصلية
الكسرة وهي بعض الياء وحمل عليه النصب لكونهما علامتي الفضلات وفرق ما بين المثنى والمجموع
بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة المثنى وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة
المجموع وكسرت النون المزيدة لرفع توهم اضافة او افراد في المثنى لانها ساكنة في الاصل والاصل
في تحريك الساكن ان يكون بالكسرة وفتحت نون المزيدة ايضا لرفع توهم اضافة او افراد في الجمع
للفرق في نحو المصطفين وطرد الباب في الباقي واما الفتحة فيكون علامة للجر نيابة عن الكسرة
عند تعذرها في موضع واحد وهو غير المنصرف ويقال ما لا ينصرف وهو ما فيه علتان تؤثران
من علل تسع او واحدة تقوم مقام العلتين وسيأتي بيانها ان شاء الله تعالى في اخر الحديقة الثانية
سواء كان مفردا او جمع تكسير كقوله تعالى واوحينا الى ابراهيم واسماعيل ويعملون له ما يشاء
من محاريب وتماثيل واذا دخلت عليه ال او اضيف جر بالكسرة كما سيأتي نحو وانتم عاكفون في
المساجد ولقد خلقنا الانسان في احسن تقويم تنبيهات الاول قيل يرد عليه نحو عرفات من قوله تعالى
فاذا افضتم من عرفات لكونه غير منصرف وجره بالكسرة وقد يجاب بانا لا نسلم ان عرفات غير
منصرف بل هو منصرف كما صرح به الزمخشري وغيره او لا يوصف بالانصراف وعدمه كما ذهب
اليه بعضهم قاله الدماميني في شرح التسهيل قال بعض المحققين والاوجه ان يجاب بان الغرض
كما هو ظاهر بيان غير المنصرف من حيث انه غير منصرف وجر مثل عرفات بالكسرة على القول بانه
غير منصرف كما ذهب اليه الجمهور واختاره ابن الحاجب وابن مالك وغيرهما ليس من هذه الحيثية
بل هو من حيث انه كان في الاصل يجر بالكسرة فقصد استصحاب ذلك الحكم انتهى الثاني قال بعضهم

وعلامة الجزم السكون والحذف فالسكون في المضارع صحيحا والحذف فيه معتلا

الذي لا يندفع مثل جوار من نحو مررت فان الفتحة ليست علامة للجر نيابة عن الكسرة لا لفظا ولا تقديرا والا كان مفتوحا لفظا لخفته انتهى واجيب بان الفتحة مقدرة وان كانت في نفسها خفيفة لكنها لما كانت هنا نائبة عن الكسرة التي حق هذه الكلمة ان تعرب بها والكسرة على الياء ثقيلة بلا شك اعطي نائبها وهو الفتحة حكمها في الاستثقال فقدرت على ان المفهوم من كلام المص فيما سيأتي ان المقدر هنا في حالة الجر هي الكسرة لا الفتحة كما ستراه وعلامة الجزم هو حذف الحركة المفهوم من كلام المص فيما سيأتي ان المقدر هنا والحرف الجازم اصالة ونيابة احدهما السكون وهو حذف الحركة وهو الاصل لذا قدمه الثانية الحذف وهو اسقاط حرف العلة والنون بالجازم وهو فرع نائب عن السكون اذ الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات او بالسكون ومتى كان بالحروف او بالحذف كان على خلاف ذلك فاما السكون فيكون علامة للجزم اصالة لفظا او تقديرا في موضع واحد وهو الفعل المضارع حال كونه صحيحا وهو في اصطلاح النحويين ما ليس لامه حرف علة اي واوا والفا وياء ولذا لم يحتج الى ذكر الاخر بل لا يصح ذكره نعم يحتاج ذلك على اصطلاح الصرفيين فان الصحيح عندهم ما ليس احد اصوله حرف علة سواء كان فاء او عينا او لاما وسميت هذه الاحرف حروف علة لان من شانها ان ينقلب بعضها الى بعض حقيقة والعلة تغير الشيء عن حاله وقيده بذلك لاخراج المعتل فان حكمه سيأتي وينبغي تقييده ايضا بكونه غير متصل به شيء مما مر نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن الذين واما الحذف فيكون علامة للجزم نيابة عن السكون في موضعين احدهما فيه اي في الفعل المضارع حال كونه معتلا وهو في اصطلاح النحويين ما لامه حرف علة ولذا لم يحتج الى ذكر الاخر كما مر بخلافه في اصطلاح الصرفيين فانه ما احد اصوله حرف علة وانما جزم بحذف الاخر نيابة عن السكون لان احرف العلة لضعفها بسكونها صارت كالحركات في الخفة فتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات وذلك نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم بحذف اخرهن والحركات دالة عليهن واما قوله تعالى لا تخاف دركا ولا تخشى باثبات الالف التي هي لام الفعل وهذه الالف الف اخرى جيء بها للفواصل كما في الظنونا والسبيلا فالالف في وقال ابن هشام ان لا الثانية نافية فالواو للاستيناف اي وانت لا تخشى واما قوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع وقوله الم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد وقوله اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضيها ولا تملق فضرورة

فلذا

فقد لاجلها الجزم في الجميع على حرف العلة لانه آخر الكلمة وهو محل الاعراب ظاهرا او مقدرا
قاله ابن مالك وقيل هذه الاحرف اشباع والحروف الاصلية محذوفة للجازم تنبيهان
الاول ما ذكره من ان علامة الجزم في الافعال المذكورة حذف حرف العلة انما يمشي على قول
ابن السراج ومتابعيه ممن ان هذه الافعال لا تقدر فيه الاعراب بالضمة في حالة الرفع و
الفتحة في حالة النصب وعلل ذلك بان الاعراب انما قدر في الاسم لانه فيه اصل فيجب
المحافظة عليه واما الفعل فهو فيه فرع فلا حاجة في تقديره فيه وجعل الجازم كالدواء
المسهل ان وجد فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب
فيها فعلية لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صادفت صورة المجزوم
والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به
وعلى قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلة بنفسه فظهر انه من يقول بعدم التقدير يقول
ان الجزم بحذف حرف العلة ومن يقول بالتقدير يقول ان الجزم ليس بحذف الآخر بل بحذف
الحركة وحذف الآخر للفرق نبه عليه ابن هشام وغيره فقول المص هنا ان الحذف علامة
الجزم اي الجزم به لا يناسب ما ذهب اليه فيما سيأتي عن قريب ان شاء الله تعالى من ان الفعل المضارع
مقدر فيه الاعراب فقد بين الثاني اذا كان حرف العلة بدلا من همزة كيقرء مضارع قرء ويقرء
مضارع اقرء ويوضوء مضارع وضوء بضم الضاد المعجمة بمعنى حسن وجمل جاز فيه وجهان
حذف حرف العلة مع الجازم وبقاؤه وهذان الوجهان مبنيان على ان ابدال حرف العلة هل
هو بدل قياسي او غير قياسي فان قلنا انه بدل قياسي ثبت حرف العلة مع الجازم لانه همزة
كما كان قبل البدل وان قلنا انه بدل غير قياسي صار حرف العلة محضا وليس همزة فيحذف كما
يحذف حرف العلة المحض نحو يغزو ويخشى ويرمي قاله ابن النحاس وقال ابن هشام في الاوضح ان
كان الابدال بعد دخول الجازم فهو قياسي ويمتنع الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه وان كان
قبله فهو ابدال شاذ ويجوز مع الجازم الاثبات والحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض وهو
الاكثر والاعتداد به انتهى وما ذكره من جواز الامرين فهو قول ابن عصفور والصحيح القول بوجوب
الاثبات وهو ما عليه الاكثرون فلا ينافي ذلك ما اقتضاه كلام المص هنا لاحتمال بنائه على
هذا القول في الافعال الخمسة يعني الامثلة الخمسة المتقدم ذكرها فالمختص انها ترفع بثبوت النون

فصل تقدير الاعراب في سبعة اشياء كما هو المشهور فمطلقا في الاسم المقصور كموسى وفي المضاف الى الياء كغلامي

وتنصب بحذفها نحو يفعلون ولم يفعلوا ولن تفعلوا احملوا النصب على الجزم كما حملوا على
الجر في المثنى وجمع المذكر السالم لان الجزم نظير الجر في الاختصاص ويفعلان كالزيدان ويفعلون
كالزيدين وقد استعمل المصنف تعداد هذه العلامات وذكر مواضعها كما فعله صاحب الاجرومية
قيل وهي من اردأ العبارات لما فيها من تشويش الخاطر على المبتدئ بكثرة التكرار وكان الاولى
ان يبين ما جاء على غير الاصل ويترك ما جاء على الاصل اذ الامر مبين كما فعله اكثر المؤلفين في
مختصراتهم ومطولاتهم هذا فصل في الاعراب التقديري تعرض لتعيين المقدر لغرابته لامكان ضبطه
منحصرا عداه ظاهر الاعراب تقدير الاعراب بحركة كان او حرفا في سبعة اشياء من اسم او فعل كما هو
المشهور اي على ما هو المشهور عند النحويين واما غير المشهور ففوق السبعة كما سنبينه فمطلقا
اي فيقدر تقديرا مطلقا او حال كونه مطلقا او زمانا مطلقا اي في الحالات الثلثة الرفع و
النصب والجر اما الرفع والنصب فالجزم فالثلث الاول في الاسم المقصور وهو كل اسم معرب
بالحركات اخره الف لازمة قبلها فتحة كموسى لتعذر تحريك الالف مع بقاء كونها الفا وسمي
مقصورا من القصر لامتناع مده او لانه مقصور عن الحركة والقصر الحبس قال الرضي والاولى اولى
لما يلزم على هذا من اطلاق المقصور على المضاف الى الياء انتهى وظاهر ان المراد من قوله يلزم اللزوم
بحسب الظاهر دون التحقيق لان ما ذكر وجه مناسبة للتسمية ووجه المناسبة لا يوجب التسمية
كما هو مشهور وقال صاحب المفتاح ولاعتبار التناسب في التسمية مزلة اقدام ربما تاهت فيها
من لم الما تعجبت فاياك والتسوية بين تسمية انسان له حمرة باحمر وبين وصفه باحمر لان
فان اعتبار المعنى في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال تخصيصه بالمسمى واعتبار المعنى في الوصف
لصحة اطلاقه عليه فاين احدهما من الاخر انتهى وقال بعضهم للتناسب يجعل المقصور من القصر كعنب
كالعنب خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور وتنبيه في تمثيله بموسى
اشارة الى اختياره قول ابن فلاح اليمني من ان المقصور الغير المنصرف يعرب بالحركات الثلث
تقديرا قال لان الكسرة انما امتنعت فيما لا ينصرف كاخف الثقل ولا ثقل مع التقدير والذي
عليه الجمهور ان اعرابه بالحركات الثلث مقدرة مخصوص بالمنصرف منه كموسى اما غير المنصرف
منه فالمقدر فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه في الاسم المعرب بالحركات
المضاف الى الياء كغلامي لالتزامهم الاتيان بحركة قبل الياء تجانسها هي الكسرة فاذا استحق

الاسم لا اعراب بالتركيب لم يكن الجيئ بحركات الاعراب اذ لا يقبل المحل الواحد في الآن الواحد حركتين
فما فوقها تماثلين او مختلفين وهذا يرد على ابن مالك في دعواه ان الكسرة لم تتقدر في حالة الجر بل هي
لغواب لانها استحقه قبل التركيب كذا قال غير واحد قال بعض محققي المتاخرين وفي الحكم بتقدم
كسرة المناسبة مع تقدم عامل الجر خفا نظر قال الدماميني في شرح التسهيل وينبغي لابن مالك ان
يزعم في نحو غلامي ان الجر فيه ظاهر ان يقول في نحو مسلماتي ان ما جمع بالالف وتاء مزيدتين انه
في حال النصب كذلك انتهى وذهب الجرجاني وابن الخشاب والمطرزي ونقله الرضي عن النحاة
ان نحو غلامي مبني لاضافته الى المبني والحق انه معرب مقدر الاعراب كما ذهب اليه المصنف وفاقا
للمحققين بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك وغلامنا وفي الاضافة الى المبني مطلقا ليست من
اسباب البناء وقال ابو البقاء في اللباب ذهب قوم الى انه غير مبني اذ لا علة فيه توجب البناء وغير
معرب اذ لا يمكن ظهور الاعراب فيه مع صحة اعرابه وسموه خصيا والذي ذهبوا اليه فاسد
لانه معرب عند قوم ومبني عند آخرين على ان تسميتهم اياه خصيا خطاء لان الخصي ذكر حقيقي
واحكام الذكور ثابتة له وكان الاشبه بما ذهبوا اليه ان يسموه خنثى مشكلا انتهى وتقدر الثلث
الاخر وهي الرفع والنصب والجزم في المضارع المتصل به نون تاكيد غير مباشرة كيضربان نحو
قولك هل تضربان وان لا تضربان ولا تضربان يا زيدان مقدرا في كل ذلك الاعراب هذا
مفهوم كلامه وهو سهو منه رحمه الله فان الاعراب انما يقدر في الصورة الاولى فقط وهي
قولنا هل تضربان فانه المقدر فيه ثبوت النون والاصل هل تضربانن بثلاث نونات الاولى
نون الرفع والثانية نون التاكيد الثقيلة حذفت نون الرفع لثقل اجتماع النونات فحيث
حذفت قدر ثبوتها لانها علامة الرفع بخلاف نحو ان لا تضربان من قولك امرتكما يا زيدان
ان لا تضربان عمرا فان اصله قبل دخول الناصب لا تضربان بتخفيف نون الرفع ولا نافية فلما
دخل الناصب حذفت نون الرفع علامة للنصب ثم اكد بالنون الثقيلة وجاز تاكيدها لكان
لا النافية فانه يجوز تاكيده بها بعدها بقلة كما مر وكذا نحو لا تضربان وحركت نون
التاكيد في الصور الثلث لالتقاء الساكنين الالف والنون المدغمة ولم يحذف الالف لئلا
يلتبس بفعل الواحد ولا النون لفوات المقصود منها وحركت بالكسر تشبيها بنون التثنية
الواقعة بعد الالف وقد ظهر ان المضارع المتصل به نون تاكيد غير مباشرة لا يقدر فيه الا الرفع

فقط بخلاف النصب والجزم فانهما فيه لفظيتان واحترز بقيد غير المباشرة عن المباشرة
فان الفعل مبني معها كما مر واظن ان المصنف رحمه الله تبع في هذا السهو ابن هشام في الاوضح
لكن ابن هشام لم يذكر التقدير الا في صورة الجزم والمص قاس النصب عليه على ان تاكيد
المضارع بالنون بعد الناصب غير مسموع ولا يجوز الا في نحو المثال الذي ذكرناه على تقدير
ان يكون لا نافية وان مصدرية والا فيجوز تقديرها ناهية فتكون ان مفسرة لا مصدرية فيجب
الجزم ح ويجوز الرفع ايضا على تقدير لا نافية وان مفسرة تتمة ويقدر الاعراب بالحركات قطعا
ايضا اعني الرفع والنصب والجر في الاسم الذي يسكن آخره للادغام كجاء قاضيّ ورايت قاضيّ
ومررت بقاضيّ بكسر الضاد وتشديد الياء المفتوحة في الثلث والاصل قاضيي بيائين متحركة
وساكنة ادغمت احديهما في الاخرى فالمانع من ظهور الحركة استحالة ظهورها لوجوب ادغام
حرف الاعراب فسكونه واجب اذ المدغم لا يكون الا ساكنا ومثل ابو حيان للمدغم في حالة الرفع
بنحو وقتل داود جالوت بادغام دال داود في جيم جالوت فداود مرفوع بضمة مقدرة وفي
حالة النصب بنحو وترى الناس سكارى بادغام السين في السين فالناس منصوب بفتحة مقدرة
وفي حالة الجر بنحو والعاديات ضبحا بادغام التاء في الضاد فالعاديات مجرور بكسرة مقدرة
ويقدر ايضا في الحكايات على قول البصريين نحو من زيدا لمن قال جاء زيد ومن زيدا لمن قال رايت
زيدا ومن زيد لمن قال مررت بزيد ويقدر مطلقا في الحروف نحو جائني ابو القوم ورايت ابا
القوم ومررت بابي القوم بانها لما اسقطت حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق
الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظيا بل صار تقديريا وهذه الصور الثلث
زيادة على السبعة التي ذكرها المص وظاهر كلام المص انها غير مشهورة وليس كذلك وفي تقدير
الاعراب رفعا وجرا في حالة الرفع والجر لا غير كائن في الاسم المنقوص وهو كل اسم معرب
بالحركات آخره ياء لازمة بعد كسرة كقاض تقول جاء قاض ومررت بقاض مقدر الضمة والكسرة
لاستثقالهما على الياء واما الفتحة فتظهر لخفتها عليها نحو فليدع ناديه وينبغي على راي ابن
فلاح ومختار المص كما افهمه ظاهر من تمثيله بموسى ان لا يكون هنا فرق بين ما كان على صيغة
منتهى الجموع وغيره في ان الكسرة فيه مقدرة كما تقدم في المقصور فتامل واما على مذهب
الجمهور فلا يقدر فيما كان على صيغة منتهى الجموع الا الضمة والفتحة واما الكسرة فلا لعدم

ورفعا ونصبا في المضارع المعتل بالالف كيحيى ورفعا في المضارع المعتل بالواو والياء كيدعو ويرمي

دخولها فيه قالوا وانما لم تظهر الفتحة فيه لنيابتها عن حركة ثقيلة كما تقدم وقد جاء ظهورها
عن بعض العرب قال الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
وهي لغة قليلة واختارها يونس والكسائي وسمي هذا الاسم منقوصا لكونه نقص بعض
الحركات منه وقيل لحذف لامه بسبب التنوين تنبيه قال ابن هشام في بعض كتبه
يستثنى من هذه القاعدة منقوص هو اول جزئين جعل مجموعهما اسما واحدا على لغة من
جعلها اسمين متضايفين نص عليه من النحاة ابو علي وعبد القاهر وغيرهما لثقل التركيب قال
ابو حيان فما اعربه من ركب اعراب متضايفين واخر اولهما ياء نحو رأيت معدي كرب ونزلت قالي
قلا فانه يقدر في اخر الاول منهما الفتحة في حالة النصب بلا خلاف استصحابا للحكمة في حالتي
البناء ومنع الصرف انتهى فان قلت فهذه الصورة واردة على كلام المصنف قلت لا ورود اذ
لا منقوص في ذلك على التحقيق كما يظهر بتأمل تعريفه السابق واما استثناء ابن هشام فبناء
على الظاهر دون نفس الامر قاله بعض المحققين ورفعا ونصبا اي في حالتي الرفع والنصب
لا غير كائن في الفعل المضارع المعتل بالالف لتعذر تحريكها كيحيى ويخشى واما الجزم فتقدم بيانها
تنبيه كل الف رابعة فصاعدا سبقت بياء تكتب بالالف سواء كانت منقلبة عن ياء او واو
كيحيى واحيا والدنيا كراهة اجتماع اليائين الا في يحيى علما فانها تكتب بالياء للعلمية ولا يقاس
عليه مثله وقيل للفرق بينه فعلا وبينه اسما وانما لم يعكسوا لان الاسم اخف من الفعل فكان
احمل لاجتماع المثلين قيل وينبني على هذا الخلاف الخلاف في كتابته بعد التنكير فان علل بالاول
كتبناه بالالف لانه قد زالت علميته وان علل بالفرق كتبناه بالياء لان الاسمية موجودة
فيه انتهى وفيه بحث فقد علم عن بعض المحققين ان العلم المنكر باق على تعريفه وعلميته فراجعه
ورفعا اي في حالة الرفع فقط كائن في الفعل المضارع المعتل بالواو والياء لثقل الضمة عليهما
كيدعو ويرمي واما في حالة النصب فلا يقدر لخفة الفتحة فتظهر وقد تظهر الضمة في الضرورة
كقوله اذا قلت علّ القلب يسلو قيضت هواجس لا تنفك تغريه بالوجد وقوله فعوضني عنها غناي
ولم تكن تساوي عنزي غير خمس دراهم وقد يقدر ايضا الفتحة كقوله وما سودتني عامر عن
وراثة ابى الله ان اسمو بام ولا اب تنبيه قد علم ان من يقول بتقدير الحركات في المعتل
يقول ان جزمه بحذف الحركة ومن يقول بعدم تقديرها فيه يقول ان جزمه بحذف آخره والضمة

جمع بين تقدير الحركة وحذف الحرف للجازم وهو في ذلك مخالف للقولين جميعا وقد تبع في ذلك
ابن هشام في اكثر مؤلفاته وفي الجمع المذكر السالم المضاف الى اليا كمسلمي لان علامة الرفع فيه
الواو وقد ابدلت في حالة الرفع بالياء وذلك لان اصله مسلموي اجتمعت الواو والياء سبقت
احديهما بالسكون فقلبت ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء اتماما للتخفيف فلما
لم تبق الواو لفظا قدرت ضرورة ولا يجوز الحكم بان هذه اليا المنقلبة عن الواو علامة الرفع
كما كانت علامة الجمع لان كون الواو علامة الجمع من حيث هي حرف لين وهو باق وعلامة الرفع
من حيث خصوصية الواو وهو زايل بالابدال واما في حالتي النصب والجر فاعرابه لفظي نحو رايت
مسلمي ومررت بمسلمي لان الياء التي بها اعرابه في هاتين الحالتين ثابتة لفظا غاية ما هناك انها
مدغمة فيما بعدها والادغام لا يخرج الحرف عن حقيقته بخلاف الابدال فان قيل خصوصية الواو
وان لم تبق لكن بقي بدلها وهو خصوصية الياء فلم لا يجوز ان يكون معربا بالاعراب اللفظي في
حالة الرفع لوجود بدل خصوصية الواو كما انهم حكموا على غير المنصرف وعلى جمع المؤنث السالم
في النصب بالاعراب اللفظي لوجود البدل فيهما وهو الفتحة في الاول والكسرة في الثاني فالجواب
عن ذلك اما اولا فبان ذلك من قبيل الحمل والحمل في باب الاعراب انما يكون بين النصب والجر لا بينهما
والرفع واما ثانيا فبان الواو في حكم الموجود اما لان المقدر الاصلي يعتبر قطعا واما لان الزائل
بالاعلال في حكم الباقي واذا كان في حكم الموجود يكون الرفع بالواو التقديري لانا لا نعني بالاعراب
التقديري الا الاعراب بما هو في حكم الموجود فلو كان خصوصية اليا اعرابا لكان لكلمة واحدة
اعرابان تقديري ولفظي ولم يعهد مثله بخلاف الكسرة في غير المنصرف والفتحة في الجمع المؤنث
السالم فانهما ليس في حكم الموجود قاله نجم الدين سعيد في شرح الكافية ثم القول بان الاعراب في
هذه الحالة مقدر كما ذكره المص هو مذهب ابن الحاجب وابن مالك وزعم ابو حيان انه لا تحقيق
فيه لان المقدر ما لم يوجد والواو فيها موجودة الا انها انقلبت ياء كما في ميزان فكذلك هنا وبما
مر تعلم ان هذا هو الذي لا تحقيق فيه تنبيه من ذهب الى ان الاعراب في الاسماء الستة والمثنى
والمجموع على حدة بحركات مقدرة يحتاج الى حذفها في قسم التقدير كما لا يخفى الحديقة
الثانية فيما يتعلق بالاسماء قد ذكرنا منها من الافعال والحروف ما تسطر او ضروري تعلق
الاسماء بها كما ستراه ان شاء الله تعالى الاسم ضربان معرب ومبني لانه ان اشبه الحرف شبها قويا يدنيه منه في وضعه

فيه



او معناه

او معناه او استعماله او افتقاره او اهماله او لفظه فمبني والا يشبه الحرف بان سلم من شبهه
فمعرب هذا مذهب ابن مالك وتعقبه ابو حيان بان الناس ذكروا للبناء اسبابا غير ذلك و
اجيب بانه لم ينفرد به فقد نقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه ونقله ابن القواس عن ابي
علي الفارسي وغيره وصرح به ابن جني في الخصائص وابو البقاء في التعليقين وابن السراج في
الاصول والزجاجي في الجمل وذكر بعض شراحه انه مذهب الحذاق من النحويين وذهب الزمخشري
والجزولي وابن معط وجماعة اخرون الى ان سبب البناء ليس الشبه المذكور وحده بل والوقوع
موقع المبني والمناسبة للمبني والاضافة الى المبني وزاد بعضهم غير ذلك ثم على كلا القولين هل
الشبه مجوز للبناء او موجب قولان ذهب الشيخ عبد القاهر الى الاول مستدلا باي الموصولة
والجمهور الى الثاني واعتذروا عن اعراب اي ويحتاجون الى الاعتذار عن اعراب قد الاسمية
فانهم قالوا ببنائها مع جواز الاعراب ونعني بالشبه الوضعي ان يكون الاسم موضوعا في
الاصل على حرف او حرفين كتاء قمت ونا من قمنا والشبه المعنوي ان يتضمن الاسم معنى من
معاني الحروف سواء وضع لذلك المعنى حرف ام لا فالاول كمتى والثاني كهنا والشبه الاستعمالي
ان يكون الاسم نائبا عن الفعل ولا يتأثر بالعامل كهيهات والشبه الافتقاري ان يكون الاسم
لازم الافتقار الى جملة يتم بها معناها كالذي والشبه الاهمالي ان يكون الاسم مشبها للحرف في كونه
لا عاملا ولا معمولا كاوائل السور والاسماء قبل التركيب وادخل بعضهم هذا القسم تحت
الشبه الاستعمالي والشبه اللفظي ان يكون الاسم مشبها للحرف في صورة لفظه كحاشا الاسمية
بنيت لشبهها بحاشا الحرفية ذكره ابن مالك واورد عليه ان مجرد الشبه لفظا غير كاف بدليل
الى الاسمية التي بمعنى النعمة اذ هي معربة قطعا مع مشابهتها لفظا الى التي هي حرف جر تنبيهات
الاول قد يجتمع في مبني شبهان فاكثر ومنه المضمرات فان فيها الشبه المعنوي اذ التكلم والخطاب
والغيبة من معاني الحروف والافتقاري لان كل ضمير يفتقر الى ما يفسره والوضعي اذ غالب
الضمائر على حرف او حرفين ويحمل الباقي عليه طردا للباب الثاني ما ذكرناه من ان اوائل السور
مبنية للشبه الاهمالي انما هو على القول بانها لا محل لها من الاعراب لانها من المتشابه الذي لا
يدرك معناه وقيل انها في محل رفع على الابتداء او الخبر او نصب باقرأ او جر بالقسم والله
اعلم الثالث الاصح انحصار الاسم في المعرب والمبني خلافا لمن اثبت واسطة بينهما لا توصف بالاعراب

الذي

ولا البناء

ولا بالبناء وذلك في أشياء منها الأسماء قبل التركيب ذهب قوم إلى أنها واسطة لا
معربة ولا مبنية لفقد موجب الإعراب والبناء والسكون آخرها وصلا بعد ساكن نحو
قاف سين وليس في المبنيات ما يكون كذلك وهو مختار أبي حيان وتبعه جماعة من المحققين
واختار ابن مالك أنها مبنية كما مر والزمخشري أنها معربة ومنها المنادى المفرد نحو يا زيد
ذهب قوم إلى أنه واسطة بين المعرب والمبني حكاه ابن يعيش في المفصل والصحيح أنه مبني ومنها
المضاف إلى ياء المتكلم وقد مر الكلام عليه الرابع إذا عارض الشبه للحرف معارض يقتضي
الإعراب اعتبر فيقدح في تأثير الشبه وذلك كإضافة أي الشرطية والموصولة والاستفهامية
وتثنية ذين وتين واللذين واللتين وسيأتي الكلام على كل منها في محلها إن شاء الله الخامس
المعرب يسمى متمكنا وأمكن إن لم يمنع من الصرف والا فغير أمكن والمعربات من الأسماء بقرينة
السياق أنواع منها ما يرد مرفوعا لا غير ومنها ما يرد منصوبا لا غير ومنها ما يرد مجرورا لا غير و
منها ما يرد منصوبا وغير منصوب النوع الأول ما يرد مرفوعا لا غير بضم الراء بناء لقطعها
عما أضيف إليه لفظا ونيته معنى كقبل وبعد أي لا غيره ومنع ابن هشام في شرح الشذور قطعها
بعد لا قال لا يجوز حذف ما أضيفت إليه غير إلا بعد ليس وأما ما يقع في عبارات العلماء
من قولهم لا غير فلم يتكلم به العرب فأما أنهم قاسوا لا على ليس أو قالوا ذلك سهوا عن شرط
المسئلة فقال في المغني وقولهم لا غير لحن انتهى وقد استعمل في مواضع من كتابه المذكور فيكون
قوله هنا شاهدا عليه بأنه لحن والصحيح جوازه من غير توقف وقد ذكره جماعة من أئمة
العربية منهم ابن السراج في الأصول والسيرافي في شرح الكتاب وابن مالك في شرح الكافية وأبو
حيان وابن الحاجب في الكافية والزمخشري في المفصل وتبعهما شارحو كلامهما ومنهم
محققون قال الرضي ولا يحذف منها المضاف إليه إلا مع لا التبرئة وليس نحو افعل هذا لا
غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس انتهى وقال الأندلسي وهو علم الدين
القاسم بن أحمد اللورقي في شرح المفصل أما لا غير فأبو العباس كان يقول إنه مبني على الضم مثل
قبل وبعد وأما ليس غير فكذلك إلا أن غيرا في موضع نصب على خبر ليس واسم ليس مضمر لا
يظهر لأنها هنا للاستثناء انتهى وقال محمد بن يعقوب في القاموس وقولهم لا غير لحن غير
جيد لأن لا غير كذا مسموع في قول الشاعر جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل أسلفت لا غير

أنواع المعربات أربعة

في تحقيق لا غير

وهو أي بعضه الأول الفاعل وهو في المسند اليه

ثنا الاوقد احتج به ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل وكان قولهم نحن ماخوذ من
قول التبرافي في الحذف انما يستعمل اذا كانت الا وغير بعد ليس ولو كان مكان ليس غيرها
من الفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع انتهى كلامه وقد سمع انتهى
ولا هذه للتبرئة كما صرح به الرضي والظاهر من كلام المفتاح والتلخيص انها عاطفة
هو اي ما يرد مرفوعا لا غير اي بعضه الاول الفاعل وبدء به لكونه الاصل في استحقاق الرفع
عند الاكثر وقيل الاصل هو المبتدأ قال ابن يعيش ذهب سيبويه وابن السراج الى ان المبتدأ
هو الاصل في استحقاق الرفع وغيره من المرفوعات محمول عليه وذلك لان المبتدأ يكون
معرى من العوامل اللفظية وتعري الاسم في التقدير قبل ان يقترن به غيره قال والذي عليه
حذاق اصحابنا ان الفاعل هو الاصل لانه يظهر برفعه فائدة دخول الاعراب للكلام
من حيث كان تكلف زيادة الاعراب انما احتمل للفرق بين المعاني لولاها لولا لو وقع له فالرفع انما
هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز ان يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا
ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لامر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان وتشبيه بالفاعل
من حيث كان كل واحد منهما مخبرا عنه وافتقار المبتدأ الى الخبر الذي بعده كافتقار
الفاعل الى الفعل الذي قبله ولذلك رفع المبتدأ والخبر انتهى وقيل كل منهما اصل هو
مرتضى الرضي قال ابن هشام في شرح اللمحة وبالجملة فان هذا الخلاف طويل الذيل
عديم النيل قال الدماميني في شرح التسهيل بل تظهر ثمرة الخلاف في الاولوية المقدمة
عند الاحتمال كما انا وجدنا محلا دار الامر فيه بين ان يكون المحذوف فعلا والباقي
فاعلا وان يكون المحذوف خبرا والباقي مبتدأ كما اذا قيل من قام قيل في جوابه زيد فانه
يحتمل كون زيد فاعلا والتقدير قام زيد ويحتمل كون زيد مبتدأ والتقدير زيد قام فان
قلنا الفاعل اصل ترجح الاول وان قلنا المبتدأ اصل يرجح الثاني انتهى وان قلنا كلاهما اصل
استوى التقديران لفقد المرجح فتظهر ثمرة الخلاف كما رايت وهو اي الفاعل لغة
من اوجد الفعل واصطلاحا ما اي اسم او ماؤول به اسند اليه اي نسب اليه والمراد بالاسناد
هذا النسبة سواء تعلق بها ادراك الوقوع او ادراك عدم الوقوع او الطلب او الانشاء
فالحاصل انما قام زيد سلب الوقوع لا سلب الاسناد وفي ان قام زيد فرض الوقوع لا فرض الاسناد

الى اصل الفاعل

فلا حاجة

فلا حاجة في شمول التعريف لفاعل النفي والشرط الى ما اشتهر من تكلف ان المراد بالاسناد
اعم من الاسناد ايجابا او سلبا او محققا او مفروضا كذا قال بعضهم العامل فيه المجرور
متعلق بالعامل اي في ذلك الاسم او المأول به سواء كان العامل فعلا او ما يشبهه في العمل من
المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل يخرج المبتدأ نحو زيد قائم
وزيد قائم فان زيدا فيهما مسند اليه لكن المسند غير عامل فيه نعم على قول بعض ان المبتدأ يرتفع
بالخبر هو عامل فيه فيبقى داخلا وهو قول ضعيف قائما به حال من العامل اي حال كونه قائما
بالاسم او المأول به لا يقال يخرج عن هذا التعريف الفاعل في نحو قرب زيد ومات عمرو فان القرب والموت
لا يقومان بزيد وعمرو ومما اسند اليه العامل على طريق القيام فكان عليه ان يقول على جهة القيام
به كما قال غيره ليدخل نحو ذلك لانا نقول معنى القيام الاختصاص الناعت كما تقدم بيانه وصحة
جعل القرب والموت نعتا لزيد واضحة ولولا القيام لكان الدال على القيام كاذبا قال بعضهم بقي
ان اسناد القائم وامثاله الى فاعلها ليس قائما به بل متحدا الا ان يقال المراد قيام المسند كما في الفعل
انتهى ويخرج بهذا القيد نائب الفاعل بناء على انه لا يسمى فاعلا اصطلاحا نحو ضرب عمرو فانه
وان صدق عليه انه اسم اسند اليه العامل فيه لكن ليس العامل فيه قائما به بل واقعا عليه واورد
عليه ان ضرب عمرو يدل على قيام الفعل المبني للمفعول وهو المضروبية بالمسند اليه اعني عمروا
وكذا مضروب ابوه فكيف يخرج نائب الفاعل بهذا القيد ثم اجاب هذا المعترض بان هذا الكلام
مبني على ان الداخل في مفهوم المشتق المصدر المبني للفاعل دون المبني للمفعول انتهى وللبعض
المحققين هنا تحقيق نفيس لا باس لايراده بما له من العلاقة قال الفاعل اذا صدر عنه الفعل المتعدي
لا بد هناك من حصول اثر حسي او معنوي ناش من الفاعل بلا واسطة وواقع على المفعول بتاثير
من الفاعل او غيره من حيث الصدور بالفاعل ومن حيث الوقوع بالمفعول فاذا نظرت الى قيام ذلك
الاثر بذات الفاعل ولاحظت كون الذات بحيث قام به الفعل كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر
المبني للفاعل واذا نظرت الى وقوعه على المفعول ولاحظت كون الذات بحيث وقع عليه الفعل كان
ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني للمفعول واذا نظرت الى عين ذلك الاثر كان ذلك الحاصل
بالمصدر وصيغة المصدر مشتركة بين هذه الثلثة وقد يستعمل مجازا في الفاعل والمفعول
معنى قولهم ان المصدر المبني للفاعل جزء من الفعل المعلوم والمصدر المبني للمفعول جزء من الفعل

وهو ظاهر ومضمر فالظاهر ظاهر والمضمر بارز ومستتر والاستتار يجب في الفعل في ستة
مواضع فعل الامر للواحد المذكر والمضارع المبدو بتاء خطاب الواحد

المجهول اعتبار الكونين في مفهوميهما فمعنى ضرب زيد كونه بحيث قام به الضرب ومعنى ضرب عمرو
كونه بحيث وقع عليه الضرب لا كونه بحيث قام به الكون الاول في المعلوم وكونه بحيث قام
به الكون الثاني في المجهول كما لا يخفى على من له ادنى تامل صادق وانصافا باهل العلم لا يتوقف الا بتنبيه
ان المصدر المبني للمفعول اذا كان جزء من المجهول كان على طريقة القيام لانه مبني على زعم اعتبار
قيام الكونين في مفهومي المعلوم والمجهول وقد تبين ان الملحوظ فيهما الاثر من حيث القيام في الاول
ومن حيث الوقوع في الثاني فلا يتحقق طريقة القيام فيه واما الفعل اللازم فلا يتحقق فيه الا
المصدر المبني للفاعل والحاصل بالمصدر الذي هو الاثر لانه لم يتعد الى المفعول ويستعمل
مجازا في الفاعل انتهى تنبيهات الاول اختلف في العامل في الفاعل الرفع فقيل هو المسند حقيقة
ان خلا من من والباء الزائدتين وحكما ان جر باحدهما نحو ما قام من رجل وكفى بالله شهيدا او باشبه
المسند نحو ولولا دفع الله الناس وهو مذهب الجمهور وعليه المصنف وقيل رافعه الاسناد وهو مذهب
خلف وابن جني وذهب بعض الكوفيين الى انه احداث الفعل واجابوا عن تحريك الشجر واهلكهم الدهر
ومرض زيد بانه لما صدر من الشجر ما هو كحركة المتحرك بالارادة وجعل الدهر قائما مقام المهلك
وتعاطى زيد اسباب المرض جعل كل واحد كانه فاعل الثاني قد ينصب الفاعل شذوذا اذا فهم المعنى
كقولهم خرق الثوب المسمار برفع الثوب ونصب المسمار وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا واما
قراءة بعضهم فتلقى ادم من ربه كلمات بنصب ادم ورفع كلمات فيمكن حمله على الاصل لان من
تلقى شيئا فقد تلقاه الاخر وهو اي الفاعل قسمان قسم ظاهر وقسم مضمر وسيأتي حده انه ما
وضع لمتكلم او مخاطب وغائب والظاهر ما عداه فالظاهر ظاهر اي لا يحتاج الى بيانه لظهوره
كجاء زيد وقائم الزيدان والمضمر قسمان بارز وهو ما له صورة في اللفظ كقمت ومستتر وهو
ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوى والاستتار اي استتار الضمير يجب في الفعل في ستة مواضع
احدها فعل الامر للواحد المذكر كقم بخلاف فعل الامر للمثنى والمجموع او الواحدة فانه يبرز في
الجميع نحو قوما وقوموا وقومي وقمن وذهب الاخفش والمازني الى ان الياء في قومي حرف تانيث
والفاعل مستتر كهو في قم قيل ويلزمهما الجمع بين علامتي التانيث في نحو تقومين قال ابن هشام في شرح اللمحة
وليس بشيء لان التاء للخطاب مثلها في انت تقوم والياء وحدها للتانيث والثاني والثالث
الرابع الفعل المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد كتقوم بخلاف المبدوء بتاء الغائبة نحو هند تقوم

فان

أو بالهمزة أو بالنون والفعل الاستثنائي وفعل التعجب والحق بذلك نحو زيد قام أو يقوم

فإن الاستتار جائز فيه لا واجب بخلاف المبدو بتاء خطاب الواحدة والتثنية والجمع فإنه يبرز
في الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن أو المبدو بالهمزة للمتكلم وحده مذكرا
كان أو مؤنثا كأقوم وأضرب أو المبدو بالنون للمتكلم ومن معه مذكرا كانا أو مؤنثا كنقوم ونضرب
والخامس الفعل الاستثنائي كخلا وعدا وليس ولا يكون نحو ما خلا زيدا وما عدا عمرا وليس
بكرا ولا يكون زيدا لما ذكرنا ففي خلا وعدا ولا يكون وليس ضمير مستتر وجوبا عائد على البعض المفهوم
من كلية السابق أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق أو على المصدر المفهوم من الفعل أيضا على
الخلاف الآتي بيانه في باب الاستثناء إن شاء الله تعالى والسادس فعل التعجب كما أحسن الزيدين ففي
أحسن ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية وأهمل موضعين آخرين في غير الفعل يجب فيهما
الاستتار أحدهما اسم الفعل غير الماضي كأوه ونزال والثاني المصدر النائب عن فعله نحو فضرب الرقاب
ففيهما أيضا ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية فالمواضع مطلقا ثمانية وعد ابن هشام في الأوضح
مما يجب فيه الاستتار أفعل التفضيل وهو غير ظاهر فيهما لأنه قد يرفع الظاهر في مسألة الكحل
عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت برجل أفضل منه أنت إذا لم يعرب أنت مبتدأ
ولعل الحسن المصنف توقف في عدم ذكره له والحق بالثاني بالمذكور من المواضع التي يجب فيها الاستتار
نحو زيد قام أو زيد يقوم ففي كل منهما ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية والملحق لذلك
جماعة منهم ابن هشام في الأوضح خلافا لابن يعيش وابن مالك وذلك لأنهما قسما المستتر إلى المستتر
وجوبا والمستتر جوازا فالأول ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المستتر في المواضع المذكورة
أولا والثاني ما يخلفه ذلك وهو المرفوع بفعل الغائب نحو زيد قام أو يقوم أو الغائبة نحو
هند قامت وتقوم أو الصفات المحضة نحو زيد قائم أو مضروب وحسن أو اسم الفعل الماضي
نحو زيد هيهات قالا فالضمير في هذه الأمثلة وما شابهها مستتر جوازا بدليل أنه يخلفه
الظاهر والضمير المنفصل فيقال قام أبوه وما قام إلا هو وتعقبهما ابن هشام بأن استتار
الضمير في نحو زيد قام واجب لا جائز إذ لا يصح أن يقال زيد قام هو مثلا على أن يكون هو فاعلا
لقام وكون الظاهر أو الضمير المنفصل قد يقع في موقع هذا الضمير المستتر لا يوجب إثبات
جواز الاستتار له وذلك لأن التركيب زيد قام أبوه أو ما قام إلا هو غير تركيب زيد قام وليس
الكلام فيه إنما زيد قام ففيه واجب الاستتار دائما ولا يظهر في حين من الأحيان ولو قلت

وما يظهر من الضماير في بعض هذه المواضع كاقوم انا فتاكيد لكنه انما يتصور وتلازم الفعل
علامة التانيث ان كان فاعله ظاهرا حقيقي التانيث كقامت هند

زيد قام هو فهو توكيد للضمير المستتر لا فاعل وكذا قال الرضي بوجوب الاستتار في ذلك و
في جميع الصفات وما نفاه من ان يكون هو في نحو قام هو فاعل فيه بحث قال في التصريح
والمنقول عن سيبويه انه اجاز في هو في من نحو قوله تعالى ان يمل هو ان يكون فاعلا وان
يكون توكيدا ونقل المرادي عنه ايضا في شرح التسهيل انه اجاز في هو من نحو مررت برجل
مكرمك هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا وكذلك اذا جرى الوصف على غير من هو له و
ابرز الضمير يكون فاعلا باتفاق البصريين والكوفيين قال والنظر الجيد ان يقال ما ذهب
اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لانه لا يخلو اما ان يريد بجواز الاستتار انه
يجوز ابراز الضمير متصلا او منفصلا والاول متعذر والثاني مخالف لما اصلوه من القواعد
وهو انه اذا امكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه انتهى
وقال المحقق اللقاني في حاشيته على الاوضح قول ابن مالك ومن وافقه ما يخلفه ذلك ليس معناه
ان ذلك يخلفه في تادية معناه بل في رفع عامله اياه فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم
وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وجوازه لا وجوب كون الاستتار في الضمير المستتر وجوبا
وجائزا اذ ليس لنا ضمير متصف بالاستتار يجوز ظهوره انتهى ولما كان ههنا مظنة
سؤال وهو ان يقال ان نحو قم انت واقوم انا قد ظهر فيه الضمير وقد ذكرت انه من المواضع
التي يجب فيها استتاره اشار الى الجواب عن ذلك بقوله وما يظهر من الضماير في بعض
هذه المواضع كاقوم انا فتاكيد للضمير المستتر لا فاعل بدليل انك لا تقول لا افعل الا انا
ولا تفعل الا انت وهو كقمت انا في كون انا تاكيدا للفاعل الذي هو ضمير بارز متصل فلا
نقض به وسياتي تتمة ذكر المضمر في المبنيات ان شاء الله تعالى فلينتظر هذه تبصرة
في لحوق علامة التانيث بعامل الفاعل وجوبا او جوازا او رجحان الاول او الثاني وتلازم
الفعل المسند الى الفاعل اي يلحقه وجوبا من لازم الشيء اذا لم يفارقه جامدا كان او متصرفا
تاما او ناقصا علامة التانيث وهي التاء في اخره ان كان ماضيا وفي اوله ان كان مضارعا
ان كان فاعله اي فاعل الفعل المسند الى الفاعل ظاهرا حقيقي التانيث وهو ما له فرج
كما مر اذا لم يفصل بينهما في غير باب نعم وبئس كما سياتي بيانه ايذانا من اول الامر بتانيث
الفاعل مفردا كان كقامت هند وتقوم هند او مثنى كقامت الهندان وتقوم الهندان او

او ضميرا متصلا مطلقا كهند قامت والشمس طلعت

مجموعا بالالف والتاء كقامت الهندات وتقوم الهندات واجاز الكوفيون قام الهندات
واختاره ابو علي واستدلوا بالاية اذا جاءكم المؤمنات وبقوله عشية قامت النائحات
وشققت جيوب بايديهم وخدود والجواب عن الاية ان حذف التاء فيها للفصل بالمفعول
وعن البيت بانه على تقدير موصوف اي النسوة النائحات فروعي حال المحذوف وحكى
سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغناء بالمؤنث الظاهر عن علامته وقيل هو شاذ
لا يقاس عليه وقيل يقاس على قلة واجازه الاخفش والرماني وانكره المبرد قال الرضي و
لا وجه لانكاره ما حكاه سيبويه مع امانته وثقته قال الشاعر اذا قالت حذام فصدقوها
فان القول ما قالت حذام واما قول الاخر تمنى ابنتاي ان يعيش ابوهما فهل انا الا من ربيعة
او مضر فضرورة ان قدر الفعل ماضيا فان قدر مضارعا واصله تتمنى فحذف احدى التائين
كما قال تعالى فانذرتكم نارا تلظى فلا ضرورة قال ابن هشام في شرح الشذور وفي هذا المحذوف
ثلثة اقوال اصحها انه التاء الثانية تنبيه قال بعضهم علم من تعبيرهم بالهندان والهندات
من امثلة القاعدة المذكورة عدم الاعتداد بال فاصلا وعدم الفصل بها كالاصل
لتنزيلها من مصحوبها منزلة الجزء وهذا مما يلغز به فيقال اي صورة يجب فيها تانيث الفعل
مع كون فاعله المؤنث مفصولا عنه وان شئت نظم ذلك فقل اين عد التانيث للفعل
لديهم حتما مع الفصل انتهى او كان فاعل الفعل ضميرا متصلا لغائبة مطلقا اي سواء كان
حقيقي التانيث او لفظية كهند قامت وتقوم والشمس طلعت وتطلع وانما وجب هنا
مطلقا لئلا يتوهم ان ثم فاعلا مذكرا منتظرا اذ يجوز ان يقال هند قام ابوها والشمس
طلع قرنها وقد يجوز تركها في الشعر ان كان التانيث مجازيا كقوله فلا مزنة ودقت
ودقها ولا ارض ابقل ابقالها واجازه ابن كيسان في النثر ايضا فيقال الشمس طلع كما
يقال طلع الشمس لان التانيث مجازي ولا فرق بين المضمر والظاهر واستدل على ذلك
بان الشاعر كان يمكنه ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه علم انه
مختار لا مضطر واجيب بانه انما يثبت ما ذكره بعد ثبوت ان هذا الشاعر ممن يخفف الهمزة
بالنقل وغيره فان من العرب من لا يجيز في الهمزة الا التحقيق وقد يعارض بالمثل فيقال
انما تثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمزة بالنقل ويؤيد ما قاله ابن

ولك الخيار مع الظاهر اللفظي كطلعت الشمس وطلع الشمس ويترجح ذكرها مع الفصل بغير الا
نحو دخلت الدار هند او دخل الدار هند

كيسان ان الاعلم حكى في شرح ابيات كتاب سيبويه انه روى بقلت بقالها بتخفيف الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا اذ هو دليل على ان قائله يجيز النقل قال وعلى رواية تخفيف الهمزة انما هو لتاويل الارض بالمكان فلا ضرورة وفي هذا التاويل نظر لان الهاء في ابقالها تانيث باه قاله في التصريح واحترز بالمتصل عن المنفصل نحو هند ما قام الا هي ويقوم الا هي والشمس ما طلع الا هي او يطلع الا هي فالتذكير واجب لعدم التوهم الذي يحصل هناك لان الفعل لا يكون له فاعلان والتقييد بالغايبة احتراز عن الحاضرة نحو قمت وقوم فانه لا يمكن تانيثه وان كان ضميرا متصلا لمونث ولما نحو طلحة علما لرجل فلا يجوز في ضميره المتصل الحاق التاء فلا يقال طلحة قامت واجازه بعض الكوفية نظرا الى اللفظ وهو بعيد اذ يلزم منه اشتباه المذكر بالمونث فيحصل اللبس مع انتفاء القرينة وهو محذور ولك الخيار في الحاق علامة التانيث الفعل وتركها مع ظاهر اللفظي في السعة كطلعت الشمس وتطلع الشمس او طلع الشمس ويطلع الشمس ما لم يكن علما لمذكر الحقيقي نحو طلحة فليس فيه خيار بل يجب التذكير خلافا لبعض الكوفيين وانما جاز هنا الوجهان لانه مونث لفظا غير مونث معنى فجاز الامران باعتبار الوجهين ومثله جمع التكسير لمذكر نحو قالت الزيود وقال الزيود او لمونث كقامت الهنود وقام الهنود واسم الجمع لمذكر كقامت قومك وقام قومك او لمونث كقامت النسا وقام النساء واسم الجنس كما ورقت الشجر واورق الشجر فالتانيث في ذلك كله على التاويل بالجمع واما جمع تصحيح المذكر فكمفرده لان سلامة نظم مفرده يدل على التذكير وكذا جمع تصحيح المونث كما مر كذا قيل وقضيته هذا التعليل جواز الوجهين في نحو جا البنون والبنات لتغير نظم المفرد فيهما وبه صرح ابن مالك في التسهيل بل نقل الرضي والشاطبي الاجماع على ذلك ولك الخيار ايضا مع المونث الحقيقي المنفصل فان شئت ذكرت العلامة وان شئت تركتها لكن يترجح ذكرها مع الفصل بغير الا الاستثنائية الايجابية نحو دخلت الدار هند لان المسند اليه في الحقيقة هو المونث سواكان ثم فصل او لم يكن وانما اغتفر تركها مع الفصل لطول الكلام ولان الفعل بعد عن الفاعل المونث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التانيث فاجازوا الترك والى اشار ممثلا بقوله او دخل الدار هند قال الشاعر ان امرء غره منكن واحدة بعدي وبعدك في الدنيا المغرور

المونث

كاورقت

وقال

وتركها مع الفصل بها نحو ما قام الا امرأة وكذا في باب نعم وبئس نحو نعم المرأة هند

وقال المبرد لا يجوز مع الفصل بغير الا غير التأنيث وما ذكره المص هو الصحيح المشهور و
التقييد بالحقيقي هو المفهوم من تمثيله فلو كان المؤنث غير حقيقي وفصل ترجح تركها
اظهار الفضل الحقيقي على غيره سواء كان بالا او بغيرها كذا قالوا وقال الدماميني والمحققون
في عكس ذلك وهو ان يكون الاتيان بالعلامة في الصورة المذكورة ارجح بدليل كثرته في الكتاب
العزيز وفشوه فيه جدا فوقع فيه من ذلك ما يزيد على مائتي موضع والوارد فيه بترك العلامة
خمسون موضعا او نحوها والكثرة احد الاستعمالين دليل ارجحيته فينبغي المصير الى القول
بان الاتيان بالعلامة في ذلك احسن وافصح وتركها حسن فصيح ويترجح تركها مع الفصل بها الا
بالا نحو ما قام الا امرأة مع جواز ما قامت الا امرأة على المرجوحية والبصريون الا الاخفش
اوجبوا الترك قالوا لان الفاعل في الحقيقة مذكر محذوف والتقدير ما قام احد الا امرأة و
اما المذكور بعد الا فهو بدل منه وخصص بعضهم جواز التأنيث بالشعر كقوله ما برئت
من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم والصحيح جوازه في النثر ايضا نظرا الى ظاهر اللفظ
ومنه قراءة بعضهم ان كانت الا صيحة واحدة بالرفع فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم بضم
التاء من ترى ورفع مساكنهم ويترجح الترك ايضا في باب نعم وبئس نحو نعم او بئس المرأة
هند مع جواز نعمت وبئست المرأة هند فالتذكير على ارادة الجنس اذ ليس المراد امرأة
واحدة بل المراد الجنس فمدحوه او ذموه عموما ثم خصوا من ارادوا مدحه او ذمه مبالغة
بذكره مرتين والتأنيث على مقتضى لفظه تنبيه حكم الوصف حكم الفعل المذكور فلا بد من
العلامة ان كان الفاعل مؤنثا حقيقيا نحو زيد قائمة امه ويجوز الوجهان في اللفظي نحو
اليوم طالعة او طالع الشمس تتمة اللغة المشهورة ان لا يلحق عامل الفاعل اذا كان
مثنى او مجموعا علامة تدل على تثنيته او جمعه كما دلت التاء على تأنيثه لانهما يعلمان من لفظه
دائما بخلاف تأنيثه فانه قد لا يعلم من لفظه بان يكون مقدر التأنيث مع ان في الالحاق
هنا زيادة ثقل بخلافه ثمة ومن العرب من الحق ظاهرا او ضميرا منفصلا الف التثنية وواو
الجمع ونون الاناث فيقول قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن الهندات وما قاما الا
هما وما قاموا الا هم وما قمن الا هن وعليه قوله عم او مخرجي هم قال ابو حيان في الارتشاف و
ذكر بعضهم انها من لغة ازد شنوءة وابهم سيبويه فقال واعلم ان من العرب من يقول ضربوني

كذا خط

قومك

مسألة والاصل تقدمه على المفعول ويجب ان خيف اللبس

قومك وضرباني اخواك وليسميها بعضهم لغة اكلوني البراغيث وابن مالك يقول لغة
يتعاقبون فيكم ملائكة قال والمختار انها علامات تدل على التثنية والجمع وذهب
بعض النحاة الى انها ضمائر واختلفوا فقال قوم ما بعدها بدل منها وقال قوم مبتدء
والجملة السابقة خبر وهذه اللغة عند جمهور النحويين ضعيفة وكثرة ورود ذلك يدل
على انها غير ضعيفة انتهى ثم الصحيح انها لا تمتنع مع المفردين او المفردات المتعاطفة خلافا
للمختار وهي مسألة تتعلق بالفاعل والاصل اي الراجح في الفاعل الذي ينبغي ان يكون عليه
ان لم يمنع مانع تقدمه على المفعول بان يلي العامل لانه كالجزء منه ولذا يسكن له اخر الفعل
اذا كان ضميرا لكراهتهم توالي اربع حركات وانما يكرهون ذلك في كلمة واحدة فدل ذلك
على انهما كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول والاصل فيه تاخره عن الفاعل لانه فضلة وقد
يجوز خلاف الاصل فيتقدم المفعول ويتاخر الفاعل كما في قوله تعالى ولقد جاء آل فرعون
النذر وقول الشاعر جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر ويجب
ذلك الاصل اذا خيف اللبس في الفاعل لعدم ظهور الاعراب وعدم قرينة تميز الفاعل عن
المفعول سواء كانا مقصورين ام اسمي اشارة ام موصولين ام مضافين الى الياء نحو ضرب موسى
عيسى وهذا ذاك ومن في الدار من على الباب وغلامي فيتعين في مثل هذه ان يكون الاول
فاعلا والثاني مفعولا خلافا لابن الحاج في نقده على المقرب لابن عصفور محتجا بان العرب تجيز
تصغير عمرو وعمر على عمير مع وجود اللبس وبان الاجمال من مقاصد العقلاء وبانه يجوز ان
يقال زيد وعمرو ضرب احدهما الاخر وبان تاخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق
وشرعا على الاصح وبان الزجاج نقل في معانيه انه لا خلاف بين النحويين في انه يجوز في نحو
فما زالت تلك دعواهم كون تلك اسمها ودعواهم الخبر وبالعكس هذا كلامه قال المرادي ولا
يلزم من اجازة الزجاج الوجهين في الاية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس
الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها انتهى ولو كان ثم ما يؤمن معه اللبس من
قرينة لفظية كالاعراب الظاهر في تابع احدهما او كليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف او
اتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى سعدى او اتصال ضمير الثاني بالاول نحو
ضرب فتاه موسى او معنوية نحو اضعت الصغرى الكبرى لا يجب ذلك الاصل بل يجوز تقدم

خاء

او كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول متأخرا عن الفعل او اذا اتصل به ضمير المفعول او اتصل المفعول وهو غير متصل

المفعول تنبيه معنى وجوب تقديم الفاعل في الصورة المذكورة انه لا يجوز ان يتقدم
المفعول على مجرد الفاعل لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز موسى
ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول ح بالفاعل لعدم جواز تقديم
الفاعل على الفعل صرح به الفاضل الهندي قال بعضهم ويمكن ان يقال لم تحذف ههنا القرينة
لان تقدم موسى قرينة على ان الفاعل هو عيسى او كان الفاعل ضميرا متصلا او كان المفعول
متأخرا عن الفعل والفاعل معا فيجب ذلك الاصل ايضا سواء كان الضمير بارزا كضربت زيدا او
مستترا كزيد ضرب غلامه سواء كان اسما ظاهرا كما مر او مضمرا منفصلا كما ضربت الا اياك
او متصلا كضربتك وقيده بكونه متأخرا لئلا ينتقض بنحو زيدا ضربت وانما وجب الاصل
هنا لتعذر التأخير من حيث ان الفاعل متصل وتأخيره مع كونه كذلك لا يمكن ويمتنع الاصل
المذكور اي يجب تأخير الفاعل وتقديم المفعول عليه اذا اتصل به اي بالفاعل ضمير المفعول نحو
قوله تعالى واذ ابتلى ابرهيم ربه وقوله يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم اذ لو قدم الفاعل واخر
المفعول في ذلك للزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز الا في الضرورة ومواضع
مخصوصة سيأتي ذكرها في بحث الضمائر ان شاء الله تعالى واجازه الاخفش وابن جني من البصريين وابو
عبد الله الطوال من الكوفيين في غير ضرورة ونقله وتبعهم ابن مالك نظرا الى ان استلزام الفعل للمفعول
يقوم مقام تقديمه والشواهد على وروده كثيرة جدا منها قوله ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من
الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقوله كسا حلمه ذا الحلم اثواب سودد ورقى نداه ذا الندى في ذرى
المجد وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب وقوله لما عصى
اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع وقوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل
كما يجزى سنمار وقوله لما رأى طالبوه مصعبا ذعروا وكاد لو ساعد المقدور ينتصر وقوله تعنى
حلالها هند عن جلي قال الدماميني وزام بعضهم تأويل هذه الشواهد الدالة عليه وهو بعيد
اذا تأملت قال ابن هشام في الاوضح والصحيح جوازه في الشعر فقط وهو لا نصا لان ذلك انما ورد
في الشعر فلا يقاس عليه او اتصل المفعول اي ويجب تأخير الفاعل اذا كان المفعول ضميرا متصلا
هو اي والحال ان الفاعل غير ضمير متصل وغيره اما ضمير منفصل نحو ما ضربنا الا انا او ظاهر
نحو ضربك زيد فلو قدم الفاعل والحال كذلك لانفصل الضمير مع تأتي اتصاله وقد تقدم انه

المفعول

لا يعدل

لا يعدل عن الاتصال مع امكانه وانما قيده بقوله وهو غير متصل لانه لو كان متصلا لوجب
التقديم نحو اكرمتك كما مر وما وقع منهما اى من الفاعل والمفعول بعد الا او بعد معناها وهو
انما فانها بمعنى الا فى افادة الحصر على ما هو المش عند النحاة والاصوليين والمراد انها بمعنى ما
والا لا بمعنى الا فقط ففى العبارة تسامح وهل هى بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان او
متضمنة معنى ذلك الصحيح الثانى وانما لم يقل او انما لان الواقع فى انما ضرب عمرا زيد وانما
ضرب زيد عمرا بعد انما هو الفعل لا الفاعل والمفعول وبما انما وقع بعد معنى الا لان انما
تضمن معنى ما والا ومعنى النفى ملحوظ فى صدر الكلام ومعنى الا قبل الجزء من الكلام
فالفاعل والمفعول واقعان بعد معنى الا لا بعد انما وجب تاخره فيجب تاخر الفاعل فى نحو ما ضرب
عمرا الا زيد وانما ضرب عمرا زيد اذ المقصود حصر مضروبية عمرو فى زيد اى ليس لعمرو ضارب
الا زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو فلو قدم والحال هذه وقيل ما ضرب زيد الا
عمرا او انما ضرب زيد عمرا كان معناه انحصار ضاربية زيد فى عمرو اى ليس لزيد مضروب الا
عمرو مع جواز كونه مضروبا لغير زيد وهذا عكس الاول فينقلب المعنى ويجب تاخر المفعول
فى نحو ما ضرب زيد الا عمرا وانما ضرب زيد عمرا كما وجب تاخر الفاعل فيما تقدم لئلا
ينقلب الحصر المطلوب اذا قدم وخالف الكسائى فى المحصور بالا واجاز تقديمه مط واستدل
عليه فاعلا بقوله ما عاب الا لئيم فعل ذى كرم ولا جفا قط الا جبأ بطلا ومفعولا بقوله
تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد الا ضعف ما بى كلامها ووافقه ابن الانبارى والفراء
وجماعة على جوازه فى هذه المسئلة دون الاولى فارقين بان الفاعل اذا تاخر وكان المفعول
المقصور عليه متقدما كان تاخيره فى اللفظ فقط لانه من المعلوم انه متقدم فى النية فحصل
للمقصور عليه تاخير من وجه وهو النية بخلاف ما اذا كان المقصور عليه الفاعل متقدما
فانه عند تقدمه وقع كل من الفاعل والمفعول فى مرتبته فلم يحصل ح ما يقتضيه الحال من
تقديم غير المقصور والمقصور عليه لفظا ورتبة وانما اجاز ذلك فى الا دون انما لان المقصور عليه
بالا معلوم تقدم او تاخر فان اقتران الاسم بالا دليل على القصر عليه بخلاف انما فانه لا دليل
معها على القصر الا تاخير المقصور عليه وذهب الزجاجى الى عدم وجوب تاخيره مع انما
ايضا قال بل قد يكون المتاخر غير مقصور ايضا ويفهم بالقرينة حكاه شيخ بهاء الدين السبكى

نائب الفاعل

وغيره فنقل بعضهم الاجماع على وجوب التأخير معها غير مرضي تكميل قد يحذف الفعل
لقيام قرينة تدل عليه جوازا اذا اجيب به نفي كقولك بلى زيد لمن قال لما قام احد او استفهام
محقق كقولك زيد لمن قال من قام او مقدر كقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما
تطيح الطوائح على رواية ليبك بالبنا للمفعول كانه قيل من يبكيه فقال ضارع وانما قدر
الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف جزئها
والتقليل في الحذف اولى قال بعض المحققين وفيه بحث فان في حذف الخبر حفظ المناسبة بين
السؤال والجواب وفي حذف الفعل تقليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا عن ان يرجح
عليه الا ترى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة في باب الاضمار على شريطة
التفسير انتهى ويحذف وجوبا اذا حذف ثم فسر لرفع الابهام الناشي عن الحذف نحو قوله تعالى و
ان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل بفعل محذوف وجوبا يفسره المذكور فلو ذكر معه كان
ضايعا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك
جائني رجل اي زيد وقد يحذف الفعل والفاعل معا جوازا للقرينة نحو نعم لمن قال اقام زيد
الثاني مما يرد مرفوعا لا غير نائب الفاعل ويترجم عنه الجمهور بمفعول ما لم يسم فاعله وهذه
العبارة لابن مالك قال ابو حيان ولم ارها لغيره قال ابن هشام وهي اولى من عبارة الجمهور لما في
عبارتهم من الطول والخفاء وصدقها على نحو دينارا من قولك اعطي زيد دينارا فهو مفعول
لاعطي واعطي مما لم يسم فاعله ولان نائب الفاعل قد يكون مفعولا وغيره انتهى قال بعضهم و
لانها تصدق على الفعل الذي لا فاعل له اصلا وهو المكفوف من الفعل بما الزائدة نحو
قلما وطالما واجيب بان عبارتهم صارت علما بالغلبة في عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل
من مفعول او غيره بحيث لو اطلق فهم منه ذلك فلا يخرج عنه شيء ولا يدخل فيه غيره وقد يجاب
بان المراد بالصدق الصدق عليه في بادي النظر وذلك كاف في الاولوية وانما جعل نائب الفاعل
تلو الفاعل لشدة اتصاله به حتى ذهب اكثر البصريين والجرجاني والزمخشري والتفتازاني
الى انه فاعل وهو اي نائب الفاعل المفعول صريحا او مؤولا في حكمه المخلف عن فاعله لغرض ما قال
ابو حيان وذكر المتأخرون البواعث على حذف الفاعل وقد نظمت ذلك في ارجوزتي في قولي
وحذفه للخوف والابهام والوزن والتحقير والاعظام والعلم والجهل والاختصار والسجع

الوفاق

الوقار والايثار القائم مقامه بضم الميم اسم مكان من اقام اي مقام الفاعل في اسناد العامل
اليه ووجوب تاخيره عنه واستحقاقه للاتصال به ولامتناع حذفه وتانيث عامله لتانيثه
كذا قيل وعندي انه ان اريد قيامه مقامه في اصل الاسناد اليه فهذا المعنى ثابت له قبل
صيرورته نائب فاعل وان اريد قيامه مقامه في الاسناد اليه على جهة قيامه به و
وقوعه عليه فقط انه لا مجال لهذا المعنى اصلا مع خفاء المراد اذ لم يعلم جميع هذه الاحكام
والمراد بالفاعل الفاعل النحوي فلا اشكال بنحو انبت الربيع البقل وصيغة فعله المسند
اليه فُعِل بضم اوله وكسر ما قبل اخره ان كان ماضيا او يُفعَل بضم اوله وفتح ما قبل اخره
ان كان مضارعا والمراد بهما التمثيل اي فُعل ويُفعل ونحوهما ليعم نحو افتعل واستفعل و
يفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها واقتصر على الثلاثي لكونه اصلا
وما قيل من ان المراد بهما الماضي المجهول او المضارع المجهول فهو تاويل لعلم الوزن بصفته
المشتهرة كما في لكل فرعون موسى اي لكل ظالم عادل ففيه ان الصفة المشتهر بها فُعل او
يفعل هو الماضي المجهول والمضارع المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول والمضارع
المجهول مطلقا كذا قيل تنبيهات الاول اذا اعتلت عين الماضي وهو ثلاثي كقام وباع ففيه
لغات ثلث الاولى الكسر مخلصا كقيل وبيع وهي اللغة العليا الثانية الكسر مشما ضما تنبيها
على ان الضم هو الاصل ومعنى الاشمام الاشارة الى الضم مع التلفظ بالكسر وهي اللغة الوسطى
الثالثة الضم مخلصا نحو قول وبوع وهي اضعفها وتجري اللغات الثلاث في نحو اختار
وانقاد مما اعل عينه واوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف نحو شد ومد قال ابن هشام
والحق قول بعض الكوفيين ان الكسر جائز وهي لغة بني ضبة وبعض تميم وقرء علقمة ردت
الينا ولو ردوا بالكسر وجوز ابن مالك الاشمام ايضا وقال البهاء بانه من اشم في قيل وبيع
اشم هنا انتهى قال في التصريح وعلى الكسر يلغز ويقال ما وجه رفع الماء في قولهم ان الماء
بكسر الهمزة ورفع الماء وجوابه ان اصله ان زيد الماء في الحوض اذ اصب فحذف الفاعل
انيب عنه المفعول وكسرت الهمزة على حد ردت الينا بكسر الراء انتهى الثاني لا يخلو العامل
في هذا الباب من ان يكون فعلا او اسم مفعول او مصدرا اما الفعل نحو ضرب زيد او يضرب عمرو
واسم مفعول نحو زيد مضروب غلامه والمصدر نحو عجبت من اكل الطعام بتنوين اكل ورفع



الطعام بمعنى من اكل الطعام ويجوز ان تضيف فتقول من اكل الطعام ويكون في موضع رفع
كما يجوز ان تقلبه في موضع نصب على ان الفاعل حذف ولم ينب عنه شيء كما في او اطعام في
يوم ذي مسغبة يتيما قاله ابن هشام في شرح اللمحة واختلف في نحو عجبت من ضرب عمرو برفع عمرو
هل يجوز ان يكون نائبا كما يجوز بالاجماع ان يكون فاعلا فاجازه الجمهور ومنعه الاخفش للالباس
واختاره الشلوبين واجازه ابن خروف حيث لا لبس نحو عجبت من جنون بالعلم زيد ومن اكل الطعام
وفي الايضاح اجاز جماعة ان يذكر مرفوع بعد المصدر وتقدير المصدر بان والفعل الذي لم يسم فاعله
ويكون ما بعده مرفوعا بالنيابة ومن الناس من منعه وهو الاصح لان ما يرفع الفاعل من الفعل و
الصفة لا يكون على صيغته فما يرفع المفعول والمصدر لا تختلف صيغتها فلا يصلح فيها ذلك انتهى
الثالث ظاهر كلامه حيث قال وصيغته فعله فعل ويفعل ولم يعبر بالتغيير او التحويل كما فعله
كثيرون ان صيغته اصل برأسه وهو مذهب الكوفيين والمبرد وابن الطراوة ونقله في شرح الكافية
عن سيبويه والمازني وذهب جمهور البصريين الى انه فرع عن فعل الفاعل ونقل عن سيبويه قال ابو حيان
وهذا الخلاف لا يجدي كثير فائدة الرابع فعله لا يبنى الا من متصرف واما الجامد فلا يبنى منه
اتفاقا وفي كان وكاد واخواتها خلاف والجمهور على جواز البناء منها وعليه فالاصح انه لا يقام
خبرها بل ان قلنا انها تعمل في الظرف فيتم والا تعين ضمير المصدر ولا يقع نائب الفاعل ثاني مفعولي
باب علمت فلا يقال علم قائم زيدا ولا ثالث مفاعيل باب اعلمت فلا يقال اعلم قائم زيدا عمرا و
عللوا ذلك بان كلا من هذين المفعولين مسند الى المفعول الاول في باب علمت والى الثاني
في باب اعلمت فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا
اليه فامتنع قال الرضي وفيما قالوا نظر لان كون الشيء مسندا ومسندا اليه شيء اخر في حالة واحدة
لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا فاعجب مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد واجيب بالفرق
فان كلا من المفعولين مسند ومسند اليه باسناد تام بخلاف المثال فان المصدر وان كان مسندا
اليه باسناد تام الا انه لم يكن مسندا باسناد تام ورد بان كون الاسناد تاما لا يعقل تاثيره في
المنع يؤيده عدم قيام المفعول الثاني مقام الفاعل في نحو زيد معلوم ابوه قائما مع عدم الاسناد
التام فلو كان تمام الاسناد مانعا لا قيم لارتفاع المانع وانما المؤثر في امتناع كون الشيء مسندا
ومسندا اليه هو قيام احد الشيئين بالاخر وذلك فيما يكون بالنسبة الى شيء واحد وهذا والمنع

فعلا

مطلقا

مطلقا هو مذهب المتقدمين واما المتاخرون فلجاوزه في الامن من اللبس وذلك كما اذا كان
الثاني في باب علمت والثالث في باب اعلمت نكرة والاخر فيهما معرفة نحو علم زيدا قائم واعلم
زيدا عمرا قائم لان التنكير يرشد الى انه الخبر في الاصل واما اذا حصل الالتباس فلا قال الرضي
والذي يرى ان النيابة عن الفاعل في الثاني والثالث يجوز قياسا معرفة كان النائب او نكرة و
اللبس يرتفع مع التزام كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعدما
كان مبتدء فتقول في علمت زيدا اباك علم زيدا ابوك وفي اعلمتك زيدا اباك اعلمك زيد
ابوك وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع
الفاعل فالمرفوع في المثال الاول ثاني المفعولين وفي المثال الاخر ثالث المفاعيل لا لبس مع
لزوم المركز كما قالوا في ضرب موسى عيسى قال هذا من حيث القياس ولا شك ان السماع لم يات
الا بقيام اول مفعولي علمت لكونه مرتبة بعد الفاعل بلا فصل والجار احق بجنبه وكذا
لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت كقوله نبئت عمرا وغير شاكر نعمتي والكفر مخبثة لنفس
المنعم ولا يقع نائب الفاعل مفعولا له سواء كان باللام او بدونها كما يقتضيه الاطلاق فلا يقال
ضرب تاديب ولا ضرب للتاديب وهو مذهب الجمهور واجاز بعضهم وقوعه اذا كان باللام
معللا بان المنصوب انما امتنع لانه لو اقيم مقام الفاعل صار مرفوعا فيفوت الاشعار بالعلية
بخلاف ما اذا كان باللام فان المفيد بالعلية هو اللام وهي موجودة فيه ورد بانه يلزم منه
جواز قيامه لو قامت قرينة تشعر بالعلية وليس كذلك بل المنع مطلقا حاصل بان النصب
في الظرف مشعر بالظرفية مع جواز قيامه نحو سير يوم الجمعة والجواب عن الاول بان وجود
القرينة محمول على فقدانها طردا للباب وعن الثاني بالفرق فان ذات الظرف تقتضي الظرفية
والنصب يدل على قصدها بخلاف المفعول له فان ذاته لا تقتضي العلية وانما تعلم عليته
بالنصب لقصدها فافترقا وعلل الرضي المنع مطلقا بان النائب مناب الفاعل ينبغي ان يكون
مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وليس المفعول له كذلك اذ رب فعل
يفعل بلا غرض لكونه عبثا ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لا يقام مقام الفاعل
كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جيء للسمن انتهى ولا مفعولا معه لان الواو
فيه تدل على المصاحبة فلو حذفت فات ويخرج عن كونه مفعولا معه ووجودها مانع من النيابة

للزوم الانفصال اذ اصلها العطف فهي دليل الانفصال ونائب الفاعل كالفاعل في الاحكام
ولانه ليس من ضروريات الفعل ولهذا امتنع نيابة التميز والمستثنى ايضا واجاز الكسائي
نيابة التميز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب زيد نفسا طيب نفس واما الحال فانها وان كانت
من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها في الكلام منعها من النيابة عن الفاعل الذي لا بد
لكل فعل منه ويتعين المفعول به اي لوقوعه موقع الفاعل اذا وجد في الكلام بلا واسطة
مع غيره من ساير المفاعيل التي يقع موقع الفاعل وهي المفعول المطلق الذي ليس للتاكيد وظرف
الزمان والمكان والمجرور بحرف تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره
فتعين زيد فقط وجوب عند البصريين وذلك لان غيره انما ينوب بعد ان يقدر مفعولا به مجازا
فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره لان تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الاصل
من غير موجب قال ابن هشام ولان المفعول به قد يكون فاعلا في المعنى كقولك اعطيت عمرا
دينارا الا ترى انه اخذ واوضح من هذا ضارب زيد عمرو الا ان الفعل صادر عن زيد وعمرو حتى
ان بعضهم جوز في هذا المفعول ان يرفع وصفه نحو ضارب زيد عمرو الجاهل برفع الجاهل
لانه نعت لمرفوع في المعنى انتهى وخالف الكوفيون والاخفش من البصريين فقالوا انما هو
تعيين اولوية لكن الكوفيون اجازوا وقوع غيره مطلقا لقراءة ابي جعفر ليجزي قوما
بما كانوا يكسبون والاخفش يشترط تقدم النائب على المفعول تمسكا بقراءة شاذة لولا
نزل عليه القرآن بالنصب وبقوله ما دام معنيا بذكر قلبه وبابيات اخر والكل متاول عند
المانعين قال بعض المحققين وحمل التعيين على الاولوية اشد مناسبة بقوله فيما ياتي
فالجميع سوا فان لم يكن اي فان لم يوجد المفعول به بلا واسطة في الكلام فالجميع اي جميع ما
سواه من المفاعيل سواء اي مستوية في الوقوع موقع الفاعل لا يفضل بعضها بعضا فان حذفت
زيدا من قولك ضرب زيد يوم الجمعة ضربا شديدا في داره واردت اقامة غيره اقمت ما شئت
نص عليه غير واحد منهم الجزولي وابن الحاجب ورجح بعضهم المجرور لانه مفعول به وان كان
بواسطة ورجح بعضهم المصدر والظرفين لانها مفاعيل بلا واسطة ورجح بعضهم المصدر
لذلك ولان دلالة الفعل عليه اقوى ورجح ابو حيان ظرف المكان لانه اقرب الى المفعول به
لان دلالة الفعل عليه بالالتزام بخلاف المصدر والزمان قال الرضي والاولى ان يقال كل ما

والثالث والرابع المبتدأ والخبر فالمبتدأ هو الاسم

كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة
وذلك اذا مفوض اليه اختياره انتهى تنبيهات الاول يشترط في المصدر والظرف الاختصاص
والتصرف فلا يجوز ضرب ضرب ولا صيم زمن ولا اعتكف مكان لعدم اختصاصها فان
قيل ضرب ضرب شديد وصيم زمن طويل واعتكف مكان حسن جاز لحصول الاختصاص
بالوصف ولا يجوز سبحان الله على ان يكون نائبا عن فاعل فعله المقدر اي يسبح سبحان
الله ولا جلس عندك او معك لعدم التصرف والبصريون اقاموا وصف المصدر والظرف
مقام موصوفيهما فلا يقال في ضرب ضرب شديد ضرب ولا صيم في زمن طويل صيم طويل و
اجازه الكوفيون ويشترط في المجرور ان لا يلزم الجار وجها واحدا في الاستعمال كمذ ومنذ و
ورب والكاف وما خص بقسم او استثناء الثاني المجرور وان جر بحرف زائد فلا خلاف في
كونه هو النائب وحده وهو في محل رفع من النيابة كاحد في ما ضرب من احد وان جر بغيره
ففيه اقوال احدها وعليه الجمهور ان النائب هو المجرور وحده كما لو كان الجار زائدا
الثاني انه حرف الجر وحده وهو مذهب الفراء قال ابن هشام ولقد ابعد في ذلك لان الحروف
لا حظ لها في الاعراب لا لفظا ولا محلا الثالث انه الجار والمجرور معا هو قول ابن مالك قال
ابو حيان ولم يقل بذلك احد غيره وقال ابن هشام انه غير ظاهر اي لان نائب الفاعل مسند اليه
ولا اسناد الى مجموع الجار والمجرور الرابع ان النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل وجعل مبهما ليحتمل
ما يدل عليه الفعل من مصدر او ظرف مكان او زمان اذ لا دليل على تعيين احدها الخامس ان
النائب ضمير عائد الى المصدر المفهوم من الفعل وهو قول ابن درستويه الثالث اذا بني فعل لازم
للمفعول ففي النائب اقوال احدها ضمير المصدر نحو جلس اي الجلوس وعليه الزجاج وابن السيد
وجعل ابو حيان فيه اختصاصا اي الجلوس المعهود الثاني انه ضمير مجهول وعليه الكسائي وهشام
لانه لما حذف الفاعل اسند الفعل الى احد ما يعمل فيه المصدر والوقت والمكان فلم يعلم ايها
المقصود فاضمر ضمير مجهول الثالث انه فارغ لا ضمير فيه وعليه الفراء قاله في الهمع الثالث
والرابع مما يرد مرفوعا لا غير المبتدأ والخبر وسمي الاول مبتدأ تنبيها على ان حقه التقديم و
الثاني خبرا تنبيها على انه مناط الفائدة حتى كانه الخبر الذي هو كلام احتمل الصدق والكذب
او انه نفس الاخبار والاعلام فالمبتدأ هو الاسم حقيقة او حكما وهذا كالجنس شامل للمحدث



المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد نفي او استفهام لظاهر رافعة او ما في حكمه

وغيره من الاسماء المجرد عن العوامل جمع عامل وقد عرفت له معنيين في المقام صالح لكل
منهما اللفظية المنسوبة الى اللفظ نسبة الفرد الى كليه او المفعول الى المصدر والمراد بها
غير الزائدة اذ وجود الزائدة كالعدم وخرج به بقية المرفوعات فان قيل التجريد عن العوامل
يقتضي سبق وجودها ولم يوجد في المبتدأ عامل قط قيل قد ينزل الامكان منزلة الوجود كقولك
للحفار ضيق فم الركية وقولهم سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وهو هنا من هذا
القبيل لا يقال التجريد سلب الوجود من حيث المعنى فاللام في العوامل للاستغراق فيكون المعنى
المبتدأ هو الاسم الذي لم يوجد فيه كل عامل لفظي فسلب الكل يوجب سلب العموم لا عموم السلب
فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجريد عن شمول الوجود كما يكون بشمول
العدم يكون بالافتراق ايضا لانا نقول اللام في العوامل ليست للاستغراق بل للماهية وسلب
ماهية العوامل يستلزم سلب كل فرد من افرادها سلمنا انها للاستغراق فالتجريد وان كان سلبا
من حيث المعنى لكنه ليس سلبا بسيطا بل على وجه العدول لان النسبة ايجابية واثبات التجريد عن
جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم السلب لا سلب العموم فيكون المعنى هو الاسم
الذي لم يوجد فيه عامل لفظي سلمنا انه بسيط فيفيد سلب العموم وسلب العموم يحتمل شمول
العدم والافتراق الا ان الاول متعين هنا بالقرينة وهو الاصطلاح على ان المبتدأ هو الاسم
الذي لم يوجد فيه عامل لفظي قاله الفاضل الهندي مسندا اليه حال من الضمير المستكن
في قوله المجرد وخرج به الاسماء المعدودة واسماء العدد والافعال واسماء الحروف للتهجي والاصوات
او الصفة عطف على قوله الاسم واو لمنع الخلو دون الجمع وليست للشك والتشكيك ولا لتنويع
التعريف المراد بالصفة المشتق الذي له عمل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
واسم التفضيل والجاري مجرى المشتق كالمنسوب حال كونها الواقعة بعد نفي بحرفها واسم كما سيأتي
او استفهام كذلك رافعة حال ثانية من الصفة اي حال كونها رافعة لظاهر نحو اقائم الزيدان او
ما في حكمه وهو الضمير المنفصل فانه في حكم الظاهر من حيث الاستقلال نحو اراغب انت عن
الهتي هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون رفع الصفة للضمير المنفصل فاوجبوا في نحو اقائم
انت كون الاسمين مبتدأ وخبرا على التقديم والتأخير وتبعهم الزمخشري والسهيلي ونقل ابن الحاجب
الاجماع على ذلك في اماليه وهو وهم منه كما قال ابن هشام فظهر بطلان قول كثير من شراح الكافية من

ان المراد بالظاهر في قوله فيهما افتقر الظاهر اللغوي ليتناول الضمير المنفصل فعمدوا الى
اخراج الظاهر عن الظاهر وحكموا بانه اراد ما لم يرده وكيف وهو يصرح بالاجماع على ان
الصفة لا ترفع ضميرا منفصلا حجة الكوفيين ان الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا
عنه لا يقال قام انت فكذا الوصف واجيب بالفرق وذلك انه انما انفصل مع الوصف لئلا
يجهل معناه لانه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فانه يكون بارزا كقمت ولان طلب
الوصف لمعموله دون طلب الفعل فلذلك احتمل معه الوصف ولان المرفوع بالوصف
سد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل قال ابن هشام ومما يقطع
به على بطلان مذهبهم قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي وقول الشاعر خليلي ما واف
بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع فان القول بان الضمير في الاية مبتدأ كما زعم الزمخشري
مؤد الى فصل العامل عن معموله بالاجنبي والقول بذلك في البيت مؤد الى الاخبار عن
الاثنين بالواحد واجاب الامام الحديثي عن الاية بمنع تعلق الجار براغب لتكون وليلزم المحذور
بل يجعل متعلقا بمقدر بعد انت مدلول عليه بالمقدم اي اراغب انت ترغب عن آلهتي وعن البيت
باحتمال ان يكون انتما مبتدأ خبره الجملة الشرطية بعده مع الجواب المحذوف المدلول عليه
بقوله ما واف بعهدي والتقدير ما انتما خليلي اذا لم تكونا لي على من اقاطعه فما احد واف
بعهدي اي ان عدم وفائكما معي على من اقاطعه سبب لان لا يكون احد يفي بعهدي لانه ليس سواكما
ليس عندي في مرتبتكما من خلوص المودة وصدق الاخاء فاذا لم تساعداني وتكونا لي على من
اقاطعه لم يف احد بعهدي لانسائه بكما وادعائه انه احق بعدم الوفاء تنبيهات الاول قيل
هذا الحد منقوض بالمجرور برب ولعل ولولا ورب في نحو لعل زيد قائم ولولاك لكان كذا ورب رجل
صالح لقيته فان المجرور في هذه المواضع مرفوع محلا على انه مبتدأ كما قاله ابن هشام في المغني
وغيره مع انه ليس مجردا عن العوامل اللفظية غير الزائدة واجيب بانها في حكم الزائدة لشبهها
بها في كونها لا تتعلق بشيء الثاني قيل هذا الحد منقوض ايضا بقولهم لا نولك ان تفعل كذا
فان النول هنا مبتدأ وان تفعل فاعل به مغن عن الخبر مع انه غير صفة انتهى وقد يجاب بمنع ان
تفعل فاعلا به وانما هو خبر للنول كما قال ابو حيان الثالث وقوع الصفة بعد نفي او استفهام
شرط لانه عند جمهور البصريين وعن سيبويه جواز الابتداء بهما من غير شرط مع قبح واخاره

فان طابقت مفردا فوجهان فيه نحو ازيد قائم وما قائم الزيدان لا قائم الزيدان وزيد وقد يذكر المبتدأ بدون الخبر

١٠٣

ابن مالك وذهب الاخفش والكوفيون الى جوازه دون نفي فان طابقت الصفة الواقعة
بعد نفي او استفهام اسما مرفوعا بها مفردا واقعا بعدها ففيه وجهان كون الصفة مبتدأ
وما بعدها مرفوعا سد مسد الخبر وكونها خبرا وما بعدها مبتدأ وقدم الخبر لان الاستفهام
الذي حقه الصدر وبخلاف ما اذا لم تطابق مفردا وعدم مطابقتها للمفرد اما بان لا تطابق
المذكور بعدها اصلا او تطابقه ولكن لا مفردا فالاول مثل اقائم الزيدان واقائمان زيد
ففي الصورة الاولى تعين ان تكون الصفة مبتدأ وما بعدها مرفوعا بها اذ لو كانت
خبرا لما بعدها لوجبت المطابقة في التثنية والجمع فان المطابقة واجبة في هذا النوع بين
المبتدأ والخبر وفي الصورة الثانية ممتنعة لانها تركيب فاسد والثاني كقولك اقائمان الزيدان و
اقائمون الزيدون فتعين الصفة ان تكون خبرا مقدما اذ لو كان رافعا للظاهر هنا لما
ثنيت ولا جمعت على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها ولما فرغ من حد المبتدأ
اراد ان يمثل له ليزداد وضوحا فقال نحو زيد قائم مثال للاسم المجرد عن العوامل اللفظية
مسندا اليه ومثله ان تصوموا خير لكم فان المؤول كالصريح وهل من خالق غير الله وبحسبك
درهم ولعل في المغاور منك يرتب وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف نفي
ومثله ان قائم الزيدان وغير مضروب العمران او اقائم الزيدان مثال للصفة بعد حرف
استفهام ومثله هل قائم الزيدان ومتى قائم الزيدان واين قاعد الزيدان وكيف مقيم
العمران وكم ماكث البكران وايان قادم الخالدان اذ النفي والاستفهام بالاسم مثلهما
بالحرف فلا وجه لتخصيص الحرف كما صنع غير واحد او اقائم زيد مثال للصفة المطابقة للمفرد
فقائم يجوز ان يكون مبتدأ وما بعدها فاعلا سد مسد الخبر وزيد يجوز ان يكون مبتدأ مؤخرا
وما قبله خبرا مقدما كما تقدم فان رجح الاول بان الاصل المقدم الابتداء عورض بان الاصل
في الصفة الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا ومما تقرر علم ان المبتدأ نوعان مبتدأ له
الخبر وهو الاسم المسند اليه ومبتدأ لا خبر له وهو الصفة واستغنت عن الخبر لانها في معنى
الفعل والفعل لا يخبر عنه لكن لها مرفوع يغني عن الخبر وقد يجيء النوع الاول من المبتدأ محذوف
الخبر وجوبا وذلك في اربع مسائل احدها بعد لولا وصريحه في المعية نحو كل رجل وضيعته
بفتح الضاد المعجمة اي حرفته وسميت بها لانها تضيع بالترك ولان صاحبها يضيع بتركها فكل

مبتدأ ورجل مضاف اليه وضيعته معطوف على المبتدأ والخبر محذوف وجوبا اي مقرونان وانما
حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصحوبية ووجب الحذف لقيام الواو مقام مع
لو جيء بمع مكان الواو وكان كلاما تاما هذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون و
الاخفش الى انه مبتدأ لا يحتاج الى خبر لتمامه وصحة معناه اي مع ضيعته واخواته من
حروف والتقييد بالصريحة في المعية احتراز عن المحتملة لها وللعطف نحو زيد وعمرو فلك
ان تاتي بالخبر وتقول مقرونان وان تحذفه اعتمادا على فهم السامع من الاقتصار عليهما معنى
المصاحبة والاقتران ومن ذكره قوله وكل امرئ والموت يلتقيان تنبيه ذكر بعضهم
في نحو المثال المذكور اشكالا وهو ان الضمير في ضيعته لا يجوز ان يعود الى كل ولا الى رجل
اما الاول فلان التقدير حينئذ كل رجل وضيعة كل وهذا ليس بمرجع لانه مطلق وذاك
مقيد بالنسبة الا صحا واما الثاني فلان كل رجل وضيعة رجل وهذا لا يصح ايضا لان الكل
ذكر شامل لجميع الافراد بقرينة اداة العموم ورجل وحده لا يفيد ذلك والجواب ان الضمير يرجع
الى كل رجل وكما انه ناب عن افراد متكثرة فضميره ناب عن ضمائر كثيرة يعود بكل اعتبار
الى رجل فكانه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته وهكذا لان الضمير عين مرجعه فاذا كان
مرجعه عاما كان هو عاما كذلك ولذلك حكم بعضهم ان الضمير اذا عاد الى نكرة اوفي
كانت نكرة والثانية قبل الحال الممتنع كونها خبرا عن المبتدأ المذكور وقبلها بان يكون المبتدأ
مصدرا عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرا عن المبتدأ المذكور نحو ضربي زيدا
قائما او مضافا الى المذكور نحو اكثر شربي السويق ملتوتا او الى مأول به نحو اخطب ما يكون
الامير قائما فقائما في الصورة الاولى والثالثة وملتوتا في الثانية احوال لا تصلح اخبارا
عن المبتدأت المذكورة لانها لا توصف بالقيام ونحوه والاولى محتملة لان تكون من الفاعل
ومن المفعول كما قال الزمخشري وزعم ابو حيان انه لا يجوز كونها من المفعول الا بدليل لان
التقييدات بالاحوال والصفات وعود الضمائر لا تكون الا لاقرب مذكور والثانية تعينت
لان تكون من المفعول والثالثة من الفاعل وكل من ضربي وشربي وما يكون المأول بالكون
مصادر عاملة في مفسر ذي الحال وهو الضمير المستتر فيما يقدر من الخبر المحذوف وجوبا و
اختلف فيه فمذهب سيبويه وجمهور البصريين الى انه ظرف زمان مضافا الى الفعل والتقدير

ضربي زيدا اذا كان قائما في المضي واذا كان في الاستقبال والخبر في الحقيقة متعلق
هذا الظرف من مصغا وفعل وكان المقدرة تامة لا ناقصة والحال من الضمير
المستتر فيها وهي العامل في الحال ومفسر هذا الضمير هو معمول المصدر كزيد والسويق
والامير في الامثلة وانما لم تقدر كان ناقصة والمنصوب خبرها لامرين احدهما التزامهم
تنكيره فلا يقال ضربي زيدا القائم والثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه
كالحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قال ابن هشام وهو اقوى دلالة على
انه حال لان الخبر لا يقترن بالواو والدال على تعيين الخبر الذي هو حاصل ونحوه لا الاخبار
عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام مثلا اذ لا يمكن تقييده الا بعد حصوله ممكنا واللفظ
الساد مسد الخبر هو الحال فقد وجد شرط وجوب الحذف وذهب الاخفش وتبعه عضد
الدولة الى انه مصدر مضاف الى ذي الحال والتقدير ضربي زيدا ضربه اذا كان قائما و
شربي السويق شربه واخطب كون الامير كونه فضربه خبر ضربي وهو مضاف الى ذي الحال و
هو الهاء وكذا شربه وكونه خبران لا كثر واخطب واختاره ابن مالك في التسهيل قال ابن هشام
انه اولى لانه قدر اثنين وقدروا خمسة ولان التقدير في اللفظ اولى انتهى قيل ولان حذف
اذا مع الجملة المضاف اليها لم يثبت في غير هذا الموضع والمعدول عن ظاهر معنى كان التامة
الى التامة الا انه يرد عليه حذف المصدر مع بقاء معموله وهو ممتنع عند الاكثر الا ان
يقال القرينة الدالة على حذفه قوية فلا باس بالحذف كما قال سيبويه ان تقدير ما لك وزيدا
ما لك وملابستك زيدا ولا يجوز تقدير الخبر بعد الحال كما نقله ابن السيد عن الكوفيين
لانه تقدير ليس في اللفظ ما يدل عليه فكما يجوز ان تقدره ثابت مثلا يجوز ان تقدره منفي
ولانه يكون من الحذف الجائز لا الواجب لان قائما اذ ذاك يكون حالا من زيد والعامل فيه مصدر
فيعمل في الحال فلا يسد مسد خبره لانها من صلته وقيل الخبر نفس الحال كما قيل به في الظرف و
قيل الحال اغنت عنه كما اغنى مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح ما قدمناه من ان الخبر محذوف
وجوبا لسد الحال مسده قال ابن عصفور وانما صح للحال ان تسد مسد الخبر لانها بمنزلة الظرف في
المعنى الا ترى انه لا فرق بين ضربي زيدا قائما وضربي زيدا وقت قيامه فكل منهما سد مسد الخبر وكل
منهما على معنى في والظرف يسد مسد الخبر فكذا الحال انتهى تنبيه ان الاول تقييد المبتدا بكونه

مصدرًا او مضافًا اليه وهو لا به يؤخذ منه ان المبتدأ نفسه لا يكون الا بالمصدر ولا يجوز ان ضرب
زيدًا قائمًا خلافًا لبعض الكوفيين وتقييد المصدر بالعمل في اسم مفسر لضمير ذي الحال احتراز
من ان يكون المصدر عاملًا في صاحب الحال نفسه فان الحال لا يسد مسد الخبر نحو ضربي زيدًا
قائمًا شديد فان قائمًا حال من زيد والعامل فيها هو العامل في زيد وهو ضربي فلا تغني عن الخبر لانها
من صلته وتقييد الحال بكونها غير صالحة للخبرية احتراز من نحو ضربي زيدًا شديد فالرفع واجب
لصلاحيتها للخبرية وشذ قولهم لرجل حكموه عليهم واجازوا حكمه حكمك مسمطًا بتشديد الميم
وطاء مهملة اي حكمك لك مثبتًا الثاني يجوز عند الاخفش والمبرد والفارسي رفع الحال في الصورة
الثالثة وهي افعل المضاف الى اسماء المصدرية نحو اخطب ما يكون الامير قائمًا ومنعه سيبويه قال الرضي
والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازًا فجاز جعله قائمًا ايضًا بخلاف المصدر
الصريح كما في ضربي زيدًا قائمًا اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يؤنس بالمجاز انتهى وفي الثالث
بعد لولا الامتناعية ان كان كونًا مطلقًا نحو لولا علي لهلك عمر اي لولا علي موجود ونحوه فحذف
حذفه للعلم به من لولا الدالة على امتناع الشيء لوجود غيره ووجب لسد الجواب مسده وتمام
الكلام على هذه المسألة مستوفى في حديقة المفردات ان شاء الله والرابع بعد مبتدأ صريح في
القسم نحو لعمرك وايمن الله لافعلن اي لعمرك او ايمن الله قسمي فحذف الخبر للعلم به اذ تعين
ذلك للقسم دال على تعيين المحذوف ووجب الحذف لسد جوابه مسده ووجه تعينهما للقسم ان اللام
لا تستعمل معهما الا فيه ولا يجوز كونهما خبرين والمحذوف المبتدأ كما قال في الارتشاف وهي لا
تكون الا في الخبر قال ابو حيان وليست جواب قسم محذوف قيل لان القسم لا يدخل على القسم وفيه
نظر فقد ورد ليحلفن ان اردنا الا الحسنى والله يشهد انتهى وجوز ابن عصفور ان يكون المحذوف
في ذلك هو المبتدأ والتقدير لقسمي عمرك والاول اولى لان الحذف بالاعجاز اولى منه بالاوائل
الاحتراز بالصريح من غير الصريح في القسم وهو ما يصلح له ولغيره نحو عهد الله لافعلن اي علي
فيجوز حذفه على قلة واثباته لانه لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه بخلاف نحو لعمرك وايمن
الله وامانة الله مما هو صريح في القسم والعمر بضم العين وفتحها ويلزمه الفتح مع اللام لان القسم
موضع التخفيف لكثرة استعماله وهو مصدر محذوف الزوائد اصله تعميرك ومعناه البقاء
والحيوة فمعنى لعمرك لافعلن وحياتك لافعلن ويلزم الاضافة الى الظاهر والمضمر مع اللام ودون

والمنحاة فيه كلام منتشر لا نطول بذكره ويجوز ادخال الباء عليه كقوله تعالى بحسبكم لا تهجونا
وحسبنا المنى ثم اصطلينا واعلم ان المصنف لو اخر ذكر هذه المسائل بعد الخبر لكان اولى كما فعله
المصنفون واذ قد تعرض لذلك هنا فلنتمم الفائدة بذكر حذف الخبر جوازا او وجوبا اما حذف
الخبر جوازا فعند قيام القرينة نحو قولك بعد الاستفهام عن المخبر عنه زيد لمن قال من عندك اى عندك
زيد والعطف عليه نحو زيد قائم وعمرو وقال الله تعالى اكلها دائم وظلها اى دائم وفى غير
ذلك نحو وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم والمحصنات اى حل لكم قال ابن مالك وبعد
اذا الفجائية نحو خرجت فاذا السبع اى حاضر وهو قليل وتبعه ابن هشام فى الاوضح وهو مبنى
على ان اذا حرف اما القائل بانها للمكان فلا يقدر محذوفا بل يجعلها هى الخبر كما سيأتى
تحقيقه فى حديقة المفردات انشاء الله واما حذف المبتدا جوازا فعند قيام القرينة ايضا نحو قولك
زيد لمن قال من هذا اى هذا زيد وهو كثير بعد الاستفهام قال الله تعالى وما ادريك ما
الحطمة نار الله اى هى نار الله وما ادريك ما هيه نار حامية ما اصحاب اليمين فى سدر
مخضود هل انبئكم بشر من ذلكم النار وبعد فاء الجواب نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء
فعليها اى فعمله لنفسه واساءته عليها وان تخالطوهم فاخوانكم اى فهم وان لم يصبها وابل
فطل وان مسه الشر فيؤس وبعد القول نحو قالوا اساطير الاولين قالوا ساحر او مجنون
سيقولون ثلثة رابعهم كلبهم الايات وفى غير ذلك نحو قوله تعالى لم يلبثوا الا ساعة من نهار
بلاغ اى هذا بلاغ بدليل هذا بلاغ للناس سورة انزلناها اى هذه سورة وقد اجتمع حذف
كل من المبتدا والخبر جوازا فى قوله تعالى سلام قوم منكرون اى سلام عليكم انتم قوم منكرون
فحذف خبر الاول ومبتدا الثانى وقد يحتمل المحذوف الامرين ويكثر بعد الفاء نحو فتحرير رقبة
فعدة من ايام اخر فمن استيسر من الهدى فنظرة الى ميسرة اى فالواجب كذا او فعليه او فعليكم
كذا وياتى فى غيره نحو فصبر جميل اى اجمل او امثل ومثله طاعة وقول معروف اى اجمل او امثل
واذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا وكونه خبرا كما ذكر فقال الواسطى الاولى كونه مبتدا
لان الخبر محط الفائدة وقال العبدى الاولى كونه الخبر لان الحذف بالاعجاز والاواخر اليق
منه بالصدور والاوائل حكاه ابن اياز واما حذف المبتدا وجوبا فحيث كان مخبرا عنه بنعت
مقطوع الى الرفع لمجرد مدح نحو الحمد لله الحميد اى هو الحميد او لمجرد ذم نحو اعوذ بالله من ابليس

ولا يكون نكرة الا مع الفائدة والخبر هو المجرد المسند

عدو المؤمنين او ترحم نحو اللهم ارحم عبدك المسكين وان كان النعت لغير ذلك كالتخصيص
نحو مررت بزيد الخياط جاز الاظهار والحذف واخبر عنه بمصدر جيء به بدلا من اللفظ بفعله
نحو سمع وطاعة قال وقالت حنان ما اتى بك ههنا اي امري سمع وطاعة وامري حنان او
بمخصوص نعم وبئس مؤخرا عنهما نحو نعم وبئس الرجل زيد اذا قدر خبرا فان تقدم نحو زيد
نعم الرجل فهو مبتدا لا غير او بصريح القسم نحو في ذمتي ميثاق ولا فعلن اي في ذمتي ميثاق
او عهد عكس قولهم لا فعلن واعلم ان الاصل في المبتدا المسند اليه ان يكون معرفة لان الغرض
من الاخبار انما افادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر والاخبار عن
النكرة لا فائدة فيه ولا يكون المبتدأ نكرة الا مع حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة
فاخبر عن اي نكرة شئت وجد شيء من الشرائط او لم يوجد فيجوز ان يقول لكوكب انقض الساعة
ولا يقال رجل قائم هذا ما عول عليه المتقدمون في ضابطة الابتداء بالنكرة ورأى المتأخرون
انه ليس كل احد يهتدي الى مواطن الفائدة فتتبعوها فانهاها بعضهم الى نيف وثلثين موضعا
اورده السيوطي في الاشباه والنظائر وقال بعضهم ان الضابط في ذلك قرب النكرة من
المعرفة لا غير وفسر قربها من المعرفة باحد شيئين اما باختصاصها كالنكرة الموصوفة او بكونها
في غاية العموم كقولنا تمرة خير من جرادة فعلى هذا الضابط لا حاجة لنا بتعداد الاماكن
بل نعتبر كل ما يرد فان كان جاريا على الضابط اجزناه والا فمنعناه والخبر هو الاسم حقيقة او
حكما المجرد عن العوامل اللفظية والمراد بها غير الزائدة ليشمل نحو ما زيد بقائم عند التميميين
وان عمرو بذاهب عندهم وعند الحجازيين ويدخل فيه قسما المبتدا والاسماء المعدودة المسند
فخرج القسم الاول من المبتداء والاسماء المعدودة به الى المبتدا ويجوز الباء بمعنى الى والضمير
العائد الى المبتداء وعلى التقديرين يخرج القسم الثاني من المبتداء فلا حاجة الى اخراجه بزيادة
المغاير للصفة كما فعل ابن الحاجب في كافيته اذ هي بهذا المعنى هنالك تاكيد تنبيها على الاولى
شمل قولنا الاسم حقيقة او حكما نحو زيد قائم وبعض الفعل الماضي ضرب واما الخبر الجملة
فان قلنا انها مأولة بالمفرد كما قاله ابن الحاجب دخلت وهو المناسب لقول المصنف فيما مر ولا
يتأتى الكلام الا في اسمين او فعل واسم وان قلنا انها على صرافتها خبر من غير تأويل لم تدخل و
هو مذهب المحققين من النحاة الثاني اختلفوا في عامل المبتدا والخبر فذهب البصريون الى ان

وهو مشتق وجامد فالمشتق غير الرافع لظاهر يتحمل ضميره فيطابقه دائما بخلاف غيره نحو الكلمة
لفظ وهند قائم ابوها

العامل في المبتدأ هو الابتداء وفسره بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد اليه او الاسناد وفسره
الجزولي بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده ثم قال المتا
كالزمخشري والجزولي وابن الحاجب هذا الابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على
السواء وهو قضية كلام المصنف حيث حد المبتدأ والخبر كليهما بالمجرد ونقل الاندلسي عن
سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدأ ويحكى عن ابي علي وتلميذه ابي الفتح وهو مذهب جمهور
المتأخرين وقال الكسائي والفراء يترافعان وقيل غير ذلك وهو اي الخبر قسمان قسم مشتق
وهو الاصل ولذلك قدمه والمراد به هنا الدال على ذات مبهمة وهو المسمى صفة كضارب و
مضروب وحسن واحسن وفي حكمه المنسوب لا مطلق المشتق فان اسم الزمان والمكان والالة حكمها
حكم الجامد المحض وهذا اصطلاح غير ما تقدم وقسم جامد وهو ما عدا المشتق بالمعنى المذكور
فالمشتق اما رافع لظاهر او لا غير الرافع لظاهر لفظا كما سيأتي او محلا نحو الكافر مغضوب
عليه يتحمل ضميره اي ضمير المبتدأ وذلك لان المشتق بالمعنى المذكور في معنى الفعل فلا بد له من
فاعل ظاهر او مضمر فيطابقه اي يطابق المبتدأ دائما افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا نحو
زيد والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات صح
قائمات فالخبر في ذلك كله متحمل للضمير مستتر وجوبا عائد على المبتدأ وهو مطابق للمبتدأ كما ترى
والالف في قائمان والواو في قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما في الرجلان والزيدون
وهذا الضمير يجب استتاره الا اذا جرى الخبر على غير من هو له في المعنى فيبرز عند البصريين
وجوبا سواء خيف اللبس ام امن فالاول نحو غلام زيد ضاربه هو اذا كانت الهاء للغلام او لم يبرز
الضمير لتوهم السامع ان الغلام هو الضارب والثاني نحو غلام هند ضاربته هي وذهب الكوفيون
الى عدم وجوب الابراز الا مع اللبس تمسكا بقوله قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت بكنه
ذلك عدنان وقحطان واختاره ابن مالك فقال في منظومته الكبرى في المذهب الكوفي شرط
ذاك ان لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن وصرح في غيرها من كتبه بوفاقهم ورد تمسكهم بالبيت باحتمال
ان يكون ذرى المجد منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير بانو ذرى المجد
بانوها بخلاف غيره اي المشتق غير الرافع لظاهر هو الجامد نحو الكلمة لفظ وهذا اسند شيء
الى التسع المفسر والمشتق الرافع لظاهر نحو هند قائم ابوها فلا يتحمل ضمير المبتدأ ولا يطابقه

اما الجامد فلان تحمل الضمير فرع على ان يكون المتحمل صالحا لرفع ظاهر على الفاعلية وذلك
مقصور على الفعل وما في معناه ولا الظرف في الجامد في ذلك واما المشتق الرافع لظاهر فلانه لا
يرفع فاعلين واما عدم مطابقتهما للمبتدأ فلعدم تحملهما للضمير تنبيهان الاول قضية اطلاقه و
تمثيله بالكلمة لفظا ان الجامد لا يتحمل الضمير ولو اول بالمشتق وهو خلاف ما صرح به من ان
المؤول بالمشتق بمنزلته في تحمل الضمير ورفعه الظاهر بل في كلام ابي حيان ما يشير الى انه لا خلاف
في ذلك وانما لم يطابق في نحو الكلمة لفظ مع تحمله للضمير لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث فاجروه على اصله لان المصدر لم يتحمل الضمير كما اقتضى كلامه توهمه بعض فضلاء
العجم كيف وهو ما اول هنا بالملفوظ من غير خلف نعم المصدر لا يتحمل ضميرا اذا لم يؤول بالصفة
وذلك اذا اخبر به عن عين وجعل العين نفس المعنى مجازا على قول سيبويه في نحو زيد عدل وهذا
لا يتصور في نحو الكلمة لفظ واما على قول الكوفيين من ان المصدر يؤول بالصفة دائما فزيد عدل
مؤول بعادل فهو متحمل للضمير اجماعا بدليل رفعه للظاهر نحو زيد عدل ابوه واما على قول
البصريين من انه على حذف مضاف اي ذو عدل فالخبر هو ذو وهو المتحمل لانه المؤول بالمشتق
لا المصدر وهو يطابق المبتدأ دائما فاذا قلت هند عدل والزيدان عدل كان التقدير ذات
عدل وذوا عدل وقس على ذلك واعلم ان نحو هذا التفصيل يجري في الجامد المؤول بالمشتق
غير المصدر وان لم يات فيه الخلاف المذكور قال ابن مالك في شرح الكافية اذا اشرت الى رجل و
قلت هذا اسد كان لك فيه ثلثة اوجه احدها تنزيله منزلة الاسد مبالغة دون التفات
الى تشبيه كقول الشاعر لسان الفتى سبع عليه شذاته اذا لم يزع من غربه فهو اكله والثاني ان
يقصد التشبيه فيقدر مثلا مضافا اليه ففي هذين الوجهين لا ضمير في اسد والوجه الثالث
ان تاول لفظ اسد بصفة وافية بمعنى الاسدية وتجريه مجرى ما اولته فتحمله ضميرا وترفع به
ظاهرا اي جرى على غير ما هو له كقولك هذا اسد ابناه وهذا ايضا شايع في النعت والحال
فمن النعت قول العرب مررت بقاع عرفج كله وكله تاكيد للضمير المرتفع بعرفج لان عرفجا
ضمن معنى خشن ومثله مررت بقوم عرب اجمعون فضمن عرب معنى فصحاء ورفع به ضميرا واجمعون
توكيد انتهى الثاني ذهب الكوفيون الى ان الجامد يتحمل الضمير مطلقا اول بمشتق او لم يؤول
وعزى هذا القول الى الكسائي من الكوفيين وحده والى الرماني من البصريين لكن نقله بدر الدين

فالقاعدة المجهول ثبوته للشيء عند السامع في اعتقاد المتكلم يجعل خبرا ويؤخر وذلك الشيء المعلوم
يجعل مبتدأ ويقدم ولا يعدل عن ذلك في الغالب فيقال لمن عرف زيدا باسمه وشخصه ولم يعرف انه
اخوه زيد اخوك ولمن عرف ان له اخا ولم يعرف اسمه اخوك زيد فالمبتدأ هو المقدم في الصورتين

مالك في شرح التسهيل نقله عن الكوفيين كافة وسبقه الى هذا النقل صاحب البسيط هذا وقاعدة
في تقديم المبتدأ وتاخير الخبر اذا كانا معرفتين وهي اذا كان الاسمان المعرفان بحيث يستفيد
السامع النسبة بينهما وكل منهما يصلح ان يكون محكوما عليه فالمجهول ثبوته منهما للشيء الاخر
عند السامع وهو كالطالب في اعتقاد المتكلم ان يحكم به عليه يجعل خبرا له ويؤخر عنه لانه
محكوم به وذلك الشيء الاخر المعلوم عند السامع الذي جهل ثبوت الاخر له يجعل مبتدأ ويقدم
لانه محكوم عليه والحاصل انه انما يتحقق المتكلم او توهم ان السامع كالطالب للحكم عليه يجعل
مبتدأ والاخر خبرا ولا يعدل عن ذلك في الاستعمال الغالب فيقال على القاعدة لمن عرف زيدا
باسمه وشخصه ولم يعرف انه اخوه واريد ان يعرف انه اخوه زيد اخوك سواء عرف ان له اخا ولم يعرف
ان زيدا اخوه او لم يعرف ان له اخا اصلا ويقال لمن عرف ان له اخا في الجملة ولم يعرف اسمه على
التعيين واريد ان يعرف اسمه زيد اخوك زيد فالمبتدأ هو المقدم في الصورتين وهو زيد في الصورة
الاولى واخوك في الصورة الثانية وقد يعدل عن ذلك في غير الغالب فيجعل المطلوب الحكم
عليه خبرا والاخر مبتدأ كقول ابي تمام في صفة القلم لعاب الافاعي القاتلات لعابه واري
الجنى اشتارته ايد عواسل وكان على مقتضى القاعدة ان يقال لعابه لعاب الافاعي اذ المقصود
تشبيه مداد قلم الممدوح بالسم في حق الاعداء وبالعسل في حق الاولياء وهذا مما اجاب عنه
البيانيون بانه من التشبيه المعكوس فيكون المقدم مبتدأ فلا نقض به على القاعدة قال ابن هشام
وهو ضعيف لانه نادر الوقوع مخالف للاصول اللهم الا اذا اقتضى المقام المبالغة والى ذلك
اشار المص بان العدول اليه من غير الغالب لمخالفته القاعدة واما النحويون فيجعلونه من باب
تقديم الخبر على المبتدأ لجواز الحصول القرينة المميزة بين المبتدأ والخبر فنحو ذلك عندهم
جائز كثير الاستعمال ومثله قول الاخر بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال
الاباعد فبنونا خبر مقدم وبنو ابنائنا مبتدأ مؤخر لان المراد الحكم على بني ابنائهم بانهم
مثل بنيهم لا عكسه كان الاولى بالمص نقض تقرير النحويين لان كتابه في النحو لا في البيان
تنبيه ما ذكره من القاعدة طريقة اهل البيان وهو المشهور عند النحويين عند انتفاء القرينة
وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا لحصول الفائدة للسامع قدم الخبر او اخر وقيل
ان كان احدهما مشتقا والاخر اسما نحو الفاضل زيد تعين المشتق للخبرية وان تقدم والاسم

هذا البيت في صفة القلم

يقتضي

للابتدائية وان تأخر لان معنى المبتدأ المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هي المنسوب
اليه والصفة هي المنسوب وهو قول الفخر الرازي واجيب بان المعنى الشخص الذي له الصفة
صاحب هذا الاسم فتصير الصفة دالة على الذات ومسندا اليها والاسم دالا على الصفة
ومسندا وقيل ان كان احدهما اعرف فهو المبتدأ نحو هذا زيد وان استويا في الرتبة وجب
الحكم لابتدائية المقدم نحو الله ربنا تكميل ويجب الحكم بابتدائية المقدم في صورتين اخريين
احديهما كون الاسمين نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو افضل مني اذ لو جوز تقديم الخبر
هنا لالتبس بالمبتدأ فيفسد المعنى اذ كثيرا هو افضل منك لا من يخاطبك بالعكس الثانية
كونهما مختلفين تعريفا وتنكيرا والاول هو المعرفة كزيد قائم واما ان كان هو النكرة فان لم
يكن له ما يسوغ الابتدائية فهو خبر اتفاقا نحو خز ثوبك وذهب خاتمك وان كان له
مسوغ فكذلك عند الجمهور واما سيبويه فيجعله المبتدأ نحو كم مالك وخير منك زيد
حسبنا الله تعم قاله ابن هشام في المغني وظاهر كلام ابن مالك ان ذلك عند سيبويه مخصوص
بما اذا كان اسم استفهام او اسم تفضيل يجب تقديم المبتدأ اذا خيف التباسه بالفاعل نحو زيد
قام اذ لو قيل قام زيد لالتبس المبتدأ بالفاعل لان اعتباره اقرب فامتنع وجوزه الاخفش
والمبرد او كان الخبر محصورا فيه بالا لفظا نحو وما محمد الا رسول او معنى نحو انما انت نذير
اذ لو اخر لالتبس المحصور بالمحصور فيه او كان المبتدأ له صدر الكلام اما بنفسه كالاستفهام
والشرط والتعجب نحو من ابوك ومن يقم اقم وما احسن زيدا اذ لو اخر لخرج ما له صدر الكلام
عن صدريته او بغيره نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك فان لام الابتداء لها الصدر او كان ضمير
شان نحو هو زيد منطلق وقيل لانه لو اخر لالتبس بالتوكيد وفيه نظر وقد يؤخر المبتدأ ويقدم
الخبر جوازا توسعا في الكلام اذ ربما احتيج في وزن او قافية او سجع الى تقديم بعض اجزاء الكلام
على بعض ووجوبا بان يكون للخبر صدر الكلام اما بنفسه نحو من زيد او بغيره نحو صبيحة اي يوم
السفر او يوقع تاخيره في لبس ظاهر نحو عندك درهم ولي وطر اذ لو اخر لالتبس بكونه صفة
للمبتدأ لانه نكرة وطلبها للوصف اشد من طلبها للخبر فالتزم تقديمه دفعا للالتباس او يكون
المبتدأ محصورا فيه بالا لفظا نحو وما لنا الا اتباع احمد او معنى نحو انما في الدار زيد
اذ لو اخر لاوهم الاختصاص في الخبر كما مر في عكسه او يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعلق

الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا وعلى مضاف ليه الخبر كقوله أهابك إجلالا وما بك قدرة
علي ولكن ملء عين حبيبها تتمة لا يخبر بالزمان عن الذات فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة
فإن حصلت جاز كأن يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا نحو نحن في شهر كذا ويوم طيب قد يتعدد
الخبر لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه وذلك إذا صح الاقتصار على كل واحد من الخبرين أو الأخبار
نحو زيد فقيه شاعر كاتب ولك استعماله بالعطف اتفاقا أو لفظا فقط المتعدد لقيام فيه مقام خبر
واحد نحو الرمان حلو حامض ولا يجوز فيه العطف لأن المجموع بمنزلة الواحد إذ المعنى مز وجوزه
أبو علي نظرا إلى اللفظ وقد يتعدد لتعدد صاحبه إما حقيقة نحو بنوك فقيه ونحوي وشاعر و
حكما بأن يكون المبتدأ مفردا ذا أجزاء ينقسم الأخبار عليها نحو قوله تعالى إنما الحيوة الدنيا
لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر وهذا يجب فيه العطف تنبيهان الأول التمثيل لكون
المبتدأ عاما والزمان خاصا كنحن في شهر كذا ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وتبعه شرح
كلامه وتعقب ذلك العلامة ناظر الجيش بأن العموم في نحن لا يعقل قال المالكي في حاشية
الأوضح ووجهه بعضهم بأنه وإن كان ضميرا منفصلا للمتكلم معظم نفسه والمشارك غيره
فهو عام لصلاحيته لكل متكلم لا يختص بمتكلم دون آخر انتهى ووجهه آخر بشموله للمتكلم
وجميع من سواه في ذلك الزمان والزمان خاص لأنه عينه انتهى وهو أولى من التوجيه الأول الثاني
قال الأخفش في قولهم هذا حلو حامض إنما أرادوا هذا حلو فيه حموضة فينبغي أن يكون الثاني
صفة للأول وليس في قولهم إنهما جميعا خبر واحد تثنية والجمهور على أنهما خبران في معنى خبر واحد
ونقل عن أبي علي الفارسي أن نحو حلو حامض فيه ضمير واحد يتحمله الثاني لأن الأول تنزل من الثاني
منزلة الجزء وصار الخبر إنما هو بتمامهما وقال بعضهم الضمير يعود من معنى الكلام كأنك قلت
هذا مز لأنه لا يجوز خلو الجزأين من الضمير ولا انفراد أحدهما به لأنه ليس أولى من الآخر ولا يكون
فيهما واحد لأن عاملين لا يعملان في معمول واحد ولا أن يكون فيهما ضميران لأنه يصير التقدير كله
حلو وكله حامض وليس هذا الغرض منه وقيل كل منهما يتحمل ضميرا واختاره أبو حيان وشيخي
العلامة محمد بن علي الشامي قال ولهذا ارتفعا على الخبرية ولا يلزم من فرض صدقه الجمع بين الضدين
على الوجه المحال لأنا لا نحكم على المبتدأ بكل منهما وهو على صرافته إذ لا يجوز الحكم إلا بعد
تمام الكلام وبعد سماع الخبرين فالعقل يحكم حكما ضروريا بامتناع اتصافه بهما ضدان على

مصرع

المالكي

الموضوع

فصل تدخل على المبتدأ والخبر افعال وحروف فتجعل المبتدأ اسما لها والخبر خبرا لها وتسمى النواسخ وهي ثمانية انواع الاول الافعال الناقصة

الموضوع الواحد الشخصي فلا تعتبر نسبته ولحد منهما الى المبتدأ الاحيث يعتبر تأثير كل منهما في الاخر وتأثره عنه والخطاطه عن صرفي النوعين ثم يحكم على المبتدأ بكيفية متوسطة بين الكيفيتين فاذا قيل الرمان حلو حامض فكانه قيل الرمان فيه شوب من الحلاوة وشوب من الحموضة ولا تضاد بينهما كما لا تضاد بين البياض الضعيف والسواد الضعيف بل ربما كان احدهما عين الاخر لوجوب الحدود المشتركة بين الانواع هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام انتهى كلام شيخنا و تظهر ثمرة الخلاف في تحملهما او تحمل احدهما في نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين رفع الرمان بالثاني وان قلنا انه يتحمل فيجوز ان يكون من باب التنازع في التسبيبي المرفوع وذكر ابو الفتح ابن جني انه راجع شيخه ابا علي نيفا وعشرين سنة في عود الضمير في هذا الفصل حتى تبين له وذكر في البديع انه لا يجوز الفصل بين هذين الخبرين بالمبتدأ ولا تقديمهما عليه عند الاكثرين واجازه بعضهم انتهى هذا فصل في ذكر ما ينسخ المبتدأ والخبر تدخل على المبتدأ والخبر افعال وحروف وتعمل فيهما بدليل انك متى حذفتها انعقد الكلام مبتدأ وخبرا فتجعل المبتدأ اسما لها والخبر خبرا لها فنسمي الاول اسمها والثاني خبرها وقد يسمى مرفوع كان فاعلا لتشبيهه له بالفاعل ومنصوبها مفعولا لتشبيهه له بالمفعول وهو مجاز قال ابن هشام وهو اصطلاح غير معروف وتسمى هذه الافعال والحروف النواسخ لانها تنسخ حكم المبتدأ والخبر الثابت لهما قبل دخولها اخذا من النسخ ولغة هو الازالة وهي من حيث هي تسعة انواع لانها اما افعال او حروف كما ذكره ومن حيث عملها واختلاف احكام بعضها مع بعض ثمانية انواع لم يذكر منها افعال القلوب مع اعترافه بان اصل مفعوليها المبتدأ والخبر كما عليه الجمهور وقد ذكرها في حديقة الافعال وسيأتي الكلام هنالك وكان الاولى ان يذكرها في جملة النواسخ فتكون الانواع تسعة النوع الاول الافعال الناقصة وسميت بذلك لانها لا تتم بمرفوعها كلاما او قيل لانها لا تدل على الحدث ولكن يصح ما سيأتي وقد تسمى بالنواسخ من باب اطلاق اسم الاعم على الاخص وعرفها ابن الحاجب بتبعية المصنف في التهذيب بما وضع لتقرير الفاعل على صفة اي بجعله وتثبيته عليها قال الرضي وغيره كان ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة هي صفة غير مصدره والا انتقض بجميع الافعال التامة فان ضرب مثلا من قولنا ضرب زيد يقرر الفاعل على صفة لكن تلك الصفة هي الضرب المستفاد من الفعل العامل فيه واما الفعل الناقص تقرير الفاعل على

في ذكر النواسخ

الاول الافعال الناقصة

صفة

والمشهور منها كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وليس

صفة مصدره فان كان في قولك كان زيد قائما الا يقرر زيدا على صفة الكون بل على صفة القيام المستفاد من الخبر المتصف بصفة الكون اى الحصول والوجود وكذا سائرها قال بعضهم والتحقيق انه لا حاجة الى ما ذكر من التقييد لان المتبادر من قولك هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى هو الموضوع له لا غير والافعال التامة موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها معا والافعال الناقصة موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فتكون الصفة غير مدلولها انتهى وفيه نظر فتامل ولم يذكر سيبويه من هذه الافعال سوى صار وما دام وزال ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وبه جزم المص في التهذيب قال ابن مالك كل فعل لا يستغنى مرفوعه عن خبر عند صالح للتعريف والتنكير او جملة تقوم مقامه فهو من باب كان ويميزها عن غيرها وقوع اللام الفارقة بعدها نحو وان كانت وان وجدنا اكثرهم لفاسقين قال الرضي وقد يجوز تضمين كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة قال الله تعالى فتمثل لها بشرا سويا اى صار مثل بشر ونحو ذلك وظاهر عبارة المص انها غير محصورة حيث قال والمشهور منها كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وليس فكان لثبوت خبرها لاسمها وفيها معنى مع الانقطاع عند الاكثر كما قال ابو حيان او مع السكوت عن الانقطاع وعدمه عند اخرين وجزم به ابن مالك نحو كان زيد قائما وقد تكون للاستمرار والدوام ومنه الواردة في صفاته تعالى وصار لانتقال اسمها الى خبرها واصبح وامسى واضحى لثبوت خبرها لاسمها في جميع النهار والليل قال ابن الخباز ورايت كثيرا يتوهمون ان بات دالة على النوم ويبطله قوله تعالى والذين يبيتون لربهم سجدا وقياما وقد تكون كان واصبح وامسى واضحى وظل وبات بمعنى صار كقوله تعالى فكانت هباء فاصبحتم بنعمته اخوانا ظل وجهه مسودا وقول الشاعر امست خلاء وامسى اهلها احتملوا اخنى عليها الذي اخنى على لبد وقوله ثم اضحوا كانهم ورق جف فالوت به الصبا والدبور وقوله ابيت كانني اطوى بحبل وليس لنفي خبرها عن اسمها حالا عند الجمهور وقال سيبويه وابن السراج مطلقا قال الاندلسي الحسن بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يتقيد بزمان ان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به واستحسنه الرضي قال بعض المحققين وفيه نظر لان المراد بكونها للحال وكونها للمطلق انها كذلك بحسب الوضع فاذا كانت عند الاطلاق للحال فهي للحال البتة

انتهى

وما زال وما برح وما انفك وما فتئ وما دام وعملها رفع الاسم ونصب الخبر

انتهى فتأمل وتعمل هذه الافعال الثمانية عمل الاولى مطلقا سواء كانت موجبة او منفية
صلة لما الظرفية او غير صلة والحق به المصنف في التهذيب اضحى وعاد وغدا وراح وعدتها
من المشهور وما زال وهو لثبوت خبرها لاسمها على الاستمرار مذ قبله ويشترط فيه ان يكون
ماضيا لزال الماضي يزال لا ماضي يزيل فانه فعل متعد الى واحد ومعناه ماز يقال زل ضأنك من
معزك اي ميزه ومصدره الزيل ولا ماضي يزول فانه قاصر ومعناه الانتقال ومنه قوله تعالى ان
الله يمسك السموات والارض ان تزولا ولئن زالتا ومصدره الزوال وما برح وما انفك
وما فتئ مثلث التاء ويقال افتأ ذكره الصغاني وهي تميمية وهذه الاربعة تعمل بشرط تقدم
نفي او نهي او دعاء مثال النفي كما نطق به قوله تعالى ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه عاكفين
ومنه تالله تفتأ اي تفتأ ومثال النهي قوله صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال
مبين ومثال الدعاء قوله الا يا اسلمي يا دار مي على البلا ولا زال منهلا بجرعائك القطر
قيد في الارتشاف بلا خاصة قال ابو حيان في شرح التسهيل ولا خلاف بين النحويين في ان
معاني هذه الاربعة الافعال متفقة وما دام وهي لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها وتعمل بشرط
تقدم ما المصدرية الظرفية كما نطق به كاعط ما دمت مصيبا درهما فلو لم تتقدمها ما لم يكن من
هذا الباب نحو دمت مصيبا وكذا لو كانت مصدرية غير ظرفية نحو عجبت مما دمت محسنا لان المعنى
من دوام احسانك تنبيه قال بعضهم اتفق النحاة على ان كان واخواتها افعال الا ليس فان
الفارسي ومن تبعه ذهب الى حرفيتها والصحيح فعليتها لاتصال ضمائر الرفع البارزة وتاء التأنيث
الساكنة بها انتهى قلت ودعوى الاتفاق ممنوعة فقد ذهب الزجاج ومن تبعه الى انها حروف
لكونها دالة على معنى في غيرها حيث جاءت لتقرير الخبر للمبتدأ على صفة وعملها كلها رفع الاسم و
هو المبتدأ الذي تدخل عليه اي تجدد عليه رفعا غير الاول لكونها عوامل لفظية وهو مذهب
البصريين وذهب الكوفيون الى انه باق على رفعه لانه لم يتغير عما كان عليه والصحيح الاول
بدليل اتصال الاسم بها اذا كان ضميرا نحو كنت قائما والضمير بالاستقراء لا يتصل الا بعامله
ويشترط في المبتدأ الذي تدخل عليه ان لا يخبر عنه بجملة طلبية ولا انشائية وان لا يلزم التصدير
ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية سواء كان لنفسه ام لمصحوب لفظي ام معنوي ونصب الخبر
اي خبر المبتدأ خلافا للكوفيين في انه انتصب على الحال واكثر النحاة لا يجوز رفع الخبر بعدها

على انه

على اضمار مبتدأ محذوف فلا يقال كنت قائم اي انا وقد ورد في الشعر ما ظاهره الجواز فان كان
تفصيل الحجاز الوجهان نحو كان الزيدان قائما وقاعدا ورفع اسمين بعدهما انكره الفراء وقال الجمهور
فيهما ضمير شان والكسائي وابن الطراوة ملغاة ذكره في الارتشاف تنبيهان الاول اذا انتقض خبر ليس
بالا لم يخرج عن هذا العمل في لغة الحجاز وبنو تميم يرفعون الخبر حملا لها على ما في الاهمال عند
انتقاض النفي كما حمل اهل الحجاز ما على ليس في الاعمال عند استيفاء شروطها حكى ذلك عنهم
ابو عمرو بن العلاء فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي فجاءه فقال يا ابا عمرو ما شيء بلغني عنك انك تجيزه
قال وما هو قال بلغني انك تجيز ليس الطيب الا المسك بالرفع فقال له ابو عمرو نمت وادلج الناس
ليس في الارض تميمي الا وهو يرفع ولا حجازي الا وهو ينصب ثم قال لليزيدي تعال انت يا يحيى
وقال لخلف الاحمر تعال انت يا خلف امضيا الى ابي مهدية فلقناه الرفع فانه يابى وامضيا الى
المنتجع بن نبهان التميمي فلقناه النصب فانه يابى قال ابو محمد اليزيدي فمضينا الى ابي مهدية
فوجدناه قائما يصلي فلما قضى صلوته اقبل علينا فقال ما خطبكما فقلت جئناك لنسألك عن
شيء من كلام العرب قال هاتياه فقلنا كيف تقول ليس الطيب الا المسك فقال اتأمرني بالكذب على
كبر السن فاين الزعفران واين الجادي واين بنة الابل الصادرة فقال له خلف الاحمر ليس الشراب
الا العسل قال فما تصنع سودان هجر ما لهم غير هذا التمر فلما رايت ذلك قلت كيف تقول
ليس ملاك الامر الا طاعة الله تعالى فقال هذا كلام لا دخل فيه ليس ملاك الامر الا طاعة الله
تعالى والعمل بها ونصب فلقناه الرفع فابى وكتبنا ما سمعنا منه ثم جئنا الى المنتجع فقلنا له
كيف تقول ليس الطيب الا المسك فقال ليس الطيب الا المسك فرفع وجهدنا به ان ينصب فلم ينصب
فرجعنا الى ابي عمرو وعنده ابن عمر ولم يبرح بعد فاخبرناه بما سمعنا فاخرج عيسى خاتمه من يده
فدفعه الى ابي عمرو فقال بهذا سدت الناس يا ابا عمرو الثاني للخبر مع الاسم حالات فان كانا
معرفتين فالاسم هو المعلوم للمخاطب مطلقا فان علمهما وجهل انتساب احدهما الى الاخر فالاسم
هو الاعرف على المختار ما لم يكن الاخر اسم اشارة متصلا بها ها التنبيه فيتعين للاسمية فان لم
يكن احدهما اعرف فالتخيير هذا هو المشهور وقيل المتكلم بالخيار في جعل اي المعرفتين شاء
الاسم والاخر الخبر وهي طريقة المتقدمين وذهب الى ذلك من المتاخرين ابن مضاء وابن طاهر و
الاستاذ ابو علي وابن خروف وابن عصفور وقيل وهو ظاهر كلام سيبويه وان كانا نكرتين فلكل منهما

سمعناه

علمهما

فيتعين

مسوغ فالتخيير ايضا وان كان المسوغ لاحدهما فقط فهو الاسم وان كانا مختلفين فالمعرفة هو
الاسم والنكرة هو الخبر ولا يعكس الا في الضرورة وجوزه ابن مالك اختيارا بشرط الفائدة و
كون النكرة غير متمحضة للوصفية ومن وروده قوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك
موقف منك الوداعا وقوله كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء ويجوز في الكل
اي كل افعال الناقصة المشهورة منها وغيرها وادخال ال على كل وكذا بعض منعه بعضهم و
سياتي الكلام عليه انشاء الله توسط الخبر بينها وبين الاسم خلافا لابن درستويه في ليس ولابن معط
في دام وذلك حيث لا مانع ولا موجب للتوسط فالاول كان يكون الخبر واجب التقديم عليهما
لصدريته نحو اين كان زيد او واجب التاخير كما اذا دخلته اداة الحصر نحو ما كان زيد الا في الدار
او خيف لبس نحو كان صاحبي عدوي والثاني كما اذا دخلت الاسم اداة حصر كان مع الفعل ما
يقتضي التصدير وعدم الفصل منه نحو هل كان قائما الا زيد اذ لا يفصل بين الفعل واداة
الاستفهام او كان الخبر ضمير متصل نحو كانه زيد فجواز التوسط بمعنى سلب ضرورة الطرفين من
التوسط وعدمه محله ما عدا ذلك كما في نحو كان زيد قائما قال تعالى وكان حقا علينا نصر
المؤمنين وقرائة حمزة وحفص ليس البر ان تولوا وجوهكم بنصب البر وقال الشاعر ما دام
حافظ سري من وثقت فهو الذي لست عنه راغبا ابدا هذا ان حمل الجواز في كلامه على
معناه المشهور من سلب ضرورة الطرفين فان حمل على ما يقابل الامتناع كان اعم من توسط
واجب وجائز تنبيهات الاول ذكر ابن مالك انه يمتنع التوسط في نحو كان غلام هند مبغضها
لعود الضمير من الخبر الى ملابس الاسم ويجب في نحو كان في الدار ساكنها لاتصال الاسم بضمير
الخبر وفي نحو كان في الدار رجل لكون الخبر ظرفا مسوغا للابتداء بالنكرة ونوزع في الاول بان عود
الضمير هنا على الاسم رتبة التقديم فلا يمتنع وفي الاخيرين بانهما لا يقتضيان وجوب
التوسط بل عدم التاخر فلا يمتنعان تقديم الخبر نحو في الدار كان صاحبها ساكنها وفي الدار كان
رجل الثاني قضية اطلاقه جواز توسط الخبر ولو كان فعلا نحو كان يقول زيد على جعل زيد
اسم كان وهو ما صححه ابن عصفور وابن مالك ومنعه بعضهم قياسا على المبتدا المخبر عنه بفعل
فانه لا يتقدم خبره كزيد قال والاول هو الاصح كما في المغني قال اذ لا يلتبس الجملة الاسمية
بالفعلية انتهى ويجوز في سوى الخمسة الاواخر وهي التي في اولها ما تقدمه اي الخبر عليها

يمتنعان

ولو كان

ولو كان جملة على الاصح وذلك حيث لا موجب له كان يكون من ادوات الصدر نحو
اين كان زيد او لا مانع منه كما اذا دخلته اداة الحصر نحو ما كان زيد الا قائما او خيف
اللبس نحو كان صاحبي عدوي فجواز التقدم بمعنى سلب ضرورة الطرفين محله ما عدا ذلك
نحو قائما كان زيد فان حمل على الجواز بمعنى مقابل الامتناع كان اعم مما تقديمه واجب
او جائز كما قلناه في جواز التوسط وجاز تقدمه بدليل قوله تعالى اهؤلاء اياكم كانوا
يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون فاياكم وانفسهم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها
وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قاله ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه الى
ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فقد يتقدم المعمول حيث لا يتقدم
العامل بدليل تجويزهم زيدا لم اضرب وعمرا لن اضرب مع امتناع تقدم اضرب على لم ولن قال
بعضهم واحسن ما يستشهد به على ذلك بيت العروض اعلموا اني لكم حافظ شاهدا ما
كنت او غائبا وانما امتنع في الخمسة الاواخر لاقترانها بما وهي مانعة لانها اما نافية وهي من
ادوات الصدر او مصدرية ومعمول المصدر لا يتقدم عليه ومنع ذلك في دام متفق عليه واما
الاربعة الاخر وشبهها مما نفي من هذه الافعال فان لم يكن النفي شرطا في عمله مختلف فيه
فالمنع مذهب البصريين والفراء واجازه بقية الكوفيين لان ما عندهم لا يلزم تصديرها واختص
ابن كيسان المنع بغير ما النفي شرط في عمله لان نفيه ايجاب فان كان النفي بغيرها جاز التقديم مطلقا
خلافا للفراء في اطلاقه المنع مع كل ناف ويرده قوله ورج الفتى للخير ما ان رايته على
السن خيرا لا يزال يزيد واما توسطه بين النافي والمنفي فجائز مطلقا نحو ما قائما كان زيد
وما قائما زال زيد قاله المصنف وحده وحكى الرضي الاتفاق على منعه فيما النفي فيه شرط في العمل
وليس كذلك ولا يجوز توسطه بين ما ودام كما جزم به صاحب الايضاح والبدر بن مالك والرضي
بل ظاهر كلام الاخير انه مجمع عليه قال المرادي وفيه نظر لان المنع معلل اما بعدم تصرفها
وهو لا ينهض مانعا بدليل اختلافهم في ليس مع اتفاقهم على عدم تصرفها اما لكون ما موصولا
حرفيا لا يفصل بينه وبين صلته وفيه خلاف فقد اجازه كثير اذا لم يكن عاملا واختلف في تقديم
خبر ليس فاجازه قدماء البصريين ومنعه الكوفيون والمبرد وابن السراج والجرجاني واكثر المتاخرين
قال ابن مالك في شرح الكافية والمنع احب الي لشبهها بما في النفي وعدم التصرف ولانها لا

يتقدم خبرها اجماعا لعدم تصرفها مع الاتفاق على فعليتها فليس اولى بذلك لما في انها لها في عدم
التصرف مع الاختلاف في فعليتها وفرق بينه وبين عسى وليس بان عسى متضمنة معنى ما له
صدر الكلام وهو لعل بخلاف ليس قال بعض الائمة ويمنع هذا الفرق بان ليس ايضا متضمنة
معنى ما له صدر الكلام وهو ما النافية انتهى وقد يجاب بمنع تضمن ليس معنى ما لان ليس
عنده لنفي الحال كما صرح به وما لما هو اعم فلم يتضمن معناها والنفي وان لزم صدر الكلام
ما لم يلزمه فيما عداها تنبيه قال المرادي ينبغي ان يكون الخلاف في غير ليس المستثنى بها فيمتنع
التقديم فيها قولا واحدا وسبقه في ذلك شيخه ابو حيان فقال في باب الاستثناء من الارتشاف
من اجاز من النحويين تقديم خبر ليس عليها ينبغي ان لا يجيز ذلك هنا لانها مجرى الا فكما
لا يجوز قام القوم زيدا الا لا يجوز قام القوم زيدا ليس و يجوز في ما عدا فتئ وليس وزال ان
تكون تامة اي مستغنية عن الخبر كما ان معنى كونها ناقصة عدم الاستغناء عنه هذا هو الصحيح الذي
عليه المحققون وصححه نجم الائمة وفاضل الامة وذهب الاكثرون الى ان معنى تمامها دلالتها
على الحدث والزمان زعما منهم ان معنى نقصانها عدم دلالتها على الحدث كما مر قال نجم الائمة و
ليس بشيء لان كان في كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون
المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجيء اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك
الحاصل فكانك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول ثم
تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان مع فائدة اخرى هنا وهي دلالته على
تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معا فكان يدل على
حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في
كان فكان دلالته كان على الحدث المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية
واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح والاغفال
ومثله اخواته وما دام الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على
حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه انتهى
واستدل ابن مالك على بطلان قولهم ايضا بعشرة اوجه ذكرها في شرح التسهيل الا انه استثنى
ليس فوافق الاكثرين على عدم دلالتها على الحدث واذا استعملت هذه الافعال تامة كانت بمعنى فعل

وما تصرف منها يعمل عملها

لازم فكان بمعنى حصل نحو وان كان ذو عسرة اي وان حصل وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك
اي انتقل وبمعنى رجع نحو الى الله تصير الامور اي ترجع واصبح وامسى بمعنى دخل في الصباح والمسا
نحو فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون اي حين تدخلون في المسا وحين تدخلون في الصباح
واضحى بمعنى دخل في الضحى كقوله ومن فعلاتي انني حسن القرى اذا الليلة الشهباء اضحى جليدها
اي دخل في الضحى وظل بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم اي دام ظله وبات بمعنى عرس كقوله وبات
وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد اي عرس وبرح بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى لفتاه
لا ابرح اي لا اذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك اي انفصل ودام بمعنى بقي نحو
خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي بقيت وقد تكون لمعان اخر وعملها ح عملها زاد في ان
لانها فلازما او متعديا بالحرف غير او بنفسه فكذلك بمعنى واما فتئ وليس وزال وما تصرف من تصرفها
فلا تستعمل الا نواقص في التسهيل فتئ تستعمل تامة بمعنى سكن وطفئ وحكى في شرحه عن الفراء
فتأت عن الامر كسرته وفتأت النار واطفأتها قال في القاموس وهو صحيح غلط ابو حيان وغيره في تغليطه
انتهى وحكى ابو علي في الحلبيات وقوع زال تامة نحو ما زال زيد عن مكانه اي لم ينتقل وذهب
الكوفيون الى ان ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو انما يجزى الفتى ليس الجمل واعلم ان هذه
الافعال تتصرف الا ليس اتفاق ودام عند الفراء واكثر المتاخرين وما عداهما على قسمين ما يتصرف
تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها فلا يستعمل منها امر ولا مصدر وما يتصرف تصرفا تاما وهو
البواقي فيستعمل منها مضارع وامر واسم فاعل ومصدر وما تصرف منها تصرفا تاما او ناقصا
يعمل عملها فيثبت لغير الماضي ما يثبت للماضي من العمل فالمضارع نحو ولم اك بغيا والامر نحو كونوا
حجارة واسم الفاعل كقوله وما كل من يبدي البشاشة كائنا اخاك اذا لم تلفه لك منجدا وقوله
قضى الله يا اسماء ان لست زائلا احبك حتى يغمض العين مغمض والمصدر كقوله ببذل وحلم
ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير وكلها لا يستعمل منها اسم مفعول واما قول سيبويه
وهو مكون لله فيقال ان ابن جني سأل شيخه ابا علي الفارسي فقال ما كل داء يعالجه الطبيب
تنبيه كل من التصرف وعدمه يكون في الافعال وفي الاسما والتصرف في الافعال اختلاف ابنية
الفعل باختلاف المعاني كضرب يضرب اضرب وعدمه ان يلزم صيغة واحدة منها كليس ودام في
هذا الباب وعسى في افعال المقاربة وهب وتعلم في باب ظن وخلا وعدا وحاشا في باب الاستثنا

وصيغ

مسئلتان تختص كان بجواز حذف نون مضارعها المجزوم بالسكون نحو لم اك بغيا بشرط عدم اتصاله
بضمير نصب ولا ساكن ومن ثم لم تحذف في نحو لم يكنه ولم يكن الله ليغفر لهم

وصيغ التعجب الثلث ومنها نعم وبئس وحبذا وسيأتي في ابوابها ومنها فعل النافية وتبارك و
سقط في يده وهد اسمه من رجل وينبغي في الاشهر وهلم على القول بانه امر ومنه صباحا وارحب
التصرف في الاسماء ان تستعمل بوجوه الاعراب فتكون مبتدأ وفاعلا ومفعولا ومضافا ومضافا
اليه ونحوه وعدمه ان تقتصر به على بعض ذلك كاقتصارهم في ايمن على الرفع بالابتداء وسبحان
الله على النصب بالمصدرية وبعض الظروف على النصب بالظرفية او الجر بمن كما يأتي في باب
الاشارة انتهى نقرها ثان مسئلتان الاولى تختص كان دون اخواتها بجواز حذف نون مضا
مضارعها المجزوم بالسكون تخفيفا لكثرة الاستعمال وشبه النون بحرف العلة نحو قوله تعالى
قالت انى يكون لي ولد ولم يمسسني بشر ولم اك بغيا اصله اكون حذفت الضمة للجازم والواو
لالتقاء الساكنين ثم النون للتخفيف والحذفان الاولان واجبان والثالث جائز بخلاف نحو من
تكون له عاقبة الدار ونحو وتكون لكما الكبرياء لانتفاء الجزم ونحو وتكونوا من بعده قوما
صالحين لان جزمه بحذف النون فلم يحذف لانها متحركة في الاولين بحركة الاعراب وفي الثالث
بحركة المناسبة فتعاصت عن الحذف بخلافها اذا كانت ساكنة فانها تشبهت باحرف المد و
اللين في سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما يحذفن بجامع انها يكون اعرابا مثلهن وبحذف
للجازم كما يحذفن واختصاص كان بذلك بشرط عدم اتصاله اي اتصال نون مضارعها
المجزوم بضمير نصب ولا بحرف ساكن ومن ثم بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم اشارة الى المكان
الاعتباري اي ومن اجل اعتبار الشرط المذكور لم تحذف نون مضارع كان المجزوم بالسكون
في نحو قوله صلعم لما طلب ان يقتل ابن الصياد حين اخبر بانه الدجال ان يكنه فلن تسلط عليه و
ان لا يكنه فلا خير لك في قتله لاتصاله بالضمير المنصوب والضمائر ترد الاشياء الى اصولها
فلا يحذف معها بعض الاصول ولا في نحو قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم لاتصاله بالساكن
وهو لام التعريف فالنون مكسورة لاجله فهي متعاصية لقوتها بالحركة وخالف يونس في هذا
فاجاز الحذف تمسكا بقوله اذا لم تك الحاجات من همة الفتى فليس بمغن عنه عقد الرتائم
وقوله فان لم تك المرآة ابدت وسامة فقد ابدت المرآة جبهة ضيغم واطلقه ابن مالك وحمله
الجماعة على الضرورة كقوله ولست بآتيه ولا استطيعه ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل
تنبيهات الاول اراد ابن هشام في الجامع الصغير والقطر اشتراط كون المضارع المذكور مستعملا في

ولكنه في الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر اربعة اوجه نصبهما الاول ورفع الثاني ورفعهما ونصبهما وعكس الاول فالاول اقوى

١٢٤

الوصل بدون الوقف وقال في شرح القطر نص عليه ابن خروف وهو حسن لان الفعل الموقوف عليه اذا دخله الحذف حتى يبقى على حرف واحد او حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت كقولك عه ولم يعه فلم يكن بمنزلة لم يع فالوقف عليه باعادة الحرف الذي كان فيه اولى من اجتلاب حرف لم يكن فيه لا يقال يلزم مثله في لم يع لان اعادة الياء يؤدي الى الغاء الجازم بخلاف لم يكن فان الجازم انما اقتضى حذف الضمة لا حذف النون كما بينا انتهى وكان المص لم يذكر هذا الشرط لعدم اعتباره عنده قال ابن هشام في الاوضح قال ابن مالك تجب هاء السكت في الفعل اذا بقي على حرف او حرفين احدهما زائد نحو لم يعه هذا مردود باجماع المسلمين على جواز الوقف على نحو ولم اك ومن تق بترك الهاء انتهى وقد رايت موافقته لابن مالك في شرح القطر فهو مشترك الالزام الثالثة لا يختص هذا الحكم بمضارع كان الناقصة بل يكون في مضارع التامة ايضا كقوله تع وان تك حسنة يضاعفها بالرفع لكنه قليل والمسئلة الثانية لكن في كل موضع ذكر فيه بعد ان الشرطية وكان المحذوفة اسم مفرد يذكر بعده فاء الجزاء متلوة باسم مفرد مع صحة تقدير فيه او معه ونحوهما مما يصلح خبرا قبل فاء الجزاء نحو قولهم وفي بعض الكتب مرفوع الى النبي صلى الله عليه واله وسلم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر وقولهم المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر اربعة اوجه من الاعراب احدها نصب الاول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ المحذوف بعد فاء الجزاء اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وان كان ما قتل به سيفا فما يقتل به سيف وان كان ما قتل به خنجرا فما يقتل به خنجر الثاني رفعهما معا فالاول على انه اسم لكان المحذوفة والثاني على تقدير مبتدأ محذوف اي ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير وان كان معه في يده او عنده سيف فما يقتل به سيف الثالث نصبهما معا الاول على الخبرية لكان محذوفة ايضا اي ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا او فيكون جزاؤهم خيرا وان كان ما قتل به سيفا فيكون ما يقتل به سيفا الرابع عكس وجه الاول اي رفع الاول على انه اسم لكان محذوفة مع خبرها ونصب الثاني بفعل لائق تقديره فيجزون اي خبرا لكان محذوفة اي ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا او فيكون الجزاء او جزاؤهم خيرا وان كان معه سيف فيكون ما يقتل به سيفا والوجه الاول اقوى الوجوه الاربعة لان فيه اضمار كان واسمها بعد ان واضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما

كثير مطرد والوجه الأخير أضعف الوجوه لأن فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف أنا
أو كان مع اسمها بعد الفاء وكله قليل غير مطرد ولذلك لم يذكره سيبويه وذكر الثلثة و
الوجهان المتوسطان بين الأقوى والأضعف على الأول والأخير متوسطان بين القوة و
الضعف لاشتمال كل منهما على أحد الكثيرين وأحد القليلين وظاهر كلامه أن هذين الوجهين
متكافئان وهو كذلك عند الشلوبين وقال ابن عصفور ورفعهما أولى تنبيهات الأول
تعبيره بأقوى وأضعف يقتضي قوة الثلثة وضعفها لاقتضاء أفعل التفضيل المشاركة
والزيادة فيلزم التناقض وهو كثير في عباراتهم فينبغي تفسير أفعل في ذلك بما لا مشاركة فيه
فيكون الأقوى والأضعف بمعنى القوي والضعيف كما قيل في قوله تعالى وهو أهون عليه ونحو
وقال بعضهم أن أفعل قد يقصد به تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بعد
المشاركة في أصل الفعل فيفيد عدم وجود أصل الفعل في الغير فيحصل كمال التفضيل وهو
المعنى الأوضح في أفعل وصفاته تعالى وبهذا المعنى ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف الصديق
رب السجن أحب إلي وقول علي عليه السلم لأن أصوم يوما من شعبان أحب إلي أن أفطر من رمضان
انتهى الثاني إذا لم يصح تقدير في فيه أو معه نحو ما في المسئلة تعين نصب الأول خبرا لكان نحو
اسر كما سرن راكبا فراكب وان راجلا فراجلا إن كنت راكبا فأنا راكب إن كنت راجلا فأنا راجل
وربما جر مقرونا بالا أو بان وحده إن عاد اسم كان إلى المصدر متعلق بمجرور بحرف نحو المرء مقتول
بما قتل إن سيف فسيف أي إن كان قتله بسيف فقتله أيضا بسيف وحكى يونس مررت
برجل صالح الا صالح فطالح أي الا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح ومررت برجل صالح إن زيد
وإن عمرو وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره الثالث علم من قوله كان يجوز حذفها
مع اسمها بعد ان الشرطية بكثرة ويجوز أيضا بعد لو الشرطية بكثرة ~~ويجوز أيضا بعد لو~~
~~الشرطية~~ وذلك منها بكثرة أيضا كقوله ص التمس ولو خاتما من حديد أي التمس شيئا ولو كان
ما تلتمسه خاتما من حديد وقول الشاعر لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنه
السهل والجبل أي ولو كان الباغي ملكا وقد يحذف مع اسمها بعد غيرهما كقوله من لد شولا
فإلى إتلائها أي من لد كانت شولا تكميل والتزم حذف كان معوضا عنها ما بعد أن كثيرا
كقوله أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع أي لأن كنت ذا نفر فخرت ثم

حذف متعلق الجار ولذا لا له ما بعده عليه ثم حذف الجار وكان للاختصار فانفصل الضمير
فصار ان انت ثم زيدت ما عوضا عن كان المحذوف فصار ان ما انت ثم ادغمت النون في
الميم لما بينهما من التقارب في المخرج فصار اما انت ذا نفر وقد تحذف مع معموليها بعد ان
الشرطية كقولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره فما عوض عن كان واسمها و
ادغمت نون ان فيها للتقارب بمخرجهما ولا نافية للخبر المحذوف وهي عوض منه وقد تزاد بلفظ
الماضي متوسطة بين الشيئين متلازمين كالمبتدا والخبر او الجار والمجرور او بين ما وفعل التعجب نحو ما
كان احسن زيدا وشذ قوله انت تكون سيد نبيل اذا تهب شمال بليل وقوله سراة بني ابي بكر
تسامى على كان المسومة العراب النوع الثاني من انواع النواسخ الاحرف المشبهة بالفعل ووجه شبهها
به اما لفظا فمن حيث كونها على ثلاثة احرف فصاعدا وليست على حرفين كهل وبل ولا حرف واحد
كالواو والى هذا اشار ابن الخشاب بقوله ليست بمهلهلة النسج ولا سخيفة التاليف وبناؤها
على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت و
تمنيت وترجيت وتسمى ايضا بالنواسخ اطلاقا لاسم الاعم على الاخص وهي ستة وعدها سيبويه خمسة
باسقاط ان المفتوحة لانها فرع المكسورة وتبعه ابن مالك في التسهيل واورد في قضيته هذا انه لا
تعد كان فان اصل كان زيدا الاسد فقدمت الكاف فصار ان زيدا الاسد فقدمت الكاف فصار
كان واجاب بان اصل كان متنوع لاستغنا الكاف عن متعلق ان بكسر الهمزة وفتح النون مشددة
او بنو تميم تقول عن وتسمى عنعنة تميم وهما لتاكيد الحكم ونفي الشك عنه والانكار له ومن ثم
لا يؤتى بهما الا عند تردد السامع في الحكم وانكاره لا اذا كان خالي الذهن عن الحكم والتردد فيه
و[illegible] يفترقان من حيث ان ان المكسورة لا تغير مدخولها اذا كان جملة وان المفتوحة تصيرها
في تاويل المفرد ولهذا تقع الجملة المفروقة بها في موقع الفاعل والمفعول والمجرور وفاقا لابن فرح
ولكن بتشديد النون وهي بسيطة خلافا للكوفيين ومعناها الاستدراك وفسر بان تنسب
لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما
هذا ساكنا ولكنه متحرك او ضد نحو ما هذا ابيض ولكنه اسود او خلاف له على الاصح نحو ما
زيد قائما لكنه شارب يمتنع ان يكون موافقا له بالاتفاق قاله ابو حيان في النكت الحسان وقيل
يكون للتوكيد تارة وللاستدراك اخرى قاله ابن العلج وجماعة وفسر والاستدراك بنحو ما توهم

جادة

الثاني الاحرف المشبهة بالفعل

ثبوته او نفيه من الكلام السابق تقول زيد شجاع فيوهم اثبات الشجاعة لزيد اثبات الكرم له لان
الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان فاذا اردت دفع هذه التوهم تاتي بلكن فتقول لكنه بخيل و
قس على ذلك النفي والتوكيد نحو لو جاءني اكرمته لكنه لم يجئ اكدت ما افادته لو من الامتناع وليت
هي للتوكيد دائما وقد تعطي مع ذلك الاستدراك وكأن بتشديد النون وهي حرف مركب عند
اكثرهم حتى ادعى ابن هشام الخضراوي وابن الخباز الاجماع عليه وليس كذلك بل ذهب بعضهم الى انها
بسيطة وادعى صاحب رصف المباني انه قول اكثرهم واطلق الجمهور انها للتشبيه وهو معناها
المتفق عليه وذهب جماعة منهم ابن السيد الى انها لا تكون لذلك الا اذا كان خبرها اسما جامدا نحو كأن
زيدا اسد بخلاف كأن زيدا قائم او في الدار او عندك او يقوم فانها في ذلك كله للظن لان الخبر
هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه قال الرضي والاولى ان يقال هي في ذلك للتشبيه ايضا والمعنى كأن
زيدا شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح التشبيه الا انه لما اقيم الوصف مقام
الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير من الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف
المقدر فلذلك تقول كأني امشي وكأنك تمشي والاصل كأني رجل امشي وكأنك رجل تمشي انتهى
ثم القائل بانها مركبة يقول بانها للتشبيه المؤكد لتركيبها من الكاف المفيدة للتشبيه وان المفيدة
للتأكيد فكأن زيدا اسد اصله ان زيدا كأسد قدمت الكاف على ان ليدل اول الكلام على التشبيه
من اول وهلة وفتحت همزة ان للجار فصارا حرفا واحدا مدلولا بهما على التشبيه والتأكيد و
القائل بانها بسيطة يلزمه ان يكون لمطلق التشبيه لانها موضوعة له كالكاف فان قلت على القول
بتركيبها بم يتعلق الجار قلت قال ابن جني هو حرف لا يتعلق بشيء لمفارقته الموضع الذي يتعلق فيه
بالاستقرار ولا يقدر له عامل غيره لتمام الكلام بدونه ولا هو زائد لافادته التشبيه قال ابن
هشام وليس قوله بابعد من قول ابي الحسن ان كاف التشبيه لا يتعلق دائما قال ولما راى الزجاج ان
الجار غير الزائد حقه التعلق قدر الكاف هيهنا اسما بمنزلة مثل فلزمه ان يقدر له موضعا فقدره
مبتدأ فاضطر الى ان قدر له خبرا لم ينطق به قط ولا المعنى مفتقر اليه فقال معنى كأن زيدا اخوك
مثل اخوة زيد اياك كائن وقال الاكثرون لا موضع لان وما بعدها لان الكاف وان صارا بالتركيب
كلمة واحدة قال ابن هشام وفيه نظر لان ذلك في التركيب الوضعي لا في التركيب الطارئ انتهى ورده
الدماميني بان هذا تركيب وضعي لان واضع اللغة في معتقد هؤلاء هو الذي وضعه كذلك وليس من

الامور التي طرأت في الاستعمال من غير ان يكون للوضع فيها مدخل انتهى ولا تجيء للتحقيق خلافا
للكوفيين ولا حجة لهم في قوله فاصبح بطن مكة مقشعرا كأن الارض ليس بها هشام لانه محمول
على التشبيه فان الارض بها هشام حقيقة بل هو مدفون فيها ولا للتقريب نحو كأنك بالدنيا
لم تكن وبالآخرة لم تزل خلافا لهم ولا في الحين الانصاف ولا للنفي نحو كأنك ذا آل عنها اي
ما انت ذا آل عليها خلافا للفارسي وليت وقد يقال لت بابدال الياء تاء وادغامها في التاء و
لوت وهي للتمني وهو طلب حصول شيء مستحيل او ممكن غير متوقع على سبيل المحبة كذا قيل والاولى
ان يقال اظهار محبة شيء مستحيل او ممكن غير متوقع لان التمني ليس بطلب لاجتماعه مع العلم بالاستحالة
ثم تعلقه بالاول اكثر كقوله فيا ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب ومن الطف
قول الدماميني مضمنا لبعض صدر هذا البيت مع التورية المرشحة ومالي في زماني بما ساءني
فجانبت نحوسا من غابت سعود واصبحت بين الورى بالمشيب عليلا فليت الشباب يعود وبالثاني
قليل نحو ليت زيدا يحسن الجعل اليه ولكن يجب في التمني اذا كان متعلقه ممكنا كهذا ان لا
يكون لك فيه توقع وطماعية في وقوعه والا صار ترجيا ولا يكون في الواجب فلا يقال ليت غدا يجيء فائدة
قال ابن جني في الخاطريات لانه يلزم حقيقة انقضاء لا يجوز ان يكون من قولهم ليت لي كذا وذلك
ان المتمني لشيء معترف لنقصه عنه وحاجته اليه فان قلت كيف يجوز الاشتقاق من الحروف قيل
وقد جاء ذلك من الاكابر وقد قالوا انعم له بكذا اي قال له نعم وسوفت الرجل اذا قلت له سوف
افعل وسألتك حاجة فلوليت لي اي قلت لي لولا ولا ليت لي اي قلت لي لا لا فان قيل فكان يجب
على هذا ان يكون في قولهم لا له يليته معنى التمني كما ان في انعمت معنى الاجابة وفي لوليت معنى
التعلل وفي لا ليت معنى الرد قيل قد يكون في المشتق نقصان عن بعض ما في المشتق منه كما سموا
المحرم النائلة وذلك انه لا ينال من حله فهذه فعلة من نال له وهو مفتخر لايتا وجاء الاشتقاق
من الحروف لانه صار عنا صول لكلامهم الاول اذا كانت جامدة غير مشتقة كما ان الاوايل كذلك
انتهى ملخصا ولعل وليس اصلها عل واللام لام الابتداء خلافا للمبرد كما حكاه عنه صاحب
المفتاح بل عل لغة فيها كما سيأتي وهي لتوقع مرجو او مخوف نحو لعل الحبيب واصل ولعل الرقيب
حاصل وقال ابن هشام وغيره وتختص بالممكن وقول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات
انما قاله جهلا او مخرقة وافكا انتهى قال جماعة منهم الاخفش والكسائي وتكون للتعليل كاللام

حملوا عليه قوله تعالى لعله يتذكر او يخشى ومن لم يثبته يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين
اي اذهبا على رجائكما وحكى الاخفش افرغ عملك لعلنا نتغدى اي لنتغدى قالوا ولهذا جر
بها عقيل كقوله ورواه السيرافي عن ابن دريد في شرح الكتاب وداع دعا يا من يجيب الى الندا
فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك
قريب وقال الكوفيون وتكون للاستفهام وتبعهم ابن مالك وجعل منه قوله تعالى وما يدريك لعله
يزكى وقوله لبعض الانصار وقد خرج اليه مستعجلا لعلنا اعجلناك والاية عند غيرهم محمولة على
الترجي والحديث على الاشفاق تنبيهات الاول اضطربت اقوالهم في لعل الواقعة في كلامه تعالى
لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه فقال قطرب وابو علي معناها التعليل فمعنى
افعلوا الخير لعلكم ترحمون اي لترحموا ولا يستقيم ذلك في لعل الساعة قريب اذ لا معنى للتعليل
هنا وقيل هي لتحقيق الجملة التي بعدها ولا يطرد في لعله يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون
التذكر والخشية واما قوله امنت بالذي امنت به بنو اسرائيل الاية فتوبة يائس لا معنى تحتها
ولو كان تذكرا حقيقيا لقبل منه والحق ما قاله سيبويه ان الرجاء والاشفاق متعلقان بالمخاطبين
والاصل في الكلمة ان لا تخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى حمل للمخاطبين على ان يرجوا او
يشفقوا كما ان الشك في او كذلك ولا يجب ان يكون الرجاء او الاشفاق من المتكلم بلعل بل قد
يكون منه وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما تشهد به موارد الاستعمال الثاني مجرور لعل
في موضع رفع بالابتداء لتنزل لعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق
بعامل وقوله في البيت قريب هو خبر ذلك المبتدا ومثله لولاي لكان كذا على قول سيبويه ان لولا
جارة وقولك رب رجل يقول ذلك ونحوه الثالث في لعل ست عشرة لغة ذكرها في الهمع وهي


فتح اللام الثانية وكسرها وعل بالوجهين ولعن بابدال اللام نونا وعن بحذف اللام من هذه ولان
بابدال العين همزة واللام نونا وان بحذف اللام من هذه ورعن بابدال اللام راء ورغن ولغن بالغين
المعجمة فيهما ورعل بالمهملة ورغل بالمعجمة ولعا ولون ولعلت انتهى وعملها اي عمل الاحرف المذكورة
عكس عمل كان وهو نصب المبتدا ورفع الخبر نحو ان الساعة اتية ويشترط في اسمهن ما تقدم في
اسمهن ما تقدم في اسم كان واخواتها ونسبة العمل في الخبر الى هذه الاحرف كنظائرها وهو مذهب
البصريين وذهب الكوفيون والتسهيل الى انه باق على رفعه الاصلي فعملها فيه الرفع وهو المشهور

والجار.

واجاز جماعة نصبه على انه لغة وممن قال بذلك ابن سلام وابن الطراوة وابن السيد البطليوسي وذكره
المص في حديقة المفردات كالحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا وقوله اذا اسود جنح الليل
الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا وقوله كان اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما
محرفا وقوله يا ليت ايام الصبى رواجعا وحكى يونس لعل اباك منطلقا ولا يرد ذلك على قضية
كلام المص لانه قليل والجمهور على انكار ذلك وتاويل الشواهد فالقعر في الحديث مصدر قعرت
الشئ اي بلغت قعره وسبعين ظرفا اي ان مدة بلوغ قعرها في سبعين عاما او باق المصدر بان حال
ومفعول اي تلقاهم اسدا او يحكيان قادمة واقبلت رواجعا ويوجد منطلقا قال ابن هشام ولا يتقدر
في هذين تكون ويكون كما ذهب اليه الكسائي لعدم تقدم ان ولو شرطيتين وفيه نظر تنبيه عد
بعضهم من اخوات ان عسى لعملها عمل ان في لغية فهي بمعنى لعل وشرط اسمها ح ان يكون ضميرا كقوله
فقلت عساها نار كاس وعلها تشكى فاتي نحوها فاعودها وهي حرف وفاقا للسيرافي ونقله عن
سيبويه خلافا للجمهور في اطلاق القول بفعليتها ولابن السراج في اطلاق القول بحرفيتها قاله
في الاوضح ولا يرد ذلك على قضية كلام المص لشذوذه او لذهابه الى ما ذهب اليه المبرد والفارسي
من انها باقية على اعمالها عمل كاد ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبرا وبالعكس فان قلت فقد رد
قولهما بانه يلزم فيه في قوله يا ابتا علك او عساكا الاقتصار على فعل ومنصوبه دون مرفوع ولا نظير
لذلك قلت قال ابن هشام لهما ان يجيبا بان المنصوب هنا مرفوع في المعنى اذ قد علما ان الاعراب قلب
والمعنى بحاله انتهى ولا يتقدم احد معموليها من الاسم والخبر عليها مطلقا اي ظرفا او جارا او مجرورا
كان الخبر او غيره فلا يقال زيدا ان قائم ولا قائم او عندك او في الدار ان زيدا وذلك لان لها صدر
الكلام لكنها كالموصول اذ هي مع معموليها في تاويل المفرد فلا يتقدم عليها شئ منهما قال الرضي
كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفي والتنبيه و
الاستفهام والتشبيه والتحضيض والعرض وغيرها لينبئ السامع في ذلك الكلام من اول الامر على ما
قصد المتكلم وكل واحد من هذه الحروف يدل على قسم من اقسام الكلام بخلاف ان المكسورة
فانها لا تدل على قسم من اقسامه بل هي لتوكيد معنى الجملة فقط والتوكيد تقوية الثابت لا تغيير
المعنى الا انها مع ذلك وقعت موقع حرف ابتداء كاللام فوجب تصدرها واما المفتوحة فلكونها
مع جزئيها في تاويل المفرد وجب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدا والمضا

اليه

ولا خبرها على اسمها إلا إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا نحو إن في ذلك لعبرة

إليه فلا تصدر وإن كانت في مقام المبتدأ الذي حقه الصدر انتهى ولا يتقدم خبرها على
اسمها لضعفها في العمل لأنها إنما أعملت بالحمل على الفعل لمشابهتها له فيما مر إلا إذا كان الخبر
ظرفا أو جارا ومجرورا فإنه يجوز تقدمه على اسمها ح من الجواز بمعنى مقابلة الامتناع فيتناول
ما تقدمه واجب وجائز نحو قوله تعالى إن في ذلك لعبرة إن لدينا أنكالا فتقدم الخبر على
الاسم في الآية الأولى واجب لأنه لو أخر لزم ابتلائه لام الابتداء لأن وهو ممتنع وفي الثانية جائز
على ما نص عليه الجرجاني واعتمده غيره من جواز كون اسم إن نكرة محضة وإنما جاز ذلك مع الظرف
والمجرور لأنهم يتوسعون فيهما ما لا يتوسعون في غيرهما وفي اللطف قول ابن عتيبين ليكون تأخيره كالذي
من أخبار إن ولم يجز له أحد في النحو إن تقدما عندي حرف جر من زيد الشجر في الليل فالنحو
في ذلك مقدما فائدة إنما جرت عادتهم بالتوسع في الظرف والمجرور لأن كل شيء من
المحدثات فلا بد أن يكون في زمان أو مكان إلا نادرا فصارا مع كل شيء كقريبه ولم يكن أجنبيا
منه فتدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم تدخل حيث لا يدخل الأجنبي وأجري الجار مع المجرور
مجراه لكثرته في الكلام مثله واحتياجه إلى الفعل ومعناه تنبيهات الأول ظاهر كلامه أن
الخبر هو الظرف والمجرور نفسهما وفي ذلك أقوال أحدها وهو قول ابن كيسان أن الخبر في الحقيقة
هو العامل المحذوف وإن تسمية الظرف والمجرور خبرا مجاز وعليه جمع من المحققين منهم ابن
مالك وابن هشام الثاني وهو قول أبي علي وتلميذه أبي الفتح أنه الظرف والمجرور نفسهما وأن العامل
صار نسيا منسيا الثالث وهو مرتضى الرضي والسيد عبد الله أنهما ومتعلقهما والأول
هو التحقيق الثاني استثنى ابن هشام في الأوضح عسى بمعنى لعل فلا يجوز تقديم خبرها على
اسمها مطلقا سواء كان ظرفا أو غيره الثالث لا يجوز تقديم معمول خبر هذه الأحرف عليهن
مطلقا ولا على اسمهن إلا إذا كان ظرفا أو مجرورا وأطلق المنع بعضهم ويجوز توسطه بين
الاسم والخبر مطلقا نحو إن زيدا طعامك آكل تكميل قد يحذف كل من اسمهن وخبرهن فيحذف
الاسم عند الجمهور في فصيح الكلام ويكثر إذا كان ضمير شأن كقوله إن من لام في بني بنت حسان
ألمه وأعصه في الخطوب وقوله إن من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء وخرج عليه
قوله عم إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون أي إنه الشأن وإنما لم يجعل من في البيتين
اسما لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلين فيهما والشرط له الصدر فلم يعمل فيها ما قبله وفي حذف

غير شأن نا حكاه الاخفش ان بك ماخوذ اخواك اى انك وقوله فليت في فعت الهم عنى ساعة
وقوله ولو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر ويروى زنجيا وقيل لا يجوز
حذفه في الكلام الا اذا كان ضمير شأن فلا يحسن حذفه الا في الضرورة وقيل هو خاص
بالشعر مطلقا وصححه ابن عصفور والسخاوي في شرح المفصل ويحذف الخبر اذا علم مطلقا خلافا
لمن اشترط تنكير الاسم فمن حذفه والاسم معرفة قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل
الله والمسجد الحرام وقوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وقوله سوى ان حيا من قريش
تفضل على الناس وان لا كادم تهتلا اى تفضلوا ومن حذفه والاسم نكرة قوله ان محلا وان
مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا وقولهم ان مالا وان ولدا اى ان لنا وقد عقد سيبويه
لهذا بابا فقال ان باب ان مالا وان ولدا والتزم الحذف في ليت شعري مردفا باستفهام
كقوله الا ليت شعري هل ابيتن ليلة بواد وحولي اذخر وجليل قيل لان الاستفهام في
موضع نصب بشعري واستشكل الرضي القول بسد الاستفهام مسد الخبر بان محل شعري الذي
هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعله ومفعوله فمحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام
في مقام الخبر ومقامه بعده بل هو خبر وجب حذفه بل لا شاذ مسده لكثرة الاستعمال انتهى والشعر
بمعنى الفطنة مصدر من شعرت اشعر كنصرت انصر قال سيبويه اصله ليت شعرتي حذفوا التاء
في الاضافة كما في قولهم هو ابو عذرها فلعله لم تثبت عنده مصدر الا بالتاء كالنشدة والا
فلا موجب لجعله المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة قاله الرضي وتلحقها اى الحروف
المذكورة ما الزائدة فتكفها عن العمل لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية الذي هو سبب عملها
وصيرورتها من حروف الابتداء تدخل على الجملتين نحو انما زيد قائم وقوله تعالى كانما يساقون
الى الموت ولذلك سميت ما هذه كافة والى هذا اشار بعضهم حيث قال وتلطف غيره لما
قلت ما اعطى وكوا من بذل او ما علمت بان ما حرف يكف عن العمل واذا تلاها الفعل
سميت مهيئة لانها هيئت هذه الحروف للدخول على الفعل بعد ان لم تكن له صالحة وقد
تعمل ليت مع لحوقها قيل بل هو الارجح لعدم زوال اختصاصها بالاسماء فلا يقال ليتما قام زيد
خلافا لابن ابي الربيع وذهب الفراء الى وجوب الاعمال وروى قول النابغة قالت الا ليتما
هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد بالوجهين فالرفع على انها كافة وذا مبتدأ والحمام

طول

سيان ولنا الخبر وبالنصب على ان ما زائدة وهذا اسم ليت والحمام بيان ولنا الخبر قال ابن هشام
ويحتمل ان الرفع على ان ما موصولة وان الاشارة خبر لهو محذوفا اي ليت الذي هو هذا الحمام
لنا ولكنه احتمال مرجوح لان حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير ايّ مع عدم طول الصلة
قليل انتهى وعدم طول الصلة ممنوع في ذلك بل هي طويلة بالصفة وقد صرّح هو بمثل ذلك في
المغني وذهب ابن السراج والزجاج والزمخشري وتبعهم ابن مالك الى جواز اعمال الجميع قياسا على
ليتما ومنعه سيبويه في غير ليتما للسماع المشهور فيها دون ما عداها وخرج بقولنا الزائدة ما
المصدرية والموصولة فلا تكفان عن العمل نحو اعجبني ان ما فعلت اي فعلك ونحو ايحسبون انما
نمدهم به من مال وبنين واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه اي ان الذي بدليل عود الضمير منه
وحمله لها اذ لا يعود الضمير الا على الاسماء وكان عليه التقييد بها كما فعلنا وكانه اعتمد على التمثيل
فانه لا يصح ان يكون ما فيه الا زائدة فلذا تعيّنت ههنا بحث لا بأس بالتعرض له وهو ان جماعة
من الاصوليين منهم الفخر الرازي في المحصول ذكروا ان ما الكافة التي مع ان نافية وان ذلك سبب
افادتها الحصر في نحو انما الله اله واحد قالوا لان ان للاثبات وما للنفي فلا يجوز ان يتوجها معا
الى شيء واحد لانه تناقض وان لا يوجب النفي للمذكور بعدها لانه خلاف الواقع باتفاق فتعين صرفه
لغير المذكور وصرف الاثبات للمذكور فجاء الحصر وقد اعترض عليهم جماعة من اهل البيان كالسكاكي
واتباعه ومن النحويين كابي حيان وابن هشام قال في المغني ان ما ذكروه مبني على مقدمتين
باطلتين باجماع النحويين اذ ليست ان للاثبات وانما هي لتوكيد الكلام اثباتا كان مثل ان زيدا
قائم او نفيا مثل ان زيدا ليس بقائم ومنه ان الله لا يظلم الناس شيئا وليست ما للنفي بل هي
بمنزلتها في اخواتها اي ليتما ولعلما ولكنما وكانما وبعضهم ينسب القول بانها نافية للفارسي
في كتاب الشيرازيات ولم يقل ذلك الفارسي في الشيرازيات ولا غيرها ولا قاله نحوي غيره وانما
قال الفارسي في الشيرازيات ان العرب عاملوا انما معاملة النفي والا في فصل الضمير كقوله
وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي انتهى ويدفع هذا التهويل ما اجاب به العلامة التفتازاني
في شرح المفتاح عن الاصوليين فقال المراد ان كلمتي ان وما في الاصل كذلك فناسب تعبيرهما
هذا المعنى انتهى وتوضيحه ان الاصوليين لم يريدوا ان كل واحد من الحرفين اعني ان وما باق
على التركيب على معناه الاصلي لتتجه عليهم ما ذكرتموه بل هو بيان مناسبة لتضمن انما معنى

والمصدر ان حل محل ان فتحت همزتها والا كسرت وان جاز الامران نحو اولم يكفهم انا انزلنا وقال انى عبد الله

النفى والاثبات فان المفرد اين لما كان احدهما حال الانفراد بمعنى الاثبات والاخر بمعنى النفى
ناسب ذلك ان يضمن المركب منهما معنى النفى والاثبات معا قال المحقق الشريف وهذه المناسبة
اقوى من التى ذكرها على ابن عيسى الربعى وعول عليه السكاكى فى توجيه افادتها الحصر والمصدر ان حل
محل ان ومعموليها بان وجب ذلك فتحت همزتها وجوبا للفرق بينها وبين المكسورة ولا يحل
المصدر محل ان ومعموليها بان لا يجوز ذلك كسرت همزتها وجوبا وان جاز الامران وهما الحلول
وعدمه جاز الامران اى فتح الهمزة وكسرها وسلم تعبيره بالمصدر عما انتقد به على سيبويه حيث عبر
بالمفرد من انه منقوض بنحو ظننت زيدا انه قائم حيث يجب فيه كسر ان مع جواز حلول المفرد
محلها فى محل معموليها كذا ذكره ابن مالك اذا علمت ذلك فيجب الفتح فى ثمانية مواضع يجب فيها ان
يحل المصدر محل ان ومعموليها احدها ان يقع فاعلا نحو قوله تعالى اولم يكفهم انا انزلنا اى انزالنا
الثانى ان يقع نائبا عن الفاعل نحو قل اوحى الى انه استمع نفر اى استماع نفر الثالث ان يقع مفعولا
لغير القول نحو ولا تخافون انكم اشركتم اى اشراككم الرابع ان يقع فى موضع رفع بالابتداء نحو ومن
اياته انك ترى الارض خاشعة اى رؤيتك الخامس ان يقع فى موضع خبر اسم معنى غير قول ولا
صادق عليه خبرها نحو اعتقادى انه فاضل اى فضله بخلاف قولى انه فاضل واعتقاد زيد انه
فاضل حق السادس ان تقع مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق السابع ان تقع مجرورة بالاضافة
الى غير ظرف نحو انه لحق مثل ما انكم تنطقون اى مثل نطقكم الثامن ان تقع معطوفة على شئ مما
ذكر نحو واذكروا نعمتى التى انعمت عليكم وانى فضلتكم اى نعمتى وتفضيلى او مبدلة منه نحو واذ
يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم اى كونها لكم ويجب الكسر فى تسعة مواضع لا يجوز ان
يحل المصدر فيها محل ان ومعموليها احدها ان تقع محكية بالقول نحو قوله تعالى قال انى عبد



الله الثانى ان تقع فى ابتداء الكلام نحو انا انزلناه الا ان اولياء الله الثالث ان تقع فى اول
الصلة نحو واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء الرابع ان تقع فى اول الصفة كمررت برجل
انه فاضل الخامس ان تقع فى اول الجملة الحالية كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا
من المؤمنين لكارهون السادس ان تقع فى اول الجملة المضاف اليها ما يختص بالجمل وهو اذ واذا
وحيث نحو جلست اذ او اذا او حيث ان زيدا جالس السابع ان تقع قبل اللام المعلقة نحو والله يعلم
انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون الثامن ان تكون جوابا للقسم نحو حم والكتاب

المبين

المبين انا انزلناه التاسع ان تقع خبرا عن اسم عين نحو زيد انه فاضل تنبيهات الاول قال الدماميني
في المنهل قد يجب الفتح مع الحكاية بالقول نحو قال زيد انك فاضل اكرمتك فتفتحها لانها في اول
الحكي مفتوحة لوقوعها بعد لام التعليل المحذوفة اي لانك فاضل اكرمتك فان قلت فالموجب
اذا للفتح انما هو وقوعها بعد الجار لا كونها محكية بالقول قلت والموجب للكسر في الواقعة
بعد القول المقصود به الحكاية وقوعها في الابتداء نظرا الى الكلام المحكي وقد عد واقسام ابن هشام
فلتعد تلك ايضا اقسام ابن هشام لا فرق فتامله الثاني قال ابن هشام قد اولع الفقهاء وغيرهم بفتح
ان بعد حيث وهو لحن فاحش لانها لا تضاف الا الى الجملة وان المفتوحة ومعمولاها في تاويل
المفرد انتهى وقد اوجب جماعة منهم الرضي وصاحب اللباب والسيد ركن الدين فتحها نظرا الى الحاصل
الافراد في المضاف اليه واجاز بعضهم الفتح والكسر نظرا الى كلا الوجهين وفي شرح التسهيل للدماميني
الفتح صحيح لان حيث تضاف الى الجملة والى المفرد كقوله ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ببيض
المواضي حيث لي العمائم بجر لي فيجوز ان يقال ان الواقعة بعدها الوجهان فان قلت اضافة
حيث الى المفرد نادر فلا يحمل عليه قلت يجوز الفتح وان قلنا انها مضافة الى الجملة بناء على ان ان
ومعمولها بتاويل مصدر وقع في موضع مبتدا محذوف الخبر على حد قوله اما ترى حيث سهيل
طالع برفع سهيل اي حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدا بعد حيث غير قليل انتهى وفي هذا
بحث اذ يلزم عليه جواز الفتح في جميع صور وجوب الكسر فتامل ويجوز الفتح والكسر في تسعة مواضع
يجوز فيها حلول المصدر محل ان ومعمولها وعد منها احدها ان تقع ان خبرا عن قول ومخبرا عنه بقول
وفاعل القولين واحد نحو اول قولي اني احمد الله فالفتح على ان القول على حقيقته من المصدرية
اي قولي حمد الله والكسر على انه بمعنى المقول اي مقولي اني احمد الله فلو انتفى القول الاول وجب
الفتح او الثاني او اختلف القائل وجب الكسر الثاني ان تقع بعد اذا الفجائية كقوله وكنت ارى
زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فالفتح على معنى فاذا العبودية اي حاصلة كما
تقول خرجت فاذا الاسد والكسر على معنى فاذا هو عبد القفا الثالث ان تقع بعد فاء الجزاء
نحو من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم فالفتح على معنى فله الغفران
والرحمة اي حاصلان او فالحاصل الغفران والرحمة والكسر على معنى فهو غفور رحيم
الرابع ان تقع في موضع التعليل نحو انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قرئ نافع والكسائي

بالفتح

والمعطوف على اسماء هذه الاحرف منصوب ويختص انّ وانّ ولكن بجواز رفعه

بالفتح على تقدير لام العلة اي لانه والباقون بالكسر على انه تعليل مستانف مثل وصل عليهم
ان صلوتك سكن لهم ومثله لبيك ان الحمد والنعمة الخامس ان تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها
كقوله او تحلفي بربك العلي انى ابوذيالك الصبي فالفتح بتقدير على والكسر على الجواب والبصريون
يوجبونه ولو اضمر الفعل او ذكرت اللام تعين الكسر اجماعا نحو والله ان زيدا لقائم وحلفت ان
زيدا قائم السادس ان تقع بعد فاء او مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك الا تجوع
فيها ولا تعرى وانك لا تظمؤ فيها ولا تضحى قرء نافع وابو بكر بالكسر اما على الاستيناف او بالعطف
على جملة ان الاولى والباقون بالفتح بالعطف على ان لا تجوع السابع ان تقع بعد حتى ويختص الفتح
بالجارة والعاطفة نحو عرفت اموره حتى انك فاضل والكسر بالابتدائية نحو مرض زيد حتى انه لا
يرجونه الثامن ان تقع بعد اما نحو اما انك فاضل بالفتح على انها بمعنى احقا وهو قليل والكسر
على انها حرف استفتاح بمنزلة الا الاستفتاحية التاسع ان تقع بعد لا جرم والغالب الفتح نحو لا جرم
~~والغالب الفتح نحو لا جرم~~ ان الله يعلم فالفتح عند سيبويه على ان جرم فعل ماض وان وصلتها
فاعل اي وجب ان الله يعلم ولا صلة وعند الفراء على ان لا جرم بمنزلة لا رجل ومعناهما لا بد
ومن بعدهما مقدرة والكسر على ما حكاه الفراء من ان بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم
لاتينك ولا جرم انك ذاهب لا جرم لقد احسنت والاسم المعطوف على اسماء هذه الاحرف
منصوب سواء كان قبل مضي الخبر او بعده كقوله ان الربيع الجود والخريفا يدا ابي العباس و
الصيوفا فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مضي الخبر وهو يدا ابي العباس وعطف الصيوف
جمع صيف على الربيع بالنصب بعد مضي الخبر ويختص ان المكسورة وان المفتوحة لفظا المكسورة
حكما ولكن دون الثلث الاخر برفعه اي رفع المعطوف على اسمائهن وذلك لانهن لما لم يغيرن
معنى الجملة كن كالعدم فيعطف على اسمائهن بالرفع حملا على محلها ويكون من عطف الجمل لا
المفردات لان القائم مثلا في ان زيدا قائم وعمرو لا يكون خبرا عن الاسمين فان قلت كيف تكون ان
ان المفتوحة لا تغير معنى الجملة ممنوع بل هي خلاف الاجماع قلت قد اشرنا الى الجواب بتقييدها
بالمكسورة حكما قال ابن الحاجب ان المفتوحة اذا كانت مكسورة حكما جاز معاملتها في العطف
معاملة ان المكسورة لفظا قال وهذا موضع لم ينبه عليه النحويون فانهم اذا قالوا يعطف على
اسم ان المكسورة دون غيرها او هموا انه لا يجوز العطف مع المفتوحة والمفتوحة تنقسم قسمين

قسم يجوز العطف على اسمها بالرفع وقسم لا يجوز فالقسم الذي يجوز هو ان تكون في حكم
المكسورة كقولك علمت ان زيدا قائم لانه موضع الجملة المستقلة لاشتمال ان على جزئي باب
علمت على المحكوم عليه والمحكوم به دليل وجوب الكسر اذا دخلت اللام نحو علمت ان زيدا لقائم
ولولا انها في حكم الجملة المستقلة لم يجز كسرها الا ترى انك لا تقول اعجبني ان زيدا لقائم
بكسر ان لانه لما لم يكن هنا في معنى الجملة المستقلة لكونه فاعلا والفاعل يجب ان يكون مفردا لم
يجز كسرها فثبت ان المفعولين في باب علمت في معنى الجملة المستقلة وانما انتصبا بعدها لوقوعها
مقتضية علمت من معنى المفعولية واذا كان المفعولان في حكم الجملة المستقلة تكون هذه
المفتوحة بعدها في حكم المكسورة فيجوز العطف بالرفع فيها وان كانت مفتوحة لفظا لانها
مكسورة معنى باعتبار ما ذكرناه وان كانت المفتوحة على غير هذه الصفة لم يجز العطف على
اسمها بالرفع نحو قولك اعجبني ان زيدا قائم وعمرو فلا يجوز الا النصب ولا يستقيم الرفع
عطفا على اسم ان لانها ليست مكسورة ولا في حكم المكسورة لانها موضع مفرد من كل وجه
انتهى وعلى هذا التحقيق جرى ابن مالك وغيره قال في شرح الكافية وتلحق ان بان اذا كان موضعها
موضع جملة نحو علمت ان زيدا منطلق وعمرو ولكن قال الرضي وفيما قاله ابن الحاجب مع هذا
التحقيق البالغ نظر وذلك لانا بعد تسليم ان المفتوحة وما في حيزها بتقدير اسمين لا يخرجها
عن كونها بتقدير المفرد اذ ذانك الاسمان بتقدير المفرد وهذا مع ان ان وما في حيزها
ليست بتقدير اسمين بل هي من اول الامر بتقدير اسم مفرد اعني المصدر الذي ذانك الاسمان
مؤولان به قال وانما دعاه الى هذه التكلفات انه راى سيبويه مستشهدا على العطف على
محل المكسورة بقوله واذان من الله ورسوله الاية وكذا مستشهدا بقوله والا فاعلموا
انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من
الاول والتقدير انا بغاة وانتم بغاة فلولا ان المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسورة
لما صح منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة لما راى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة
قال ان المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة في جواز العطف على محل اسمها لانهما حرفان
مؤكدان اصلهما واحد فيجوز العطف بالرفع نحو بلغني ان زيدا قائم وعمرو والسيرافي ومن
تابعه لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه فقالوا لا يجوز العطف على محل المفتوحة مطلقا اذ لم

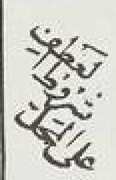
بلغ

يبق

بشرط مضي الخبر

يبق معها الابتداء بل هي مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد مرفوع او منصوب او مجرور فاسمها
كبعض حروف الكلمة انتهى وليس رفع المعطوف على هذه الاحرف المذكورة مطلقا بل بشرط
مضي الخبر كقوله تعالى واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله بريء من
المشركين ورسوله وقول الشاعر فمن يك لم ينجب ابوه وامه فان لنا الام النجيبة والاب
وقول الآخر وما قصرت بي في التسامي خؤوله ولكن عمي الطيب الاصل الخال وانما لم يصح
قبل مضي الخبر نحو ان زيدا وعمرو قائمان لئلا يتوارد عاملان مستقلان هما الابتداء
وان على معمول واحد هو الخبر فيعملان رفعا واحدا فيه وذلك لا يجوز لان عوامل النحو عندهم
كالمؤثر الحقيقي والاثر الواحد لا يصح عن مؤثرين مستقلين كما برهن عليه في محله وخالف الكسائي
والفراء فلم يشترطا هذا الشرط تمسكا بنحو قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون
وخرج على انه مبتدأ حذف خبره والكلام على التقديم والتأخير او دل بخبره على خبر ان ولا
يلزمهما حديث التوارد لان ان واخواتها لا تعمل في الخبر شيئا عند الكوفيين كما مر لكن اشترط
الفراء خفاء الاعراب نحو انك وانت الفتى وزيد ذاهبان ولم يخصص ذلك بالثلاثة بل
عممه في الستة تمسكا بقوله يا ليتني وانت يا لميس في بلد ليس بها انيس وخرج على ان ال[?]
وانت معي والجملة حالية تنبيهات الاول محل الخلاف في رفع الاسم قبل مضي الخبر انما هو
حيث يتعين كون الخبر للاسمين نحو انك وزيد ذاهبان واما نحو ان زيدا وعمرو في الدار
فجائز باتفاق نبه عليه ابن هشام في شرح بانت سعاد قال وهذا موضع يكثر فيه الوهم الثاني
جواز رفع تالي العاطف فيما مر ونحوه متفق عليه واختلف في تخريجه فقيل هو معطوف على محل
اسم ان كما ذكره المصنف وهو قول نقله ابن هشام عن بعض البصريين وابو حيان في الارتشاف
عن الكوفيين والجرمي والزجاج وجرى عليه ابن حاجب وابن مالك وشراح كلامهما وقيل هو
معطوف على ضمير الخبر مبتدأ محذوف الخبر وقيل معطوف على ضمير الخبر وهذان الوجهان لا خلاف[?]
في تخريجه عليهما واما الاول فادعى ابن مالك انه لا خلاف فيه ايضا ونوزع في ذلك قال ابو
حيان اتفقوا على جواز الرفع بعد مضي الخبر واختلفوا على ما ذا يرفع وذهب سيبويه والجرمي
واجازه[?] اصحابنا انه على المبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما قبله عليه ويتعين ذلك فيه وذهب ابو
الحسن والمبرد والفارسي الى انه معطوف على الموضع فقيل موضع اسم ان وقيل موضعها مع اسمها

قوله



فقيل

ونقل النحاس عن الفراء والطوال انه انما يرتفع بالعطف على الضمير المستتر في خبر الاول ومن
قال الشيء من هذه الاقوال لم يمنع القول بالابتداء قال فدعوى ابن مالك الاجماع على جواز رفع
المعطوف على اسم ان ولكن باطلة لما ذكرنا من مذهب سيبويه واصحابنا انتهى والحق الذي عليه
المحققون المنع من رفع المعطوف على محل الاسم مطلقا سواء كان بعد مضي الخبر ام لم يمض خفي
الاعراب ام لم يخف وذلك لان للعطف على المحل عندهم ثلثة شروط احدها امكان ظهور
ذلك المحل في الفصيح ولذلك لما جاز في نحو ليس زيد بقائم وما جاءني من امرأة ان تسقط الباء
فتنصب ومن فترفع جاز ان يعطف على الاول منصوبا وعلى الثاني مرفوعا بخلاف مررت
بزيد وعمرو وفعلنا لم يجز مررت زيدا باسقاط الباء لم يجز ان ينصب عمرو بالعطف على محل زيد
المجرور خلافا لابن جني وجاز في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم نصب المعطوف
على محل المجرور لجواز مسحت الرأس في الفصيح الثاني ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز
هذا ضارب زيدا واخيه لان الوصف المستوفي لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه
بالفعل خلافا للبغداديين الثالث وجود المحرز اي الطالب للمحل فلذلك لم يجز عطف المرفوع
على المحل في هذا الباب لان موضع الاسم بعد ان لا محرز له لان الطالب لرفعه هو الابتداء الذي
هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان فامتنع العطف عليه بالرفع بعد مضي الخبر وقبله نحو
ان زيدا قائم وعمرو وان زيدا وعمرو قائمان قال ابن هشام واجاز بعض البصريين الاولى لانهم
لم يشترطوا المحرز ومنعوا الثانية لمانع اخر هو توارد العاملين واجازهما الكوفيون لانهم
لم يشترطوا وان لا تعمل في الخبر عندهم شيئا انتهى الثالث حكم التوابع ما عدا البدل حكم النسق
عند الجرمي والزجاج فيجوز الاتباع في مذهبهما في الثلثة بعد مضي الخبر لا قبله نحو ان زيدا
قائم العاقل او بطنه او نفسه مطلقا عند الكسائي والفراء لكن يشترط خفاء الاعراب عند الفراء
وحكى سيبويه انهم اجمعون ذاهبون وحملوا عليه قوله تعالى ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب
قال الزجاج علام الغيوب صفة لربي قال ابن عصفور والمحققون من البصريين لا يجيزون في غير
المنون من التوابع الا النصب فقط الا ان يسمع شيء فيحفظ ولا يقاس عليه وقدر سيبويه علام
الغيوب مبتدأ او بدلا من الفاعل فاعل يقذف وقال ابن مالك في شرح الكافية ونسب سيبويه
قائل انهم اجمعون ذاهبون الى الغلط مع انه من العرب الموثوق بعربيتهم وليس ذلك من سيبويه محض

بل الاولى ان يخرج على ان قائل ذلك اراد انهم اجمعون ذاهبون على ان يكون هم مبتدا مؤكدا
باجمعون يخبر عنه بذاهبون ثم حذف المبتدا وبقي توكيده كما يحذف الموصوف ويبقى صفته
انتهى النوع الثالث من انواع النواسخ ما ولا النافيتان المشبهتان بليس في معنى النفي والجمود
والدخول على الجملة الاسمية ولذلك يعملان عملها عند الحجازيين فيرفعان المبتدا وينصبان
الخبر وعلى لغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال الشاعر تعز فلا شيء على الارض
باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا فائدة وجدت بخط الصلاح الصفدي ما صورته سئل الشيخ
اثير الدين ابا حيان ادام الله فوائدكم ورد في القرآن العظيم اعمال ما اعمال ليس فقال في ثلثة
مواطن احدها قالوا اما هذا بشرا والثاني ما هن امهاتهم والثالث فما منكم من احد عنه حاجزين
قال وزعم بعضهم ان حاجزين صفة لاحد وليس بشيء اذ الصفة مستغنى عنه والخبر محط الفائدة
انتهى وفيه نظر وبنو تميم يهملونها قال ابن الحاجب في شرح المفصل والنحويون ان لغة بني تميم في
ذلك على القياس ويقولون ان الحرف اذا لم يكن له اختصاص بالاسم او بالفعل له عمل في احدهما
وما يدخل على القسمين فالقياس ان لا يعمل في احدهما قلت لا اختلاف في اعمال لا التي لنفي الجنس
واذا صح اعمال لا باتفاق فلا بعد في اعمال ما فان زعم زاعم ان لا الناصبة غير لا الداخلة على
الفعل قيل له فما المانع ان يكون ما الرافعة غير ما الداخلة على الفعل انتهى وفيه بحث ظاهر قال
ابن هشام وقرء على لغة تميم ما هذا بشر وما هن امهاتهم بالرفع وقرء ايضا ما هن بامهاتهم
بالجر بباء زائدة ويحتمل الحجازية والتميمية خلافا لابي علي والزمخشري زعما ان الباء تختص
بلغة النصب انتهى لطيفة مما يسئل الناس عنه اهل الادب قول الشاعر ومهفهف الاعطاف
قلت له انتسب فاجاب ما قتل المحب حرام فيقولون ما الذي اجاب به والجواب انه اشار الى انه تميمي
لا اهماله ما فاستغنى بوقوع الاسمين بعدها مرفوعين عن ان يصرح بنسبته ويقول انا تميمي تنبيهان
الاول قال ابن هشام في شرح اللمحة رفع المبتدا ونصب الخبر بلا النافية لغة اهل الحجاز على ما
نص عليه الزمخشري وابن الحاجب والمطرزي وغيرهم وكثير يظن اتفاق العرب على اعمالها ويخص
الخلاف بما وليس كذلك واذا اختلفوا في القوي الشبه فكيف يجمعون على الضعيفه وانما ضعف
شبه لا بليس لان ليس لنفي الحال وقد حققنا انهم لا يعملونها الا في الشعر انتهى فاما ليس فقد عرفت
تمام عملها واما ما فقال في المغني اذا نفت المضارع تخلص عند الجمهور للحال ورد عليهم ابن مالك

ما ولا المشبهتان بليس

بنحو

بشرط بقاء النفي

بنحو قوله نعم قل ما يكون لي ان ابدله واجيب بان شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه واما لا
فالمنقول عن سيبويه ان المضارع يتخلص بها للاستقبال ونقله في المغني عن الاكثرين قال الدماميني
في شرح التسهيل ولم يزل الفضلاء يستشكلون قول سيبويه هذا مع قوله ان المضارع المنفي
بلا يقع حالا وقول غيره ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال قال المرادي في الجنى ومذهب
الاخفش والمبرد وابن مالك عدم لزوم ذلك وانها قد تكون للحال انتهى الثاني قضية اطلاق المصنف
ان لا تعمل في الشعر وغيره وعليه كثير من النحويين وخصص بعضهم عملها بالشعر بل ظاهر عبارة
الرضي انه راي جميع النحاة وليس كذلك ولكون عمل هذين الحرفين على خلاف الاصل قال الجمهور
لم يعملها الحجازيون مطلقا بل بشرط اجتماع ثلثة امور فيهما معا سوى ما ينفرد به كل منهما
كما سيأتي احدها بقاء النفي اي نفي خبرهما لان عملهما انما كان لاجل النفي الذي شابها ليس به
فكيف يعملان مع زوال التشابه بانتقاض النفي ولذلك وجب الرفع في نحو وما امرنا الا
واحدة وما محمد الا رسول ولا رجل الا قاعد ولا زيد الا يفعله حسن واما قوله وما الدهر
الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا فمن باب ما زيد الا سيرا والتقدير الا
يدور دوران منجنون ويعذب معذبا اي تعذيبا وقال ابن مالك انه تكلف على ان سيبويه
يرى ان صيغة المفعول يكون بمعنى المصدر قال والاولى ان يجعل منجنونا ومعذبا خبرين منصوبين
بما الحاقا لها بليس قال واقوى من هذا قول الاخر وما حق الذي يعثو نهارا ويسرق ليله
الا نكالا ولاجل هذا الشرط وجب الرفع في المعطوف ببل ولكن على الخبر نحو ما زيد قائما بل
او لكن قاعد على انه خبر مبتدأ محذوف ولم يجز نصبه بالعطف لانه موجب تنبيهات الاول
تعبيره ببقاء النفي وان كان اولى من تعبير بعضهم بعدم انتقاض النفي بالنسبة الى معمول الخبر
دون نفس الخبر نحو ما زيد قائما الا في الدار فان النفي في ذلك باق لا لشموله الانتقاض بالا
الاستثنائية ايضا كما رايت الا انه يرد عليه انتقاض النفي بالنسبة الى معمول الخبر دون نفس
الخبر نحو ما زيد قائما الا في الدار فان النفي في ذلك يصدق عليه انه قد انتقض مع ان النصب واجب
باجماع فتدبر الثاني اذا انتقض النفي بكلمة غير نحو ما زيد غير قائم فالفراء يجيز النصب والبصريون
يوجبون الرفع الثالث ما ذكر من وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور
والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا

وهو قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين
قاله في التصريح والثاني تأخر الخبر عن اسمها فلو تقدم بطل العمل كقولهم ما مسيء من أعتب
ولا قاعد رجل ويروى مسيئا على الاعمال وهو شاذ واما قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله
نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر ففي انتصابه اربعة اقوال قيل ان الفرزدق تميمي و
سمع ان الحجازيين ينصبون الخبر ولم يعلم ان ذلك يختص بالتأخير دون التقديم فغلط على لغة
غيره لا على لغته فان قلت فلذلك لم يسقط الاحتجاج بلغته وقيل ان اعمالها في الخبر لغة
للعرب اذا تقدم وهذه دعوى وقيل ان مثلهم ينتصب على الحال وان الخبر العامل في الحال محذوف
كانه قال واذ ما في الدنيا بشر مماثلا لهم بشر وهذا ضعيف لان المعاني لا تعمل في الاحوال محذوفة
وقيل ان مثلهم ينتصب على الظرف كما تقول ما احد مثل زيد وانت تريد ما احد فوقه في المنزلة
ولا مكانه في الشرف قال ابن بابشاذ في شرح الجمل وقيل مثلهم مبتدأ بني لابهامه مع اضافته للمبني
الثالث تأخر معمول الخبر عن الاسم فلو تقدم بطل العمل كقوله وقالوا تعرفها المنازل من
منى وما كل من وافى منى انا عارف فيمن نصب كلا لضعفهما في العمل فلا يتصرف في خبرهما
ولا معموله الا اذا كان المعمول ظرفا او مجرورا فيجوز التقديم ولا يبطل العمل نحو ما عندك
زيد مقيما وما بي انت معنيا للتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما كما وقضية كلامه كغيره
ان تقدم الخبر يمنع العمل وان كان ظرفا او مجرورا وصرح به ابن مالك وقيل لا يمتنع قال
بعضهم وهو المختار قياسا على معمول الخبر وعلى خبر ان واخواتها وقال غيره ما صححه ابن مالك
من منع تقدم الخبر الظرفي لا يكاد يعقل فان تقديم المعمول فرع تقديم العامل بل لو عكس
فصحح الجواز في الخبر والمنع في معموله لكان اشبه بالصواب فان المعمول قد يمتنع تقدمه حيث
يجوز تقدم العامل الا ترى ان معمول خبر كان لا يتقدم على اسمها مع جواز تقدم الخبر و
يشترط فيهما خاصة عدم زيادة ان الزائدة معها فلو زيدت بطل العمل كقوله بني غدانة
ما ان انتم ذهب ولا صريف ولكن انتم خزف لعدم زيادتها مع ليس المحمولة عليها فاذا
زيدت مع ما نابتها في الاستعمال والقول بان ان هذه زائدة وانها تبطل العمل هو قول البصريين
وذهب الكوفيون الى جواز النصب معها وانها نافية مؤكدة وعليه خرج رواية ابن السكيت
في البيت ذهبا وصريفا بالنصب قال بعضهم وعندك ان الخلاف في اعمالها ينبغي ان يكون مرتبا

وفي لا تنكير معموليها فان لحقتها التا

على هذا الخلاف قال الرضي ورد على الكوفيين بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى
الا مفصولا بينهما كما في ان زيدا لقائم واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع مع ان في
كليهما معنى التحقيق وفي الا ان مع ان في الا معنى التحقيق فلان قد يشوبها معنيان اخران
وهما التقريب والتوقع فلم يكن لمجرد التحقيق وكذا في الا معنى التنبيه ايضا انتهى وانما اختصت
ما بهذا الشرط لانه لا يأتي مع لا فلا تزاد معها قيل وفي كتاب الازهية للهروي معاتها تزاد
معها ايضا وانشد عليه يا طائر البين لا ان زلت ذا زجل قال اراد لا زلت وهو غريب في
يشترط في لا تنكير معموليها اي اسمها وخبرها فلا تعمل في معرفة لا يقال لا زيد قائما قالوا وذلك
لضعف مشابهتها لليس في خصوص النفي لان ليس لنفي الحال وهذه لمطلق النفي ومن ثم شذ
عملها حتى ذهب الاخفش والمبرد الى منعه وخالف ابن جني وابن الشجري في هذا الشرط فاجاز
اعمالها في المعارف وانشد للنابغة الجعدي وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا
عن حبها متراخيا وتأوله المانعون وقال ابن مالك يمكن عندي ان يجعل انا مرفوع فعل
مضمر ناصب باغيا فلما اضمر الفعل برز الضمير وانفصل ويجوز ان يجعل انا مبتدأ والفعل
المقدر بعده خبرا ناصبا باغيا على الحال ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل
لدلالته عليه انتهى مع انه اجاز في شرح التسهيل القياس عليه واعترف في التسهيل بالندور
فكلامه مختلف ومثله قول الاخر انكرتها بعد اعوام مضين لها لا الدار دارا ولا الجيران
جيرانا وعليه بنى ابو الطيب قوله اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى فلا الحمد مكسوبا
ولا المال باقيا وقيل هو لحن منه تنبيه يشترط في لا ايضا ان يكون لنفي الوحدة فقط نحو
لا رجل في الدار قائما بل رجلان او رجال او لنفي الوحدة احتمالا مرجوحا ولنفي الجنس احتمالا
ظاهرا نحو لا رجل قائما ويقال في توكيده على الاول كامر وعلى الثاني بل امرأة قال ابن هشام
وغلط كثير من النحويين فزعموا ان لا العاملة عمل ليس لا يكون الا نافية للوحدة ويرد عليهم
نحو قوله تعز فلا شيء على الارض باقيا انتهى فان كانت لنفي الجنس نصا كان عمله عمل ان
كما سيأتي قريبا ان شاء الله تعالى فان لحقتها اي لحقت لا التاء لتانيث الكلمة او للمبالغة للنفي
كما في علامة او لهما معا فصارت لات وحركت التاء لا لتقاء الساكنين بالفتح على المشهور
لانها اخف الحركات وبالكسر على اصل التقاء الساكنين وبالضم جبرا لما لحقها من الوهن وقد

خاصة

احد

احد معموليها لزوما كما سيأتي فلات كلمتان لا النافية وتاء التأنيث هذا هو المشهور الذي
عليه الجمهور وقال ابو عبيدة وابن الطراوة هي كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء زائدة
في اول الحين كما جاء العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون تحين ما من مطعم قال الرضي وهو
ضعيف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا
ولا تاوان ولا تهنا وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا فهل هي ماض بمعنى نقص واستعملت
للنفي او هي ليس بكسر الياء قلبت الياء الفا وابدلت السين تاء كما في ست قولان حكاهما في المغني ثم اختلف
في عملها كما اختلف في حقيقتها فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل شيئا وان وليها مرفوع فمبتدأ حذف
خبره او منصوب فمفعول لفعل محذوف وهذا احد قولي الاخفش وعنه ايضا انها تعمل عمل ان فتنصب
الاسم وترفع الخبر وقد ذهب الجمهور وانما تعمل عمل اصلها الا انها اقوى منها ومنها ايضا في استحقاق العمل
لاختصاصها بالاسم واختلف في معمولها ايضا فذهب الفراء الى انها الا في الحين خاصة قيل وهو ظ
قول سيبويه وعليه الجمهور وذهب الفارسي وجماعة الى انها تعمل في الحين وما رادفه كالساعة والاوان
والوقت وهو مختار ابن مالك والمص كما اشعر به قوله اخصصت بالاحيان قال تعالى ولات حين مناص
ما الفيح [?] اي لات الحين حين مناص وقال الشاعر ندم البغاة ولات ساعة مندم وقال الاخر وذلك لات
حين هوان ولكن قلما اجتنبوا اذاتي [?] وخصه بعضهم بما ورد به السماع لا غير وهو كالتوسط بين المذهبين
وزعم جماعة منهم ابن عصفور انها عملت في هنا من قول الشاعر حنت نوار ولات هنا حنت وبدا
الذي كانت نوار اجنت فقالوا ان هنا اسم لات وحنت خبرها على حذف مضاف والتقدير وليس ذلك
الوقت وقت حنين قال ابن مالك وهو ضعيف لان فيه اخراج هنا عن الظرفية وهو من الظروف التي
لا تتصرف وفيه ايضا اعمال لات في معرفة ظاهرة وانما تعمل في نكرة والاصح انها لم تعمل شيئا بل هي
مهملة لا اسم لها ولا خبر وهنا في موضع نصب على الظرفية لانه اشارة الى المكان وحنت مع ان مقدرة
قبلها في موضع رفع بالابتداء والخبر هنا والتقدير حنت نوار ولات هنا لك حين كذا قال الفارسي وشذ
مجيء غير الظرف بعدها مرفوعا كقوله لهفي عليك للهفة من خائف يبغي جوارك حين لات مجير
ولم تقم [?] مجير على الابتداء او على الفاعلية والتقدير حين لات له مجير ولات مهملة وزعم الفراء ان
لات تستعمل حرف جر فاجاز الاسماء الزمان خاصة كما ان مذ ومنذ كذلك وانشد طلبوا صلحنا ولات
اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء واجيب بان الاصل ولات اوان او ان صلح فحذف اسمها مما اضيف اليه خبرها

اوان

مقدر

وكثر حذف اسمها نحو ولات حين مناص الرابع لا النافية للجنس

الثبوت مقدرة فبني كما فعل بقبل وبعد الا ان الاوان لشبهه بنزال وفرقا بني على الكسر ونون
اضطرارا ووجب حذف احد جزئيها من الاسم والخبر وكثر حذف اسمها وبقاء الخبر لكونه محط
الفائدة نحو قوله تعالى ولات حين مناص في القراءة المشهورة بنصب حين على انه خبرها واسمها
محذوف اي ليس الحين حين مناص وقرء في الشواذ برفع الحين على انه اسمها وخبرها محذوف اي ليس
حين فرار حينا لهم قال بعضهم وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف المرفوع
اي لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع نقص فوافقه ما
لم ينقص فوا في اصله تتمة لم يتعرض المص لذكر ان النافية لاعمالها ما ادركما ذهب ابن مالك
بل ذهب الفراء واكثر البصريين الى المنع واجازه الكسائي واكثر الكوفيين وابو بكر وابو علي وابو
الفتح واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس
ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة والاعمال لغة اهل العالية وهي ما فوق نجد الى ارض
تهامة والى ما وراء مكة ويعتبر فيها من الشروط ما اعتبر في ما الا عدم زيادة ان فانها لا تعمل لضعفها
لو دخلتها الا نحو قول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وان ذلك نافعك ولا ضارك وانشد
الكسائي ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين وخرج ابن جني وغيره على ذلك قراءة
سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم بتخفيف ان وكسرها لالتقاء الساكنين
ونصب عبادا على الخبر وامثالكم على انه نعت لعبادا والمعنى ليس الاصنام الذين تدعون من دون الله
عبادا امثالكم في الاتصاف بالعقل فلو كانوا امثالكم فعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين
فكيف حالكم في العبادة من هو دونكم بعدم الحيوة والادراك النوع الرابع من انواع النواسخ



لا النافية للجنس اي لجنس اسمها ان مفردا فمفرد او مثنى فمثنى او جمعا فجمعا ومعنى نفي الجنس في
المثنى والجمع نفي كل مثنى وكل جمع وخرج بالنافية لا الناهية فانها مختصة بالمضارع والزائدة
فلا تعمل شيئا وبقوله للجنس النافية للوحدة والمراد نصا بقرينة المقام وذلك بحيث لا يشذ
عنه فرد من افراده فخرجت النافية له احتمالا فانهما تعملان عمل ليس كما مر تنبيه قال صاحب
الفوائد الضيائية وغيره هذه العبارة محمولة على تقدير مضاف اي نافية لصفة الجنس لان لا رجل
قائما مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه وتعقبه عصام الدين في حاشيته فقال فيه
ان لا رجل بتقدير لا رجل موجود لنفي نفس الرجل لا لنفي صفته والوجود وان كان صفته لكن اذا

نفي

وتعمل عمل ان بشرط عدم دخولها عليها

هر ١٤٢

نفي عن الشيء نفيا لنفي الشيء لا يقال نفي صفة الشيء اذ نفي الشيء ليس الا نفي وجوده فنفي الصفة
هنا بمعنى نفي غير الوجود فلا كما يكون لنفي صفة الشيء يكون لنفي الجنس فلو حمل قوله لا
لنفي الجنس على نفي صفة الجنس لم يتم التسمية فيما هو لنفي الوجود ولو حمل على نفي الجنس لم يتم
فيما هو لنفي صفة الجنس فلا بد في التسمية من ملاحظة بعض الافراد وح يصح حمل العبارة على
ظاهرها فلا حاجة الى الحصر فيها هنا انتهى وقال في شرح الكافية سميت بذلك لانها للنفي عن الجنس
فالاضافة لادنى ملابسة والنفي عن الجنس يعم نفي الوجود ونفي الصفة انتهى والاولى ما جرى عليه في
شرح القريب من حمل العبارة على ظاهرها لا على تقدير المضاف ولا على جعل الاضافة لادنى ملابسة
موجها للترجيح اعتبار ضم نفي الوجود يكون كلمة الشهادة من افراده فائدة وتسمى لا هذه لا التبرئة
لانها لنفي الجنس فكانها تدل على البراءة منه قاله الاندلسي وقضية ذلك اطلاقها على النافية مطلقا
لاشتمالها على التبري بل على كل ادوات النفي ولكنهم خصوها بهذه لانه فيها امكن من غيرها
لما فيها من تاكيد النفي قال الدماميني وجعلت نفس التبرئة مبالغة كما في زيد عدل وعليه فالتبرئة
صفة للا بالتأويل المذكور ولا يقال انه على حذف مضاف اي ذات التبرئة لفوات المبالغة ويحتمل
ان تكون مضافة للتبرئة على حد قوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم انتهى وفيه نظر وتعمل لا
المذكورة عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر لمناسبتها لها في افادة المبالغة فانها للمبالغة في النفي
كما ان للمبالغة في الاثبات فيكون من باب حمل النظير على النظير او النقيض على النقيض كذا قال غير
واحد وانتقد بان اختصاص ان بالاثبات غير صحيح لصحة مثل قولنا ان زيدا ليس بقائم قطعا
انتهى وفيه بحث لان ان لتوكيد النسبة بين اسمها وخبرها وهي لا تكون الا ثبوتا وان كان نفس
خبرها نفيا بشرط عدم دخول الجار عليها فان دخل عليها كان العمل له ووجب الجر عليها لقوة
الجار ولان لا لا تحول بين العامل وعمله نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء قال ابن هشام وعن
الكوفيين ان لا هنا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها نفسها وان ما بعدها خفض بالاضافة
وغيرهم يراها حرفا ويسميها زائدة كما يسمون كان في نحو زيد كان فاضل زائدة وان كانت مفيدة
وهو المضي والانقطاع فعلم انهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين وان لم يصح
اصل المعنى باسقاطه كما في مسئلة غضبت من لا شيء وكذا اذا كان يفوت باسقاطها معنى كما في
مسئلة كان انتهى وشذ جئت بلا شيء بالفتح على الاعمال والتركيب ووجهه ان الجار دخل بعد

المغني

بحاله

فان كان اسمها مضافا او شبيها به نصب والا بني على ما ينصب به نحو لا رجل في الدار ولا رجلين في الدار

التركيب نحو لا خمسة عشر ولم يخرج في الجر معلقا بلا او ما ركب معها في موضع جر لانهما اجريا مجرى
الاسم الواحد قاله ابن جني وقال في الخاطريات ان لا نصبت شيئا ولا خبر لها لانها صارت فضلة
نقله عن ابي علي واقره فان كان اسمها اي اسم لا مضافا الى نكرة او شبيها به اي بالمضاف وهو ما
اتصل به شيء من تمام معناه سواء كان ذلك الشيء مرفوعا نحو لا حسنا فعله مذموم او منصوبا
نحو لا طالعا جبلا حاضر او مجرورا نحو لا خيرا من زيد موجود وسمي مشبها به لعمله فيما بعده
كالمضاف ويسمى المطول والممطول من مطلت الحديد اذا مددتها نصب لانه ظهر نصبه كان معربا
بالاتفاق كما مر وان لا يكن مضافا او شبيها به كان مفردا او مجموعا او مثنى بني واختلف في علة بنائه
فقيل لتضمنه معنى لا الاستغراقية بدليل ظهورها في قوله الا لا من سبيل الى هند قال الرضي وهو الحق
لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار بالرفع كما ان ما جاءني من
رجل نص بالاستغراق بخلاف ما جاءني رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما
جاءني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان ولا يصح ما جاءني من رجل بل
رجلان فلما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا الاسم النكرة معنى من فبنوها انتهى وفيه
بحث اورده ابن الضائع بان المتضمن معنى من انما هو لا نفسها لا الاسم النكرة بعدها وقيل لتركيبها
مع لا تركيب خمسة عشر وهو راي سيبويه والجمهور ويؤيده انهم اذا فصلوا اعربوا وقالوا لا فيها
رجل ولا امرأة وقد جاء تركيب حرف المؤخر كقوله اثورا ما اصيدكم ام ثورين ودليل التركيب في
البناء ترك تنوينه وهو مفعول مقدم لاصيد اما كم فعلى التوسع باسقاط اللام والمعنى اصيد لكم
ثورا ام ثورين قاله في التصريح قال وفي الدليل بحث لجواز ان يكون مما حذف فيه التنوين للضرورة
فتامل وبناؤه على ما كان ينصب به لو كان معربا فان كان ينصب بالفتحة بني عليها وذلك اذا كان
مفردا لفظا او معنى او لفظا فقط او جمع تكسير لمذكر او مؤنث نحو لا رجل ولا قوم ولا رجال ولا هنود
في الدار ومنه لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت وان كان ينصب بالياء بني عليها وذلك اذا
كان مثنى او مجموعا على حده نحو لا رجلين في الدار ولا مسلمين قائمين عندك وعن المبرد ان هذا معرب
لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف ولو صح للزم ذلك في نحو يا زيدان ويا زيدون ولا قائل
به وان كان ينصب بالكسرة بني عليها من غير تنوين وذلك اذا كان مما جمع بالف وتاء نحو لا مسلمات
هذا قضية كلامه وهو قول الاكثرين وفيه ثلاثة اقوال اخر احدها كهذا الا انه ينون لان تنوينه

الممطول

للمقابلة

للمقابلة لا للتمكين فلا ينافي البناء جزم به ابن مالك في سبك المنظوم ونقله ابن الدهان عن
قوم وتابعه ابن خروف الثاني انه فتح لان الحركة ليست له بل المجموع المركب هو لا والاسم قاله
المازني والفارسي وهو حسن في القياس ورجحه الرضي وابن هشام الثالث انه يجوز الفتح والكسر
بغير تنوين وهو الحق لثبوته عن العرب وقد روي بهما قوله ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا
لذات للشيب فلا عجب بعد هذا للاختلاف ولذلك نقل لو وافقوا على السماع لما اختلفوا قال الرضي
وانما بني هذا النوع على ما ينصب ليكون البناء على حركة استحقها النكرة في الاصل قبل البنا
ولم يبن المضاف ولا الشبيه به لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها ما استحقه في
الاصل اعني الاعراب ولا يكون المضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك تنبيه نحو لا ان في
ليلة ولا الف فيه نائبة عن الفتحة على لغة بلحارث فيبنى على الالف قال بعض المحققين وفيه
نظر فان المنقول ان المثنى في هذه اللغة معرب بحركات مقدرة على الالف فقضية ذلك
ان يكون بناؤه فيها على الفتح تقديرا لا على الالف ويشترط لعمل لا تنكيره اي تنكير اسمها الذي
بوقوعه في سياق النفي على العموم وكذا خبرها اذ لا يخبر بمعرفة عن نكرة فلا تعمل في معرفة الا
بتاويله بالنكرة كقوله ثم اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده
وقول عمر قضية ولا ابا حسن لها وقوله لا هيثم الليلة للمطي قيل التقدير لا مثل كسرى وكذا
البواقي واليه جنح ابن الحاجب وقيل ولا مسمى هذا الاسم او ولا واحد من مسميات هذا الاسم و
قال ابن مالك لا يأول بتاويل واحد بل يأول كل بما يليق وحكى الرضي عن الفراء انه اجاز اجراء
المعرفة مجرى النكرة باحد التاويلين في الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اياه ههنا ولا هذا
قال وهو بعيد غير مسموع ويشترط ايضا مباشرته اي مباشرة اسمها لها بان لا يفصل بينها وبينه
فاصل لضعفها في العمل فلو فصل بينهما بينها وبينه بعد ضعفها فلا تقدر على العمل فيه لانها عامل
ضعيف اذ هي فرع ولذا فرع الفعل فهي فرع الفرع فتلخص مما مر الى هنا ان شروط لا في العمل اربعة
الاول ان يقصد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص الثاني ان لا يدخل عليها جار الثالث ان يكون
اسمها وخبرها نكرتين الرابع ان لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل فاذا توفرت هذه الشروط عملت
وجوبا ان افردت وجوازا ان كررت واختلف في عملها في الخبر مع التركيب فذهب قوم الى انه لا عمل
لها فيه معه لضعفها عن العمل فيه لبعدها عنها بل النكرة مع لا في موضع رفع بالابتداء والخبر خبر

فان عرفنا او فصل اهملت وكررت نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة

المبتدأ فهو خبر مرفوع مما كان مرفوعا به قبل دخولها بدليل حمل جميع توابعها على الموضع قبل
الخبر ولولا انها في موضع رفع بالابتداء لم يجز ذلك وقيل بل هي عاملة في الاسم والخبر معا و
هو مذهب الجمهور وصححه ابن مالك قال لان كلما استحقت به العمل من المناسبات باق فليبق
ما ثبت بسببه ولا يضر التركيب كما لا يضر ان صيرورتها بفتح الهمزة مع معموليها كشيء واحد ولو
كان جعل لا مع اسمها كشيء واحد مانعا من العمل في الخبر لمنعها من العمل في الاسم فلا يمنع عملها في
الخبر وايضا ان عمل لا في الخبر اولى من عملها في الاسم كان تأثيرها في معنى الشك من تأثيرها في معنى
الاسم انتهى وينسب الى ظاهر مذهب سيبويه وصحح ابن هشام في حواشيه على التسهيل ان سيبويه
يرى في لا رجل ان كلمة لا لا عمل لها في الاسم ولا في الخبر لانها صارت جزء كلمة ولهذا جعل النصب
في لا رجل ظريفا كالرفع في يا زيد الفاضل لا على محل الاسم بعد لا وبه صرح في المغني ايضا فلخص
في المسئلة ثلثة اقوال احدها عملها في الاسم دون الخبر الثاني عملها فيهما جميعا الثالث منعه
فيهما جميعا وتظهر جدوى الخلاف في نحو قوله لا لغو ولا تأثيم فيها فعلى القول الاول والثالث
تكون فيها خبرا عن المبتدئين وعلى القول الثاني يمتنع لاستلزامه توارد عاملين على معمول واحد
فيكون فيها خبرا عن احد المبتدائين وخبر الاخر محذوف لدلالة عليه المذكور فان عرف اسمها او فصل
بينه وبينها بفاصل اهملت وجوبا لما مر فيرجع ما بعدها الى الاصل ويرفع على انه مبتدأ وخبر و
خالف الكوفيون في التعريف فاجازوا بناء العلم وابو عثمان في الفصل فاجاز معه العمل ولكنه لا
يبنى وقد جاء في السعة لا منها بدا بالبناء مع الفصل الا انه مما يأول عليه قال ابن هشام في حواشي
التسهيل وكررت وجوبا عند سيبويه والجمهور في غير الضرورة اما مع المعرفة فليكون النكرة جوابا
لما فانها من نفي الجنس الذي لا يمكن حصوله مع المعرفة لان نفي الجنس هو تكرار النفي في الحقيقة واما
مع الفصل فليكون تنبيها على انها لنفي الجنس في النكرة بخلافها اذا كانت عاملة على ان عملها
كان في هذه التنبيه وتكرارها مع المعرفة نحو لا زيد في الدار ولا عمرو وقوله تعالى لا الشمس ينبغي
لها ان تدرك القمر ولا الليل سابق النهار ومع الفصل نحو لا في الدار رجل ولا امرأة وقوله تعالى
لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون واجاز ابن كيسان والمبرد عدم التكرار محتجين بقوله لا نولك
ان تفعل ورد بانه واقع موقع لا ينبغي فلا هذه لا في المعنى هي الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم
تكرارها والنول مصدر بمعنى التناول وهو ههنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك ماخوذ لهذا

تبصرة لك في نحو لا حول ولا قوة الا بالله حتمًا اوجبه فتحهما على الاصل ورفعهما بالابتداء او على
على الاهمال كليين وفتح الاول ورفع الثاني بالعطف على المحل

الفعل اي لا ينبغي ان تتخذه وتتناوله قاله الرضي ومن عدم تكرارها ضرورة قوله بكت جزعا
واسترجعت ثم آذنت ركائبها ان لا الينا رجوعها هذه تبصرة لك في كل موضع كررت فيه
لا على سبيل العطف كان عقيب كل منها نكرة مفردة بلا فصل نحو لا حول اي عن المعصية ولا
قوة اي على الطاعة الا بالله حتمًا اوجبه من الاعراب بالنسبة الى المجموع احدها فتحهما اي فتح
ما بعد لاء الاولى وما بعد لاء الثانية على الاصل من جعل لا في الموضعين لنفي الجنس فيبنى
اسميهما كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها وتقدر لكل منهما خبر اي لا حول موجود لنا ولا قوة
موجودة لنا فالكلام ح جملتان قال ابن الحاجب في شرح المفصل يبقى الاشكال في الاستثناء
الواقع بعده وهو في المعنى راجع الى الجملتين والاستثناء اذا استعقب الجملتين انما يكون للثانية
قال والاشبه ما يقال ان الحول والقوة لما كانا بمعنى كان كانه تكرار فصح رجوع الاستثناء اليهما
لتنزلهما منزلة شيء واحد انتهى ويجوز ان تقدر لهما خبر واحد اي لا حول ولا قوة موجودان لنا
اما عند سيبويه على ما نقله عنه ابن مالك فلان لا لا تعمل في الخبر مع التركيب فهي مع اسمها في موضع
رفع ولا قوة مثله معطوف على مبتدء والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدء لا لها فيكون الكلام ح جملة
واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان واما عند الجمهور فانهما وان كانتا عاملتين في الخبر الا انهما لتماثلهما
جاز ان يعملا فيه عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان وانما الممتنع ان يعمل عاملان مختلفان
في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول اثر من مؤثرين والثاني
رفعهما على جواز الالغاء عند التكرير فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة
او ملغاة كالاولى ومذهب سيبويه وغيره في هذا الوجه واحد اذ لا عامل هنا الا الابتداء فقط
فلك ان تقدر لكل واحد خبرا فالكلام جملتان ولهما معا خبرا واحدا والكلام جملة واحدة او على
الاعمال اي اعمال لا كليس فيكون الاسمان مرفوعين بها في الموضعين ان جعلتهما معا عاملتين
عملها فلك ايضا ان تقدر خبرا واحدا او خبرين ووحدة الجملة وتعددها بحسب ذلك وان جعلت
الاولى كليس فقط والثانية ملغاة او زائدة او بالعكس وجب تقدير خبرين ولا يجوز تقدير خبر
واحد لئلا يلزم ح فيما اذا كان الخبر الواحد مرفوعا منصوبا وتوارد عاملين مختلفين على معمول
واحد والثالث فتح الاول على جعل لاء الاولى عاملة عمل ان ورفع الثاني على ان لا الثانية زائدة
لتاكيد النفي او ملغاة ورفعه بالعطف على المحل ومحل لاء الاولى مع اسمها فعند سيبويه يجوز

ان تقدر

أو على إعمال لا الثانية كليس وعكس الثالث على إعمال لا الأولى كليس وإلغائها وفتح الأول

الأول ونصب الثاني بالعطف على لفظه لمشابهة الفتح النصب

ان تقدر لهما خبرا واحدا لكونه خبر المبتدأ وما عطف عليه عند غيره لا بد لكل واحد من خبر منفرد
لئلا يجتمع لا والابتداء في رفع الخبر وهذا التقدير جائز في جعلها زائدة أو ملغاة على حد
سوا أو دخله على إعمال لا الثانية كليس فيكون مرفوعا بها ويلزم تقدير خبرها على حيالها ولا
يجعل الخبر لهما جميعا والا لزم محذوران كما سبق في وجه الثاني ويكون الكلام على هذا جملتين و
الرابع عكس الثالث وهو رفع الاول وفتح الثاني فرفع الاول على إعمال الاولى كليس فيكون مرفوعا
بها أو على إلغائها فيكون مرفوعا بالابتداء وفتح الثاني على إعمال لا عمل ان وتقدير الخبر في هذا الوجه
كالذي قبله سوا على المذهبين والخامس فتح الاول على ان لا الاولى عاملة عمل ان ونصب الثاني
على ان لا الثانية زائدة لتأكيد النفي ونصبه بالعطف على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك وعلى لفظه
عند غيره لانه لما اطرد في لا بناء اسمها معها على الفتح تنزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الاعرابية
فعطف عليه لفظا لمشابهة الفتح فيه النصب واما الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان تقدر لهما
خبرا واحدا بعدهما لان خبر ما بعد لا الاولى مرفوع عنده بما كان مرفوعا به قبل دخول لا وخبر ما
بعد لا الثانية مرفوع بلا الاولى لان الناصبة لاسمها عاملة عنده في الخبر وفاقا لغيره فيلزم
ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان تقدر لكل منهما خبرا على حياله فيكون الكلام عنده
حينئذ جملتين كذا قرره الرضي وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل عندهم لا
وحدها فيكون الكلام جملة واحدة ويجوز ان تقدر عندهم لكل خبرا فيكون الكلام عندهم
جملتين ايضا وهذا الوجه اضعف الوجوه حتى خصه يونس وجماعة بالضرورة لان نصب الاسم
المفرد مع وجود لا ضعيف في القياس فيجب بلا تنوين فهو عندهم كتنوين المنادى المفرد وجعله
الزمخشري منصوبا على اضمار فعل اي ولا ارى قوة تنبيهان الاول هذه الخمسة الاوجه ماخوذة
من اثني عشر وجها وذلك لان ما بعد لا الاولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الالغاء والرفع
على إعمالها عمل ليس فهذه ثلاثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك ووجه رابع وهو النصب
واذا ضربت هذه الاربعة في الثلاثة الاول بلغت اثني عشر وكلها جائزة الا اثنين وهما رفع الاول
على الالغاء او على الاعمال عمل ليس ونصب الثاني ونبه عليهما ابن الفخار في شرح الجمل الجمالية وقد
وثلاثين وجها قاله في التصريح الثاني اذا لم تتكرر لا مع المعطوف وجب فتح الاول وجاز في الثاني
الرفع والنصب كقوله فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

الخامس افعال المقاربة

بالرفع عطفا على محل لا مع اسمها وبالنصب عطفا على محل اسمها باعتبار عملها وربما فتح منونا
معه لاحكى الاخفش لا رجل وامرأة بالفتح وهو شاذ تتمة يكثر حذف خبر لا اذا علم عند الحجازيين
ويجب عند التميميين والطائيين نحو قالوا لا ضير اي علينا ولا اله الا الله اي لنا او في الوجود
ونحو ذلك فان جهل وجب ذكره عند جميع العرب نحو لا احد اغير من الله قال ابن مالك ومن نسب الى
تميم الحذف مطلقا فقد غلط وربما ابقي الخبر وحذف الاسم نحو لا عليك اي لا باس ولا جناح عليك ولا يحذفان
معا لئلا يكون اجحافا وقيل يحذفان لان كل واحد ثبت له جواز الحذف فلا ضير ان اجتمع جايز الى
جايز وحتج بعضهم على ذلك بقوله فخير نحن عند الناس منكم اذا الداعي المثوب قال يا لا اي يا قوم
لا فرار النوع الخامس من انواع النواسخ افعال المقاربة مصدر قارب صيغته فاعل بفتح التاء وقد
تاتي بمعنى الاصل وهو المراد هنا فالمقاربة بمعنى القرب وقد تسمى النواسخ ونواقص ايضا على نحو ما
مر وتسميتها بما قاله مجاز مرسل من باب تسمية الكل باسم جزئه كتسميتهم الكلام بالكلمة وربيئة القوم
عينا لانها باعتبار معانيها ثلثة اقسام ما يدل على قرب خبرها وما يدل على ترجيه وما يدل على الشروع
فيه كما يعلم من كلام المصنف وانما خصوا المقاربة لكونها مرتبة وسطى بين افعال الرجاء وافعال الشروع
والوسط له حظ في كلا الطرفين فكان احق بالترجمة منهما كذا قيل قال بعض المحققين والصواب
ان تسميتها بذلك من باب التغليب في ذلك لان تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن اطلاق اسم الجزء على ما
تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة وتسمية الاشياء مجتمعة من غير تركيب باسم بعض منها يسمى تغليبا
كالقمرين والعمرين فاذا تقرر ذلك ظهر لك ان تسمية جميع افعال المقاربة بافعال المقاربة من التغليب لا
من تسمية الكل باسم الجزء فتامله انتهى وهي على ما عده ستة والا فهي اكثر من ذلك كما سنذكره انة
كاد وكرب بفتح الراء وكسرها والفتح افصح واوشك والثلثة لدنو الخبر اي لقرب ثبوت خبرها
لاسمها وعسى واخلولق وحرى بفتح الراء والحاء المهملتين كذا في التصحيح وقال الرضي وقد يستعمل
حرٍ زيد ان يفعل كذا بكسر الراء واخلولق عمرو ان يقوم استعمال عسى بلفظ الماضي فقط ومعناهما
صلح واحرى اي جدير او صار خليقا واصله احرى بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف حرف الجر
كما هو القياس مع ان وان ويقال ايضا وهو حرًى ان يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر بمعنى
الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث تقول هن حرى ان يفعلن واذا قلت هو حرٍ على فعيل او حرٍ بكسر
الراء على فعِل ان تكون ثنيت وجمعت وانثت انتهى وقال ابن هشام في شرح الشذور ولا اعرف من ذكر حرى

من النحوين

من النحويين غير ابن مالك وتوهم ابو حيان انه وهم فيها وانها حرى بالتنوين اسم لا فعل وابو حيان هو
الواهم بل ذكرها اصحاب كتب الافعال من اللغويين كالسرقسطي وابن طريف وانشدوا عليها شعرا
انتهى وممن نص عليها ايضا القاضي عياض في مشارق الانوار وكان ابو حيان رجع عن انكارها
فذكرها في اللمحة لاطلاعه بعد ذلك على ثبوتها وبهذا يدفع ما اشار اليه التصريح من تناقض كلاميه
والثلثة لرجائه اي رجاء المتكلم ثبوت الخبر للاسم في الاستقبال فهو من اضافة المصدر الى مفعوله
وحذف فاعله والرجا الطمع في المحبوب ووقع لابن مالك في سبك المنظوم ان اخلولق من افعال المقاربة
ككاد قال بعض الائمة وهو غريب مخالف لما في ساير كتبه تنبيهان الاول قد ياتي عسى للاشفاق
كالترجي قال ابن هشام في شرح اللمحة عسى طمع فيما تهواه واشفاق فيما تخشاه وقد اجتمعا في قوله تعالى عسى
ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم قال ابن بري ويحتمل ان يقال انها
تلازم المعنيين لان المترجي للشي طامع فيه مشفق ان لا ياتيه والاجود ان يقال انها للتوقع كما في
لعل فان كان المحبوب فهو الترجي او المكروه فهو الاشفاق الثاني القول بفعلية عسى مطلقا هو ما
عليه الجمهور وذهب ثعلب وابن السراج الى انها حرف مطلقا وسيبويه فيما حكاه عنه السيرافي حين
تتصل بالضمير المنصوب كقوله يا ابتا علك او عساكا والصحيح الاول لاتصاله ضماير الرفع البارز
وتاء التانيث الساكنة بها وذلك من ايات الفعل وانشا وطفق بفتح الطا طفوقا وبكسرها طفقا
ويقال طبق بكسر البا الموحدة وجعل واخذ وعلق وهب للشروع فيه اي شروع اسمها في
خبرها وافعاله كثيرة انهاها بعضهم الى نيف وعشرين فعلا وافعال هذا الباب جميعا تعمل عمل
كان فترفع الاسم وتنصب الخبر فكاد كقوله تعالى كادوا يكونون عليه لبدا وكرب كقوله كرب
القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب واوشك كقوله يوشك من فر من منيته في
بعض غراته يوافقها وعسى كما مر في الاية واخلولق كما مثل سيبويه اخلولقت السماء ان تمطر وانشا كقوله
انشات نطق في الامور كناطق الرخم الدوائر وطفق كقوله تعالى وطفقا يخصفان عليهما من ورق
الجنة وجعل كقوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل واخذ كقوله واخذ
السل والرسوم يجيبني وفي الاعتبار اجابة وسؤال وعلق كقوله اراك علقت تظلم من اجرنا
وظلم الجار اذلال المجير وهب كقوله هببت الوم القلب في طاعة الهوى فلج كاني كنت باللوم
مغريا وحق الاسم في هذا الباب ان يكون معرفة او مقاربا لها وقد ورد نكرة محضة كقوله عسى فرج

واخبارها جمل مبدوءة بمضارع

ما في يد الله أنه له كل يوم من خليقته أمر تنبيه حكى ثعلب مجيء الخبر بعد عسى مرفوعا نحو عسى
زيد قائم قال ابن هشام ويتخرج على أنها ناقصة واسمها ضمير الشأن والجملة الاسمية الخبر وهذه
الأفعال وإن كانت تعمل عمل كان إلا أنها تخالفها في بعض الأحكام فمن ذلك أن خبر كان قد يكون مفردا
وقد يكون جملة اسمية أو فعلية وهذه الأفعال أخبارها جمل فعلية مبدوءة بمضارع دائما كما مر في
الأمثلة المذكورة كلها وشذ مجيء خبر كاد وعسى مفردا منصوبا كقوله فأبت إلى فهم وما كدت
آئبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر وقول الآخر أكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرن إني عسيت
صائما وقولهم في المثل عسى الغوير أبؤسا قال ابن هشام كذا قالوا والصواب أنهما مما حذف فيه الخبر أي
يكون أبؤسا وأكون صائما لأن في ذلك إبقاء لهما على الاستعمال الأصلي ولأن المرجو كونه صائما لا
نفس الصائم انتهى وما قاله من التقدير يأتي في البيت الأول أيضا كما هو ظاهر وعليه فلا شذوذ
وأما فطفق مسحا فالخبر محذوف أي يمسح مسحا وليس هو مسحا كما توهمه بعضهم وندر مجيء خبر
جعل جملة اسمية كقوله وقد جعلت قلوص بني سهيل من الأكوار مرتعها قريب وفعلية غير
مبدوءة بمضارع كقول ابن عباس فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا قال ابن هشام في
شرح الشواهد وهذا لم أر من تحسن تقريره ووجهه أن إذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر
في التقدير عن عامله فأول الجملة في الحقيقة أرسل فافهمه انتهى وفيه رد على ابن مالك حيث قال
في التسهيل أو فعلية مصدرة بإذا قال ابن هشام في الحواشي الصواب أن يقال أو جملة فعلية فعلها
ماض فإن هذا هو محط الشذوذ وأما نفس إذا فلا وجه لكونها مرجعا للشذوذ ولهذا لم يقل
أحد فيما علمنا أن قوله وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبي شاذ من جهة التصدير بإذا وإنما جعلوا
شذوذه من جهة دفع السببي خاصة انتهى قال ابن مالك ومصدرة بكلما كما في حديث البخاري فجعل
كلما جاء ليخرج رمى في فيه بحجر قال في التوضيح وهذا تنبيه على أصل متروك وذلك أن شأن أفعال المقاربة
مثل كان في الدخول على مبتدأ وخبر فالأصل أن يكون خبرها كخبر كان في وقوعه مفردا وجملة
اسمية وفعلية وظرفا فترك الأصل والتزم كون الخبر مضارعا ثم نبه على الأصل في مواضع انتهى و
على هذا فلا يحسن أن يقال في البيتين والمثل على أنه مما حذف فيه الخبر كما قاله ابن هشام وإلا انتفى
الغرض المذكور مع أن التقدير خلاف الظاهر تنبيه يشترط في الفعل المشتمل عليه جملة الخبر أن
يكون رافعا لضمير الاسم وهو من الأحكام التي اختصت بها أخبار هذه الأفعال وذلك لأنها إنما جائت

ويغلب في الأولين تجرده عن أن نحو وما كادوا يفعلون وفي الأوسطين اقترانها

لتدل على قرب الخبر من الاسم أو ترجي حصوله أو شروع اسمها في خبرها كما مر فلا بد من ضمير يعود
عليه وأما قوله واسقيه حتى كاد مما أبثه يكلمني أحجاره وملاعبه فشاذ أو مؤول بأن أحجاره
بدل من الاسم ويجوز في خبر عسى خاصة أن يرفع الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على اسمها كقول
الفرزدق وما عسى الحجاج يبلغ جهده إذا نحن جاوزنا حفير زياد ويغلب في خبر الفعلين الأولين
وهما كاد وكرب تجرده عن أن المصدرية نحو قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر سقاني جزاه
الله خير جزائه وقد كربت أسباب قلبي تقطع وذلك لأنهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداناته
وذلك يقربه من الشروع في الفعل والأخذ فيه فلم يناسب خبرهما أن يقترن غالبا بأن الموضوعة
للاستقبال ويقل اقترانه بها نظرا إلى الأصل كقوله أبيتم قبول السلم منا فكدتم لدى الحرب أن تغنوا
السيوف عن السل وقوله سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما وقد كربت أعناقها أن تقطعا
وخص المغاربة اقتران خبر كاد بالضرورة قال البدر الدماميني في شرح التسهيل ولم يذكر سيبويه
في خبرهما إلا التجريد انتهى قلت وليس كذلك بل هو قائل باقتران خبر كاد بأن وذلك أنه قال في قوله و
نهنهت نفسي بعدما كدت أفعله أن الأصل أن أفعله فأضمرت أن فإذا كان يقول باقترانه بها
فلأن يقول باقترانه صريحا أولى والذي ذكره ابن هشام وغيره أن الذي لم يذكر سيبويه في خبره إلا
التجرد هو كرب قال وهو محجوج بالسماع وقال المبرد في أفعله في المصراع المذكور الأصل أفعلها
فحذفت الألف ونقلت حركة الهاء إلى ما قبلها قال ابن هشام وهو أولى من قول سيبويه لأنه أضمر أن في
موضع حقها أن لا يدخل فيه صريحا وهو خبر كاد واعتد بها مع ذلك بإبقاء عملها انتهى ويغلب في خبر
فعلين الأوسطين وهما عسى وأوشك اقترانه بها أي بأن نحو قوله تعالى عسى ربكم أن يرحمكم وقول الشاعر
ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا وذلك لأن عسى من أفعال الترجي
وهو مختص بالاستقبال فناسب اقتران خبرها بأن الموضوعة له وكان القياس وجوب ذلك حتى
ذهب البصريون والجمهور إلى أن التجريد ضرورة وأما أوشك فإنما يغلب معها الاقتران حيث
جعلت للترجي أختا لعسى قال الشاطبي والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلامذته ابن الضائع والأبذي
وابن أبي الربيع أن أوشك من قسم عسى الذي هو للترجي قال ابن الضائع والدليل على ذلك أنك تقول
زيد عسى أن يحج ويوشك زيد أن يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاد زيد يحج إلا وقد أشرف عليه
لا يقال ذلك وهو في بلده انتهى كلام الشاطبي وأما إذا جعلت للمقاربة كما ذهب إليه المصنف تبعا

للجماعة

بجماعة منهم ابن مالك وابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران الغالب في عسى قاله في التصريح ومن
تجردها عنه قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب والمروي في امسيت فتح
التاء على الخطاب قاله ابن هشام تبعا اللبلي وهو المشهور قال الدماميني في التحفة الذي سمعناه
غير مرة من مشايخنا بالديار المصرية ضمها وقول الاخر يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها
وقد يقوم السين مقام ان لكونها للاستقبال كقوله عسى طيئ من طيئ بعد هذه ستطفئ غلات
الكلى والجوانح وتحرى ان واجبة في خبر اخلولق وحرى المار في عسى ولذلك قيل كان القياس جواز
هنا الا ايضا نحو اخلولقت السماء ان تمطر وحرى زيد ان يقوم في خبر الفعلين الاخيرين وهما انشأ وطفق
ونحوهما من افعال الشروع ممتنعة لانها في الاخذ في الفعل والشروع فيه وذلك ينافي الاستقبال نحو
انشأ عمرو يقرأ وطفق زيد يكتب وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وقضيته كلامه ان المقرون
بها كالمجرد عنها في كونه منصوبا على الخبرية وهو قول الجمهور بدليل انه لما اتى مفردا لم يظهر مصدرا بل
اسما كقوله اني عسيت صائما ولم يقل عسيت الصوم واستشكل بان ان وما بعدها بتأويل المصدر
فيلزم في نحو عسى زيد الاخبار بالحدث عن الذات ولذلك ذهب سيبويه فيما حكاه عنه ابن مالك الى
ان المقرون بها ليس خبرا بل مفعول به منصوب على نزع الخافض والفعل بمعنى قرب والتقدير في المثال
المذكور قرب زيد من ان يقوم ثم حذف الجار توسعا او بجعل الفعل بمعنى قارب فلا حذف والمعنى
قارب زيد القيام والكوفيون يرون ان عسى في ذلك فعل قاصر بمعنى قرب ان والفعل بدل اشتمال
من فاعلها ورد بانه يكون بدلا لازما يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شان البدل واجيب
بانه لا مانع من ان يكون البدل لازما لكونه هو المقصود بالحكم وكونه تابعا لا يقدح في اللزوم فقد
رأينا بعض التوابع يلزم كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا [illegible] الاشكال من قبل الجمهور بامور
احدها انه من باب زيد صوم وعدل الثاني انه على تقدير مضاف اما في الاسم نحو عسى حال زيد ان
يخرج او في الخبر اي عسى زيد صاحب ان يخرج قال الرضي وفيه تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ ابدا
لا في الاسم ولا في الحرف الثالث ان زائدة لا مصدرية وليس بشيء لانها قد نصبت ولانها لا تسقط الا
قليلا الرابع ان المصدر الحاصل بتاويل الوصف اي عسى زيد قائما ويرجحه مجيئه في كلامهم عسيت
صائما وهو يرجع الى الجواب الاول عند الكوفيين لان المصدر المخبر به عندهم بمعنى اسم الفاعل كما مر
الخامس الفرق بين المصدر وما اول به ذكره صاحب اللباب واقتضاه الشريف الجرجاني قال ابن هشام في

وعسى وأنشأ وكرب ملازمة للمضي وجاء يكاد ويوشك ويطفق ويجعل

في شرح اللمحة والطف ما يقال في الجواب ما رايته بخط بعض طلبة ابن مالك ونقله عنه وهو ان فيه الاخبار بالفعل مجردا عن ان ثم لما صح الاخبار به جيء بان لتفيد الترجي لا لتفيد السبك انتهى وافعال هذا الباب عسى وانشا وكرب من المذكور وغيرها مما لم يذكر جامدة لا تتصرف ملازمة للمضي لتضمنها الماضي فلا يستعمل لها مضارع ولا امر ولا اسم فاعل ولا مصدر ويستثنى منها اربعة وهي كاد واوشك وطفق وجعل فقد جا يكاد ويوشك ويطفق ويجعل اما كاد فكقوله تعالى يكاد زيتها يضيء وحكى ابن هشام استعمال مصدر لها قالوا كاد كودا ومكادا ومكادة وحكى غيره كيدا بقلب الواو ياء وحكى ابن مالك لها اسم فاعل وانشد اموت اسى يوم الرجاء وانني يقينا لرهن بالذي انا كائد اي بالذي انا كدت آتيه قال ابن هشام في الاوضح والصواب انه كابد بالباء الموحدة والعمل من المكابدة وهو اسم غير جار على الفعل وبهذا جزم يعقوب في شرح ديوان كثير عنه انتهى وقال قريبه حكي ولك انه رجع عن ذلك وقال الصواب ما انشده ابن مالك الا انه لم يغير ما وقع في الاوضح لانه كان قد شاع وبذلك صرح في شرح الشواهد الكبرى فقال والظاهر ما انشده الناظم وقد كنت اقمت مدة على مخالفته وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح لي ان الحق معه انتهى واما اوشك فالمضارع فيها اظهر من الماضي حتى ان الاصمعي وابا علي انكرا مجيء ماضيها وليس كذلك بل قد نقل الشاهد عليه وسمع لها اسم فاعل قال فانك موشك ان لا تراها وقال فموشكة ارضنا ان تعود خلاف الانيس وحوشا يبابا قال ابن هشام في حواشي سنن ابي داود للمنذري حكاية اثبات مصدر اوشك وحكى ابو حيان منها الامر وفعل التفضيل واما طفق فقد حكى الاخفش طفق يطفق بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع وطفق يطفق بالعكس وحكى مصدر طفق بالفتح طفوقا ومصدر طفق بالكسر طفقا واما جعل فحكى الكسائي ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه وفيه شاهد ثان وهو ورود الخبر جملة فعلية غير مبدوة بمضارع وحكى الجرجاني استعمال المضارع واسم فاعل من عسى وحكي ايضا استعمال اسم فاعل من كرب وحكى ابن افلح منه مضارعا وانه يقال كرب يكرب كنصر ينصر تنبيه اشتهر القول بين المعربين ان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات فاذا قيل كاد يفعل فمعناه انه لم يفعله واذا قيل لم يكد يفعل فمعناه انه فعله دليل الاول وان كادوا ليفتنونك وقوله كادت النفس ان تفيض عليه مذ ثوى حشو ريطة وبرود ودليل الثاني وما كادوا يفعلون وقد جعل المعري ذلك لغزا فقال انحوي هذا العصر ما هي لفظة جرت في لساني جرهم وثمود اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت وان اثبتت قامت

ويختص عسى واوشك باستغنائهما عن الخبر نحو عسى ان يقوم زيد

مقام مجحود والصحيح ان حكمها حكم ساير الافعال في ان نفيها نفي واثباتها اثبات وبيانه ان معناها
المقاربة ولا شك ان معنى كاد يفعل قارب الفعل وان معنى ما كاد يفعل ما قارب الفعل فخبرها
منفي دائما اما اذا كانت منفية فواضح لانه اذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصول ذلك
الفعل ودليله اذا اخرج يده لم يكد يريها ولهذا كان ابلغ من ان يقال لم يرها لان من لم ير قد يقارب
الرؤية واما اذا كانت المقاربة مثبتة فلان الاخبار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله والا
لكان الاخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربة حصوله اذ لا يحسن في العرف ان يقال لمن صلى قارب الصلوة وان
كان ما صلى حتى قارب الصلوة ولا فرق فيما ذكرنا بين كاد ويكاد فان اورد على ذلك وما كادوا
يفعلون مع انهم قد فعلوا اذ المراد بالفعل الذبح وقد قال تعالى فذبحوها فالجواب انه اخبار عن
حالهم في اول الامر فانهم كانوا اول بعداء من ذبحها بدليل ما تلي علينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم
ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل اولا ثم فعله بعد ذلك توهم ان
هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول الفعل وليس كذلك وانما فهم حصول الفعل من دليل اخر
كما فهم في الاية من قوله تعالى فذبحوها هذا تقرير ابن هشام في المغني وهو حاصل ما ذكره الرضي
عليه من الله الرضى هذه لا تتمة لما ذكره من مسائل هذا الباب وتختص عسى واوشك دون
ساير اخواتهما باستغنائهما عن الخبر ومثلهما اخلولق ولم يذكره لانه لم يذكره مع الخلف فيه فقد
ذهب الخضراوي الى منع ذلك فيه وانما تستغنيان عن الخبر في ما اذا وليهما ان والفعل نحو عسى
ان يقوم زيد واوشك ان يذهب عمرو فان وصلتهما في موضع رفع بهما على الفاعلية ولا يحتاجان
الى خبر وظاهر كلام الجماعة ان الفعل في ذلك تام وذهب ابن مالك الى انه ناقص سد ان وصلتها
مسد جزئيه كما في احسب الناس ان يتركوا قال اذ لم يقل احد ان حسب خرجت في ذلك عن اصلها و
هو ظاهر عبارة المصنف تنبيهات الاول انما تتعين استغناء الفعلين المذكورين عن الخبر في الحالة
المذكورة اذا لم يل الفعل الذي بعد ان ظاهر بنظمه يصح رفعه به نحو عسى ان يقوم واوشك ان
تقعد فان وليه ظ بالصفة المذكورة كمثال المص لم يتعين ذلك بل جاز فيه ثلثة اوجه احدها
والثاني الوجهان الاتيان فيما اذا قدمت الاسم وقلت زيد عسى ان يقوم وسياتي بيانهما وعلى هذا
يكون الاسم مبتدا موخرا الاخير والثالث ان يكون ما بعد الفعل الذي بعد ان مرفوعا بعسى اسما
لها وان والفعل في موضع نصب على الخبرية لعسى مقدما على اسمها فيكون ناقصة والفعل الذي

بعدها

واذا قلت زيد عسى ان يقوم فلك وجهان اعمالها في ضمير زيد فما بعدها خبرها وتفريغها عنه فهما
اسم مغن عن الخبر ويظهر اثر ذلك في التانيث والتثنية والجمع فعلى الاول تقول هند عست ان
تقوم والزيدان عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا وعلى الثاني عسى في الجميع
بعد ان فاعله ضمير يعود على فاعل عسى وجاز عوده عليه وان تاخر لفظه لتقدمه نية ومنع الشلوبين
هذا الوجه لضعف هذه الافعال عن توسط الخبر واجازه المبرد والسيرافي والفارسي ويظهر اثر
الخلاف في التانيث والتثنية والجمع فتقول على مذهب غير الشلوبين عسى ان يقوما الزيدان و
عسى ان يقوموا الزيدون وعسى ان يقمن الهندات وتاتي بضمير في الفعل لان الظاهر ليس مرفوعا به
بل هو مرفوع بعسى وعلى راي الشلوبين يجب ان تقول عسى ان يقوم الزيدان وعسى ان يقوم
الزيدون وعسى ان تقوم الهندات فلا تاتي في الفعل بضمير لانه رفع الظاهر الذي بعده الثاني
يجوز ان تقدر العاملين تنازعا زيدا في المثال المذكور فيحتمل الاضمار في عسى على اعمال الثاني
فتكون ناقصة قاله ابن هشام في المغني وفيه نظر لان احد الفعلين جامد وسياتي ان التنازع لا
يكون بين الجامدين ولا جامد وغيره الثالث اذا قلت عسى ان يضرب زيد عمرا امتنع كون زيد
اسم عسى اجماعا لئلا يلزم الفصل بين صلة ان ومعمولها وهو عمرا بالاجنبي وهو زيد ونحوه
قوله عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا قاله في المغني فاذا قدمت على احد الفعلين اسما وقلت
في عسى مثلا زيد عسى ان يقوم فلك وجهان احدهما اعمالها اي عسى في ضمير زيد فيكون مسندا اليه
وهو اسمها فما بعدها وهو ان والفعل في موضع نصب على انه خبرها فتكون ناقصة وهذه لغة تميم
والثاني تفريغها عنه اي تجريدها عن ضمير زيد في المثال المذكور فما بعدها وهو ان والفعل اسم
ماول مغن عن الخبر فيكون مسندة اليه فتصح تامة ويظهر اثر ذلك اي المذكور من الوجهين في
حال التانيث والتثنية والجمع المذكر والمؤنث فعلى الوجه الاول وهو وجه الاضمار تقول
هند عست ان تقوم فهند مبتدا وعسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود على هند وان
تقوم في موضع نصب على انه خبر عسى وعسى ومعمولاها في موضع رفع على انه خبر المبتدا والزيدان
عسيا ان يقوما فالزيدان مبتدا وعسى فعل ماض ناقص والالف المتصلة بها اسمها وان يقوما خبرها
وجملة عسى ومعموليها خبر المبتدا والزيدون عسوا ان يقوموا كذلك والهندات عسين ان يقمن
كذلك وعلى الوجه الثاني وهو التفريغ عن الضمير تقول هند عسى ان تقوم والزيدان عسى ان يقوما
والزيدون عسى ان يقوموا والهندات عسى ان يقمن فتقدر عسى مفرغة عن الضمير في امثلة الجميع
ثم تامة وان والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها وهي مع مرفوعها في موضع رفع على
الخبرية للمبتدا قبلها وهو الافصح وبه جاء التنزيل قال عز من قائل لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكون

خبرا

النوع الثاني ما يرد منصوبا لا غير وهو ثمانية الاول المفعول به وهو الفضلة الواقع عليه الفعل

خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن فايدة يجوز في عسى اذا اسندت الى الضمير كسر
سينها نحو فهل عسيتم ان توليتم قرء نافع بالكسر وغيره بالفتح وهو المختار وهنا انقضى كلام
المص في النوع الاول من انواع المعربات من الاسماء وهو ما يرد مرفوعا لا غير ثم في النوع شرع الثاني
منها وهو ما يرد منصوبا لا غير فقال النوع الثاني من انواع المعربات من الاسما ما يرد منصوبا
لا غير وهو ثمانية بدليل الاستقراء ولما كان الاصل منها هو المفاعيل الخمسة وكان المفعول به اكثرها استعمالا
واشهرها ذكرا وامكنها في النصب لشدة احتياجه اليه لانه الذي يلتبس لولا النصب بالفاعل قدمها بازاء
به فقال الاول المفعول به ويقال له المفعول على حذف الصلة قال ابن هشام جرى اصطلاحهم على انه
اذا قيل واطلق لم يرد الا المفعول به ولما كان اكثر المفاعيل دورا خففوا اسمه اما كان نحو ذلك لانه لا
يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا بقيد الاطلاق فانه يرد الضمير
في به يرجع الى ال الموصولة اي الذي فعل به الفعل وكذا في المفعول له ومعه وفيه وهو لاسم الفضلة و
هي عبارة عما يسوغ حذفه من اجزاء الكلام مطلقا الا لعارض وقال ابن مالك في شرح العمدة هي عبارة
عما زاد على ركني الاسناد كالمفعول والحال والتميز فخرج بها العمدة وهي ما لا يسوغ حذفه من اجزاء الكلام
الا بدليل وشملت جميع المنصوبات الاصل منها والمحمول عليه وقوله الواقع عليه الفعل اخرج ساير
ساير المنصوبات اما بقية المفاعيل فلانه لا يقال في شيء منها ان الفعل واقع عليه بل يقال في المفعول المطلق
انه واقع وفي غيره ان الفعل واقع له او معه او فيه واما غيرها فظاهر والمراد بوقوع الفعل عليه تعلقه به
بلا واسطة بحيث لا يعقل الا به نفيا كان او اثباتا فسقط ما قيل انه غير جامع لخروج نحو ما ضربت زيدا
ولا تضرب عمرا واوجدت ضربا وخلق الله العالم وقيل ذكر الوقوع وارادة التعلق حقيقة ام مجاز لا
سبيل الى الاول لعدم الوضع ولا الى الثاني لعدم الاتصال بينهما قيل وقوع الفعل على الشيء في عرف النحاة
عبارة عن التعلق المذكور فيكون ارادة التعلق من الوقوع حقيقة عرفية فلا يلزم دعوى الوضع ولا ثبات
الاتصال او يقال الوقوع لا ينفك عن التعلق فكان التعلق لازما للوقوع فذكر الملزوم واريد اللازم
هذا وانما استغنى عن اضافة الفعل الى الفاعل كما فعل ابن الحاجب بجعله الفضلة من الجنس فان
فايدة اضافته اليه على ما ذكروه اخراج مثل زيدا في ضرب زيد بالبناء للمفعول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله
ومثل ذلك خارج بالفضلة فانه عمدة ولو فعله ايضا لكان تبيل فيكون فايدته صرف الفعل عن المعنى
الاصطلاحي فيصفو شأن الوقوع اليه عن التجوز وشمول التعريف لمفعول غير الفعل عن التكلف فيطلا

النوع الثاني مما يجب منصوبا

الاول المفعول به

قول بعضهم انه لا فائدة تحته الاصل اى الراجح فى المفعول الذى ينبغى ان يكون عليه ان لم يمنع مانع تاخره
عنه اى عن الفعل وعن الفاعل ايضا بدليل ما مر فى كلامه ان الاصل فى الفاعل تقدمه على المفعول نحو
ضرب سليمن زيدا لان طلب الفعل للمسند اليه الذى لا يتم الا به اشد من طلبه للفضلات ولان الفاعل
منشأ الفعل والمفعول مورده ومتعلقه فالفعل ينشأ عن الفاعل ثم يتصل الى المفعول وقد يجب هذا
الاصل فى مسائل احدها ان يكون الفعل مؤكدا بالنون الثقيلة او الخفيفة فلا يقال زيدا اضربن قال
الرضى ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا فى الظاهر على ان الفعل غير مهتم به والا لم يؤخر
عن مرتبته اى التصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهتما به فبينهما تنافر فى الظاهر انتهى فان قلت فقد قال ابن
مالك فى الغنية والرفع والنصب اجعلن اعرابا فقدم مفعول الفعل المؤكد بالنون عليه قلت اجيب
باحتمال ان يكون الحكم المذكور مخصوصا فى الاختيار وانه يجوز التقديم فى الضرورة الثانية ان يحصل
بتقديمه التباس بالمبتدأ نحو موسى ضرب عيسى الثالثة ان يكون الفعل تعجبا نحو ما احسن زيدا فلا يجوز
زيدا ما احسن اذ لا يتصرف فى معموله الرابعة ان يكون الفعل صلة لحرف مصدرى عامل نحو كرهت ان تضرب
زيدا فلا يجوز ان تضرب زيدا كرهت ولا ان زيدا تضرب كرهت اذ لا يفصل بين الموصول الحرفى وصلته
الخامسة ان يكون الفعل مقرونا بلام الابتداء نحو ليحب الله المحسنين فلا يجوز المحسنين ليحب الله هذا
ان لم توجد ان فان وجدت جاز التقديم نحو ان زيدا عمرا ليضرب او بلام القسم نحو والله لاقولن
الحق فلا يجوز والله الحق لاقولن السادسة ان يكون المفعول ان وصلتها نحو عرفت انك فاضل اختلف
فى علة ذلك فقيل كراهة الابتداء بان المفتوحة لئلا يلتبس بان التى بمعنى لعل وقيل لئلا يلتبس بان
المكسورة ولا تدفع الفتحة الخفية هذا اللبس فان قلت هلا اجتنبوا هذا اللبس عند وقوع ان وصلتها
مجرورة باللام المقدرة بل الجار واشار بقولك انك فاضل اكرمت قلت اجيب بان فى ذلك لا يوقع فى محذور
اذ المقصود التعليل وهو حاصل على كل تقدير سواء ظن السامع ان مفتوحة واللام مقدرة او ظنها
مكسورة وذلك لان التعليل مستفاد من اللام المقدرة ومع الكسر مستفاد من كون الجملة المصدرة
بان المكسورة تقع مثل ذلك جوابا لسؤال عن العلة مقدر تقول اكرم زيدا انه فاضل لا تكرم عمرا
انه جاهل كانه قيل لم اكرمه ولم لا اكرمه فقيل انه فاضل وانه جاهل فاغتفر واهذا اللبس من الفتح
والكسر لكونه لا يوقع فى خلاف الغرض المطلوب لا يلزم من ذلك اغتفاره حيث يكون موقعا فى خلاف
الغرض وقد يتقدم اى المفعول به على الفعل لقوته فى العمل وليس ذلك خاصا بالمفعول به بل المفاعيل

جوازا لافادة الحصر نحو زيدا ضربت ووجوبا للزومه الصدر نحو من ضربت

كلها الا المفعول معه سواء في ذلك ولذلك عبر عنه في التسهيل بمنصوب الفعل فيتقدم جوازا
حيث لا موجب لتقدمه ولا مانع منه لافادة الحصر اي حصر فعل الفاعل في المفعول نحو زيدا ضربت
اي لا غيره او وحده بحسب ما يقتضيه المقام هذا قول الجمهور وكاد اهل البيان يطبقون عليه وخالف في
ذلك ابن الحاجب في شرح المفصل الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس وهم واستدل على ذلك بقوله تعالى
فاعبد الله مخلصا له الدين اغنى عن افادة الحصر في الاية الاولى ولو لم يكن فما المانع من ذكر المحصور
في محل بغير صيغة الحصر كما قال تعالى واعبدوا ربكم وقال امر الا تعبدوا الا اياه بل قوله تعالى
بل الله فاعبد من اقوى ادلة الاختصاص فان قبلها لئن اشركت ليحبطن عملك ولو لم يكن للاختصاص
وكان معناها اعبد الله لما حصل الاضراب الذي هو معنى بل واعترض ابو حيان على مدعي الاختصاص
بنحو افغير الله تامروني اعبد واجيب بانه لما كان من اشرك بالله غيره كانه لم يعبد الله كان امرهم
بالشرك كانه امر بتخصيص غير الله بالعبادة ورد صاحب الفلك الدائر الاختصاص بقوله تعالى كلا
هدينا ونوحا هدينا من قبل وهو من اقوى ما رد به واجيب بانه لا يدعى فيه اللزوم بل الغلبة وقد
يخرج الشيء عن الغالب قال الشيخ بهاء الدين السبكي وقد اجتمع الاختصاص وعدمه في اية واحدة وهي
اغير الله تدعون ان كنتم صادقين بل اياه تدعون فان التقديم في الاولى قطعا ليس للاختصاص انتهى
وعلى قول الجمهور فشرطه ان لا يكون التقديم مستحقا تنبيه المشهور ان الحصر والاختصاص
مترادفان واختار تقي الدين السبكي التفرقة بينهما فقال اشتهر كلام الناس في تقديم ان المعمول يفيد
الاختصاص وفهم كثير من الناس من الاختصاص الحصر وليس كذلك وانما الاختصاص شيء و
الحصر شيء اخر والفضلاء لم يذكروا في ذلك لفظة الحصر وانما عبروا بالاختصاص والفرق بينهما
ان الحصر نفي غير المذكور واثبات المذكور والاختصاص قصد الخاص من جهة خصوصه من غير تعرض
لنفي غيره انتهى وقوله ان الفضلاء يذكرون في ذلك لفظ الحصر ممنوع فقد ذكرها غير واحد
هذه مسألة بيانية تطفلنا بها تبعا للمصنف والا فالتقديم والتاخير اللذان يلزم النحوي النظر
فيهما انما ما اقتضته صناعته من الجواز والوجوب فقط لا ذكر فوائدهما ووجوبا في مسألتين
اشار الى الاولى للزومه الصدر اي صدر الكلام وذلك اذا تضمن معنى الاستفهام نحو من ضربت او
الشرط نحو اياما تدعوا او اضيف الى ما تضمن معنى احدهما نحو غلام ايهم ضربت وغلام من
تضرب اضرب الثانية ان يقع عامله بعد فاء الجزاء في جواب اما وليس للعامل منصوب غيره مقدما عليها

نحو فاما اليتيم فلا تقهر وقد تقدد امّا نحو وربك فكبر بخلاف اما اليوم فاضرب زيدا لبنيهان
الاول منع الكوفيون تقديم المفعول في نحو زيدا غلامه ضرب لانه متاخر في التقدير من وجوه
احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام خبره والثاني بالنظر الى ضرب لانه عامله والثالث بالنظر
الى مفعول ضرب لانه معموله فيبقى الضمير المتصل بغلامه كانه لامفسر له قبله بخلاف قوله تعالى
واذ ابتلى ابرهيم ربه لان المنصوب متاخر من جهة المفعولية فقط بخلاف زيدا ضرب غلامه لانه
متاخر من جهة المعمولية والمفعولية ومنعوا ايضا غلامه او غلام اخيه ضرب زيد او ما اراد اخذه
زيد على ان في اراد ضمير زيد لان المفسر ههنا هو الفاعل ولا يجوز ان تقدم مقبل المفعول المقدم على
الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف نفس ما هو متقدم لفظا وليس متقدم تقديرا بخلاف
ضرب غلامه زيدا فان رتبة المفسر قبل الضمير فيجوز تقديمه عليه ومنعوا ما طلعت لكن الا زيدا لانه
حذف الفاعل الذي هو الاصل والعمدة واعتنى بالمفعول الذي هو الفضلة وذلك بان قدمته
على الفعل واجاز ذلك البصريون في المسائل الخمس قال الرضي وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي في الاولى
ولان رتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وحده اي الفاعل الخ فاما اتصل به ضمير
المفسر فنقول ان تقديره غلامه ضرب زيد يضرب غلامه فغلامه واقع في التقدير بعد زيد الواقع بعد
عامله ولان المستثنى قد سد في الاخيرة مسد الفاعل ولورود السماع بما منعوا فنظير الاولى قوله
كعبا اخوه نهى فانقاد منتهيا ولو ابى باء بالتخليد في سقر ونظير الثانية قوله واية بالف الذي عطف
الحمد ونشيعي تشيعه المغرور ونظير الثالثة قوله شر يومها واغواه لها ركبت عنز بحدج جملا
ونظير الرابعة قوله فما شاء ان شاء ربي والذي هو لهم يشاء فلست تراه ناشبا ابدا ونظير الخامسة
قوله ما المرء ينفع الا ربه فعلا م يتمال لغير الله اما لعنز بالعين المهملة وسكون النون ثم
زاء معجمة في البيت الثالث اسم امرأة من طسم سبيت فحملوها في هودج والطفوها بالقول والفعل
فقالت هذا شر يومي اي حين صرت اكرم للسبا وشر منصوب على الظرفية بركبت اي ركبت في شر
يوميها والحدج بكسر الحاء المهملة وسكون الدال المهملة ثم جيم مركب للنساء كالمحفة فان قلت المقدم
في المسئلة مفعول به وهذا ظرف زمان فهما مفترقان قلت المسئلة مفروضة في الاعم من المفعول به
لان التقديم ليس مختصا به كما تقدم الثاني الناصب للمفعول به اما فعل متعد نحو ضربت سليمن داود
او اسم فاعل نحو ان الله بالغ امره او اسم مفعول نحو زيد معطى غلامه درهما او اسم فعل نحو عليكم انفسكم

او مصدر نحو ولولا دفع الله الناس واما اسم تفضيل فلا ينصب المفعول به وان كان متعديا
وكذا الصفة المشبهة لانها لا تشتق الا من لازم والاصل كون الناصب مذكورا كما في هذه الامثلة
وقد يضمر جوازا اذا دل عليه دليل مقالي او حالي فالاول كقوله تعالى قالوا خيرا اي انزل ربنا
خيرا بدليل ماذا انزل ربكم والثاني نحو قولك لمن تأهب لسفر مكة باضمار اتريد او وجوبا
وذلك فيما نصب على الاشتغال نحو زيدا ضربته او على النداء نحو يا عبد الله وسيأتي الكلام
عليهما او على الاختصاص نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف باضمار اخص او على التحذير باياك
نحو اياك والاسد اي اتق باعد واحذر الاسد او بغيرها بشرط عطف وتكرار نحو راسك
السيف اي باعد واحذر الاسد او على الاغراء بشرط احدهما نحو المروءة والنجدة وقوله اخاك اخاك
ان من لا اخا له كساع الى الهيجاء بغير سلاح باضمار الزم الثاني مما يرد منصوبا لا غير المفعول



المطلق سمي بذلك لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه لغة من غير تقييد ومن ثم قدمه الزمخشري
وابن الحاجب على المفعول به بخلاف بقية المفاعيل فلا يقال فيها المفعول بل او له او فيه او معه
اما اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل واحد من الخمسة وهو ما قرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه
ذلك الفعل ويتعلق به تعلقا مخصوصا فان قلت هذا منتقض بمفعول ما لم يسم فاعله فانه
مفعول ولم يشمله التعريف قلت اجيب بان اطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا
اصطلاحا قال ابن هشام وهذا التقسيم للبصريين واما غيرهم فلا يسمى بالمفعول الا المفعول به
بخاصة ويقول في غيره مشبه بالمفعول به وهو مصدر يؤكد عامله الناصب له وان لم يكن مشتقا
منه وتوكيده له باعتبار حدث المفهوم منه مطابقة ان كان مصدرا وتضمنا ان كان غيره ويسمى
هذا النوع مبهما او يبين نوعه او عدده اي نوع عامله او عدده وذلك باعتبار الحدث المفهوم
منه على حدة ما تقرر ويسمى كل من هذين النوعين مختصا وموقتا ويدخل في قوله عدده الواحد لانه
عدد باجماع وخرج بقوله يؤكد عامله الى آخره المصدر في نحو مقت اجلالا لالك وكرهت ضربك لانتفا
التوكيد وبيان العدد ونحو الفجور الثاني في كرهت الفجور الفجور فانه وان كان مؤكدا لكن لا لعامله
ولا بد على الحد المفعول به في نحو كرهت كراهتي لان المراد بكون المصدر مؤكدا لعامله او مبينا لنوعه
او عدده كونه كذلك بحسب لا الا اللفظ كما نبه عليه ابن الحاجب في مكتبه وكراهتي على تقدير كونه
مفعولا به ليس بهذه المثابة نعم يرد على الحد نحو ضربت ضربا وضربت ضربا أليما فانه مبين للعدد

نحو ضربت ضربا او ضرب الامير

في الاول والمنوع في الثاني او صفته بالمبهم فهو المفوض به وكذا الحال المؤكدة لعاملها اذا كانت مقيدا
فلو قال وليس خبرا ولا حالا كما فعله ابن هشام في الاوضح لسلم من ذلك تنبيه قيل يرد على
هذا الحد نحو خلق الله السموات فان السموات مفعول مطلق على الصواب ليس مصدرا انتهى
وقد يمنع الورود باحتمال ذهابه الى ما عليه الجمهور من انها مفعول به لا مطلق مفعول والقائل
بانها مفعول مطلق جماعة من الائمة منهم الشيخ عبد القاهر الجرجاني وفخر الدين الرازي وجار الله
الزمخشري وابو عمرو بن الحاجب وجمال الدين بن هشام قالوا لان المفعول به ما كان موجودا قبل
الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا كضربت زيدا فزيدا كان موجودا قبل الضرب وانت
فعلت به الضرب والمطلق المفعول ما كان فعل الفاعل فيه هو فعل ايجاده كالسموات في خلق السموات
فانها لم تكن موجودة بل عدما محضا والله اوجدها وخلصها من العدم فكانت مفعولا مطلقا لا
مفعولا به قال ابن هشام والذي غر اكثر النحويين في هذه المسئلة انهم يمثلون المفعول المطلق
بافعال العباد وهم انما يجري على ايديهم انشاء الافعال لا الذوات فتوهموا ان المفعول المطلق لا يكون
الا حدثا ولو مثلوا بافعال الله تعالى لظهر لهم انها لا تختص بذلك لان الله تعالى موجد للافعال
والذوات جميعا قال وكذا البحث في انشأت كتابا وعملت خيرا انتهى واجاب الجمهور بان المفعول به بالنسبة
الى فعل غير الايجاد يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه شيئا اخر فان اثبات صفة غير الوجود
تستدعي ثبوت الموصوف اولا واما المفعول بالنسبة الى الايجاد فلا يقتضي ان يكون
موجودا ثم اوجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضي ان لا يكون موجودا والا لزم تحصيل الحاصل و
اما التزام كونه موجودا قبل الفعل على كل حال فدعوى لا دليل عليها نحو ضربت ضربا مثال
للمفعول المطلق المؤكد لعامله ومثله نحو قعدت جلوسا والله انبتكم من الارض نباتا وهل
العامل فيهما الفعل المذكور او مقدر بمعناه وفي الاول قضية كلام سيبويه على ما
قيل كما في التسهيل وهو مذهب المازني والمبرد والسيرافي ومرتضى الرضي عليه من الله الرضا
ونسبه ابن يعيش الى الاكثرين لانه لما كان في معناه وصل اليه كما وصل الى ما هو من لفظه ولان
الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجأة اليه والثاني هو مذهب الجمهور كما قال ابن عقيل لان
الكثير كون المصدر من لفظ الفعل وكونه بغير لفظه قليل فحمل القليل على الكثير او ضرب
ضرب الامير مثال المفعول المطلق المبين لنوعه وهو عطف على ضربت ضربا بتقدير او ضربت

او ضربتين والمؤكد مفرد دائما في النوع خلاف

ضرب الامير ليكون عطف مثال على مثال الا على ضربا فافهم والاصل ضربا مثل ضرب الامير فحذف
الموصوف ثم المضاف ومثله ضربته ضربا شديدا او ضربته انصرنا اي الضرب المعهود فلو اردت
بالضرب الجنس كان من قبيل المؤكد على ما ذكره بعض المحققين او ضربت ضربتين مثال للمفعول
المطلق المبين لعدده ومثله فدكتا دكة واحدة وضربته ضربات وقد ينوب عن المصدر غيره
من صفته نحو اشتمل الصماء او ضميره نحو عبد الله اظنه جالسا بنصب عبد الله واشارة اليه
كضربته ذلك الضرب ولا يشترط كونها متبعة بالمصدر وقول ابن مالك باشتراطه مردود بقول العرب
ظننت ذلك يشيرون به الى الظن او مرادف له نحو شنئته بغضا واحببته مقة او مشارك له في
مادته وهو ثلثة اسم مصدر نحو اغتسل غسلا واسم عين نحو والله انبتكم من الارض نباتا ومصدر
لفعل اخر نحو وتبتل اليه تبتيلا الاصل غسلا اوانباتا وتبتلا او دال على نوع منه كقعد القرفصا
ورجع القهقرى والاصل قعد القعد القرفصا ورجع الرجع القهقرى او دال على عدده كضربته
عشر ضربات فاجلدوهم مائة جلدة ثمانين جلدة او على الته كضربته سوطا او سوطين او اسواطا
والاصل ضربته ضربة بسوط وضربتين بسوط وضربات بسوط او كل نحو فلا تميلوا كل الميل او بعض
نحو ولو تقول علينا بعض الاقاويل او ما الاستفهامية نحو ما تضرب زيدا اي اي ضرب تضرب زيدا
او ما الشرطية ما شئت فقم اي اي نوع شئت فقم والمصدر المؤكد لعامله لا يثنى ولا يجمع بل هو مفرد
دائما باتفاق قال الرضي اذ المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا
الماهية من حيث هي هي والقصد الى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها
والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتها فتناقضا انتهى واما العدد فيثنى ويجمع باتفاق
لان العدد قد يكون اثنين فصاعدا وفي المصدر النوعي خلاف بين النحويين فمنهم من ذهب الى جواز
تثنيته وجمعه قياسا لحصول ما يكون عند التثنية والجمع اذ النوع المميز اذا انضم اليه نوع اخر
ثبت الامر الذي يكون به التثنية واذا انضم اليه نوعان فصاعدا حصل ما يكون به الجمع فيجوز
ان تقول قمت قيامي زيد وعمرو وقتلت قتولا كثيرة ومنهم من منع في غير المسموع وهو ظاهر
مذهب سيبويه واختيار الشلوبين والاول هو الاشهر تنبيه عامل المفعول المطلق اما
مصدر نحو سيرك سير الحثيث متعب او ما اشتق منه من فعل نحو وكلم الله موسى تكليما
او وصف نحو والصافات صفا او اسم مفعول نحو الخبز ماكول اكلا وشرط الفعل التصرف والتمام

ويجب حذف عامله سماعا في نحو سقيا ورعيا

وعدم الالغاء ولا يقال ما احسن زيدا احسانا ولا احسن بزيد احسانا خلافا للجرمي لعدم التصرف فيهما
فكانا كالجامد لا مصدر له ولا يقال كان زيد قائما كونا على خلاف فيه ولا زيد قائم ظننت ظنا
جزم به في التصريح وشرطا الوصف ان يكون دالا على الحدوث فلا يجوز زيد حسن وجهه حسنا
ولا اقوم منك قياما واما قوله اما الملوك فانت اليوم الامهم لوما وابيضهم سربال طباخ
فلوما منصوب بمحذوف قاله صاحب البديع ولا ينتصب بغير الثلثة لا تقول نزال نزولا و
لا صه سكوتا وزعم ثعلب في نحو انت الرجل علما ان علما مفعول مطلق منصوب بالرجل على تاويله
بالعالم قال ابو حيان وغيره هو تمييز محول عن الفاعل بتاويل الرجل بالكامل اي انت الكامل علمه
وليس مفعولا مطلقا ثم هو اعني المطلق يجوز حذف عامله لدليل مقالي او حالي كقولك للقادم
او لمن قال سأقدم عليك خير مقدم اي قدمت ومنعه ابن مالك في عامل المؤكدة قال لانه انما
جيء لتقويته وتقرير معناه والحذف مناف لهما ورده ابنه بانه حذف جوازا في نحو ما انت الا سيرا
ووجوبا في نحو سيرا سيرا وفي سقيا ورعيا وتعقبه ابن عقيل بان ما ذكره ليس من التاكيد في شيء لان
المصدر فيه نائب مناب العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض منه بدليل امتناع الجمع بينهما ولا شيء
من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد انتهى قال ابن هشام في بعض حواشيه على الخلاصة و
الحق ان المصدر النائب عن عامله من قسم المصدر المؤكد ويجب حذف عامله اي المفعول المطلق
سماعا ولا يقاس عليه لانه لا ضابط له يعرف به وذلك في مصادر كثرت في استعمالهم فخففوها
بحذف افعالها معها مع كثرتها واحتياجهم اليها فدل على وجوب حذفها فنصبها يدل على عاملها او
جعل المصدر عوضا منها من حيث انه بمعناها فهي في المعنى معللة بالكثرة الا انه لما لم يقدر على
ضابط يعرف به ما كثر مما لم يكثر احتيج الى السماع فلذلك اسند الحذف اليه نحو سقيا اي سقاك
الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وجدعا اي جدعه
الله جدعا قال الرضي رحمه الله ان هذه المصادر وامثالها ان لم يات بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت
به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز
نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعه الله جدعا وشكرت الله شكرا وفي نهج البلاغة
في الخطبة البكائية نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامي فضله وامتنانه حمدا يكون لحقه
قضاء ولشكره اداء واما ما بين بالاضافة او بحرف الجر فاعله نحو كتاب الله وصنعة الله ونحو سحقا له

وبعدا او مفعوله نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ونحو شكرا له وعجبا منك ولم يكن من قبيل
النوع نحو مكرم وامكرمهم وسقيا لها ستعيها فيجب حذف العامل في جميع هذه قياسا اذ قد عرفت
له ضابطا كليا كما ذكرناه وقال انما وجب حذفه مع الضابط لان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا
بالفعل واستحسن حذف الفعل في بعض المواضع اما لانه لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو
موضوع للحدوث والتجدد اي الفعل كما في نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا منك ومعاذ الله و
سبحان الله واما التقدم ما يدل عليه نحو كتاب الله وصبغة الله او لكون الكلام مما يستحسن
الفراغ منه بسرعة كلبيك فبقي المصدر بها لا يدري ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود
المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص به فلما تبين بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر قبح اظهار الفعل
بل لم يجز فلا يقال كتبت كتاب الله ووعد وعد الله واسبح سبحان الله واحمد حمدا لك انتهى ملخصا
وصرح بعضهم بانه اذا قلنا سقاك الله سقيا وحمدت الله حمدا مع التلفظ يكون خبرا لا انشاء
واذا كان انشاء كان المصدر والفعل متعاقبين يريد انهما لا يجتمعان ولكن ان اتيت بالمصدر و
تركت الفعل وجوبا وان اتيت بالفعل لم يجز ان تذكر المصدر انتهى وليس بشيء اذ ما وقع في الخطبة
المذكورة الا من كلام امير المؤمنين عليه السلام مراد به الخبر وهو من الفصاحة بحيث لا يخفى تذنيب
من جملة المصادر المذكورة مصادر لم توضع افعالها اصلا فيقدر لها عامل من معناها على حد قعدت
جلوسا وهي ثلثة انواع احدها ما يستعمل مفردا فقط نحو افة وتفة للذي قذر او الافة وسخ الاذن
والتفة وسخ الاظفار وذفرا اي نتنا وبهلا له اي تعسا اما بهرا بمعنى غلبة فله فعل مستعمل حكى
ابن الاعرابي في الدعاء على القوم بهرهم الله غلبهم الثاني ما يستعمل مضافا فقط نحو بله زيد بالاضافة
الى المفعول اي تركه وقد يستعمل اسم فعل فتقول بله زيدا بالنصب اي دع زيدا واسما مرادفا لكيف
فتقول بله زيد بالرفع اي كيف زيد الثالث ما يستعمل مفردا تارة ومضافا اخرى نحو ويحا لزيد
ويحه وويلا له وويله اي حزنا له وحزنه وكيفية التقدير ظاهر من التقديم وقيل يقدر لويح رحم
لانها كلمة رحم والويل عذب لانها كلمة عذاب ويجب حذفه قياسا فيما علم له من استقراء كلامهم
ضابط كلي يدل على حذف الفعل مع لزوم ما فيه من القرينة الدالة على خصوص الفعل ووقوع
ما يسد مسده ويجري عليه ما لم يسمع ذلك في موضع منها ما وقع تفصيلا لعاقبة مضمون جملة متقدمة
طلبية كانت نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فجملة قوله فشدوا الوثاق

اي يمنون منًا او يفدون فداء

وله على الف اعترافا وزيد قائم حقا

منصوبة لشد الوثاق وعاقبته اما قتل واما استرقاق او من او فداء فيفصل هذا المطلوب بقوله فاما
منا بعد واما فداء او خبرية كقولك زيد يكتب فغرابته بعد او بيعا وعمرو يشترى فاما بيعا واما
اكلا ومنه قوله لاجهدن فاما درأ واقعة تخشى واما وقوع السؤل والامل فدرءا ووقوع تفصيل
لعاقبة الجهد اى اما ادرء واما ابلغ وانما وجب الحذف فى هذه الصورة لوجود القرينة وهى نصب
المفعول المطلق لاشعاره بالعامل المحذوف وسد الجملة المتقدمة مسده لمناسبتها له من جهة
انه تفصيل لعاقبة مضمونها بخلاف ما لو وقع غير تفصيل كشددت منا او تفصيلا لا لعاقبة مضمون
جملة كزيد اما سفر فيها او بعيد ومنها ما وقع مؤكدا لنفسه او لغيره فالاول هو الواقع بعد جملة
هى نص فى معناه لا يحتمل من المصادر غيره نحو له على الف اعترافا فالجملة له على الف نص فى الاعتراف
لا يتطرق عليه احتمال غيره فالمصدر الظاهر بعدها وهو اعترافا يؤكد الاعتراف الذى تضمنته الجملة
كما ان المصدر مؤكد لنفسه فى نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اى الفعل
من دون الفاعل لان الفعل وحده دال بطريق النص على الضرب واما فى مثلنا فالاعتراف
مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها لا يقال مضمون الجملة ثبوت الالف عليه
ومفهوم الاعتراف مطلق لانا نقول هذا المطلق مندرج فى ذلك المقيد فهو ايضا مضمون
الجملة ويسمى مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة تكرار ما قبله فكان الذى قبله نفسه وقد جوز فيه الرفع خبرا
لمبتدأ محذوف اى هذا الكلام اعتراف والثانى هو الواقع بعد جملة محتمل معناه او غيره فيصير
به نصا نحو زيد قائم حقا فجملة زيد قائم قبل دخول المصدر كانت محتملة لان يكون مضمونها ثابتا
بحسب الواقع فيكون حقا ولا يكون مضمونها غير ثابت فى الواقع فيكون غير حق فلما جاءت المصادر
المذكورة صارت به نصا فى الحقيقة ويسمى مؤكدا لغيره لانه يجعل ما قبله نصا بعد ان كان محتملا
فهو مؤثر والمؤكد متأثر والمؤثر غير المتأثر وانما وجب الحذف فى هاتين الصورتين لوجود القرينة
وهو نصب المصدر فيهما لاشعاره بالمحذوف وسد الجملتين فيهما مسده والمناسبة ظاهرة تنبيه
الاصح كما فى التسهيل منع تقديم هذين المصدرين فلا يقال اعترافا له على الف ولا حقا زيد قائم
لان العامل فيهما فعل مقدر بعد تمام مضمون الجملة اى اعترفت بذلك اعترافا واحقه حقا ولا يتأتى
ذلك الا بعد تمام الجملة قال الرضى وانا لا ارى بأسا بان يكون الجملتين بانفسهما عاملتين
فى المصدرين لافادتهما معنى الفعل فلا يتقدم المصدران لضعف العامل ولا يكونان اذا من هذا الباب

ومَا أنت إلا سيرًا وإنما أنت سيرًا وزيد سيرٌ سيرًا ومررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار

ومنها ما وقع محصورًا فيه بإلا أو بإنما مكررًا بعد اسم لا يصلح خبرًا عنه فالأول نحو ما أنت إلا سيرًا
وإنما أنت سيرًا والثاني نحو زيد سيرٌ سيرًا والتقدير ما أنت إلا تسير سيرًا وإنما أنت تسير سيرًا
وزيد يسير سيرًا وقد يجيء ذلك معرفًا نحو ما أنت إلا سيرَ البريد وزيد السيرَ السيرَ فالاسم الذي جاء
بعده المصدر في هذه الأمثلة اسم عين والمصدر لا يصلح أن يكون خبرًا عنه فوجب الحذف في ذلك
كله للقرينة التي هي نصب المصدر لاشتغاله بالمحذوف كما مر مع عدم صلاحيته للخبرية لو رفع و
قيام إلا وإنما في الأول وطرف التكرير في الثاني مقام المحذوف لشهادة أن الأول لو أقيم لم يكن ثم
داع إلى التكرير في الإقامة وإنما قامت إلا وإنما مقامه لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير فإن
لم يكن المصدر محصورًا ولا مكررًا لم يجب الحذف نحو أنت تسير سيرًا وإن شئت حذفت قلت أنت
سيرًا ولو كان العامل خبرًا عن اسم معنى لم يحتج إلى إضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على الخبرية نحو إنما
سيرك سير البريد بخلاف كونه خبرًا عن اسم عين كما تقدم وعلل الرضي وجوب الحذف في هذه
الصورة بأن المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه
ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وإن كان المضارع يستعمل في بعض المواضع للدوام أيضًا
نحو قولك الله يقبض ويبسط وذلك أيضًا لمشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعًا على
الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل أصلًا لكونه إما فعلًا أو
موضوع على التجدد أو اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته فصار العامل لازم الحذف وقد
وقع له في باب المبتدأ ما يماثل هذا وذلك أنه قال الأصل في سلام عليك سلمت الله سلامًا ثم
حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبًا وكان النصب يدل على الفعل والفعل يدل على
الحدوث هذا هو الحق والأول غير مرضي ومنها ما وقع علاجًا للتشبيه بعد جملة مشتملة على
اسم بمعناه وصاحبه نحو مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار فصوت حمار وقع علاجًا للتشبيه
بعد جملة هي قوله فإذا له صوت وهي مشتملة على الاسم الذي بمعنى المصدر وهو صوت ومشتملة
على صاحب ذلك الاسم هو الضمير المجرور في له والجمهور على أن هذا المصدر منصوب بفعل مقدر
بين الجملة السابقة وبين المصدر تدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلهذا
وجب حذفه والأصل له صوت يصوت صوت حمار أي تصويت حمار وأقيم مقام المصدر كما في أنبت نباتًا
وظاهر كلام سيبويه أن المصدر منصوب بقوله له صوت لا بفعل مقدر ويجوز الرفع في نحو قوله

له علم علم الفقهاء لان العلم ليس علاجيا اذ العلاجي ما كان من افعال الجوارح وفي نحو صوته صوت
حمار لعدم تقدم الجملة وفي نحو فاذا في الدار صوت صوت حمار ونحو عليه نوح نوح حمام لعدم تقدم
صاحبه فيهما ويجوز النصب فيهما على الحال من الضمير وفي المستوفي الشروط ان كان نكرة جاز فيه الرفع
على البدلية والصفة او ان يكون خبر المحذوف وان كان معرفة امتنعت الصفة الا في الضرورة وجاز
واجازها الخليل على تقدير مثل وهل الرفع والنصب متكافئان او لا خلاف ذهب ابن خروف الى
ان الرفع مرجوح لان الثاني ليس هو الاول والنصب سالم من هذا المجاز وابن عصفور الى انهما
متكافئان لان في النصب التقدير والاصل عدمه وفي الرفع مجازا ما وقع شيء دال على التكرير والتكثير
نحو لبيك وهو مثنى مصدر لب بالمكان اذا اقام به وجوز ان يكون مصدر لبب بمعنى لب فيكون
محذوف الزوائد والوجه الاول لان الاصل عدم الحذف فالاصل اذا الب لك البابا اي اقيم على
طاعتك لبا كثيرا متتاليا متكررا وليس المراد خصوص الاثنين وجعل التثنية دالة على التكثير
لانها اول تضعيف للعدد وزعم يونس ان لبيك مفرد كلديك والاصل لبب كجعفر قلبت الباء
الاخيرة ياء لثقل التضعيف ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم صارت ياء بالاضافة الى
الضمير كلديك وعليك وسعديك وهو مثنى تابع للبيك اي اسعدك اسعادين ولا تستعمل بدونه ومثل
ذلك دواليك اي تداول الامر دوالين وحنانيك اي تحنن تحننين وهذاذيك اي اسرع اسراعين
وهجاجيك اي كف كفين وعامل هذين في عامل لبيك من معناها وعامل البواقي من لفظها وانما
وجب الحذف في ذلك لوجود القرينة وهي النصب المشعر بالحذف وقيام التكرير مقام المحذوف
كذا قيل ورد بان التكرير لا يصلح لذلك لكونه امرا معنويا فلا ينوب عن اللفظ المحذوف ثم يرد
نحو فارجع البصر كرتين لان المصدر مثنى فيه معنى التكرير ولم يجب حذف عامله قال الرضي
ليس وقوع المصدر مثنى من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية
التكرير نحو ارجع البصر كرتين اي رجعا كثيرا متكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربتين اي
مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا
قبل انتهى وجميع هذه المصادر لا تتصرف اذ لا يستعمل لها افعال واما التي يلبي فهو مشتق من
لبيك نحو سبحل من سبحان الله وبسمل من بسم الله تمت تتمة ومما يجب حذف العامل فيه وجوبا
ما كان توبيخا سواء كان مع استفهام او لا كقوله ارضى وذوبان الخطوب تنوشني وامكرا وانتحي

الحديد

الثالث المفعول له وهو المنصوب بفعل فعل لتحصيله او لحصوله نحو ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا

الحديد وقوله حنولا وانما الا وعيرك مولع بتجنب اسباب السيادة والمجد قال الدماميني ولا مانع من ان يقال همزة التوبيخ هنا محذوفة كما تحذف همزة الاستفهام الحقيقي انتهى قلت نعم لا مانع ولكن المراد من عدم الاستفهام عدمه لفظا فقط وانما وجب الحذف فيه لقيام القرينة وهي النصب وسد الحال التي هي سبب التوبيخ مسد المحذوف الثالث مما يرد منصوبا لا غير المفعول له ويقال له المفعول لاجله والمفعول من اجله وهو الاسم المنصوب بفعل اصطلاحي او شبهه من مصدر او وصف كما سياتي فعل ذلك الفعل مرادا به اللغوي اي الحدث على طريقة الاستخدام اي لتحصيل المفعول له او حصوله اي وجوده فقوله المنصوب كالجنس يشمل جميع المنصوبات وما بعده مخرج لما عدا المحدود فالاول وهو ما فعل الفاعل لتحصيله نحو ضربته تاديبا فتاديبا مفعول له لانه منصوب بفعل وهو ضربت فعل اي الحدث وهو الضرب لتحصيله فان قيل التاديب عين الضرب فكيف يحصل به قيل انه يحصل به ما تضمنه التاديب هو التادب وانما نصب التاديب لتضمنه التادب قال بعض المحققين وتكلف به امتناع ضربته تادبا كما صرح به الرضي فلا غرو التجاء فالجواب يمنع ان التاديب عين الضرب بل هو احداث التادب بالضرب بسبب الاحداث ووسيلته انتهى والثاني وهو ما فعل الفعل لحصوله نحو قعدت عن الحرب جبنا فجبنا مفعول له منصوب بقعد وفعل الفعل وهو القعود لحصوله فالمفعول له هو السبب الحامل للفاعل على الفعل سواء كان علة غائية للفعل متاخرة عنه في الوجود كالتاديب للضرب او علة موثرة له موجودة قبله كالجبن للقعود ولا بد ان يكون علة للفعل بحسب الوجود الذهني ومعلولا له بحسب الوجود الخارجي اما بحسب الوجود الذهني فلا تاثير له فبين التاديب والضرب مرابطة ذهنا وخارجا وبين الجبن والقعود مرابطة خارجية فقط تنبيه قيل في الحد المذكور نظر لان النصب حكم والحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد الماخوذ فيه الحكم المذكور واجيب بمنع تسليم ان تصور النصب الذي هو الحكم فرع تصور المحدود لان النصب لا ينحصر فيه فلا يتصور ولا يتوقف فهمه على تصور المحدود ولان الماخوذ في التعريف ليس نصب المحدود بل مطلق النصب لو سلم فيكفي في الحكم التصور بوجه اخر غير الحد فليتامل ثم لا يخفى ما في هذا الحد ايضا من ارتكاب الاستخدام المنافي للحد في الايضاح والتبيين فقد قيل لا ينبغي ان يخترع في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور منها فيها ويشترط في نصبه عند الجمهور كونه مصدرا لانه علة للفعل والعلل انما تكون بالمصادر لا بالذات وزعم يونس ان قوما من العرب

الثالث المفعول له

فعل الفعل

يقولون اما العبيد فذو عبيد بنصب العبيد الاول لكونه مفعولا له والمعنى مهما يذكر شخص لاجل
العبيد فزيد ذو عبيد لا غير فالعبيد علة للذكر وقبح ذلك سيبويه وتاوله على الحال كما في الجماء
الغفير واما الجارة على ضعفه اذ لم يرد به عبيدا باعيانهم قال فلو قلت اما البصرة فلا بصرة لك و
اما الحرث فلا حرث لك لم يجز لاختصاصهما واوله الزجاج على تقدير اما تملك العبيد اى مهما
يذكر شخص لاجله تملك العبيد فذو عبيد وهذا كله مراعاة للصد وجعله بعضهم مفعولا
به اى مهما يذكر العبيد متحد العامل له وقتا بان يكون وقوع الحدث في بعض زمان المصدر كجئتك طمعا
وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو
جئتك اصلاح حالك وهذا الشرط اشترطه الاعلم وجماعة من المتأخرين ولم يشترطه سيبويه ولا احد من
المتقدمين و فاعلا بان يكون فاعله وفاعل عامله واحدا كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من
الصواعق حذر الموت فالحذر مفعول له وفاعله وفاعل الجعل والعامل الكفار وهذا الشرط ذكره
المتأخرون ولم يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين ايضا كما قاله في الهمع وهو ظاهر الرضي قال و
هو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب ما ذكره وعليه فيكون انتصاب خوفا وطمعا من قوله تعالى
يريكم البرق خوفا وطمعا على المفعول له من غير حاجة الى تكلف تقدير ارادة خوفكم وطمعكم او
الى جعل الخوف والطمع بمعنى الاخافة والاطماع او جعل انتصابهما على الحالية لا على المفعول له واستدل
الرضي على عدم اشتراط ذلك بقول امير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة
استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخطة ابليس والمعطي للنظرة هو الله تعالى
ومشترط الاتحاد يتأول هذا ايضا كما تأول الاية وحاصل ما ذكره المصنف من الشروط ثلثة كونه
مصدرا واتحاد زمانه وزمان عامله واتحاد فاعلهما وزاد بعضهم رابعا وهو ان يكون مصدرا
قلبيا كالرغبة في نحو جئتك رغبة في اكرامك فلا يجوز جئتك قراءة للعلم لان القراءة من افعال
اللسان قال الشاطبي وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان افعال الجوارح لا تجتمع في
الزمان مع الفعل المعلل انتهى ولم يشترط ذلك الفارسي فاجاز جئتك ضرب زيد اى لضرب زيد
وما فقد احد الشروط المذكورة يجر بحرف التعليل وهو اللام ونحوها مما يفهم معناها من من والباء
في والكاف وكي وحتى وعلى ومن ثمة اشار الى المكان الاقتضاء كما تقدم اى ومن اجل عدم الشروط
المذكورة جرّ باللام في قوله تعالى والارض وضعها للانام لفقد المصدرية فان الانام عام للناس والجن

مصدر فلذلك انجر باللام ومثله قوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة حبستها اي لاجل هرة
وفي نحو تهيأت اليوم للسفر غدا لفقد ان اتحاد الوقت فان وقت التهيئة غير وقت السفر ومثله
قوله تعالى كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم اي لاجل الغم وقوله فجئت وقد نضت لنوم ثيابها
لدى الستر الا لبسة المتفضل وفي نحو جئتك لمجيئك اياي لفقد ان اتحاد الفاعل فان فاعل المجئ
المتكلم وفاعل المجيئ المخاطب ومثله قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات
احلت لهم واذكروه كما هديكم ولتكبروا الله على ما هديكم اي لهدايته اياكم وقوله واني لتعروني
لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر تنبيهات الاول الشروط المذكورة معتبرة لجواز
النصب لا لوجوبه وتعينه حتى ان المستوفي لجميعها يجوز جره بحرف التعليل سواء كان مجردا من ال والاضافة
ام مضافا ام محلى بال لكن الارجح في الاول النصب وفي الثالث الجر ويستويان في الثاني ونقل عن ابي
موسى الجزولي منعه في الاول قال الشلوبين ولا اعرف له في ذلك سلفا الثاني ناصب المفعول له
مفهم الحدث الذي نصب المفعول به المصاحب لاصل حرف جر لانه جواب له والجواب بدا بحسب السؤال
فاذا قلت قمت فكان المخاطب قال لستفهما لم قمت فقلت اجلالا لا لاجلال لك الا انه اسقط اللام ونصب
ولهذا نعاد اليه في مثل ابتغاء الثواب تصدقت له لان الضماير ترد الاشياء الى اصولها هذا مذهب
سيبويه والفارسي وجمهور البصريين واكثر المتاخرين وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا انه
مفعول مطلق ولذلك لم يترجموا له استغناء بباب المصدر عنه ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه
فعل مقدر من لفظه واجب الاضمار لسد المصدر مسده وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه
لانه ملاق له في المعنى وان خالفه في الاشتقاق مثل قعدت جلوسا اذا عرفت هذا فكان على المصنف
لا يعد المفعول له قسما براسه بل ان قال بمذهب جمهور البصريين وهو الصحيح كان عليه ادخاله في
المنصوب بنزع الخافض كما سيأتي وان قال بمذهب الزجاج والكوفيين كان عليه ادراجه تحت المفعول
المفعول المطلق كما فعله الكوفيون الثالث صرح بحده للمفعول له نحو ان قمت لاجلالك ليس
مفعولا له لانه ليس بمنصوب وقد اخذ في الحد المنصوب ولو لم ياخذه لما اقتضاه كلامه ايضا لانه عد
المفعول له من نوع المنصوب لا غير فلا يكون هذا مفعولا له وهو راي القوم بل هو عندهم
مفعول به بواسطة الحرف حرف الجر وذهب ابن الحاجب الى انه مفعول له ولا مشاحة في الاصطلاح
الرابع مما يرد منصوبا لا غير المفعول معه وهو الذي فعل مصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في

للتحله



ضلاد

صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه نائب الفاعل اسند اليه المفعول
كما اسند اليه المجرور في المفعول به والمفعول له والمفعول فيه والضمير المجرور عايد على الواو عدل
عن نصبه عما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى النصب تركه منصوبا جريا على ما هو عليه
في الاكثر واليه ذهب بعضهم في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وقيل الوجه انه يجعل
من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان نائب الفاعل فيه ضمير راجع الى مصدره اي حيل الحيلولة
لان تبين للرفيعة الظرفية لا ينوب عن الفاعل فعلى هذا يكون معناه الذي فعل الفعل بمصاحبته على
ان يكون نائب الفاعل راجعا ضميرا الى مصدره والضمير المجرور عايد على الموصول كذا في الفوائد
الضيائية وغيرها وقال بعض المحققين ان ذلك تطاول كله باعتبار الاصل لان المفعول معه في
الاصطلاح اسم لهذا النوع كالحيوان الناطق علما للانسان وسماه سيبويه بهذا وبالمفعول به
على ان الباء بمعنى مع وهو المذكور بعد واو المعية اي التي بمعنى مع لمصاحبته معمول فعل الظرف
لغو متعلق بالمذكور اي الذي ذكر بعد الواو لاجل المصاحبة سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو
استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان الفعل ملفوظا به كالمثالين او
معنويا نحو مالك وزيدا اي ما تصنع فقوله المذكور بمنزلة الجنس وقوله بعد واو المعية يخرج
ما ذكر بعد واو العطف نحو جاءني زيد وعمرو وقوله لمصاحبة معمول فعل يخرج نحو كل رجل وضيعته فلا
يجوز نصب ضيعته خلافا للصيمري فانه وان كان مذكورا بعد واو المعية لكن لا لاجل مصاحبته
معمول فعل قال الرضي ونعني بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيدا
في سرت وزيدا مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد اي وقع سيرهما معا وفي قولك سرت انا وزيد
بالعطف مشارك في السير لكن لا يلزم السيرين في وقت واحد انتهى واورد عليه في نحو سرت والطريق
فانه من صور المفعول معه قطعا وليست للطريق مشاركة للمخاطب في السير المامور به وقد صرح به
نجم الدين سعيد في شرح الحاجبية بان المراد بالمصاحبة هنا المصاحبة المطلقة سواء لم يكن ثمه
تشريك في الحكم نحو سرت والطريق او كان ثمه تشريك في الحكم نحو سرت والطريق او كان ثمه تشريك
لكن لا يكون مقصودا بل القصد الى مطلق المصاحبة نحو جئت وزيدا انتهى والقول بالمشاركة
هو اشتراط الاخفش ولم يشترطها غيره بل اعتبر مطلق المصاحبة وهو الصحيح تنبيهات
الاول قال بعض المحققين في نحو الحد المذكور لعله لم ينقل الاسم المذكور اختيارا لما ذهب اليه صد

الافاضل تلميذ الزمخشري من ان المفعول معه يجيء جملة كما في قولك جاء زيد والشمس طالعة لافادتها
عما ان تكون من التأويل في هذا المثال حينئذ دعوى الحالية فان ابن جني قال الجملة في زيد طالعة الشمس عند
مجيئه فجعلها كالحال المفردة المبينة كمررت بالدار قائما سكانها وقال ابن عمرون في شيء طوله بقولك
مبكرا او نحوه انتهى وسيأتي في ذلك مزيد كلام انشاء الله تعالى الثاني اختلف في عامل المفعول معه على خمسة
اقوال احدها ما ذهب اليه الجمهور من ان العامل فيه ما تقدم من فعل او ما فيه معنى الفعل وحروفه وهو
المصدر كعرفت استواء الماء والخشبة واسم الفاعل كانا سائر والنيل واسم المفعول نحو الناقة متروكة
وفصيلها ولا يضر فصل الواو بينهما كما لا تضر الا في الاستثناء الثاني ما ذهب اليه الزجاج من انه فعل
محذوف بعد الواو فاذا قلت جا البرد والطيالسة فكانك قلت جا البرد ولابس الطيالسة ورد بان
الاضمار خلاف الاصل الثالث ما ذهب اليه الكوفيون من انه الخلاف اي مخالفة الاول في اعرابه فيكون عاملا
معنويا ورد بان الاحالة على العامل المعنوي انما يضطر عند عدم اللفظي الرابع ما ذهب اليه الشيخ عبد
القاهر في جملة من انه نفس الواو ورد بانه لو كان كذلك لاتصل الضمير بها كما يتصل في سائر الحروف الناصبة
مع انه لا يقال سرت وك الخامس ما ذهب اليه الاخفش من ان انتصابه على الظرفية وذلك لان الواو لما
اقيمت مقام مع المنصوب على الظرفية والواو في الاصل حرف فلم يحتمل النصب فاعطي ما بعدها عارية اعرابه
كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير كما قيل في له عندك عشرة الا واحدا ان الاصل غير واحد
ثم ابيا الامر عنه نقل الاعراب لما بعدها ورد بانه لو كان كذلك لجاز النصب في كل رجل وضيعته مطردا
وليس كذلك الثالث انه لا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره فلا يقال قام زيد واليوم
عمرا وان جاز الفصل بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها لان الواو هنا نزلت منزلة الجزء من
الجار فمنعوا الفصل بينهما قاله في الهمع ولا يتقدم المفعول معه على عامله كما يتقدم سائر المفاعيل
فلا يقال بزيد وعمرا مررت لان الواو في الاصل للعطف والمعطوف تابع فحقه التاخير واجازه الرضي
قال وانا لا ارى منعا من تقديم المفعول معه على عامله اذا تاخر عن المصاحب لان ذلك مع واو العطف
الذي هو الاصل جائز نحو زيدا وعمرا ضربت انتهى ولا يتقدم على المصاحب ايضا فلا يقال مررت وعمرا
بزيد واجازه ابن جني محتجا بقوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوي وقوله
اكنيه حين اناديه لاكرمه ولا القبه والسوءة اللقبا على رواية من نصب السوءة واللقب اذ لا
القبه اللقب والسوءة اي مع السوءة لان من اللقب ما يكون لغير السوءة قال ابن مالك في شرح الكافية

نحو سرت وزيدا وما لك وزيدا وجئت انا وزيدا والعطف في الاولين قبيح

لا يحتاج اليه في البيتين لاحتمال جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هي ومعطوفها وذلك في الاول ظاهر واما
في الثاني فعلى ان يكون اصله ولا الغبة اللقب وا سوءة السوءة كما حذف ناصب العيون من قوله وزججن
الحواجب والعيونا ثم قدم العطف ومعمول الفعل المحذوف انتهى ولا يتقدم على العامل والمصاحب
معا فلا يقال والعمرو ضربت زيدا ولعمرو ضربت بزيد اجماعا ومثل لقسمي المفعول معه مما فيه العامل لفظيا بقوله نحو
سرت وزيدا ومما فيه العامل معنويا بقوله ما لك وزيدا اي ما تصنع وزيدا ومثله كيف انت وزيدا و
قدره سيبويه بلفظ الكون في المثالين وقدره بالماضي مع ما وبالمضارع مع كيف فقال الاصل ما كنت و
زيدا واختلف في تقديره ذلك هل هو مقصود له ام غير مقصود ولو عكس لجاز فزعم ابن ولاد انه لا يجوز
الا ما قدره سيبويه قال وذلك ان ما دخلها معنى التحقير والانكار وليست سؤالا عن مسئلة مجهولة
ولو كانت لمجرد الاستفهام لجاز فيها الماضي والمضارع واختلف في كان المقدرة فنص السيرافي وغيره الى انها
تامة فعلى هذا يكون كيف في موضع نصب على الحال واما ما فلا تكون حالا وزعم بعضهم انها مخرجة عن
اصلها للسؤال عن الحال والصحيح ان كان ناقصة وكيف وما في موضع نصب خبرها والتقدير على اي
حال كنت وتكون مع زيد وهو مذهب ابن خروف قال في التصريح تنبيه نحو هذا لك واباك ممنوع من
جهة ان الكلام لم يذكر فيه فعل ولا عامل عمله واسم الاشارة وحرف الجر المتعلق بالاستقرار لا يعملان في
فلا يتكلم به خلافا للابي على قال ابن هشام واما قول سيبويه واما هذا لك واباك فقبيح لانك لم تذكر
فعلا ولا ما في معناه فقالوا ان مراده بالقبيح الممتنع انتهى قال ابن مالك وقد كثر في كلامه التعبير بالقبيح
عن الامتناع قال الدماميني في شرح التسهيل وانظر لم لم يقدروا الناصب في ذلك فعلا محذوفا كما في ما لك و
زيدا فان تلك جائزة باتفاق وهذه نظيرتها وجواز ذلك على اعمال المقدر انتهى واجيب بان التقدير
في ما لك وزيدا له داعيان تقدم ما الاستفهامية التي هي بالافعال اولى وتاخر الجار والمجرور لاقتضائهما
ما يتعلق به وجوبا بخلاف هذا لك واباك فانه ليس فيه الا داع واحد انتهى وجئت انا وزيدا هذا
المثال من قسم المثال الاول مما فيه الفعل لفظيا وانما ذكره تمهيدا للحكم الذي بعده وهو قوله و
العطف في المثالين الاولين وهما سرت وزيدا وما لك وزيدا ونحوهما من كل جملة اسمية او فعلية تعدد
واو بمعنى مع وقبل الواو ضمير متصل مرفوع او مجرور غير مؤكد بضمير منفصل او بفاصل ما قبيح اما
في الاول فلان العطف على الضمير المرفوع المتصل لا يحسن الا بعد توكيده بضمير منفصل او بفاصل ما
واما في الثاني فلان العطف على الضمير المجرور لا يجوز الا بعد اعادة الجار الا في الضرورة وهو مذهب

وفي الأخير سائغ وفي نحو ضربت زيدا وعمرا واجب

البصريين وظاهر كلام المصنف في باب العطف واما الكوفيون فيجوزون في السعة وجوزه البصريون في السعة ايضا لكن باضمار الجار لتقدم ذكره مع انه لا يخلو من الضعف ومنع العطف في المثالين جماعة منهم ابن الحاجب وابن هشام في القطر والعطف في المثال الاخير وهو جئت انا وزيدا ونحوه من كل جملة اسمية او فعلية بعدها واو مع وقبل الواو ضمير متصل مرفوع مؤكد بضمير منفصل سائغ فيجوز نصبه على المفعول معه ورفعه على العطف وفصل الرضي بان ان يقصد النص على المصاحبة ويجب النصب وبين ان لا يقصد النص عليها فلا يجب وهو الصحيح والعطف في نحو ضربت زيدا وعمرا واجب اتفاقا لان اصل الواو الذي قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل لفا بعد عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في نحو جاءني زيد وعمرو يحتمل لمصاحب الرجلين في المجيء ويحتمل احدهما قبل الاخر والنصب نص في المصاحبة وفي المثال المذكور لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر قاله الرضي عليه من الله الرضي وتبعه المص في الحاشية ونقل الاتفاق غير مرضي فقد صرح في الارتشاف ان بعضهم حمل عمرا في المثال على العطف وجوز بعضهم فيه الامرين وقال ابن هشام في المغني نحو اكرمتك وزيدا يجوز كونه عطفا على المفعول به وكونه مفعولا معه انتهى تنبيهات الاول بقي هنا للاسم المذكور بعد الواو حالات لم يذكرها المص منها ما يمتنع فيه العطف من جهة المعنى نحو مات زيد وطلوع الشمس لان العطف يقتضي الاشتراك في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت الثانية ما يقتضي يترجح فيه العطف من جهة المعنى كقوله وكونوا انتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال لان المراد كونوا لبني ابيكم فالمخاطبون هم المامورون بذلك واذا عطفت كان التقدير كونوا لهم وليكونوا لكم وذلك خلاف المقصود فالراجح النصب ومقتضى هذا التعليل امتناع العطف لا ترجيحه الثالثة ما يترجح فيه العطف مع جواز النصب على مرجوحية نحو جاء زيد وعمرو لان العطف هو الاصل وقد امكن بلا ضعف كذا قيل والاولى ان يقال ان قصد التنصيص على المصاحبة وجب النصب لان العطف وان كان اصلا فيجوز فيه العدول عنه لداعي التنصيص على المصاحبة والا فلا الرابعة ما يمتنع فيه العطف والمفعول معه كقوله علفتها تبنا وماء باردا وقوله وزججن الحواجب والعيونا اما امتناع العطف فلانتفاء المشاركة لان الماء لا يشارك التبن في العلف والعيون لا تشارك الحواجب في التزجيج لان تزجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها واما امتناع المفعول معه فلانتفاء المعية في البيت الاول وانتفاء فائدة الاعلام بها في الثاني اذ لما لا يصا

الخامس المفعول فيه وهو اسم زمان او مكان مبهم او بمنزلة احدهما منصوب بفعل فعل

التبن في العلف ومن المعلوم ان العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة في الاعلام بذلك ويجب في
ذلك اضمار فعل ناصب للاسم على انه مفعول به اي وسقيتها ماء وكحلن العيون لنا ان في اختلف
في المفعول معه فذهب قوم الى انه قياسي مطلقا وهو المختار وذهب اخرون الى انه سماعي لا
يتجاوز به حد السماع ونقل ابن هشام الخضراوي عن بعضهم التفصيل بين ما يجوز فيه العطف
مجازا نحو سرت انا والنيل فيكون مقيسا وبين ما جاز فيه العطف حقيقة نحو جئت انا وزيد فيكون
سماعيا وقيل في المسألة غير ذلك اذا وقع بعد المفعول معه خبر لما قبله او حال طابق ما قبله نحو
كنت وزيدا قائما وجاء البرد والطيالسة شديدا ويجوز عدم المطابقة فيعطى حكم ما بعد المعطوف
نحو كنت وزيدا قائمين وجاء البرد والطيالسة شديدين نظرا الى المعنى والى اصل الواو ومنع ذلك ابن
كيسان ووافقه ابو حيان وابن هشام قال والسماع والقياس يقتضيانه فائدة لم تات واو المعية في
التنزيل بيقين فاما قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم في قراءة السبعة فاجمعوا بقطع الهمزة
وشركاءكم بالنصب فيحتمل الواو فيه ذلك وان تكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف اي وامر
شركائكم او جملة على جملة بتقدير فعل اي واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة وموجب التقدير في الوجهين
ان اجمع لا تتعلق بالذوات بل بالمعاني كقولك اجمعوا على كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل فجمع كيده



ثم اتى الذي جمع مالا وعدده قاله ابن هشام في المغني قال الرضي والاولى انه مفعول معه وهو الحق
للسلامة من الاضمار لانه خلاف الاصل الخامس مما يرد منصوبا لا غير المفعول فيه وسمي بذلك
لانه بتقدير معنى في وهو اصطلاح الكوفي وتسميه البصريون ظرفا لانه محل للافعال ووعا لها و
لذلك سماه الفراء محلا وتسميه الكسائي واصحابه صفة وهو اسم زمان او اسم مكان مبهم وهو
ما افتقر الى غيره في بيان صورة مسماه وهو اسماء الجهات الستة وهو امام وخلف ويمين وشمال
وفوق وتحت ونحوها في الابهام والافتقار كناحية وجهة واسماء المقادير كميل وفرسخ وبريد واطلق
اسم الزمان اشارة الى ان المبهم والمختص فيه سواء ويعني بالمبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين
كوقت وحين وساعة على جهة التاكيد المعنوي لانه لا يزيد على دلالة الفعل والمختص بخلافه كاسماء
الايام واما المعدود فمن قبيل المختص لا قسما ثالثا خلافا لبعضهم او ما كان بمنزلة احدهما اي
اسم الزمان او المكان المبهم مما عرضت دلالته على احدهما وهو اربعة كما سياتي منصوب صفة لاسم
بفعل اصطلاحي او شبهه وفعل ذلك الفعل مراد به اللغوي اي الحدث على طريقة الاستخدام كما في

فيه نحو جئت يوم الجمعة وفي صليت خلف زيد ونحو سرت عشرين يوما او عشرين فرسخا

المفعول له فيه اي في ذلك الاسم والمراد بفعله فيه بحسب الدلالة اللفظ وقد بينا ذلك في هذه للفظ
من حيث التصريح بمتعلق الظرف الذي هو صفته مع كونه عاما وقد نصوا على وجوب حذفه
تامل فقوله اسم زمان او مكان كالجنس يصدق على اسم الزمان من قولنا يوم طيب وعلى اسم المكان من
قولنا مكاننا حسن وقوله منصوب بفعل يخرج نحو ذلك ويصدق على نحو شهدت يوم الجمعة
فيخرج بما بعده فان الشهود وان كان لا يكون الا في يوم الجمعة لكن الذي يدل عليه اللفظ انه هو المتكلم
اياه لا فعله فيه وفي هذا الحد ما مر في المفعول له فالمفعول فيه من اسم الزمان المبهم نحو سرت وقتا و
من المختص نحو جئت يوم الجمعة وهو اسم من الاجتماع كما مر سمي بذلك لاجتماع الناس فيه وهذا
المشهور في اللغة وجاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سمي بذلك لان آدم جمع فيه خلقه وقيل لان تمام المخلوقات
اجتمع فيه خلقها وفرغ منه يوم الجمعة وقيل لان اسعد بن زرارة لما جمع بالانصار فصلى بهم وذكرهم
سموه الجمعة حين اجتمعوا اليه فعليه فالاسم اسلامي وقيل غير ذلك ومن اسم المكان نحو صليت خلف
زيد ومثله ونحوه جلست امامك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وسميت هذه الجهات الستة
باعتبار الكائن في المكان فان له ست جهات ومما هو نحوها في الابهام والافتقار نحو جلست ناحية واما
ما نزل منزلة احدهما مما عرضت دلالته عليه فاربعة كما ذكره احدها اسماء العدد المميزة بهما نحو سرت
عشرين يوما مثال لما عرضت له اسمية الزمان او سرت عشرين فرسخا مثال لما عرضت له اسمية المكان
الثاني ما افيد به كلية او جزئية كسرت جميع اليوم جميع الفرسخ او كل اليوم كل الفرسخ او بعض اليوم
بعض الفرسخ او نصف اليوم نصف الفرسخ الثالث ما كان صفة للزمان او المكان نحو جلست طويلا
من الدهر شرقي الدار الرابع ما كان مخفوضا باضافة احدهما ثم حذف المضاف واقيم عنه المضاف اليه
بعد حذفه والغالب في هذا النائب ان يكون مصدرا وفي المنوب عنه ان يكون زمانا ولا بد من كونه
معينا لوقت او لمقدار نحو جئتك صلوة او قدوم الحاج وانتظرتك حلب ناقة وقد يكون النائب
اسم عين نحو لا اكلمه القارظين والاصل مدة غيبة القارظين وهو تثنية قارظ بالقاف والظاء
المشالة وهو الذي يجني القرظ بفتح القاف والراء وهو شيء يدبغ به قال الجوهري لا آتيك او يؤوب
القارظ العنزي وهما قارظان كلاهما من عنزة خرجا في طلب القرظ ولم يرجعا وطالت غيبتهما قاله
في التصريح تنبيهات الاول عد بعضهم مما اشبه الجهات الست في الابهام والافتقار جانب ومكان
واعترض جانب بانه مما يتعين معه التصريح بفي ومكان بانه ليس على اطلاقه لان المتعدى اليه لا بد ان

واما نحو دخلت الدار فمفعول به على الاصح

يكون مشتقا من الحدث الواقع فيه نحو قاتلته مكان القتال او مشتقا من مصدر بمعنى الاستقرار نحو
قعدت مكانه قاله الرضي في الثاني واعترض الدماميني بان ذلك يحتاج الى ثبت الثاني الصالح
للانتصاب على الظرفية من اسماء المكان نوعان احدهما المبهم وقد عرفت تفصيله الثاني ما اتحدت
مادته ومادة عامله ونعني بالمادة الحروف الاصلية ولا بد مع ذلك من موافقته في المعنى كقوله تعالى
وانا كنا نقعد منها مقاعد للقتال للسمع وشذ قولهم هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط
الثريا ان قدر عامله مستقرا ونحوه فان قدر قعد في المقعد وزجر في المزجر وناط في المناط لم يكن
ثم شذوذ الثالث ما جاءت ظروف من غير اسماء الزمان والمكان كقولهم احقا انك ذاهب وجهد رأيي
انك ذاهب والاصل افي حق وفي جهد رأيي وقد نطقوا بهذا الاصل قال افي حق مواساتي اخاكم وذلك
شاذ لا يقاس عليه واما نحو دخلت الدار مما هو وقع فيه اسم المكان غير المبهم منصوبا بعد دخلت
فمفعول به على القول الاصح لا مفعول فيه فلا نقض به وكونه مفعولا به اما على الاتساع باجراء
القاصر مجرى المتعدي بنفسه من حيث اسقاط الواسطة ونصبه وهو مذهب الفارسي وطائفة واختاره
ابن مالك وعزاه لسيبويه او على الاصل لا على الاتساع نظرا الى ان دخل متعد وهو مذهب الاخفش
وعزاه الرضي الى الجرمي وعليه ينبغي حمل كلام المص لانه تسمى المنصوب على الاتساع باسقاط الجار منصوبا
بنزع الخافض ويجعله قسيما للمفعول به لا قسما منه كما يدل عليه تقسيمه وفي المسألة قول ثالث وهو ان
النصب في نحو ذلك على الظرفية لشبهها له بالمبهم وهو مذهب الشلوبين وعزاه لسيبويه وبعضهم
للجمهور وبعضهم للمحققين تنبيه قال الرضي التحقيق ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك
خرجت يوم الجمعة كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة كان مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار
مفعولا به من غير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له فهما مثل ذنبا في قولك
استغفرت الله ذنبا الا ان حذف حرف الجر عنه في واللام صار قياسيا في البابين كما كان حذف
حرف الجر قياسيا مع ان وان وليس بقياس في ساير المواضع الثلاثة انتهى فعلى هذا كان على المصنف
جعل المفعول فيه داخلا تحت المنصوب بنزع الخافض كما قلناه في المفعول له فتأمل وههنا
انتهى الكلام على المفاعيل بتمامها فائدة حصر النحاة المفاعيل في هذه الخمسة وقال الرضي عليه من
الله الرضى يجوز ان يجعل الحال والمستثنى داخلين في المفاعيل فيقال الحال مفعول مع قيد مضمون
اذ المجيء في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال المستثنى هو المفعول

السادس المنصوب بنزع الخافض وهو الاسم الصريح او المؤول المنصوب بفعل لازم بتقدير حرف جر وهو
قياسي مع أنّ وأن نحو وعجبتم ان جاءكم ذكر من ربكم وعجبت ان زيدا قائم

بشرط الخروج وكانهم اثروا التخفيف في التسمية انتهى قال بعض المحققين ولا يبعد ان يقال ان المفعول
ما يتعلق به الفعل اولا وبالذات والحال ليست كذلك لانه تتعلق بها بواسطة انها مبينة لهيئة
فاعله او مفعوله وكذا المستثنى لان تعلقه به بواسطة انه يخرج عن ان يقع معموله على سبيل الاتفاق
الاتفاق ومن هٰهنا يظهر توجيه جعل النصب في المفاعيل اصلا وفي غيرها تبعا انتهى السادس مما
يرد منصوبا لا غير المنصوب بنزع الخافض ونصبه على المفعول به في الحقيقة لان سقوط الخافض
لا يقتضي النصب من حيث هو سقوط خافض بل من حيث ان العامل الذي كان الجار متعلقا به لما
زال الجار من اللفظ ظهر اثره لزوال ما كان يعارضه اذ لم يكن في الكلام ما يقتضي النصب من فعل او
شبهه لم يجز النصب واكثرهم لم يفرد له بابا لانه داخل تحت المفعول به بل اكثرهم يسميه مفعولا به
على الاتساع ولا مشاحة في الاصطلاح وهو الاسم الصريح او المأول وهذا كالجنس يشمل جميع
الاسماء الصريحة والمؤولة وقوله المنصوب خرج ما عدا المنصوبات وشملها جميعا قوله بفعل لازم
او شبهه اذ كثيرا ما يكتفي عن ذكره بذكر الفعل بتقدير حرف جر اخرج جميع المنصوبات ما عدا المحدود
وبعض افراد المفعول له مما خاله فعل لازم على قول الجمهور كما مر وفي هذا الحد ما مر في المفعول له
وفيه ايضا انه لا مطرد ولا منعكس اما عدم اطراده فلدخول بعض افراد المفعول له على قول الجمهور
كما رأيت مع عدّه له قسما برأسه فتعين التنبيه على ذلك واما عدم انعكاسه فلعدم دخول المنصوب بفعل
متعد الى اثنين احدهما بنفسه والآخر بواسطة حرف جر مقدر وهو جار في القياس والسماع معا
او الى احدهما بأحد الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر الى الآخر بواسطة حرف جر مقدر وذا في
القياس فقط لفظا وقد يكون تقديرا كما سيأتي بيانه فتأمل وهو اي المنصوب بنزع الخافض قياسي
مع أنّ وأن المصدريتين بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون في الثانية وانما كان معهما قياسيا
لاستطالتهما بصلتهما نحو قوله تعالى او عجبتم ان جاءكم ذكر من ربكم مثال لما هو مع ان المخففة
النون اي من ان جاءكم ومثله قوله تعالى يمنون عليك ان اسلموا اي بان والذي اطمع ان يغفر لي
خطيئتي اي في ان بل الله يمن عليكم ان هداكم ونطمع ان يدخلنا ربنا ونحو عجبت ان زيدا قائم مثال
لما هو مع انّ المشددة النون اي من ان زيدا قائم ومثله قوله تعالى وان المساجد لله اي لان وهذه
الامثلة للمنصوب بفعل لازم واما المنصوب بالمتعدي الى اثنين احدهما بنفسه والآخر بحرف جر مقدر
فالاول نحو وعدت زيدا ان اكرمه والثاني نحو يعدكم انكم اذا متم هذا في القياس واما السماع فسيأتي



وأما المنصوب بالمتعدي إلى اثنين أحدهما بأحد الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر والثاني بحرف
جر [مقدرة] فلفظاً نحو أكرمت زيداً أن يكرمني وأكرمته أنه صالح وبعدت زيداً أن نضرب ساعدت عمراً أنه
مظلوم وقس على ذلك وتقديراً نحو إياك أن تحذف أي بعد نفسك من أن تحذف تنبيهات الأول اشترط
ابن مالك في حذف الجار مع أنّ وأن تعيين الجار ليؤمن اللبس فلا يقال رغبت أن تفعل إذ لا يدرى هل
التقدير في أن تفعل أو عن تفعل واستشكله ابن هشام في الأوضح بقوله تعالى وترغبون أن تنكحوهن
بحذف الجار مع أن المفسرين اختلفوا في المراد وأجاب في المغني بأنه إنما حذف الجار للقرينة المعينة
وإنما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها فالاختلاف في الحقيقة
في القرينة انتهى وأجاب المرادي بذلك وبأنه أراد الإبهام ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن
يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن واستجيد بعضهم قال لا نسلم أن من شرط أمن اللبس بقول إذا خيف اللبس
لم يجز الحذف وعند إرادة الإبهام لا يخاف اللبس فيجوز الحذف لأجلها انتهى ومما يحتملهما قول الشاعر
ويرغب أن يبني المعالي خالد ويرغب أن يرضى صنيع الألائم   أنشده ابن السيد فإن قدر في أولاً وعن ثانياً
فمدح وإن عكس فذم ولا يجوز أن يقدرهما معاً في أو عن للتناقض الثاني ما ذهب إليه المصنف
من كون محل أن وأنّ وصلتهما بعد نزع الخافض نصب هو مذهب الخليل وأكثر النحويين حملاً على
الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما نزع منه الخافض وجوز سيبويه أن يكون المحل جراً فقال بعدما حكى
قول الخليل ولو قال إنسان إنه جر لكان قولاً قوياً وله نظائر نحو لاه أبوك ومن صنع سيبويه
هذا أنشأ قول ثالث وهو أنه محتمل للأمرين وأما نقل جماعة منهم ابن مالك وصاحب البسيط أن
الخليل يرى أن الموضع جر وأن سيبويه يرى أنه نصب فسهو كما قاله ابن هشام في المغني ورجح الرضي كونه
نصباً بضعف حرف الجر عن أن يعمل مضمراً ولهذا شذ نحو الله لأفعلن ونحو قول رؤبة خير عافاك الله
وقوله أشارت كليب بالأكف الأصابع وقال ابن هشام ومما يشهد لمدعي الجر قوله وأن المساجد لله
وإن هذه أمتكم أمة واحدة ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه إذا كان أن وصلتها
لا تقول أنك فاضل عرفت وقوله وما زرت ليلى أن تكون حبيبة إلي ولا دين بها أنا طالبه
بخفض دين عطفاً على محل أن تكون إذ أصله لأن تكون وقد يجاب بأنه عطف على توهم دخول اللام
وقد يعترض بأن الحمل على العطف على المحل أظهر من الحمل على العطف على التوهم ويجاب بأن القواعد
لا تثبت بالمحتملات انتهى الثالث قال ابن هشام أهمل النحويون ذكر كي هنا مع تجويزهم في نحو

وليتحسن

كرهنا

وسماعي في غير ذلك نحو ذهبت الشام

كي تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى لكي تكرمني واجازوا كونها تعليلية
وان مضمرة بعدها ولا يحذف معها الا لام العلة لانه لا يدخل عليها جار غيرها انتهى وقد اثبتها
هو في الاوضح والجامع وسماعي في غير ذلك اي في غير ان وان وان لا يتجاوز به حد السماع وسوغها
شذوذ كقوله تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي اذن حرام اي بالديار او على
الديار والاول اولى لاكثريته وقوله تحن فتبدي ما بها من صبابة واخفي الذي لولا الاسى
لقضاني اي لقضى علي وقوله تع لاقعدن لهم صراطك المستقيم وقوله ولا تعزموا عقدة النكاح ولن
تسترضعوا اولادكم قال الرضي والاولى في مثله ان يقال ضمن اللازم معنى المتعدي اي يجوزون
الديار واخفي الذي لولا الاسى لاهلكني ولالزمن صراطك ولا تنووا عقدة النكاح وتسترضعوا
اولادكم حتى لا يحمل على الشذوذ كما يضمن الفعل معنى غيره فيعدى تعديته ما ضمن معناه نحو قوله تع
يخالفون عن امره اي يعدلون عن امره انتهى وقال المص في شرح الاربعين التضمين اولى من الحمل على النصب
بنزع الخافض فان التضمين اكثر ورودا في اللغة وادق مسلكا انتهى ولكثرة الاستعمال نحو ذهبت
الشام اي الى الشام لانهم كانوا ينتجعونها كثيرا فيحتاجون الى الاخبار عن ذهابهم اليها غالبا فحذفوا
الجار تخفيفا وذهب سيبويه وجماعة الى انه منصوب على الظرفية تشبيها لها بغير المختص من اسماء
المكان وحكى الرضي الاتفاق على ذلك باطلة تنبيهات الاول من السماعي المنصوب الثاني من باب اختار
بتقدير حرف الجر والحد غير شامل له كما قدمنا ونعني بباب اختار كل فعل متعد الى اثنين احدهما بنفسه
والاخر بالجار كاختار نحو قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه وامر نحو قوله
امرتك الخير فافعل ما امرت به وقد جمع فيه بين الاستعمالين ونهى نحو نهيت زيدا القبيح اي عن القبيح و
استغفر كقوله استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد اليه القول والعمل وقال ابن الطراوة و
السهيلي انما لو جدنا استغفر يتعدى الى الثاني بنفسه وتعديته بمن انما هو لتضمنه معنى استتاب وتبعهما
ابن هشام في المغني وكنى نحو كنيته ابا عبد الله اي بابي عبد الله وسمى كقوله وسميته يحيى ليحيى فلم يكن
لامر قضاه الله في الناس من يد اي بيحيى ودعا بمعنى سمى كقوله دعتني اخاها ام عمرو ولم يكن اخاها
ولم ارضع لها بلبان اي باخيها وصدق بالتخفيف كقوله تع صدقكم الله وعده وزوج كقوله
تع زوجناكها اي بها وزوجناهم بحور عين وقد جمع بعض المغاربة هذه الافعال فقال اشع
حذف حرف الجر وانصب محله لدى اختار الاستغفار صدق اذ دعا وسم وكن مر زوجه زينبا

أي زينب

حكاه ابو حيان للخير قد دعا وزاد بعضهم كال ووزن تقول كلت زيدا طعامه وكلت لزيد طعامه و
وزنت زيدا ماله ووزنت لزيد ماله وزاد غير ذلك وفي كلام بعضهم ما يوهم ان هذه الافعال
كلها تتعدى الى الثاني تارة بانفسها وتارة بحرف الجر فلا يكون من المنصوب بنزع الخافض والاول
هو المشهور والذي عليه الجمهور بل ينبغي حمل ما اوهم خلافه عليه كما فعله بعض المحققين الثاني
اختلف في المنصوب بنصحت وشكرت في قولنا نصحته وشكرته هل هو منصوب بنزع الخافض
او على المفعولية على الاصل وهذا الخلاف مبني على الخلاف في ان هذين الفعلين هل الاصل فيهما
التعدي بالحرف وكثر فيه الاصل والفرع كما في باب اختار ام هما من المتعدي تارة بنفسه وتارة بالحرف و
ليس احد الاستعمالين مستندا الى الاخر فهو قسم براسه يقال له متعد بوجهين ومتعد ولازم فعلى الاول
ان الاصل فيهما التقدير بالحرف يكون من المنصوب بنزع الخافض وعلى الثاني يكون مفعولا به على
الاصل لان الفعل ليس لازما وذهب الرضي والسعد التفتازاني الى ان الاصح ان هذا القسم ان يكون
متعديا بنفسه وحرف الجر زايد والا لان الحرف مع الكلمة كهو مع عدمه في التعدي واللزوم يجب المعنى
لكن لقايل ان يقول اذا كان اتحاد المعنى مع تساوي الاستعمالين يوجب اتحاد الوصف من التعدي واللزوم
فليس كونه متعديا والحرف زايدا باولى من كونه لازما والحرف زايدا توسعا بل قد يترجح هذا بان دعوى
الحذف اولى من دعوى الزيادة ومن هنا يظهر ترجيح قول الجمهور في التنبيه الاول الثالث ذهب
الاخفش الاصغر الى ان حذف الجار مع غير ان وان قياسي ايضا اذا تعين الجار تقول بريت القلم
السكين اي بالسكين فيحذف الجار لتعينه كذا نقل عنه ابن مالك في التسهيل الرضي في شرح الحاجبية
وغيرهما وقال ابو حيان والذي ورده اصحابنا عن الاخفش انما هو في المتعدي لاثنين احدهما بحرف
الجر فاجاز بريت القلم السكين اي بالسكين قياسا على ما سمع من قوله امرتك الخير اي بالخير انتهى فان لم
يتعين الحرف لم يجز نحو رغبت الامر وكذا ان لم يتعين موضع الحرف فلا تقول اخترت اخوتك الزيدين لانه لا
يدرى هل المختار من الزيدين او من الاخوة وفي شرح المقرب لابن العصفور ان ابا الحسن بن الطراوة
ذهب الى مثل ذلك الرابع التابع مما يرد منصوبا الا غير الحال تذكر وتؤنث وهو الافصح فيقال الحال حسن والحال
حسنة وقد تؤنث لفظها فيقال حالة قال على حالة لو ان في القوم حاتما على جوده لضن بالماء حاتم
وقال ابن هشام في شرح بانت سعاد لم يجعل الجوهري الحال والحالة بمعنى واحد بل جعلها من باب تمر
وتمرة وهو حسن انتهى وهي لغة التغير ويسمى به هذا النوع لتغيره غالبا واصطلاحا الصفة المبنية

التابع الرابع من التوابع الحال

للهيئة حال لكون الصفة غير نعت والهيئة بكسر الهاء حال الشيء وكيفيته كذا في القاموس والمراد
بها هنا الحالة اعم من ان يكون محققة او مقدرة وتسمى الاولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة
وهي ايضا اعم من ان يكون حال نفس صاحبها او حال متعلقه نحو جاء زيد قائما ابوه لكنه يشكل بجاء
زيد والشمس طالعة الا ان يقال الجملة الحالية تتضمن بيان هيئة لصاحبها اي مقارنا لطلوع الشمس
وايضا هي اعم من ان تدوم لصاحبها او تكون كالدائم لكونه موصوفا بها غالبا وتسمى دائمة بخلاف
تلك ومن الاول المؤكدة واعم من ان تكون محققة او مقدرة فلا يشكل بنحو ادخلوها خالدين
فان دخول الجنة ليس في حال خلودهم بل حال تقدير الخلود لهم وتسمى حالا مقدرة قال بعض المحققين
في حاشية التسهيل لابن هشام المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر
وح يخرج مثل تكلم زيد صادقا وقام مسلما ومات كافرا وان ارادوا الصفة فالتعبير بها اوضح لكن
يخرج عنه مثل جاء زيد والشمس طالعة وجاء زيد وعمرو ضاحكين انتهى وقد ظهر من النقل
المتقدم ان المراد هنا المعنى وانه لا خروج لما ذكره والمراد بالصفة الصفة حقيقة او حكما
فيشكل الحال التي هي جملة لتاويلها بالصفة وكذا الجامدة المؤولة بها واما غير المؤولة ففي
ثبوتها خلاف ولعله لم يلتفت اليها لشذوذها او تجعيد الحد بها لم يدخل نحو القهقرى
في رجع القهقرى وقوله المبينة للهيئة يخرج التمييز في نحو لله دره فارسا فانه مبين للذات
وقوله غير نعت يخرج النعت في نحو رايت رجلا ضاحكا فان ضاحكا صفة مبينة للهيئة
غير نعت ليس حالا لكنه نعت ويتجه على هذا الحد النقض بالخبر في نحو زيد ضاحك فان ضاحكا
صفة مبينة للهيئة غير نعت ليس حالا انتهى ان الاولى الهيئة المذكورة قد تكون للفاعل
لفظا نحو جئت راكبا ومعنى كما في قوله كانه خارجا من جنب صفحته اي يشبهه لا اشبه لان
التشابه مقيدة بحال الخروج والمفعول لفظا نحو ركبت الفرس مسرجا ومعنى كقوله تعالى
هذا بعلي شيخا فان بعلي خبر المبتدا وهو في المعنى مفعول به لدلالة هذا اي انبه واشير ولهما
معا نحو لقيته راكبين وقد قيد في الكافية المفعول بقوله به ولم يقيده بعضهم قيل ليدخل فيه
ضربت زيدا الضرب شديدا لحال من الضرب هو مفعول مطلق لا مفعول به قال الدماميني في
المنهل وقد يقال انما جاءت الحال منه نظرا الى كونه مفعولا به في المعنى اذ ضربت زيدا الضرب بمعنى
اوقعت بزيد الضرب قال هذا وانا لا ادري وجها لتخصيص المفعول به من بين سائر المفاعيل الخ

وقوع الحال منها اذ لا يمتنع ان يقال استوى الماء والخشبة طويلة ولا سرت والنيل آخذا في زيادة
الفيض ولا جئت يوم الجمعة حارا اشتد الحر والموقوف على ما في الكافية جمود لا طائل تحته
انتهى وقال بعض المحققين من شراح الكافية هل يجب ان يكون ذو الحال من الفاعل او مفعولا
به حتى يحتاج الى جعل ضربت الضرب شديدا في تاويل احدثت الضرب شديدا وجئت زيدا راكبا
في معنى جاء زيد راكبا او يعم كل مفعول هو مقتضى اطلاقهم في عبارتهم فاختار الاول وصاحب اللباب
الى الكل ذهبت طائفة والاعم هو الاتم انتهى وقد يقال في شمول التعبير بالمفعول من غير قيد لكل
من المفاعيل بما اسلفناه في بحث المفعول به وذهب سيبويه الى ان الحال قد تكون من المبتدأ ايضا
وصححه ابن مالك ومنعه الجمهور وهو الاصح الثاني قال ابن هشام في المغني ومما يشكل قولهم في نحو
جاء زيد والشمس طالعة ان الجملة الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد ولا تبين هيئة فاعل او
مفعول ولا هي مؤكدة فقال ابن جني تاويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه يعني فهي كالحال
والنعت السببيين نحو مررت بالدار قائما سكانها وبرجل قائم غلمانه وقال ابن عمرون هي مؤولة
بقولك مبكرا ونحوه وقال صدر الافاضل الجملة مفعول معه اثبت وقوع المفعول معه جملة
انتهى ويشترط تنكيرها اي الحال لئلا تلتبس بالصفة في النصب او عند عدم ظهور اعرابها او
طردا للباب في غير ذلك ولان النكرة اصل المقصود يحصل بها والتعريف زائد على المقصود
وما ورد منها بلفظ المعرفة فمؤول بنكرة نحو جهدك ووحدك اي منفردا وادخلوا الاول فالاول اي
مرتبين وارسلها العراك اي معتركة وجاؤا الجماء الغفير اي جميعا هذا مذهب الجمهور واجاز يونس
والبغداديون تعريفها قياسا على الخبر على ما سمع منها معرفة والكوفيون ان كان فيها معنى الشرط
نحو عبد الله المحسن افضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان اذ التقدير عبد الله اذا احسن افضل
منه اذا اساء فان لم تتقدر بالشرط لم يصح فلا يقال عندهم جاء عبد الله المحسن اذ لا يصح جاء عبد
الله ان احسن والاغلب كونها منتقلة اي غير لازمة لانها ماخوذة من التحول وهو التنقل كجاء
زيد راكبا فالركوب غير لازم لزيد مشتقة اي مصوغة من مصدر للدلالة على متصف بها لانها
لا بد ان تدل على حدث وصاحبه والا لم تفد بيان هيئة ما هي له والاكثر فيما يدل على ذلك
ان يكون مشتقا كما تم مقارنة في الزمن لعاملها بان يكون حصول مضمونها في وقت حصول
مضمونه من الحدث الذي جيء بها للتقييد فان كان مضمون العامل ماضيا كان الحال اي مضمونها

ماضيا كان او حالا او مستقبلا فكذلك نحو قوله تعالى هذا بعلي شيخا فان الاشارة
المقيدة بالوقت مضمون الحال لم تقع الى البعل الا في حال شيخوخته فالحال المذكورة
بمعنى الحال اي حصولها في حال حصول عاملها وهو المراد بالمقارنة وقد تكون اي تكون بقلة فان
قد اذا دخلت على الفعل المضارع في كلام المصنفين لم تكن الا للتقليل قاله ابن هشام في التوضيح لكن
وقع للمصنف في غير موضع من هذا الكتاب استعمالها لمجرد التحقيق فليتنبه له ثابتة اي لازمة غير
منتقلة وذلك في ثلث مسائل احدها ان تكون مؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا ويوم ابعث حيا
لآمن من في الارض كلهم جميعا فان الابوة من شانها العطف والبعث من لازم الحيوة والعموم
من مقتضيات الجميع الثانية ان يدل عاملها على تجدد ذات صاحبها نحو خلق الله الزرافة يديها
اطول من رجليها فالزرافة مفعول خلق ويديها بدل بعض من كل واطول حال من يديها ملازمة و
من رجليها متعلق باطول والزرافة بفتح الزاء وضمها ذكره الجوهري وفي القاموس الزرافة كسحابة وقد
تشدد فاؤها الجماعة من الناس والعشرة منهم ودابة فارسيتها اشتركاو پلنك لان فيها شبها بالبعير والبقر
والنمر من نوع في الكلام زاد الطول عنقها زيادة على المعتاد ويضم اولها في اللغتين جمعها زرافي انتهى
قال ابو البقاء وبعضهم يقول يداها اطول بالرفع فيداها مبتداء واطول خبره والجملة حالية انتهى قال
في التصريح ولا تتعين الحالية لجواز الوصفية لان الزرافة بال الجنسية انتهى وعنه انه يشترط لوصف
المعرف بال الجنسية بالجملة ان يكون مبدوة بفعل نص عليه الرضي وغيره الثالثة ان يكون مرجعها
الى السماع نحو انزل اليكم الكتاب مفصلا وقال ابن هشام في الاوضح ووهم ابن الناظم فمثل مفصلا
في الاية للحال التي تجدد صاحبها وقال في المغني هذا سهو لان القرآن قديم وقال الدماميني في شرح
التسهيل السهو من المصنف فان الانزال يقتضي الانتقال والقديم لا يقبله انتهى وجامدة وهي على ضربين مؤولة
بالمشتق وغير مؤولة فالاولى في ثلثة مسائل احدها ان يقصد بها التشبيه كقول ابي طيب بدت
قمرا ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا اي مضيئة ومعتدلة ونحو ذلك لانهم يجعلون
ما اشتهر بمعنى كالوصف المفيد لذلك المعنى كقولهم لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار ولك ان
تجعله على حذف مضاف اي مثل قمر ومثل خوط بان كما يرشد اليه قول المغني وكر زيد اسدا اي
كاسد اي مثل اسد وبه صرح في التسهيل فقال وتقدير مضاف قبله قال في التصريح وهو اصح
في الدلالة على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق خفي فيها الدلالة على التشبيه الثانية ان تدل على

على مفاعلة نحو بعته يدا بيد اي متقابضين ومعناه الحقيقي غير مراد وكلمته فاه الى في اي
متشافهين وذهب الكوفيون الى ان اصله جاعلا فاه الى في فهو مفعول به ورده السيرافي
بامتناع كلمته وجهه الى وجهي وعينه الى عيني ولو كان على الاضمار لم يمتنع وذهب الاخفش الى
ان اصله كلمته من فيه الى في فحذف حرف الجر فانتصب ما كان مجرورا به على نزع الخافض ورده
المبرد بان تقديره لا يعقل اذ الانسان لا يتكلم من في غيره واجاب ابو علي بانه انما يقال ذلك في
معنى كلمني وكلمته فهو من المفاعلة والاول هو مذهب سيبويه وجرى عليه ابن مالك في التسهيل
قال وجعل فاه حالا من كلمته فاه الى في اولى من ان يكون اصله جاعلا فاه الى في او من فيه
الى في انتهى قال شيخ شيوخنا الخضري برد الله مضجعه في تحريره ان الاصل في هذه الامثلة ان يكون
المنصوب بينهما مرفوعا على الابتداء اما على عينيا مضمنا كما في بعته يدا بيد اي ذو يد بكذا يدا او يد منه
كما في غيره ثم لما كان فوه الى في وقبضتهم بقبضتهم وذو يد بذي يد ونحوهما في معنى متشافهين
وكافة ومتقابضين انمحى عنها معنى الكلام والجملة حين قامت مقام المفردات وادت معانيها
اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذي قامت مقامه فافهمه انتهى قال
في التصريح وهذا المثال لا يقاس عليه وفيه ايقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب
موقع مفرد والوارد منه قليل انتهى الثالث ان تدل على ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا اي مرتبين
على هذا النمط وعلمته النحو بابا بابا اي مفصلا قال الرضي وضابطه في هذا ان يأتي التفصيل
بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا انتهى واختلف في نصب الجزء الثاني فذهب الزجاج الى انه
توكيد والحال هو الاول ورد بانه لو كان كذلك لادى ما ادى الاول وذهب ابن جني الى انه صفة
للاول ورد بانه على حذف مضاف فقدره بعضهم بقبل اي بابا قبل باب وهذا لا يشمل الباب الاخير
هذا لا يشمل قدره بعضهم ببعد اي بابا بعد باب وهذا لا يشمل الباب الاول والمقصود دخول
الابواب كلها قال الدماميني وقد يقدر بمفارق اي بابا مفارق باب بمعنى انه منفصل عنه غير
مختلط به بل كل باب على حدته وعلى هذا لا يخرج شيء من الابواب وذهب الفارسي الى انه منصوب
بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل قال ابو حيان والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل
الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض قال ولو ذهب ذاهب الى ان النصب
انما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء اي رجلا فرجلا لكان وجها حسنا عاريا عن التكلف لان

المعنى او خلوا رجلا بعد رجل قال في الهمع وهذا هو المختار عند ظهورها في بعض التراكيب كحديث
لتتبعن سنن الذين من قبلكم باعا فباعا وجزم بما قاله اولا بعض المحققين وبراد ان المجموع يستحق
اعرابا واحدا الا انه لما تعدد ذلك المستحق مع صلاحية كل واحد للاعراب جرى عليهما اعراب
الكل دفعا للتوهم للتحكم انتهى ثم قال ابن ام قاسم في شرح التسهيل ونص ابو الحسن على انه لا يجوز
ان يدخل حرف العطف في شيء من هذه المكررات الا الفاء قال الرضي او ثم نحو سعلو كبكبه
ثم كبكبه قال ابو حيان والتكرار في مثل هذا لا يدل على انه اريد به شفع الواحد بل الاستغراق
لجميع الرجال والابواب ونحو ذلك انتهى قلت ومنه قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا وجاء
ربك والملك صفا صفا وليس المكرر فيهما توكيدا خلافا لكثير من النحويين ومن المكرر لقصد
الاستغراق قول العلماء كل فرد فرد وكل واحد واحد والمختار في الجزء الثاني ما اختاره ابو حيان
في النصب والثانية في سبع مسائل وهي ان تكون موصوفة بمبين الهيئة نحو انا انزلناه قرانا
عربيا فتمثل لها بشرا سويا وتسمى حالا موطئة بكسر الطاء قال الدماميني واكثر الجماعة يقولون
موطئة بكسر الطاء على انه اسم فاعل لان الحال وهو الاسم الجامد وطات اي مهدت الطريق لما هو
حال في الحقيقة من الوصف الواقع بعدها وفي اللباب موطاة بصيغة اسم المفعول قال شارحه
صاحب العباب سميت موطاة لان الجامد هو الحال وقد جعل موطا لطريق حالية الوصف
الواقع بعده انتهى وفي شرح اللباب للنزوزي ما نصه وفي بعض الحواشي معنى الموطئة ان تاتي
الحال المشتقة بعد اسم جامد فينصب ذلك الاسم انتصابها ويجري عليه صفتها وعلى المفتوح
قال المفعوله ان تاتي الحال المشتقة بعد اسم جامد فيقتضي ان يقال الموطاة على لفظ اسم المفعول انتهى
قال بعض المحققين والقول بالحال الموطاة انما يحسن ان اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط
فينبغي ان يقال في نحو جاءني زيد رجلا بهيا انهما حالان مترادفان انتهى او دالة على سعر نحو
بعت الشاة شاة بدرهم واشتريت البر قفيزين بدرهم اي مقسطا هذا التقسيط او عدد نحو فتم
ميقات ربه اربعين ليلة فما لكم في المنافقين فئتين او طور بفتح الطاء المهملة وسكون الواو
اي حال واقع فيه تفضيل بالضاد المعجمة نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا او يكون نوعا لصاحبها
نحو هذا مالك ذهبا هذا مالك شهريزا شين بضمة او مكسورة مع الاعجام ضرب من التمر
وان شئت حذفت واتبعت مثل ثوب خز او ثوب خزا او فرعا له نحو هذا حديدك خاتما وتنحتون

الجبال بيوتا وما وقع في غالب نسخ الاوضح لابن هشام من التمثيل بتنحتون من الجبال بيوتا فسهو
فان بيوتا على هذا مفعول لا حال نبه عليه المالكي في حاشيته اوصلا له بنحو هذا خاتمك حديدا
وهذا جبتك خزا واسجد لمن خلقت طينا قال ابن هشام في الاوضح وانما قلنا بالتاويل في الثلث
الاول لان اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي فالتاويل فيها واجب قال بدر الدين ابن
مالك ان الجميع يأول بالمشتق وهذا تكلف وقال الرضي تبعا لابن الحاجب والحق انه لا حاجة الى هذا التكلف
لان الحال هو المبين للهيئة فكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف
تاويله بالمشتق انتهى و مقدرة وهي التي تكون بمعنى الاستقبال بان يكون زمان عاملها قبل زمانها
كقوله تعالى ادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود لان زمن الخلود لا يتصف بمقارنته للدخول
فلم يبق الا تقديره وقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين رؤسكم ومقصرين اي
مقدرين الحلق والتقصير لان زمنهما متاخر عن زمان الدخول الذي تضمنه العامل في الحال فلا
تكون مقارنة له فلا حاجة الى جعل الحال الاولى في الاية وهي امنين مقدرة لان الامن وان كان
مستقبلا فهو قيد للدخول المستقبل فيكون من الحال المقارنة لعاملها وتوهم الدماميني في المغني
ان ابن هشام جعلها من الحال المقدرة فتعقبه بما ذكرنا وليس في كلامه ما يدل عليه وقد منع بعض
المتاخرين كون محلقين ومقصرين في الاية من الحال المقدرة ايضا قال لانهما ليسا في معنى
الاستقبال فيكونا مقدرين فانما هما في معنى الحال وذلك ان الحال الله وعدهم دخول
المسجد الحرام في حال التحليق والتقصير وامن والدخول وان كان بمعنى الاستقبال فانما هو
واقع في حال الركوب فالحال هي بمعنى الحال والحال انما تعتبر بالعامل فيها فان حدث كان
في حال حدوثها فهي بمعنى الحال او كان قبل حدوثها فهي بمعنى الاستقبال او بعده فهي بمعنى
الماضي وايضا فان الحال بمعنى الاستقبال هي ما يصح تقديره بالفعل ولام العلة اعني لام
كي كقولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي ليصيد به غدا وكذا تقول لزيد في منبر
خاطبا اي ليخطب منه وقوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين
فهما حالان بمعنى الاستقبال اي ليبشروا ولينذروا ولو قدرت اللام في الاية الاولى كان
خطأ لان الله تعالى لم يعلم دخول البيت ليحلقوا وليقصروا بل وعدهم انهم يدخلونه في حال
تحليق وتقصير وامن من غير خوف فهي حال بمعنى الحال وليست كهي في قولك مررت برجل معه صقر

والاصل تأخرها عن صاحبها يجب ان كان مجرورا

صائدا به غدا اى استقر معه صقر ليصيد به غدا فاستقرار الصقر معه مما هو ليصيد به انتهى
فتأمل وسميت هذه الحال مقدرة لان النحويين يقدرون لها تقديرا يرجع فيه الى معنى الحال لانك اذا
قلت هذا زيد صائدا غدا كانت الحال على هذا اللفظ بمعنى الاستقبال يدل عليه فلولا انه يقدر لما
كان هذا عندهم لا يجوز قالوا هذه الحال مقدرة وتقديرها ان تقول هذا زيد مقدرا الان له
الصيد غدا فقوله مقدرا الحال بمعنى الحال اى يقدر له الان الصيد غدا وعليه مسئلة الكتاب
مررت برجل معه صقر صائدا به غدا قال ابن هشام كذا يقدرون واوضح منه ان يقال مريدا به
الصيد غدا كما فسر واقمتم فى اذا قمتم الى الصلوة باردتم انتهى وتعقبه ابن الصائغ واجاب عنه الشمنى
بما يطول ايراده تنبيهان الاول قال ابن هشام الذى يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كالممرور
به فى المثال المذكور اى مقدرا الحال الممرور به ان يصيد به غدا وبنى على ذلك عدم صحة كون جملة لا
يسمعون من قوله تع وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون حالا لان الشياطين لا يقدرون عدم
السماع ولا يريدونه انتهى وتعقبه الدمامينى بانا لا نسلم ذلك وعلم لا يجوز ان يقدرها غير صاحبها
لو قيل معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدرا به الصيد غدا على ان يكون مقدرا اسم مفعول لصح
سواء كان المقدر هو او غيره انتهى واجاب الشمنى بان الدليل على ان الذى يقدر وجود معنى الحال
هو صاحبها ان فى الحال ضميرا يعود على صاحبها فيجب ان يكون فى مقدر كذلك لانه بمعناها فيجب ان
يكون فى مقدرا الحال لصاحبها انتهى الثانى المشهور تقسيم الحال بحسب الزمان الى هذين القسمين مقارنة
لعاملها وتسمى المستصحبة ايضا والمقدرة واثبت جماعة منهم ابن هشام والمرادى قسما ثالثا وسموه الحال
المحكية اى الماضية التى تقدم وجودها على وجود العامل نحو جاء زيد امس راكبا قال الدمامينى و
نعم ما قال اى لا داعى الى ارتكاب كونها محكية مع امكان جعلها مقارنة بان يكون راكبا اريد به المضى
المقارن لزمن عامله الماضى انتهى والاصل اى الكثير الغالب فى الحال تأخرها عن صاحبها لانها بمنزلة
الخبر والاصل تأخره كما مر ويجب هذا الاصل ان كان صاحبها مجرورا سواء كان جره بالاضافة نحو اعجبنى
وجه هند مسفرة وهذا شارب السويق ملتوتا فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف
لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من
الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على
المضاف قاله بدر الدين بن مالك وحكى والده الاتفاق على ذلك فى شرح الكافية الا انه فصل فى شرح

التسهيل

التسهيل فقال ان كانت الاضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف اليه نحو هذا شاربه ملتوتا السويق
بالمخفض لان الاضافة فيه في نية الانفصال فلا يعتد بها وان كانت محضة لم يجز باجماع ونوزع في ذلك
بما يطول ايراده لو كان نجره بالحرف ويشترط فيه كونه غير زايد نظاهر لصاحبها او مضمر انهما كانت
الحال او فعلا كمررت بهند ضاحكة ومررت بهند تضحك ومررت بك ضاحكة فلا يجوز تقديم
الحال في شيء من ذلك حملا على حال المجرور بالاضافة هذا قول الجمهور وقضيته اطلاق المنع خالف
الفارسي وابن جني وابن كيسان فاجازوا التقديم مطلقا قال ابن مالك وهو الصحيح لوروده في الفصيح قال
تعـ وما ارسلناك الا كافة للناس وقول الشـ اذا المرء اعيته المروّة ناشيا فمطلبها كهلا عليه شديد وقال
الاخر تسليت طرا عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كانكم عندي واجيب بان الشعر ضرورة وكافة في الاية
حال من الكاف والهاء فيه للمبالغة لا للتانيث مع انه يلزم على القول بحاليتها من الناس تقديم الحال المحصور
بالا وتعدي ارسل باللام والاول ممنوع والثاني خلاف الاكثر ودفع الاول بان تقديم المحصور بالا
ليس ممتنعا عند الجميع كما تقدم والثاني بان مخالفة الاكثر لا تضر فان تعدي ارسل باللام كثير فصيح
وارد في التنزيل كقوله تعـ وارسلناك للناس رسولا وفصل الكوفيون فاجازوا التقديم فيما اذا
كان صاحب الحال المجرور مضمرا كمررت ضاحكة بك وكان الحال فعلا نحو مررت تضحك بهند
ومنعوه اذا لم يكن كذلك واما اذا كان الحرف زايدا فلا يجب معه التاخر اتفاقا بل يجوز نحو ما جاءني
راكبا من احد حكاية قال التقي الشمني في حاشية المغني ههنا حكاية اخبرنا بها الحافظ وان لم يكن مما
شيخنا العلامة ابو الفضل محمد بن الشيخ ابي اسحق ابرهيم بن الامام التلمساني قال اخبرنا شيخنا
القاضي ابو سعيد العقباني قال اجتمعت بمدينة مراكش بيهودي يشتغل بالعلوم فقال لي ما دليلكم
على عموم رسالة نبيكم قلت له قوله صـ بعثت الى الاحمر والاسود فقال لي هذا خبر احاد فلا
يفيد الا الظن والمطلوب في المسئلة القطع فقلت له قوله تعـ وما ارسلناك الا كافة للناس
قال هذا لا يكون حجة الا على من يقول بصحة تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وانا لا اقول
بصحته انتهى واقول الجواب عن اعتراض اليهودي على هذا الخبر الحق انه وان كان احادا في نفسه فهو
متواتر معنى لانه نقل عنه صـ من الاحاديث الدالة على عموم رسالته ما بلغ قدر المشترك منه حد
التواتر وافاد القطع بنسبة معناه اليه وان كانت تفاصيله احادا كجود حاتم وشجاعة علي واذا
حصل القطع بنسبة معناه اليه حصل القطع بحقيته لان الرسول معصوم وكل ما هو خبر المعصوم

السيادة

حق

ويمتنع ان كان نكرة محضة وهو قليل

حتى وعن ابن اهند على الابتدا هو ولا استدلال على صحة تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ونهما
الاول يجب تاخر الحال ايضا اذا كانت نكرة محصورة نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين وعندي
وكانه انما اهمل ذكره نظرا الى ان شرطيته عدم الحصر لما يجوز تقديمه من الابواب فما الاصل تاخيره
غير مختص بالحال قال في التصريح ويمكن ان يجيء هنا خلاف الكسائي السابق فيما اذا تقدم المحصور
مع الا اذ لا فرق بين الحال والمفعول الثالث انهم كلامه ان الحال اذا لم يكن صاحبها مجرورا لم يجب
تاخرها عنه بل يجوز التقديم وهو كذلك بان كان مرفوعا او منصوبا سوا كان ظاهرا او مضمرا
كجاء ضاحكا زيد وضربت مجردة هندا هذا مذهب البصريين ومنعه الكوفيون في المنصوب
الظاهر مطلقا سواء كانت الحال اسما كان ذكرا او فعلا لكراهة تركيب هندا وفي المرفوع الظاهر
المؤخر عامله عن الحال فيمنعون مسرعا جاء زيد ويجيزون جاء راكبا زيد قيل والاجماع على الجواز
اذا كان المرفوع مضمرا نحو خشعا ابصارهم يخرجون ويمتنع الاصل المذكور اي يجب تقدمها
ان كان نكرة صاحبها محضة غير مخصصة بشيء من المخصصات لان النكرة تتخصص بالتقديم
لانها في المعنى مبتدا وهو خبره ولئلا تلتبس بالصفة في النصب في نحو ضربت رجلا راكبا ثم
حمل غيره عليه وان لم يلتبس طردا للباب وهو اي كون صاحب الحال نكرة محضة قليل في الكلام
قال سيبويه اكثر ما يكون في الشعر واقل ما يكون في الكلام انتهى ومنه الحديث صلى وراءه رجال
قياما والاغلب كونه معرفة او مخصصا اما بتقديم الحال كما مر او بوصف كمررت برجل قرشي
ماشيا وكقراءة بعضهم ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا ويكفي في الوصف حملا خلافا
لبعض المغاربة في اشتراط وصفين وقد حكى سيبويه هذا غلام لك راكبا او باضافة نحو في
اربعة ايام سواء او بمعمول نحو عجبت من ضرب اخوك شديدا او بعطف نحو هؤلاء ناس و
عبد الله منطلقين قاله ابن مالك في شرح العمدة او عاما لكونه في سياق النفي نحو وما اهلكنا
من قرية الا ولها منذرون او نهي كقوله لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام او
استفهام كقوله يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في ابعادها الاملا تتمة و
يمتنع التاخير ايضا اذا اضيف الى صاحبها ضمير عائد على ملابس الحال نحو لقيني شاتم زيد اخوه
وجاء زائر هند اخوها فيمتنع تقديمها على صاحبها كما لو كان محصورا ايضا نحو ما جاء راكبا
الا زيد وفيه البحث السابق والاصل في الحال تاخرها عن عاملها ايضا ويجوز تقديمها عليه ان كان

فعلا متصرفا كقوله تعالى خشعا ابصارهم يخرجون وصفة تشبهه شيئا كانت اسم فاعل نحو زيد
مسرعا مقبل واسم مفعول نحو اللص مجردا مضروب او صفة مشبهة نحو زيد غنيا وفقيرا سمح
يجب تقديمها على العامل ان كان لها الصدر اي صدر الكلام نحو كيف جاء زيد فكيف في موضع الحال
من زيد وهل هي ظرف او اسم قولان مبنيان على القولين تستفهم بها عن الاحوال فعلى القول بالظرفية
يكون معناه في المثال في اي حال جاء زيد وعلى القول بالاسمية على اي حال جاء زيد وعلى الاول
يفتقر الى الاستقرار بخلاف الثاني ومتى يجب تأخيرها اعني الحال عن العامل في مسائل احدها ان يكون
العامل نعتا نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها قاله ابن مالك ووجهه ان التقديم يؤدي
الى الفصل بين المنعوت ونعته وليس بشيء لان الممتنع هو التقديم على المنعوت لان النعت لا
يتقدمه فلا يتقدم معموله ونصوص النحاة طافحة بذلك فما قاله متعقب الثانية ان يكون
فعلا جامدا نحو ما احسنه مقبلا لان الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه
الثالثة ان يكون اسم فعل نحو نزال مسرعا لان معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه الرابعة ان يكون
مصدرا مقدرا بالحرف مصدري نحو اعجبني ركوب الفرس مسرجا لان معمول المصدر المقدر من
ان والفعل لا يتقدم عليه الخامسة ان يكون صلة لال او لحرف مصدري نحو المقبل ضاحكا زيد
لان معمول صلة ال والحرف المصدري لا يتقدم عليهما السادسة ان يكون مقرونا بلام الابتدا
في غير باب ان ولام القسم نحو لاصبر محتسبا او لاقومن طائعا لان ما في حيز لامي الابتداء والقسم
لا يتقدم عليهما واحترزت بغير باب ان من نحو ان زيدا لمخلصا ليعبد ربه السابعة ان يكون لفظا
متضمنا معنى الفعل دون حروفه كحرف التشبيه والتمني والترجي والتنبيه واسم الاشارة والاستفهام
التعظيمي نحو كأن قلوب الطير رطبا ويابسا ليت زيدا صائما عندكم لعل عمرا قائما في الدار ويا
بعلي شيخا يا جارتا ما انت جارة فلا يجوز تقديم الحال في شيء من ذلك لضعف العامل الثامنة
ان يكون صفة تشبه الفعل الجامد وهو اسم التفضيل نحو هذا افصح الناس خطيبا لجعله موافقا
للجوامد لانحطاطه عن درجة اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة بعدم قبوله علامة التأنيث
والتثنية والجمع ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حروفه ان يكون ظرفا او مجرورا مسبوقا بمخبر
عنه به فيجوز توسيط الحال بين المخبر عنه والمخبر به المتأخر من الظرف والمجرور وتقول في نحو زيد
في الدار جالسا زيد جالسا في الدار هذا قول الاخفش وعليه قراءة بعضهم وقالوا ما في بطون

ولا يجيء من المضاف اليه الا اذا صح قيامه مقام المضاف نحو اتبع ملة ابرهيم حنيفا او كان المضاف
بعضه نحو اعجبني وجه هند راكبة

هذه الانعام خالصة لذكورنا وقراءة الحسن البصري والسموات مطويات بيمينه وقول الشاعر بنا
عاذ عوف وهو بادي ذلة لديكم ولم يعدم ولاء ولا نصرا وجمهور البصريين على المنع قال ابن هشام
في الاوضح والحق ان خالصة ومطويات معمولان لصلة ما ولقبضته وان السموات عطف على ضمير
مستتر في قبضته لانها بمعنى مقبوضته لا مبتدأ وبيمينه معمول الحال لا عاملها قال والبيت ضرورة
انتهى وفصل ابن مالك في التسهيل فاجاز بقوة ان كان الحال ظرفا او مجرورا وبضعف ان كانت
غير ذلك لان الظروف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها ويستثنى من افعل التفضيل ما اذا كان عاملا
في حالين لاسمين متحدي المعنى او مختلفيه واحدهما مفضلة على الاخرى فانه يجب تقديم الحال الفاضلة
خوفا اللبس كهذا بسرا طيب منه رطبا وزيد مفردا انفع من عمرو معانا فبسرا حال من الضمير المجرور
بمن ومفردا حال من الضمير في انفع ومعانا حال من عمرو وبسرا ومفردا حالان مفضلتان والعامل
في بسرا ورطبا افعل التفضيل هو اطيب وفي مفردا ومعانا انفع هذا هو المختار واليه ذهب المازني
وابن كيسان والفارسي في تذكرته وابن جني في خوف ونسبه ابن مالك الى سيبويه وذهب الزجاج والمبرد
والسيرافي والفارسي في حلبياته الى انهما منصوبان على اضمار كان تامة صلة لاذا في المستقبل ولاذ
في الماضي وجوز بعض المغاربة ان يكون كان ناقصة فيكون بسرا ورطبا خبرين لا حالين واستدل
بالتعريف نحو زيد المحسن احسن منه المسيء ويحتاج الى سماع تحسينه قد يفعل ذلك في مفهم التشبيه
فيعمل في حالين متقدمة عليه متأخرة عنه كقوله تعيرنا انسانا عالة ونحن صعاليك انتم ملوكا اي
تعيرنا اننا فقراء ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم تحذف مثلا واقام المضاف اليه
مقامه مضمنا معناه لما فيه من معنى التشبيه قال ابن هشام وهنا الاعراب اجود ما قيل في البيت ولا
يجيء الحال من المضاف اليه فحال من الاحوال الا اذا صح اي جاز قيامه اي قيام المضاف اليه عند
مقام المضاف عند حذفه نحو قوله تعالى ثم اوحينا اليك ان اتبع ملة ابرهيم حنيفا فحنيفا حال من
المضاف اليه وهو ابرهيم وجاء منه لصحة قيامه مقام المضاف وهو الملة فانه لو قيل في غير القران
اتبع ابرهيم لكان صحيحا او كان المضاف بعضه اي بعض المضاف اليه نحو اعجبني وجه هند راكبة
فراكبة حال من المضاف اليه وهو هند اذ المضاف وهو الوجه بعض هند ومثله قوله تعالى ايحب
احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فكل من ميتا واخوانا حال من
المضاف اليه وهو الاخ والضمير والمضاف الى كل منهما بعضه لا خفاء في ان اشتراط صحة قيام المضاف

احليهما

او عاملا في الحال نحو اعجبني ذهابك مسرعا

اليه مقام المضاف يغني عن هذا الشرط فانه لو قيل اعجبني هند اكبه وفي غير القرآن يأكل اخاه
ونزعنا ما فيهم من غل اخوانا لكان صحيحا فلو اقتصر عليه لكفاه او كان المضاف عاملا في الحال
كان يكون مصدرا او وصفا نحو اعجبني ذهابك مسرعا فمسرعا حال من الكاف المضاف اليها ذهاب مصدر
عامل في الحال ونحو هذا شارب السويق ملتوتا اليوم او غدا فملتوتا حال من السويق المضاف اليه
شارب وشارب اسم فاعل عامل في الحال لانه بمعنى الحال والاستقبال واعتماده على المخبر عنه وانما
اشترطوا لمجيء الحال من المضاف اليه احد هذه الشروط محافظة على ما قرروه من ان العامل في الحال
يجب ان يكون هو العامل في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف
لا يعمل في الحال اذا لم يشبه الفعل فاذا كان المضاف مصدرا او صفة فالقاعدة موفاة لان الحال
وصاحبها معمولان لشيء واحد واذا كان المضاف صالحا للسقوط وقيام المضاف اليه مقامه كان
المضاف اليه كانه معمول العامل المضاف الذي هو عامل الحال وعلى هذا فالواجب اتحاد العامل
تحقيقا او تقديرا كما يستفاد من المغني بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب
حال اذ لو قلت جاء غلام هند ضاحكة او نحوه لم يجز قال ابن مالك وابنه بلا خلاف وانتقد
بان مذهب الفارسي جواز ذلك نقله عنه غير واحد من الائمة وقال العلامة اثير الدين ابو حيان
والذي نختاره ان المجرور بالاضافة اذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه
سواء صح قيام المضاف اليه مقامه او لم يصح لما تقرر من انه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل
واما ميتا من قوله تعالى ايحب احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتا فيحتمل ان يكون حالا من لحم واخوانا
من قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا يحتمل ان يكون منصوبا على المدح وحنيفا
يحتمل ان يكون حالا من الملة وذكر بان الملة والدين بمعنى او من الضمير في اتبع قال ومثل هذه
القاعدة لا يثبت بمثال ومثالين مع الاحتمال انما يثبت هذا باستقراء جزئيات كثيرة حتى يحصل
من ذلك الاستقراء قانون كلي يغلب على الظن ان الحكم منوط به هذا معنى ما قاله تنبيه قد يلزم
بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة فلا يضاف قال الرضي ويقع كافة في كلام المتأخرين ممن
لا يوثق بعربيته مضافة غير حال فقد خطأ وافقد ذلك انتهى ومنهم الزمخشري في خطبة المفصل
قال محيطا بكافة الابواب قال ابن هشام في المغني تجويز الزمخشري الحالية من الفاعل ومن المفعول
في قوله تعالى ادخلوا في السلم كافة وهم لان كافة مختصة بمن يعقل ووهمه في قوله تعالى وما ارسلناك

الا كافة للناس اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف اى رسالة كافة لانه اضاف الى استعماله فيما لا يعقل
اخراجه عما التزم فيه من الحالية ووهم في خطبة المفصل انه قال محيطا بكافة الابواب اشد الاخراج
اياه عن النصب البتة ووقع للحريري في المقامات ايراد قاطبة مضافة غير حال فقال بقاطبة الكتاب
قال ابن الخشاب استعمال قاطبة مضافة الى ما بعدها وتعريفها بدخول حرف الجر عليها يدل
على جهله بعلم النحو وانه كان مقصرا فيه جدا الثامن مما يرد منصوبا لا غير التمييز ويقال له



التفسير والتبيين والمميز والمفسر والمبين وهو لغة فصل شيء عن شيء قال تعالى وامتازوا اليوم
ايها المجرمون اى انفصلوا واصطلاحا هو النكرة اى اسم النكرة ولا ترد الجملة وان شبهها انها
نكرة فقد قال الرضى الجملة ليست لا نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ
التعريف جعل الذات مشارا بها الى الخارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى الخارج في
الوضع واذا لم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرضان لها انتهى فالنكرة كالجنس يدخل فيها الحال وغيرها
ويخرج عنها المعرفة المنصوبة على التشبيه بالمفعول نحو حسن زيد وجهه فان فيه مثله في حسن
وجهها الا التنكير واما نحو قولهم ما فعلت الخمسة عشر الدرهم وقوله رايتك لما ان عرفت
وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو وقوله له داع بمكة مشمعل واخر فوق
دارته ينادي الى ردح من الشيزى ملاء لباب البر يلبك بالشهاد فمحمول على زيادة ال كما
زادها من قال باعد ام العمرو من اسيرها هذا مذهب البصريين وخالف الكوفيون وابن الطراوة
فاجازوا تعريف التمييز تمسكا بما اوله غيرهم الرافعة للابهام المستقر اى الثابت في المعنى الموضوع
له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق
منصرف الى الكامل وهو الوضعي قال صاحب الفوائد الضيائية وبه اندفع ما اورده الرضى على
ابن الحاجب حيث فسر المستقر بالوضعي من ان لفظ المستقر لا يدل الا على الثابت المطلق لكن قال
بعضهم هذا لا ينفعه في التفصي عن الايراد اذ الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال معا انتهى و
الاحتراز بهذا القيد عن نحو رايت عينا جارية فان جارية رافعة للابهام عن العين لكن الابهام
الحاصل في العين ليس مستقرا بحسب الوضع بل ناش من الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له قال
بعض المحققين ولو فسر المستقر بما هو الثابت في قصد المتكلم فان التمييز للتفسير بعد الابهام
ليتمكن في النفس فالابهام ثابت في قصد المتكلم في صورة التمييز بخلاف نحو رايت عينا جارية فان القصد

عن ذلك في نسبته ويفترق عن الحال باغلبية جموده وصحة مجيئه جملة وعدم جواز تقدمه على عامله على الاصح

بالعين المعين لا انه لرفع الابهام من غير قصده فاذا له لكان حسنا انتهى عن ذات مذكورة لا وصف
واحترز به عن النعت والحال فانهما وان رفعا الابهام المستقر لكن لا عن ذات بل عن وصف وكنسبة
واقعة في جملة او ما ضاهاها كما سيأتي بيانه تنبيهان الاول قال شيخ شيوخنا الخرفوشي في شرح
التهذيب للمص وعبارته كعبارته هنا صنيعه ولعل من صنيع الكافية حيث قال عن ذات مذكورة او
مقدرة انتهى وفي الاولوية نظر بل الاولى ما في الكافية ووجهه انك اذا قلت طاب زيد نفسا لم يكن
في طاب ابهام ولا في ذات زيد ولا في اصل النسبة فانها معلومة محققة وانما المبهم ذات مقدرة والمعنى
طاب امر من امور زيد ثم يفسر ذلك الامر بقولك نفسا فالمبهم في الحقيقة هو الشيء المنسوب اليه لا
النسبة وقولك نفسا تمييز للمنسوب اليه المجهول لا لنفس النسبة ومن قال انه تمييز عن النسبة كالمص فقد
يجوز نظرا الى ان الابهام ناشئ عن جهة النسبة وكذا الكلام في زيد طيب نفسا ويعجبني طيبه نفسا
الثاني هذا الحد منقوض بنحو رايت شيئا اي حسن جل والبدل في الضمير المبهم ووصف اسماء الاشارة
ومن وما واي ووصف العدد في نحو قبضت عشرة دراهم ولا مخلص عن هذه الاشياء الا باخراجها
بما يخرج التوابع عن الحدود وذكره عصام الدين في شرح الكافية ويفترق التمييز عن الحال بامور
سبعة كما في المغني احدها اغلبية جموده اي جمود التمييز بخلاف الحال فان الاغلب اشتقاقها كما
تقدم وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو هذا مالك ذهبا والتمييز مشتقا نحو لله دره فارسا
وتصحف على بعض المعاصرين من طلبة العجم الجمود بالوجود فقال انما معناه ان التمييز اكثر وجودا
بالنسبة الى الحال وهو غلط فاحش فاحذره والثاني عدم جواز مجيئه جملة بخلاف الحال فانها
تجيء جملة بكثرة نحو جاء زيد يضحك وظرفا نحو رايت الهلال بين السحاب ومجرورا نحو فخرج على
قومه في زينته والتمييز لا يكون الا اسما غير ظرف وهذا يستفاد من قوله في التعريف تعريف النكرة
فان النكرة ضرب من الاسم وان اطلق على الجملة انها نكرة فليس حقيقة ولو سلم فالتنكير من
اوصاف المفردات بالاصالة والثالث عدم جواز تقدمه على عامله مطلقا بخلاف الحال كما
مر سواء كان اسما نحو عندي رطل زيتا او فعلا جامدا نحو ما احسنه رجلا او متصرفا والتمييز غير
منقول نحو كفى بزيد رجلا بالاجماع في هذه الثلاثة كما نقله ابن مالك فلا يقال عندي زيتا رطل
ونحوه او متصرفا والتمييز منقول نحو طاب زيد نفسا فلا يجوز نفسا طاب زيد على الاصح وفاقا لسيبويه
والفراء واكثر البصريين ومتأخري المغاربة وذلك لان التمييز في هذه الصورة فاعل في الاصل

فقد نقل الاثنا عشر الى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه
من الاخلال بالاصل وقيل لان التمييز كالنعت في الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك
ما اشبهه قاله الفارسي واستحسنه ابن خروف وقد صحح ابن مالك وابو حيان جوازه قياسا على غيره من
الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ولكثرة السماع فيه قال اتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا
بالفراق تطيب وقال الآخر ضيعت حزمي في ابعادي الاملا وما ارعويت وشيبا رأسي اشتعلا وقال
الآخر ولست اذا ذرعا اضيق بضارع ولا يائس عند التعسر من يسر وقال الآخر انفسا تطيب بنيل المنى
وداعي المنون ينادي جهارا ولغير ذلك من الشواهد غير ذلك والجواب تأويل كل ذلك تكلف كيف وهم
يبنون الحكم على اقل من ذلك لكن لو قيل بجوازه في الشعر فقط لوروده فيه حسب كان افضل تنبيهات
الاول اذا كان العامل وصفا فقياس اجازة التقديم في الفعل ان يجيزه مع الوصف الا مع اسم التفضيل
الثاني اتفق على تقديم جواز التمييز على المميز اذا كان العامل متعديا نحو طاب نفسا زيد قاله ابن
الصائغ وهذا يرد قول الفارسي ان التمييز كالنعت لان النعت لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عصفور
الرابع عدم توقف معنى الكلام عليه بخلاف الحال فانه قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى و
لا تمش في الارض مرحا ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى وقوله انما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله
قليل الرجا الخامس عدم جواز تعدده بخلاف الحال فانها تتعدد كقوله على اذا ما زرت ليلى بخفية
زيارة بيت الله رجلان حافيا واما قوله تبارك رحمانا رحيما موئلا فالصواب ان رحمانا منصوب
باضمار اخص او امدح ورحيما حال منه لا نعت والقول بانهما تمييزان خطأ السادس كونه مبينا للذات
والحال مبينة للهيئة كما عرفت السابع عدم توكيده لعامله بخلاف الحال فانها تكون مؤكدة لعاملها
نحو ولى مدبرا فتبسم ضاحكا واما قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا مؤكد
لما فهم من ان عدة الشهور ولما بالنسبة الى عامله فهو اثنا عشر فمبين واما ما اجازه المبرد ومن تبعه
نعم الرجل رجلا زيد فمردود بان الابهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة الى التمييز واما قوله تزود
مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا فالصحيح ان زادا معمول لتزود اما مفعول مطلق
ان اريد به التزود او مفعول به ان اريد به الشيء الذي يتزوده من افعال البر وعليهما فمثل نعت له
تقدم فصار حالا واما قوله فنعم الفتاة فتاة الهند لو بذلت رد التحية نطقا او ايماء ففتاة
حال مؤكدة هذا ما ذكره ابن هشام في المغني من وجوه الافتراق بينهما وقد زاد بعضهم وجوها اخر

احدها

فان كان مشتقا احتمل الحال وعن الاول عن مقدار غالبا

فيما احتمل الحال والتمييز

احدها ان التمييز قد لا يكون عامله فعلا او شبهه نحو عشرون في قولك عشرون درهما الثاني ان
التمييز بمعنى من والحال بمعنى في حال كذا الثالث ان التمييز قد يجر في بعض المواضع بخلاف الحال فانها
واجبة النصب فان كان التمييز مشتقا احتمل المشتق الحال نحو لله دره فارسا اي من حيث انه فارس
او حال كونه فارسا وذهب قوم الى ان انتصابه في مثل هذا التركيب على الحال فقط وضعفه ابن
الحاجب في امالي المفصل بانه لا يخلو من ان يكون حالا مفيدة او مؤكدة وكلاهما غير مستقيم اما المفيدة
فلان قولك لله دره فارسا لم يرد به المدح في حال الفروسية وانما يريد مدحه مطلقا بدليل
انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب بل تريد الاطلاق وكذلك لله دره عالما والحال المؤكدة
ايضا غير مستقيم لان الحال المؤكدة شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها وانت
ههنا لو قلت لله دره لكان محتملا للفروسية وغيرها ولكان قولك لله دره عالما او رجلا او
كاتبا لا يفيد الا ما افاده الاول فدل والحالة هذه على انتفاء الحال المفيدة والحال المؤكدة واذا
بطلتا ثبت التمييز انتهى قال الرضي وانا لا ادري بينهما فرقا معنى لان التمييز عنده ما احسن فروسيته فلا
يمدحه في غير حال فروسيته لابهام وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما احسنه في حال فروسيته
وتفصيلهم بمن في لله درك من فارس دليل على انه تمييز وكذا قولهم عز من قائل انتهى تنبيه مما يحتمل
الحالية والتمييز ايضا قولك كرم زيد ضيفا ان قدرت زيدا هو الضيف اما الحالية فلانه على [illegible]
واما التمييز فلتحوله عن عليه والاجود عند قصد التمييز ادخالها عليه عند قصده دفعا لتوهم
الحالية وان قدرت زيدا غير الضيف تعين التمييز وامتنع الحال لانه تمييز منقول عن الفاعل الاصل
كرم ضيف زيد فالاول اي التمييز الرافع للابهام المستقر عن ذات يصدر عن مقدار وصدوره غالبا لا
دائما فانه قد يصدر عن غير مقدار كما سيأتي ويجوز ان يكون عن بمعنى بعد نحو قوله تعالى لتركبن
طبقا عن طبق والمراد بالمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين والمقادير اما مقاييس
مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر الكيل كالقفيز والاردب
والكر وما يعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن كالطسوج والدانق والدينار والمن والرطل
وغير ذلك وما يعرف به قدر المذروع والممسوح كالذراع وقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك او
مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى ملء الارض ذهبا وقولك عندي مثل زيد رجلا
واما غيرك رجلا وسواك انسانا فمحمول على مثلك بالتضمين وقولك عطولك رجلا وبعرضه ارضا

وبغلطه

والخفض قليل وعن غيره قليلا والخفض كثير

خبثا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فهذه المقادير اذا نصبت عنها التمييز اردت بها المقدرات لا
المقادير لان قولك عندي عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم لا مجرد
العدد وبذراع المذروع وبرطل الموزون الا انما يوزن به وكذا في غيرها قاله الرضي والخفض اي
خفض اضافة تمييز المقدار باضافة التمييز اليه كثير رطل زيت وقفيز بر ومنوى عسل تمر قليل لما سيأتي وهذا
اذا لم يكن المميز عددا او مضافا فان كان عددا نحو عشرين درهما او مضافا نحو بمثله مددا
ملء الارض ذهبا تعين النصب وتنصب عن غيره اي غير المقدار نصبا قليلا وضابطه كل فرع
حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله يكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل على ذلك الفرع نحو
خاتم حديدا وباب ساجا وجبة خزا واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه
على التمييز نحو قطعة ذهب وقليل فضة قال بعض المحققين فيشكل بتعريف التمييز بقطعة ذهب لان ذهبا
يرفع الابهام المستقر عن قطعة الا ان يقال انه تمييز لكن لا يجوز نصبه كما في ثلاثة رجال والخفض اي
خفض تمييز غير المقدار باضافة المميز اليه كخاتم حديد وباب ساج وجبة خز كثير لان ابهامه اخف من
ابهام المقدار والمقدار لكونه اكثر ابهاما يحتاج الى تمييز ونصب المميز نص على كونه تمييزا وهو لا يحصل
التمييز بخلاف الخفض فانه علم الاضافة فهو في غير المقدار اولى مع ان الخفض معه اكثر لسقوط النون
والتنوين بالاضافة ويجوز جر النوعين بمن ايضا سواء كان المميز مضافا نحو ملء الارض من ذهب
او لم يكن نحو رطل من زيت وخاتم من حديد ويمتنع في ثلاث مسائل احديها تمييز العدد نحو عشرين درهما
ولا يرد على جواز عشرين من الدراهم لخروجه من التمييز بتعريفه الثانية التمييز المحول عن المفعول كغرست
الارض شجرا الثالثة ما كان فاعلا في المعنى كطاب زيد نفسا وزيد اكثرهم مالا واختلف في من هذه فقيل
زائدة وقيل للتبعيض وقيل للتبيين وهو الصحيح تتمة تمييز الذات اما ان يكون عن عدد او عن غيره
والاول اما ان يكون جنسا اولا والجنس اما ان يقصد به الانواع اولا وعلى الوجهين يجب افراد التمييز
والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرين ضربا او تمرا والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة نحو
عشرين ضربة او تمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان عدد الاحاد وان كان عن عدد وليس بجنس
نحو عشرون درهما وجب افراده والذي عن غير العدد ان كان جنسا فيثنى اذا اريد تثنيته ويجمع اذا اريد
جمعه والا افرد تقول عندي مثله تمرا او تمرين او تمورا وان لم يقصد من الجنس الانواع وجب افراده
نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طوبق فيما يقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا نحو مثله رجلا او رجلين

والثاني عن نسبة في جملة او نحوها او اضافة نحو طاب زيد نفسا واشتعل الرأس شيبا ولله دره فارسا

او رجالا ويحصل التقسيم ان التمييز عن الذات اما ان يكون عن عدد او لا والثاني اما جنس او لا و
الجنس اما ان يقصد به الانواع او لا وغير العدد اما جنس او لا والجنس اما ان يقصد به العدد او لا
هذا تقسيم الرضي عليه من الله الرضى والثاني اي التمييز الرافع للابهام المستقر عن نسبة يصدر عن
نسبة كائنة في جملة او نحوها وهو اما اسم الفاعل مع مرفوعه كزيد متفقئ شحما او اسم المفعول معه نحو
الارض مفجرة عيونا او افعل التفضيل معه نحو انا اكثر مالا وخير مستقرا او الصفة المشبهة معه نحو
زيد طيب ابا او المصدر نحو عجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا وسرعان
ذا اهالة وويلم اياه الشباب معيشة وبالزيد فارسا او في اضافة نحو اعجبني طيبه ابا وهو داخل
في شبه الجملة فلا حاجة الى افراده بالذكر نحو عندي رطل زيتا مثال للتمييز عن المقدار والرطل بالفتح
والكسر وهو افصح اثنتا عشرة اوقية والاوقية استار وثلثان والاستار اربعة مثاقيل ونصف
المثقال درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانيق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج
حبتان كذا في القاموس وجعله الفاضل الهندي مثالا للمكيل وسماه بعضهم وليس بشيء وقد قال
في المغرب الرطل بالفتح والكسر ما الذي يوزن به او يكال به انتهى وخاتم فضة مثال للتمييز عن غير المقدار
واشتعل الرأس شيبا مثال للتمييز عن النسبة في جملة ولله دره فارسا مثال للتمييز عن نسبة في نحو جملة
لان فيه معنى الفعل اي عجبا منه فارسا وفي الاضافة ايضا كما هو ظاهر ولذلك لم يات بهما مثالا لهذا
وانما يصلح مثالا لذلك ان كان مرجع الضمير معينا معلوما اما اذا كان مجهولا كان من تمييز الذات لا
من تمييز النسبة لان الضمير مبهم فيحتاج الى مميز والدر بفتح الدال وتشديد الراء المهملتين الكثرة
في الاصل مصدر قولهم در اللبن يدر بالكسر والضم درا ويسمى اللبن نفسه درا ايضا وقيل المراد في قوله
الخير لاعتقادهم ان اللبن مصدر لكل خير يقرون به الضيف ويسقونه الخيل وقال ابن السيد اصله ان
رجلا راى اخر يحلب ناقة ليلا فتعجب من كثرة لبنها فقال لله درك وقيل معناه لله صالح اللبن الذي
رضعته من امك واكثر ما يمثل به النحاة مضافا الى ضمير الغائب وقد يضاف الى ضمير المخاطب والمتكلم و
للظاهر ايضا كما صرح به الرضي وانما اضافوه الى الله تعالى لقصد التعجب منه لان العرب اذا عظموا شيئا
غاية الاعظام اضافوه الى الله تعالى ايذانا بان هذا الشيء لا يقدر على ايجاده الا الله تعالى وبان هذا
جدير بان يتعجب منه لانه صادر عن فاعل قادر موصل للاشياء العجيبة سبحانه وتعالى تنبيهات الاول قيدنا
اطلاقه تمييز النسبة لا يختص بما وقع بعد جملة فعلية وهو المشهور الذي ذكره المغاربة خلافا للملفي

التسهيل

التسهيل من اختصاصه بذلك وقاعدة فهو عنده من تمييز المفرد الثاني التمييز عن النسبة اربعة
اقسام محول عن الفاعل نحو اشتعل الراس شيبا اصله اشتعل شيب الراس نصبت شيبه على التمييز
مبالغة وتوكيدا لان ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا اوقع في النفس من ذكره من اول الامر مفسرا ومحول
عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا اصله وفجرنا عيون الارض ثم اوقع الفعل على الارض ونصب
عيون على التمييز هذا مذهب الجزولي وابن مالك واكثر المتأخرين وانكره الشلوبين وتلميذه الابذي
وابن ابي الربيع وقالوا هذا القسم لم يذكره النحويون وتأول الشلوبين عيونا في الاية على انها حال
مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك وتأولها ابن ابي الربيع على وجهين
احدهما ان يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير اي عيونها مثل اكلت الرغيف ثلثا اي ثلثه
او على نزع الخافض اي بعيون ورده ابن هشام في شرح اللمحة بانه لو كان كما زعم لم يلتزم في مثله التنكير
والتأخير عن الفعل ولصرحوا بالخافض في وقت وايضا فليس العيون مفجرا بها بل هي نفس المفجر انتهى و
محول عن غيرهما نحو انا اكثر منك مالا اصله مالي اكثر من مالك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
وهو الضمير فارتفع وانفصل وصار انا اكثر منك ثم جيء بالمحذوف تمييزا وغير محول نحو امتلأ الاناء ماء
لان مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محول واكثر وقوعه بعد ما يفيد التعجب نحو لله دره
فارسا وحسبك بزيد ناصرا ونعم الحسن رجلا واكرم به ابا الثالث اذا اتحد مميز النسبة بما قبله معنى طابقه
في الافراد وضديه فتقول اكرم بزيد رجلا والزيدان رجلين والزيدون رجالا وكذا في المؤنث كما تقول
زيد رجل والزيدان رجلان والزيدون رجال ونحوه واما قوله تعالى وحسن اولئك رفيقا ففيه وجهان
احدهما ان يكون ترك الجمع فيه لفظا لان رفيقا مما يستوي فيه المفرد وغيره كالصديق والعدو والثاني
ان يكون الاصل وحسن رفيق اولئك فحذف المضاف فجاء التمييز على وفقه وكذا ان لم يتحد فيطابق
نحو حسن زيد وجها والزيدون وجوها ان لم يلزم افراد لفظ التمييز لافراده معنى او لكونه مصدرا لم
يقصد اختلاف انواعه فان كان معنى التمييز مفردا تعين افراد لفظه كقولك في ابناء رجل واحد طاب
الزيدون اصلا وكرموا ابا وكذا ان لم تقصد اختلاف انواع المصدر نحو زكا الاتقياء سعيا وطاب الاشقياء
رايا فلو قصد اختلاف المصدر لاختلاف محاله جازت المطابقة نحو تخالف الناس اراء وتفاوتوا
اذهانا ومنه بالاخسرين اعمالا وافراد المباين بعد جمع ان لم يوقع في محذور اولى كخطاب الزيدون نفسا
وقروا عينا اولى من انفسا واعينا لافادة المقصود مع خفته فان قلت فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فاوقع

في محذور

والناصب لمبين الذات تمييز ولمبين النسبة هو المسند من فعل وشبهه النوع الثالث ما يرد مجرورا لا غير و
هو اثنان الاول المضاف اليه وهو ما نسب اليه شيء بواسطة حرف جر مقدر مرادا

في محلوف وتعيين جمعه وان كان لفظه مفردا فتقول لكرم الزيدين ابا بمعنى ما أكرمهم من آباء ولو فردت
لاوهم ان المقصود كون ابيهم واحدا موصوفا بالكرم وكذا تقول نظف زيد ثيابا لانك لو قلت ثوبا
لاوهمت انه ثوب واحد والناصب لمبين الذات المبهمة هو تمام تلك الذات واختلفوا في صحة اعمالها
مع انها جامدة فقيل لشبهها باسم الفاعل لانها طالبة له في المعنى فعشرين درهما شبيه بضاربين زيدا
ورطل زيتا شبيه بضارب عمرا في الاسمية والطلب المعنوي مع وجود ما به التمام وهو التنوين والنون
وقيل لشبهها بالفعل من ذلك في خامس مرتبة فان الفعل اصل لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد
واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو اصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي اصل
لافعل لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا في مسئلة واحدة وهو اصل المقادير لانه يتحمل الضمير وهي
لا تتحمله وصحح هذا القول لان حمل الشيء على ما هو به اشبه اولى كما في التصريح والناصب لمبين النسبة
عند سيبويه والمازني والمبرد والزجاج والفارسي هو المسند من فعل كطاب زيد نفسا وشبهه المراد
به هنا ما تضمن معناه وحروفه من المصدر والوصف وتضمن معناه فقط كاسم الفاعل ونحو لله
دره فارسا عن في العمدة عن هذا بشبه شبهه ذهب قوم الى انه العامل في مبين النسبة هو الجملة التي
انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما اشبهه واختاره ابن عصفور وعزاه الى المحققين وهنا انقضى
كلام المصنف في النوع الثاني من المعربات من الاسماء وهو ما يرد منصوبا لا غير فشرع في النوع الثالث
منها وهو ما يرد مجرورا لا غير فقال النوع الثالث من المعربات من الاسماء ما يرد مجرورا لا غير وهو
اثنان لا ثالث لهما الاول المضاف اليه والاضافة لغة الامالة والاسناد ومنها اضافت الشمس للغروب
اي مالت واضفت ظهري الى الحائط اي املته واسندته اليه واصطلاحا نسبة تقييدية بين اسمين توجب
لثانيهما الجر فخرج بالتقييدية الاسنادية ونحوها بعده نحو زيد قائم وقام زيد ولا ترد الاضافة الى الجمل لانها
في تاويل الاسم وبالاخير الوصف كزيد الخياط وما جرى عليه المص من كون المضاف اليه هو الثاني فيكون
المضاف هو الاول وهو مصطلح سيبويه وابن مالك واكثر المتاخرين وهو المشهور وقيل عكسه وقيل
يجوز في كل كل وهو اي المضاف اليه اصطلاحا ما اي اسم حقيقة او حكما ليشمل الجملة المضاف اليها نحو
يوم ينفخ في الصور نسب اليه شيء ولا يكون الا اسما بواسطة حرف جر مقدر حال كون هذا المقدر مرادا
احترز عن المفعول فيه والمفعول له فان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد كذا قال ابن الحاجب واعترضه
الرضي بانه ان اريد انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا فلا معنى لتقدير

النوع الثالث ما يرد مجرورا لا غير

الحرف

ويمتنع اضافة المضمرات واسماء الاشارة واسماء الاستفهام واسماء الشرط والموصولات

الحرف الا انه مراد معنى وان اريد انه غير مراد لفظا كان المعنى المضاف اليه كل اسم صفته كذا
مجرور بحرف جر مقدر فيفضي الى الدور لان معرفة حقيقته متوقفة على معرفة ما اخذ في التعريف
وهو كونه مجرورا بحرف جر مقدر وكونه مجرورا بذلك متوقف على معرفة كونه مضافا اليه انتهى
تنبيهات الاول المتبادر من هذا الحد انه لا يشمل المضاف اليه بالاضافة اللفظية على المشهور من انها
ليست على معنى الحرف فينتقض به الا ان يحمل على ما ذهب اليه بعضهم من انها على معنى الحرف لكنه
لم يبين فيما سياتي تقدير الحرف كما سننبه في المعنوية وسياتي تحقيق ذلك الثاني استشكل حكمهم
بان كل مضاف اليه مجرور بنحو واسئل القرية واجاب بعض المحققين بالتزام ان المضاف اليه في ذلك
مجرور بتقدير معنوي وانه تكلف ظاهر بالتامل وقال بعضهم وقد يجاب بانه عام مخصوص قال ولعل
هذا اقرب انتهى ولا يخفى سقوط هذا الاشكال راسا الثالث في عامل الجر في المضاف اليه قولان
احدهما انه الاضافة الثاني انه المضاف وهو الصحيح ولا ينافيه قولنا في تعريف الاضافة انها توجب
لثاني الاسمين الجر لان كونها سببا للجر لا يستلزم كونها عاملة له واعلم ان الغالب في الاسماء ان تكون
صالحة للاضافة والافراد كغلام وثوب ويمتنع اضافة المضمرات خلافا للخليل والاخفش والمازني
ومن وافقهم في نحو اياي واياك حيث ذهبوا الى ان ايا اسم مضمر وما بعدها مضمر مضاف اليه وحجتهم
انها ثبتت اضافتها الى الظاهر في قول العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب فاذا ثبتت اضافته
الى الظاهر الذي يظهر فيه الاعراب وجب الحكم باضافته الى الضمير الذي لا يظهر فيه الاعراب واما كون
الضماير لا تضاف فغير مانع من اضافة هذا النوع لان الاحكام العامة قد تتخلف في بعض الصور بدليل
تخلف لدن عن جر غدوة وتخلف لولا عن ضم المرفوع بها وتخلف عسى عن اتصال الضمير المرفوع بها
بعدها فكذلك هذا النوع من المضمرات في منع الاضافة واختاره ابن مالك والاصح ما ذهب اليه
سيبويه والاخفش في احد قوليه وجمهور البصريين وابو علي من المتاخرين من ان الضماير لا تضاف مطلقا
ولا يثبت اضافة ايا بما رواه الخليل لشذوذه وما اتصل بها انما هو حرف يدل على احوال المرجوع
اليه من التكلم والخطاب والغيبة وسياتي ذكر المضمرات مستوفى في المبنيات واضافة اسماء الاشارة
وسياتي ايضا ذكرها تتمة واما ذلك ونحوه فالكاف فيه حرف خطاب باجماع النحاة واضافة اسماء
الاستفهام وهي عشرة كم وكيف ومن وما ومهما واي واين وايان ومتى وانى وسياتي شرح بعضها
في حديقة المفردات انتهى واضافة اسماء الشرط وياتي ذكرها في حديقة الافعال والموصولات

باقي ذكرها في المبنيات وانما امتنعت اضافة هذه المذكورات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف
سوى اتي في الثلثة اي في اسما الاستفهام والشرط والموصولات فانها لا تمتنع اضافتها لضعف
الشبه بما عارضه من شدة افتقارها الى مفرد مضاف اليه وسيأتي شرحها مستوفى في حديقة المفردات
انته تع وبعض الاسما تجب اضافتها اعاد الضمير مؤنثا على بعض مع كونه مذكرا لاكتسابه التانيث
من المضاف اليه كما سيجيء بيان ذلك في هذا الباب عن قريب انشاء الله تع واضافتها اما الى الجمل و
هو نوعان مضاف الى الجمل فقط اسمية كانت او فعلية ومختص بالجمل الفعلية فالاول اذ من اسما
الزمان نحو قوله تع واذكروا اذ انتم قليل واذكروا اذ انتم قليلا وشرط الاسمية ان لا يكون خبر المبتدأ
فيها فعلا ماضيا نحو اذ زيد قام نص عليه سيبويه والاكثرون على قبحه ووجهوه بانه لما كانت اذ للماضي
وكان الفعل الماضي مناسبا لها في الزمان وكانا في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان
مضارعا نحو اذ زيد يقوم فانه حسن ونقض بنحو اذا زيد يقوم واجاب ابن الحاجب بانه لحكاية الحالة
الزم الرضي قبحه ايضا وشرط الفعلية ان يكون فعلها ماضيا لفظا ومعنى كما مر او معنى لا لفظا
نحو واذ يرفع ابرهيم القواعد وقد يحذف جزء هذه الجملة فيظن من لا خبرة له انها اضيفت الى
المفرد كقوله هل ترجعن ليال قد مضين لنا والعيش منقلب اذ ذاك افنانا والتقدير اذ ذاك
كذلك وقد تحذف الجملة باسرها ويعوض عنها التنوين قال ابو حيان والذي يظهر لي من قواعد
العربية ان هذا الحذف جائز لا واجب وتكسر ذالها حينئذ لالتقاء الساكنين على الاصل كقوله تع وانتم
حينئذ تنظرون اي حين اذ بلغت الروح الحلقوم وزعم الاخفش ان اذ حينئذ معربة والكسرة
اعراب بالاضافة لا بناء وحمله على ذلك انه جعل بناءها ناشئا عن اضافتها الى الجملة فلما زالت
من اللفظ صارت معربة وهو مردود بانه قد سبق بانه حكم البناء والاصل استصحابه حتى يقوم دليل
على اعرابه وبان العرب قد بنت الظرف المضاف لاذ ولا علة لبنائه الا كونه مضافا الى المبني فلو كانت
الكسرة اعرابا لم يجز بناء الظرف وبانهم قالوا يومئذ بفتح الذال منونا ولو كان معربا لم يجز
فتحه لانه مضاف اليه فدل هذا على انه مبني مرة على الكسر لالتقاء الساكنين وهو الغالب ومرة على
الفتح طلبا للتخفيف وسيأتي تمام الكلام على اذ في حديقة المفردات انته تع وحيث نحو جلست
حيث جلس زيد وحيث زيد جالس وشرط الاسمية ان لا يكون الخبر فيها فعلا نص عليه سيبويه واضافتها
الى الفعلية اكثر قال ابن النحاس ليس في ظروف المكان ما يضاف الى الجملة غير حيث لابهامها لوقوعها

واذا او الى المفرد ظاهرا او مضمرا وهو كلا وكلتا وعند

على كل جهة احتاجت في زوال ابهامها الى اضافتها الجملة كاذ واذا في الزمان انتهى وربما اضيفت
الى المفرد كقوله حيث لي العمائم ولا يقاس عليه خلافا للكسائي ولا يشترط في اضافتها الى الجمل ظرفيتها
فزعم المهكور شارح الدريدية ان حيث في قوله ثمت راح في الملبين الى حيث يحمي المرء زمان ومتى
انها لما خرجت عن الظرفية بدخول الى عليها خرجت عن الاضافة الى الجمل وصارت الجملة بعدها
صفة لها وتكلف لها تقدير رابطة قال ابن هشام وليس بشيء واذا دخلت عليها الما الكافة
تضمنت معنى الشرط كقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان قال ابن هشام و
هذا البيت عندي دليل على مجيئها للزمان والنوع الثاني وهو المختص بالجمل الفعلية اذا عند غير
الاخفش والكوفيين ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو واذا انعمنا على الانسان اعرض ومضارعين نحو
واذا يتلى عليهم يخرون ومختلفين نحو واذا سمعوا ما انزل الى الرسول الاية اذا يتلى عليهم ايات الرحمن
خروا سجدا وبكيا وماضيا امرا نحو واذا طلقتم النساء فطلقوهن وسيأتي تتمة الكلام عليها في حديقة
المفردات او الى المفرد والمراد به ما يقابل الجملة وهو ايضا نوعان ما يجوز قطعه عن الاضافة
فينون نحو كل اذا لم يقع نعتا ولا توكيدا وبعض واي كقوله تعالى وكل في فلك يسبحون فضلنا بعضهم على
بعض ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وما يلزم الاضافة لفظا وهو ما يضاف للمفرد حال كونه ظاهرة
ومضمرا اخرى وهو كلا وكلتا نحو كلا الرجلين وكلاهما وكلتا المرأتين وكلتاهما ولا يضافان الا باستكمال
ثلثة شروط احدها التعريف فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين خلافا للكوفيين وذلك ان وضعهما
للتاكيد ولا يؤكد التاكيد المعنوي الا المعارف الثاني الدلالة على اثنين اما بالنص نحو كلاهما وكلتاهما
او بالاشتراك نحو قوله كلانا غني عن اخيه حياته ونحن اذا متنا اشد تغانيا فان كلمة نا مشتركة بين
الاثنين والجماعة وانما صح قوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل لان ذا مثناة في المعنى
مثلها في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك اي وكلا ما ذكر الثالث ان يكون المضاف اليه كلمة واحدة
وقد يفرق بالعطف بالواو في الشعر نحو كلا زيد وعمرو وقال كلا اخي وخليلي واجدي عضدا وساعدا عند
المام الملمات قال بعضهم ولا ينون كلا وان ذكرته من غير اضافة لانهم يستنكرون تنوين ما غلب عليه
التجريد منه لاجل الاضافة وعند وهو ظرف مكان يستعمل في الحضور والقرب سواء كانا حسيين نحو فلما
راه مستقرا عنده عند سدرة المنتهى عندها جنة الماوى ومعنويين نحو وقال الذي عنده علم الكتاب
انا اتيك وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار قال المرادي في شرح التسهيل واذا كان ظرفا وفيها معنى كانت

للزمان نحو إنما الصبر عند الصدمة الأولى وربما فتحت عينها أو ضمت ولا يقع إلا ظرفا أو مجرورا
بمن وبها ينبغي أن يحل ما ألغز به الحريري حيث قال وما منصوب أبدا على الظرف لا يخفضه سوى
حرف وأما قول العامة ذهبت إلى عنده فلحن وأما قول بعض المولدين كل عند لك عندي لا يساوي
نصف عند فقال الحريري لحن قال ابن هشام وليس كذلك بل كل كلمة ذكرت وأريد بها لفظها فسائغ
أن تتصرف تصرف الأسماء وأن تعرب ويحكى أصلها انتهى ومثله قول الآخر يقولون هذا عندنا ليس
ثابتا ومن أنتم حتى يكون لكم عند ولدى نحو لدى الباب ولدينا مزيد وهي بمعنى عند لكن عند أمكن
منها من وجهين أحدهما أنها أن تكون ظرفا للأعيان والمعاني نحو عندك مال وهذا القول عندك صحيح و
يمتنع الثاني في لدى ذكره ابن الشجري في أماليه ومبرمان في حواشيه والثاني أنك تقول عندك مال وإن كان
غائبا ولا تقول لدي مال إلا إذا كان حاضرا قاله الحريري وأبو هلال العسكري وابن الشجري قال
ابن هشام وزعم المعري أنه لا فرق بين لدى وعند وقول غيره أولى انتهى وتعامل ألفها معاملة ألف إلى
وعلى فتسلم مع الظاهر وتقلب ياء مع المضمر غالبا وقد يقال الذاكر وسوى نحو سوى زيد وسواك و
سيأتي الكلام عليها في بحث المستثنى إن شاء الله تعالى تذنيب استعمل بعضهم سوى مقطوعة عن الإضافة
وممن استعملها كذلك الخزرجي في منظومة العروضية فقال تؤلفه من جزئين فرعين لا سوى وعند
النحويين أنها فيما يلزم الإضافة تقتضي منعه فتدبر أو حال كونه ظاهرا أفقط أي فحسب وهو أولو
بمعنى أصحاب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو قال تعالى نحن أولو قوة وأولو بأس
شديد وذو والدال على صحبة لا ذو الموصولة نحو ذا النون وفروعهما نحو وأولات الأحمال وإن كن
أولات حمل وأشهدوا ذوي عدل وأصلحوا ذات بينكم ذواتا أفنان ذواتي أكل خمط ولا يضافان
إلا إلى ظاهر اسم الجنس ونعني به ما يقابل الصفة فلا يقال جاءني رجال أولو عاقل ولا رجل ذو
عاقل وذلك لأن ذا وأولو وفروعهما في الحقيقة إنما وضعت وصلة إلى جعل أسماء الأجناس صفة
وذلك لأنهم لما أرادوا أن يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتأت لهم أن يقولوا جاءني رجل ذهب
فجاؤوا بذو وأضافوه إليه فقالوا ذو ذهب وأما إذا كان كونها صفة لم يكن للمجيء بها فائدة قيل
وهذه هي الحكمة التي اقتضت اشتراط الظاهر لأن الضمير بوضعه لا يدل على حقيقة معينة
ليقصد الوصف بها وإن كان المراد معينا باعتبار مرجعه لكنه ليس معينا باعتبار لفظه وأما
قول الشاعر إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه فشاذ وقيل لحن قال الزجاجي في شرح أدب الكاتب

انشدنا ابو بكر بن دريد قال انشدنا عبد الرحمن ابن اخي الاصمعي عن عمه قال انشدنا اعرابي من بني
غنم ثم من بني حنظلة لنفسه من يسئل الاخ الغني فهو اخوه تلعق المترب فان املق اقصاه بنوه
لو طوى الناس بيننا سائلا ما وصلوه وهم لو طمعوا في زاد كلب لاكلوه لا تراني اخر الدهر بسال افوه
ان من يسئل سوى الرحمن يكرم خادموه والذي قام باوزاق الورى طرا سلوه وعن الناس بحمد الله
فاغنوا واحمدوه تلبسوا الثواب عز فاسمعوا قولي وعوه انما استغنيت عن صاحبك الدهر اخوه
واذا احتجت اليه ساعة مجك فوه اهنا المعروف ما لم تبتذل فيه الوجوه انما تصنع المعروف لانا
ذووه وشذ ايضا قطعها عن الاضافة وانخال ال عليها في قول الاخر فلا اعني بذلك اسفليكم
ولكني اريد به الذوينا او حالا كونه مضمرا فقط وهو نوعان ما يضاف لكل مضمر متكلم او مخاطب
او غائب مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وهو وحده نحو واذا دعي الله وحده وقوله
وكنا نكنا الهي وحدكا وقوله والذئب اخشاه ان مررت به وحدي واخشى الرياح والمطرا وهو ملازم
للتذكير والافراد والنصب وللنحويين فيه اقوال احدها مذهب سيبويه انه اسم موضوع موضع المصدر
الموضوع موضع الحال فوحده في موضع ايحاد والايحاد في موضع موحد وهو الحال قال ابن الباذش في
شرح الجمل وكان بعض اصحابنا يزيد على ذلك فيقول وحد ناب مناب ايحاد وايحاد ناب مناب موحد
وموحد ناب مناب منفردا وانفرادا ناب مناب منفرد ومنفرد هو في الحقيقة حال انتهى وهو تطويل بلا فائدة
من غير ضرورة الثاني انه مصدر وحده وهو محذوف الزوائد وذهب اليه ابن جني الثالث انه مصدر
لم يلفظ له بفعل وعلى هذين القولين فهو مصدر في موضع الحال الرابع مذهب يونس انه نصب على
الظرف فقول العرب زيد وحده التقدير زيد موضع التفرد واجاز هشام فيها وجهين احدهما ما قاله
يونس والثاني ان يكون مصدرا بفعل مقدر هو الخبر كما قالوا زيد اقبالا اي اقبل اقبالا وحكى
الاصمعي وحد يحد وعليه هو مصدر لفعل مستعمل وقد يجر بعلى حكى ابو زيد قبضت كل درهم على وحده
اي حدته وحكى ابن سيدة جلسا على وحدهما وباضافة نسيج وجحيش تصغير جحش وهو ولد الحمار وعيير
تصغير عير وهو الحمار يقال نسيج وحده وجحيش وحده وعيير وحده ومعنى الاول المدح والثاني الذم
وربما ثني مضافا الى ضمير مثنى حكى ابن سيدة جلسا على وحديهما تنبيه اختلف القائلون بانه نصب
على الحال فيما اذا قيل رايت زيدا وحده فالاكثرون يقدرون في حال ايحادي له بالرؤية ويعبرون عن
هذا بانه حال من الفاعل والمبرد يقدره في حال انه مفرد بالرؤية ويعبر عن هذا بانه حال من المفعول

ومنع ابو بكر بن طلحة كونه حالا من الفاعل وقال انه حال من المفعول ليس الا لانهم اذا ارادوا الفاعل
قالوا مررت به وحدي كما قال الشاعر والذئب اخشاه ان مررت به وحدي قال البدر هذا الذي قاله ابن
طلحة في البيت صحيح ولا يمتنع من اجله ان ياتي الوجهان المتقدمان في رايت زيدا وحده فان المعنى يصح
معهما ومنها يضاف لضمير المخاطب فقط وهو لبيك واخواته وهي سعديك وحنانيك ودواليك
بفتح الدال المهملة وهجاجيك وهذاذيك بذالين معجمتين قال الضرير هذاذيك طعنا وخضا وقد مر
معنى ذلك كله ومذهب الاعلم ان الكاف فيها لمجرد الخطاب مثلها في ذلك ورد بقولهم حنانيه ولبي
زيد وبحذفهم النون لاجلها ولم يحذفوها في ذلك وبانها لا تلحق الاسماء التي تشبه الحرف وشذ اضافتها
لبي لضمير الغائب في نحو قوله لقلت لبيه لمن يدعوني والى الظاهر في قوله دعوت لما نابني مسورا
فلبى فلبي يدي مسور وقال ابن في الارتشاف ودعوى الشذوذ فيهما باطلة قال سيبويه فيهما ثبت
رد على يونس في زعمه ان لبي مفرد واصله لبى بالف بعد الموحدة على زنة فعلى بسكون العين فقلبت الالف
ياء لاجل الضمير كما قلبت في علي وعليك ومذهب البدر بن مالك ان خلاف يونس جار في لبيك و
اخواته وثم وانما هو خاص بلبيك تكميل لاحكام الاضافة يجب تجريد المضاف من التنوين نحو هذا
غلام زيد وبعضهم يقول اذا لم يكن في الاسم تنوين يقدر وجوده ثم حذفه نحو كم رجل وهن حواج
بيت الله قال البدر الدماميني اخذا من كلام ابي حيان وهذا عجيب فانه لا يمكن في مثل هذا القدر
شيء من التنوينات اما تنوين العوض والمقابلة فواضح واما تنوين التنكير فلاختصاصه ببعض المبنيات
فرقا بين معرفتها ونكرتها ولا يتحقق ههنا واما تنوين التمكين فلانه علامة على كون الاسم لم يشبه الحرف
فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف فكيف يتصور تقديره هنا فيما يانيه من المبني المشابه للحرف وغير
المنصرف المشابه بالفعل والصواب ما قاله الرضي عليه من الله الرضا انه يقدر انه لو كان فيه تنوين
يحذف لاجل الاضافة وهذا لا يرد على ما ورد على تلك العبارة انتهى وظرف بعضهم حيث يقول
كانا خمس عشرة في التئام على رغم الحسود بغير آفة فقد اصبحت تنوينا واضحى حبيبي لا تفارقه الاضافة
ويجب تجريده ايضا من نوني المثنى والجمع المذكر السالم وملحقاتهما كقوله تعالى تبت يدا ابي لهب والمقيمي
الصلوة ونحو قبض اثنيك وعشريك وانما وجب تجريده من ذلك لانه يدل على كمال الاسم والاضافة
تدل على نقصانه فلا يجمع بينهما واما قوله هم الفاعلون الخير والامرونه فضرورة وقيل الهاء للسكت
ولا تحذف نون المفرد وجمع التكسير نحو لسان زيد وشياطين الانس وفهم من قصرها على تجريده مما ذكر

فان كانت اضافة صفة الى معمولها فلفظية

انه لا يجرد من غير ذلك كتاء التأنيث وقد يجرد منها عند امن اللبس فيقال هذه عدة نهار وهو ابو
عذرها اذا اضافوا اليها حذفوا التاء ونظيره قولهم شعرت به شعرة فاذا اضافوا قالوا ليت شعري
ومنه واقام الصلوة ونظم ذلك بعضهم فقال ثلثة تحذف تاءاتها مضافة عند جميع النحاة فمنها
اذا قيل ابو عذرها وليت شعري واقام الصلوة وقد يفعل ذلك بعده وقول الشاعر واخلفوك
عدا الامر الذي وعدوا اي عدة الامر واشترط امن اللبس احترازا من نحو تمرة وخشية وبقرة فان حذف
التاء فيها موقع في الالتباس وقد خرج جماعة على حذف التاء عند الاضافة قوله تعم فنظرة الى ميسرة
بضم السين وكسر الراء وقالوا الاصل الى ميسرته اذ ميسر مفعل بغير الهاء مفقود وان مكرما ومعونا
جمع مكرمة ومعونة فان كانت الاضافة اضافة صفة والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة الى معمولها اي معمول الصفة قبل الاضافة والا فكل اضافة المضاف اليه فيها معمول للمضاف
حال الاضافة على الاصح ومعمولها اما مرفوع او منصوب فلفظية نسبة الى اللفظ لعود فائدتها
من التخفيف الى لفظ المضاف دون معناه او لان فائدتها صفة التخفيف للفظ من غير جعلها معنى قال
بعض المحققين وتسمى غير محضة ايضا ومجازية ومنفصلة فيكون الاضافة لفظية مبنى على كون الصفة
عاملة اما رفعا او نصبا لانها اذا كانت كذلك فالمجرور بها في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة والتنوين
المحذوف في اللفظ مقدر منوي فيكون الاضافة كلا اضافة والصفة المشبهة ابدا جارية في العمل
فاضافتها الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا كما سيأتي في بابها ان شاء الله تعالى
لفظية ابدا وكذا عمل اسمي الفاعل والمفعول في مرفوع هو سببهما جائز مطلقا نحو زيد ضامر بطنه
مسود وجهه ومؤدب خدامه فاضافتهما الى ذلك السببي نحو زيد ضامر البطن ومسود الوجه ومؤدب
الخدام لفظية ابدا وكذا عملهما في غير سببهما كمررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن
لا يضافان الى مثل هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة وارتفاعه بها فيبقى بلا مرفوع
في الظاهر وذلك لا يجوز لقوة شبههما بالفعل واما عمل اسم الفاعل في المفعول به واسم المفعول في المفعول
الذي لم يسم فاعله او في المفعول المنصوب في باب اعطى او عملهما في غير المفعول به من المفعولات الخمسة
فيحتاج الى شرط وهو الاعتماد وكونه بمعنى الحال او الاستقبال كما سيأتي فاذا اضيفا والحالة هذه الى ذلك
المعمول كزيد ضارب عمرو الان او غدا وزيد مضروب العبد ومعطى الدرهم فاضافتهما لفظية لكن لا
يضافان من مطلوبيهما الا الى الفاعل والمفعول به لشدة طلبهما او في حكمهما في ذلك ابنية المبالغة هذا

ملخص

ولا يفيد الا تخفيفا والا فمعنوية

ملخص ما قرره الرضي ولا تفيد الاضافة اللفظية الا تخفيفا لفظيا فقط وذلك بحذف التنوين
او النونين نحو ضارب زيد ومعطي درهم وضاربا عمرو ومعطيا درهم وضاربوا بكر ومعطوا درهم واما
في المضاف الى الضمير والصفة المشبهة فقد يكون في المضافين معا نحو زيد قائم الغلام ومؤدب
الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره
في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائم ومؤدب خدام وحسن وجهه عند من جوز ذلك و
قد يكون في المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه فافاد المص بحصر مفاد
اللفظية في التخفيف انها لا تفيد غيره وظاهر كلام بعضهم انها انما تفيد في الحسن الوجه رفع القبح لا
التخفيف وذلك لان في رفع الوجه خلو الصفة لفظا من ضمير يعود الى الموصوف لانها اذا رفعت الوجه لم ترفع
ضميره او ما التبس بضميره اذ المرفوع لا يتعدد وليس مع الوجه ضمير يربط الصفة بالموصوف وفي نصبه على
التشبيه قبح اجراء الوصف القاصر مجرى المتعدي وفي الجر تخلص منهما ومن ثم امتنع الحسن وجهه بالجر
لانتفاء قبح الرفع لحصول الربط بالضمير المضاف اليه ونحو الحسن وجه بالجر ايضا لانتفاء قبح النصب لان
النكرة تنتصب على التمييز هكذا قرره ابن هشام في كتبه وقال في المغني وفي التحفة لابن مالك رد على ابن
الحاجب في قوله الا تخفيفا فقال بل يفيد التخصيص ايضا لان ضارب زيد اخص من ضارب وهو سهو
فان ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب ليس اصله ضارب فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول
قبل ان تأتي الاضافة انتهى وقد سبقه الى هذا الرضي رحمه الله والا يكن الاضافة اضافة صفة الى معمولها
فمعنوية نسبة الى معنى اللفظ اي المضاف لعود اثرها اليه من التعريف والتخصيص او لافادتها معنى
لم يكن له قبل الاضافة مما ذكر كذا قرره بعض المحققين قال بعضهم ولا يخفى انه اولى من قول كثير
لانها افادت امرا معنويا وهو التعريف والتخصيص وتسمى محضة ومتصلة لانها خالصة من
شائبة الانفصال ويصدق كون الاضافة غير اضافة صفة الى معمولها على صور احدها ما ليس المضاف
صفة ولا المضاف اليها معمولا للمضاف اي قبل الاضافة كغلام زيد ونحوه مما اضافته الى معنى حرف
كما سيأتي ومنها اضافة المسمى الى الاسم نحو سعيد كرز وشهر ربيع الاول وذو وذات مضافين الى القصد
بالنسبة نحو ذو صباح وذات يوم وهذا النوع قال الرضي متفق على جواز اضافته ويجب فيه التأويل
بالمسمى اي مسمى كرز وكذا الباقي واضافة الاسم الى الصفة كمسجد الجامع صلوة الاولى وجانب الغربي
وبقلة الحمقاء ان قلنا ان الحمقاء صفة للبقلة لانها تنبت في مجاري السيل ورأيت في بعض الكتب الطبية



أنها

انها انما اضيفت الى الحمقاء لان سيدتنا فاطمة الزهراء عليها السلام كانت تسميها فسمتها بنو امية لعنهم الله ابد الابدين ببقلة الحمقاء ثم وقفت على ذلك في بعض كتب الحديث وعكسه هو اضافة الصفة للاسم نحو سحق عمامة وجرد قطيفة واخلاق ثياب اذ الاصل مسجد جامع وقطيفة جرد وكذا الباقي وهذان القسمان اختلف في جواز الاضافة فيهما فجوزها الكوفيون مستندين الى ما سمع من ذلك مما ذكرناه من غير تأويل ومنعها البصريون واولوا ما ورد منهما لان الصفة عين الموصوف ولا يضاف الشئ الى نفسه ثم قال الاكثرون منهم في تأويل الاول منهما هو على حذف موصوف اي مسجد المكان الجامع وصلوة الساعة الاولى وفي الثاني كجرد قطيفة انه من باب خاتم فضة لان المعنى شئ جرد اي بال ثم حذف الموصوف واقيمت صفته الجنسها للتبيين اي شئ جرد من جنس قطيفة وشئ سحق من جنس عمامة ولا يقاس ذلك بل هو مقصور على السماع واضافة الموصوف الى القائم مقامه وصفه كزيد اليعملات اي صاحب اليعملات واضافة المؤكد بفتح الكاف الى المؤكد بكسر الكاف كحينئذ ويومئذ قال الشاعر فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه سيرضيكما منها سنام وغاربه النجا بالقصر الجلد من قولك نجوت جلد البعير عنه واجتبته اذا سلخته فكانه قال جلد الجلد فاضاف المؤكد الى المؤكد قال الفراء انما اضافه الى الجلد لان العرب تضيف الشئ الى نفسه اذا اختلف اللفظان نحو حق اليقين وحب الحصيد وحبل الوريد لكن البصريين ان هذا في غاية الندور فلا يقاس عليه ولا يتعدى به مورد السماع واضافة الملغى المعتبر كقول لبيد الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومنهم قولهم هذا حي زيد اي زيد وسمع الاخفش اعرابيا يقول عاشا الابيات قالهن شاعر تيمي بناج قالهن حي رباح ومن اضافة المعتبر الى الملغى الذي لا يعتد به الا كالاعتداد بالحرف الزائد للتاكيد كقول الحطيئة ولو بلغت عوى السماء قبيلة لزادت عليها نهشل وتعلت وقول الاخر اقام ببغداد العراق وشوقه لاهل دمشق الشام سوف يبرح الصورة الثانية ما المضاف فيها صفة لكن المضاف اليه ليس معمولا لها وذلك كاسم التفضيل نحو فضل اليوم على الاصح والوصف الذي لم يرد به الحال والاستقبال كما في خالق السموات ومصارع مصر لانه لا يعمل في المضاف اليه في ذلك فليس معمولا له فاضافته معنوية الصورة الثالثة ان يكون المضاف اليه معمولا للمضاف قبل الاضافة لكن ليس المضاف صفة وذلك كالمصدر المضاف لمرفوعه ومنصوبه كضرب الامير واكل الخبز على الاصح تنبيه المشهور تقسيم الاضافة الى هذين القسمين اللفظية وتسمى غير محضة والمعنوية وتسمى المحضة كما

ق وأثبت ابن مالك في التسهيل قسما ثالثا سماه الشبيهة بالمحضة وواسطة وهو إضافة المسمى
إلى الاسم والاسم إلى الصفة وعكسه والموصوف إلى القائم مقام وصفه والمؤكد إلى المؤكد والملغى
إلى المعتبر وعكسه وقد عرفنا أن الإضافة في ذلك كله داخلة في المحضة وذهب قوم إلى أنها
غير محضة لأنها في تقدير الانفصال من حيث أن المعنى لا يصح إلا بتكلف خروجه عن الظاهر وابن
مالك جعلها واسطة بينهما لأن لها اعتبارين أحدهما من جهة الانفصال المذكور والثاني من جهة
الاتصال من حيث أنه لا ضمير فاصل بين المضاف والمضاف إليه كما كان في نحو ضارب زيد قال أبو حيان
ولا أعلم له سلفا في ذلك وتفيد الإضافة المعنوية تعريفا للمضاف مع المضاف إليه المعرفة كغلام
زيد وعبدهما وضارب زيد أمس وزيد أفضل الناس وتفيد تخصيصا للمضاف مع المضاف إليه النكرة
نحو غلام رجل والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف لأن رجلا فإن غلام رجل أخص من
غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز زيد قاله في المغني وقال البدر الدماميني في شرحه وفيه نظر لأن مقتضاه
أنه لو أطلق التخصيص لم يرد به ما ذكره لدخل فيه التعريف وليس كذلك فإن التخصيص في عرفهم
تقليل الاشتراك العارض في النكرة نحو رجل صالح فهذا فيه تخصيص بخلاف زيد فإنه في أصل الاصطلاح
معرفة ولا يقال مخصص انتهى وبهذا يندفع كلام أبي حيان حيث قال تقسيم النحويين الإضافة إلى
التخصيص والتعريف ليس بصحيح لأنه من جعل القسم قسيما لأن التعريف تخصيص وهو قسم منه لا قسيم
له والإضافة إنما تفيد التخصيص لكن أقوى مراتبه التعريف فإن أضيف إلى معرفة اكتسب التخصيص
التام انتهى تنبيهات الأول يستفاد من كلام المصنف ههنا شيئان أحدهما أن الإضافة المعنوية
لا تجامع التعريف بل شرطها تجرد المضاف منه غالبا لأن الأهم من الإضافة للمعرفة تعريف المضاف
وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل بل منع بعضهم إضافة المعرف فإن كان بأل حذفت منه أو
بالعلمية نكر بأن يجعل واحدا من الجملة فلا يقال الغلام زيد ولا زيدكم إلا حذفت أل من الأول أو
قدر الشياع في الثاني ولذلك امتنعت إضافة المضمرات والمبهمات لتعذر تقدير تنكيرها الثاني
أن المقصود لذاته هو المضاف فالصفة في قولك جاء غلام زيد الظريف له لا للمضاف إليه
إلا بدليل لأن المضاف إليه إنما جيء به لغرض التعريف والتخصيص ولم يؤت به لذاته وقد يكون الأمر
بالعكس نحو كل فتى تقي فائز فالصفة في ذلك للمضاف إليه لأن المضاف إنما جيء به لقصد
التعميم لا للحكم عليه ولذلك ضعف قوله وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان ذكره

في المغني التنبيه الثاني تستثنى من افادة الاضافة التعريف للمضاف مع المعرفة مضافان فانهما
يتخصصان ولا يتعرفان فان احدهما ما لا يقبل التعريف كغير ومثل وحسب اذا اريد بها مطلق المغايرة
والمماثلة والكفاية كمررت برجل غيرك او مثلك او حسبك من رجل ولذلك صح وصف النكرة بها
واختلف في سبب ذلك اعني عدم قبول التعريف فقيل لشدة الابهام وهو راي ابن السراج والسيرافي
وارتضاه الشلوبين وذهب سيبويه والمبرد الى ان السبب في ذلك ان الاضافة اضافة تخفيف فينوي
فيه التنوين لا اضافة تعريف كما في اسم الفاعل الا انهم التزموا التخفيف في ذلك ولم يلتزموه في اسم الفاعل
اما اذا اريد المماثلة والمغايرة في شيء مخصوص كما اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء كالعلم
والشجاعة ونحوهما فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني وكذا غيرك
قال ابن مالك في شرح التسهيل وقد يعنى بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما واكثر
ما يكون ذلك في غير اذا وقعت بين الضدين نحو فليكن المغلوب غير الغالب والمسلوب غير السالب واجاز
بعض العلماء منهم السيرافي ان يحمل على هذا غير المغضوب عليهم لوقوع غير فيه بين متضادين وليس ذلك
بلازم لقوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل فنعت به النكرة مع وقوعه بين متضادين انتهى واجاب
الرضي عن هذا بانه على البدل لا الصفة وكغير ومثل وحسب كل ما كان في معناه من شبهك ونظيرك و
سواك ونحوك وضربك وتربك وندك وحسبك وناهيك وشرعك وبجلك وقدك وقطك في
الارتشاف ومأخذه السماع الثاني ما كان واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو رب رجل واخيه وكم
ناقة وفصيلها وفعل ذلك جهده وطاقته ونحو لا اباله لان رب وكم لا يجران المعارف والحال لا
تكون معرفة ولا لا تعمل في المعرفة فائدة في نحو لا اباله ثلاثة مذاهب احدها ان ابا مضاف الى ما
بعد اللام والخبر محذوف واللام زائدة بين المتضايفين تحسينا للفظ ورفعا لوقوع اسم لا معرفة
في الظاهر والدليل على زيادتها انها قد جاءت في قوله ابالموت الذي لا بد اني ملاق لا اباك
تخوفيني وهذا مذهب سيبويه والجمهور الثاني ان اللام غير زائدة وانها وما بعدها صفة لما
قبلها فتتعلق بكون محذوف وانهم نزلوا الموصوف منزلة المضاف لطوله بصفته ومشاكلته للمضاف
في اصل معناه اذ معنى ابوك واب لك واحد وهذا مذهب هشام وابن كيسان وابن الحاجب وابن مالك
الثالث ان الاسم مفرد وجاء على لغة القصر كقولهم مكره اخاك لا بطل واللام وما بعدها الخبر وهو
مذهب الفارسي وابن يسعون وابن الطراوة قال في الهمع وهو المختار عندي لسلامته مما في القولين الاخرين

من تأويل

والمضاف اليه فيهما ان كان جنسا للمضاف فهي بمعنى من او ظرفا له فبمعنى في او غيرهما فبمعنى اللام

من تأويل وزيادة وحذف وكل خلاف الأصل قال ابن هشام ويشكل على الأول قولهم لا أبا لك ولا يجوزون
تعرب الأسماء الستة بالأحرف إذا كانت مضافة للياء وعلى الثاني أن الأسماء الستة لا تعرب بالحروف
إلا إذا كانت مضافة وأنهم يقولون لا غلامي له فيحذفون النون ويجاب عنهما بأن تشبيه الشيء بجار
مجراه وعلى القولين فيحتاج الى تقدير الخبر قال ويرد الثالث أمران أحدهما أن الذي يقول جاءني اباك
بعض العرب والذي يقول لا ابا لزيد جميع والثاني قولهم لا غلامي له بحذف النون انتهى ومثال هذه
اضافة الجمل للتعريف لانها في تأويل المصدر المضاف الى فاعله او التخصيص لان الجمل نكرات احتمالان
لصاحب البسيط وميل ابي حيان للثاني واستظهر المرادي الأول والمضاف اليه فيهما اي في الاضافة المعنوية
ان كان جنسا للمضاف اي صادقا عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه
فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه قال مغني الفاضل الهندي في حواشي الحاجبية فهي اي الاضافة المعنوية
بمعنى من التبيينية كخاتم فضة فان الفضة قد تكون خاتما وقد لا تكون وكذا الخاتم قد يكون فضة
وقد لا يكون او كان المضاف اليه ظرفا له اي للمضاف سواء كان ظرف زمان او ظرف مكان فبمعنى في الظرفية
فظرف الزمان نحو مكر الليل وتربص اربعة اشهر وظرف المكان حقيقيا نحو قتيل كربلاء وشهيد الدار
ومجازيا نحو لد الخصام وهذه الاضافة اعني التي بمعنى في اثبتها المصنف ره تبعا لابن الحاجب وابن مالك
قال ابن مالك وقد اغفلها اكثر النحويين وهي ثابتة في الفصيح بالنقل الصحيح ولا يصح تقدير غيره في
شواهدها الا بتكلف قال ابو حيان لا اعلم احدا ذهب الى هذه الاضافة غيره وما استدل به مأول
انتهى وما قاله اولا مردود فقد قال بها عبد القاهر والزمخشري حكاه عنهما ابن اياز وصرح بها ابن
الحاجب في كيفيته كافيته ولم يذكر المص قلتها وذكرها ابن الحاجب وابن مالك وعلله بعضهم بانه
لم تكثر اضافة الشيء الى الظرف قال بعض المحققين وعندي بحث لان هذا انما يتم لو اريد بالظرف الظرف
الحقيقي اما لو اريد مدخول في فلا اضافة الالوان الى محالها اكثر من ان يحصى فبياض زيد بمعنى
بياض في زيد والظاهر ان المراد بالظرف مدخول في اذ نظر الكتاب ينبغي ان يكون بمعنى النظر في الكتاب
والفرق بينه وبين ضرب اليوم تحكم انتهى قال بعضهم وقد يجاب بحمل القلة على الاضافية فان تقدير
الاضافة بفي قليل بالنسبة الى تقديرها باللام ومن كما صرح به ابن مالك وغيره او كان المضاف اليه
غيرهما اي غير جنس المضاف وظرفه بان كان مباينا للمضاف او اخص منه مطلقا فبمعنى اللام كغلام زيد
ويوم الاحد وشجر الاراك وعلم الفقه فان بين الغلام وزيد تباينا وبين اليوم والاحد عموما وخصوصا

ادم

مطلقا

وقد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تانيثه وبالعكس بشرط الاستغناء عنه بالمضاف اليه
كقوله كما شرقت صدر القناة من الدم

مطلقا فان اليوم قد يكون احدا وقد لا يكون والاحد لا يكون الا يوما وكذا بين العلم والفقه فان العلم
قد يكون فقها وقد لا يكون والفقه لا يكون الا علما فاما اذا كان المضاف اخص من المضاف اليه مطلقا
كاحد اليوم او مباينا له كليا فاضافته ممتنعة تنبيهان الاول تكون الاضافة في نحو يوم الاحد
وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام هو ما صرح ائمة العربية قال بعض المحققين ولا يظهر ما
دعاهم اليه والانسب بالمعنى ان الاضافة في ذلك بيانية واظهار من فيها خال عن التكلف قال
بعضهم ويمكن ان يقال الحامل لهم على ذلك انهم اشترطوا في الاضافة بمعنى من كون المضاف اليه
من جنس المضاف وجائز الحمل عليه وهنا ليس كذلك اذ ليس كل واحد من الاحد والفقه والاراك جنسا
لما اضيف اليه ولا يحمل عليه اذ لا يقال اليوم الاحد والعلم الفقه والشجر الاراك وانما يقال الاحد يوم
والفقه علم والاراك شجر انتهى الثاني لم يبين المص تقدير الحرف في الاضافة اللفظية مع افتقار
حد المضاف اليه التقدير فيها ايضا والمشهور ان التقدير انما هو في الاضافة المعنوية خاصة وذهب
بعضهم الى ان الاضافة اللفظية تقدر بمعنى اللام لظهورها في نحو ضارب لزيد ومصدقا لما
مصدقا لما معهم ورد بعدم اطرادها اذ لا يسوغ في الصفة المشبهة ونقل الشاطبي القول بالتقدير
فيها عن ابن جني وعن الشلوبين وانه لا بد منه وان ظاهر كلام النحاة منا وله وقد يكتسب المضاف
المذكر من المضاف اليه المؤنث تانيثه وبالعكس اي يكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر
تذكيره وليس ذلك في الصورتين مطلقا بل بشرط الاستغناء عنه اي عن المضاف عند سقوطه
بالمضاف اليه مع صحة المعنى في الجملة فالاول كقوله وهو الاعشى وتشرق بالقول الذي قد اذعته
كما شرقت صدر القناة من الدم فانث شرقت مع انه مسند الى مذكر وهو صدر لانه اكتسب التانيث
من القناة وقبل هذا البيت فلو كنت في جب ثمانين قامة ورقيت اسباب السماء بسلم ليستدرجنك
القول حتى تهره وتعلم اني عنك غير مفحم الجب البئر التي لم تطو واسباب السماء ابوابها والسلم
المرقاة قيل سمي سلما لانه يسلمك الى المرتقى اليه وتهره تكرهه وتبغضه والمفحم فلان اي لم يطق
ان يجيبني يقول لو كنت في جب بعيد القعر مثلا او صعدت الى السماء لم تتخلص مني ولتصعدك
من الجب واستنزلك من السماء بالقول الذي يستدرجك حتى تكرهه وتعلم اني لست مفحما عن جوابك
ولا عاجزا عن وصولي الى الغرض منك قال الجاربردي الواو من قوله ورقيت بمعنى او لانه على وزن
قوله فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء ويقال شرق بريقه اي غص به كما يقال

عضضت بالكفه واذعت فشيته بخاطب رجلا مذياعا لا يكتم ما يسمعه والمعنى انك تشرق بالقول الذي افشيته واظهرته للناس كما ان القناة تشرق بالدم ولا تشربه فاستعمال الشرق في صدر القناة استعارة من جمود الدم عليه بحيث يكون بين الظهور ويصير بهمه بادية عليه قاله الدماميني في التحفة والى هذا البيت اشار ابن حزم الظاهري في قوله بحنت صبابتها مثل ما والحذر الذي يكون كعمرو بين عرب واعجم فان تصديق السوء يدني وشاهد كما شرقت صدر القناة من الدم ومراده بما الكناية عن الرجل الناقص كنقص ما الموصولة وبعمرو عن الرجل المزيد لاخذه الواو كاخذ عمرو الواو في الخط قاله في المغني وغيره وظاهر هذا ذكره جواز ان يكون المراد بما الموصوفة وكان اشاره الموصولة بالذكر لكونها اشهر والنقص فيها اظهر قال بعض المتاخرين ويمكن ان يكون مرادهم بما ما النافية لان السلب نقص كما ان الايجاب شرف على ما تقرر في علم المنطق قال الصلاح الصفدي ويحتمل ان يكون مراده بعمرو عمرو المذكور في قول الشاعر المستجير بعمرو عند كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار ومثل البيت المستشهد به قول الاخر طول الليالي اسرعت في نقضي نقضن كلي ونقضن بعضي وقوله وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا قال ابن هشام في المغني ويحتمل ان يكون من ذلك فله عشر امثالها وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها الى من الشفاء ويحتمل ان الضمير منها للنار وان الاصل فله عشر حسنات امثالها فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف انتهى وعبارة المصنف شاملة لما كان المؤنث فيه ظاهرا او مضمرا وزعم الفراء انه لا يجوز مع المضمر فلا يجوز الاصابع قطعت بعضها ولا القناة اشرقت صدرها وانها العرب منعت من استجازته ذكره في الارتشاف واجازه بعضهم مستشهدا بقوله تمنيت شمسا استضيء بنورها فلما اضاءت احرقتني ضياؤها والثاني نحو قوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا فذكر مكسوف والقياس مكسوفة لانه خبر عن مؤنث وهو انارة لانها اكتسبت التذكير من اضافتها الى العقل قال ابن هشام ويحتمل ان يكون منه قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين و تبعده لعل الساعة قريب فذكر قريب حيث لا اضافة ولكن ذكر الفراء انهم التزموا التذكير في قريب اذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق انتهى واشترط جواز الاستغناء عن المضاف بالمضاف اليه في الصورتين لانه لو لم يجز ذلك لم يكتسب المضاف الحكم المذكور في المسئلتين ومن ثمة امتنع قامت غلام هند وجاء امة زيد اذ لا يقال قامت هند وانت تريد غلامها ولا جاء زيد وانت تريد امته و

زاد ابن مالك في التسهيل شرطا آخر لم يذكره المصنف وهو كون المضاف بعض المضاف اليه كمثال المتن أو
كبعضه نحو جمعت أهل اليمامة قال البدر الدماميني في شرحه فان قلت ما الذي استفيد من هذا
القيد بعد اعتبار القيد الاول وهو صحة الاستغناء بالمضاف اليه عن المضاف فان هذا ملزوم لكون
المضاف بعضا أو كبعض قلت لا نسلم هذه الملازمة الا ترى انه لا يصح ان تقول اعجبني يوم عروبة
وان صح الاستغناء مع كون المضاف ليس بعضا للمضاف اليه ولا كبعضه لان اليوم نفس عروبة فقد
ظهرت فائدة الاتيان بهذا القيد انتهى وعروبة بالكلام يوم الجمعة وزاد الفارسي فيما آخر يجوز فيه
التأنيث وهو ان يكون المضاف الى المؤنث كل كقول عنترة جادت عليه كل عين ثرة فتركن كل
حديقة كالدرهم ومنه يوم تجد كل نفس ما عملت ووفيت كل نفس قال المرادي في شرح التسهيل و
الافصح في هذا القسم التأنيث بخلاف ما سبق انتهى واشار المصنف بقيد القليلة الى ان ذلك في الاخير جائز
وصحيح لكن الاصل والافصح التذكير في الصورة الاولى والتأنيث في الصورة الثانية تكميل وقد يكتسب
المضاف من المضاف اليه امورا غير ذلك احدها وجوب التصدير اذا اضيف لمصدر ولهذا وجب تقديم
المبتدأ في نحو غلام من عندك والخبر في نحو صبيحة اي يوم سفرك والمفعول في نحو غلام ايهم انت افضل ووجب
الرفع في نحو غلام ايهم اكرمت ومن ثم وجب في نحو من غلام ايهم انت افضل ووجب الرفع في نحو علمت ابو من
زيد والى هذا اشار الشيخ امين الدين المرضي المحلي بقوله عليك بارباب الصدور فمن غدا مضافا لارباب
الصدور تصدرا واياك ان ترضى بصحبة ناقص فتنحط قدرا من علاك وتحقرا فرفع ابو من ثم خفض
مزمل يبين قولي مغريا ومحذرا والاشارة بقوله ثم خفض مزمل الى قول امرئ القيس كأن ابانا في عرانين
وبله كبير اناس في بجاد مزمل وذلك لان مزمل صفة لكبير وكان حقه الرفع ولكنه خفض لمجاورة المخفوض
الثاني المصدرية نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي مفعول مطلق ناصبه ينقلبون
ويعلم معلقة عن العمل بالاستفهام الثالث الظرفية نحو تؤتي اكلها كل حين وقوله انا ابو النجم اذا بعض
الاحيان الرابع البناء قال ابن هشام في المغني وذلك في ثلاثة ابواب احدها ان يكون المضاف مبهما كغير و
مثل ودون واستدلوا بقوله تعالى وحيل بينهم وبين ما يشتهون انه لحق مثل ما انكم تنطقون فيمن
فتح مثلا وهو صفة لحق وقرأ بعض السلف ويصيبكم مثل ما اصاب قوم نوح وقول الفرزدق واذ ما
مثلهم بشر وقول الآخر لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال فغير في الفتح
وجاء مفتوحا وقطعوا بقول جميع النحويين زعم ابن مالك ان ذلك لا يكون في مثل لمخالفتها المبهمات بانها تثنى و

تجمع

الثاني المجرور بالحروف وهو ما انتسب إليه شيء بواسطة حرف جر ملفوظ والمشهور من حروف الجر أربعة عشر

مجمع كقوله تعالى الا امم امثالكم وقول الشاعر والشر بالشر عند الله مثلان وقال الآية ولما بيت
الفرزدق فعبلا جوفيه مشهورة ولا ما في مجتنبه هذا في غير لان قولهم غيرين واغيار لا تعرف ولو
كان المضاف غيرهما لم يبين الثالث ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه ذ نحو ومن خزي يومئذ
ومن عذاب يومئذ يقرأن بجر يوم وفتحه الثالث ان يكون زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبني كقوله
على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت الما اصح والشيب وازع وقوله لاجتذبن منهن قلبي
تحلما على حين يستصبين كل حليم روى بالفتح وهو ارجح من الاعراب عند ابن مالك ومرجوح عند ابن
عصفور فان كان المضاف اليه فعلا معربا او جملة اسمية فقال البصريون يجب الاعراب والصحيح جواز
البناء ومنه قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بالفتح بناء وقراءة غير ابي عمرو يوم لا تملك
نفس وقال اذا قلت هذا حين اسلو يهيجني نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر وقال الم تعلمي يا
عمرك الله انني كريم على حين الكرام قليل واني لا اخزى اذا قيل مملق سخي واخزى ان يقال بخيل
روى بالفتح قال البدر الدماميني في شرح التسهيل قال ابن هشام سألني سائل من اين تهب الصبا
فانشدته الم تعلمي البيتين ولم يزد على ذلك فتنبه انتهى وقال في شرح المغني بعد حكايته ذلك وجه
صلاحية هذا للجواب انه اشتمل على بناء حين المضافة الى الجملة ولا يخفى ان هذه الجملة البيت السابق
اليه بانشاد تلك البيتين صريح في ذكر محل الصبا اذ قال فيه نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر
فظهر المقصود ولله الحمد الثاني مما يرد مجرورا لا غير المجرور بالحرف وهو ما اي اسم نسب اليه شيء
دخل نسبة الفعل الى الفاعل والمفعول المخصوص نحو زيد عمرا وغير ذلك مما ليس من المعرف كما مر وخرج
بقوله بواسطة حرف جر ملفوظ واعلم انه ليس في كلامه ما يقتضي ان الفعل يضاف حيث يكون حرف
الجر ملفوظا كمررت بزيد فلا ينبغي حمله على ذلك وان كان محتملا لما ذا لتحقيق ان المضاف لا يكون الا
اسما كما صرح به الزمخشري وغيره فاذا قلت مررت بزيد فمررت من حيث ان زيدا مفعوله ليس بمضاف ولا
باسم ومن حيث هو مضاف الى زيد بما قاله اي مجرور مضاف فالمضاف هو المجرور لا الفعل الاصطلاحي
والذي في شرح كلام ابن الحاجب في كافيته الى حمل عبارته على ان المضاف يكون فعلا تعريفه لحروف
الجر بانها ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه وهو صريح في ذلك والمشهور من حروف الجر
اربعة عشر حرفا باسقاط عدا وخلا وحاشا ولعل ومتى وكي فجملتها مطلقا عشرون وكون الثلاثة
الاول غير مشهورة غير مسلم فانها اكثر في الاشتهار دون ما ذكره وان نصب فعلا لكن الجر بها ثابت

بالنقل

بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح وسيأتي الكلام عليهما في باب الاستثناء ان شاء الله تعـ واما الثلثة
الاخيرة فشاذة اما لعل فلا يجر بها الا عقيل قال شاعرهم لعل الله فضلكم علينا بجر لفظ الجلالة
ولهم في لامها الاولى الاثبات والحذف وفي الثانية الفتح والكسر واما متى فلا يجر بها الا هذيل وهي
عندهم بمعنى من الابتدائية سمع من بعضهم اخرج متى كمه وقال ابو ذويب الهذلي يصف السحاب شربن
بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج واما كي فعدها من حروف الجر مذهب البصريين قالوا ولا
يجر بها الا ما الاستفهامية كقولهم في السؤال عن علة الشيء كيمه بمعنى لمه وما وان المصدريتان مع
صلتهما كقوله اذا انت لم تنفع فضر فانما يرجى الفتى كيما يضر وينفع ونحو جئتك كي تكرمني اذ
قدرت ان بعدها واما الكوفيون فعندهم عندها انها ناصبة دائما واختاره المصـ كما سيأتي في باب نحو نواصب
الافعال وسميت هذه الحروف حروف الجر قال ابن الحاجب لانها تجر معنى الفعل الى الاسم وقال الرضي بل
لانها تعمل عمل الجر كما قيل حروف النصب وحروف الجزم ويسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف
الفعل الى الاسم اي توصله اليه وتربطه وحروف الصفات لانها تحدث صفة في الاسم ففي قولك جلست
في الدار دلت في على ان الدار وعاء للجلوس وقيل لانها تقع صفات لما قبلها من النكرات كذا في همع الهوامع
وهذه الاربعة عشر المشهورة من حروف الجر سبعة منها تجر الظاهر والمضمر وهي من وقد نقل ما على
نقل الى وعن وعلى وفي عن الكسائي والفراء انها الاصل خففت لكثرة الاستعمال وقال ابن هشام هي لغة لبعض
العرب قال ابو حيان ضرورة وعدها لانها ام حروف الجر كما قاله الجرمي وغيره وقال ابن الدهان في
الغرة من اقوى حروف الجر ولهذا المعنى اختصت بالدخول على عند انتهى ولها للثلثة عشر معنى احدها
ابتداء الغاية وليس المراد ههنا نهاية المسافة وكذا في قولهم الى لانتهاء الغاية اذ لا معنى لابتداء النهاية
وانما المراد بالغاية جميع المسافة قاله الرضي ويلزم عليه ان يكون استعمال من في الزمان مجازا الا
ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية والتنزيلية وقال اكثر كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها
الغرض والمقصود والمراد ههنا الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده انتهى ويلزم عليه ان يختص
من الابتدائية بالافعال الاختيارية التي لها غرض ولا يصح ان يقال غلا القدر من اول النهار الى اخره
فالاحسن ان المراد بالغاية النهاية اي لابتداء له نهاية ولا يستعمل في ابتداء لا نهاية له كالامور
الابدية قاله بعض الدين ثم الابتداء يكون في المكان باتفاق نحو من المسجد الحرام وفي الزمان
خلافا لاكثر البصريين نحو من اول يوم وفي الحديث مطرنا من الجمعة الى الجمعة والشواهد عليه كثيرة

اعرابه

وتاويلها

وتاويلها تعسف في غيرها نحو من محمد رسول الله ص انه من سليمان وعلامتها صحة ايراد الى او
ما يفيد فايدتها قبالتها نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجي اليه الثاني
التبعيض وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم والمفعول
الصريح في هذا المثال محذوف اي اخذت من الدراهم شيئا فان اعتبرت المفعول مقدما جاز في المجرور
وجهان ان يكون متعلقا بالفعل وان يكون متعلقا بمحذوف صفة للمفعول وان اعتبرته مؤخرا تعين
تعلق الجار بالفعل الثالث بيان الجنس اي اظهار المقصود منه نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان
وعلامتها ان يحسن جعل الذي في مكانها لا يقال لا يصح ذلك في نحو وقد كان من مطر اي شيء مع ان من
بيانية لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزم جعل المفرد اي مطر صلة لانا نقول المراد جعل الذي
في مكانها مع ايراد مقتضيات الموصول الرابع البدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة لجعلنا
منكم ملائكة ولا ينفع ذا الجد منك الجد وانكره قوم فقالوا التقدير ارضيتم بالحيوة الدنيا بدلا
من الاخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف ومن للابتداء وكذا الباقي الخامس التنصيص على العموم
او تاكيد التنصيص عليه وهي الزايدة فالاول نحو ما جاءني من رجل والثاني نحو ما جاءني من احد ولها
ثلثة شروط ان يسبقها نفي او نهي او استفهام وان يكون مجرورها نكرة وان يكون اما فاعلا نحو ما
ياتيهم من ذكر او مفعولا نحو هل تحس منهم من احد او مبتدأ نحو هل من خالق غير الله قاله ابن هشام
في الاوضح واجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر واجازها الاخفش
والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم ابن مالك في التسهيل السادس التعليل نحو مما خطيئاتهم اغرقوا
السابع الظرفية نحو ماذا خلقوا من الارض الثامن الفصل بالمهملة وهي الداخلة على ثاني المتضادين نحو
يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب قاله ابن مالك قال ابن هشام وفيه نظر لان الفصل
مستفاد من العامل فان ماز وميز بمعنى فصل والعلم صفة توجب التمييز والظاهر ان من في الايتين
للابتداء او بمعنى عن التاسع انتهاء الغاية وهو قول الكوفيين واختاره ابن مالك واستدل له
بصحة قولك تقربت منه وهو بمعنى تقربت اليه العاشر مرادفة عن نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر
الله يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا الحادي عشر مرادفة الباء نحو ينظرون من طرف خفي قاله يونس
قاله ابن هشام والظاهر انها للابتداء وتعقبه الدماميني بانه ان اريد كون الظرف له للنظر
فمن بمعنى الباء كما قاله يونس وليس الظاهر كونها للابتداء وان اريد ان الظرف وقع ابتداء النظر فيه ومن

لابتداء الغاية لا بمعنى البدل فهما معنيان متغايران ويكولان الى ارادة المستعمل فتأمله انتهى الثاني
عشر موافقة عند نحو لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا قاله ابو عبيدة والصحيح انها في ذلك
للبدل الثالث عشر مرادفة ربما اذا اتصلت بما كقوله وانا لمما نضرب الكبش ضربة على رأسه تلقي اللسان
من الفم قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم وخرجوا عليه قول سيبويه واعلم انهم مما يحذفون
كذا قاله ابن هشام والظاهر ان من فيهما ابتدائية وما مصدرية وانهم جعلوا كانهم خلقوا من الضرب والحذف
مثل خلق الانسان من عجل انتهى قال الشمني هذا الكلام ظاهر في قول سيبويه على ما يخفى الرابع عشر
الاستعلاء نحو ونصرناه من القوم وقيل على التضمين اي منعناه منهم بالنصر الخامس عشر التجريد نحو
لي من فلان صديق حميم قيل والظاهر ان من التجريدية ابتدائية او ظرفية السادس عشر التبيين نحو قوله
انت مني بمنزلة هرون من موسى قيل والظاهر ان من في الحديث للابتداء اذ التقدير قربك مني بمنزلة
قرب هرون من موسى فحذف المضاف لظهور المعنى والى ولها ثمانية معان احدها انتهاء الغاية
المكانية او الزمانية نحو الى المسجد الاقصى ثم اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو حفظته من اوله الى
الالف الثاني المعية كمع وذلك اذا ضممت شيئا الى آخر في الحكم به او عليه او التعلق نحو من انصاري الى
الله وبايديكم الى التهلكة وايديكم الى المرافق ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم قال الرضي والتحقيق انها الانتهاء
للانتهاء اي مضافة الى المرافق والى اموالكم وما ورد من ذلك مؤول على تضمين العامل وابقاء الى على
اصلها والمعنى في الاية الاولى من يضيف نصرته الى نصرة الله تعالى او من ينصرني حال كونه ذاهبا الى الله
تعالى الثالث التبيين وهي المعلقة في تعجب او تفضيل بحب او بغض مبينة لفاعلية مصحوبها نحو ما احب
زيدا الي وقوله تعالى رب السجن احب الي واثبات هذا المعنى لالى مخصوص لابن مالك الرابع مرادفة اللام
نحو والامر اليك وقيل لانتهاء الغاية اي منته اليك الخامس الظرفية كفي ذكره جماعة في قوله ولا تتركني
بالوعيد كانني الى الناس مطلي به القار اجرب اي في الناس وتأوله بعضهم على تعلق الى بمحذوف اي مطلي
بالقار مضافا الى الناس فحذف وقلب الكلام وقال ابن عصفور وهو على تضمين معنى مبغض قال ولو
صح مجيء الى بمعنى في لجاز زيد الى الكوفة السادس الابتداء كقوله تقول وقد عاليت بالكور فوقها
ايسقى فلا يروى الي ابن احمرا اي مني السابع موافقة عند كقوله ام لا سبيل الى الشباب وذكره اشهى الي
من الرحيق السلسل الثامن التوكيد وهي الزائدة اثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم افئدة من
الناس تهوي اليهم بفتح الواو اي تهواهم وخرجت على تضمين تهوى معنى تميل وعن ولها سبعة معان احدها

المجاوزة وهو الاكثر فيها ولم يذكر البصريون غيره والمراد بالمجاوزة بعد شيء عن المجرور بها بسبب ايجاد
مصدر الفعل المعدى بها نحو سرت عن البلد اى بعدت عنها بسبب السير الثاني البدل نحو لا تجزي
نفس عن نفس وفي الحديث صومي عن امك اى بدل نفس وبدلا منك الثالث الاستعلاء نحو فانما يبخل
عن نفسه اى عليها الرابع التعليل نحو وما نحن بتاركي الهتنا عن قولك اى لاجله الخامس مرادفة بعد نحو
لتركبن طبقا عن طبق اى حالة بعد حالة السادس مرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اى
منهم بدليل فتقبل من احدهما ولم يتقبل من الاخر السابع الاستعانة قاله ابن مالك ومثله برميت السهم
عن القوس لانهم يقولون ايضا رميت بالقوس حكاهما الفراء وفيه رد على الحريري في انكاره ان يقال ذلك
اذا كانت القوس هي المرمية وحكى الفراء ايضا رميت على القوس وعلى في القول المجرور فيها هو مذهب البصريين
والكوفيين وزعم ابن الطراوة وابن طاهر وابن خروف وابو الحجاج ابن معزوز والاستاذ ابو علي في احد قوليه
انها اسم دائما ولا يكون حرفا ونسبوه لسيبويه ولها تسعة معان احدها الاستعلاء حسا نحو وعليها
وعلى الفلك تحملون او معنى نحو فضلنا بعضهم على بعض ولهم علي ذنب ثم انه قد يكون على المجرور كما
مثل به وهو الغالب وقد يكون على ما يقرب منه نحو او اجد على النار هدى كما قال الزمخشري ومعنى الاستعلاء على
النار ان اهل النار يستعلون المكان القريب منها وههنا بحث نفيس اثرت ايراده لما فيه من الفوائد وهو
منقول من كتاب مطلع السعدين ومجمع البحرين وهو تاريخ الفقير عبد الرزاق بن اسحق السمرقندي وكان في
حدود سبع وثمانين وثمان مائة وسبب ايراده له انه ذكر ان الامير شريف الدين علي الجرجاني ورد الى
سمرقند في سنة احدى وتسعين وسبعمائة فاكرمه الامير تيمور غاية الاكرام ثم ان السيد ذكر في بعض مجالس الدرس
كلام صاحب الكشاف على قوله تعالى على هدى ونقل كلام العلامة التفتازاني عليه وابطله ولم يكن
احد يتجرى على العلامة بالاعتراض فشاع ذلك الى ان بلغ الامير تيمور فجمع بين العلامة والسيد للمناظرة
واشترط السيد انه لا يتكلم احد من تلامذة العلامة في اثناء البحث فلم يتمالك مولانا جلال الدين
يوسف الاوبهي وتكلم في اثناء البحث وكان ارشد تلامذة العلامة حتى انه كان قد اذن له في ان يصلح
ما يراه من الخلل في تصانيفه فغضب الامير تيمور من تكلمه حيث كان الشرط على خلاف ذلك فامر باخراجه
ثم اتى التاريخ المذكور لاخيه مولانا جلال الدين عبد الغفار كلاما في هذا البحث ثم قال لا باس
بايراد الكلام الجميع باللغة العربية فنسرد كلام كل منهم على هذه الصورة قال صاحب الكشاف معنى الاستعلاء
في قوله تعالى على هدى مثل لتمكنهم واستقرارهم عليه وتمسكهم به شبهت حالهم بحال من اعتلى الشيء

فرفظ

فدكبه

ومركبة قال المحقق التفتازاني يعني هذه الاستعارة تبعية تمثيلا اما التبعية فلجريانها اولا في متعلق
الحرف وتبعيتها في الحرف واما التمثيل فلكون كل من طرفي التشبيه حالة منتزعة من عدة امور و
اعترض عليه المحقق الجرجاني بان كون على استعارة تبعية يستلزم كون الاستعلاء مشبها به والتمثيل
المستلزم لتركيب الطرفين يستلزم ان لا يكون الاستعلاء مشبها به لانه معنى مفرد فلا يجتمعان واجاب
التفتازاني بان معنى التمثيل على تشبيه صورة منتزعة من عدة امور بصورة اخرى كذلك وهذا انما
يوجب اعتبار التعدد في المأخذ لا فيه نفسه ولا ينافي كونه متعلق معنى الحرف ورد الجرجاني هذا
الجواب في كتبه بان تلك الصورة المنتزعة من عدة امور لا تنتزع بتمامها من كل واحد من تلك الامور
بل ينتزع من كل واحد من تلك الامور بعض منها فيكون كل من الطرفين مركبا بالضرورة ومعنى الاستعلاء
معنى مفرد فلا يكون مشبها به وقال السنادي اخي اقول ويمكن الجواب عنه بان معنى انتزاعها من تلك الامور
انه يكون منتزعة من مجموع تلك الامور وتقارنها وتضامها كالاستعلاء فانه هيئة حاصلة من
تقارن الراكب والمركوب على الكيفية المخصوصة فيكون واحدا منتزعا من عدة امور ولهذا صح ان
يستعار العنقود للثريا مثل ان يقول لاح في الصبح عنقود ملاحية في السما وقد استعار النطاق
والحمائل للكواكب التي حول الجوزاء والظاهر ان اكثر هذه الاستعارات الانتزاعية الهيئة بالهيئة
انتهى الثاني المصاحبة كمع نحو وآتى المال على حبه اي مع حبه الثالث المجاوزة كقوله اذا رضيت علي بنو قشير
لعمر الله اعجبني رضاها وهو لغة بني كعب بن ربيعة حكى ذلك المبرد في الكامل قاله ابن هشام في شرح اللمحة
وقال في المغني ويحتمل ان رضي ضمن معنى عطف وعن الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط انتهى قال ابن
جني في الخصائص كان ابو علي يستحسن قول الكسائي في ذلك انتهى لكن قال بعض المحققين انه لا يعرف
له محصل لانه ان لم يجعل على بمعنى عن فكيف يصح المعنى وان جعلت بمعنى عن لم يكن رضي محمولا على ضده
لان ضده لا يطلب حقيقة عن نعم لو قيل رضيت ما اول بلم اتسخط لكان له وجه انتهى وقال ابو عبيدة
انما ساغ ذلك لان معناه اقبلت علي الرابع الظرفية نحو على حين غفلة اي في حين غفلة الخامس
التعليل نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اي لاجل هدايته اياكم وقوله علام تقول الرمح يثقل عاتقي
اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت السادس موافقة من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون اي من الناس
السابع مرادفة الباء نحو حقيق على ان لا اقول وقرأ ابي بان لا اقول وقالوا اركب على اسم الله الثامن
الاستدراك والاضراب نحو فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله فقوله

لانه

لا انني قتيلا ودنيته بجانب قوسى ضاحيت على الارض على انها تعفو الكلوم وانها توكل بالادنى
وان جل ما يمضي اي على ان العادة نسيان البعيدة المصائب البعيدة العهد وقوله تكل بدنونا
ولم يشف ما بنا على ان قرب الدار خير من البعد ثم قال على ان قرب الدار ليس بنافع اذا كان من
تهويه ليس بذي ود ابطل بعلى الاولى عمومه وقوله لم يشف ما بنا فقال بلى ان فيها شفاء ما ثم ابطل
ما بالثانية قوله على ان قرب الدار خير من البعد وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند
من قال به الا انها اوصلت معنا الى ما بعدها على وجه الاضراب الاخراج او هي خبر لمبتدأ محذوف اى
والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب قال ودل ذلك على ان الجملة الاولى وقعت على غير التحقيق
ثم جيء بما هو التحقيق فيها قاله ابن هشام التاسع ان يكون زائدة للتعويض او غيره فالاول كقوله ان
الكريم وابيك يعمل ان لم يجد يوما على من يتكل اى من يتكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول
تعويضا قاله ابن جني وقيل المراد ان لم يجد شيئا ثم ابتدأ مستفهما فقال على من يتكل والثاني كقوله
ابى الله الا ان سرحة مالك على كل افنان العضاة تروق قاله ابن مالك قال ابن هشام وفيه نظر لان
راقه الشيء بمعنى اعجبه ولا معنى له ههنا وانما المعنى تعلو وترتفع انتهى وفي القاموس الروق مصدر راق
عليه اي زاد عليه فضلا فلا حاجة الى التضمين في ولها عشرة معان احدها الظرفية حقيقة مكانية
او زمانية وقد اجتمعتا في قوله تع الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع
سنين او مجازا اما ان يكون الظرف والمظروف معنيان نحو ولكم في القصاص حيوة او الظرف معنى و
المظروف ذاتا نحو اصحاب الجنة في رحمة او بالعكس نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة الثاني
السببية نحو لمسكم فيما افضتم وفي الحديث ان امرأة دخلت النار في هرة حبستها الثالث المصاحبة نحو
حق عليهم القول في امم الرابع الاستعلاء نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل والاولى ان يقال انها بمعناها
لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف فهي من باب الاستعارة التبعية الخامس مرادفة الباء كقوله
ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الاباهر والكلا السادس مرادفة الى نحو فردوا ايديهم في
السابع مرادفة من نحو ويوم نبعث في كل امة شهيدا اى منهم بدليل الاية الاخرى الثامن مرادفة عن نحو
وهو في الاخرة اعمى اى عنها وعن محاسنها التاسع المقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل
لاحق نحو فما متاع الحيوة الدنيا في الاخرة الا قليل العاشر التوكيد وهي الزائدة نحو اركبوا فيها اى اركبوا
واللام حركتها الكسر وقد تفتح مع الظاهر فيقال لزيد حكاه ابو الفتح عن بعضهم قاله ابو حيان ولها

اربعة عشر معنا احدها الالصاق قيل وهو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه قال في
شرح اللب هو تعلق احد المعنيين بالاخر حقيقيا نحو امسكت بالحبل ومجازيا نحو مررت بزيد اي
الصقت مروري بمكان يقرب منه الثاني التعدية وهي تغيير معنى الفعل بجعله متضمنا معنى التصيير كما
في الهمزة والتضعيف وهذه المعنى مما انفردت به عن سائر حروف الجر واطلاق التعدية على معنى اخر
وهو ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر وهي بهذا المعنى متحققة في جميع موارد حروف
الجر وذهب ذلك على بعض من عاصرنا ففسر التعدية في هذا المقام بهذا المعنى الثاني وهو وهم منه قال
ابن هشام وتسمى باء النقل ايضا وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا واكثر ما تعدي الفعل
القاصر تقول في ذهب زيد ذهبت بزيد واذهبته ومنه ذهب الله بنورهم وقرئ اذهب الله نورهم
وقال المبرد والسهيلي ان بين التعديتين فرقا ورد بالاية ومن ورودها مع المتعدي دفع الله الناس
بعضهم ببعض وصككت الحجر بالحجر والاصل دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر الحجر انتهى الثالث
الاستعانة وهي الداخلة على الة الفعل حقيقة نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم او مجازا قيل ومنه باء
البسملة لان الفعل لا يتاتى على الوجه الاكمل الا بها الرابع السببية نحو انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل
فكلا اخذنا بذنبه ومنه لقيت بزيد الاسد اي بسبب لقائي اياه الخامس المصاحبة وهي التي يصلح موضعها
مع او يغني عنها وعن مصحوبها الحال نحو دخلوا بالكفر اي معه او كافرين قال ابن هشام في المغني وقد



اختلف في الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة والحمد مضاف الى المفعول اي حامدا
له اي نزهه عما لا يليق به واثبت له ما يليق به وقيل للاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل اي سبحه بما
حمد به نفسه اذ ليس كل تنزيه بمحمود الا ترى ان تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات انتهى قال
شيخ شيوخنا الحرفوشي ره في اللئالي الدرية بعد نقله ذلك لا يخفى عليك ان المعتزلة ومن وافقهم
لم ينفوا الصفات راسا حتى يلزم التعطيل بل نفوا زيادتها فقالوا انه عالم بذاته قادر بذاته وكذا
البواقي وهذا لا يستلزم ذلك بل هو ادل على التنزيه لان القول بالزيادة يؤدي الى محذورات تقتضي
عكس ما ارادوا من التنزيه كما هو المقرر في علم الكلام فليراجع ثمة انتهى السادس الظرفية نحو ولقد نصركم
الله ببدر ونجيناهم بسحر السابع البدل وهي التي يحسن في مكانها بدل كقول الحماسي فليت لي بهم قوما
اذا ركبوا شنوا الاغارة فرسانا وركبانا اي بدلهم وانتصاب الاغارة على المفعول لاجله الثامن المقابلة
وهي الداخلة على الاعواض والاثمان نحو كافات الاحسان بضعف واشتريت الفرس بالف التاسع المجاوزة

فقيل

فقيل يختص بالسؤال قال في الهمع وظاهر كلام ابي حيان ان الكوفيين كلهم عليه نحو فاسئل به خبيرا
بدليل يسئلون عن انبائكم وقيل لا يختص به بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام وجعل الزمخشري
هذه الباء بمنزلتها في شققت السنام بالشفرة على ان الغمام جعل كالآلة التي تشقق بها العاشر
الاستعلاء نحو من ان تامنه بقنطار بدليل هل امنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه الحادي عشر التبعيض
اثبت ذلك الاصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه عينا يشرب بها
عباد الله اي منها قال بعضهم ويمكن ان يكون الباء سببية اي ان العين في اللطافة بحيث تدعو
الناظر بها ان يشرب منها انتهى الثاني عشر القسم وهي اصل حروفه ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل
معها نحو اقسم بالله لتفعلن ودخولها على الضمير نحو بك لافعلن واستعمالها في القسم الاستعطافي وهو
المؤكد لجملة طلبية نحو بالله هل قام زيد اي اسألك مستحلفا بالله الثالث عشر الغاية نحو وقد
احسن بي اي الي وقيل ضمن احسن معنى لطف الرابع عشر التوكيد وهي الزائدة وزيادتها في ستة مواضع
على ما في المغني احدها الفاعل وزيادتها فيه واجبة وغالبة وضرورة فالواجبة نحو احسن بزيد على قول
الجمهور والغالبة في فاعل كفى نحو كفى بالله شهيدا والجزم بزيادتها هو الاصح كما في الارتشاف وقال
الزجاج دخلت الباء لتضمين كفى معنى اكتف اي فهي للتعدية قال ابن هشام في المغني وهو من الحسن
بمكان ويصححه قولهم اتقى الله امرء فعل خيرا يثب اي ليتق وليفعل بدليل جزم يثب ويوجبه قولهم
كفى بهند بترك التاء فان احتج بالفاصل فهو يجوز لا موجب بدليل وما تسقط من ورقة وما تخرج
من ثمرة فان عورض بقولك احسن بهند فالتاء لا تلحق صيغ الامر وان كان معناها الخبر انتهى ويشكل
عليه اسناد الفعل الماضي الى ضمير المخاطب وهو غير جائز قالوا ومن مجيء كفى هذه مجردا عن الباء قول
الشاعر ويخبرني عن غائب المرء هديه كفى الهدي عما غيب المرء مخبرا ولا تزاد الباء في فاعل كفى
التي بمعنى اجزأ واغنى ولا التي بمعنى وقى والاولى متعدية لواحد كقوله قليل منك يكفيني ولكن قليلك
لا يقال له قليل والثانية متعدية لاثنين كقوله تع وكفى الله المؤمنين القتال والضرورة كقوله مهما
لي الليلة مهما ليه اودى بنعلي وسرباليه الثاني مما تزاد فيه الباء المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة
وهزي اليك بجذع النخلة قال ابن هشام وكثرت زيادتها في مفعول عرفت ونحوه وقلت في مفعول ما
يتعدى لاثنين كقوله تبلت فؤادك في المنام خريدة تسقي الضجيع ببارد بسام وقد زيدت في مفعول
كفى المتعدية لواحد ومنه الحديث كفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع قال المرادي في الجنى وزيادة الباء في

المفعول غير مقيس مع كثرتها الكرخ قال الرضي وانها تزاد قياسا في مفعول عرفت وعلمت وجهلت و
سمعت وتيقنت واحسست الثالث المبتدا وذلك في قولك بحسبك درهم وخرجت فاذا بزيد و
كيف بك اذا كان كذا ومن الغريب انها زيدت فيما اصله المبتدا وهو اسم ليس بشرط ان يتأخر الى موضع
الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا بنصب البر وقوله اليس عجيبا بان الفتى يصاب ببعض
الذي في يديه الرابع الخبر قال ابن هشام في تذكرته زيادة الباء في الخبر على ثلثة اقسام كثير وقليل
واقل والكثير في ثلثة مواضع وذلك بعد ليس وما نحو اليس الله بكاف عبده وما ربك بغافل
عما تعملون وبعد اولم نحو اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر و
ذلك لانه في معنى او ليس الله بقادر فهو راجع الى المسئلة الاولى في المعنى والقليل في ثلثة مواضع
بعد كان واخواتها منفية كقوله وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل
وبعد ظن واخواتها منفية كقوله دعاني اخي والخيل بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعدد وبعد
لا العاملة عمل ليس كقوله فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب والاقل
في ثلثة مواضع بعد ان ولكن وهل فالاول كقوله فان تنأ عنها حقبة لا تلاقها فانك مما
احدثت بالمجرب والثاني كقوله ولكن اجرا لو فعلت بهين والثالث كقوله الا هل اخو عيش
لذيذ بدائم انتهى وقال في المغني زيادتها في الخبر ضربان غير موجب فينقاس وقد مر مثاله وموجب
فيتوقف على السماع وهو قول الاخفش ومن تابعه جعلوا منه جزاء سيئة بمثلها والاولى تعلق
بمثلها باستقر محذوف هو الخبر انتهى الخامس الحال المنفي عاملها كقوله كائن دعيت الى باساء
داهية فما انبعثت بمزؤود ولا وكل ذكره ابن مالك السادس التوكيد بالنفس والعين نحو جاءني زيد
بنفسه وبعينه واللام وهي مكسورة مع غير المضمر ومفتوحة معه في غير لغة خزاعة نحو لكم ولنا و
تكسر في لغتهم مطلقا وهذا في غير ياء المتكلم فانها تكسر معها وفي غير المستغاث المباشر ليا فانها
تفتح معه نحو يا لله وبلعنبر تفتح الداخلة على الفعل نحو لتزول منه الجبال قال الرضي ونقل فتحها
مع جميع المظهرات ولها معان عشرون احدها الاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد
لله الثاني الاختصاص نحو الجل للفرس الثالث الملك نحو له ما في السموات وما في الارض وبعضهم
يستغني بذكره عن ذكر المعنيين قبله تقليلا للاشتراك الرابع التمليك نحو وهبت لزيد دينارا
الخامس شبه التمليك نحو جعل لكم من انفسكم ازواجا السادس التعليل نحو لتحكم بين الناس ومنها اللام

الثانية في نحو يا لزيد للعمرو يتعلقها بمحذوف وهل هو فعل من جملة مستقلة اى ادعوا لعمرو
او اسم هو حال من المنادى اى مدعوا لعمرو قولان لم يطلع ابن عصفور على ثانيهما فنقل الاجماع
على الاول الثامن موافقة على نحو ويخرون للاذقان سجدا التاسع موافقة في نحو ونضع
الموازين القسط ليوم القيمة العاشر موافقة من نحو سمعت له صراخا وقول جرير لنا الفضل في
الدنيا وانفك راغم ونحن لكم يوم القيمة افضل الحادي عشر موافقة عند كقولهم كتبته
لخمس خلون الثاني عشر موافقة بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس الثالث عشر موافقة عن
نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه قاله ابن الحاجب وقال ابن مالك
وغيره هي لام التعليل وقيل غير ذلك الرابع عشر التبليغ وهي الجارة لاسم السامع لقول او ما في
معناه نحو قلت له واذنت له وفسرت له الخامس عشر الصيرورة وتسمى لام العاقبة ولام المآل
نحو فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وانكرها البصريون ومن تبعهم وردوها الى
التعليل بحذف السبب واقامة المسبب مقامه وسيأتي عليها مزيد الكلام في حديقة الافعال ان شاء
تعالى السادس عشر القسم والتعجب معا وتختص باسم الله تعالى كقوله لله لا يبقى على الايام ذو حيد
السابع عشر التعجب المجرد عن القسم وتستعمل في النداء كقولهم يا للماء وللعشب اذا تعجبوا من كثرتهما
وفي غيره كقولهم لله دره فارسا ولله انت الثامن عشر التعدية نحو ما اضرب زيدا لعمرو وقال في
التصريح لان ضرب متعد في الاصل لكن لما بني منه فعل التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصرا
فعدي بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الفعل
باق على تعديته ولم ينقل وان اللام ليست للتعدية وانما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في
التعجب وهذا الخلاف مبني على ان فعل التعجب اذا صيغ من متعد هل يبقى على تعديته او لا فذهب الكوفيون
الى الاول والبصريون الى الثاني انتهى التاسع عشر التوكيد وهي اللام الزائدة وهي انواع فمنها
المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله كقوله وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم و
معاهد ومنها اللام المسماة بالمقحمة وهي المعترضة بين المتضايفين كقولهم يا بؤس للحرب والاصل
يا بؤس الحرب فاقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل انجرار ما بعدها بها او بالمضاف قولان ارجحهما
الثاني لان من شان المضاف ان يجر المضاف اليه والا فلا اضافة ومنها اللام المسماة بلام التقوية
وهي المزيدة لتقوية عامل ضعيف اما بتاخره نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون او لكونه فرعا في العمل نحو فعال لما

لما بين بلغ اعنا المثوى ونحو ضرب لزيد حسن وانا ضارب لعمرو وقد اجمع النحاة والقرينة في
نحو وكنا لحكمهم شاهدين ومنها اللام المبينة عند المبرد واختاره ابن خروف وفصل
الكلام عليها وهي على ثلاثة اقسام كما في المغني احدها ما تبين المفعول من الفاعل وهذه تتعلق بمذكور
وضابطها ان تقع بعد فعل تعجب او اسم تفضيل مفهمين حبا او بغضا تقول ما احبني وما ابغضني فان
قلت لفلان فانت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما وان قلت الى فلان فالامر بالعكس قال ابن بابشاذ
في شرح الجمع ولم اعلم ان احدا من اصحابنا شرح هذا وبين العلة فيه التي لاجلها اختصت اللام
بالفاعل والى بالمفعول والقول عندي في ذلك ان اللام لما كانت في باب الاستخبار والاخبار تختص بما هو فاعل
في المعنى من نحو قولك لمن هذا الفعل فتقول مجيبا هو لفلان فناسب اللام وليس كذلك الى لانها
تدخل في باب الاستخبار والاخبار للمعنى ايضا نحو قولك الى من يصل هذا الفعل فتقول هذا الى فلان فان
قيل ولم كانت اللام في اصلها للفاعل والى في اصلها للمفعول قيل ان اللام معناها في الاصل الملك او
والاستحقاق والملك والاستحقاق للفاعلين الذين ملكوا واستحقوا الاشياء والى معناها انتهاء الغاية
والغاية منتهى لفعلك فلذلك اختص بما ذكرناه انتهى الثاني ما تبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية وما تبين
فاعلية غير ملتبسة بمفعولية ومصحوب كل منهما اما غير معلوم مما قبلها او معلوم ولكن استؤنف بيانه تقوية
للبيان وتوكيدا له واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف مثال المبينة للمفعول سقيا لزيد وجدعا له
التقدير ارادتي لزيد ومثال المبينة للفاعلية تبا لزيد وسحقا له فانه في معنى خسر وهلك تنبيه ومما
يجر الظاهر والمضمر من حروف الجر الثلاثة الاتية ذكرها في باب الاستثناء وهي عدا وخلا وحاشا وسبعة
منها تجر الظاهر فقط وهي مذ ومنذ بضم الميم فيهما وثبوت النون ساكنة بعد الميم في الثانية وكسرها
لغة بني سليم قال ابو حيان حكى اللحياني في نوادره كسر منذ عن بني سليم وكسر مذ عن عكل انتهى قالوا
ومنذ بثبات النون اصل لمذ بدليل رجوعهم الى الضم في مذ عند ملاقاة ساكن نحو مذ اليوم ولولا
ان الاصل الضم لكسر ولان بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن وقال ابن ملكون هما اصلان لانه
لا يتصرف في الحروف ولا شبهه ويرده تخفيفهم ان وكان ولكن ورب وقط وقال المالقي اذا كان مذ اسما
فاصلها منذ وان كان حرفا فهي اصل قاله في المغني وفي النهاية قالوا مذ ومنذ حرفان وفي هذا نظر اذ قالوا اصل
مذ منذ ويلزم على قولهم ان المخففة من ان وان حرفان وان رتب باعتبار لغاتها عشرة احرف حكاه
المرادي في الجنى الداني ثم قال قلت الذي يظهر انهم ارادوا ان مذ كان اصلها منذ كلمتها فحذفت نونها

وتركت أختها على أصلها الا ترى انهم قالوا الاغلب على مذ الاسمية والاغلب على منذ الحرفية فلو كانت
مذ فرع منذ هذه لكانت مثلها في الحكم انتهى ويختصان بالزمان غير المستقبل من الماضي والحال ولو كان
عليه لتقييده بذلك لئلا يتوهم انهما لمطلق الزمان وليس كذلك فانهما لا يستعملان في الزمان المستقبل
اتفاقا كما قال الرضي ره ومعناهما ابتداء الغاية ان كان الزمان ماضيا كقوله اقوين مذ حجج ومذ دهر
وقوله وربع عفت آثاره منذ ازمان اي من حجج ومن ازمان والظرفية ان كان حاضرا نحو ما رأيته
مذ ومنذ يومنا اي في يومنا ومعنى في ومن الى ان كان معدودا نحو ما رأيته مذ ثلثة ايام اي من ابتدائها
الى انتهائها ورب والقول بحرفيتها كما مشى عليه في اطلاق السابق هو مذهب البصريين ومذهب
الكوفيين والاخفش في احد قوليه وابن الطراوة ذهب الى انه اسم وهو مرتضى الرضي وفيها ثمانية عشر لغة ضم
الراء وفتحها مع تشديد الباء وتخفيفها والاوجه الاربعة مع التاء مفتوحة وساكنة ومع ما او معهما
فهذه ست عشرة وضمها مع اسكان الباء وضمها وفي معناها ثمانية اقوال احدها انها للتقليل دائما
الثاني انها للتكثير دائما الثالث انها لهما على السواء الرابع انها لم توضع لواحد منهما بل هي حرف اثبات لا
يدل على تكثير ولا تقليل وانما يفهم ذلك من خارج الخامس للتكثير في مواضع المباهات والافتخار و
للتقليل فيما عداه السادس لمبهم العدد يكون تقليلا او تكثيرا السابع للتقليل كثيرا وللتكثير قليلا
الثامن عكسه اي للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا وهو الذي جزم به ابن مالك في التسهيل واختاره ابن
هشام في المغني قال فمن الاول ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وقوله ص يا رب كاسية في الدنيا عارية
يوم القيمة وسمع الكسائي اعرابيا يقول بعد انقضاء شهر رمضان يا رب صائمه لن يصومه ويا رب
قائمه لن يقومه وقال الشاعر ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات ووجه الدليل ان الآية
والحديث والمثال مسوقة للتخويف والبيت مسوق للافتخار ولا يناسب واحد منهما التقليل ومن الثاني
قول الشاعر الا رب مولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان وذي شامة غراء في حر وجهه مجللة
لا تنقضي لاوان ويكمل في خمس وتسع شبابه ويهرم في سبع معا وثمان اراد عيسى ع وآدم والقمر
انتهى ملخصا وقوله لم يلده باسكان اللام واصله لم يلده بكسرها واسكان الدال ثم سكنت اللام تشبيها
لها بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال اتباعا لفتحة الياء او بالضم اتباعا للهاء مقالة الدماميني
ويختص رب بالنكرة لفظا او معنى نحو رجل واحد ويغلب وصف هذه النكرة ولا يلزم
خلافا للمبرد وابن السراج والفارسي واكثر المتأخرين منهم الشلوبين وفي البسيط انه راي البصريين لان عاملها

يحذف غالبا فجعل التزام الوصف كالعوض والاول هو ظاهر نص سيبويه وعليه نص الاخفش
وتعالة الفراء والزجاج وابن طاهر وغيرهم واختاره ابن عصفور ولان ما فيها من معنى القلة والكثرة
مغن عن الوصف كما في كم الخبرية واحتج عليه بقول ام معاوية يارب قائلة غدا يا لهف ام معاوية
وقوله الا رب مولود لبيت ويغلب حذف متعلقها ومضيه وقد تحذف فيجب بقاء عملها وذلك
بعد الفاء كثير كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وبعد الواو كقوله وليل كموج البحر ارخى سدوله
وبعد بل قليلا كقوله بل بهمه قطعت بعد بهمه ومع التجرد اقل كقوله رسم دار وقفت في طلله كدت
اقضي الحيوة من جلله تنبيهات الاول قد تجر رب ضمير الغيبة فيلزم افراده وتذكيره وتفسيره بتمييز مطابق
للمعنى نحو ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امرأة وربه امرأتين وربه نساء ولقلة ذلك وشذوذه
لم يذكره المص فجعلها تجر الظاهر فقط وقد صرح بضعف ذلك في بحث المضمر وتبع فيه ابن مالك
ومنعه ابو حيان فقال ما ذكره ابن مالك في بعض كتبه من القلة وفي بعضها من الشذوذ ليس كذلك
النحويون اوردوه وذلك على سبيل الجواز انه فصيح لا شاذ ولا قليل الا ان عني بالشذوذ شذوذ القياس
وبالقلة قلته بالنسبة الى جرها الظاهر لانه اكثر من جرها المضمر انتهى وقد تقدم الكلام على
تعريف هذا الضمير وتنكيره في فصل الكتاب الثاني تنفرد رب من بين حروف الجر بوجوب التصدير
كذا قال غير واحد فقيل لانها للانشاء مثل كم وقيل لانها للقلة التي بمنزلة النفي والنفي له صدر
الكلام قال الدماميني واستشكل ابو حيان وجوب تصديرها بوقوعها خبر الان في قوله اماوي اني
رب واحد امه قلت فلا اشكالها ولا اشكل وهذا كما ترى غلط ظاهر فانها في البيت لا ينافي الصدرية
بدليل ان زيد لما قام وزيد انه لعالم وزيد لابوه قائم وقد تابعه بعض شراح التسهيل على هذا الغلط
انتهى وهذا البعض هو ابن ام قاسم المرادي والتاء وتختص باسم الله تعالى نحو تالله لاكيدن اصنامكم
واما حكاية الاخفش ترب الكعبة فشاذ واشذ منه حكاية ابن خالويه تالرحمن وبحياتك ومعناها
التعجب قال الزمخشري في تالله لاكيدن اصنامكم الباء اصل حروف القسم والواو بدل منها والتاء بدل
من الواو وفيها زيادة معنى التعجب كانه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه مع عتو نمرود وقهره
التقا فتيح واعرابه بعد نقل هذا الكلام ما قاله من البدل قاله كثير من النحاة ولا يقوم عليه دليل وقد
رده السهيلي بان مقتضى النظر انه ليس شيء منها اصلا للآخر وقوله فيها معنى التعجب نصوصهم على ان ذلك
لازم في لام القسم واما التاء فقد يكون معها التعجب وقد لا يكون انتهى قلت وقد نص غير واحد من النحاة

علان

على ان ذلك لازم في التاء ايضا وحتى وهي لانتهاء الغاية مكانية نحو اكلت السمكة حتى رأسها او زمانا
نحو سلام هي حتى مطلع الفجر ويجب في مجرورها اذا كان مسبوقا بذي اجزاء ان يكون آخرا او متصلا بآخر
فلا يقال سرت البارحة حتى نصفها ثم ان كان ما بعدها اسما غير داخل فيما قبلها اما لكونه غير جزء له نحو
سلام هي حتى مطلع الفجر او لكونه جزءا لم يقع الفعل عليه نحو صمت الايام حتى يوم العيد فالجر بها متعين
وان كان جزءا مما قبلها ولم يتعذر دخوله نحو صمت الايام حتى يوم الثلثاء فالجر بها جائز ويجوز العطف
تنبيه متى دلت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها او على عدمه عمل بها والا فاقوال اصحها الحكم
بالدخول مع حتى دون الى حملا على الغالب لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول في الى والدخول في حتى
قال ابن هشام في المغني وزعم شيخ شهاب الدين القرافي انه لا خلاف في دخول ما بعد حتى وليس كذلك بل
الخلاف مشهور وانما الاتفاق في حتى العاطفة والفرق ان العاطفة بمعنى الواو انتهى وجعل الرضي دخول
ما بعد حتى في حكم ما قبلها متحتما لو تم ابن الحاجب ما ذكره في الكافية في مجيئها بمعنى مع كثيرا او الا فمعنى لا
يكون بمعنى مع قال بعض المحققين والقياس ان يكون حكمه بان الى تأتي بمعنى مع قليلا ايضا مثونيا من
دخول ما بعدها في حكم ما قبلها الا ان الرضي لم يذكره والكاف ولها خمسة معان احدها التشبيه نحو
زيد كالاسد الثاني التعليل اثبته قوم ونفاه الاكثرون وقيد بعضهم جوازه بان تكون الكاف مكفوفة
كحكاية سيبويه كما انه لا يعلم فتجاوز الله عنه والحق جوازه في المجرد عن ما نحو ويكأنه لا يفلح الكافرون
اي اعجب لعدم فلاحهم وفي المقرونة بما الكافة كما في مثال وبما المصدرية نحو فاذكروه كما هداكم اي لاجل
هدايته اياكم الثالث الاستعلاء ذكره الاخفش والكوفيون قيل لبعضهم كيف اصبحت فقال كخير وقيل
كن كما انت عليه ان المعنى على ما انت عليه في هذا المثال اعاريب اخر ذكرها في المغني الرابع المبادرة وذلك
اذا اتصلت بما نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وابو سعيد السيرافي
وغيرهما وهو غريب قاله ابن هشام الخامس التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ لا بد من الحكم
بزيادة احدهما اذ في التشبيه والاصل المعنى ليس شيء مثل مثله فيلزم اثبات المثل لله تعالى ونفي المثلية
عن ذلك المثل وهو محال ولا سبيل الى الحكم بزيادة مثل لان زيادة ما هو على حرف واحد اولى ولا
سيما اذا كان من قسم الحرف لانه اولى بالزيادة من الاسم مع قيل ان زيادة الاسم لم تثبت فكان الكاف
هي الزائدة قال ابن جني وانما زيدت لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف كاعادة الجملة ثانيا هذا قول
الجمهور وقيل الكاف غير زائدة والزائد مثل وليس بشيء لما مر وقيل لا زائد منهما ثم اختلف فقيل مثل

والواو ولا تخفض بظاهر معين.

بمعنى الذات وقيل بمعنى الصفة وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال فصيروا مثل كعصف
مأكول وعلى القياس زيادة الكاف كما جزم به ابو حيان في الارتشاف وان تردد فيه بعضهم تنبيه لا يرد
على كلام المصنف جر حتى والكاف للضمير في قوله اتت حتاك تقصد كل فج وقوله وام اوعال
كها او اقربا لانها ضرورة خلافا للمبرد والكوفيين والواو وهو للقسم ولا تتعلق الا بمحذوف نحو
والقرآن الحكيم فان تلتها واو اخرى نحو والتين والزيتون وطور سينين فهذه الثانية واو العطف والا
لاحتاج كل من الاسمين الى جواب واما واو رب فالصحيح انه واو العطف وان الجر فيما بعدها برب مقدرة
خلافا للمبرد والكوفيين ولا تخفض هذه الثلاثة اي حتى والكاف والواو بظاهر معين كما اختص ما
قبلها بما مر فائدة من الحروف ما لفظه مشترك بين الاسمية والحرفية وهو ستة احدها وثانيها عن وعلى
فتكونان اسمين بمعنى جانب وفوق وذلك اذا دخلت عليهما من كقوله من عن يميني تارة وامامي وقوله غدت
من عليه بعدما تم ظمؤها قال ابن هشام في المغني ومن الداخلة على عن زائدة عند ابن مالك ولابتداء
الغاية عند غيره قالوا فاذا قعدت عن يمينه فالمعنى في جانب يمينه وذلك محتمل للملاصقة ولخلافها فاذا
جئت بمن تعين كون القعود ملاصقا لاول الناحية انتهى ولا تجر عن في المشهور الا بمن وقد تجر بعلى وهو
نادر والمحفوظ بيت واحد وهو على حين مرت الطير سنحا قال البدر الدماميني في شرح التسهيل ولا
اعرف من اثبته تماما ولا تفيد اسمية عن وعلى بحالة دخول من عليهما كما يغلط فيه كثير فاذا قلت يد على
السطح سرت عن البلد احتمل الاسمية الثالث الى حكاه ابن عصفور في شرح ابيات الايضاح عن ابن
الانباري فقال ان الى تستعمل اسما فيقال انصرفت من اليك كما يقال غدوت من عليه وهو غريب الرابع و
الخامس مذ ومنذ فيكونان اسمين وذلك في موضعين احدهما ان يليهما اسم مرفوع نحو ما رايته مذ يومان
او منذ يوم الجمعة وفيهما حينئذ ثلاثة اقوال احدها انهما مبتدآن وما بعدهما خبر عنهما ووجب التاخير اجراء
للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين واختاره
ابن الحاجب ومعناهما الامد ان كان الزمن حاضرا او معدودا واول المدة ان كان ماضيا الثاني انهما ظرفان
مخبر بهما عما بعدهما وهو مذهب الاخفش والزجاج والزجاجي ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ
يومان بيني وبين لقائه يومان وقال في المغني ولا خفاء بما فيه من التعسف الثالث انهما ظرفان وما
بعدهما فاعل لكان تامة محذوفة والتقدير مذ كان يومان او منذ كان يوم الجمعة وهذا مذهب
جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضا والسهيلي الرابع انهما ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف

والتقدير

والتقدير من الزمان الذي هو يوم ان بناء على انه مركب من كلمتين من وذو الطائية وهذا
قول لبعض الكوفيين الثاني ان يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقوله ما زال مذ عقدت
يداه ازاره او اسمية كقوله وما زلت ابغي المال مذ انا يافع ومنهما ح قولان احدهما وهو المشهور انهما
ظرفان مضافان فقيل الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة السادس الكاف فيقع اسما مرادفا
لمثل ولا يكون كذلك عند سيبويه والمحققين كما قال في المغني الا في ضرورة الشعر كقوله يضحكن عن
كالبرد المنهم وقال كثير منهم الاخفش والفارسي يجوز في الاختيار فيجوز في نحو زيد كالاسد ان يكون
الكاف في موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيرا قال الزمخشري في قوله
تعالى كهيئة الطير فانفخ فيه ان الضمير فيه راجع الى الكاف من كهيئة الطير اي فانفخ في ذلك الشيء
المماثل فيصير كسائر الطيور انتهى ووقع مثل ذلك في كلام غيره ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل
مررت بكالاسد ونقل في شرح بانت سعاد عن ابن مضا انها اسم ابدا لانها بمعنى مثل وهو غريب و
تتعين الحرفية حيث كانت زائدة خلافا لمن اجاز زيادة الاسماء وحيث وقعت هي ومخفوضها صلة
كقوله ما يرتجى وما يخاف جمعا فهو الذي كالليث والغيث معا خلافا لابن مالك في اجازته ان
يكون مضافا ومضافا اليه على اضمار مبتدأ كما في قراءة بعضهم تماما على الذي احسن وهذا تخريج
للفصيح على الشاذ تتمة اثبت الجمهور من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة للمجرور في النعت كقولهم
هذا جحر ضب خرب والتوكيد كقوله يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم بجر كلهم بالمجاورة لانه توكيد
لذوي المنصوب لا الزوجات والا لقيل كلهن وفي عطف النسق ايضا نحو وامسحوا برؤوسكم وارجلكم
فانه معطوف على ايديكم لانه مفعول قال ابو حيان وذلك ضعيف جدا ولم يحفظ من كلامهم قال
والفرق بينه وبين النعت والتوكيد انهما تابعان بلا واسطة فهما اشد مجاورة من العطف المفصول
بحرف العطف انتهى قال الدماميني في التحفة اخبرني صاحبنا الشيخ شمس الدين الحنفي المعروف بابن
الدتلي انه كان بيده كراسة من تفسير الثعلبي او غيره وفيها ان ارجلكم في اية الوضوء مخفوض بالمجاورة
قال فجئت الى الشيخ جمال الدين ابن هشام وهو جالس بمصر بجامع عمرو بن العاص فاردت الكلام المذكور
في الاية طالبا ان يتكلم عليه فنظر في تلك الكراسة ثم القاها الي وقال لي بحدة خذ فاسا واكشط
به هذا الكلام وادم به فوجدت صاحبه قد تركته ومضيت انتهى وقال ابن هشام في شرح الشذور في
عطف البيان قال لا يمتنع في القياس لانه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع قال وينبغي امتناعه في

النوع الرابع ما يرد منصوبا وغير منصوب وهو ما بعد الا في المستثنى وهو المذكور بعد الا واخواتها للدلالة على عدم اتصافه بما نسب الى سابقه ولو حكما فان كان مخرجا من متعدد فمتصل والا فمنقطع

البدل لانه في التقدير من جملة اخرى فهو يجوز تقديره انتهى وكذا قال ابو حيان وزاد لا نعلم احدا اجاز الا فيه ولا تحفظه من كلامهم انتهى قال في المغني وانكر السيرافي وابن جني الجر بالمجاورة مطلقا وأوّلا قوله خرب بالجر على انه صفة لضب ثم قال السيرافي في الاصل هذا حجر ضب خرب الجحر منه بتنوين خرب ورفع الجحر ثم حذف الضمير للعلم به ثم اتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر وقال ابن جني الاصل خرب جحره ثم انيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له وذلك لا يجوز عند البصريين وان امن اللبس انتهى وقصره الفراء على السماع ومنع القياس على ما جاء منه فلا يجوز هذا جحر خربة ضب وخصه قوم بالنكرة وهو مردود فقد سمع في المعرفة وهل يختص النعت بالمفرد قال الخليل نعم وسيبويه لا بل يجري في المثنى قال ابو حيان وقياسه الجريان في الجمع والمانع يقول لم يرد الا في الافراد وهو قريب من راي الفراء تنبيه حركة الجر على الجوار من جملة صور الاتباع وفي قولهم على الجوار ما يشير اليه وبهذا يندفع استشكال تصور العامل في المجرور به فان العامل في مجاوره لا يصح ان يكون عاملا فيه من حيث انه ليس له في المعنى وانما هو لغيره وعامل غيره لا يقتضي جره انه هو غير مجرور وهنا انقضى كلام المصنف على النوع الثالث من انواع المعربات وهو ما يرد مجرورا لا غير فشرع في النوع الرابع وهو ما يرد منصوبا وغير منصوب فقال النوع الرابع من المعربات من الاسماء ما يرد منصوبا وغير منصوب وهو ما بعد الا في المستثنى وهو المذكور بعد الا غير الصفة واحدى اخواتها وهو غير وسوى بلغاتها وعدا وخلا وحاشا وليس ولا يكون للدلالة متعلق بالمذكور على عدم اتصافه اي المذكور بما نسب الى سابقه ولو كان نسبة حكما نحو قام القوم الا زيدا وما قام الا زيد فزيد في المثال الاول مذكور بعد الا للدلالة على عدم اتصافه بالقيام الذي نسب الى سابقه وهو القوم وفي الثاني مذكور بعد الا للدلالة على عدم اتصافه بعدم القيام الذي نسب الى سابقه حكما وهو احد اذ التقدير ما قام احد الا زيد وشمل الحد المستثنى المتصل والمنقطع فلذلك بينهما مفصلا بقوله فان كان المستثنى مخرجا حقيقة من متعدد لفظا او تقديرا فمتصل نحو جاء القوم الا زيدا وما جاء الا زيد والا يكن مخرجا من متعدد لا لفظا ولا تقديرا فمنقطع نحو جاء القوم الا حمارا تنبيهان الاول قال ابن الحاجب لا يمكن جمع المستثنى المتصل والمنقطع في حد واحد لان ماهيتهما مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد وذلك لان الحد مبين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا او تصريحا والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع الاجزاء حتى

النوع الرابع ما يرد منصوبا وغير منصوب

بمجموعها في حد واحد باعتبار اللفظ والدليل على اختلاف ماهيتهما ان احدهما مخرج من متعدد والآخر
غير مخرج بل لا يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ
فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها انتهى قال الرضي وللقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية
قوله لان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من
اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما
قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لا من تمام ماهيته وعلى
هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاءني القوم الا حمارا لمخالفة القوم الحمار في المجيء انتهى وعلى هذا
جرى المصنف في تعريفه المذكور الذي يرد على الاستثناء المتصل اشكال مشهور وهو لزوم التناقض في المستثنى
وذلك لانك اذا قلت مثلا قام القوم الا زيدا فقد اثبت القيام للقوم الذين من جملتهم زيد وقولك
الا زيدا فقد نفيت القيام عن زيد فنفي عنه القيام الذي ثبت له في ضمن القوم فيلزم التناقض وكذا
قولك اضرب القوم الا زيدا يلزم ان يكون زيد مطلوبا ضربه غير مطلوب وهذا لا يتصور في كلام
العقلاء وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما
فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا واختلفوا
في التفصي عن هذا الاشكال فقال بعضهم المختار ان المستثنى غير داخل في المستثنى منه فالقوم في قولك
جاء القوم عام مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيدا قرينة تدل على ان
مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد انتهى وكان المصنف ارتضى هذا الجواب حيث قال في الحد هو
المذكور بعد الا واخواتها للدلالة على عدم اتصافهما بما نسب الى سابقه لكن قال الرضي انه ليس بشيء لاجماع
اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج ولا اخراج الا مع الدخول وايضا يستبعد دعوى عدم الدخول في قصد
المتكلم في نحو له علي عشرة الا واحدا لان الواحد داخل في العشرة بقصده ثم اخرج والا لكان مريدا بلفظ
العشرة تسعة وهو محال وقال ابو بكر الباقلاني وعبد الجبار المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثناء كلها
اسم واحد لما بقي فقولك له علي عشرة الا واحدا بمعنى له علي تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هنا ولا
اخراج ورد عليهما بانه ليس في لغتهم اسم مركب من اكثر من لفظين وقيل وليس بشيء لانه ينتقض بالجملة وبطلانه
نعم يرد عليه انه لا يفصل بين اجزاء الكلمة بكلمة اخرى ولا اباء عن قولنا جاءني القوم يوم الجمعة امام
الامير في ساحة البلد الا زيدا انتهى وقال الخوارزمي واستحسنه الرضي ان المستثنى داخل في المستثنى منه والتناقض

الاشكال المشهور في المستثنى

جوابه

غير

فالمستثنى بالا ان لم يذكر معه المستثنى منه اعرب بحسب العوامل

غير لازم لانه انما يلزم لو كان في النسبة الى مجرد المستثنى وليس كذلك بل النسبة الى المستثنى منه والمستثنى
معا وانما اجرى الاعراب على المستثنى منه وان كان المنسوب اليه الجميع لان العادة اجراء الاعراب على اول
اجزاء المنسوب اليه غير المفرد والاعراب على الجزء الاخير بكونه مضافا اليه او تابعا من التوابع او شبه المفعول
كالمستثنى فالمستثنى يخرج قبل الاسناد الى المستثنى منه قال الرضى وهذا الجواب هو الصحيح المندفع عنه
الاشكالات كلها انتهى قال بعض المتأخرين وفيه ان المستثنى لم يخرج عن كونه مدلول المستثنى منه لانه
غير ممكن ولا عن النسبة لانه لا نسبة فكيف يتصور اخراج نحن نقول النسبة المسند الى المستثنى منه فاخرج من
النسبة المستثنى ثم حكم وطلب فلا تناقض فتأمل انتهى وقد سبقه الى هذا صاحب غاية التحقيق حيث
قال انه داخل من حيث الافراد واللفظ فاخرج عنه في التركيب والحكم انتهى والتأمل منصف هنا الثالث
انما سمي المتصل متصلا لانه داخل في دلالة منطوق المستثنى منه والمنقطع منقطعا لدخوله في دلالة المفهوم
ودلالة المنطوق اقوى فسمي المخرج منها متصلا بخلاف دلالة المفهوم فانها ضعيفة الرابع لا يشترط في
المنقطع ان يكون من غير جنس المستثنى منه بل ان لا يكون داخلا في المتعدد الاول قبل الاستثناء ولو كان
من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد ولم يكن نحو جاءني
القوم الا حمارا فتبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم الخامس صرح بعض المتأخرين
ههنا فقال هلا كان الاستثناء متصلا لكن تارة يكون المخرج منه مذكورا وتارة يكون مقدرا
فيكون الاصل في نحو ما فيها احد الا حمارا ما فيها احد ولا ما يتبعه الا حمارا وما يتبعه يشمل الابل والبقر
والغنم وغير ذلك فاستثني الحمار منه ودل على هذا المحذوف استثناء الحمار كما دل على تقدير احد في
الاستثناء المفرغ نحو ما جاءني الا زيد لخروج زيد على تقدير على حال من الاحوال فيما جاءني زيد الا
راكبا وكذا القول في البواقي ويكون الفرق بين هذا الذي يسمونه منقطعا والاستثناء المفرغ
اشتغال العامل بمطلوبه في نحو ما جاءني احد الا حمارا وعدم اشتغاله في ما جاءني الا زيد واجاب هذا
الباحث بان ذلك ان سلم لم يخرج عن الانقطاع بحسب الظاهر وان كان متصلا باعتبار التقدير فاذا صح
الاسمان بالاعتبارين المختلفين فلا بأس بقصره على احدهما لقصد التمييز بينه وبين نوع اخر يخالفه في
طريقته وهو المتصل لفظا انتهى فالمستثنى بالا ان لم يذكر معه المستثنى منه لفظا بل نوي ويسمى الكلام
ح ناقصا اعرب بحسب اقتضاء العوامل من رفع ونصب وجر لقيامه مقام المستثنى منه لكن لا اصالة بل
لان العوامل في التحقيق عاملة في ذلك المقدر ولكن لما حذف واقام المستثنى مقامه عمل فيه لا بطريق الاصالة

الجواب الثاني

الجواب الثالث

وسمي مفرغا

لصحة ما قام الا هند وقيل بطريق الاصالة والصحيح للفصل بالا وفيه نظر اذ الفصل انما
يكون مسوغا لترك التاء في الجملة لا مقتضيا لتركها وجوبا او اختيارا ونحو ما قام الا هند يجب
فيه ترك التاء عند قوم ويختار عند آخرين وهو الحق بدليل قوله ما برئت من ريبة وذم
في حربنا الا بنات العم وسمي المستثنى مفرغا اي مستثنى مفرغا لانه الاسم لا مفرغ وحده وانما سمي
بذلك تسمية له باسم عامله لانه هو المفرغ في الحقيقة ولم يشتغل بمستثنى منه يعمل فيه لفظا ففرغ
عنه للعمل في المستثنى فلا حاجة الى ما قاله بعضهم بان المراد بالمفرغ المفرغ له على الحذف والايصال
كما يراد بالمشترك المشترك فيه لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه على ان ذلك ان تقتضي المفرغ بالمفرغ عن
اعرابه لاعراب المستثنى منه وذلك ان تجعله اسم مكان لوقوع التفريغ فيه تنبيهان الاول التفريغ
لا يكون في المصدر المؤكد لعدم الفائدة ونحو ان نظن الا ظنا محمول على انه مصدر نوعي اي الا ظنا
ضعيفا ويكون فيما عدا ذلك من جميع المعمولات كالخبر نحو ان هي الا اسماء سميتموها والفاعل
نحو لا يعلمهم الا الله والنائب عن الفاعل نحو فهل يهلك الا القوم الظالمون والمفعول به نحو لا
يكلف الله نفسا الا وسعها والمفعول فيه نحو لم يلبثوا الا عشية او ضحاها والمفعول له نحو وما
تنفقون الا ابتغاء وجه الله ولا يكون في المفعول معه فلا يقال لا تسر الا والنيل قال الرضي ولعل
ذلك ان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا والواو ايضا مؤذنة
بنوع من الانفصال فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالانفصال واما وقوع واو الحال بعدها
نحو ما جاءني زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو انتهى ويكون في
الملحقات بالمفعول كالحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا ولا ينفقون نفقة الا وهم كارهون والتمييز
نحو ما امتلأ الاناء الا ماء واما التوابع فانما يقع التفريغ منها في البدل نحو ما سلبت زيدا الا ثوبه
واما عطف النسق فلا يكون فيه لما تقدم وعطف البيان والتاكيد ينافيهما التفريغ ضرورة انه
لا يكون الا في متعدد متماثل والتعدد ينافي عطف البيان لانه اما علم او مختص مثله فلا يمكن ان يقدر
عطف بيان متعدد شامل للمذكور وغيره وكذا التاكيد لانه ليس لنا الفاظ تاكيدية عامة تشمل
المستثنى وغيره حتى تقدرها وتخرج منها التاكيد المستثنى واما الوصف فجوز الرضي وصاحب اللباب
وقوع التفريغ فيه نحو ما جاءني الا ظريف وما لقيت احدا الا انت خير منه وفي المغني لابن هشام ان
التفريغ لا يجوز في الصفات ولم يحك جوازه الا عن الزمخشري وابي البقاء وكلام النحويين بخلافه

ذلك

والكلام معه غير موجب غالبا وان ذكر فان كان الكلام موجبا نصب

ذلك وظن التفتازاني ان المسألة اجماعية فقال في شرح المفتاح لا خلاف في جواز الاستثناء
المفرغ في الصفة الثاني كل استثناء مفرغ لا يكون الا متصلا لانه يعرب على حسب العوامل فيكون من
من تمام الكلام على سبيل التنبيه ولذلك لم يجز نصبه على الاستثناء الثالث يفقد المستثنى منه والمفرغ
بفقد الضرورة وما اثبتنا او المستثنى مع مناسبة نحو جئته وصفه فقوى نحو ما ضربت الا زيدا اي احدا
جئنا الا راكبا اي على حال من الاحوال نحو ما ضربت الا تاديبا اي لغرض من على ذلك الرابع من الضرب
الضرب ان يشتغل العامل في المفرغ بمحذوف فينصب ما بعد الا على الاستثناء نحو ما ضربت الا زيدا
وما مررت الا زيدا فزيد في المثالين منصوب على الاستثناء ومعمول الفعل محذوف وهذا انما يكون
فيما يمكن حذفه فلو قلت ما قام الا زيد لم يجز النصب لان الفاعل لا يحذف واجازه الكسائي على مذهبه
في جواز حذف الفاعل قاله المرادي في شرح التسهيل والكلام معه اي مع المستثنى المفرغ غير موجب
بفتح الجيم وهو ما اشتمل على نفي او شبهه من نهي او استفهام انكاري غالبا لا دائما لاستبعاد اشتراك
افراد الجنس في وقوع الفعل منها او طلبها ومخالفة واحد اياها ولكن ذلك ممكن وهو قليل جدا
امكانه من غير الغالب نحو كل حيوان تحرك فكه الاسفل في الاكل الا التمساح وقرأت الا يوم كذا اذ
لا يبعد ان يقرأ جميع الايام الا اليوم المستثنى وضابطه استقامة المعنى كما قال ابن الحاجب وفسر بعضهم
استقامة المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم كالمثال الاول او تكون هناك قرينة
دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا كالمثال الثاني لظهور ان المتكلم
لا يريد جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك انتهى وقال ابن مالك في شرح التسهيل
اذا كان في الايجاب معنى النفي عومل معاملته نحو صمت الا زيد وصمت الا يوم الجمعة فانه بمعنى
لم اجفه ولم افطر انتهى تنبيهان الاول لا يقال ما زال زيد الا عالما وان كان ظاهر الكلام غير موجب
لان معنى زال النفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب الدائم فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات
الا على صفة العلم وهو محال الثاني اذا كان الموجب في معنى النفي كلو ولولا فذهب المبرد الى جواز
التفريغ معه نحو لولا القوم الا زيد لاكرمتك ولو كان معنا الا زيد لغلبنا قال قال ابو حيان في
الارتشاف والصحيح انه لا يجوز وان ذكر مع المستثنى المستثنى منه ويسمى الكلام تاما ففيه تفصيل فان
كان الكلام موجبا وهو ما لم يتقدمه شيء مما تقدم نصب المستثنى وجوبا سواء كان متصلا نحو قوله
تعالى فشربوا منه الا قليلا او منقطعا نحو جاء القوم الا حمارا تاخر المستثنى على المستثنى منه كما مر او تقدم

نحو

نحو قام القوم الا زيدا واختلف في عامل النصب فقيل هو الا لاختصاصها بالاسم وليست كالجزء منه فعملت
كسائر الحروف التي هي كذلك وهذا مذهب سيبويه والمبرد والزجاج والجرجاني واختاره ابن مالك وابن هشام
وقيل العامل ما قبل الا بواسطتها وهو رأي السيرافي وقال ابن عصفور وغيره هو مذهب سيبويه والفارسي
وجماعة من البصريين وقال الشلوبين هو مذهب المحققين وقيل هو ما قبلها مستقلا واليه ذهب ابن خروف
وعزاه الى سيبويه فعلى هذا كان كل من هذه المذاهب قد نسب الى سيبويه وكل يدعون وصلا بليلى وليلى
لا تقر لهم بذاكا وقيل هو مستثنى مضمر حكاه السيرافي عن المبرد والزجاج وفي التاريخ ان عضد الدولة قال
للفارسي وهو مسايره في ميدان شيراز لم انتصب المستثنى في قولك جاء القوم الا زيدا فقال التقدير
استثني زيدا فقال لم لا قدرته امتنع زيد فانقطع الفارسي وقال هذا جواب ميداني ثم كتب فيه شيئا و
قيل العامل ان بفتح الهمزة وتشديد النون مقدرة بعد الا حكاه الفارسي عن الكسائي فالتقدير في نحو قام
القوم الا زيدا الا ان زيدا لم يقم وقيل غير ذلك وهو خلاف لا ثمرة له تنبيهان الاول ظاهر كلام المصنف
تعيين النصب في الكلام التام الموجب عند جميع العرب وليس كذلك بل الابدال فيه لغة حكاها ابو حيان
وخرج عليها قراءة فشربوا منه الا قليل بالرفع وقال ابن مالك في توضيح البخاري لا يعرف اكثر المتأخرين
في هذا النوع الا النصب وقد اغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه فمن الاول قول ابي قتادة
احرموا كلهم الا ابو قتادة لم يحرم والا بمعنى لكن وابو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبره ومن محذوف الخبر قوله
عليه السلام كل امتي معافى الا المجاهرون بالمعاصي وقراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل اي الا قليل منهم لم
يشربوا جزم بذلك في مختصر العمدة وقال ابو حيان في النهر اذا تقدم موجب جاز فيما بعد الا وجهان النصب
على الاستثناء وهو الافصح وان يكون ما بعد الا تابعا لاعراب المستثنى منه ان رفعا فرفع او نصبا فنصب
او جرا فجر سواء كان ما قبل الا ظاهرا او مضمرا قال واختلفوا في اعرابه فقيل هو نعت وانه ينعت بما بعد
الا الظاهر والمضمر يعني ان المضمر ينعت في هذا الباب وقيل لا ينعت بما بعدها الا النكرة او المعرف
بلام الجنس فان كان معرفا بلام العهد او الاضافة لزم النصب على الاستثناء ومنهم من زعم ان من الاتباع قوله
وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان الثاني اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه تحتم نصبه ايضا
سواء كان متصلا او منقطعا وسواء كان في سياق الايجاب كقام الا زيدا القوم او في غيره كقول
الكميت وما لي الا آل احمد شيعة وما لي الا مشعب الحق مشعب ولا يصح الابدال لان التابع لا
يتقدم على المتبوع هذا مذهب البصريين واجاز الكوفيون والبغداديون غير النصب في المسبوق بالنفي نحو ما

وَالَّا فَإِنْ كَانَ مُتَّصِلًا فَالأَحْسَنُ اتْبَاعُهُ عَلَى اللَّفْظِ نَحْوُ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ

قام الا زيد احد قال سيبويه سمع يونس بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول مالى الا ابوك ناصر وقال
حسان اذا لم يكن الا النبيون شافع قال ابن هشام ووجهه ان العامل فرغ لما بعد الا وان المؤخر عام
اريد به خاص فصح ابداله من المستثنى لكنه بدل كل ونظيره فى ان المتبوع اخر وصار تابعا ما مررت بمثلك
احد انتهى وقال ابن الصائغ الوجه ان يقال هو بدل من الاسم مع الا بمجموعهما فيكون بدل شيء من شيء
لعين واحدة انتهى وان لا يكن الكلام موجبا بل كان غير موجب ففيه تفصيل فان كان المستثنى متصلا
فالاحسن والارجح اتباعه اى اتباع المستثنى للمستثنى منه على اللفظ بدلا منه بدل بعض من كل عند البصريين
وعطف نسق عليه عند الكوفيين لان الا عندهم من حروف العطف فى باب الاستثناء خاصة وهى عندهم بمنزلة
لا العاطفة فى ان ما بعدها مخالف لما قبلها لكن ذلك منفى بعد ايجاب وهذا موجب بعد نفى قال ابن هشام
فى المغنى واعترض مذهب البصريين بان بدل البعض لا بد له من رابط ولا ضمير يعود الى المبدل منه وبانه يخالف
للمبدل منه فان المبدل موجب والمبدل منه منفى واجيب عن الاول بان الربط بالاستثناء اغنى عن الربط
بالضمير لظهور افادة البعضية وعن الثانى بانه لا منع من التخالف مع الحرف المقتضى لذلك كما
جاز فى الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفى مع الاسم الذى بعده صفة للرجل
والاعراب على الاسم كذلك يجعل فى نحو ما جاء القوم الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم قاله
الرضى به واعترض مذهب الكوفيين باطراد قولهم ما قام الا زيد وليس شيء من حروف العطف يلى العوامل
قال ابن هشام فى المغنى وقد يجاب بانه ليس تاليها فى التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيد انتهى قال الدماميني
لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه مطردا والغرض انه قليل انتهى فائدة قال ابن الدهان فى الغرة ليس
فى الابدال ما يخالف المبدل منه الا فى الاستثناء وحده وذلك انك اذا قلت ما قام احد الا زيد فقد
نفيت القيام عن احد واثبته لزيد وهو المبدل منه نحو قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم قرء السبعة
بالرفع على انه تابع للضمير المرفوع المتصل بالفعل وابن عامر بالنصب على الاستثناء تنبيهات الاول زاد جماعة
منهم ابن مالك فى التسهيل وابن هشام فى الجامع فى هذه المسئلة لعنى ترجيح الاتباع على النصب قيدين اخرين
احدهما ان يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه نحو ما جاءنى احد حين كنت جالسا ههنا الا زيدا و
ثانيهما ان لا يكون مردودا به كلام تضمن معنى الاستثناء نحو ما قام القوم الا زيدا ردا على من قال قام القوم
الا زيدا فانه فى هاتين الصورتين يترجح النصب على الاتباع اما فى الاولى فلان البدل انما كان مختارا
للطلب المشاكلة بينه وبين المستثنى منه ومع التراخى لا يتبين ذلك واما فى الثانية فلانه غير مستقل و

المبدل في حكم الاستقلال قال ابو حيان وهذان القيدان لا يعرفهما اصحابنا الا ابن عصفور فانه
حكى نحو القيد الثاني عن ابن السراج ورده انتهى فلا يرد ح على قضية اطلاق المصنف الثاني وقد يقال لا
يستفاد من كلام المصنف دقيقة هذا الاتباع فينبغي التصريح باحد القولين وقد يجاب بانه انما فعل
ذلك اشارة الى عدم ترجيح احد المذهبين لتكافؤ الادلة الثالث علل كثير ترجيح الاتباع على
النصب بما فيه من حصول المشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه في الاعراب قال البدر الدماميني في المنهل
وقضية ذلك انه لا يكون البدل في قولنا ما ضربت احدا الا زيدا مختارا على النصب ضرورة ان المشاكلة
حاصلة على كلا التقديرين فيستويان انتهى قلت وقد صرح بذلك الشيخ محب الدين ناظر الجيش في
شرح التسهيل قال لو حصلت المشاكلة في تركيب يستويا والاحسن في تعليل ذلك ما علل به بعضهم
صاحب الفوائد الضيائية من ان النصب على الاستثناء انما هو على التشبيه بالمفعول به لا بالاصالة او
بواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة فان تعذر اتباع المستثنى للمستثنى منه على اللفظ
لمانع فعلى المحل عملا بالمختار على قدر الامكان وذلك في ثلاثة مواضع احدها في المجرور بمن الزائدة
الاستغراقية نحو ما جاءني من رجل الا زيد فزيد مرفوع على البدلية من محل احد لانه في موضع رفع بالفاعلية
لتعذر الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت لتفيد ان النفي شامل لجميع افراد المجرور بها
سواء باشرت المجرور بها نحو ما جاءني من رجل او كان المجرور تابعا لما باشرته نحو ما جاءني من رجل و
امرأة والا ناقضة لما يقع بعدها من النفي ومع بطلان النفي لا يتاتى ان يكون شاملا لافراد ما بعدها
ولا يجوز الابدال على اللفظ ايضا على مذهب الاخفش وان جوز زيادة من في الموجب مطلقا معرفا كان
او غيره لان الكلام في من الاستغراقية ولا يمكن ان يكون في ذلك هنا الثاني المجرور بالباء الزائدة نحو ليس
زيد بشيء الا شيئا لا يعبا به فشيئا منصوب على البدلية من محل شيء لانه في موضع نصب لتعذر الابدال من
من لفظ المجرور بها ايضا لانها وضعت لتدل على تاكيد نفي المجرور بها سواء كان المجرور مباشرا لها
ام تابعا او لما المباشر لها نحو ما زيد بقائم ولا قاعد وقد تقرر ان الا مبطلة لما لا يتعقلها من نفي
اذا بطل فلا توكيد الثالث اسم لا التبرئة نحو لا اله الا الله فاسم الجلالة مرفوع على البدلية من
المحل كما سياتي لتعذر الابدال من لفظ اسم لا ضرورة ان لا تقدر عاملة بعد الا لانها لا تعمل في
معرفة ولتناقضها المناقضة لها الا في المعنى لانها انما عملت للنفي وقد انتقض بالا ولا يرد نحو ليس
زيد شيئا الا شيئا لا يعبا به مع انتقاض النفي فيه ايضا بالا لان لا انما عملت للنفي فلا تقدر عاملة الا

مع وجوده وهو مع لا معقود كما عرفت فبطل تقديرها بعده وليس انها عملت للفعلية لا للنفي
مع عمرانه فلو كان جميعا ويجوز ما كان زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به على البدل لان العمل لكان لا
للنفي ولا لكان والنفي جميعا وكان مجردها يصح تقديرها بعد الا ولما كانت ليس فعلا بمعناه النفي
توهم انها بمنزلة بمثابة لا في العمل والخبر كذلك بل عملها للفعلية والفعلية اذا قدرت مجردة عن النفي
لم يتعذر العمل ولكن لما كان انفكاكها عن النفي متعذرا توهم ان النفي متعذرة قال ابن الحاجب والخلاف
في المبدل منه اسم الجلالة فما هو فقيل هو لا مع اسمها لانهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وقيل
هو اسم لا باعتبار محل الاسم قبل دخول لا لانه في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وقيل هو اسم لا
باعتبار محل الاسم قبل دخول لا لانه في موضع رفع بالابتداء وهو قول الاكثرين ويشكل عليه امران
احدهما ان اعتبار محل اسم لا على الابتداء قبل دخول لا فلذا لا يدخول الناسخ كما قال الرضي في باب
ان والثاني ان المانع في البدل بصحة حلوله محل اسم لا منه وههنا متعذر واجاب عن هذا ابن هشام
بانه بدل من الاسم مع لا فانهما كالشيء الواحد يصح ان يخلفهما ولكن يذكر المخرج فيقال الله موجود
انتهى وتعقبه الدماميني بان هذا خروج عن فرض المسئلة لان الاشكال انما ورد على القائلين بان
الاسم المرفوع بدل من اسم لا باعتبار محله ولم يقولوا بدل من مجموع الاسم ولا فكيف يكون هذا
دافعا للاشكال انتهى قلت وايضا فما اجاب ابن هشام قول مستقل كما عرفت قال به جماعة وحكاه
في الهمع فيكون هذا منه كالخلط بين القولين واجاب الشلوبين عن هذا بان ذلك الكلام على توهم
كلام اخر فاذا قلت لا احد فيها الا زيد صح الابدال لانه على توهم كلام اخر فاذا قلت لا احد فيها الا
زيد صح الابدال لانه على توهم ما فيها الا زيد وكذا يقال في كلمة الشهادة وهو في معنى ما في الوجود
اله الا الله فيصح فيه الابدال وهذا الجواب رافع للاشكالين كما لا يخفى وقيل البدل منه هو
الضمير المستتر في الخبر المقدر العايد على اسم لا فيكون الاتباع على اللفظ لا على المحل قال ناظر الجيش
في شرح التسهيل وهو اولى لان فيه ابدا الامر الاقرب ولانه لا داعي الى الاتباع على المحل مع امكانه
على اللفظ انتهى فان قيل ان قدرت الخبر في كلمة التوحيد موجود لم يلزم منه الا نفي وجود ما سوى
الله تعالى من الالهة لا نفي امكان وجوده وان قدرته ممكن لم يلزم منه الا اثبات امكان الوجود لله تعالى
لا اثبات وجوده وعلى التقديرين لا يتم التوحيد لانه انما يتم بنفي امكان الوجود لغيره تعالى وعلى الثاني
لم يلزم اثبات الوجود له تعالى قلنا اجاب الزمخشري في بعض تاليفه عن هذا بان المرفوع بعد الاستثناء

جواب اول

جواب ثان

والا لغو لفظا فالاصل في كلمة الشهادة الله اله فالمعرفة مبتدأ والنكرة خبر على القاعدة ثم
قدم الخبر ثم ادخل النفي على الخبر والايجاب على المبتدأ وتركبت لا مع الخبر انتهى قال ابن هشام
فيقال له فما تقول في نحو لا طالبا لعلم الا زيد لم انتصب خبر المبتدأ فان قال ان لا عاملة عمل ليس
فذلك ممتنع لتقدم الخبر ولانتقاض النفي ولتعريف احد الجزئين انتهى واجاب بعضهم بان كلمة
الشهادة غير تامة في التوحيد بالنظر الى المعنى اللغوي لان التقدير لا يخلو عن احد الامرين وقد عرفت
انه لا يتم وانما تعد كلمة الشهادة تامة في اداء معنى التوحيد لانها قد صارت عليه علما شرعا ومنهم من
اجاب بتقدير كل من موجود وممكن وقيل وهو بعيد قال بعض المحققين وتحقيق الجواب على التقدير
ان المراد بالاله في هذه الكلمة هو المعبود بالحق والمعبود بالحق لا يكون الا واجب الوجود فمحال
ان يبقى واجب الوجود في عالم الامكان فان قلنا لا اله موجود الا الله لزم نفي امكان الغير وان قلنا
لا اله ممكن الا الله لزم وجود الله تعالى لاستحالة بقاء واجب الوجود في رتبة الامكان وهذا
تدقيق لطيف جدا انتهى فان قلت مقتضى قول المص فالاحسن اتباعه ان نصبه على الاستثناء جائز في
المواضع المذكورة الا انه مرجوح قلنا اما في صورتي الجر بمن والباء الزائدتين فواضح ذلك
فيهما ويجوز فيهما الجر على الصفة انشد الكسائي ابني لبيني لستما بيد الا يدا ليست لها عضد بالخفض واما
في صورة اسم لا التبرئة فقال في الهمع اذا وقعت الا بعد لا جاز في المذكور بعدها الرفع والنصب نحو
لا سيف الا ذو الفقار ولا اله الا الله والا الله فالنصب على الاستثناء ومنعه الجرمي قال لانه لم
يتم الكلام ورد بانه تم بالاضمار والرفع على ما ذكر وقيل على الخبر للا مع اسمها لانهما في محل رفع على
الابتداء انتهى وقيل على الخبر للا نفسها ولم يتعرض له لفساده قال ابن هشام يرده ان لا لا تعمل الا
في النكرة منفية واسم الله تعالى معرفة موجبة وان كان المستثنى منقطعا فان لم يكن تسليط العامل على
المستثنى وجب النصب اتفاقا نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص فما مصدرية وقد قصر صلتها وموضعها
نصب على الاستثناء ولا يجوز تقديرها في موضع الرفع على البدل من الفاعل لانه لا يمكن تسليط العامل
عليه فلا يصح ان يقال ما زاد النقص والتقدير في ذلك ما زاد هذا المال لكن نقص وكذلك الاستثناء
منقطع يقدر بلكن كما قال البصريون والكوفيون يقدرونه بسوى قال بعضهم ويرد بانه لا يقال
الاستدراك والمستثنى المنقطع للاستدراك ودفع توهم دخوله في حكم السابق انتهى وان امكن تسليط
العامل فالحجازيون يوجبون النصب لامتناع احتمال البدلية فيقولون ما فيها احد الا حمارا وبلغتهم

والتميميون يجيزون الاتباع نحو ما جاء القوم الا حمار او حمار وتميم ... المستثنى بخلا او عدا او حاشا ينصب مع فعليتها

جاء التنزيل قال تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن والتميميون يجيزون مع اختيارهم النصب على الاستثنا
الاتباع اى جعله تابعا للمستثنى منه على ما مر نحو ما جاء القوم الا حمار بالنصب على الاستثناء او ما
جاء القوم الا حمار بالرفع على الاتباع قال الشاعر وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وسيبويه
فى مثل هذا وجهان احدهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول المبدل فى المبدل منه قلت يعنى على سبيل
المجاز وذلك اما على جعل الحمار مثلا فى نحو ما فى الدار الا حمار انسان الدار اى الذى يقوم مقامه فى
الانس كقوله تحية بينهم ضرب وجيع جعلوا الضرب تحيتهم لانه الذى يقوم مقام التحية عندهم او
على تخييل العموم فيه بحيث يكون شاملا له فاذا قلت ما جاء القوم الا حمار فقد نفيت مجئ القوم
وما يتبعهم ثم استثنيت الحمار مما دخل فى حكم المتبع والثانى انهم حملوا ذلك على المعنى لان المقصود هو
المستثنى فالقائل ما فى الدار الا حمار وصار ذكر احد توكيدا ليعلم انه ليس ثم ادمى ثم ابدل من احد
ما كان مقصوده من ذكر الحمار وذكر المازنى وابن بابشاذ فى شرح الجمل وجها ثالثا وهو ان يكون من
تغليب العاقل على غيره فاقتصر على ذكر العاقل لحكم التغليب ثم ابدل من جملة ما اقتضمنه التغليب قال
الرضى وهذا لا يطرد فى جميع الباب نحو قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس لهم
سلطان الا التكلف ونحوه تنبيه ما نقلته عن تميم من اختيار النصب هو ما افهمه كلامه ونقله
عنه وامه لكن ذكر ابن عقيل والمرادى والدمامينى فى شروح التسهيل ان ابن مالك ذكر ان لغة بنى تميم
فى المنقطع فى الاتباع كلغة الجميع فى المتصل فيقولون ما فيها احد الا حمار ويقرؤن الا اتباع الظن
بالرفع الا من اقرن النصب قال الدمامينى فى شرح التسهيل وغير المصنف يقول انهم يجيزون الاتباع
ويختارون ما يوجبه غيرهم من النصب انتهى فافهم ان هذا النقل لم يذكره غير ابن مالك هذا تمام
ما ذكره من مسائل هذا الباب وانتسا ش

وعدا وحاشا بنصب تال مع فعليتها اى على انها
افعال متعدية اليها وفاعلها ضمير مستتر وجوبا فى مرجعه خلاف لانه تبيانه فى حديقة المفردات
انشاء الله تعالى نحو قام الناس خلا او عدا او حاشا زيدا واختلف فى جملة الاستثناء فقال السيرافى هى
حال اذ المعنى قام القوم خالين عن زيد وجوز الاستيناف وقيل بل هى مستانفة وصححه ابن عصفور
فان قلت دعوى الاستيناف تخل بالمقصود قلت لا يعنون بالاستيناف عدم تعلقها بما قبلها
فى المعنى بل فى الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت موقع الا فكما يقال الا زيدا لا موضع له
من الاعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه الجمل قاله فى التصريح قال ابن هشام والقول بالاستيناف

ويجر مع حرفيتهما وبليس ولا يكون منصوب بالخبرية واسمهما مستتر وجوبا وبهما خلا وعدا منصوب

النصب

مذهب الجمهور في جميع افعال الاستثناء ويجر بهما مع حرفيتهما اي على انهما حرفا جر ففيهما ثلاث
الاقوال الاول النصب والجر في الثلاثة سواء كما توهم عبارة المفصل النصب في الاولين والجر في الاخير
اغلب حتى ان سيبويه لم يحفظ غير ذلك فاوجب النصب في خلا وعدا والجر في حاشا لكن ثبت بعضهم
النقل للجر بخلا وعدا والنصب بحاشا نقل الاول الاخفش ومنه قوله خلا الله لا ارجو سواك
وانما اعد عيالي شعبة من عيالكا وقوله ابحنا حيهم اسرا وقتلا عدا الشمطاء والطفل الصغير
الرواية في الموضعين بالجر فوجب القول بحرفيتها في هذه الحالة ونقل الثاني ابو عمرو والاخفش والجرمي
والمازني والمبرد والزجاج وابو زيد والفراء بل ذهبوا الى ان الجر بها جائز فاهو الكثير وان النصب بها
فعلا قليل لتضمنها معنى الا ومع اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ وقال الشاعر
حاشا ابا ثوبان ان ابا ثوبان ليس ببكمة فدم عمرو بن عبد الله ان به ضنا عن الملحاة والشتم
وكثير من النحويين اخلط صدر البيت الاول من هذين البيتين وركبه مع عجز الثاني وانشدهما بيتا
واحدا والصواب ما انشدناه به الشيخ على ابن مالك في بعض مصنفاته الثالث قال ابن الحاجب حاشا المستعمل
في الاستثناء معناها التنزيه الاسم الذي بعدها من سوء ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى بها الا بهذا
المعنى ولذلك لا يقال صلى الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه انتهى مثل الرضي وربما ارادوا تنزيه
شخص من سوء فيبتدؤن بتنزيه الله سبحانه عن السوء ثم ميرونه مما ارادوا تبرئته على معنى ان
الله تعالى منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يصمه فيكون اكد وابلغ انتهى الثالث في حاشا الا
الاستثنائية لغتان حاشا باثبات الالفين وحشا بحذف الالف الاولى كقوله حشا رهط
النبي فان منهم بحورا لا يكدرها الدلاء قاله المرادي في الجنى الداني وسياتي عليه مزيد كلام في
حديقة المفردات ان شاء الله تعالى ويستثنى بليس ولا يكون منصوب بالخبرية اي على انه خبرهما نحو قام
الناس ليس زيدا ولا يكون زيدا واسمهما ضمير مستتر وجوبا بالاجماع لجريانهما مجرى الا وشيء ما يظهر بعدها
اسم واحد ومن ثم وجب انفصال الضمير المستثنى بهما تقول قام القوم ليس اياك ولا يكون اياك
كما تقول الا اياك واما قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي فضرورة كقوله الا يجاورنا الاك ديار
وفي مرجع الضمير الخلاف الآتي في فاعل حاشا وسيأتي بيانه في حديقة المفردات ان شاء الله وجملة
الاستثناء حال او مستانفة كما مر قال في التصريح فان قلت كيف يحكم على جملة ليس بانها حال و
الفعل الماضي لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله ابو حيان في النكت

الحال بحثا انتهى ووجه كونه للاستثناء ان قد لا تدخل الا على فعل متصرف وهذا الاستثناء جار
في جميع الافعال الثلاثة المذكورة انفا اذا اعربت حالا ثم هذا الاستثناء انما يحتاج اليه
على راي جمهور البصريين دون ما عليه الكوفيون والاخفش من جواز مجيء الحال المذكورة بدون
قد اصلا كما سيأتي فائدة هذه المسألة كانت سبب قراءة سيبويه النحو وذلك انه جاء الى حماد بن
سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله صلى الله عليه وسلم ما من احد من اصحابي الا ولو شئت لاخذت عليه ليس ابا
الدرداء فقال سيبويه ليس ابو الدرداء فصاح به حماد لحنت يا سيبويه انما هذا استثناء فقال والله
لاطلبن علما لا يلحنني معه احد فلزم الاخفش وغيره والمراد بالاخفش الاكبر وهو ابو الخطاب عبد
الحميد بن عبد المجيد اذا اطلق النقل في كتب النحو فالمراد به الاوسط وهو ابو الحسن سعيد بن مسعدة
اكبر تلامذة سيبويه واما الاصغر فهو ابو الحسن علي بن سليمان من تلامذة المبرد وثعلب والاخافشة
احد عشر نحويا عدتهم في المزهر والمستثنى بما خلا وبما عدا منصوب وجوبا على المفعولية لان ما
المصدرية تعينهما للفعلية اذ لا تدخل على الحرف وهما متعديان فتعين النصب كقول لبيد الا
كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل وقوله تمل الندامى ما عداني فانني بكل الذي
يهوى نديمي مولع ولهذا دخلتهما نون الوقاية قال في التصريح والقول بان ما هنا مصدرية مع
جمود خلا وعدا مشكل لانها لا تدخل على فعل جامد نص عليه في التسهيل وموضعهما مع ما نصب بلا
خلاف فقيل على الحالية قال ابن مالك فوقع الحال معرفة لتأولها بنكرة قال ابن هشام والتأويل
خالين عن زيد ومتجاوزين زيدا فان قلت خلا تتعدى اذا كانت بمعنى جاوز قالوا افعل هذا و
خلاك ذم فينبغي التأويل بخالين زيدا قلت قال الرضي معنى خلا في الاصل لازم يتعدى الى
المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا و
خلاك ذم والزموا هذا التضمين في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي
هي ام الباب انتهى فقلته وقيل على الظرفية الزمانية على تقدير المضاف اي وقت خلوهم او وقت
عدائهم زيدا وقال ابن خروف والشلوبين على الاستثناء ومعنى قاموا ما خلا وما عدا زيدا
غير زيد قال ابن هشام وهو غلط لان معنى الاستثناء قائم بما بعدهما والمنصوب على معنى لا يليق
ذلك المعنى بغيره انتهى وما تقرر من وجوب النصب بعدهما هو الجمهور وزعم الكسائي والجرمي
والربعي والفارسي وابن جني انه قد يجوز معهما الجر على تقديرهما حرفي جر وتقدير ما زائدة فان

سبب قراءة سيبويه علم النحو

ما خلا وما عدا

في المغني فإن قالوا ذلك تحياشا فقياسه لأن ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو عما قليل وأن قالوا لله
سماعا فهو من شذوذ بحيث لا يقاس عليه انتهى وقد حكاه الجرمي عن العرب تنبيهان الأول امتناع
على ذكرها مع عدا وخلا بعضهم أنه لا يجوز دخولها على حاشا الاستثنائية وهو الذي نص عليه
سيبويه خلافا لبعضهم وأما قوله رأيت الناس ما حاشا قريشا فإنا نحن أفضلهم فعالا فقد
قال به ابن مالك لكان السماع واستدل عليه أيضا بما وقع في مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر
قال قال رسول الله صلعم أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة ورده ابن هشام بأن هذا مبني على ما توهم
من أن ما حاشا فاطمة من كلامه صلعم وهو غلط بل هو من كلام الراوي والمعنى أنه صلعم لم يستثن فاطمة و
يدل عليه أن في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها انتهى ووجه الاستدلال بهذا أن لا زائدة بعد الواو
لتوكيد النفي فتعين حينئذ أن تكون ما نافية لا مصدرية كما توهم ابن مالك ويكون هذا من كلام الراوي و
مقوله صلعم هو أحب الناس إلي قال الدماميني وهذا ليس بقاطع إذ يحتمل أن تكون لا نافية وغيرها
منصوبا بمحذوف لا معطوفا على فاطمة والمعنى ولا استثني غيرها فيكون من كلامه صلعم ولا تعارض
بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة الثالث قال أبو حيان وغيره الأفعال التي يستثنى بها لا
تقع في المنقطع والمستثنى بغير يعرب وهو اسم ملازم للإضافة في المعنى ويجوز أن تقطع عنها لفظا إن فهم
معناها وتقدمت عليها كلمة ليس ولا خلافا لابن هشام في منع وقوعها بعد لا وقد تقدم الرد عليه
فليراجع ويقال قبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على حذف الخبر أي مقبوضا ونصبها على إضمار الاسم
أيضا أي ليس المقبوض غيرها وليس غير بالفتح من غير تنوين وقال المبرد والزجاج إنها ضمة بناء لا
إعراب وإن غير شبهت بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل أن يكون اسما وأن يكون خبرا وقال
الأخفش ضمة إعراب لا بناء لأنه ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت وعلى هذا فهو
الاسم وحذف الخبر وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وليس غيرا بالفتح والتنوين وليس غير بالضم و
التنوين وعليهما فالحركة إعرابية لأن التنوين إما للتمكين فلا يلحق إلا المعربات وإما للتعويض فكأن
المضاف إليه مذكور قاله ابن هشام في المغني والأصل في غير المضافة لفظا أن يوصف بها النكرة
نحو نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل أو معرفة كالنكرة نحو صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب
عليهم فإن موصوفها وهو الذين جنس لا قوم بأعيانهم وقد تخرج عن الصفة وتضمن معنى إلا فيستثنى
بها اسم بعدها كما تخرج إلا عن الاستثناء وتضمن معنى غير فيوصف بها وبتاليها جمع منكر نحو لو كان فيهما

حيث لم يحاشا فاطمة وغيرها

الهة الا الله لقد نا اى غير الله او معرف بال الجنسية كقوله انيخت فالقت بلدة فوق بلدة
قليل بها الاصوات الا بغامها اى غير بغامها او شبه الجمع المنكر كقوله لو كان غيري سليمى الدهر غيره
وقع الحوادث الا الصارم الذكر اى لو كان غيري غير الصارم الذكر غيره موقع الحوادث وتفارق الا غير
بانه لا يجوز حذف موصوفها لا يقال جاءني الا زيد ويقال جاءني غير زيد وبانه لا يوصف بها الا حيث
يصح الاستثناء بها فلا يصح عندك درهم الا جيد وسوى بلغاتها فانه يقال سوى كرضى وسى اشهرها وسوى
كسما وسوى كهدى وسواء كسماء وسى اغربها وقل من ذكرها وممن نص عليها ابن العلج وابن الخباز وابن
عطية والفارسي قال ابن هشام في شرح اللمحة والذى يظهر من كلام النحويين ان الاستثناء بهذه اللغات
مسموع وزعم ابن عصفور في شرح الجمل الصغير انه لم يثبت من هذه اللغات معنى الاستثناء الا في المكسورة
السين يعنى المقصورة فانه هو واكثرهم لم يذكروا الكسر مع المد قال فان استثنى بها سواها فبالقياس
عليها انتهى قلت فهو حكم لم يقم عليها دليل وممن نص على الممدودة منها الزجاج في الجمل وابن بابشاذ
في شرحه قال الزجاج واما سوى وسوى وسواء فانها تخفض على كل حال وقال ابن بابشاذ في الشرح
وسوى وسوى وسواء يستثنى بها كما يستثنى بغير انتهى مجرورة وجوبا بالاضافة اى باضافة المستثنى
اليها وتعرب غير بالاجماع اعراب المستثنى بالا اى مثل اعرابه على التفصيل السابق فيه فتقول قام
القوم غير زيد وما قام غيره زيد احد بالنصب في الموضعين كما تقول قام القوم الا زيدا وما احد الا زيدا وتقول
ما قام غير زيد بالرفع كما تقول ما قام الا زيد وتقول ما في الدار احد غير حمار بالنصب وجوبا على
لغة الحجازيين وبه وبالرفع على لغة التميميين كما تقول ما في الدار احد الا حمارا بالنصب وجوبا على
لغة اولئك وبه وبالرفع على لغة هؤلاء وتقول ما زاد هذا المال غير النقص بالنصب وجوبا في لغة
الجميع كما تقول ما زاد هذا المال الا النقص كذلك واختلف في ناصبها اذا وقعت منصوبة في غير
تفريغ فقال ابن خروف هو ما قبلها كما في الاسم الذى بعد الا وجعل ذلك دليلا على ان الناصب لما
بعد الا لا بالا لان الا قد عدمت مع غير ووجد النصب واختاره ابن عصفور وقال الفارسي على
الحال من المستثنى منه وفيها معنى الاستثناء وصح ذلك لان غير لا تتعرف بالاضافة واختاره ابن
مالك وقيل على التشبيه بظرف المكان بجامع الابهام واختاره ابن الباذش وسوى كغير معنى واعرابا عند
قوم منهم الزجاجي وابن مالك ومن تبعهما وصحح ابن مالك في اكثر كتبه هذا القول وبالغ في نصرته في شرح
التسهيل مستدلا عليه بشواهد من الحديث وغيره نظما او نثرا قال ابو حيان ولا سلف له في ذلك الا الزجاج

ولا حجة له في الشواهد التي استشهد بها اما الحديث فلما تقرر في غير مرة انه لا يصح الاستشهاد به على
القواعد النحوية لاحتمال كونه مرويا بالمعنى او لحنا من الراوي واما الشعر فضرورة قال واقوى
ما استدل به ما حكاه الفراء من قول بعض العرب اتاني سواك وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس
عليه انتهى قال بعضهم والاستشكال بما حكاه الفراء ليس مما نحن فيه فاما ان نقصد ان الخلاف
لا يختص بحالة الاستثناء او يقال انه استثناء مفرغ بالتاويل ويكون المعنى لم يتخلف سواك
فيكون مما نحن فيه انتهى ولابي حيان مع ابن مالك في الاستشهاد بالاحاديث مناقشة طويلة فانه قال
في شرح التسهيل لهج المص يعني ابن مالك في تصانيفه كثيرا بالاستدلال بما وقع في الحديث في اثبات
القواعد الكلية في لسان العرب ما رايت احدا من المتقدمين والمتاخرين سلك هذه الطريقة غيره على
ان الواضعين لعلم النحو الاولين كابي عمرو وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من البصريين ومعاذ والكسائي
والفراء وعلي بن المبارك الاحمر وهشام الضرير من الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على ذلك المسلك
من الفريقين وغيرهم من نحاة الاقاليم كنحاة البغداد والاندلس وجرى الكلام في ذلك مع بعض الا
الاذكياء فقال انما تنكبت العلماء ذلك لعدم وثوقهم بان ذلك لفظ النبي ص لامرين احدهما
ان الرواة جوزوا النقل بالمعنى فتجد القصة قال فيها لفظا واحدا فنقل بالفاظ بحيث
نجزم بانه ص لم يقل جميعها نحو ما روي من قوله ص زوجتكها بما معك من القرآن امسكها بما معك
خذها بما معك وغير ذلك مما ورد من ذلك فنعلم قطعا انه ص لم يلفظ بالجميع بل لا نجزم بالبعض
بل يجوز انه قال لفظا غيرها مرادفا لها لا سيما مع تقادم الزمان والاتكال على الحفظ فالضابط
منهم من ضبط المعنى واما من ضبط اللفظ فبعيد لا سيما في الاحاديث الطوال التي لم يسمعها الرواة
الامر الثاني انه وقع اللحن كثيرا في الحديث لان كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع لا يعلمون
لسانهم بصناعة النحو ورسول الله ص كان افصح الناس واذا تكلم بلغة غير لغة اهله فانما ذلك
مع اهل تلك اللغة على طريق الاعجاز وتعليم الله تعالى ثم قال والمص اكثر من الاستدلال بما في الاثر
متعقبا بزعمه على النحاة وما امعن النظر في ذلك ولا صحب من له التمييز في هذا الفن ولذلك يضعف
استنباطه من كلام سيبويه انتهى واجاب بعضهم بالمعارضة بان تطرق الاحتمال الذي يوجب سقوط
الاستدلال بالحديث ثابت في اشعار العرب وكلامهم فيجب ان لا يستدل بها ايضا وهو خلاف الاجماع
قال والاستدلال بالحديث مما يقطع اذا اثبت المنكر ان الحديث المستدل به ليس لفظه ص وان لفظه كان

كذا

كذا وان الواو في غيره انتهى واجاب الشيخ سراج الدين البلقيني بان ابن مالك لا يذكر ما يذكره
من الاحاديث للاثبات بل للاعتضاد بانه يجد الشواهد من كلام العرب لما يقوله فيأتي
بالحديث للاعتضاد لا للاثبات قاعدة النحوية بمجرده ذلك ثم اجاب ابن خلدون باجوبة احسنها
ان تدوين الاحاديث كان في الصدر الاول قبل فساد العربية فالتبديل على تقدير ثبوته انما
كان ممن يسوغ الاحتجاج بكلامه وغايته تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ كذلك انتهى ويجي
للبحث مع البحيان مجال لا يتسع له المقام وظرف المكان بمعنى وسط غير متصرف عند قوم آخرين
وهم سيبويه والجمهور واستدلوا بوصل الموصول بها نحو جا الذي سواك فليست سوى هنا
بمعنى غير لان غير لا تدخل ههنا الا والضمير قبلها يقولون جاء الذي هو غيرك فلما وصلوا
سوى بغير ضمير ادعى انها ظرف والتقدير جا الذي استقر مكانك قالوا ولا تخرج من النصب
على الظرفية الا في الشعر كقوله ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وصحح هذا القول ابن
الحاجب وابن مالك في سبك المنظوم مصرحا بتضعيف القول بانها كغير وذهب الرماني وابو البقا
العكبري الى انها تستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا وقال ابن هشام في الاوضح والى هذا اذهب
وقال المبرد انه اقرب الاقوال ففي المسئلة ثلثة اقوال تنبيه تلخص ان ادوات الاستثنا
اربعة انواع حرف دائما وهو الا واسم دائما وهو غير وسوى وفعل دائما وهو ليس ولا يكون و
متردد بين الفعلية والحرفية وهو خلا وعدا وحاشا وقد ذكروا ايضا من ادواته بيد
بفتح الباء الموحدة وميد بابدال بائها ميما وهي بمعنى غير في الاستثناء المنقطع مضافا الى ان وصلتها
ومنه الحديث نحن الآخرون السابقون بيد انهم اوتوا الكتاب من قبلنا وفي مسند الشافعي بايد انهم
وفي الصحاح بيد بمعنى غير يقال انه كثير المال بيد انه بخيل وفي المحكم ان هذا المثال حكاه ابن السكيت
وان بعضهم فسرها بمعنى على وان تفسيرها بمعنى غير اعلى انتهى وقد تستعمل بمعنى من اجل ومنه
الحديث انا افصح من نطق بالضاد بيد اني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر قال ابن مالك
وغيره انها هنا بمعنى غير ايضا على حد قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع
الكتائب وانشد ابو عبيدة على مجيئها بمعنى من اجل قوله عمدا فعلت ذاك بيد اني اخاف ان
هلكت ان ترني والمشهور انها اسم مطلقا وقال ابن مالك في التوضيح والمختار عندي في بيد ان تجعل
حرف استثناء انتهى وقال الدماميني ولم يقم دليل ظاهر على الاسمية انتهى وعدوا من ادواته ايضا سيما

الثاني المشتغل عنه العامل اذا اشتغل عامل عن اسم متقدم بنصب ضميره او متعلقه

بعد لا فما بعدها مستثنى عند الكوفيين والنحاس والزجاج والفارسي ومنع بعضهم كونه مستثنى وكونه مرادفا لالا الاستثناء وقد مر الكلام على ذلك في شرح الديباجة مستوفى وقد يليها ظرف كقولك يعجبني الاعتكاف لا سيما عند الكعبة ولا سيما اذا قرب الصبح ومنه قوله يسر الكريم الحمد لا سيما لدى شهادة من فخيم متقلب او جملة فعلية كقوله فق الناس في الخير لا سيما ينيلك من ذي الجلال الرضا او جملة شرطية كقوله اوى النيك بحلولهم والعيش والعبون لا سيما ان تكت بالمدرس الفخيم وقد يحذف ما بعدها وينقل من معناها الاصلي الى معنى خصوصا فتكون منصوبة المحل على انه مفعول مطلق مع بقاء النصب الذي كان لها في الاصل حين كانت اسم لا التبرئة فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا او على الفرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا والواو للحال ومنع بعضهم من هذا التركيب قال انه غير عربي بل من كلام المولدين وقد تخفف الياء من لا سيما كقوله فه بالعقود وبالايمان لا سيما عقد وفاء به من اعظم القرب وهل المحذوف الياء الاولى وهي العين او الثانية وهي اللام خلاف اختار ابن جني الثاني وابو حيان الاول وقد يقال لا سواء فما لا سيما الثاني مما يرد منصوبا وغير منصوب المشتغل عنه العامل وهو اسم بعده عامل متصرف ناصب لضميره او لمتعلقه بواسطة او غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول سلط على الاسم لنصبه اذا تقرر هذا فنقول اذا اشتغل عامل فعلا كان او ما يعمل عمله قال ابن الصائغ ولا يدخل في هذا الباب الا اسم الفاعل والمفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف لانه لا يعمل شيء منها فيما قبله عن نصب اسم متقدم عليه بنصب ضميره اي ضمير ذلك الاسم بمعنى ان العامل لم ينصب الاسم المقدم عليه بسبب نصبه لضميره او متعلقه اي متعلق الاسم ومتعلق ضميره فلولا ذلك لعمل فيه ففهم منه انه ليس هناك مانع لفظي او معنوي بل هو بحيث لو سلط عليه ولم يشتغل بما ذكر لنصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع لانه فظهر انه لا حاجة لما زاده ابن الحاجب والكافية من قوله بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه والتعلق يكون بوجوه كثيرة ككون الاسم مضافا اليه نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا غلامه لان الفعل هنا مشتغل بالمضاف لكن بواسطة العطف وموصوفا العامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه او زيدا ضربت الذي يحبه ومعطوفا عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يضربه او زيدا لقيت عمرا والذي يضربه او غير ذلك من المتعلقات وضابط التعلق ان يكون ضمير المشغول

باب الاشتغال

الثاني مما يرد منصوبا وغير منصوب

كان لذلك الاسم خمس حالات فيجب نصبه بعامل مقدر يفسره المشتغل اذا تلا ما لا يتلوه الا الفعل كادوات
التحضيض نحو هلا زيدا اكرمته

من تتمة المنصوب بالمفسر قاله الرضي كان لذلك الاسم المشتغل عنه العامل خمس حالات وجوب
وجوب نصبه ووجوب رفعه ورجحان نصبه على رفعه وتساوي الامرين ورجحان رفعه على نصبه
فيجب نصبه بعامل مقدر وجوبا يفسره العامل المشتغل عنه بنصب ضميره او متعلقه ولذلك يجب
تقديره لان المفسر المتاخر عوض عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض ويجب ان يكون مقدما على
الاسم لئلا يلزم مخالفة الاصل من وجهين وضع الشيء في غير محله الا ان يمنع مانع فيقدر مؤخرا
نحو ايهم رايته اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ولكون المفسر المذكور دليلا على المقدر كان الاصل
ان يكون المقدر من لفظ المفسر ومعناه كزيدا ضربته اي ضربت زيدا الا اذا حصل مانع صناعي كما
في زيدا مررت به او زيدا جلست عليه ومعنوي كما في زيدا ضربت غلامه فيقدر ما يناسبه بالترادف
او باللزوم اذ تقدير المذكور يقتضي في الاولين تعدي القاصر بنفسه وفي الثالث خلاف الواقع اذ الضرب
لم يقع بزيد فوجب ان يقدر في الاول جاوزت لان مررت بعد تعديته بالباء بمعنى جاوزت وفي الثاني
لابست لان جلس الشيء يستلزم ملابسة للمجلوس عليه وفي الثالث اهنت لان ضرب الغلام يستلزم
اهانة سيده بحسب العادة قال ابن هشام وليس المانع مع كل متعدٍّ بالجر ولا كل سببي الا ترى انه
لا مانع في نحو شكرت زيدا له لان شكر يتعدى بالجار وبنفسه ونحو يوم الجمعة صمت فيه لان العامل
لا يتعدى الى الضمير الظرف بنفسه مع انه يتعدى الى الظاهر بنفسه كذلك لا مانع في زيدا اهنت اخاه
لان اهانة اخيه اهانة له بخلاف الضرب انتهى تنبيه ما ذهب اليه من ان الناصب عامل مقدر
هو مذهب البصريين والجمهور وقيل هو العامل المذكور وهو مذهب الكسائي وتلميذه الفراء
ثم اختلفا فقال الكسائي هو عامل في الظاهر والضمير ملغى وقال الفراء عامل فيهما لانهما في المعنى
شيء واحد ويرد عليهما ان زيدا مررت به وانما يجب نصبه اذا تلا ما لا يتلوه الا الفعل كادوات التحضيض
بحاء مهملة وضادين معجمتين وهي اربعة هلا بتشديد اللام وهي اشهرها ولذلك مثل بها فقال
نحو هلا زيدا اكرمته والا بتشديد اللام ايضا لولا ولوما واتما قال كادوات التحضيض لعدم
انحصار ما لا يتلوه الا الفعل فيها اذ مثلها ادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رايته ومتى
عمرا لقيته وادوات الشرط غير ان نحو ان زيدا لقيته فاكرمه الا ان هذين النوعين اعني ادوات
الاستفهام والشرط لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر واما في النثر فلا يليهما الا صريح الفعل
فلا يجوز متى عمرا لقيته وحيثما خالدا لقيته فاكرمه الا اذا كانت اداة الشرط اذا مطلقا او ان و

ورفعه بالابتداء اذا تلى ما لا يتلوه الا اسم كاذا الفجائية نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو

والفعل ماض فيقع في نثر الكلام ان زيدا تلقه فاكرمه ويجوز في الشعر قاله في الاوضح تنبيهات
الاول قيل عبارة المصنف اولى من عبارة ابن الحاجب في الكافية حيث قال ويجب النصب بعد
حرف الشرط وحرف التحضيض لوجهين الاول لشمولها ظرف الزمان المستقبل نحو اتيتك يوم الجمعة
زيدا تلقاه والثاني لخروج اما عنها وهي من حروف الشرط ولا يجب النصب بعدها الثاني انما
استثنيا الهمزة من ادوات الاستفهام لانها قد تلي الفعل لما سيأتي واما من ادوات الشرط لانها
فعل لازم واجب الحذف غير مفسر بشيء فلا يكون من هذا الباب وتقديره اما يكن من شيء قاله الرضي
الثالث قد يضمر مطاوع الظاهر فيرتفع الاسم كقوله لا تجزعي ان منفس اهلكته فاذا هلكت فعند
ذلك فاجزعي التقدير ان هلك منفس اهلكته لان هلك مطاوع اهلك يقال اهلكته فهلك
ويروى ان منفسا اهلكته بالنصب على تقدير اهلكت منفسا اهلكته الرابع ذهب الكوفيون الى جواز
دخول اذا في الجملتين الفعلية والاسمية اذا كان الخبر فعلا كاذ وعن الاخفش والكسائي موافقتهم
فيها وفي ان ايضا بالشرط المذكور وفي الارتشاف ان سيبويه يجيز ان يرتفع الاسم بالابتداء بعد
اذا الشرطية وادوات الشرط اذا كان الخبر فعلا وفي شرح الكافية للرضي ان الخلاف المذكور يطرد
في كل حرف لا يليه الا الفعل كلو نحو لو ذات سوار لطمتني وهلا نحو هلا زيد قام فعلى هذا يجوز
الرفع في المسائل المذكورة كلها (ويجب رفعه بالابتداء اذا تلى ما لا يتلوه الا اسم كاذا الفجائية
على الاصح نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو) وهذا ما ذكره ابن مالك والرضي وصححه ابن هشام بناء
على ان اذا لا يليها الا الجملة الاسمية وبه صرح المصنف في حديقة المفردات ويقابل الاصح قولان
احدهما جواز النصب مطلقا قيل وهو ظاهر كلام سيبويه وعليه مشى ابن الحاجب في كافيته قال
ابن هشام ومن العجائب انه اجاز ذلك فيها مع قوله فيها في مبحث الظروف وقد تكون للمفاجأة فيلزم
المبتدأ بعدها انتهى الثاني التفصيل وهو جواز النصب ان اقترن الفعل بقد ومنعه ان لم يقترن
بها وهو مذهب الاخفش وتبعه ابن عصفور وذلك ان الاخفش نقل عن العرب ان الفعل اذا كان
مقرونا بقد جاز ان يقع بعد اذا الفجائية لان العرب اجرت المقرون بقد مجرى الجملة الاسمية في دخول
واو الحال عليه ووجهه في المغني بان التزام الاسمية مع اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين
اذا الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقد حصل الفرق بذلك اذ لا تقترن الشرطية
بها وبنقل الاخفش المذكور خطأ ابو حيان ابن مالك في تخطئته سيبويه في تجويزه الاشتغال في

او فصل بينه وبين المشتغل ما له الصدر نحو زيد هل رأيته

نحو خرجت فاذا زيد ضربه قال بل يحمل كلامه على هذه الصورة الخاصة وهي ما اذا اقترن
الفعل بعدها بقد قال بعضهم وعلى ذلك يحمل كلام ابن الحاجب ايضا في تجويزه الاشتغال
بعدها وعلى هذا فيكون المراد من قوله في باب الظروف فيلزم المبتداء بعدها اللازم فيما اذا
لم يكن بعدها قد وبذلك يندفع تعجب ابن هشام وتغليط بعض شراح الكافية من العجم له كما
يندفع على تقدير حمل اللزوم ثمة على الغلبة كما وقع لبعض الشراح او على تقدير حمله على غير
صورة الاشتغال كما وقع لبعض اخر ولقد تمثلت على لسان ابن الحاجب عند وقوفي على تغليط
هذا العجمي له بقول الشاعر فلو اني بليت بهاشمي خؤولته بنو عبد المدان لهان علي ما الفى
لكن تعالوا فانظروا بمن ابتلاني وانما قال المص كان لعدم اختصاصها لا يليه الا اسم فيها
قال ابن هشام في الجامع الصغير ويجب الرفع في نحو ليتما زيد اضربه لامتناع الفعل قال شارحه
وذلك بناء على ان ليت اذا دخلت عليها ما الحرفية لا تزيلها عن الاختصاص بالجمل الاسمية فلو نصبت
زيدا بفعل مضمر على الاشتغال لكنت قد ازلتها عن الاختصاص ولو نصبته على اعمالها وجعلت
جملة اضربه خبرها جاز واجاز ابن ابي الربيع انتصابه على الاشتغال كما في انما زيدا ضربته بناء على
زوال الاختصاص في المعنى والصواب انتصابه بليت لانه لم يسمع ليتما قام زيد كما سمع انما قام زيد
انتهى او فصل بينه اي الاسم وبين العامل المشتغل عنه ما له الصدر اي صدر الكلام لانه يمنع ان
يعمل ما بعده فيما قبله لمنافات ذلك الصدارة وذلك كالاستفهام والشرط والعرض والتحضيض
وان واخواتها سوى ان المفتوحة فلا صدارة لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا
وكالا للتمني ولام الابتداء وكم وما وان النافيتين نحو زيد هل رأيته وزيد كم تضربه وزيد ان ضربته
ضربك وزيد من يضربه اضربه وزيد الا تضربه وزيد هلا ضربته وزيد اني ضربته وزيد الا رجل
يضربه وزيد لعمرو يضربه وزيد كم ضربته وزيد ما ضربته وان ضربته قال ابن مالك واخوا التحضيض
والعرض والتمني والاجري الاستفهام في منع تاثير ما بعدها فيما قبلها هو مذهب المحققين من
العارفين بكتاب سيبويه وقد عكس قوم الامر فجعلوا توسط التحضيض واخويه قرينة يرجح بها نصب
الاسم السابق وممن ذهب الى هذا ابو موسى الجزولي وهو ضد مذهب سيبويه تنبيهات الاول
يجب رفع الاسم في مسائل اخر احديها ان يكون العامل صلة او مشبها بها فالاول نحو زيد الذي
ضربته لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول والثاني نحو وكل شيء فعلوه في الزبر وزيد يوم تراه يفرح فان

في الزبر

العامل

العامل في الاول صفة وفي الثاني مضاف اليه وكل منهما شبيه بالصلة في تتميم ما قبله فالصفة
لا تعمل في موصوفها ولا فيما اضيفت اليه والمضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل لا يفسر
عاملا الثاني ان يكون العامل مسندا الى ضمير الاسم المتقدم المتصل نحو زيدا ظننته ناجيا بمعنى
ظن نفسه فلا يجوز نصب الاسم بمقدر يفسره العامل المشتغل لعدم صحة عمله فيه اذ لا
يتعدى فعل فاعل مضمر متصل على مفسره الظاهر لانه يلزم منه تفسير المفعول الفاعل وهو ممتنع
في جميع الابواب اما لو رفع فالتركيب صحيح اذ ليس فيه الا ايقاع فعل المضمر المتصل وذلك جائز في باب
ظن الثالث ان يكون العامل تاليا الاستثناء نحو ما زيدا الا يضربه عمرو وقال الرضي وذلك لان ما
بعد الا من حيث الحقيقة من جملة مستأنفة لكن صيرت الجملتان في صورة جملة فقصد الاختصار
فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله في ما بعد ذلك على الاصح فكيف يصح ان
يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثلها اذ العمل فيما هو جملة واحدة خلاف الاصل لان الاصل في
العامل ان يتقدم على معموله انتهى الرابعة ان يكون العامل جامدا نحو زيد ما احسنه لان الجامد
لا يعمل فيما قبله الثاني قال ابن هشام وغيره ليس من مسائل الباب ما يجب رفعه لعدم صدق حد
المشتغل عنه العامل عليه لانه يعتبر فيه كما تقدم ان يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ العامل من
الضمير وسلط عليه لنصبه فما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية وانما ذكره من ذكره لتتمة القسمة
لا يقال فيشكل الحد على المشتغل عنه العامل فيما يرد منصوبا وغير منصوب لانا نقول جواز
رفعه في بعض الصور يكفي في ادخاله في هذا النوع ويترجح نصبه بعامل مقدر يفسره العامل
المشتغل على رفعه بالابتداء في ثلاثة انواع الاول في مظان الفعل جمع مظنة بكسر الظاء وهي موضع ظن الشيء
وهي مفعلة من الظن وكان القياس فتح الظاء وانما كسرت لاجل الهاء قاله في النهاية والمراد
مواقع الفعل التي لها مزيد اختصاص به وذلك بعد الهمزة الاستفهامية نحو ازيدا ضربته
فيترجح نصب زيد بفعل محذوف يفسره المذكور ولان الغالب في الهمزة ان تدخل على الافعال
انما لم يجب دخولها عليها كما في اخواتها لانها ام الباب ثم يتوسعون في امهات الابواب ما لم يتوسعوا
في غيرها او بعد ما او لا او ان النافية نحو ما زيدا او لا زيدا او ان زيدا رأيته فيترجح النصب
لانهم شبهوا حروف النفي بحروف الاستفهام في ان الكلام معها غير موجب وبعد حيث مجردة
عن ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه لانها تشبه ادوات الشرط فلا يليها في الغالب الا فعل تنبيهات

مظان

او حصل بنصبه تناسب جملتين في العطف نحو قام زيد وعمرا اكرمته

الاول اذا فصلت الهمزة من الاسم فالمختار الرفع نحو ازيد انت تضربه الا في نحو اكل يوم زيد
تضربه لان الفصل بالظرف كلا فصل قال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو
ازيد ضربته ام عمرو وحكم بشذوذ النصب في قوله اثعلبة الفوارس ام رياحا عدلت بهم طهية
والخشابا وقال الاخفش اخوات الهمزة كالهمزة في ترجيح النصب نحو ايهم زيدا ضربه ومن
امة الله ضربها فالذي في الاوضح الثاني ما ذكرناه من ترجح النصب بعد حروف النفي المذكورة هو ما
ذكره ابن مالك وابن عصفور وزعما انه مذهب الجمهور وقيل وظاهر قول سيبويه اختيار الرفع لانه
قال بعد ان ذكر النصب فيه وان شئت رفعت والرفع فيه اقوى وقال الرضي جعل سيبويه الرفع
بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية
فعلية اولى ان امكن ولا تصير مع حروف النفي طلبية انتهى الثالث غير حروف النفي الثلثة كلم و
لما ولن وليت مثلها اذ لا يفقد معمولها وهو الفعل لضعفها عن العمل فلا يقال لم زيدا
تضربه ولا لن بكرا تقتله الا في الضرورة كقوله ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته فلم ذا رجاء القه
غير واهب اراد فلم الق ذا رجاء القه او حصل بنصبه تناسب جملتين في العطف نحو قام زيد و
عمرا اكرمته فيترجح نصب عمرا على رفعه لحصول تناسب الجملتين به لان تناسب الجملتين المعطوف
احديهما على الاخرى احسن من تخالفهما كذا قالوا قال الدماميني وهذا مما يدل على ان محل الخلاف في
جواز التخالف بالاسمية والفعلية وقد حكى قولان في المسئلة بخلاف ذلك الاول المنع مطلقا
حكي عن ابن جني والاخر انه يجوز في الواو فقط نقل ذلك ابو الفتح عن شيخه ابي علي الفارسي في
سر الصناعة انتهى وقال ابن هشام في شرح اللمحة وقضية القول بالمنع مطلقا ايجاب النصب
هنا لكني لم اره منقولا عن احد تنبيهات الاول جرت عادة النحاة بان يذكروا العطف على
الفعلية من مرجحات النصب بالنسبة الى المعطوف في باب الاشتغال كما ذكر ولم يذكروا امثال هذا
بالنسبة الى المعطوف عليها في نحو زيد اكرمته وضربت عمرا ولا فرق نبه عليه ابن هشام في
المغني الثاني اذا فصل العاطف من الاسم باما نحو ضربت زيدا واما عمرا فاهنته ترجح الرفع
بالابتداء لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها لكونها من الحروف التي يبتدأ بها الكلام الثالث
حتى ولكن وبل كالعاطف فيما تقرر نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته وما رأيت زيدا ولكن عمرا
رأيت اباه وما اكرمت زيدا بل عمرا اكرمته وانما لم يكن للعطف لان الاسم المنصوب في باب الاشتغال

او كان المشتغل فعل طلب نحو زيدا اضربه ويتساوى الامران اذا لم تفت المناسبة بنحو العطف على التقديرين

لا بد ان يكون بعض جملة وهي انما يعطف بها المفرد لا الجملة ونحو هنا حرف فلما بعده منزلة العاطف
في اعطاء حكمه او كان العامل المشتغل فعل طلب اي فعلا يفهم منه الطلب فان نسبة الفعل الى الطلب
بهذا الاعتبار والمراد به هنا الامر والنهي والدعاء نحو زيدا اضربه وعمرا لا تضربه وخالدا لا
تهنه وبكرا رحمه الله ومنه والوالدات يرضعن اي الوالدات مما صورته صورة الخبر ومعناه الامر
انما ترجح النصب في ذلك لان رفعه بالابتداء فيستلزم الاخبار عنه بالجملة الطلبية والاخبار بها
قليل في الاستعمال واعترض جواز الاشتغال قبل اللام ولا الطلبيتين بان ما بعدهما لا يعمل فيما
قبلهما فكيف جاز ذلك واجاب ابن عصفور بانهم اجروا الامر باللام مجرى الامر بغيرها واجروا
النهي بلا مجرى النفي بها تنبيه يترجح نصب الاسم على رفعه في مسائل اخر احدها ان يكون الاسم
جواب الاستفهام منصوب بما يليه كما اذا قيل لك ايهم رايت او غلام ايهم رايت فتقول زيدا او
غلام زيد رايته وذلك ليطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية الثانية ان يوهم رفع الاسم
وصفا مخلا وذلك كما اذا اردت ان تخبر ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين وانك لم تملك
واحدا منهم الا بشراء ذلك بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين فنصب كل نص في
المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد اما اذا رفعته فيحتمل ان يكون اشتريته خبرا له
وبعشرين متعلقا به اي كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته
صفة لكل واحد وبعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فلا يقع الاطلاع على من
اشتريته منهم ما حصل عنه بغير الشراء من وجوه التملكات كالارث والهبة ونحوهما فرفعه
موهم لاحتمال غير المقصود فيترجح النصب لكونه نصا في المعنى المقصود الثالث ان يكون الاسم
نكرة صرفة نحو رجلا ضربته فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع التنكير الصرف للمبتدأ ذكره بعضهم
وفيه انه ينبغي ان يعد مما يجب فيه النصب لا مما يترجح وايضا فالاشتغال في مثل ذلك لعدم شرطه
قال ابن هشام في المغني وشرط المنصوب على الاشتغال ان يكون قابلا للابتداء انتهى وبذلك
رد في موضع اخر من المغني قول ابن الشجري في قول الحماسي فارسا ما غادروه ملحما انه
من الاشتغال قال والصواب انه منصوب على المدح بما في البيت قبله ولهذا امكن ان يدعى انه من الاشتغال
ومنع بعضهم الشرط المذكور مستدلا بقرائة سورة انزلناها بالنصب على الاشتغال
فيه ويتساوى الامران اي الرفع والنصب اذا لم تفت المناسبة اي تناسب الجملتين في العطف على التقديرين

نحو زيد قام وعمرًا أكرمته فإن رفعت فالعطف على الاسمية أو نصبت على الفعلية

وضابط ذلك أن يتقدم على الاسم العاطف مسبوق بجملة فعلية مخبر بها عن اسم قبلها نحو زيد قام و
عمرًا أكرمته في داره أو لأجله وذلك لأن زيد قام جملة كبرى ذات وجهين لأنها اسمية
الصدر فعلية العجز ومعنى قولنا كبرى أنها جملة تضمنها جملة فإن رفعت كنت قد راعيت صدرها
فالعطف على الجملة الاسمية أو نصبت كنت قد راعيت عجزها فالعطف على الجملة الفعلية فالمناسبة
حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان تنبيهان الأول مثال المصنف المذكور كمثال سيبويه في هذه
المسألة وهو زيد قام وعمرًا كلمته واعترض عليه بأنه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لأنها خبر المبتدأ
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه فالواجب في الجملة التي هي خبر المبتدأ عود
ضمير إلى المبتدأ وليس في عمرًا كلمته ضمير راجع إلى زيد واعتذر له السيرافي بأن غرضه لم يكن تصحيح المثال
بل بيان أن جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها أو على الخبر منها فيصح المثال إليك بزيادة ضمير
فيه نحو عمرًا كلمته في داره أو نحو ذلك وإنما سكت سيبويه عن هذا اعتمادًا على علم السامع أنه لا بد
للخبر إذا كان جملة من ضمير فيصح المثال إذا أراد قاله الرضي وارتضاه وبذلك يوجه مثال المصنف أيضًا
لكن المنقول عن سيبويه وتبعه الفارسي وابن مالك أنه لا يشترط في ذلك وجود الرابط بدليل قوله
تعـ والقمر قدرناه منازل قرأه أبو عمرو والحرميان بالرفع وباقي السبعة بالنصب على العطف على الصغرى
من قوله والشمس تجري فعلى هذا لا يحتاج إلى الاعتذار لسيبويه في مثاله بما اعتذر به السيرافي
فالأولى أن يجاب عنه بأنهم يغتفرون في التوابع ما لا يغتفرون في غيرها والسيرافي اعتذر له على مذهبهم
من اشتراط الرابط في المسألة تبعًا للأخفش فمنعا النصب بناء على العطف على الصغرى لما تقدم فالرفع
عندهما واجب أن وردا النصب فهو على حد في زيدًا ضربته ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية
على جملة اسمية وهو جائز عند بعضهم كما تقدم وقد نقل بعضهم عن ظاهر كلام سيبويه موافقته
للأخفش والسيرافي فالنقل عنه مختلف والأول هو المشهور الثاني الرابط عند مشترطه إما الضمير
كما تقدم أو الفاء السببية نحو زيد قام فعمرًا أكرمته وقال هشام الواو كالفاء في حصول الربط لأن
فيها معنى الجمعية كما أن الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيد وعمرو ورد بأنها إنما تكون للجمع
في المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد وقال ابن خروف تبعًا لطائفة من المتقدمين
جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا بسيبت أنشده تغلب غدوتي أجول في البلاد
لعلي أسر صديقًا أو أسيء حسودا وخرج على أن التقدير أو أسيء به حسوده الثالث اسم الفاعل الناصب

للمفعول

ويترجح الرفع فيما عدا ذلك لأولوية عدم التقدير نحو زيد ضربته الثالث المنادى وهو المطلوب إقباله بيا
أو هيا أو أي أو آ مع البعد وبالهمزة مع القرب وبيا مطلقا

للمفعول به كالفعل فزيد ضارب عمرا وبكرا أكرمته مثل زيد قائم وعمرا أكرمته فيستوي في بكر الوجهان
أما إذا لم ينصب المفعول به نحو زيد قائم وبكرا أكرمته فالرفع أولى لأن اسمي الفاعل والمفعول إذا
لم ينصبا المفعول به لم تتم مشابهتهما للفعل إذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد نجح
غلامه ويترجح الرفع أي رفع الاسم المشتغل عنه العامل بالابتداء على نصبه بعامل مقدر يفسره
العامل المشتغل فيما عدا ذلك أي المذكور من موجب النصب ومرجحه وموجب الرفع وتساوي الأمرين
لأولوية عدم التقدير بالمقتضي نحو زيد ضربته ومن ثم أوجبه بعض النحويين ومنع النصب وليس
بشيء فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية عن العرب قال سيبويه والنصب عربي كثير والرفع
أجود انتهى وعليه قراءة بعضهم جنات عدن بكسر التاء ثم النصب مع كونه مرجوحا مراتبه مختلفة



فالنصب في نحو زيد ضربته أقوى منه في نحو زيد ضربت أخاه والنصب في زيدا ضربت أخاه أحسن منه في
زيدا مررت به والنصب في زيدا مررت به أحسن منه في زيدا مررت بأخيه قاله المرادي الثالث مما يرد
منصوبا أو غير منصوب المنادى وهو الاسم المدعو حقيقة نحو يا زيد أو حكما نحو يا أرض ابلعي ماءك
فإنها نزلت منزلة من له صلاحية النداء ثم نوديت بيا قال الشاعر أيا جبلي نعمان بالله خليا
نسيم الصبا يخلص إلي نسيمها أو هيا قال فأصاخ يرجو أن يكون حيا ويقول من فرح هيا ربا وها
وها أصل وقيل بدل من همزة أيا وعليه ابن السكيت وجزم به ابن هشام في المغني ومحمد بن يعقوب في
القاموس أو أي بالفتح والقصر والسكون قال الشاعر أي عبد في رونق الضحى بكاء حمامات
لهن هدير قال ابن هشام وقد تمد ألفها وقيل بل الممدودة حرف مستقل حكاه الكوفيون عن العرب
الذين يثقون بعربيتهم أو آ بالمد نحو آزيد حكاه الأخفش في كتابه الكبير وزعم ابن مالك أنه لم يذكره
إلا الكوفيون والمراد بالمد فيها الإتيان بعد الهمزة بألف لا غيرها وما وقع في كلام بعضهم من ضبطها
بهمزة فألف وهمزة أخرى ساكنة سهو فهذه كلها مع البعد أي لنداء البعيد على خلاف في أكثرها
ففي الصحاح أن أيا لنداء البعيد والقريب قال في المغني وليس كذلك وفي أي أقوال فقيل هي للبعيد كما ذكره
وعليه ابن مالك وقيل للقريب عليه المبرد والجزولي وقيل للمتوسط وجعل ابن عصفور آ في القريب
وبالهمزة مع القرب أي لنداء القريب قال أفاطم مهلا بعض هذا التدلل وإن كنت قد أزمعت صرمي
فأجملي ونقل ابن الخباز عن شيخه أنها للمتوسط قال ابن هشام وهو خرق لإجماعهم وسيأتي عليها مزيد
كلام آنفا وبيا وهي أم الباب وهي تستعمل مع البعد والقرب مطلقا قال أبو حيان وهو الذي نظمه من استقرأ

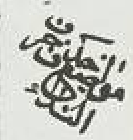
كلام العرب قال ابن مالك وهي للبعد حقيقة او حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا وقيل هي مشتركة
بين القريب والبعيد والمتوسط وزعم ابن الخباز انها للقريب وهو خرق لاجماعهم تنبيهات الاول قال
بعضهم حق المص المنادي بقوله المدعو بالى احرف او ليس بقول ابن الحاجب المطلوب اقباله ليخرج نداء
الله تعالى نحو يا الله لانه لا يطلب اقباله وحمل نداءه على المجاز والسر او بالمطلوب الاقبال
المسئول الاجابة بعيد فتامل انتهى الثاني لا يدخل في هذا الحد المندوب على راى ابن الحاجب لانه
متفجع عليه لا مدعو ويدخل على راى غيره ولم يذكر المص حكامه في هذا الباب لما اهملا او ذهابا
الى راى ابن الحاجب قال الرضي والظاهر من كلام سيبويه انه منادى قال الجزولي المندوب منادى على جهة
التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك ومنه قولهم في
المراثي لا تبعد اي لا تهلك كانهم من ظنتهم بالميت يتصورونه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي
لا تبعدت ولا هلكت وكذا المندوب المتوجع به نحو وا ويلاه ووا ثبوراه ووا حزناه اي احضر حتى
يتعجب من فظاعتك والدليل على انه مدعو قوله تعالى لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا
كثيرا امرهم بقوله وا ثبوراه انتهى الثالث اجمعوا على ان نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا
وعلى منع العكس ويشترط كون المنادى مظهرا فلا يجوز نداء المضمر مطلقا لا يقال يا
انا ولا يا اياي ولا يا هو ولا يا اياه اجماعا ولا يا انت ولا يا اياك على الاصح وقول الاحوص يا
ابجر ابن ابجر يا انتا انت الذي طلقت عام جعت ضعيف فلا يقاس عليه وما سمع من قول بعضهم يا
اياك قد كفيتك فيا للتنبيه لا للنداء واياك منصوب بفعل محذوف يفسره
المذكور كانه قال قد كفيت اياك قد كفيتك وقيل ان يا في البيت ايضا للتنبيه وانت
الاول مبتدا والثاني كذلك او توكيد او بدل والموصول خبر واجاز ابن عصفور
نداء المضمر المخاطب في الشعر فقط مستندا بالبيت المذكور ولا حجة في ذلك كما عرفت وظاهر
كلام ابن مالك في الالفية ان نداء المضمر مطلقا مطرد وهو خلاف الاجماع قال المرادي في
شرح التسهيل وقول بعض الصوفية يا هو ليس جاريا على كلام العرب قال الشعباني في الفتح
ولا نقل عند النداء يا هو ولم يجز النحاة من دونه ويشترط خلوه من اللام للتعريف فلا
يقال يا الرجل كراهة اجتماع اداتي التعريف صورة وان كان في احدهما من الغاية ما ليس في الاخرى
الا في لفظ الجلالة وهو علم على الذات المقدس الواجب الوجود الموصوف بجميع الكمالات فلا يشترط

خلق منها بل يجب ثبوتها اجماعا فيقول يا الله باثبات الالف ويالله بحذفها ويا الله بحذف
الثانية فقط لان اللام لا تنزله لا للفاء وقد انفصلت المحذوفة الهمزة تخفيفا لكثرة استعماله
فادخلت عليه اللام لدفع شياع ما ذهب اليه الكفار من تسمية آلهتهم اصنامهم وادغمت لام التعريف
فيما بعدها ولزمت كالعوض من الهمزة ومن ثم تقطع في النداء وقيل ال في اسم الله للتعظيم لا
التعريف ونسب لسيبويه فائدة هذا الاسم الشريف يختص باشياء لا توجد في غيره من الاسماء
منها ما ذكر ومنها زيادة ميم في آخره عوضا من حرف النداء كما سيأتي ومنها انه يفخم اذا كان قبله
فتح او ضم مثل قال الله تعالى ويقول الله تعالى ولا تقول مثل هذا في الليل واللبن فان كان قبله كسر
لم يفخم مثل بسم الله لانك لو فخمت هذا الكسر متصعدا استفخم الفتحة وهذا
ثقيل على اللسان وليس كذلك مع الضمة والفتحة لاستعلائهما في الحنك ومنها اختصاصه في
القسم بالتاء تالله نحو قولهم تالله ومنها قطعهم همزته في القسم من قولهم افالله لافعلن كذا
بمنزلة افو الله ذكره ابن الانباري في شرح الجمل وقول الشاعر من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت
بخيلة بالوصل عني شاذ فلا يقاس خلافا عليه للبغداديين والكوفيين في اجازتهم في الشعر
ذلك محتجين بالسماع كالبيت وبالقياس قالوا لانا لم نر موضعا يدخله التنوين ولا يدخله الالف
واللام واجاب المانعون عن السماع بالشذوذ وعن القياس بانا نرادف بذلك في غير النداء
ممنوع لدخول التنوين في نحو زيد وسيبويه منكرا مع عدم دخول الالف واللام فيهما او في النداء
فغير فكذلك لعدم دخول التنوين في غير السعة عليه او لغير معين فكذلك فائدة المراد
بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته والنادر ما
قل وجوده وان لم يكن بخلاف القياس والضعيف ما يكون في ثبوته كلام قاله الجاربردي في شرح الشافية
تنبيهان الاول زاد ابن مالك في التسهيل وابن هشام في الاوضح وغيرهما اسمين آخرين لا تفارقهما
فيهما لخلوهما على الاسم احدهما ما سمي به من جملة نحو يا الرجل قائم لمن سمي بذلك نص على ذلك
سيبويه قال لانه معناه يا مقولا له ذلك الثاني فرعه المبرد ما سمي به من موصول ذي لام نحو يا
الذي قام وصوبه ابن مالك قال المرادي وقد نص سيبويه على منعه قال الازهري والفرق
بينهما ان الذي قام محكي بحالته التي ثبت له ابتداء التسمية وهو قبلها اسنادي لوجود
وفي ذلك المانع باق وبخلاف الرجل قائم ليس المانع من ندائه قبل التسمية وجود اللام بل كونه جملة

مطلب تفخيم لام الجلالة

مطلب الشاذ

ذلك المانع قد زال بالتسمية انتهى ثم انه تمّا اسم الجنس المشبه به كقولك يا الخليفة هيبةً ويا الاسد
شجاعةً فنص عليه ابن سعدان فقال ابن مالك وهو قياس صحيح لان تقديره يا مثل الخليفة ويا
مثل الاسد فحسن لتقدير دخول يا على غير الالف واللام انتهى الثالث اذا اريد نداء اسم معرّف باللام
في غير الصورة المذكورة توصل الى ندائه بايّ مقطوعة عن الاضافة مبنية على الضم ملحوقة بها
التنبيه او باسم الاشارة ويجب وصفها ولا يوصف أي الا بما فيه اللام لتعريف الجنس نحو يا ايها
الرجل واما نحو الصعق والحارث مما هو فيه للغلبة او للمح الصفة فلا يوصف به ولا بما فيه اللام
من مثنى او مجموع علما قبل دخولها فلا يقال يا ايها الزيدان والزيدون نص عليه الاعلم او بموصول
مصدّر بالالف واللام خال من خطاب نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر ولا يجوز نحو يا ايها الذي ضربت
كما لا يجوز ان ينادى أيّ باسم اشارة مغايرة من كاف الخطاب نحو يا ايهذا الرجل ولا يقال يا ايهذاك
الرجل كما لا يجوز نداؤه واجازه ابن كيسان ونقل عن سيبويه وكأيّ اسم الاشارة في الوصف بذي اللام
والموصول واما اسم الاشارة فلا يوصف به لان النوع لا يوصف بمثله وسيأتي دخلا على أيّ هذا مزيد
كلام في حديقة المفردات وقد يحذف حرف النداء وهو بالخاصة لان المطلق ينصرف الى الفرد الكامل
وقد وقع في عبارة بعض المتقدمين ما يوهم جواز حذفه مطلقا قال ابن بابشاذ في شرح الجمل بعد ان عد حروف
النداء وهذه الحروف يجوز اثباتها مع المنادى وحذفها الا فيما استثنى انتهى لكن نص غيره واحد من
الائمة على انه لا يحذف منها الا يا دون غيرها لانها ام واغلب في الاستعمال والحذف نوع من التصرف
فينبغي ان يكون فيما اكثر دوره لا فيما قل فتحذف يا مع القرينة ويبقى المنادى نحو يوسف اعرض عن
هذا سنفرغ لكم ايها الثقلان ان ادوا الي عباد الله الا مع اسم الجنس والمراد به هنا ما يكون نكرة
قبل النداء سواء تعرّف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او
مضافا اليه نحو يا غلام فاصل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه او
لا واما لا يحذف مع النكرة فلان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما
تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها واما لا يحذف مع المعرفة المتعرفة بحرف
النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا تحذف مما تعرف به حتى لا ينظر نقاوه على اصل
التنكير الا ترى ان لام التعريف لا تحذف من المعرفة بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف لانه
مفيد مع التعريف التنبيه والخطاب قاله الرضي واجاز بعضهم الحذف مع النكرة والكوفيون مع المعرفة



مجتمعين بقولهم اطرق كرى وافتد مخنوق واصبح ليل وهو عند البصريين شاذ قال المرادي وفي
القياس عليه لكثرته نظما ونثرا والا مع المندوب وهو المتفجع عليه كقول جرير يندب عمر بن
عبد العزيز وقمت فيها بامر الله يا عمرا او حكما كقول عمر بن الخطاب وقد اخبر بجدب شديد اصاب
قوما من العرب واعمراه واعمراه والمتوجع منه لكونه محل الالم كقوله فواكبدا من حب من لا يحبني و
من عبرات ما لهن فناء او لكونه سبب الالم كقول الآخر تبكيهم الدهماء معولة وتقول سلمى وارزيتيه
لان الرزية سبب الالم الذي حصل منه قول القائل وامصيبتاه والندبة من كلام النساء في الغالب
والغرض منها الاعلام بعظمة المصاب ومن ثم لا يندب الا المعروف وانما قولهم وامن حفر بئر زمزماه فهو
في قوة قولهم واعبد المطلباه اذ من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب ولا يستعمل مع
المندوب من حروف النداء الا حرفان احدهما وا وهي الغالبة فيه والمختصة به والثانية يا اذا لم يلتبس
بالمنادى المحض وحكمه في الاعراب حكم المنادى الا في تفصيله فيضم ان كان مفردا نحو وازيد وينصب
ان كان مضافا او مشبها به نحو واعبد الله واحسنا بازيدا والغالب فيه ان يختم بالالف لاطالة الصوت
سواء كان مفردا نحو وازيداه او مضافا الظاهر نحو واامير المؤمنيناه او المضمر نحو وا ابناه او شبيها
بالمضاف نحو واطالع جبلاه او مركبا نحو وامعد يكرباه ويحذف لهذه الالف ما قبلها من الف نحو
واموساه او تنوين في صلة او غيرها نحو وامن نصر محمداه ونحو وابا حسناه او ضمة اعرابية او بنائية
نحو وامنذاه فيمن اسمه منذ او كسرة كذلك نحو واعبد الملكاه واحذاماه فان خيف من حذف الضمة
او الكسرة في اللبس ابقيتا وقلبت الالف ياء بعد الكسرة نحو واغلامكي او واوا بعد الضمة نحو وا
غلامكموا او واغلامهمو لانك لو ابقيت الالف لاوهم الاضافة الى كاف الخطاب وهاء الغائبة والمثنى
وللندب في الوقف زيادة هاء السكت بعد احرف المد توصلا الى زيادة المد نحو وازيداه واغلامكيه
واغلامكيه واغلامكموه فان وصلت حذفت هاء الا في الضرورة فيجوز اثباتها كقول المتنبي
واحر قلباه ممن قلبه شبم والمنح ضمها تشبيها بهاء الضمير وكسرها على اصل التقاء الساكنين واجاز
الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين واما لا يحذف حرف النداء مع المندوب لانه منادى مجازا او
لا يقصد فيه حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما نقل عن النداء الى معنى آخر مع بقاء
معنى النداء فيه مجازا التزم لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقول هو منها ومثله المتعجب
منه والاسم المستغاث وكل اسم نودي ليتخلص من شدة او يعين على مشقة ولا يستعمل معه الا يا خاصة

واسم الاشارة ولفظ الجلالة مع عدم الميم في الاغلب فان وجدت الميم لزم الحذف

بيان واحكامه مستوفى وانما لا يحذف مع حرف النداء للمبالغة وتنبيهه باظهار حرف التنبيه
لكون المستغاث له امرا مهما والاصح اسم الاشارة لانه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب بين
كون الاسم المشار اليه وبين كونه منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما احتيج في النداء عن ذلك الاصل
وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء هذا مذهب
البصريين واجاز الكوفيون حذفه اعتبارا بكونه اسم الاشارة معرفة قبل النداء واستشهادا
بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء اي يا هؤلاء وبقول ذي الرمة اذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام
ورده البصريون بان هؤلاء في الاية خبر المبتدأ والشعر ضرورة ولحن بعضهم المتنبي في قوله هذي برزت لنا
فهجت رسيسا واجيب بان هذي مفعول مطلق لا منادى اي برزت هذه البرزة ورده ابن مالك بانه
لا يشار الى المصدر الا منعوتا بالمصدر المشار اليه كضربته ذلك الضرب قال ابن هشام ويرده بيت انشده
هو وهو قوله يا عمرو انك قد مللت صحابتي وصحابتيك اخال ذاك قليل والاصح لفظ الجلالة
وهو الله مع عدم الميم المشددة في اخره عوضا عن حرف النداء وذلك لان حرف النداء لا يتوصل
الى ندائه باي او باسم الاشارة كما تقدم فلما حذفت الوصلة في هذه اللفظة الشريفة لكثرة ندائها
لم يحذف الحرف في الاغلب لئلا يكون اجحافا وقد يحذف في غير الاغلب كقول امية بن ابي الصلت رضيت
بك اللهم ربا فلن ارى ادين الها غيرك الله راضيا اي يا الله وافهم كلامه جواز الحذف في غير
الاغلب وهو مذهب بعض النحويين والجمهور على المنع مطلقا وحملوا البيت على الشذوذ فان وجدت
الميم المشددة في اخره لزم الحذف اي حذف حرف النداء لان الميم عوض عنه فلا يجمع بينهما الا في الضرورة
كقوله اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما وانما اخرت الميم تبركا باسمه تعالى وخصت بذلك
دون غيرها لان الميم عهدت زيادتها اخرا كميم زرقم هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون
الى ان الميم ليست عوضا بل ماخوذة من فعل والاصل يا الله امنا بخير فيجيزون الجمع بينها وبين الياء
في السعة قال ابو علي وليس هذا بشيء لقوله تعالى واذ قالوا اللهم ان كان هذا هو الحق من عندك
لانه لو كانت الميم ماخوذة من فعل لما احتاج الى جواب ثان ولكان سادة مسد جواب الشرط و
قوله تعالى فامطر علينا حجارة من السماء دليل على انها ليست ماخوذة من فعل ولا دالة عليه لانه لا يحسن
في الكلام يا الله امنا بخير ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا ويصح بلا ذكر الجواب
ولانه لو كان كما ذكر لما حسن اللهم امنا بخير وفيه معنى دليل على ان الميم ليست ماخوذة منه اذ

لو كان

لو كان كذلك لكان نكرة قال ابن بابشاذ في شرح الجمل وقد تزاد في آخره ما كقوله وما عليك أن
تقولي كلما سبحت وصليت يا اللهم ما اردد علينا شيخنا مسلما وذهب الخليل وتبعه
سيبويه الى ان هذا الاسم لا يوصف لان الميم كلمة مستقلة فيكون فاصلة بين الموصوف والصفة
وقيل لانه صار عندهم بمنزلة الصوت قال سيبويه في قوله تعالى اللهم فاطر السموات والارض لانه على
نداء آخر اي يا فاطر السموات وذهب المبرد والزجاج بمرفوع على اللفظ وبمنصوب على الصفة و
جعلا فاطر السموات صفة له قال ابو حيان والصحيح مذهب سيبويه لانه لم يسمع مثل اللهم الرحمن
الرحيم والاية ونحوها محتملة للنداء فائدة قد يخرج لفظة اللهم عن النداء فتستعمل على وجهين
آخرين احدهما ان يذكرها المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع يقول لك القائل أقام زيد فتقول
انت اللهم لا والثاني ان تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك انا لا ازورك
اللهم اذا لم تدعني الا ترى ان وقوع الزيارة مقرونة بعدم الدعاء قليل قال في النهاية قال بعضهم
وقد جرت عادة العلماء باستعمال اللهم فيما ثبوته ضعيف كانه يستعان في اثباته بالله تعالى
تنبيه استثنى بعضهم المنادى البعيد ايضا قال فلا يجوز معه حذف حرف النداء لان المراد فيه
اطالة الصوت والحذف ينافيه هذا تفصيل لاحكام المنادى في الاعراب المفرد وهو ما ليس
مضافا ولا شبيها بالمضاف كما عرفت فيدخل فيه المثنى والمجموع والمركب المزجي المعرفة وهي ما كان
تعريفه سابقا على النداء والنكرة المقصودة وهي ما عرض تعريفها بالنداء بان قصد بها معين
يبنيان لفظا او تقديرا لوقوعهما موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى بكاف الخطاب الحرفية
وكونهما مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد مثلا بمعنى ادعوك وهذه الكاف ككاف
ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم يبنى لمشابهة الحرف ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني
ولذلك كان هذا التعليل احسن من التعليل بشبههما انت في التعريف والافراد وتضمن معنى
الخطاب بناؤهما على ما يرفعان به قبل النداء اي حال الاعراب لا على السكون وان كان هو الاصل
في البناء تنبيها على ان لهما قدما في الاعراب فدخل في ذلك ما يرفع بالضمة اما ظاهرة نحو يا
زيد ويا رجل او مقدرة نحو يا فتى ويا حذام ويا سيبويه ويا برق نحره وما يرفع بالالف نحو يا
زيدان ويا رجلان وما يرفع بالواو نحو يا زيدون تنبيه المنقوص المعين بالنداء يحذف تنوينه
ويثبت ياؤه عند الخليل نحو يا غازي ويا قاضي وخالفه يونس فاجاز حذف الياء لا التنوين فيقول

قليل

هنا

يا قاض

والمضافَ وشبهَه وغيرَ المقصودة تنصبْ نحو يا عبدَ الله ويا طالعًا جبلًا يا رجلًا

٢٧٢

يا فاضلُ ويا غازِ والمضافَ سواء كانت الاضافة محضة او غير محضة وشبهه اي المضاف وهو ما اتصل
بشيء من تمام معناه وهذا الذي به التمام اما ان يكون مرفوعا بالمنادى كقوله يا محمودًا فعله
يا حسنًا وجهه ويا جميلًا فعله ويا كثيرًا بره او منصوبا كقولك يا طالعا جبلا او مخفوضا
بخافض متعلق به كقولك يا رفيقا بالعباد ويا خيرا من زيد او معطوفا عليه قبل النداء كقولك
يا ثلاثة وثلاثين في رجل سميته بذلك قاله ابن هشام في شرح القطر والنكرة غير المقصودة
بالنداء جامدة كانت او مشتقة في نثر او نظم تنصب وجوبا واختلف في الناصب فقيل فعل
مقدر وهو ادعو وحذف لكثرة الاستعمال ودلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وهو قول
سيبويه وقيل حرف النداء لسده مسد الفعل وهو قول المبرد وقال ابو علي في بعض كلامه يا واخواتها
اسماء افعال فيكون هي العاملة ومثل المصنف للثلاثة نشرا على ترتيب اللف بقوله نحو يا عبد
الله حركها اضافيا او علما وعن ثعلب اجازة الضم في غير المحضة نحو يا حسن الوجه بضم الصفة لان
اضافتها في تقدير الانفصال ويا طالعا جبلا وقول الاعمى طالبا لمن يهديه السبيل يا رجلا خذ بيدي
وقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول الشاعر فيا راكبا اما عرضت فبلغن ندامايَ من
نجران ان لا تلاقيا عرضت اي اتيت العروض وهو مكة والمدينة شرفهما الله تعالى ونجران بلد من اليمن
وهذا مبني على مذهب البصريين من جواز نداء النكرة غير الموصوفة مقبلا عليها او غير مقبل وقيل
بالمنع مطلقا وهو مذهب الاصمعي وقيل ان كانت خلفا عن موصوف جاز نحو يا ذاهبا ومنه فيا راكبا
البيت والا فلا وهو قول الكسائي وعامة الكوفيين فلا يجوز عندهم يا رجلا وعمومه ليس بممنوع
وقيل ان كانت مقبلا عليها جاز والا فلا وهو قول الفارسي وقال ولا يتصور نداء نكرة غير مقبل عليها
وما جاء منونا كالبيت محمول على الضرورة هكذا نقله ابن عقيل والذي في الاوضح والارتشاف
نقل انكار وجود النكرة الغير مقبل عليها في النداء عن المازني قاله في الشرح تنبيهات الاول قال
بعضهم التعبير بالمضاف في قوله والمضاف وشبهه لا يصدق الا على نحو يا غلام زيد دون نحو يا عبد
الله علما لان المنادى مجموع المضاف والمضاف اليه لا مجرد المضاف كما لا يخفى ولو قال اولو اضافة لسلم
لشموله لما وقع مضافا ولما اشتمل على الاضافة انتهى وهذا انما يرد اذا جعلنا المضاف في عبارة
المصنف صفة للمنادى ولنا ان نجعله وصفا لمطلق الاسم فيكون المعنى والاسم المضاف في النداء يثبت
له الحكم المذكور فيشمل نحو يا غلام زيد مما المنادى فيه المضاف ويا عبد الله مما المنادى فيه مجموع

المضاف والمضاف اليه فتدبر الثاني في قولهم يا طالعا جبلا اشكال مشهور حتى قيل انه من المداق
النحوية وذلك انه لم يوجد فيه معتمد لطالعا حتى يعمل واسم الفاعل لا يعمل بدون اعتماد على ما
سيأتي ذكره وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوفه منادى مفردا فلا يكون هنا
شبه مضاف وقال الرضي في بحث الموصول ان عمل اسم الفاعل والمفعول من غير اعتماد على احد الامور
الخمسة اي الموصوف وذي الحال والمبتدا وحرف النفي وحرف الاستفهام مذهب الاخفش والكوفيين
دون البصريين واما قول النحاة يا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى المنادى
فمثال لهم غير مسند الى شاهد من كلام موثوق به ولا يقال انه جائز حسن وجهه في الاختيار بل قد يجي
مثله في الشعر نحو قوله سود نواصيها وحمر اكفها وصفر تراقيها وبيض خدودها هذا كلامه
وقد عرفت منه ان تقدير الموصوف محذور اخر وقال الفاضل الهندي اصله يا ايها الطالع جبلا
فحذف اي للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع اداتا التعريف ثم نصب طالعا لكونه مضافا للمضاف
على انه يحتمل ان يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين والثالث يمتنع ادخال يا على ثلثة
من نحو يا ثلثة وثلثين فيمن سميته بذلك لانه من العلم خلافا لبعضهم وان ناديت جماعة هذه
عدتها فان كانت غير معينة نصبتهما وان كانت معينة ضممت الاول وعرفت الثاني بال ونصبته
او رفعته بالعطف على المحل او اللفظ الا ان اعلت معربا فيجب ضمه لانه نكرة مقصودة ويجب تجريده
من ال ومنع ابن خروف اعادة يا وتجويزه في الحاق العدد ورده في الاوضح ووجه ان
الثاني ليس بجزء علم وانما هو اسم جنس اريد به معين الرابع من شبه المضاف نحو يا لطيفا بالعباد يا
حليما لا يعجل قال ابن هشام الجملة في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو للمخاطب بالنداء
عامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب كما في يا طالعا جبلا وكذلك في نحو والصانع للنباه والنا
على حد يا تميم كلهم او كلكم انتهى وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا الخامس اذا كان المنادى نكرة
مقصودة موصوفة بمفرد جاز ظهور نصبه نحو يا رجلا كريما حكى ذلك الفراء عن العرب وجزم به ابن مالك
في التسهيل والمنادى المستغاث يخفض اي يجر بلامها اي لام الاستغاثة لدلالة المستغاث عليها وهي لام
الاختصاص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناها اذ
كل منها مخصوص بالدعاء وبالاستخصاص الغرابة واختلف فيها فقيل هي زائدة فلا تتعلق بشيء واختاره
ابن خروف بدليل صحة سقاطها حيث يقال يا زيد وقيل ليست بزائدة وهو الصحيح وعليه فهل تتعلق قال ابن

الاشكال في يا طالعا

ويفتح لالفها ولا لام نحو يا لزيدا

جني هي متعلقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل ورد بان معنى الفعل لا يعمل في المجرور واجيب بانه
قد عمل في الحال في نحو قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا فيعمل في المجرور ولان العامل في الحال اقوى
من العامل في المجرور لانه عامل في صاحبها وقال الاكثرون متعلقة بفعل النداء المحذوف واختاره ابن
الضايع وابن عصفور ونسباه الى سيبويه واعترض بانه متعد بنفسه واجاب ابن ابي الربيع بانه ضمن معنى
الالتجاء في نحو يا لزيد والتعجب في نحو يا للدواهي واجاب ابن عصفور بانه ضعف بالتزام الحذف فقوي
تعديته باللام واقتصر الرضي وابو حيان على ايراد هذا الجواب قال ابن هشام وفيه نظر لان اللام المقوية
زائدة وهؤلاء لا يقولون بالزيادة انتهى ويرد هذا الاعتراض بما ذكره هو في موضع آخر من مغنيه من
التحقيق في لام التقوية انها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة القاصر
ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين انتهى ونقل ابن مالك عن الكوفيين غير
الفراء ان هذا اللام بقية اسم وهو آل والاصل في يا لزيد يا آل زيد ثم حذفت همزة آل للتخفيف و
الالف لالتقاء الساكنين وضعف بانه يقال فيما لا آل له يا للدواهي ويا لله وانما خفضوها ليكون
اعون على مد الصوت المعين على المقصود من الاستغاثة ولو قال بالجر لكان اولى لان الخفض من القاب
البناء ويفتح اي يبنى على الفتح وجوبا لالفها اي الاستغاثة اذا الحقت به ولا لام فيتحتم تحرزا عن الجمع
بين العوض والمعوض عنه لان اللام عوض عن الالف كما نقل عن الخليل ولان اللام تقتضي الجر والالف
تقتضي الفتح فبين اثريهما تناف كذا قيل قال بعضهم وفيه انه لا تنافي بينهما في نحو يا لاحمداه لان جر
غير المنصرف بالفتحة الا ان يعتبر طرده للباب لا يقال التنافي موجود لان مقتضى احدهما فتحة بنائية و
الاخرى اعرابية لانا نقول لا تقتضي الالف فتح ما قبلها اعرابية كانت الفتحة او بنائية الا ترى انه يقال في
الوقف على زيد زيدا بالالف وفتحة ما قبلها نصب وما قيل من ان التنافي موجود لان هذا الفتح موجود
لان هذا الفتح في حكم الكسر فليس بشيء ويخفض المستغاث مما كان يخفض به قبل النداء اما بكسرة
ظاهرة نحو يا لزيدا او بفتحة نائبة عنها ظاهرة نحو يا لاحمد او مقدرة نحو يا لموسى او بالياء نحو يا
للزيدين بفتح الدال وكسرها او بكسرة مقدرة لفظا نحو يا للقاضي ومحلا نحو يا لهذا ويا للرقاش
كل ذلك بفتح اللام على خلاف الاصل في حركة اللام الجارة كما تقدم وانما فتحت لوقوع المنادى
موقع كاف الخطاب واللام تفتح مع الضمير نحو لك وله فكذا ما وقع موقعه لقصد التفرقة بين المستغاث
والمستغاث من اجله نحو يا لله للمسلمين بفتح الاولى وكسر الثانية الا ان كان المستغاث ياء المتكلم نحو يا لي

او معطوفا ولم تعد معه يا نحو قوله يا للكهول وللشبان للعجب فنكسر فان اعيدت معه فتحت كقوله
يا لقومي ويا لامثال قومي لاناس عتوهم في ازدياد والمستغاث المفتوح لالف الاستغاثة نحو يا
زيدا او قول الشاعر يا يزيدا الامل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان وقد يخلو المستغاث عن الالف واللام
معا فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث كقوله الا يا قوم للعجب العجيب تنبيهات الاول
حكم المتعجب منه حكم المستغاث وهو على قسمين احدهما ان يرى امرا عظيما فينادي جنسه كقولهم يا للماء
ويا للدواهي اذا تعجبوا من كثرتهما والثاني ان يرى امرا عظيما فينادي من له نسبة اليه ومكنة فيه نحو يا
للعلماء فيجر باللام ويفتح لالحاق الالف كقوله يا عجبا لهذه الفليقة هل تذهبن القوباء الريقة
ويجوز كسر اللام على تقديره مستغاثا له وحذف المستغاث والمقصود انك تدعو لذلك الشيء الثاني
انما كان المستغاث والمتعجب منه معربين عند دخول اللام عليهما وان كانا مفردين معرفين لان علة
البناء في المنادى ضعيفة لمشابهته للاسم المبني المشابه للحرف فغلبت اللام المقتضية للجر حرف
النداء المقتضية للبناء لضعفها في اقتضاء البناء مع كونها ابعد من مقتضى الجر والله الرحمن
الثالث قد يجر المستغاث من اجله بمن كقول الشاعر يا للرجال ذوي الالباب من نفر لا يبرح السفه
المردي لهم دينا والمستغاث من اجله هو المنتصر عليه في الاصطلاح فلا ينصرف الا اليه عند
الاطلاق وان صح اطلاقه على المنتصر له لغة لان كلا منهما وقعت الاستغاثة لاجله اي بسببه
فافهم الرابع قد يستغنى عن المستغاث من اجله ان علم سبب الاستغاثة كقوله فهل من خالد اما
هلكنا وهل بالموت يا للناس عار اي للناس لمن تشمت بنا تتميم المنادى المضاف الى الياء ان
كان معتلا وجب ثبوت يائه وفتحها نحو يا فتاي ويا قاضي وان كان وصفا مشبها للمضارع في
كونه بمعنى الحال والاستقبال وجب ثبوت يائه مفتوحة وساكنة نحو يا مكرمي ويا ضاربي وهل
الاصل الفتح او السكون قولان وما عدا ذلك وليس ابا واما فالاكثر فيه حذف الياء اكتفاء
بالكسرة نحو يا عبا فاتقون ثم اثباتها ساكنة نحو يا عبادي لا خوف عليكم او مفتوحة نحو يا
عبادي الذين اسرفوا ثم قلبها الفا نحو يا حسرتا ثم حذف الالف اكتفاء بالفتحة كقوله ولست
براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو اني ثم ضم الاسم اكتفاء بنية الاضافة وانما يفعل
ذلك فيما يكثر ان لا ينادى الا مضافا كقراءة بعضهم رب السجن احب الي فتضم ربه فهذه ست
لغات وان كان ابا واما جاز فيه اللغات الستة على الترتيب المذكور وابدال الياء تاء مكسورة او

[illegible]

تتمة في العلم المفرد الموصوف بابن او ابنة مضافا الى علم آخر يختار فتحه نحو يا زيد بن عمرو

هو الأكثر أو مفتوحة وهو الأقيس وقرئ بهما في السبعة أو مضمومة وهو شاذ وقرئ بها في الشواذ
الجمع بين التاء والألف والياء وهو قبيح ويسهله الشعر كقوله يا أبتا علك أو عساكا وقوله يا أبتا
أبقجر راكب وقوله يا أبتي لا زلت فينا فإنما فهذه عشرة كاملة والمضاف الى المضاف الى الياء يجب ثبوت
الياء فيه لا غير نحو يا ابن أخي ويا ابن خالي إلا إن كان ابن عم أو ابن أم فالأكثر حذف الياء اكتفاء بالكسرة
وجاز فتح آخر كل منهما وقرئ يا ابن أم بالوجهين ولا يكادون يثبتون الياء والألف إلا في الضرورة كقوله
يا ابنة عمّا لا تلومي واهجعي لا يخرق اللوم حجاب مسمعي وقوله يا ابن أمي ويا شقيق نفسي أنت خلفتني لدهر
شديد والعلم المفرد الموصوف بابن اتفاقا أو ابنة على خلاف حكاه ابن كيسان خلافا للكوفيين أو ابنة
متصلا بالعلم مضافا الى علم آخر يختار فتحه مع جواز الضم عند البصريين غير المبرد لخفته وأوجبه بعضهم
نحو يا زيد بن عمرو ويا هند ابنة زيد بفتح زيد وهند إتباعا على الإتباع لفتحة ابن فالحاجز بينهما ساكن
فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل فهو نظير امرئ وابنم أو على تركيب الصفة مع الموصوف و
جعلهما شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر فهو نظير لا رجل ظريف
فيمن فتحهما أو بناء على إقحام الابن وإضافة زيد الى عمرو لأن ابن الشخص يجوز إضافته إليه لأنه يلابسه حكاه
في البسيط مع الوجهين فهو نظير يا زيد زيد اليعملات إذا فتح الأول على قول سيبويه فعلى الأول
فتحة زيد فتحة إتباع وعلى الثاني فتحة بناء وعلى الثالث فتحة إعراب وفتحة ابن على الأول فتحة إعراب
وعلى الثاني بناء وعلى الثالث غيرهما وذهب المبرد الى أن الضم أجود وهو القياس وذهب ابن كيسان الى
أن الفتح أكثر ومنه قوله يا حكم بن المنذر بن الجارود سرادق المجد عليك ممدود ويتعين الضم
إذا كان المنادى غير علم أو كان الابن غير صفة بأن كان بدلا أو بيانا أو منادى سقط منه حرف النداء أو
مفعولا بفعل محذوف تقديره أعني ونحوه أو فصل بين العلم والابن فاصل نحو يا زيد الفاضل بن
عمرو أو كان العلم موصوفا بغير ابن نحو يا زيد الفاضل ولم يشترط ذلك الكوفيون وأنشدوا عليه فما
كعب بن مامة وابن سعدى بأجود منك يا عمر الجواد بفتح عمر وحمله البصريون على أن أصله يا عمرا
بالألف فحذف لالتقاء الساكنين على مذهب من يجيز لحاق الألف في غير الندبة والاستغاثة والتعجب
أو أن أصله يا عمرًا بالتنوين للضرورة ثم حذف لالتقاء الساكنين على حد قوله ولا ذاكر الله إلا قليلا
تنبيهات الأول الأثر للوصف ببنت عند جمهور العرب فيتعين الضم في نحو يا هند بنت زيد لعدم
الإتباع لأن بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك التاء الموحدة وجوز أبو عمرو بن العلاء الفتح بناء على أنه

للتركيب لانه شمل قوله العلم المفرد والمثنى والمجموع مسمى بهما فقول الرضي لا حاجة للتقييد بالافراد لان
المثنى والمجموع لا يكونان علمين اذ لا يثنى ولا يجمع العلم الا بعد التنكير ليس بشيء قال في النهاية اما اذا سميت
بمسلمات في بزيدين وبزيدين حاكيا الاعراب قلت فيمن قال يا زيدين عمرو بالفتح يا مسلمات بن عمرو بالكسر و
يا زيدين عمرو وفيمن ابدل النون بن عمرو ومن اجرى الاعراب في النون اجراه مجرى الدال فنفتحها او نضمها انتهى
قال في التصريح وهذا مبني على القول بالاتباع فلا اذ لا اتباع في مسلمات اذ كسرت ولا في المثنى و
المجموع على حده ولذلك قال في التسهيل يجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا فنحو يا عيسى بن مريم
لا يفتح فيه الا الضم خلافا للفراء والزمخشري انتهى قلت وكذا نحو قاضي ابنة بكر وقال ابو حيان
يكون فتح الاتباع تقديرا الثالث قال ابن مالك الظاهر الحق بالعلم فيما ذكر نحو يا فلان بن فلان ويا سيد
ابن سيد ويا فاضل بن فاضل كناية بهما عن المجهول النسب لكثرة استعمالها كالعلم قال ابو حيان الذي ذكره
اصحابنا ان المسألة مفروضة فيما اذا كان المنادى والمضاف اليه ابن غير علم لكنه مما اتفق فيه لفظ
المنادى ولفظ ما اضيف اليه ابن نحو يا كريم بن الكريم او ابن الكريم ويا شريف بن الشريف وابن الشريف
ويا كلب بن الكلب او ابن الكلب انتهى ونقل غير ابن مالك ان مذهب البصريين في ذلك كله بناء المنادى
على الضم وقد ذهب الكوفيين وابن كيسان جواز فتحه وضمه الرابع حكى الاخفش ان بعض العرب يضم
ابن اتباعا لضم المنادى قيل وكان قائله راعى ان التابع ينبغي ان يتاخر عن المتبوع وتم ان تصل الحامل
على الاتباع قصد التخفيف الخامس اذا وقع ابن في غير النداء صفة بين العلمين اسمين او كنيتين او لقبين
متفقين كانا او مختلفين ولم يكن ابن مثنى ولا مجموعا ولا مصغرا كان الحكم فيه ان يحذف التنوين
من الموصوف اذا كان منونا والالف من ابن خطا كما في النداء ما لم يقع ابتداء سطر قال ابن بابشاذ وعلة
التنوين عند سيبويه التقاء الساكنين ولكثرة الاستعمال وكون ابن صفة لان الصفة والموصوف
كالشيء الواحد فاثر في الحذف فيقول هذا زيد بن عمرو وابو علي بن ابي جعفر بن الغلب بن جمال الدين وكذلك
مع المؤنث المنصرف نحو يا هند بنت عدة فيمن صرف ونحو زيد بن هند ونص عليه ابن بابشاذ في شرح الجمل
خلافا لمن اشترط تذكير العلمين وعلله بانهم لا ينسبون الرجل الى امه وقد يثبت التنوين في الضرورة
كقوله جارية من قيس بن ثعلبة ولو وقع ابن في جميع ذلك خبر المبتدا او لان او لكان او لظننت اثبت
التنوين لفظا والالف خطا لان الخبر لم ينزل منزلة الصفة بل جواز تقديمه وحذفه وكذا لو كان
مثنى او مجموعا او مصغرا نحو هذان زيدا عمرو وابنا خالد ونحو زيد وعمرو وبكر ابنا خالد او هذا زيد

الكلب

لحسن

بن خالد

والمنون ضرورة يجوز ضمه ونصبه نحو سلام الله يا مطر عليها والمضاف المكرر يجوز ضمه ونصبه كتيم الاول في نحو يا

بني خالد لان استعمال الواحد في هذا النوع اكثر من استعمال التثنية والجمع ولان التقاء الساكنين
يزول بالتصغير واما اشتراط ان لا يكون اول سطر فلانه اذا كان في اول سطر كان في محل يبتدأ به غالبا
لان القارئ ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدئ باول السطر الذي بعده منكر هو على خلاف في الابوجه
النطق غالبا والمنادى المنون ضرورة سواء كان علما او نكرة مقصودة يجوز ضمه ونصبه نحو قول
الاحوص سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وردت الرواية بالوجهين وقول كثير
حيتك عزة بعد الهجر وانصرفت فحي ويحك من حياك يا جمل ليت التحية كانت لي فاشكرها
مكان يا جمل حييت يا رجلا واختار الخليل وسيبويه الضم لان الضم دعا الى التنوين فاقر الكلمة
على حالها حتى قال سيبويه في النصب لم نسمع عربيا يقوله لكن حفظ واختار ابو عمرو وعيسى النصب لان
اصل المنادى ان يكون معربا فلما دخله التنوين عاد الى اعرابه ولما عاد الى اعرابه عاد الى النصب و
يظهر كما قال في الارتشاف من قول سيبويه لم نسمع عربيا يقوله ان الخلاف لا على سبيل الاختيار
بل على التحتم وقال ابن عصفور بعد ذكر المذهبين ومن نفى الضم لم يجز الا النصب ووافق الاعلم
وابن مالك الخليل في العلم وابا عمرو في النكرة قال ابن مالك ان بقاء الضم راجح في العلم لشدة شبهه
بالضمير مرجوح في اسم الجنس لضعف شبهه بالضمير ويظهر فائدة ذلك في التابع فتابع المنون
المضموم يجوز فيه الضم والنصب وتابع المنون المنصوب يجب نصبه واختلف في تنوين المضموم
فقيل تنوين تمكين لان هذا المبني يشبه المعرب وقيل تنوين ضرورة واليه ذهب ابن الخباز قال ابن
هشام وبقوله اقول لان الاسم مبني على الضم والمنادى المضاف المكرر وقبل المضاف اليه يجوز
ضمه ونصبه كتيم الاول في نحو قول جرير يهجو عمر بن لجا وقومه يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم
في سوءة عمر واما الثاني فيجب نصبه فالضم في الاول على كونه منادى مفردا وهو الاكثر فيكون
تيم الثاني بيانا له او بدلا منه او منادى ثانيا باضمار العنى قال ابن مالك او توكيدا ومنعه اخلاء
ومجيء التعريف ولانفصال الثاني عما لم يتصل به الاول والنصب على كونه مضافا لما بعد الثاني عند
سيبويه فيكون الثاني مقحما بينهما والاصل يا تيم عدي يا تيمه فحذف ضميره واقحم للتاكيد وهو
توكيد لفظي للاول والتاكيد اللفظي يا تي ولا يغير ما قبله ولا ما بعده عما كان عليه فلذلك بقي
منصوبا وعلى نية الاضافة لمثل ما اضيف اليه الثاني عند المبرد والاصل يا تيم عدي يا تيم عدي و
لم يعوض التنوين عن المضاف اليه كما عوض في قوله تعم كلا هدينا لان القرينة الدالة على المحذوف

موجودة بعد مثل المضاف اعني عدي الظاهر الذي اضيف اليه تيم الثاني فكان المضاف اليه الاول
لم يحذف وعليه فيكون الثاني توكيدا او بيانا او بدلا او منادى ثانيا على اضمار يا وضعف قول
سيبويه بانه مبني على جواز اقحام الاسماء واكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المضاف والمضاف
اليه بما كالشيء الواحد وقول المبرد بانه من باب الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه وهو قليل في كلامهم
والاكثر عكسه وقال الفراء الاسمان مضافان للمذكور ولا حذف ولا اقحام وهو ضعيف لما فيه من
توارد عاملين على معمول واحد وقال الاعلم وكانا تركيب خمسة عشر ثم اضيفا الى عدي كما في اما
فعلت خمسة عشرك بعضهما وفيه تكلف تركيب ثلاثة اشياء وقال السيرافي في الاصل يا تيم القوم
تيم عدي فحذف اتباعا ثم نصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو فهذه خمسة اقوال ولا تختص المسئلة
بالعلمين عند البصريين بل اسما الجنس والوصفان كذلك نحو يا رجل رجل القوم ويا صاحب
صاحب عمرو وخالف الكوفيون فاوجبوا ضم الاول من اسمي الجنس وضمه او نصبه منونا من الوصفين
نحو يا صاحبا صاحب زيد تحببه ثم انما اضاف الشاعر تيم الى عدي ليفرق بينهم وبين تيم مرة في
قريش وتيم غالب بن فهر في قريش ايضا وتيم قيس بن ثعلبة وتيم شيبان وتيم ضبة وقوله لا ابا لكم
للتغليظ في الخطابة يلقينكم من الفتى اذا وجد السوءة بالقبح الفعلة القبيحة قاله العيني تبصرة
في احكام توابع المنادى تعرض لها هنا كغيره لما فيها من الخصوصية الزائدة على مطلق التابع الذي
ذكره وتوابعه اي المنادى المضافة اضافة معنوية لان المطلق ينصرف الى الفرد الكامل تنصب
وجوبا مطلقا سواء كان المنادى مبنيا او معربا نحو يا زيدا ويا عبد الله صاحب عمرو في النعت
ويا زيد او يا عبد الله نفسه في التوكيد ويا زيد او يا عبد الله عائذ الكلب في البيان وكذا البدل
ويا زيد ويا عبد الله وغلام بشر في عطف النسق كل ذلك بالنصب على محل المتبوع ان كان مبنيا
وعلى لفظه ان كان معربا وحكي عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء والطوال جواز رفع
المضاف من نعت وتوكيد ووجههما ابن الانباري واذا كان مع تابع المنادى ضمير جيء به على
الغيبة باعتبار الاصل وعلى الحضور باعتبار الحال نحو يا تميم كلهم وكلكم ويا زيد نفسه و
نفسك ومنع الاخفش هذا الوجه الثاني وتاول نحو ذلك على انه منصوب بفعل مقدر كانه
دعوت كلكم واما التوابع المضافة اضافة لفظية نحو يا زيد الحسن الوجه فحكمها حكم المفردات
لان اضافتها كلا اضافة فتكون مع المنصوب منصوبة وجوبا ومع المبني جائزة الوجهين اي توابع

فإن تيم علم المنادى

المفردة فتوابع المعرب تعرب باعرابه وتوابع المبني على ما يرفع به من التأكيد والصفة وعطف البيان

المنادى المفردة ويدخل فيها شبه المضاف لأن المراد بالمفردة ما يقابل المضاف ولولا ذكر المضاف
في المنصوب بجعله في حكم المستثنى المفرد المذكور سابقا لكان داخلا فيه فلا حاجة لادخال شبه
المضاف في المفردة الى ما تكلفه بعضهم من جعل المفردة اعم من المفردة حقيقة فتوابع المنادى
المعرب وهو المضاف وشبهه والنكرة غير المقصودة والمستغاث المجرور باللام والمنون بالنصب
ضرورة تعرب باعرابه نحو يا عبد الله الظريف والحسن الوجه في النعت ويا بني تميم اجمعين في التأكيد
ويا عبد الله كرزا في البيان ويا عبد الله والحارث في النسق المقرون بال وعلى هذا ذلك واجاز
الاخفش في النسق المقرون بال والبيان التابعين للمعرب الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله
والحارث وعلل الاول بكونه في حكم المستأنف معنى وكانه باشر حرف النداء كما تقول في يا ايها الرجل و
الثاني بان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع قال الرضي وهو غريب لم يذكره غيره انتهى واما البدل والنسق
المجرد من ال فمثله في حكمها وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به فخرج المستغاث المبني على الفتح لالحاق
الف الاستغاثة فلا يجوز في توابعه الا النصب لان المتبوع مبني على الفتح فلا ينصب الحمل على اللفظ من
التاكيد صفة لتوابع اي التوابع الكائنة من التاكيد والمراد به المعنوي اذ اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا
وبناء قال الرضي قد يجوز اعرابه رفعا ونصبا في قول الشاعر اني واسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر
نصرا انتهى فيحتمل ان يكون هذا اختيار المص ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي وليس التاكيد في البيت
بمتعين بل يجوز ان يكون كل من نصر الاول والثاني عطف بيان على المنادى الاول اجاريا على لفظه والثالث
على محله واستشكال ابن الطراوة لذلك بان الشيء لا يبين نفسه مردود بجواز قولك يا زيد زيد اذا كان
بحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد فانك اذا ذكرت الاول توهم كل منهما انه المقصود فاذا كررت تكرر
خطابك لاحدهما واقبالك عليه فظهر المراد واما قول بعضهم ان نصر الثاني عطف بيان على الاول على
اللفظ والثالث عطف بيان على الثاني على المحل ففيه ان قضية ذلك ان يكون لتابع المنادى المبني
على الضم اذا رفع اعرابان لفظي هو الرفع وتقديري هو النصب والظاهر من كلامهم خلافه وانه ليس
له الا اعراب واحد اما الرفع فقط او النصب فقط والظاهر ما ذكرناه اولا والصفة خلافا للاصمعي
في منعه صفة المنادى المبني لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه قال ولا ارتفاع نحو الظريف في قولك
يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف وانتصابه على تقدير اعني الظريف وليس بشيء اذ لا يلزم من
مشابهته له كونه مثله في جميع احكامه وعطف البيان في قولك يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف

وانتصابه

ترفع على لفظه وتنصب على محله والبدل كالمستقل مطلقا اما المعطوف فان كان مع ال فالخليل

وانتصابه على تقدير اعني التطريف وليس بشيء اذ لا يلزم من رفع حملا على لفظه اي المنادى وقيل لان الضم
لاطراده هنا بمعنى انه يصح ان يقال لكل منادى مفرد معرفة فهو مبني على ما يرفع به اشبه الرفع في الفاعل
فكما ان الرفع في الفاعل مطرد كذلك هذا الضم في المنادى مطرد ويرده ان الاطراد ليس سببا لحمل
التابع على لفظ المتبوع فان نحو يا فساق ويا سيبويه يطرد فيه الكسر فيقال كل فعال لسب المؤنث
النداء وكل علم ختم بويه مبني على الكسر ومع هذا فلا يجوز حمل التابع على لفظهما وقيل لعروض
الضمة لانها عرضت بدخول يا على المنادى عروضها في الفاعل بدخول العامل فاشبهت الرفع فيه
فيكون رفع التابع على هذا بحرف النداء بناء على ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل
والا فاين الرافع وبه صرح الفاضل الهندي في شرح الكافية ولا يخفى ضعف ذلك قال في التصريح و
القول بان الرفع التبعية قول ضعيف فلا يحسن التخريج عليه والمخلص من ربقة هذا الاشكال ان
يقال في المنادى المضموم بان يكون نائب فاعل في المعنى والتقدير مدعو زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك
انتهى وعندي ان معنى المنادى انشائي وما قدره اخباري خبري وقال عصام الدين ان المنادى مع كونه
مفعولا به صار كالعمدة في انه لا يتم الجملة الندائية بدونه وذلك لانه في معنى اقبل فذلك المفعول كانه فاعل
في الفصل ولذلك بني على ما يرفع به فرفع تابعه بالحمل عليه وفيه من التكلف ما لا يخفى كما عرفت وهو به
وبالجملة فالمسئلة من غوامض هذا العلم الجليل وكل تعليل فيها عليل وتنصب حملا على محله لان
حق التابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو هنا منصوب المحل على المفعولية فتقول في التاكيد يا تميم اجمعون
واجمعين وفي الصفة يا زيد الحسن والحسن وفي البيان يا غلام بشر وبشرا والبدل كالمنادى المستقل
مطلقا اي سواء كان المنادى مبنيا او معربا فيضم ان كان مفردا معرفة والا نصب كما لو كان المنادى
فتقول يا زيد بشر ويا عبد الله بشر ويا ابا عبد الله ويا عبد الله اخا زيد كما تقول يا بشر ويا ابا
عبد الله ويا اخا زيد وذلك لانه في نية تكرار العامل وقال ابن مالك يجوز عندي ان يعتبر في البدل حالان
حال يجعل فيها كالمستقل وهو كثير وحال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد والنعت
وعطف البيان وعطف النسق المقرون بال مع عدم الصلاحية لتقدير حرف النداء قبله نحو يا تميم
الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة مبنية على ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه اما
المعطوف عطف نسق فان كان مع ال سواء كان علما نحو يا زيد والحارث او لم يكن نحو يا زيد والرجل
فالخليل بن احمد الفراهيدي نسبة الى فراهيد وهي بطن من الازد وهو فريد العصر ربيع الدهر شيخ اهل



الفطنة

مختار ونعته يونس نصبه المبرد ان كان كالخليل فكالخليل والا فكيونس والا فكالبدل

الفطنة الذي لم ينظره ولا عرف في الدنيا عديله حتى قال بعض اهل العلم انه لا يجوز على الصراط
بعد الانبياء احد ادق ذهنا من الخليل ره مختار مع تجويز النصب نظرا لما فيه من مشاكلته
للمنادى في حركته ونظرا الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم يصح مباشرة الحرف له ولكونه
الاكثر في استعمالهم كما حكاه سيبويه ووافق الخليل تلميذه سيبويه والمازني ويونس بن حبيب الضبي
استاد سيبويه يختار نصبه لانه لا يجوز ان يلي حرف النداء فينبغي ان لا يجعل لفظه كلفظ ما
وليه ولذلك قرء جميع القراء ما عدا الاعرج قوله تعالى يا جبال اوبي معه والطير بالنصب ووافق
يونس ابو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي والجرمي وجرى في غالب المتون هذا الاختيار الى ابي
عمرو دون غيره فالتبس الامر على بعض الناس فتوهم ان ذكر يونس في هذا المقام سهو من قلم الناسخ
وسببه انه لم يكن فيهم بهذا العلم بالراسخ وابو العباس محمد بن يزيد المبرد بضم الميم وفتح الباء الموحدة و
فتح الراء المشددة عرف بذلك لما حكى السيرافي من انه لما صنف المازني كتابه الالف واللام سئل المبرد
عن دقيقه وعويصه فاجاب باحسن جواب فقال له قم فانت المبرد بكسر الراء المثبت للحق فغيره الكوفيون
وفتحوا الراء وجعلوه نبزا ان كان المعطوف مع ال علما كالخليل واليسع والصعق فهو كالخليل في
اختيار الرفع او فيختار الرفع كالخليل لان ال لم تفد فيه تعريفا فهي كالعدم فاشبه عطف النسق المجرد
من ال والا يكن المعطوف مع ال علما بل كان جنسا كالرجل والطير فهو كيونس في اختيار النصب لانه
يكون مع ال حينئذ فيه تعريفا وتركيبا ما مشابها للمضاف هذا هو المنقول الصحيح من المبرد وما وقع في
الكافية من قول ابن الحاجب والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب وابو العباس ان كان
كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو ونقضنا كما حمله المصنف وغيره من الشراح ان المبرد يوافق الخليل في
اختيار الرفع اذا كان المعطوف مع ال من الحسن في عروض جواز حذفها فكانه اذن مجرد عن ال و
يوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم ال كما في الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف
يفهم وهو سهو من ابن الحاجب كما نبه عليه الرضي ره قال شيخنا العلامة محمد بن علي الشامي اعلى الله
مقامه وهذا النقل لعبارة ابن الحاجب في الكافية انما علم من شرحه والا فعبارته لا تابى التنزيل على ما
هو الصحيح ويبعد نفي كلامه مع ان سهوه في النقل انه لم يعلم منه مذهب المبرد في عطف ما فيه اللام
الاصلية انتهى فتامل وتبع ابن الحاجب على هذا النقل عن المبرد صاحب اللباب وابن هاشم في الجامع الصغير
والا يكن المعطوف مع ال بل كان مجردا عنها فهو كالبدل في كونه كالمنادى المستقل مطلقا فيضم ان كان

وتوابع ما يقدر ضمه كالمعتل والمبني قبل النداء كتوابع المضموم لفظا فترفع للبناء المقدر حملا
على اللفظ وتنصب للنصب المقدر على المحل

مفردا معرفة والا نصب فتقول يا زيد وبشر وبشرا ويا عبد الله وبشر ويا زيد ويا عبد الله ويا عبد
الرحمن وعبد الله كما تقول يا بشر ويا عبد الله لان العاطف كالنائب عن العامل واجاز الكوفيون
نحو يا زيد وعمرا نصبا على المعطوف على المحل قال ابن مالك في شرحه وهو غير بعيد من الصحة اذا لم ينو
اعادة يا فان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد على اسمين كما يقصد ان يشتركا في عامل واحد
انتهى ومن توابع ما يقدر ضمه من المنادى المبني كالمنادى المعتل اي المقصور نحو يا موسى ويا فتى ومثله
المنقوص نحو يا غازي ويا قاضي والمنادى المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ويا تأبط شرا
ويا معدي كرب كتوابع المنادى المبني المضموم لفظا نحو يا زيد فترفع اي توابع ما يقدر ضمه للبناء
المقدر حملا على اللفظ المقدر كما ترفع توابع المنادى المضموم لفظا حملا على اللفظ الظاهر لان
المقدر كالظاهر وتنصب للنصب المقدر حملا على المحل كما تنصب توابع المضموم لفظا حملا عليه فتقول يا
موسى الفاضل والفاضل ويا فتى نفسه ونفسه ويا قاضي كرز وكرزا ويا موسى الحارث والحارث
ويا هذا الكريم والكريم ويا هؤلاء اجمعون واجمعين ويا تأبط شرا اخو زيد واخا زيد ويا معدي
كرب العباس والعباس وعن علي في ذلك فقال المنادى المبني قبل النداء ليس مضموم المحل بل منصوبه
لانه مفعول به لانا نقول المراد بمضموم المحل انه لو وقع موقعه مفرد معرفة معربة في الاصل لفظا لكان
مضموما ولا ضير في ان يكون مضموم المحل مع كونه منصوب المحل باعتبارين كهذا في نحو عجبت من ضرب
هذا الرجل فان محل الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث
المعنى ولهذا جاز في تابعه الرفع والجر وكذلك المنادى هاهنا مضموم المحل باعتبار وقوعه موقع
المنادى المفرد المعرب لفظا ومنصوب المحل باعتبار كونه مفعولا به تنبيهان الاول تابع اي واسم
الاشارة يجب رفعه عند غير المازني لانه هو المقصود بالنداء فجعلوا اعرابه بالحركة التي كان يستحقها
لو باشره حرف النداء تنبيها على انه المنادى نحو يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ان كان المراد اولا
نداء الرجل وانما اتى باسم الاشارة وصلة لنداء الرجل وان المراد نداء اسم الاشارة دونه جاز
فيه الرفع والنصب الثاني قال ابو حيان التابع لاي في النداء وصف وقيل عطف بيان قال ابن السيد
وهو الظاهر انتهى وفصل بدر الدين بن مالك في شرح الخلاصة فقال ان كان مشتقا فهو نعت نحو يا
ايها الفاضل وان كان جامدا فهو عطف بيان نحو يا ايها الغلام انتهى واما تابع اسم الاشارة في
النداء فان كان مشتقا فلا خلاف في كونه وصفا وان كان جامدا فمن اشترط الاشتقاق في الوصف

الرابع مميز اسماء العدد تمييز الثلاثة الى العشرة مجرور ومجموع

قال انه عطف بيان ومن لم يشترطه قال انه وصف وسماه سيبويه وصفا ايضا وقال ابن عصفور
لجاز النحويون في مررت بهذا الرجل الصفة وعطف البيان والمستشكل باشتراطهم في البيان
ان يكون اعرف من المبين وفي النعت ان لا يكون اعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء اعرف وغير اعرف
واجاب بانه اذا قدر عطف بيان قدرت ال فيه لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور
بدخول ال عليه والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس واذا قدر نعتا قدرت ال للعهد والمعنى مررت
بهذا وهو الرجل المعهود فلا دلالة فيه على الحضور والاشارة تدل عليه فكان اعرف قال وهذا
معنى كلام سيبويه قال السهيلي سيبويه وان سماه صفة فمذهبه التسامح في هذه التوابع كلها وقد
سمى التوكيد وعطف البيان صفة في غير موضع وقد عرفت مذهبه في ذلك انتهى الرابع مما يرد منصوبا
وغير منصوب مميز اسماء العدد بفتحتين والعدد يقال كثيرة تطلق على الواحد وما تالف منه فيدخل
فيه الواحد وقيل نصف مجموع حاشيتيه فيخرج وقد يتكلف لادراجه بشمول الحاشية الكسر لكن الحق انه ليس
بعدد وان تالف منه الاعداد كما ان الجوهر الفرد عند مثبتيه ليس بجسم وان تالف منه الاجسام قاله
في الخلاصة وقال في الكشكول اجمع ارباب الحساب على ان تعريفهم العدد بانه ما ساوى نصف مجموع
حاشيتيه لا يصدق على الواحد اذ ليس له حاشية تحتانية وفيه نظر اذ الحاشية الفوقانية لكل عدد
تزيد عليه بمقدار نقصان الحاشية التحتانية عنه ومن ثم كان مجموعهما ضعفه وقد اجمعوا على ان
العدد اما صحيح او كسر فنقول الحاشية التحتانية للواحد هي النصف والفوقانية واحد ونصف
لانها تزيد على الواحد بقدر نقصان النصف عنه كما هو شان حواشي الاعداد فالواحد نصف مجموعهما
فالتعريف المذكور صادق على الواحد انتهى قال الرضي ومنع بعضهم ان يكون الاثنان من العدد قال لان
الفرد الاول وهو الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول وهذا كله مبني على اصطلاح
واما النحاة فمتفقون على ان كلا من الواحد والاثنين عدد لا خلاف بينهم في ذلك ولهم في تعريفه عبارات
من احسنها قول الجزولي في ان العدد ما يقع جوابا لكم مميز الثلاثة الى العشرة بدخول الغاية في حكم
ما قبلها مجرور باضافتها اليه لان ابهام العدد يحوج لاضافة المبهم الى مميزه ككل وغير كما تقول كل رجل و
اما نحو عندي عشرة رجال افضلين فوجهه مجموع وحقه ان يكون مكسرا من ابنية القلة نحو ثلاثة افلس و
اربعة اعبد وسبعة ابحر واما كونه مجموعا فلقصد التطابق في المعنى واما كونه من ابنية القلة فلان
الاحاد من العشرة فما دونها للقلة فناسب ان يكون مميزها قليلا وقد يكون سالما اذا اهمل تكسيره نحو سبع

منصوب ... الرابع ... النعت ... مجموع

سموات

سموات وفي سبع بقرات وخمس صلوات ونحوها وقد اهمل تكسيره نحو سبع سنبلات فانه في التنزيل لمجاورة
لسبع بقرات ولذا جاء في غير الاية سبع سنابل وقد يكون من ابنية الكثرة ان اهمل بناء القلة نحو ثلثة
جوار واربعة رجال وعدد لم او كان له بناء قلة لكنه شاذ قياسا نحو ثلثة قروء فانه جمع قرء بفتح
القاف وسكون الراء وجمعه على اقراء شاذ او سماعا نحو ثلثة شسوع فان اشساعا قليل في الاستعمال
تنبيهان الاول قال بعضهم ربما يخرج قوله بمجموع ما اذا كان المميز اسم جنس كشجر وتمر او اسم جمع
كقوم ورهط فان كلا منهما يقع تمييزا فيخفض بمن كقولك ثلث من التمر وعشرة من القوم وقد
يخفض بالاضافة نحو وكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس فيما دون ثلثة ذود صدقة و
وكقوله ظرفه عجوز فيه ثنتان حنظل ويجوز ان يجاب بان المراد بقوله بمجموع ما يفيد الجمعية سواء
كان جمعا او اسم جنس ويدل على هذا ان المراد بقوله بجر ما اعم من المجرور بالاضافة او بالحرف ويدل جمعوا على
جواز اسمي الجنس والجمع بمن واما بالاضافة ففيه مذاهب احدها الجواز على قلة وهو مذهب ابن عصفور
والثاني الاقتصار على ما سمع وهو ما اسمع مذهب الاكثرين والثالث التفصيل في اسم الجنس فان كان
مما يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز وان كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم لم
تنوه لم يجز وهو مذهب المازني الثاني لم تستثن المصنف المائة اذا وقعت تمييزا فانها تفرد غالبا نحو
ثلثمائة واربعمائة اعتمادا على ما سيأتي في كلامه قريبا من انهم رفضوا جمعها وسيجيء الكلام على ذلك
وميز ما بين العشرة والمائة وهو احد عشر الى تسعة وتسعين منصوبا في المركب نحو احد عشر وبابه
فلتعذر الاضافة اذ هي ملزومة لجعل ثلثة كالاسم الواحد فكرهوا ذلك ولا يرد قولهم خمسة عشر
زيد لان المضاف اليه ثم هو المقصود بالاول وانما جيء به لبيان المضاف فكان بجميع كالشيء الواحد
اما في العقود فلا يتصور اضافته لا مع حذف النون ولا مع ابقائها اما مع حذفها فلما يلزم من حذف
نون اصلية وضعت مع الكلمة واما مع بقائها فلانه يلزم ابقاء نون تشبه نون الجمع المحقق وكل منها
مستكره مفرد نحو احد عشر كوكبا هذا اخي له تسعون نعجة وانما افرد لكون المفرد هو الاصل و
هو اخف من الجمع والغرض من التفسير به حاصل فلا يسوغ العدول عنه من غير داع واما قوله تعالى
وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا فليس اسباطا فيه تمييزا بل بدل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف اي
اثنتي عشرة فرقة ولو كان تمييزا لذكر العددان لان السبط مذكر وذهب بعضهم الى انه تمييز واجاب
ابن مالك في شرح الكافية عن التانيث بانه لما رجح فيه لغيا المعنى فذكر امما رجح حكم التانيث كما

مرجحه

بحجة ذكر كاعبان ومعصر وهذا منه تخالف لما في شرح التسهيل من انه بدل لا تمييز وبقي الاشكال
في ان اسباطا جمع وتمييز المركب مفرد وفي الكشاف ان المراد وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة وان كل
قبيلة اسباط لا سبط فاوقع اسباطا موقع قبيلة قال ابن مالك ومقتضى ما ذهب اليه ان يقال رأيت
احدى عشرة انعاما اذا اريد احدى عشرة جماعة كل واحدة منها انعام ولا باس برايه ولو سلك
استغنا الممكن فقوله كل قبيلة اسباط لا سبط مخالف لما يقوله اهل اللغة لان السبط في بني اسرائيل
بمنزلة قبيلة من العرب فعلى هذا يكون معنى وقطعناهم اثنتي عشرة قبائل فاسباط واقع موقع قبائل
لا موقع قبيلة فلا يصح كونه تمييزا فالتمييز محذوف انتهى وقول الحديثي الظاهر ان الزمخشري عارف
باللغة دفع للنقل بمجرد دعوى لم يقم عليها دليل قال الدماميني وما اخالها الا عصبية عجمية
او حبا للتحامل على ابناء العرب انتهى وفي التصريح ان القول بالبدلية من اثنتي عشرة مشكل
على قولهم ان المبدل منه في نية الطرح غالبا ولو قيل وقطعناهم اسباطا لفات كمية العدد وحمله
على غير الغالب لا يمكن تخريج القرآن عليه انتهى وفي تسليمه الحمل على غير الغالب نظر انتهى تنبيه حكى الكسائي
ان من العرب من يضيف العشرين واخواته الى التمييز منكرا او معرفا فيقول عشرو درهم واربعو ثوبه
وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يرد على قضيته كلام المصنف ومميز المائة والالف تثنيتهما وجمعا اي
جمع الالف مجرور باضافتهما اليه مفرد نحو مائة رجل ومائتي رجل والف رجل والفي رجل وثلثة
آلاف رجل وانما كان مجرورا مفردا لان المائة والالف لما اشبها الثلثة في اللفظ من حيث
انهما من اصول العدد مثلها ولا تركيب فيهما ولا زيادة ولا عطف وما اشبها احد عشر الى تسعة عشر و
تسعة وتسعين في الكثرة مع انهما يقتضيان بهذا القسم اعطي مميزهما احد حكمي الثلثة الى العشرة و
هو الجر واحد حكمي احد عشر الى تسعة وتسعين وهو الافراد توفيقا بين الشبهين فلم يعكس لان
المفرد هو الاصل مع حصول الغرض به وقد يجيء تمييز المائة جمعا كقراءة الاخوين حمزة والكسائي
ولبثوا في كهفهم ثلثمائة سنين بحذف التنوين للاضافة ومن نون جعلها عطف بيان وجعلها
بدلا مردود بان البدل على نية طرح الاول ولو قيل ولبثوا في كهفهم سنين لفات التنصيص على كمية
الاعداد ويجاب بان الطرح غالب لا لازم قال الزجاج ولا يكون سنين تمييزا لما يلزم عليه ان
يكون قد لبثوا تسعمائة سنة قال ابن الحاجب ووجهه انه فهم من لغة العرب ان تمييز المائة واحد من
مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من مائة فلو كان تمييزا لكان واحدا من ثلثمائة واقل سنين

ورفضوا جمع المائة واصول العدد اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف فالواحد والاثنان يذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث

ثلثة فكانه قيل ثلثمائة ثلث سنين فيكون تسعمائة وهذا بعينه جاز في قراءة حمزة والكسائي بالاضافة فان تبيين فيها تمييز لا غير وان لم يكن منصوبا قال الطيبي وهذا يطرد في اثنتي عشرة اسباطا على القول بانه تمييز فيلزم ان يكون ستة وثلثين سبطا ثم قال ابن الحاجب ما ذكره الزجاج غير لازم لان ذلك انما يلزم اذا كان المميز مفردا واما اذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في تمييز جمعا انتهى ويجيء مميزها منصوبا مفردا كقوله اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة والفتاء ولا يرد شيء من الامرين على قضية كلام المص لانه شاذ ورفضوا اي تركوا العرب جمع المائة مضافا اليها ثلاثات واخواتها ولم يقولوا ثلث مئاة او مائين مع انه القياس لان مميز الثلثة الى العشرة يكون جمعا كما مر لكنهم كرهوا الجمع هنا لما في الاتيان به من تكرر معنى التانيث لان الجمع مؤنث معنا والمائة ايضا مؤنث فعومل بالخفة لذلك ولان المائة وان افردت لفظا فهي جمع معنا لانها عشر عشرات وهو عدد قليل وقد جاء في الشعر ثلث مئين للملوك وفى بها ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم قال واقل في معركة ثلثة ملوك من العرب وكانت ديانتهم ثلثمائة بعير فرهن رداءه بالديات الثلث وهو دليل شرفه ووجوه الاهاتم اغنياءهم وهم بنو الاهتم سنان بن سمي سمي بذلك لانه كسر ثنيته يوم الكلاب والهتم كسر الثنايا من اصلها ولا يرد ذلك على قضية كلام المص لانه شاذ قال الرضي وان لم يضف الى المائة ثلث واخواته جمعت واضيف ذلك الجمع الى المفرد نحو مئات رجل انتهى واصول العدد التي يرجع اليها اثنتا عشرة كلمة واشار بترك تعيين الفروع الى انه لا يضبطها عدد وهي واحد الى عشرة والغاية داخلة فهي عشر كلمات ومائة والف كلمتان اخريان مع العشر المذكورة فالمجموع اثنتي عشرة كلمة وما عداها فهو متفرع عليها اما بتثنية نحو مائتين والفين واما بجمع نحو مئات والوف واما بالحاق علامة الجمع نحو عشرين واخواته واما بعطف نحو ثلثة وعشرين واخواته واما بالتركيب التضمني نحو خمسة عشر واما بالتركيب الاضافي نحو ثلثمائة فالواحد اسم فاعل من وحد يحد اي انفرد فهو بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد والاثنان لفظ موضوع للواحدين من المثنى فاللام محذوفة يذكران مع المذكر العدد فيقال رجل واحد ورجلان اثنان ويؤنثان مع العدد المؤنث فيقال امرأة واحدة وامرأتان اثنتان وثنتان على الاصل والقياس بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وثنتا كما في ذلك فاولان فاعلا مطلقا والعشرة

ولا يجامعهما المعدود بل يقال رجل ورجلان وفي الثلاثة الى العشرة بالعكس نحو سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام

اذا ركبت فتقول الجزء الثالث والثالث عشر والمقامة الثالثة والثالثة عشر ولا يجامعهما
اي الواحد والاثنين المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنان رجلان بل يقال رجل ورجلان
لان رجل يفيد الجنس والوحدة ورجلين يفيد الجنس والاثنينية فلا فائدة في الجمع بينهما بخلاف البواقي
فانه لا تستفاد العدد والمعدود بكليهما فاذا قلت ثلثة افاد العدد دون الجنس واذا قلت رجال
افاد الجنس دون العدة فاذا قصدت الافادتين جمعت بين العدد والمعدود فقلت ثلثة رجال مثلا
قال ابن هشام وغيره واما قوله كان خصيتيه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل فشاذ لا يرد على
نقض ولا يخفى ان التعليل المذكور لا يتاتى في مثل هذا ضرورة ان جنس المعدود وهو حنظل لا يستفاد
من العدد كما في رجلان قال عصام الدين في شرح الكافية وينقدح التعليل ان العرب يستغنون بوجدانها
بجعله تميزا عن الواحد وبتثنيته عن الاثنين بخلاف سائر الاعداد فانه لا يمكن في تميزها بوجه يغني عن
ذكر العدد انتهى وفي الثلاثة الى العشرة بدخول الغاية بالعكس اي تؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث
سواء كان كل منهما حقيقيا نحو ثلث نسوة وثلثة رجال او مجازيا نحو قوله تعالى سخرها عليهم سبع
ليال وثمانية ايام حسوما فذكر سبع مع ليال وهي مؤنثة وانث ثمانية مع الايام وهي مذكر قال في البسيط و
ذلك للفرق وعدم الالتباس وهذا من غريب لغتهم لان التاء علامة التانيث وقد جعلت هنا علامة التذكير
التذكير قال وهذا الذي قصد الحريري بقوله في مقاماته الموطن الذي يلتبس فيه الذكران ببراقع النسوان
وتبرز ربات الحجال في عمائم الرجال انتهى وقال ابن مالك في غيره انما حذفت التاء من عدد المؤنث واثبتت
في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة واخواتها اسماء جماعات كزمرة وامة وفرقة فالاصل ان تكون
بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب مع المذكر لتقدم رتبته قال بعضهم ولان المؤنث ثقيل فناسبه
حذف التاء والمذكر خفيف فناسبه دخولها انتهى حكاه في البسيط تنبيهات الاول محل ما ذكر اذا لم
يحذف المعدود فان حذف جاز في الفصيح حذف التاء مع المذكر نحو اربعة اشهر وعشرا اي عشرة ايام
وفي الحديث من صام رمضان واتبعه بست من شوال وحكى الكسائي عن ابي الجراح صمنا من الشهر خمسا
والافصح اثباتها واما نحو من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فعلى حذف موصوف اي عشر حسنات امثالها
ولولاه لقيل عشرة لان المثل مذكر والمعتبر مع الجمع حال مفرده في التذكير والتانيث الثاني اذا كان
معنى المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس جاز الوجهان تقول ثلاثة اشهر وثلث اشهر وثلث
اشخص وثلثة اشخص اي نساء وثلاث انفس وثلثة انفس اي رجال والاول هو الغالب كذا في ملجا

تتمة تقول احد عشر اثنا عشر في المذكر احدى عشرة اثنتا عشرة في المؤنث ثلثة عشر رجلا الى
تسعة عشر رجلا في المذكر ثلث عشرة الى تسع عشرة امرأة في المؤنث

وتأنيثه كثاني وثلثان نحو خمسة الستة وخمس الستة وخمسة سوق وخمس سوق الثالث قد يذكر
العدد من غير ارادة معدود وهو العدد المطلق فيؤنث فيه بالتاء لا غير نحو ثلثة نصف ستة ولا
ينصرف لانه علم كذا قال بعضهم وما ذكر من منع الصرف هو راي الزمخشري وابن جني وابن خباز وابن
مالك قال الرضي قال ابن جني وكذا في بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق
العدد لا المعدود كانت اعلاما فلا ينصرف ان انضم الى العلمية سبب اخر كقولك ستة ضعف ثلثة
غير منصرف فهي مائة ضعف خمسين قال المص يعني ابن الحاجب رحمه الله كان ينبغي ثم اسقطه
لضعفه قال ووجه اثباته ان ستة مبتدأ فلولا انه علم لكنت مبتدأ بالنكرة من غير تخصيص قال
ونعم ما قال ووجه ضعفه انه يؤدي الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا و
يصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من امرأة وذلك جائز في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير
مخصص ببعض من جنسها فيجوز الابتداء بالنكرة هنا لكونها للعموم وقد جاءت النكرة غير المبتداء
ايضا في الايجاب للاستغراق لكن قليلا نحو علمت نفس ما قدمت الى هنا كلام الرضي هذه تتمة
الاحكام العدد في التذكير والتانيث تقول انت يا مخاطبا في الاعداد المركبة عندك احد عشر
عبدا اثنا عشر رجلا بتذكير الجزئين في العدد المذكر احدى عشرة امة اثنتا عشرة امرأة على لغة الحجاز
وثنتا عشرة امرأة على لغة التميميين بتانيث الجزئين في العدد المؤنث على الاصل القياس في المذكر
والمؤنث تنبيهات الاول ان الهمزة في احد واحدى منقلبة عن الواو الا ان الاول شاذ لازم غالبا
عند الجميع والثاني مطرد عند المازني وهو الاصح كاناة واكاف شاذ عند غيره وقد اخذوها
في الاعداد المنيفة على واحد وواحدة تخفيفا وقيل خوف الالتباس بالصفة وقد يستعملونهما
ايضا لكن قليلا فيقال واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون ونحو ذلك بل وحد عشر قال الرضي
ويستعمل احد واحدى في غير التنيف مضافين مطردا نحو احدهم واحديهن ولا تستعمل احدا الا في التنيف
او مضافا واما احد فيستعمل مطردا للعموم العقلاء بعد نفي او نهي او استفهام نحو ما جاءني احد والمراد
الافراد والتذكير قال تع لستن كاحد من النساء ونحو ذلك نادر ولا يقع في ايجاب يراد به العموم فلا يقال
لقيت احدا الا زيدا خلافا للمبرد قال ابو علي همزته في غير الموجب للاستغراق اصلية لا بدلية من
الواو انتهى ملخصا ما ذهب اليه ابو علي ذهب اليه جماعة ايضا منهم ابن بابشاذ في شرح الجمل ونصه
واما احد من قولك ما في الدار احد ونحوها اذا استعملت في غير الواجب فهمزتها اصلية غير مبدلة انتهى

وكان الحامل لهم على ذلك كما قال الرضي انهم لما رأوا في ذلك معنى الوحدة ارتكبوا كون الهمزة اصلية
والاولى ان يقال بهمزة في كل موضع منقلبة عن الواو ومعنى ما بالدار احد ما بها واحد فكيف ما فوقه
ولا يستعمل في الموجب بلا تخفيف لا اضافة استعمال واحد كما في قل هو الله احد الثاني ما ذكرنا من
ان الالف في احدى للتانيث هو الاصح الذي عليه الجمهور وقال ابن بابشاذ في شرح الجمل ومحال ان
يكون للالحاق بمنزلة الف معزى كما قال بعضهم لانها لو كانت للالحاق لسمعت منونة في قولك
احدى وعشرون جارية لان الف الالحاق منونة ما لم يكن الاسم الذي هي فيه علما فاذا بطل ان تكون
للالحاق وبطل ان تكون اصلية لعدمها في احد وبطل ان تكون لتكثير الكلمة لعدم كونها على اكثر من
اربعة احرف ثبت انها للتانيث انتهى الثالث انما جمعوا بين تانيثين في احدى عشرة لاختلاف لفظ
العلامتين في اثنتي عشرة اما لان التاء بدل عن الياء وليست للتانيث ولانها زائدة للالحاق واصبها
او لان احدى الكلمتين معربة والاخرى مبنية فكانهما قد تباينتا او لانهما منفصلتان بدليل حذف
النون او لان اثنتين بمنزلة تثنية وتاء ثنتين للالحاق بمنزلة التانيث لسكون ما قبلها فكانما
الحقها ببناء جذع كما الحقت اخت ببناء قفل فالتاء زائدة قال ابن هشام كل ذلك قد قيل والسؤال
عندي من اصله ليس بالقوي لانهم قالوا في اسم الفاعل خامس عشر في المذكر وخامسة عشرة في المؤنث
فانثوا الكلمتين جميعا وبنوهما على الفتح وذلك مجمع عليه كذا في الباقي فدل على انهم اعتبروا حالة
الكلمتين قبل التركيب انتهى الرابع الحجازيون يسكنون شين عشرة في التركيب اذا كانت بتاء التانيث
كراهة توالي اربع متحركات في ما هو كالكلمة الواحدة وبنو تميم تكسرها تشبيها بكتف قال ابن
بابشاذ وهذا الموضع من عجائب الاشياء وذلك ان مذهب بني تميم في مثل كتف وفخذ التخفيف وفي
مذهب اهل الحجاز في مثل هذا التثقيل وقد انعكس المذهبان في هذا الباب وليس له علة سوى انه
حدث مع التركيب احكام لم تكن قبل التركيب لمعنى يختص به انتهى وبعض بني تميم يفتحها ابقاء لها
على اصلها وبذلك قرء الاعمش فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعضهم يسكن عين عشرة بتحريك
الآخر لاجتماع اربع متحركات بخلاف اثني عشر وتقول ثلاثة عشر رجلا باثبات الجزء الاول وتذكير
الجزء الثاني وكذا في ما زاد الى تسعة عشر بدخول الغاية في عدد المذكر وثلاث عشرة امرأة بتذكير الجزء
الاول واثبات الجزء الثاني وكذا في ما زاد الى تسع عشرة بدخول الغاية ايضا في عدد المؤنث
برجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل دون النقيض تقليلا للخلاف الاصل تنبيه اذا قلت عندي

ثمانى

ويستويان في عشرين واخواتها ثم تعطف فتقول احد وعشرون رجلا للمذكر وعشرون امرأة اثنان وعشرون رجلا اثنتان
وعشرون امرأة ثلثة وعشرون رجلا ثلث وعشرون امرأة وهكذا الى تسع وتسعين امرأة المبنيات منها المضمر

ثماني عشرة امرأة فلك فتح الياء من ثماني لانها مفتوحة في ثمانية ولك اسكانها كما في معديكرب
ويجوز حذفها قليلا مع بقاء كسر النون دليلا عليها او فتحها وهو اولى من الكسر لتوافق اخواتها
لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة وقد تحذف الياء منها في غير التركيب ايضا ويجعل
الاعراب على النون قال لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان وفي الحديث صلى ثمان
ركعات بفتح النون ويستويان اي المذكر والمؤنث في عشرين واخواتها من العقود فتقول عندي
عشرون عبدا وعشرون امة وثلثون رجلا وثلثون امرأة الى التسعين الى المائة ثم تعطف العقود
على النيف فتقول عندي احد وعشرون رجلا في المذكر واحدى وعشرون امرأة في المؤنث اثنان
وعشرون رجلا في المذكر اثنتا او ثنتا عشرون امرأة في المؤنث بتذكير احد واثنان مع المذكر و
تانيثهما مع المؤنث كما تقدم ثلثة وعشرون رجلا في المذكر ثلاث وعشرون امرأة في المؤنث
بتانيث ثلثة مع المذكر وتذكيرها مع المؤنث كما مر وهكذا مع ساير العقود تقول ثلثة وتسعون
رجلا الى التسعة وتسعين رجلا وثلث وتسعون امرأة الى تسع وتسعين امرأة ويستوي المذكر و
المؤنث في المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما واذا جاوزتهما عطفت النيف عليهما على ما عرفتهما نحو
مائة وثلثة رجال والف وثلث نسوة تعطف الاقل على الاكثر الا في التواريخ فيقدم الاقل
لكون الاكثر معلوما نحو ستة خمس وسبعين وتسعمائة وهو تاريخ اتمام هذا المتن وسنة تسع و
سبعين والف وهو تاريخ اتمام هذا الشرح وهنا انتهى كلام المصنف على انواع المعربات فاخذ في
الكلام على بعض المبنيات من الاسماء ولم يستوفها الحالة على المطولات كما هو شان المختصرات
ولذلك قال المبنيات وهو مبتدأ خبرها قوله منها المضمر ويسمى الضمير وتسميته بالاول
اجرى على قاعدة التصريف لانه من اضمرت الشيء اذا اخفيته فهو مضمر ويجوز ان يكون من اضمرته
بمعنى هزلته لانه في الغالب قليل الحروف واما تسميته ضميرا فهو على حد قولهم عقدت العسل فهو
عقيد وتسميته بهما اصطلاح البصريين وتسميته الكوفيين الكناية والمكني لانه ليس بالصريح و
الكناية تقابل الصريح قال ابن هاني فصرح بمن اهوى ودعني من الكنى فلا خير في اللذات من دونها
ستر وبني لشبهه بالحرف في الوضع لان اكثر المضمرات على حرف او حرفين كباء الجر ولامه وواو
العطف وفائه وقد وبل وهل وام وما كان وضعه منها على اكثر من ذلك فمحمول عليه طردا للباب
وقيل لشبهه في المعنى لان كل مضمر مضمن معنى التكلم والخطاب والغيبة وهي من معاني الحروف وقيل

في عدد التواريخ



وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره ولو حكما فان استقل فمنفصل والا فمتصل

في الافتقار الى شيء اذ لا بد له من مفسر اعني الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب
وقيل في الجمود اي عدم التصرف في لفظه بوجه حتى في التصغير وبان يوصف به كاسم الاشارة وقيل
لعدم موجب الاعراب فيه للاستغناء عن اعرابه باختلاف صيغه الدالة على المعاني وهو اي المضمر
ما اي اسم وضع لمتكلم بعينه او مخاطب بعينه كما مر تحقيقه في حد المعرفة فلا ينتقض بلفظ المتكلم او غائب
بعينه فخرج به الاسماء الظاهرة النكرات وبقيت الاسماء الظاهرة المعرفة اذ الاسماء الظاهرة كلها
غائب فاخرجها بقوله سبق ذكره اي تقدم وان كانت موضوعة لغائب بعينه لكن ليس سبق ذكر الغائب
شرطا فيها وقد علم مما مر في حد المعرفة ان المضمرات موضوعة لجزئيات معينة لهذه المفهومات على
ما هو الحق فيكون المراد بقوله لمتكلم او مخاطب او غائب في النكرة قد تكون في الاثبات للعموم كما تقدم
والمراد بقوله سبق ذكره اعم من ان يكون مذكورا لفظا سواء كان سابقا لفظا ورتبة نحو ضرب زيد غلامه
او سابقا رتبة متأخرا لفظا نحو ضرب غلامه زيد او سابقا لفظا متأخرا رتبة نحو واذ ابتلى ابرهيم ربه او مذكورا
معنى يدل عليه لفظ الفعل نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى فالضمير عائد الى العدل الذي يدل عليه لفظ
الفعل تضمنا او سياق الكلام نحو ولابويه فالضمير عائد الى الموروث الذي دل عليه ذكر الميراث دلالة
التزامية ولو كان سبق ذكره حكما اي محكوما به بان يكون الغائب الذي وضع له الضمير مذكورا لفظا
لكن ليس سابقا لا لفظا ولا رتبة بل يكون متأخرا فيحكم بسبقه حكما نظرا الى وضع ضمير الغائب وذلك
واقع في خمسة مواضع منها اذا كان الضمير مرفوعا باول المتنازعين نعم وبئس وفيما جرى مجراهما او
مبدلا منه الظاهر او مجرورا برب او كان للشأن وسيأتي ذكر هذه المواضع في كلام المصنف مفصلا
فنستوفي الكلام عليها هناك ان شاء الله تعالى وانما خولف مقتضى وضع ضمير الغائب في هذه المواضع
بتأخير مفسره لقصد التفخيم والتعظيم بان يذكر اولا شيئا مبهما حتى تتشوق نفس السامع الى العثور
على المراد به ثم يفسره فيكون اوقع في النفس لكن هذا يتخلف في التنازع المذكور فانه لمجرد الاختصار
والاحتراز عن التكرار عند غير الكسائي القائل بان الفاعل محذوف كما سيأتي بيانه فان
استقل المضمر بنفسه بان لم يحتج الى كلمة اخرى قبله يكون هو كالتتمة لها بل كان كالاسم الظاهر فهو
منفصل وهو سبعة انا والف زائدة لبيان الحركة ونحن وانت وهو وهي وايا مع حروف دالة على
المراد منها والا يستقل بنفسه بل احتاج الى كلمة اخرى قبله يكون هو كالتتمة لها فهو متصل وهو
تسعة التاء والنون في الالف والواو وياء المخاطبة وياء المتكلم والكاف والهاء ونا واما لو لحوق كا

فالمتصل مرفوع ومنصوب ومجرور والمنفصل غير مجرور فهذه خمسة ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل

وانها حروف دالة على المراد منها ونظيرها ما مر فجملة الضمائر على هذا وهو الصحيح ستة عشر ضميرا
لا غير تنبيه قد صنع ان كلا من المنفصل والمتصل قسم برأسه ذهب بعضهم الى ان المتصل اصل
للمنفصل محتجا بان مبنى الضماير على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل قال في التصريح والضمير
المتصل مرفوع ومنصوب ومجرور لا بمعنى المتصف بالرفع والنصب والجر فان انت مثلا مرفوع وان
لم يتصف بالرفع بل بمعنى ضمير لا يستعمل في التركيب الا في موضع مرفوع او منصوب او مجرور والضمير
المنفصل مرفوع ومنصوب غير مجرور لان المجرور بمنزلة الجزء الاخير من العامل بحيث لا يجوز فصله
فهو لا يكون الا متصلا فهذه خمسة انواع وكل منها اما مفرد او مثنى او مجموع فهذه خمسة عشر
وكل منها اما مذكر او مؤنث فهذه ثلاثون لكن اكتفي في المثنى بلفظ واحد لقلة استعماله فسقط
خمسة فهي خمسة وعشرون وكل منها اما متكلم او مخاطب او غائب فهذه خمسة وسبعون لكن
اكتفي في المتكلم بضميرين لان المتكلم يعلم غالبا كونه مذكرا او مؤنثا او مثنى او مجموعا فسقط
خمسة عشر من ضرب ثلاثة في خمسة فبقي ستون وينضم اليها ياء الواحدة المخاطبة كما زادها
سيبويه خلافا للاخفش والمازني في قولهما انها حرف تانيث والفاعل مستتر كما تقدم فجملة الضما
احد وستون ضميرا امثلة الضمائر المرفوعة المتصلة ضربت بضم التاء وضربنا وضربتَ بفتحها
وضربتِ بكسرها وضربتما وضربتم وضربتن وضربَ اي هو وضربت اي هي وضربا وضربتا وضربوا و
ضربن والمنفصلة انا ونحن وانتَ بالفتح وانتِ بالكسر وانتما وانتم وانتن وهو وهي وهما وهم و
هن والمنصوبة المتصلة ضربني وضربنا وضربكَ وضربكِ بالفتح والكسر وضربكما وضربكم وضربكن
وضربه وضربها وضربهما وضربهم وضربهن والمنفصلة اياي وايانا واياكَ بالفتح واياكِ بالكسر
واياكما واياكم واياكن واياه واياها واياهما واياهم واياهن والمجرورة نحو مر بي وبنا وبكَ بالفتح
وبكِ بالكسر وبكما وبكم وبكن وقس وبه وبها وبهما وبهم وبهن ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل الا
لتعذر الضمير المتصل لان وضع المضمر على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل فمتى امكن لا يجوز
العدول عنه فنحو قمت واكرمتك لا يقال فيهما قام انا ولا اكرمت اياك واما قوله وما اصاحب من
قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الي هم وقوله اتتك عنس تقطع الاراكا اليك حتى بلغت اياكا وقوله
بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهارير فضرورة ويتعذر المتصل
في مواضع احدها ان يتقدم المضمر على عامله نحو اياك نعبد الثاني ان يتاخر عن عامله ويلي الا نحو

امر

امر الا تعبدوا الا اياه او اتما نحو انما قام انا ومنه قول الفرزدق انا الذائد الحامي الذمار وانما
يدافع عن احسابهم انا او مثلي واما قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار
فضرورة الثالث ان يكون العامل محذوفا اما لكونه مفسرا بمذكور نحو ان اياه ضربته فاكرمه اخاه او
بقرينة السؤال نحو اياه جوابا لمن قال من اضرب ولكون الضمير جعل بدلا من اللفظ بالفعل فلا يجوز
اظهاره وذلك في باب التحذير وهو تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز عنه نحو اياك والاسد
اي ق نفسك واحذر الاسد الرابع ان يكون تابعا اما توكيدا نحو اسكن انت وزوجك الجنة او بدلا
كقولك بعد ذكر اخيك لقيت زيدا اياه او معطوفا نحو تجانبني زيد وانت الخامس ان يقع بعد اما
انت وزيد السادس ان يقع بعد الا او المصاحبة كقوله فاليتك لا انفك احدو قصيدة تكون واياها بها
مثلا بعدي السابع ان يقع بعد اللام الفارقة بين ان النافية والمخففة من الثقيلة كقوله ان وجدت
الصديق حقا لاياك فمرني فلن ازال مطيعا الثامن ان يكون منادى نحو يا اياك ويا انت التاسع
ان يكون ثاني مفعولي علمت واعطيت ويورث اتصال الضمير اللبس بالمفعول الاول كما اذا اخبرت
عن المفعول الثاني في علمت زيدا اياك واعطيت زيدا عمرا قلت الذي علمت زيدا اياه ابوك والذي
اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان تقول الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول
الثاني بالاول العاشر ان يكون عامله معنويا نحو انا قائم الحادي عشر ان يرفع بمصدر مضاف الى
المنصوب كقوله بنصركم نحن كنتم فائزين فقد اغرى العدى بكم استسلامكم فشلا والثاني عشر ان
ينصبه بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك فان قالوا يجوز من ضربك الامير
قلنا يجوز بنصرنا اياكم فما هو جوابكم فهو جوابنا الثالث عشر ان يكون عامله حرف النفي نحو
ما هن امهاتهم الرابع عشر ان يرفع بصفة على غير من هي له نحو زيد هند ضاربته هي الخامس عشر
ان يجتمع ضميران ويقدم غير الاخص نحو اعجبني اكرامك اياي واكرامه اياك السادس عشر ان يجتمع
ضميران في مرتبة واحدة بان يكون للمتكلم او مخاطب او غائب نحو ظننتني اياي وحسبتك اياك و
علمته اياه واما قوله وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهما يقرع العظم نابها وانما سهله
اختلاف لفظي الضميرين وهو مع ذلك شاذ وانت في هاء سلنيه وشبهه وشبهها من كل ثاني ضميرين
اولهما اخص غير مرفوع نحو اعطيتكه بالخيار فان شئت وصلت نظرا الى الاصل فقلت سلنيه
واعطيتكه وان شئت فصلته نظرا الى انفصاله في فصلتين فقلت سلني اياه واعطيتك اياه

لضغمهما

وظاهر كلامه أن الاتصال والانفصال على السواء وهو ظاهر كلام ابن مالك في الألفية بل قال ابن عقيل
انه ظاهر كلام أكثر النحويين واختار في التسهيل الاتصال لكونه الأصل ولا مرجح لغيره وافقه سيبويه عليه
قال ابن مالك وظاهر كلامهم لزوم الانفصال وأجاز غير سيبويه الاتصال ويدل عليه قوله عم ان الله
ملككم اياهم ولو شاء لملكهم اياكم انتهى وذهب الشلوبين الى رجحان الانفصال عملا بظاهر كلام
سيبويه قال المرادي وهو بعيد فان كان الاول من الضميرين مجرورا رجح الفصل اتفاقا لاختلاف
محل الضمير نحو عجبت من حبي اياه ومن الوصل قوله لئن كان حبيك لي كاذبا لقد كان
حبيك حقا يقينا وان كان غير أخص وجب الفصل كما تقدم أو مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته
الا اذا كان خبرا مرفوعا بكان أو احدى أخواتها نحو الصديق كنته فيترجح الوصل عند ابن مالك لكونه
الأصل ووروده في أفصح الكلام كقوله صلعم لعمر في ابن صياد ان يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلا
خير لك في قتله والفصل عند الجمهور لأن حق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ فيترجح بعده
كقوله لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وهذا الخلاف جار في المنصوب
بفعل ناسخ أيضا نحو خلتنيه وتوجيه كل من الترجيحين ما سبق فمن ورود الوصل قوله بلغت
صنع امرئ بر اخالكه اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا ومن ورود الفصل قول الآخر أخي حسبتك
اياه وقد ملئت أرجاء صدرك بالأضغان والإحن تنبيه ما ذكره من جواز الاتصال في
أخوات كان ككان هو ما ذهب اليه ابن مالك وصرح به في شرح الكافية وابن هشام صرح به في
الأوضح ونص عليه شراح الكتاب ونقل عن صاحب المستوفى أن خبر غير كان لا يكون متصلا ونقله
ابو حيان في شرح التسهيل قال فقولهم ليسني وليسك شاذ وخص بعضهم هذا الحكم بليس
ولا يكون في الاستثناء وحمل قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي على الضرورة مثل الاك ديار
ففي ليسي على هذا ضرورتان احداهما اتصال الضمير والثانية عدم نون الوقاية هذه مسئلة في
بيان الضمير المسمى بالشأن وضمير القصة وضمير الأمر وضمير الحديث عند البصريين وضمير المجهول
عند الكوفيين لأنه لا يدرى عندهم على ماذا يعود وتسمية البصريين له لأنهم سموه بمعناه
والكوفيون انما سموه باعتبار وصفه قد للتقليل فان هذا الضمير في وقوعه في الكلام قليل بالنسبة
الى غيره من الضمائر يتقدم على الجملة الخبرية ضمير غائب باضافة الضمير الى الغائب مفسرا بها
أي بالجملة الخبرية لغرض التعظيم والتفخيم اذ ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا أوقع في النفوس من ذكره

مفسرا او للامر او الامر فعلى هذا لابد ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال مثلا
هو الذباب يطير قال الرضي وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسئول عنه بسؤال مقدر يقول
مثلا هو الامير مقبل كانه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الامر فيسأل ما الشان والقصة فقلت هو الامير
مقبل اى الشان هذا فلما كان العود اليه الذى تضمنه السؤال غير ظاهر قبل اكتفى بالتفسير بعده لهذا الضمير
الذى يعقبه بلا فصل لانه معين للمسئول عنه ومبين له فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت
بها لمجرد التفسير بل هى كسائر اخبار المبتدأ لكن سميت تفسيرا لما بينته انتهى وتكون اسمية اذا كان الضمير
مبتدأ او اذا دخله الناسخ اسمية وفعلية كما سيأتي ويسمى ذلك الضمير ضمير الشان ان كان مذكرا نحو
قل هو الله احد وضمير القصة ان كان مؤنثا نحو فاذا هى شاخصة ابصار الذين كفروا وكذا قال غير واحد
وقال بعض المحققين قد يتوهم كثير من الناس ان التذكير باعتبار لفظ الشان والتانيث باعتبار لفظ القصة
وهذا غلط فاحش لانه انما يكون كذلك ان لو رجع هذا الضمير الى هذين اللفظين وليس كذلك بل هو
راجع الى المتعقل ذهنا انتهى قلت المراد باعتبار الشان والقصة في التذكير والتانيث ان الضمير اذا كان
مذكرا ناسب ان يرجع الى الشان المعقول واذا كان مؤنثا ناسب ان يرجع الى القصة المعقولة رعاية
للمطابقة فهو راجع فيهما الى المتعقل ذهنا فان اراد بكثير من الناس من قال بهذا فلا وهم ولا غلط وان
اراد به من يقول بانه راجع الى الشان الملفوظ به والقصة الملفوظ بها فليس من الناس ويختار تانيثه
اى تانيث الضمير المذكور مع المؤنث كما يختار تذكيره مع المذكر ان كان المؤنث فيها اى في الجملة المفسرة
له عمدة نحو هى هند مليحة بخلاف ما اذا كان فضلة فلا يحسن انها بنيت غرفة او كان الفضلة فلا
يحسن انها كان القرآن معجزة وذلك لان الضمير مقصود مهم فلا يراعى مطابقته للفضلة لكنه مع
ذلك جائز قياسا بل القصة قياسا ولم يسمع وانما قال يختار تانيثه لانه وان كان في الظاهر راجعا الى
المؤنث المذكور في الجملة لكنه في الحقيقة راجع الى المتعقل في الذهن كما مر ويختار تانيثه مراعاة للفظ
هذا مذهب البصريين واوجب الكوفيون تذكيره مع المذكر وتانيثه مع المؤنث ويدفعه قول العرب
انه امة الله ذاهبة وقراءة اولم تكن لهم آية ان يعلمه بالفوقية فان الاسم ان يعلمه وهو مذكر كذا قيل وقع
للدماميني في شرح التسهيل ان ضمير الشان لا يفسر بان وصلتها فينبغي تحقيق ذلك تنبيه يجري
مجرى المؤنث في الحكم المذكور مذكر شبه به نحو انها قمر جاريتك وفعل بعلامة تانيث نحو فانها
لا تعمى الابصار ولا عبرة بمؤنث شبه به مذكر فلا يحسن انها شمس وجهك ولا بتانيث فاعل فعل بلا علامة

فايدة

وقد يستتر ولا يعمل فيه إلا الابتداء أو نواسخه ولا يفسر بمفرد ولا يتبع نحو هو الأمير راكب وهي هند
كريمة وإنه الأمير راكب

ثابت فلا يحسن إنها قام جاريتك ويبرز الضمير المذكور مبتدأ واسم ما ومنصوبا في باب إن و
ظن وقد يستتر في باب كان وكاد ولا يعمل فيه إلا الابتداء على خلاف فيه فمنعه الفراء وأبو الحسن و
جوزه النحويون قال أبو حيان ومنعه غريب مع كثرته في كلام الله أو أحد نواسخه كان وظن
وأخواتهما ومنع بعضهم عمل ما الشبيهة بليس فيه وبعضهم عمل كاد والأصح عملها كقوله وما هو
من يأسو الكلوم وتتقى به نائبات الدهر كالدائم البخل وكقراءة حمزة وحفص من بعد ما كاد تزيغ
قلوب فريق منهم بالمثناة من تحت فتح تتعين أن يكون في كاد ضمير الشأن وقلوب فاعل ولا يجوز
أن يكون فاعلا لكاد لما يلزم من جواز القلوب تزيغ وبابه الشعر ولا يثنى ولا يجمع وإن فسر بجملتين أو
جمل بل لا يكون إلا مفردا لأن مرجعه الذي هو الشأن والقصة المتعقل أنه في الذهن لا يكون إلا مفردا
وأما من قال لأنه ضمير يفسره مضمون جملة ومضمون الجملة مفرد فيلزمه أن يثنى ويجمع إذا فسره
بجملتين أو جمل لتعدد مضمون الجمل فتدبر ولا يفسر بمفرد لأنه كناية عن الشأن والقصة وهما
بمعنى الجملة فلا يفسر إلا بجملة مصرح بجزئيها لا بمفرد وأجاز الكوفيون والأخفش تفسيره بمفرد
له مرفوع نحو كان قائما زيد وظننته قائما عمرو وهذا إن سمع خرج على أن المرفوع مبتدأ واسم كان
وضمير ظننته راجعان إليه لأنه في نية التقديم ويجوز كون المرفوع بعد كان اسما وأجاز الكوفيون
إنه قام وإنه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل والمفعول وعندي فساد أن
المفسر وحذف مرفوع الفعل قاله ابن هشام قلت هذان الفسادان لا يلزم شيء منهما الكوفيين لأن
كلا منهما عندهم جائز فتخطئتهم على مذهب غيرهم ليس بصواب كما هو قال أبو عثمان المازني دخلت
بغداد فألقيت علي مسائل أجيب فيها على مذهبي ويخطئوني فيها على مذهبهم انتهى نعم الذي يدفع
قول الكوفيين أنه ليس لهم شاهد على ما ذهبوا إليه كما قاله الرضي ولا يتبع بشيء من التوابع فلا يؤكد و
لا يعطف عليه عطف بيان ولا يبدل منه لأنه أشد إبهاما من النكرة وهي لا تؤكد ولئلا يزول الإبهام
المقصود منه بالبدل وعطف البيان قال الدماميني وانظر ما وجه كونه لا يعطف عليه عطف نسق
انتهى ووجهه الشمني بأن الجملة التي هي خبر ضمير الشأن لا تحتاج إلى رابط لكونها نفسه فلو عطف
عليه عطف نسق لشاركه المعطوف في الإخبار عنه بالجملة ولزم خلو خبر المعطوف عليه من رابط
وهو ممنوع انتهى فتدبر ومثل المص للأحكام المذكورة بقوله نحو هو الأمير راكب وهي هند كريمة مثال
لما عمل فيه الابتداء والضمير في الأول مذكر وفي الثاني مؤنث وإنه الأمير راكب مثال لما عمل فيه الناسخ و

هو الله ومثله قوله علمته الحق لا يخفى على احد وهو في هذه الامثلة بارز ونحو قول الشـ
وبنو العجير بن عبد الله السلولي اذا مت وكان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذي كنت
اصنع مثال للمستتر الذي عمل فيه الناسخ في كان ضمير الشان وهو اسمها والناس مبتدأ وصنفان
خبره وشامت خبر مبتدأ محذوف اي احد الصنفين شامت قيل يجوز ان يكون بدلا من صنفان
وقوله مثن يجوز ان يكون بدلا من صنفان وقوله مثن اي علي واصنع اي اصنعه لانه عائد الموصول
والمعنى اذا مت وكان الناس في رأيي نوعين نوع منهم شامت بي ونوع يثني علي بالذي كنت اصنع
في حياتي تنبيهات الاول لا يجوز للجملة المفسرة لهذا الضمير ان تتقدم هي او شيء منها عليه خلافا للكوفي
ابن سعيد السيرافي فانه اجاز في قوله اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما بجوف الشام ام متساكر
فيمن رفع سكران وابن المراغة وسكران مبتدأ وخبر والجملة مفسرة والصواب ان كان زائدة والاصح
في انشاده نصب سكران ونصب ابن المراغة برفع متساكر على انه خبر لهو محذوف او يروى بالعكس
واسم كان مستتر فيها الثاني لا يجوز حذف هذا الضمير في الجماعة من المحققين لعدم الدليل عليه اذ
الخبر مستقل الخبر فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدأ ولا عبرة الا مع القرينة وايضا فان المقصود
من الكلام المصدر به التفخيم والتعظيم فلا يلائمه الاختصار والذي وقع حذفه منصوب وصيرته
بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق
فيها جآذرا وظباء وذلك الدليل هو ان نواسخ المبتدأ لا تدخل على كلم المجازات كما مر والزمخشري
في باب ان المفتوحة اذا خففت شبعا لحذف النون نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وانما
لم تلغ لان المكسورة قد تعمل مخففة في النظم نحو ان كلا لما وان المفتوحة اقوى منها لمشابهته فتح
اولها فتح اول الماضي فلو الغيت لزم اعمال الادنى واهمال الاقوى وانما اعملت تلك في الظاهر وهذه
في المضمر لان هذه متنوعة عن تلك والمضمر فرع الظاهر الذي يفسره فاعمل الاصل في الاصل والفرع في الفرع
وهذا مذهب الجمهور وذهب جماعة الى ان المحذوف لا يجب ان يكون ضمير شان واختاره ابن مالك
وسيأتي لذلك مزيد كلام في حد تقع المفردات ان شاء الله تعالى الثالث الجمهور على ان هذا الضمير اسم و
زعم ابن الطراوة انه حرف فمثل كان زيد قائم فالغاء لكان ولكن واخواتها واما انه امة الله ذاهبة
فحرف كف ان عن العمل وكذا في ان من يدخل الكنيسة يوما انه ملغاة واما قل هو الله احد فهو هنا
ضمير المعنى اي المعبود الله احد قاله في الارتشاف هذه فائدة في بيان مواضع عود الضمير الى

ذكر بعض المحققين عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة في خمسة مواضع اذا كان مرفوعا باول المتنازعين
نحو اكرمني واكرمت زيدا او كان الضمير فاعلا في باب نعم مفسرا بتمييز نحو نعم رجلا زيدا او مبدلا منه ظا

رتبة

متاخر لفظا ورتبة ذكر بعض المحققين وهو الرضي رضي الله عنه والمحققون جمع محقق اسم فاعل
من حقق الشيء تحقيقا اي رجعه الى حقيقته بحيث لا يشوبه شبهة عود الضمير الى المفسر المتاخر
لفظا ورتبة في خمسة مواضع وانما اسندنا ذكر هذه الفائدة الى الرضي مع انه ذكرها ابن بابشاذ
في شرح الجمل وابن مالك في التسهيل وابن هشام في المغني وغيرهم لان الرضي هو الذي عد المواضع خمسة
وابن بابشاذ عدها اربعة وابن هشام عدها سبعة والمرتضى صنيع الرضي كما سيأتي بيانه والمواضع
الخمسة هي اذا كان الضمير مرفوعا باول العاملين المتنازعين في المعمول بعدهما واعملنا العامل الثاني
فيه على مذهب البصريين نحو اكرمني واكرمت زيدا ففي اكرمني ضمير مرفوع به على الفاعلية عائد
الى المتنازع فيه وهو زيدا المنصوب على المفعولية والمفعول رتبته التاخير فعاد الضمير الى
متاخر لفظا ورتبة او كان الضمير فاعلا في باب نعم وبئس وما جرى مجراهما مفسرا بتمييز ولا يفسر
الا به وعبارته توهم خلاف ذلك نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو ففي كل من نعم وبئس ضمير
فاعل يفسره التمييز ورتبة التمييز التاخير فقد عاد الضمير الى التمييز وهو متاخر لفظا ورتبة
ويلتحق بهما فعل الذي يراد به المدح او الذم نحو ساء مثلا القوم وكبرت كلمة تخرج من افواههم
وظرف رجلا زيد وذهب الفراء والكسائي الى انه لا ضمير في الفعل بل المرفوع بعد المنصوب
هو الفاعل وياتي الكلام على ذلك في باب افعال المدح والذم ان شاء الله تعالى او كان الضمير مبدلا
منه ظاهر مفسر له نحو ضربته زيدا فالضمير في ضربته عائد الى المبدل منه وهو زيد
المنصوب على البدلية والبدل رتبته التاخير عن المبدل منه فعاد الضمير الى المتاخر لفظا
ورتبة وهذه المسالة قال ابن عصفور اجازها الاخفش ومنعها سيبويه وقال ابن كيسان
هي جائزة باجماع نقله عنه ابن مالك كذا قال ابن هشام في المغني وفي الهمع صحح الجواز ابن مالك
وابو حيان ومنعه قوم ورده ابو حيان بالورود انتهى ومما خرجوا على ذلك قولهم اللهم صل
عليه الرؤوف الرحيم وقال الكسائي هو نعت وثم يابون نعت الضمير وقوله ولا تلمه ان ينام
البائس وقال سيبويه هو باضمار اذم او كان الضمير مجرورا برب على ضعف يعلم
الكلام فيه في بحث المجرورات فليراجع نحو ربه رجلا فالضمير المجرور برب عائد الى التمييز
وهو رجلا ورتبة التمييز التاخير كما مر فقد عاد الضمير الى متاخر لفظا ورتبة تنبيه
ذهب الزمخشري الى ان الضمير يفسر بالتمييز في غير باب نعم ورب وذلك انه قال في قوله تعالى فقضاهن

٣٠٠

سبع سموات يجوز ان يرجع الضمير فيه الى السماء على المعنى كما قال طائعين وبحو لا اعجاز نخل
خاوية ويجوز ان يكون ضميرا مبهما مفسرا بسبع سموات والفرق بين النصبين ان احدهما على الحال
والثاني على التمييز وصرح بمثل ذلك في قوله تعالى فسويهن سبع سموات فقال الضمير في سويهن
مبهم وسبع سموات تفسيره كقولهم ربه رجلا انتهى وضعف كلام ابو حيان من حيث ان الباب ليس
بقياس وانما حمل الضمير في ربه رجلا على انه مبهم لان رب لا تدخل الا على النكرات وفي هذا لا يوجد في
سويهن وعنه نظر يعلم مما مر من الكلام على تعريف هذا الضمير وتنكيره الثاني ان هذا التقدير
يجعل الكلام غير مرتبط بما قبله ارتباطا كليا اذ يكون الكلام قد تضمن انه تعالى استوى الى السما
وانه سوى سبع سموات عقب استوائه الى السما فيكون قد اخبر باخبارين احدهما استوائه الى السما
والاخر تسويته سبع سموات وظ الكلام ان الذي استوى اليه هو بعينه المسوى سبع سموات وفيه
نظر ظ او كان الضمير للشان والقصة كما مر عن قريب فلنرجع اليه تتميم زاد ابن مالك في التسهيل
موضعين اخرين يعود فيهما الضمير على متاخر لفظا ورتبة احدهما ان يكون الضمير مخبرا عنه فيفسره
خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه واصله ان
الحيوة الا حيوتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحيوة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ابن مالك وهذا
من جيد كلامه وفيه ما زعمه في ذلك ابو حيان قال لان الخبر اذا كان مضافا لشئ او موصوفا بشئ و
جعل مفسرا كان المبتداء الذي هو ضمير عايد عليه باعتباره ما قيد به من اضافة او صفة وفي نص
المفسر ان حيوتنا الدنيا الا حيوتنا الدنيا قال وليس في كلام الزمخشري دليل على ما ذهب اليه لانه
وضع هي موضع الحيوة ولم يقل موضع حياتنا الدنيا الذي هو الخبر وقوله لان الخبر يدل عليها
ويبينها يعني سياق هذا الكلام دل على ان المفسر هو الحيوة فيكون المفسر اذن هو السياق لا الخبر انتهى
الثاني ان يكون الضمير متصلا بفاعل مقدم مفسرا بمفعول مؤخر نحو ضرب غلامه زيدا وبعض نحوه
قول حسان ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقد تقدم ان هذا
ضرورة فلا يقاس عليه فظهر وجه ذكر الرضي لهذين الموضعين واتباع المص له في ذلك تتمة توسط
بين المبتدا والخبر قبل دخول العوامل وبعدها ضمير بلفظ المرفوع المنفصل مطابق للمبتداء
يفيد التوكيد والاختصاص وكون ما بعده خبرا لا نعتا ويسميه البصريون فصلا لفصله بين كون
ما بعده خبرا وبين كونه نعتا والكوفيون عمادا لانه اعتمد عليه في هذا المعنى وشرطه ان يكون ما قبله

ضمير الفصل

معرفة

ومنها اسماء الاشارة وهي ما وضع لمشار اليه المحسوس فللمفرد المذكر ذا وللمثناة ذان مرفوع المحل وذين منصوبه ومجروره

معرفة وما بعده معرفة او كالمعرفة فانه لا يقبل ال نحو اولئك هم المفلحون وانا لنحن الصافون
كنت انت الرقيب عليهم ان ترن انا اقل منك مالا وولدا تجدوه عند الله هو خيرا ولا موضع
له من الاعراب عند البصريين فقال بعضهم حرف هو وقال بعضهم هو اسم لكن لما كان الغرض
الاعلام من اول الامر بكون ما بعده خبرا لا نعتا اشتد شبهه بالحرف في انه لم يؤت به الا لمعنى في غيره
فلم يجعل له موضع من الاعراب قال الكوفيون بل له موضع فقال الكسائي موضعه بحسب ما
بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فمحله بين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب وبين معمولي
كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي ان بالعكس وكثير من العرب يجعله مبتدأ
مخبرا عنه بما بعده وحكى الجرمي انها لغة بني تميم وحكى عن ابي زيد انه سمع منهم يقرؤن تجدوه
عند الله هو خير واعظم بالرفع وقال قيس بن الذريح ابكي على لبنى وانت تركتها وكنت عليها بالملا
انت اقدر ومنها اي ومن المبنيات اسماء الاشارة وهي ما وضع لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة
حقيقية فيها دون الذهنية حسية اذ مطلق الاشارة حقيقة فيها دون الذهنية فلا نقض بما عدا
المحدود من المعارف فانها وان كانت موضوعة لمشار اليه الا ان الاشارة فيها ذهنية وقضية
هذا ان يكون الاصل في اسماء الاشارة ان لا يشار بها الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير
بها الى غير محسوس نحو ذلكم الله ربي وذلكما مما علمني ربي والى محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة
فلتصييره كالمشاهد وانما بنيت اسماء الاشارة لشبهها بالحرف في الافتقار الى المشار اليه كذا قال غير
واحد وقال ابن مالك لتضمنها معنى الحرف وبيانه ان الاشارة كان حقها ان يوضع لها حرف كما
وضع لسائر المعاني من الاستفهام والنفي والتمني والتنبيه لكن العرب لم تضع للاشارة حرفا
فتضمن اسم الاشارة معنى ذلك الحرف الذي كان ينبغي ان يوضع لمعنى الاشارة لا يقال ان اللام للعهد
يشار بها الى المعهود ذهنا وهي حرف فقد وضعوا للاشارة حرفا لانا نقول المراد بالاشارة الاشارة
الحسية لانها التي وضع لها اسم الاشارة فللمفرد المذكر من اسماء الاشارة ذا وليس له غيرها وقد
مر الكلام على بنيته ولغاته وللمثناة ذان حال كونه مرفوع المحل وذين حال كونه منصوبا اي المحل
ومجروره وليست الالف فيه علامة الرفع والياء علامة النصب والجر لانهما ليسا مثنيين حقيقة
بل هما مبنيان جيء بهما على صورة المثنى لان من شرط التثنية قبول التنكير كما مر واسماء الاشارة
ملازمة للتعريف ففي حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفي حالة النصب والجر وضعا

على

على صيغة المثنى المرفوع وفي حالة النصب والجر وضعا على صيغة المثنى المنصوب والمجرور وهذا
مذهب ابن الحاجب وصححه جماعة من المحققين وذهب بعضهم الى انهما معربان ومثنيان حقيقة
وهو الظاهر كما سيأتي في الموصولات وكلام ابن هشام في الاوضح يقتضي ان ثم قولا ثالثا وهو بناؤهما
مع علم تثنيتهما ولا قائل به كما نبه عليه شارحه وقوله تعالى ان هذان لساحران بالالف في اسم الاشارة
وتشديد نون ان في قراءة غير ابي عمرو وابن كثير وحفص متأول وتأويله باوجه احدها ان اسم ان ضمير
الشأن محذوف والاصل انه هذان لهما ساحران فحذف المبتدأ وهو كثير وحذف ضمير الشأن كما حذف
من قوله عم ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وهو ضعيف الثاني ان ان بمعنى
نعم مثلها في قول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي نعم ولعن راكبها فهي
لا تعمل شيئا لانها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر وهذان مبتدأ ولساحران خبر لمبتدأ محذوف
اي لهما ساحران ويضعفه ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين الثالث
انه جاء على لغة خثعم وبلحارث بن كعب وزبيد وكنانة وآخرين فانهم يستعملون المثنى بالالف
دائما نحو تزود منا بين اذناه طعنة وقال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها واختار
هذا الوجه ابن مالك الرابع انما ثنى هذا اجمع لان الف هذا والف التثنية فوجب حذف
احديهما لالتقاء الساكنين فمن قدر المحذوفة الف هذا والباقية الف التثنية قلبها في النصب
والجر ياء ومن قدر العكس لم تغير الالف عن لفظها الخامس انه جيء به على ولى الاعراب وهو الرفع
كما في اثنان قبل التركيب لما تقرر انه مبني كما مر قال ابن هشام وعلى هذا فقراءة هذان ابين اذ
الاصل في المبني ان لا يختلف صيغته مع انها مناسبة لالف ساحران وعكسه اليا في احدى ابنتي
هاتين فهي هنا ارجح لمناسبة ياء ابنتي وحكي انه في نادر مجالس الرواة ان القاضي اسمعيل بن اسحق
سأل ابا الحسن محمد بن احمد بن كيسان عن وجه قراءة من قرأ ان هذان لساحران على ما جرى عليه
من الاعراب في الاعراب فاطرق ابن كيسان مليا ثم قال نجعلها مبنية لا معربة وقد استقام الامر قال
فما علة بنائها قال لان المفرد منها هذا وهو مبني فيحمل التثنية على الوجهين فاعجب القاضي
ذلك وقال ما احسنه لو قال به احد فقال ابن كيسان ليقل به القاضي وقد حسن وللمفرد المؤنث
ذي بذال معجمة مكسورة فياء ساكنة مبدلة من الف لفرقها بين المذكر والمؤنث بالياء التي هي علامة
التأنيث في نحو تقومين وذه بالهاء بدلا عن حركة الياء اي خلفها والاسماء وخفة باسكان الهاء عن

تركيب ان هذان لساحران

والمثناة تان رفعا وتين نصبا وجرا ولجمعهما اولاء مدا وقصرا ويدخلها هاء التنبيه

الظاء انه بناء وقال بعضهم السكون في الوقف لاجله وفي الوصل لاجرائه مجرى الوقف وذهي
باشباع كسرة الهاء قال بعض المحققين الياء الحاصلة بالاشباع لا تكتب كالواو الحاصلة
به فكتب جربه وضربه بلا ياء ولا واو وكانه خص اسم الاشارة هنا بكتابته تقليلا للاشتراك
بكتابة ذه وته انتهى وذات بضم التاء قال ابن هشام الاشارة ذا والتاء للتانيث هي التاء في
امراة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليس بصفة وذي بابدال الذال المعجمة تاء مبالغة في الفرق
بين المذكر والمؤنث وته بالاختلاس وته بالاسكان وتهي بالاشباع نظير ما مر وتا بقلب الذال تاء
للفرق بين المذكر والمؤنث وهذه العشرة كلها للواحدة والمثناة تان رفعا وتين نصبا وجرا
على حد ما مر في المثنى المفرد المذكر وانما ذكر الاشارة في قوله تعالى فذانك برهانان من ربك
مع ان المشار اليه اليد والعصا وهما مؤنثان فلكون المبتدأ عين الخبر في المعنى والبرهان مذكر
ذكره في المغني تنبيه قد تقع الاشارة للمؤنث بلفظ المذكر كما في قوله تعالى فلما رأى الشمس
بازغة قال هذا ربي قال ابو حيان اشار بلفظ المذكر لانه حكى قول ابرهيم ولا فرق في لسانه
بين المذكر والمؤنث والفرق بينهما في الاخبار لا يكون في اكثر الالسن فلا يوجد في لسان الترك
ولا الفرس بل المذكر والمؤنث فيه سواء قال وهذا احسن مما يعتذر به عن التذكير في الاية
انتهى ولجمعهما اي المذكر والمؤنث عاقلا كان او غيره اولاء مدا في لغة الحجاز وبه جاء التنزيل
والهمزة الاولى مضمومة والاخيرة مكسورة وقصرا في لغة اهل نجد من بني تميم وقيس وربيعة
واسد ذكر ذلك الفراء في لغة القران تقول اولاء واولى ذهبوا في المذكر واولاء واولى ذهبن
في المؤنث وتقول في غير العاقل اولاء واولى الايام انقرضت قال ذم المنازل بعد منزلة
اللوى والعيش بعد اولئك الايام واذا قصر كتب بالياء لان الفه مجهولة الاصل فلتلبس
الى حرف جر فتكتب بواو بعد الهمزة للفرق وحملوا اولاء عليها وقد تبدل همزته هاء ويقال
هلا وقد تضم الهمزة الاخيرة نحو اولاء وربما اشبعت الضمة قبل اللام نحو اولاء على
وزن طومار وعلما قولهم اولاء على وزن بورية كما قال تجلة لا تقل هؤلاء هذا بكى الحكي
اسفا وغيظا فليس بلغة بل هو تخفيف هو لا يحذف الف وقلب الهمزة همزة اولاء واوا
ويدخلها اي اسماء الاشارة المذكورة والمراد منه ما ذكر خاصة لا مطلقا لان منها ما لا يدخله
هاء ولا يلحقه كاف ولا لام كثمة هاء التنبيه اي الهاء والالف الدال مجموعهما على التنبيه على

متن

فالحقها كاف الخطاب بلا لام للمتوسط ومعه للبعيد

٣٠٠٤

ما يذكر بعدها مما من مشار اليه او غيره نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ان هذان لساحران احدى ابنتي هاتين هؤلاء بناتي وقد يفصل بينهما بانا واخواته كثيرا قال نعم ها انتم هؤلاء وبغيرها قليلا كقوله فقلت ها لعمر الله ذا قسمي ففصل بين ها وذا بقوله لعمر الله وقد تعاد بعد الفصل للتوكيد نحو ها انتم هؤلاء تنبيه ها المذكورة ليس بعد الفها همزة وانما هي علم على الكلمة المركبة منها فالف ثم تكرر واضيف الى التنبيه ليتضح المراد به كقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم ولا يصح ان تضبط بهمزة بعد الالف اذ ليس لنا هاء مكون اصلا قاله الدماميني في شرح التسهيل وظاهره ليس للالف نفسها هنا وجود لحذفها لالتقاء الساكنين هي والياء الاولى من التنبيه وما جزم به من انه ليس بعد الفها همزة ليس بجيد فقد قال بعض المحققين ان اسما لها اذا اريد بها نفسها فلا بد ان يزاد في اخرها همزة كما تزاد اذا جعلت اسما فلا تراد وتلحقها اي اسما الاشارة المذكورة كاف يدل على الخطاب وهي حرف بالاتفاق لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف غير بنك كذا قيل فتامل ولانها انما تفيد معنى في غيرها وهو كون اسم الاشارة الذي لحقته مخاطبا به واحدا او اثنين او مجموعا من قبيل المذكر او المؤنث ولانها لا محل لها من الاعراب اذ لا رافع ولا ناصب ولا خافض بحرف ولا اضافة اما الثلاثة الاول فواضح واما الرابع فلان اسما الاشارة لا تضاف لانه لا يضاف الا النكرة وهي معرفة لا تقبل التنكير فتعين ان تكون حرفا واذ كانت تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا فتبين حال المخاطب من افراد وتذكير وضديهما تماما تبينه اذا كانت اسما فتفتح مع المذكر وتكسر مع المؤنث وتوصل بميم والف في المثنى وبميم في الجمع المذكر وبنون في الجمع المؤنث نحو ذاك وذاك ذاكما ذاكم ذاكن وانما قلنا غالبا لانها قد لا يلحقها دليل تثنية ولا جمع بل يكون مفتوحة في التذكير مكسورة في التانيث وقد تفتح مجردة من الزوائد في جميع الاحوال قال تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم ذلك الذي لا تعولوا فما جزاء من يفعل ذلك منكم ذلكم خير لكم فاوقع ذلك موقع ذلكم وهذا لا يجوز في الاسمية لا يقال يا زيدون عرفك عمرو اي عرفكم تنبيه قضية اطلاقه ان الكاف تلحق جميع ما اشار به للمؤنث وذكر المرادي اختصاصها بذي وتا وتي وقال الثعلبي لا يقال ذيك وفي الصحاح انه خطا بلا لام حال من الكاف اي تلحق اسما الاشارة كاف الخطاب حال كونها مجردة من اللام للمشار اليه المتوسط بين القريب والبعيد نحو ذاك ومعه اي حال كونها مع اللام وهو حرف موضوع للدلالة على البعد وعلى توكيده على خلاف فيه سياتي بيانه واصلها السكون

الا في المثنى والجمع عند من مده فيما دخله حرف التنبيه

كاف تلك وانما كسرت في ذلك لالتقاء الساكنين او فرقا بينها وبين لام الجر في نحو ذلك فتفتح
اللام للمشار اليه البعيد نحو ذلك لا في المثنى مطلقا ولا في الجمع عند من مده ولا فيما
دخله حرف التنبيه فلا يلحقهن كاف الخطاب مع اللام لا يقال ذانلك ولا اولالك ولا هذا
لك فان اريد الاشارة الى المثنى البعيد قيل ذانك بتشديد النون او الجمع البعيد قيل اولالك
باللام مع القصر تنبيها ان الاول فهم كلا ان ما لا يلحقه كاف الخطاب من اسماء الاشارة فهو
للقريب واما اللام فلا تقع بدون الكاف فعلم ان لاسماء الاشارة ثلث مراتب قربى وهى المجردة
عن الكاف واللام ووسطى وهى التى بالكاف وحدها وبعدى وهى المقرونة بهما في غير المثنى وبالنون
المشددة في المثنى كما ذكرنا فعلى هذا للواحد المذكر القريب ذا وللمتوسط ذاك وللبعيد ذلك
وللمثنى القريب ذان رفعا وذين نصبا وجرا وللمتوسط ذانك وذينك بتخفيف النون فيهما وبتشديدها
فللبعيد وللجمع القريب اولى وللمتوسط اولئك وللبعيد اولالك بالقصر وقس على ذلك المؤنث
هذا مذهب الجمهور وقضيته ان القصر في اولى يتعين في البعيد لدخول اللام وبطلته فاحق
من ان القصر لغة تميم والمد لغة الحجازيين فتأمل وذهب جماعة الى ان ليس لها الا مرتبتان قربى
وبعدى قال ابن مالك وهو الصحيح والظاهر من كلام المتقدمين وعزاه غيره الى سيبويه والمحققين
واستدل له في شرح التسهيل باوجه اقواها ان الفراء روى ان الحجازيين ليس من لغتهم
استعمال الكاف بلا لام وان التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام وانهما
يقولون ذاك وذيك حيث يقول الحجازيون ذلك وتلك فلزم من هذا ان اسم الاشارة على
اللغتين ليس له الا مرتبتان احديهما للقريب والاخرى للبعيد لادناه واقصاه قال الدماميني وهذا
ايضاح لا مزيد عليه وعلى هذا فتشديد النون في ذانّ وتانّ عوض عما حذف من المفرد الثاني قد
يشار الى القريب بما للبعيد لعظمة المشير نحو وما تلك بيمينك يا موسى او المشار اليه نحو ذلك
الكتاب او لتحقيره نحو ذلك اللعين وقد يشار الى البعيد بما للقريب لحكاية الحال نحو بل هؤلاء و
هؤلاء من عطاء ربك وهذا من شيعته وهذا من عدوه وقد يتعاقبان مشارا بهما الى ما وليا
كقوله تعالى متصلا بقصة عيسى ذلك نتلوه عليك ثم ان هذا لهو القصص الحق تتمة وضعوا
للاشارة الى الامكنة الفاظا خاصة بها بخلاف ما تقدم فانها تقع لكل مشار اليه زمانا او مكانا
او غيرهما فوضعوا للمكان القريب هنا وهيهنا وللمتوسط هناك وههناك وللبعيد هنالك

ومنها الموصول وهو حرفي واسمي فالحرفي كل حرف اول مع صلته بالمصدر نحو ان وان نها

وهنا بتشديد النون مع فتح الهاء وكسر الهاء وقد تلحق بها التاء ساكنة فيقال هنت
ثم تفتح التاء المثلثة وتشديد الميم وبنيت على الفتح للتخفيف ولم تكسر على اصل التقا
الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف قال الدماميني وانظر في قول العلماء ومن ثم كان
كذا هل معناها معنى هنالك او هنا التي للقريب لفظ الثاني انتهى ومن لم يثبت المرتبة
الوسطى في الاشارة سوى بين هناك وهنالك والزم في هذه الالفاظ الظرفية او الجر بمن
او الى او في كافهن الفتح والافراد وقد يستعار غير ثم للزمان كقوله تعم هنالك ابتلي المؤمنون
وقول الشاعر واذا الامور تعاظمت وتشابهت فهناك يعترفون بن المفزع وقوله حنت
نوار ولات هنا حنت ويحتمل في الاية والبيت ارادة المكان ومنها اي ومن المبنيات الموصول
وهو في اللغة اسم مفعول من وصل الشئ بغيره اذا جعله من تمامه وفي الاصطلاح ضربان موصول
حرفي وموصول اسمي وهو المقصود بالذكر هنا اذ الكلام في المبنيات من الاسما وذكر الحرفي
معه انما هو للفايدة وقد سبقه الى ذلك غير واحد وانما بني الموصول الاسمي لشبهه بالحرف في
الاستعمال الافتقاره المتاصل الى جملة فالموصول الحرفي كل حرف اول مع صلته اي ما يتصل
به بالمصدر ولم يحتج الى عايد ولفظة كل هنا ليست في محلها لان التعريف انما يكون للجنس
بالجنس لا للافراد ولا بالافراد فالمحدود في الحقيقة الموصول الحرفي والحد هو مدخول كل من
وهو حرف اول مع صلته بالمصدر وايضا لا يصدق على فرد من افراد الموصول الحرفي انه كل حرف
فاتيانه بلفظ كل يمنع من صحة الحمل وصحح الاتيان بها بانها مقحمة زايدة والغرض في ذلك الاشارة
الى ان المحدود صادق على كل افراد الحد فيكون مانعا والنظر الى خصوص المحدود فيها لعدم ذكر
غيرها فيحصل حد جامع مانع يكون جمعه منعه كالنصوص وهو مبني على جواز زيادة الاسم
البصريون يمنعونه وهو التحقيق والمراد بالتاويل السبك شيا في كيفيته في كلامه وفي حقيقة
المفردات وان حمل التفسير فيخرج بالمعية الفعل المضاف اليه نحو هذا جاني حين قمت فانه
مؤول بالمصدر اي حين قيامك لكن لا مع شئ اخر وكذا نحو هو من قوله تعالى اعدلوا هو اقرب
للتقوى ومالك من الموصول الحرفي خمسة احدها ان المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل
بجملة اسمية وتؤول مع معموليها بمصدر الثاني ان بفتح الهمزة وسكون النون وهي الناصبة
للفعل وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان او مضارعا او امرا على الاصح والثالث ما المصدرية

من المبنيات الموصول لانه
في حرفي واسمي

بذكر الموصول
في الحرفي

حرف

وتوصل بفعل متصرف غير امر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف على الاصح والرابع كي توصل بمضارع
مقرونة بلام التعليل وغير مقرونة بها والخامس لو المصدرية على ما ذهب اليه الفراء وابو علي وابو
البقاء والتبريزي وابن مالك وتوصل بفعل متصرف غير امر واكثرهم لم يثبت ورودها مصدرية
فمثال ان المشددة اذا كان الخبر مشتقا نحو اولم يكفهم انا انزلنا ومنه بلغني انك في الدار
اي استقرارك لان الخبر في الحقيقة هو المحذوف واذا كان جامدا نحو بلغني ان هذا زيد اي كونه
زيدا لان خبر كل جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت
هذا كائن زيدا ومعناهما واحد وقال الرضي اي يدل فان ياء النسب في الحقيقة في الاسم بعدها
التاء افادت معنى المصدر نحو الفروسية والمضروبية والضاربية ومثال ان المخففة وان تصوموا
خير لكم اي صومكم خير لكم لولا ان ثبتناك اي تثبيتنا لك كتبت اليه بان قم اي بالقيام هذا هو
الصحيح واختلف في امرين من ذلك احدهما كون الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع والمحا
في ذلك ابن طاهر محتجا بان الداخلة على المضارع مخلصة للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين
وسوف ونقض بان الشرطية فانها تدخل على المضارع وتخلصه للاستقبال وتدخل على الماضي
اتفاقا الثاني كونها توصل بالامر والمخالف في ذلك الرضي وابو حيان محتجين بانها لو وصلت
به لفات معنى الامر قالا وكل شيء سمع من ذلك فان فيه تفسيرية ونقض بفوات معنى المضي والاستقبال
في الموصولة بالماضي والمضارع عند التاويل المذكور على انه قد يمنع فوات معنى الامر بجواز
التاويل بالمصدر الطلبي كما فعله صاحب الكشاف قال في قوله تعالى انا ارسلنا نوحا الى قومه ان
انذر قومك اي انا ارسلناه بان انذر قومك بان قلنا له انذر اي بالامر بالانذار انتهى فعلى هذا
اذا قلت كتبت اليه بان قم فالمعنى كتبت اليه بالامر بالقيام وهو نظير تاويلهم بالمصدر العدمي اذا
كانت الصلة منفية نحو وان لا تصوموا شر لكم اي عدم صومكم شر لكم ومثال ما بما اشربوا
الحب اي بنسيانهم اياه وسياتي تتمة الكلام عليها في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى ومثال كي لكيلا
يكون على المؤمنين حرج اي لعدم كون على المؤمنين حرج وجئت كي تكرمني اي لكي اكرامك ولا حاجة
الى تقدير اللام قبلها لان معناها السببية دائما عند المصنف تبعا للكوفيين كما سياتي بيانه في نواصب
المضارع واما البصريون فيقولون ان قدرت اللام قبلها فهي المصدرية وان لم تقدر اللام فهي
تعليلية جارة ويجب اضمار ان بعدها ومثال لو ايود احدهم لو يعمر اي التعمير ويقول الماتون

والموصول الاسمي هو ما افتقر الى الصلة وعايد

لو يودها مصدرية انها شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوف فان والتقدير يود احدهم
التعمير لو يعمر لسره ولا خفاء بما فيه من التكلف تنبيهان الاول يغلب في وقوع لو هذه بعد ود
او يود ونحوهما من مفهم تمن كاحب وتمنى ولهذا نصب الفعل بعدها كما نصب في جواب التمني
سرينا اليهم في جموع كانها جبال شروري لو نعان فننهدا اي وددنا لو نعان فحذف الفعل
لدلالة لو عليه ومن وقوعها في غير الغالب بدون ما ذكر قول قتيلة بالتصغير بنت النضر بن الحارث
وقد قتل النبي اخاها صبرا فانشدته امحمد لانت نجل نجيبة في قومها والفحل فحل معرق ما كان
ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق فقال لو سمعته ما قتلته وقول الاعشى
وربما فات قوما جل امرهم من التاني وكان الحزم لو عجلوا الثاني اشار المص بقوله والمشهور
خمسة الى ان الموصول الحرفي في غير المشهور اكثر من خمسة فمنهم من عده ستة بادخال الذي على
ما قاله يونس والفراء والفارسي وارتضاه ابن خروف وابن مالك وابن هشام فقد ذهبوا الى انها تقع
مصدرية وتوصل بالماضي والمضارع وجعلوا منه قوله ذلك الذي يبشر الله به عباده وخضتم
كالذي خاضوا اي تبشير الله وكخوضهم ونقله ابن مالك عن الفراء في قوله تعالى تماما على الذي احسن
اي على احسانه قال ابن هشام ومن اوضح الدلالة على ذلك قول ابي دهبل الجمحي يا ليت من يمنع المعروف
يمنعه حتى يذوقه رجال امرها صنعوا وليت رزق رجال مثل نائلهم قوت كقوت ووسع كالذي
وسعوا وقضية كلامه في التوضيح انها حرف وقال الزمخشري لا خلاف على القول بان الذي مصدرية
في انها اسم قال بعضهم ويشكل على القول بانها حرف دخول ال عليها لان ال بجميع اقسامها من خواص
الاسم انتهى وهذا انما يرد لو كان ال على هذا حرفا مستقلا وليس جزء من الكلمة وليس كذلك بل
هي جزء منها كما جزم به ابن هشام والموصول الاسمي هو ما اي اسم هو كالجنس يشمل المحدود وغيره
من الاسماء وقوله افتقر اي احتاج الى الصلة اخرج ما عدا المحدود اذ المراد بالصلة الاصطلاحية
ولا يفتقر اليها غيره ولا يلزم الدور لتوقف معرفتها على معرفة الموصول لانها عبارة عن جملة مذكورة
بعد الموصول مشتملة على ضمير يعود اليه لانا نقول انما يلزم ذلك ان لو فسرنا الصلة بما ذكر اما اذا
فسرناها بانها جملة خبرية متصلة باسم لا يتم جزءا الا بها مشتملة على ضمير عايد اليه فلا دور وقوله
وعايد والمراد به ضمير يعود على الموصول لربط الصلة به صرح به مع علمه ضمنا لانه ماخوذ من مفهوم
الصلة والنكتة في التصريح بذكره موافقة ما جرى على السنة المعربين من ان الموصول يحتاج الى الصلة

دخل



وغاية ما حمل الصلة في التعريف على معناها اللغوي كما فعله جماعة ضيعوا مورد لعدم فهمها
ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء في ان المتبادر معناها الاصطلاحي
لا اللغوي الثاني لزوم الاجمال اذ ليس المراد بها ما يقع اسم الصلة وهو ما يتصل به الشيء والا
لما صح تفسيرها بالجملة الخبرية والمطلق اذا لم يرد به الاطلاق كان مجملا الثالث انتقاض
بمن الشرطية فانها مفتقرة الى الصلة وعائد نحو من تكرمه اكرمه وحمل التعريف على اللفظي
كما فعله شارح التهذيب للمصنف عطر كما لا يخفى تنبيه الصلة لا يكون الا جملة لان
وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كون متعلقه محكوما
عليه او به فالاول نحو الذي ضربني او الذي ضربني غلامه والثاني نحو الذي اخوك هو والذي اخوك
غلامه والحكم على شيء بشيء من مضمونات الجمل او ما اشبهها من الصفات مع فاعلها والصفة مع فاعله
لكن لما كان اقتضاء الموصول الحكم وضعيا اصليا لم يستعمل معه من جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون
تضمنه له اصليا الا بالشبه وهو الجملة وهي اما ظاهرة كما مر او مقدرة نحو الذي عندك والذي
في الدار لان التقدير الذي استقر او ماولة نحو الضارب المضروب فان صلة ال الجملة ماولة بتقدير
كما قال الرضي وغيره والاصل الضارب الذي ضرب بكرهوا دخول الشابهة الحرفية لفظا ومعنى على صورة
الفعل اما لفظا فظ واما معنى فلصيرورتها مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية معها فدخل عليه
فصيروا الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لعله لا تعمل
بمعنى الماضي ولو كانا اسمي فاعل ومفعول حقيقة لم يعملا بمعنى الماضي كالمجرد من ال وسيأتي
الكلام على جملة الصلة الظاهرة في حقيقة الجمل ان شاء الله تعالى لطيفة يحكى ان ابن عنين الشاعر الى
كتب الى الملك المعظم وقد اعتل ولم ياته وانقطعت عنه صلاته قوله انظر الي بعين مولى لم يزل يولي
الندى وتلاف قبل تلافي انا كالذي احتاج ما يحتاجه فاغنم دعائي والثناء الوافي فعاده
وصله بالف دينار وقال له انت الذي وهذه الصلة وانا العائد وهو اي الموصول الاسمي
نوعان نص وهو ما مدخوله واحد اما مفرد مذكرا او مؤنثا او مثنى كذلك او مجموع كذلك ع
مشترك وهو ما يصلح للواحد وغيره فالنص الذي للمفرد المذكر عالما نحو وابرهيم الذي وفى او
غيره نحو افرايتم الماء الذي تشربون وقال الاخفش يكون للجمع ايضا وحمل عليه قوله تعالى والذي
جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وتبعه ابن مالك لكن قيده بما اذا لم يقصد تخصيص كما



والتي للمؤنث ومثناهما اللذان واللتان بالالف ان كانا مرفوعي المحل وبالياء ان كانا منصوبا او مجرورين

في الاية فانه لو لم يرد به جمع لما اخبر عنه بجمع ولا اعيد عليه ضمير قال فان قصد به مخصوص فلا بد
في تثنيته وجمعه باللذين والذين الا في ضرورة كقول اشهب بن رميلة وان الذي حانت بفلج
دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد قال ابو حيان ولا يعرف اصحابنا هذا التفصيل بل انشدوا
البيت على الجواز في فصيح الكلام لا على الضرورة وسيأتي في الاية والبيت غير ذلك تنبيه حمل
ابن مالك البيت على الضرورة بناء في تفسيره للضرورة بانها ما لا يقع الا في الشعر ولم يكن للشاعر
عنه مندوحة والحال انه كان للشاعر عن ذلك مندوحة فان الاولى ان يقول وان الالى حانت بفلج دماؤهم فلا يكون
على هذا في البيت ضرورة واصل الذي عند البصريين لذ على وزن عم وشج فلما ارادوا الوصف
بها من بين الاسماء الموصولة لكونها على وزن الصفات بخلاف ما ومن ادخلوا عليها اللام الزائدة
تحسينا للفظ حتى لا يكون موصوفها كمعرفة توصف بالنكرة وانما قلنا بزيادة اللام لما تقرر
من ان الموصولات معارف وضعا بدليل كون ما ومن معرفتين بغير اللام وانما التزموا اللام
الزائدة لانها لو نزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف كما في نحو الرجل ورجل وقال
الكوفيون اصلها الذال الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة لئلا
يجمعوا بين الذال ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوا الكسرة فتولدت الف
وكل ذلك قريب من دعوى الغيب قاله الرضي والتي يقلب ذاله تاء للمفرد المؤنث من ذوي العلم و
غيرهم نحو قد سمع الله قول التي تجادلك وما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها وفي ياء الذي و
التي وجهان الاثبات والحذف فعلى الاثبات تكون اما خفيفة فتكون ساكنة واما شديدة فتكون
اما مكسورة او جارية بوجوه الاعراب وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها اما مكسورا كما كان
قبل الحذف واما ساكنا فهذه خمس لغات ومثناهما اي مثنى المفرد المذكر والمؤنث اللذان واللتان
بالالف ان كانا مرفوعي المحل واللذين واللتين بالياء المفتوح ما قبلها ان كانا منصوبي المحل
او مجروريه وليست الالف فيهن علامة الرفع والياء علامة النصب والجر لانهن ليس مثنيات حقيقة
بل مبنيات جيء بهن على صورة المثنى كما في نحو ذان وتان وذين وتين قال بعضهم والصحيح انهن جميعا
معربات مثنيات حقيقة ودعوى ان كل واحدة منها صيغة مستانفة خلاف الزجاج وليس شيء
من المثنى لانهم قصدوا ان يجري على صنف المثنى على نهج واحد اذ كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر و
لا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثنيات اعرابا وبناء بخلاف الجمع فانه يخالف بعضه

بعضا

بعضا انتهى وكان القياس في تثنية الذي والتي وفي تثنية ذا وتا ان يقال اللذيان واللتيان وذيان وتيان
كما يقال في القاضي من المعرب المنقوص القاضيان باثبات الياء وكما يقال في تثنية فتى من المعرب
المقصور فتيان بقلب الالف ياء ولكنهم حذفوا الاخر وهو الياء من الذي والتي والالف من ذا وتا
ابقوه في القاضي وفتى فرقا بين المتمكن وغيره وتميم وقيس تشدد النون فيهن تعويضا من المحذوف
او تاكيدا للفرق ولا يختص ذلك بحالة الرفع خلافا للبصريين لان قراءة بعض السبع في غير الرفع
في قوله تعالى ربنا ارنا اللذين وفي قوله احدى ابنتي هاتين كما قرئ بها في الرفع في قوله تعالى فذانك بر
هانان واللذان ياتيانها وبلحارث وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان في حالة
الرفع تقصير الموصول بطوله للصلة لكونهما كالشئ الواحد قال ابني كليب ان عمي اللذا قتلا
الملوك وفككا الاغلالا وقال الاخر هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم ولا يجوز
ذلك في ذان وتان للالتباس فالحاصل ان في نون الموصول ثلث لغات وفي نون الاشارة لغتان والالى
على وزن العلى بالقصر وهو اشهر من المد يكتب بلا واو كما قاله ابن هشام في شرح اللمحة وقد تجرد
من ال قال بعضهم فتقييده بالتي بمعنى الذين للاحتراز عن الاشارية اذا تنطق بهما واحد قلت
والظاهر انه لا حاجة الى ذلك فان الاشارية تكتب بواو وهذه تكتب بلا واو كما عرفت ذلك كما في
الفرائد والذين بالياء مطلقا في الاحوال الثلث اي سواء كان مرفوع المحل او منصوبه او مجروره
وبعضهم بلام واحدة فرقا بينه وبين المثنى في حال النصب او الجر لئلا يشتبها خطا ولم يعكس لان المثنى
سابق منبقي على اصله من اجتماع اللامين لجمع المذكر العاقل كثيرا فيهما ولغيره قليلا فمن الكثير في
الالى قوله رايت بني عمي الالى يخذلونني على حدثان الدهر اذ يتقلب وقوله ابى الله للشم
الالاء كانهم سيوف اجاد القين يوما صقالها وقوله نحن الالى ضربنا راس حجر بالسياف
مهندة تصقال ومن القليل فيها قول الاخر يجنني للوصل ايامنا الالى مررن علينا والزمان
وريق ومن الكثير في الذين قوله تعالى قال الذين امنوا ومن القليل قوله تعالى ان الذين تدعون من
دون الله عباد امثالكم وهذيل وعقيل كما في الهمع يعربونه كالزيدين كقوله نحن الذين صبحوا
الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا قال بعضهم واذا اعرب كان بسم بالمين وقد تخلف نونه
ح مرفوعا كقوله قومي اللذو بعكاظ طيروا الشررا من روس قومهم ضربا بالمناصل ومنصوبا كقوله
الاخر وان الذي حانت بفلج دماؤهم ويجوز في هذا ان يكون مفردا وصفة لمفرد مفرد اللفظ مجموع

واللآئي واللاتي واللواتي لجمع المؤنث ومن وما

المعنى اي وان الجمع الذي او الجيش الذي كقوله تعالى كمثل الذي استوقد نارا اي كمثل الجمع الذي استوقد
فحمل على اللفظ ثم قال بنورهم فحمل على المعنى فلو كان في الاية مخففا من الذين لم يجز افراد الضمير الراجع اليه
كذا قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون اما حذف النون من الذين نحو جاء في
الرجال الذي قالوا كذا فهو قليل كحذفه من اللذان واللتان المثنى قاله الرضي وقد يقال في جمع المذكر اللائين ايضا
مطلقا وبعض هذيل يعربه ومنه قول بعضهم هم اللاؤن فكوا الغل عني واللائي ثم همزة بعدها
ياء ساكنة كالقاضي واللاتي بتاء فوقانية مكان الهمزة واللواتي على وزن الهوادي وقد يحذف ياءاتها
اجزاء لها بالكسرة لجمع المؤنث وقد يتعارض اللائي واللاتي فيقع كل منهما مكان الاخر قال محا حبها حب
الالى كن قبلها وحلت محلا لم يكن حل من قبل وقال فما اباؤنا بامن منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
اي الذين والمشترك من الموصول هو من بفتح الميم للعالم نحو جاءني من قام ومن قاما ومن قاموا ومن قامت
ومن قامتا ومن قمن وقد تاتي لغير العالم في ثلث مسائل احدها ان ينزل منزلته نحو ومن اضل ممن يدعو من
دون الله من لا يستجيب له وقوله اسرب القطا هل من يعير جناحه لعلي الى من قد هويت اطير وقوله الا
عم صباحا ايها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي فدعاء الاحشاء ونداء القطا والطلل
سوغ ذلك الثانية ان يجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه من نحو ومنهم من يمشي على بطنه رجلين لشموله
الانسان والطائر الثالثة ان يقترن مع العاقل في عموم فصل بمن الموصول نحو فمنهم من يمشي على
بطنه ومنهم من يمشي على اربع لاقترانهما بالعاقل في كل دابة في قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء لان الدابة
لغة ما يدب على الارض عاقلا كان او غيره قاله ابن هشام في الاوضح وما لما لا يعقل وروي ذلك عن النبي
كما في كثير من كتب الاصول وغيرها ان ابن الزبعري لما سمع قوله تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب
جهنم قال لاخصمن محمدا فجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اليس قد عبدت الملائكة اليس قد عبد المسيح فيكون هؤلاء
حصب جهنم فقال له صلى الله عليه وسلم ما اجهلك بلغة قومك ما لما لا يعقل وتاتي لمن يعقل مع غيره نحو سبح لله ما
في السماوات وما في الارض وللمبهم امره كقولك وقد رايت شبحا من بعيد لا تدري ابشر هو ام حجر انظر الى
ما ظهر وزاد بعضهم لانواع من يعقل نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء ورد ابن الحاجب ما في النوع لا يعقل
فهذا مستغنى عنه بقولنا لما لا يعقل وحكي عن الزمخشري انه قال كنت ... عند بعض الوزراء والمجلس
حاضر بالعلماء فسألهم الوزير عن قوله تعالى او ما ملكت ايمانهم فتكلموا فلم يقنع الوزير فسألني فقلت
الاصل في ما ان يكون لغير العقلاء فاذا اطلق على العقلاء وامكن مراعاة الاصل فيه وجب في الاية



اقرب الى غير العقلاء من الذكور فحمل على الاناث انتهى وقد اشار اليه في الكشاف على ما ستريه وذهب
بعضهم الى انه تستعمل لما لا يعقل ولغيره نحو ما سمع من قولهم سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما
سبح الرعد بحمده والسماء وما بناها الآيات والذي عليه جماعة من المحققين ان التفرقة بين من وما
في اختصاص من بذوي العلم واختصاص ما او غلبتها في غيرهم انما هي اذا اريد الوصف كما تقول في الاستفهام
ما زيد اي فاضل ام كريم وفي الموصولة اكرم ما شئت من هؤلاء الرجال اي القاعد او القائم او نحو ذلك
فهو بكلمة ما دون من بحكم الوضع على ما ذكره الزمخشري وصاحب المفتاح وغيرهما فان انكره قوم ومن ثم
قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقيل ما ذهابا الى الصفة ولان الاناث
من العقلاء يجرين مجرى غير العقلاء ومنه قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم فاشار بقوله ذهابا الى الصفة
ان المراد فانكحوا الموصوفة باي وصف شئتم من البكر والثيب والشابة والجميلة والكبيرة واضداد
ذلك الى غير ذلك من وال الداخلة على الصفة المحضة من اسم فاعل ومفعول بخلاف غير المحضة كالتي
كالذي يوصف به وهو غير مشتق كاسد لكصفة غلبت عليها الاسمية كالابطح والاجرع والصاحب
او دلت على التفضيل كالاعلم والافضل قال في جميع ذلك للتعريف اتفاقا واختلف في الداخلة على
الصفة المشبهة كالحسن فذهب بعضهم الى انها فيه موصولة والاصح ان الصفة المشبهة لا تكون صلة
لال كما سيأتي وتكون ال بمعنى الذي والتي والمثنى والجمع بحسب ما يبينه الضمير الراجع اليها وللعاقل
وغيره نحو الضارب والضاربة والضاربان والضاربتان والضاربون والضاربات اي الذي ضرب والتي
ضربت الى آخره ونحو السقف المرفوع والبحر المسجور اي الذي رفع والذي سجر وقد توصل بظرف و
بجملة اسمية او فعلية فعلها مضارع فالاول كقوله من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات
سعة والثاني كقوله من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد والثالث كقوله
ما كاليروح ويغدو لاهيا مرحا مشمرا يستديم الحزم ذو رشد والجميع خاص بالشعر خلافا للاخفش
وابن مالك في الاخير تنبيهات الاول قال السيوطي في نكته لم ار من حكى خلافا هل الجملة الموصول
او اللام فقط كما قيل بذلك في ال المعرفة ويجري ايضا هنا اتجاه لكن المفهوم من عبارتهم الجزم بانها
بجملتها الموصول خصوصا قول ابن الحاجب صلة الالف واللام وعبر في المعرفة باللام فقط انتهى وتلفظه
بال فقط بعض المحققين عدم الفرق بينهما قال وتخصيص الخلاف بحرف التعريف تحكم انتهى فتأمل
الثاني ما تقرر من ان ال المذكورة موصول اسمي هو الاصح وليست موصولا حرفيا خلافا للمازني ولعو

ال الموصولي

الصفتين

الضمير عليها في نحو قد افلح المتقي ربه ولانها لا تأول مع صلتها بالمصدر ولا حرف تعريف خلافا
للاخفش لانه يجوز عطف الفعل على مدخولها نحو فالمغيرات صبحا فاثرن به نقعا اي فاللاتي
اغرن فاثرن ولانه لا يتقدم عليها معمول مدخولها الا بقلة نحو جاء الزيد الضارب ومحل الخلاف اذا
كان الوصف الداخلة عليه للحدوث ولم تكن هي للعهد اما اذا كان للثبوت كالمؤمن والصانع
فال فيه حرف تعريف اتفاقا قاله التفتازاني في شرح التلخيص واما اذا كانت للعهد كما في قولك جاءني
ضارب فاكرمت الضارب فلا خلاف في حرفيتها ايضا قاله الرضي قال بعض المحققين وفيه نظر لان
هذا انما يتم لو لم يأت الموصول لتعريف العهد والتحقيق ان اقسام ال الاربعة للتعريف تجري في الموصول
الثالث على القول بان ال اسم فالمشهور انها اسم موضوع براسه غير مقتطع من شيء وزعم الزمخشري
انها بعض الذي وانهم لكثرة استعمالهم متوصلا به الى وصف المعارف بالجمل نهكوه بالوصف الحذف فحذفوا
تارة الياء وحدها وتارة الياء والكسرة وتارة اقتصروا على اللام وصريح كلامه في المفصل قال
في الذي حرف تعريف وان ال التي تعد من الموصولات هي تلك التي في الذي لكونه تخفيفا وهو دعوى
لا دليل عليها وفيها ما رايته من جعل الاسم عين الحرف وهو باطل واي بفتح الهمزة وتشديد الياء وينبغي
اذا عدت في المبنيات ان تقيد بما اذا اضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو قوله تعالى ثم لننزعن من
كل شيعة ايهم اشد اي الذي هو اشد فان لم تضف ولو مع حذف صدر صلتها او اضيفت وذكر
صدر صلتها كانت معربة البتة نحو جاءني اي قام ايٌّ هو قائم وايهم هو قائم هذا مذهب سيبويه
والجمهور واختلفوا في علة بنائها فقيل لشدة افتقارها الى صدر صلتها المحذوف وهذا يستلزم
بنائها اذا حذف صدر صلتها ولم تضف وقيل لان قياسها البناء واعرابها مخالف له فلما نقص صلتها
التي هي موضحة ومبينة رجعت الى ما عليه اخواتها وبنيت على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف
من كل ما يبينه والكوفيون وطائفة من البصريين منهم الاخفش يعربونها مطلقا قال الزجاج ما
ظهر لي ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا احدهما فانه يقول باعرابها اذا افردت فكيف يقول ببنائها
اذا اضيفت واولوا الاية على الحكاية او التعليق وجعل سيبويه ذلك لغة على اعرابها مطلقا لغة لبعض
العرب قال وهي لغة جيدة وقال الجرمي خرجت من الخندق يعني خندق البصرة حتى صرت الى مكة فلم
اسمع احدا يقول اضرب ايهم افضل اي كل ينصب لا يضم وقرأ هارون ومعاذ ويعقوب ايهم اشد
بالنصب على هذه اللغة وانما لم تبن عند عدم الاضافة مطلقا حذرا من اجتماع تغيير البناء

اسم الموصول

وحذف المضاف اليه ويلزم الاضافة الى معرفة لفظا نحو قوله فسلم على ايهم افضل اهتديوا
نحو اكرم منهم ايا تلقاه واجاز بعضهم اضافتها الى النكرة نحو يعجبني اي رجل واي رجلين
واي رجال واي امراة واي امراتين واي نساء عنده والجمهور على منعه لانها ح نكرة والموصولات
معارف وقد يلحقها علامة الفروع في لغة حكاها ابن كيسان فيقال اية واتان وايتان وايون
وايات ويلزم استقبال عاملها وتقديمه عند الكوفيين واختاره ابن هشام في الاوضح وخالفهم
البصريون وتبعهم ابن مالك قال ولا حجة للكوفيين الا كونها ما ورد على وفق ما قالوه انتهى ووجه
وجوب تقديم العامل بقصد الفرق بينها وبين الشرطية والاستفهامية وسئل الكسائي في حلقة
لم لا يجوز اعجبني ايهم قام فلم يكن له مستند الى ان قال اي كذا خلقت فقال له السائل بحيث
لك يا شيخ يعني ان مراده بذلك كذلك وجدتها وليس وجودها كذلك مما يوجب ان يكون مع المستقبل
اذ لا امر هنا يتخيل به الفرق بين المستقبل والماضي فاذا لم يكن هناك فلا فرق بينهما قال الرضي
وعلله ابن بابشاذ بان قال اي موضوعه على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي
لا يدرى مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام في المستقبل
اكثر منه في غيره استعملت معه اي الموضوعة على الابهام وليس بشيء لان الابهامين مختلفان ولا تعلق
لاحدهما بالاخر انتهى وانكر ثعلب موصولية اي وزعم انه لا يستعمل الا استفهاما او شرطا وقال
ولم اسمع ايهم هو فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني ورد بالسماع قال فسلم على ايهم افضل
في رواية الضم اذ لو كانت شرطا او استفهاما لاعربت ولفسد المعنى عليهما وليست صفة ولا
حالا للزوم اضافتهما فيهما الى النكرة ولا صلة للنداء اذ ليس في البيت نداء فاذا انتفى غير الموصول
تعينت الموصولة وذو عند طي خاصة وهي للعالم وغيره سمع من كلامهم لا وذو في السماء عرشه
وقال سنان بن الفحل الطائي فان الماء ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرت
والتي طويت والمشهور عنهم افرادها وتذكيرها وبناؤها على سكون الواو ومنهم من يعربها اعراب
ذو بمعنى صاحب كما مر وخص ابن الضائع ذلك بحالة الجر لانه المسموع كقوله فحسبي من ذي عندهم
ما كفانيا واستشكل اعرابها بان سبب البناء موجود مع عدم العارض وفيها اربع لغات اشهرها
ما مر اعني عدم تصريفها مع بنائها والثانية ذو للمفرد المذكر ولمثناه ومجموعه وذات مضمومة
للمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه الثالثة كالثانية الا ان في الجمع المؤنث ذوات مضمومة الرابعة

بسم الله الرحمن الرحيم

وذا بعد ما ومن الاستفهاميتين للمذكر والمؤنث وفروعهما مسئلة اذا قلت ماذا صنعت ومن ذا رايت فذا موصولة

٣١٤

قصر نفيها نصب بهن ذو بمعنى صاحب معربة اعرابها فيقال ذو وذا وذي وذوا وذوي وذوو وذوي وذات ذواتا
ذواتا ذوات وذا حالكونها بعد ما اجماعا ومن على الاصح الاستفهاميتين ويشترط فيهما مع ذلك ان
لا تكون للاشارة نحو ماذا التولي ومن ذا الذاهب وان لا تكون ملغاة ولا مركبة كما سياتي نحو قوله
تع ماذا انزل ربكم اي ما الذي انزل وقوله وقصيدة تاتي الملوك غريبة قد قلتها ليقال من ذا
قالها وقوله الا ان قلبي لدى الظاعنينا حزين فمن ذا يعزي الحزينا اي من الذي قالها ومن ذا الذي
يعزي الحزين تنبيهان الاول لم يشترط الكوفيون كون ذا بعد ما او من المذكورتين احتجاجا بقوله عدس
ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق اي والذي تحملين طليق واجيب بان هذا طليق جملة
اسمية وتحملين حال اي وهذا طليق محمولا لك وذو الحال اما ضمير طليق وطليق هو الناصب للحال
واما طليق نفسه على ان الجملة كانت صغرى له فعدمت فناصبها ما في معنى التنبيه والاشارة وقال الشيخ
سراج الدين البلقيني يجوز ان يكون مما حذف فيه الموصول من غير ان يجعل هذا موصولا والتقدير وهذا
الذي تحملين على حد قوله فوالله ما نلتم وما نيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب قال ولم ار احدا
خرجه على هذا انتهى وهو حسن الثاني مقابل الاصح في ذا بعد من ما نقل عن بعضهم من منع كونه موصولا
بعدها قال لان الاصل في ذا ان يكون للاشارة للتعيين لكن لما دخلت عليها ما الاستفهامية وهي في غاية
الابهام جردتها عن معنى الاشارة وجذبتها الى الابهام فجعلت موصولة ولا كذلك من لتخصيصها بمن يعقل
فليس فيها الابهام الذي فيما واستدل المجوزون بالسماع وهو ما مر وهذه الموصولات الست للمذكر
والمؤنث وفروعهما فيكون بلفظ واحد للجميع ولا يرد ما مر في اي وذو من اللغات لانه شاذ هذه مسئلة
يتعلق بذا الموصولة اذا قلت انت لمخاطبك ماذا صنعت ومن ذا رايت فجئت بعد ذا بفعل متعد
مفرغ عن ضميره فذا موصولة في المثالين لاستجماعها الشروط المتقدمة وما ومن الاستفهاميتان مبتدان
في محل رفع وذا مع صلتها خبرهما والعائد محذوف اي ما الذي صنعته ومن ذا رايته فالجواب عن كل منهما رفع
اي حرى رفع او ذو رفع على المختار ليطابق السؤال الجواب في كون كل منهما جملة اسمية فتقول الاحسان
والذي رايته زيد وهو اوجه الوجهين في قوله تع ويسئلونك ماذا ينفقون قل العفو فيمن رفع العفو
اي الذي ينفقونه العفو والبدل كالجواب فتقول ماذا صنعت اخير ام شر ومن ذا رايت ازيد ام عمرو
الا تسألان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل ويجوز النصب بتقدير الفعل المذكور
في السؤال والاول اولى ولذلك لم يعتبر المص الا غيره تنبيه قوله وما ومن مبتدان مبني على مذهب

ماذا صنعت

مسئلة

والغائها فهما مفعولان وتركيبهما معها بمعنى اي شيء واي شخص فالكل مفعول والجواب على التقديرين
نصب وقس عليهما ماذا عرض ومن ذا قام الا ان الجواب رفع مطلقا

سيبويه من جواز الاخبار بمعرفة عن نكرة متضمنة معنى الاستفهام وعند غيره ان ذا في المثالين
مبتداء وما ومن خبران مقدمان للزومهما الصدر ولا يكونان مبتدئين لكونهما نكرتين ويجوز لك
الغاؤها اي جعل ذا زائدة بين ما ومن ومدخولهما فكانك قلت ما صنعت ومن رايت فهما اي ما ومن
حينئذ مفعولان مقدمان في محل النصب بصنعت ورايت وهذا انما يصح على مذهب الكوفيين
ولابن مالك من جواز زيادة الاسماء والبصريون على خلافه وهو الحق ولك تركيبها اي ما ومن معها
اي مع ذا فيصيران اسما واحدا من اسماء الاستفهام فماذا صنعت بمعنى اي شيء صنعت ومن ذا رايت
بمعنى اي شخص رايت وعلى ذلك قول بعضهم عماذا تسأل فاثبت الالف لتوسطها في اسم الاستفهام
بالتركيب ولولا ذلك لحذفها كما سياتي فالكل اي مجموع ماذا ومن ذا في المثالين مفعول مقدم في محل نصب
بصنعت ورايت والجواب عن كل منهما على التقديرين اي على تقديرها زائدة وتقديرها مركبة مع اسمي
الاستفهام نصب لانه منصوب ابدا ونصب على المختار ليطابق السؤال فيكون كل منهما جملة فعلية فتقول
الاحسان او زيدا بالنصب اي صنعت الاحسان ورايت زيدا وهو وجه الوجهين في الاية في قراءة غير
ابي عمرو وقل العفو بالنصب وفي البدل كالجواب تقول ماذا صنعت اخيرا ام شرا ومن ذا رايت ازيدا ام عمرا
ويجوز الرفع بتقدير مبتدأ محذوف والاول اولى ولذلك لم يعتبر المصنف غيره وقس عليهما اي على ما
ذكر من المثالين ما اذا كان بعد ذا فعل لازم نحو ماذا عرض ومن ذا قام فذا يجوز ان يكون موصولا اي ما
الذي عرض ومن الذي قام ولك الغاؤها فكانك قلت ما عرض ومن قام ولك تركيبها ومن معها بمعنى اي
شيء عرض واي شخص قام واسما الاستفهام على الوجوه الثلاثة مبتدآن وخبرهما على الاول ذا مع
صلته وهو مبني على مذهب سيبويه كما تقدم وعلى الثاني والثالث الجملة الفعلية الا ان الجواب
عن كل من السؤالين رفع مطلقا اي سواء كانت ذا موصولة او ملغاة او مركبة لان جملة السؤال
اسمية على كل تقدير فيطابقها كذلك ولا يجوز النصب يعني انه يجوز ان يكون الجواب مرفوعا مع عدم
المطابقة وذلك فيما اذا قدرنا ذا موصولا في احد المثالين ورفع الجواب بتقدير الفعل المذكور في السؤال
فلا يحصل المطابقة فينبغي ان يختار رفع الجواب على انه خبر مبتدأ محذوف فيحصل المطابقة وحكم
البدل حكم الجواب تنبيهات الاول ما اجازه المصنف من تركيب من وذا هو ظاهر كلام جماعة ومنع
ذلك ابو البقاء في مواضع من اعرابه وثعلب فيما ليس غيرهما وخصوا جواز ذلك بماذا لان ما اكثر ابهاما
فحسن ان يجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك اظهر لمعناها ولان التركيب خلاف الاصل وانما دل عليه

الدليل

الدليل مع ما وهو قوله ثم اذ لجئت باثبات الالف الثاني اذا قدر في ماذا صنعت ومن ذا رايت معرا
وذكر لفظا فقيل ماذا صنعته ومن ذا رايته جاز في ذلك الاوجه الثلثة ايضا الا انه على تقديرها
تقديرها ملغاة او مركبة لا يتعين كون اسمي الاستفهام مفعولين بل يحتمل ان يكونا مبتدئين وخبر كل
منهما الجملة الاسمية والعايد الضمير المقدر او الملفوظ وان يكونا مفعولين لفعل محذوف على
شريطة التفسير والاول اولى لسلامته من الاضمار والحذف فيكون الجواب رفعا على المختار ليطابق
السؤال الثالث وقع لكثير من المحققين في تعليل كون ماذا ومن ذا اذا ركبا مفعولين مقدمين انهما
قدما للزومهما الصدر وتضمينهما معنى الاستفهام وهذا بالنسبة الى من ذا صحيح واما بالنسبة الى ماذا
ففيه نظر فقد ذهب بعضهم الى ان ماذا من بين ادوات الاستفهام لا يلزم صدريتها وانها كذلك عند
العرب ونقل عن ابن المرحل المغربي انه صنف في ذلك مختصرا ذكر فيه شواهد لمجيئها غير صدر وقال ابن
مالك في التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح ما نصه في قولها ماذا شاهد على ان ما الاستفهامية اذا
ركبت مع ذا تفارق وجوب التصدير فيعمل فيها ما قبلها رفعا ونصبا فالرفع كقولهم كان ماذا والنصب
كقول عائشة اقول ماذا ولجاز بعض العلماء وقوعها تمييزا كقولك لمن قال لك عندي عشرون عشرين ماذا
انتهى ويبتنى على ذلك انه لا يجب ان يقدر الفعل المحذوف على شريطة التفسير في نحو ماذا صنعته
بعد ماذا بل قبلها اي صنعت ماذا صنعته بخلاف من ذا رايته الرابع قال ابن هشام من اوجه ماذا ان
يكون كله اسم جنس بمعنى شيء او موصولا بمعنى الذي على خلاف في تخريج قول الشاعر دعي ماذا علمت
سأتقيه ولكن بالمغيب نبئيني فالجمهور على ان ماذا كله مفعول دعي ثم اختلف فقال السيرافي
وابن خروف موصول بمعنى الذي وقال الفارسي نكرة بمعنى شيء قال لان التركيب ثبت في الاجناس
دون الموصولات انتهى وفي المختصر ان ماذا تاتي على خمسة اوجه وتكون ذا اشارية او موصولة او زائدة
وما في الثلثة استفهامية الرابع ان يكون مجموعها اسم استفهام الخامس ان يكون مجموعها اسم جنس
او موصولا على القولين وهذه الاوجه ما عدا الخامس جارية في من ذا ايضا السادس ما تقرر من
حصر الموصولات فيما ذكر هو مذهب البصريين وزعم الكوفيون ان جميع اسماء الاشارة تقع موصولة
كقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون اي انتم الذين وقوله وما تلك بيمينك ان الاسم المحلى بال يكون
موصولا كقوله لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصائل اي لانت الذي اكرم
اهله وان النكرة الواقعة بعدها جملة توصل بما بعدها نحو هذا رجل ضربته فضربته عنده صلة



تكميل

لجا وان النكرة اذا اضيفت الى المعرفة جاز وصلها كقوله يا دار مية بالعليا فالسند
فبالعلياء صلة للدار وكل هذا محمول عند البصريين على ذلك تكميل لا باس بذكر بعض ما اهمله
المص من احكام الموصول مما تشتد الحاجة اليه وتتوفر الرغبة عليه وذلك في مسائل الحديها لا يتقدم
الصلة على الموصول فلا يقال الذي زيدا اكرمته ولا ما استثني منه فلا يقال جاء الذين الا زيدا
اكرمتهم ولا يتعلق بما قبله بان يكون صفة لقبل او لكن او علامة جواب القسم ونحو ذلك مما له
تعلق بما قبل الموصول ولا يفصل بينهما باجنبي كتابع وغيره فلا يقال جاء الذين كلهم ضربوا زيدا و
واغتفرت جملة الاعتراض والنداء اذا وليه خطاب نحو قوله ماذا ولا عتب في المقدور رمت اما
يحظيك بالنجح ام خسر وتضليل وقوله ذاك الذي وابيك يعرف مالكا والحق يدفع ترهات الباطل
وقول الاخر وانت الذي يا سعد بؤت بمشهد كريم واثواب المكارم والحمد وشذ قوله تعش
فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان الثانية قد يحذف ما علم من موصول اسمي
غير ال خلافا عند الكوفيين وتبعهم ابن مالك وشرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر
ومن حججهم قوله تع امنا بالذي انزل الينا وانزل اليكم اي والذي انزل اليكم لان الذي انزل
الينا ليس هو الذي انزل الى من قبلنا ولهذا اعيدت ما في قوله تع قولوا امنا بالله وما انزل
الينا وما انزل الى ابرهيم وقول حسان امن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء وقول
اخر ما الذي دابه احتياط وحزم وهواه اطاع يستويان اي ومن يمدحه والذي اطاع هواه ومنع ذلك
البصريون وخصوه بالشعر قال الرضي ولا وجه لمنعهم من ذلك من حيث القياس اذ قد يحذف بعض
حروف الكلمة وان كانت فاء او عينا نحو شية وسه وليس الموصول بالزم منها ولا يحذف من الموصول
الحرفي الا ان في المواضع المخصوصة كما يجيء في الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها وكون
الحروف التي قبلها كالنائبة عنها الثالثة يجوز حذف الصلة قليلا لدلالة صلة اخرى كقوله و
عند الذي واللات عدنك احنة عليك فلا يغررك كيد العوائد اي الذي عادك ولدلالة غيرها
كقوله نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا اي نحن الالى عرفوا والنوع حذفها بعد اللتيا معطوفا
عليها التي اذا قصد بهما الدواهي ليفيد حذفها ان الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلتا الى حد من
العظم تقصر العبارة عن الاحاطة به فلذلك تركتا على ابهامهما بغير صلة مبنية ويجوز ان يكون
تصغير اللتيا للتعظيم كقوله دويهية تصفر منها الانامل وهي تصغير التي على خلاف القياس لان

ومنها المركب وهو ما ركب من لفظين ليس بينهما نسبة فان تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر وحادي عشر

قياس التصغير ان يضم اول المصغر وهذا ابقى على الفتحة الاصلية فرقا بين تصغير المعرب والمبني
وعوضوا عن ضم اوله زيادة الالف في اخره كما فعلوا في نظايره من اللذيا واللتيا وذيا ومن العرب
من يقول اللذيا واللتيا بضم الاول على القياس فيجمع في التصغير بين الضمة والالف وفي سيا الكلام
على حذف العايد عند الكلام على جملة الصلة في حديقة الجمل انتهى ومنها اي من المبنيات المركب
وهو في اي اسم وهو كالجنس يشمل المحدود وغيره من الاسماء ركب من لفظين مستعملين اسمين
او فعلين او حرفين او مهملين او مختلفين فهو اولى من قول ابن الحاجب من كلمتين وهو كفصل
اخرج ما ليس بمركب شمل نحو عبد الله وتابط شرا مما ليس من افراد المحدود فاخرج بقوله ليس
بينهما نسبة اي قبل التركيب فورد نحو خمسة عشر فانه يخرج بهذا القيد ايضا مع انه من افراد المحدود
لان بين لفظيه قبل التركيب نسبة العطف فاصله خمسة وعشر ولذلك حكم بتضمنه حرف العطف
وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة دونها خرط القتاد قال بعضهم وقد يجاب بان
القول بتضمن هذا المركب معنى حرف العطف وكذا بيت بيت لما تضمن حرف الجر حكمي لتوجيه البنا
كالعدل في عمر لتوجيه منع الصرف كما سيأتي فخمسة عشر بمعنى العقد المخصوص وبيت بيت ملاصق البيتين
فما اشتهر من تقسيم تضمن الحرف الى الحقيقي كخمسة عشر وحكمي كحاز باز ليس بشيء بل التضمن في كليهما حكمي
انتهى فقط فان تضمن اللفظ الثاني حرفا بنيا اي اللفظان كخمسة عشر اصله خمسة وعشر حذفت واو العطف وقصد
لتركيب الاسمين ومزجهما للتخفيف وبني الاول لافتقاره الى الثاني فاشبه الحرف والثاني لتضمنه معنى الحرف
وهو الواو وكان البناء على حركة اشعارا بان لهما اصلا في الاعراب وكانت فتحة لتجبر خفتها ثقل التركيب
حادي عشر بفتح الياء بناء وهو الافصح وجاز سكونها تخفيفا كما في عشر واشار بايراد هذا المثال الى ان
اسم الفاعل المشتق من العدد المركب مبني كالعدد المركب واستشكل بناؤه لعدم تضمن الثاني حرفا لعدم
تضمن الثاني حرفا لعدم استقامة المعنى بتقدير حادي وعشر لان معناه واحد من احد عشر لا حادي وعشر كما
ان معنى ثالث عشر واحد من ثلثة عشر اي من الثلثة والعشرة لا واحد من الثلاثة وعشرة واجيب
بان معنى العطف موجود في حادي عشر وبناؤه لانهما اما او ابناء اسم فاعل من العدد المركب كما ستوافق تلك
من الفاظ الاحاد التي تحت عشرة ولم يكن بناؤه من مجموع المركب مع بقا حرفيهما لان لفظ الفاعل اسم
ثلاثي ثم يزيد فيه الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلاثة ولا مع حذف بعض حروف كل واحد منهما
وابقاء الاخر لحصول الالتباس ولا من كل واحد منهما نحو حادي عشر من احد عشر لكونهما اسمي فاعلين دالين

مبحث المبني المركب

بمعنى

علامة زين

واخواتهما الا اثني عشر وفرعيه فالاول منهما معرب على المختار

على مفردين فهو ضد المقصود لضطر الى ان يوتى بصورة اسم الفاعل التي تحتها تركيبهما من
مجموعهما على احدهما لفظا ويكون المراد من حيث المعنى كونها من المجموع العددين فالحادي والاول
ليوذن من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة وهو
معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد
على متعدد ولا عدد على متعدد فالمعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا من لفظه احادي
عشر وكذا اخواته متضمن لمعنى حرف العطف ويستوي فيما ذكرنا المعطوف بحرف ظاهر كما في الحادي و
العشرين او بحرف مقدر كما في حادي عشر وقيل انما بني حملا على احد عشر واخواتهما اي اخوات خمسة عشر
وهي احدى عشر الى تسعة عشر واخوات حادي عشر وهي ثاني عشر ثالث عشر الى تاسع عشر الا اثني عشر
وفرعيه وهما اثنتا عشرة وثنتا عشرة مستثنيان من اخوات خمسة عشر فان الجزء الاول من الجزئين
منهما معرب على المذهب المختار وان كانت العلة المقتضية للبناء باقية فيه لانه شبه المضاف بحذف
النون منه لان الاصل اثنان وعشر فلما حذف الواو صار اثنان عشر فكره هو وجود النون الذي يوذن
بالانفصال مع حذف الواو الذي يوذن بالاتصال فحذفوا النون تشبيها له بالمضاف فوجب اجراؤه
مجراه في اعطائه حكم الكلمة لا حكم الجزء فوجب ابقاؤه على الاعراب وبقي عشر على بنائه لتضمنه معنى الحرف
وقيل انما اعرب لان علامة الاعراب هو حرف التثنية ومع وجودها لم يمكن البناء ومع حذفها بطل
دليل التثنية وليس بشيء لان نحو يا زيدان ويا زيدون مبني اتفاقا مع قيام هذه العلة بل اذا قصد
بناء المثنى والمجموع جرد علامتا التثنية والجمع عن كونهما اعرابا ويقابل المختار ما ذهب اليه ابن
كيسان وابن درستويه من انه مبني مركب مع العقد كسائر اخواته واختلافه في الاحوال الثلاثة كاختلاف
ذان وذين في اللذان واللذين ورد بانه لو كان مبنيا لم يلزم الياء الا انها نظير الفتحة في الواحد ولهذا قالوا
لا يدين لها لك تحقيقها ان الاول استعمل جواز الخمسة عشر مبنية الجزئين ظروف نحو يا تينا يوم يوم وصباح
مساء وحين حين اي يوما فيوما وصباحا فمساء وحينا فحينا واحوالا نحو هو جاري بيت بيت ولقيته
كفة كفة واخبرته صحرة بحرة اي ملاصقا بيتي لبيته ولقيته متواجهين وكففته منه وكفه مني كان
كل منهما كان يكف صاحبه عن التوالي واخبرته كاشفا للخبر فالصحرة اي انكشاف وبحرة اي اتساع اي في
غير مضيق والصحرة من الصحراء والبحرة من البحر وقد نصا صدور هذه الظروف والاحوال الى العجز فيهما
فيكون المعنى فيهما هو يا تينا يوما بعد يوم وصباحا بعد مساء وحينا بعد حين وهو جاري بيتا مع بيت

او عند بيت ولقيته ذا الفه مع لفه او بعد كفه ولحن ته صحرة مع بحرة فان خرجت من الظرفية و
والحالية وجبت الاضافة وامتنع التركيب قال ولولا يوم يوم ما اردنا جزاءك والقرض للمجزى وقد يستعمل
استعمل كخمسة عشر احوال لازمة الحالية كتفرقوا شغر بغر وشذر مذر بفتح فاء الكلمات وكسرها وخذع
مذع بكسر الفائين كلها بمعنى متفرقين وسقطين بين بين اى بين الحى والميت وبين الثانية زايدة لان
بين يقتضى شيئين وعلة البناء في ذلك كله تضمن معنى حرف العطف قال الرضى ولم يسمع في هذه
المركبات الاضافة كما سمعت في المذكورة قبل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها ايضا حرف العطف كما في الاول
انتهى ويمكن ان يحمل الوجه لك ان تلك لما لم تكن لازمة للظرفية والحالية بل قد تخرج عنهما كما تقدم
حملت على حالة الخروج عنهما فاضيفت مع كونها احوالا وظروفا واما هذه فلازمة للحالية ليس لها
حالة غيرها فحمل عليها واما اشتقاق هذه الاحوال فشغر من اشتغرت عليه ضيعته اى انتشرت
لم تنضبط وبغر من بغر النجم اى هيج المطر ونشره وشذر من الشذر اى التفرق ومذر من التبذير و
هو الاسراف والميم بدل من الباء ويقال شذر بذر بالباء او من مذرت البيضة اى فسدت وخذع من الخذع
وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذاع اى كذاب يعنى يفشى الاخبار وينشرها وقد يجىء مثل
هذا التركيب في غير الظروف والاحوال كقولهم وقع في حيص بيص بفتح الفائين وكسرهما اى في شدة
يعسر التخلص منها والحيص الحرب والبوص السبق والتقديم اى وقعوا في حرب يسبق بعضهم
بعضا لعظيم الشدة فقلبوا الواو ياء للازدواج ولم يعكسوا لكون اليا اخف الثاني قد يضاف خمسة
خمسة عشر واخواته الا اثنى عشر ونحوه الى مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشر زيد فيجب عند البصريين
بقاء البناء في الجزئين وحكى سيبويه الاعراب في الجزء الثاني وابقاء الاول على بنائه قال وهى لغة ردية
وحكى الكوفيون وجها ثالثا وهو اضافة الاول الى الثاني نحو ما فعلت خمسة عشرك واجازوا ايضا
هذا الوجه دون اضافته الى مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشر ورايت خمسة عشر ومررت بخمسة
عشر بالاضافة في الاحوال الثلثة واعراب خمسة عشر بحسب العوامل واستدلوا على ذلك بقوله
كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ولا دليل فيه لان
الشعر موضع ضرورة وليس هو ايضا بمشهور الثالث اذا سمى بخمسة عشر ونحوه مما تضمن الثاني فيه
حرفا ففيه ثلاث لغات احدها وهى الفصحى ابقاء الجزئين على البناء مراعاة للاصل الثانية اعراب
الثاني غير منصرف مع التركيب كبعلبك الثالثة اضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني ومنعه جعلا للاعراب

ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كسيبويه

الثاني مع قيام سبب البناء فيه وهو تضمنه الحرف في الأصل إلا أن لأن ذلك الأصل انمحى بالعلمية
قاله الرضي وإلا يتضمن الثاني حرفا أعرب الثاني إعراب ما لا ينصرف في الأصح كما سيجيء لانتفاء سبب
البناء فيه وهو تضمن الحرف كبعلبك علم لبلد بالشام والبعل الزوج وبعل اسم صنم وبك دق العنق
وسميت مكة بكة لدقها أعناق الجبابرة إن لم يكن الثاني قبل التركيب مبنيا فإن كان قبل التركيب
مبنيا كسيبويه منع إعرابه وكان مبنيا على أصله فويه من سيبويه مبني على الكسر قبل التركيب لأنه
صوت لا حظ له في الإعراب وبني على حركة فرارا من التقاء الساكنين وكانت كسرة لأنها الأصل في
التخلص منه وأما الجزء الأول فيكون مبنيا مطلقا لقيام سبب البناء فيه وهو افتقاره
إلى الثاني كالحرف ويكون بناؤه على الفتح إن لم يختم بياء كما مر فإن ختم بها كمعدي كرب فقيل يبنى
على السكون وقيل على الفتح تقديرا والأول أوجه فائدة غلب اسم سيبويه على إمام النحو أبي بشر
عمرو بن عثمان بن قنبر بضم القاف الشيرازي وقال الشيخ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي في
كتابه المسمى بالبلغة في تاريخ أئمة اللغة عن أحمد بن عبد الرحمن الشيرازي في كتاب الألقاب أن اسم سيبويه
بشر بن سعيد وهو غريب والمشهور الأول وقد يكنى بأبي الحسن ولقب بسيبويه جماعة إلا أنه لا ينصرف
عند الإطلاق إلا إليه وهو فارسي قال في المزهر معناه رائحة التفاح فسمي بذلك وقيل إن أمه
ترقصه بذلك في صغره وقيل كان من يلقاه يشم منه رائحة الطيب وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل
لقب بذلك للطافته لأن التفاح من لطيف الفواكه انتهى وقيل كان أبيض مشربا بحمرة كأن خده
لون التفاح وقال ابن السيد البطليوسي في شرح الفصيح الإضافة في لغة العجم مقلوبة كما قالوا سيبويه
والسيب التفاح وويه رائحته والتقدير رائحة التفاح وفيه يقول جار الله الزمخشري   ألا
صلى الإله صلاة صدق على عمرو بن عثمان بن قنبر   فإن كتابه لم يغن عنه بنو قلم ولا أبناء منبر
تنبيهات الأول أجاز الجرمي في نحو سيبويه إجراءه مجرى بعلبك في بناء الأول ومنع صرف الثاني وقال
أبو حيان وهو مشكل إلا أن يستند إلى سماع وإلا لم يقبل لأن القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت
وصيرورتهما اسما واحدا وقضية كلام التسهيل وغيره لا سماعه بل صرح بعضهم بذلك ولا يرد على
قضية كلام المصنف لأنه خلاف المشهور الثاني في نحو بعلبك لغتان أخريان إحداهما بناء الجزأين أما الأول
فلما مر وأما الثاني فتشبيها له بما تضمن الحرف كخمسة عشر لكونهما أيضا كلمتين إحداهما عقب
الأخرى وهو ضعيف لأن المضاف والمضاف إليه كذلك الثانية إضافة الأول إلى الثاني فيتأثر الأول بالعوامل

ما لم يعمل فإن عمل كان شاذا كما للنقل بالتركيب والإعلال والثاني منع ما له مفردا من الصرف وضعه

فتنوين حضرموت مصروف وهرمز من رام هرمز ممنوع قال الرضي وبعضهم لا يصرف المضاف

إليه وإن كان منصرفا قبل التركيب اعتدادا بالتركيب الصوري كما اعتد به في إسكان ياء معدي كرب و

هو ضعيف مبني على وجه ضعيف في الإضافة أما ضعفه فلأن التركيب الإضافي غير معتد به في منع

الصرف وأما الإضافة فلأنها ليست حقيقية بل شبيهة بالإضافة من حيث اللفظ ولو كانت الإضافة

حقيقية لانتصب ياء معدي كرب في النصب انتهى وقد ذهب بعضهم إلى فتحها في النصب وإسكانها

في الرفع والجر كقاضي القوم ولا يرد شيء من ذلك على قضية كلام المصنف لما علمت والثالث عده من المركب

المبني قولهم افعل هذا بادي بدا وبادي بدي وذهبوا أيدي سبا وهو مشكل فإن أصل بادي بدا بادئ

بدئ بوزن بديع فخفف بأن طرحت همزة بدئ ثم قلبت همزة بادئ ياء مفتوحة وأسكنت الياء

فوزن بدي بعد الحذف فعي وأصل بادي بدي بادئ بداء كصباح فصنع بهمزة بادئ ما تقدم وحذفت

همزة بداء ومعناهما أول مبتدئ من بدئ بمعنى ابتدأ وقيل من بدا يبدو إذا ظهر فهما في الأصل

مضاف ومضاف إليه والمضاف منهما منصوب على الحال ولم يتغير فيهما إلا تخفيف الهمزة من آخرهما و

الإسكان في آخر الاسم وتخفيف الهمزة وإسكان الآخر لا يوجبان البناء ألا ترى أنك لو خففت

وقلت في مبتدأ مبتدي وفي بداء بدا لم يختلف في أنه باق على إعرابه وإنما غايته أن كان معربا لفظا صار

معربا تقديرا وكذلك أيدي سبا المعنى ذهبوا مثل أيدي سبا ابن يشجب في تفرقهم وتبددهم في البلاد

حين أرسل الله عليهم العرم والأيدي كناية عن الأبناء والأسرة لأنهم في القوة والبطش بمنزلة

الأيدي فحذف المضاف وأعرب المضاف إليه وهو أيدي إعرابه ثم خففت الهمزة من سبا وسكنت الياء

في أيدي للتخفيف وذلك لا يوجب البناء قال ابن الحاجب في شرح المفصل ولو قيل إنه معرب على أصله

منصوب على الحال إلا أنهم سكنوا الياء من أيدي وبادي تخفيفا للمجرى في كلامهم كثيرا وصار

كالأمثال لما كان ذلك بعيدا في قولهم أعط القوس باريها لكان قريبا إلى الصواب إلا أنهم أجازوا السكون

الأول وهو في موضع نصب ولصورة التركيب حكموا بالبناء والذي يمكن أن يقوي حجتهم في تفسيره

أنه كثر استعمالهم أيدي سبا في التفرق الكثير وبادي بدا في الأول خصوصا فضعف معنى المضاف المضاف إليه

نسيا منسيا فلا يفهم من أيدي سبا الأمة المتفرقين ولا من بادي بدي الأول فكان بمنزلة بعلبك في

الدلالة على مدلوله من غير نظر إلى تفصيل اللفظين فصار كبعلبك فإن الأول كالجزء فوجب بناؤه

بيان للفظهما ومعناهما

سيله

انتهى

انتهى وما حكم به من كونه بمنزلة بعلبك هو ما قاله الزمخشري وجعل سيبويه بمنزلة خمسة عشر
قاله الرضي وهو الاولى وان كان على جهة التشبيه لا لتضمن الثاني حرفا مثله ولو كان الامر على
ما قال الزمخشري لوجب ادخال التنوين في بدي وبدا لان فيهما تركيبا بلا علمية ولم يسمع تنوين
ولوجب تنوين سبا لانه اسم رجل وليس اسم قبيلة انتهى وصرح ابن الحاجب في شرح المفصل بان من
عد ايادي بدا وايدي سبا مثل المركب المبني جعل الجزء الثاني منه معربا والاول مبنيا كمعدي كرب و
بعلبك ولم يتعرض لاسقاط التنوين قال بعضهم ويمكن ان يكون اسقاطه للتخفيف لطوله وللجري
في كلامهم كثيرا وقد ثبت حذفه في غير هذا الباب لهذه العلة نحو قولهم جاءني زيد بن عمرو ولانه مبني

باب التوابع التوابع جمع تابع باعتبار غلبة الاسمية عليه والا فاعل صفة لا يجمع على فواعل كل
فرع ملتبس باعراب سابقه الذي هو مرتبع عليه في الاعراب اي بجنس اعرابه بحيث يكون اعرابه من جنس
اعراب سابقه المذكور فقوله كل فرع يشمل المحدود وغيره مما هو فرع عن غيره في الاعراب او في العمل
او غيرهما وما بعده يخرج ما عدا المحدود وقد مر بيان ما يترتب على ادخال كل في الحد من الفساد واحسن
حد التوابع قول ابن الحاجب في شرح منظومته التوابع ما ثبت له الاعراب فرعا عن غيره او هو احسن
من حده في الكافية كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة وقال ابو حيان التوابع محصورة بالعد
فلا يحتاج الى رسم ولا حد ولذلك لم يحدها جمهور النحويين تنبيهات الاول المراد بالتوابع توابع
الاسماء اذ الكلام فيما يتعلق بها فلا ينقض بنحو قوله فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون
احبس احبس وقوله لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا الثاني المراد بالاعراب
في اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني
هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا الثالث افهم قوله سابقه وجوب تقديم المتبوع على
التابع وجوز الكوفيون تقديم عطف النسق بشروط احدها ان يكون بالواو وزاد هشام او
الفاء او ثم او او ولا الثاني ذلك الى وقوع العاطف صدرا فلا يجوز ان وزيدا عمرا وزيد
قائمان الثالث ان لا يؤدي الى مباشرة العاطف عاملا غير متصرف فلا يجوز ان وزيد لعمرو ذاهبا
ولا ما احسن عمرا وزيدا الرابع ان لا يكون المعطوف مجرورا فلا يجوز مررت وعمرو بزيد الخامس ان
لا يكون العامل مما لا يكتفي بفاعل واحد فلا يجوز اختصم وعمرو زيد وخالف فقط في هذا الاخير
فلم يشترطوا والبصريون يقصرون ذلك مع استيفاء هذه الشروط على الضرورة كقوله الا يا نخلة من

التوابع

وهي خمسة الاول النعت وهو ما دل على معنى في متبوعه مطلقا

ذات عرف عليك ورحمة الله السلم التابع وقيل قد منعهم من ذلك ايضا وجوب تقديمه على معمول
التابع فلا يتقدم معمول التابع على المتبوع لان المعمول لا يحل الا في موضع يحل فيه العامل التابع
لا يتقدم على المتبوع وجوزه الكوفيون نحو هذا طعامك رجل اكل ووافقهم الزمخشري في احد
الوجوه التي ذكرها في قوله تعالى وقل لهم في انفسهم قولا بليغا قال يجوز ان يتعلق في انفسهم ببليغا
والمعنى قل لهم قولا مؤثرا في قلوبهم اي عدهم بالقتل والاستيصال ونحو ذلك انتهى وهذا انما
مبني على راي الكوفيين وهي اي التوابع خمسة بالاستقراء ويمكن ان يقال لان التابع ان كان مقصودا
بالذات فبدل ان لم يتخلل بينهما عاطف وعطف نسق ان تخلل وان لم يكن مقصودا فنعت ان دل على
معنى في متبوعه وتاكيد ان كان اعادة للاول لفظا او معنى والا فعطف بيان تنبيه اختلف
في عامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل في المتبوع
ونسب الى سيبويه وقال الخليل والاخفش العامل فيها معنوي وهو كونها تابعة وقال قوم العامل
فيها مقدر من جنس عامل المتبوع واما البدل فقال سيبويه والمحققون عامله هو عامل المبدل
منه اذ المبدل منه في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني وقال اكثر المتاخرين عامله
مقدر من جنس عامل المبدل منه قال ابو حيان وهو المشهور واما عطف النسق فقال الجمهور
عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وهو الصحيح وقيل الحرف وقيل مقدر بعد العاطف قال
بعضهم ولو قيل العامل في الكل هو المتبوع لكان له شواهد الاول من التوابع النعت وقدمه على
سائرها لان استعماله اكثر ولكونها اشد متابعة واوفر فايدة وكان الاولى ان يتبعه بالبيان ثم التوكيد
ثم البدل ثم عطف النسق لانها اذا اجتمعت في التبعية رتبت كذلك والتعبير بالنعت اصطلاح الكوفيين
وربما قاله البصريون والاكثر عندهم الوصف والصفة وهو ما اي تابع وهو كالجنس يشمل جميع
التوابع دل على معنى في متبوعه فصل اخرج ما عدا النعت واورد نحو اعجبني زيد علمه وجا القوم
كلهم قال بعضهم بل كل التوابع يدل على معنى في متبوعها فان المعطوف يدل على كون المعطوف عليه
يشاركه الغير في كونه غير مقصود بالنسبة والتاكيد يدل على كون المتبوع ليس متجوزا فيه ولا مما
ذكر سهوا والبدل يدل على ان المتبوع غير مقصود وعطف البيان يدل على ان المتبوع هذا الامر
المعين واجيب بان المراد بالدلالة الدلالة المقصودة ولا شيء من هذه الدلالات بمقصود مطلقا
قيد للظرف اي كائن في متبوعه كونا مطلقا غير مقيد بزمان نسبة حصول المنعوت في الكلام قبل

الاختلاف في عامل التابع

الاول النعت

المتبوع

فقد

قصد به اخراج الحال اذ الحال يدل على معنى كائن في ذي الحال في زمان نسبة حصول لذي الحال
ويرد عليه ان الحال خارجة من مبحث التوابع وايضا فتقدم ذكر التابع والمتبوع يمنع خروجها
به قال بعضهم يصح ان يقال ذكره لبيان مدلول الصفة بحيث يتميز عن مدلول الحال اذ هذا
تعريف للصفة بتعيين مدلولها فقوله مطلقا وان كان مستغنى عنه في اتمام التعريف لكنه
يحتاج اليه في تعيين مدلولها الذي قصد في ضمن التعريف ولا خفاء في انه يخرج به ساير التوابع عن
التعريف اذ دلالتها على معنى كائن في متبوعها كونها مقيدة بزمان نسبة حصول المتبوع لها وفي
بعض شروح الكافية ان مطلقا قيد للدلالة اي دلالة مطلقة غير مختصة بمادة فيخرج به جاء القوم
كلهم واعجبني زيد علمه واعجبني زيد وعلمه فان دلالة هذه التوابع على معنى في متبوعها مختصة
بالمادة حتى لو قيل اعجبني زيد غلامه واعجبني زيد وغلامه وجاء زيد نفسه انتفت الدلالة وفيه
ما عرفته من ان كل تابع يدل على معنى في متبوعه وانه لا يساعده اللفظ مطلقا اذ مقتضى
هذا التوجيه ثبوته مطلقا وانه يخالف ما حمله المص عليه ان ذلك في اعجبني القوم كلهم
باطل لان تركيب التاكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلولا دلالته على حصول الشمول في
متبوعه لم يتقرر الشمول الذي يدل عليه المتبوع تنبيهات الاول يرد على التعريف هذا الجسم
الطويل العريض العميق كذا فان المقصود فيه ان معنى الجسم لا الدلالة على معنى فيه وسيأتي فيه
كلام وكذا نحو نفخة واحدة فان المقصود فيه تاكيد معنى في المتبوع لا الدلالة على معنى فيه فلا
يشملها التعريف مع انهما من افراد المعرف الثاني يرد على هذا التعريف ايضا الوصف بحال
المتعلق نحو رجل حسن غلامه فان الوصف فيه يدل على معنى في الغلام لا في الرجل فكان ينبغي ان
يزاد فيه او متعلقه واعتذر مع الاعتراف باولوية هذه الزيادة بان المراد بالمعنى في المتبوع اعم من
معنى فيه تحقيقا او تنزيلا والوصف بحال المتعلق لتنزيل حاله منزلة حال المتبوع فان الموصوف
قد يجعل حال متعلق الشيء وصفا لذلك الشيء بتنزيله منزلة حاله نحو مررت برجل مصري حماره
لحصول الفايدة بذلك وان المراد الدلالة على معنى في متبوعه اعم من دلالة الوصف وحده او
مع ضميمة المتعلق ولا خفاء في دلالته مع المتعلق على حال المتعلق وانما يميز عن الوصف بحال الموصوف
مع ان كليهما للدلالة على معنى في المتبوع لاختلاف احكامهما الثالث فائدة النعت التخصيص
هو تقليل الاشتراك في النكرات كجاءني رجل تاجر او التوضيح وهو رفع الاحتمال في المعارف كجاءني

بيانه

فوائد النعت

الرجل

الرجل التاجر او المدح او الذم نحو اعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم او الترحم نحو انا
عبدك المسكين او التعميم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين والعاصين او التفصيل نحو
مررت برجلين عربي وعجمي او الابهام نحو تصدقت بصدقة قليلة او كثيرة او التاكيد نحو نفخة
واحدة او الكشف عن الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا قال بعض المحققين والفرق
بين النعت الكاشف والنعت المؤكد ان الاول مفسر والثاني مقرر والفرق بين التفسير والتقرير
وقيل الفرق بينهما ان المؤكد يؤكد بعض مفهوم المنعوت والكاشف يكشف عن تمام ماهية المنعوت
وهنا بحث وهو ان كلا من الطويل والعريض والعميق نعت وليس كاشفا والمجموع كاشف ليس نعتا
ان قلت كل من الامور تلك الثلثة صالح لكونه كاشفا لانه مساوي الجسم عند جمهور الاشاعرة قلنا لا
شبهة لاحد في ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع لان المجموع معرف على ان هذا الجواب لا يجدي في نحو
الانسان الحيوان الناطق فالاظهر في الجواب ان يقال ان المجموع نعت واحد الا ان اعرابه جرى على اجزائه
كما في قولنا الكتاب جزء جزء والبيت سقف وجدران والاغلب في النعت اشتقاقه اي كونه مشتقا وليس
شرطا فيه وفاقا لابن الحاجب وخلافا للجمهور في اشتراطهم ذلك وتاويلهم ما ليس بمشتق بالمشتق قال
ابن الحاجب ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه
نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على ان المعنى في المتبوع هو المشتق توهم
كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق قال والاسماء التي وقعت صفات وهي غير
مشتقة منها ما وقع صفة مطلقا كالمنسوب وذي المضاف الى اسم الجنس نحو مررت برجل تميمي وذي مال و
منها ما وقع صفة في بعض احواله كاي في مثل مررت برجل اي رجل ومنها اسم الجنس التابع لاسم الاشارة
نحو مررت بهذا الرجل فانه ههنا استعمل وصفا وان كان وضعه للذات في غير هذا الموضع لان متبوعه هذا
وهو اسم الاشارة دال على الذات المبهمة فتعين دلالة اسم الجنس التابع له على المعنى وهو حقيقة الذات وبيان
ماهية المشار اليه ومنها اسم الاشارة في نحو مررت بزيد هذا فانه يدل على معنى في ذات زيد وهو كونه مشارا
اليه فثبت ان الاشتقاق ليس بشرط في النعت لما ثبت من وقوع هذه الالفاظ المذكورة نعوتا مع انها غير
مشتقة انتهى والذين يشترطون الاشتقاق يأولون ذلك كله فيقولون تميمي اول منسوب وذي مال
متمول واي رجل بكامل في الرجولية وهذا الرجل بهذا المعين وزيد هذا بزيد المشار اليه ثم ينبه الوصف
الجامد على ضربين قياسي وسماعي فالقياسي ما ذكر ومنه الوصف بالمقادير نحو منكر رجال ثلثة قال الصر

وهو إما بحال الموصوف ويتبع إعرابا وتعريفا وتنكيرا وإفرادا وتثنية جمعا تذكيرا وتأنيثا أو بحال المتعلق

كإبل مائة لا تجد فيها راحلة واحدة وتقول عندي بُرّ قفيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع
غير في المتن المقادير والسماع على ضربين إما غير شائع نحو مررت برجل أسد أو حمار قال المبرد وهو
بتقدير مثل أي مثل أسد أو مثل حمار وقال غيره هو مأول بجريء أو بليد وإما شائع كثير وهو الوصف
بالمصدر نحو جاءني رجل عدل ورضى وهو عند الكوفيين على التأويل بعادل ومرضي وعند البصريين
على تقدير مضاف أي ذو عدل وذو رضى قال ابن هشام في رسائله والمشهور أن الخلاف مطلق وقال
ابن عصفور وهو الظاهر إنما الخلاف حيث لم يقصد المبالغة فإن قصدت فالاتفاق على أنه لا تأويل ولا
تقدير انتهى ومحل الوصف بالمصدر ما إذا لم يكن في أوله ميم فإن كان كذلك كمسير لم ينعت به لا باطراد
ولا بغيره نبه عليه بعضهم وهو أي النعت إما بحال الموصوف أي بحال قائمة بموصوفه نحو مررت برجل
حسن فالحسن حال قائمة بالرجل ويسمى نعتا حقيقيا ويتبع أي يتبع النعت الذي هو بحال الموصوف
موصوفه إعرابا رفعا ونصبا وجرا وتعريفا وتنكيرا وإفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لاتحاد ما
فيهما صدقا عليه وتمام النعت بالموصوف وليس المراد اجتماع هذه العشرة كيف وهي أنواع متضادة الأفراد
وإنما المراد أنه لا بد من كل نوع من واحد فمن الرفع والنصب والجر أحدها ومن التعريف والتنكير أحدهما ومن الإفراد
والتثنية والجمع أحدها ومن التذكير والتأنيث أحدهما فلا بد في النعت الذي هو بحال الموصوف من أربع
من هذه العشرة تنبيهان الأول قال بعضهم ذكر الإعراب لا حاجة إليه لظهور العلم به من كونه تابعا إلا
أن يقال أراد جمع الأمور التي تعتبر التبعية فيها لتنضبط معا الثاني محل ما تقرر حيث لم يمنع مانع من التبعية
كما في الملتزم إفراده وتذكيره كأفعل أو تذكيره كفعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول
كامرأة صبور وجريح أو تأنيثه كرجل ربعة وهمزة وامرأة ربعة وهمزة ولا يشكل شيء من ذلك على
قضية إطلاق المصنف لأنه من شاذ وأما قولهم برمة أعشار وأكسار وثوب أسمال ونطفة أمشاج فلأن
البرمة مجتمعة من الأكسار والأعشار وهي قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل أي خلق والنطفة
مركبة من أشياء كل واحد منها مشيج فلما كان مجموع الأجزاء ذلك الشيء المركب منها جاز وصفه بها أجمع
على أن لك كون أفعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد قال تعالى نسقيكم مما في بطونه والضمير للأنعام وقال
سيبويه أفعال للواحد لا جمع أو بحال المتعلق أي بحال قائمة بمتعلق موصوفه وهو ما بينه وبين الموصوف
علاقة نحو مررت برجل حسن غلامه فالحسن حال قائمة بالغلام وهو متعلق الموصوف تنبيه المراد
بحال الموصوف وحال المتعلق ما جعل حالا للموصوف ولو تجوزا أولا وما جعل حالا لغير الموصوف

الوصف بالمصدر

دلالة

يتبعه في الثلثة الاول واما في البواقي فان رفع ضمير الموصوف ايضا فهو موافق نحو جاءتني امرأة كريمة الاب ورجل كريم الاب او كريمها الاب و
جاء الكرام الاب الا انه كالفعل نحو جاءني رجل حسنة جاريته او غالية داره او غال داره ولقيت امرأتين حسنا عبداهما وقائما او قائمة في الدار جاريتهما

دلالة التركيب فان زيدا قائم به في الثاني فنحو مررت برجل حسن من قبيل الوصف بحال الموصوف
وان كان ليس المراد بالحسن الا وجهه ونحو رأيت زيدا الحسن وجهه بنفسه او ذاته من قبيل الوصف
بحال المتعلق وان كان الحسن قائما بزيد ويتبعه اي يتبع النعت الذي هو بحال متعلق موصوفه
موصوفه في الثلثة الاول جمع اولى وهي الاعراب باوجهه الثلثة والتعريف والتنكير وفي الحقيقة انما
يتبعه في اثنين من خمسة واحد من اوجه الاعراب وواحد من التعريف والتنكير واما في الخمسة البواقي وهي
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ففيه تفصيل فان رفع اي النعت الذي هو بحال متعلق
موصوفه ضمير الموصوف بان حول الاسناد عن المتعلق الى ضمير الموصوف وجر المتعلق بالاضافة ان كان
معرفة ونصب على التمييز ان كان نكرة ويسمى مجازيا نعتا لانه جار على الموصوف لفظا وهو قائم حقيقة
بمتعلقه فهو موافق فيه ايضا كما انه موافق في الثلثة الاول فهو كالنعت بحال موصوفه لانه رافع ضمير
الموصوف كهو الا ان ذلك بالاصالة وهذا بالتحويل نحو جاءتني امرأة كريمة الاب بالاضافة او كريمة ابا
بالتمييز وجاءني رجلان كريما الاب بالاضافة او كريمان ابا بالتمييز وجاءني رجال كرام الاب بالاضافة او
كرام ابا بالتمييز والا يرفع ضمير الموصوف بل رفع المتعلق فهو كالفعل الحال [illegible] يطابق
في التذكير والتانيث المرفوع لا المنعوت نحو جاءني رجل حسنة جاريته كما تقول حسنت جاريته وجاءتني
امرأة قائم ابوها كما تقول قام ابوها او جاءني رجل غالية داره او غال داره كما تقول غلت داره وغلا داره
لان الدار مؤنث لفظي وقد تقدم ان الفاعل اذا كان مؤنثا لفظيا ظاهرا جاز في فعله التذكير والتانيث
والتانيث ارجح ولقيت امرأتين حسنا عبداهما كما تقول حسن عبداهما ولقيت امرأتين قائما او قائمة في
الدار جاريتهما كما تقول قام في الدار جاريتهما او قامت في الدار جاريتهما لما مر ان الفاعل اذا كان
مؤنثا حقيقيا ظاهرا مفصولا عن الفعل بغير الا جاز في فعله التذكير والتانيث والتانيث ارجح ونحو
مررت برجلين ابواهما قائم كما تقول قام ابواهما وبرجال قائم اباؤهم كما تقول قام اباؤهم ولا تقول
قائمين ابواهما ولا قائمين اباؤهم الا على لغة اكلوني البراغيث لكن يترجح قيام اباؤهم على قائم اباؤهم
واذا رفع النعت الضمير البارز كان حكمه حكم الرافع للمتعلق فتقول جاءني غلام امرأة ضاربته هي وامة
رجل ضاربها هو كما تقول ضربته هي وضربها هو وجاءني غلام رجلين ضاربهما هما وغلام رجال ضاربهم
هم كما تقول ضربهما هما وضربهم هم ولا تقول ضارباه هما ولا ضاربوه هم الا على تلك اللغة ويترجح هنا
ايضا ضاربوهم على ضاربيهم هذا مذهب سيبويه والمبرد وابي موسى وذهب الاخفش والشلوبين وطائفة

ن ٢ علت داره

لان

الى ان الارجح هو الافراد وفصل آخرون فقالوا ان كان النعت تابعا الجمع كمررت برجال قيام اباؤهم
وجاءني غلمان رجال الصوان بهم فالتكسير ارجح وان كان لمفرد او مثنى كمررت برجل قاعد غلمانه
وبرجلين قاعد غلمانهما وجاءني غلام رجال الصائب بهم او غلام رجال الصائبة بهم فالافراد ارجح و
اتفق الجميع على ان الافراد افصح من جمع السلامة تتمة تشتمل على فوائد الاولى قال في البسيط
الاسماء في الوصف على اربعة اقسام ما يوصف ويوصف به وهو اسم الاشارة والمعرف باللام والمضاف
الى واحد من المعارف اذا كان متصفا بالحدث وما لا يوصف ولا يوصف به وهو قول الكوفي والله
عند سيبويه وما ادخل من الاسماء في شبه الحرف كاين وكم وكيف والمضمرات وما احسن قول الشاعر
اضمرت في القلب هوى شادن مشتغل بالنحو لا ينصف وصفت ما اضمرت يوما له فقال لي
المضمر لا يوصف وما يوصف ولا يوصف به وهو الاعلام وما يوصف به ولا يوصف وهو الجملة
وقال ابن هشام في تذكرة المعارف في النعت اقسام قسم لا ينعت بشيء وهو المضمر وقسم ينعت بشيء واحد
هو اسم الاشارة خاصة ينعت بما فيه ال خاصة وقسم ينعت بشيئين وهو ما فيه ال ينعت بمثله وبالمضاف الى ما فيه
ال وقسم ينعت بثلاثة اشياء وهو شيئان احدهما العلم ينعت بما فيه ال وبالمضاف وبالاشارة والثاني
المضاف ينعت بمضاف مثله وبما فيه ال وبالاشارة انتهى وبقي ان اسم الاشارة وما فيه ال ينعتان
بالموصول ايضا والعلم ينعت بالموصول وبالمضاف اليه ولعله ادخله تحت ما فيه ال الثانية
اذا تعددت النعوت لغير واحد فان اختلف معنى النعت ولفظه وجب التفريق بالعطف بالواو نحو
مررت برجلين كريم وبخيل وبرجال شاعر وكاتب وفقيه وان اتحد استغني بالتثنية والجمع عن
التفريق نحو مررت برجلين كريمين وبرجال الكرماء ويغلب التذكير والعقل وجوبا عند الاجتماع كمررت
بزيد وهند الصالحين وبرجل وافراس صالحين والتغليب بالعقل خاص بجمع المذكر فتقول مررت
برجال وافراس سابقين ولا تمتنع سابقات واختار بعضهم عند التفصيل فتقول على التغليب مررت بعبيد
وافراس سابقين وعلى عدمه سابقين وسابقات الثالثة اذا تعدد العامل فان اتحد عمله ومعناه
ولفظه او جنسه جاز الاتباع مطلقا فتقول فيما اتحد عمله ومعناه ولفظه ذهب زيد وذهب عمرو
العاقلان وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان ورايت زيدا ورايت عمرا الفاضلين ومررت بزيد و
مررت بعمرو الكريمين وفيما اتحد معناه وعمله وجنسه جاء زيد وقدم عمرو الظريفان وهذا زيد و
ذاك عمرو العاقلان ورايت زيدا وابصرت خالدا التاجرين في [illegible] الكاتبين

بعضهم ذلك بنعت فاعلي فعلين او خبري مبتدأين وهي كثيرة وان عدم الاتحاد في المعنى والعمل و
اللفظ كجاء زيد ورأيت في المعنى والعمل والجنس كهذا ناصر زيد ويخذل عمرا او في المعنى واللفظ كجاء
زيد ومضى عمرو او في العمل واللفظ كهذا مؤلم زيد وموجع عمرو وجب القطع اما بالرفع على اضمار
مبتدأ او بالنصب على اضمار فعل لائق ويمتنع الاتباع لانه يؤدي الى تسليط عاملين مختلفي المعنى
على معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل في المنعوت هو العامل في النعت وهو الصحيح واما اذا
اتحد العاملان معنى وعملا فلا يجوز الاتباع لان العاملين من جهة المعنى شيء واحد فنزلا منزلة العامل
الواحد عند الجمهور وقال ابن السراج اذا اتفقا لفظا كان الثاني توكيدا للاول وان كان العامل واحدا جاز
الاتباع والقطع ان لم يختلف العمل نحو قام زيد وبكر العاقلان وان اختلف تعين القطع ثم ان اختلفت النسبة
الى المنعوتين من حيث المعنى نحو ضرب زيد عمرا العاقلان ام اتحد نحو خاصم زيد عمرا الظريفان هذا مذهب
البصريين وقال الفراء يتبع لاجتماعهما عند الاتحاد والكسائي الاول وابن سعدان الثاني تتمات الرابعة يجوز
الاتباع والقطع في نعت غير مبهم ان لم يكن ملتزما ولا مؤكدا قال ابو حيان ولا ترحما نحو الحمد لله الحميد اي هو
وامرأته حمالة الحطب اي اذم والمقيمين الصلوة اي امدح واللهم الطف بعبدك المسكين اي ارحم على رأي
الجمهور بخلاف نعت المبهم كمررت بهذا العالم والنعت الملتزم ومثلوه بالشعرى العبور والاولى ان يمثل
بالجماء الغفير والمؤكد نحو الهين اثنين فلا يجوز فيها القطع فان كان لنكرة اشترط في جواز القطع تأخره عن
نعت آخر اختيارا كقول ابي الدرداء نزلنا على خال لنا ذو مال وذو هيئة وان لم يتأخر عن نعت آخر لم يجز
القطع الا في الشعر وان تعددت النعوت لواحد فان تعين مسماه بدونها اتبعت كلها او قطعت او اتبع بعض
وقطع بعض بشرط تقديم المتبع كقولها لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلين بكل
معترك والطيبون معاقد الازر يروى برفع النعتين ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وبالعكس تنبيه
اذا قطع النعت يخرج عن كونه نعتا قال ابن هشام واطلاق النعت عليه مجاز من باب اطلاق الشيء على ما
كان عليه الخامسة يجوز تعاطف النعوت متبعة كانت او متبوعة مقطوعة قال ابو حيان ويختص بالواو
نحو سبح اسم ربك الاعلى الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى الى آخره ولا يجوز بالفاء الا اذا دل على احداث
واقع بعضها اثر بعض كقوله يالهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآئب اي الذي صبح فغنم فآب قال ابن
خروف اذا كانت النعوت مجتمعة على المنعوت في حالة واحدة لم يكن العطف الا بالواو واجاز بجميع حروف
العطف الا حتى وام السادسة قد يلي النعت اما او لا لافادة شك او تنويع او نحوهما فيجب تكرارهما مقرونين

حذف النعت
المنعوت

بالواو

الثاني المعطوف بالحروف وهو تابع بواسطة الواو والفاء او ثم او حتى او ام او اما او بل او لا او لكن نحو جاء زيد ثم عمرو وجمعناكم والاولين

بالواو ونحو لابد من خاطب لما بيسر ولما عسير كقوله تعالى من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية وقيل
لا يجب التكرار والتابعية يجوز حذف المنعوت بكثرة ان علم وكان النعت اما مفردا صالحا لمباشرة العامل
نحو والنا له الحديد ان اعمل سابغات اي دروعا سابغات او بعض ما قبله من مجرور بمن نحو ومنا ظعن ومنا
اقام اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام او بفي نحو ما في الناس الا شكر او كفر اي الا رجل شكر او رجل
كفر فان لم يصلح لمباشرة العامل امتنع الحذف غالبا الا في الضرورة ومن غير الغالب قوله تعالى ولقد
جاءك من نبأ المرسلين بناء على ان من لا تزاد في الايجاب ولا تدخل على معرفة وان لم يكن بعض ما قبله من
مجرور بمن او في امتنع الحذف الا في الضرورة كقوله ترمي بكفي كان من ارمى البشر اي بكفي رجل كان
ويجوز حذف النعت بقلة ان علم كقوله تعالى ياخذ كل سفينة غصبا اي صالحة بدليل انه قرئ كذلك
ان تعيبها لا يخرجها عن كونها سفينة الا ان جئت بالحق اي الواضح والا لكفروا بمفهومه ذلك فلا نقيم لهم يوم
القيامة وزنا اي نافعا الثاني من التوابع المعطوف بالحروف ويسمى عطف النسق بفتح السين اي العطف الواقع
في الكلام الوارد على نظام واحد وهو من قولهم ثغر نسق اذا كانت الاسنان مستوية ووجه المناسبة ان حرف
العطف يجعل التابع والمتبوع مستويين باعتبار الاعراب وقصد النسبة واما النسق باسكان السين فهو مصدر
نسقت الكلام اذا عطفت بعضه على بعض كما في الصحاح قال بعض الائمة والتعبير بعطف النسق اصطلاح
كوفي وهو المتداول والبصريون يعبرون عنه بالشركة انتهى وهو تابع وهو كالجنس يشمل جميع التوابع وقوله
بواسطة الواو او الفاء او ثم او حتى او ام او اما او بل او لا او لكن اخرج ما عدا المحدود ولا يرد التوكيد والنعت
المقرونان بحرف العطف لان التبعية ليست بواسطة الحرف بل هي حاصلة فيهما وان لم يوجد حرف ولهذا
قال بعضهم اطلاق العطف في هاتين الصورتين اطلاق مجازي تجتنبه عند المصنف حروف العطف تسعة
اما على المختار بناء على انها غير عاطفة كما سياتي بيانه في حديقة المفردات انش وليس منها ليس خلافا للكوفيين
ولا الا خلافا للاخفش والفراء ولا اي خلافا لصاحب المستوفي فالواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة
على ترتيب او عدمه خلافا للفراء وهشام وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم انها تفيد
الترتيب فالفعل في نحو جاء زيد وعمرو يحتمل ان يكون حصل من كل منهما في زمان واحد وان يكون حصل
من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو اولا فهذه ثلاثة احتمالات عقلية لا دليل في الواو على واحد منها
وانما دلت على مطلق الاجتماع في الحكم ومن ثم يعطف بها اللاحق على مصاحبه نحو فانجيناه واصحاب
السفينة وعلى سابقه نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم وعلى اللاحق جمعناكم والاولين فهذه ثلاث مراتب وهي

الثاني المعطوف بالحروف

العطف

مختلفة

مختلفة في الكثرة والقلة فمجيئها للمصاحبة أكثر وللترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل فيكون عند الإمام
أو الضرير من القرائن المعينة بالمعية والتأخر رجحان والتقدم مرجوحية هذا مراد التسهيل وهو
تحقيق الواقع لا قول ثالث قاله في التصريح وفيه رد لقول أبي حيان من أن قول ابن مالك كونها للمعية
راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين بل هو ثالث خارج عن القولين
فيجب طرحه تنبيه تنفرد الواو عن سائر حروف العطف بسبعة عشر حكما أحدها احتمال معطوفها للمعاني
الثلاثة السابقة الثاني اقترانها بإما نحو إما شاكرا وإما كفورا الثالث اقترانها بلا إن سبقت بنفي ولم تقصد
المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو ولا ما الخصم زيد ولا عمرو وأما فعلها ولا الضالين لأن في غير معنى النفي
ولما أو وما يستوي الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الأحياء ولا الأموات
فلا الثانية والرابعة والخامسة زائدة لأمن اللبس الرابع اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله الخامس عطف
المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط كمررت برجل قائم زيد وأخوه وزيد قام عمرو وغلامه
وزيد ضربت عمرا وأخاه السادس عطف العقد على النيف السابع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها
كقوله بكيت وما بكى رجل حزين على ربعين مسلوب وبال الثامن عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق
إن الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد وقول أبي نواس أقمنا بها يوما ويوما وثالثا ويوما
له يوم الترحل خامس قال ابن هشام في المغني وهذا البيت يسأل أهل الأدب عنه فيقولون كم أقاموا
والجواب ثمانية لأن يوما الأخير رابع وقد وصف بأن يوم الترحل خامس له فحينئذ يكون يوم الترحل هو ثامن
له بالنسبة إلى أول يوم انتهى ونقل الدماميني عن بعضهم أن ذلك قصر على أن الإقامة كانت خمسة التاسع عطف
ما لا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمرو ... ذلك جلست بين زيد وعمرو وقال الأصمعي في قول امرئ القيس
بسقط اللوى بين الدخول فحومل والصواب أنه على حذف مضاف والتقدير بين أهل الدخول فحومل وبأن
الدخول مشتمل على أماكن والتقدير بين أماكن الدخول وأماكن حومل فهو بمنزلة اختصم الزيدون والعمرون
قال ابن هشام ويشاركها في هذا الحكم أم المتصلة في نحو سواء علي أقمت أم قعدت فإنها عاطفة ما
لا يستغنى عنه انتهى وأجاز الكسائي في العطف بالفاء وثم وأوقاله ... الفراء رأيت رجلا
يقول الخصم عبد الله فعجل العاشر والحادي عشر عطف العام على الخاص وبالعكس فالأول نحو رب اغفر
لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات والثاني نحو وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم و
منك ومن نوح ويشاركها في هذا الحكم الأخير حتى كمات الناس حتى الأنبياء وقدم الحاج حتى المشاة فإنها

عاطفة

عاطفة خاصا على عام الثاني عشر عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل آخر يجمعهما معنى واحد كقوله
اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا اى وكحلن العيونا والجامع بينهما التحسين
وقوله تعالى والذين تبوؤا الدار والايمان اى واعتقدوا الايمان والجامع بينهما الملازمة والا فقد
لولا هذا التقدير لورد اشتريته بدرهم فصاعدا اذ التقدير فذهب الثمن صاعدا الثالث عشر
عطف الشيء على مرادفه نحو انما اشكو بثي وحزني الى الله اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة
لا ترى فيها عوجا ولا امتا وقوله والفى قولها كذبا ومينا وزعم ابن مالك في ذلك ملخصه او وان
وان منه ومن يكسب خطيئة او اثما قال ابن هشام في شرح بانت سعاد وفيه نظر لامكان ان يراد
بالخطيئة ما وقع خطأ وبالاثم ما وقع عمدا الرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله
عليك ورحمة الله السلام الخامس عشر عطف ما تضمنه الاول اذا كان المعطوف ذا مزية نحو حافظوا
على الصلوات والصلوة الوسطى السادس عشر جواز فصلها من معطوفها بظرف او عديله نحو ومن
خلفهم سدا السابع عشر جواز حذفها ان امن اللبس كقوله كيف اصبحت كيف امسيت كذا قيل وفي افراد
الواو بذلك نظر ففي المغني حكى ابو الحسن اعطه درهما درهمين ثلثة وخرج على اضمار او ويحتمل البدل
الاضراب والفاء للجمع والتعقيب والترتيب وسيأتي الكلام عليها في المفردات وثم ويقال فم
بابدال الثاء فاء كقولهم في جدث جدف وثمة بالحاقها تاء ساكنة ومفتوحة فتختص حينئذ بعطف
الجمل للجمع والترتيب والمهلة وفي كل خلاف اما الجمع فزعم الاخفش والكوفيون انه قد يتخلف بان تقع
زايدة فلا تكون عاطفة البتة وحملوا على ذلك قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت
وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم وقول زهير اراني اذا اصبحت
اصبحت ذا هوى فثم اذا امسيت امسيت غاديا وخرجت الاية على حذف الجواب اى لجأوا الى الله و
استغفروه ثم تاب عليهم والبيت على زيادة الفاء وتعينت للزيادة دون ثم لانه قد عهد زيادتها
بخلاف ثم واما الترتيب والمهلة فخالف قوم في اقتضائها اياهما تمسكا بقوله تعالى خلقكم من نفس
واحدة ثم جعل منها زوجها وبدأ خلق الانسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم
سواه ونفخ فيه من روحه واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى والاهتداء سابق على ذلك
وبقوله تعالى ذلكم وصيكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب وقول الشاعر ان من ساد ثم ساد ابوه
ثم قد ساد قبل ذلك جده واجيب عن الكل بان ثم فيها للترتيب الاخباري لا للترتيب الحكمي قال ابن هشام وفيه

هذا الجواب انفع منه لانه يصحح الترتيب فقط لا المهلة اذ لا تراخي بين الاخبارين والجواب الصحيح ما
قيل في الاية الاولى ان العطف على مقدر ومن نفس واحدة انشأها ثم جعل منها زوجها وفي الثانية انا
سواه عطف على الجملة الاولى لا الثانية وفي الثالثة اي المراد ثم دام على الهداية لان الغفران موقوف
على العاقبة وفي الرابعة ان اتينا على عطف على ما تقدم قبل شطر السورة من قوله ووهبنا له اسحق و
يعقوب وفي البيت ان المراد ان الجد اتاه السودد من قبل الاب والاب من قبل الابن كما قال ابن الرومي
قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان وكم اب قد علا بابن ذرى حسب كما علت
برسول الله عدنان تنبيه قد تقع ثم موقع الفاء فتكون للجمع والترتيب بلا مهلة كقوله كهز الرديني
تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب اذ الهز متى جرى في انابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه
قاله غير واحد قال بعضهم وانه لا ترتيب فيها ايضا لان الاضطراب في الجري يقعان في زمان واحد واجيب بان
الترتيب يحصل في خطاب لطيف وحتى للجمع مع الغاية بان يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة او نقصان
ينقطع الحكم عنده والتدريج هنا بان ينقضي ما قبلها شيئا فشيئا الى ان يبلغ الغاية ولهذا وجب ان يكون
ما بعدها جزء من المعطوف عليه او كجزء كما سيأتي بيانه في حد بعض المفردات ثم تنبيهان الاول لا تعطف حتى
الجمل لانه يشترط معطوفها ان يكون جزءا مما قبلها او كجزء منه ولا يأتي ذلك الا في المفردات هذا هو الصحيح
وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس سريت بهم حتى تكل مطيهم فيمن رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوفة
بحتى على سريت بهم قاله ابن هشام في المغني الثاني اذا عطف بحتى على مجرور قال ابن عصفور يرجح اعادة الجار
فرقا بينها وبين الجارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد وقال ابن الخباز يجوب في ذلك وفصل ابن مالك فقال ان
لم يتعين للعطف وجبت الاعادة نحو اعتكفت في الشهر حتى في اخره وان تعينت له فلا لحصول الفرق نحو
عجبت من القوم حتى بنيهم وقوله جود يمناك فاض في الخلق حتى بائس دان بالاساءة دينا قال ابن هشام و
هو حسن وجزم ابن الخباز معروف ابو حيان وقال في المثال يعني جائزة وفي البيت محتملة الثالث العطف
بحتى قليل واهل الكوفة ينكرونه البتة ويحملون نحو جاء القوم حتى ابوك ورأيت القوم حتى اباك ومررت
بالقوم حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية وما بعدها على اضمار عامل وام نوعان متصلة ومنفصلة في
سياق بيانهما والجمهور على ان العاطفة انما هي متصلة واما المنقطعة فهي حرف ابتداء كبل وتختص بالجمل فلا
تعطف المفردات وقولهم انها لابل ام شاء فتقديره انها لابل ام هي شاء وخرق ابن مالك اجماع النحويين
فقال انها تعطف المفرد فحمل قولهم انها لابل ام شاء على ظاهره وما يشكل بقول بعضهم ان هنا لابلا ام

حتى

أم

شاء

او

شاعها بالنصب قال ابن هشام فان صحت الرواية فالاولى ان يقدر ولنا ما صاب ام اى شاء وذهب ابن جني
الى ان انقطعت العطف ايضا وهو ظاهر كلام المص في حديقة المفردات كما ستعرفه تعالى او ولها معان
احدها الشك من المتكلم نحو قالوا لبثنا يوما او بعض يوم الثاني للابهام على السامع نحو وانا او اياكم
لعلى هدى او في ضلال مبين وقول الشاعر نحن او انتم الاولى الفوا الحق فبعدا للظالمين وسحقا
الثالث التخيير بين المتعاطفين بان يمتنع الجمع بينهما نحو تزوج هنده او اختها الرابع الاباحة بان لا يمتنع الجمع
نحو جالس العلماء او الزهاد الخامس الجمع المطلق كالواو نحو قوله جاء الخلافة او كانت له قدرا كما
اتى ربه موسى على قدر السادس الاضراب كبل نحو وارسلناه الى مائة الف او يزيدون قال الرضي وانما
جاز الاضراب في كلامه تعالى لانه اخبر عنهم بانهم مائة الف بناء على ما يحزر الناس مع كونه تعالى عالما بانهم
يزيدون ثم انه تعالى اخذ في التحقيق مضربا عما يغلط فيه غيره اى ارسلناه الى جماعة يحزرهم الناس مائة الف
وهم كانوا يزيدون زائدين على ذلك السابع التقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف ذكره ابن مالك في بعض
كتبه وعدل عنه في بعضها فقال التفريق وهي المجردة من الشك والابهام والتخيير واما هذه الثلاثة
فان مع كل منها تفريقا مصحوبا بغيره ومثل بنحو ان يكن غنيا او فقيرا وقالوا كونوا هودا او نصارى
قال وهذا اولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم اجود نحو الكلمة اسم وفعل وحرف
وقوله كما الناس مجروم عليه وجارم ومن مجيئه باو قوله فقالوا لنا ثنتان لا بد منهما صدور رماح
اشرعت او سلاسل انتهى وغيره عدل عن العبارتين فعبر بالتفصيل ومثل بقوله تعالى وقالوا كونوا هودا
او نصارى وقالوا ساحر او مجنون اذ المعنى وقالت اليهود كونوا هودا او نصارى وقالت النصارى كونوا
وقال بعضهم مجنون وفيها التفصيل الاجمالي في قالوا ثانيهما ان الاول لم يذكره المتقدمون الا وهذه المعاني
بل قالوا هي لاحد الشيئين او الاشياء وقال ابن هشام وهو التحقيق وقد تخرج الى معنى بل والى معنى الواو
واما بقية المعاني فمستفادة من غيرها ابن الثاني قال ابو البقاء او في النهي نقيضتها في الاباحة فيجب اجتناب
الامرين كقوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا فلا يجوز فعل احدهما فلو جمع بينهما كان فعلا للمنهي عنه
مرتين لان كل واحد منهما احدهما وقال غيره او في مثل هذا بمعنى الواو وتفيد الجمع وقال ابن الحاجب ما
معناها وهو احد الشيئين وانما جاء التعميم من النهي الذي فيه معنى النفي والنكرة في سياق النفي للعموم
لان المعنى قبل وجود النهي تطع اثما او كفورا اى واحدا منهما فاذا جاء النهي ورد على ما كان ثابتا في المعنى
فيصير المعنى ولا تطع واحدا منهما فالتعميم فيها من جهة النهي الداخل وهي على بابها قال [illegible]

[illegible]

ما بل

للاضراب

لا

للأضراب وسيأتي الكلام فيها في حديقة المفردات ولا لنفي حكم متلوها عن تاليها والعطف بها ثلاثة شروط
احدها ان يتقدمها اثبات نحو جاءني زيد لا عمرو او نداء نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وزعم ابن سعدان ان هذا ليس
من كلامهم قال ابو حيان وهذا شهادة على نفي وقد ذكر ذلك سيبويه في كتابه وظن به انه لم يذكره الا و
هو مسموع منهم وهذا الشرط يعلم من معنى لا الثاني ان لا تقترن بعاطف فاذا قيل جاء زيد لا بل عمرو
فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا توكيد
للنفي الثالث ان يتعاند متعاطفاها فلا يجوز جاءني رجل لا زيد لانه يصدق على زيد اسم الرجل بخلاف
جاءني رجل لا امرأة نص عليه على هذا الشرط السهيلي في نتائج الفكر والابذي في شرح الجزولية وتبعهما
الشيخ ابو حيان وقال ابن هشام وهو حق فلا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضي خلافا للزجاج
اجاز يقوم زيد لا عمرو ومنع قام زيد لا عمرو ويرده منعه قولهم يفعل جدك لا كدك وقول امرئ القيس
كأن دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل دثار اسم راعي وتنوفى ثنية والقواعل جبال

لكن ولكن

صغار ولا لتعليق حكم متلوها واثبات نقيضه لتاليها نحو ما جاء زيد لكن عمرو ولا تهن زيدا لكن عمروا
فيستفاد من ذلك التعين بعدم مجيء زيد والنهي عن الاهانة واثبات المجيء والامر بالاهانة لعمرو والعطف
ثلاثة شروط ايضا احدها ان يتقدمها نفي او نهي كما مر فان قلت قام زيد ثم جئت بلكن حرف ابتداء
فجئت بالجملة فقلت لكن عمرو لم يقم الثاني ان لا تقترن بالواو وقاله الفارسي واكثر النحويين فان اقترنت
بها نحو ما قام زيد ولكن عمرو ففيه اربعة اقوال احدها ليونس ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة
جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها قال فالتقدير في نحو ما قام زيد ولكن عمرو ولكن قام عمرو ونحو ولكن
رسول الله ولكن كان رسول الله وعلة ذلك ان الواو لا تعطف مفردا على مفرد مخالف له في الايجاب
والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه نحو قام زيد ولم يقم عمرو والثالث لابن عصفور
ان لكن عاطفة والواو زائدة لازمة قال وعليه ينبغي ان يحمل مذهب سيبويه الرابع لابن كيسان ان
لكن عاطفة والواو زائدة وغير لازمة الثالث ان يليها مفرد فان وليها جملة فهي حرف ابتداء مجرد لافادة
الاستدراك وليست عاطفة ويجوز ان تستعمل بالواو نحو ولكن كانوا هم الظالمين وبدونها
كقول زهير ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر وزعم ابن ابي الربيع انها حين
اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه تنبيه ذهب يونس الى ان لكن لا
تستعمل قبل المفرد الا بالواو وانها هي العاطفة كما مر قال وما يوجد في كتب النحويين من نحو ما قام

وقد يعطف الفعل الماضي على اسم مشابه له او بالعكس

سعد لكن سعيد فمن كلامهم لا من كلام العرب ولذلك لم يمثل سيبويه في امثلة العطف الا بولكن
وهذا من شواهد عبد الله وكمال اماثله لانه يجيز العطف بها غير مسبوقة بنفي او نهي وترك التمثيل به لئلا
يعتقد انه مما استعملته العرب انتهى وتبعه ابن مالك على ذلك الا انه جعل العطف من قبيل عطف الجمل
كما تقدم بيانه وعلته في قوله ان سيبويه يجيز العطف بها غير مسبوقة بنفي او نهي فقد تقدم ما حمل عليه
ابن عصفور كلام سيبويه وقد يعطف الفعل الماضي والمضارع على اسم مشابه له في المعنى كقوله
تعم فالمغيرات صبحا فاثرن وقوله صافات ويقبضن فعطف في الاولى اثرن وهو فعل ماض الى المغيرات
وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لانه في تأويل واللاتي اغرن وعطف في الثانية يقبضن وهو مضارع
لانه في المعنى يصففن وقيل والذي حسن ذلك تأويل اثرت بمثيرات ويقبضن بقابضات او بالعكس اي
يعطف الاسم المشابه للفعل في المعنى على الفعل الماضي والمضارع كقوله يا رب بيضاء من العواهج ام صبي
قد حبى او دارج فعطف دارج على حبى وهو ماض لتأول دارج بدرج او حبى بحاب والعواهج بعين مهملة
جمع عوهج وهي في الاصل الطويلة العنق من الظباء والنوق والمراد بها هنا المرأة التامة الخلق
وقول الاحزابات يعينها نقرب بامر يقصد في اسوقها وجائر فعطف جائر على يقصد وهو مضارع
لتأول جائر بجور ويقصد بقاصد وجعل من ذلك ابن مالك قوله تعالى يخرج الحي من الميت ومخرج
الميت من الحي وقدره الزمخشري معطوف مخرج على فالق قال في التصريح ولكل منهما مرجح فيرجح
قول ابن مالك سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة وذكر الشيء ومقابله ويرجح قول الزمخشري
عدم التأويل والتوافق بين نوعي المتعاطفين تجنيسه قال بعضهم في تنظير هذا الموضع اقتضى
اقتصاره في جواز تخالف المعطوف والمعطوف عليه على ما ذكر ان غير ذلك من تخالفهما لا يجوز
كعطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس انتهى وفي اقتضاء ذلك نظر هذا وعطف الاسمية على
الفعلية وعكسه فيه ثلاثة اقوال وتقدم الكلام عليها في باب الاشتغال واما عطف الخبر على الانشاء
وعكسه فقال في المغني منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن
عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة انتهى قال البدر الدماميني
في التحفة وحاول الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص التوفيق بين النحاة والبيانيين فقال ما
حاصله ان البيانيين متفقون على منعه وفي كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين
لانه عند من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة انتهى ومما اختلف في جوازه من تخالف المتعاطفين عطف

وعطف الخبر على الانشاء وبالعكس

سلامته

ولا يحسن العطف على المرفوع المتصل بارزا او مستترا الا مع الفصل بالمنفصل او فاصل ما او بتوسط لا بين العاطف
والمعطوف نحو جئنا انا وزيد ويدخلونها ومن صلح وما اشركنا ولا اباؤنا

الماضي على المضارع وبالعكس فمنعه الجمهور الا اذا اتفقا زمانا كقوله تعـ يقدم قومه يوم القيمة
فاوردهم النار وقوله تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل
لك قصورا واجازه الرضي مطلقا فانه يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد غدا وبالعكس وهو ظاهر عبارة
ابن مالك في الخلاصة وهو الحق فان قلت الامثلة المذكورة ليست من عطف الفعل على الفعل بل من
عطف جملة على جملة قلت اجيب بانه لما كان الغرض انما هو عطف الفعل لاتحاد فاعل الفعلين صح
كونها من عطف الفعل ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا لانه لما كان
كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل وهو كالجزء من الفعل
فلو عطف عليه كان كالعطف على بعض حروف الكلمة كره العطف عليه فلم يستحسنوه الا مع الفصل
بينه وبين ما عطف عليه بتوكيده بالضمير المنفصل ليكون كانه معطوف عليه في الصورة وان كان العطف في
الحقيقة على المتصل او مع فاصل ما اي فاصل كان او مع توسط لا النافية بين العاطف وهو الواو و
المعطوف فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين فلم يلتزموا التاكيد مع ذلك للطول الذي يجبر من
صورة العطف ومثل للثلثة مشيرا على ترتيب اللف فقال نحو جئنا انا وزيد فزيد معطوف على النا و
هو ضمير مرفوع متصل بارز وحسن العطف للفصل بينهما بالضمير المنفصل ونحو اسكن انت وزوجك
الجنة ومثله الفصل بتوكيد معنوي كقوله ذهبتم اجمعون ومن يليكم برويتنا وكنا الظافرينا و
نحو قوله تعـ يدخلونها ومن صلح فمن صلح معطوف على الواو في يدخلونها وحسن لوجود الفاصل بينهما و
هو الهاء وقوله تعـ ما اشركنا ولا اباؤنا فاباؤنا معطوف على نا وهو حسن لتوسط لا بين العاطف و
هو الواو والمعطوف وهو اباؤنا ومما لا يحسن ما رواه البخاري في صحيحه من قوله صـ كنت وابو بكر وعمر
لذلك قيل هو صحيح بالمعنى ويقول بعضهم مررت برجل سواء والعدم فسواء صفة لرجل هو بمعنى مستو وفيه ضمير مستتر
يعود على رجل والعدم معطوف على ضميره ولا يقاس على هذا خلافا للكوفيين فانهم قيدوا المسئلة
بالضمير لان العطف على الظاهر بظاهر او ضمير جائز بدون فاصل وبالمتصل لان المنفصل مرفوعا كان او
منصوبا كالظاهر فيجوز العطف عليه كما ذكر نحو اياك والاسد وبالمرفوع لان المتصل المنصوب يحسن
العطف عليه وان لم يفصل لانه لا ينزل منزلة الجزء كالمرفوع فيعطف عليه الظاهر نحو جمعناكم والاولين
والمضمر نحو ليتبعوا اياك كما يعطف على الظاهر كذلك نحو رايت زيدا وعمرا او رايت زيدا واياك و
منع لا بد في الاخيرة لامكان الاتصال نحو رايتك وزيدا فرد بقوله تعـ ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من

قبلكم

ويعاد الخافض على المعطوف على ضمير مجرور نحو مررت بك وبزيد

فلكم ولآبائكم هذه تتمة لما ذكره من احكام العطف ويعاد الخافض وجوبا حرفا كان او اسما على
المعطوف على ضمير مجرور نحو مررت بك وبزيد وقوله تعالى نعبد الهك واله ابائك وانما وجب ذلك لان
اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز
انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا فكره العطف عليه لئلا يكون العطف
على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطف الضمير على المجرور الا باعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد
وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما فعل في المرفوع
المتصل فلم يبق الا اعادة الخافض ولا يعاد الخافض الاسمي الا اذا ثبت انه لم يجب الا لهذا الغرض ولانه
لا معنى له كما في قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هنا بينتان بين يا البينة التي زيد محلها وبين حز
بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينة امر يقتضي طرفين فعرفنا ان تكرير الثاني لهذا الغرض فعطفك الجب
نحو جائني غلامك وغلام زيد فعاسك زيد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز الا بحيث لو فات غرضك الدال
على المقصود قاله الرضي رحمه الله ووجوب اعادة الخافض في ذلك مذهب البصريين وذهب الجرمي والزيادي
الى عدم وجوبه ان اكد الضمير بالمنفصل نحو مررت بك انت وزيد والفراء ان اكد بالظاهر نحو بك نفسك و
زيد بل هو مع مخالفة القياس وليس بمسموع وذهب الكوفيون ويونس والاخفش الى عدم وجوب ذلك
مطلقا ووافقهم ابو علي الشلوبين وصححه ابن مالك وابو حيان وجرى عليه ابن هشام في بعض كتبه لثبوت
ذلك في فصيح الكلام قال ابن مالك في الخلاصة وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا
وليس عندي لازما اذ قد اتى في النظم والنثر الفصيح مثبتا وقال في شرح الكافية من مؤيدات الجواز
قوله تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام فجر المسجد بالعطف على الهاء لا بالعطف على سبيل
لاستلزامه الفصل بالاجنبي بين جزئي الصلة وتوجيه هذا الحد وحمل اي على الشلوبين على موافقة
الكوفيين في هذه المسئلة وقد غفل الزمخشري وغيره عن هذا ومن مؤيدات الجواز ايضا قراءة حمزة
واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام بخفض الارحام وهي ايضا قراءة ابن عباس والحسن البصري ومجاهد
وقتادة والنخعي والاعمش ويحيى بن وثاب وابي رزين ومثل هذه القراءة قول بعض العرب ما فيها غيره
وفرسه واو قطر بجر فرسه ومثله ما انشد سيبويه من قول الشاعر فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا
فاذهب فما بك والايام من عجب انتهى وقال ابنه في شرح الخلاصة لا يبعد ان يقع في هذه المسئلة ان
ان العطف على الضمير المجرور بدون اعادة الخافض غير جائز في القياس وما ورد في السماع محمول على شذوذ

اضمار الجار كما اضمر في مواضع اخر نحو ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة وكقولهم امر ببني فلان
الاصالح فطالح وقولهم بكم درهم اشتريت ثوبك على ما ذكره سيبويه من ان الجر فيه بعد كم باضمار
من لا بالاضافة انتهى تنبيهات الاول محل الخلاف اذا كان المعطوف على الضمير المجرور ظاهرا فان كان
ضميرا نحو مررت بك وبه وجب اعادة الخافض اتفاقا الثاني يستثنى من القاعدة المذكورة مسئلة
لا يجب فيها اعادة الخافض قال البدر الدماميني في المنهل لنا ما يمكن ان يجعل لغزا فيقال اي صورة
يجوز العطف فيها على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض لفظا ولا تقديرا باجماع ومثالها قولك
شجاعة زيد عجبت منها وانه يبخل اذ حذف الجار من ان وان مطرد بلا خلاف كما مر الثالث قد ينبغي
ان يقيد العطف على الضمير المجرور بان يكون الجر فيه غير مختص بالضمير احترازا من لولا على مذهب سيبويه
فانه لا يجوز عطف ظاهر على مجرورها نحو لولاك وزيد فلو وقفت على توهم انك نطقت بضمير الرفع
ففي جوازه نظر قاله المرادي في شرح التسهيل وفي المغني لابن هشام عند الكلام على اشتراط الاضمار
في بعض المعمولات من الوهم قول بعضهم في لولاي وموسى ان موسى محتمل للجر وهذا خطأ لانه لا
يعطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار ولان لولا لا تجر الظاهر فلو اعيدت لم تعمل الجر فكيف ولم تعد
وهذه الامثلة يتحاجى بها فيقال ضمير مجرور لا يصح ان يعطف عليه اسم مرفوع لان لولا محكوم لها
بحكم الحروف الزائدة والزائد لا يقدح في كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية فكذا ما اشبه الزائد

لا يعطف على معمولي عاملين مختلفين على القول الاصح من سبعة اقوال في جميع الصور الا في نحو في الدار
زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا اي في صورة تقدم المجرور في المعطوف عليه على المرفوع
او المنصوب والاتيان بالمعطوف على تلك الترتيب فان العطف على معمولي عاملين مختلفين جائز في
هذه الصورة فقط وهو رأي الاعلم وابن الحاجب وعزي الى الاكثرين وعلل عدم الجواز باستواء اخر
الكلام واوله في تقديم الخبرين على المخبر عنهما حتى لو لم يستو اخر الكلام واوله نحو زيد في الدار والحجرة عمرو
لم يجز قال الرضي ويلزمه تجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا خرج وبكرا اخوه لاستواء
اول الكلام واخره وهو لا يجيزه وعلله ابن الحاجب بان الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف
على معمولي عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف
على معمولي عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها
انتهى ولم يبلغه ما الزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه يبقى الاشكال عليه في علة تخصيصهم

للصورة المعينة بالجواز دون غيرها ولو اذا كان العطف على معمولي عاملين مختلفين مخالفا للاصل
فهذا اولى وهو قول المانعين مطلقا حتى لا يكون محتجا للقول الثاني الجواز مطلقا حكاه الفارسي عن جماعة
وابن الحاجب عن الفراء وتمسكوا بقوله تعالى ان في السموات والارض لآيات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث
من دابة آيات للموقنين لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما انزل الله من السماء من رزق
فاحيا به الارض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون ولأن في منصوبة اجماعا لانها اسم ان في
الثانية والثالثة قرأها حمزة والكسائي بالنصب والباقون بالرفع والتمسك بالقراءتين في آيات
الثالثة اما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء وفي واما النصب فعلى نيابتها مناب ان وفي وبقوله
أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا اقام الواو مقام كل وتحسبين وبقولهم ما كل
بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة بنيابتها مناب كل وما وهذا كما تراه لا يدل على المطلوب بتمامه فانهم لم
يفرقوا بين تقدم المجرور وتأخره والآية والبيت والمثل المجرور فيها متقدم الثالث المنع مطلقا
وهو قول سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام وجماعة من متقدمي البصريين وصححه ابن مالك وعللوه
بان العاطف نائب عن العامل وهو ضعيف من جهة حرفيته ومن جهة نيابته فلم يقو ان يقوم مقام
عاملين وتأولوا ما اوهم الجواز فتأولوا الآية بتقدير في فالعمل لها وانما نابت مناب عامل واحد
هو الابتداء او ان ونصب آيات على التوكيد للاولى ورفعها على تقدير مبتدأ اي هي آيات وعليهما
فلك في مقدرة فتأولوا البيت والمثل باضمار جار اي وكل نار توقد في الليل نارا ولا كل سوداء
تمرة وكذا يضمر الجار في كل صورة توهم الجواز قال ابن هشام ومما يشكل على مذهب سيبويه ومن
قال بقوله قوله هوّن عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها فليس باتيك منهيها ولا قاصر
عنك مأمورها لان قاصر عطف على مجرور الباء فان كان مأمورها عطفا على مرفوعه لزم العطف
على معمولي عاملين وان كان فاعلا بقاصر لزم عدم الارتباط بالخبر عند ذا التقدير فليس منهيها بقاصر
عنك مأمورها وقد اجيب بالثاني وانه لما كان الضمير في مأمورها عائدا الى المنهيات لدخولها
في الامور الرابع الجواز ان كان احد العاملين جارا حرفا او اسما ثم تقدم المجرور المعطوف نحو في الدار
زيد والحجرة عمرو ولم يتأخر نحو في الدار زيد وعمرو الحجرة الخامس الجواز ان تقدم المجرور المعطوف عليه
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ام لا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو بخلاف ما اذا تأخر نحو في الدار زيد
وعمرو الحجرة وهو قول الاخفش والكسائي والفراء والزجاج السادس ان غير العوامل اللفظية والمنع

الثالث التأكيد وهو تابع يفيد تقرير متبوعه أو شمول الحكم لأفراده

فيها وغير اللفظية نحو الابتدائية فيجوز نحو زيد في الدار والقصر بكر لأن الابتداء رافع لزيد و
لبكر فكان العطف على معمول واحد ويمتنع أن في الدار زيدا والحجرة عمرا وهو قول ابن طلحة التابع للجزولي
في غير اللفظية وفي اللفظية الزائدة لأنه غير عارض في الحكم للأول نحو ليس زيد بعالم ولا خارج أخوه وما
شربت من عسل ولا نبيذ لابن بكر وإنما يمتنع في اللفظية المؤثرة لفظا ومعنى وهذا قول ابن الطراوة ورجح
تقييد المسألة بمعمولي عاملين العطف على معمولي عامل واحد وعلى معمولي أكثر من عاملين قال أبو حيان
وغيره أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو أن زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات عامل
نحو أعلم زيد عمرا بكرا جالسا وأبا بكر خالد سعيدا منطلقا وعلى منع العطف على معمولي أكثر من عاملين
نحو أن زيدا ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه بكر الثالث من التوابع التأكيد بالهمزة ويبدل لها الفاء على
القياس في نحو وأسد ويقال التوكيد أيضا وهو الأفصح وهو تابع وهذا كالجنس ليشمل جميع التوابع يفيد
تقرير متبوعه أي تقرير مفهومه ومدلوله أو تقرير شمول الحكم لأفراده أي أفراد المتبوع ومعنى التقرير
هيهنا أن يكون مفهوم التأكيد ومؤداه ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان
معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاءني زيد نفسه إذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الشمول الذي
في كلهم مفهوما من القوم في جاءني القوم كلهم إذ لا بد أن يكون القوم إشارة إلى جماعة معينة فيكون
حقيقة في مجموعها ثم إن التأكيد بتقرير ما ثبت في المتبوع ودل عليه أي يجعله مستقرا محققا بحيث لا يظن
به غيره وبهذا خرج ما عدا المحدود من التوابع أما النعت غير التوكيد والعطف بالحرف فظ وأما النعت
التوكيد نحو نفخة واحدة فإن واحدة تقرير مفهوم المتبوع وهو الوحدة لكن هذه الإفادة ليست بالوضع
فإن النعت إنما وضع للدلالة على معنى في متبوعه وأما عطف البيان فليس جميعه مدلولا عليه بلفظ المتبوع
فزيد في نحو جاءني العالم زيد لا دلالة للعالم عليه بل إنما دل بعض متبوعاته عليه وذلك مع قلة الاشتراك
نحو أقسم بالله أبو حفص عمر إذا فرضنا أنه ليس هناك ممن تسمى بأبي حفص إلا اثنان وثلثة كذا قيل وفي
دلالة المتبوع عليه في هذا أيضا نظر فإن دلالته عليه إنما استفيدت من خارج هو علم المخاطب أو السامع بوضع
هذه الكنية لمسمى هذا الاسم وإلا فأبو حفص مثلا لا يدل على عمر من حيث هو متبوع وأما البدل فمتبوعه
غير مقصود فلا يكون تقريره مقصودا وقولهم إن الإبدال للتقرير معناه أنه لتقرير ما قصد بالبدل
عليه لا لتقرير المتبوع من حيث هو متبوع تنبيه قوله أو شمول الحكم لأفراده ليس للاحتراز بل عن شيء
بل للبيان فائدة التوكيد فتقرير المتبوع جعله مقررا في ذهن السامع بإزالة غفلته عن سماع اللفظ أو

الثالث التأكيد

بازالة توهم كون ذكر المتبوع غلطا او كونه بمعناه المجازي سواء كان منسوبا او منسوبا اليه وتقرير
شمول الحكم لافراده وجعله مقررا في ذهن السامع بازالة توهم ان الحكم انما هو على بعض افراد
المتبوع وحكم على الكل تجوزا لعدم الاعتداد بمن لم يجئ منهم فاذا اكثر التوهم المجاز وغلب الحقيقة
وسياتي تبيان ما يدفع به كل من هذه التوهمات من الفاظ التوكيد ولا يخفى ان قوله يفيد تقرير المتبوع
يغني عن ذكر الشمول لظهور ان جاء القوم كلهم يفيد تقرير المتبوع بازالة توهم كون المراد بالقوم بعضهم
فذكره انما هو زيادة توضيح وهو اي التوكيد اما لفظي وهو اي التوكيد اللفظي اللفظ المكرر بعينه
نحو جاءني زيد زيد او بمرادفه في المعنى نحو حقيق جدير واسكن انت وزوجك الجنة او في الرتبة وان لم يكن
له في حال الافراد معنى بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا او تقويته معنى نحو حسن بسن وشيطان ليطان
ويجب التاكيد اللفظي عند ارادة المتكلم دفع ضرر غفلة السامع او ظنه به الغلط ولا يجدي هاهنا التاكيد
المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فغلطت ففسرته على انه
عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد يجب ايضا عند ارادته دفع ظن السامع تجوزا في
المنسوب نحو زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان المراد بالقتل الضرب الشديد واما عند ارادته دفع
ظنه به التجوز في المنسوب اليه فيجوز اللفظي نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه والمعنوي
كما سياتي تنبيهان الاول التاكيد اللفظي يجري في الاسم ظاهرا كما مر ومضمرا كما سياتي وفي الفعل
باعادة لفظه نحو قام قام زيد او بمرادفه نحو صمت سكت زيد وفي الحرف كذلك نحو نعم نعم وقوله اجل
جير ان كانت ابيحت دعاثره وفي الجملة كقوله ايا من لست اقلاه ولا في البعد انساه لك الله على ذلك
لك الله على ذلك فان كان المؤكد ضميرا متصلا او حرفا غير جواب لم يعد الا مع ما دخل
عليه نحو قمت قمت اكرمتك اكرمتك مررت به مررت به ان زيدا ان زيدا قائم او ان زيدا انه قائم او منفصلا
بفاصل ولو حرف عطف او وقف كقوله ليت شعري هل ثم هل اتينهم وقوله لا ينسك الاسى
تأسيا فما ما من حمام احد معتصما ولا يجوز اعادته وحده دون فصل الا ضرورة كقوله فلا والله لا
يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء واجاز الزمخشري وابن هشام والرضي نحو ان ان زيدا قائم قال ابن مالك
هو مردود لعدم امام يستند اليه وسماع يعتمد عليه ولا حجة في قوله ان ان الكريم يحلم ما لم يرين من
اجاره قد ظلما فانه من الضرورات واما احرف الجواب فتعاد وحدها نحو لا لا نعم نعم والاجود اعادة
الجار مع الظاهر او ضميره نحو مررت بزيد بزيد وقوله تعالى ففي الجنة خالدين فيها ففي رحمة الله هم فيها خالدون

التأكيد

او معنوي والفاظه النفس والعين و

والاكثر اقتران الجملة المؤكدة بعاطف وهو ثم خاصة كما في الارتشاف نحو كلا سيعلمون ثم كلا
سيعلمون وقد يأتي بدونه نحو قوله صـ والله لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا
ويجب ترك العاطف عند ايهام التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا اذ لو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم ان
الضرب متعدد بين وتراخي احدهما عن الاخر والغرض انه لم يقع الا مرة واحدة فان قلت اذا قرن
المؤكد بالعاطف فهل يكون توكيدا او عطف نسق قلت النحويون على انه عطف نسق وان افاد التوكيد
وزعم ابن مالك انه توكيد لفظي اغتفر فيه الفصل بالعاطف كذا قال ابن عادل في تفسيره اقول والصواب
ما ذهب اليه ابن مالك فان العطف في ذلك نظير العطف في الاوصاف المتعددة وقد عرف ان اطلاق
العطف عليها مجاز فيكون هنا كذلك وان كان المؤكد هنا اسما ظاهرا او ضميرا منصوبا منفصلا
فيكون بحسب الارادة بلا شرط نحو قوله صـ ايما امرأة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها باطل باطل ونحو
واياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب وان كان ضميرا منفصلا مرفوعا جاز ان يؤكد
به كل ضمير متصل مرفوعا جاز ان يؤكد به كل ضمير متصل مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا مع تطابقه
في التكلم والافراد والتذكير واضدادها كقمت انا واكرمتني انا ومررت بك انت وضربته هو ومررت
بك انت وبه هو وهكذا واجاز بعضهم توكيد المنفصل بالاشارة وجعل منه ثم انتم هؤلاء الثاني
لا يزيد تكرار اللفظ في التوكيد على ثلث مرات قال الشيخ عز الدين بن عبد السلم اتفق الادباء على ان التاكيد
في لسان العرب اذا وقع بالتكرار لا يزيد على ثلث مرات قال واما قوله تعالى في سورة المرسلات ويل
يومئذ للمكذبين في جميع السورة فذلك ليس بتوكيد بل كل اية قيل فيها ويل يومئذ للمكذبين
في هذه السورة فالمراد المكذبون بما تقدم ذكره قبلها الى اثر ثم يذكر الله معنى اخر ويقول ويل
يومئذ للمكذبين اي بهذا فلا يجتمعا وكذلك فباي الاء ربكما تكذبان في سورة الرحمن او معنوي
هذا تقسيم لقوله اما لفظي وانما اخره وان كان هو المعتد به في التوابع كما قال ابن عقيل لطول الكلام
فيه والفاظه محصورة وثني النفس والعين يكونان لدفع المتكلم ظن السامع تجوزا في المنسوب اليه
فانه اذا قيل قطع الامير اللص احتمل ان يكون باشر قطعه وهو المعنى الحقيقي وان يكون لم يقطعه بل
اليه لكونه سببا امر وهو المعنى المجازي فاذا قيل نفسه وعينه ارتفع ظن التجوز وثبت الحقيقة تنبيه
محل كون النفس والعين من الفاظ التوكيد اذا اريد بهما الحقيقة فلو اريد بالنفس الدم وبالعين الجارحة
المخصوصة نحو اريقت زيد نفسه وطرفت زيد عينه لم يكونا من التوكيد بل بدل بعض من كل وهو ظو

ويطابقان المؤكد في غير التثنية وفيها كالجمع نحو جاء زيد نفسه والزيدان انفسهما

يطابقان المؤكد في غير التثنية وهو الافراد والجمع وفيها اى النفس والعين فيهما اى في التثنية
كالجمع فيجمعان في توكيد الاثنين كما يجمعان في توكيد الجماعة تقول جاء زيد نفسه او عينه
وجاءت هند نفسها او عينها والزيدان انفسهما او اعينهما والزيدون انفسهم او اعينهم والهندات
انفسهن او اعينهن تنبيهان الاول ما جزم به من وجوب جمع النفس والعين في توكيد الاثنين هو ما
صرح به ابن مالك في التسهيل وجزم به ابن هشام في القطر وصرح بعضهم بجواز الاوجه الثلثة
وجزم به ابن هشام في شرح الشذور وقال اذا اكد المثنى بالنفس والعين ففيهما ثلث لغات افصحها الجمع
ودونها الافراد ودونه التثنية ومثل الاوجه الجائزة في قطعت رؤس الكبشين انتهى وانما اخترت
التثنية لكراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة واختير الجمع على الافراد لان التثنية جمع
المعنى في الجمع وشرحه جوز ابن مالك وولده تثنية النفس والعين في توكيد الاثنين نحو قام الزيدان
نفساهما وعيناهما ومنع ذلك ابو حيان وقال انه غلط لم يقل به احد من النحويين انتهى وفي شرح الكافية
للرضي وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب لان في مثل النفس والعين
في جواز الاضافة فيما اضيف الى متضمنه وهو مثنى لفظا نحو قطعت رؤس الكبشين اي راساهما او معنى
كقوله كفا غرى الافواه عند عرين اى كانت فاغرين افواههما عند عرينهما فان مثل ذلك ورد
فيه الجمع والافراد والتثنية فمن الاول نحو فقد صغت قلوبكما وقراءة ابن مسعود والسارق والسارقة
فاقطعوا ايمانهما ومن الافراد بدت لهما سوآتهما ومن التثنية قراءة الجمهور سوآتهما وترد ابن
مالك قياس الجمع والافراد نصا لفهم المعنى وخص الجمهور القياس بالجمع وقصر الافراد على ما
ورد وانما وافق الجمهور على قياس الجمع كراهة اجتماع التثنيتين مع فهم المعنى ولذلك شرطوا ان لا يكون
لكل واحد من المضاف اليه الا شئ واحد لانه اذا كان له اكثر التبس فلا يجوز في قطعت اذني الزيدين
الاثنان بالجمع ولا الافراد للالباس الثالث لا تجمع النفس والعين في التاكيد الا جمع قلة فلا يؤكد
بنفوس ولا عيون قال المرادي في شرح التسهيل وينبغي ان يقيد جمع القلة بافعل فان عينا جمع
على اعيان ولا يؤكد به ولعل هذا مراد الدماميني بان في شرح العمدة لابن مالك وفي شرح المفصل
ابن الخباز جواز اعيان في هذا الباب الرابع يجوز الجمع بين النفس والعين ويجب تقديم النفس على
الاصح نحو جاء زيد نفسه عينه بخلاف عكسه فان النفس هي الذات حقيقة والعين مستعارة لها عن
الجارحة المخصوصة قال بعض المتاخرين وفي استعارة العين للنفس نظر فتامل الخامس يجوز زيادة

الباء بهما فيهما كجاء زيد بنفسه وبعينه ولا يجوز ذلك في غيرهما من ألفاظ التوكيد فأما جاؤوا بأجمعهم فليس من التوكيد لأن الباء لازمة ولأنه بالضمير ولو كان توكيدا لكان الباء زائدة وكان يصح إسقاطها وكان وروده بدونها غالبا وبدون الضمير واجبا وإنما هو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع على حد قولهم فلس وأفلس والمعنى جاؤوا بجماعتهم وخرج بعضهم على زيادة الباء وقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن وفيه نظر سيأتي بيانه وكلا وكلتا للمثنى مذكرا ومؤنثا ويكونان لتعميم شمول الحكم عند إرادة المتكلم دفع ظن السامع تجوزا في الحكم على مدلول المتبوع المتعدد وإنما المراد بعضه نحو جاء الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما قال التفتازاني وفي كون نحو ذلك لدفع توهم عدم الشمول نظر لأن المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد أصلا فلا يتوهم عدم الشمول اللهم إلا أن يقال إن الفعل الصادر عن أحد المصطحبين قد ينسب إليهما كما في قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وإنما يخرجان من الملح الأجاج دون العذب الفرات فالتأكيد بكلا مما يدفع مثل هذا انتهى ومنع إطلاق المثنى على الواحد ممنوع فإن العرب كثيرا ما تطلق عليه مجازا الا ترى إلى قول الشاعر فجعلن مدفع عاقلين أيامنا وجعلن منحر رامتين شمالا فأطلق عاقلين ورامتين على جبل عاقل ورامة مجازا كما كذا قيل قلت وفيه نظر فإنه لم يطلق عاقلين على عاقل ورامتين على رامة من غير اعتبار شيء آخر مع كل منهما بل الظاهر أنه سمى ما حول عاقل ورامة ثم أطلق عليهما عاقلين ورامتين من باب التغليب كالعمرين والقمرين كما قالوا في قول الفرزدق عشية سال المربدان كلاهما قالوا إنما هو مربد واحد لكنه جعله وما حوله مربدين مجازا فلا حجة في البيت على إطلاق المثنى على الواحد فتدبر تنبيهات الأول كما تؤكد بكلا وكلتا المثنى تؤكد بهما ما في معناه نحو جاء زيد وعمرو كلاهما وزينب وهند كلتاهما فلو قال وكلا وكلتا للاثنين بدل قوله للمثنى لكان أولى الثاني ذهب الفراء والفارسي وهشام إلى أن كلا وكلتا لا تؤكدان فيما لا يصلح في محله واحد فلا يجوز أن يقال اختصم الزيدان كلاهما لأنه لا يحتمل أن يكون المراد اختصم أحد الزيدين فلا فائدة في التوكيد وذهب الجمهور إلى الجواز وتبعهم ابن مالك في التسهيل ونقل الخلاف عن الأخفش واحتج المجيز بأن العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو جاء القوم كلهم أجمعون فالتأكيد بأجمع وأكتع بعد كل لا يرفع بها احتمال الرفعة بكل قال أبو حيان والجواب أن المعنى إذا كان يفيده اللفظ حقيقة فلا حاجة للفظ آخر يؤكده إلا إذا قرع به فليتبع من العرب ولم يسمع من العرب التوكيد بهما اتحاد معنى المسند فلا يجوز مات زيد وعاش عمرو كلاهما وهل يجوز لاختلاف لفظه مع اتحاد معناه نحو

وكل وجميع وعامة لغيره من ذي اجزاء يصح افتراقها ولو حكما نحو اشتريت العبد كله وتتصل بضمير مطابق للمؤكد

ذهب زيد وانطلق عمرو كلاهما جزم بجواز ذلك ابن مالك تبعا للاخفش وقال ابو حيان انه يحتاج
الى صريح سماع من كلامهم حتى يصير قانونا يبنى عليه والذى تقتضيه القواعد المنع لانه لا يجتمع
عاملان على معمول واحد فلا يجتمعان على تابع التابع قال ابن هشام الظاهر ان التوكيد يبعد ارادة المجاز
ولا يرفعها البتة ولهذا يأتى الاتيان بالفاظ متعددة ولو صلح بالاول نصا لم يؤكد كما لا يؤكد نحو
الزيدان كلاهما الا ترى الى قول الفرزدق عشية سال المربدان كلاهما وانما هو مربد واحد وجملة
ما حوله مربدين مجازا فعلم ان التوكيد لا يمنع ان يكون فى المؤكد مجازا انتهى قلت فيه نظر اما نحو
الزيدان كلاهما فقد علمت ان الجمهور على جوازه واما قول الفرزدق فليس المراد بالتوكيد فيه دفع ارادة
المجاز فى نحو المؤكد بل دفع ارادته فى نسبة الفعل الى مدلول المؤكد المتعدد فان التاكيد بكلاهما يفيد افادة
شمول الحكم بالسيلان للمربد وما حوله البتة فاندفع توهم ان السائل انما هو المربد وحده لكن حكم بالسيلان
عليه وعلى ما حوله مجازا وهذا نظير قولك جاء العمران كلاهما وكسف القمران كلاهما واما ارادة المجاز فى
المؤكد نفسه فهى مقصودة للمتكلم فكيف يرفعها وكل وجميع وعامة لغيره اى لغير المثنى من ذى اجزاء مفردا
كان او جمعا قال بعضهم اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلى ما
لم يلحظ افراده مجتمعة ولم تصر اجزاء لا يصح تاكيده بكل وجميع انتهى يصح افتراقها اى الاجزاء نحو جاء
القوم كلهم او جميعهم او عامتهم فالقوم ذو اجزاء يصح افتراقها وهى زيد وعمرو وبكر وغيرهم ولا يصح
افتراقها حسا كهذا المثال بل صحته ولو كان حكما نحو اشتريت العبد كله او جميعه او عامته فالعبد ذو
اجزاء يصح افتراقها باعتبار الشراء مثلا وان لم يصح افتراقها باعتبار ذاته بخلاف جاء زيد كله فانه لا
يصح افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما وانما يؤكد بهذه الالفاظ ذو اجزاء كذلك لانها انما تكون لتقرير
الشمول الحكم فما لم يكن المؤكد كذلك لم يمكن توهم ان المراد الحكم على البعض وانما حكم على الكل تجوزا
وتتصل اى الفاظ التوكيد المعنوى بضمير عائد الى المؤكد لفظا ليحصل الربط بين التابع والمتبوع
مطابق للمؤكد فى تذكيره وتانيثه وافراده وضده نحو زيد جاء نفسه هند نفسها والزيدان كلاهما و
الهندان كلتاهما والزيدون كلهم والهندات كلهن وكذا الباقى فليس من التوكيد بجميع قوله تعالى
خلق لكم ما فى الارض جميعا خلافا لمن وهم ولا من التوكيد بكل قراءة بعضهم انا كلا فيها خلافا للفراء
والزمخشرى لعدم الضمير فيهما بل الصواب ان جميعا حال من ما الموصولة وكلا بدل من اسم ان وابدال
الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج

الى الضمير ويجوز في كل ان تلي العوامل اذا لم تتصل بضمير بالضمير نحو جاءني كل القوم ويجوز مجيئها بلا
بخلاف جاءني كلهم فلا يجوز الا في الضرورة وخرجها ابن مالك على ان كلا حال من ضمير الظرف
وفيه ضعفان تنكير كل بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وهو نادر كقول بعضهم مررت بهم كلا اي
جميعا وتقديم الحال على عاملها الظرفي قاله ابن هشام في المغني تذنيب التوكيد بجميع وعامة غريب وقد
اهملها اكثر المصنفين ومن التوكيد بجميع قول امرأة من العرب ترقص ولدها فداك حي خولان جميعهم
وهمدان والتاء في عامة لازمة بمنزلتها في النافلة فتصح مع المؤنث والمذكر فتقول اشتريت الامة
عامتها والعبد عامته كما قال تعالى ويعقوب نافلة وفي الافصاح ان المبرد يفسر عامة باكثر لا بجميع فعلى
هذا يكون بدل بعض من كل لا توكيدا كقوله نهيتك عن هذا وانت جميع وقد يتبع عند ارادة تقوية
التوكيد كل باجمع واخواته وهي اكتع وابصع وابتع وكونها مطابقة للمؤكد في التذكير والتانيث والافراد
والجمع فيقال اشتريت العبد كله اجمع اكتع ابصع ابتع والامة كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء وجاء القوم
كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون والنساء كلهن جمع كتع بصع بتع واما التثنية ففيه خلاف
لانها تطابقه فيها ايضا وهو مذهب الاخفش والكوفيين قال ابن خروف ومن منع التثنية فقد تكلف
ادعى ما لا دليل عليه والمنع مذهب جميع البصريين قال ابن هشام وهو الصحيح لانه لم يسمع وفي الهمع
مما لا يثنى لتعريفه اجمع وجمعاء في التوكيد واخوته خلافا للكوفيين تنبيهان الاول الجمهور على انه
لا يؤكد باجمع دون كل اختيارا كما قال ابو حيان جوازه لكثرة وروده في القرآن والكلام الفصيح
كقوله تعالى لاغوينهم اجمعين وان جهنم لموعدهم اجمعين لاملأن جهنم من الجنة والناس اجمعين وفي
الحديث فله سلبه اجمع فصلوا جلوسا اجمعين قال ابو حيان ولا يبقى دليل المنع وجوز تقديم كل
عند الاجتماع لان النفس يجب تقديمها على العين اذا اجتمعا ويجوز التاكيد بالعين على الانفراد
قاله في الهمع الثاني لا يؤكد باخوات اجمع دونه عند الجمهور وجوزه الكوفيون وابن كيسان محتجين
بقول الشاعر ونائرة بادا الى الشمس اكتع وقول الراجز تحملني الذلفاء حولا اكتعا وقول الاخر بعده
تولوا بالدعاثر واتقونا بنعمان بن زرعة اكتعينا وحمله المانعون على الضرورة الثالث اختلف
في هذه الكلمات عند اجتماعها هل كل منها توكيد لما قبله ام جميعها توكيد للمؤكد الاول فقال الاول
قال ابن برهان اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون كلهم تاكيد للقوم واجمعون
تاكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد منها توكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تاكيد للمؤكد الاول كالصفات

جمهور

المثالية انتهى قلت ويفهم من كلام بعض النحاة قول ثالث من أن أجمعين توكيد لما قبله وما بعده
جميعه توكيد له الرابع قال ابن هشام في شرح اللمحة يجوز أن يجمع بين جميع ألفاظ التوكيد في تركيب
واحد وذلك للمبالغة في التأكيد وما أظن العرب فاهت بجميع الجميع وإنما هذا قياس من النحويين
انتهى وقال في تذكرته نقلا عن ابن عصفور إذا اجتمعت ألفاظ التوكيد بدأت بالنفس فالعين
فأجمع فأكتع فأبصع فأبتع وأنت مخير بين أبصع وأبتع فأيهما شئت قدمته فإن حذفت النفس
أتيت بما بعدها مرتبا أو العين فكذلك وأجمع لو أتيت بأكتع وما بعده لأن ذلك توكيد لأجمع فلا
يؤتى به دونها انتهى وقال الرضي المشهور أنك إذا أردت ذكر أخوات أجمع وجب الابتداء بأجمع ثم
يجيء بأخواته على هذا الترتيب أجمع أكتع أبصع أبتع ولا خلاف أنه لا يجوز تأخير أجمع عن أخواته
وقال ابن كيسان تبدأ بأيتهن شئت بعد أجمع انتهى الخامس قال بعضهم أخوات أجمع ما بعدها على
معنى أنها إذا أفردت دونها لم يكن لها معنى نحو حسن بسن وشيطان ليطان والأكثرون على أن
أكتع مأخوذ من حول كتيع أي تام وأبصع من تبصع العرق أي سال قال الرضي والمشهور أبصع بالصاد
المهملة وقيل بضع بالضاد المعجمة انتهى وفي القاموس تبضع العرق وتبصع وبالمعجمة أصح وأبتع
من البتع بالتحريك وتقديم الباء الموحدة على التاء المثناة من فوق وهو طول العنق مع شدة
مغرزها قال بعضهم ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التوكيدي
بالتأمل الصادق السادس الجمهور على أنه لا تعرض في أجمعين إلى اتحاد وقت الفعل بل معناه ومعنى
كل سواء وذهب الفراء والزجاج والمازني والمبرد إلى أنه يفيد مع التوكيد الاجتماع في وقت
الفعل فإذا قيل قام القوم كلهم احتمل قيامهم مجتمعين ومتفرقين وإذا قيل أجمعون فإن قياما
في وقت واحد وأن هذا هو السبب في ذكر أجمعين بعد كل في الآية ورد بقوله تعالى لأغوينهم
أجمعين فإن إغواء الشيطان لهم ليس في وقت واحد قال بعض المحققين ومن قال بإفادته الاجتماع
لاحظ أنه بحسب أصل الاشتقاق يدل على الاجتماع فلا يبعد قصد ذلك المعنى مع أنه يعتضد
المبالغة تكثير للفائدة انتهى وهذا التوجيه لا يسمن ولا يغني من جوع ومن توهمه جوابا عن الرد
عليهم بتخواته الأفواه فقد أغرب السابع ألفاظ التوكيد معارف أما ما أضيف إلى الضمير
فظ وأما أجمع وتوابعه ففي تعريفه قولان أحدهما أنه بنية الإضافة ونسب إلى سيبويه والثاني
أنه بالعلمية علم على معنى الإحاطة قال محمد بن مسعود الغزني في البديع وتعريفها كتعريف أسامة انتهى

مسئلتان لا تؤكد النكرة الا مع الفائدة ومن ثم امتنع رأيت رجلا نفسه وجاز شريت عبدا كله واذا اكد
المرفوع المتصل بارزا او مستترا بالنفس او بالعين فبعد توكيده بالمنفصل نحو

ولكون هذه الالفاظ معارف منع البصريون نصبها على الحال قاله المرادي في شرح الالفية
مسئلتان الاولى لا تؤكد النكرة بالتوكيد المعنوي الا مع الفائدة هذا ما ذهب اليه الكوفيون و
الاخفش واختاره ابن مالك في كتبه جميعها لصحة السماع به ولان فيه فائدة لان من قال صمت شهرا قد يريد
جميع الشهر وقد يريد اكثره ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد قال ابن هشام في الاوضح وهذا المذهب
هو الصحيح فمن ثم اي من اجل اشتراط الفائدة في توكيد النكرة امتنع رأيت رجلا نفسه لعدم الفائدة و
جاز شريت عبدا كله وصمت حولا كله لحصول الفائدة فان الشراء قد يتعلق ببعض العبد فقط وقد
يتعلق ببعض الحول فالتوكيد يرفع احتمال ذلك قال الرضي فعلى هذا لا يشترط تطابق التاكيد والمؤكد
تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين انتهى والمنع مطلقا مذهب جمهور البصريين قالوا لان الفاظ
التوكيد معارف فلا تجري على النكرات واحتج المجوزون بالسماع كقول الراجز يا ليتني كنت صبيا مرضعا
تحملني الذلفاء حولا اكتعا وقول الاخر قد صرت البكرة يوما اجمعا وقول الاخر نبئت حولا كاملا
كله وقوله لكنه شاقه ان قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب قال ابن مالك لو لم ينقل استعماله
عن العرب لكان جديرا بان يستعمل قياسا فكيف به واستعماله ثابت انتهى قال في الهمع والمانعون مطلقا
يجيبون عما ورد من ذلك بانه محمول على البدل او النعت او الضرورة انتهى وينبغي ان يقال والشذوذ لئلا
يرد ما جاء من ذلك في الاخبار كقول عائشة ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهرا كله الا رمضان تنبيهان
الاول قال غير واحد تحصل الفائدة في توكيد النكرة بان يكون المنكر المؤكد محدودا والتوكيد من الفاظ
الاحاطة كالشواهد المذكورة وفسر المحدود بما كان موضوعا لمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم واسبوع و
شهر وحول وقيل المراد به المعلوم المقدار كدينار ودرهم ويوم وليلة وشهر وسنة والحق ان الفائدة
قد تحصل مع غير ذلك ايضا كما قال المصنف فلا ينبغي الجمود على ما قالوه فتامل الثاني نقل غير واحد
الاتفاق على امتناع توكيد النكرة اذا لم يفد وعورض بما حكاه ابن مالك في شرح التسهيل ان بعض
الكوفيين اجاز توكيد النكرة مطلقا افاد او لم يفد لكن قال ابن هشام في حاشية التسهيل هذا
النقل من ابن مالك لم اقف عليه من غير جهته وفهمت انه استنبطه من اعراب بعض الكوفيين كلمة كل
توكيدا للعجايا في قوله عجايا كلها الا قليل ولا نسلم ان توكيد عجايا لا يفيد ثم كيف يجوز عاقل التكلم
بشيء مع اعترافه انه لا يفيد ثم انه قد نقل في شرح العمدة الاتفاق على المنع اذا لم يفد انتهى المسئلة الثانية
اذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا بالنفس او العين فبعد توكيده بالضمير المنفصل نحو

قوموا

قوموا انتم انفسكم الرابع البدل وهو المقصود اصالة بما نسب الى متبوعه

قوموا انتم انفسكم وقاموا انتم انفسهم وقمن هن انفسهن وقمتن انتن انفسكن وقمت انت نفسك وقوما
انتما انفسكما وقاما هما انفسهما وذلك كراهة ابهام الفاعلية عند اسناد الضمير المؤنث اذ لو قيل
خرجت عينها لتوهمت الجارحة ونفسها لتوهمت نفس الحيوة واحترز بقوله الا اللبس فيه على ما ليس فيه وبهذا
يبطل قول من قال ان العطف كالتأكيد وانما ذلك في العطف خاصة اذ الفصل لا يرفع الابهام المذكور
الا ترى انه لو قيل خرجت اليوم نفسها لكان الابهام باقيا وخرج بقيد الضمير بالمرفوع الضمير المنصوب
والمجرور فيؤكدان بالنفس والعين بدون المنفصل نحو ضربتهم انفسهم ومررت بهم انفسهم وبالمتصل
المنفصل فيؤكد بهما بدونه ايضا نحو انت نفسك قائم وبقيد النفس والعين غيرهما فيؤكد بها المرفوع
المتصل بغير شرط نحو قاموا كلهم او اجمعون لعدم اللبس في ذلك كله الرابع من التوابع البدل وفي التعيين
اصطلاح البصريين والكوفيون يعبرون عنه بالترجمة والتبيين في نقل الاخفش وقال ابن كيسان يعبرون
عنه بالتكرير والغرض منه ان يذكر المقصود بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما
قبله لافادة توكيد الحكم وتقريره لانه بمنزلة اسناد الحكم الى المحكوم عليه مرة وهو في اللغة العوض
وفي الاصطلاح التابع هو التابع كالجنس يشمل جميع التوابع وقوله المقصود اصالة بفتح الهمزة بما نسب
الى متبوعه اخرج ما عدا المحدود من التوابع اما النعت والتوكيد فظاهر واما البيان والمعطوف بالحرف
فانهما وان كانا مقصودين بما نسب الى متبوعهما الا انهما مقصودان تبعا لا اصالة لكن هذا لا ينفي
ما اخرج جميع اقسام المعطوف بالحرف لصدق التعريف على المعطوف ببل في مثل قولنا جاءني زيد بل عمرو لانه
مقصود اصالة بما نسب الى متبوعه وذكر الاول انما هو غلط او سهو لسان كما تقيده كلمة بل و
الجواب عنه بان المتبوع كان مقصود اصالة لكن لما بدا له وعرض عنه خرج عن تلك الحالة وصار
المقصود هو التابع لا يخفى ما فيه ولئن سلم فانما يتم فيما اذا كان ذكر المتبوع غلطا واما اذا كان سهوا
فليس المتبوع مقصودا اصلا فضلا عن ان يكون اصالة فيبقى هذا القسم بخلاف التعريف وايضا فهذا
الجواب يخرج التعريف عن عدم الاطراد الى عدم الانعكاس فان بدل البداء وبدل الغلط ايضا كان المعطوف
ببل فكون المتبوع كان مقصود اصالة لكن لما ابدل منهما اخرجا عن تلك الحالة وصار المقصود هو
التابع فافهم تنبيه ان الاولى رد على هذا الحد انه لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد
فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة
بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد واجيب بان ما نسب الى المتبوع هنا القيام فانه نسب اليه نفيا

نسبة القيام بعينها الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود النسبة بنسبة
ما نسب الى المتبوع فان النسبة المأخوذة في الحد اعم من ان تكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان
يقصد بنسبته الى شيء اثباتا فيكون الاول توطئة للثاني الثاني قال بعض المتأخرين عد البدل
تابعا ظاهر على القول بان عامله عامل المبدل منه واما على القول بان عامله مقدر من جنس عامل المبدل
منه فلا اذ لا يصدق عليه حقيقة التابع اصطلاحا كما لا يخفى فينبغي ان يحمل جعله تابعا على المسامحة
لكان النسبة الصورية انتهى قلت والى هذا اشار شارح المصباح حيث قال ان البدل لكونه مقصودا في
الكلام ومستقلا بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة اللفظ دون المعنى وهو اربعة اقسام الاول
بدل الكل من الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين نحو قوله
تع اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم وقوله ان للمتقين مفازا حدائق واعنابا والتعبير
ببدل الكل من الكل للجمهور وعبر عنه ابن مالك في منظومته بالبدل المطابق وقال في شرح الكبرى هو
اولى لانها عبارة تصلح لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى بخلاف العبارة الاخرى فانها لا تصدق
الا على ذي اجزاء وذلك غير مشترط للاجماع على صحة البدل في اسماء الله كقرأة غير نافع وابن عامر الى صراط
العزيز الحميد الله وعبر عنه في شرح التسهيل ببدل الموافق من الموافق وبعض المغاربة يقول بدل الشيء من
الشيء تنبيه قال الرضي وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل لا
اكاد ادري عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه وما قالوه من ان الفرق بينهما ان البدل هو
المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود
هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا
الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود دون الاول ظاهر انتهى قال المحقق الجرجاني الظاهر انهم لم يريدوا انه
ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك
زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت
الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة مبالغة في الاسناد فالثاني بدل فح يكون التوضيح الحاصل
به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر كما حققه المتأخرون
انتهى وقال شارح التهذيب للمص ان الرضي لما فهم من تعريف ابن الحاجب ان المتبوع في البدل لا يكون مقصودا
اصلا اعترض عليه بما اعترض وحكم بعدم الفرق الجلي ولله در المص حيث سلم مما وقع فيه ابن الحاجب و

والبعض من الكل والاشتمال وهو الذي اشتمل عليه المبدل منه بحيث تتشوق السامع الى ذكره نحو

اوقع غيره باوجز عبارة انتهى يعني ان المص اشار الى الفرق الذي ذكره المحقق المذكور في تعريفه للبدل بقوله
المقصود اصالة فسلم من تداخل القسمين الذي اعترض به الرضي لكنه قال في المسائل الذهبية ان هذا الفرق لا
يجدي نفعا في بعض الامثلة كما اذا كان الثاني لمجرد التفسير بعد الابهام مع ان في الاول فائدة مقصودة
ليست في الثاني وهي الابهام نحو مررت برجل زيد فان زيدا ذكره مفسر الرجل اذ هو دال على ما دل عليه
رجل مع زيادة التعريف فليس الاول منهما توطئة للثاني بل كل منهما مقصود لذاته والتفسير كذلك
فعدم ظهور الفرق الجلي بين عطف البيان وبدل الكل ثابت كما ذكره الرضي انتهى فتامل والثاني
بدل البعض من الكل وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه
سواء كان ذلك البعض نصفا ام اقل ام اكثر على الصحيح وذهب الكسائي وهشام الى ان بدل البعض
لا يقع الا على ما دون النصف ولا يسمى اكلت الرغيف نصفه او ثلثيه او اكثره بدل بعض عندهما ولا بد
في هذا البدل من اتصاله بضمير يعود الى المبدل منه مذكور كبعت العبد نصفه او مقدر كقوله تعالى
ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا اي منهم فمن بدل بعض من الناس لان المستطيع بعض
الناس لا كلهم وقال ابن برهان بدل الكل والمراد بالناس المستطيع فهو عام اريد به خاص لان الله لا
يكلف الحج من لا يستطيع تنبيه التعبير بلفظ البعض والكل بادخال ال عليهما وقع في كلام كثير وقد
استعملهما الزجاجي في جمله كذلك ولعله اعتذر عنه بانه تسامح فيه موافقة للناس قال بعض الائمة لا يجوز
ادخال ال عليهما عند الجمهور وقال ابن خالويه في كتاب ليس تغلط كثير من الخواص بادخال ال على
كل وبعض وليس من لغة العرب لانهما معرفتان في نية الاضافة وبذلك نزل القران وعن الاصمعي
قال قرات اداب ابن المقفع فلم ار فيه لحنا الا قوله العلم اكثر من ان يحاط بالكل منه فاحفظوا البعض
وذلك خطاء لانهما معرفتان لا تدخلهما ال ومثل ذلك قبل وبعد انتهى والجواز مذهب الاخفش
والفارسي ومن الغريب ما وقع في الكتاب الهادي للشادي نقلا عن الازهري ان النحويين اجازوا ادخال
الالف واللام في بعض وكل وانما اباه الاصمعي وانما اباه الاصمعي لان مذهب العرب عدم جواز دخول
الالف واللام عليهما لانهما مضافان البتة اما ظاهرا واما مضمرا انتهى والثالث بدل
الاشتمال ولاختلافهم فيه بينه المص بقوله وهو الذي اشتمل عليه المبدل منه لا كاشتمال الظرف
على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تتشوق السامع عند ذكر
المبدل منه الى ذكره اي ذكر البدل ويكون منتظرا له مجيئ هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا نحو قوله

يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه

٣٥٥

تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل الاشتمال من الشهر لاشتماله عليه بالمعنى
المذكور فالمشتمل هو الاول وهو مذهب الفارسي والرماني وخطاب وابن مالك واختلف في تعليله
فقال ابن جعفر لانه مشتمل على الثاني بالمعنى المذكور ورده بعض المتاخرين بان قولك سلب زيد ثوبه
ليس زيد فيه مشتملا على الثوب لانه لا يدل عليه ولا يتقاضاه كما ذكر في تعريفه انتهى قلت ليس المراد
بكونه يدل عليه ويتقاضاه دلالة تصريحية بل المراد انا اذا قلنا سلب زيد يدل على انه سلب شيء فهو يتقاضا
بيان ذلك المسلوب فيتشوق السامع الى ذكره الى ان يجيء مبينا له وملخصا فافهم وقال الجزولي لان
الثاني اما صفة للاول كاعجبني الجارية حسنها او مكتسب منه صفة نحو سلب زيد ماله فان الاول
اكتسب من الثاني كونه مالكا ورد بانه يلزم منه ان يجيز ضربت زيدا عبده على الاشتمال وهم قد منعوا
ذلك قال ابو حيان في التذكرة وقال طائفة ووقع لابي علي في الحجة ان المشتمل هو الثاني قال بدليل
سرق زيد ثوبه ورد بسرق زيد فرسه وقيل الاشتمال لاحدهما على الاخر وانما المشتمل الاسناد على
الاول على معنى ان الاسناد الى الاول لا يكتفى به من جهة المعنى وانما اسند اليه على قصد غيره مما يتعلق
به ويكون المعنى مختصا بغير الاول ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال لاكتفاء المسند
بالاول وهو مذهب المبرد وقال ابن جني واورد عليه نحو زيد ماله كثير اذ العرب تبدله بدلا من زيد
الا ان نحو الابتداء مشتمل على زيد مجازا وعلى ماله حقيقة وقيل لا يتعين اشتمال احدهما على الاخر بل
تارة يكون المشتمل هو الاول نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وتارة يكون المشتمل هو الثاني
نحو سلب زيد ثوبه ويشكل عليه نحو زيد ماله كثير اذ العرب تبدله بدلا كما قلنا فانه لا اشتمال فيه
لاحدهما على الاخر وامر هذا البدل في الضمير كما مر في بدل البعض فمثال الضمير المذكور ما مر و
مثال المقدر قوله تع قتل اصحاب الاخدود النار ذات الوقود والاصل ناره ثم نابت ال عن الضمير تنبيه ان
الاول يشكل على قول المص وهو بدل الكل من الكل والبعض من الكل والاشتمال الرفع عطف جزء
الاسم على جزء الاسم لان الاسم هو المركب الاضافي وهو بدل البعض وبدل الاشتمال ودفعا ان تقدير
الكلام وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال لحذف جزء الاسم لا تسابق الذهن اليه بقي انه هل يجوز
حذف جزء الاسم ام هو امر مستحدث فيما بين المصنفين لا اصل له في كلام العرب الاظهر هو الثاني
قاله بعض المحققين من شراح الكافية الثاني رد السهيلي بدل البعض والاشتمال الى بدل الكل فقال
العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص وتحذف المضاف وتنويه فاذا قلت اكلت الرغيف ثلثه انما تريد اكلت

بعض

والبدل للبليغ وهو ان ذكر للمبالغة سمي بدل بداء كقولك حبيبي قمر شمس ويقع من الفصحاء وان تدارك الغلط فبدل الغلط نحو جاء زيد الفرس ولا يقع من فصيح

بعض الرغيف ثم تبين ذلك البعض بقولك ثلثه واذا قلت اعجبني زيد علمه انما تريد اعجبني صفة من صفاته
فتبين بقولك علمه تلك الصفة المحذوفة والرابع البدل المباين للمبدل منه وهو ثلثة اقسام لانه ان ذكر المقصود
منها فتسمين فقال ان ذكر للمبالغة سمي بدل بداء بالدال المهملة والتعبير بالاضراب بعيد وذلك ان تذكر المبدل
منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالطت غالطا لكون الثاني مباينا للاول اجنبيا عنه وهذا معتمد
الشعر كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يترقى من الادنى الى الاعلى كقولك حبيبي قمر شمس كانك
وان كنت متعمدا لذكر القمر توهم من نفسك الغلط وترى انك لم تقصد في الاول الا تشبيهها بالشمس كذا قال
الرضي وقال غيره انما سمي بدل بداء لان المتكلم اراده ثم بدا له ان يخبر بالخبر من غير ابطال للاول ويقع بدل
البداء من الفصحاء بل هو من التفنن في الفصاحة كما علمت ولا اختص بغير بكر وقد ذكره سيبويه وليشهد لصحته
قوله عم ان الرجل ليصلي الصلوة وما كتب له نصفها ثلثها الى عشرها وما قيل من انه محمول على اضمار بل
ليس بشيء فان بل لم يثبت حذفها او ذكر لتدارك الغلط فاسمه بدل الغلط او فيسمى بدل الغلط نحو جاءني
زيد الفرس اردت ان تقول جاء الفرس فسبقك لسانك الى زيد ثم تداركت الغلط فقلت الفرس فمعنى قولنا
بدل غلط انه بدل عن اللفظ الذي هو غلط الا ان البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ
ولا يقع بدل الغلط من فصيح ولا فيما يصدر عن روية فلا يكون في شعر اصلا وقد اهمل المصنف القسم الثالث
من اقسام البدل المباين وهو بدل النسيان وهو ان يتعمد ذكر ما هو الغلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره
لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود فمعنى قولنا بدل النسيان انه بدل من شيء ذكر نسيانا
وقد تبين بذلك ان الغلط من جهة اللسان والنسيان من جهة الجنان ولا يقع بدل النسيان ايضا من فصيح
ولا فيما يصدر عن روية وابن مالك وكثير من النحاة لم يفرقوا بين بدل الغلط والنسيان فسموا النوعين
بدل غلط وانما حكمنا باهمال المصنف لبدل النسيان مع امكان ادخاله تحت بدل الغلط كما فعل الاكثرون
لان المصنف قال عنه في حاشية هذا المتن عند ذكره بانه غير مشهور ولا يقع من الفصحاء فقربنا كلامه
وانما لم يقع بدل الغلط من الفصحاء لانه غير فصيح قال البدر الدماميني ولا ادري لاي معنى جزموا بان
بدل الغلط غير فصيح مع ان النسيان لا ينافي الفصاحة اللهم الا ان يكون المراد انهم تتبعوا كلام
الفصحاء فلم يجدوا بدل الغلط ناشيا فيه فحكموا بانه غير فصيح نظرا الى هذا المعنى وليس المراد ان الانسان
اذا سبق لسانه الى ذكر ما لم يقصده فتنبه فذكر المقصود يحكم ان لفظه المذكور على سبيل التنبه غير فصيح
انتهى وقال بعضهم لفظا ان المراد بالفصاحة البلاغة فان الغلط ينافي البلاغة ظاهرا دون الفصاحة

بالاعتبار وانتفاء المطابقة لمقتضى الحال انتهى وحكم بتعيين ذلك بعض المحققين وهو حسن تنبيهات
الاول قضية اطلاق المصنف ان بدل الغلط يصح في النثر وهو قول سيبويه والاكثرين ونقل غيره
انه يختص بالشعر دون النثر وجوزه بعضهم في النثر دون الشعر لان الشعر في الغالب انما يقع عن روية وفكر
وهذا نوع غريب ان يجوز شيء في النثر ولا يجوز في الشعر وانما المعروف عكس ذلك وقال ابن بابشاذ في
شرح الجمل لا يقاس على بدل الغلط لانه يقع على غير قصد انتهى وهو حسن ظ وقال الخطابي ان بدل الغلط
لم يقع في نثر ولا نظم وانه يطلبه فلم يجده وانه طالب به من لقيه فلم يعرفه واستدل المثبتون له بقول
ذي الرمة لمياء في شفتيها حوة لعس وفي اللثات وفي انيابها شنب فان الحوة السواد واللعس سواد
مشوب بحمرة وقال بعضهم انه محمول على التقديم والتاخير اي في شفتيها حوة وفي لثاتها لعس ورده
بعضهم بان ذا الرمة يوجد في شعره التقديم والتاخير كثيرا ويبطله انه يلزم عليه تقدم ما في حيز
الواو العاطفة وهو باطل الثاني الاحسن في التعبير عطفا في تمام بدل المباين ببل فيكون من عطف
النسق لا البدل ثم كون البدل في ذلك صفة لما قبله كما في قولك رايت رجلا حمارا انه يحتمل ان يكون نعتا
بقولك حمار لجاهلا او بليدا كذا قاله غير واحد وفي كلام بعض المحققين ان ادعاء الغلط واظهاره
في بدل البداء ابلغ في المعنى من التصريح بكلمة بل وهو ظ الثالث قال بعض الائمة المختار خلافا
للجمهور اثبات بدل الكل من البعض لوروده نحو يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن
فجنات اعربت بدلا من الجنة وهو بدل كل من البعض وفايدته تقرير ان لها جنات كثيرة لا جنة واحدة
قوله رحم الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات فطلحة بدل من اعظم وهي بعضه وقوله
كاني غداة البين يوم ترحلوا فيوم بدل من الغداة وهي بعضه انتهى والجمهور يأولون ذلك كله هذا
هداية الى مسئلة مهمة من مسائل البدل لا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل من الكل الا من ضمير الغايب
نحو ضربته زيدا وقوله على حالة لو ان في القوم حاتما على جوده لضن بالماء حاتم واما البدل
من ضميري المتكلم والمخاطب لانهما اقوى واخص من الظ فلو ابدل منهما لزم ان يكون المقصود بالنسبة
وهو البدل اقل دلالة من غير المقصود فلم يقولوا بي المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول واما ضمير
الغايب فلم يكن في القوة والوضوح كذلك لوجود الاشتباه فجوزوا ضربته زيدا لذلك وافهم
تقييد المسئلة بالمضمر ان ابدال الظ من الظ جايز كما مر وبدل الكل اي ابداله بدل بعض واشتمال
جايز من المضمر مطلقا كقوله اوعدني بالسجن والاداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم فرجلي الاول بدل

مزناه

وقال بعض المحققين لا يبدل المضمر من مثله ولا من ظاهر وما مثل به لذلك مصنوع على العرب وقمت انت واحببت زيدا اياه تاكيد

من ياء المتكلم بدل بعض من كل وقوله بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا
فمجدنا وسناؤنا بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو نا وانما جاز ذلك لان مدلول الثاني فيه ليس
مدلول الاول فلم يبل بكون الاول اقوى واخص لان الثاني يفيد فائدة زائدة على المتبوع ويرد على
المصنف انهم جوزوا ابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قوله تعالى تكون
لنا عيدا لاولنا وآخرنا واولنا وآخرنا بدل كل من ضمير المتكلم المجرور باللام ولذلك اعيد اللام
مع البدل ولم ار من حكى خلافا في جواز ذلك ولم يعتبر الاخفش قيد افادة الاحاطة فجوزه مطلقا
متمسكا بقوله بكم قريش كفينا كل معضلة وأمّ نهج الهدى من كان ضليلا وقال بعض المحققين و
هو الامام جمال الدين محمد بن مالك في التسهيل تبعه الشيخ جمال الدين بن هشام في الاوضح والجامع
لا يبدل المضمر مطلقا من مثله اي من مضمر وقوفا مع السماع ولا من ظاهر قال في شرح التسهيل انه
لم يسمع وما مثل به لذلك في كلام النحاة مصنوع على العرب ومنا اوهم ذلك جعل توكيدا نحو
قمت انت ورايتك انت ومررت بك انت ورايتك اياك واحببتك زيدا اياه لا تاكيد لفظي اي نحو قمت
انت فكونه تاكيدا متفق عليه من الفريقين واما نحو رايتك اياك فالبصريون على انه بدل والكوفيون
على انه توكيد قال ابن مالك وقول الكوفيين عندي اصح من قول البصريين لان نسبة اياك المنصوب
المنفصل من المنصوب المتصل في نحو رايتك اياك كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل
في نحو فعلت انت والمرفوع تاكيد بالاجماع فليكن المنصوب تاكيدا ليجري المتناسبان مجرى واحدا قال
المرادي وكانه يعني بقوله تاكيد بالاجماع انه يجوز لا انه يتعين فانهم قد اعربوا قمت انت بدلا
انتهى فتامل وقال الرضي والشاطبي والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انها اذا ارادت
التوكيد اتت بالضمير المرفوع المتصل بالضمير المرفوع المنفصل فقال جئت انت ومررت بك
انت واذا ارادت البدل وافقت بين التابع والمتبوع فقال انك جئت ورايتك اياك ومررت به
فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقل سيبويه عن العرب ونقله منه
قوله غيره بالقبول وهم المؤتمنون على ما ينقلون لانهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدهم فلا
يعارض هذا بقياس انتهى واما نحو احببت زيدا اياه فقال ابن مالك الصحيح عندي انه لم يستعمل
في كلام العرب نثره ونظمه ولو استعمل لكان توكيدا لا بدلا وقال ابن هشام وفي ما قاله نظر لانه
لا يؤكد القوي بالضعيف وقد قال العرب زيد هو الفاضل جوز النحويون في هو ان يكون بدلا

ارادت

توكيد القوي

وان يكون

الخامس عطف البيان وهو تابع يشبه الصفة في توضيح متبوعه نحو جاء زيد اخوك

او ان يكون فضلا انتهى وخطا ابراد قوله وقد قالت العرب الى اخره في سياق الرد على ابن مالك فانه
رد عليه وفيه بحث تكميل يوافق البدل متبوعه في واحد من التذكير والافراد وضديهما ان كان بدل
كل قال لم يمنع مانع ككون احدهما مصدرا نحو مفازا حدائق واعنابا او قصد به التفصيل كقوله وكنت كذي
رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت ويخالفه في التعريف والتنكير فيبدل المعرفة من المعرفة
والنكرة من النكرة ومن المعرفة لكن ان اتحد اللفظ في ابدال النكرة من مثلها اشترط ان لا يكون مع الثاني
زيادة بيان كقراءة يعقوب ترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية فانها قد
اتصل بها ذكر سبب الجثو ولا يشترط في ابدال النكرة من المعرفة اتحاد اللفظ ولا ان تكون النكرة
موصوفة خلافا للكوفيين بشهادة السماع بخلافه كقوله فلا وابيك خير منك اني ليؤذيني التحمحم
والصهيل ويجوز قطع البدل نحو مررت بزيد اخوك ويجب مع الفصل نحو بشر من ذلكم النار ويجب
ان تبع متعدد ولم تستوف العدة نحو اتقوا الموبقات الشرك والسحر الخامس من التوابع عطف البيان
سمي بذلك لانه تكرار الاول لمراد فيه لزيادة البيان فكانك رددته على نفسه ولم يحتج الى حرف لانه عين
الاول وقيل والكوفيون يسمونه الترجمة لانه مفسر لمتبوعه قال الاعلم في شرح الجمل هذا الباب يترجم له
البصريون ولا يترجم له الكوفيون وهو تابع يشبه الصفة بمعنى النعت السابق بيانه في توضيح متبوعه
لكن الصفة توضح متبوعها بحسب معنى فيه وعطف البيان يوضح متبوعه بحسب الذات فقوله تابع
كالجنس يشمل جميع التوابع كلها وقوله يشبه الصفة يخرج النعت لان المشبه بالشيء غير ذلك الشيء فكانه
قال تابع غير صفة وقوله في توضيح متبوعه يخرج بقية التوابع لانها غير موضحة نحو جاء زيد اخوك
فاخوك عطف بيان لزيد ذكر لايضاحه تنبيهان الاول اجمعوا على مجيء عطف البيان لايضاح المعرفة وذهب
الكوفيون وجماعة الى انه يجيء لتخصيص النكرة ايضا ونفاه جمهور البصريين وخرجوا ما جاء من ذلك على البدل
فلذلك لم يثبتا القسم وحجتهم ان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان
بعض النكرات قد يكون اخص من بعض والاخص يبين غير الاخص الثاني قال السعد التفتازاني في شرح
التلخيص فائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح لما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى
جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما يجيء الصفة لذلك
انتهى وتعقبه ابو حيان قول الزمخشري بانهم شرطوا في عطف البيان الجمود والجامد ليس فيه اشعار بمدح
انما يشعر بالمدح المشتق الا ان يقال انه لما وصف عطف البيان هنا بقوله الحرام اقتضى المجموع المدح فيمكن

ذلك

ويتبعه في اربعة من عشرة كالنعت ويفترق عن البدل في نحو هند قام ابوها زيد لان البدل منه مستغنى عنه وهنا لا ابدله

فذلك سهو وقضية كلام بعضهم ان تجويز عطف البيان المدح راي اهل المعاني دون النحويين قال المبرد عطف
من اقتصر محز فايدته على ذكر الايضاح من النحويين ولو سلم انه راي الجميع امكن ان يقال ان ذلك مسكوت
عنه فلا يرد وانه لمجتنبا والاهم الاغلب الثالث اشترط الجرجاني والزمخشري كون البيان اخص من متبوعه
وهو مخالف لقول سيبويه في يا هذا ذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان مع ان الاشارة اخص من المضاف الى ذي
الاداة كما قاله ابن هشام وقال البدر بن مالك وهو مخالف للقياس ايضا لان عطف البيان في الجامد بمنزلة
النعت في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان انتهى
وقضيتهما نقل الاشتراط المذكور على الرجلين تبعا لابن مالك في شرح الكافية والصواب ان قول اكثر
النحويين كما قاله في حاشية التسهيل لانه يلزم من كونه موضحا ان يكون اعرف لانا نقول يجوز ان يوضح
متبوعه عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الانفراد قال السيد الشريف في شرح المفتاح ويتبعه اي
يتبع عطف البيان متبوعه وجوبا في اربعة من عشرة اوجه الاعراب الثلاثة والافراد والتذكير والتنكير و
فروعهن كالنعت تقول جاءني محمد ابو الفضل كما تقول جاءني محمد الفاضل فابو الفضل والفاضل
مرفوعان والرفع واحد من ثلاثة وهي الرفع والنصب والجر ومفردان والافراد والتثنية واحد من ثلاثة ايضا
وهي الافراد والتثنية والجمع ومذكران والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتانيث ومعرفان و
التعريف واحد من اثنين ايضا وهو التعريف والتنكير ويصح في عطف البيان اعرابه بدل كل من كل الا فيما
من البيان ويفترق عطف البيان عن البدل في نحو هند قام اخوها زيد فزيد عطف بيان على اخوها
ولا يجوز ان يكون بدلا منه لانه لو كان بدلا منه لكان مستغنى عنه لان المبدل منه مستغنى عنه في الكلام
وهنا لا ابدله لاشتماله على ضمير رابط الجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه كما سيأتي
والرابط هنا هو الضمير المضاف اليه الاخ الذي هو متبوع زيد ولو سقط لم يصح فوجب ان يكون اخوها
عطف بيان لا بدلا تنبيه قضية قوله ان المبدل منه مستغنى عنه انه في حكم المطروح لفظا ومعنى وهو هنا
المار في حكي المبرد عنه انه كان يقول اذا ابدلت من الشيء فقد طرحته من لفظي ولهذا جعل الزمخشري ان
اعبدوا الله عطف بيان قال في المغني وانما لم يجعله بدلا لتوهمه انه يخل بعايد الموصول لان
المبدل منه في قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عايد والعايد موجود حسا فلا مانع انتهى والحق ان المبدل
منه ليس في حكم الطرح لا لفظا ولا معنى الا في بدل الغلط كما سنبينه من كلام الرضي فعلى هذا لا مانع
من جعل زيد في مثال المصنف بدلا من اخوها وقد صرح الزمخشري في المفصل الى الحق في المسالة فقال و

وفي نحو يا زيد الحارث وجا الضارب الرجل زيد لان البدل في نية تكرار العامل وفي الحارث والضارب زيد ممتنعان

قولهم ان البدل في حكم تنحية الاول منهم ابيان ما يستقل له بنفسه مفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه الا انهم يعنون هذا والاول واطراحه الا ترى تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يفد كلامك انتهى كلامه ومثاله هذا نظير مثال المصنف في الارتشاف عن الفارسي ان معنى قولهم ان البدل في نية الطرح انه يعتمد له عامل من جنس الاول ولا يعمل به لا ان الاول مطرح اذ لا ان في كلام العرب ما يبطل ذلك الكر زيد ضربته اياه فلو طرح الضمير لم يسوغ ما يربط الجملة بالابتداء وقال الرضي عليه من الله الرضا لا كلام في ان البدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض الاشتمال وفي بدل الكل ايضا اذا كان المبدل منه لا يستغنى عنه نحو ضربت الذي مررت به اخاك اذ لا تبقا ضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه زيدا كريم وقد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال وكانه لحو اشراره كانه ما حاجبه معين بسواد وقال ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الاعضب ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون الثاني وليس في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط وقولهم ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه ممنوع الا في بدل الغلط لان المبدل منه في الابدال الثلثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فايدة لم تحصل لو لم تذكره وفي الكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فايدة تصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر وفي نحو يا زيد الحارث وجاء الضارب الرجل زيد فالحارث في المثال الاول عطف بيان على زيد وزيد في المثال الثاني عطف بيان على الرجل ولا يجوز ان يكونا بدلين لان البدل في نية تكرار العامل فلو جعلا بدلين كان التقدير يا الحارث وجاء الضارب زيد والحال ان يا الحارث بالجمع بين ال وحرف النداء والضارب زيد باضافة الصفة المحلاة بال الى المجرد منها ممتنعان لان ال وحرف النداء لا يجتمعان هنا والصفة المحلاة بال لا تضاف الا الى المعرف بها واجاز الفراء اضافة الصفة المذكورة الى جميع المعارف فلا يمتنع عنده جعل زيد بدلا من الرجل فايدة قال الاعلم في شرح الجمل الدليل على ان البدل في نية تكرار العامل ثلثة ادلة شرعي ولغوي وقياسي فالشرعي قوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا الاية وقال الملا الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن امن منهم واللغوي قول الشاعر اذا ما مات ميت من تميم وسرك ان يعيش فجي بزاد بخبز او بتمر او بسمن او الشي الملفف في البجاد والقياسي نحو يا اخانا زيد اذ لو كان في غير نية النداء لقال يا اخانا زيدا تنبيهات الاول هذه العلة وجه

كون البدل في نية تكرار العامل يجري في مسائل اخر فتمتنع البدلية ويتعين عطف البيان ولذلك
قال المصنف في نحو يا زيد الحارث فمنها ان يتبع مجرورا باي مفصل نحو باي الرجلين زيد وعمرو مررت
فلو جعلت زيدا وما عطف عليه بدلا من الرجلين والبدل في نية تكرار العامل لزم اضافة اي الى المفرد
المفردة وهي لا تضاف اليها الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو اي زيد احسن بمعنى اي اجزائه احسن او
عطف على اي مثلها نحو اي واي فارس الاحزاب ومنها ان يتبع مجرورا بكلا نحو كلا اخويك زيد
وعمرو عندك فلو جعل زيد وما عطف عليه بدلا من اخويك لزم اضافة كلا الى مفرد وهو ممتنع لانها تضاف الى
مثنى غير مفرد وشذ قوله كلا اخي وخليلي واجدي عضدا في النائبات والمام الملمات ومنها ان يتبع
المنادى بالعلم مرفوعا او منصوبا نحو يا سعيد كرز بالرفع او كرزا بالنصب فلو جعل كرز او كرزا بدلا
لزم ضمه بخلاف يا سعيد كرز بالضم فانه يمتنع ان يكون عطف بيان ويجب ان يكون بدلا الثالث امتناع
البدلية في جميع هذه المسائل مبني على ان البدل لابد ان يكون في نية تكرار العامل وفيه نظر لانهم يغتفرون
في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وقد جوزوا في انك انت تكون انت تاكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز
انك انت قاله ابن هشام في حواشي التسهيل وسبقه الى ذلك ابن القواس في شرح الدرة قال ابن النحاس في التعليقة
انما اغتفر في الثواني ما لم يغتفر في الاوائل من قبل انه اذا كان ثانيا يكون ما قبله قد وفى الموضع ما
يقتضيه فجاز التوسع في ثاني الامر بخلاف لو ما اتينا بالتوسع من اول الامر فانا حينئذ لا نعطي
الموضع شيئا مما يستحقه انتهى وهذه قاعدة يبتنى عليها كثير من المسائل فاحفظها الثالث تمام قال
المصنف ويفترق عن البدل في نحو هند قام اخوها اه اشارة الى ان عطف البيان يفترق عن البدل في
غير ما ذكره من الصور فمنها ان عطف البيان لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لانه في الجوامد نظير النعت
في المشتقات قال في المغني ووهم الزمخشري واجاز في ان اعبدوا الله ان يكون بيانا للهاء من قوله تعالى
ما امرتني به ذهولا عن هذه النكتة وممن نص عليها من المتاخرين ابو محمد بن السيد وابن مالك والقياس
معهما واما البدل فيكون عند الجمهور تابعا للمضمر كرايته اياه وللظاهر كرايت زيدا وخالفهم ابن مالك
وتقدم الكلام على ذلك ومنها انه لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره واما قول الزمخشري ان مقام
ابراهيم عطف على ايات بينات فقال ابن هشام انه سهو ثم اعتذر بقوله عنه قد يكون عبر عن البدل
بعطف البيان لتاخيهما ولا يختلفون في جواز التخالف في البدل كما مر قال الرضي والذي يحكم
انه يجوز التخالف في عطف البيان ايضا ومنها انه لا يكون جملة بخلاف البدل نحو ما يقال لك الا ما

فقد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم ونحو واسروا النجوى الذين ظلموا
هل هذا الا بشر مثلكم وهو اصح الاقوال في عرفت زيدا ابو من هو ومنها انه لا يكون تابعا
لجملة بخلاف البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا ونحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام
وبنين وقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما ومنها انه لا يكون فعلا
تابعا للفعل بخلاف البدل نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب ومنها انه لا يكون
بلفظ الاول ويجوز ذلك في البدل بشرط ان يكون مع الثاني زيادة بيان كما مر وهذا الفرق ذهب اليه
ابن الطراوة وتبعه ابن مالك وولده وحجتهم ان الشيء لا يبين نفسه وقد مضى ابطالها على ان حجتهم هذه
تقتضي ان البدل ليس مبينا للمبدل منه والامر كذلك ولهذا منع سيبويه في المسكين وبك المسكين ومما
يفارق البدل عطف البيان في انه بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين والعطف تبيين بالمفرد المحض قاله ابن
هشام في المغني هذه الاسماء العاملة عمل الفعل المشبهة بالافعال اعلم ان العمل اصل في الافعال فرع في
غيرها وذلك ان الفعل وضع ليسند اليه شيء فلذلك وجب تكرره فرعا لانه مقتضاه والمقتضي مرتبته
التقديم على مقتضاه وكان حقه ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه لم يوضع لطلب غيره لكنه عمل
في غير المسند اليه من المفاعيل التي لم يقم مقام الفاعل بالتبعية للفاعل لاقتضائه لها فصار الفعل في
عمل المسند اليه اصلا وفي غيره تبعا وغير الفعل من الصفات والمصدر فرع عليه في العمل لانها لم توضع لما
وضع له الفعل لكنها شابهت الفعل من حيث دلالتها على معناه فاعملت عمله وهي ايضا خمسة المصدر
واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل وعدها بعضهم ستة بزيادة اسم الفعل و
اعتذر المصنف عن اهماله في الحاشية بعدم اشتداد الحاجة اليه وبعضهم سبعة بزيادة المثال ولم يتعرض له
لانه محول عن اسم الفاعل كما سنبينه واوصلها ابن هشام في الشذور الى عشرة السبعة المذكورة واسم
المصدر والظرف والمجرور المعتمدان واما اسم المصدر فانما لم يتعرض له لندور اعماله بل البصريون يمنعون
اعماله نظرا الى ان اصل وضعه لغير المصدر واما الظرف والمجرور المعتمدان فاكتفى عن ذكرهما هنا
بذكره في حقيقة الجمل وسياتي الكلام عليها هنا ان شاء الله تعالى تنبيه انما اتى المصنف ايضا هنا لموافقة
هذه الاسماء ما ذكر قبلها من التوابع في العدد الاول من الاسماء العاملة عمل الفعل المصدر هذا التعبير
متفق عليه قال في شرح الضوء وانما سمي به لان الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضع الذي
يصدر عنه الابل قال الرضي سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وقال ابن مالك هو من تسمية بالفظه لو

الاسماء العاملة

وهو اسم الحدث الذي اشتق منه الفعل

وبدء به لانه اصل المشتق على الصحيح كما سيأتي ولانه يعمل في الازمنة كلها وهو اسم الحدث اي اسم
يدل على الحدث مطابقة كالضرب او تضمنا كالجلسة والجلسة وهذا كالجنس فيشمل المحدود وغيره
من اسماء المصادر ونحوها وقوله الذي اشتق منه الفعل اخرج ما عدا المحدود وهذا الحد اولى من حده
في التهذيب تبعا للكافية بانه اسم الحدث الجاري على الفعل لما في لفظ الجريان من الابهام الذي ينبغي
صيانة الحد عن مثله وفسر بعضهم جريانه على الفعل باشتماله على جميع حروفه وهو منقوض بالصفات
كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فانها جارية على الفعل بالمعنى المذكور لاشتمالها على جميع
حروف افعالها فالاولى ان يفسر الجريان بما قاله غيره واعلم انه انما حده اسم الحدث بعد ما اشتق منه ما نصب
به على انه مفعول مطلق ويخرج المذكورات قطعا ثم حده هنا مبني على مذهب البصريين من ان المصدر
اصل الفعل وهو فرعه وذهب الكوفيون الى العكس وقال ابن طلحة كل منهما اصل فلا اشتقاق واحتج
البصريون من ثلثة اوجه احدها ان المصدر اسم والاسم اولى بالاصالة من الفعل الثاني ان المصدر يدل
على معنى واحد وهو الحدث والفعل يدل على معنيين وهما الحدث والزمان والواحد قبل الاثنين الثالث
وهو العمدة ان كل فرع يؤخذ من اصل ويصاغ منه ينبغي ان يكون في الفرع ما في الاصل مع زيادة هي الغرض
من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد
الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك لزيد ضرب نسبة الضرب الى زيد
لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخص فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه
على الزمان واحتج الكوفيون من ثلثة اوجه ايضا الاول ان الفعل يعمل في المصدر كقولك نظرت نظرا
والعامل اولى بالاصالة ونقض بالحروف فانها تعمل في الاسماء والافعال وليست اصولا لها الثاني ان
المصدر يذكر توكيدا للفعل كقولك قمت قياما والمؤكد اولى بالاصالة نحو قام القوم اجمعون ومعنى
احدهما غير مشتق من الاخر الثالث ان المصدر يعتل باعتلال الفعل كقولك قام قياما وصام صياما او
يصح بصحته كقولك عاود عوادا والمتبوع اولى بالاصالة ونقض بالمضارع فانه يعتل باعتلال الماضي
نحو قام يقوم ويصح بصحته نحو عور يعور وليس احدهما مشتقا من الاخر تنبيهان الاول ينبني على الخلاف
تعيين الفعل الذي يشتق منه المصدر على قول الكوفيين على الخلاف في الافعال ايها اسبق زمانه سبق فقيل
الماضي وقيل المستقبل وهو الحق لان الماضي كان قبل وجوده مستقبلا اذ هو مسبوق بعدمه الثاني
اختلف في الصفة فالجمهور على ان اصلها المصدر قال ابن مالك في شرح التسهيل يعضد الاستدلال

على فرعية الفعل بالنسبة الى المصدر يستدل على فرعية الصفة بالنسبة اليه لان كل صفة تضمنت حروف
الفعل فيها ما في المصدر من الدلالة على الحدث وتزيد بالدلالة على ما هي له كما زاد الفعل بالدلالة على
الزمان المعين فيجب كون الصفة مشتقة من المصدر لا من الفعل اذ ليس فيها ما في الفعل من الدلالة
على زمان معين وذهب جماعة الى ان اصلها الفعل ونسب الرضى هذا القول الى السيرافي وقال الحسن
ابن المطهر الحلي ره في نهاية الاصول ذكر ابو علي في التكملة انها مشتقة من الافعال وكذا عبد القاهر
واستدل ابو علي بكونها جارية على سنن الافعال وطرقها والافعال اصولها القريبة والمصادر التي هي
افعال اصولها البعيدة واذا ثبت هذا كان لنا ان نشتقها من الافعال لانها اصولها القريبة ومن المصادر
لانها اصولها البعيدة انتهى فائدة الاشتقاق ثلثة اقسام اصغر وهو اتفاق اللفظين في الحروف الاصلية
والترتيب نحو نصر ينصر ناصر وصغير ويسمى كبير او اوسط وهو اتفاقهما في الحروف دون الترتيب نحو جبذ
وجذب واكبر وهو اتفاقهما في بعض الحروف دون بعض نحو ثلم وثلب وحيث اطلق الاشتقاق فالمراد
الاول ويعمل المصدر عمل فعله المشتق منه في التعدي واللزوم فان كان لازما لزم المصدر وتعدى بالتعدي
على حسب تعديه فتقول عجبت من قيامك ومن ضربك زيدا ومن اعطائك زيدا درهما ومن ظنك عمرا
قائما ومن اعلامك عمرا قائما مطلقا اي سواء كان ماضيا او حالا او مستقبلا تقول اعجبني ضرب
زيد عمرا امس كما تقول الان او غدا تنبيهان الاول اختلف في سبب اعمال المصدر عمل فعله فقيل
لشبهه بالفعل معنى من حيث كونه يتقدر بان والفعل وهو قضية كلام المصنف حيث قال في ترجمة
الباب الاسماء العاملة للشبه بالافعال تامل قال الرضي وتقديرهم له بان والفعل لانهم اذا كان بمعنى
الحال لان ان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه
يبقى معها على معنى المضي لكنهم قدروه بان دون ما وكي وان كان في الحال ايضا لكونها اشهر واكثر
استعمالا منهما ولتقديرهم له بان والفعل وهم بعضهم فظن انه لا يعمل حالا لتعذر تقديره اذن بان
انتهى وقال غير واحد منهم ابن هشام في الاوضح والقطر ما معناه انه اذا كان بمعنى المضي او الاستقبال
قدر بان واذا كان بمعنى الحال قدر بما قال الدماميني ولك تقدير المصدر في جميع الحالات بالفعل
مع ما لانها تدخل على الافعال الثلاثة نحو اعجبني ما صنعت امس وما تصنع الان وما تصنع غدا انتهى
وقال ابن مالك في شرح الكافية يعمل المصدر عمل فعله لا لشبهه بالفعل بل لانه اصل والفعل فرع و
لذلك يعمل مرادا به المضي والحال والاستقبال بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لشبهه بالفعل المضارع

الا اذا كان مفعولا مطلقا

فاشترط كونه حالا او مستقبلا لانهما مدلولا المصدر وقال بعضهم انما عمل لنيابته عن الفعل والدال
عمل في الازمنة كلها لان الفعل لا يشترط فيه زمان مخصوص الثاني يشترط لعمل المصدر مؤولا او لا
ان لا يصغر فلا تقول اعجبني ضريبك زيدا لان التصغير من خصائص الاسماء فيبعد عن الفعل وهذا
الشرط مجمع عليه الثالث ان لا يحد بالتاء او التثنية او الجمع فلا تقول اعجبني ضربتك او ضرباك
او ضرباتك زيدا لان الفعل يصدق على القليل والكثير والمصدر انما عمل لمشابهته له او اضافته
او نيابته عنه فرجوعه عنه ان لا يبعد عنه بالتحديد بما ذكرنا وورد في كلامهم مما يخالف ذلك فشاذ لا
يقاس عليه قاله ابن مالك الثالث ان لا يتبع بنعت او غيره قبل العمل فلا تقول اعجبني ضربك الشديد
زيدا لانه مع معموله كموصول مع صلته فلا يفصل بينهما واما قول الحطيئة ازمعت يأسا مبينا
من نوالكم ولن ترى طاردا للحر كاليأس فمن متعلق بيئست محذوفا لا بيأسا كما توهمه بعضهم فان
اتبع بعد العمل جاز كقوله ان وجدي بك الشديد اراني عاذرا فيك من عهدت عذولا الرابع
ان لا يكون مضمرا فلا يقال ضربي زيدا حسن وهو عمرا قبيح لانه بالاضمار يبعد عن مشابهة الفعل واجاز
ذلك الكوفيون واستدلوا بقول زهير وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم
قالوا فعنها متعلق بالضمير العائد الى الحديث المفهوم من السياق وتأوله البصريون على تعليق عن
بمحذوف اي اعني عنها وفيه نظر ظاهر واجاز ابو علي في رواية الرماني وابن جني اعماله مضمرا في المجرور
وجماعة في الظرف واجاز الرضي اعماله فيهما قال ابن عقيل واطلق النحويون النقل عن الكوفيين
في اعمالهم ضمير المصدر مع خلاف النقل في اعمال صريحه الخامس ان لا يكون محذوفا لانه يكون كحذف
الموصول مع صلته قال ابن هشام في شرح القطر ولهذا ردوا على من قال في بسم الله ان التقدير ابتدائي
بسم الله ثابت فحذف المبتدأ والخبر وابقى معمول المبتدأ وجعلوا من الضرورة قوله هل تذكرون
الى الدين هجرتكم ومسحكم صلبكم رحمن قربانا انتهى والاولى ان يقال التقدير قائلين يا رحمن
قربانا فاذا توفرت هذه الشروط للمصدر عمل عمل فعله مطلقا كما مر الا اذا كان مفعولا مطلقا لان
تقديره بان والفعل او بما والفعل متعذر اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربة او ضربا شديدا
ضربت ان ضربت واما قولك ضربت ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في
الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص فالعمل في نحو قولك ضربته
ضربا زيدا وقولك ضربته في جواب من قال لك كم ضربت ليس للمصدر بل للفعل الظاهر في المثال الاول

الا اذا كان مفعولا مطلقا الا اذا كان بدلا عن الفعل فيعمل في الاصح والاكثر ان يضاف الى فاعله ولا يتقدم معموله عليه

٣٤٨

للمقدر في الثاني الا اذا كان المطلق بدلا من الفعل اي نائبا منابه بعد حذفه وجوبا ففيه وجهان
احدهما ان يكون العامل الفعل المحذوف بناء على ان الاصل في العمل له ولا ينعزل عنه بالحذف وهذا
رأي المبرد والسيرافي وجماعة الثاني ان يكون العامل المصدر لا لكونه مصدرا بل لكونه بدلا عن الفعل
بدليل انه لا يجمع بينهما لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا قلت سقيا زيدا فزيدا منصوب
بسقيا من حيث انه قام مقام اسق لا من حيث كونه مصدرا هو مفعول مطلق والا لزم ان يعمل كل مصدر
هو مفعول مطلق وهذا الوجه مذهب سيبويه والاخفش والفراء والزجاج والفارسي وذهب بعضهم
الى ان العامل فعل من غير لفظ المصدر كالزم ونحوه وهذا وجه ثالث تنبيه المفعول المطلق لا يكون بدلا
عن الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله فلم ينتصب وانما يقال انه بدل عن الفعل مجازا اذا لم يجز
اظهار الفعل فكانه بدل منه قاله الرضي والاكثر في المصدر ان يضاف الى فاعله لانه محل الذي يقوم به فجعله
معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من فصله ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد نحو قوله تعـ ولولا دفع
الله الناس ويجوز ان يضاف الى مفعوله اذا قامت قرينة على كونه مفعولا اما بمجيء تابع له منصوبا حملا
على المحل نحو عجبت من ضرب زيد الكريم بنصب الكريم وبمجيء الفاعل بعده صريحا كقوله افنى تلادي وما جمعت
من نشب قرع القواقيز افواه الاباريق فيمن رواه برفع الافواه والقواقيز جمع قاقوزة بالزاي وهو القدح
ويروى القواقير بالراء المهملة او بقرينة معنوية نحو اعجبني اكل الخبز تنبيه تابع ما اضيف اليه المصدر من فاعل
او مفعول يجري على اللفظ او يحمل على المحل فيرفع ان كان المضاف اليه فاعلا كقوله حتى تهجر في الرواح وهاجها
طلب المعقب حقه المظلوم برفع المظلوم نعتا للمعقب على محله اي كما يطلب المعقب المظلوم حقه وينصب ان كان
المضاف اليه مفعولا كقوله قد كنت داينت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا فالليان عطف على محل
الافلاس هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين وذهب سيبويه والجمهور الى منع الاتباع على المحل وما
جاء من ذلك فمؤول قال المرادي والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتأويل خلاف الظاهر انتهى
وعلى الجواز فقد اختلف في المختار من ذلك فقالت طائفة المختار الاتباع على اللفظ وقال الكوفيون هو
كذلك الا ان يفصل بين التابع والمتبوع فيستويان نحو يعجبني ضرب زيد عمرو او بكر ويتعين الاتباع
على المحل بالاتفاق اذا كان المفعول المضاف اليه ضميرا نحو يعجبني زيدا كرامك وعمرا ولا يجوز الاتباع
على اللفظ الا في ضرورة ذكره في الارتشاف ولا يتقدم معموله اي المصدر عليه لانه عند العمل مؤول بحرف
مصدري مع الفعل والحرف المصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة

عليه

الحرف

الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وأما قوله وبعض الحلم عند الجهل للذلة إذعان فأوله
على إضمار فعل قال ابن هشام وأجاز السهيلي تقديم الجار والمجرور واستدل بقوله تعالى لا يبغون عنها حولا
وقولهم اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجا ومخرجا انتهى وتبعه الرضي فقال وأنا لا أرى منعا من تقديم معموله
عليه إذا كان ظرفا أو شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة وإليك الفرار قال تعالى ولا تأخذكم
بهما رأفة وقال بلغ معه السعي وفي نهج البلاغة قلت عنكم نبوته ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في
مثله تكلف وليس كل ما أول بشيء حكمه حكم ما أول به فلا منع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع
أنه لا يلزم أحكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف ونحوه يكفيهما رائحة
الفعل حتى أنه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون
فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي أي انتفى بنعمة الله وبحمده منك الجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون
انتهى قال الدماميني وهنا نكتة ينبغي التنبيه لها وهي أن المصدر إنما يتقدر بالحرف المصدري والفعل
حيث يكون فاعل المصدر أو نائبه مذكورا إما بطريق الرفع كما في أعجبني قيام الزيدان وضرب السارقين
لإمكان التأويل هنا لأنك إذا جئت بالفعل وجدت في اللفظ ما تسنده إليه فيستقيم التأويل وأما
حيث لا يكون للفاعل ولا نائبه ذكر في التركيب أصلا فإن التأويل بذلك يمتنع لما يلزم من بقاء الفعل
بلا فاعل أو نائب عنه ففي القسم الأول يمتنع التقديم لأنه من باب تقديم معمول الصلة فإن تقدم ما
يتخيل أنه معمول المصدر قدر له عامل متقدم يفسره المتأخر كما إذا قلت أعجبني عن الشر بعدك
فالتقدير أعجبني بعدك عن الشر بعدك وحذف المصدر مدلولا عليه بالمذكور أخرا وفي القسم الثاني
يجوز تقديم معمول المصدر الذي هو ظرف أو شبهه لانتفاء المانع نحو ولا تأخذكم بهما رأفة أكان للناس
عجبا ومنه قول كعب في قصيدته المشهورة ضخم مقلدها فعم مقيد في خلقها عن بنات الفحل تفضيل
قال ابن هشام في شرحه لهذه القصيدة عن بنات الفحل يتعلق بتفضيل إن كان مصدرا لأنه ليس
منحلا بأن والفعل ومن ظن أن المصدر لا يتقدم معموله عليه مطلقا فهو واهم انتهى ثم المصدر يعمل
منونا ومضافا ومقرونا باللام لكن إعماله مضافا للفاعل مع ذكر المفعول أو حذفه أكثر من إعماله
منونا أو مضافا للمفعول أو مقرونا باللام نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض وأما إعماله
مضافا للمفعول مع ترك الفاعل فكثير نحو لا يسأم الإنسان من دعاء الخير ومع ذكره قليل وليس
خاصا بالشعر كما زعم بعضهم بدليل قوله تعالى حج البيت من استطاع إليه سبيلا وأن يحج البيت المستطيع

بناتـ

قال

وإعماله مع اللام ضعيف كقوله ضعيف النكاية أعداءه

قال ابن هشام وغيره ولا يصح الاستدلال بآية الحج لأنها ليست من ذلك في شيء بل الموصول في موضع
جر بدل بعض من الناس أو في موضع رفع بالابتداء على أن من موصولة ضمنت معنى الشرط أو شرطية
وحذف الجزاء والجواب أي من استطاع فليحج ويؤيد الابتداء ومن كفر فإن الله غني عن العالمين وأما الحمل
على الفاعلية فيفسد المعنى إذ التقدير حينئذ ولله على الناس أن يحج المستطيع فيأثم الناس كلهم انتهى قال
بعضهم وفي دعوى فساد المعنى نظر لأن حج المستطيع فرض كفاية على جميع المكلفين ومعلوم أن المخاطبين
بفرض الكفاية إذا لم يفعله أحد منهم فكلهم آثمون انتهى فتأمل وإعماله منونا أقيس من إعماله مضافا وبأل
لأنه يشبه الفعل حينئذ في التنكير نحو أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ومنعه الكوفيون وقالوا العمل بعد
للفعل فقدروا أو يطعم يتيما وإعماله مع اللام ضعيف في القياس لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بأل وهو
قليل في الاستعمال أيضا فلذلك لا يعمل عند بعضهم إلا في الشعر كقوله أي الشاعر يصف جبانا بضعيف الرأي
ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخي الأجل فالنكاية مصدر مقرون بأل وفاعله محذوف وأعداءه
مفعوله والمعنى ضعيف نكايته أعداءه يظن أن الفرار من الموت يباعد الأجل فلا يجاري أعداءه حبا
للسلامة وهذا من الغلط وفي التنزيل قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم وما أحسن قول العميد
فخر الكتاب مؤيد الدين الطغرائي حب السلامة يثني هم صاحبه عن المعالي ويغري المرء بالكسل وإن
جنحت إليه فاتخذ نفقا في الأرض أو سلما في الجو فاعتزل ودع غمار العلى للمقدمين على ركوبها واقنع
منهن بالبلل وحكى المرادي في شرح التسهيل في إعمال المصدر مع أل أربعة مذاهب أحدها الجواز وهو مذهب
الخليل وسيبويه الثاني المنع وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين الثالث جوازه على قبح وهو مذهب
الفارسي وجماعة من البصريين الرابع التفصيل بين أن تكون أل معاقبة للضمير فيجوز نحو إنك والضرب
خالدا المسيء إليه أي إنك وضربك خالدا وأن لا تكون معاقبة له فلا يجوز نحو عجبت من الضرب عمرا و
هو مذهب ابن طلحة وابن طراوة قال الشيخ أثير الدين وهذا المذهب هو الصحيح واستدل بأن أل في
الشواهد التي ذكروها معاقبة للضمير ومن منع إعماله مطلقا قال ما يقع بعده من منصوب بناصب يدل
عليه المصدر فيقدر في قوله ضعيف النكاية أعداءه ينكي أعداءه ولم يسمع في الفاعل بعد المقرون
بأل إلا في بيت هو قول الشاعر عجبت من الرزق المسيء إلهه وللترك بعض المحسنين فقيرا فنصب
المسيء ورفع إلهه وهو مصدر رزق يرزق رزقا كذا ذكروا وأنكر ابن الطراوة وغيره أن يكون بكسر الراء
مصدرا بل هو بمعنى المرزوق كالرعي والطحن فلا حجة في البيت على هذا بل يرتفع إلهه بفعل مقدر

قال المرادي في شرح التسهيل لكن لا باس بالتعرض لذكر اسم المصدر تتميما للفائدة وتعميما
للفائدة اذ لا يغني ذكر المصدر عن ذكره فنقول انه يطلق على ثلاثة امور احدها ما لا يعمل اتفاقا
وهو ما كان من اسما الاحداث علما كسبحان علما للتسبيح وفجار وحماد علمين للفجرة والمحمدة
الثاني ما اختلف في اعماله وهو ما كان اسما لغير الحدث فاستعمل له كالعطاء فانه في الاصل اسم
لما يعطى كالملفوظ به من الكلمات ثم نقل الى معنى التكلم فهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون
الى جواز اعماله واحتجوا عليه بما ورد من نحو قوله اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك
المائة الرتاعا وقوله قالوا كلامك هندا وهي مصغية يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا و
البصريون يمنعونه ويقدرون للمنصوب بعده فعلا يعمل فيه لانه لم يكثر كثرة تقتضي ان يقاس عليه
الثالث ما يعمل اتفاقا وهو ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة كمضرب ومقتل لانه مصدر في الحقيقة
ويسمى المصدر الميمي وانما سموه احيانا اسم مصدر تجوزا قال ابن هشام في شرح الشذور ومن اعماله
قول الشاعر اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم فمصاب مصدر ميمي مضاف
الى فاعله ورجلا مفعوله وجملة اهدى السلام نعت لرجلا وتحية مفعول مطلق على حد قعدت
جلوسا وظلم خبر ان وظلوم اسم امراة منادى بالهمزة ولهذا البيت حكاية شهيرة بين اهل
الادب ذكرها ابو محمد الحريري في درة الغواص وهي ما رواه ابو العباس المبرد قال قصد بعض اهل
الذمة ابا عثمان المازني ليقرأ كتاب سيبويه عليه وبذل له مائة دينار على تدريسه اياه فامتنع
ابو عثمان من قبول بذله واصر على رده قال فقلت له جعلت فداك اترد هذه النفقة مع
فاقتك وشدة اضاقتك فقال ان هذا الكتاب يشتمل على ثلثمائة وكذا اية من كتاب الله ولست
ارى ان امكن منها ذميا غيرة على كتاب الله تعالى وحمية له قال فاتفق ان غنت جارية بحضرة الواثق
بقول العرجي اظلوم ان مصابكم رجلا البيت فاختلف من بالحضرة في اعراب رجل فمنهم من نصبه
وجعله اسم ان ومنهم من رفعه على انه خبرها والجارية مصرة على ان شيخها ابا عثمان المازني لقنها
اياه بالنصب فامر الواثق باشخاصه قال ابو عثمان فلما مثلت بين يديه قال ممن الرجل قلت من
بني مازن قال اي الموازن امازن تميم ام مازن قيس ام مازن ربيعة قلت من مازن ربيعة فكلمني
بكلام قومي فقال لي باسمك لانهم يقلبون الميم باء والباء ميما فكرهت ان اجيبه على لغة قومي
لئلا اواجهه بالمكر فقلت بكر يا امير المؤمنين ففطن لما قصدته واعجب به ثم قال ما تقول في قول الشاعر

وكذا

٣٧٢

أظلوم إن مصابكم رجلا أترفع رجلا أم تنصبه فقلت إن الوجه النصب يا أمير المؤمنين قال ولم ذلك
فقلت إن مصابكم مصدر بمعنى إصابتكم فأخذ اليزيدي في معارضتي فقلت هو بمنزلة قولك إن
ضربك زيدا ظلم فالرجل مفعول مصابكم ومنصوب به والدليل عليه أن الكلام معلق إلى أن
تقول ظلم فيتم الكلام فاستحسنه الواثق ثم أمر لي بألف دينار قال أبو العباس فلما عاد إلى البصرة قال
لي كيف رأيت يا أبا العباس رددنا لله مائة فعوضنا ألفا انتهى ملخصا تنبيهات الأول قال العيني قائل
البيت المذكور الحارث بن خالد بن العاص بن هشام المخزومي وما قاله الحريري أنه للعرجي ليس بصحيح قال و
الصواب ظليم ترخيم ظليمة تصغير ظلمة وهو اسم أم عمران المذكورة في أول القصيدة الثاني ما حكاه أن المعارض
للمازني هو اليزيدي ذكره غيره أيضا وفيه نظر لأن اليزيدي الإمام أبا محمد كان يؤدب المأمون للرشيد وتوفي
سنة اثنتين ومائتين على ما أرخه ابن خلكان والسيوطي في المزهر والواثق تولى بعد موت أبيه المعتصم سنة سبع
وعشرين ومائتين قال الصلاح الصفدي ولعل اليزيدي المذكور في هذه القصة أحد أولاده فإنهم كانوا نحو
كلهم علماء أدباء شعراء رواة الأخبار انتهى وفي التوشيح والذي رأيته في كتاب البصائر لأبي حيان التوحيدي
أن المعارض للمازني في ذلك هو يعقوب بن السكيت وهذا هو الأقرب انتهى قلت والذي يؤيد أن المعارض يعقوب
ابن السكيت ما ذكره أبو الطيب اللغوي في مراتب النحويين أنه شجر بين محمد بن عبد الملك الزيات وأحمد بن أبي دواد
في هذا البيت فقال محمد إن مصابكم رجلا وقال أحمد رجل فسائلا عنه يعقوب بن السكيت فحكم لأحمد بن أبي
داود عصبية لا جهلا الثالث قال الدماميني في التحفة يمكن أن يرد على تقدير رفع الرجل في البيت معنى
صحيحا ولا فساد البتة وذلك بأن يجعل المصاب اسم مفعول لا مصدرا وهو اسم إن ويرفع رجل على أنه خبرها وأهدى
السلام تحية جملة في محل رفع على أنها صفة رجل وقوله ظلم على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هذا ظلم ويمكن أن
يجعل ظلم صفة أخرى لرجل على وجه المبالغة أي مظلوم كالدرهم ضرب الأمير فيحصل للبيت بما ذكرناه
معنى يترقى به إنشاده وجهة من أمور الصحة ولا يلم به أحد طارق فساد الثاني والثالث من أسماء العاملة

الأسماء العاملة.

عمل الفعل اسم الفاعل واسم المفعول ولو كانا مثنيين أو مجموعين فاسم الفاعل قال ابن الحاجب وإنما سمي
لكثرة الثلاثي وغلبة اسم الفاعل على هذا الوزن فلم يقولوا اسم المفعل لاسم المستفعل فجعل اسم الفاعل
بمعنى سم له مزيد اختصاص بهذه الهيئة قال بعض المحققين وفيه نظر لأنه وإن كان وجها معقولا لكن لا
شاهد على أن قصدهم ليس إلى ذلك بل قصدهم باسم الفاعل إلى اسم موضوع لذات قام به الفعل ليشمل الفعل
والمستفعل وغيرهما بهذا المعنى والشاهد أنهم سموا أخوات اسم الفاعل بالأسماء المضافة إلى المدلول لا إلى الوزن

كاسم

كاسم الآلة واسم الزمان واسم المكان واسم التفضيل بمكن فعم بانه لم يرد ان اسم الفاعل بمعنى اسم
هو على وزن الفاعل بل اراد به الاسم الموضوع لذات قام بها الفعل وانما اختير له هذا الاسم باعتبار
كونه فاعلا لا المفعل باعتبار انه جاعل شخص فاعلا كالمفعل له نحو فانه جاعل شخص فرحا ولا
المستفعل باعتبار انه طالب الفعل كالمستخرج فانه طالب الخروج لان هذه الصيغة غالبة نعم يتجه ان
اختيار هذا الاسم وجها اظهر مما ذكروه وهو ان معنى لفظ الفاعل اكثر وجودا في افراد اسم الفاعل من
معاني المفعل والمستفعل ونحوهما ونباه التسمية باسم الفاعل على الاكثر هذا اذا قلنا ان لفظ اسم الفاعل
اسم فاعل مشتق من الفعل كما هو الاظهر والانسب بالتسمية باسم المفعول اما لو قيل بانه صيغة نسبة اي
ما المنسوب الى الفعل كان اسم الفاعل شاملا للجميع بلا كلفة ما اي اسم فلا يشمل الفعل الماضي دل على حدث
وفاعله على معنى الحدوث فالدال على حدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الاوصاف ويخرج بذكر فاعله اسم
المفعول فانه انما يدل على مفعوله لا على فاعله وبقوله على معنى الحدوث اسم التفضيل والصفة
المشبهة فانهما يدلان على معنى الثبوت لا الحدوث كذا قال عزي لحدو والتحقيق انهما المطلق الحدث من غير
تقييد بثبوت او حدوث ولهذا اشتق اسم التفضيل من الحادث نحو اضرب ومن الثابت نحو احسن وبه حكم الجامي
بهذا القيد على هذا التحقيق ايضا الا انهما ليسا على معنى الحدوث فقط بل اعم تنبيهات الاول المراد بالعدم
الحدوث هنا عدم استمرار الحدث للذات بعد ما حدث لها وبالثبوت ما يقابله لا ما يكون مسبوقا بالعدم
كما هو اصطلاح المتكلمين ويقابله القدم قاله بعض المحققين الثاني لا يرد على اعتبار الحدوث انه يخرج
المكان من اسم الفاعل للثبوت كالرازق والعالم من اسماء الله تع لان الثبوت فيهما ليس مدلولا للفظ
بل مستفاد من العلم بان كلما هو صفة لله تع فهو مستمر الثالث قيل هذا الحد منقوض بنحو الدائم
والثابت والراسخ والمستمر مما يدل على الدوام والثبوت مع ان كلا منها اسم فاعل وليس على معنى الحدوث و
اجاب عنه القاضي شهاب الدين في شرح الكافية بانها يدل على حدوث الخلود والدوام والثبوت والرسوخ
والاستمرار وفيه نظر يظهر من تفسير الحدوث المتقدم ذكره فالانسب انها على معنى الحدوث باصطلاح المتكلمين
لا باصطلاح النحويين ولعل الاظهر في الجواب ان يقال ان الثبوت والدوام في نحو ذلك مدلول المادة لا
الصيغة فان كان اسم الفاعل صلة لال عمل عمل فعله مط اي سواء كان ماضيا ام حالا ام مستقبلا
وسواء اعتمد على ما سبق ام لا لوقوعه حينئذ موقع الفعل وهو فعل ان اريد به المضي ويفعل ان اريد به
الحال او الاستقبال كجاء الضارب زيدا امس او الان او غدا تنبيهات الاول جملة اسم الفاعل صلة لال

والا فشرط كونه للحال والاستقبال واعتماده على نفي واستفهام او مخبر عنه وموصوف او ذي حال

٣٧٣

كغيره وفيه تسامح لان الصلة انما هي الجملة التي هو منها لا هو وحده الثاني انما قال فان كان صلة ال
ولم يقل فان كان بال مثلا فان لانه نوعان ما بال المعرفة لم يعمل قال ابن الخباز في شرح الدرة الالفية
عند قول الناظم وان ترد به المضي فاضف وان تعرفه بلام والف فالنصب لازم بكل حال في الحال
والمضي والاستقبال في جعله اللام معرفة نظر لان المعرفة بعيدة عن مذهب الفعل وقال ابن هشام في
شرح اللمحة انها متى قدرت للتعريف اقتضى القياس ان لا يعمل شيئا نص على ذلك اصحاب الاخفش سعيد
وهو الحق لمن تامله وقال في المغني لو صح ان ال في اسمي الفاعل والمفعول حرف تعريف لمنعت من اعمالها
كما منع منه التصغير والوصف انتهى ومن زعم انها فيهما حرف تعريف كالاخفش زعم ان انتصاب الاسم في نحو
الضارب زيدا على التشبيه بالمفعول ورد بان المشبه انما يكون سببيا وهذا ينصب الاجنبي كما في المثال وقيل
انتصابه بفعل مضمر ولا عمل لاسم الفاعل قط فالتقدير في المثال ضرب زيدا او يضرب وهي دعوى بلا دليل
وبهذا ينتقض ما حكاه بدر الدين بن مالك من ان عمل المقرون بال مطلقا مرضي عند جميع النحاة الثالث قوله عمل
مطلقا هو المشهور الذي عليه الجمهور وزعم الرماني وابو علي في كتاب الشعر انه اذا كان بال لا يعمل الا ماضيا
قال ابو علي في الكتاب المذكور في قول جرير فبت والهم تغشاني طوارقه من خوف رحلة بين الظاعنين غدا
ان غدا متعلق بخوف ورحلة او بين لا بالظاعنين قال الرضي ولعل ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل
بمعنى الماضي فتوسل الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل هو فعل في صورة
الاسم ونقل ابن الدهان ذلك عن سيبويه ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب زيدا
فقيس من ذلك انه اذا عمل بمعنى الماضي فالاولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال اذ كان مع التجرد يعمل
بمعناهما والا يكن صلة ال فيشترط لعمله كونه للحال والاستقبال لتتم مشابهته للفعل لفظا من
جهة مطابقته موافقته له في الحركات والسكنات ومعنى من جهة اقتران حدثه باحد الزمانين اما
اذا كان للماضي فانما يشابهه لفظا لا معنى لانه لا يوازنه مستمرا واعتماده على نفي بحرف او اسم او فعل
نحو ما او غير او ليس ضارب زيد عمرا الان او غدا او على استفهام بحرف او اسم نحو اضارب او كيف ضارب
زيد عمرا الان او غدا او على اسم مخبر عنه الظاهر فيشمل الفاعل والمراد مخبر عنه باسم الفاعل نحو زيد
ضارب عمرا الان او غدا او كان زيد ضاربا عمرا او ان زيدا ضارب عمرا او ظننت زيدا ضاربا عمرا او علمت
عمرا ضاربا بكرا الان او غدا او على اسم موصوف به نحو مررت برجل ضارب عمرا الان او غدا او على اسم ذي حال
نحو جاء زيد راكبا فرسا والاعتماد على المقدر كالاعتماد على الملفوظ به نحو مهين زيد عمرا ام مكرم له اي ابن

فبله

ونحو ضارب عمرا الآن او غدا فالضارب مبتدا عمرا اي هو ضارب ونحو قوله كناطح صخرة يوما
ليوهنها اي كوعل ناطح قيل ومنه يا طالعا جبلا اي يا رجلا طالعا وقد عرفت ما فيه في بحث المنادى
وقال ابن مالك انه اعتمد على حرف النداء ورد عليه ابنه بان المعتمد عليهما يقربها الوصف من الفعل
وحرف النداء لا يصلح لذلك لانه من خواص الاسماء انتهى بالمعنى والاصل فيها ان يعتمد على صاحبه من
مخبر عنه او موصوف او ذي حال لانه وصف يقتضي ان يكون له موصوف فقياس ان لا يقع الا مع صاحبه
وذكر مبتدأ ومخبر عنه عن اصل ضعيف فلحق بالجوامد فلا يعمل وانما اشترط عند فقدان الاعتماد
على صاحبه اعتماده على النفي والاستفهام لانه قصد وابه قصد الفعل نفسه فجرى مجراه وقد علم
بالاستقراء انهم لا يستعملون الوصف قائما مقام الفعل الا مع النفي والاستفهام تنبيهات الاول
اشترط احد الزمانين والاعتماد انما هو للعمل في المنصوب بدليل حكايتهما انه يصح زيد قائم ابوه
امس والثاني انهم لم يشترطوا الصحة نحو اقائم الزيدان وكون الوصف بمعنى الحال والاستقبال قال
ابن هشام في المغني الثالث اذا قصد باسم الفاعل الاستمرار لم يعمل كما اذا كان بمعنى المضي فتكون
اضافته حقيقية ووقع للزمخشري في الكشاف انه يعمل ولذا كان اضافته غير حقيقية قال في قوله تعالى
وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا قرئ بجر الشمس والقمر عطفا على الليل وبنصبهما باضمار
جعل او عطفا على محل الليل لان اسم الفاعل هنا ليس بمعنى المضي فتكون اضافته حقيقية بل هو
على جعل مستمر في الازمنة المختلفة ومثله فالق الحب والنوى وفالق الاصباح كما تقول زيد قادر
عالم ولا تقصد زمانا دون زمان انتهى وما قصد لك في محل اخر منه فقال اذا قصد باسم الفاعل معنى
الماضي كقولك هو مالك عبده امس او زمان مستمر كقولك زيد مالك العبيد كانت الاضافة حقيقية
كقولك مولى العبيد قال وهذا هو المعنى في مالك يوم الدين انتهى فالتناقض بين كلاميه ظاهر قال
السعد التفتازاني في حواشيه وذكر في وجه التوفيق ان الاستمرار لما تناول الماضي والحال والاستقبال
فبالنظر الى حال الماضي تجعل الاضافة حقيقية كما في مالك يوم الدين والى الاخرين غير حقيقية كما
في جاعل الليل سكنا انتهى وقال المحقق الجرجاني واجيب بانه ايضا لا منافاة بين ان يكون المستمر
عاملا ومضافا اضافة حقيقية لان المستمر لما احتوى على الماضي ومقابليه وهي الجهتان معا
فجعلت الاضافة حقيقية نظرا الى الجهة الاولى واسم الفاعل عاملا نظرا الى الجهة الثانية وليس
يبتني لان مدار كون اضافته حقيقية او غيرها على كونه عاملا او غير عامل انتهى وقال بعض المحققين

للغم

ونعم ما قال ان المستمر يصح عمله نظرا الى اشتماله على الحال او الاستقبال والعادة فنظرا للماضي
فتحمل اضافته فتسمى لا اضافة الثالث نادر لعمل اسم الفاعل على شرطين احدهما ان لا يصغر
والثاني ان لا يوصف فلا يقال جاءني رجل ضويرب زيدا ولا رايت ضاربا ماشيا زيدا لمباينته للفعل
قال ابن مالك في سبك المنظوم لا خلاف في منع عمل المصغر ورد بان الكوفيين خلا الفراء اجازوه مطلقا
قياسا على المثنى والمجموع واما اعمال الموصوف ففيه ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وعليه ابن مالك وابو
البقاء والجواز مطلقا وعليه الكسائي وغير الفراء من الكوفيين والجواز بعد العمل لا قبله وعليه البصريون و
الفراء الرابع وجود الشرط ولا يوجب عمله بل يجوز اضافته الى مفعوله وقد قرئ بالوجهين ان الله بالغ
امره هل هن كاشفات ضره وظاهر كلام سيبويه ان النصب اولى من الجر وجزم به ابن هشام في المغني وهو الصحيح
كما مر وقال الكسائي هما سواء وهو ظاهر كلام ابن مالك وقال ابو حيان والذي يظهر لي ان الجر اولى من النصب
لان الاصل في الاسمين اذا تعلق احدهما بالآخر الاضافة والعمل انما هو على التشبيه بالفعل فالحمل على الاصل
اولى الخامس لم يشترط الاخفش والكوفيون الاعتماد محتجين بقوله خبير بنو لهب فلا تك ملغيا
مقالة لهبي اذا الطير مرت وذلك ان بنو لهب فاعل بخبير مع انه لم يعتمد واجاب البصريون بانه على التقديم
والتاخير فبنو لهب مبتدأ وخبير خبر ورد بانه يلزم منه الاخبار بالمفرد عن الجمع واجيب بانه فعيل قد
يستعمل للجماعة كقوله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير فائدة لك في تابع المفعول المجرور باسم الفاعل
كيبتغي جاه ومالا من نصب الجر على اللفظ والنصب على المحل عند الكوفيين وجماعة من البصريين والزجاج
وابن مالك من المتاخرين وباضمار عامل عند سيبويه ومحققي البصريين ولا يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي
خلافا للكسائي وهو علي بن حمزة الكوفي الاسدي وانما قيل له الكسائي لانه احرم في كساء وقيل لانه دخل
الكوفة وجاء الى حمزة بن حبيب ملتفا بكساء فقال حمزة من يقرا فقيل له صاحب الكساء فبقي عليه ووافقه
هشام وابن مضاء فاجازوا اعماله بمعنى الماضي مع كونه غير مقرون بال وعزي ايضا لقوم من القدماء محتجين بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه ورد بانه حكاية حال كما سياتي وحجة من منع من القياس
انه في معنى الفعل مشتق منه ورد بان عمله لمشابهته لا لكونه في معنى الفعل فقط والا لوجب ان يعمل لذلك
اسم التفضيل ونحوه مما هو في معنى الفعل ومن السماع قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فباسط
بمعنى الماضي وعمل في ذراعيه النصب لا حجة فيه لانه حكاية حال ماضية والمعنى يبسط ذراعيه بدليل ان
الواو في وكلبهم للحال ولهذا قال ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم قال الاندلسي ومعنى حكاية الحال ان تقدر
نفسك كانك موجود في ذلك الزمان وتحكي الآن على ما يلفظ به كما في قوله دعانا من تميم بل الغيم حكاية

الحال حكاية المعاني الكائنة ح لا الالفاظ قال الزمخشري ومعنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك الفعل الماضي
واقع في حال التكلم كما في قوله تعـ فلم تقتلون انبياء الله من قبل اعا انما يفعل هذا في الفعل الماضي
المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه تقول رايت الاسد فاخذ السيف فاقتله
تخيلها حالا اقول انما جعلت الواو من وكلبهم باسط من كلام المصـ لا من جملة الاية ليرتبط الكلام فيكون
للاستيناف والجملة مستانفة وجعلها بعضهم من جملة الاية وهي كما ترى فان قلت يلزم من صنيعك
حذف الواو التي هي جزء من الاية قلت لا محذور في ذلك فقد وقع مثله في كلام الائمة نبهت على ذلك النووي
وغيره الثاني محل الخلاف انما هو في رفعه الظـ والمفعول به ونحوه من المعمولات الفعلية لكونها اجنبية
اما رفعه الضمير المستتر فحكى ابن عصفور الاتفاق عليه وتعقبه ابو حيان بان ابن خروف وابن طاهر على انه لا
يرفعه ولا يتحمله قال والذي تلقيناه عن الشيوخ انه يتحمله لا اشتقاقه واما النصب للظرف فيجوز
لانه تكفيه رائحة الفعل والظـ ان الحال والمفعول المطلق مثله لان الحال كالظرف والمفعول المطلق
ليس باجنبي واما رفعه الظـ فقال ابو حيان ان ظـ كلام سيبويه جوازه وهو اختيار ابن عصفور وبعض
النحويين قال الرضي عمل اسم الفاعل والمفعول الرفع جائز مطلقا سواء كان بمعنى الماضي والحال او الاستقبال
او لم يكونا لاحد الازمنة الثلاثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه ومسود
وجهه لان ادنى مشابهته للفعل تكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان
مبتدأ ويعملانه في غير السببي نصبا بمعنى الاطلاق كانا او باحد الازمنة الثلثة نحو مررت برجل قائم
في داره عمرو ومضروب على بابه بكر انتهى تكميل تحول صيغة فاعل للمبالغة والتكثير الى فعال بفتح الفا
وتشديد العين او فعول بفتح الفاء او مفعال بكسر الميم او فعيل بفتح الفاء وكسر العين وبعدها ياء
او فعل بفتح الفا وكسر العين بلا ياء فتعمل عمله بشروطه المتعلقة عند سيبويه واصحابه للسماع
والحمل على اصلها واكثرها استعمالا فعال وفعول كقوله اخا الحرب لباسا اليها جلالها وليس
بولاج الخوالف اعقلا وقول الاخر ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر
ثم مفعال كقولهم انه لمنحار بوائكها اي سمانها حكاه سيبويه ثم فعيل كقولهم ان الله سميع دعا من دعاه
ثم فعل كقوله اتاني انهم مزقون عرضي جحاش الكرملين لها فديد قال سيبويه وفعل اقل من فعيل
بكثير ولم يجز الكوفيون اعمال شيء منها لمخالفتها الاوزان المضارع ولمعناه ومتى وجدوا بعدها شيئا
منها منصوبا قدروا له فعلا ومنعوا تقديمه عليها ورد عليهم قول العرب اما العسل فانا شراب ومنع كثير

واسم المفعول ما دل على حدث ومفعوله وهو في العمل وشرطه كاخيه الرابع الصفة المشبهة وهو ما دل على حدث وفاعله

البصريين اعمال فعيل وفعل كفعلة لقلة استعمالهما واجاز المازني اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم وانكره الجرمي دون فعيل لانه اقل وروداً حتى انه لم يسمع اعماله في نثر وقال ابو حيان لا يتعدى فيهما السماع بخلاف الثلاثة الاخر فيقاس عليها واسم المفعول قال بعضهم ولفظ مفعول هنا في تقدير المفعول به على الحذف والايصال لان المفعول هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول به واما على ما ذكره ابن الحاجب في اسم الفاعل ان اضافة الاسم الى الصيغة التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل فلا حاجة الى الحذف والايصال وكانه الذي جرا على ما قال فما اي اسم دل على حدث ومفعول لحدث بقوله ومفعوله ما عدا المحدود من الصفات والمصادر ولم يقل هنا بمعنى الحدوث كما ذكره في حد اسم الفاعل وان كان كذلك لانه ذكره هناك لاخراج الصفة المشبهة واسم التفضيل كما مر وهما هنا خارجان بقوله ومفعوله كما علم فلم يحتج الى ذكره وهو في العمل وشرطه كاخيه اسم الفاعل يعني كما يعمل اسم الفاعل عمل فعله يعمل هذا عمل فعله المبني للمفعول ويشترط لصحة عمله جميع ما اشترط في ذلك حتى عدم التصغير والوصف عند من اشترطه نحو جا المعطى غلامه ديناراً او نحو مررت برجل معطى غلامه ديناراً الان او غداً تنبيه بناء اسم المفعول من الثلاثي المجرد على زنة مفعول كمضروب ومن غيره على زنة اسم الفاعل مفتوحاً ما قبل اخره كمكرم ومستخرج ولا يعمل عمل الفعل المبني للمفعول من الصفات غير هاتين الصيغتين وان دل على معناهما كما صرح به في التسهيل وذلك نحو فعل بكسر الفاء وسكون العين كذبح وطحن بمعنى مذبوح ومطروح ومطحون وفعل بفتح الفاء والعين نحو عدد وخبط بمعنى معدود ومخبوط وفعلة بضم الفاء وسكون العين كغرفة ومضغة ولقمة بمعنى مغروف وممضوغ وملقوم وفعيل كجريح وقتيل وصريع وهو اكثرها استعمالاً في معنى المفعول فلا يعمل شيء من هذه الصفات فلا يقال مررت برجل ذبح كبشه ولا طحن بره وفي المغرب لابن عصفور واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول فعليه يجوز مررت برجل جريح ابوه ويحتاج الى سماع كما قاله المرادي الرابع من الاسماء العاملة عمل الفعل الصفة المشبهة سميت بذلك لانها مشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد في انها تؤنث وتثنى وتجمع تقول في حسن حسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول في ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذا تعمل النصب كما يعمله اسم الفاعل وكان اصلها ان لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها ماخوذة من فعل قاصر فتقصر عملها على واحد لانه ادنى درجات التعدي وهي ما اي اسم دل على حدث وفاعله

على معنى الثبوت فخرج اسما الفاعل والمفعول فانهما يدلان على معنى الحدوث كما مر واما اسم التفضيل
فان قيل انه على معنى الثبوت وهو المشهور فهو داخل في هذا الحد قطعا ولعل المص يرى انه لمطلق
الحدث من غير تقييد كما مر انه التحقيق فيخرج بهذا القيد ايض تنبيهان الاول يرد على الطرد هنا ما
ورد في حد اسم الفاعل على العكس من نحو ثابت ولازم ودائم ويجاب بالجواب الثاني قال الرضي
عليه من الله الرضا الذي ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا
موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها
عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميعها ولا دليل في اللفظ على
احد القيدين فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم
يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه
في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان
هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الان حسن فقط فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا انتهى
تشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله وفي التذكير والتأنيث والتثنية
والجمع وشرط الاعتماد اذا تجردت من ال وتفترق عن اسم الفاعل بصوغها من الفعل اللازم وضعا
او نقلا او قصدا دون الفعل المتعدي الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت فالمصوغة من اللازم
وضعا كحسن وصعب فانهما مصوغان من حسن وصعب في الازمان وضعا والمصوغة من اللازم
نقلا كرحمن ورحيم فانهما مصوغان من رحم بكسر الحاء الى رحم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له
ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له على احد القولين والمصوغة من اللازم قصدا كضارب الاب و
مضروب العبد فان اسمي الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى صفة المشبهة كما قاله
في التسهيل اسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدي كقائم وضارب وبعدم جواز كونها صلة
لال على الاصح فال فيها للتعريف لا موصولة كما جزم به صاحب البسيط وابن العلج ورجحه هشام
في الجامع والمغني قال لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل اي الدال على الحدوث ولهذا
كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست بموصولة بالاتفاق انتهى وقال الرضي انما لم توصل اللام
بالصفة المشبهة مع تضمنها الحكم لنقصان مشابهتها للفعل ولذا لم توصل لانه لا يقدر بالفعل
الا مع ضميمة ان وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا يكون الا جملة انتهى ويقابل الاصح ما ذهب

اليه ابن عصفور في احد قوليه وابن مالك وتبعه ابن ام قاسم وفي ابن الصائغ من جواز كونها صلة لال وان ال
فيها موصولة وبهذا الخلاف يتبين غلط من حكى الاجماع على القول الاول وفي اسم الفاعل الاصح فيه كونه
صلة لال كما تقدم وبعملها من غير شرط زمان ماض او حال او استقبال لانها بمعنى الثبوت فلا وجه
لاشتراط الزمان فيها لانها لم يدل على حدوث لا تعلق له بالزمان بخلاف اسم الفاعل فقد مر انه يشترط
لعمله زمان الحال او الاستقبال وفي اشتراط الاعتماد فلا بد منه وانما لم يذكره هنا لان ذكره ثمه كان
لان الصفة فرع اسم الفاعل فهي احوج الى الاعتماد منه وبمخالفة فعلها في العمل فانها تنصب مع قصور
فعلها كما سيأتي بخلاف اسم الفاعل فانه لا يخالف فعله وبعدم جريانها على الفعل المضارع بخلاف اسم
الفاعل فانه لا يكون الا جاريا للمضارع في تحركه وسكونه والمراد بتقابل حركة بحركة وسكون بسكون لا تقابل
حركة بعينها اذ لا يشترط التوافق في اعيان الحركات ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي لا تصريفي و
القول بعدم جريانها عليه كما قال المص هو مذهب جماعة منهم الزمخشري في المفصل وابن الحاجب وابن العلج
وهو ظاهر كلام الفارسي في الايضاح والجمهور على انها تكون مجارية له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر
العرض وغير مجارية وهو الغالب في المبنية من الثلاثي نحو ظريف وجميل قالوا والقول بانها لا تكون الا غير
مجارية مردود باتفاقهم على ان قوله من صديق او اخي ثقة او عدو شاحط دارا بالشين المعجمة والحاء
والطاء المهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة وهي مجارية ليشحط قال المرادي ولقائل ان يقول ان طاهرا و
منطلقا ومطمئنا ونحوها مما يجري على المضارع اسما فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة
المشبهة وليست بصفة مشبهة والاتفاق المذكور ان صح فهو محمول على انه حكم عليه بحكم الصفة المشبهة لانه
قصد به الثبوت فلذا اطلقوا عليه صفة مشبهة انتهى تنبيه تفترق الصفة عن اسم الفاعل بامور اخر منها
ان منصوبها لا يتقدم عليها بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز تقديم منصوبه عليه نحو زيد عمرا ضارب ولا يجوز
زيد وجهه حسن بنصب وجهه ومنها ان معمولها لا يكون الا سببيا اي متصلا بضمير موصوفها اما لفظا نحو
زيد حسن وجهه او معنى نحو زيد حسن الوجه اي منه وقيل ان ال خلف عن المضاف اليه بخلاف اسم الفاعل
فان معموله يكون اجنبيا نحو زيد ضارب عمرا وسببيا نحو زيد ضارب غلامه وقول ابن الناظم ان جواز
زيد بك فرح مبطل لعموم قولهم ان معمول الصفة لا يكون الا سببيا مردود لان المراد بالمعمول ما عملها
فيه بحق الشبه وعملها في الظرف بما فيها من معنى الفعل وكذا عملها في الحال والتمييز ونحو ذلك انتهى ومنها
انه لا يجوز ان يفصل بينها وبين معمولها بظرف او عديله عند الجمهور بخلاف اسم الفاعل فيجوز بالاتفاق

ومنها انها لا تحذف ويبقى معمولها بخلاف اسم الفاعل فانه يحذف كما في باب الاشتغال نحو زيدا انا
ضاربه كما في نحو هذا ضارب زيد وعمرا بخفض زيد ونصب عمرا على اضمار فعل او وصف منون ولا
يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل ولا مررت برجل وجهه حسنه بنصب
وجهه وخفض الصفة لانها لا تعمل محذوفة ولان معمولها لا يتقدمها فكذا لا يعمل لا يفسر عاملا ومنها انها
لا تتعرف بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل فانه يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضي او اريد به
الاستمرار ومنها ان معمولها لا يتبع بالصفة قاله الزجاج ومتاخرو المغاربة بخلاف اسم الفاعل فانه
يجوز اتباع معموله بجميع التوابع قال ابن هشام ويشكل على قول الزجاج الحديث في صفة الدجال
الاعور عينه اليمنى قال الدماميني وخرجه بعضهم على ان اليمنى خبر لمبتدأ محذوف لا صفة عينه كانه
قيل اي عينه اي هي اليمنى انتهى وخرجه بعض على انه منصوب بفعل محذوف ومنها انها تؤنث بالالف
كحمراء الوجه بخلاف اسم الفاعل فانه لا يؤنث الا بالتاء ومنها ان منصوبها المعرفة مشبه بالمفعول به
ومنصوب اسم الفاعل مفعول به وقد ذكروا انهما فرقوا غير هذه لا نطول بذكرها وفيما ذكرناه كفاية
هذه تبصرة في بيان احوال معمول الصفة المشبهة في الاعراب ولمعمولها ثلث حالات احدها الرفع
بالفاعلية بالاتفاق وح فالصفة خالية عن الضمير ضرورة اذ لا يكون للشيء فاعلان نحو زيد حسن
وجهه قال الفارسي وعلى الابدال من ضمير مستتر في الصفة يعود على موصوفها بدل بعض من كل ولم
يذكره المص لضعفه قال في التصريح ويرده حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه وحكاية الكوفيين مررت بقوم
الانف وانه يجوز مررت برجل مضروب الانف بالرفع ولا يصح في هذا ان يكون بدل كل ولا بعض ولا اشتمال
وايضاح الرد بالاول انه لو كان الوجه بدلا من ضمير مستتر في حسن لوجب تانيثه لان المسند اذا رفع ضمير
مؤنث وجب تانيثه وقس عليه الثاني والحالة الثانية النصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة
اما بال نحو زيد حسن الوجه او بالاضافة نحو حسن وجهه بنصب الوجه وذلك لان هذه المعمول المعرفة
لا يصح ان يكون مفعولا لان الصفة لانها من فعل لازم ولا يصح ان يكون تمييزا لانه معرفة والتمييز لا يكون
الا نكرة على الاصح فلما لم يصح فيه المفعولية ولا التمييز حملوه على التشبيه بمفعول اسم الفاعل في نحو
الضارب الرجل بنصب الرجل فاعطوا الصفة المشبهة حكم اسم الفاعل في نصب المعمول كما اعطوا
حكمها في جر المضاف اليه حيث قالوا الضارب الرجل بالجر حملا على الحسن الوجه فحصل بينهما تعارض
وعلى التمييز ان كان نكرة نحو زيد حسن وجها هذا التفصيل هو مذهب البصريين وتبعهم ابن الحاجب

والجر بالاضافة وهي مع كل من هذه الثلثة اما باللام او لا والمعمول مع كل من الستة اما مضاف او باللام او مجرد فصارت ثمانية عشر فالممتنع الحسن وجهه والحسن وجه

النحو وفي المسئلة ثلثة اقوال اخر احدها ان النصب على التمييز فقط وهو راي الكوفيين بناء على رايهم من جواز وقوع التمييز معرفة قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ويحكى هذا القول عن ابي علي قال لان التعريف هنا لا يفيد شيئا فهو بمنزلة تعريف الاجناس كالعسل الماء الثاني انه على التشبيه بالمفعول به فقط وليس بشيء لان التشبيه بالمفعول انما صير اليه مع المعرفة للضرورة ولا ضرورة مع النكرة فلا ضرورة تدعو اليه مع امكان وجه جار على القياس وهو النصب على التمييز الثالث انه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعليه و على التمييز ان كان نكرة وبه جزم ابن هشام في الجامع والقطر وشرحه وشرح الشذور وشرح اللمحة فالحالة الثالثة الجر بالاضافة اي بسببها نحو زيد حسن الوجه وهي اي الصفة مع كل من هذه الحالات الثلثة وهي الرفع والنصب والجر اما مقرونة باللام او لا والمعمول مع كل من هذه الستة الحاصلة من ضرب وجوه الاعراب الثلثة في حالتي كون الصفة باللام او لا اما مضاف او مقرون باللام او مجرد عنهما صارت الاقسام ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب ستة هي احوال المعمول من كونه مرفوعا ومنصوبا ومجرورا مصروبة في حالتي الصفة من كونها باللام او مجردة عنها في ثلثة هي احوال المعمول من كونه مضافا او باللام او مجردا عنهما وتفصيلها الحسن وجهه بالرفع الحسن وجهه بالنصب الحسن وجهه بالجر الحسن الوجه بالرفع الحسن الوجه بالنصب الحسن الوجه بالجر الحسن وجه الحسن وجها بالنصب الحسن وجه بالجر حسن وجهه بالرفع حسن وجهه بالنصب حسن وجهه بالجر حسن الوجه بالرفع حسن الوجه بالنصب حسن الوجه بالجر حسن وجه بالرفع حسن وجها بالنصب حسن وجه بالجر فهذه ثمانية عشر قسما منها ممتنع ومختلف فيه وجائز فالممتنع منها اثنان احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف ولو بواسطة نحو الحسن وجهه والحسن وجه ابيه والثاني ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام او المضاف الى المجرد عنها نحو الحسن وجه والحسن وجه اب وانما امتنعا لان الاضافة فيهما لم تفد تعريفا كما في نحو غلام زيد ولا تخصيصا كما في نحو غلام رجل ولا تخفيفا كما في نحو حسن الوجه ولا تخلصا من قبح حذف الرابط او التجوز في العمل كما في الحسن الوجه وقال ابن الحاجب وانما امتنع الاول لعدم التخفيف والثاني لان فيه اضافة المعرفة الى النكرة وهي عكس ما ينبغي في الاضافة فكره لذلك انتهى وتعليله امتناع الاول بالتخفيف دون الثاني يفهم ان في اضافة الثاني تخفيفا وامتناعه لعلة اخرى وبه صرح الرضي فقال وانما امتنع مع حصول التخفيف فيه بحذف الضمير من وجهه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير

بالرفع

مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم تكن مثلها الجواز تعريف المضاف
المضاف اليه معا هيهنا بخلاف المحضة فلا اقل من انه لا يكون على ضدها او عليه وهو تعريف
المضاف وتنكير المضاف اليه انتهى قلت انما يكون في هذه الاضافة تخفيف بحذف الضمير من وجهه
ان لو كان الاصل الحسن وجهه واما اذا قلنا الاصل الحسن وجها فلا تخفيف البتة وتعبير الاول
دون الثاني عن نظر واختلف في حسن وجهه بجر الصفة مضافة الى معمولها المضاف الى الضمير الموصوف
فسيبويه والبصريون على جوازه على قبح في ضرورة الشعر فقط لان تخفيف هذه الاضافة يكون
بحذف التنوين وبحذف الضمير والتخفيف بحذف الضمير اعلى منه بحذف التنوين فالوجه لترك
الاعلى مع امكانه واختيار الادنى وما هو الا ترجيح المرجوح والمبرد على منعه مطلقا في الشعر وغيره
ورد بقول الشماخ اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما انشده سيبويه
مسند الا على مجيئه في الشعر وضمير ربعيهما يعود الى الدمنتين والمراد بالجارتين صخرتان يجعلان
تحت القدر وثالثة القدر الى الجبل وهو المعنى هنا ما الصفا فيقوم الجبل مقام صخرة ثالثة للقدر
والكميت الشديد الحمرة والجون هو الاسود والمصطلى مصدر ميمي على انه ثم مضاف محذوف اي
موضع اصطلائهما او اسم مفعول واقع موقع المثنى كما في راس الكبشين والمعنى ان تينك الصخرتين
محمرة الاعالي بما يرتفع اليهما من النار مسودتا مكان الاصطلاء من كثرة ايقاد النار بينهما والشاهد في
البيت ط وما ذم فيها المبرد زاعما ان ضمير مصطلاهما عايد الى الاعالي اذ هو جمع في معنى المثنى
من حيث انه للجارتين وليس لهما الا اعليان وانما جمعا بما حولهما كقوله روانف اليتيك و
تستطارا والالف في راجع الى الروانف لانه بمعنى اليتين وهما اسفل الاليتين وطرفاهما اللذان
يليان الارض من الانسان اذا كان قائما فكانه قال جونتا مصطلى الاعالي فليس فيه الا ضمير
واحد وهو المستكن في جونتا فهو كقولك زيد حسن الغلام حسن فعله اي فعل الغلام ولا يخفى
ما فيه من التكلف والظاهر مع سيبويه والكوفيون على جوازه مطلقا في الكلام كله لحصول التخفيف
بالاضافة في الجملة وهو حذف التنوين قال ابن مالك وما ذهبوا اليه هو الصحيح لان مثله قد
ورد في الحديث كقوله عم في حديث ام زرع صفر وشاحها وفي حديث الدجال اعور عينه اليمنى
ونحو وصف سيدنا النبي شثن اصابعه ومع جوازه ففيه ضعف انتهى قال ابنه لانه يشبه اضافة
الشيء الى نفسه انما قال يشبه لان الاضافة ليست من رفع وان كان هو الاصل اذ لو كانت عن رفع

اما البواقي فالاحسن ذو الضمير الواحد وهو تسعة والحسن ذو الضميرين وهو اثنان والقبيح الخالي وهو اربعة

لكانت من اضافة الصفة الى مرفوعها وهي هو في المعنى لكنهم لما استنكروا هذا حولوا الاسناد
فانتصب المعمول على التشبيه بالمفعول ثم اضيف فالاضافة ناشئة عن النصب في الصفة ليست
نفس منصوبها اما الصور البواقي من الثمانية عشر وجها بعد اخراج الثلثة الممنوعين باتفاق والممنوع
الممنوع على خلاف وهي خمسة عشر وجها فجائزة لكن منها احسن وحسن وقبيح فالاحسن ذو الضمير الواحد لانه
جاء على وفق ما يقتضيه الكلام من الاتيان بالمحتاج اليه في الربط من غير زيادة ولا نقصان وخير الكلام ما قل
ودل وهو اي ذو الضمير الواحد تسعة اقسام سبعة منها تشتمل فيها الصفة على الضمير وهي حسن الوجه بنصب
المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه بتنوين الصفة وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجه بجره
واثنان تشتمل فيهما المعمول على الضمير وهما الحسن وجهه برفع المعمول فيهما فالمجموع تسعة والحسن ذو الضميرين
لاشتماله على الضمير الذي يحصل به الربط وزيادة الضمير الاخر لا تخل بالمعنى فلم يعد قبيحا نعم حطته عن
مرتبة الاحسنية وهو اثنان وهما حسن وجهه والحسن وجهه بنصب المعمول فيهما ففي كل من المثالين ضميران
احدهما في الصفة والاخر في المعمول والقبيح هو الخالي عن الضمير لخلوه عن الضمير المحتاج اليه في الصفة
وبقائها كالاجنبي عن موصوفها وهو اربعة وهي الحسن الوجه وحسن الوجه والحسن وجه برفعه فيها فظهر
ما يعرف به الاحسن والحسن والقبيح بحسب الضمير كما ذكر انه متى كان المعمول مضافا مرفوعا او منصوبا
ففي الضمير واحد وان كان مضافا غير مرفوع سواء كان منصوبا او مجرورا ففيه ضميران وان كان مرفوعا غير مضاف
فلا ضمير تنبيهات الاول حكم المعمول اذا كان معرفا باللام حكمه اذا كان مضافا الى المعرف او الى المضاف
اليه بالغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن الوجه حسن الوجه الغلام وحسن وجه ابي الغلام وحكم المعمول المضاف
الى المضمر حكم المضاف الى المضمر وهلم جرا نحو مررت برجل حسن وجهه وحسن وجه غلامه وحسن وجه ابي غلامه
وكذا ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافا اليه نحو مررت برجل حسن وجه يصونه وحكم المجرد عن اللام والاضافة
الى المضمر حكم المضاف الى المجرد عنهما بالغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن غلام وحسن وجه ابي غلام الثاني
قال في التصريح اوصل بعض المتاخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها الى اربعة عشر الف صورة ومائتين
وست وخمسين صورة وذلك انه جعل الصفة اما بال او لا فهذه حالتان ومعمولها اما بال او مضافا او مجردا
والمقرون بال نوع واحد كالحسن الوجه المضاف ثمانية انواع الاول مضاف الى الضمير الموصوف نحو حسن وجهه
الثاني مضاف الى مضاف الى ضميره نحو حسن خد ابيه والثالث مضاف الى المعرف بال نحو حسن خد الاب
الرابع مضاف الى مجرد نحو حسن خد اب الخامس مضاف الى ضمير مضاف الى الضمير الموصوف نحو جميلة انفه من قولك

مركبات

مررت بامرئة حسن وجه جاريتها جميلة انفه والسادس مضافا الى ضمير معمول صفة اخرى نحو جميل خالها
من قولك مررت برجل حسن الوجه جميل خالها والسابع مضافا الى موصول نحو الطيبي كلما الثابت به الاذن
من قوله فتح بها قبل الاخيار منزله والطيبي آم والثامن مضافا الى موصوف مجملة نحو رايت رجلا حديد سنان
رمح بطعن به والمجرد من الاضافة وال يشمل ثلاث انواع الموصوف نحو قوله اسيلات ابدانها دقاق خصورها
وثيرات ما التفت عليه المازر والموصوف نحو حما نوال اعدة من قوله تزود امر عيما نوال اعده لم تعمه
مستكفيا انقمة الدنيا وهو دونهما نحو مررت برجل حسن جبه هذه اثنتا عشرة صورة مضروبة في حالتي تنكير الصفة
وتعريفها اربعة وعشرين وكل من هذه الاربع والعشرين مضروبة في ثلاثة احوال الاعراب تبلغ اثنين وسبعين
صورة وينضم اليها صورتان اذا كان معمول الصفة ضميرا وهي ثلاث الاولى ان يكون مجرورا وذلك اذا باشرته
الصفة المجردة من ال نحو قولك مررت برجل حسن الوجه جميلة الثانية ان تنفصل الصفة من الضمير وهي
مجردة من ال نحو قريش ذرية وكرامهموها الثالثة ان تتصل به ولكن يكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه
الجميلة والضمير في هاتين الصورتين منصوب فصار ثمانا وسبعين والصفة اما ان يكون لمفرد مذكر
او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير او لمفرد مونث او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير
هذه ثمان في خمس وسبعين تصير ستمائة واذا نوعت نفس الصفة الى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة
وضربتها في الستمائة تصير الفا وثمان مائة واذا نوعت الصفة من وجه اخر الى مفرد مذكر ومثناه
ومجموعه كانت ثمانيا فاذا ضربت فيها الالف والثمان مائة تصير اربعة عشر الفا واربعمائة قال ويستثنى
من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير لا جمع سلامة وجملة صورة مائة واربع وعشرون
فالباقي اربعة عشر الفا ومائتان وستة وخمسون بعضها جائز وبعضها ممتنع فيخرج منها الممتنع
على ما تقدم انتهى الثالث تانيث الصفة وتثنيتها وجمعها يجب لضمير المستكن فيها لا بحسب ما اسند
اليها فتونث ان كان موصوفها مونثا وتثنى وتجمع ان كان موصوفها كذلك كما في ساير الاوصاف
المشتقة تقول هذه امرءة حسنة الوجه ورجال حسان الوجه ولا تقول زيد حسنة عينه بنصب العين على
التشبيه بالمفعول فتانيث الصفة نظرا الى ان العين في الاصل فاعل وقد كانت تونث عند اسنادها
وانما تقول حسن عينه بالتذكير رعاية للضمير المستكن في الصفة عائدا الى زيد الرابع قد يضمن الجامد
معنى المشتق فيعطى حكم المشبهة وهو قليل كقول الشاعر فراشة الحلم فرعون العذاب وان يطلب نداه
فكلب ونكلب وقول الاخر فلولا الله والمهر المفدى لابت وانت غربال الاهاب فضمن فراشة

الخامس اسم التفضيل وهو ما دل على موصوف بزيادة على غيره ولا يبنى الا من ثلاثي تام متصرف
قابل للتفاضل غير مصوغ

العلم معنى طائش وفرعون معنى اليم وغربال معنى مثقب فلا جرم يجربها الى ما هو عامل في المعنى ولو
رفع بها او نصب بها لم يمتنع والى هذه المسئلة اشار ابن مالك في الكافية بقوله وضمن الجامد
معنى الوصف فاستعمل استعماله بضعف كانت غربال الاهاب بكذا فراشة الحلم فراغ الماخذ
الخامس من الاسماء العاملة عمل الفعل اسم التفضيل وبعضهم يقول افعل التفضيل قيل وما عبر به
المصنف اولى ليشمل خيرا وشرا واورد بانهما بزنة افعل في الاصل اذ اصلهما اخير واشر فحذفت الهمزة بدليل
ظهورها في قراءة ابي قلابة سيعلمون غدا من الكذاب الاشر بفتح الشين وتشديد الراء وقول الشاعر بلال
خير الناس وابن الاخير واجيب بان المراد بالشمول على وجه الظهور وهو كاف في الاولوية واختلف في
سبب حذف الهمزة منهما فقيل لكثرة الاستعمال وهو المشهور وقال الاخفش لانهما لم يشتقا من فعل ولفظ
لفظهما فضل فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لا فعل التفضيل اجراه مجرى قولهم اسم الفاعل
وعن قال افعل التفضيل احترز به عن نحو افكل واحمر قال الرضي ولو سموه افعل الزيادة لكان عندي اولى لان
التفضيل وان كان في الاصل من الفضل الذي هو الزيادة الا انه يرد مستعملا اكثره بمعنى ترجيح الشيء
على غيره في صفات المدح وان كان ذلك ليس مقتضى الاشتقاق بدليل والله فضلكم وفضل بعضكم
على بعض في الرزق ولكنه في العرف حتى لم يقبل بزيادة ونحوه لا يراد به الا ما فيه مدح فلا يقال نحو قولك
اجهل من عمرو واحمق منه ونحو منه ثم ان حقيقة فضله جعله فاضلا لا نسبة الى الفضل انت اذا قلت
زيدا اعلم انما نسبته الى الزيادة في العلم ولم تجعله انت زايدا فقد استعملت فضل كنسبته الى الفضل
هو مستعمل لكنه خلاف الوضع الاصلي لان معنى فضل بالتخفيف زاد ومعنى فضل بالتشديد جعله
زايدا كفرح زيد وفرحته فيكون فضله بمعنى عدله انتهى وسيبويه يسميه الصفة وهو ما اي اسم دل على
موصوف شمل جميع الصفات بزيادة على غيره اخرج ما عدا المحدود اي وضع للموصوف بالزيادة فلا يرد
زايد لانه لم يوضع للموصوف بالزيادة بل لمن قام به الشيء الا انه جعله كون القائم به الزيادة زايدا ولا طائل
بمعنى الزايد في الطول لانه لم يوضع له بل لمن قام به الطول الا انه علم وصف العرف للمتصف بالطول
الا من لمن يقوم به فقيل في الطول جعله بمعنى الزايد في الطول هكذا قال بعض المحققين من شراح الكافية و
المراد بالغير اعم من الغير بالذات وبالاعتبار كما في قولك هذا بسرا اطيب منه رطبا والمراد بالزيادة
على الغير اعم من الزيادة في قيام الفعل به او وقوع الفعل عليه ولا يبنى الا من فعل ثلاثي والمراد ما كان
حروفه ثلثة كما هو اصطلاح الصرفيين ولهذا استغنى عن التقييد بالمجرد تام متصرف قابل للتفاضل

لما

غير مصوغ منه افعل لغير التفضيل ولا يبنى من غير فعل ولا من نحو دحرج وضارب

في الصفات الاضافية التي تختلف بها الاحوال الثاني سواء كانت بالنسبة الى شخص واحد في حالتين
كالعلم والجهل او شخصين كالحسن والقبح فنقول هو اعلم من زيد يوم الاربعاء واجهل منه يوم الخميس
وزيد احسن من عمرو وعمرو اقبح من بكر غير مصوغ منه افعل لغير التفضيل ويعتبر هذا بان لا يدل على
لون ولا عيب وفي ما عبر به المصدر اولى لانه لا يبنى مما يدل على حلية ايضا فعباراتهم تحتاج الى زيادة قيد
ولا حلية كما نبه عليه بعضهم فلا يبنى من غير فعل وشذ هو احنك البعيرين وهو اقمن به والص من شظاظ
ضاغوا الاول من الحنك وهو اسم عين والمعنى اكلا اي اشدهما اكلا والثاني من القمن وهو الحقيق
والثالث من اللص بمعنى السارق وشظاظ بكسر الشين وظائين معجمات اسم لص من بني ضبة قاله في
التصريح ثم انتقد الحكم لشذوذ الاخير المجزوم به في التصريح كغيره بان ابن القطاع نقل لص فعلا
فقال لصوت لص اذا اخذ المال بخفية قال فعلى هذا لا شذوذ فيه وقال بعضهم وفي الحكم بشذوذ
الاول ايضا نظر لانه يجوز ان يكون من احنك الجراد الارض اذا اكل ما عليها فيكون مثل اخصر
من اختصر بحذف الزوائد انتهى قلت وهو كغسل الدم بالدم اذ هو على هذا التقدير شاذ ايضا
لكن شذوذه من جهة بنائه من غير الثلاثي ولا من فعل رباعي اي ما كان حروفه اربعة سواء كان
كلها اصولا ام بعضها زائدا كما هو مصطلح النحاة نحو دحرج وانطلق اذ لا يمكن بناؤه منه لانه
لو نقص لاختل ولو لم يحذف لزاد بناء افعل وشذ هذا الكلام اخصر من غيره بنوه من اختصر
بالبناء للمفعول وهو اعطاهم للدراهم من اعطى واولاهم للمعروف من اولى واكرمهم للضيف من
اكرم وهذا المكان اقفر من غيره من اقفر هذا مذهب جمهور البصريين وجوز بعضهم بناءه من
افعل مطلقا وعزى الى سيبويه وجزم ابن مالك في التسهيل فاقاله وصححه ابن هشام الخضراوي
وفصل ابن عصفور بين ان يكون الهمزة للنقل كاعطى فلا يجوز وبين ان لا يكون للنقل فيجوز نحو
هذه الليلة اظلم من تلك الليلة وهذا المكان اقفر من ذلك المكان قال ابن الحاجب والرضي تبعا
وهذا التفضيل لا يعرفه نحوي ولا من فعل ناقص نحو صار وكان عند الجمهور فلا يقال اصير ولا
اكون واجازه ابن الانباري والرضي قال ولعل علة المنع كون مدلول الناقص الزمان دون الحدث
كما توهم بعضهم وافعل موضوع للتفضيل في الحدث والحق انها دالة على الحدث ايضا فلا منع
ان لم يسمع ان تقول هو اكون منك قائما وهو اصير منك غنيا اي اشد انتقالا الى الغنى انتهى ولا من
فعل غير متصرف قال في التصريح وعلم التصرف على وجهين احدهما ان يكون بخروج الفعل عن

ونعم وفات ولا من نحو عور وخضر وحمق لمجيء اعور واخضر واحمق لغيره فان فقد شرط

طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس والثاني يكون التجرد لاستغنائه عن تصرفه
عن تصرفه بتصرف غيره وان كان باقيا على اصله من الدلالة على الحدث والزمان كيذر ويدع حيث استغني
عن ماضيهما بماضي ترك وكلا القسمين مراد هنا فلا يبنى من نحو نعم وبئس ويذر ويدع لا يقال زيد انعم من
عمرو ولا ابأس منه لانهما باقيان على معناهما من انشاء المدح والذم ولا اوذر من بكر ولا اودع منه ولا من
غير قابل للتفاضل نحو فات وفني لانه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يفضل لا يقال زيد اموت من
عمرو ولا افنى منه ولا من مصوغ منه افعل لغير التفضيل نحو عور من العيوب الظاهرة وخضر من الالوان و
حمق من العيوب الباطنة ولمي وشهل من الحلى لمجيء اعور من عور واخضر من خضر واحمق من حمق والمى واشهل
من لمي وشهل لغيره اي لغير التفضيل فلو بني منه افعل التفضيل ايضا لالتبس في بعضهم وهذا التعليل
انما يتم اذا تبين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة
مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع انتهى وقيل انما لم
يبن من ذلك لان نحو افعل التفضيل ان يبنى من الثلاثي المحض كما تقدم واكثر افعال الالوان والحلى انما
يجيء على افعل بتسكين الفاء وزيادة مثل اللام نحو اخضر فلم يبن افعل التفضيل في الغالب مما كان منها
ثلاثيا اجراء للاقل مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا
تنقص كاليد والرجل في عدم التفضيل فيها واجاز الكوفيون بناءه من البياض والسواد اللذين هما اصلا
الالوان وقيل وقد يبنى من فعل افعل مفهم عسر او جهل نحو هو الد منه واحمق منه واكثر المغاربة عدوا هذا
من الشواذ وعليه جرى المصنف فاطلق المنع من بنائه من نحو ذلك وسيصرح بشذوذ احمق منه تصريحا
تنبيه بقي على المصنف شرطان اخران احدهما انه لا يبنى الا من فعل مثبت فلا يبنى من منفي سواء كان ملازما للنفي
نحو ما عاج بالدواء اي ما انتفع به مضارعه يعيج او غير ملازم نحو ما عاج فاما الموضارعه يعوج فلا يقال
زيد اعوج من عمرو لئلا يلتبس المنفي بالمثبت وما حكيت به من عاج الاول ملازمته للنفي هو ما جزم به ابن
مالك في التسهيل وابن هشام في التوضيح واعترض بانه قد جاء في الاثبات قال ابو علي القالي في نوادره انشدنا
ثعلب عن ابن الاعرابي ولم ار شيئا بعد ليلى الذه ولا مشربا اروى به فاعيج الثاني انه لا يبنى من مبني للمفعول
سواء كان ملازما للبناء ام لا كضرب وعني من الاول نحو عني علينا بمعنى تكبر وعني بحاجته وشغف وزهي
من ذلك ولغو حاجتي قاله في الاوضح وانتقد شارحه الاول بان زيدا حكى زهي يزهو اي تكبر و
الثاني بانه سمع فيه عني كرضي بالبناء للفاعل فان فقد شرط من الشروط المتقدمة بنينا افعل التفضيل

نقصا

توصل الى التفضيل باشد ونحوه مما يدل على الشدة والضعف او النقص او الكثرة او القلة او الحسن
او القبح على حسب تفاوت المقاصد يجاء بعد اشد ونحوه بمصدر الفعل الممتنع تمييزا عن نسبة التفضيل
فيقال زيد اشد دحرجة من عمرو واحسن بياضا منه واقبح عورا منه قال الدماميني كذا قال الجماعة و
نظيرهم ان هذا يقتضي اشتراك زيد وعمرو في شدة الدحرجة وحسن البياض مثلا وان زيدا زاد عليه في
ذلك والغرض انما هو التفضيل عليه في مطلق الدحرجة والبياض لا في شدة الدحرجة وحسن البياض
فتامله انتهى قال البعض بامثلتنا خالية عن وجه عدم المساواة فوجدته انما يتم على تقدير ان يكون نحو
اشد في مثل زيد اشد دحرجة مسوقا لغرض افادة الاشتراك في اصل الدحرجة والتفضيل باعتبار
مجرد الشدة باقيا على معناه التفضيلي وذلك ممنوع لجواز ان يكون في هذه الحالة مستعملا في اصل
الفعل مجردا الشدة باقيا على معناه التفضيلي وذلك ممنوع لجواز ان يكون في هذه الحالة مستعملا في
اصل الفعل مجردا عن معنى الزيادة فح يكون الكلام مساويا للغرض من التفضيل قطعا فتدبر تنبيهان
الاول قال بعض المحققين الظاهر انه لا يختص التوصل الى التفضيل بما ذكر بصيغة افعل بل يصح التوصل
بغيره ايض بنحو زيد ازيد استخراجا مع انه فوق المقصود فالمقصود جعله زائدا في نفس الاستخراج لا زائدا
في زيادة الاستخراج انتهى الثاني لا يختص التوصل الى التفضيل بما فقد بعض الشروط بل ياتي فيما
استوفى الشروط فتقول زيد اشد ضربا من عمرو وهو قليل وقولهم احمق من هبنقة شاذ لا يقاس
عليه وهبنقة بفتح الهاء والباء الموحدة والنون المشددة والقاف لقب ابي الودعات يزيد بن ثروان
وانما قيل له ذو الودعات لانه جعل في عنقه قلادة من ودع وعظام وخزف مع طول لحيته فسئل فقال
لئلا اضل فسرقها اخوه في ليلة وتقلدها فاصبح هبنقة وراها في عنقه فقال اخي انت انا فمن انا
فضرب بحمقه المثل ومن حمقه انه كان في جماعة فهبت عليهم ريح شديدة مخوفة فجعل كل منهم ينوي
رفيقا وبعضهم يتصدق ببضعة فقال هبنقة اللهم انك تعلم اني لا املك شيئا اتصدق به ولكن
زوجتي طالق لوجهك الكريم فاخذ الضحك بالجماعة واشتغلوا عما هم من الخوف وقوله في وصف
ما الكوثر ابيض من اللبن واحلى من العسل نادر ولا يقاس عليه ايض خلافا للكوفيين كما اقتضاه اطلاق
منعه فيما مر ومثله قول الراجز جارية في درعها الفضفاض ابيض من اخت بني اباض هذا ان
حمل على الشذوذ دون التاويل قال ابن مالك في شرح الكافية وجاز ان يكون ابيض مبنيا
من قولهم باض الشيء بيوضا اذا فاقه في البياض فالمعنى على هذا ان غلبته ذلك الماء ذكره من الاشياء المبيضة

تتمة ويستعمل اما بمن او بال او مضافا فالاول مفرد مذكر دائما نحو هند او الزيدان افضل من عمرو

اكثر من غلبته بعضها بعضا وابيض بهذا الاعتبار ابلغ من اشد بياضا قال ويجوز ان يكون من
المذكورة بعد ان متعلقة بمحذوف دل عليه ابيض المذكور والتقدير فانه ابيض صنفا واخلص من
اللبن انتهى وسمع ابيضا هو اسود من حنك الغراب واما قول المتنبي يخاطب العبد بعدت بياضا لا
بياض له لانت اسود في عيني من الظلم فقال ابن هشام في المغني ان من الظلم صفة لاسود لا متعلق
باسود اي اسود كائن من الظلم جملة وكذا قوله يلقاك مرتديا باحمر من دم ذهبت بخضرته الطلى و
الاكبد من دم اما تعليل اي احمر من اجل التباسه بالدم او صفة كان السيف لكثرة التباسه بالدم
صار دما انتهى قال الدماميني في شرحه الظاهر ان المتنبي انما قصد التفضيل بناء على مذهب الكوفي و
الكوفيون يجوزون بنائه من السواد والبياض فلا حرج عليه في ارتكاب طريقته وطريقة اصحابه و
تخريج المص مفوت لغرضه من كون الشيب عنده اشد سوادا من الظلم انتهى هذه تتمة لباب اسم
التفضيل تشتمل على بيان كيفية استعماله في التركيب واحكامه واعماله ويستعمل اسم التفضيل جوبا
التفضيل وجوبا على ثلثة اوجه اما معرفا بمن جارة للمفضول وهي عند سيبويه وغيره لابتداء الارتفاع
في نحو زيد افضل من عمرو ولابتداء الانحطاط في نحو زيد شر من عمرو وعند ابن مالك للمجاوزة كانه
قيل جاوز زيد عمرا وهو اولى من قول سيبويه وغيره اذ لا يقع بعدها الى ان قال ابن هشام وقد يقال ولو
كانت للمجاوزة لصح في موقعها عن ودفع بان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه انما هو اذا لم يمنع من
ذلك مانع وههنا امتنع منه مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من
او معرفا بال او مضافا وانما وجب استعماله على احد هذه الاوجه لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره
فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذلك مع من والاضافة ظاهر واما مع ال فلانها للعهد
فيشار بها الى معين من المتبين بتعيين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا قلت عندي شخص
افضل من زيد ثم قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلت انه افضل من زيد هو عمرو وتجنب محل
وجوب استعماله باحد الثلثة اذا لم يكن معدولا كما في اخر واسماء كالدنيا والجلى للخطة العظيمة لخروجها
عن معناه كآخر بمعنى غير فالاول وهو المستعمل بمن مفرد مذكر دائما سواء كان لمفرد ام لغيره ومذكر
ام لغيره نحو زيد او هند او الزيدان او الهندان او الزيدون او الهندات افضل من عمرو وذلك
لكراهتهم الحاق اداة التثنية والجمع المختصة بالاسم بما هو في حكم الوسط ما عبنا امتزاجه بمن
التفضيلية لانها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانت كتمام الكلمة وقيل لمشابهته لفظا ومعنى لافعل

التعجب الذي هو فعل غير متصرف اما لفظا فقط واما معنى فلانه لا يتعجب من شيء الا وهو مفضل
ولهذا الشرط ونحوه فيما يبنى منه افعل التفضيل ما يشترط في بناء افعل التعجب فلما اجروه مجراه لفظا و
معنى افردوه كما افردوا الفعل وقد يحذف من مع مجرورها اذا علم المفضول كقوله نحو تع الله
اكبر اي من كل شيء وقوله وللآخرة اكبر درجات واكبر تفضيلا اي من الدنيا وقول الش ان
الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول وقد جاء الحذف والاثبات في قوله تع انا
اكثر منك مالا واعز نفرا اي منك واكثر ما يحذف اذا كان افعل خبرا في الحال كما مر او في الاصل نحو
كان زيد افضل ويقل اذا كان حالا كقوله دنوت وقد خلناك كالبدر اجملا اي دنوت اجمل
من البدر او صفة كقوله تروحي اجدر ان تقيلي اي تروحي وائتي مكانا اجدر من غيره بان تقيلي
فيه وزعم الرماني ان الحذف لا يجوز الا في الخبر واجازه البصريون اذا كان فاعلا نحو جاءني افضل
او اسما لان نحو ان اكبر الله ومنعه الكوفيون تنبيهات الاول لا يتعين في نحو الله اكبر ودعائمه
اعز واطول ان يكون المحذوف من مع مجرورها بل يجوز ان يقال ان المحذوف هو المضاف اليه
اي اكبر كل شيء واعز دعامة ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير متصرف فاستتبع ذلك الثاني
يجب ان يكون المجرور بمن التفضيلية مشاركا للمفضل في المعنى اما تحقيقا نحو زيد احسن من
عمرو او تقديرا كقول علي ع لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان لان افطار
يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدره محبوبا الى نفسه ايضا ثم
فضل صوم شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب عندي ايضا اليس صوم يوم من شعبان احب منه
وقالت ابدلني بهم خيرا منهم في اعتقادهم وابدلهم بي شرا مني اي في اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيهم
خير ولا فيه ع شر ومثله قوله تع اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كانهم لما اختاروا موجبا
النار اختار النار وتحقيق في التهكم انت اعلم من الحمار فكانك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت
مثله مع زيادة وليس المقصود بيان الزيادة بل الغرض الاشتراك بينهما في شيء معلوم انتفائه عن الحمار
واما نحو انا اكبر من الشعر وانت اعقل من ان تقول كذا فليس المراد تفضيل المتكلم على الشعر و
المخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من
المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثل ما في قولك بنت من زيد تعلقت
بافعل المستعمل بمعنى متجاوز وبائن بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز علي من ان اضربك اي بائن من ان

والثاني يطابق موصوفه ولا يجامع من نحو هند الفضلى والزيدان الافضلان والثالث ان قصد تفضيله
على من اضيف اليه وجب كونه منهم

اضربك من فرط عزتك على فانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقريب
من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة
عمرو فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية قاله الرضي كالذي قبله الثالث يجب ان تلي من التفضيلية افعل
لانها من تمام معناه او تلي معموله كقوله فانا رأينا العرض احوج ساعة الى الصوم من ربط يمان
منهم وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو قولك بي احسن لو انصفت من الشمس واكرم لو لم يمن من البحر
وقد يتقدم عليه ضرورة كقوله اذا سايرت اسماء يوم ظعينة فاسماء من تلك الظعينة املح ويجب
ذلك ان كان المفضول اسم استفهام او مضافا اليه نحو ممن انت اعلم ومن اي رجل انت اكرم وذلك لان
اسم الاستفهام له الصدر فله الصدر كما مر والثاني وهو المستعمل باللام يطابق موصوفه وجوبا في الافراد
والتذكير وفروعهما للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم المانع ولا يجامع من لان من واللام يغني احدهما
عن الاخرى في افادة ذكر المفضول فلو اجتمعا كان ذكر احدهما لغوا نحو زيد الافضل وهند الفضلى
والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون والهندات الفضليات او الفضل ومن الوهم في ذلك قول
الجاحظ في قول الاعشى ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر انه يبطل قول النحويين لا يجتمع من
وال في اسم التفضيل فجعل كلا من ال ومن متعدى به جاريا على ظاهره والصواب ان تقدر ال زائدة او معرفة و
من متعلقة باكثر منكرا محذوفا مبدلا من المذكور او بالمذكور على انها بمنزلتها في قولك انت منهم الفارس
البطل اي انت من بينهم وقول بعضهم انها متعلقة بليس قد يرد بانها لا تدل على الحدث وبان فيه فصلا
بين افعل وتمييزه بالاجنبي وقد يجاب بان الظرف يتعلق بالوهم في ليس لحجة قولك انتفى وبان الفصل بالتمييز
قد جاء في الضرورة في قوله على انني بعد ما قد مضى ثلثون للهجر حولا كميلا وافعل اقوى من ثلثون في العمل
قاله ابن هشام في المغني تنبيه لا بد في المطابقة من ملاحظة السماع قال ابو سعيد علي بن سعد في كفاية
المستوفي ما ملخصه لا يستغنى في الجمع والتانيث عن السماع فان الاشرف والاظرف لم يقل فيهما الاشارف
والشرفى والاظارف والظرفى كما قيل ذلك في الافضل والاطول وكذلك الاكرم والامجد قيل فيهما
الاكارم والاماجد ولم يسمع فيهما الكرمى والمجدى انتهى قاله في التصريح والثالث وهو المستعمل مضافا
ففيه تفصيل فانه ان قصد به تفضيله اي تفضيل موصوفه على من اضيف اسم التفضيل اليه والتعيين
بمن على سبيل التغليب فلا نقض بنحو اعدل الخلق واحسن الطير وهذا هو الاكثر استعمالا لان وضع التفضيل
الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضل عليه وجب كونه اي موصوفه منهم اي ممن اضيف اليهم قيل والاولى ان

فيما اضيف اليه لا الافضل

وجازت المطابقة وعدمها نحو الزيدان اعلما الناس واعلمهم وعلى هذا يمتنع يوسف احسن اخوته وان قصد
تفضيله مط فالمطابقة نحو يوسف احسن اخوته والزيدان احسنا اخوتهما اى احسن الناس من بينهم فمفرد مذكر مطلقا

بق منه الا ابوهم ضمير الجمع ان المضاف اليه يجب ان يكون جمعا فينتقض بنحو زيد افضل الرجلين وايضا
وجب كونه منهم ليحصل المشاركة بين الجمع في المعنى لذكره معهم ليصح تفضيله عليهم واورد ان وجوب
كونه منهم يستلزم تفضيل الشئ على نفسه واجيب بانه داخل فيهم افرادا خارج عنهم تركيبا او داخل فيهم
لفظا خارج عنهم ارادة فلا يلزم ذلك وبهذا يندفع ايضا ما اورده الرضي على ابن الحاجب من ان قوله
على من اضيف اليه ليس بمرضي لانه مفضل على من سواه من جملة ما اضيف اليه وليس مفضلا على
كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشئ على نفسه وجازت المطابقة وعدمها
وهو الافراد والتذكير نحو الزيدان اعلما الناس واعلمهم والزيدون افضلوا الناس وافضلهم وهند
فضلى النساء وافضلهن اما المطابقة فلمشابهته للمعرف بال في التعريف واما عدمها فلمشابهته لافعل
في كون المفضل عليه مذكورا وليس الوجهان متساويين كما توهمه كلامه بل عدم المطابقة اولى قال تع
ولتجدنهم احرص الناس على حيوة ولم يقل احرصى الناس وعن ابن السراج انه اوجب عدم المطابقة ورد
بقوله تع الا الذين هم اراذلنا بادى الراى وكذلك جعلنا في كل قرية اكابر مجرميها اما الى الاوضح فان
قدر اكابر مفعولا ثانيا ومجرميها مفعولا اولا لزم المطابقة في المجرد من ال والاضافة وعلى هذا
الفصل يمتنع ان يقال يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم لفظا باضافتهم اليه لان اخوة يوسف غير يوسف
وان قصد تفضيله اى تفضيل موصوفه تفضيلا مطلقا اى غير مقيد بكونه على من اضيف اليه بل على
كل من سواه فالمطابقة لا غير لمشابهته باسم الفاعل في عدم المشاركة فجرى مجريه في وجوب المطابقة
واضافة اسم التفضيل للتوضيح كما تضيف ساير الصفات نحو مصارع مصر حسن القوم مثالا
تفضيل فيه فلا يجب كونه من المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو
قولك نبينا افضل قريش بمعنى افضل الناس من قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم
نحو يوسف احسن اخوته والزيدان احسنا اخوتهما والزيدون احسن اخوتهم اى يوسف احسن الناس
من بينهم وكذا الباقي وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم ممن سواه وهو مختص
ببغداد لانه منشأه او مسكنه وان قدرت المضاف اى اعلم اهل بغداد فهو من مضاف الى جماعة يجوز
ان يدخل فيهم تنبيهات الاول وقع فيما وقفت عليه من نسخ هذا المتن ما نصه وان قصد تفضيله مط
فمفرد مذكر مط نحو يوسف احسن اخوته والزيدان احسن اخوتهما وهو غلط صريح بل المطابقة واجبة حتما
كما في ساير المتون حتى التهذيب للمص لم يتنبه لذلك بعض من كتب على هذا الكتاب من طلبة العلم المعاصرين

فشرحه على هذه العبارة وهو غلط واضح ووهم فاضح فاحذره وحاشا المص ان يقع له مثل هذا الغلط
الذى لا يخفى على ادنى طلبة فضلا عن مثله فلذلك غيرت العبارة واصلحتها اذ لا يمكن حملها الا على
تغيير النساخ كما قيل فكم افسد الراوى كلاما بعقله وكم حرف المنقول قوم وصحفوا وكم ناسخ اضحى
لمعنى مغيرا وجاء بشىء لم يرده المص الثانى قد يقصد بافعل اصل الفعل فلا تفضيل فيه ويجرى مجرى ما قصد
به التفضيل مط من وجوب المطابقة كقولهم الناقص والاشج اعدلا بنى مروان اى عادلاهم لانهما لا يشاركهما
احد من بنى مروان فى العدل والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان لانه نقص ارزاق الجند
والاشج بالشين المعجمة والجيم هو عمر بن عبد العزيز لقب بذلك لانه كان بجبينه اثر شجة من دابة ضربته
الثالث التفضيل الذى ذكره المص فى المستعمل مضافا انما يجرى عند المص فى المضاف لمعرفة واما المضاف للنكرة
فيلزمه الافراد والتذكير لموافقته المستعمل بمن فى التنكير نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون
افضل رجال وهند افضل امرأة والهندان افضل امرأتين والهندات افضل نساء اى زيد افضل من
كل رجل قيس فضله بفضله والزيدان افضل من كل رجلين قيس فضلهما بفضلهما والزيدون افضل
من كل رجال قيس فضلهم بفضلهم وكذا الباقى تبصرة فى بيان اعمال اسم التفضيل يرفع الضمير المستتر
اجماعا نحو زيد افضل ففى افضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى زيد وانما عمل فيه لضعفه
لان وجوده مخفى ولا يختلف لفظه بالتكلم والخطاب والغيبة والعمل فيه كلا عمل فلم يقوى العامل
على العمل فيه ولا ينصب المفعول به اجماعا فلا يقع زيدا اشرب الناس عسلا لانه لحق بالافعال الغريزية
وما اوهم ذلك فهو منصوب بفعل مقدر دال هو عليه نحو قوله تعـ هو اعلم من يضل عن سبيله فمن
ليست مفعولا باعلم ولا مضافا اليه لان افعل بعض من يضاف اليه فيكون التقدير اعلم المضلين فهو
محال بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه اعلم اى يعلم من يضل وعلى هذا فمن موصولة او موصوفة
هذا هو الظ ويحتمل ان يكون استفهامية فى محل رفع على انه مبتدء ويضل خبره والجملة فى محل نصب
علق عنها العامل والاستفهام للتعجب من شان الضال المتبع للظن الكاذب وجوز الكراشى كون من موصولة
او موصوفة فى محل جر بالباء المحذوفة او باضافة اعلم اليه وليس بشىء لامتناع الثانى كما علم وضعف
الاول لشذوذ حذف حرف الجر مع بقاء عمله تنبيهات الاول ما ادعاه المص من الاجماع على انه لا
ينصب المفعول به تبع فيه ابن مالك فى شرح الكافية وابن هشام فى شرح القطر والرضى فى شرح الحاجبية
وفيه نظر فقد نقل ابن هشام فى حواشى التسهيل عن محمد بن مسعود الزكى جواز نصبه به مط وانه قال فى

كتاب

ورفعه الظاهر قليل نحو رأيت رجلا احسن منه ابوه

كتاب البديع غلط من قال ان التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى هو اعلم بمن ضل عن
سبيله وليس تمييزا لانه ليس فاعلا كما في زيد احسن وجها وقول عباس بن مرداس واضرب منا بالسيوف
القوانسا ونقل في المغني عن بعضهم جوازه ان قصد به اصل الفعل قال الدماميني وهذا الرأي حسن
فتنصب حين يقصد به ذلك كما انه يصاغ الى ما ليس بعضه فيجري حكم النصب والجر على طريق واحد
انتهى وقد يجاب عمن ادعى الاجماع بانهم نزلوا الخلاف في ذلك منزلة العدم الثاني انما قال المصنف ولا
ينصب المفعول به ولم يقل ولا يعمل في المفعول به لانه يعمل فيه بواسطة حرف الجر فيعمل فيه بلا التقوية
كزيد ادعى للعلم وابذل للمعروف وبالباء كخالد اعرف بالفقه واجهل بالنحو فان كان فعله يتعدى
الى اثنين نصبت الثاني بفعل مقدر كزيد اكسى للفقراء الثياب اي يكسوهم الثالث لا ينصب المفعول
المطلق ايضا اجماعا فلا يقال انا الحسن الناس حسنا ولا المفعول له فلا يقال انا اضرب الناس تاديبا ولا
المفعول معه فلا يقال انا اسير والنيل ونقل ابن هشام في المغني عن سيبويه نصبه للتشبيه بالمفعول به
ورده بان اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل اذ لا يلحقه علامات الفروع الا بشروط لكن قال في موضع
اخر منه الهاء في قولهم لا عهد لي بالام فقها ولا اوصفه في محل نصب كالهاء في الضاربة الا ان هذا مفعول
وهذا مشبه بالمفعول لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول المفعول اجماعا وليست مضافا اليها
الا لخفض الموضع بالكسرة انتهى وقال الرضي لا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه اما لانه لا ينصب
المفعول به فلا ينصب ايضا شبهه واما لان نصب ذلك في الصفة فرع الرفع كما مر وهو توطئة للاضافة
اليها كان نصب مفعابه وبه لا يرفع الفاعل الظاهر الا بشروط وان رفع ذلك لا يضاف اليه انتهى ولا خلاف
في نصبه الظرف نحو زيد افضل الناس اليوم لان الظرف يتوسع فيه ويكفيه رائحة الفعل والحال نحو
زيد احسن الناس متبسما لانها بمثابة الظرف وفي معناه التمييز نحو انا اكثر منك مالا واعز نفرا لانه في
غاية الضعف اذ نصبه بما يخلو عن معنى الفعل ايضا وما الا بشم رائحته نحو زيد اقود خلاعه ورفعه الظاهر
اي الموجود الذي يسمع التلفظ به فيشمل الضمير المنفصل ايضا قليل مختص بلغة ضعيفة حكاها
سيبويه نحو رأيت رجلا احسن منه ابوه او انت بنصب احسن على انه صفة رجلا وبرفع ابوه او انت على
الفاعلية باحسن على معنى فانه في الحسن ابوه او انت واكثر العرب يوجب رفع احسن في ذلك على انه خبر
مقدم وابوه او انت مبتدأ مؤخر وفاعل احسن ضمير مستتر فيه عايد على المبتدأ والخبر في موضع نصب
صفة رجل ورابطها الضمير المجرور بمن ولا يرضون به لنظر الضعفه عن العمل لانه ليس له فعل بمعناه في

الزيادة

ويكثر ذلك في نحو ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد لأنه بمعنى الفعل خاتمة

في الزيادة حيث يعمل عمله ولا هو مشابه لاسم الفاعل ليحمل عليه في العمل في الظاهر كما حملت عليه الصفة
المشبهة في العمل فيه لأن اسم الفاعل يثنى ويجمع واسم التفضيل لا يثنى ولا يجمع فما هو الأصل فيه
وهو المستعمل بمن بخلاف الصفة المشبهة فإنها تثنى وتجمع كما مر ويكثر ذلك أي رفعه الظاهر في مسألة الكحل
وضابطها أن يكون اسم التفضيل صفة في المعنى لاسم جنس مسبوق بنفي ومرفوعه أجنبيا مفضلا على
نفسه باعتبارين نحو قول العرب ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد فأحسن صفة لرجل
وهو اسم جنس مسبوق بنفي والكحل مرفوع به على أنه فاعله وهو أجنبي من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره
وفي عينه ظرف مستقر حال من الكحل قدمت عليه ومنه لغو متعلق بأحسن وفي عين زيد مستقر حال
من الضمير المجرور بمن والمعنى ما رأيت رجلا أحسن الكحل كائنا في عينه منه أي من الكحل كائنا في عين زيد و
قد ظهر أن الكحل الذي هو مرفوع اسم التفضيل مفضل على نفسه باعتبارين أما كونه مفضلا فباعتبار كونه
في عين الرجل وأما كونه مفضلا عليه فباعتبار كونه في عين زيد قال في الهمع ولاشتهار هذا المثال فيما
بين النحاة بهذه المسألة عرفت بمسألة الكحل وإنما ساغ لاسم التفضيل هنا ذلك العمل لأنه بمعنى الفعل
إذ يصح أن يحل محله فعله مع استقامة المعنى فيقال ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد ولأنه
لو لم يعرب المرفوع في ذلك فاعلا لكان مبتدأ وأحسن خبره ولزم الفصل بين أفعل ومعموله بالأجنبي وهو
الكحل تنبيهات الأول الأصل في هذه المسألة أن يقع الاسم الظاهر بين ضميرين أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر
كما مثلنا وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل من إما على الاسم الظاهر أو على محله أو على ذي المحل فيقول ما رأيت
رجلا أحسن في عينه الكحل من كحل عين زيد أو من عين زيد أو من زيد فيحذف مضافا أو مضافين وقد لا يؤتى
بعد المرفوع بشيء فيقول ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل قالوا ما أحد أحسن به الجميل من زيد والأصل ما أحد
أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد ثم إنهم أضافوا الجميل إلى زيد لملابسته له في المعنى ثم حذفوا المضاف و
أقاموا المضاف إليه مقامه قاله في الأوضح الثاني قال ابن مالك لم يرد هذا الكلام المتضمن رفع الظاهر إلا
بعد النفي ولا بأس باستعماله بعد النهي والاستفهام الذي فيه معنى النفي نحو لا يكن أحد أحب إليه الخير منه إليك
وهل رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ومنع ذلك أبو حيان فقال يجب اتباع السماع
والاقتصار على ما قالته العرب على أن الحاصل فيهما خطأ في القياس لكن الأولى اتباع السماع هذه خاتمة لمباحث
الأسماء في موانع الصرف قال ابن يعيش في شرح المفصل اختلف النحويون في منع الصرف ما هو فقال
قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة وليس أحدهما تابعا للآخر إذ كان الفعل لا يدخله جر و

لا تنوين

لاتنوين وهو قول بظ القال وقال قوم ينتمون الى التحقيق ان الجر في الاسماء نظير الجزم في الافعال فلا
يمنع الذي لا ينصرف مما في الفعل نظيره وانما المحذوف منه على الخفة وهو التنوين وحده لثقل ما لا
ينصرف لمشابهته الفعل ثم يتبع الجر التنوين في الزوال لان التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له فتتبع
الخاصة ويدل على ذلك ان المرفوع والمنصوب مما لا مدخل للجر فيه انما يذهب منه التنوين لا غير وعلى
هذا القول اذا قلت نظرت الى الرجل الاسمر او اسمركم فالاسم باق على منع صرفه وان انجر لان الشبه
قائم وعدم الصرف الذي هو التنوين معدوم وعلى القول الاول يكون الاسم منصرفا لانه لما دخله الالف
واللام والاضافة وهما خاصة للاسم بعد عن الافعال وغلبت الاسمية فانصرف انتهى ثم المعتبر في الاسم الذي
لا ينصرف من شبه الفعل ان يكون فيه فرعيتان عن تسع جهات احديهما من جهة اللفظ والاخرى من جهة المعنى
وهي افتقاره الى الاسم الذي به يكون كلاما وحيث اشبه الاسم الفعل او كان فرعا له بالاعتبار المذكور كان
مثله في امتناع ما يمنع من الجر والتنوين او التنوين وحده على الخلاف اذا عرفت ذلك فنقول موانع الصرف
وتسمى عللا واسبابا بالاستقراء تسعة وهي العجمة وهي فرع لسان العرب فرع العربية لان الاصل في كل كلام
ان لا يخالطه لسان آخر والجمع وهو فرع الواحد والتأنيث وهو فرع التذكير لانك تقول قائم ثم تقول
قائمة والعدل وهو فرع المعدول عنه لان الاصل في الاسم بقاء الاسم على حاله والتعريف وهو فرع التنكير
لانك تقول رجل ثم الرجل ولا يخفى ان المعروض للام هو رجل المطلق لا رجل المجرد عن ال وهو النكرة
وكذا المعروض للتاء قائم المطلق لا قائم المجرد عن التاء وهو المذكر فالفرعية في التأنيث والتعريف وهمية
والفرعية المعتبرة في منع الصرف اعم من الوهمية والحقيقية كذا قال بعض المحققين وزيادة الالف والنون وهي
فرع المزيد عليه والتركيب وهو فرع الافراد ووزن الفعل وهو فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا
يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه ذلك الوزن كان فرعا لوزنه والمراد بقولهم المختص
بنوع آخر المختص به حقيقة او حكما ووزن الفعل المبدوء باحد الزوائد الاربع في حكم المختص فلا يتجه
ان الشائن قاصر والوصف وهو فرع الموصوف قال الرضي كغيره وتسميتهم لكل واحد من الفروع المذكورة
مانعا وسببا وعلة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم
فالعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة منها تقوم مقامهما انتهى قال بعض المحققين وفيه ان اطلاق
العلة على الناقصة حقيقة بل التحقيق انها العلة واطلاق العلة على مجموع الاثنين هو التجوز انتهى
قيل ووجه ان التاء في العلة للوحدة لا وحدة في الاثنين فقد جمع المص هذه الموانع التسع بقوله

موانع صرف الاسم تسع فعجمة وجمع وتانيث عدل ومعرفة وزايدتا فعلان ثم تركيب كذلك
وزن الفعل والتاسع الصفة

موانع صرف الاسم تسع فعجمة وجمع وتانيث وعدل ومعرفة وزايدتا فعلان ثم تركيب كذلك
وزن الفعل والتاسع الصفة وجمعها بعضهم ايضا فقال اذا اثنان من تسع المابلفظة فدع صرفها وهي
الزيادة والصفة وجمع وتانيث وعدل وعجمة واشبه فعل ثم تركيب معرفة وقال الشيخ تاج الدين
ابن مكتوم موانع الصرف وزن الفعل يتبعه عدل ووصف وتانيث وتمنعه نون تلت الفا زيدت ومعرفة
وعجمة ثم تركيب بجمعها اي وجمعه قال اذا رمت احصا الموانع للصرف فعدل وتعريف مع الوزن والوصف
وجمع وتركيب وتانيث صيغة وزايدتي فعلان والعجمة الصرف وقال ايضا موانع صرف الاسم تسع فهاكها
منظمة ان كنت في العلم ترغب العدل والتانيث والوصف عجمة وزايدتي فعلان جمع مركب وتاسعها
التعريف والوزن تاسع فنادسونها باحث تتطلب وقال اخر موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان
منها فما للصرف تصويب عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زايدة من قبلها
الف ووزن فعل وهذا القول تقريب وجمعها بعضهم في بيت واحد فقال اجمع وزن عادلا انث بمعرفة
ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا وانشد الشيخ بهاء الدين النحاس في ذلك نفسه وزن المركب عجمة تعريفها
عدل ووصف الجمع زد تانيثا وقال الاخر جمع ووزن وعدل ووصف معرفة تركيب عجمة تانيث زيادتها
وقال اخر ايضا زيادة ووزن وصف تانيث عجمة وعدل وتعريف جمع تركيب وقال اخر موانع الصرف
تانيث وتركيب وعجمة ثم عدل ثم تعريف ووزن فعل ونون قبلها الف حرفان بين عدل فهم توصيف
تنبيه ما صحح به من انحصار الموانع في التسعة هو المشهور الذي عليه الجمهور وقيل المانع من الصرف اثنان
الحكاية والتركيب اما الحكاية ففي وزن الفعل مع الوصف نحو اعلم واجهل او مع العلمية نحو يزيد
ليشكر فانه امتناع الصرف فيهما بطريق الحكاية الفعلية يعني كما لا يدخل عليهما الكسر والتنوين قبل
نقلهما من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل عليهما بعد النقل واما التركيب ففي البواقي كتركيب التانيث
بالتاء الظاهرة او المقدرة او بالالف وهو اما تركيب التانيث مع العلمية او تركيب حرف التانيث
[illegible] مع الاسم وتركيب العدل ووجهه انه بمنزلة
علمين تقدير الاول الوضع وقصد التسمية بعلم فعدل عنه خوف اللبس بالصفة الى عمر وفي نحو ثلاث
فانه بمنزلة ثلثة ثلثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة الجمعين وتركيب الاسمين في نحو بعلبك وتركيب الالف
والنون اما مع العلمية او مع الوصفية وتركيب العجمة وهي اما نكرة في العربي والعجمي وتركيبها مع العلمية
وقال بعضهم انها عشرة والزايد شبه الف التانيث كارطى اذا سمي به وقال بعضهم انها احد عشر والزايد [illegible]

الاصل

فالعجمة بمنع صرفها العلم العجمي العلمية بشرط زيادته على الثلثة كابرهيم

الاصل في نحو حمراء اذا نكر بعد العلمية وقال بعضهم انها ثلثة عشر والزايد لزوم التانيث ولزوم الجمع ورد
القول بان ما ذكره بانها اثنان بان ما ذكره من الحكاية لا يتناول نحو احمر وافكل لانهما ليسا بمنقولين
من الفعل وما ذكره من معنى التركيب ليس بتركيب لان التركيب المعتبر في منع الصرف تركيب الكلمتين وما
ذكره ليس كذلك نعم هو صحيح في تعليله لكن يبطله جعله مجرد التركيب سببا لمنع الصرف وهو يقتضي
منع صرفه قال في حال التنكير ايضا لوجود السبب وهو باطل ورد باقي الاقوال بان تشبيه الشي بما جذب اليه
وداخل في عداده ومراعاة الاصل في نحو احمر مندرج في الوصف ولزوم التانيث داخل في التانيث فحقه
له وصف الشي ملحقة باصلها وكذا لزوم الجمع فالحق انها تسعة كما ذكره المصنف فالعجمة والمراد بها
غير العربية فارسية كانت او غيرها يمنع صرفها العلم العجمي العلمية باضافة العجمي الى العلمية وذلك بان
يكون قبل استعمال العرب له علما في لغة العجم بخلاف ما نقل عن لسانهم نكرة فلا اثر للعجمة فيها لانها
عجمية جنسية فالحقت بالامثلة العربية وذلك كلجام وديباج ونحوهما من اسماء الاجناس وكذا ما كان
نكرة في لسانهم ثم نقل في اول احواله علما كما اذا سمي باللجام لحدوث علميته فان كان فيه مع العلمية سبب
اخر غير العجمة منع الصرف كصبحة علم المؤنث وما ذكره من اشتراط العلمية في العجمية هو مذهب
ابن دباج ونقل عن ظاهر سيبويه قال ابو حيان والجمهور على خلافه انتهى ويظهر اثر الخلاف في نحو قالون
فينصرف على الاول لانهم لم يستعملوه علما وانما استعملوه صفة بمعنى جيد ويمنع الصرف على الثاني لانه
لم يكن في كلام العرب قبل ان يسمى به تنبيه قال ائمة العربية تعرف عجمة الاسم بوجوه احدها النقل بان
ينقل ذلك بعض ائمة اللغة الثاني خروجه عن اوزان الاسماء نحو ابريسم فان مثل هذا الوزن مفقود
في ابنية الاسماء في اللسان العربي الثالث ان يكون اوله نون ثم راء نحو نرجس فان ذلك لا يكون في كلمة
عربية الرابع ان يكون في اخره زاي بعد دال نحو مهندز فان ذلك لا يكون في كلمة عربية الخامس ان يجتمع فيه الصاد
والجيم نحو الصولجان والجص السادس ان يكون فيه الجيم والقاف نحو المنجنيق السابع ان يكون خماسيا
او رباعيا عاريا من حروف الذلاقة وهي الباء والراء والفاء واللام والميم والنون فانه متى كان عربيا فلا
بد ان يكون فيه شي منها نحو سفرجل وقذعمل وقرطعب وجحمرش هذا ما جمعه ابو حيان في شرح التسهيل
قال في المزهر وانما تمنع العجمة صرف العلم العجمي العلمية بشرط زيادته على الثلثة كابرهيم واسمعيل
واسحق ويعقوب لانه اذا كان ثلثيا ضعف فيه عجمة اللفظ لمجيئه على اصل ما يبنى عليه الاحاد العربية
تنبيه قال صاحب جمع الجوامع الزيادة بان لا يكون ثنائيا التصغير قال في شرحه لو كان [illegible]

ولا اثر لتحرك الاوسط عند الاكثر والجمع يمنع صرف وزن مفاعل ومفاعيل

ياء التصغير لم يمنع الصرف الحاقا له بما قبل التصغير (ولا اثر لتحرك الاوسط) من الثلاثي كشتر
بفتح الشين المعجمة وفتح المثناة من فوق اسم حصن بديار بكر فهو منصرف (عند الاكثر) قال الرضي و
هو اولى وذلك ان تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الساد مسد علامة التانيث
واما العجمة فلا علاقة لها حتى يسد شيء مسدها بل الاعجمي بمجرد كونه ثلاثيا ساكن وسطه او تحرك
يشابه كلام العرب بعينه كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان
الخفيفة بخلاف كلام العرب انتهى وذهب قوم منهم ابن الحاجب الى اعتبار تحرك الاوسط من الثلاثي في
تحتم منع صرفه بخلاف ساكنه فيتحتم صرفه قال المرادي ونقل عن عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني
جواز المنع والصرف في الساكن الوسط قلت وبه قال الزمخشري اي نصا فيتحصل في الثلاثي اقوال اجلها
تحتم الصرف مطلقا الثاني تحتم المنع في تحرك الوسط كلمك اسم ابي نوح وتحتم الصرف في ساكنه الثالث تحتم
صرف المتحرك الوسط والوجهان في ساكنه تنبيهان الاول قالوا ان جميع اسماء الانبياء لا ينصرف الا محمد
وصالح وشعيب وهود لعربيتها ويؤيده تقدمه على اسمعيل انه لا عربي قبل هذا وفيه ان شيثا وغيره منصرف فان
ايضا قاله بعض المحققين وفي البحر للزركشي قلت وعن ابن عباس ان اول من تكلم بالعربية المحضة اسمعيل و
المراد به عربية قريش التي نزل بها القرآن واما عربية قحطان وحمير فكانت قبل اسمعيل انتهى وفي الكشاف
انه من لم ينون عزير جعله غير منصرف للعلمية والعجمة ومن صرفه جعله عربيا وفي القاموس عزير منصرف
لخفته وذكر بعضهم ان اسماء الملئكة ممتنعة من الصرف الا اربعة منكر ونكير ومالك ورضوان الثاني
لا عبرة باتفاق الالفاظ ولا باتفاق الاوزان اما الاول فاسحق ويعقوب وموسى من اسماء الانبياء غير
منصرفة واسحق مصدر اسحق الضرع اذا ذهب لبنه ويعقوب لذكر الحجل وموسى لما يحلق به منصرفة و
من قال انما سمي يعقوب لانه خرج من بطن امه اخذا بعقب عيص فهو من موافقة اللفظ وليس بمشتق لان
الاشتقاق من العربي يوجب الصرف وكذلك ابليس لا ينصرف للمعرفة والعجمة ومن زعم انه مشتق من ابلس
فقد غلط لان الاشتقاق من العربي يوجب الصرف وانما هو من اتفاق اللفظ واما الثاني فان جالوت و
طالوت وهارون غير منصرفة وجاموس وطاوس وراقود منصرفة لكونها نكرات ولا عبرة باتفاق الوزن
قال في البسيط (والجمع يمنع صرف وزن مفاعل ومفاعيل) لكون اوله حرفا مفتوحا وثالثه الف و
بعد الالف حرفان اولهما مكسور تحقيقا كمساجد او تقديرا كدواب او ثلثة اوسطها ساكن والساكن
بالساكن دون النظير بمعنى المعتبر فيه مقابلة الاصلي بالاصلي والزايد بالزايد ليشمل فعالل وفعائل وفواعل

وفعيل

كدراهم ودنانير بالنيابة عن علتين والحق به حضاجر للضبع للاصل وسراويل للشبه

وفواعيل الى غير ذلك ولو اريد التصريف لخرج جميع موزونات هذه الموازين وقول بعضهم ان
المعتبر عندهم الوزن الصرفي دون العروضي ليس بشيء لان قرينة المقام ظاهرة في ما ذكرناه ولعل حصر
المصنف او وقوعه في هذا الميزانين والتمثيل بقوله كدراهم ودنانير فتعين كون المراد بالوزن العروضي لا غير ومنع هذا
الصرف بالنيابة عن علتين على الاشهر لكونه لا نظير له في الاحاد العربية كما سيأتي وقيل لكونه نهاية
جمع التكسير اي يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيرتدع فنزل لكونه على صيغة منتهى الجموع منزلة جمع
ثان وقال الجزولي فيه الجمع وعدم النظير وقيل لما لم يكن له نظير في الاحاد اشبه الاعجمي ففيه الجمع وشبه
العجمة ويقال لهذا الجمع الجمع المتناهي والجمع الاقصى لما عرفت والجمع الذي لا نظير له في الاحاد اي لا مفرد
عربيا على وزنه اما نحو ثمان ورباع للذي القى رباعيته وهو السن الذي بين الناب والثنية فانهما
نحو التراقي والتغازي في الاصل فيه الضم ما قبل الاخر لكنه كسر لاجل اليا واما نحو هوازن لقبيلة من
قيس وسراحيل علم لشخص فمنقولان عن الجمع واما نحو يمان وشآم في المنسوب الى اليمن والشام فالالف
فيهما عوض من احدى يائي النسبة والالف التي هي بدل من الاخرى وياء النسبة عارضة لا اعتداد بها في
الوزن قال سيبويه منهم من يقول يماني وشآمي بتشديد الياء وهو قليل والحق به اي بهذا الجمع في منع
الصرف حضاجر للضبع وهي الانثى كعلمية اسامة للاسد وشيمي الذكر ضبعان للاصل اي لكونه في الاصل
جمعا لحضجر كعصفر ثم نقل منه الى العلمية فعلم بذلك ان المعتبر في منع الجمع المذكور ان يكون موضوعا في الاصل
كما ان المعتبر في الوصف كونه كذلك في الاصل فلا يغيره نقل الجمع بالعلمية لانه عارض كما لا يضر غلبة
الاسمية في الوصف الاصلي لعروضها اذ الاصل لا يعتد بالعارض وما الطف ما انشده الشيخ ابو حيان لنفسه
مرض حبيبي عارض قد بدا ياحسنه من عارض ابيض فظن قوم ان قلبي سلا والاصل لا يعتد بالعارض
تنبيه قال في الهمع ولو سميت بهذا الجمع كمساجد فلا خلاف في منع صرفه فقد منعت العرب سراحيل من
الصرف وهو جمع سمي به الرجل انتهى وفي دعوى عدم الخلاف نظر فقد قال الرضي وهو العمدة فيما ينقل
وكان سعيد الاخفش يصرف نحو مساجد علما لزوال السبب في هو الجمع وهو خلاف المستعمل انتهى ولعله
لم يعتد بهذا الخلاف فعده كالعدم والحق به سراويل على الاشهر مع انه مفرد للشبه عند سيبويه وابي
علي قالا انه اسم عجمي معرب لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا كقناديل فحمل عليه ما ناسبه في منع
الصرف قال الش فهي فارسي في سراويل ابرم فعلى هذا ليس فيه من الاسباب شيء لان العجمة شرطها العلمية
والتانيث المعنوي شروطها ايضا واما صيغة الجمع فليست سببا بل هي شرط للجمعية فيلزم المنع بمجرد

موازنه غير المنصرف فقط وهو مشكل ومذهب المبرد الى انه منقول عن جمع سروالة سمي به المفرد الجنس
قال في التصريح واختلف في سماع سروالة فقال ابو العباس انها مسموعة وانشد عليه من اللؤم سروالة
فليس يرق لمستعطف وقيل لم يسمع والبيت مصنوع فلا حجة فيه والصحيح ما قاله ابو العباس فقد ذكر
الاخفش انه سمع من العرب سروالة وقال ابو حاتم من العرب من يقول سروال وقيل سراويل جمع سروال
كشمال جمع شملال حكاه الحريري في المقامات ونقل ابن الحاجب ان من العرب من يصرفه وانكر ابن مالك
ذلك عليه قلت ونقل ذلك قبل ابن الحاجب ابو الحسن الاخفش ورد ابن انكار ابن مالك بان من نقل حجة على
من لم ينقل والتأنيث ان كان بالفي حبلى وحمراء اي المقصورة والممدودة وانما اضافهما الى حبلى وحمراء
للاختصار مع الفائدة للاستغناء عن التمثيل لهما على انه قد استشكل القول بان التأنيث في مثل
حمراء بالف ممدودة بان علامة التأنيث الهمزة لانها منقلبة عن الف التأنيث وليست ممدودة والالف
الممدودة قبلها زائدة وليست للتأنيث واجيب بان المراد بالالف الممدودة هو الهمزة سميت بذلك
لانها الممدود بها ففيه حذف وايصال على انه لا مانع من صحة اطلاق الالف على الهمزة لان الالف اما اسم
للاعم او للمتحرك فقط واسم الساكن لا فلا حاجة في اطلاق الالف على الممدودة الى القول بانها في الاصل
الف انتهى قال بعض المتأخرين ولك ان تقول سميت الهمزة في ذلك بالممدودة لعلاقة المجاورة ناب
عن علتين للزوم الفه الكلمة وبناء الكلمة عليهما بخلافه بالتاء فتنزل لزومهما منزلة تأنيث ثان
تنبيهان الاول توهم بعضهم من قولهم الف حبلى وحمراء ان المانع الصفة والف التأنيث وهو غلط
صريح بل المانع التأنيث بهما فقط كما صرح به المصنف سواء كان مصحوبهما نكرة كذكرى وصحراء ام معرفة
كرضوى وذكرياء ام مفردا كما تقدم ام جمعا كجرحى واصدقاء ام اسما كما مر ام صفة كحبلى وحمراء الاخلاف
في شيء من ذلك الثاني يحمل الف الالحاق المقصورة على الف التأنيث المقصورة فيمنع بشرط العلمية
لشبهها بها من جهة انها زائدة ليست بدلا من حرف ولا تكون الا في مثال يصلح لالف التأنيث كارطى فانه
على مثال سكرى واما الف الالحاق الممدودة فلا تشبه الف التأنيث لان الهمزة مبدلة من حرف بخلاف
الف التأنيث فانها غير مبدلة من شيء والمثال الذي تقع فيه الممدودة كعلباء لا يصلح لالف التأنيث الممدودة
قال السيوطي في شرح الفية وفي الهمع معنى الالحاق ان تبني مثالا من الثلاثي كلمة على بناء يكون رباعي الاصل
الاصول فيجعل كل حرف مقابل حرف فتفنى اصول الثلاثة فتاتي بحرف زائد مقابل للحرف الرابع من
البناء الرباعي الاصول فيسمى ذلك الحرف حرف الالحاق انتهى قال ابو حيان وفائدة الف التكثير ايضا اذا

والا منع صرف العلم حتما ان كان بالتاء كطلحة او زايدا على الثلاثة كزينب او متحرك الوسط كسقر او اعجميا
كجور فلا يتحتم منع صرف هند خلافا للزجاج

سمي به امتنع كقبعثرى لشبهها بالف التانيث المقصورة من حيث انها زائدة في الآخر لا تنقلب ولا تدخل
عليها تاء التانيث كما ان الف التانيث كذلك ولم يجعل الف قبعثرى للالحاق لانه لا سداسي في الاسم
اصليا حتى يلحق به ووهم الجوهري في جعل الفها للالحاق والا يكن التانيث بالالف كحبلى وحمراء بل كان بغيرها
منع اي التانيث صرف العلم حتما اي وجوبا ان كان اي العلم مؤنثا بالتاء سواء كان علما لمذكر كطلحة
او مؤنثا كفاطمة وانما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التانيث في لفظه وهي علامة
له وصفته لم تؤثر في الصفة نحو قائمة لانها في حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة تقترن بها
او كان العلم زايدا على الثلاثة ولم يكن بالتاء كزينب وسعاد تنزيلا للحرف الرابع منزلة تاء التانيث
او كان ثلاثيا متحرك الوسط لفظا كسقر اسم لجهنم اعاذنا الله تعالى منها تنزيلا للحركة منزلة الرابع خلافا
لابن الانباري حيث جعله ذا وجهين كهند واما متحرك الوسط تقديرا كدار علم امرأة فيلتحق بباب هند
وانما قلنا متحرك وسطه تقديرا لان اصلها دور بالفتح فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
او كان ثلاثيا اعجميا كجور بضم الجيم اسم بلد من بلاد العجم لان العجمة لما انضمت الى التانيث والعلمية
تحتم المنع وان كانت العجمة لا يمنع صرف الثلاثي كما مر لانها لم تؤثر هنا منع الصرف وانما اثرت تحتمه
ومثل هود ذو وجهين كهند فلا يتحتم اي لا يجب منع صرف نحو هند من الثلاثي الساكن الوسط
لعدم الشروط المذكورة بل يجوز المنع وعدمه فالمنع نظرا لوجود العلتين والصرف نظرا الى خفة الوسط
بالسكون وانها قد قاومت احد السببين خلافا للزجاج في ايجابه المنع وعلله بان السكون لا يغير حكما
اوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف والجمهور على ان المنع اجود تحاشيا عن الغاء العلتين قال ابن جني
وهو القياس والاكثر في كلامهم وقال شيخه الفارسي الصرف اجود قال الخضراوي ولا اعلم احدا خالف
هذا القول قبله وهو غلط انتهى قلت ولا قائل به احد بعد وقد اجتمع الوجهان في قوله لم تتلفع بفضل
مئزرها دعد ولم تسق دعد في العلب تنبيهان الاول الجمهور على تحتم منع الثلاثي المنقول من المذكر
الى المؤنث كزيد اسم امرأة لانه بنقله الى المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ وهو مذهب سيبويه
وقال عيسى والجرمي والمبرد انه كهند ولعله اختيار المص حيث لم يذكره الثاني صرف اسماء القبائل
والارضين والكلم ومنعها مبنيان على المعنى فان كان اسم اب كمعد وتميم او اسم حي كقريش وثقيف او
اسم مكان كبدر وثبير او اسم لفظ نحو كتب زيدا فالجيد صرفه الا اذا كان فيه مانع اخر فيمنع كتغلب
مرادا به الحي او القبيلة للعلمية والوزن فان كان اسم ام كباهلة وسلول او اسم قبيلة

والعدل

كمجوس ويهود او بقعة كفارس وعمان بتخفيف ميمها او اسم كلمة نحو كتب يدا فاجادها منع الصرف
والاسماء والافعال والحروف تذكر باعتبار اللفظ فتصرف وتؤنث باعتبار الكلمة فان انضم اليه
سبب يوجب المنع منع وكذا حروف الهجاء تذكر وتؤنث وزعم الفراء ان تذكيرها لا يكون الا في
الشعر قاله في الارتشاف واما اسماء السور فاقسام احدها ما فيه ال وحكمه الصرف كالانعام و
الاعراف والانفال الثاني العاري منها فان لم تضف اليه سورة منع كهذه هود وقرأت هود وان
اضيف اليه سورة لفظا او تقديرا صرف كقرأت سورة هود ما لم يكن فيه مانع يمنعه كقرأت سورة
يونس الثالث الجملة نحو قل اوحي واتى امر الله فيحكى وان كان اولها همزة وصل قطعت لانها لا تكون
الا في الاسماء في الالفاظ معدودة تحفظ ولا يقاس عليها او في اخره تاء التانيث قلبت هاء في الوقف
اذ هو شأن التاء التي في الاسماء وتعرب لتصير اسما ولا موجب للبناء ويمنع الصرف للعلمية والتانيث
نحو قرأت اقتربت بفتح التاء وفي الوقف اقتربه الرابع حروف الهجاء كصاد وقاف ونون فيجوز فيها
الحكاية لانها حروف فتحكى كما هي والاعراب لجعلها اسماء لحروف الهجاء وعلى هذا يجوز فيها الصرف
والمنع بناء على تذكير الحرف وتانيثه وسواء فيه اضيف اليه سورة ام لا كقرأت صاد او سورة صاد بالسكون
والفتح منونا وغيره الخامس ما وازن الاعجمي كحاميم وطاسين وياسين فاوجب ابن عصفور فيه الحكاية
لانها حروف مقطعة وجوز الشلوبين فيه ذلك والاعراب غير منصرف لموازنته هابيل وقابيل وقد قرئ
ياسين بنصب النون وسواء في جواز الامرين اضيفت اليه سورة ام لا السادس المركب نحو طسم فان لم
تضف اليه سورة ففيه رأيا ابن عصفور والشلوبين فيما قبله ورأى ثالث هو البناء للتركيب على الفتح
كخمسة عشر وان اضيفت اليه سورة لفظا او تقديرا ففيه الرأيان ويجوز على الاعراب فتح النون واجراء
الاعراب على الميم كبعلبك واجراؤه على النون مضافا لما بعده وعلى هذا في الميم الصرف وعدمه بناء
على تذكير الحرف وتانيثه واما كهيعص وحمعسق فلا يجوز فيهما الا الحكاية سواء اضيف اليهما سورة
ام لا ولا يجوز فيهما الاعراب لانه لا نظير لهما في الاسماء المعربة ولا تركيب المزج لانه لا يتركب من اسماء
كثيرة واجاز يونس في كهيعص ان يكون كله مفتوحة والصاد مضمومة ووجهه انه جعله اسما اعجميا
واعربه وان لم يكن له نظير في الاسماء المعربة فالذي في الجمع والعدل وهو تحويل الاسم عن صيغته الاصلية
الى اخرى مع اتحاد المعنى لا للالحاق ولا للاعلال ولا للترخيم ولا قلب فخرج نحو رجل لعدم اتحاد المعنى ونحو
كوثر لالحاقه بجعفر ونحو مقام للاعلال ونحو يا حار في يا حارث للترخيم ونحو آرام جمع رئم لانه مقلوب

عن ارآم

بمنع صرف الصفة المعدولة عن اصلها كرباع ومربع وكاخر في مررت بنسوة اخر اذ القياس مررت بنسوة
اخر لان اسم التفضيل المجرد عن اللام مفرد مذكر دائما
والاضافة

٣٥٠٣

ارام بياء ساكنة بلي همزة فقلبت العين الى موضع الفاء بمنع صرف الصفة المعدولة عن اصلها اي عن
صيغتها الاصلية بمقتضى الاصل ان تكون عليها الى صيغة اخرى كرباع ومربع فانهما معدولان عن اربعة
اربعة والدليل على ان اصلهما ذلك انا نفهمنا منهما تكرار ادون لفظهما والاصل فيهما اذا كان المعنى مكررا ان
يكون اللفظ ايضا مكررا واعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو اربعة اربعة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء
ومثنى وثلث ومثلث والجميع متفق عليه وفيما وراها الى عشار ومعشر خلاف قال ابو حيان والصحيح مجيئه
لسماع ذلك عن العرب فتقول موحد واحاد الى معشر وعشار وحكى الناشي ابو عمرو والشيباني انتهى قال ابن
هشام ولا يعاض بقول ابي عبيدة والبخاري في صحيحه ان العرب لا تتجاوز الاربعة لان غيرهما سمع ما لم يسمعا
ونقل السخاوي انه يعدل ايضا على فعلان بضم الفاء من الواحد الى العشرة كقوله طاروا اليه زرافات ووحدانا
ووجه اعتبار الصفة في المذكورات مع عدم اعتبارها في اصولها كونها متاصلة فيها لكونها معتبرة في موضوعها
بخلافها في تلك لعروضها في الاستعمال ومن ثم لم يستعمل الا صفة نحو اولي اجنحة مثنى وثلث ورباع او حالا
نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع او خبرا نحو صلوة الليل مثنى مثنى والحال والخبر صفة
في المعنى ومثنى الثاني في الحديث للتوكيد لا للتكرير وتنبيه ما ذكره من ان منع الصرف في ذلك للعدل والصفة
هو مذهب سيبويه والخليل وهو المشهور وذهب ابن السراج الى ان مانع الصرف فيه عدلان لفظي ومعنوي
لان مثنى مثلا معدول عن لفظ اثنين وعن معناه اعني الاثنين مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين وقال الكوفيون
وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما في عمر فلا تدخله اللام واذا جرى على النكرة فمحمول على البدل قال الرضي
ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف يجري على المعارف وكيف يكون معرفة
وقد يقع حالا انتهى وكاخر بضم الهمزة وفتح الخاء في نحو مررت بنسوة اخر اذ هو جمع لاخرى والاخرى انثى
اخر بفتح الخاء بمعنى مغاير واخر من باب التفضيل فكان القياس ان يقال مررت بنسوة اخر وبرجال
اخر وبامرأة اخر وبامرأتين اخر وبرجلين اخر لان اسم التفضيل المجرد عن اللام والاضافة مفرد
مذكر دائما كما مر في بابه لكنهم قالوا الاخرى والاخريين والاخرين قال ابن هشام في الاوضح وانما خص النحويون
اخر بالذكر لان في اخرى لفظ التانيث وهي اوضح من العدل واما الاخرون والاخران فمعربان بالحروف
فلا مدخل لهما في هذا الباب واما اخر فلا عدل فيه وانما العدل في فروعه وانما امتنع من الصرف للوصف
والوزن انتهى تنبيهان الاول قال في التصريح في جعل اخر من باب التفضيل اشكال لانه لا بد على
المشاركة والزيادة في المغايرة ومن ثم قال الموضح في الحواشي الصحيح ان اخر مشابه لافضل من ثلاث

ويقدر العدل فيما سمع غير منصرف وليس فيه سوى العلمية كزحل وعمر تقديرا عن زاحل وعامر والتعريف

جهات احديها الوصف والثانية الزيادة والثالثة انه لا يتقوم معناه الا باثنين مغاير ومغاير كما
ان افضل انما يتقوم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما اشبهه من هذه الجهات استحق
احكامه في جميع تصاريفه وعلى هذا انكان ينبغي ان لا تستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع ال او الاضافة
لمعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحقه بمقتضى المشابهة فعلى هذا اذا قلت
مررت بنسوة اخر كان معدولا عن اخر بالمد والفتح ولا تقول عن الاخر لانه نكرة لجريه على نكرة نعتا
لا عن اخر لما بينا من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة وكثير غلط في المسئلة انتهى الثاني اذا كان
بمعنى اخرة بكسر الخاء مقابلة الاولى جمعت على اخر مصروفا لانه غير معدول لان مذكرها اخر بالكسر
فليست من باب اسم التفضيل ويقدر العدل فيما اي في اسم سمع غير منصرف وليس فيه من اسباب منع
الصرف علة ظاهرة سوى العلمية كزحل وعمر تقديرا عن زاحل وعامر فهما معدولان لان القياس يدل على ذلك
بل لما وجدا ممنوعين من الصرف وليس فيهما بحسب الظاهر الا سبب واحد وهو العلمية ولا تستقل
بالمنع احتاجوا الى تقدير سبب اخر ولم يمكنهم غير العدل لفقد غيره ولئلا ينخرم القاعدة المعلومة بالاستقراء
من كلامهم فما سمع منصرفا فليس بمعدول نحو لبد لو سمع غير منصرف وفيه مع العلمية مانع اخر فكذلك
نحو طوى مع منعه فان فيه مع العلمية التانيث المعنوي باعتبار البقعة فلا وجه لتكلف العدل
تنبيه قال بعض المتاخرين ما اشتهر من عدم امكان غير العدل في نحو عمر ممنوع بل ثم شيء يمكن
تقديره مع وجود اصل مقيس عليه في الباب وهو لزوم العلمية فان نحو عمر وزفر من الاعلام التي على
فعل لازم للعلمية لا يجوز تجريدها عنها فلذلك لا تثنى ولا تجمع بل يقال جائني كلاهما عمر في التثنية و
جائني عمر كلهم في الجمع فاحدى العلتين العلمية والاخرى لزومها ونظيره في ذلك الف التانيث كما
مر واذا كان كذلك فلا حاجة الى تقدير العدل انتهى وليس بشيء اذ لا يؤثر منع تثنية المعدول و
جمعه الا عن المازني فقط ويرده قولهم سيرة العمرين ابن الخطاب وابن عبد العزيز كما صرح به بعضهم قال
في القاموس والعمران ابو بكر وعمر او عمر وعمر بن عبد العزيز فكيف يجعل مثل هذا اصلا مقيسا عليه
هكذا كتبت وددت هذا الكلام ثم وقفت في همع الهوامع على ما نصه منع المازني من تثنية
العلم المعدول وجمعه جمع سلامة او تكسير قال فتقول جائني رجلان كلاهما عمر ورجال كلهم عمر قال
قال ابو حيان ولا اعلم احدا وافقه على المنع ويرده ما سمع من قول العرب العمران فانه ثني على سبيل
التغليب مع اتفاق اللفظ والمعنى له انتهى والتعريف المعتبر عنده في السببين المتقدمين بلفظ المعرفة

شرطا

شرط تأثيره في منع الصرف العلمية اي ان يكون اسم المعرفة علما شخصيا كما في احمد او جنسيا كما في
اسامة وانما جعل السبب التعريف دون العلمية اشارة الى ان المؤثر هو التعريف لانه فرع التنكير
ووجه اشتراط العلمية ان ما سواها من التعاريف اما ان يستلزم البناء كما في المبهمات سوى اي وانه
واما ان يستلزم المنافات لحكم منع الصرف كتعريف اللام والاضافة واما ان يكون غير لازم كتعريف
النداء فانه يدوم مع قصد المتكلم فمن قال تعريف المضمر والموصول والاشارة يستلزم البناء واللام
والاضافة منافيان لحكم منع الصرف فتعينت العلمية فقد غفل غاية غفلة مع نداء الفطنة على
فساده قال بعض شارحي الحاجبية والالف والنون المعبر عنهما في البيتين بزيدتا فعلان وتسميان
بالزائدتين لزيادتهما وقيل لكونهما من حروف الزيادة وهو بعيد وتسميان المضارعتين ايضا
لمضارعتهما اي مشابهتهما الفي التانيث في كونهما مزيدتين معا كذا قالوا قال بعضهم وهذا
بناء في قولهم ان الممدودة في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف فانقلبت همزة وتاثيرهما
في منع الصرف لشابهتهما الفي التانيث في انهما في بناء يختص المؤنث وانهما لا تلحقهما التاء
بدليل سقوط التاثير بفوات هذه الجهة هذا مذهب البصريين فهو الحق وذهب الكوفيون
الى ان تاثيرهما لكونهما زائدتين قال ابن هشام ويلزمهم ان يمنعوا صرف عفرنية علما فان اجابوا
بان المعتبر انما هو زائدتان بأعيانهما سألناهم عن علة الاختصاص فلا يجدون مفرا عن
التعليل بمشابهته الفي التانيث فيرجعون الى ما اعتبره البصريون تنبيهان الاول قال بعضهم
المراد بالالف والنون في الاصل او في الحال لان اصيلالا علما غير منصرف لان اللام فيه بدل
من النون وهو في الاصل مصغر اصلان كعثمان جمع اصيل هو الوقت من بعد العصر الى المغرب لكنهم
لم ينظروا الى الاصل في التصغير فحكموا بان عثيمين في تصغير عثمان منصرف وان كان فيه الالف والنون
انتهى في الارتشاف قال الفارسي اصلان مفرد ليس بجمع ولذلك ساغ تحقيره الثاني علامة
زيادتهما ان يكون قبلهما اكثر من حرفين فان كان قبلهما حرفان وكان الثاني مضعفا ففيه اعتباران
ان قدرت اصالة التضعيف فزائدتان او زيادته فالنون اصلية كحسان ان جعلته من الحس فوزنه
فعلان فلا ينصرف او من الحسن فوزنه فعال فلا ينصرف او من الحسن فوزنه فعال فينصرف
وكذا حيان هل هو من الحيوة او من الحين قال السخاوي في سفر الدياجي سأل سيبويه الخليل
عن رمان فقال لا اصرفه في المعرفة واحمله على الاكثر اذا لم يكن معنى يعرف به قال السخاوي

يمنع صرف العلم كعمران والوصف غير القابل للتاء كسكران فعمران غير منصرف ورحمن ممتنع

اي اذا كان لا يعلم من اي شيء اشتقاقه حمل على الاكثر والاكثر زيادة الالف والنون وفي ابن
يعيش القياس يقتضي زيادة الالف والنون في حسان وانه لا ينصرف حملا على الاكثر لطيفة
لقي بعض الملوك حيان النحوي فقال الملك احيان منصرف ام لا فقال ان حياه الملك فغير منصرف
والا فمنصرف ذكره الطيبي في التبيان يمنع اي الالف والنون وافراد الضمير باعتبار انهما سبب
واحد صرف العلم كعمران وعثمان وغطفان قال بعض شارح الكافية ولا يخفى ان هذا الشرط متحقق
في سعدانة وبهرنة وحبلانة ورعثانة اعلاما مع انه لا اثر فيهن للزيادة وهي منصرفة فينبغي اشتراط
ان لا يكون مع التاء ولا ياء النسبة ويمنع الوصف الغير القابل لفظه للتاء اي لحاقها به اما لانه لا
مؤنث له اصلا كلحيان الكبير اللحية او لان مؤنثه فعلى بفتح الفاء والالف المقصورة كسكران فان
مؤنثه سكرى على لغة الجمهور ونقل عن بني اسد يقولون سكرانة ونقل الزمخشري ذكر يعقوب ان ذلك
ردي قال ابو حاتم لبني اسد مناكير لا يؤخذ بها فعريان منصرف لان مؤنثه عريانة وقد جاء في الشعر
ممنوعا لتشبيهه له بباب سكران قال كانه لا مع عرياني مسلوب ورحمن ممتنع من الصرف لامتناع رحمانة
هذا هو المشهور وقيل الالف والنون يمنع صرف الوصف الذي مؤنثه فعلى فعلى هذا رحمن
منصرف لانتفاء رحمى قال الرضي والاول اولى لان وجود فعلى ليس بمقصود بل المقصود انتفاء التاء لان
كلما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى
فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفونه اذن فعلان فعلى وهذا دليل قوي على ان المعتبر في تاثير
الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود
في رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى فلم يضعوا منه مؤنثا لا من لفظه
بالتاء ولا من غيره اعني فعلى فيجب ان يكون غير منصرف انتهى وهذا كله مبني على ان الرحمن صفة كما ذهب اليه
الزمخشري وابن الحاجب وجماعة وقد تقدم في شرح الديباجة ان الاعلم وابن مالك وابن هشام ذهبوا الى انه
علم لا صفة قالوا ولا نسلم انه موضوع بازاء المعنى لا الذات وكونه مشتقا من الرحمة لا ينافي علميته كعلي
وحسن وصالح وحارث قال ابن هشام واما قول الزمخشري اذا قلت الله رحمن اتصرفه ام لا وقول ابن الحاجب
انه اختلف في رحمن اي في صرفه فخارج عن كلام العرب من وجهين لانه لم يستعمل صفة ولا مجردا من ال الا في
الضرورة انتهى وقد ترى انهم يعربونه في البسملة بدلا من اسم الجلالة لا صفة تنبيه جميع ابنية فعلان
مؤنثها على فعلى الا اربعة عشر فجاءت مؤنثاتها على فعلانة فتصرف وقد جمع ابن مالك منها اثنتي عشرة

فانهم

في قوله

والتركيبُ المزجيُّ يمنع صرفَ العلمِ كبعلبكَ ووزنُ الفعلِ شرطُهُ الاختصاصُ بالفعلِ

في قوله اذا استثنيت حبلانا ودخانا وسخنانا وسيفانا وضحيانا وصوحانا وعلانا وقشوانا ومصانا
وموتانا وندمانا واتبعهن نصرانا وذيل عليه المرادي الباقين فقال وزد فيهن خمصانا على لغة واليانا
الحبلان بحاء مهملة وموحدة العظيم البطن وقيل الممتلي غيظا والدخان بدال مهملة وجيم اليوم المظلم
والسخنان بسين مهملة وخاء معجمة اليوم الحار والسيفان بسين مهملة وبعده الياء المثناة من تحت غاء
الرجل الطويل كانه من السيف والضحيان بضاد معجمة وحاء مهملة ومثناة تحتية الرجل الذي يأكل في
الضحى كذا في القاموس وقال بعضهم هو اليوم الذي لا غيم فيه وضبطه آخر بالصاد المهملة والصوحان بصاد
وحاء مهملتين للبعير اليابس الظهر والعلان بعين مهملة وتشديد اللام الرجل الكثير النسيان وقيل الحقير و
القشوان بقاف وشين معجمة الرقيق الساقين والمصان بميم وصاد مهملة اللئيم والموتان البليد الميت القلب
والندمان المنادم في الشراب والنصران واحد النصارى والخمصان بفتح الخاء المعجمة وبعد الميم صاد مهملة
الضامر البطن وهي لغة في خمصان بضم الخاء ولهذا قال على لغة والاليان الكبير الالية فهذه كلها مصروفة
لما مر والتركيب المعبر عنه في البيتين لضرورة الوزن بالتركيب المزجي وهو جعل اسمين اسما واحدا منزلا
ثانيهما منزلة هاء التأنيث فخرج به الاضافي كامرئ القيس والاسنادي كتأبط شرا لان الاضافة تجعل غير
المنصرف منصرفا فلا يلائم منع الصرف والاسنادي يلزم بناء المركب على المشهور لكونه واسطة لا معرب
ولا مبني على ما نقله الرضي عن ابن الحاجب واما اذا قيل بانه معرب يحكى كما عن جماعة وقيل لا يبعد ان يجعل
غير منصرف وان لم يظهر اثر منع الصرف فيه ورد بانه لا فائدة للحكم بمنع الصرف مع عدم ظهور اثره مع
الاصل في الاسم الصرف يمنع صرف العلم كبعلبك وحضرموت ومعدي كرب ويستثنى نحو سيبويه فانه لا اثر
للتركيب المزجي فيه في منع الصرف فانما لم يجز عند اكتفاء بالعلم بحاله مما ذكره في باب المركب من المبنيات
قد تقدم الكلام عليه وان الجر بالفتح جاز فيه اجراؤه مجرى بعلبك فليطلب ثمة ووزن الفعل وهو الذي يكون
للفعل سواء رجحت نسبته الى الفعل او تساوت نسبته اليه ونسبته الى الاسم بدليل اطلاقهم له على الوزن المشترك
وما قيل من ان وزن الفعل عند النحاة ما يختص بالفعل او يغلب فيه اذ لو اشترك بين الاسم والفعل على السوية
التوية لما صح ان يضاف الى الفعل فيقال له وزن الفعل فليس بشيء اذ قد يكون الوزن اغلب في الفعل اتفاقا
وهو لا يؤثر كفاعل فانه في الافعال اغلب ولو سمي به بيت بخاتم لا يصرف اتفاقا هكذا يستفاد من
كلام بعضهم فتأمل شرطه لمنع الصرف الاختصاص بالفعل اي يكون مختصا به بمعنى انه لا يوجد في الا
العربي الا منقولا من الفعل ولا نافي اختصاصه بالفعل اذ وجوده فيه يخرج بطريق النقل والغالب فيه انما وجوده

او تصغيره بواحدة من زوائده مع تضعيف صدر العلم كشمّر وخضّم والوصف غير القابل التا كاحمر فيعمل منصرف لوجود يعملة

الاسم العجمي فالحكم له لان كلامنا في كلام العرب وتصديره اى وزن الفعل بواحدة من زوائده اى
زوايد الفعل وهي حروف نابت تحقق الفرعية فان هذه الزوايد في الفعل يدل على معنى بخلافها في
الاسم نحو احمد فان الهمزة فيه لا يدل على معنى وهي في موازنه من الفعل نحو اذهب مضارع ذهب تدل
على المتكلم والدال اصل لغير الدال فمنع ووزن الفعل صدر العلم كشمر فان فعّل بتضعيف العين
يختص بالفعل وهو علم لفرس جرهم بن عبد الله بن نعمر الشاعر كذا في القاموس قال انه علم لفرس
حجاج فقد اخطأ والشاعر المذكور هو القائل ابو لنا حباب ساق الضيف برده وزوجك باتحا فارس
شمر هو منقول عن مضى مرجا دا او نحا الاول نحو ضرب علما بالبنا اذ هو بالبنا للفاعل غير مختص فلا
يوثر في منع الصرف خلافا للعيسى بن عمر الفراء ولما يقتسم اسم لصنيع معروف وهو العندم وشلم لبيت المقدس
فهما من الاسما العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدحان في الاختصاص ومنع الوصف الغير القابل للتاء
اما لانه لا مؤنث له اصلا كاكمر لعظيم الكمرة محركة وهي راس الذكر ولان مؤنثه فعلاء بالالف الممدودة
او فعلى بضم الفاء والالف المقصورة كاحمر وافضل فان مؤنثهما حمراء وفضلى وانما اشترط عدم
قبوله للتا ليقوى شبهه بالفعل من حيث هو لا يقبلها فيتمحض السببية فيعمل وهو الجمل القوي على
العمل والسير منصرف لوجود يعملة لناقة كذلك قال بعضهم وانما يصح التمثيل به على التحقيق لو
كان وصفا وهو ممنوع اذ لم يستعمل يعمل في كلام العرب بمعنى القوي على العمل والسير قط وانما هو بمعنى
الجمل القوي عليهما وفي القاموس هما اسمان اذ لا يقال جمل يعمل وناقة يعملة انتهى وعضده اليعملة الناقة النجيبة
المعتملة والمطبوعة والجمل يعمل ولا يوصف به انما هما اسمان انتهى وعلى هذا فالتمثيل بارمل لوجود
ارملة اولى تنبيهان الاول اشترط في وزن الفعل ايضا ان لا يكون لازما باقيا على حالة غير مخالف
لطريقة الفعل فبالاول خرج نحو امرؤ وابنم علمين فانهما على لغة الاتباع في الرفع نظير اكتب وفي النصب
نظير اذهب وفي الجر نظير اضرب فلم يبقيا على حالة واحدة فهما وان لم يخرجا بذلك عن وزن الفعل
مخالفان له في الاستعمال اذ الفعل لا اتباع فيه فلم يعتبر فيهما الموازنة فلم يجز فيهما الا الصرف وبقولنا
باقيا على حالة خرج نحو رد وقيل وبيع فان اصلها فعل بضم الفا وكسر العين ثم دخلها الادغام و
الاعلال فالادغام في رد والاعلال بالنقل والقلب في قيل وبالنقل في بيع وصار رد بمنزلة قفل
بضم القاف وسكون الفا وقيل وبيع بمنزلة ديك بكسر الدال وسكون الياء اخر الحروف والكاف فوجب
صرفهما وبقولنا غير مخالف لطريقة الفعل نحو البب بضم البا الموحدة جمع لب علما فان باب الفعل بالفك

والصفة تمنع صرف الموازن للفعل بشرط كونها الاصلية وعدم قبول التاء فاربع في مررت بنسوة اربع منصرف من الوجهين

فينصرف قاله ابو الحسن الاخفش وخولف لانه بعد الفك موازن لافعل وانصرف فالموازنة موجودة وهو
الصحيح الثاني مدار وزن الفعل المقصد بوحدة من توليده على وجوهها فلو تغيرت صورته مع وجودها
او وجود بدلها الذي لا يلزم ابدالها به فلم يفتح ونفى الفعل فالاول كاجيم والثاني والثالث كهراق وهرق
علمين فلان الهاء وان كانت ليست من زوايد الفعل الا انها مبدلة من الهمزة وابدالها غير لازم فلم يصرفوا
الاكثر في الاستعمال والعقد واتق والصفة وتسمى الوصف ايضا وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة
مع بعض صفاتها تمنع صرف الاسم الموازن للفعل كاحمر اتفاقا بشرط كونها الاصل فيه اي بحسب الوضع
احترز به عن نحو ارنب بمعنى ذليل لان وضعه للحيوان المعروف فلا اثر لما طرء عليه من الوصفية كالاثر
من الاسمية في ادهم للقيد من الحديد واسود للحية السوداء وارقم للحية التي فيها نقط سود وبعض
ربما اعتد بعضهم بالاسمية فصرفها ولما اجدل للصقر واخيل لطائر ذي خيلان وافعى للحية فانها
اسماء في الاصل والحال فلهذا صرفت في لغة الاكثر وبعضهم منع صرفها للمح معنى الصفة وهي القوة
في اجدل والتلون في اخيل والايذاء في افعى لكن المنع في افعى ابعد منه في الاولين لان الاخيل من الخيول
وهو الكثير الخيلان ومن الجدل وهو الشدة واما الافعى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارن
تصور ايذائها فاشبهت المشتق وجرت مجراها على هذه اللغة قال ابن مالك وعدم قبول التاء
لما مر ولتعلم ان للمصنف في هذا الكلام انتقادا وذلك ان قوله تمنع صرف الموازن للفعل تكرار لا طائل
تحته لما قبله علم من ان وزن الفعل يمنع الوصف بل هو موهم لكون هذه الصفة غير ذلك الوصف
وبطلانه ظ فان اراد بذكر ذلك بيان الشرطين المذكورين فلا اختصاص لوزن الفعل بهما بل يشترطان
ايضا في منع الوصف الكائن بالالف والنون المزيدتين اما عدم قبول التاء فقد مر اشتراطه في كلامه
صريحا واما اشتراط اصلية الصفة فقد صرح به غير واحد للاحتراز عن نحو صفوان بمعنى فاس لان
وضعه للحجر الاملس فلا اثر لما طرء عليه من الوصفية فلو قال والصفة شرطها ان تكون في الاصل
كما قال ابن الحاجب لسلم من ذلك واما اشتراط عدم قبول التاء فقد علم بما نقل في كل من الموضعين
فاربع في نحو مررت بنسوة اربع منصرف لوجهين احدهما عدم اصلية الوصف لانه وضع اسما
للعدد فلا يلتفت لما طرء عليه من الوصفية والثاني قبوله للتاء في نحو مررت برجال اربعة
تنبيه ما كان احد سببيه العلمية اذا نكر صرف لزوال العلمية وبقي السبب الثاني غير موثر و
هو اما التانيث والزيادة او العدل او الوزن او العجمة او التركيب او الحاق المقصور نحو رب فاطمة و

وجميع الباب يكسر مع اللام والاضافة والضرورة

عمران وعمر واحمد وابرهيم ومعد يكرب في لغة طي لغتهم وليستثنى من ذلك ما كان قبل العلمية صفة كحمر
وسكران اذا كانا علمين ونكرا فسيبويه يبقيه غير منصرف وخالفه الاخفش اولا فقال بصرفه بناء على ان
الصفة ازالتها العلمية لا تعود ورد بان زوال الصفة كان لمانع وهو العلمية واذا زال المانع رجعت الصفة
ثم رجع الاخفش عن مخالفة سيبويه فوافقه في كتابه الاوسط قال ابن مالك في شرح الكافية واكثر المصنفين
لا يذكرون الا المخالفة وذكر موافقته اولى لانها آخر قوليه انتهى والتصغير المزيل لاحد السببين مخل بمنع
الصرف كحميد وعمير فينصرف لزوال الوزن والعدل اما زوال الوزن فواضح واما زوال العدل فقال ابن
هشام في حواشي التسهيل ان نحو عمر قد حكموا بانه معدول الصيغة والتصغير لا يزيل شيئا مما ثبت اذ لم يكن
معنا الا الحكم بصرفه بعد انتهى قال الازهري وجوابه ان ذلك في العدل التحقيقي اما العدل التقديري فلا لانهم
انما ارتكبوه حفظا للقاعدة لما راوه غير منصرف فاذا صرف فلا حاجة لتقديره وجميع الباب اي باب ما لا ينصرف
يكسر اي يجر بالكسرة وجوبا على اصله مع اللام معرفة كانت نحو مررت بالمساجد او موصولة كالاعمى والاصم او
زائدة كقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا ومثلها ام في لغة طي كما ذكره ابن مالك في التسهيل وغيره و
الاضافة اي اضافته الى غيره نحو مررت باحمدكم ومساجد الله والضرورة اي ما يضطر اليه الشاعر اذا ما غزا في
الجيش حلق فوقهم عصائب طير تهتدي بعصائب والقوافي مجرورة وانما قال يكسر ولم يقل ينصرف لان المسالة
خلافية فبين ما هو المتفق عليه لوضوح بيان الخلاف لانه خلاف لا يثمر وهو على ثلاثة اقوال اصحها منها
قولان في اول الباب والثالث وهو التحقيق انه ان زالت احدى علتيه باللام او الاضافة كما في العلم فمنصرف
وان بقيت العلتان كما في احمر بقي على منع صرفه هذا بالنسبة الى ما اضيف او دخلته اللام واما بالنسبة الى
الضرورة فقيل منصرف وهو المشهور لان الضرورة ترد الشيء الى اصله واصل الاسماء الصرف وقيل بل هو باق على
منع صرفه لوجود العلتين وانما جعل كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال الكسرة عليه والتنوين كما سياتي
تنبيهات الاول قد ينون غير المنصرف للضرورة والتناسب والضرورة قد تكون غير موجبة له [?] كقوله ويوم
دخلت الخدر خدر عنيزة اذ لا محيص فيه عن التنوين لانه لا يستقيم الوزن الا به والثاني كقوله اعد ذكر
نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع اذ لو بقي نعمان هنا على منع صرفه لم ينكسر الوزن الا ان
يكون فيه الزحاف المسمى بالكف وهو قبيح عندهم فدعت الضرورة الى تنوينه لتحصيل الصحة [?] قاله الدماميني
في المنهل قال بعضهم والكف ليس قبيحا في الطويل متفق عليه فقد ذهب الاخفش الى انه احسن من القبض انتهى
واما التناسب فلمراعاة تناسب كلمة معه منصرفة اما بوزنه كسبا بنبا او قريبة منه كسلاسلا واغلالا او

لكن

لكن بعد تنوينها لا لفاظ المصروفة وقرئ بها منهما كودا ولا سواعا ولا يغوثا ويعوقا ونسرا ولغة الترسل
والاسجاع كقواريرا الثاني قال جماعة منهم ابن بابشاذ في شرح الجمل وابن عصفور والرضي في شرح الحاجبية
وابن هشام في الجامع الصغير لا ينون ذو الالف المقصورة لعدم الضرورة لأن التنوين حرف ساكن كالالف
لا داعي الى ان يحذف ساكن وينون فتبدله بمثله ورد بان هذا انما يتم ان لو كان الساكنان متماثلين وليس كذلك
فان الالف لا يقبل الحركة والنون الساكنة تقبلها وقد تدعو الضرورة الى نقل حركة متاخرة الى ساكن متقدم
لاثبات الوزن لا يه فيحذف الالف ويوتى بالتنوين ليتاتى النقل كما قال الشاعر علقتها عضبى استرضها نفرت
ويلتقي بالامثال اغراضنا الثالث قال السيوطي في شرح الالفية اذا اضطر الى تنوين مجرور بالفتحة فهل
ينون بالنصب او الجر صحح الرضي الثاني ولو قيل بالوجهين كالمنادى لم يبعد انتهى قلت والظاهر انه لم يرد تنوينه
سماع والقياس لا يجدي الرابع قال الاخفش صرف ما لا ينصرف مطلقا في الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك انهم
كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف فتمرنت على ذلك السنتهم فصار الامر الى ان صرفوه
في الاختيار ايضا وعليه حمل قوله تعالى سلاسلا واغلالا وقواريرا وقال الكسائي ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة
قوم الا افعل منك واكره غيرها اذ ليس مثبتا ورغوا جدة في الاختيار حاشى احمد وابرهيم ونحو ذلك واما
للضرورة فلا خلاف في جواز صرف افعل منك في الضرورة مذهب الكوفيين قالوا لانه من مع مجرورها
كالمضاف والاصل الجواز لان الكلام في الضرورة وبين المضاف وما هو كالمضاف فرق قال الرضي الخامس ذهب
الكوفيون والاخفش وجماعة الى جواز منع الصرف صرف المنصرف للضرورة كما جاز العكس لها واختاره ابن
مالك وابو حيان كقوله طلب الازارق بالكتائب اذ هوت لشبيب غائلة النفوس غدور وابى ذلك سائر
البصريين واختاره ثعلب في الكلام مطلقا وفصل بعضهم بين ما فيه العلمية وغيره فاجازه معها لوجود
احد السببين ومنعه مع غيرها وتوبيده انه لم يسمع الا في العلم فائدة قال ابن جني في الخصائص سالت ابا
علي هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب او لا فقال كما جاز لنا ان نقيس منثورنا على منثورهم
فكذلك يجوز لنا ان نقيس شعرنا على شعرهم فما اجازته الضرورة لهم اجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته
علينا واذا كان كذلك فما كان من احسن ضروراتهم فليكن من احسن ضروراتنا وما كان من اقبحها عندهم فليكن
من اقبحها عندنا وما بين ذلك بين ذلك انتهى فههنا انقضى كلام المصنف على ما يتعلق بالاسماء فشرع في الكلام
على ما يتعلق بالافعال فقال الحديقة الثالثة فيما يتعلق بالافعال مما لم يسبق له ذكر انفتحت في الحديقة
لايضاح بيان حد الفعل وخواصه وتقسيمه واحكامه اقسامه من الاعراب والبناء والكلام الان فيما هذا الملخص

الحديقة الثالثة فيما يتعلق بالافعال

الفعل

الفعل المضارع

الفعل المضارع من بين اقسام الفعل بالاعراب وذلك لمشابهته الاسم فهو مرفوع فهو يرفع بالتجرد عن الناصب
والجازم هذا اصح الاقوال في رافعه وهو قول الفراء وحذاق الكوفيين واورد عليه ان التجرد امر عدمي والرفع
وجودي والعدمي لا يكون عاملا في الوجودي ورد بمنع كونه عدميا بل هو الاتيان بالمضارع على اول احواله
وهذا ليس بعدمي ولو سلم فمن اين انه لا يعمل في الوجودي بل يعمل لانه هنا علامة لا مؤثر كما في الابتداء وذهب
الكسائي الى ان رافعه حروف المضارعة وثعلب الى انه مضارعته الاسم والبصريون الى انه وقوعه موقع الاسم
قالوا ولهذا اذا دخل عليه نحو ان ولم ولما امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدها فليس حينئذ واقعا موقع الاسم قال
ابن هشام واصح الاقوال الاول وهو الذي يجري على السنة المعربين حيث يقولون مرفوع لتجرده عن الناصب
والجازم قال ويفسد قول الكسائي ان جزء الشيء لا يعمل فيه وقول ثعلب ان المضارعة انما اقتضت اعرابه من
حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه ثم يلزم على المذهبين ان يكون المضارع
مرفوعا دائما ولا قائل به ويرد قول البصريين ارتفاعه بعد هلا يقوم اذ الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض
وانما يرجح عامل النصب والجزم على عامل الرفع اذا دخل على الفعل لقوته اذ هو لفظي وعامل الرفع
معنوي انتهى وهو خلاف لا ثمرة له اذ لا ينبني عليه حكم لفظي وينتصب بحرف من اربعة احرف على الاصح
احدها لن وبدأ بها المصنف لانها الناصب نحو لن نبرح عليه عاكفين وهي حرف بالاجماع بسيطة على الصحيح
الاصلي عند سيبويه والجمهور وادعى الفراء ان اصلها لا النافية فابدلت الالف نونا وحجته انهما حرفان
نافيان ثنائيان ولا اكثر استعمالا ويرده ان الابدال لا يغير حكم المهمل فيجعله عاملا وان المعروف انما
هو ابدال النون الفا لا العكس نحو لنسفعا وليكونا وزعم الخليل والكسائي ان اصلها لا ان
فحذفت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال كما حذفت في قولهم ويلمه والاصل ويل امه والالف لالتقاء
الساكنين هي والنون وحجتهما قرب لفظها منهما وان معناها من النفي والتخليص للاستقبال حاصل فيها وقد
جاءت على الاصل في الضرورة كقوله يرجي المرء ما لا ان يلاقي ويعرض دون ابعده الخطوب اي ما لن يلاقي
ورده سيبويه بجواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب وامتناع نحو زيدا يعجبني ان تضرب
قال الرضي وللخليل ان يقول لا يمتنع ان تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع ثان
انتهى والنفي بها ابلغ من النفي بلا فهي لتاكيد نفي الفعل المستقبل وفاقا للزمخشري في كشافه ومفصله
ووافقه ابن الخباز في شرح الايضاح فقال ان لنفي المضارع على جهة التاكيد ووافقه الرضي وصاحب البديع
ايضا قال بعضهم ان منعه مكابرة فهي لنفي افعل ولا لنفي يفعل كما في لم ولما وادعى الزمخشري في انموذجه

١٣ع

مقيدة

القائل

انها للتأبيد النفي كقوله تعالى لن يخلقوا ذبابا ولن يخلف الله وعده قال ابن مالك والحامل له على ذلك
اعتقاده في لن تراني ان الله تعالى لا يرى ورد غيره بانه لو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في فلن اكلم
اليوم انسيا ولكان ذكر الابد في ولن يتمنوه ابدا تكرارا والاصل عدمه انتهى وهو ضعيف اذ للقائل بالتأبيد
ان يجيب عن الاول بان قولنا بذلك عند اطلاق منفيها وخلو المقام عن مقيداته وعن الثاني بان ذكر
الابد ليس تكرارا للفظ وهو ظ ولا بالمرادف لان ابدا لا يرادف لن لان الاسم لا يرادف الحرف كما تقرر
في هذا الموضع ولان التأبيد نفس معنى ابدا وجزء معنى لن وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما
يفهم بالتضمن ولو سلم فله فائدة وهي دفع ما يتوهم من ان لن للحجر والنفي بناء على استبعاد نفي تمني
الموت منهم على جهة التأبيد ع لما النفي التمني في شرح المغني ومذهب سيبويه والجمهور انها لنفي المستقبل
اعم من ان يكون محددا كما في لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى او مؤبدا كما في لن يغنوا عنك
من الله شيئا قال بعضهم وانكارهم اقتضائها التأبيد مناقض لقولهم هذا كما لا يخفى وتقييدها بالاول
ذهب جماعة منهم ابن عصفور الى ان الفعل قد يخرج بعد لن الى الدعاء كما يخرج بعد لا وانكره الجمهور
قالوا ان لا حاله بعدها كحال سائر حروف النفي غير لا واختار الاول ابن هشام في المغني قال والحجة في قوله
لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال واما قوله تعالى رب بما انعمت علي فلن اكون ظهيرا
للمجرمين فقيل منه وقيل ليس منه لان فعل الدعاء لا يسند الى المتكلم بل الى المخاطب او الى الغائب
نحو يا رب لا عذبت فلانا ونحو لا عذب الله عمرا انتهى وبرهة فقوله ثم لا زلت لكم خالدا الثاني ما سلفه
من هلا زمه لن النصب هو المشهور وزعم بعضهم انها قد تجزم كقوله فلن يحل للعينين بعدك منظر و

من رجائك من

قوله لن يخب الان من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة قال ابن هشام والاول يحتمل
للاجتزاء بالفتحة عن الالف للضرورة وسكت عن الثاني لان الرواية فيه بكسر الباء كما صرح به في
مواضع اخر من المغني وهذا البيت من جملة ابيات لها حكاية لطيفة لا باس بايرادها وهي ما رواه الحسن
عن اسمعيل بن موسى عن جعفر بن محمد قال بلغني ان اعرابيا دخل المدينة فبينما هو يجول في ازقتها
اذ مر بباب الحسين بن علي بن ابي طالب فلما عرف الدار انشا يقول لن يخب الان من رجائك من حرك
من دون بابك الحلقة انت جواد وانت معتمد ابوك من كان قاتل الفسقة لولا الذي كان من
اوائلكم كانت علينا الجحيم منطبقة فسمعه الحسين فهو يصلي فاوجز في صلوته ثم خرج فاذا هو
في اسمال فقال رويدا يا اعرابي ثم نادى يا قنبر ما معك من النفقة فقال الف درهم فقال هاتها فقد جا

من هو

عشي

من هو احق بها منا ان لخذها من قبر وصيرها في احدى بردتين كانتا عليه ثم دفعها للاعرابي من داخل الباب
وقال خذها فاني اليك معتذر واعلم باني عليك ذو شفقة لو كان في سيرنا الغداة عصى كانت
سمانا عليك مندفقة لكن ريب الزمان ذو غير والكف منا قليلة النفقة فاخذها الاعرابي وولى
قال مطهرون نقيات ثيابهم تجري الصلوة عليهم اينما ذكروا فانتم انتم الاعلون ان لكم ام الكتاب
وعلم ما جاءت به السور من لم يكن علويا حين تنسبه فلن يكون له في الناس مفتخر قال البطليوسي و
جزم الاعرابي بلن وذكر اللحياني ان ذلك لغة لبعض العرب يجزمون بالنواصب وينصبون بالجوازم وسكن
اللغويون لام الحلقة وفتحها الاعرابي قال ابن الجني يقال حلقة حديد وحلقة من الناس بالسكون والجمع حلق
بفتح اللام وحكي عن يونس حلقة وحلق بفتح اللام فيهما وقال ابو عمرو الشيباني ليس في كلامهم حلقة بفتح اللام
الا في جمع حالق و الثاني كي وجامعها بعد لن لمشاركتها لها في العمل من غير شرط نحو اسلمت كي ادخل الجنة و
معناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها وحينئذ المراد السببية الخارجية بان يكون تحقق ما قبلها
في الخارج سببا لما قبلها بعدها والمعنى سببية ما بعدها لما قبلها بمعنى ان ما بعدها باعتبار تصوره سبب لما
قبلها او المعنى سببية كل من ما بعدها وما قبلها للاخر الا ان سببية ما قبلها بحسب الخارج وسببية ما بعدها
بحسب الذهن ويقال لها التعليلية والقول بانها هي الناصبة كان دائما كما اختاره المص تبعا لابن حاجب
هو مذهب الكوفيين وجمهور البصريين على انها على قسمين مصدرية ناصبة بمنزلة ان معنا وعملا او تعليلية
جارة بمنزلة لام التعليل معنى وعملا والنصب بعدها بان مضمرة غير جائزة الاظهار قال ابن مالك في شرح
الكافية والذي حوج الى القول بذلك دخول العرب في السؤال عن العلة كيمه كما يقولون لمه فسووا بينها وبين
اللام في المعنى فثبت بذلك انها حرف جر مرادف للام وثبت بدخول اللام عليها في نحو قوله تع لكيلا يكون
على المؤمنين حرج انها مصدرية لان حرف الجر لا يدخل على حرف الجر الا ان يكون مصدرية فيلزم من ذلك جعلها
على قسمين انتهى ويتعين المصدرية ان سبقها اللام كما في الاية والتعليلية ان تاخرت عنها اللام او ان كقوله
لتقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس والثاني كقوله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر و
تخدعا ويجوز الامران في نحو كيلا يكون دولة فان قدرت قبلها اللام فهي مصدرية والا فهي تعليلية والاول
اولى لكثرة ظهور اللام معها نحو لكيلا تاسوا وفي نحو قوله اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا
ببيداء بلقع فكي هنا يحتمل ان يكون مصدرية لدخول اللام عليها ويحتمل ان يكون تعليلية لتاخر ان
بعدها فان كانت مصدرية كانتا ان مؤكدة لها لمعنى السبك وان كانت تعليلية فاللام مؤكدة لمعنى التعليل

وكونها تعليلية اولى لان توكيد الجار بالجار اسهل من توكيد الحرف المصدري بمثله قال ابن هشام في حواشي
التسهيل واجاب الكوفيون عن كيمه بان الفعل المنصوب بكي مقدر والاصل كي تفعل ماذا ويلزمهم كثرة
الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب
وكل ذلك لم يثبت قاله في المغني وفي عدم ثبوت اخراج ما فا عن الصدر بحث تقدم الكلام عليه واجابوا
عن نحو كيما ان تغر بان ان زائدة او بدل من كي وعن كي ليقضيني بزيادة اللام كما في ردف لكم وذهب الاخفش
الى ان كي جارة دائما وان النصب بعدها بان ظاهرة او مقدرة ويرده نحو لكيلا تاسوا فان زعم ان كي تاكيد
للام كقوله ولا للما بهم ابدا دواء رد بان الفصيح المقيس لا يخرج عن الشاذ تنبيه اثبت الكوفيون من
حروف النصب كما بمعنى كيما ووافقهم المبرد واستدلوا بقوله وطرفك اما جئتنا فاصرفنه كما يحسبوا
ان الهوى حيث تنظر وانكر ذلك البصريون وقالوا لوا ما ورد على ان الاصل كيما حذفت ياؤه ضرورة ولو
الكاف الجارة كفتها ما وحذف النون من الفعل ضرورة قاله في الهمع وانا الثاني ويقال فيها عن بابدال
الهمزة عينا وهي حرف مصدري نسبة الى المصدر لانه يؤول مع صلته به كما تقدم نحو وان تصوموا خير لكم و
هي ام الباب قال ابو حيان بدليل الاتفاق عليها والاختلاف في لن واذن وكي وعن الخليل انه لا ناصب
سواها وبعضهم يهملها حملا على ما المصدرية كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم وكقوله
ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تخبرا احدا قال ابن الحاجب في ذلك كما اهملت ما المصدرية حملا
عليها فيما روي عنه كما تكونوا يولى عليكم قال ابن هشام والمعروف في الرواية كما تكونون وقال ابو حيان في
لا يحفظ ان غير ناصبة الا في القراءة المذكورة وفي البيت المذكور وما هذا سبيله لا تبنى عليه قاعدة وصحح
شذوذه ابن مالك في الكافية حيث قال وشذ رفع بعد ان حيث استحق نصبا لها فالعرف شذوذه ثم
على ان القول بان هذه مصدرية مهملة هو قول البصريين وقال الكوفيون انها المخففة من الثقيلة
شذ اتصالها بالفعل المتصرف الخبري والقياس فصلها منها بقد او احدى اخواتها وان التي بعد العلم الخالص
سواء دل عليه بمادة ع ل م ام لا غير ناصبة لانها ليست المصدرية بل هي المخففة من الثقيلة فتعمل عملها لان
ان الناصبة علم الاستقبال فما بعدها غير معلوم التحقق فلا يقع بعد العلم بخلاف المخففة لانها
للتحقيق فناسب العلم وتقييد العلم بالخالص احتراز من اجرائه مجرى الاشارة نحو قولهم ما علمت الا
ان تقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك اشير عليك ان
تقوم انتهى ومن اجرائه مجرى الظن كقراءة بعضهم افلا يرون الا يرجع بالنصب وقوله تسوا دل عليه بمادة ع ل م

ام لا تقسيم لنحو قوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى وقوله افلا يرون الا يرون ومثل ذلك كل ما يؤدي
معناه كالتبين والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكري والايجاد ونحو ذلك وفي التي بعد
الظن وجهان ان مما لها بناء على تأويله بالعلم ولعمالها الجواز له على اصله وهو الارجح عقلا ونقلا لان
التأويل خلاف الاصل والاكثر في لسان العرب النصب بعده ولذا اجمع القراء عليه في احسب الناس ان
يتركوا واختلفوا في قوله وحسبوا ان لا تكون فتنة فقراه غير ابي عمرو وحمزة والكسائي بالنصب والثلثة
بالرفع قال ابو حيان ولم يجئ الواقعة بعد الشك الا النصب واجازها سيبويه والاخفش بعد الخوف اجراء لها
مجرى العلم لتيقن المخوف نحو خفت ان لا يفعل وخشيت ان تقوم ومنه قوله اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها
ومنع ذلك الفراء ولو دان مفسرة وزائدة ايضا سيأتي الكلام عليهما في الحديقة الخامسة انتهى تنبيه
جوز بعض الكوفيين الجزم بان وانكره الجمهور قال الرواسي من الكوفيين فصحاء العرب ينصبون بان واخواتها
الفعل ودونهم قوم يرفعون بها ودونهم قوم يجزمون بها وانشد على الجزم احاذر ان تعلم بها فتردها
وتتركها ثقلا علي كما هيا وحكاه من البصريين ابو عبيدة واللحياني وقال انها لغة بني صباح قاله في الهمع
قال ابن هشام وفي كونها في البيت جازمة نظر لان عطف المنصوب عليه يدل على انه سكن للضرورة لا انجزم
انتهى وانشد غيره على ذلك قول امرئ القيس اذا ما غدونا قال ولداننا تعالوا الى ان يأتنا الصيد
نحطب والرابع اذن وقد يحذفون الهمزة فيقولون ذن واخرها لطول الكلام عليها قال الجمهور هي
حرف وذهب بعض الكوفيين الى انها اسم والاصل اذا اذا اكرمك اذا جئتني اكرمك ثم حذفت الجملة و
عوض عنها التنوين واضمرت ان وعلى الاصح قولا الصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وان وعلى البساطة
فالصحيح انها الناصبة لا ان مضمرة بعدها خلافا للزجاج والفارسي والرضي وهو احد قولي الخليل وهو
المشهور عنه وحكى سيبويه عنه سماعا الاول وهي للجواب والجزاء قال الدماميني المراد بكونها للجواب ان تقع في
كلام يجاب به كلام اخر ملفوظا او مقدرا سواء وقعت في صدره او حشوه او اخره ولا تقع في كلام مقتضب
ابتداء ليس جوابا عن شئ فباعتبار ملابستها للجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب والمراد بكونها
للجزاء ان يكون مضمون الكلام التي هي فيه جزاء لمضمون كلام اخر قال في المفصل واذن جواب وجزاء
يقول الرجل انا اتيك فتقول اذن اكرمك فهذا الكلام قد اجبته به وصيرت اكرامك جزاء له على اتيانه
انتهى وكونها للجواب والجزاء هو نص سيبويه واختلف في محمله فقوم منهم الشلوبين على ظاهره وقال انها
لهما في كل موضع وتكلف لتخريج ما خفي فيه ذلك وذهب الفارسي الى انها قد ترد لهما وهو الاكثر وقد

وانما تنصب مقدرة مباشرة ومقصودا به الاستقبال نحو اذن اكرمك لمن قال ازورك ويجوز الفصل بالقسم

تمحض للجواب وحده نحو ان يقول لك احبك فتقول اذن اظنك صادقا فلا يتصور هنا الجزاء قال
الرضي لان الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال وانما تنصب اي
المضارع بثلثة احدها ان تكون مصدرة في اول الجواب لانها في اشرف محالها فان وقعت حشوا بان
كان ما بعدها من تمام ما قبلها لم تنصب وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها
نحو انا اذن اكرمك واني اذن اكرمك واما قوله لا تجعلني فيهم شطيرا اني اذن اهلك او اطير فضرورة او
الخبر محذوف اي اني لا استطيع ذلك ثم استونف ما بعده او الخبر مجموع اني اذن اهلك لا اهلك قال الرضي
قال الدماميني وفيه نظر اذ مقتضاه جواز نحو قولك زيد اذن يقيم بالنصب على ان يجعل الخبر هو المجموع
من اذن وما دخلت عليه فيخالف كلامهم باباءه انتهى الثاني ان يكون جوابا للشرط ما قبلها نحو ان تاتني اكرمك
الثالث ان يكون جوابا للقسم قبلها نحو والله اذن لاخرجن وقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها و
امكنني منها اذن لا اقيلها التقدير والله لئن عاد وجواب الشرط محذوف الشرط الثاني ان تكون مباشرة
للمضارع غير منفصل عنه فلو انفصلت عنه لم تنصب عنه لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها
نحو اذن زيد يكرمك الثالث ان يكون الفعل المضارع مقصودا به الاستقبال فلو قصد به الحال
لم تنصبه نحو قولك اذن تصدق لمن قال انا احبك قياسا على ساير النواصب حيث لم تعمل الا في
المستقبل لان فعل الحال لم يتحقق في الوجود كالاسماء فلا تعمل فيه عوامل الافعال واذا استوفت
اذن هذه الشروط نصبت المضارع وجوبا في الاشهر نحو قولك اذن اكرمك بالنصب لمن قال لك
انا ازورك والغاؤها لغة لبعض العرب حكاها عيسى بن عمر وتلقاه البصريون بالقبول ووافقهم ثعلب
وخالف ساير الكوفيين فلم يجز احد الرفع بعدها قال ابو حيان ورواية الثقة مقبولة ومن حفظ
حجة على من لم يحفظ الا انها لغة نادرة جدا ولذلك انكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما
واخذهما بالشاذ والقليل قاله في الهمع وقال في التصريح الغاؤها هو القياس لانها غير مختصة وانما
اعملها الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها في جواز تقديمها على الجملة وتاخيرها عنها وتوسطها
بين جزئيها كما حملت ما على ليس لانها مثلها في نفي الحال والمرجع في ذلك كله الى السماع انتهى ويجوز
الفصل بينها وبين المضارع بالقسم ولا يقدح في نصبها له كقوله اذن والله نرميهم بحرب تشيب
الطفل من قبل المشيب وانما اغتفر الفصل به لانه زايد جيء به للتاكيد فلا يمتنع النصب كما لا
يمتنع الجر في قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها واجاز ابن هشام في المغني والشذور الفصل

١٧ ع

شروط ٣

اذن

لا تمحض

بلا

وبعد التالية للواو والفا وجهان

بلا النافية ايضا نحو اذن لا اهينك لان النافي كالجزء من المنفي فكانه لا فاصل وما جاز ابن عصفور والابدي
غيرهما الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء او الدعاء والرضي باحد الثلثة والكسائي وهشام
الفصل بمعمول الفعل نحو اذن زيدا اكرم والارجح عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع وفي المصالح
وبعد اذن التالية للواو والفاء وجهان الرفع والنصب باعتبارين فالرفع باعتبار كون العاطف من تمام
ما قبله بسبب ربط بعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها
بعد اذن ليس من تمام ما قبلها والرفع اجود واكثر في لسان العرب قال تعالى واذن لا يلبثون خلافك الا قليلا وا
لا يؤتون الناس نقيرا وقرئ شاذا بالنصب فيهما قال ابن هشام في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك و
اذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين معا جاز الرفع
والنصب لتقدم العاطف فقط وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستانف او لان المعطوف على الاول اول ومثل
ذلك زيد يقوم واذن احسن اليه ان عطفت على الفعلية رفعت او على الاسمية فالمذهبان تنبيهان الاول انما
اقتصر كثير من النحويين كالمص على ذكر الواو والفاء من حروف العطف لانهم لم يعثروا على وقوع اذن بعد غيرهما
وصرح ابن مالك في العمدة وشرحها باطلاق العاطف فقد قاس الثاني قال بعضهم ههنا صورة اخرى لم يذكرها
ابن مالك في شيء من كتبه سوى شرح العمدة قال وكذا لا يمتنع النصب اذا بدئ باذن بعد قول لحكيته نحو قيل
للقائل ازورك اذن اكرمك الثاني اختلف في اذن في حالة الوقف عليها فقيل تبدل الفا تشبيها لها بتنوين
المنصوب قال ابن هشام وهو الصحيح وقيل يوقف بالنون لانها كنون لن وان نقل عن المازني والمبرد وينبني على
هذا الخلاف الخلاف في كتابتها فجزم ابن مالك في التسهيل بانها تكتب بالالف وعزاها للوقف عليها وهو قو
ل على والجمهور وقال المبرد تكتب بالنون وبالغ في الانكار على من يكتبها بالالف قال ابو حيان وجد بخط
الشيخ بهاء الدين بن النحاس ما نصه وجدت بخط علي بن عثمان بن جني حكى ابو جعفر النحاس قال سمعت علي
سليمان يقول سمعت ابا العباس محمد بن يزيد يقول اشتهي ان اكوي يد من يكتب اذن بالالف لانها مثل ان و
لن ولا يدخل التنوين في الحرف انتهى قال في الهمع وممن صحح كتابتها بالنون الزنجاني في شرح الهادي انتهى وصححه
ابن عصفور ايضا فقال الصحيح كتابتها بالنون فرقا بينها وبين اذا الظرفية ولئلا يقع الالتباس قال ابو حيان
ولان الوقف عليه بالنون وفصل الفراء فقال اذا اعملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا
يلتبس باذا الزمانية واما اذا اعملتها فالعمل يميزها عنها وقال ابن هشام في حاشية التسهيل بعد حكايته لما
نقل عن المبرد ما لفظه الحق ان كتابتها بالالف وان الوقف عليها بالالف لا كذا قول الفراء وقول المبرد مردود

تكميل وينصب بأن مضمرة جوازا بعد الحروف العاطفة له على اسم صريح نحو ولبس عباءة وتقر عيني
وبعد لام كي نحو أسلمت لأدخل الجنة
إذا لم تقترن بلا

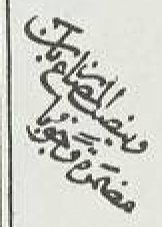
نصب الفعل بأن مضمرة جوازا

برسم الصحابة بالألف على حسب الوقف ويخشى عليه غلقه ما قال أو لا يعذب بالنار إلا خالقها انتهى هذا
تكميل لنواصب المضارع وينصب المضارع بأن مضمرة جوازا أي إضمارا جائزا في موضعين أحدهما بعد
الحروف العاطفة له على اسم صريح ليس في تأويل الفعل وهذه الحروف هي الواو والفاء وأو وثم إذ لم يسمع في
غيرها فهو بعد الواو نحو قول ميسون ابنة بحدل بالحاء المهملة وهي زوج معاوية ولبس عباءة وتقر عيني
أحب إلي من لبس الشفوف بنصب تقر بأن مضمرة جوازا بعد الواو وأن والفعل في تأويل المصدر مرفوع بالعطف
على اللبس والتقدير ولبس عباءة وقرة عيني والواقع في نسخ هذا المتن للبس عباءة باللام وهو تحريف والصواب
ولبس بالواو العاطفة على قولها قبله لبيت تخفق الأرواح فيه أحب إلي من قصر منيف وبعد الفاء نحو قوله
لولا توقع معتر فأرضيه ما كنت أوثر أترابا على ترب بنصب فأرضيه بأن مضمرة جوازا بعد الفاء العاطفة
على توقع وبعد أو نحو قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا بنصب
يرسل في قراءة غير نافع بأن مضمرة لعطفه على وحيا وبعد ثم نحو قوله إني وقتلي سليكا ثم أعقله كالثور
يضرب لما عاف البقر بنصب أعقله بأن مضمرة جوازا بعد ثم لعطفه على قتلي وسليكا بالتصغير اسم رجل
قال ابن هشام كانت العرب إذا أوردت البقر فعافت ورود الماء تعمد إلى الثور فتضربه فترد البقر ولا تمتنع منه
فرقا من الضرب فتصيبها وإنما امتنعوا من ضربها لضعفها عن حمله بخلاف الثور وقيل المراد بالثور ثور
الطحلب وهو الذي يعلو الماء فيصد البقر عن الشرب فيضربه صاحب البقر ليفحص عن الماء فتشربه المناسب
للتشبيه الأول لأن الغرض من وقوع الفعل به تخويف غيره ولو كان المراد بالثور الطحلب لم يكن لذكر البقر
خصوصية بل البقر وغيرها في ذلك شرع فتأمل وخرج بقوله على اسم صريح نحو الطائر فيغضب
زيد الذباب فلا ينصب الفعل لأن الاسم المعطوف عليه مؤول بالفعل لوقوعه صلة لأل أي الذي يطير و
الثاني بعد لام كي وهي لام السببية وإنما أضيفت لكي لأنها بمعناها وذلك إذا لم تقترن الفعل بعدها
بلا النافية والزائدة نحو أسلمت لأدخل الجنة بنصب أدخل بأن مقدرة بعد اللام فلو اقترن الفعل بلا
سواء كانت نافية نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة أو زائدة لئلا يعلم أهل الكتاب لم يجز إضمارها
أن لئلا يحصل الثقل لبقاء المثلين تنبيه الأولى قال ابن هشام في شرح الشذور وغيره تضمن أن
جوازا بعد لام العاقبة وهي التي يكون ما بعدها نقيضا لمقتضى ما قبلها نحو فالتقطه آل فرعون ليكون
لهم عدوا وحزنا فإن التقاطهم له إنما كان لترأفهم عليه لما ألقى الله عليه من المحبة فلا يراه أحد إلا أحبه
فقصدوا أن يصير قرة عين لهم فصار عاقبة الأمر أن كان لهم عدوا وحزنا وبعد اللام الزائدة وهي التي

بعد

ووجوبا بعد حمسته لام الجحود وهي المسبوقة بكون منفي نحو ما كان الله ليعذبهم

بعد فعل متعد نحو يريد الله ليبين لكم انتهى ولا يرد شيء منهما على قضية كلام المصنف لان كلا منهما
داخل في لام التعليل اما لام العاقبة فقد علم ان البصريين ينكرونها قال الزمخشري التحقيق انها لام
العلة والتعليل فيها على طريق المجاز دون الحقيقة وبيانه انه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون
لهم عدوا وحزنا بل المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل
الفعل لاجله فاللام للاستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الاسد لمن يشبه الاسد انتهى فتكون
استعارة تبعية وتحقيقها هنا انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية
فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وثانيا بتبعيتها في اللام فصار حكم اللام حكم الاسد حيث
استعيرت لما يشبه العلة وصار معنى اللام هو العلية والغرضية لا المجرور كما ذكره صاحب
التلخيص قاله الدماميني في التحفة واما اللام الزائدة فقال ابن ام قاسم ذهب المحققون الى ان اللام في نحو
يريد الله ليبين لكم لام كي ولهم في ذلك قولان احدهما ان الفعل محذوف واللام للتعليل والمعنى يريد
الله ذلك ليبين والثاني ما حكي عن سيبويه واصحابه ان الفعل مقدر بالمصدر اي ارادة الله ليبين
لينعقد من ذلك مبتدأ وخبر فان قلت ما حقيقة هذا القول قلت هو كالذي قبله ان اللام
للتعليل ولكن معمول الفعل على القول الاول حذف اختصارا فهو مخبر منوي لدليل وعلى هذا القول
حذف اقتصارا فهو منسي اذ لم يتعلق به قصد المتكلم فيصير الفعل على هذا كاللازم ولذلك ينعقد من
ذلك مبتدأ وخبر انتهى الثاني ما ذكره من ان الناصب هو ان مضمرة بعد اللام هو مذهب جمهور البصريين
وذهب جمهور الكوفيين الى ان الناصب هو اللام وجوزوا اظهار ان بعدها توكيدا وقال ثعلب
الناصب اللام كما قالوا ولكن لنيابتها عن ان المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز ان يكون
الناصب ان المقدرة بعدها وان يكون كي ولا تتعين ان لذلك ودليلهم صحة ظهار كي بعدها فيظهر لنا
قولان اذا قلنا ان اللام ناصبة وقولان اذا قلنا انها غير ناصبة قاله في التصريح وينصب بان مضمرة
وجوبا بعد خمسة احرف احدها لام الجحود وهي المسبوقة بكون ناقص ماض ولو معنى منفي بما او لم
مسند لما اسند اليه الفعل المقرون باللام نحو قوله تعالى ما كان الله ليعذبهم لم يكن الله ليغفر
لهم وانما سميت لام الجحود لملازمتها الجحد اي النفي قال النحاس والصواب تسميتها لام النفي لان
الجحد في اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار وقال في التصريح التعبير بالجحود هنا من باب تسمية
العام باسم الخاص انتهى ما قاله لبيان علاقة التجوز او النقل والثاني اقرب وتسميتها النصر مؤكدة



لصحته

وأو بمعنى إلى أو إلا نحو لألزمنك أو تعطيني حقي

لصحة الكلام بدونها اذ يقال في ما كان زيد يفعل لا لانها زائدة اذ لو كانت زائدة لما كان لنصب
الفعل بعدها وجه صحيح وانما وجب اضمار ان بعدها لان ما كان ليفعل رد على من قال سيفعل فاللام
في مقابلة السين فكما لا يجمع بين ان الناصبة والسين لا يجمع بين ان واللام في اللفظ مراعاة للمطابقة
بينهما لفظا واجاز بعض الكوفيين اظهارها تاكيدا كما جاز ذلك في نحو ما كان زيد لان يقوم قال ابو
حيان يحتاج الى سماع من العرب تنبيهان الاول ما ذكر من ضابط هذه اللام من خصوصية الفعل وحرف
النفي واتحاد المسند اليه هو المشهور قال ابن هشام في المغني وزعم كثير من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم
لتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الاولى وفتح الثانية انها لام الجحود وفيه نظر لان النافي
على هذا غير ما ولم ولاختلاف فاعلي كان وتزول والذي يظهر لي انها لام كي وان ان شرطية اي وعند
الله جزاء مكرهم وهو مكر اعظم منه وان كان مكرهم لشدته معدا لاجل زوال الامور العظام المشبهة
في عظمها بالجبال كما تقول انا اشجع من فلان وان كان معدا للنوازل انتهى وذهب بعضهم الى انها
تكون في اخوات كان قياسا عليها نحو ما اصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصبح زيد ليضرب عمرا وزعم بعضهم انها
تكون في ظننت واخواتها نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا ولم اظن زيدا ليضرب عمرا قال بعضهم وهذا كله
تركيب لم يسمع من العرب فوجب منعه وتوسع بعضهم الدائرة فذهب الى انها تدخل في كل فعل تقدمه فعل
منفي نحو ما جاء زيد ليفعل والصواب ان هذه لام كي الثاني اختلف في الفعل الواقع بعد لام الجحود
فذهب الكوفيون الى انه في موضع نصب على انه خبر كان واللام زائدة للتاكيد والبصريون الى ان خبر
كان محذوف وان هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وان الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك
من ان المضمرة والفعل المنصوب بها في موضع جر والتقدير ما كان زيد مريدا لكذا والدليل على هذا التقدير
انه قد جاء مصرحا به في قول الشاعر سموت ولم تكن اهلا لتسمو ولكن المضيع قد يصاب فصرح بالخبر
الذي هو اهلا مع وجود اللام والفعل بعدها الثالث قال في المغني قد يحذف كان قبل لام الجحود
كقوله فما جمع ليغلب جمع قومي مقاومة ولا فرد لفرد اي فما كان جمع وقول ابي الدرداء في الركعتين بعد
العصر ما انا لادعهما والثاني أو العاطفة اذا كانت بمعنى الى بان كان الفعل قبلها مما ينقضي شيئا
فشيئا او بمعنى الا الاستثنائية نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي او الا ان تعطيني
حقي وتعيين الغاية في نحو لانتظرنه او يجيء والاستثناء في نحو لاقتل الكافر او يسلم وقوله وكنت اذا غمزت
قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما اذ الاسلام لا يكون غاية للقتل والاستقامة لا تكون غاية للكسر والغمز

بقوله بمعنى الى او الا عن التى لا تكون بمعنى احديهما فان المصنف اذ وجد بعدها منصوبا جاز اظهار
ان كقوله ولولا رجال من رزام اعزة وآل سبيع او اسوءك علقما تنبيهان الاول ما اقتضاه كلامه
عن ترادف الحرفين المذكورين هو قضية كلام كثيرين لكن قال بعضهم الاظهر انهم لم يريدوا ان معنى
الى او الا حقيقة بل ارادوا انها لاجل الامرين وما بعدها حين التكلم به غير متحقق وما قبلها متحقق
فالحكم بان احد الامرين متحقق لا محالة يستلزم ان ما قبلها متحقق الى ان يتحقق ما بعدها وان ما قبلها
متحقق كل وقت الا وقت تحقق ما بعدها وما قيل ان الوقت محذوف على الثاني وان ما بعدها في
محل جر على الاول وفي محل نصب على الثاني من عدم التامل وكفى شاهدا على صدق ما قلنا انهم لم يعدوا
او من حروف الجر ولا مرادفا لا الاستثناء انتهى وهو رد لما قاله الرضي من ان او اذا فسرت بالى وما بعدها
بتاويل مصدر مجرور بها لانها بمعنى الى وان فسرت بالا فالمضاف بعدها محذوف وهو الظرف اي لالزمنك
الا وقت ان تعطيني فهو في محل نصب على انه ظرف لما قبل او انتهى وقال ابن مالك تقدير الى والا في موضع
او تقدير لحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابي المرتب على اللفظ ان يقدر قبل او مصدر وبعدها
ان ناصبة للفعل وهما في تاويل مصدر معطوفا على المقدر قبلها فتقدير لانتظرنه او يقدم ليكونن
او يقدم انتظار مني وتقدير لاقتلن الكافر او يسلم ليكونن قتله او اسلامه وكذلك العمل في غيرهما انتهى
الثاني عبر ابن مالك في الكافية ولخلاصته بدل الى بحتى قال غير واحد وهو اولى من الى لان لحتى معنيين
كل منهما يصح هنا الاول الغاية مثل الى والثاني التعليل مثل كي فتشمل العبارة نحو لاطيعن الله او
يغفر لي اذ هنا لا تصلح لشيء من معنى الى والا بل هي بمعنى كي الثالث ما ذكره من ان النصب بان مضمرة بعد
او هو مذهب الجمهور وذهب الكسائي الى ان او المذكورة ناصبة بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه
من الكوفيين الى ان الفعل انتصب بالمخالفة والصحيح الاول لان او حرف عطف لا عمل لها ولكنها عطفت
مصدرا مقدرا على مصدر متوهم ومن ثم لزم اضمار ان بعدها والثالث فاء السببية اي التي قصد بها
السببية والجمهور على انها حرف عطف للمصدر المسبوك من ان المضمرة بعدها وصلتها على مصدر
متصيد من الفعل المتقدم فتقدير زرني فاكرمك لتكن زيارة منك فاكرام مني واستشكله الرضي بان
فاء العطف لا تكون للسببية الا اذا عطفت جملة على جملة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب و
اختار هو ان تكون الفاء للسببية دون العطف فان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فالتقدير
زرني فاكرامك ثابت الرابع واو المعية اي التي تقع موقعها مع بمعنى ما يجمع مضمون ما قبلها وما بعدها

في زمان واحد وبعينها الكوفيون واو الصرف والجمهور على انها عاطفة وخالفهم الرضي فقال
انهما اقصد لتنبيهها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها فيكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا
من اول الامر الى انها ليست للعطف فهي اذن اما واو الحال واكثر دخولها على الاسمية فالمضارع
بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم قم وقيامك ثابت اي في حال ثبوت قيامك و
اما بمعنى مع اي قم مع قيامك كما قصدوا في مفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو
ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة اي ليكن قيام منك
وقيام مني لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديره في الفاء معنى السببية بل كون واو
العطف للجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته انتهى ورد عليه في الموضعين اعني في الواو والفا انه يلزم
حذف الخبر وجوبا من غير شيء يسد مسده وهو ممتنع واجيب بانه اشار الى جواب ذلك في الحروف المشبهة
بالفعل حيث قال والتزم حذف الخبر في ليت شعري اتأتيني ام لا لان هذا الاستفهام مفعول شعري والخبر
محذوف وجوبا بلا شيء يسد مسده لكثرة الاستعمال انتهى وهو هنا كذلك وخرج بالسببية الفاء
الاستئنافية بان يقدر ما بعدها مبنيا على مبتدأ محذوف كقوله الم تسأل الربع القواء فينطق اي
فهو ينطق كذا قيل قال ابن هشام والتحقيق ان الفاء في ذلك للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا
الفعل وحده وانما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف انتهى والعاطفة
نحو ما تأتينا فتحدثنا على معنى ما تأتينا فما تحدثنا فيجب الرفع وبالمعية الواو الاستئنافية والعاطفة
نحو لا تأكل سمكا وتشرب لبنا فان جعلت الواو استئنافية وجب الرفع فيكون الكلام نهيا عن اكل
السمك واخبارا باباحة شرب اللبن فكانك قلت لا تأكل السمك ولك شرب اللبن وان جعلتها عاطفة
وجب الجزم فيكون نهيا عن كل واحد منهما بخلاف ما اذا جعلتها بمعنى مع كما سيأتي وقيد الواو والفا
بقوله مسبوقين بنفي محض وما او طلب احترازا عن نحو زيد يأتينا فيحدثنا ونهى عن خلق وتأتي
مثله فيمتنع النصب واما قوله سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا فضرورة وشمل النفي
ما كان بحرف او فعل او اسم وما كان تقليلا مرادا به النفي فهو مع الفاء نحو لا يقضى عليهم فيموتوا و
ليس زيد حاضرا فيكلمك وانت غير آت فتحدثنا وقلما تأتينا فتحدثنا لان هذه الكلمة مستعملة
بمعنى النفي المحض ومع الواو نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين واحترز بالمحض
من النفي التالي للتقرير نحو الم تأتنا فتحسن الينا اذا لم ترد الاستفهام الحقيقي لان ذلك متضمن ثبوت الفعل

نحو زرني فاكرمك لا تاكل السمك وتشرب اللبن

فيمتنع نصب المضارع في جوابه لعدم محض النفي وما ورد منه منصوبا فلمراعاة صورة النفي وان كان
تقريريا ولانه جواب الاستفهام وعن النفي المتلو بنفي اخر نحو ما تزال تاتينا فتحدثنا او النفي المنتقض
بالا نحو ما تاتينا الا فتحدثنا فيمتنع النصب فيهما ايضا ولو كان الانتقاض بعد الفعل نحو ما تاتينا
فتحدثنا الا في الدار ويتفرع على ذلك ما اذا قلت فما جاءني احد الا زيد فاكرمه فان جعلت الهاء
لاحد نصبت لتقدم الفعل على انتقاض النفي وان جعلتها لزيد رفعت لتاخره عنه ويشمل الطلب
الامر والنهي والدعا والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام فهو مع الفا نحو زرني فاكرمك و
قوله تع لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي وقول الشاعر رب وفقني فلا اعدل عن سنن الساعين في
خير سنن وقوله يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا وقولك هلا اتقيت الله
فيغفر لك وقوله تع يا ليتني كنت معهم فافوز وقوله تع فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ومع الواو
نحو قوله فقلت ادعي وادعو ان اندى لصوت ان ينادي داعيان وقولك لا تاكل السمك وتشرب
اللبن على معنى لا يكن منك اكل السمك مع شرب اللبن فيكون الكلام نهيا عن الجمع بينهما وقوله لا تنه
عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم ويشترط على ذلك في النهي عدم النقض بالا فلو نقض بها
لم يجز النصب نحو لا تضرب الا عمرا فيغضب فيجب في يغضب الرفع قاله ابن هشام في شرح الشذور
تبعا لسيبويه وفي الاستفهام ان لا تكون باداة تليها جملة اسمية خبرها جامد فيمتنع النصب في
نحو هل اخوك قائم فاكرمه تنبيهات الاول يلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه نحو كانك وال
علينا فتشتمنا قاله في التسهيل قال ابو حيان وهذا شيء يزعمه الكوفيون ولا يحفظه البصريون
ولا يكون ذلك ابدا الا للتشبيه ذكر ابن سيده وابن مالك انه ربما نفي بقد فتنصب الجواب بعدها وحكي
عن بعض الفصحاء قد كنت في خير فتعرفه بالنصب يريد ما كنت في خير فتعرفه الثاني يعتبر في الطلب ان
يكون بصريح الفعل فان دل عليه باسم فعل او خبر لم يجز النصب نحو صه فاكرمك ونحو حسبك
الحديث فينام الناس هذا مذهب الجمهور وجوزه الكسائي قياسا مطلقا وفصل ابن جني وابن
عصفور فاجاز النصب بعد اسم الفعل اذا كان من لفظ الفعل نحو نزال فنحدثك ومنعا
اذا لم يكن من لفظه فنحو صه فنكرمك قال ابن هشام وما احد هذا القول بان يكون صوابا و
قال ابو حيان الصواب ان ذلك لا يجوز لانه غير مسموع من كلام العرب الثالث اختلف النحاة في
الرجاء هل له جواب فينصب الفعل بعد الفا جوابا له فذهب البصريون الى ان الترجي في حكم الواجب و

وحتى بمعنى الى وكما اذا اريد الاستقبال او اسير حتى تغرب الشمس واسلمت حتى ادخل الجنة فانه رفع الفعل كان خبر المبتدا

وانه لا ينصب الفعل بعد الفاء جوابا له وذهب الكوفيون الى جواز ذلك قال ابن مالك وهو الصحيح قال
تعالى وما يدريك لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى وقال تعالى لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع
الى اله موسى في قراءة من نصب فيهما وقال ابو حيان يمكن تاويل الايتين على ان النصب فيهما من العطف على التوهم
لان خبر لعل كثر في لسان العرب مقرونا بان عليه قاله في الهمع ويمكن تاويل الاية الثانية ايضا اما على انه جواب
وهو ان لم يصرح او على العطف على الاسباب على حد قولها ولبس عباءة وتقر عيني ذكره في المغني الرابع الخلاف
في الفاء والواو كالخلاف في او من ان ما بعدهما منصوب بالمخالفة او بهما والصحيح ما ذكره المص كما تقدم وحتى
حتى اذا كانت بمعنى الى الغائية بان ما بعدها يكون غاية لما قبلها او بمعنى كي السببية بان يكون ما بعدها مسببا
لما قبلها واحترز بذلك عن العاطفة والابتدائية ولا ينصب المضارع بان مضمرة بعدها الا اذا اريد الاستقبال
تحقيقا نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى مستقبل الى تكلمهم بذلك او حكاية نحو وزلزلوا حتى
يقول الرسول بنصب يقول فان يقول له الاستقبال حكاية لا تحقيقا لان قول الرسول ماض بالنسبة الى
زمن الاخبار وقصه علينا الا انه حكى استقباله بالنظر الى الزلزال واحترز بذلك عما اريد به الحال فانها لا
يكون ابتدائية ويجب رفع المضارع بعدها على ما ستبينه وقوله اسير حتى تغرب الشمس مثال لحتى بمعنى الى اي الى
ان تغرب الشمس واسلمت حتى ادخل الجنة مثال لها بمعنى كي اي اسلمت كي ادخل الجنة وهذان المعنيان اللذان
ذكرهما معظم النحاة لحتى هنا وزاد ابن مالك انها تكون بمعنى الا الاستثنائية في الانقطاع وعلى تقدير ثبوته
فهو قليل وانشد على ذلك قوله ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل وقوله والله لا
يذهب شيخي باطلا حتى ابيد مالكا وكاهلا لان ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسببا عنه وانما لم يتعرض
المص في الاصل لهذا المعنى لقلته لذهابه الى ما هو الث فان اردت بالمضارع الداخل عليه حتى زمان الحال
تحقيقا نحو سرت حتى ادخل البلد اذا قلته بعد حصول السير والدخول مخبرا عن ذلك او حكاية الحالة التي
وقد يؤول الاستقبال بالحال اي يكون ما بعدها حتى لم يقع لكنك متمكن من ايقاعه في الحال نحو سرت حتى
ادخلها اي فانا الان متمكن من دخولها لا امتنع من ذلك كانت حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء اي حرفا
تبتدأ الجمل بعده وتستانف ويرفع المضارع بعدها بثلاثة شروط احدها ان يكون حالا او ماولا به كما مر الثاني ان
يكون مسببا عما قبلها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس لانه لا يتسبب عن السير الثالث ان يكون فضلة فلا يجوز سيري حتى ادخلها
لئلا يبقى المبتدا بدون الخبر ولا كان سيري حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة فان قدرت تامة جاز الرفع قاله
ابن هشام في حاشية التسهيل بتلخيص مثل حتى الابتدائية بطريقة ان يقال ان صلح المضارع بعدها او وقوع المامور

جاز فيه الرفع والنصب نحو حتى يقول الرسول والا فان كان حالا فالرفع او مستقبلا فالنصب انتهى تنبيه
ما ذكره المص من ان النصب بان مضمرة بعد حتى هو مذهب البصريين وهو الصحيح وقال الكوفيون هو بحتى
نفسها وسيأتي الكلام على ذلك في حديقة المفردات ان شاء تع فائدة من احكام حتى انها لا يفصل بينها وبين الفعل
بشيء وجوز الاخفش وابن السراج فصلها بالظرف نحو اقعد حتى عندك يجتمع الناس وبشرط ماض نحو اصحبك حتى
ان قدر الله تعلم العلم وجوزه هشام بالقسم والمفعول والجار والمجرور نحو اصبر حتى والله يجتمع الناس قاله
الهمع قال الرضي ولا يجوز الفصل اتفاقا بين لن وكي ومنصوبها لانها الناصبة بنفسها لا يفصل بين
العامل الحرفي ومعموله كذا لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد انتهى

فصل في الجوازم

هذا فصل في الكلام على جوازم المضارع والجوازم نوعان فالنوع الاول ما يجزم فعلا واحدا وظاهر ان المراد
بقوله ما يجزم هنا في مقابلة الاتي ما يجزم بالاصالة والا فكل جازم يجزم بالتبعية ما لا ينحصر وهو اربعة
احرف لا غير بدليل الاستقراء احدها والثاني اللام ولا الطلبيان اي الدالتان على الطلب فتدخل في ذلك لام الامر
نحو ليقم زيد ولام الدعاء نحو ليقض علينا ربك ولا الناهية نحو لا تشرك بالله ولا الدعائية نحو لا تؤاخذنا
وحركة اللام الطلبية الكسر وفتحها لغة سليم وتسكن غالبا بعد الواو والفاء وثم وجزمها فعل المتكلم مبنيا
للفاعل قليل سواء كان المتكلم مفردا كقوله عم قوموا فلاصل لكم او معه غيره نحو قوله تع ولنحمل خطاياكم لان المتكلم
لا يأمر نفسه واقل منه جزمها فعل المخاطب كقراءة عثمان وابي وانس وزيد فبذلك فلتفرحوا وقوله عم لتاخذوا
مصافكم والاكثر الاستغناء عن هذا بفعل الامر نحو افرحوا وخذوا وقوموا واذا انتفت الفاعلية نحو ليعن زيد
لتعن بحاجتي او الخطاب نحو ليضرب زيد وكلاهما نحو ليعن زيد بحاجتي وجبت اللام وقد تحذف في الشعر فقط على
الصحيح نحو قوله ولا تستطل مني بقائي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب ولا تفصل عن معمولها بمعمولها ولا
بغيره وليس اصل لا الطلبية لام الامر زيدت عليها الالف فانفتحت خلافا لبعضهم وليست لا النافية والجزم
بعدها بلام الامر مقدرة قبلها فحذفت كراهة اجتماع لامين خلافا للسهيلي لان ذلك دعوى لا يقوم على صحتها
دليل وجزمها فعل المتكلم مطلقا نادر ومنه كقوله لا اعرفن ربربا حورا مدامعها وقوله اذا ما خرجنا من
دمشق فلا نعد وقولك لا اخرج ولا نخرج وما وقع في الاوضح من التفصيل بين كونه مبنيا للفاعل فقليل او
مبنيا للمفعول فكثير فطريقة لبعضهم قاله بعض المحققين وجزمها فعل الغائب والمخاطب كثير قال الرضي
على السواء ولا يختص بالغائب كاللام وقال ابو حيان في الارتشاف الاكثر كونها للمخاطب ويضعف كونها
للغائب كالمتكلم ومن امثلته فلا اشرف في الفعل لا يتخذ المؤمنون وهل فصلها عن معمولها قليل او ضرورة

ولم ولما ويشتركان في النفي والقلب للمضي ويختص لم بمصاحبة اداة الشرط نحو ان لم تقم اقم ويجوز انقطاع نفيها نحو لم يكن ثم كان

خلافه حكاه في الارتشاف ومنه قوله وقالوا اخانا لا تخشع لظالم عزيز ولا ذا حق قومك تظلم اي ولا
تظلم ذا حق قومك قال في شرح الكافية وهذا ردي لانه يشبه بالفصل بين حرف الجر ومجروره وجوز ابن
عصفور والابذي حذف مجزومها وابقاؤها لدليل نحو اكرم زيدا ان جاءك والا وهو حسن و الثالث
نحو لم يليا الاية والرابع لما نحو لما يقض والجمهور على انها مركبة من لم الجازمة وما الزائدة كما في
اما وقيل بسيطة ويشتركان اي لم ولما في امور الحرفية والاختصاص بالمضارع والجزم والنفي والقلب
للمضي وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما وكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزمه وينفي معناه ويقلب
زمانه الى المضي وفاقا للمبرد واكثر المتاخرين وهو ظاهر مذهب سيبويه وذهب قوم منهم الجزولي الى انه
يدخل على لفظ الماضي فيقلبه الى المضارع ونسبه بعضهم الى سيبويه ووجهوه بان المحافظة على المعنى
اولى من المحافظة على اللفظ قال المرادي في الجنى الداني والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع
الواقع بعد لولا والقول الثاني لا نظير له ويختص لم بمصاحبة اداة الشرط نحو ان لم تقم اقم
بخلاف لما فلا تصاحبها فلا يجوز ان لما تقم قال الرضي كانه لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي او
شبهه ومعموله انتهى ويريد بشبه الحرف اسماء الشرط كمن تقول من لم يكرمني اهنه ولا تقول من لما
يكرمني قال الدماميني وهذا تصريح منه بان حرف الشرط هو العامل الجزم في المضارع المقرون بحرف
النفي مثل ان لم تقم وليس كذلك وعلل ذلك غير الرضي بان الشرطية يليها مثبت لم تقول ان قام زيد
قام عمرو ولا يليه مثبت لما لا تقول ان قد قام زيد فعودوه بين النفي والاثبات وانما لم يقع قد بعد الشرط
لانها تقتضي تحقيق وقوعه وقربه من الحال والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه وقلبه الى الاستقبال
قاله في التصريح ويختص لم ايضا بجواز انقطاع نفيها عن الحال لانها لمطلق الانتفاء فيكون للمتصل
به نحو ولم اكن بدعائك رب شقيا ولغيره نحو هذا لم يكن ثم كان بخلاف لما لانه لما يكن ثم كان
بل لما يكن وقد يكون وذلك لان امتداد النفي واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك
المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي نعم الاخبار بان سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي الى
الحال قال الدماميني في التحفة ومنع الاندلسي اختصاص لم بذلك وقال لم ولما سيان في جواز الانقطاع
قاله الرضي والظاهر ما قاله النحاة ويختص لم ايضا بانها قد تهمل حملا على ما وقيل لا كقوله لولا
فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وهل هي ضرورة او لغة خلاف بخلاف لما
فلا تهمل وبانها قد ينصب في لغة حكاها اللحياني كقراءة بعضهم الم نشرح بفتح الحاء وقوله في اي يومي

من الموت

وتختص لما بجواز مجزومها نحو قاربت المدينة ولما وبكونه متوقعا غالبا كقولك لما يركب الامير
للمتوقع ركوبه الثاني ما يجزم فعلين وهو ان واذما ومن وما ومهما ومتى واي وايان واين وانى وحيثما

الموت افر أيوم لم يقدر أم يوم قدر بفتح الراء قال بعضهم وذلك بالحمل على لن قال ابن هشام وفيه
نظر لان لن لا تحل هنا وانما يصح حمل الشيء على ما يحل محله انتهى بخلاف لما فلا تنصب وتختص
لما بجواز حذف مجزومها لدليل اختيارا نحو قاربت المدينة ولما اي ولما ادخلها قال ابو حيان وهذا
احسن ما يخرج عليه قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم في قراءة ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد نون
ان وميم لما اي لما ينقص من عمله وقد خرجه على ذلك ابن الحاجب ايضا لكنه قدره لما يهملوا او يتركوا
قال ابن هشام الاولى ان يقدر لما يوفوا اعمالهم لان ما بعده دليل على ان التوفية لم تقع وانما
ستقع ولان منفي لما متوقع الثبوت انتهى ولا يجوز حذف مجزوم لم الا في الضرورة كقوله احفظ
وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لم اي وان لم تصل انما جاز ذلك في لما
دون لم لان لما تقوم بنفسها بسبب انها مركبة من لم وما فكان ما عوض عن المحذوف قاله ابو حيان
قال غيره لانها تشبه ما وهو قد فعل يجوز فيه ذلك بان يقتصر على قد كقوله وكان قد وتختص لما
ايضا بكونه اي مجزومها متوقعا ثبوته غالبا لا دائما كقولك لما يركب الامير للمتوقع ركوبه اي الى
الان لم يركب وسوف يركب بخلاف لم فلا يكون منفيها متوقعا ولهذا يق لم يقض ما لا يكون ولا لما
وهذا معنى قولهم لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل وقد يكون منفيها غير متوقع في غير الغالب نحو ندم
ابليس ولما ينفعه الندم واختصاص لما بذلك غالبا بالنسبة الى المستقبل واما بالنسبة الى الماضي فهي
ولم سيان في نفي المتوقع وغيره ومثال المتوقع ان تقول مالي قمت فلم تقم او فلما تقم ومثال غير المتوقع
ان تقول ابتداء لم يقم او لما يقم قاله في المغني النوع الثاني من الجوازم ما يجزم فعلين وهو احد عشر
كلمة وهي ان ام الباب ولذلك قدمها واذما وانكر الجزم بها القوم وخصوه بالضرورة وهما موضوعان
لمجرد تعليق الجواب بالشرط نحو وان تعودوا نعد وانما تقم اقم ومن وهي موضوعة للعاقل ثم ضمنت
معنى الشرط نحو من يعمل سوءا يجز به وما وهي موضوعة لغير العاقل ثم ضمنت معنى الشرط نحو و
ما تفعلوا من خير يعلمه الله ومتى وهي موضوعة للزمان ثم ضمنت معنى الشرط نحو متى تضع
العمامة تعرفوني واي وهي بحسب ما تضاف اليه فتكون للعاقل في نحو ايهم يقم اقم ولغيره في نحو اي
الدواب تركب اركب وللزمان في نحو اي يوم تصم اصم وللمكان نحو اي مكان تجلس اجلس وايان
وهي كمتى نحو قوله ايان نؤمنك تأمن غيرنا واذا لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا واين وانى و
حيثما وهي موضوعة للمكان ثم ضمنت معنى الشرط نحو اينما تكونوا يدرككم الموت وقوله خليلي



خليلي أني تأتياني تأتيا أخا غير ما يرضيكما لا يحاول وقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في
غابر الأزمان ومهما وهي بسيطة لا مركبة من مه وما الشرطية خلافا للأخفش ولا من ما الشرطية و
ما الزائدة ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعا للتكرار خلافا للخليل وعلى القول بالبساطة ينبغي أن تكتب
بالياء كحبلى وعلى القولين الآخرين ينبغي أن تكتب بالألف وهي موضوعة لغير العاقل كما في نحو قوله ومهما
تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم فعلم أن هذه الأدوات بالنظر لموضوعها ستة
أنواع ما وضع لمجرد التعليق وهي إن وإذ ما وما وضع للعاقل وهو من وما وضع لغير العاقل وهو ما ومهما و
ما وضع للزمان وهو متى وأيان وما وضع للمكان وهو أين وأنى وحيثما وما هو بحسب ما يضاف إليه وهو أي

فالأولان وهما إن وإذ ما حرفان والبواقي أسماء على الأشهر أي أشهر الأقوال من أن الأوليين حرفان والبواقي أسماء
أما القول بحرفية إن فمجمع عليه وأما إذ ما فقال سيبويه إنها حرف بمنزلة إن الشرطية فإذا قلت إذ ما تقم أقم
وقال المبرد وابن السراج والفارسي إنها اسم ظرف زمان وأصلها إذ التي هي ظرف لما مضى فزيد عليها ما وجوبا في
الشرط فجزم بها واحتجوا بأنها قبل دخول ما كانت اسما والأصل عدم التغيير وأجيب بأن التغيير قد تحقق
بدليل أنها كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على أنه نزع ذلك المعنى منها البتة واعترض عليه بأنه لا يلزم من
تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فإنه موضوع لأحد الزمانين الحال والاستقبال وإذا دخل عليه لم انقلب
زمانه إلى المضي مع بقاء ذاته على أصلها قال في الهمع واستدل سيبويه بأنها لما ركبت مع ما صارت معها كالشيء
الواحد فبطل دلالتها على معناها الأول بالتركيب فصارت حرفا قال ونظير ذلك أنهم لما ركبوا حب مع ذا فقالوا
حبذا بطل معنى حب من الفعلية وصار مع ذا جزء الكلمة وصارت حبذا كلها اسما بالتركيب وخرجت عن أصل
وضعها بالكلية وأما البواقي غيرهما فالقول باسميتها مجمع عليه وأما مهما فقال الجمهور إنها اسم والدليل عليه
قوله تعالى مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فعاد الضمير المجرور في به عليها ولا يعود الضمير إلا على الاسم وزعم السهيلي
وابن يسعون أنها حرف تنبيهات الأول فهم من كلامه أن الجزم بإذ وحيث مخصوص باقترانهما بما كما لفظه به وهو
كذلك على الأصح خلافا للفراء في جواز الجزم بهما بدونها قياسا على أين ولغوتها وأما غيرهما فقسمان قسم لا يلحقه
ما وهو من وما ومهما وأنى وأجازه الكوفيون في من وأنى وقسم يجوز فيه الأمران وهو أين وأي ومتى وأيان ومنع
بعضهم في أيان والصحيح الجواز الثاني قال ابن مالك قد يهمل إن حملا على لو كحديث إن لا تراه فإنه يراك ومنه
حملا على إذا كحديث البخاري وأنه متى يقوم مقامك لا تسمع الناس قال أبو حيان وهذا شيء غريب الثالث أسقط
المصنف الجزم بما ذكره بعضهم هو إذا وكيفما ولو أن المشهور في إذا أنها لا تجزم إلا في الشعر خاصة كقوله وإذا تصبك

كما لفظه به

خاصة

وكل منها يقتضي شرطا وجزاء ماضيين او مضارعين فان كانا مضارعين او الاول فالجزم

٣٠٠

خصلتيه فيحمل ونحكيهما عدم الجزم بهما لعدم السماع بذلك واجاز الكوفيون الجزم بهما مطلقا قياسا على غيرهما
وخصه قوم بحالة اقترانهما بما واما لو فالاصح انها لا تجزم اصلا ومن اجاز خصه بالشعر كقوله لو يشأ طار
بها ذو ميعة وقوله تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت احدى نساء بني ذهل بن شيبانا وهذه الادوات
كل منها تقتضي فعلين يسمى اولهما شرطا وهو لغة العلامة سمي به الفعل الاول لكونه علامة على ترتب الثاني عليه
ويسمى الثاني جزاء وجوابا قال ابو حيان والتسمية وجهه انه شابه الجزاء من حيث كونه فعلا مترتبا على فعل اخر
فاشبه حقيقة الجزاء الذي هو الفعل المترتب على فعل اخر ثوابا عليه او عقابا وشابه الجواب من حيث كونه لازما
عن القول الاول فصار كالجواب الاتي بعد كلام السائل انتهى تنبيه ما ذكره من ان هذه الادوات جازمة للشرط
والجزاء معا هو مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافي لسيبويه واختاره الجزولي وابن عصفور والابدي
واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبانه ليس لنا ما يعمل عمله الا ويختلف كرفع ونصب واجيب
بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على اخر عمل فيهما بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهد
من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل اعلم وقيل الشرط مجزوم بالاداة والجزاء مجزوم بالشرط كما ان المبتدأ
مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ قاله الاخفش واختاره ابن مالك لان الشرط مستدع للجزاء بما احدث
فيه الاداة من المعنى والاستلزام ورد بان النوع لا يعمل في نفسه اذ ليس احدهما اولى من الاخر وانما يعمل بمزيد و
هو ان يضمن العامل من غير النوع او يشبهه كعمل الاسماء في الاسماء وقيل الشرط والجزاء تجازما كما قال الكوفيون في
المبتدأ والخبر انهما ترافعا نقله ابن جني عن الاخفش وفيه اقوال اخر لا نطول بذكرها فانه خلاف لا ثمرة
له ولا يترتب عليه حكم نطقي وقوله ماضيين او مضارعين حالان من الشرط والجزاء وكان ينبغي ان يقول او
مختلفين فان كانا ماضيين فالجزم محلهما نحو وان عدتم عدنا وان كانا مضارعين او كان الاول فقط مضارعا
والثاني ماضيا فالجزم واجب للفظ المضارع فمثال كونهما مضارعين قوله تعالى وان تعودوا نعد ومن يتق الله
يجعل له مخرجا واما قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع فضرورة على الاصح واختلف
في تخريج مثل ذلك فقال المبرد انه على حذف الفاء مطلقا وفصل سيبويه بين ان يكون قبله ما يطلبه نحو انك في
البيت فالاولى ان يكون على التقديم والتاخير وبين ان لا يكون فالاولى ان يكون على حذف الفاء وجوز العكس
وقيل ان كان الاداة اسم شرط فعلى اضمار الفاء والا فعلى التقديم والتاخير ورد كل ذلك بان اضمار الفاء مع
غير القول مختص بالضرورة وان التقديم والتاخير يحوج الى جواب دعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف
الاصل وخلاف غرض المسألة لان الفرض انه الجواب مثال كون الاول فقط مضارعا والثاني ماضيا قوله

مرنهم

وإن كان الثاني وحده فالوجهان وكل جزاء يمتنع جعله شرطا فالفاء لازمة له كأن يكون جملة اسمية أو
فعلا جامدا أو ماضيا مقرونا بقد نحو إن تقم فأنا أقوم أو فأكرمني أو فعسى أن أقوم أو

من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له وهذا النوع خصه سيبويه والجمهور بالضرورة قالوا لأنا إذا
أعملنا الأداة في لفظ الرجاء ثم جئنا بالجواب ماضيا كنا قد هيأنا العامل للعمل ثم قطعناه عنه وهو غير
جائز وأجازه الفراء في الاختيار وتبعه ابن مالك ورد على الجمهور محتجا بالحديث وبقوله تعالى إن نشأ ننزل عليهم
من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين فإن قوله فظلت ماض وهو معطوف على الجواب وهو ننزل
فيكون جوابا وأجيب عن الحديث بأنه يجوز بالمعنى روايته فليس نصا في الدليل وعن الآية بأنه يغتفر في
التابع ما لا يغتفر في المتبوع وإن كان الفعل الثاني وحده مضارعا والأول ماضيا فالوجهان جائزان
الجزم والرفع فالجزم لتعلقه بالجازم وهو أداة الشرط كقوله تعالى من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه
والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو قوله وإن أتاه خليل يوم مسغبة يقول
لا غائب مالي ولا حرم والجزم هو الفصيح المختار والرفع كثير وقال بعضهم إنه أحسن من الجزم وقيل الرفع
هو الجواب وإنما هو دليله وهو مؤخر من تقديم والجواب محذوف في الأصل فقولك إن قام زيد أقوم أن
قام زيد أقم وهو مذهب سيبويه وقيل هو الجواب لكن على إضمار الفاء والتقدير فأنا أقوم وهو مذهب
الكوفيين فعلى قول سيبويه لا محل له لأنه مستأنف وعلى قول الكوفيين محله الجزم ويظهر أثر ذلك في التابع
فتقول على الأول إن قام زيد أقوم ويقعد أخوك بالرفع لا غير وعلى الثاني يقعد أخوك بالرفع عطفا
على لفظ الفعل وبالجزم عطفا على محل الفاء المقدرة وما بعدها تنبيه حكم المضارع المنفي بلم إذا
كان شرطا حكم الماضي لأنه مجزوم بلم لا عمل للأداة فيه فهو كالماضي فتقول إن لم تقم أقم وأقوم بالوجهين
وكل جزاء يمتنع جعله شرطا فالفاء لازمة له ليحصل الربط بين الجزاء وشرطه وخصت الفاء بذلك
لما فيها من معنى السببية قيل ولمناسبتها للجزاء معنى من حيث إن معناها التعقيب من غير فصل كما أن
الجزاء يتعقب على الشرط كذلك وهذا ضابط حسن نحو ضبط ما يدخله الفاء وقد سبقوا إليه ابن مالك
أبو حيان وهو حسن وأقرب مما ذهب إليه بعض أصحابنا من تعداد ما يدخله الفاء وهو ستة ذكر المصنف
منها أربعة فقال كأن يكون جملة اسمية أي مبدوءة باسم أو يكون جملة إنشائية غير محتملة للتصديق
والتكذيب أو يكون فعلا جامدا كعسى وليس أو يكون فعلا ماضيا مقرونا بقد لفظا أو تقديرا ومثل الأربعة
على طريقة اللف والنشر المرتب فقال إن تقم فأنا أقوم قيل ومثله قوله تعالى وإن يمسسك بخير فهو على
كل شيء قدير أو إن تقم فأكرمني ومثله قوله فمن يؤمن بربه فلا يخاف في قراءة بالجزم على أن لا ناهية
أو إن تقم فعسى أن أقوم ومثله قوله تعالى إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربي أن يؤتين خيرا من جنتك

مخو

نقم

ان نعم فقد حمت ومثله قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل ومثال المقرون بقد تحقيقا قوله
تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت والذى لم يذكره المصنف يكون مقرونا بحرف
استقبال نحو من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتى الله بقوم وما تفعلوا من خير فلن يكفروه او مقرونا بحرف
له الصدر كما النافية نحو وان توليتم فما سألتكم من اجر وربّ كقوله فان اهلك فذى لهب لظاه
على يكاد يلتهب التهابا المعرفة من ان ربّ مقدرة وانها لها الصدر فهذه ست مسائل يمتنع جعل
الجواب شرطا فيها وافهم كلامه انه اذا لم يمتنع جعل الجواب شرطا لم تدخل الفاء لا عرضه له قال ابن مالك وان
اقترن بها فعلى خلاف الاصل وينبغى ان يكون خبر مبتدأ محذوف لولا ذلك لحكم بزيادة الفاء وجزم الفعل
ان كان مضارعا لان الفاء على ذلك التقدير زائدة فى تقدير السقوط لكن العرب التزمت رفع المضارع
بعدها فعلم انها غير زائدة وانها داخلة على مبتدأ مقدر كما تدخل على مبتدأ مصرح به ومن ذلك قوله
تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ومثله قراءة حمزة ان تضل احديهما الاخرى ووقع لابنه
فى شرح الخلاصة ان ما بعد الفاء هو الجواب الاول وهو التحقيق تنبيهان الاول يقتضى اطلاق المصنف
ان الجواب الجزاء يكون ماضيا مقرونا بقد انه يكون ماضى اللفظ والمعنى وهو قول جماعة منهم الجزولى
ابن مالك وابن هشام فى اكثر مصنفاته واستشكل بان هذا لا يتمشى مع القول بان الشرط سبب فى
الجزاء مسبب اذ الشرط مستقبل بالفرض والجزاء محقق المضى فكيف يكون الماضى مسببا عن المستقبل
وهذا مما لا سبيل اليه واجاب ابن الحاجب مع التزام هذه القاعدة بان الجزاء على قسمين احدهما ان يكون
مضمونه مسببا عن مضمون الشرط كما فى قولك ان جئتنى اكرمتك فان مضمون الجزاء هو الاكرام
مسبب عن مضمون الشرط وهو المجيء والثانى ان يكون مضمون الجزاء ليس مسببا عن مضمون الشرط
وانما يكون الاخبار به مسببا نحو ان تكرمنى فقد اكرمتك امس اى ان اكرامك لى سبب لان اخبر بانى قد
قد اكرمتك امس وليس الاكرام الواقع بالامس هو الجواب لاستحالة تسببه عن الاكرام الواقع فى اليوم
لكن الاخبار بذلك مسبب على معنى ان اعتددت على باكرامك اياى فانا ايضا اقول قد اكرمتك اى فانا
ايضا اعتد عليك باكرامى اياك وقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت
من هذا القبيل وكذا قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله وبيانه ان الاية جئ بها للاخبار لقوم استقرت
بهم نعم جهلوا معطيها او شكوا فيها فكان استقرارها مجهولة او مشكوكة سببا للاخبار بانها
من الله فكانه قيل اعلموا انها من عند الله فالسبب الاخبار بمضمون لا نفس مضمونها خلافا لمن يريد ان الاول

وهو استقرار النعمة ليس سببا للثاني وقال الرضي لا نسلم ان الشرط سبب والجزاء مسبب وانما الشرط عندهم ملزوم
والجزاء لازم سواء كان الشرط سببا نحو لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا نحو لو كان لي مال
لحججت به او لا شرطا ولا سببا كقولك لو كان زيد ابي لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة وقال في موضع
اخر لا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في الشرط
والجزاء ففي قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله يكون النعمة من الله لازما لحصولها معكم فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط
سبب الجزاء انتهى وهو تحقيق حقيق بالقبول الثاني قد تحذف الفاء في ندور كقوله عليه السلام لابي بن كعب الجشني سأله عن اللقطة
فان جاء صاحبها والا استمتع بها اخرجه البخاري او في ضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ومنهم الاخفش
ان حذفها واقع في النثر الفصيح وان منه قوله تعالى ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين وعن المبرد اجاز حذفها
في الاختيار لكن قال ابو حيان في محفوظي منها ان المبرد منع من حذفها في الضرورة وانه زعم في قوله من يفعل الحسنات
الله يشكرها ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره قال وهذا ليس بشيء لانه على تقدير صحة الرواية لا يطعن ذلك في
الرواية الاخرى الثالث يجوز ان تنوب اذا الفجائية عن الفاء في الربط لانها تشبهها في كونها لا يبتدأ بها ولا تقع
الا بعد ما هو معقب بما بعدها وذلك اذا كانت الاداة ان والجواب جملة اسمية غير انشائية ولا منفية ولا مصدرة
بان نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فلو كانت انشائية او منفية او مصدرة بان تعين
الفاء نحو ان اطاع زيد فسلام عليه وان قام زيد فما قائم عمرو وان قام زيد فان عمرا قائم الرابع اذا انقضت جملة
الشرط والجواب ثم جيء بمضارع مقرون بالفاء او بالواو جاز جزمه بالعطف على الجواب المجزوم لفظا او محلا و
رفعه على الاستئناف ونصبه بان مضمرة وجوبا وهو قليل كقوله تعالى ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم
به الله فيغفر لمن يشاء قرأه عاصم وابن عامر فيغفر بالرفع وباقيهم بالجزم وابن عباس بالنصب واذا توسط بين الجملتين
مضارع مقرون بالواو او الفاء قال الكوفيون ومن تبعهم فالوجه الجزم بالعطف على الشرط المجزوم لفظا او محلا
ويجوز النصب بان مضمرة وجوبا كقوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه فلا يخش ظلما ما اقام ولا هضما
الخامس يجوز حذف ما علم من شرط او جواب لكن يشترط في الشرط ان يكون بعد ان مقرونة بلا كقوله فطلقها
فلست لها بكفؤ والا يعل مفرقك الحسام اي والا تطلقها يعل وفي الجواب ان يكون شرطه بلفظ الماضي او المضارع
المقرون بلم نحو قوله تعالى فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء فتأتيهم باية اي فافعل ولا يجوز
ان يكون بصيغة المضارع الا في الشعر وهذا مذهب البصريين وجزم به في التسهيل وقد يحذف الشرط والجواب
معا بعد ان خاصة كقوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان اي وان كان كما تصفين من وجهه

مسئلة ويجزم بعد الطلب بان الشرطية مقدرة نحو زرني فاكرمك ونحو لا تكفر تدخل الجنة ومن ثم امتنع لا تكفر تدخل النار لفساد المعنى

وخصه ابن مالك بالضرورة تبعا لابن عصفور قال ابو حيان ولم ينص غيرهما على ان ذلك لضرورة بل اطلقوا
الجواز اذا فهم المعنى هذه مسئلة تتعلق بهذا الباب ويجزم الفعل المضارع بعد الطلب بان الشرطية مقدرة
مع فعل الشرط مع قصد السببية اي سببية الطلب للفعل بان يقدر الفعل مسببا عن ذلك الطلب المتقدم
كما ان فعل الشرط سبب لجزاء الشرط ويشمل الطلب الامر نحو زرني اكرمك فاكرمك واقع بعد الطلب وهو
زرني وقصد به السببية فجزم بان مقدرة والتقدير زرني ان تزرني اكرمك فالزيارة سبب للاكرام والنهي نحو
لا تكفر تدخل الجنة التقدير لا تكفر ان لا تكفر تدخل الجنة والدعاء نحو اللهم اغفر لي ادخل الجنة والاستفهام
نحو هل تزورني احسن اليك والتمني نحو ليت لي مالا انفقه والعرض نحو الا تنزل عندنا تصب خيرا والتحضيض
نحو لولا تاتينا تحدثنا والتقدير ان تغفر لي ادخل الجنة وان تزرني احسن اليك وان يكن لي مال انفقه وان تنزل
عندنا تصب خيرا وان تاتنا تحدثنا قال ابو حيان في الارتشاف وسمع الجزم بعد الترجي واستشهد له في شرح
التسهيل بقول الشاعر لعل التفاتا منك نحوي ميسر يمل بك من بعد القساوة لليسر تنبيهات الاول لا فرق في الامر
بين ان يكون صريحا كما مر او مدلولا عليه بخبر نحو اتقى الله امرء وفعل خيرا يثب عليه اي ليتق وليفعل واسم فعل نحو
مكانك تحمدي او تستريحي اي ان تثبتي تحمدي وبجملة اسمية نحو اين بيتك ازرك اي ان تخبرني ازرك قال
ابو حيان وقال بعض اصحابنا الفعل الخبري لفظا الامر معنى لا ينقاس انما هو موقوف على السماع المسموع
اتقى الله امرء فعل خيرا يثب عليه الثاني ما ذكره من ان المضارع مجزوم بعد الطلب بان مقدرة هو مذهب الجمهور
وذهب الخليل وسيبويه وابن خروف الى انه مجزوم بنفس الطلب لما تضمنه من معنى ان الشرطية كما ان اسماء الشرط
انما جزمت لذلك واختاره ابن مالك وجرى عليه ابن هشام في شرح القطر وذهب السيرافي والفارسي الى انه بالطلب
لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر كما ان النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه
معناه وصححه ابن عصفور قال ابن هشام في المغني والاول ارجح من الثاني لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما
خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف وايضا فان تضمين الفعل معنى الحرف اما غير
واقع او غير كثير وارجح من الثالث لان نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط الثالث اذا لم يقصد
السببية بعد الطلب وجب رفع المضارع على انه حال نحو ثم ذرهم في خوضهم يلعبون او نعت نحو فهب لي من لدنك
وليا يرثني على قراءة الرفع والاستيناف نحو لا تذهب به تغلب عليه ومن ثم اي ومن اجل اشتراط قصد السببية
امتنع قوله لا تكفر تدخل النار بالجزم لفساد المعنى لان عدم الكفر لا يكون سببا لدخول النار اذ التقدير
ان لا تكفر تدخل النار ولا يجوز ان يكون التقدير ان تكفر تدخل النار لان المقدر يجب ان يكون مثل المظهر نفيا

واثانا

واثباتا هذا مذهب سيبويه واكثر البصريين وخالف الكسائي في ذلك فقيل بل الكوفيون قاطبة فاجازوا
الجزم في نحو المثال المذكور بتقدير ان تكفر بغير نفي واحتجوا بالقياس على النصب نحو لا تكفر فتدخل النار وفي
التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم وبقوله ص لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض وقوله
من اكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا وقول ابي طلحة للنبي ص لا تشرف يصبك سهم ويروى لا
تطاول يصبك واجاب البصريون بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياسا على النصب وبصحة
مدعم ويؤذنا بدل من يقرب ويصبك بدل من تشرف وتطاول لقائه في التصريح ورد القياس نظر فانهم
قائلون بجواز الجزم بعد النفي نحو ما تاتينا تحدثنا انتهى تنبيهات الاول ظاهر كلامهم ان الخلاف بين الجماعة
والكسائي معنوي وقال بعض المحققين من شراح الكافية الاظهر ان الخلاف لفظي لا معنوي فالجمهور دفعوا
صحة تقدير المثبت بجزمه ووقوعه بعد النهي والكسائي اثبتها عند قيام قرينة تقدير المثبت ولا نزاع للجمهور
في هذه الصحة وكيف ينازع فيحذف الشرط لقرينة كما لا نزاع له في ان سبق النهي لا يستلزم تقدير المثبت
وفي المغني لابن هشام قال الجمهور لا تدن من الاسد ياكلك بالجزم لان الشرط المقدر ان قدر مثبتا او فان
تدن لم يناسب النهي الذي جعل دليلا عليه ان قدر منفيا او فان لا تدن فسد المعنى بخلاف لا تدن من الاسد
تسلم فان الشرط المقدر منفي وذلك صحيح في المعنى والصناعة وعن الكسائي في اجازته الجزم تقدير الشرط
مثبتا مدلولا عليه بالمعنى لا باللفظ ترجيحا للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية وهذا وجه حسن اذا
كان المعنى مفهوما الثاني لا في لا تكفر تدخل الجنة نافية كما جزم به المرادي وابن هشام وغيرهما قيل وظاهر
قول ابن مالك في الالفية وشرط جزم بعد نهي ان تضع ان قبل لا دون تخالف يقع ان المراد ان تضع ان
قبل لا الناهية وعلى ذلك شرحه الشاطبي الثالث قضية اقتصار المص على ما ذكره من الجواز لفعل
واحد لفعلين ان الجزم لا يكون بغيره وهو مذهب البصريين واجاز الكوفيون جزم المسبب عن صلة الذي والنكرة
الموصوفة لشبهها بجواب الشرط نحو الذي ياتيني احسن اليه وكل رجل ياتيني اكرمه واختاره ابن مالك قال الشا[عر]
لا تحفرن بئرا تريد اخا بها فانك فيها انت من دونه تقع كذاك الذي يبغي على الناس ظالما تصبه على رغم
عواقب ما صنع وانشد الزمخشري (الرواني؟) وكل امرئ يبغي على الناس ظالما البيت وهذا عند البصريين من الضرورة
بحيث لا يقاس عليه فصل في افعال المدح والذم افعال وضعت لانشاء مدح او ذم فخرج ما يدل بتجوز
نحو شرف زيد مقصودا به المدح وما هو للاخبار عن المدح والذم نحو مدحت وذممت فان شيئا من ذلك ليس
موضوعا لانشاء مدح او ذم وفي قوله مدح او ذم بالتنكير اشارة الى انها للمدح او الذم العامين اي اللذين [لا] خصوصية



فيهما فانك اذا قلت نعم الرجل زيد مثلا فقد مدحته مطلقا من غير تعيين خصلة بجهة المدح وكذا بئس الرجل
وانما قال الانشاء مدح او ذم لانه اذا قيل نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو كان انشاء للمدح او الذم واحداثا
له بهذا اللفظ وليس المدح بموجود في الخارج في احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام له حتى يكون
خبرا بل يقصد بهذا الكلام مدحه على جودته او ذمه على رداءته الموجودتين خارجا فقول الاعرابي لمن
بشره بمولودة فقال نعم الولد هي والله ما هي بنعم الولد ليس تكذيبا له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه
انما هو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء متضمن للاخبار
فالتكذيب والتصديق انما يتسلطان على ما تضمنه من الخبر لا عليه باعتبار كونه انشاء وكذا الانشاء
التعجبي والانشاء الذي في كم الخبرية ففي رب هذا معنى ما قرره ابن الحاجب وما قرره غيره قال الرضي وفيه نظر
اذ هذا الذي قرره يطرد في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو فلا ريب في كونه خبرا ولا
يمكن ان يكذب في التفضيل ويقال لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا
قلت زيد قائم هو خبر بلا شك ولا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار بل يدخلانه من
حيث القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل وكذا قوله والله ما هي بنعم الولد بيان ان النعمة اي
الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست ثابتة وكذا في التعجب وفي كم ورب انتهى فمنها اي من افعال المدح
المدح والذم نعم وبئس بكسر الاول وسكون الثاني نحو وجدناه انا صابرا نعم العبد ونحو بئس
للظالمين بدلا واصلهما فعل بفتح الفاء وكسر العين وقد يردان به قال طرفة ما اقلت قدم انهم نعم الساعون
في الامر المبر وقد يقال نعم وبئس بسكون العين وفتح الفاء تخفيفا قال ابو حيان لم يذكر وا له شاهدا
ونعم وبئس بكسر العين والفاء معا اتباعا قال تعالى ان الله نعما يعظكم به وبئق في بئس بيس بفتح الباء وبياء
ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس حكاه الاخفش والفارسي قال بعضهم والافصح نعم بكسر الفاء و
سكون العين وهي لغة القران ثم نعم بكسرهما وعليه فنعما هي ثم نعم بفتح الفاء وكسر العين والقول
بفعليتهما مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين بدليل اتصال التاء الساكنة بهما عند جميع العرب
وفي الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت وتقول بئست المرأة حمالة الحطب وذهب الكوفيون
سوى الكسائي الى انهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما كما في قول بعضهم وقد بشر ببنت والله ما هي
بنعم الولد وقول اخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطيء السير نعم السير على بئس العير وفسر الدماميني
في تفسير السير هنا بقوله شيء يقد من الجلد ويجعل في عنق البهيمة واجيب عن ذلك بانه مؤول بحذف

الموصوف وصفته واقامة معمول الصفة مقامهما والتقدير ماهي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه
بئس العير فحذف الجار في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف وفي حكاية الخلاف في حقيقتهما طريقة اخرى وهي التي حررها
ابن عصفور في تصانيفه المتأخرة فقال لم يختلف احد من البصريين في ان نعم وبئس فعلان وانما الخلاف بعد اسنادهما
الى الفاعل فالبصريون يقولون نعم الرجل وبئس الرجل جملتان فعليتان والكسائي يقول انهما اسمان محكيان
بمنزلة تأبط شرا فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما في الاصل جملتان نقلتا عن اصلهما
وسمي بهما والفراء يقول الاصل نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو
فحذف الموصوف الذي هو رجل واقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل
وبئس الرجل فعلان لزيد وعمرو كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو وكذا في التصريح وقال ابن هشام في اللمحة البدرية
الخلاف في فعلية نعم وبئس قد نقله الاصحاب في مسائل الخلاف انتهى والصحيح انهما فعلان جامدان لوضعهما
انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة فقط فسلبتا عما وضعتا له من الدلالة على المضي وصارتا للانشاء فنعم منقولة
من قولك نعم الرجل اذا اصاب نعمة وبئس منقولة من قولك بئس الرجل اذا اصاب بؤسا وشبا بالمدح ملحقة
ببئس فانهما في الاصل سواء بالفتح فحولتا الى فعل بالضم فصارتا فعلا قاصرا ثم ضمنت معنى بئس فمنعت من
التصرف وكل فعل ثلاثي صالح للتعجب منه فانه يجوز استعماله على فعل بضم العين اما بالاصالة كظرف ولوم او
بالتحويل من مفتوح العين او مكسورها كضرب وفهم ثم يجري مجرى نعم وبئس في افادة المدح والذم وفي حكم الفاعل
وحكم المخصوص لانه بابهما واستثنى الكسائي علم وجهل وسمع فلا يجوز تحويلها الى فعل بل تستعمل استعماله باقية
على حالها وكل منهما اي من نعم وبئس وساء ومثلها ما اجري مجراهما يرفع فاعلا مظهرا معرفا بال نحو نعم المولى و
لبئس المهاد وساء الرجل ابو جهل فنعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو واختلف في ال هذه فقال الجمهور هي جنسية
ثم اختلفوا فقيل للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح او مذموم والمخصوص مندرج تحته لانه فرد من افراده ثم
نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره وهو المشهور ونقله ابن اياز في شرح الفصول عن ابي علي و
عبد القاهر الجرجاني ونسب الى سيبويه ورد بانه يؤدي الى التكاذب في نحو قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو
وقيل للجنس مجازا لانه لم يقصد غير مدح معين او ذمه لكنه جعل جميع الجنس مبالغة وقال قوم هي عهدية ثم
اختلفوا فقيل عهدية ذهنية كما تقول اشتر لنا اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم واريد بذلك نوع
ابهام ثم ياتي التفسير بعده تفخيما للامر وقيل عهدية شخصية والمعهود هو الشخص الممدوح او المذموم فاذا
قلت نعم الرجل زيد فكانك قلت زيد نعم هو وهو قول ابن ملكون في الجواب والشلوبين الصغير في انتصاره واستدلوا عليه بتثنيته

أو مضافا الى المعرف بها أو ضميرا مستترا فيه مفسرا بتمييز

وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك أو مضافا الى المعرف بها أي بأل نحو ولنعم دار المتقين ولبئس دار
المتكبرين وشاحطب النار أبو لهب أو مضافا الى المضاف الى المعرف بها كقوله فنعم ابن أخت القوم غير مكذب قيل
أو مضافا الى الضمير العائد الى المعرف بها كقوله فنعم أخو الهيجاء ونعم شبابها والأصح أنه لا يقاس عليه لقلته و
أجاز الفراء أن يكون مضافا الى النكرة كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم ونقل اجازته عن الكوفيين وابن السراج وخصه
سائر البصريين بالضرورة وزعم صاحب البسيط أنه لم يرد نكرة غير مضاف وليس كذلك بل ورد ولكنه أقل من المضاف
كقوله نيافا لفرط غراء الثنايا وريد للنساء ونعم نيم تنبيهات الأول قد يرد الفاعل اسم اشارة متبوعا بذي
اللام وعلما ومضافا الى اسم الجلالة كقوله بئس هذا الحي حيا ناصرا وقول سهل بن حنيف شهدت صفين وبئست
صفون وقول بعض العبادلة بئس عبد الله أنا ان كان كذا وقول النبي بئس قوم الله قوم طرقوا وكل ذلك من
الشذوذ بحيث لا يقاس عليه قال الجرمي باطراد المضاف الى اسم الجلالة وغيره بناء وأفاده وزعم بعض العلماء على أنه
المخصوص والفاعل مضمر يحذف مفسره الثاني القول بأن كلا من نعم وبئس يرفع فاعلا مبني على مذهب البصريين
والكسائي القائلين بفعليتهما وأما على مذهب الكوفيين القائلين باسميتهما فقال ابن العلج في البسيط ينبغي أن يكون
المرفوع بعدهما تابعا عندهم لنعم إما بدلا أو عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح فكأنك قلت الممدوح الرجل
زيد الثالث الجمهور على أنه لا يجوز الفصل بين نعم وأخواتها وفاعلها بظرف ولا غيره وفي البسيط يجوز الفصل
لتصرف هذا الفعل في رفعه الظاهر والمضمر وعدم التركيب قال الكسائي يجوز الفصل بمعمول الفاعل نحو نعم
فيك زيد راغب قال أبو حيان وفي الشعر ما يدل له قال فنبئس من المليحات البديل قال وورد الفصل بإذ و
بالقسم في قوله بئس إذا ذا عي المودة والوصل وقوله بئس عمر الله قوم طرقوا أو ضمير مستتر فيه وجوبا مفسر
بتمييز مؤخر عن الفعل مطابقا للمخصوص في الافراد والتذكير وفروعهما عام في الوجود قابل لأل فلا يقال نعم
شمسا هذه الشمس لأن الشمس مفرد في الوجود ولا بنفسه مثل وغير وأي وأفعل التفضيل فلا يقال نعم أفضل
منك زيد لأنه خلف عن فاعل مقرون بأل فاشترط صلاحيته لها وقد يحذف إن علم المعنى كقوله من توضأ
يوم الجمعة فبها ونعمت أي فبالسنة أخذ ونعمت السنة سنة فأضمر الفاعل على شريطة التفسير وحذف المميز للعلم
به ونص سيبويه على لزوم ذكره ومن ثم أجاز حذفه ابن عصفور وابن مالك تنبيهان الأول اختلفوا في الجمع بين
التمييز وبين الفاعل الظاهر على أقوال أحدها المنع مطلقا إذ لا إبهام يرفعه التمييز وعليه سيبويه والسيرافي وجماعة
الثاني الجواز مطلقا وعليه المبرد وابن السراج والفارسي وهو مختار ابن مالك قال ولا يمنع منه زوال الابهام لأن
التمييز قد يؤتى به للتأكيد كما ورد منه قوله والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وأمهم زلاء منطيق وقوله

ثم يذكر المخصوص مطابقا للفاعل ويجعل مبتدأ مقدم الخبر أو خبر محذوف المبتدأ نحو نعم المرأة
هند وبئس النساء الهندات وشاه رجالا الزيدون

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت والثالث التفصيل وعليه ابن عصفور فإن أفاد التمييز ما لم يفده الفاعل جاز
الجمع بينهما كقوله فنعم المرء من رجل تهامي فالتمييز هنا أفاد معنى لم يفده الفاعل وهو كونه تهاميا وإن
لم يفد امتنع الجمع الثاني ما حكاه المصنف أن الفاعل في نحو نعم رجلا زيد ضمير وأن المنصوب تمييز هو مذهب سيبويه
والجمهور وذهب الكسائي والفراء إلى أنه لا ضمير في الفعل بل المرفوع بعد المنصوب هو الفاعل واختلفا
في المنصوب فقال الكسائي هو حال وقال الفراء تمييز محول عن الفاعل والأصل نعم الرجل زيد ويقبح عنده
تأخره عن زيد وأجازه الكسائي تأخيره عنه والصحيح رأي الجمهور بدليل قولهم نعم رجلا كان زيد فأدخلوا
عليه الناسخ وحق الفاعل أن يذكر بعد الفعل ثم يذكر المخصوص وهو المقصود بالمدح والذم بعد الفاعل مطابقا
للفاعل في الإفراد والتذكير وفروعهما لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى وكذا يذكر المخصوص بعد التمييز لأنه قائم
مقام الفاعل المضمر ولا يجوز تأخره عن المخصوص إلا في ضرورة خلافا للكوفيين وعلى مذهبهم يتخرج قوله
في الملحة تقول منه نعم زيد رجلا وبئس عبد الله فيه بدلا والسر في ذلك أنه لما كان نعم وبئس للمدح العام
والذم العام الشايعين في كل خصلة محمودة أو مذمومة المستبعد تحققهما لسلوكهما في الأمر العام طريق الإجمال
والتفصيل لقصد مزيد التقرير فجاؤا بعد الفعل بما يدل على المخصوص بالمدح والذم حتى يتوجه المدح والذم
إلى المخصوص به لا على سبيل الإجمال لكونه فردا من الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم إليه
ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من تقوي الحكم ومزيد التقرير ما يزيل ذلك الاستبعاد واختلف في رفع
المخصوص فقيل يجعل مبتدأ مقدم الخبر وهو الجملة قبله أو يجعل خبر محذوف المبتدأ وجوبا فتقدير نعم
الرجل زيد الممدوح زيد والوجهان جائزان عند الجمهور وقال سيبويه وابن خروف وابن الباذش بتعين الأول
وقيل بتعين الثاني وقيل يجعل مبتدأ محذوف الخبر وجوبا وإليه ذهب ابن عصفور وقال ابن مالك في شرح التسهيل
وليس بصحيح لأن هذا الحذف لازم ولا يحذف خبر بلزوم حذفه إلا ومحله مشغول بشيء يسد مسده وقيل يجعل
بدلا من الفاعل وإليه ذهب ابن كيسان ورد بأنه لازم ولا شيء من البدل بلازم ومثل المصنف للأحكام المذكورة
بقوله نحو نعم المرأة هند وبئس النساء الهندات وشاه رجالا الزيدون وتقول أيضا نعم الرجل زيد ونعم
رجلا زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم رجلين الزيدان ونعم المرأتان الهندان ونعم امرأتين الهندان ونعم
نعم الرجال الزيدون ونعم رجالا الزيدون ونعم النساء الهندات ونعم نساء الهندات وقس على ذلك
تنبيهات الأول للمخصوص أحكام لم يذكرها المصنف طلبا للاختصار ولا بأس بذكرها فمنها أنه يغلب أن
يختص بأن يكون معرفة أو مقاربا لها بالتخصيص نحو نعم الفتى رجل من قريش وأن يصلح للإخبار به عن الفاعل

موصوفا

ومنها حب ولا حب فيهما كنعم وبئس والفاعل ذا مطلقا

موصوفا بالممدوح بعد نعم وبالمذموم بعد بئس كقولك في نعم الرجل زيد وبئس الولد العاق اباه الرجل
الممدوح زيد والولد المذموم العاق اباه فان وقع غير مختص ولا صالح للاخبار عنه بل وقع مباينا للاول
كقوله تعالى بئس مثل القوم الذين فان الفاعل هو المثل والذين مباين له فلو وصفت المثل بالمذموم وجعلته
مبتدءا امتنع في اللفظ الاخبار عنه بالذين اذ لا يقال المثل المذموم الذين لان الذين ليس بمثل فيأول بحذف
مضاف والتقدير مثل القوم مثل الذين فيصح الاخبار به عن الفاعل ح ومنها انه قد يدخله ناسخ نحو نعم
الرجل كان زيدا او بئس الرجل ظننت عمرا فالجملة في الاول في موضع خبر كان وفي الثاني في موضع مفعو
ظن ومنها انه قد يتقدم على الفعل نحو زيد نعم الرجل فيتعين كونه مبتدءا على القول بفعلية نعم وبئس والجملة
بعده خبره وعلى القول باسميتهما يجوز وان يكون مبتدءا والمخصوص خبر وبالعكس ومنها انه قد يحذف لدليل
يدل عليه نحو نعم العبد اي ايوب فنعم الماهدون اي نحن وقيل انما يحذف اذا تقدم ذكره والاكثرون على عدم
اشتراطه ويخلفه اذا حذف صفته وهي ان كانت اسما فواضح نحو نعم الرجلين حليم كريم اي رجل حليم وان كا
فعلا نحو نعم الصاحب تستعين به فيعينك اي رجل فمنعه عند الاكثر وجاز عند الكسائي وغالب ان كان الفاعل
ما نحو بئسما تشترون به وقليل دونها كالمثال المذكور عند ابن مالك ولعل منه ان يحذف المخصوص وصفته
ويبقى متعلقها كقوله بئس مقام الشيخ امرس امرس اي مقام مقول فيه امرس امرس فحذف المخصوص وصفته وبقي
معمول القول الثاني اذا كان المخصوص مؤنثا جاز ان يلي الفعل بئس مع تذكير الفاعل لانهما في المعنى
شيء واحد نحو نعمت الثواب الجنة وبئست المقام النار والاجود التذكير نحو نعم الثواب الجنة قاله في التسهيل
وشرحه واما اذا كان الفاعل مؤنثا فقد مر في باب الفاعل ان الاجود عدم الحاق علامة التانيث ايضا الثالث
يجوز في فاعل المجرور بجر نعم وبئس الجر بالباء الزائدة والاستغناء عن ال واضماره على غير ما قبله كقوله حب
بالزور الذي لا يرى منه الا صفحة او لماما ونحو فهم زيد والزيدون كرموا وحبا الانظر الماقيه من معنى التعجب
ومنها اي من افعال المدح والذم حب ولا حب فيهما كنعم وبئس نحو حب كنعم ولا حب كبئس نحو زيد حب على نعم بانها
تشعر بان الممدوح محبوب للقلب قريب من النفس واصلها حبب بضم العين او صاحبا نحو لا مرحب
بفتحهما ثم ادغم فصار حب والزم منع التصرف لما مر تنبيه دخول لا في الذم على حب لا يخلو من اشكال لان لا لا
تدخل على فعل ماض جامد ولا يعمل في اسم اذا لم يكن خبرا ولا يكون غير مكرر اذا لم تعمل في الاسم الذي دخلت
عليه الا على قول ابي الحسن وابي العباس وهو ضعيف قاله في التصريح والفاعل اي فاعل حب ولا حب ذا مطلقا
اي في حالة الافراد وضده والتذكير وضده فلا يتغير عن الافراد والتذكير وان كان المخصوص بخلاف ذلك لانها

حبذا زيد ولا حبذا هند وحبذا الزيدان ولا حبذا الهندان وحبذا الزيدون ولا حبذا الهندات قال ألا
حبذا أهل الملا غير أنه إذا ذكرت هند فلا حبذا هيا واختلف في علة التزام ذلك فقال ابن مالك لأن
ذلك كلام جرى مجرى المثل والأمثال لا تغير كما في قولهم في الصيف ضيعت اللبن يقال للكل بكسر التاء فرد
ونسب هذا القول لقال ابن كيسان لأن المشار إليه مضاف محذوف والتقدير في حبذا هند مثلا حبذا حسن
هند وفي حبذا زيد حبذا أمر أو شأن زيد فالمذكر المشار إليه مذكر مضمر محذوف وأقيم المضاف إليه مقامه ورده
ابن العلج بأنه لم ينطق به في وقت قال الفارسي في البغداديات لأن ذا جنس شائع فالتزم فيه الإفراد كما في نعم
إذا كان ضميرا ولهذا الجامع التزم فيها الحذف أي حبذا زيد وجهل الفائدة أنما لم يتغير الأمثال لأن المثل من قبيل الاستعارة
والاستعارة يجب أن يكون لفظ المشبه به فلو تطرق تغيير إلى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة
فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك أن الاستعارة يجب أن يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به أخذ منه عارية للمشبه فلو
وقع فيه تغيير لما كان هذا هو اللفظ الذي يختص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في المثل إلى مضربه
تذكيرا وتأنيثا وإفرادا وتثنية وجمعا بل إنما ينظر إلى مورد المثل مثلا إذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك
تقول بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لأن المثل قد ورد في امرأة وأما ما يقع في كلامهم من نحو
ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل مأخوذ من المثل وإشارة إليه قاله العلامة التفتازاني
في شرح التلخيص وقال بعض المحققين إنما لم يفتح التاء من قولك الصيف ضيعت اللبن إذا كان المخاطب مذكرا
لأن المذكر المخاطب الذي هو مضرب له المثل يشبه بالمخاطبة التي هي مورد المثل فهو مؤنث ادعاء تشبيها
ما ذكره المصنف من أن حب فعل وذا فاعلها وأنهما باقيان على أصلهما هو المشهور وهو قول سيبويه وابن برهان
وابن خروف وابن كيسان وابن مالك ونسب إلى ظاهر مذهب سيبويه وقال ابن خروف بعد أن مثل بحبذا زيد
حب فعل وذا فاعله وزيد مبتدأ وخبره حبذا هذا قول سيبويه وأخطأ عليه من زعم منهم الأخفش وابن خطاب
إلى أنهما ركبا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل وذهب المبرد وابن السراج
ووافقهما ابن عصفور إلى أنهما ركبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده خبره
ونسب ابن عصفور هذا القول إلى سيبويه قلت قد مضى فيما نقلته عن الهمع من إسناد الأول لسيبويه على خلاف فيه
إذ ما التصريح منه بإسمية حبذا والعهدة عليه استدل القائلون ببقاء حب على أصلهما بأن الأصل عدم
التغيير وبانفصالهما على حب إذا عطف على حبذا كقوله فحبذا ربا وحب دينا أي حبذا ربنا فحذف ولم يتغير
المعنى ولا يفعل ذلك بنحو إذ ما وأخواته من المركبات التي تغير حكمها بالتركيب واستدل مدعي غلبة الفعلية بقوله

قوله بالصيف ضيعت اللبن

ويعده المخصوص والمثان ثاني قبله او بعده تمييز او حال على وفقه نحو حبذا الزيدان وحبذا زيد راكبا وحبذا المرء هند

فيما حكى في يحبذ فجاز الها مضارع وقد يجوز حذف المخصوص كقوله الا حبذا ولولا الحياء وربما
منحت الهوى من ليس بالمتقارب اي لا حبذا الذي معك ولو كان فاعلا لم يجز لان الفاعل لا يجوز حذفه
ولفظ يحبذ مضارع حبذ اذا قال له حبذا لا مضارع حبذا واسند لمدعي الغلبة الاسمية باكثار العرب من دخول
يا عليها من غير استيحاش كقوله يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا وقوله يا حبذا
القمراء والليل الساج وطرق مثل ملاء النساج ويعدم الفصل بين حب وبين ذا وبعدم تصرفه
بحسب المثال اليه ويعده اي بعد الفاعل المخصوص ولا يجوز تقدمه عليه اذ لا يفصل بين حب وفاعلها وان
جاز ذلك في نعم على قول كما تقدم لان نعم هي الاصل المعقود عليه الباب يجوز في الاصول لقوتها ما لا يجوز
في فروعها قاله ابن ابي ياز في شرح الجمل ولا تقدمه على حبذا بجملتها وان جاز في نعم ايضا لما ذكر ولانها جارية
مجرى المثل كما مر وبتلك المتوهم من قولك مثلا زيد حبذا كون المراد الاخبار بان زيدا المحب ذا وان كان نوعها بعد
نعم يجوز فصله من حبذا بنداء كقوله الا حبذا يا عزة ذاك التنائي وتمييز وحال كما سيأتي واختلف في اعرابه
فقيل هو مبتدأ والجملة من الفعل والفاعل قبله خبره والرابط ذا والعموم ان قلنا اريد الجنس وقيل مبتدأ
محذوف الخبر وقيل عكسه ورد بما انه يجوز حذف المخصوص فيلزم حذف الجملة باسرها من غير دليل وقيل عطف
بيان ورد بمجيئه نكرة واسم الاشارة معرفة كقوله وحبذا نفحات من يمانية تاتيك من قبل الريان احيانا
وقيل بدل من ذا ورد بانه على نية تكرار العامل وهو لا يلي حب ويجب بعض اللزوم بدليل انك انت وللمطرد
قبله اي المخصوص او بعده تمييز او حال على وفقه اي المخصوص في الافراد والتذكير وغيرهما لاتحادهما فيما
صدقا عليه ولكونه عبارة عن المخصوص فلا جرم يوافقه وذكر امثلة حب الجملة فقال نحو حبذا الزيدان
مثال لحبذا اذا كان بعده المخصوص دون تمييز او حال او نحو حبذا زيد راكبا مثال لما كان بعده حال
على وفقه في التذكير والافراد ومثله حبذا الزيدان راكبين وكذا ما في بالحال قبل المخصوص فهو حبذا
راكبا زيد او راكبين الزيدان او راكبين الزيدون وذو الحال هو ذا لا المخصوص لان المخصوص لا يجيء الا
بعد تمام المدح او الذم لفظا والمنصوب اعني الركوب في نحو الامثلة المذكورة من تمام المدح نحو حبذا المرء
هند مثال للامثلة تمييز على وفقه في التانيث والافراد ومثله حبذا امرأتين الهندان وحبذا نساء
الهندات وكذا اذا كان بعده تقول حبذا هند امرأة والهندان امرأتين والهندات نساء فجاز هنا اي في حب
التمييز عن المخصوص في التعدد دون نعم وبئس كما مر لان التمييز هنا عن الظ وهو ذا وهنا عن الضمير المستتر
ففضل الظاهر على المضمر كما فضل عليه بجواز ترك التمييز هنا نحو حبذا زيد ووجب الا بيان بر اخيار في نعم

ليل خ

والعامل

والعامل في الحال والتمييز حبذا نفاقا وان كانت غير متصرفة لان الحال والتمييز يكفيهما رائحة الفعل
هل تعمل في غيرهما قال ابو حيان لا ينبغي ان يقدم عليه الا بالسماع وقال غيره تعمل في فاعل المصدر كالظرف
والمفعول له ومعه نحو حبذا زيدا اكراما له وحبذا وعمرا زيد بخلاف المصدر اذ هي غير متصرفة فلا تعمل
لها تنبيهان الاول ما ذكره المصنف ره من ان المنصوب بعد المخصوص وقبله يكون تمييزا او حالا وهو
الحق وقال الاخفش والفارسي والربعي هو حال فقط وابو عمرو بن العلا تمييز فقط وابن عصفور الجامد
تمييز والمشتق حال وابو حيان الجامد تمييز والمشتق ان اريد تقييد المدح به كقوله يا حبذا المال مبذولا
لنا وبه في وجه ابراسرا او اغلا فالحال والا فتمييز والمصنف جوز وقوعهما ولم يفرق بينهما فيحتمل انه
قائل بقول ابن عصفور وبقول ابي حيان الثاني اختلف في الاولى من تقديم الحال والتمييز على المخصوص
وتاخيرهما عنه فقال الفارسي الاولى التاخير وقال ابن مالك الاولى التقديم وقال الجرمي وابن خروف هما
سواء في الحال ثم قال الجرمي تقديم التمييز قليل وقال ابن خروف احسن هذا فصل في الكلام على فعلي
التعجب وهو انفعال يحدث في النفس عند الشعور بامر جهل سببه وخرج عن نظائره ومن ثم قيل اذا
ظهر السبب بطل العجب فلا يطلق على الله تع انه متعجب لانه سبحانه لا يخفى عليه خافية وما ورد
منه من كلامه عز وجل كقوله فما اصبرهم على النار مصروف الى المخاطب اي يجب ان يتعجب العباد منه و
للتعجب صيغ كثيرة تدل عليه فمنها ما هو بالقرينة نحو قوله تع كيف تكفرون بالله وقوله عم سبحان
الله ان المؤمن لا ينجس وقولهم يا هيل به ولله دره وواها له ومنها ما هو بالوضع وهو صيغتان
يقال لهما فعلا التعجب وحدهما المصنف ره بقوله فعلان وضعا لانشاء التعجب فخرج نحو عجبت وتعجبت
لانهما ليسا لانشاء التعجب بل للاخبار ونحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو لانهما وان كانا فعلين
للانشاء فليسا لانشاء التعجب بل لانشاء غيره وهو المدح والذم ونحو قاتله الله من شاعر ولا شل
عشره فانهما وان كانا فعلين لانشاء التعجب لكن لا يدلان عليه بالوضع بل بالقرينة وهما اي فعلا التعجب
ما افعله وافعل به نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يخفى ان فعلي التعجب صارا علمين على هاتين الصيغتين
بجملتهما فالمفيد للتعجب هو الصيغة كلها لا الفعل فقط ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل
وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل غير مصوغ منه افعل لغير تفضيل
فلا يبنيان من غير فعل ككلب وحمار فلا يقال ما اكلبه ولا ما احمره وشذ ما اقمنه وما اجدره بنوا
الاول من قولهم هو قمن بكذا والثاني من قولهم هو جدير بكذا والمعنى فيهما ما احقه بكذا ولا من غير

فعلا التعجب

ثلاثي

ويتوصل الى الفاقد باشدد واشدد ولا يتصرف فيهما

ثلاثي فالمراد به ما كان حروفه ثلاثة كما هو اصطلاح النحويين وشذ ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف
وما اتقاه وما املاء القربة لانه من اتقى بتشديد التاء وامتلأت وان كان قد سمع تقى بمعنى خاف وملا بمعنى ملاه
لندورهما ولا من ناقص ولا من جامد وشذ ما اعساه واعس به اي ما احقه واحقق به ولا من منفي ولا من غير قابل
للتفاضل ولا من مبني للمفعول وشذ ما اخصره من وجهين الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول لانه من اختصر
بالبناء للمفعول ولا من مصوغ منه افعل لغير تفضيل وذلك لمشابهتهما افعل التفضيل من حيث ان كلا منهما للمبالغة
والتاكيد بناء ومعنى والوزن تنبيه قال الرضي يزيد فعل التعجب على اسم التفضيل بشرط وهو انه لا يبنى الا مما
وقع واستمر بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا مما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق
ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق
التعجب منها ويتوصل الى الفاقد لبعض الشروط المذكورة اذا اريد التعجب منه بما اشد او اشدد ونحوهما مما
ويجعل مصدر الفاقد منصوبا بعد ما اشد ونحوه او مجرورا بالباء بعد اشدد ونحوه فتقول في الاول ما اشد او
اضعف دحرجته او انطلاقه او بياضه او عرجه وفي الثاني اشدد بدحرجته او بانطلاقه او ببياضه او بعرجه ويؤتى بمصدر
المنفي والمبني للمفعول غير صريح نحو ما اكثر ان لا يقوم وما اعظم ما ضرب بالبناء للمفعول واكثر بان لا يقوم واعظم
بما ضرب واما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر وهو الصحيح اتى به صريحا تقول ما اشد كونه جميلا واشدد بكونه
جميلا وان قلنا لا مصدر له اتى به مصدرا مؤولا نحو ما اكثر ما كان محسنا واشدد بما كان محسنا واما الجامد كنعم وغير
القابل للتفاضل كمات فلا يتعجب منه البتة تنبيه لا يختص التوصل بنحو اشد واشدد بالفاقد لبعض الشروط
بل يجوز فيما استوفاها نحو ما اشد ضرب زيد لعمرو واشدد بضرب زيد لعمرو ولا يتصرف فيهما اي في فعلي التعجب
المذكورين قال ابن مالك اتفاقا ولا يرد عليه تجويز هشام ان يؤتى بمضارع ما افعله فتقول ما يحسن زيدا لانه قياس
لم يسمع فلا يقدح في الاجماع وعلة جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع ولم يوضع ولعدم
تصرفهما امتنع ان يتقدم عليهما معمولهما وان يفصل بينهما وبين معمولهما فلا تقول ما زيدا احسن ولا بزيد احسن ومثله
بزيد معمول وكذلك لا تقول ما احسن لعبد الله زيدا ولا احسن يا زيد بعمرو ولا احسن لولا بخله بزيد واختلفوا
في الفصل بظرف او مجرور متعلقين بالفعل فذهب الاخفش والمبرد واكثر البصريين الى المنع وذهب الفراء والجرمي
والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين الى الجواز وهو الصحيح لقولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وما
اقبح به ان يكذب وقوله اقيم بدار الحزم ما دام حزمها واحر اذا حالت بان اتحولا ولو تعلق الظرف والمجرور بمعمول
فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقا كما قال ابن مالك في شرح التسهيل لا يقال ما احسن في المسجد معتكفا ولا احسن

عنده

وما مبتدأ اتفاقا وهل هي بمعنى شيء وما بعدها خبرها أو موصولة وما بعدها صلتها والخبر محذوف خلاف
وما بعد الباء فاعل عند سيبويه والباء زائدة ومفعول عند الأخفش وهي للتعدية أو زائدة

عندك بجالس وما في ما أفعله مبتدأ اتفاقا أما كونها اسما فلأن في أفعل ضميرا يعود عليها والضمير لا يعود إلا
على الأسماء وأما كونها مبتدأ فلأنها مجردة عن العوامل اللفظية للإسناد إليها فأما ما روي عن الكسائي
من أنها لا موضع لها من الإعراب فشاذ ولا يلتفت إليه في الإجماع وهل هي نكرة تامة بمعنى شيء وابتدئ بها لتضمنها معنى
التعجب أو للإبهام وما بعدها خبرها فموضعه رفع أو هي موصولة بمعنى الذي فهي مبتدأ وما بعدها صلتها فلا
محل له من الإعراب والخبر محذوف وجوبا فتقدير ما أحسن زيدا الذي أحسن زيدا شيء عظيم فيه خلاف قال سيبويه
والجمهور بالأول والأخفش بالثاني وله قول آخر بأنها نكرة موصوفة وما بعدها صفتها والخبر محذوف وجوبا و
التقدير شيء حسن زيدا عظيم ورد قولاه بأن فيه التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده ولا نظير له وقال الفراء وابن
درستويه هي استفهامية دخلها معنى التعجب وما بعدها خبرها ورد بأن مثل ذلك لا يليه غالبا إلا الأسماء
نحو فأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة وما ملازمة للفعل نقل ابن مالك هذا القول في شرح
التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية أفعل والأصح ما ذهب إليه سيبويه والجمهور لأن قصد المتعجب
الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها خفي تخف
الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام ولا ريب أن الإفهام حاصل
بإيقاع أفعل على المتعجب منه إذ لا يكون إلا مختصا فتعين كون الباقي وهو ما مقتضيا للإبهام وما بعد الباء من أفعل
به فاعل لأفعل عند سيبويه وجمهور البصريين والباء زائدة قالوا إن أفعل لفظه الأمر ومعناه الخبر وهو في الأصل
فعل ماض على صيغة أفعل بفتح العين بمعنى صار ذا كذا كما قالوا أورق الشجر وأزهر النبات وأغد البعير بمعنى صار ذا
ورق وذا زهر وذا غدة ثم غيرت الصيغة الماضوية إلى الصيغة الأمر لأجل المبالغة يقولون كرم ما انشتا ذا
أرادوا المبالغة فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل لإصلاح اللفظ فصيرته على صورة
المفعول به المجرور بالباء كامرر بزيد ولذلك التزمت زيادتها بخلافها في نحو كفى بالله فيجوز كفى الله فيجوز
تركها لعدم القبح وضعف هذا القول من وجوه أحدها استعمال أفعل للصيرورة قياسا ليس بقياس الثاني وقوع
الظاهر فاعلا لصيغة الأمر بغير لام ولم يسمع الثالث زيادة الباء في الفاعل وهو قليل وإنما المطرد عكسه الرابع جعل
الأمر بمعنى الماضي ولم يعهد إنما المعهود عكسه نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه أي ليتق وما بعد الباء مفعول
به عند الأخفش وجماعة من الكوفيين والبصريين وهي أي الباء للتعدية أو زائدة في المفعول به كما في قوله تعالى ولا
تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ويبنى هذا الوجهين على أن الهمزة في أفعل للتعدية أو للصيرورة فإن كانت للتعدية فهو
لا وان قلنا همزة الصيرورة فالباء زائدة ولا يجوز أن تكون للتعدية والا اجتمع حرفا تعدية فعلى هذا يكون أحسن

فقوله

قوله احسن بزيد امر من احسن زيدا اي جعله حسنا والاصل ان يقال احسن زيد اي لجعله حسنا ثم زيدت الباء
فقيل احسن بزيد وان كانت للصيرورة كما اجازه الزجاج فالباء للتعدية والاصل احسن زيد اي صار ذا حسن ثم
جيء بالباء الزائدة للتعدية فقيل احسن بزيد اي جعله صائرا ذا حسن فمعنى الامر في ذلك صير زيدا صائرا ذا حسن
فالتصيير مستفاد من باء التعدية وكونه صائرا ذا كذا مستفاد من صيغة افعل التي هي ههنا بمعنى الصيرورة
وافعل على هذا القول اعني كون ما بعد الباء مفعولا به امر حقيقة لا بمعنى الماضي كما قال سيبويه وغيره وضميره
كما في كل مثال الامر واختلف في مرجعه فقال ابن كيسان من الكوفيين الضمير للحسن المدلول عليه باحسن كانه قيل
احسن يا حسن بزيد اي دم به والزمه ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال قال الرضي وفيه تكلف وسماجة وايضا يصح
ان تقول احسن بزيد يا عمرو ولا يخاطب شيئان في حالة واحدة الا ان تقول معنى خطاب الحسن فيه ايضا مجيء وقال الفراء
من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشري من المتاخرين الضمير للمخاطب اي امر لكل احد
بان يجعل زيدا حسنا اي يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه كل ما يمكن ان يكون في
شخص كما قال وقد وجدت مكان القول ذا سعة فان وجدت لسانا قائلا فقل قال الرضي وهذا معنى مناسب
للتعجب بخلاف تقدير سيبويه وانما التزم افراد الضمير على هذا القول لانه كلام جرى مجرى المثل والامثال
لا تغير كما تقدم تنبيهات الاول ما ذكره المصنف من ان افعل بفتح العين وافعل بكسرها فعلان هو الصحيح اما
افعل بكسر العين فاجمعوا على فعليته وشذ ما ذهب اليه ابن الانباري فقال انه اسم قال المرادي ولا وجه له واما
افعل بفتح العين فالقول بفعليته مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية
نحو ما افقرني الى رحمة الله ففتحته فتحة بناء كالفتحة في زيد ضرب عمرا وما بعده مفعول به وقال بقية
الكوفيين هو اسم لقول العرب ما احيسنه وما اميلحه والتصغير من خصائص الاسماء واجيب بانه شاذ
فمدار الكلام على ذلك على قولهم ففتحته اعراب كالفتحة في زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للابتداء
مقتض عندهم نصبه افعل انما هو في المعنى وصف لزيد لا لضمير ما وزيد عندهم مشبه بالمفعول به ولان
افعل وصف قاصر فاشبه قولك زيد حسن الوجه بالنصب الثاني ربما يتوهم من قولهم وافعل به لزوم الباء
بالباء الزائدة مطردا وليس مرادا قال ابن هشام في حواشي التسهيل يجوز حذف الباء ان كان المتعجب منه ان
المصدرية وصلتها كقوله واحبب الينا ان تكون المقدما اي بان تكون ودونها ان المشددة وصلتها لعدم السماع
فهذا حكم اختصت به عن ان ونظيره لا عسى ان يقوم انتهى وفي الارتشاف ان الباء زائدة لازمة الا مع ان وصلتها
فيجوز حذفها وفي النهاية لا يجوز حذف الباء من ان وان للمتعجب وفي شعر شريف الموسوم بمحبوب اسقاطها قال هو

كذا في نسخ

فصل افعال القلوب افعال تدخل على الاسمية لبيان ما نشأت من ظن او يقين

علي اذا امتلأت من الكرى اي ابيت بليلة المتسرع انتهى وفي الهمع ويجاء بعد افعل بباء زائدة لازمة لا
يجوز حذفها وقيل يجوز حذفها مع ان وان المصدريتين فتحصل من هذه النقول في المسئلة ثلاثة اقوال
جواز حذف الباء مطلقا ومنعه مطلقا وعليه صاحبا النهاية والهمع والمفصل عليه الشيخان الثالث لا يتعجب
الا من معرفة او نكرة مختصة نحو ما احسن زيدا وما اسعد رجلا اتقى الله لان التعجب منه مخبر عنه في المعنى
فلا يقال ما اسعد رجلا من الناس لانه لا فائدة في ذلك قاله في التصريح وغيره الرابع لا يتعين ذكر المتعجب
منه بل يجوز حذفه في مثل ما احسنه اذا دل عليه دليل كقول علي م جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة
خيرا ما اعف واكرما اي ما اعفها واكرمها وفي مثل افعل به ان كان افعل معطوفا على آخر مذكور معه مثل
ذلك المحذوف نحو اسمع بهم وابصر وقوله اعفف بنا واكثف ان دعينا يوما الى نصر من يلينا اي واكثف بنا
واما قوله وذلك ان يلق المنية يلقها حميدا وان يستغن يوما فاجدر فشاذ وانما جاز حذفه مع كونه فاعلا عند
سيبويه والفاعل لا يحذف لانه لما لزمه الجر ويكون الفعل الذي قبله في صورة ما فاعله مضمر والجار
والمجرور بعده مفعوله اشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم وذهب الفارسي وجماعة الى انه
لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذفت الباء كما في قولك زيد كفى به كفى بالله ورده ابن مالك
بلزوم ابرازه حينئذ في التثنية والجمع ولان من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا في اكرم بنا الخامس زاد بعضهم
في التعجب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهي افعل بغير ما
فاجازوا تحويل الثلاثي الى صيغة افعل فيقول احسنت رجلا واكرمت رجلا بمعنى ما احسنك رجلا وما
اكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا بقول سيبويه ان افعل وما افعله وافعل به في معنى واحد
قاله في التصريح هذا فصل في الكلام على افعال القلوب وسميت بذلك لان معانيها قائمة بالقلب
تسمى ايضا افعال الشك واليقين وهو التصديق الجازم المطابق الثابت قال بعضهم وكانهم ارادوا
بالشك الظن والا فلا شيء منها بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين ورد بانه من خلط اللغة باصطلاح
المناطقة والاصوليين والا ففي اللغة الشك خلاف اليقين افعال تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما نشأت تلك
الجملة عنه من ظن او يقين كما اذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك لبيان ان ما نشأت الجملة عنه حين
تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو الظن واذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان
ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو العلم وكذلك بواقي الافعال والحاصل ان المقصود بالافادة
معنا في هذه الافعال لا الجملة الداخلة عليها وتلك الجملة فضلة متعلقة في معنى تلك الافعال

افعال القلوب

بخلاف

بخلاف الافعال الناقصة فان المقصود بالافادة الجملة المدخولة لها وتنصب المبتدأ والخبر مفعولين فما
كان مبتدأ يصير مفعولا اولا وما كان خبرا يصير مفعولا ثانيا نحو حسبت زيدا قائما هذا مذهب الجمهور وذهب
السهيلي الى ان المفعولين في باب ظن ليس اصلهما المبتدأ والخبر بل هما كمفعولي اعطى فان الفعل استعمل معهما ابتداء قال
والذي حمل النحويين على القول بدخول هذه الافعال على المبتدأ والخبر انهم راوا انهم يجوزون ان يكون من مفعوليها
مبتدأ وخبر قال وهذا باطل بدليل انك تقول ظننت زيدا عمرا ولا تقول زيد عمرو وقال ابو حيان والصحيح قول
النحويين وليس دليلهم ما نسبه بل دليلهم رجوع المفعولين الى المبتدأ والخبر اذا الغيت هذه الافعال انتهى فتدبر قال
بعضهم وتحقيقا لمعنى قول النحاة انها تدخل على المبتدأ والخبر انها تدخل عليهما في الجملة لا انها لا تدخل الا عليهما
فلا يرد ظننت زيدا عمرا ولكن الشأن انما نقل عن السهيلي مشكل كيف وشواهد الدخول عليهما اكثر من ان تحصى و
اشهر من ان تذكر وقد ذهب الفراء الى ان الثاني منصوب على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا
وعورض بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه ولا يجوز حذف احدهما اي المفعولين وحده اقتصارا
بالاتفاق لان اصلهما المبتدأ والخبر فكما لا يجوز ان يؤتى بمبتدأ دون خبر ولا بخبر دون مبتدأ قبل دخول الناسخ فكذا
بعده واما حذفه اختصارا فاجازه الجمهور ومنعه طائفة منهم ابن الحاجب وصححه ابن عصفور وابو اسحق بن ملكون و
هو قضية اطلاق المصـ وحجتهم ان المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه احد
جزئي الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه كذا قالوا وما قالوه منتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في
جواز حذفه اختصارا وقد ورد السماع هنا بالحذف قال تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو
خيرا لهم اي بخلهم فحذف المفعول الاول وكقوله ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم اي فلا تظني غيره
واقعا فحذف المفعول الثاني واما حذفهما معا اختصارا فجائز بالاجماع نحو اين شركائي الذين كنتم تزعمون من
دون الله وقوله باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب اي تزعمونهم شركاء وتحسب عارا علي
اما حذفهما اقتصارا فاختلفوا فيه على اقوال احدها المنع مطلقا وعليه الاخفش والجرمي وابن خروف وشيخه ابن طاهر
والشلوبين ونسبه ابن مالك لسيبويه لعدم الفائدة اذ لا يخلو الانسان من ظن ما او علم ما فاشبه قولك النار حارة
الثاني الجواز مطلقا وعليه اكثر النحويين منهم ابن السراج والسيرافي وصححه ابن عصفور لوروده قال تعالى والله يعلم
وانتم لا تعلمون اعنده علم الغيب فهو يرى اي يعلم وقال وظننتم ظن السوء وحكى سيبويه من يسمع يخل وما ذكر
من عدم الفائدة ممنوع لحصولها بالاسناد الى الفاعل الثالث الجواز في افعال الظن دون افعال العلم وعليه
الاعلم واستدل بحصول الفائدة في الاول دون الثاني فان الانسان قد يخلو من الظن فيفيد قوله ظننت انه وقع

انه

حذف احد المفعولين اختصارا

منه

وهي وجد والفي وهما لتيقن الخبر نحو انهم الفوا اباءهم ضالين وجعل وزعم

منه ظن ولا بد من علم ادلة اشياء نعلمها بالضرورة كعلمنا ان الاثنين اكثر من الواحد فعلم يفيد قوله علمت شيئا
ورد بانه يفيد وقوع علم فيما لم يكن نعلم الرابع المنع قياسا والجواز في بعضها سماعا وعليه ابو العلاء ادريس
يجوز في ظن وما في معناها لوروده فيها ويمنع في الباقي ونسب لسيبويه تنبيه جرت عادة النحويين ان
يقولوا بحذف المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف من غير
دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا اي اوقعوا هذين الامرين الفعلين وقول العرب من يسمع يخل اي تقع منه خيلة
والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من اوقعه ومن اوقع عليه فيجاء
بمصدره مسندا الى فعل كون عام فيقال حصل حريق او نهب وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع الفاعل للفعل
فيقتصر عليهما ولا يذكر ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا
القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه ربي الذي يحيي ويميت فالمعنى ربي الذي يفعل الاحياء والاماتة وتارة
يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران نحو ما احسن زيدا وهذا النوع الذي اذا لم يذكر
مفعوله قيل محذوف وهي اي افعال القلوب في تجد كوعد ومصدرها وجدان عن الاخفش ووجود عن السيرافي
والفي اثبتها الكوفيون وابن مالك احتجاجا بقوله قد جربوه فالفوه المغيث اذا وانكرها البصريون وابن
عصفور وقالوا المنصوب ثانيا حال وتأولوا البيت بزيادة اللام وليس ينبغي التاويل خلاف الاصل فالصحيح
قول الكوفيين ومعناها التيقن للخبر اي يفيدان في الخبر يقينا نحو قوله تعالى وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وقوله انهم
الفوا اباءهم ضالين وبعد عنه بمعناها فعلين اخرين احدهما تعلم بمعنى اعلم كقوله تعلم شفاء النفس قهر
عدوها قال ابن مالك وهي جامدة لا يستعمل منها الا الامر قال ابو حيان وتابع فيه الاعلم وليس بصحيح لان
يعقوب حكى تعلمت فلانا خارجا بمعنى علمت وقد يجاب بانه نادر والغالب فيها وقوعها على ان وصلتها
كقوله تعلم رسول الله انك مدركي واما اذا كانت بمعنى تكلف العلم فانها تتعدى الى واحد نحو تعلم
المسئلة وهي متصرفة بلا خلاف الثاني درى في لغة كقوله دريت الوفي العهد يا عمرو فاغتبط فان اغتباطا
بالوفاء حميد والغالب فيها ان تتعدى الى واحد بالباء نحو دريت بكذا فاذا دخلت عليها الهمزة تعدت لاخر
بنفسها نحو ولا ادريكم قال ابو حيان عد درى من افعال هذا الباب الكوفيون وابن مالك وانكرها البصريون
ولعل البيت من باب التضمين ضمن درى معنى علم قال التضمين لا ينقاس ولا ينبغي ان يجعل اصلا حتى يكثر
ولا يثبت ذلك ببيت نادر يحتمل التضمين الثالث وجعل الرابع زعم بفتح العين ومصدرها زعم مثلث الزاي وهما
لظن يفيدان في الخبر ظنا نحو قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا وقال الشاعر زعمتني شيخا

لظنه نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا وعلم ورأى للأمرين والغالب اليقين نحو إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا وظن وخال وحسب لهما والغالب فيها الظن

وليست بشيخ إنما الشيخ من يدب دبيبا والأكثر وقوعها على أن وأن وصلتهما فتسد مسد مفعوليها كما
قال سيبويه والجمهور خلافا للأخفش حيث زعم أن المفعول الثاني محذوف وقول بعضهم إن الخبر
محذوف سهو نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا وقول الشاعر وقد زعمت أني تغيرت بعدها ومن ذا الذي
يا عز لا يتغير وقد تستعمل لليقين نحو الله موف للناس ما زعموا ذكره الرضي وعبر عنه بالتحقيق قال
الشارح فعلى الزعم قول تقترن به الاعتقاد صح أو لم يصح وقال ابن دريد أكثر ما يقع على الباطل وفي الإيضاح زعم
بمعنى علم في قول سيبويه وقال غيره يكون بمعنى اعتقد فقد يكون علما وقد يكون تقليدا ويكون أيضا ظنا
غالبا وقيل يكون بمعنى الكذب قاله في الهمع وعد جماعة بمعناها ثلاثة أفعال أخر أحدها حجا وللمضارع
يحجو كقوله قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة حتى ألمت بنا يوما ملمات الثاني عد أثبتها الكوفيون وبعض
البصريين ووافقهم ابن أبي الربيع وابن مالك كقوله فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في
العدم أي لا تظن وأنكرها الأكثر منهم الثالث هب أثبتها الكوفيون وابن مالك كقوله فقلت أجرني أبا مالك
وإلا فهبني امرءا هالكا وهي جامدة ولم تستعمل فيما سوى الأمر والغالب تعديتها إلى صريح المفعولين كما في البيت
ووقوعها على أن وصلتها نادر حتى إن زعم الحريري أن قول الخواص هب أن زيدا قائم لحن قال ابن هشام وذهل
عن قول القائل هب أن أبانا كان حمارا ونحوه وأنكر البصريون تعديتها إلى مفعولين واضطرب فيها ابن عصفور
فمرة قال تتعدى إلى واحد بدليل تنكير الثاني ومرة قال تتعدى إلى اثنين بدليل مجيئه معرفة ونكرة إلا أنه جعله
أمرا من وهب التي بمعنى صير وعلم ورأى وجدا للأمرين أي الظن واليقين والغالب فيهما اليقين نحو قوله تعالى
فاعلم أنه لا إله إلا الله فإن علمتموهن فالأول لليقين والثاني للظن وقوله تعالى إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا
الأولى للظن والثانية لليقين وظن وخال وحسب لهما أي للأمرين الظن واليقين والغالب فيها الظن وهو في
ظن نحو قوله تعالى إن نظن إلا ظنا وما نحن بمستيقنين وقول الشاعر ظننتك إن شبت لظى الحرب صاليا فعرد
فيمن كان عنها معردا واليقين فيها نحو يظنون أنهم ملاقوا ربهم ومما أحسن قول بعض الأدباء من المعظم
عيسى أظن قدما أن الندى والظن قد يأتي بمعنى اليقين والظن في خال كقوله إخالك إن لم تغضض
الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطاع من الوجد واليقين فيها نحو قوله ما خلتني زلت بعدكم
ضمنا أشكو إليكم حموة الألم والظن في حسب نحو ولك حسبته بدا فاتما وقول الشاعر وكنا حسبنا كل
بيضاء شحمة عشية لاقينا جذام وحميرا واليقين فيها نحو حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا إذا
ما المرء أصبح ثاقلا تنبيهان الأول تأتي وجد بمعنى حزن وحقد فلا تتعدى بنفسها نحو وجد على الميت

اي حزنت عليه ووجدت على الشيء اي حقدت عليه ويختلفان في المصدر فمصدر الاول وجد والثاني
موجدة وترد علم بمعنى عرف ورأى بمعنى ذهب من الرأي اي المذهب وظن بمعنى اتهم وحجا بمعنى
وقصد فيتعدين الى واحد نحو والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا وتقول رأى ابو حنيفة
حل كذا ورأى الشافعي حرمته وتقول فقد لي مال فظننت زيدا اي اتهمته ومنه وما هو على الغيب بظنين
اي بمتهم على الغيب وفي قراءة من قرأ بالضاد فالمعنى ما هو ببخيل وتقول حجوت بيت الله اي
قصدته وانما لم يحترز المص عن هذه الافعال وان كان يشملها قولنا افعال القلوب لان معانيها
قائمة بالقلب لعدم دخولها في الحد المقدم ذكره وباقي هذه الافعال وبقية افعال الباب لمعان اخر
غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين ولا حاجة الى الاحتراز عنها لانها لم يشملها قولنا افعال القلوب فان
قلت قولك ترد علم بمعنى عرف فتتعدى الى واحد يفهم ان بين علم المتعدية وهذه فرقا فما الفرق بينهما
قلت فرق بينهما ابن الحاجب بان قولك علمت الشيء بمعنى عرفته لا يقتضي الا متعلقا واحدا لان معناها
عرفت الشيء في نفسه ومعنى علمت زيدا قائما عرفته باعتبار كونه على صفة وخالفه الرضي فقال لا
نتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان
زيدا قائم واحد الا ان عرفت لا تنصب جزئي الاسمية كما تنصبهما علمت لا لفرق معنوي بينهما بل هو
موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين بحكم لفظي دون الاخر انتهى قال بعضهم
وهذا بناء على ان العلم والمعرفة مترادفان وهو قول بعض اهل الاصول والميزان ولبعضهم قول
اخر وهو ان العلم والمعرفة مترادفان وهو قول بعض الاصوليين يتعلق بالكليات والمركبات والمعرفة
تتعلق بالجزئيات والبسائط قال في شرح المطالع ومن هنا تسمع النحويين يقولون علم يتعدى الى
مفعولين وعرف يتعدى الى واحد فتامله انتهى الثاني في الحقوا رأى الحلمية برأى العلمية في التعدي
لاثنين بجامع ادراك الحس الباطني كقوله اراهم رفقتي حتى اذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا
فهم مفعول اول ورفقتي بضم الراء المهملة وكسرها مفعول ثان ومصدرها الرؤيا نحو هذا
تاويل رؤياي من قبل قال ابن هشام في التوضيح ولا يختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل قد تقع مصدرا
للبصرية خلافا للحريري وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التي اريناك الا فتنة للناس قال ابن
عباس هي رؤيا عين انتهى ثم القول بان رأى الحلمية ملحقة برأى العلمية هو المشهور في كلامهم وقال
بعض المتأخرين الاحسن ان يقال ان رأى الحلمية ملحقة برأى الظنية لان ما يرى في النوم اشبه بالظن منه

الفرق بين علم وعرف

وان توسطت بين المبتدأ والخبر او تأخرت عنهما جاز ابطال عملها لفظا ومحلا نحو زيد علمت قائم وزيد قائم علمت فاذا
دخلت على الاستفهام او النفي او اللام وجب ابطال عملها لفظا فقط ويسمى هذا التعليق

بالعلم انتهى فتدبر واذا توسطت افعال القلوب سوى هب وتعلم لعدم تصرفهما بين المبتدأ والخبر او
تأخرت عنهما جاز اي لا يمتنع ولا يجب ابطال عملها لفظا ومحلا لاستقلال الجزئين كلاما فيستغنيان عن التأثر
عند ضعف العامل بالتأخر عن كليهما او احدهما ويمكن ان يؤثر فيهما العامل لقوته ذاتا فيجوز الوجهان ويسمى
هذا الحكم وهو ابطال عملها لفظا ومحلا الغاء ووجب التنصيص ظاهرا نحو زيد علمت قائم مثال للمتوسط الفعل
بين المبتدأ والخبر وزيد قائم علمت مثال للمتأخر عنهما والغاء المتأخر اقوى من اعماله بلا خلاف لضعفه بالتأخر
عن الجزئين وفي المتوسط بالعكس لان العامل اللفظي اقوى من الابتداء وقيل هما في التوسط سواء لان ضعف العامل
بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح وصححه المرادي تنبيهات الاول قال ابو حيان لجواز الوجهين مع
التوسط والتأخر شرطان احدهما ان لا يدخل لام الابتداء على الاسم نحو لزيد ظننت قائم ولزيد قائم ظننت فانه
ح لا يجوز الا الالغاء الثاني ان لا ينفى نحو زيدا منطلقا لم اظن وزيدا لم اظن منطلقا فانه لا يجوز الا الاعمال لانه
تعين بناء الكلام على الظن المنفي ولا يبطل هذا بقوله وما اخال لدينا منك تنويل لان النفي داخل في المعنى على ما
بعد اخال الثاني هذا الالغاء بالنسبة الى المفعولين اذا كانا اسمين واما اذا كان المفعول الثاني فعلا وقدم نحو
قام اظن زيدا فالالغاء باق على الجواز عند البصريين وهو الذي صححه في التسهيل واوجبه الكوفيون وقيل تؤيد
البصريين قوله شجاك اظن ربع الظاعنينا روي برفع ربع ونصبه واعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل بل مضاف
ومضاف اليه مبتدأ وربع الظاعنينا خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول اول مقدم وربع الظاعنينا مفعول ثان
واظن عامل على تقدير نصبه قال ابو حيان الذي يقتضيه القياس انه لا يجوز الا الالغاء لان الاعمال مرتب
على كون الجزئين كانا مبتدأ وخبرا وليسا هنا كذلك والا لادى الى تقديم الخبر الفعلي على المبتدأ انتهى وقال بعضهم
وبهذه الصورة وصورة لام الابتداء يحصل صورتان يجب فيهما الالغاء فتستثنيان من قولهم الالغاء جائز
لا واجب الثالث قال بعض الشارحين في نظر عبارة المصنف ان كلامه قد يوهم وجوب الاعمال عند التقديم
على المفعولين فقط حتى لو تقدم على الفعل شيء كمتى ومتى ما لم يجز الالغاء وهو راي لبعضهم والجمهور على خلافه لكن
الارجح الاعمال ذكره المرادي والحكم منصوص في الكافية وفي التسهيل بدون حكاية خلاف انتهى هذا وخرج
بقوله ان توسطت او تأخرت ما اذا تقدمت نحو ظننت زيدا قائما فلا تلغى خلافا للكوفيين والاخفش و
ابن الطراوة الا ان الاعمال الحسن عندهم واذا دخلت افعال القلوب سوى الفعلين المذكورين لما مر على الاستفهام
او النفي بما او ان او لا او على اللام او لام الابتداء او القسم لفظا او تقديرا وجب ابطال عملها لفظا فقط دون المحل
للغاية منها انه لوجود المانع من العمل لفظا وهو اعتراض ماله صدر الكلام ويسمى هذا الحكم التعليق لانه مع

تكميل

اصرفه

نحو نعلم اي الحزبين احصى ونحو علمت لزيد قائم

اثره به معلقة او مفقودة الترجيح تكون كالشك المعلق لا مع الترجيح لفقدانه ولا بلا ترجيح لتجويزها وجوده
فلا تقدر على الترجيح فالفعل المعلق عن العمل ممنوع من العمل لفظا عامل محلا قال ابن الخشاب لقد اجاد اهل
هذه الصناعة في هذا اللقب لهذا المعنى ولا فرق في الاستفهام بين ان يكون بالحرف نحو وان ادري اقريب ام
بعيد ما توعدون او بالاسم سواء كان الاسم عمدة مبتدا نحو لنعلم اي الحزبين احصى فاي اسم استفهام مبتداء
واحصى خبره وهو فعل ماض وقيل اسم تفضيل بحذف الزوائد وجملة المبتدا والخبر معلق عنها نعلم او
خبرا نحو علمت متى السفر او مضافا اليه المبتدا نحو علمت ابو من زيد او الخبر نحو علمت صبيحة اي يوم سفرك
او فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي منصوب على المصدرية بما بعده اي ينقلبون اي
انقلاب ولا يصح ان يكون منصوبا بما قبله لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله تنبيه قال بعضهم
استشكل تعليق الفعل بالاستفهام في نحو علمت ازيد عندك ام عمرو من ان العلم بالشيء ينافي ما يقتضيه الاستفهام
من الجهل به واجاب ابن هشام عنه في المغني بانه على تقدير مضاف اي جواب ازيد عندك ام عمرو والتحقيق ما قال
بعضهم ان متعلق العلم هو النسبة ومتعلق الجهل طرفاها والعلم بالنسبة يجامع الجهل بطرفيها ضرورة فلا
حاجة الى تقديره بل التحقيق ان متعلق العلم هو النسبة الحاصلة بينهما ومتعلق الجهل النسبة اليه معينا وقع
ما بينهما انتهى والنفي بما نحو علمت ما زيد قائم وبان نحو علمت ان زيد قائم وبلا نحو علمت لا زيد في الدار
ولا عمرو واما ما وان فللزوم وقوعهما في صدر الجمل وضعا واما لا النافية الداخلة على الجملة الاسمية فانها
لا التبرئة المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل قاله الرضي وذهب بعضهم الى نفي صدارة لا لان
وان النافيتين مطلقا وعليه المغاربة ولذلك لم يذكروهما في المعلقات وفصل بعضهم فقال ان وقعتا في جواب
القسم الملفوظ او المقدر نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت والله ان زيد قائم وعلمت لا زيد قائم
في الدار ولا عمرو وعلمت ان زيد قائم كان لهما الصدر لحلولهما محل ادواته والا فلا وعليه جرى ابن هشام في المغني
والجامع والشذور والقطر وشرحيهما ولام الابتداء نحو علمت لزيد قائم وقوله تعالى ولقد علموا لمن اشتريه ما
له في الاخرة من خلاق واما نحو علمت ان زيدا لقائم فقال ابن هشام في شرح الشذور ذكر جماعة من المغاربة
ان من المعلقات ان التي في خبرها اللام والظاهر ان المعلق اللام الا ان ابن الخباز حكى في بعض كتبه انه يجوز علمت
ان زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام وان ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق ان انتهى والقسم الملفوظ نحو علمت
والله ليقومن زيد والمقدر نحو قوله ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها اي والله لتاتين
وذلك مذهب سيبويه اذا لم يقل بان قوله لتاتين جواب لقوله علمت بناء على ان افعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب

مما يجاب به القسم كما جزم به ابن هشام في المغني وغيره وفي تصوير التعليق هنا نظر لان الناسخ انما يدخل على ما
كان في الاصل مبتدأ او خبرا وهو هنا منتف وذهب بعضهم الى ان القسم مقدر بعد هذه الافعال من
جميع المعلقات المذكورة وانه هو المعلق لا هي قال في الهمع تنبيهات الاول عد ابن مالك من المعلقات لو كقوله
وقد علم الاقوام لو ان حاتما اراد ثراء المال كان له وفر وابو علي الفارسي لعل قال في الجامع نحو
يدري نحو وما يدريك لعله يزكى ووافقه على ذلك ابو حيان لانهما مثل الاستفهام في انهما غير خبر وان ما بعد
منقطع عما قبلها ولا يعمل فيه وبعضهم كم الخبرية ونص عليه ابن هشام في شرح التسهيل قال وحمل عليه قوله تعالى
الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون وقدر كم خبرية منصوبة باهلكنا والجملة سادة
مسد مفعولي يروا وانهم بتقدير بانهم كانه قيل اهلكناهم بالاستيصال وهذا الاعراب والمعنى صحيحان
لكن لا يتعين خبرية كم بل يجوز ان تكون استفهامية ويؤيده في قراءة ابن مسعود من اهلكنا انتهى الثاني قد
سبق من كلام المصنف اختصاص كل من الالغاء والتعليق بافعال القلوب وهو كذلك في الاول وكذا في
الثاني على ما قاله ابن عصفور قال لا يعلق فعل غير علم وظن حتى يضمن معناهما والارجح عندهم خلافه
قال ابن هشام في المغني لا يختص التعليق بباب ظن بل هو جائز في كل فعل قلبي وقال في الجامع يشارك الافعال
القلوب في التعليق بالاستفهام فقط نظر وابصر وتفكر وسأل وشبههن وفي الهمع الحق بالافعال
المذكورة في التعليق لكن مع الاستفهام خاصة ابصر نحو فستبصر ويبصرون بايكم المفتون وتفكر كقوله
تفكر اياه تعنون ام قردا وسأل نحو يسألون ايان يوم الدين وزاد ابن خروف نظر ووافقه ابن عصفور
وابن مالك نحو افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت قال ابن بري ولم يذهب احد الى تعليقها سوى
المذكورين وزاد ابن مالك نسي كقوله ومن انتم انا نسينا من انتم ومنعه ابو حيان بان من في البيت
يحتمل الموصولية وحذف العائد نحو من هم انتم وزاد ابن مالك ايضا ما قارب المذكورات من الافعال
التي لها تعلق بفعل القلب نحو انما نرى اي برق هنا على ان رأى بصرية ويستنبئونك احق هو لان
استنبأ بمعنى استعلم فهو طلب للعلم ليبلوكم ايكم احسن عملا ونازعه ابو حيان بان اي في الاول علمية
وايكم في الاخير انشائية موصولة حذف صدر صلتها فبنيت وذهب يونس الى جواز تعليق كل
فعل غير ما ذكر وخرج عليه ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد والجمهور لم يوافقوه على ذلك الثالث اذا
تقدم على الاستفهام احد المفعولين نحو علمت زيدا من هو جاز نصبه بالاتفاق لان العامل مسلط
عليه ولا مانع من العمل واختلفوا في رفعه فاجازه سيبويه وان كان المختار عنده النصب ووجهه بانه لو كان

زيد مستفهما عنه من حيث المعنى لان المعنى علمت عن زيد عويل عامله مباشرة الاستفهام لفظا او يقال
زيد في الواقع هو المعبر عنه بمن وهي منها الصلة الدالة لانها على الاستفهام فعومل معاملتها وهذه صورة يجوز
فيها التعليق ولا يجب فينبغي ان يستثنى من قولهم التعليق واجب لا جائز تتمة يجيز بنو سليم اجراء القول
مجرى الظن فينتصب به المبتدأ والخبر مفعولين مطلقا من غير اعتبار شرط من الشروط الاتية فيقولون قلت
زيدا قائما وعليه روي قول امرئ القيس اذا ما جرى شاوين وابتل عطفه يقول هزيز الريح مرت باثاب
واختلف هل يعملونه باقيا على معناه او لا يعملونه حتى يضمنوه معنى الظن على قولين الاول للاعلم وابن
خروف وصاحب البسيط واستدلوا بقوله قالت وكنت رجلا فطينا هذا ورب البيت اسرائينا اذ ليس
المعنى على ظننت والثاني للجمهور قال المرادي وهو الظاهر وقال الرضي اعلم انه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد في
ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا نحو كيف تقول في هذه المسئلة اي كيف تعتقد
فيلحق بالظن في نصب المفعولين فليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتأخرين قال المصر
الاندلسي لو كان بمعنى الظن لم تستعمل في العلم وقد يقال لك كيف تقول زيدا قائما فتجيب اعلم قائما
فهو اذن بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا انتهى وجمهور العرب لا يجوز هذا الالحاق الا بشروط تقدم
استفهام بالهمزة او غيرها وكونه فعلا مضارعا للمخاطب واتصال الاستفهام به كقوله متى تقول
القلص الرواسما يدنين ام قاسم وقاسما وقوله علام تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا
الخيل كرت وحكى الكسائي اتقول للعميان عقلا اي اتظن فان فقد شرط مما ذكر تعينت الحكاية
بان لا يتقدم استفهام او يكون القول فعلا غير مضارع او مضارعا لغير مخاطب او يفصل بينه وبين
الاستفهام واغتفر الفصل بالظرف والمعمول مفعولا او حالا كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة
شملي بهم ام تقول البعد محتوما ونحو افي الدار تقول زيدا جالسا وقوله اجهالا تقول بني لؤي لعمر
ابيك ام متجاهلينا ونحو امس[illegible] اتقول زيدا منطلقا وعليه الكوفيون واكثر البصريين وقيل لا يغتفر
الفصل بهما ولو باجنبي نحو اانت تقول زيدا منطلقا وعليه الكوفيون واكثر البصريين خلافا لسيبويه
والاخفش وذهب السيرافي الى جواز اعمال الماضي بشروط المضارع والكوفيون الى جواز اعمال الامر
بشروطه ايضا وزاد ابن مالك في التسهيل وشرحه لاعمال المضارع شرطا خامسا وهو ان يكون للحال
لا للاستقبال وانكره ابو حيان والمرادي وابن هشام في بعض كتبه وقالوا لا نعلمه لغيره وزاد ابن هشام
في القطر من شرائط الاستفهام ان يكون مستقبلا واذا اجتمعت الشروط فيجوز الحكاية ايضا [illegible]

خاتمة اذا تنازع عاملان ظاهرا

للاصل نحو اتقول زيدا منطلقا تنبيهان الاول اذا جرى القول مجرى الظن في ذلك فهل يجوز فيه ما جاز في
الظن من الالغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول ضميرين قال في النهاية نعم واقره ابو حيان في الارتشاف
وقال الشاطبي لا فاني في التصريح ولا يبعد تخريجه على القولين فمن قال انه يجري مجرى الظن في المعنى والعمل قال
بالجواز ومن قال في العمل فقط قال بالمنع انتهى الثاني قال بعض المحققين القول مع الاعمال بمعنى الاعتقاد و
مع عدمه بمعنى اللفظ اللساني هكذا ينبغي ان يفهم ويظهر اثر التعيين في ان الاول لا يقتضي وجود لفظ الثاني
والثاني يقتضي وجوده في الخارج واحد الاوصاف الثلثة انتهى هذه خاتمة في مباحث الافعال في الكلام على التنازع
ويسميه الكوفيون الاعمال بكسر الهمزة اذا تنازع عاملان مثنى عاملا بالمعنى الاعم والاخص وقد عرفتهما
سواء اتفقا في العمل او اختلفا فيه ولم يقل فصاعدا اقتصارا على اقل ضرب التنازع واكثرها فافهم قاله المصنف في
حواشيه يعني ان التنازع قد يقع في اكثر من عاملين كما ستراه لكنه اقتصر على ذكر العاملين تنبيها بالاقل على ما يقع في
التنازع ولانه اكثر استعمالا ولا يخفى ما في عبارته من الطباق بين الاقل والاكثر وتعبيره بالعاملين احسن
من تعبير ابن الحاجب بالفعلين لشموله الفعل وشبهه في العمل ظاهرا مفعول تنازع من باب تجاذبنا الثوب لا
اسما ظاهرا ليخرج المضمر وتبع في ذلك ابن الحاجب وتوجيهه ان العاملين اذا وجها الى المضمر استويا في صحة الاضمار
فيهما فلا تنازع فخص به كما ذكرت تعقب ابن مالك بان هذا منه تقرير بانه لا يتاتى في المضمر صورة تنازع فلا
وجه لهذا الاعتراض لان قولنا اذا تنازع عاملان لا يمكن تناوله لذلك واجاب ابن هشام بانه قد يقال ان
هذا انما ذكر للاعلام من اول الامر بصورة التنازع لا للاحتراز عن صورة يتاتى فيها صورة التنازع في المضمر
ولا يحكم النحويون بانه من التنازع فان قلت الوجه الذي ذكره ابن الحاجب من ان التنازع لا يتاتى في المضمر انما
يتم في المضمر المتصل فاما المنفصل فيمكن التجاذب بين العاملين فيه نحو ما قام وقعد الا انا قلت الصحيح ان هذا
ليس من باب التنازع بل محمول على الحذف وذلك لان المحققين على اشتراط ان لا يكون المعمول محصورا في التنازع في
ما قام وقعد الا زيد لا بد من احدهما ان لو اوقع بعد الا اما ان يكون ظاهرا او مضمرا وايا ما كان فهو غير متات
فان كان ظاهرا فانه يقتضي ان يقول في نحو ما قام وقعد الا الزيدان والا الزيدون ما قاما او قاموا وقعدا
او قعدوا ولم يتكلم بمثل هذا وان كان مضمرا فانه ان كان حاضرا نحو ما قام وقعد الا انا والا انتم يتاتى الاضمار
في احدهما اذا اعملت الاخر لانك اما ان تضمر ضميرا غائبا فيلزم اعادة ضمير غائب على حاضر او ضميرا حاضرا فتقول
ما قام وقعدت الا انا او قعدت الا انت وتقيس ذلك على اعمال الثاني فيلزم مخالفة قاعدة التنازع لانك
تعيد الضمير على غير المتنازع فيه لان ضميري المتكلم والمخاطب بانفسهما خصوصا من حيث لا الفظة والضمير في باب

تنازع العاملين

التنازع انما يعود على لفظ المتنازع فيه وان كان غائبا لزم ابرازه في التثنية والجمع وقد ذكروا انه لم يتكلم
الوجه الثاني ان الاضمار في احدهما يودي الى اخلاء العامل الاخر من الايجاب بلا لان الفعل المنفي انما يصير موجبا
بمقارنة الا لمعموله لفظا او معنى فاذا لم تقترن بها لفظا ولا معنى فهو باق على النفي والمقصر بخلاف ذلك و
اذا امتنع التنازع فيما ذكرنا فاعلم انه محمول على الحذف وممن نص على ذلك ابن الحاجب وابن مالك فاصلها
قام وقعد الا انا فما قام احد ولا قعد الا انا فحذف احد من الاول لفظا واكتفي بقصده ودلالة النفي والاستثنا
عليه كما جاء وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به وما منا الا له مقام معلوم اي وما من اهل الكتاب احد الا ليؤمنن
وما منا احد الا له مقام وذهب بعضهم الى ان نحو ذلك من باب التنازع وليس بشيء كما شرحناه لكن يلزم
على القول بالحذف حذف الفاعل وليس مما نحن فيه كالايتين المذكورتين لان المحذوف فيهما مبتدا وهو جائز
الحذف بخلافه في المثال فان المحذوف فيه الفاعل وهو من قواعد البصريين انه لا يحذف بل زعم ابن عصفور
في شرح الايضاح ان حذف الفاعل لا يجوز عند احد من البصريين ولا عند الكوفيين وهذا التركيب مسموع
عن العرب قال فما صاب قلبي واحتناه وتيمه الا كواعب من ذهل بن شيبانا وقال فما جاد رايا ولا اجتلى
مخافة الا انا ولم يضع دينا ولا دنيا ويخرج على مذهب الفراء في قام وقعد زيد وهو ضعيف لضعفه ويخرج
على حذف الابتدا او انا من الاول لدلالة الثاني عليه وفيه ايضا حذف الفاعل فما تخلص المسئلة من اشكال
وقوله **بعدهما** صفة ظاهر او ظاهرا او واقعا بعدهما اي بعد العاملين واحترز بذلك عما اذا وقع قبلهما نحو زيدا ضربت
واكرمت فانه يتعين المعمول في الصورتين لان يكون للاول لانه طالب له من حيث المعنى ولم يجد ما نعا فلما
جاء الثاني لم يكن له ان يطلبه لانه انما جا بعد اخذ غيره له فلا يكون فيه مجال للتنازع وليس هذا بمتفق
عليه فقد ذهب بعض المغاربة الى وقوع التنازع في الاول وجرى عليه الرضي وعبارته وقد يتنازع العاملان
ما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت واياك ضربت واكرمت وذهب الفارسي الى وقوعه
في الثالث واستظهر المرادي وقوعه فيهما واستغرب ابو حيان القولين فلك جواب اذا اعمال ايهما اي العاملين شئت
فان شئت اعملت الاول وان شئت اعملت الثاني باتفاق النحويين لان كلا مسموع وانما الخلاف في المختار كما سياتي
ثم بانه تنبيهان الاول فهم من قوله اذا تنازع عاملان انه لابد ان يكون كل منهما طالبا من حيث المعنى لما فرض
التنازع فيه فلا تنازع بين مطلتني ويحب في الواعدين من قول الشاعر عهدتا فعدنا ما تشاانا يحب لو
مطلت الواعدينا لعدم طلب كل منهما لان المطول موعود لا واعد فالواعدين مفعول ليحب لا غير ومفعول
مطلت محذوف اي ولو مطلتنا او هو مفعول له اي ولو وقع مثل مطل قال ابن هشام في الاول

ولا تنازع بين فعلين او اسمين اكد احدهما بالآخر لان الطالب للمعمول انما هو الاول واما الثاني فلم يؤت به
للاسناد بل لمجرد التقوية للاول ولهذا قال الشاعر فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس
احبس فاللاحقون فاعل اتاك الاول والثاني لمجرد التقوية ولا فاعل له ولو كان من التنازع لقال اتاك
اتوك على اعمال الاول او اتوك اتاك على اعمال الثاني انتهى وغيره وما ذكره هو مختار ابن مالك ووافقه ابنه بدر
الدين ابن النحاس وابن ابي الربيع قال ابو حيان ولم يصرح بالمنع في ذلك احد سواهم بل صرح الفارسي في قول
الشاعر فهيهات هيهات العقيق واهله وهيهات خل بالعقيق نواصله بانه من باب التنازع والاضمار
في احدهما انتهى وجعل المرفوع في البيتين فاعلا بالعاملين لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فكانهما عامل واحد وفي حكم
المسئلة فقال في ثلثة الثاني ظاهر كلامه انه لا يشترط في العاملين المتنازعين ان يكونا من غير نوع الحروف و
الجمهور على اشتراطه لانه لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات واجاز ابن العلج التنازع بين حرفين
مستدلا بقوله فان لم تفعلوا ففيه تنازع ان ولم في تفعلوا ورد بان ان تطلب مثبتا ولم تطلب منفيا
وشرط التنازع الاتحاد في المعنى ونقل ابن عصفور عن بعضهم انه جوز تنازع لعل وعسى نحو لعل و
عسى زيدا ان يخرج على اعمال الثاني ولعل وعسى زيدا خارج على اعمال الاول ورد بان منصوب عسى لا يحذف
الثالث ظاهر كلامه ايضا انه لا يشترط فيهما ان يكونا متصرفين والجمهور على اشتراطه لان التنازع يقع فيه
الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله وعن المبرد اجازته في فعلي التعجب نحو
ما احسن واجمل زيدا واحسن به واجمل بعمرو والمانع لا يجوز هذين التركيبين بل يجب عنده ان يقال
فيهما ما احسن زيدا واجمله واحسن بزيد واجمل به الرابع قال ابن هشام في المغني العاملان في باب التنازع
لا بد من ارتباطهما اما بعاطف نحو قاما وقعد اخواك او عمل اولهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول
سفيهنا على الله شططا او يكون ثانيهما جوابا للاول اما جوابية الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم
رسول الله ونحو آتوني افرغ عليه قطرا او جوابية السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة
ونحو ذلك من انواع الارتباط ولا يجوز قام وقعد زيد الخامس ظاهر كلامه ان التنازع يجري في جميع
المعمولات وهو رأي لبعضهم قال بعض الائمة والاصح انه لا يجري في المصدر والحال والتمييز انتهى وفي
الجمع وشرحه ان التنازع في كل معمول الا المفعول معه والتمييز وكذا الحال لانها لا تضمر خلافا لابن معط
انتهى قلت وكان ابن معط رجع عن هذا القول فقال في شرح الجزولية تقول في الحال ان زرتني ضاحكا
اتك في هذه الحالة ولا يجوز الكناية عنها لان الحال لا تضمر قال ابو حيان والاحوط اعادة الحال كالاول

الا ان البصريين يختارون الثاني لقربه ولعدم استلزام اعماله الفصل بالاجنبي والعطف على الجملة قبل تمامها والكو
الاول لسبقه وعدم استلزامه الاضمار قبل الذكر وايهما اعملت اظهرت الفاعل في المهمل موافقا للفظ

قال ابن معط وتقول في الظرف على اعمال الثاني سرت وذهبت فيه اليوم وفي المصدر على الثاني ان ضرب
بكر اضربك ضربا شديدا وعلى الاول اضرب بكر ضربا شديدا وفي النهاية لابن الخباز ويجوز التنازع
في المفعول معه نحو قمت وسرت وزيدا ان اعملت الثاني وقمت وسرت وزيدا اياه ان اعملت الاول انتهى
الا ان نحاة البصريين نسبة الى البصرة بفتح الباء وكسرها وضمها ثلاث لغات حكاها الازهري و
افصحهن الفتح وهو المشهور والنسبة اليها بصري بكسر الباء وفتحها وجهان مشهوران ولم يقولوا
بالضم وان ضمت البصرة على لغة قاله النووي يختارون العامل الثاني لقربه من المعمول فالاولى ان
يسند به دون البعيد ولعدم استلزام اعماله الفصل بين العامل ومعموله بالاجنبي والعطف على الجملة
قبل تمامها في نحو قام وقعد زيد اذ اعمال الاول يستلزم الفصل بين العامل الذي هو قام والمعمول الذي
هو زيد بالاجنبي الذي هو الجملة المعطوفة والتامل ثم العطف على الجملة التي هي قام زيد قبل تمامها اذ
هو زيد اذ التقدير قام زيد وقعد وكلا الامرين خلاف الاصل واعمال الثاني لا يستلزم شيئا منهما
قال الرضي ولا يجيء هذه العلة في غير العطف نحو جاءني لاكرمه وكاد يخرج زيد والنحاة البصريون
الكوفيون يختارون اعمال العامل الاول لسبقه على غيره من العوامل وعدم استلزامه الاضمار قبل
الذكر وهو عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة واعمال الثاني يستلزم ذلك وهو ضعيف واجيب بان
باب الاضمار قبل الذكر قد جاء مستحابه في غير هذا الباب كما في باب نعم وربه رجلا وضمير الشان فهو
شايع من غير ضعف وقدم المص نقل مختار البصريين اشارة الى انه المختار عنده ولا شك ان الاستقراء
شاهد بان استعمال الثاني اكثر وقيل هما سيان في العمل لان لكل مرجحا حكاه ابن العلج في البسيط اذا
تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قاله المرادي وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق
بالاول لسبقه على الثالث او بالثالث لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول او يستوي فيه الامران لم
ار في ذلك نقلا انتهى في التصريح تنبيه قال في الشرح ما نقله عن الكوفيين هو الذي نص فريق من
النحاة وقال ابن النحاس انه لم يجد ذلك على ما حكي عنهم وايهما اي العاملين اعملت الاول او الثاني
اظهرت الفاعل في العامل المهمل من العمل في الظاهر اذا اقتضى الفاعل فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في
الاول وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني موافقا للظاهر في الافراد والتذكير وفروعهما لانه مفسر
والموافقة بين المفسر والمفسر ملتزمة فتقول على اعمال الاول ضربني وضربتهم قومك وعلى اعمال الثاني
ضرباني وضربت قومك هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون من نحو المثال الثاني لاستلزامه الاضمار قبل

اما المفعول فالمهمل ان كان الاول حذف

الذكر فذهب الكسائي وهشام والسهيلي وابن مضاء الى وجوب حذف الفاعل من الاول للدلالة
عليه متمسكا بظاهر قوله تعفق بالارطى لها واراد ها رجال فبذت نبلهم وكليب اذ لم يقل تعفقوا
ولا ارادوا قال في التصريح ويمكن ان يجاب عنه بان اعمل الثاني ولم يقل تعفقوا على لفظ الجمع لانه
يجوز ان ينوي مفردا على مذهب البصريين باعتبار تاويله بالمذكور انتهى ومذهب ذهب الفراء الى انه
يجب اعمال الاول فرارا من حذف الفاعل ومن الاضمار قبل الذكر وعنه قول اخر حكاه في البسيط انه
يقتصر في مثل ذلك على السماع ولا يكون قياسا قال الرضي والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني
ان طلب ايضا للفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان يعمل العاملان في المتنازع فيكون الاسم الواحد
فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد يدل على فساده وهم يجرون عوامل النحو في الصورة كالمؤثرات
الحقيقية وجاز ان يؤتى بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني الزيدان هما جئت بالمنفصل
لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية
نحو ضربني واكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رايت كل هذا لحذر مما لزم
البصريون والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل انتهى والصحيح ما ذهب اليه البصريون لشهادة
السماع قال الشاعر جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل وقال هويني وهويت الغانيات
الى ان شبت فانصرفت عنهن آمالي واذا ثبت ذلك عن العرب وجب المصير اليه تحسينا عزوته الى
الكسائي ومن وافقه من وجوب حذف الفاعل هو المشهور وفي شرح الايضاح في الاستثناء حذف الفاعل
لا يجوز عند احد من البصريين ولا الكوفيين وما حكاه البصريون عن الكسائي انه يجيز حذف الفاعل في
قولك ضربني وضربت الزيدين باطل بل هو عنده ضمير مستتر في الفعل مفرد في الاحوال كلها انتهى واما المفعول
فتارة يحذف وتارة يضمر فالعامل المهمل عن العمل في الظاهر ان كان هو الاول حذف اي المفعول ولا يضمر فيه
اذ لو اضمر والحال هذه لزم الاضمار قبل الذكر وذلك انما ارتكبناه للضرورة لاجل الفاعل اجتنابا من
العمدة واما المفعول فهو فضلة مستغنى عنه فيجب حذفه قال تعالى آتوني افرغ عليه قطرا وقال هاؤم اقرءوا
كتابيه واجاز قوم اضماره وعليه ابن مالك كما لو كان المهمل الثاني ودفع بالفرق بين الاضمار قبل الذكر
وبعده ولا خلاف في جوازه ضرورة كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب احفظ
للود تنبيه ان الاول المجرور حكمه حكم المفعول فيما ذكر فيجب حذفه ما لم يلتبس نحو مررت ومر بي زيد فان
اوقع حذفه لبس وجب اضماره مؤخرا نحو رغبت ورغب في زيد عنه اذ لو حذف لتوهم ان المراد رغبت فيه الذي

قضية

اما الثاني اضمر لا ان يمتنع ولابن منه حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا كما قاله بعض المحققين

مقتضيه الطالبة حذف المفعول ولو كان العامل من باب ظن وهو الصحيح لما سيأتي وفيه ثلثة اقوال اخر
قيل يضمر قبل الذكر لانه عمدة وان كان منصوبا فهو كالفاعل فلا يحذف بل يقال ظننيه وظنني اياه
زيدا قائما وقيل يضمر مؤخرا نظرا الى انه لا يحذف ولا يضمر قبل الذكر لانه منصوب فهو على صورة الفضلة
فيضمر مؤخرا نحو ظنني وظننت زيدا قائما اياه وقيل يظهر فيقال ظنني قائما وظننت زيدا قائما
واصحها الاول الذي اقتضته عبارة المصنف لانه حذف لدليل قال ابن عصفور وهو اسد المذاهب لان
الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع ضرورة اليه وحذف الاختصار في باب ظن قد
تقدم الدليل على جوازه انتهى ويشترط للحذف ان يكون المحذوف مثل المثبت افرادا وتذكيرا وغيرهما فان
لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو علمني علمت الزيدين قائمين فلا بد ان يقال اياه مقدما او مؤخرا ولا يجوز
حذفه قاله في التصريح نقلا عن ابي حيان في النكت الحسان او كان العامل المهمل الثاني هو اضمر في
المفعول وفي حكمه المجرور في المهمل مطابقا للفظ ولا محذور فيه لرجوع الضمير الى مقدم متقدم رتبة
ان تأخر لفظا لانه معمول للاول فحقه ان يليه نحو قام وضربتهما اخواك وقام ومررت بهما اخواك و
بعضهم يجيز الحذف هنا ايضا كقول عاتكة بنت عبد المطلب بعكاظ نغشى الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه
هو ضرورة عند الجمهور لان في الحذف تهيئة العامل للعمل وقطعه بغير معارض فيضمر وجوبا الا ان يمتنع
الاضمار فيتعين الاظهار وذلك اذا كان المفعول خبرا عما يخالف المفسر وهو المتنازع فيه في الافراد وغيره
والتذكير وضده لكن المصنف لا يسلم ان تكون المسئلة من باب التنازع ولذلك قال وليس منه حسبني
وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا كما قاله بعض المحققين خلافا لمن قال انه منه وان حسبني وحسبتهما تنازع
منطلقا واعمل فيه حسبني فوجب اظهار المفعول الثاني لحسبتهما وهو منطلقين لامتناع حذفه وامتناع اضماره لانه ان
اضمر مفردا ليطابق مرجعه خالف المفعول الاول وان اضمر مثنى ليطابق المفعول الاول لانهما مبتدأ وخبر
في الاصل خالف مرجعه لا يجوز ان يكون من باب الحذف فيه لكون ثاني مفعولي حسب وهو محذوف كما عرفت في
لخانه الكوفيون لدلالة منطلقا عليه فيقولون حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا واجازوا اضماره مقدما او
على وفق المخبر عنه فيقولون حسبني وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا ووجه كونه ليس من التنازع كما ذهب
اليه المصنف تبعا لجماعة من المحققين منهم ابن هشام وصاحب اللوامع ان العاملين لا يتوجهان الى امر واحد لان
الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فانتفى شرط التنازع وهو كون المتنازع مطلوبا
لكل من العاملين من حيث المعنى فينتفي التنازع صورة وما قيل من انهما تنازعا فانا متصف بالانطلاق من

من غير نظر الى كونها مفردة او مثناة ليس بشيء لان التنازع لا يكون في مبهم كذا قيل والاولى ان يقال
ان التنازع فيه صحيح لكن باعتبار كون منطلقا مثلا في نحو المثال المذكور مفعولا ثانيا مع قطع النظر
عن كونه مفردا او مثنى وانت لا تنطق به مفردا الا بعد الحكم به للاول ولا مثنى الا بعد الحكم به للثاني
واذا نطقت به مفردا بطل كون الثاني يطلبه ومن هنا ظهر للمصنف فساد هذا التنازع ولو نظر اليه من
جهة كونه مفعولا ثانيا مع قطع النظر عما يقتضيه كل من العاملين المذكورين لما نازع في صحة التنازع
الا ترى ان العاملين اذا كان الاول منهما يطلب مرفوعا والثاني يطلب منصوبا فتنازعهما فيه صحيح لكن
مع قطع النظر من الاعراب فانك ان جريته بالرفع بطل كون الثاني يطلبه لانه لا يطلب الا مرفوعا وكذلك
نحو اكرمني واكرمت زيدا او زيد وهذا انما الخلاف في انه من التنازع هكذا قرره المالكي في حاشية الاوضح
وهو جدير بالقبول لعدم تشبث اليه قول الفاضل الهندي ان التنازع في القلب اما بعد التركيب فلا تنازع
تنبيهان الاول مقتضى كلام المصنف عدم اشتراط كون المعمول غير سببي مرفوع واشترطه بعضهم فخرج نحو
قول كثير قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها لانه قصد فيه الى التنازع لاسند
احد اسمي المفعول الى السببي الذي هو غريمها والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط المهمل بالمبتدا لانه
لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره فيحمل مثل ذلك على ان المتاخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين المتقدمين
وفي كل منهما ضمير وهما وما بعدهما خبر عن الاول بخلاف السببي غير المرفوع نحو زيد اكرم وعظم اباه وعرض
الاول بان عود الضمير من المهمل على الاسم المشتمل على ضمير المبتدا يحقق الالتباس والارتباط والثاني
بانه ما علل به امتناع التنازع في الاول يأتي ايضا في الثاني نحو زيد ضرب واكرمت اباه لان احد
العاملين يعمل في السببي والمهمل يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدا فلا معنى لتقييد
السببي بالمرفوع ولم يشترط اكثرهم هذا الشرط كالمصنف ونص عليه ابن خروف والشلوبين وابن السيد
ابن مالك الثاني قد يكون التنازع بين اكثر من عاملين كقوله ارجو واخشى وادعو الله مبتغيا عفوا
وعافية في الروح والجسد وقد يتعدد المتنازع فيه كقوله تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلوة ثلثا
وثلثين فتنازعت ثلثة وهي تسبحون وتكبرون وتحمدون في اثنين ظرف وهو دبر ومفعول مطلق
هو ثلثا واعمل الاخير فيهما واعمل الاولان في ضميريهما وحذفا لانهما فضلتان ولا لبس والاصل فيه تسبحون
الله فيه اياه وهنا انقضى كلام المصنف على ما يتعلق بالافعال فشرع في الكلام على ما يتعلق بالجمل
فقال الحديقة الرابعة في الكلام على الجمل وما يتبعها من ذكر اقسامها واحكامها الجملة لغة جماعة الشيء

الحديقة الرابعة في الجمل

كذا في القاموس واصطلاحا قول اي مقول استعمالا للمصدر بمعنى المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ وهو
اللفظ الموضوع لمعنى مفردا كان او مركبا مفيدا او غير مفيد فهو اخص من اللفظ لاختصاصه بالموضوع
بخلافه كما مر بيانه في صدر الشرح هذا هو المشهور وهو الصحيح وقيل انه حقيقة في المفرد واطلاقه على
المركب مجاز وعليه ابن معط وقيل حقيقة في المركب سواء افاد ام لا واطلاقه على المفرد مجاز وقيل
حقيقة في المركب المفيد واطلاقه على المفرد والمركب الذي لا يفيد مجاز وبه جزم الجويني في تفسيره وقيل
انه يطلق على المهمل فيرادف اللفظ حكاه العلامة ابو حيان في شرح التسهيل في باب ظن وجزم به ابو البقا
العكبري في اللباب اما اطلاقه على غير اللفظ من الرأي والاعتقاد فمجاز اجماعا تضمن كلمتين حقيقة او
حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه او التثنية على ما اصطلح عليه تخصيصا للعطف فكانه قال كلمة و
كلمة فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول هو كل واحد من الكلمتين فزيد قائم مثلا بقيد
المجموعية متضمن لزيد قائم بصورته الافرادية فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن وخرج بهذا القيد
المفردات باسناد متعلق بتضمن او صفة مصدر محذوف اي تضمنا متلبسا او حاصلا او ملصقا به او
صفة كلمتين اي كلمتين متلبستين باسناد احديهما الى الاخرى فان قيل التعريف غير جامع لان الجملة الكبرى
والجملة التي احد جزئيها جملة نحو زيد ابوه قائم لا يصدق التعريف عليهما اذ الاولى متضمنة لجملتين
والثانية لجملة وكلمة اجيب بان تعرضه لكلمتين لبيان اقل ما لا بد منه لا لنفي الزيادة فاشتمال الصور
على اكثر من كلمتين لا يضر واعلم ان المراد بالاسناد هنا هو ضم احدى الكلمتين الى الاخرى سواء حصل
مع ذلك فائدة ام لا وفي قوله باسناد بالتنكير اشارة الى ذلك فهي اي الجملة اعم من الكلام عموما مطلقا
لصدقها عليه وعلى غيره اذ شرطه الفائدة بخلافها فكل كلام جملة ولا عكس بالمعنى اللغوي والاعم هنا
بمعنى العام فمن لمجرد الابتداء هذا بالنظر الى المفهوم واما بالنظر الى موارد الاستعمال فهو على بابه قاله
بعض المحققين قال شيخنا جمال الدين محمد الشامي بل هو بالنظر الى المفهوم على بابه ايضا لان الجملة
اكثر عموما للافراد من الكلام فتدبر انتهى وما ذكر من كون الجملة اعم من الكلام ليس اجماعا بل هو عند
الاكثر وقد ذهب بعضهم الى انهما مترادفان وهو ظاهر كلام الزمخشري في المفصل فانه بعد ان فرغ من
حد الكلام قال ويسمى الجملة وفي قول المص عندالاكثر بل نظر الظاهر ان الاكثر على انهما مترادفان قال
البدر الدماميني في التحفة ظاهر كلام الاندلسي في شرح المفصل انه راي الجميع لانه قال في باب المبتدأ
والخبر الكلام والجملة في اصطلاحهم مترادفان انتهى وفي الاشباه والنظائر قال الشيخ محب الدين ناظر

فان بدأت باسم فاسمية نحو زيد قام وان تصوموا خير لكم

الجيش الذي يقتضيه كلام النحاة ترادف الكلام والجملة في الدلالة يعني كلما صدق احدهما صدق الاخر
فليس بينهما عموم وخصوص انتهى فظهر ان الاكثر على الترادف نعم قال الشيخ جمال الدين بن هشام في المغني و
الكلام اخص من الجملة لا مرادف لها فان الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن
السكوت عليه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدأ وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة احدهما نحو
ضرب اللص واقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما وبهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من
الناس والصواب انها اعم اذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجزاء جملة الصلة وكل
ذلك ليس مفيدا فليس كلاما انتهى قال العلامة السيوطي وقد نازعه بعضهم في ذلك وادعى ان الصواب ترادف
الكلام والجملة انتهى واجاب ناظر الجيش عما ذكره في جملة الشرط ونحوها بان اطلاق الجملة عليها اطلاق مجازي من
باب اطلاق الشيء على ما كان عليه واجاب غيره بان تخلف الحكم في جملتي الشرط والجزاء لا يقدح في كون كل جملة مركبة يفيد
المراد في الاعم الاغلب هذا كقولهم ان المبتدأ مقدم رتبة الطرح انه في الاعم الاغلب فلا يقدح ما يعرض من التقدم
المانع في بعض الصور نحو جاءني الذي مررت به زيد للاحتياج الى القيد وله نظائر وكذا ذكر الدماميني في شرح
المغني ما محصله ان الخلاف في المسألة اصطلاحي ولا مشاحة في الاصطلاح وما زعمه الشمني في ذلك التحقيق ما قال
الدماميني تنبيهان الاول انما قيدنا الاسناد في حد الجملة هو قضية كلام جماعة في مثل هذا المقام اذ لو اريد
بالاسناد النسبة التامة كانت الجملة كالكلام في اعتبار الافادة فلا يتفرع عليه قوله فهي اعم من الكلام لكن قال بعضهم
تقييد الاسناد بالمقصود فقط يلزم منه انتقاض التعريف بالمركب المشتمل على نسبة ناقصة كغلام زيد واخبار بعض
المحققين تفسير الاسناد هنا بالنسبة التامة والمقصود كون المركب الذي هو الجملة مشتملا على الاسناد حالا
او اصلا فلا تكون الجملة كالكلام في اعتبار الافادة فتامل الثاني قال الشيخ شيوخنا الخرشي في شرح التسهيل
للمصنف ربما افهم كلام بعضهم ان الجملة اخص من الكلام وفيه نظر انتهى قال تلميذه شيخنا العلامة محمد الشامي
ما فهمه كلام بعضهم نظر الى ان القرآن يطلق عليه الكلام ولا يطلق عليه الجملة ووجه النظر ان المانع من اطلاق
الجملة على القرآن شرعي لانها بمعنى الاجمال واشعارها به لا لغوي انتهى فتامل فان بدئت اي صدرت الجملة باسم صريحا
كان او غيره فاسمها جملة اسمية اي فتسمى اسمية نسبة الى الاسم لتصديرها به ولا فرق بين ان يكون ذلك الاسم محكيا
نحو زيد قام وهيهات العقيق وقائم الزيدان عند من جوزه والتمثيل بنحو زيد قام الجملة الاسمية لا غير هو قول الجمهور
لعدم ما يطلب الفعل وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك كونها فعلية على الاضمار والتفسير والكوفيون على التقديم
والتأخير فهو ولا نحو قوله تعالى وان تصوموا خير لكم اي صومكم خير لكم لان المؤول كالصريح في الحكم والمراد بالتقدم

شيخ

ما زيدا قائما فانه لا عبرة بالحروف وبفعل ففعلية كقام زيد وهل قام زيد وهلا زيدا ضربته ويا عبد الله وان احد من المشركين استجارك والفلك ما

المسند او المسند اليه فلا يقصر في التسمية ما تقدم من الحروف لغرض ما نحو اقائم الزيدان وان زيدا اخوك ولو
غير الاعراب بالمعنى ان زيدا قائم ولعل اباك منطلق وما زيد قائما اذ لا عبرة بالحروف في ذلك فالجملة المذكورة
كلها اسمية لكونها مبدوءة بالاسم بالمعنى المذكور ولو بدئت بفعل متصرفا كان او جامدا تاما او ناقصا فاسمها جملة
فعلية اي تسمى فعلية نسبة الى الفعل لتصديرها به كقام زيد وضرب اللص وعسى زيد ان يقوم وكان زيد
قائما وظننته قائما ويقوم زيد وقم وهل قام زيد بما تقدم فيه الحروف فلا عبرة به كما تقدم والمعتبر في
الصدر ما هو صدر في الاصل فلا يقصر ايضا تقدم المعمول الموجب او الجائز فنحو كيف جاء زيد واياك نعبد
ففريقا كذبتم فاي ايات الله تنكرون جملة فعلية لان هذه الاسماء في نية التاخير وكذا نحو هلا زيدا ضربته ويا عبد
الله وان احد من المشركين استجارك والانعام خلقها والليل اذا يغشى لان صدورها في الاصل افعال والتقدير
هلا ضربت زيدا وادعو عبد الله وان استجارك احد وخلق الانعام واقسم بالليل والمقدر كالمذكور في الحكم
تنبيهان الاول زاد ابن هشام في اقسام الجملة الظرفية وهي المصدرة بظرف او جار ومجرور نحو اعندك زيد وفي
الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا باستقر المحذوف ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما وسياتي
تفصيل الاقوال في هذه المسئلة في محله ان شاء الله وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية والصواب انها من
قبيل الفعلية لما مر الثاني قال ابن هشام في المغني مما يجب على المسئول عنه ان يفصل فيه لاحتماله الاسمية والفعلية
لاختلاف التقدير او لاختلاف النحويين ولذلك امثلة احدها ان يكون صدر الكلام نحو اذا قام زيد فانا اكرمه
هذا مبني على الخلاف في عامل اذا فان قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية واذا تقدمت من تاخير وما بعد اذا
متمم لها لانها مضاف اليه ونظير ذلك قولك يوم يسافر زيد انا مسافر وعكسه قوله فبينما نحن نرقبه اتانا
اذا قدرت الف بينما زائدة وبين مضافة للجملة الاسمية فان صدر الكلام جملة فعلية والظرف مضاف الى
الجملة الاسمية وان قلنا العامل فيها فعل الشرط واذا غير مضافة فصدر جملة فعلية قدم ظرفها كما في
متى تقم فانا اقوم الثاني افي الدار زيد واعندك عمرو فانا ان قدرنا المرفوع مبتدأ او مرفوعا بمبتدأ محذوف
كائن تقديره او مستقر فالجملة اسمية ذات خبر في الاولى وذات فاعل مغن عن الخبر في الثانية وان قدرناه فاعلا
باستقر ففعلية او بالظرف فظرفية الثالث نحو يومان في نحو ما رايته مذ يومان فان تقديره عند الاخفش
والزجاج بيني وبين لقائه يومان وعند ابي بكر وابي علي امد انتفاء الرؤية يومان وعليهما فالجملة اسمية
لا محل لها ومذ خبر على الاول ومبتدأ على الثاني وقال الكسائي وجماعة مذ كان يومان فمذ ظرف لما قبلها
وما بعدها جملة فعلية حذف فعلها وفي محل خفض قال الحوفي المعنى من الزمان الذي هو يومان ومنذ من

من حروف الابتداء ومذ الظرفية واقعة على الزمان وما بعدها جملة اسمية حذف مبتدئها ولا محل
لها لانه صلة الرابع ماذا صنعت فانه يحتمل معنيين احدهما ما الذي صنعته فالجملة اسمية قدم
خبرها عند الاخفش ومبتدئها عند سيبويه والثاني اي شيء صنعت فهي فعلية قدم مفعولها فان قلت
ماذا صنعته فعلى التقدير الاول الجملة بحالها وعلى الثاني يحتمل الاسمية بان يقدر ماذا مبتدأ و
الفعلية بان تقدره مفعولا لفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون تقديره بعد ماذا لان الاستفهام
له الصدر الخامس ابشر يهدوننا فالارجح تقدير بشر فاعلا بيهدي محذوفا والجملة فعلية ويجوز
تقديره مبتدأ وتقدير الاسمية في ءانتم تخلقونه ارجح منه في ابشر يهدوننا لمعادلتها للاسمية
وتقدير الفعلية في قوله فقلت اي سرت ام عادني حلم اكثر رجحانا من تقديرها في ابشر يهدوننا
لمعادلتها الفعلية السادس نحو قاما اخواك فان الالف ان قدرت حرف تثنية كما ان التاء حرف
تانيث في قامت هند او اسما واخواك بدل منها فالجملة فعلية وان قدرت اسما وما بعدها مبتدأ
فالجملة اسمية قدم خبرها السابع نعم الرجل زيد فان قدر نعم الرجل خبرا عن زيد فاسمية وان قدر
زيد خبر المحذوف فجملتان فعلية واسمية الثامن جملة البسملة فان قدر ابتدائي بسم الله فاسمية
وهو قول البصريين او ابدأ بسم الله ففعلية وهو قول الكوفيين وهو المشهور في التفاسير و
الاعاريب التاسع قولهم ما جاءت حاجتك فانه يروى برفع حاجتك فالجملة فعلية وبنصبها
فالجملة اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار فعلى الاول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثاني ما
مبتدأ واسمها ضمير ما وانث حملا على معنى ما وحاجتك خبرها ونظير ما هذه في قولك ما انت وموسى
فانها ايضا تحتمل الرفع والنصب الا ان الرفع على الابتدائية او الخبرية على خلاف سيبويه والاخفش
وذلك اذا قدرت موسى عطفا على انت والنصب على الخبرية او المفعولية وذلك اذا قدرته مفعولا
معه اذ لا بد من تقدير فعل حينئذ اي ما تكون او ما تصنع ونظير ما هذه في الوجهين على الخلاف المتقدم
كيف انت وموسى الا انها لا تكون مبتدأ ولا مفعولا به فليس للرفع الا توجيه واحد واما النصب
فيجوز كونه على الخبرية او الحالية العاشر الجملة المعطوفة من نحو قعد عمرو وزيد قام والارجح الفعلية
للتناسب وذلك لانه عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين فيه ايرجح فيه الفعلية نحو موسى
اكرمه ونحو زيد ليقم وعمرو ولا يذهب بالجزم لان وقوع الجملة الطلبية خبرا قليل الى هنا كلام المغني
ثم الجملة بالنسبة الى الوصفية وعدمها قسمان لانها ان وقعت خبرا عن مبتدأ فسمها جملة صغرى وان كان

خبر المبتدأ فيها اسمية جملة فكبرى نحو زيد قام ابوه فقام ابوه صغرى والجميع كبرى وقد تكون صغرى وكبرى باعتبارين كما في نحو زيد ابوه غلامه منطلق وقد لا تكون صغرى ولا كبرى كقام زيد

خبر المبتدء فيها اى في الجملة جملة اسمية او فعلية فكبرى نحو قولك زيد قام ابوه وابوه قائم فقام ابوه او ابوه قائم جملة صغرى لانها وقعت خبرا عن مبتدء وهو زيد والجميع من المبتدء والجملة التى هى خبره جملة كبرى لان خبر المبتدء فيها جملة وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين كما في نحو زيد ابوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه منطلق صغرى لا غير لانه خبر وابوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق وصغرى باعتبار جملة الكلام قال ابن هشام ومثله لكنا هو الله ربى اذ الاصل لكن انا هو الله ربى ففيها ايضا ثلث مبتدءات اذا لم يقدر هو ضمير له سبحانه ولفظ الجلالة بدلا منه او عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب بل قدر ضمير شان وهو الظاهر ثم حذفت همزة انا حذفا اعتباطيا وقيل حذفا قياسيا بان نقلت حركتها ثم حذفت ثم ادغمت نون لكن في نون انا تنبيهان الاول الجملة الكبرى كما تكون مصدرة بالمبتدأ كما مر تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم ابوه فتفسير المصنف شامل لذلك واما تفسير غيره بانها الاسمية التى خبرها جملة فغير مطرد لخروج المصدرة بالفعل الثانى قال ابن هشام في المغنى قد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها ولهذا النوع امثلة احدها نحو انا اتيك به اذ يحتمل ان يكون فعلا مضارعا ومفعولا وان يكون اسم فاعل ومضافا اليه مثل وانهم اتيهم عذاب وكلهم اتيه يوم القيمة فردا ويؤيده ان اصل الخبر الافراد وان حمزة يميل الالف من اتيك وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من همزة الثانى نحو زيد قائم ابوه اذ يحتمل ان يقدر ابوه مبتدءا وان يقدر فاعلا بقائم الثالث نحو زيد في الدار اذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر الرابع نحو انما انت سير اذ يحتمل تقدير تسير وتقدير سائر وينبغى لمن يجرى هنا الخلاف الذى في المسئلة قبلها انتهى قال الدمامينى يشير الى الخلاف الذى يجرى فيما يتعلق به الظرف من نحو زيد في الدار هل هو فعل نظرا الى ان الاصل في العمل الافعال فعند الاحتمال يكون تقدير ما هو الاصل اولى ثم فاعل مثلا نظرا الى انه خبر واصل الخبر ان يكون مفردا فعند التردد يقدر ما هو الاصل وهذا الخلاف معروف ولم يذكره المصنف في المسئلة واحال عليه لشهرته وفي قوله وينبغى اشعار بانه لم يصرحوا باجراء الخلاف في عامل المصدر من نحو انما انت سيرا وهو مثل مسئلة الظرف من غير فرق فينبغى جريان الخلاف فيه ايضا وقد لا تكون الجملة صغرى ولا كبرى كقام زيد وزيد قائم وان في الدار زيد ولعند لزيد باذا لم يصدق عليها تعريفهما تنبيهان الاول قال ابن هشام في المغنى

تتمة الجمل التي لها محل سبع وهي الخبرية والحالية والمفعول بها والمضاف اليها والواقعة جوابا لشرط جازم والتابعة لمفرد والتابعة لجملة
لها محل والتي لا محل لها سبع ايضا المستأنفة والمعترضة والتفسيرية والصلة والمجاب بها القسم والمجاب بها شرط غير جازم والتابعة لما لا محل له

٨٤٣

وقد عبر بقوله صغرى وكبرى كما فعل المص انما قلت صغرى وكبرى موافقة لهم وانما الوجه استعمال فعلى
افعل بال او بالاضافة ولذلك لحن من قال كان صغرى من فواقعها حصباء در على ارض من الذهب
وقول بعضهم ان من زائدة وانهما مضافان على حد قوله بين ذراعي وجبهة الاسد يرده ان الصحيح انه
لا يقحم في الايجاب ولا مع تعريف المجرور ولكن ربما استعمل افعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة
مطابقا مع كونه مجردا قال يهجو اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام الائم اي لئام نعلى ذلك
يتخرج البيت وقول النحويين وكذلك قول العروضيين فاصلة كبرى وفاصلة صغرى انتهى وفي هذا الجواب نظر قال
في الجامع لا يطرد ذا وبل اسم التفضيل بما لا مشاركة فيه نحو ربكم اعلم بما في نفوسكم وهو اهون عليه خلافا
للمبرد وقال ابن مالك في التسهيل استعماله عاريا دون من مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل او صفة
مشبهة مطرد عند ابي العباس والاصح قصره على السماع انتهى لكن قال ابن عقيل في شرحه الوجه ان ذلك مطرد
على ذلك المتأخرون الثاني تنقسم الجملة الى ذات وجه وذات وجهين فذات الوجهين هي اسمية الصدر فعلية العجز
نحو زيد يقوم ابوه وفعلية الصدر اسمية العجز نحو ظننت زيدا ابوه قائم وذات الوجه نحو زيد ابوه قائم وظننت
زيدا يقوم ابوه هذه تتمة في الكلام على تعداد الجمل التي لها محل منه الجمل التي لها محل من الاعراب سبع على ما
هو المشهور والحق انها تسع كما سيأتي بيانه وبدأ بالتي لها محل من الاعراب لكونها اشرف من التي لا محل لها منه الذي
عكس نظرا الى الاصل هو كون الجملة لا محل لها من الاعراب وانما كان كذلك لانها اذا كان لها محل من الاعراب فلقيامها
بالمفرد لان المعرب انما هو المفرد والاصل في الجملة ان لا تكون مقدرة بالمفرد وهي اي الجمل السبع التي لها محل
من الاعراب احدها الجملة الخبرية وتسمى الواقعة خبرا والثانية الجملة الحالية وتسمى الواقعة حالا والثالثة الجملة
المفعول بها والرابعة الجملة المضاف اليها والخامسة الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم والسادسة الجملة التابعة
لمفرد والسابعة الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب سبع ايضا والجمل التي لا محل لها من الاعراب الجمل سبع
ايضا احدها المستأنفة ويعبر عنها بالابتدائية وقد عبر به المص في ما يلي والثانية الجملة المعترضة والثالثة
الجملة التفسيرية وتسمى المفسرة والرابعة الجملة الصلة والخامسة الجملة المجاب بها القسم والسادسة الجملة المجاب
بها شرط غير جازم والسابعة الجملة التابعة لما لا محل له من الاعراب عند وصولنا الى هذا الموضع من الشرح عن لي
نظمها فقلت مستعينا بالله الجمل المعربة المحل سبع على المشهور فاشمل خبرية وما قد وقعت حالا او
مفعولا بها قد اوقعت وما اليها قد اضيف وكذا جواب شرط جزمه بالفا واذا وما انت ابع لمفرد او جملة
لها محل فاعدد اما التي ليس لها محل فسبع ايضا وهي ما سأتلو الابتدائية التي جرت معترضا بها وما فسرت

وصلة

وصلة الموصول والجواب القسم وما بها يجاب شرط ان للفعل غير جازم وما انت تابعة لعادم محل اعراب
فخذها كلها منظومة في نسق واشكل لها ونظمها الشيخ بدر الدين ابن ام قاسم المرادي فقال جمل اتت لها
محل معرب سبع لان حلت محل المفرد خبر بها حالية محكية وكذا المضاف لها بغير تردد ومعلق عنها وتابعة
لما هو معرب او ذو محل فاعدد وجواب شرط جازم بالفاء او باذا وبعض قال غير مقيد واتتك سبع
ما لها من موضع صلة وعارضة وجملة مبتدي وجواب اقسام وما قد فسرت في اشهر والخلف غير مبعد
وبعيد تخصيص وغير معلق لا جازم وجواب ذلك اورد وكذاك تابعة لشيء ما له من موضع فاحفظه غير
مفند هذا تفصيل الجمل التي لها محل من الاعراب مع بيان مواضعها والجمل التي لا محل لها مع بيان كل واحد من
القسمين الجملة الاولى مما له محل من الاعراب الجملة الخبرية وهي التي تقع خبر المبتدا او لاحد النواسخ المقدم
ذكرها ومحلها من الاعراب الرفع في باب المبتدا نحو زيد ابوه قائم وباب ان نحو ان زيدا ابوه قائم وباب لا التي
لنفي الجنس نحو لا رجل بيته قوم يخبر او النصب في باب كان نحو كانوا يظلمون وباب كاد نحو وما كادوا
يفعلون وباب ما ولا المشبهتان بليس نحو ما زيد ابوه قائم ولا رجل يصدق تنبيهان الاول قال ابن هشام
الخلاف في نحو زيد اضربه وعمرو هل جاءك فقيل محل الجملة التي بعد المبتدا رفع على الخبرية وهو الصحيح وقيل
نصب بقول مضمر هو الخبر بناء على ان الجملة الانشائية لا تكون خبرا انتهى قال الدماميني وفيهما القول الا
بتعين النصب اذ يجوز ان يقدر مفعولا فيه كذا فيكون المحكي في محل رفع على انه نائب عن الفاعل ولا يجوز ان
يقدر اقول فيه كذا فيكون في محل نصب انتهى قلت والخلاف في وقوع الجملة الانشائية خبرا مشهور وفي
المسئلة ثلثة اقوال احدها منع وقوع الانشائية خبرا وهو قول جماعة من الكوفيين منهم ابن الانباري نظرا
الى ان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب قال غير واحد من المحققين وهو وهم نشاء من اشتراك لفظ الخبر بين
ما يقابل الانشاء وبين خبر المبتدا قال ابن هشام لاتفاقهم على ان هذا اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب
انما هو من صفات الكلام وعلى جواز ابن زيد وكيف عمرو وقال الرضي ليس الخبر عند النحاة ما يحتمل الصدق
والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا ففي قولك زيد عندك يسمون الظرف خبرا مع انه لا يحتمل
الصدق والكذب قال ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز
الرفع في نحو قولهم اما زيد فاضربه انتهى قيل وفي هذا الاخير نظر فان اتفاق غيرهم لا يلزمهم واتفاقهم او
غيرهم ممنوع فانهم يمنعون ان يقال زيدا اضربه انتهى الثاني جواز الوقوع بتاويل قول محذوف هو الخبر
فاذا قلت زيد اضربه فالتقدير زيد اقول لك اضربه ومقول فيه اضربه فالجملة محكية به وهو قول ابن السراج

وانما التجأ الى ذلك هربا من توهم المقدم ذكره والثالث جواز الوقوع من غير تاويل وهو قول جماعة
منهم ابن مالك والرضي والتفتازاني وابن هشام قال ابن مالك في التسهيل لا يمتنع كونها طلبية خلافا لابن
الانباري ولا يلزم تقدير قول قبلها خلافا لابن السراج لكن قال السيد الشريف في شرح المفتاح ان التاويل
هو المشهور وقد رجحه في حواشيه بان قال لا يخفى ان المبتدأ انما وضع لينسب اليه حال من احواله فيجب ان
يلاحظ الخبر بهذه الحيثية ولنا ان لا ندعي ان الخبر يجب ان لا يكون فاما بدا او محمولا عليه بالمواطاة ايجابا
او سلبا حتى ينتقض بالامور الاعتبارية وبالجمل الواقعة خبرا وبصورة الاستفهام الداخل على المبتدأ بل نكتفي
بان الخبر يجب ان يكون ملحوظا من حيث انه حال من احوال المبتدأ فانه كاف في اثبات ما نحن بصدده ويشهد
لذلك ما نجده من الفرق بين زيدا ضربته وزيد ضربته فان زيدا في الاول مفعول به لانه لم يلاحظ الفعل معه
على وجه يكون حالا من احواله بل انما ذكر لتعيين محل الضرب وفي الثاني مبتدأ لانه لوحظ معه الفعل من
حيث انه حال من احواله ولا شك ان نحو اضرب في قولك زيدا اضربه ليس من احوال زيد اذا جرى على ظاهره كما في قولك
اضرب زيدا واما اذا اول بمقول في حقه اضربه على معنى انه يستحق ان يؤمر بضربه فقد صار ملحوظا من حيث
انه حال لزيد وفيه مبالغة يعرى عنها قولك اضرب زيدا لانك هناك امرت بضربه واشرت الى انه مستحق لذلك
وقس عليه نحو قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم اي مقول في شانكم هذا الدعاء اي تستحقون لان يدعى عليكم به
واما مثل اين زيد ومتى القتال فليس مما نحن بصدده لان الاستفهام هنا داخل في الحقيقة على النسبة بين
المبتدأ المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده اذ المعنى ازيد حصل في الدار او السوق فلا يتصور تقدير القول
اذ لم يقع الانشائية خبرا للمبتدأ وليس المعنى زيد احصل في الدار ام في السوق الا ترى انه لو قدر باسم الفاعل
كان الاستفهام داخلا في المبتدأ حقيقة ولولا هذا لما وجب تقديم الكلمة المتضمنة للاستفهام على
المبتدأ هنا بخلاف زيد اين هو فانه لا يجب تقديم الاستفهام على زيد لانه وقع في صدر الجملة الواقعة خبرا
فوجب تقدير القول واما في اين زيد فانما وجب التقديم لان الاستفهام متعلق بالنسبة التي هي بين زيد وخبره
المقدر معنى كانه قيل ازيد في الدار او في السوق كما تقدم فلا وجه لتقدير القول انتهى الشافي قال العلامة
الكافيجي لا يسوغ الاخبار بجملة ندائية نحو زيد يا اخاه ولا مصدرة بلكن او بل او حتى بالاجماع في كل ذلك
ولا بد فيها اي في الجملة الخبرية من ضمير يربطها بما هي خبر عنه لان الجملة من حيث انها جملة كلام مستقل فاذا
قصد جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر ليكون الجميع كلاما واحدا والا لم تحصل
الفائدة لو قلت زيد قام عمرو ومطابق لما يعود اليه في الافراد والتذكير وفروعهما نحو زيد جاء ابوه وهند

قام ابوهما والزيدان والهندان قام ابوهما والزيدون قام ابوهم والهندات قام ابوهن او مذكور كزيد
ضربته او محذوف مقدر ان علم وجر بمن التبعيضية كالسمن منوان بدرهم اى منه وبفي الظرفية كقوله
فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر اى نساء فيه ونسر فيه او مسبوق بمماثل لفظا ومعنى كقوله
اخي فالذي يوحي به انت مفلح فلا تك الا في الفلاح منافسا اى انت مفلح به او باضافة اسم فاعل كقوله
سبل المعالي بنو الاعلين سالكة والارث اجدر من يحظى به الولد اى سالكوها وشنع لك بعضهم او نصب
بوصف نحو الدرهم انا معطيك اى معطيكه وهو قليل او نصب بفعل تام متصرف في المبتدا كل كقراءة
ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى بيت الكتاب تلك كلهن قتلت عمدا فاخزى الله ذا بعة
تعود وقول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع قالوا لان كل لو نصب للزم وقوعه
مفعولا وهو ممتنع لانها اذا اضيفت الى المضمر لم تستعمل الا مبتدا او تاكيدا كما في قوله تعالى ان
الامر كله لله ولا يجوز ان يكون توكيدا في البيتين لان المؤكد بها نكرة قال ابن مالك وكذا ما اشبه كلا
في العموم والافتقار نحو ايهم تسئلني اعطه ورجل يدعو الى الخير اجيبه عطيته او اجيبه الاول شرطا جزم
الفعلين وموصول ان رفعهما والثاني مشبه بالشرط يحتاج الى جملة تكون صفة له لتتم بها معناه كما
يتم بالشرط معنى اسم الشرط وكما يتم بالصلة الموصول قال ابو حيان لا اعلم له سلفا في ذلك ويضعف
ان كان المبتدا غير ذلك كقراءة السلمي افحكم الجاهلية يبغون بالرفع اى لا يبغونه وقوله وخالد
يحمد ساداتنا بالحق لا يحمد بالباطل برفع خالد وساداتنا اى يحمده ساداتنا واما المرفوع فقد
صرح غير واحد منهم ابن مالك وابو حيان والرضي بمنع حذفه لانه عمدة وانما حذف في الصلة في بعض
الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدا واجاز بعضهم حذفه مبتدا كما في قوله تعالى ان هذان
لساحران عند من قدر ان هذان لهما ساحران ونقل في المغني عن ابن عصفور جواز حذفه في نحو زيد هو
القائم قال مع قوله هو وغيره انه لا يحذف العائد في نحو جا الذي هو في الدار لانه لا دليل على المحذوف
تنبيه قال ابن هشام قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط وذلك في ثلاث مسائل احدها
ان يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمرو فهو او ثم هو والثانية ان يعاد العامل نحو زيد قام عمرو وقام
هو والثالثة ان يكون بدلا نحو حسن الجارية اعجبتني هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد
على الجارية وهو في التقدير كانه من جملة اخرى وقياس قول من جعل العامل في البدل هو العامل في
المبدل منه صحة المسئلة انتهى الا اذا اشتملت الجملة التي هي خبر على المبتدا لفظا ومعنى فقط فلا

يحلج

او على شامل له او على اشارة اليه او نفس المبتداء

محتاج الى ضمير بل هذا الاشتمال كاف في ربط الجملة بما هي خبر عنه فالاول نحو الحاقة ما الحاقة فالحاقة
الاولى مبتداء وما اسم استفهام مبتدء ثان والحاقة الاخيرة خبرها والجملة خبر المبتدء الاول والرابط
بينهما اشتمالها عليه معنى لفظا والاصح ان ذلك ليس ضعيفا كما قال سيبويه ولا خاصا بالشعر كما قال الاعلم
ولا بمقام التهويل والتفخيم وان كان اكثر ما يقع في ذلك نحو القارعة ما القارعة واصحاب اليمين ما اصحاب
اليمين والثاني نحو زيد جائني ابو عبد الله كنية له اجازه الاخفش وثعلب وخرج عليه ومنعه سيبويه والجمهور
واستدل المجيز بقوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين فالذين مبتدء وجملة
يمسكون بالكتاب صلة الذين وجملة واقاموا الصلوة معطوفة على الصلة وجملة انا لا نضيع اجر المصلحين
خبر المبتدء والرابط بينهما اشتمالها عليه معنى فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب فيه رد بمنع كون الذين
مبتدء بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلحين اعم من المذكورين
او الضمير المحذوف اي منهم او الخبر محذوف والجملة قبله دليل والتقدير ماجورون قاله في المغني او اشتملت
على شامل له اي للمبتدء فهذا الاشتمال ايضا مغن عن الضمير نحو زيد نعم الرجل فزيد مبتدء وجملة نعم الرجل
خبره والرابط بينهما اشتمال الجملة على الجنس الذي يشمل زيدا وغيره وهو الرجل اذ اللام فيه للجنس المستغرق
على ما هو المشهور ويلزم عليه جواز زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون لان الجملة مشتملة على شامل للمبتدا
ولا قائل به وقيل الرابط اشتمال الجملة على المبتدا معنى بناء على قول الاخفش في صحة تلك المسئلة وعلى القول
بان ال في نعم وبئس للعهد لا للجنس او اشتملت على اشارة اليه اي المبتدا فيقوم هذه الاشارة مقام الضمير
في الربط نحو قوله تعالى والذين كذبوا باياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار ولباس التقوى ذلك خير اذا
قدرت ذلك مبتدءا لا تابعا للباس وخص ابن الحاج في المسئلة بكون المبتداء موصولا او موصوفا والاشارة
اشارة البعيد فيمتنع عنده زيد قام هذا لا نعين زيد قام ذلك المانع والحجة قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد
كل اولئك كان عنه مسئولا كذا في المغني وعبارة الازهري في النقل عن ابن الحاج اكثر ما ورد فيه ذلك اذا
كان المبتدء موصولا او موصوفا فيحتاج الى عائد بلفظ الاشارة المستعمل للبعد كذلك وذلك لئلا
يكون له موضع ليس للضمير لانه لا يلي الضمير ولا يدل على البعد ظاهر هذا انه لا يمتنع عنده في غير ذلك وما كان
قليلا بل مفهومه ان ذلك كثير او كانت الجملة نفس المبتدا في المعنى فلا تحتاج الى الضمير لارتباطها به بلا
ضمير لانها هو نحو قل هو الله احد اذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا على اظهر الوجهين من ان هو ضمير الشان
وهي ضمير القصة وكما في قولك منطوقي حسبي الله تعالى التحقيق ان هذا ليس الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ

كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة نبه عليه المرادي وغيره تتمة ويغني عن الضمير
في الربط اربعة امور احدها العطف بفاء السببية لجملة ذات ضمير على جملة خالية منه في الخبر او
بالعكس فالاول نحو زيد يطير الذباب فيغضب ففي يغضب ضمير عايد على زيد قال والثاني غير محرر لان الماء
مادة فينبغي ان يجمع فيغرق كذا قالوا قال ابن هشام وهو محتمل لان يكون اصله يجمر الماء عنده
فيكشف عنه قال الدماميني لكن ما قالوه اظهر لان الحذف خلاف الاصل ولا ضرورة تدعو اليه والثاني
كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ففاء السببية نزلت الجملتين منزلة الجملة
الواحدة ولهذا اكتفي فيهما بضمير واحد وتح فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعين خبرا نحو
ان قام يغضب عمرو والمحل لذلك المجموع فالرابط في الموضعين في الحقيقة هو الضمير فيغني زيد يطير
الذباب فيغضب زيد لما يطير الذباب فيغضب نص عليه في المغني قال وهو بديع وسبقه الى ذلك ابن ابي
الربيع وفي الارتشاف عن ابن الحاج وجدت في الاسئلة التي سئل عنها ابن ولاد ابا اسحق الزجاج قال
لا يجوز زيد يطير الذباب فيغضب عند البصريين ويجوز عند الكوفيين انتهى وفيه عن ابن عصفور ان الربط
بالفاء متفق عليه الثاني العطف بالواو عند هشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها ونحو زيد قام
وقعدت هند بناء على ان الواو للجمع فالجملتان كالجملة كمسئلة الفاء وانما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل
بدليل جواز هذا قائم وقاعد دون هذان يقوم ويقعد قاله في المغني الثالث الشرط المشتمل على ضمير هو
الرابط في الحقيقة مدلول على جوابه بالخبر كزيد يقوم عمرو ان قام الرابع ال النائبة عن الضمير وهو قول
الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي
الماوى اي ماواه ومن منع قدر هي الماوى له تنبيه اختلفوا في الرابط في قوله تعالى والذين يتوفون منكم
ويذرون ازواجا يتربصن على اقوال احدها انه النون والتقدير وازواج الذين على حذف المبتدا المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه وهو الذين فالرابط النون العايد على المبتدا المحذوف الثاني انه كلمة هم
محذوفة هي وما اضيف اليها على التدريج وتقديرها اما قبل يتربصن اي ازواجهم يتربصن وهو قول
الاخفش وقيل المبرد واما بعده اي يتربصن بعدهم وهو قول الفراء وقيل الاخفش الثالث انه الضمير
القائم مقام الظاهر المضاف للضمير والاصل يتربصن ازواجهم فجيء بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن
فامتنع ذكر الضمير الذي اضيف اليه الظاهر لان النون لا تضاف لكونها ضميرا وحصل الربط بالضمير
المذكور وقيل التقدير مما يتلى عليكم حكم الذين فالظرف خبر مقدم والمبتدا هو المضاف المحذوف اي حكم الذين

يتوفون منكم ثم ابتدأ تربصن بتقدير ليتربصن فلا اخبار بالجملة حتى يحتاج لرابط ونقل الطيبي في
حاشية الكشاف هذا القول عن سيبويه وضعفه بانه فيه حذف خبر مقدم ومبتدأ مؤخر و
تقديم وتأخير وهو تكلف الجملة الثانية من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة الحالية وهي الواقعة
حالا ومحلها من الاعراب النصب وشروطها ثلثة احدها ان تكون خبرية منسوبة الى الخبر نسبة الفرد
الى الكلية لانها خبر لكن هذا باعتبار الاصل دون الحال كما سيأتي في التنبيه على هذا على بابها ولا يجوز
ان تكون انشائية لانها وان كانت كخبر المبتدأ في المعنى الا انها حكم خبري لانها بمنزلة القيود تكون ثابتة باقية
مع ما قيدتها والانشاء لا خارج له بل يظهر له مع اللفظ ويزول بزواله فلا يظهر تصلح للقيد ولذا لا يقع
الانشاء شرطا ولا خبرا ولا صفة الا شاذا هكذا قرره الحديثي في شرح الحاجبية وقال الرضي انما وجب كونها
خبرية لان مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال والانشائية اما
طلبية او ايقاعية بالاستقراء والطلبية لا يتحقق حصول مضمونها فكيف يخصص مضمون العامل بوقت
حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت واشتريت وتزوجت فغير منظور فيها الى وقت يحصل فيه
مضمونها بل المقصود بها مجرد الايقاع وهو مناف للصدق لو وقع بل يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ
ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه انتهى وحكى ابن هشام الاجماع على ان الحالية لا تكون الا
خبرية قال واما قول الامين المحلي ولا تضجر مطلب فان الطالب ان ضجر ان لا ناهية والواو للحال فخطأ
والصواب انها عاطفة اما مصدر اي يسبك من ان والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق اي ليكن منك طلب
وعدم ضجر او جملة على جملة وعلى الاول ففتحة تضجر اعراب ولا نافية للنصب مثلها في قولك ائتني ولا اجفوك
بالنصب وعلى الثاني فالفتحة للتركيب والاصل لا تضجرن بنون التاكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية
والعطف مثله في واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا انتهى قال الدماميني في المنهل يجوز ان يريد هذا
القائل ان جملة النهي خبر مبتدأ محذوف والاسمية حالية ووقوع الطلبية خبر المبتدأ بالتأويل
غير منكر فالمعنى اطلب وانت منهي عن الضجر ولا خطأ اذن في كون الواو للحال ولا ناهية على ذا
اقول اذا كانت الجملة الحالية في المعنى كخبر المبتدأ فلم لا يجوز وقوعها انشائية مأولة بالخبر كما
يكون ذلك في خبر المبتدأ وكونها قيدا للعامل لا ينافي ذلك وقد صرح التفتازاني في شرح التلخيص
في قول ابي النجم مير عنه قنزعا عن قنزع جذب الليالي ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول
او كون الامر بمعنى الخبر وهذا الاخير عين ما كان قلناه انتهى وقد صرح بذلك في شرح المفتاح نص بعد

في قوله الطلب

الشريف

غير مصدّرة بحرف الاستقبال ولا بدّ من رابطة الاسمية بالواو والضمير

الشريف الجرجاني في شرحه على الكتاب المذكور ثم دعوى الإجماع على أن الحالية لا يكون إلا خبرية قدح
فيها بما نقله صاحب البسيط وغيره عن الفراء من جواز وقوع الأمر ونحوه حالا نحو وجدت الناس اخبر
تقله وأجيب بأنه على تقدير مقولا فيهم الشرط الثاني أن يكون غير مصدرة بحرف الاستقبال كالسين وسوف
ولن فلا يقال جاء زيد سيقوم أو سوف يقوم أو لن يقوم وذلك لمنافاة الحال والاستقبال في الظاهر
وإن لم يكن حقيقة إذ الحال التي نحن فيه ليس هو الحال الذي يدل عليه المضارع حتى ينافي الاستقبال
أشار إليه الرضي واعترضه الشريف الجرجاني بأن الحال الذي نحن بصدده يجامع كلا من الأزمنة الثلاثة
على السواء ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال إلا في إطلاق لفظ الحال على كل
منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال كما لا يخفى انتهى
وقرره بوجه آخر سيأتي إن شاء تعالى مع ما فيه تنبيهان الأول لخرج بهذا الشرط الجملة الخبرية الشرطية
فلا تكون حالية كما قال المطرزي لا يقع جملة الشرط حالا لأنها مستقبلة فلا تقول جاء زيد إن يسأل يعط
فإن أردت صحة ذلك جعلت الجملة خبرا عن ذي الحال فقلت وهو إن يسأل يعط ويكون الحال هي الجملة
الاسمية بمعنى فر فوله من تصدير الحال بدليل الاستقبال لأن الحال إثبات اتصاف صاحبها بمضمون
الخبر الذي هو الجملة الشرطية له وهو مقارن لزمن العامل فلا إشكال وقال صاحب اللوافي يجب
تصدير الشرطية بضمير ذي الحال إلا عند انسلاخ معنى الشرط نحو أنا آتيك إن تأتني وإن لم تأتني
أكرمك إن شتمتني واطلبه ولو بالصين انتهى قال شارحه إذ المعنى في المثال الأول آتيك على كل حال
وإلا فكيف يصح أن يكون الشيء مشروطا بأمرين متناقضين وكلمة إن في هذا الموضع لا يكون لقصد
التعليق والاستقبال وكذا كلمة لو لا تكون لانتفاء الشيء لانتفاء غيره ولا للمضي بل المراد معهما
ثبوت الحكم البتة انتهى والواو في المثالين الأخيرين قيل حالية والمعنى أكرمك وإن كان الحال أنك شتمتني
واطلب العلم ولو لم يكن بالصين ولو كان بالصين فهما كالمثال الأول وصوب ابن هشام في شرح بانت
سعاد وقيل اعتراضية وفيه نظر وفي البسيط أن الشرطية تقع حالا نحو افعل هذا إن جاء زيد
فقيل تلزم الواو وقيل لا تلزم وهو قول ابن جني وفي البسيط من الخبرية الشرطية فيقع حالا
خلافا للمطرزي انتهى الثاني قال الهوادي إذا نظرت إلى قياس قولهم في الحال المقدرة أنها هي
صفة مستقبلة يتقدر وقوعها انتهى فتدبر والشرط الثالث أنه لا بد لها من رابط يربطها
بما هي حال منه لما عرفت فالجملة الاسمية تربط بالواو والضمير جميعا الفتى بأن الربط من حيث عليه

أو بأحدهما

والفعلية إن كانت مبتدأة بمضارع مثبت بدون قد فالضمير وحده نحو جاء زيد يسرع

دلالتها على عدم ثبوت الذي هو من شأن الحال وظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة ربط نحو قوله تعالى
ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف وقوله لا تقربوا الصلوة وأنتم سكارى أو بأحدهما أي الواو فقط
نحو لئن أكله الذئب ونحن عصبة وجاء زيد والشمس طالعة وإنما جعلت الواو في هذا الباب رابطة لأنها
تدل على الجمع والغرض اجتماع الجملة الحالية مع عامل صاحبها قاله في التصريح وزعم ابن جني أنه لا بد من تقدير
الضمير فإذا قلت جاء زيد والشمس طالعة فالتقدير وقت مجيئه ثم حذف الضمير ودلت الواو عليه أو الضمير
فقط نحو ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وزعم الزمخشري أنه نادر وصرح ابن الحاجب في الكافية بضعفه
قال ابن مالك رادا على الزمخشري رحمه الله وهي من المسائل التي حرفته عن الصواب وأعجزت ناصريه عن الجواب فقد نبه في
الكشاف فجعل قوله تعالى بعضكم لبعض عدو في موضع نصب على الحال وكذا في لا معقب لحكمه قال ابن مالك وفي
انفراد الضمير عندي أقيس لأن الحال شبيهة بالخبر والنعت وليس شيء منهما يربط بالواو انتهى وقد حكي عن
الفراء مثل ما ذهب إليه الزمخشري وحكى أبو حيان أن الزمخشري رحمه الله رجع عن قوله ولا شك أن الربط بالواو
فقط أكثر من الربط بالضمير فقط صرح به ابن مالك في شرح الكافية نكتة قال ابن هشام في المغني
قلما ترد في الجملة الاسمية الحالية بغير واو في فصيح الكلام خلافا للزمخشري كقوله تعالى ويوم القيمة ترى
الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة فقال البعض من خص هذه الواو في أولها انتهى وقد تخلو الجملة من الواو
والضمير معا فيقدر الضمير نحو مررت بالبر قفيز بدرهم أي الواو وكقوله يصف غائصا لطلب اللؤلؤ انتصف
النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب لا يدري وإنما قدر الواو
مع إمكان تقدير الضمير حملا على الكثير في هذا الباب كما مر تنبيه يمتنع الواو في الجملة الاسمية الواقعة
بعد عاطف نحو قوله تعالى فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون فلا يقال أو وهم قائلون كراهة اجتماع حرفي
عطف صورة وفي الجملة الاسمية المؤكدة لمضمون جملة نحو الم ذلك الكتاب لا ريب فيه فكما لا يدخل الواو
في التوكيد في نحو جاء زيد نفسه لا تدخل هنا لأن المؤكد نفس المؤكد في المعنى ولو دخلت الواو لكان في صورة
عطف الشيء على نفسه قاله في الأوضح وشرحه وهو وارد على قضية كلام المصنف والجملة الفعلية إن كانت
مبدوءة بمضارع مثبت بدون قد فالربط بالضمير وحده نحو جاء زيد يسرع وقوله تعالى ولا تمنن تستكثر أي لا
تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا ويمتنع الواو لأنه بمنزلة اسم الفاعل في المعنى وجار عليه في الحركات
والسكون فأجري مجراه في امتناع الواو وأما ما جاء مع الواو من نحو قمت وأصك وجهه وقوله نجوت وأرهنهم
مالكا فقيل على حذف المبتدأ والواو داخلة على جملة اسمية أي وأنا أصك وأنا أرهنهم وقال الشيخ عبد القاهر

(أي معها) مع الواو نحو لم تؤذونني وقد تعلمون وما لا فكالاسمية ولا بد في الماضي المثبت من ثبوت قد ولو تقديرا

الواو فيها للعطف لا للحال والاصل فتبت وسكبت ورهنت عدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع حكاية
للحال الماضية ومعناها ان يفرض ما كان في زمان الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر بلفظ المضارع وأما
أي مع قد فترتبط بالضمير مع الواو وجوبا نحو قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون أني رسول الله اليكم فجملة
تعلمون حال من الواو في تؤذونني والا تكن الجملة الفعلية مبدوءة بمضارع مثبت بل كانت مبدوءة بمضارع
منفي او بماض مثبت او منفي فكالاسمية في انها ترتبط بالواو والضمير معا او باحدهما وهذا يقتضي جواز الاوجه
الثلاثة في ذلك كله وليس على اطلاقه فلا بد من بيانه اما المبدوءة بالمضارع المنفي فان كان النافي لا فهو كالمثبت
في لزوم الضمير والتجرد عن الواو نحو وما لنا لا نؤمن بالله وقد ورد بالواو وقد يسند على الاصح كقراءة ابن
ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون نص على ذلك في التسهيل وجعل بعضهم ترك الواو اكثر والاظهر
عدم التاويل وان كان النافي غيرها فجازت الاوجه الثلاثة والمسموع من ذلك لم ولما وما والقياس يقتضي
الجائز وأما الزمخشري فاستقبال لا مدخل له هنا وقال الاندلسي المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو كان مع
الضمير او لا قال الرضي ولعل ذلك لان نحو لم يضرب ماض معنى كما ان ضرب ماض لفظا فكما ان ضرب الماضي نفسه
للحال الظاهرة احتاج الى قد المقربة له الى الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب يحتاج الى الواو التي هي علامة
الحالية لما لم يصح قد لان قد للتحقيق وحصوله ولم للنفي انتهى وذكر في التسهيل ان المضارع المنفي بما لا يغني فيه
الواو عن الضمير وفي كلام غيره التمثيل بجاء زيد وما تطلع الشمس وأما المبدوءة بالماضي المثبت فان كان
تاليا الا لا نحو وما ياتيهم من رسول الا كانوا به يستهزئون او متلوا باو كقوله كن للخليل نصيرا جار او عدلا
ولا تشح عليه جاد او بخلا او صلة لشرط نحو لاضربنه ان اطاع وان عصى لزم الضمير والخلو عن الواو و
كانت الحال مؤكدة نحو زيد ابوك قد علمت تركت الواو ايضا وان كان غير ذلك فجازت الاوجه الثلاثة و
هذا التفصيل خلا عنه كثير من الكتب فاحفظه ولا بد في الماضي المثبت من ثبوت قد ولو تقديرا أي ولو كان
ثبوتا مقدرا اما المذكورة فكقوله تعالى أفتطمعون ان يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم وهو كثير واما
المقدرة فكقوله تعالى هذه بضاعتنا ردت الينا ونحو جاؤكم حصرت صدورهم هذا مذهب الفراء والمبرد
والفارسي وجماعة من محققي المتاخرين بل قيل جميع البصريين الا الاخفش وذهب الكوفيون والاخفش
الى انه لا حاجة الى تقدير قد حيث تفقد لفظا لكثرة وقوع الماضي حالا بدون قد والاصل عدم التقدير
لا سيما فيما كثر استعماله واختاره ابو حيان ووجه بعضهم القول بان قد انما اشترطت لتقريب الماضي من
الحال فيصلح اذ ذاك لوقوعه حالا وفيه بحث سياتي في حديقة المفرد انتهى ثم نبه [illegible]

على اطلاقه بل فيه تفصيل وذلك ان الماضي ان كان متاليا او متلوا باو وكان ترك قد اكثر من ثبوتها
نحو فما القيته الا اكرمني ولاضربن زيدا قام او قعد وقيل بل الترك واجب وان كان معه ضمير كان ثبوتها
اكثر ولجمعها الواو وقد اكثر من انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو فنحو جاء زيد قد
خرج ابوه اكثر ثم قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه فان عدم الضمير لزمت الواو وقد كقوله فجئت وقد
نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل ولا يقال جاء زيد قد خرج عمرو ولا وخرج عمرو
وقال الرضي واجاز الاندلسي على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس بوجه لعدم
السماع والقياس ايضا لكون قد لتحقيق وقوع الفعل وما لنفيه الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل من الاعراب
الجملة الواقعة مفعولا ومحلها من الاعراب النصب ان لم تنب عن الفاعل كما سيأتي وتقع مفعولا في ثلث صور
احدها ان تكون محكية بالقول ومعنى حكاية الجملة بالقول ان تحكى ومعها القول لان الجملة اذا حكي
بها القول فقد حكيت هي نفسها مع مصاحبة القول قاله البدر بن مالك نحو قوله تعالى قال اني عبد الله
فجملة اني عبد الله في محل نصب على المفعولية محكية بقال لكسر ان بعد دخول قال وهل هي مفعول
به او مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء في قعد القرفصاء اذ هي دالة على نوع خاص من القول فيه مذهبان
الاول للجمهور والثاني اختيار ابن الحاجب قال والذي غر الاكثرين انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها
بعلم في علمت زيدا منطلقا وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا انتهى قال
ابن هشام والصواب قول الجمهور اذ يصح ان يخبر عن الجملة بانها مقولة كما يخبر عن زيد في ضربت زيدا
بانه مضروب بخلاف القرفصاء في المثال فلا يصح ان يخبر عنها بانها مقعودة لانها نفس القعود واما
تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم اياه لفظا وانما الحقيقة انه مقول وملفوظ انتهى تنبيهات
الاول الاصل ان يحكى لفظ الجملة كما سمع ويجوز ان يحكى على المعنى بالاجماع فاذا قال زيد عمرو منطلق
فلك ان تقول قال زيد عمرو منطلق ولك ان تقول قال زيد عمرو منطلق او المنطلق عمرو فان كانت الجملة
ملحونة حكيت على المعنى بالاجماع فتقول في قول زيد عمرو قائم بالرفع بالجر قال زيد عمرو قائم وهل يجوز
الحكاية على اللفظ قولان صحح ابن عصفور المنع قال لانهم اذا جوزوا المعنى في المعربة فينبغي ان يلتزموه
في الملحونة الثاني اذا حكيت كلام متكلم عن نفسه نحو انطلقت فلك ان تحكيه بلفظه فتقول قال
فلان انطلقت وانه انطلق وهو منطلق الثالث هل يلحق بالقول في هذا الباب ما يرادفه كالدعاء
والنداء وكل ما في معنى القول فاذا وقع بعده نحو دعا وتوصى ونحوهما جملة كقوله ونادى نوح ابنه يا بني

صح

ادكبه معنا دعوا الله مخلصين له الدين لئن انجيتنا ووصّى بها ابراهيم بنيه ويعقوب يا بنيّ فهل هي
محكية بما قبلها من الافعال اجراء لها مجرى القول ام نصبت بقول مقدر ذهب الكوفيون الى الاول
والبصريون الى الثاني ويشهد لهم التصريح بالقول في نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي
نحو اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب اني وهن العظم مني الرابع قال ابن بابشاذ في شرح الجمل من احكام
هذه الجملة المحكية انه لا يجوز نعت اسمائها ولا تاكيدها ولا العطف عليها لان هذا كله يخرجها
عن نفس الحكاية ويؤدي الى ايقاع النعت والتوكيد على غير معنى فيلتبس ان ذلك داخل في الحكاية تقول
لمن قال زيد منطلق قال فلان زيد منطلق ولا يجوز ان تقول قال فلان زيدا الظريف منطلق ولا زيد
وعمرو منطلقان لان ذلك كله لم يقله المحكي عنه انتهى واما العطف على الجملة نفسها فجائز شوكان
المعطوف مفردا او جملة فاذا كان مفردا التنصب لفظا نحو قال اما زيد قائم ولفظا اخر واذا كان جملة
انتصب محلا كما سيأتي الخامس قال ابن هشام من الجمل من الجمل المحكية ما قد يخفى فمن ذلك بعد القول
نحو علينا قول ربنا انا لذائقون والاصل انكم لذائقون عذابي ثم عدل الى التكلم لانهم يتكلمون عن
انفسهم كما قال الوشاني يوم جرسويقه بكيت فنادتني هنيدة ماليا والاصل مالك ومنه في الحكاية
بعد ما فيه معنى القول ام لكم كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه لما تخيرون اي تدرسون فيه هذا اللفظ او
تدرسون قولنا هذا الكتاب الكلام وذلك اما ان يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم والاصل ان
لهم لما يتخيرون ثم عدل الى الخطاب عند مواجهتهم السادس قد تقع الجملة بعد القول غير محكية وهي
نوعان محكية بقول اخر محذوف كقوله تعالى فماذا تأمرون بعد قال الملأ من قوم فرعون ان هذا
لساحر عليم لان قولهم تم عند قوله من ارضكم ثم التقدير فقال فرعون بدليل قوله قالوا ارجه واخاه
وقول الشاعر قالت له وهو بعيش ضنك لا تكثري لومي وخلي عنك التقدير فقالت له اتذكر
قولك لي اذا لومتك في الاسراف والانفاق لا تكثري لومي فحذفت المحكية بالمذكور واثبت المحكية
بالمحذوف وغير محكية وهي نوعان دالة على المحكية كقولك قال زيد لعمرو في خاتم اتظن اني بخيلا
فحذف المقول وهو خاتم بخيل مدلولا عليه بجملة الانكار التي هي دونه وغير دالة عليها نحو ولا يحزنك
قولهم ان العزة لله جميعا والثانية ان تقع مفعولا في باب ظن فتقع مفعولا ثانيا لباب ظن نحو
ظننت زيدا يقرء فجملة يقرء من الفعل وفاعله المستتر فيه في موضع نصب على انها المفعول الثاني
لظن ووقوعها مفعولا في هذا الباب كوقوعها خبرا في باب كان وقد اجتمع وقوع الثاني من باب ظن وخبر كان

وأن جملة في قول أبي ذؤيب فإن تزعميني كنت أجهل فيكم فإني شريت الحلم بعدك بالجهل ومفعولاً ثانياً
لباب علم نحو علمت زيداً عمرو وأبوه قائم فجملة أبوه قائم في موضع نصب على أنها المفعول الثالث وإنما لم يقع
مفعولاً ثانياً في باب أعلم لأن مفعوله الثاني مبتدأ في الأصل والمبتدأ لا يكون جملة والثالثة أن تقع معلقاً عنها
العامل وقد تقدم معنى التعليق في باب أفعال القلوب وأنه لا يختص بها خلافاً لابن عصفور بل هو جار في كل فعل قلبي
فهو على الجملة في موضع المفعولين إن تعدى العامل إلى اثنين نحو قوله تعالى لنعلم أي الحزبين أحصى وفي موضع مفعول
مقيد بالجار إن تعدى به نحو أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر أيها أزكى طعاماً يسألون أيان يوم الدين
لأنه يقال فكرت فيه ونظرت فيه وسألت عنه ولكنها علقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول وهي
من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف وفي موضع المفعول الصحيح الذي تعدى لواحد نحو عرفت من أبوك لأنك
تقول عرفت زيداً وهذا على رأي ابن مالك المغاربي أي برؤيتها لأن الرؤية فيه عنده بصرية كما تقدم وفي البصرية
وسائر أفعال الحواس إنما يتعدى لواحد بلا خلاف إلا سمع المعلقة باسم عين نحو سمعت زيداً يقرأ فقيل متعدية
لاثنين ثانيهما الجملة وقيل متعدية لواحد والجملة حال أما المعلقة بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقاً نحو سمعت
الصيحة تنبيهان الأول اختلف في نحو عرفت زيداً من هو فذهب الفارسي إلى أن الجملة في موضع المفعول الثاني
على تضمينه معنى علمت واختاره أبو حيان ورد بأن التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس وذهب المبرد والأعلم
وابن خروف وغيرهم إلى أن الجملة في موضع نصب على الحال ورد بأن الجمل الإنشائية لا تقع حالاً وذهب السيرافي
وابن عصفور وابن مالك وابن الضائع وابن هشام إلى أن الجملة بدل من المنصوب ثم قال ابن عصفور هو بدل كل من
كل على حذف مضاف والتقدير عرفت قصة زيد أو أمر زيد أبو من هو ولا يحتاج إلى هذا التقدير لتكون الجملة هي
المبدل منه في المعنى وقال ابن الضائع هو بدل اشتمال ولا حاجة إلى تقدير الثاني قال ابن هشام في المغني وقال جماعة
من المغاربة إذا قلت علمت زيداً لأبوه قائم أو ما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب
على أنها مفعول ثان ونخالفه في ذلك بعضهم لأن الجملة حكمها في مثل هذا أن تكون في موضع نصب وإن لم يؤثر
العامل في لفظها وإن لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيداً أبوه قائم واضطرب كلام الزمخشري في ذلك فحكم في
موضع من الكشاف بأنه تعليق وقال في موضع آخر لا يسمى هذا تعليقاً وإنما التعليق أن يوقع بعد العامل ما يسد
مسد معموليه جميعاً كعلمت أيهما عمرو والأبدي إنه لا يفترق الحال بعد تقدم أحد المنصوبين بين مجيء ما له الصدر
وغيره ولو كان معلقاً لافترقا كما افترقا في علمت زيداً منطلقاً وعلمت لزيد منطلق وقال الدماميني فإن قلت
ما الذي يترجح من القولين المذكورين قلت كون العامل معلقاً بدليل قوله تعالى سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة

المترجح

وقد تنوب عن الفاعل ويختص ذلك بباب القول نحو يقال زيد عالم

لا ترى ان سل التي يراد بها طلب العلم لا المال انما يتعدى الى الثاني بالجار فلو كان وصول سل الى الكم كوصول ظن
في نحو ظننت زيدا ابوه منطلق لزم تعديته الى اثنين بنفسه وذلك ممتنع واذا ثبت انه علق عن الثاني
بدليل عدم وجود الجار لم يكن نصب العامل لاحد المفعولين لفظا مانعا من كونه معلقا عن الآخر انتهى وفيه
نظر ظاهر الثالث فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب جواز ظهوره في التابع تقول علمت من زيد
وعلمت لزيد قائم وعمرا قاعدا بنصب جزئي الجملة المعطوفة كما نقله الرضي عن ابن الخشاب ومنه قول كثير وما كنت
ادري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت يروى بنصب الموجعات بالكسر عطفا على محل قوله
ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت يروى بنصبه موجعات بالكسر عطفا على محل قوله ما البكا قال ابن
هشام رأيت بخط الامام بهاء الدين بن النحاس اقمت مدة اقول القياس جواز العطف على الجملة بمحل المعلق عنها
بالنصب ثم رأيته منصوصا انتهى وممن نص عليه ابن مالك ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم ان المعلق عامل في المحل
انتهى وابن النحاس المذكور هو ابو عبد الله محمد بن ابرهيم بن النحاس الحلبي النحوي المشهور وصاحب ابن مالك
واخذ منه جماعة من المشاهير منهم ابو حيان وابن نباتة وغيرهما الرابع انما يعطف على الجملة المعلق عنها
العامل مفرد فيه معنى الجملة كما تقدم من نحو علمت من زيد وغير ذلك من امور وما تقول علمت لزيد قائم
وعمرو لان مطلوب هذه الافعال انما هو مضمون الجملة فاذا كان الكلام مفردا يؤدي معنى الجملة
صح ان يتعلق به والا فلا فائدة في التصريح وقد تنوب الجملة الواقعة مفعولا عن الفاعل فيكون محلها من
الاعراب الرفع ويختص ذلك بباب القول لان الجملة انما تقع نائبة اذا اريد بها لفظها كما سيأتي وهو
غير منصور الا في باب القول نحو يقال زيد عالم فجملة زيد عالم في محل رفع على انها عن الفاعل وفي شرح
الجمل لابن بابشاذ اذا قلنا قد قيل زيد منطلق فموضع الجملة رفع لكونها مفسرة لقول مقدر كانه قد
قيل قول هو زيد منطلق ولم يجز زيد منطلق قيل لانه مفسر للفاعل اي نائبه وهو لا يتقدم على فعله
انتهى وكذا قال ابو البقاء في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا القائم مقام الفاعل مصدر وهو القول
اضمر لان الجملة بعد تفسره والتقدير واذا قيل لهم قول هو لا تفسدوا انتهى وزعم ابن عصفور ان ذلك
قول البصريين والصواب ما ذكره المصنف من ان النائب هي الجملة بعينها لانها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة
فكيف انقلبت مفسرة والمفعول به متعين للنيابة فان قلت أليس الصحيح ان الفاعل ونائبه لا يقع جملة
فكيف صح وقوع نائب الفاعل هنا جملة قلت الجملة هنا في حكم المفرد لان المراد بها لفظها دون معناها
ولهذا يقع مبتدأ نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وفي المثل زعموا مطية الكذب وبالجملة

قال

المركب

مط نصبه بارادة اللفظ اسما وكل اسم مفرد فنائب الفاعل هنا في الحقيقة مفرد لا جملة وكذا المبتدأ
في المثالين المذكورين تنبيه ما ذكره المص من اختصاص النيابة بباب القول لما تقرر هو المش وقيل
تقع ايضا في الجملة المقرونة بمعلق نحو علم اقام زيد وقيل في الجملة مط نحو علم قام زيد وهو مبني على
جواز وقوع الفاعل ونائبه جملة وفي المسئلة ثلثة اقوال احدها المنع مط وعليه الاكثر وهو المش كما ذكرنا
الثاني الجواز مط نحو يعجبني قام زيد وهو قول هشام وثعلب واحتجا بقوله وما راعني الا يسير بشرطة
الثالث التفصيل وهو ان كان الفعل قلبيا ووجد معلق عن العمل نحو ظهر لي اقام زيد صح والا فلا وهو
قول الفراء وجماعة من الكوفيين ونسبوه الى سيبويه وحملوا عليه ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه
ومنعوا يعجبني يقوم زيد وعلى هذين القولين فمن باب الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلا ونائبا عنه
ومنع الاكثرون ذلك كله واولوا ما ورد مما يوهمه فقالوا في بيت ابن يسير انه على اضمار ان وفي بدا ضمير البداء
المفهوم منه او ضمير السجن المفهوم من الفعل وقال الدماميني فما اظن ان احدا من الكوفيين ولا غيرهم
ينازع في ان من خصائص الاسم كونه مسندا اليه فيحمل ما ذكروه من جواز وقوع الفاعل جملة على ان المعنى
المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند اليه معنى وغايته ان التاويل هنا وقع بغير واسطة حرف
مصدري فهو كما يقول الكل في نحو قمت حين قام زيد من ان الجملة وقعت مضافا اليها مع ان الاضافة
من خصائص الاسم كالاسناد اليه لكن الجملة هنا ماولة عندهم بمفرد اي حين قيام زيد ولا بدع في هذا
لانه وجد مطردا في الاضافة في باب التسوية نحو سواء علي اقمت ام قعدت اي قيامك وقعودك وفي
لا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن فهشام معه من قال بقوله الحق
مثل يعجبني يقوم زيد بتلك الابواب الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة المضاف اليها
ومحلها الجر فعلية كانت او اسمية قال الدماميني لا ينبغي ان تنتظم هذه في سلك الجمل التي لها محل من الاعراب
ضرورة ان المراد منها ما يكون جملة حقيقية ولا يكون في معنى المفرد بل واقعة موقعه والمضاف اليه لا يكون
جملة حقيقة وهو لا يكون الا اسما او ما هو في تاويل الاسم قال ابن الحاجب لان المضاف اليه في المعنى المحكوم
عليه لانه منسوب اليه ولان غلام زيد في معنى زيد له غلام او مالك غلام هذا كلامه فاذا قلت يوم
قام زيد فلم تضف في الحقيقة الا الى المفرد دون الجملة انتهى وقال الشمني لا نسلم ان المراد من الجمل التي
لها محل من الاعراب ما لا يكون في معنى المفرد بل المراد منها ما هو اعم من ذلك مع ما ادعاه من الحصر وليس
بصحيح وتقع الجملة المضاف اليها بعد ظروف الزمان مضافة اليها سواء كانت مبنية او معربة منصوبة على

نحو والسلام علي يوم ولدت ونحو واذكروا اذ انتم قليل وبعد حيث ولا يضاف الى الجمل من ظروف المكان سواها والاكثر اضافتها الى الفعلية

الظرفية ام لا نحو قوله تعالى والسلام علي يوم ولدت فجملة ولدت في محل جر باضافة يوم اليها ونحو قوله
تعالى هذا يوم ينفع الصادقين وانذر الناس يوم يأتيهم العذاب ونحو قوله تعالى واذكروا اذ انتم قليل
فجملة انتم قليل في محل جر باضافة اذ اليها ومثلها اذا عند الجمهور نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله ولما
عند من قال باسميتها نحو لما جاء زيد جاء عمرو وسيأتي الكلام على ذلك في حديقة المفردات لان
الاصل فيما يضاف من اسماء الزمان الى الجمل اذ واذا فلا يضاف اليهما غيرهما الا اذا ساواهما في الابهام
او قاربهما فيما مضى وفيما يأتي وذلك ما لا يختص بوجه كوقت وحين ومدة وزمان او ما يختص
بوجه دون كنهار وصباح ومساء وغداة وعشية فلو كان الزمان محدودا بالتثنية كيومين وليلتين
لم تجز اضافته خلافا لابن كيسان لعدم التمام فلو كان غير مثنى وقد دل على استحضار ما تحته من
العدد استحضارا اوليا كاسبوع وشهر وعام وجمعة فقد نص المغاربة على جواز الاضافة ونص
غيرهم على المنع والجمع غير محدود فيجوز اضافته قال ازمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة
ان تميل مميلا وقال الاخر ليالي اقتاد الهوى ويقودني وتقع الجملة المضاف اليها بعد حيث من
اسماء المكان مضافا اليها وجوبا نحو جلست حيث جلس زيد وجلست حيث زيد جالس ولا يضاف
الى الجمل من ظروف المكان سواها وقد تقدم وجه ذلك في باب الاضافة فليرجع اليه والاستعمال الاكثر
اضافتها الى الجملة الفعلية ومن ثم رجح النصب في نحو جلست حيث زيدا اراه ثمت ويضاف
الى الجملة سوى ما ذكر سبعة اخر احدها اية بمعنى العلامة فانها تضاف جوازا الى الجملة الفعلية
المتصرف فعلها مجردا كقوله الكني الى سلمى باية اومات بكف خضيب تحت زند مدملج وقوله
باية يقدمون الخيل شعثا كان على سنابكها مداما او مقرونا بما الزائدة عند سيبويه او المصدرية
عند ابن جني وابن مالك في قوله الا من مبلغ عني تميما باية ما يحبون الطعاما او النافية في قوله
الكني الى قومي السلام رسالة باية ما كانوا ضعافا ولا عزلا هذا قول سيبويه وزعم ابن جني انها انما تضاف
الى المفرد نحو اية ملكه ان ياتيكم التابوت وان الجملة بعدها على تقدير ما المصدرية كانه راى ان الاضافة
الى الجملة انما ينبغي ان تكون في الظروف وما اشبهها بوجه انه بعيد من الظروف وانما قدرها دون ان
المفتوحة المعهودة التقدير لان الفعل لم ير منصوبا في وقت ما ولانه لا يختص بالمستقبل ورد ابن مالك عليه بقوله
باية ما كانوا ضعافا ولا عزلا قال لان تقدير ما المصدرية قبل ما النافية ممتنع والذي رايته انها تضاف
الى الجملة وجه ذلك بان الاية بمعنى العلامة مشابهة للوقت لان الوقت حادث يعلم به الحادث نحو كقولك اتيتك

طلوع الشمس أو النجم مضافا أو طلوعها آية الإتيان وعلامته فمن ثم عوملت معاملة أسماء الأوقات في جواز الإضافة
إلى الجملة ولما اشترط الفعلية وتصرف الفعل وكونه مثبتا أو منفيا بما فحمل على السماع الثاني ذو في قولهم
اذهب بذي تسلم والباء في ذلك ظرفية وذو صفة لزمن محذوف ثم قال الأكثرون هي بمعنى صاحب فالموصوف نكرة
أي اذهب في وقت صاحب سلامة أي في وقت هو مظنة السلامة وقيل إنها موصولة بمعنى الذي على لغة طيء وإعرابه
على لغة بعضهم فالموصوف معرفة والجملة صلة فلا محل لها والأصل اذهب في وقت الذي تسلم فيه ثم اتسع فيه
بحذف الجار فصار تسلمه ثم حذف الضمير فلا إضافة فيه إلى الجملة قال المرادي في شرح التسهيل وإلى نحو
هذا كان يذهب ابن الطراوة قال ابن هشام ويضعفه أن استعمال ذي موصولة بطيء ولم ينقل اختصاص هذا
الاستعمال بهم وأن الغالب عليها في لغتهم البناء ولم يسمع هنا إلا الإعراب وأن حذف العائد المجرور وهو موصوف
بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو ويشرب مما تشربون أي منه والمتعلق هنا مختلف وأن هذا
العائد لم يذكر في وقت انتهى وقد قالوا اذهب بذي تسلم فما كان كذا مقتصرا به ويختلف فاعلا اذهب وتسلم بحسب
المخاطب فيقال اذهبي بذي تسلمين واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون واذهبن بذي تسلمن الثالث و
الرابع لدن وريث فإنهما يضافان جوازا إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف ويشترط كونه مثبتا بخلافه
مع آية كقوله لزمنا لدن سالمتمونا وفاقكم فلا يك منكم للخلاف جنوح وقوله خليلي رفقا ريث أقضي لبانة
من العرصات المذكرات عهودا وقد تضاف لدن إلى الجملة الاسمية أيضا كقوله وتذكر نعماه لدن أنت يافع
قال ابن مالك في شرح التسهيل ومما ألحق من ذي التعريف لما الذي أنها تدل على مبتدأ الغاية زمانا ومكانا
فإذا دلت على مبدأ الزمان فتجري مجرى الأسماء المبهمة وأما ريث فهو مصدر راث يريث إذا أبطأ عومل
في الإضافة إلى الجملة معاملة أسماء الزمان كما عوملت المصادر معاملة أسماء الزمان في التوقيت انتهى فالأصل
في مثل قولك انتظر ريثما يفعل انتظر في مدة ريث أن يفعل ثم أنيب ريث عن المدة وأضيفت إلى الجمل كما يجوز
ذلك في المدة وذهب ابن مالك في الكافية وشرحها إلى أن الفعل بعدها على إضمار أن ويؤيده ظهورها معه لدن
في قوله وليت فلم تقطع لدن أن وليتنا قرابة ذي قربى ولا حق مسلم والخامس والسادس قول وقائل كقوله قول
يا للرجال لشيخ منا مسر عن الكهول لعل الشبانا وقوله وأجبت قائل كيف أنت بصالح حتى مللت وملني عوادي
تنبيهان الأول لم يشترط في الجملة المضاف إليها خبريتها فإن كانت الجملة اسمية وصدرت بلا التبرئة بقي اسمها
على ما كان عليه من بناء أو نصب فتقول جئتك يوم لا حر ولا برد بالجر على إضافة يوم إلى الاسم بعده لا وإن
صدرت بلا أو ما العاملتين عمل ليس لم يختلف حكمها كقوله وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

الخامسة الواقعة جوابا لشرط جازم مقرونة بالفاء او باذا الفجائية ومحلها الجزم نحو من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم
ويذرهم وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون ونحو ان تقم اقم وان قمت قمت فالجزم للفعل وحده

الثاني لا يلحق الرابط الجملة المضاف اليها الا نادرا قال ابن مالك كل مضاف الى جملة الى مفرد في الاضافة الى
مصدر من معناها ومن اجل ذلك لا يعود منها ضمير الى المضاف اليها كما لا يعود من المصدر فان سمع ذلك
عد نادرا كقوله مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد ذاك وحجتان والمعروف انه كان في الجملة ضمير
فصلت عن الاضافة وجعلت صفة كقوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله الثالث فيما يجب اضافته الى
الجمل وقد مر ذكره في باب الاضافة يجب بناؤه وغير الواجب يجوز الاعراب فيه على الاصل والبناء حملا على اذ
واذا فان كان ما وليه فعلا مبنيا ترجح البناء للمناسبة وان كان فعلا معربا او جملة ترجح الاعراب عند
الكوفيين ووجب عند البصريين وقد مر ذلك مستوفى الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب
الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم وهو ان واخواتها حال كونها اعني الجملة الجوابية مقرونة بالفاء سواء كانت
اسمية او فعلية خبرية ام انشائية او مقرونة باذا الفجائية ولا تكون الا اسمية والاداة ان خاصة كما مر
ومحلها اي الجملة من الاعراب الجزم لانها لو صدر بمفرد يقبل الجزم لفظا او محلا فالمقرونة بالفاء نحو قوله تعالى
من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فجملة لا هادي له من لا واسمها وخبرها في محل جزم جوابا لشرط جازم
وهو من ولهذا قرئ بجزم ويذرهم عطفا على محل الجملة والفاء المقدرة كالمذكورة نحو قوله من يفعل الحسنات
الله يشكرها والمقرونة باذا نحو قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فجملة هم يقنطون
في محل جزم لوقوعها جوابا لشرط جازم وهو ان واما اذا صدرت الجملة بمفرد يقبل الجزم لفظا نحو قولك ان
تقم اقم او محلا نحو قولك ان قمت قمت فالجزم فيه محكوم به للفعل وحده لا للجملة باسرها وكذا القول
في الشرط تنبيهان الاول قال الدماميني في شرح المغني الذي يظهر لي ان جملة الجزاء لا محل لها من الاعراب قط
سواء كان اقترنت بالفاء ام لا تقترن وسواء كانت جوابا لشرط جازم او جوابا لشرط غير جازم لان
الجملة انما تكون ذات محل من الاعراب اذا صح وقوع المفرد في محلها والجزاء لا يكون الا جملة ولا يصح وقوعها
مفردا اصلا ضرورة ان حرف الشرط لا يدخل الا على جملتين لاجل انعقاد السببية واللزوم بينهما فيكون
مضمون اوليهما سببا في وقوع مضمون الثانية لا ان المضمون الاول علة على ما اختاره بعضهم وكان الذي الجأهم
الى جعل جملة الجواب فيما ذكرنا ذات محل هو المحافظة على توفير ما يقتضيه اداة الشرط اما لفظا او محلا في
جوابه ان توفير ذلك انما يصح فيما يقبله والجملة ليست قابلة هنا لذلك لا بحسب اللفظ وهو ظاهر ولا بحسب المحل
اذ ليست واقعة في موضع المفرد كما قدمناه انتهى وقراءة الجزم في ويذرهم ونحوه تتعلق بشرط محذوف دل عليه
ما قبله اي وان لم يفعلوا بهم قال بعضهم ولا حاجة الى ذلك مع امكان تخصيص الاعراب بغير الجزم فقوله انما

الجملة الواقعة جواب شرط جازم

يكون

السادسة التابعة لمفرد ومحلها بحسبه نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله ونحو اولم يروا الى الطير فوقهم صافات

يكون الجملة ذات محل من الاعراب اذا وقعت موقع المفرد وهذا اسهل من مخالفة كلامهم وتاويل
بما قد مر ذلك بما لا حاجة اليه الثاني صريح كلام المص ان المحل في جواب الشرط الجازم محكوم به
لمجموع الفاء وما بعدها وصرح ابن هشام في المغني انه قول الجميع لكن وقع له عند الكلام على هذه
الجملة ان الجزم محكوم به لما بعد الفاء وتعقبه الشمني بانه لا وجه له فان المجزوم لا محل له في هذا الموضع
وكيف وهذه الفاء مانعة من جزم ما بعدها قال واما الذي ذكره الجميع فمما يتخيل على ما فيه ذلك
لان الفاء وما بعدها في الماضي الذي لو وقع موقعهما ما هو متصل بمضارع لجزم فيحكم على المجموع بانه
في محل جزم بهذا الاعتبار وهو معترض فان المضارع المجزوم لم يقع وحده موقع الفاء وما بعدها و
انما الواقع مجموع الجملة التي هو صدرها ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب غير ملاحظ فيه ما
يصحبه للزم الحكم على كثير من الجمل التي لا محل لها من الاعراب بانها ذات محل نظرا الى هذا المعنى الا ترى
ان لو وقعت جوابا لشرط غير جازم لا محل لها بالاجماع مثل اذا قام زيد فهو مكرم في انها يمكن ان تصدر
بمضارع مرفوع فتقول اذا قام زيد اكرمه فلو اعتبر ما تقدم للزم كون هذه الجملة ذات محل وهو باطل
وعلى ذلك فقس انتهى وقال الشمني اذا كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب الذي يقتضيه العامل
السابق غير ملاحظ فيه ما يصحبه لم يرد عليه هذا الذي اورده الجملة السادسة من الجمل التي لها
محل من الاعراب الجملة التابعة لمفرد ومحلها من الاعراب بحسبه اي بحسب متبوعها منصوبا كان او مرفوعا
او مجرورا وهي عند الجمهور نوعان احدهما المنعوت بها وهي في محل رفع في نحو قوله تع من قبل ان ياتي
يوم لا بيع فيه وجملة لا بيع فيه من اسم لا وخبرها في محل رفع على انها نعت ليوم وفي محل نصب في نحو قوله تع
واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون في محل نصب على انها نعت ليوم وفي محل جر في نحو
قوله تع ليوم لا ريب فيه من الآية جر على انها نعت ليوم تنبيه الجملة المنعوت بها لها ثلثة شروط شرط في
المنعوت وهو ان يكون نكرة اما لفظا ومعنى او معنى لا لفظا وهو المعرف بال الجنسية كقوله ولقد امر على اللئيم
يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني وشرطان في الجملة احدهما ان تكون مشتملة على ضمير يربطها
بالموصوف اما ملفوظ كما مر او مقدر كقوله تع واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها
شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون فانه على تقدير فيه في اربع مواضع والثاني ان تكون خبرية فلا يجوز
مررت برجل اضربه والنوع الثاني المعطوف بالحرف نحو قوله تع اولم يروا الى الطير فوقهم صافات
ويقبضن فجملة يقبضن في محل نصب عطفا على صافات وهو حال من الطير تنبيه زاد الزمخشري وابن

الجملة التابعة لمفرد

التابعة التابعة لجملة لها محل ومحلها بحسبها نحو زيد قام وقعد ابوه بالعطف على الصغرى وتقع بدلا بشرط كونها اوفى
بتادية المراد

جنى وابن مالك وابن هشام الجملة المبدلة قال نعم واسروا النجوى الذين ظلموا ثم قال هل هذا الا بشر
مثلكم افتاتون السحر قال الزمخشري هذا في محل نصب بدلا من النجوى ويحتمل التفسير وقال ابن جني في
قوله الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان جملة الاستفهام بدل من حاجة واخرى
اي الى الله اشكو حاجتين تعذر التقائهما والجمهور لم يذكروا ذلك قال ابو حيان وليس كيف يلتقيان
بدلا بل استيناف للاستبعاد انتهى ولذلك لم يذكرها المصنف الجملة السابعة من الجمل التي لها محل
من الاعراب التابعة لجملة لها محل من الاعراب ومحلها اي التابعة بحسبها اي بحسب المتبوعة مرفوعة
كانت منصوبة او مجرورة وتقع اي التابعة معطوفة نحو زيد قام وقعد ابوه بالعطف على الجملة
الصغرى وهي قام التي هي خبر في محل رفع واحترز بذلك من تقديرها معطوفة على الكبرى لانها حينئذ لا محل
لها لعطفها على مستانفة ومن تقدير الواو للحال لانها حينئذ لا تكون تابعة وتقع بدلا بشرط كونها اوفى من
الجملة الاولى بتادية المراد المعنى نحو قول الشاعر اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر
والجهر مسلما فجملة لا تقيمن عندنا في محل نصب بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من الملابسة اللزومية
وهي اوفى بتادية المعنى المراد من الجملة الاولى فان دلالتها على ما اراده من اظهار الكراهية لاقامته
بالمطابقة بخلاف الاولى فان قلت هي انما تدل على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما
اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم
ولكن صار لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وخصوصه والتاكيد بالنون دال
على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة
بخلاف الاولى قاله التفتازاني في شرح التلخيص ثم انما يصح التمثيل بهذا البيت للجملة التي لها
محل بناء على قول علماء البيان من تمثيلهم به لان الجملة الاولى والثانية محكية تابعة لها لكن قاله
ابن هشام اذا قيل قال زيد عبد الله منطلق وعمرو منطلق مقيم فليست الجملة الاولى في محل نصب
والثانية تابعة لها بل الجملتان معا في موضع نصب لا محل لواحدة منهما لان القول مجموعهما
كل منهما جزء للمقول كما ان جزئي الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول فتامله
انتهى وهذا بعينه جار في البيت فان مجموع الجملتين فيه وهما قوله ارحل لا تقيمن عندنا هو
المقول وكل واحدة من الجملتين جزء فلا يكون لها محل على مقتضى كلامه تنبيه ما ذكره المصنف
من انحصار الجمل التي لها محل من الاعراب في سبع جار على ما قرروا كما قال ابن هشام في المغني

الجملة التابعة لما لها محل

الحق

تفصيل اخر وفيه مما لا محل له المستأنفة وهي المفتتح بها الكلام والمنقطعة عما قبلها نحو فلا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا

الحق انها تسع والذي اعلوه الجملة المستثناة قال الدماميني لم يتعرض للتنصيص عليها احد قبل ابن خروف
فيما اعلم فانه قال في قوله تعالى لست عليهم بمصيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله من مبتدأ ويعذبه
الخبر والجملة في محل نصب على الاستثناء المنقطع انتهى والجملة المسند اليها نحو سواء عليهم ءانذرتهم
الاية اذا اعرب سواء خبرا وانذرتهم مبتدأ ونحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اذا لم يقدر الاصل ان تسمع
بل قدر تسمع غائبا قائما مقام التسمع كما ان الجملة في نحو ويوم نسير الجبال ونحو ءانذرتهم في تاويل المصدر
وان لم يكن معها حرف سابك نعم زاد الدماميني عاشرة وهي التي تقع صلة لال اما مع القول بان ذلك لا يكون
للضرورة مطلقا كما يقول الجمهور او مع القول بان ذلك يجوز في الشعر قليلا ان كانت فعلية مصدرة بمضارع
كما يقوله الاخفش وابن مالك فان جملة الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد و
رده الشمني بانا لا نسلم ان كل جملة واقعة موقع المفرد لها محل من الاعراب انما ذلك للواقعة موقع المفرد
بطريق الاصالة والواقعة بعد ال الموصولة ليس للمفرد بطريق الاصالة لانهم قالوا ان صلة ال فعل في صورة
الاسم ولذا تعمل بمعنى الماضي ولو سلم فانما ذلك للواقع موقع المفرد الذي له محل والمفرد الذي هو صلة ال لا
محل له والاعراب الذي فيه بطريق العارية فانها لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق
العارية فانها لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية كما في الا بمعنى غير وقد اعترض
بذلك بعض الائمة لانه ليس فيها الحاجة لكم لتجبرهم واما اسمانه قال اعرابه في الثاني وذاك مبني بكل حال هذا
للناظر كالعيان وفي حاشية الكشاف للتفتازاني والجمهور على ان اللام التي من الموصولات اسم موضوع على صورة الحرف
الزم دخول الاسم لكونه في صورة حرف التعريف واظهر اعرابه في ذلك فهو اسم في صورة الحرف صلته فعل
في صورة الاسم انتهى هذا تفصيل اخر للجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة الاولى مما لا محل له من الاعراب
الجملة المستأنفة وتسمى الابتدائية ايضا والاول اوضح لان الابتدائية تطلق ايضا على الجملة المصدرة بالمبتدا
ولو كان لها محل وهي اي الجملة المستأنفة نوعان احدهما المفتتح بها الكلام اي الواقعة ابتداء لفظا ونية
كقولك ابتداء زيد قائم وقام زيد ومنه الجمل المفتتح بها السور ولو نية لا لفظا نحو اكرمك جاء زيد والثاني المنقطعة
عما قبلها اي التي قطع تعلقها بما قبلها لفظا او معنى فالاول نحو قوله تعالى فلا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا
فجملة ان العزة لله جميعا مستأنفة منقطعة عما قبلها لا محل لها من الاعراب ليست محكية بالقول لفساد المعنى
لو قالوا ان العزة لله جميعا لم يحزنه وانما المحكي بالقول محذوف تقديره انه مجنون او شاعر او نحو ذلك ومثلها قوله
تعالى فلا يحزنك قولهم انا نعلم ما يسرون وما يعلنون وفي جمال القراء للسخاوي انا لو وقفنا على قولهم في الاثنين



فاجرو

وكذلك جملة العامل الملغى لتأخره اما الملغى لتوسطه فجملة معترضة الثانية المعترضة وهي المتوسطة بين شيئين
من شانهما عدم توسط اجنبي بينهما وتقع غالبا بين الفعل ومعموله

واجب والصواب انه ليس في جميع القرآن وقف واجب نعم ان وصل وقصد بذلك تحريف المعنى اثم وكذلك
اى كالمذكور من الجملة المنقطعة جملة العامل الملغى لتاخره نحو زيد قائم اظن اما جملة العامل الملغى
لتوسطه نحو زيدا اظن قائم فجملة لا محل لها من الاعراب لانها جملة معترضة لا منقطعة والثاني الكيني
التي قطع تعلقها عما قبلها معنى نحو قوله تعالى اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده منقطعة عما قبلها
لان الرابط المعنوي مفقود اذ اعادة الخلق لم تقع بعد فيقرروا برؤيتها مع ان الرابط اللفظي موجود
وهو حرف العطف تنبيه ان الاول يخص البيانيون الاستيناف بما كان جوابا عن سؤال مقدر نحو قوله تعالى
هل اتيك حديث ضيف ابرهيم اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام فان الجملة القول الثانية جواب
لسؤال مقدر تقديره فماذا قال لهم ولهذا فصلت عن الاولى فلم تعطف عليها وفي قوله سلام قوم منكرون
ومنه قوله تعالى زعم العواذل انني في غمرة صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي فان قوله صدقوا جواب لسؤال تقديره
اصدقوا ام كذبوا ومثله يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال فيمن بني يسبح للمفعول الثاني قال ابن هشام
قد يحتمل اللفظ الاستيناف وغيره ونوعان هو احدهما اذا حمل على الاستيناف احتيج الى تقدير جزء تكون معه
كلاما نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد والثاني الا يحتاج فيه الى ذلك لكونه جملة تامة وذلك كثير جدا
نحو الجملة المنفية في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يالونكم خبالا ودوا ما
عنتم قد بدت البغضاء من افواههم وما تخفي صدورهم اكبر قال الزمخشري الاحسن والابلغ ان تكون
مستانفات على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين ويجوز ان يكون لا يالونكم وقد بدت
صفتين اى بطانة غير مانعتكم فسادا بادية بغضاؤهم ومنع الواحدي هذا الوجه لعدم حرف العطف بين
الجملتين وزعم انه لا يقال لا تتخذ صاحبا يؤذيك احب مفارقتك والذي يظهر ان الصفة تتعدد بغير عاطف
وان كانت جملة كما في الخبر نحو الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه البيان انتهى ملخصا الجملة الثانية
من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة المعترضة وتسمى الاعتراضية وهي الجملة المتوسطة بين شيئين
متلازمين من شانهما عدم توسط اجنبي بينهما لافادة الكلام تقوية وتشديدا او تحسينا وفي البسيط
شرطها ان تكون مناسبة للجملة المقصودة بحيث تكون كالتاكيد او التنبيه على حال من احوالها وان
لا تكون معمولة لشيء من اجزاء الجملة المقصودة وان لا يكون الفصل بها الا بين اجزاء المنفصلة بذاتها
بخلاف المضاف والمضاف اليه لان الثاني كالتنوين منه على انه قد سمع بينهما نحو لا اخا فاعلم لزيد انتهى
وتقع غالبا بين جزئيها اسنادا اما بين الفعل ومعموله سواء كان فاعله كقوله وقد ادركتني والحوادث جمة

جملتان حذف خبر الاولى ومبتدء الثانية اذ التقدير سلام عليكم انتم قوم منكرون م

استئناف

وبين المبتدأ وخبره وبين الموصول وصلته والقسم وجوابه والموصوف وصفته

٥٩٠

اسن قوم لا ضعاف ولا عزل او مفعوله كقوله وبدلت والدهر ذو تبدل هيفا دبورا بالصبا والشمأل
وبين المبتدأ وخبره كقوله وفيهن والايام يعثرن بالفتى نوادب لا يمللنه ونوائح ومنه الاعتراض
بجملة الفعل الملغى في نحو زيد اظن قائم وبجملة الاختصاص نحو قوله عم نحن معاشر الانبياء لا نورث و
قول هند بنت عتبة نحن بنات طارق نمشي على النمارق او بين ما اصله المبتدأ والخبر كقوله ان
سليمى والله يكلؤها ضنت بشيء ما كان يرزؤها وقوله يا ليت شعري والمنى لا تنفع هل اغدون
يوما وامري مجمع اذا قيل ان الجملة الاستفهام خبر على تأويل شعري بمشعوري لتكون الجملة نفس المبتدأ
فلا تحتاج الى رابط واما اذا قيل ان الخبر محذوف اي موجود او ان ليت لا خبر لها هنا اذ المعنى ليتني
اشعر فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذي علق عنه بالاستفهام وبين جزئي صلة اما بين الموصول و
صلته كقوله ذاك الذي وابيك يعرف مالكا والحق يدفع ترهات الباطل وقوله ماذا ولا عتب في
المقلع انما يخطبك بالنحم ام خير وتضليل وافهم كلام ابن مالك في شرح التسهيل ان القسمية
ليست من الاعتراضية وليس كذلك بل هي نوع منها وفي الارتشاف عن نص الفارسي في الاغفال انه لا يجوز
الفصل بالاعتراضية بين الصلة والموصول وانما بين المبتدأ والخبر والفصل بالاعتراض بينهما بالقسم
بالموقوف عليه من كلامهم او بين اجزاء الصلة نحو الذي جوده والكرم زين مبذول وبين القسم وجوابه
كقوله تعالى فالحق والحق اقول لاملأن جهنم الاصل اقسم بالحق لاملأن والحق اقول اعتراض وبين الموصوف
وصفته كقوله تعالى فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم انه لقرآن كريم ففيها اعتراضان
بين الموصوف وهو قسم وصفته وهو عظيم بجملة لو تعلمون وبين اقسم بمواقع النجوم وجوابه انه
لقرآن كريم بجملة وانه لقسم لو تعلمون عظيم تتمة ويقع ايضا بين الشرط وجوابه كقوله تعالى
فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار وبين المجرور وجاره اسما كان نحو هذا غلام والله زيد او
حرفا نحو اشتريته بوالله الف درهم وبين الحرف ومدخوله ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت
شبابا بوع فاشتريت وقوله كان وقد اتى حول جديد اثافيها حمامات مثول وقوله وما ادري و
سوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء وقوله اخالد قد والله اوطئت عشوة وقوله فلا وابي دهما
زالت عزيزة فوقعت في الاول بين الحرف وتوكيده وفي الثاني بين الحرف الناسخ ومعموله وفي الثالث
بين حرف التنفيس والفعل وفي الرابع بين قد والفعل وفي الخامس بين الحرف ومنفيه وكل ذلك شمله
قولنا بين الحرف ومدخوله تنبيهان الاول لا يجوز الاعتراض باكثر من جملة خلافا للفارسي كقوله تع

قالت رب اني وضعتها انثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني سميتها مريم فالجملة
الاسمية وهي والله اعلم بما وضعت باسكان التاء والفعلية وهي ليس الذكر كالانثى معترضتان
بين الجملتين المصدرتين بان الثاني كثيرا ما تشتبه المعترضة بالحالية ويميزها منها امور منها
انه يجوز اقترانها بالفاء كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا الثاني
انه يجوز كونها طلبية كقوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان الثالث
انه يجوز تصديرها بدليل استقبال كلن نحو ولن تفعلوا وحرف التنفيس وسوف اخال ادري
الرابع انه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبي يا حاديي
عيرها واحسبني اوجد ميتا قبل افقدها قفا قليلا بها علي فلا اقل من نظرة ازودها قوله
افقدها على اضمار ان وقوله اقل بالرفع والنصب الثالث للمباينين في الاعتراضات اصطلاحهما
مخالفة لاصطلاح النحويين والزمخشري يستعمل بعضها كقوله في ونحن له مسلمون يجوز ان يكون
حالا من فاعل نعبد ومن مفعوله لاشتمالها على ضميريهما وان يكون معطوفة على نعبد وان تكون
اعتراضية مؤكدة اي ومن حالنا انا له مخلصون التوحيد ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف العلم
كابي حيان توهما منه انه لا اعتراض الا ما يقوله النحوي وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين قاله في
المغني الجملة الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة المفسرة وتسمى التفسيرية وهي
كما قال ابن هشام في المغني الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه قال احترزت بالفضلة من الجملة
المفسرة لضمير الشان فانها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ولها موضع بالاجماع لانها خبر في
الحال او في الاصل وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل كما سياتي و
هذا التقييد اهملوه ولا بد منه انتهى قال الدماميني وهذا التعريف غير مانع لصدقه على الجملة
الحالية في قولك اسررت الى زيد النحوي وهي ما اجزاء الاخبار لا الاخبار اذ هي فضلة كاشفة
لحقيقة ما تليه من النحوي فيلزم ان لا يكون لها محل من الاعراب وهو باطل ثم الجملة المفسرة في باب
الاشتغال لا تخرج بقيد الفضلة في مثل قولنا قام زيد عمرا يضربه لانها هنا مفسرة للحال وهي
فضلة واجاب الشمني بان المراد بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب وفيه نظر فيكون قوله
ح الكاشفة لحقيقة ما تليه فصل اخرج به نحو هذه الجملة من الجمل التي لا موضع لها فان
قلت جملة الموصول كاشفة وموضحة للموصول قلت نعم لكنها لا توضح حقيقته بل تفتقر اليه مجا

نحو ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب والأصح أنه لا محل لها وقيل بحسب ما يفسره

من أجزائه وبهذا ظهر أن ترك المص لفظ الحقيقة من الحد ليس بجيد بل كان الأولى ذكره كما
فعل ابن هشام وغيره نحو قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن
فيكون قال في الكشاف قوله خلقه من تراب جملة مفسرة لما له شبه عيسى بآدم أي خلق آدم من تراب لم
يكن ثمة أب ولا أم فكذلك حال عيسى فإن قلت كيف شبه به وقد وجد هو بغير أب ووجد آدم بغير أب وأم
قلت هو مثله في أحد الطرفين فلا يمنع اختصاصه دونه بالطرف الآخر من تشبيهه به لأن المماثلة مشاركة
في بعض الأوصاف ولأنه شبه به في أنه وجد وجودا خارجا عن العادة المستمرة وهما في ذلك نظيران ولأن
الوجود من غير أب وأم أغرب وأخرق للعادة من الوجود من غير أب فشبه الغريب بالأغرب ليكون
أقطع للخصم وأحسم لمادة شبهته إذا نظر فيما هو أغرب مما استغربه وعن بعض العلماء أنه أسر بالروم
فقال لهم لم تعبدون عيسى قالوا لأنه لا أب له قال فآدم أولى لأنه لا أبوين له قالوا كان يحيي الموتى قال
فحزقيل أولى لأن عيسى أحيا أربعة نفر وحزقيل أحيى ثمانية آلاف فقالوا كان يبرئ الأكمه والأبرص
قال فجرجيس أولى لأنه ذبح وأحرق ثم قام سالما انتهى كلام الكشاف ومما وقع لابن هشام في المغني
من أن خلقه وما بعده تفسير لمثل آدم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قد جسد من
طين ثم كون بل باعتبار المعنى أي أن شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمر العادة وهو
التولد بين الأبوين ليس كما ينبغي بل خلقه وما بعده تفسير لمثل آدم قطعا باعتبار ما يعطيه
ظاهر اللفظ لا باعتبار المعنى الذي ذكره والظاهر أنه أراد نقل كلام الزمخشري فلم يوف بالمقصود
كأنه قال الزمخشري إنما جعل الجملة مفسرة لوجه الشبه لا للمشبه به فيحتاج إلى انتقال
وجه الشبه المستفاد من هذه الجملة ليس هو ما يعطيه ظاهر لفظها من تقدير آدم جسدا من طين ثم
تكوينه فإن هذا ليس مشتركا بينه وبين عيسى وإنما وجه الشبه ما يعطيه معنى الجملة من الخروج عن
مستمر العادة من التولد بين أبوين وهذا قدر مشترك بينهما والأصح أنه لا محل لها أي للجملة المفسرة
من الإعراب وهو مذهب الجمهور سواء كان ما يفسره له محل أم لا وقيل والقائل أبو علي الشلوبين
بفتح الشين المعجمة وسكون الواو وكسر الموحدة وسكون المثناة التحتانية وبعدها نون
هكذا ضبط ابن خلكان إلا أنه جعل بيا النسبة فقال أبو علي عمر بن محمد بن عمر المعروف بالشلوبيني
الأندلسي انتهى وهو خلاف المشهور في الألسن ثم قال وهذه النسبة إلى الشلوبين وهي بلغة أهل
الأندلس الأبيض الأشقر قال إن الجملة المفسرة بحسب ما تفسره فإن كان له محل من الإعراب فكذلك هي

الرابعة صلة الموصول

والا فلا فالجملة في نحو زيدا ضربته لا محل لها اذ المحذوفة المفسرة مستأنفة فلكون المفسرة
لها كذلك وهي في نحو انا كل شيء خلقناه بقدر ويجوز زيدا الخبز ياكله بنصب الخبز في محل رفع لان
المحذوف في الاية خبر ان وفي المثال خبر المبتدأ وكلاهما في محل رفع وكذلك مفسرتاهما ولهذا يظهر
الرفع اذا قلت زيد الخبز ياكله وقول الشاعر فمن نحن نؤمنه يبت وهو امن فظهر الجزم قال ابن
هشام وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل
جملة وجملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح مفسرة وان حصل بها تفسير انتهى
في الهمع وهذا الذي قاله الشلوبين وهو المختار عندي وعليه تكون الجملة عطف بيان او بدلا تنبيه
المفسرة ثلثة اقسام مجردة من حرف التفسير كالاية ومقرونة باي كقوله وترمينني بالطرف اي انت
مذنب ومقرونة بان نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك وقولك كتبت اليه ان افعل ان لم تقدر الباء
قبل ان فان قدرتها كانت ان مصدرية لا تفسيرية الجملة الرابعة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب جملة
صلة الموصول اسميا كان او حرفيا فالاول نحو جاء الذي قام ابوه فجملة قام ابوه لا محل لها لانها
صلة الموصول والموصول وحده له محل بحسب ما يقتضيه العامل بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول
في نحو ليقم ايهم في الدار ولاكرمن ايهم عندك وامرر بايهم هو افضل وفي التنزيل ربنا ارنا اللذين
اضلانا ولننزعن من كل شيعة ايهم اشد بالنصب وروي فسلم على ايهم افضل بالجر وذهب
ابو البقاء الى ان المحل للموصول وصلته معا كما ان المحل للموصول الحرفي مع صلته معا كما ان
وفرق الاول بان الاسم يستقل بالعامل والحرف لا يستقل والثاني نحو عجبت مما قمت اي من قيامك
وفي هذا القسم يقال الموصول وصلته في موضع كذا لان الموصول حرف فلا اعراب له لفظا
ولا محلا وكذا قمت وحدها لا محل لها من الاعراب لانها صلة ويشترط كونها اي جملة صلة
الموصول خبرية لان الموصول وضع صلة الى وصف المعارف بالجمل نحو جاء الذي قام ابوه ومن
شرط الجملة المنعوت بها ان تكون خبرية هذا مذهب الجمهور وجوز الكسائي الوصل بجملة الامر
والنهي نحو الذي اضربه او لا تضربه وجوزه المازني بجملة الدعاء اذا كانت بلفظ الخبر نحو الذي
يرحمه الله زيد قال ابو حيان ومقتضى مذهب الكسائي موافقته بل اولى لما فيها من صيغة
الخبر وجوزه هشام بجملة مصدرة بليت ولعل وعسى نحو الذي ليته او لعله منطلق زيد والذي
عسى ان يخرج زيد قال واني لرام نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها وتاوله غيره على

اضمار

معلومة مشتملة على ضمير مطابق للموصول

اضمار القول اى اقول لعلى او الصلة انورها وخبر لعلى مضمر والجملة اعتراض واما جملة التعجب
فان قلنا انها انشائية لم يوصل بها او خبرية ففيه قولان الجواز وعليه ابن خروف نحو جاء الذى
ما احسنه والمنع لان التعجب انما يكون من خفاء السبب والصلة تكون موضحة فتنافيا والصحيح جواز
بجملة القسم نحو جا الذى اقسم بالله لقد قام ابوه وبجملة الشرط مع جزائه كما يخبر بها نحو
جاء الذى ان قام عمرو فقام ابوه ومنع قوم المشتملتين لخلو احدى الجملتين منهما من ضمير عايد على الموصول
واجيب بانهما صارتا بمنزلة جملة واحدة بدليل ان كل واحدة منهما لا يفيد الا باقترانها بالاخرى
فاكتفى بضمير واحد كما يكتفى فى الجملة الواحدة والصحيح ايضا جوازه بجملة صدرها كان وقيل
لا لانها غيرت الخبر عن مقتضاه وتشير حيث تضمن الموصول معنى الشرط نحو الذى ان قام
قام ابوه منطلق وقيل لا لاجتماع الشرطين والشئ لا يكون تمام نفسه ورد بان الثانى غير
الاول لا نفسه قال فى الهمع تنبيه اطلاقهم الخبرية على جملة الصلة مجاز من قبيل تسمية الشئ
باعتبار ما كان عليه لخلوها الان عن الافادة وكذا الكلام فى الجمل الخبرية الواقعة خبرا
للمبتدا او صفة للنكرة او حالا فانها جمل وليست خبرا اى كلاما مقابلا للطلب وذلك
لخروجها عن كونها مقصودة بالذات فاذا قلت زيد ابوه منطلق كان القصد الى اثبات
انطلاق الاب لزيد لا الى اثبات الانطلاق لابيه فانه مقصود تبعا فليس كل جملة كلاما ولا
كل جملة غير انشائية خبرا قال السيد فى شرح المفتاح معلومة للمخاطب لانك انما تاتى بالصلة
لتعرف الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة الا فى مقام
التهويل والتعظيم فيحسن ابهامها فالمعلومة كالذى قام ابوه والمبهمة نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم
ولم يعتبر ابن مالك هذا الشرط قال فى شرح التسهيل المشهور عند النحويين تقييد الجملة
الموصولة بكونها معهودة وذلك غير لازم لان الموصول قد يراد به معهود فتكون صلته
معهودة كقوله تعالى واذ تقول للذى انعم الله عليه وانعمت عليه وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته
كقوله كمثل الذى ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء وقد يقصد تعظيم الموصوف فيبهم صلته كقوله فمثل الذى
لاقيت يغلب صاحبه مشتملة غالبا على ضمير مطابق للموصول فى الافراد والتذكير وفروعهما كجاء الذى قام
ابوه والتى قام ابوها واللذان واللتان قام ابوهما والذين قام ابوهم واللاتى قام ابوهن ويسمى هذا الضمير
عايدا كما تقرر ولا اشكال فى مطابقته للموصول لفظا ومعنى ان طابق لفظ الموصول معناه كالامثلة المذكورة وان

خالف لفظه معناه بأن كان مفرد اللفظ مذكراً وأريد به غير ذلك كمن وما جاز في العائد وجهان مراعاة اللفظ
وهو الأكثر نحو ومنهم من يستمع إليك ومراعاة المعنى وهو دونه نحو ومنهم من يستمعون إليك ما لم يحصل
من مطابقة اللفظ لبس نحو أعط من سألتك لا من سألك أو قبح نحو من هي حمراء أمك فيجب مراعاة المعنى
أو يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته نحو قوله وإن من النسوان من هي روضة تهيج الرياض قبلها وتصوح و
يجوز الغيبة والحضور في ضمير المخبر به أو عنه موصوفاً غير حاضر مقدم لم يقصد تشبيهه بالمخبر به والحاضر يشمل
المتكلم والمخاطب نحو أنا الذي فعلت وأنا الذي فعل وأنت الذي فعلت وأنت الذي فعل قال علي أنا الذي سمتني
أمي حيدرة وقال الآخر أنا الرجل الضرب الذي تعرفونه وقال وأنت التي حببت كل قصيرة إلي ولم تشعر
بذاك القصائر وقال وأنت الذي آثاره في عدوه ومن أمثلة المخبر موصوفاً فأنت آدم الذي أخرجتنا من الجنة
وأنت موسى الذي اصطفاك الله وتقول أنت فلان الذي فعل كذا وإنما جاز ذلك لأن المخبر عنه والمخبر به
شيء واحد لكن اعتبار الخبر أكثر وتنبيه هل يختص ذلك بالذي والتي وتثنيتهما وجمعهما ويتعين فيما عدا ذلك
الغيبة أو لا قال أبو حيان الصواب الأول وعن بعض أصحابنا أن ذو وذات الطائيتين والألف واللام وأجازه
بعضهم في جميع الموصولات قال وهو وهم منه فإن أخر المخبر عنه وقدم الخبر تعينت الغيبة عند الجمهور
نحو الذي قام أنا والذي قام أنت لأن الحمل على المعنى قبل تمام الكلام ممنوع وأجاز الكسائي ذلك مع
التكلم أيضاً وإن قصد تشبيهه بالمخبر به تعينت الغيبة اتفاقاً نحو أنا في الشجاعة الذي قتل مرحباً وأنت
في الشجاعة الذي قتل مرحباً يعني أمير المؤمنين علياً وذلك لأن المعنى على تقدير مثل فلو صرح بها تعينت
الغيبة وأوجب قوم الغيبة مطلقاً وأوجبها قوم في السعة دون الضرورة وهما قولان واهيان يردهما السماع
وعلى الجواز يشترط أنه إن وجد ضميران جاز في أحدهما مراعاة اللفظ وفي الآخر المعنى قال نحن الذين بايعوا محمدا
على الجهاد ما بقينا أبدا وقال وأنا الذي كنت مرة سمعنا به والآن حي المهذب ومنع الكوفيون
بأن الجملتين إذا لم يفصل بينهما نحو أنا الذي قمت وخرجت فلا يجوز عندهم وخرج وأطلق البصريون والسماع
مع الكوفيين إذ لم يرد إلا مع الفصل تنبيهات الأول زاد بعضهم على ما ذكر من الشروط في جملة الصلة
أن لا تستدعي كلاماً قبلها كجملة حتى التي للغاية فلا يجوز جاء الذي حتى أبوه قائم وجملة لكن الاستدراكية
فلا يقال جاء الذي لكنه قائم فإنها لا تقع صفة ولا خبراً ولا حالاً الثاني قد يخلف الضمير المذكور اسم ظاهر
فيقوم مقامه كقوله سعاد التي أضناك حب سعادا وإعراضها عنك استمر وزادا وحكى أبو سعيد الذي
رويت عن الخدري أي عنه قال الآخر فيا رب ليلى أنت في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمع أي في رحمته

او نحوه قال الفارسي ومن الناس من لا يجيز هذا الثالث اجاز ابن الصائغ خلو جملة الصلة من الضمير اذا
عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب لحصول الارتباط بالفاء و
صيرورتهما جملة واحدة الرابع الضمير العائد المذكور ان كان بعض معمول الصلة جاز حذفه مطلقا كحذف
المعمول نحو ابن الرجل الذي قلت تريد قلت انه يأتي او نحوه وان لم يكن فاما ان يكون منفصلا او متصلا
فان كان منفصلا لم يجز حذفه نحو جا الذي اياه اكرمت وما اكرمت الا اياه وان كان متصلا فلا يخلو اما
ان يكون منصوبا فان نصب بفعل او وصف جاز حذفه نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه وقوله ما الله
موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر اي موليكه او بغيرهما لم يجز نحو جا الذي انه فاضل او كانه
قمر الثاني ان يكون مجرورا فيجوز حذفه في صور احدها ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو فاقض ما انت
قاض اي قاضيه فان جر باضافة غير صفة نحو جا الذي وجهه حسن او باضافة صفة غير ناصبة نحو جا الذي
انا ضاربه امس لم يجز حذفه خلافا للكسائي ثانيها ان يجر بحرف جر ويجر الموصول والموصوف بالموصول
بمثل ذلك الحرف لفظا ومعنى ومتعلقا ما لم يمنع منه مانع نحو مررت بالذي وبالرجل الذي مررت اي به
وقوله تعالى ويشرب مما تشربون اي منه فان جر الموصول بغير حرف نحو جا غلام الذي انت غلامه او لم يجر الموصول
نحو جا الذي مررت به او جر بحرف لا يماثل ما جر به العائد في اللفظ كحللت في الذي حللت به او ماثله
لفظا لا معنى كمررت بالذي مررت به على زيد او لفظا ومعنى لا متعلقا كمررت بالذي فرحت به لم يجز
الحذف في الصور كلها وما سمع منه فيها فشاذ وقد يمتنع الحذف مع توفر الشروط المذكورة لمانع وذلك
اذا كان العائد المجرور محصورا نحو مررت بالذي ما مررت الا به او انما مررت به او كان نائبا عن الفاعل نحو
مررت بالذي مر به او كان لا يتعين للربط نحو مررت بالذي مررت به في داره او كان حذفه ملبسا نحو رغبت
فيما رغبت فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه او عنه والصحيح جواز هذا لان الحذف يدل على اتفاق الحرفين و
لو كانا متباينين لم يجز الحذف لانه مشروط فيه اتفاق الحرفين كما عرفت الحالة الثالثة ان يكون مرفوعا
فان كان فاعلا او نائبا عنه او خبر المبتدا او الناسخ لم يجز الحذف نحو جا اللذان قاما او ضربا وجاء
الذي الفاضل هو او ان الفاضل هو وان كان مبتدا جاز بشروط احدها ان لا يكون بعد حرف نفي
نحو جا الذي ما هو قائم الثاني ان لا يكون بعد اداة حصر نحو جا الذي ما في الدار الا هو والذي انما
في الدار هو الثالث ان لا يكون معطوفا على غيره نحو جا الذي زيد وهو منطلقان الرابع ان لا يكون
معطوفا عليه نحو جا الذي هو وزيد فاضلان ولم يعتبر الفراء هذا الشرط فاجاز حذفه ورد بانه لم يسمع

الخامسة المجاب بها القسم نحو يس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين

بانه يؤدي الى وقوع حرف العطف صدرا الخامس ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا مجرورا كقوله تعالى
الذين هم يراؤون وقولك جاءني الذي هو في الدار لانه لو حذف لم يدل على حذفه من الكلام شيء اذ لا الآن تم ما
بعده من الجملة والظرف صالح لان تكون صلة السادس ان تطول الصلة شرط ذلك البصريون ولم يشترطه
الكوفيون فاجازوا الحذف من قولك جاء الذي هو فاضل لوجوده مقاما على الذي احسن بالرفع
اي هو احسن وقوله من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم اي بما هو سفه وجعل
البصريون ذلك نادرا ومحل الخلاف في غير اي اما في اي فلا يشترط فيها الطول اتفاقا لانها مفتقرة الى
الصلة والى الاضافة فكانت طول يحسن معها تخفيفا للفظ ومثال ما اجتمعت فيه الشروط والطول
قوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله اي هو اله لطيفة قال ابو محمد الحريري في درة الغواص من
اوهام الخواص انهم يقولون الحمد لله الذي كان كذا وكذا فيحذفون الضمير العائد الى الاسم المتقدم الذي به
الكلام وتنعقد الجملة وتنتظم الفائدة والصواب ان يقال الحمد لله اذ كان كذا وكذا بلطفه وبعونه او من
فضله او ما اشبه ذلك مما يتم به الكلام المنثور ويرتبط الصلة بالموصول وفي نوادر النحويين ان رجلا
قرع الباب على نحوي فقال له من انت فقال الذي اشتريتم الآجر فقال له امنه قال لا قال له قال لا قال
اذهب فما لك في صلة الذي شيء انتهى الجملة الخامسة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة المجاب بها
القسم سواء ذكر فعل القسم وحرفه ام الحرف فقط ام لم يذكر فالاول نحو قولك اقسم بالله لافعلن
والثاني نحو قوله تعالى يس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين والثالث نحو قوله تعالى ام لكم ايمان علينا
بالغة الى يوم القيمة ان لكم لما تحكمون فكل من جملة لافعلن وانك لمن المرسلين وان لكم لما تحكمون
لا محل لها من الاعراب لانها جملة يجاب بها القسم تنبيهان الاول انما يجعل الجواب في غير قول الفرزدق
تعش فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان فجملة النفي اما جواب لعاهدتني كما قال
ابو محمد ان عاهد له ليوافقن فكان كمن اعتبر بجلالة فلا محل لها او حال من الفاعل والمفعول او كليهما
فمحلها النصب والاول ارجح لان المعنى على المعاهدة والحلف على ذلك لا على الحلف في هذه الحالة الثاني
اختلف في منع ثعلب من وقوع الجملة القسمية خبرا فقيل في تعليله لان نحو لافعلن لا محل له فلو بني على
المبتدأ فقيل زيد ليفعلن صار له محل قال ابن هشام وليس بشيء لانه انما وقع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة
هي جواب القسم ومراده ان القسم وجوابه لا يكونان خبرا اذ لا ينفك احدهما عن الاخرى وجملتا القسم و
الجواب يمكن ان يكون لهما محل كقولك قال زيد اقسم لافعلن وانما المانع عنده كون اما جملة القسم لا ضمير

العواقض

او يقال الحمد لله الذي كان كذا

الثالث الجملة المجاب بها القسم

ومتى اجتمع شرط وقسم اكتفى بجواب المقدم منهما الا اذا تقدمهما ما يفتقر الى الخبر فيكتفى بجواب الشرط مط

منها فلا يكون خبرا لان الجملتين هنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء لان الجملة الثانية ليست معمولة
لشيء من الجملة الاولى ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة واما كون جملة القسم انشائية والجملة
الواقعة خبرا لا بد من احتمالها للصدق والكذب وعنك ان كلا من التعليلين ملغى اما الاول فلان
الجملتين مرتبطتان ارتباطا خاصا صارتا به كالجملة وان لم يكن بينهما عمل واما الثاني فلان الخبر الذي
شرطه احتمال الصدق والكذب من الخبر القسيم للانشاء لا خبر المبتدء قال وقد زعم ابن مالك ان السماع
ورد بما منعه ثعلب وهو قوله تع والذين امنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين والذين امنوا
وعملوا الصالحات لنبوئنهم والذين جاهدوا فينا لنهدينهم وعنك لما استدل به تاويل لطيف وهو
ان المبتدء في ذلك كله ضمن معنى الشرط وخبره منزلة الجواب فاذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان
خبر المبتدء المشبه جواب الشرط محذوفا للاستغناء عنه بجواب القسم المقدر قبله ونظيره في الاستغنا
بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة قوله تع وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين
التقدير والله ليمسن الذين وان لم ينتهوا ليمسن انتهى ومتى اجتمع في الكلام شرط وقسم ملفوظا او
مقدرا اكتفى بجواب المقدم منهما عن جواب المتاخر لشدة الاعتناء بالمتقدم فالشرط المتقدم نحو
ان جاء زيد والله اكرمه فالجواب المذكور للشرط وجواب القسم محذوف لدلالة جواب الشرط عليه و
القسم المقدم الملفوظ نحو والله ان جاء زيد لاكرمته والمقدر نحو قوله تع لئن لم يفعل ما امره ليسجنن
فالجواب المذكور للقسم الملفوظ به في المثال والمقدر في الاية وجواب الشرط فيهما محذوف وجوبا
لدلالة القسم مع جوابه عليه وجوز الفراء وقيل الكوفيون وتبعهم ابن مالك جعل الجواب للشرط وان تاخر
محتجين بقوله لئن كنت ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس ضاحيا ومنعه البصريون
وحملوا البيت على الضرورة او زيادة اللام وجعل ابن مالك الجواب للقسم المؤخر ان اقترن بالفاء
لدلالته على الاستيناف كقوله فاما اعش حتى ادب على العصا فوالله انسى ليلتي بالمسالم ورده ابو
حيان بان القسم مع جوابه جواب الشرط ولهذا اقترن بالفا لا انه محذوف دل عليه جواب القسم الا
اذا تقدمهما اي القسم والشرط ما يفتقر الى الخبر كالمبتدء والاسم في بابي كان وان والمفعول الاول في
باب ظن والثاني في باب علم فيكتفى بجواب الشرط عن جواب القسم مطلقا سواء تقدم او تاخر تفضيلا
له بلزوم الاستغنا بجوابه عن جواب القسم لان سقوطه مخل بالجملة بخلاف القسم لانه لمجرد التاكيد نحو
زيد والله ان يقم اقم وزيد ان يقم والله اقم فالجملة الشرطية هي الخبر والقسم تاكيد وجوابه محذوف

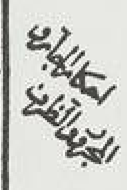
وقضية

السادسة المجاب بها الشرط غير جازم نحو اذا جئتني اكرمتك وفي حكمها المجاب بها شرط جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا
نحو ان تقم اقم وان جئت قمت السابعة التابعة لما لا محل له نحو جائني زيد فاكرمته

وقضية كلامه لزوم الاكتفاء بجواب الشرط والحالة هذه فلا يجوز اجابة القسم وحذف جواب الشرط
وهو ما صرح به ابن مالك في التسهيل والكافية وذهب ابن عصفور وغيره الى ترجيح اجابة الشرط دون
اللزوم وعليه جرى ابن مالك في الخلاصة حيث قال وان تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مط بلا حذر اذا
تقدم القسم وحده وما يفتقر الى الخبر او الصلة جاز البناء على ايهما شئت وان بنيت على المفتقر الى
الخبر او الصلة فجواب القسم محذوف لدلالة الخبر او الصلة عليه والا فهو وجوابه الخبر او الصلة نحو زيد والله
يقوم وجائني الذي والله يقوم وزيد والله ليقومن وجائني الذي والله ليقومن تنبيهات الاول قضية اطلاق
المصنف ان الجواب للمتقدم من الشرط والقسم مط وهو مذهب الجمهور كما نقله ابو حيان وفرق ابن مالك في التسهيل
بين الشرط الامتناعي وغيره فاوجب جعل الجواب للامتناعي وان تأخر كما في صورة تقدم ما يفتقر الى الخبر نحو
والله لو قام زيد لقمت والله لولا زيد لاتيتك وجواب القسم محذوف لدلالة جواب لو ولولا عليه قال فاقسم ان
لو التقينا وانتم لكان لنا يوم من الشر مظلم وقال امرأة من العرب فوالله لولا الله تخشى عواقبه لزعزع من هذا
السرير جوانبه وقال ابن هشام في حاشيته والحق ان لو ولولا وجوابهما جواب القسم ولم يعترض شرط على قسم اصلا
الثاني الذي قرره ابن الحاجب لزوم الاكتفاء عن جوابه بجواب المتقدم اذا كان هو القسم فان كان المتقدم هو
الشرط جاز الاكتفاء عن جوابه بجواب القسم وبالعكس قال بعض الائمة ولا اعلم له في ذلك موافقا بل القول
في سائر الكتب انه يجب في هذه الحالة كون الجواب للشرط وجواب القسم محذوف الثالث حيث اغنى جواب القسم
عن جواب الشرط لزم كونه مستقبلا لانه مغن عن مستقبل ودال عليه ولزم كون فعل الشرط ماضيا او في معنى
كالمضارع المنفي بلم لان جواب الشرط لا يحذف الا حين كان فعله كذلك كما مر فلا يجوز ان يقال والله ان
لا يقم لاقومن ولا والله ان قام زيد لقمت الا اذا وقع الماضي موقع المستقبل كقوله تعـ ولئن ارسلنا ريحا
فرأوه مصفرا لظلوا اي ليظلن الجملة السادسة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة المجاب بها شرط غير
جازم وهو اذا ولو ولولا ولما وكيف نحو اذا جئتني اكرمتك ولو جاء زيد لاكرمتك ولولا زيد لاكرمتك و
لما جاء زيد اكرمتك وكيف تصنع اصنع وفي حكمها اي الجملة المجاب بها شرط غير جازم المجاب بها شرط
جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية نحو ان تقم اقم وان جئت قمت اما الاول فلظهور الجزم في
لفظ الفعل واما الثاني فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة باسرها فان اقترنت باحدهما كانت
في محل جزم كما تقدم الجملة السابعة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة التابعة لما لا محل له من الاعراب
نحو جائني زيد فاكرمته فجملة اكرمته لا محل لها لانها معطوفة على جملة جائني زيد فجملة اكرمته لا محل لها لانها

ونحو جاءني زيد يعا اكرمته اذا لم يقدر الواو للحال بتقدير قد تبصرة في ذكر احكام الجار والمجرور والظرف اذا وقع احدهما بعد المعرفة المحضة فحال

معطوفة على جملة جاءني زيد وهي لا محل لها لانها مستانفة ومثلها نحو جاءني زيد يعا اكرمته اذا لم يقدر الواو الداخلة على اكرمته للحال بتقدير قد فان قدرت للحال بتقدير قد كانت الجملة في محل نصب على الحال من زيد تنبيه قال الدماميني في شرح المغني اطلاق التبعية على الجملة التي لا محل لها من الاعراب مشكل فان التابع هو الثاني باعراب سابقه من جهة واحدة فلا بد ان يكون لمتبوعه محل من الاعراب فان قلت لعله اراد من التبعية اللغوية قلت هذا مع كونه خروجا عن التكلم باصطلاح اهل الفن لا يجدي شيئا في مثل قولهم في قوله تعالى واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون ان الجملة الثانية لا محل لها لكونها بدلا من الصلة وكذا في قولهم جلس زيد وذهب عمرو ان الثانية لا محل لها لكونها معطوفة على المستانفة انتهى والاولى ان يقال في الجواب ان اطلاق التابعية هنا مجاز لعلاقة المشابهة قال الشمني وينبغي ان يعلم ان العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها لافادة ثبوت مضمون الجملتين لان مثل قولنا ضرب زيد اكرم زيد بدون عطف يحتمل الاضراب والرجوع عن الاول بخلاف ما اذا عطفت نص على ذلك عبد القاهر تتمة يقول المعربون على سبيل التقريب الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف احوال وشرح المسئلة مستوفاة ان يقال ان الجملة الخبرية التي لم يطلبها العامل لزوما ويصح الاستغناء عنها ان وقعت بعد النكرة المحضة فهي صفة نحو قوله تعالى حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه فجملة نقرؤه صفة الكتاب لا غير او بعد المعرفة المحضة فهي حال عنها نحو قوله ولا تمنن تستكثر فجملة تستكثر حال من الضمير المستتر في تمنن المقدر بانت لا غير او بعد غير المحضة منهما فهي محتملة لهما فمثالها بعد النكرة قوله تعالى وهذا ذكر مبارك انزلناه فلك ان تقدر جملة انزلناه صفة للنكرة وهو الظاهر ولك ان تقدرها حالا عنها لانها قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفة قال ابن هشام ولك ان تقدرها حالا عن المعرفة وهو الضمير في مبارك الا انه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال اما الاول فلان الاشارة اليه لم تقع في حالة الانزال كما وقعت الاشارة الى البعل في حال الشيخوخة في وهذا بعلي شيخا واما الثاني فلاقتضائه تقييد البركة بحالة الانزال انتهى ومثالها بعد المعرفة قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة فيصح تقدير يحمل حالا او وصفا وخرج بقيد الخبرية نحو هذا عبد بعتكه تريد بالجملة الانشاء وهذا عبدي بعتكه كذلك فان الجملتين مستانفتان لان الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا وبقيد عدم طلب العامل لها لزوما جملة الخبر والمحكية بالقول وبصحة الاستغناء عنها جملة الصلة فلا يجري عليها الحكم المذكور وهذه تبصرة في ذكر احكام ما يشبه الجملة وهو الجار والمجرور والظرف وحكمهما في التعلق وحكمها بعد المعارف والنكرات حكم الجملة وذلك نه اذا وقع احدهما بعد المعرفة المحضة وهي الخالصة من شائبة التنكير فهو حال نحو رايت الهلال



او النكرة المحضة صفة او غير المحضة محتمل لهما ولا بد من تعلقهما بالفعل او بما فيه معنى الفعل او رائحته

في الافق او بين السحاب حال لانه وقع بعد معرفة محضة او وقع بعد النكرة المحضة اي الخالصة عما يقربها من المعرفة
فهو صفة نحو ابصرت طائرا على غصن او فوق غصن فعلى غصن او فوق غصن صفة لو وقع بعد النكرة المحضة او وقع
غير المحضة من المعرفة والنكرة فمحتمل لهما اي للحال والصفة فالواقع بعد غير المحضة من المعرفة نحو يعجبني الثمر
في الاغصان او فوق الاغصان لان المعرف الجنسي كالنكرة فيجوز في كل من الجار والمجرور والظرف ان
يكون حالا وان يكون صفة والواقع بعد غير المحضة من النكرة نحو هذا ثمر يانع على الاغصان او فوق الاغصان
لان النكرة الموصوفة كالمعرفة فيجوز في كل من الجار والمجرور والظرف ان يكون حالا وان يكون صفة اخرى ولا بد
من تعلقهما اي الجار والمجرور والظرف بالفعل ماضيا كان او مضارعا او امرا او بما يشبهه او بما اول بما
يشبهه او بما فيه رائحته فمثال المتعلق بالفعل وبشبهه قوله تعالى انعمت عليهم غير المغضوب عليهم فعليهم الاول
متعلق بالفعل وهو انعمت وعليهم الثاني متعلق بشبهه وهو المغضوب ومثال المتعلق بما اول بشبه الفعل
قوله تعالى وهو الذي في السماء اله اي وهو الذي هو اله في السماء ففي السماء متعلق باله وهو اسم غير صفة
بدليل انه يوصف فيقال اله واحد ولا يوصف به لا يقال شيء اله وانما صح التعلق به لتاوله بمعبود ومثال
التعلق بما فيه رائحة الفعل قوله انا ابو المنهال بعض الاحيان وقوله انا ابن ماوية اذ جد النقر فتعلق
بعض واذ بالاسمين العلمين لا لتاولهما باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك المشهور او الشجاع او
الجواد وتقول فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف بما في حاتم من معنى الجود وانما لم يكن بد من تعلق الجار
والمجرور والظرف بما ذكر لان حرف الجر موضوع لايصال معنى الفعل الى الاسم فالذي وصل معناه هو
الذي يتعلق به الحرف كقولك سرت من البصرة فمن اوصلت معنى السير الى البصرة على معنى الابتداء و
هو متعلق به فاذا قال النحوي بم يتعلق هذا الحرف او ما العامل فيه فانما يعني ما الذي اوصل هذا
الحرف معناه والظرف لما كان مقدرا بحرف الجر كان حكمهما واحدا في ذلك فان قلت تقع في عبارة بعضهم
الجار يتعلق بكذا وفي عبارة اخرين الجار والمجرور وفي عبارة اخرين المجرور فما هو المحرر من هذه العبارة
قلت التحقيق ان العامل انما يعمل في الاسم الذي يلي الجار لا في حرف الجار وعلى هذا فمن قال العامل في المجرور
كذا فاصح وقوله من قال الجار والمجرور يتعلق بكذا ملموح فيه ان الجار يتنزل منزلة الجزء من المجرور فجعل
التعلق لهما معا ولحو ما قدمناه اولا فاذا قلت مررت بزيد فزيد متعلق بالفعل بمعنى انه معمول له بحسب المحل
اذ هو في محل نصب على معنى ان الفعل يقتضي نصبه لو كان متعديا كما يقال بدله مررت بزيد جاوزت
زيدا هذا اذا لم يصر الجار والمجرور عوضا عن العامل اما اذا صار عوضا منه فيحكم على محلهما جميعا بالاعراب

هو اعراب العامل فيقال محل من الكرام في قولك مررت برجل من الكرام جر وفي زيد من الكرام رفع وفي
جاء زيد بثيابه نصب كذا حرره الامام الحديثي في شرح الحاجبية تنبيهات الاول اذا لم يكن شيء من الاربعة
المذكورة يتعلقان بها موجودا قدر كقوله تعـ والى ثمود اخاهم صالحا بتقدير ارسلنا ولم يتقدم ذكر
الارسال ولكن ذكر النبي والمرسل اليهم يدل على ذلك ومثله في تسع ايات الى فرعون ففي والى متعلقان
باذهب مقدرا وبالوالدين احسانا اي واحسنوا بالوالدين احسانا مثل ووصينا الانسان بوالديه حسنا
حسنا ومنها البسملة كما تقدم الثاني هل يتعلقان بالفعل الناقص من زعم انه لا يدل على الحدث منع
من ذلك والصحيح انها كلها دالة عليه كما تقدم والمشهور منع تعلقهما باحرف المعاني مطلقا وقيل بجوازه
مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان نائبا عن فعل حذف جاز ذلك على طريق النيابة لا الاصالة والا فلا وهو
قول ابي علي وابي الفتح زعما في نحو ما لزيد ان اللام متعلقة بيا لا ايا عبد الله ان المنصوب بيا واما الذين
قالوا بالجواز مطلقا فقال بعضهم في قول كعب وما سعاد غداة البين اذ رحلوا الا اغن غضيض
الطرف مكحول غداة البين ظرف للنفي اي انتفى كونها في هذا الوقت الا كاغن وقال ابن الحاجب في ولن
ينفعكم اليوم اذ ظلمتم اذ بدل من اليوم واليوم اما ظرف للنفع المنفي واما لما في لن من معنى النفي اي انتفى في
هذا اليوم النفع فالمنفي نفع مطلق وعلى الاول نفي مقيد وقال ايضا اذا قلت ما ضربته للتاديب فان
قصدت نفي ضرب معلل فاللام متعلقة بالفعل والمنفي ضرب مخصوص وللتاديب تعليل للضرب المنفي
وان قصدت نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفي والتعليل له اي انتفاء الضرب كان لاجل
التاديب لانه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب ومثله في التعلق بحرف النفي ما اكرمت المسيء لتاديبه
وما اهنت المحسن لمكافاته لو علقهما بالفعل فسد المعنى المراد ومن ذلك قوله تعـ ما انت بنعمة ربك بمجنون
لا فاد نفي جنون خاص وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعـ وليس في الوجود جنون هو نعمة ولا المراد نفي
جنون خاص انتهى ملخصا وهو كلام بديع الا ان جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف فينبغي
على قولهم ان يقدر ان التعلق بفعل دل عليه النافي اي انتفى ذلك بنعمة ربك قاله في المغني الثالث يستثنى
من قولنا لا بد للجار من متعلق ستة امور احدها الزائد فقط لانه انما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا
لا ايصالا لمعنى الفعل الى الاسم واستثنى ابن هشام منه لام التقوية فحكم بانه يجوز القول بتعلقها لانها
ليست زائدة محضة كما انها ليست معدية محضة قال بعضهم والظاهر الجزم بالتعلق في كلامهم على لام
الجحود بما يؤيد ما قلته فتامله الثاني والثالث لعل في لغة عقيل لولا في لولاي ولولاك ولولاه على قول

سيبويه انها جارة للضمير لانهما لم يدخلا لايصال معنى عامل بل لافادة معنى الترجي والامتناع الرابع رب
كما ذهب اليه الرماني وابن طاهر خلافا للجمهور لانها لم تدخل لتعدية عامل ايضا بل لافادة التكثير والتقليل
قال ابن هشام والجمهور وان قالوا انها عدت العامل في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت فخطأ لانه يتعدى بنفسه
ولاستيفائه معموله في المثال الاول وان قالوا انها عدت محذوفا تقديره حصل ونحوه كما صرح به جماعة ففيه
تقدير ما الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت الخامس الجار المكفوف عن عمل الجر لانه لم يبق حرف جر بل يفيد
من جهة المعنى فقط فلا عامل له كما لا معمول له كما صرح به وممن صرح بذلك التفتازاني في حاشية الكشاف عند
قوله نعم فاذكروه كما هديكم السادس حروف الاستثناء الثلثة وهي خلا وعدا وحاشا قال ابن هشام في المغني لانها
لتنحية الفعل عما دخلت عليه كما ان الا كذلك وهو عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم ولو
صح ان يقال انها متعلقة لصح ان يقال ذلك في الا وانها خفضت من المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالا لئلا يزول
الفرق بينهن افعالا وحروفا قال الدماميني وفيه نظر لانه ليس المراد من ايصال الحرف الجر معنى الفعل الى الاسم ايصاله
اليه على وجه الثبوت بل المراد تعليقه به على وجه الذي يقتضيه الحرف وهو هنا مفيد لانتفاء معنى الفعل
فيتعلق به على هذا الوجه قد افصح هو في كتابه المذكور بهذا المعنى حيث قال في على الاستدراكية وتعلق هذا بما
قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به لانها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج اما الاستدلال
بانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة فساقط لانه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف آخر مساواته في جميع احكامه الا ترى ان
الا التي هذا الحرف بمعناها لا يعمل الجر وهذا الحرف يعمله انتهى وزاد الفارسي الاخفش تابعا وهو كاف التشبيه
فذهبا الى انها لا يتعلق بشيء كحروف الجر الزائدة وتبعهما ابن عصفور مستدلين بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان
المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف في من نحو زيد في الدار وان كان فعلا مناسبا للكاف نحو اشبه فهو
متعد بنفسه لا بالحرف قال ابن هشام والحق ان جميع حروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه يدل على الاستقرار
قال ابن الحاجب في شرح المفصل الكاف في قولك الذي كزيد اخوك اذا وصلت معنى استقر وهذا البهم الى زيد على
سبيل التشبيه ويجب حذف المتعلق اذا كان احدهما اي الجار والمجرور والظرف صفة نحو او كصيب من السماء
او صلة نحو وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون او خبرا نحو زيد في الدار او عندك وربما ظهر في
الضرورة كقوله لك العز ان مولاك عز وان يهن فانت لدى بحبوحة الهون كائن وفي شرح المفصل لابن
يعيش الظرف الواقع خبرا صرح ابن جني بجواز اظهاره وعندي انه اذا حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره
لانه قد صار اصلا مرفوضا فاما ان ذكرته اولا فقلت زيد استقر عندك فلا يمنع منه مانع انتهى قال ابن هشام وفي

عن سيبويه وحالا نحو فخرج على قومه في زينته او رفع الاسم الظاهر نحو اعندك احد افي الله شك او استعمل مثلا
كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست وحذف المتعلق على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت
فيه او كان الجار حرف قسم غير الباء نحو والليل اذا يغشى وتالله لاكيدن اصنامكم فلو صرح بالفعل في
ذلك وجبت الباء فهذه ثمانية مواضع يجب فيها حذف المتعلق تنبيهات الاول انكر الكوفيون وابن طاهر و
خروف تقدير المتعلق في الخبر من نحو زيد عندك وعمرو في الدار ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وخروف الناصب المبتدأ
وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره وان ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون
الناصب امر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدأ ولا معول على هذين المذهبين الثاني قال ابن هشام في المغني
هل المتعلق الواجب الحذف فعل او وصف لا خلاف في تعين الفعل في بابي القسم والصلة لانهما لا يكونان الا جملتين
وكذا يجب في الصفة في نحو رجل في الدار فله درهم واما قوله كل امر مباعد او مدان فمنوط بحكمة المتعالي
فنادر واختلف في الخبر والصفة والحال فمن قدر الفعل وهم الاكثرون فلانه الاصل في العمل ومن قدر الوصف
فلان الاصل في الخبر والنعت والحال الافراد ولان الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف قالوا ولان تقدير
المفرد اولى وليس بشيء لان الحوالة لم نحذف الضمير بل نقلناه الى الظرف فالمحذوف فعل او وصف و
كلاهما مفرد قال والحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى وبيان ان التقدير بحسب المعنى
اما القسم فتقديره اقسم واما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به نحو يوم الجمعة صمت فيه واما في المثل
فبحسب المعنى واما في البواقي نحو زيد في الدار فيقدر كونا مطلقا وهو كائن او مستقر او مضارعهما ان
اريد الحال والاستقبال نحو الصوم اليوم او في اليوم والجزاء غدا او في الغد ويقدر كان او استقر او وصفهما
ان اريد المضي هذا هو الصواب وقد اغفلوه مع قولهم في نحو ضربي زيدا قائما ان التقدير اذ كان قائما ان اريد
المضي واذا كان ان اريد الاستقبال ولا فرق وان جهلت المعنى فقدر الوصف لانه صالح في الازمنة كلها وان كان
حقيقة في الحال انتهى ملخصا ولعبد الله ما نسبه طه كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال الذي هو
من جملة الامور المجهولة وهل هذا الا تهافت قال وان قلت فماذا تصنع عند جهل المعنى قلت لا نقدم
على تقدير شيء معين بل يردد الامر ويقال ان اريد المضي فقدر كذا وان اريد الاستقبال الحال فقدر كذا وان
اريد الاستقبال فقدر كذا فتخرج عن العهدة الثالث قال التفتازاني في حاشية الكشاف مما يجب التنبه له
انه اذا قدر في اللفظ كان او كائن فهو من التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة
الا كان الظرف في موضع الخبر بتقدير كان اخرى ويتسلسل التقديرات الرابع الظرف المراد به ما ليس او الجار و

المجرور فيسميان مستقرا بفتح القاف ولغوا فالمستقر ما كان متعلقه خاصا عاما واجب الحذف كما مر واللغو
ما كان متعلقه خاصا سواء وجب حذفه كما في الاشتغال وغيره مما ذكر او جاز نحو يوم الجمعة جوابا لمن قال
متى قدمت ووجه تسمية الاول مستقرا والثاني لغوا انه لما كان المتعلق العام اذا حذف انتقل الضمير
الذي كان مستترا فيه الى الظرف سمي ذلك الظرف مستقرا لاستقرار الضمير فيه فهو في الاصل مستقر فيه ثم
حذفت الصلة اختصارا لكثرة دوره بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك ولما كان الآخر لم ينتقل اليه شيء
من متعلقه سمي لغوا او ملغى كانه الغي قال البدر الدماميني في التحفة بعد ذكره ذلك وهو الذي سمعته من
بعض اشياخنا ولا يخفى انه اولى مما قيل انه انما سمي مستقرا لان ناصبه هو استقر مقدرا قبله اما اولا فلان
الظرف المستقر لا يلزم تقدير عامله باستقر على الخصوص بل يجوز ان يقدر بحصل وثبت ونحو ذلك مما
يدل على كون عام فلم اختص له الاسم من استقر دون غيره واما ثانيا فلان الظرف اللغو ايضا في قولنا صمت
يوم الجمعة يصدق عليه انه مستقر اذ قد استقر في اليوم المذكور الصوم واذا لم يكن متعلقه لفظ استقر
واجاب الشمني بانه يكفي في تسميته مستقرا تعلقه بلفظ الاستقرار او ما هو بمعناه لا بمعنى انه يلزمه معنى الاستقرار
لترد الصورة التي ذكرها ثم المناسبة التي ذكرها عن بعض شيوخه لا تاتي على ما ذهب اليه السيرافي من ان
الضمير حذف مع المتعلق وانما تاتي على ما ذهب ابو علي ومن تبعه ان الضمير انتقل عن المتعلق الى الظرف
الخامس قد تقوم قرينة على ان المراد بالاستقرار العام امر خاص ولا يقدح ذلك في الحكم بان الظرف مستقر
كما اذا قلت زيد على الفرس فالاصل مستقر لكن المراد منه بحسب القرينة راكب فلهذا يجعل مستقرا لا لغوا
نص عليه التفتازاني في حاشية الكشاف حيث قال الزمخشري على معنى متبركا باسم الله اقرأ فقال هو يعني
ان التقدير متلبسا باسم الله ليكون المقابلة من الافعال العامة لكن المعنى بحسب القرينة على هذا فلهذا يجعل
الظرف مستقرا لا لغوا هذا كلامه قال الدماميني اذا قامت القرينة على ان المراد كون خاص فلم لم يقدر
ابتداء ويكون الظرف لغوا واي فائدة في تقدير العام ثم الحكم بان المراد منه الخاص الذي دلت عليه
القرينة وقد قال هو قبل ذلك بنحو ورقة والنحويون انما يقدرون متعلق الظرف المستقر عاما اذا لم
توجد قرينة الخصوص السادس الاصل ان يقدر المتعلق المحذوف مقدما عليه كسائر العوامل مع
معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضي ايجابه فالاول نحو في الدار زيد لان
المحذوف هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتدأ والثاني نحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها و
يلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ

واذا كان احدهما كذلك واعتمد على نفي او استفهام جاز ان يرفع الفاعل نحو ما الذي في الدار ابوه وما
عندي احد او في الله شك الحديقة الخامسة في المفردات الهمزة

٥٠٠

قال ابن هشام في المغني وقال في موضع اخر يحتمل تقديره في نحو في الدار زيد مقدما المغاير عند اصل
اخر وهو انه عامل في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول واذا كان احدهما اي الجار والمجرور
والظرف كذلك اي صفة او صلة او خبرا او حالا او اعتمد على نفي مجرد او فعل او استفهام جاز ان يرفع الفاعل
ظاهرا كان او مضمرا نحو مررت برجل في كمه او معه صقر جاءني الذي في الدار او عندك ابوه وزيد في الدار او
عندك ابوه وجاء زيد في كمه او معه صقر وما او ليس في الدار او عندك احد او في الله شك او اعندك احد
تنبيهات الاول في المرفوع بعد المجرور والظرف في المواضع المذكورة ثلثة مذاهب احدها ان الارجح كونه مبتدا
مخبرا عنه بالظرف والمجرور ويجوز كونه فاعلا وكان وجهه استضعاف عمل الظرف في الظاهر والثاني ان الارجح
[illegible] كونه فاعلا واختاره ابن مالك وجهه ان الاصل عدم التقديم والتاخير والثالث انه
يجب كونه فاعلا نقله ابن هشام الخضراوي عن الاكثرين قيل ولعل وجهه ما تقرر من ان الاليق بمحل الفاعل
عندهم بفعل فهو كقولك قام زيد فيتعين ان يكون زيد في مثل ذلك فاعلا لا مبتدأ الثاني قال في المغني
حيث اعربنا فاعلا فهل عامله الفعل او الظرف او المجرور لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما فيه
خلاف والمذهب المختار الثاني لامتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع
كقوله فان يك جثماني بارض سواكم فان فؤادي عندك الدهر اجمع فاكد الضمير المستتر في الظرف والضمير
لا يستتر في عامله ولا يصح ان يكون توكيدا لضمير محذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم ان
على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال واختار ابن مالك المذهب الاول مع اعترافه بان الضمير
مستتر في الظرف وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن الا في عامله انتهى وقد جرى المص على مذهب المختار كما ترى
وهو مذهب المحققين كما قاله غيره الحديقة الثالث اذا لم يعتمد الظرف والمجرور على ما ذكر نحو في الدار او عندك
زيد فالجمهور يوجبون الابتداء والاخفش والكوفيون يجيزون الوجهين لان الاعتماد عندهم ليس بشرط ويرد بجواز
دخول ان ونحوه على مثل هذا التركيب مع نصب الاسم اذ يصح ان يقال ان في الدار زيدا فدل ذلك انه مبتدأ في
الاصل لا فاعل والا لم يدخل الناسخ قال بعضهم وللاخفش ان يجيب بانه لما وجدت العامل الاقوى اعملته وهو
ان وقال ابن جني للجمهور ان يقولوا لم نجد عاملين احدهما ولها البتة بل يجوز ان تعمل ايهما شئت الحديقة الخامسة
في المفردات وهي منها حروف ومنها اسماء وظروف تضمنت معنى الحروف ومنها ما يرد تارة حرفا والمص لم يستوف
جميعها بل اقتصر منها على ما في الكتب لكثرة ورودها وشدة الحاجة اليها وجملة ما اورده اربع وعشرون كلمة
احدها الهمزة وهي اسم محدث للالف المتحركة واسمها الالف اسم للساكن لا والالف مشترك بينها وبين الالف كذا

كلام

علم



قال بعض المحققين وفي كلام بعضهم ما يقتضي أن الألف مختص بالساكن والهمزة بالمتحرك والحق أن الألف
اسم للمتحرك والساكن لغة لكنه خص في عرف أهل هذا الفن بالساكن وخصت الهمزة بالمتحرك فما وقع
في كلام بعضهم من إطلاق الألف على المتحرك حقيقة مبني على اللغة وما وقع في كلام آخرين من أنه مجاز مبني على العرف
وهو حرف يرد على وجوه أحدها أن يكون حرف نداء موضوع لنداء القريب كقول امرئ القيس أفاطم مهلا بعض
هذا التدلل وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي فإن قلت ما المعين لحمل النداء هنا على نداء القريب قلت القرائن
الموجودة حوله في هذه القصيدة يخبر بحاله مع هذه المرأة تقول وقد مال الغبيط بنا معا عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل
فقلت لها سيري وأرخي زمامه ولا تبعديني من جناك المعلل الغبيط بالغين المعجمة والطاء المهملة كرغيف رحل يشد
عليه هودج المرأة ونحوها يجنى أي يقتطف من الثمرة شبه بها اللذة التي ينالها من هذه المرأة على طريق الاستعارة
والمعلل من شيء والتعليل جني الثمرة مرة بعد أخرى والمتوسط أي ويرد لندائه وهذا لم يقل به أحد إنما هو عندهم لنداء
القريب فقط نعم نقل ابن الخباز في شرحه على الدرة الألفية لابن معط عن شيخه أن الهمزة للمتوسط وأن الذي
للقريب يا والمص جمع بين القولين فجعلها للقريب وللمتوسط معا قال ابن هشام وما نقله ابن الخباز خرق لإجماعهم قال
وذلك من وجهين دعواه أن الهمزة للمتوسط إنما هي عندهم لنداء القريب والثاني كون القريب لم يوضع لندائه غير
يا وقول المص أيضا خرق للإجماع لكنه من جنس أحدهما قال الدماميني والقدح بخرق إجماع النحاة مبني على أن إجماعهم
في الأمور اللغوية معتبر يتعين اتباعه ووقع فيه لبعض العلماء تردد ففي شرح مختصر ابن الحاجب الأصولي للشيخ بهاء
الدين السبكي نقل بعض العلماء الإجماع في الأمور اللغوية مثل كون الواو للجمع المطلق وهذا الإطلاق فيه الإشكال
فيه إذ ليس من المجتهدين أما إجماع النحاة الذين عليهم المعول في علم العربية ولم يبلغوا رتبة الاجتهاد في الفقه
أن إجماعهم لا يعتبر وفيه نظر وقد رأيت في الخصائص لابن جني اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده أن لا يخالف
المنصوص والمقيس على المنصوص وإلا فلا لأنه لم يرد في كتاب ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص عن رسول الله
في كل الأمة وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة فكل من فرق له عن علة صحيحة كان خليل نفسه إلا أنا مع
بمخالفة الجماعة التي طال بحثها انتهى ملخصا وفي الاقتراح بعد كلام ابن جني في الخصائص والعبرة بإجماع النحاة
على الأمور اللغوية معتبر خلافا لمن تردد فيه وخرقه ممنوع ومن ثم رد انتهى وذكر ابن هشام في شرح التسهيل أن النداء
بالهمزة قليل في كلام العرب وتبعه ابن الصائغ في حواشي المغني قال في الهمع وما ذكراه مردود فقد وقفت لذلك
على أكثر من ثلثمائة شاهد وأفردتها بالتأليف والثاني أن تكون للمضارعة بفتح الراء المهملة مصدر ضارعه
إذا شابهه نحو أقوم وأقعد قيل وهمزة المضارعة في الأصل ألف قلبت همزة لتعذر الابتداء بالساكن وهمزة المضارعة

أربعة

وللتسوية وهي الداخلة على جملة في محل المصدر نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم

لهمزة بحيث يجمعها قول الشاطبي وقد مر ذكرها في صدر هذا الشرح والثالث ان تكون للتسوية وهي الداخلة على جملة
واقعة بمحل المصدر وهذا احسن من قولهم الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها لان الجملة هنا ماولة
بالمفرد تاويلا مطردا فهي واقعة في محل المفرد نحو قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون
اي سواء عليهم الانذار وعدمه فان قلت تاويل الجملة بالمفرد هنا مشكل لانه لا سابك في اللفظ فيلزم الشذوذ
على ما صرح به بعضهم مثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه برفع تسمع على تقدير السابك هو الحرف المصدري
وادعاء الشذوذ هنا باطل لان هذا التركيب فصيح كثير الاستعمال قلت سبك الجملة بالمفرد من غير حرف مصدري
انما يكون شاذا اذا لم يطرد في باب اما اذا اطرد في باب واستمر فيه فانه لا يكون شاذا مثل لا تاكل السمك وتشرب
اللبن فانك اذا نصبت تشرب بتقدير ان فقد قدرته فيصير بها معطوفا في اللفظ على فعل وهو ممتنع الا عند
التاويل فاحتجنا الى ان نتصيد من الفعل الاول مصدرا من غير سابك لا يعد مثل هذا شاذا لاطراده في بابه و
كذا اضافة اسم الزمان مثلا الى الجملة نحو جئت حين جاء زيد اي حين مجيء زيد فاولت الجملة بالمفرد من غير ان
يكون هناك حرف مصدري وليس بشاذ لاطراده في بابه وهنا في باب التسوية اولت الجملة بالمفرد تاويلا مطردا
بدون اداة فلم يعد شاذا قاله الدماميني في التحفة وافهم كلامه ان الشذوذ ينافي الفصاحة وكثرة الاستعمال
وهو مم تنبيهات الاول اختير في سواء في الاية المذكورة كونها خبرا عما قبلها او عما بعدها او مبتدء وما بعدها
فاعل على الاول ومبتدءا على الثاني وخبر على الثالث قال في المغني وابطل ابن عمرون الاول بان الاستفهام لا
يعمل فيه ما قبله والثاني بان المبتداء المشتمل على الاستفهام واجب التقديم فيقال له وكذا الخبر فان اجاب بانه
مثل زيد اين هو ومعناه وقلنا بل مثل كيف زيد لان ءانذرتهم ان لم يقدر بالمفرد لم يكن خبرا لعدم تحمله
ضمير سواء واما شبهته فجوابها ان الاستفهام هنا ليس على حقيقته فلا يجب التقديم فان اجاب بانه كذلك
في نحو علمت ازيد قائم وقد ابقي عليه استحقاق الصدرية بدليل التعليق قلنا بل الاستفهام مراد هنا اذ
المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم ازيد قائم واما في الاية ونحوها فلا استفهام البتة لا من قبل المتكلم و
لا غيره الثاني ربما توهم ان المراد بهمزة التسوية هي الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها بتخيل ان التسوية
ماخوذة من كلمة سواء وليس كذلك بل كما يقع بعدها يقع بعد ما ابالي وما ادري وليت شعري ونحوهن نحو
ما ابالي اقمت ام قعدت وما ادري اقمت ام غدوت وليت شعري اسافر زيد ام اقام فان هذه الجمل كلها في
محل المصدر وهو الضابط الثالث قضية كلام المص ان الهمزة موضوعة لمعنى التسوية فيكون قسيما لرأسها
غير همزة الاستفهام وقال ابن هشام في المغني لم يخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فمن دلالتها وعلم منها التسوية

وهذا

وللاستفهام فيطلب بها التصور والتصديق نحو ازيد في الدار ام عمرو وافي الدار زيد ام في السوق

وهذا يقتضي ان استعمالها في التسوية تجوز في غير ما وضعت له فتكون من قبيل التجاوز وهو الاولى والرابع ان تكون
للاستفهام وحقيقته طلب المتكلم من مخاطبه ان يحصل في ذهنه ما لم يكن حاصلا عنده مما سأله عنه
قال بعضهم ينبغي ان يكون المطلوب ان يحصل ذلك في ذهن اعم من ذهن المتكلم وغيره كما ان الاستغفار الذي
هو طلب المغفرة وهو التمني اعم من ان يكون المطلوب له هو المتكلم او غيره ويكون الاستفهام لغرض ان يتكلم
المجيب بالجواب فيسمعه من جهل فيستفيده ورده ابن هشام بانه لو صح ذلك لم يطبق العلماء على ان ما ورد
منه في كلامه سبحانه مصروف على معنى اخر غير الاستفهام ولو كان كما ذكر لم يستحل حمله على الظاهر ويكون المراد منه
ان يجيب بعض المخاطبين فيفهم الجواب من لم يكن عالما به انتهى واستحالة حمله على الظاهر محل بحث فقد قال
الشيخ بهاء الدين السبكي قولهم الاستفهام لا يكون منه تعالى على حقيقته ليس على اطلاقه وانما يستحيل اذا كان
مصروفا الى المتكلم بالكلام الاستفهامي واما اذا كان مصروفا الى غيره ممن يطلب فهمه فلا يستحيل كما في
قوله تعالى وانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين فهو استفهام حقيقي طلب به اقرار عيسى في ذلك المشهد
العظيم بانه لم يقل ليحصل فهم النصارى ذلك فيتقرر عندهم كذبهم فيما ادعوه انتهى فتامل ويرادف
الاستفهام الاستخبار وقيل الاستخبار ما سبق اولا ولم يفهم حق الفهم فاذا سألت عنه ثانيا كان
استفهاما حكاه ابن فارس في فقه اللغة والهمزة اصل ادواته وما عداها نائب عنها قال ابن مالك في المصباح
فيطلب بها اي الهمزة التصور اي ادراك غير النسبة والتصديق اي ادراك وقوع النسبة وهو التصديق
الايجابي او لا وقوعها وهو التصديق السلبي فطلب تصور المسند اليه نحو ازيد في الدار ام عمرو وادبس
في الاناء ام عسل فانك عالم بكون شخص في الدار وشيء في الاناء وانما تطلب تعيينه وطلب تصور المسند
نحو افي الدار زيد ام في السوق وافي الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم بان زيدا محكوم عليه بالكينونة
في الدار او في السوق وان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق وانما المطلوب تعيين ذلك هذا
قول الجمهور وقال السيد الشريف القول بان الهمزة في مثل قولك ادبس في الاناء ام عسل لطلب تصور
المسند اليه او المسند وغيرهما مبني على الظاهر توسعا والتحقيق انها لطلب التصديق ايضا فان السائل قد
تصور الدبس والعسل بوجه وبعد الجواب لم يزد له في تصورهما شيء اصلا بل بقي تصورهما على ما كان فان قيل
التصديق حاصل حال السؤال فكيف يطلب الجواب قلت ان الحاصل هو التصديق بان احدهما بعينه فيه وهذان
التصديقان مختلفان بالاشتباه الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعين المسند اليه في احدهما و
عدم تعينه في الاخر وكان اصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بان التصديق حاصل وان المطلوب هو تصور

بخلاف هل لاختصاصها بطلب التصديق فقط ان بالفتح والتخفيف ترد حرفية واسمية فالاسمية
ضمير المخاطب كانت قبل انتما وانتم انتن فما بعدها حرف خطاب اتفاقا

المسند اليه او المسند او قيد من قيوده انتهى وطلب التصديق نحو اقام زيد او زيد قائم فانك عالم بان
بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب تطلب تعيينها ولعل المص انما لم يمثل للتصديق نظرا الى ذلك
التحقيق فتامل ومن العجيب ما وقع هنا لبعض المعاصرين من طلبة العجم من فهمه ان المثال الاول في كلام
المص للتصور والثاني للتصديق على طريقة اللف والنشر المرتب وشرح كلامه بالفارسية على ذلك
وهو وهم فاحش فاحذره تنبيه المستفهم عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك
في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فيكون لطلب
التصديق ويحتمل ان يكون لطلب تصور المسند بان يعلم انه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد لكن لا تعرف انه ضرب
او اكرام وكالفاعل في أانت ضربت زيدا اذا كان الشك في الضارب وكالمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك
في المضروب وكذا قياس سائر المتعلقات قاله التفتازاني في مختصر المطول بخلاف هل لاختصاصها
بطلب التصديق فقط نحو هل قام زيد وهل زيد عالم وزيد قائم وسيأتي الكلام ان شاء الله وبقية الادوات
مختصة بطلب التصور نحو من جاءك وما صنعت وكم مالك واين بيتك ومتى سفرك وكيف جئت الثانية
ان بالفتح والتخفيف اي بفتح الهمزة وتخفيف النون ترد على وجهين اسمية وحرفية فالاسمية ضمير المخاطب
كانت قبل انتما وانتم وانتن اذ ما بعدها هو التاء حرف خطاب اتفاقا تفتح في المذكر وتكسر في المؤنث
ويوصل بها في الجمع المذكر ميم والف في المثنى ونون في جمع الاناث وتضم التاء في الثلاثة اجراء
للميم مجرى الواو ولقربها منها مخرجا وليس نقل الاتفاق على ذلك بصحيح بل هو مذهب الجمهور وقال الفراء ان
انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرف فيه كانت مرفوعة
متصلة فلما ارادوا انفصالها دعموها بان ليستقل لفظا كما هو مذهب الكوفيين وابن كيسان في اياك و
اخواتها وهو ان الكاف المتصرف فيه كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا لتصير منفصلة فجعلوا ايا
عمادا لها قال الرضي وما ارى هذا القول بعيدا في الموضعين وقال بعض المتقدمين ان انا مركب من الف
اقوم ونون نقوم وانت مركب من الف اقوم ونون نقوم وتاء تقوم وحكاه ابو حيان والعجب من المص كيف
ينقل الوفاق هنا واكثر كتب القوم ناطقة بالخلاف وقد سبقه على نقله صاحب الوافي ايضا واعترضه
الدماميني في شرحه بما ذكرناه ثم قال لكن قلت لعل مراده اتفاق البصريين كما حمل عليه شيخنا العباب
عبارة اللباب حيث فسر وكذا اللولوي بانا احملها على ان المراد اجماع البصريين قلت هذا لا يدفع
الاعتراض فان ابن كيسان من البصريين وهو قائل بان التاء في انت هي الاسم حتى التي في نحو قمت ولكنها

كررت بان نقله جماعة من الثقاة عنه فلا اجماع من الكل ولا من البصريين تنبيه قضيته انه نص المصنف على ان
الاسمية ضمير المخاطب انها لا تكون ضمير المتكلم فيكون اخبارا لانا ان الضمير هو المجموع وهو مذهب الكوفيين
واختاره ابن مالك بدليل اثبات الالف وصلا في لغة ومذهب البصريين ان الضمير انما هو ان تفتح وصلا ويؤتى بالالف
وقفا لبيان الحركة كهاء السكت ولذلك تعاقبها كقول حاتم هذا فزدي انه ولذلك ليست الالف من الضمير وقال الكوفيون
الهاء فانه بدله من الالف وحكى قطرب ان بعض العرب يقول ان فعلت بسكون النون وصلا ووقفا اى انا فعلت ك
والحرفية ترد على اربعة اوجه احدها ان تكون ناصبة للمضارع وقد مر ذكرها في الحديقة الثالثة فيما يتعلق بالافعال
والثاني ان تكون مخففة من ان المثقلة اي المفتوحة الهمزة المشددة النون فتقع بعد فعل اليقين او ما نزل منزلته من
الظن ان يكون غالبا مثالها للعلم بالله ان ... الامر بانها ليست الناصبة للمضارع لان اليقين وما نزل منزلته المخففة
اللتي ليست انما التحقيق نحو افلا يرون الا يرجع اليهم قولا علم ان سيكون منكم مرضى وحسبوا ان لا تكون فتنة فيمن رفع
تكون وقوله زعم الفرزدق ان سيقتل مربعا ابشر بطول سلامة يا مربع وهي ثلاثية الوضع وفي اعمالها مذاهب
احدها انها لا تعمل شيئا لا في ظاهر ولا في مضمر وتكون حرفا مصدريا مهملا كسائر الحروف المصدرية وعليه سيبويه
والكوفيون الثاني انها تعمل في المضمر وفي الظاهر كاصلها نحو علمت ان زيدا قائم وقرئ ان غضب الله عليها وعليه
جماعة من المغاربة الثالث انها تعمل جوازا في مضمر لا ظاهر وعليه الجمهور قال ابن مالك فان قيل ما الذي دعا الى تقدير
اسم لها محذوف وجعل الجملة بعدها في موضع خبرها وهلا قيل انها ملغاة ولم يتكلف الحذف فالجواب ان سبب
عملها الاختصاص بالاسم فما دام الاختصاص ينبغي ان يعتقد انها عاملة وكون العرب تستقبح وقوع الافعال بعدها
الا بفصل انتهى وقد تقدم لاعمالها تعليل اخر غير هذا في بحث المضمر ثم الجمهور على انه يلزم ان يكون اسمها المضمر
المحذوف ضمير شان واختاره ابن الحاجب وابن هشام في القطر والاصح عدم لزوم ذلك وهو مذهب سيبويه وجماعة
واختاره ابن مالك فمتى امكن عوده الى حاضر او غائب معلوم كان اولى ولذا قدر سيبويه في ان يا ابرهيم قد صدقت
الرؤيا انك ولا يكون خبرها الا جملة اما اسمية مجردة صدرها المبتدا نحو واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين
او الخبر كقوله ان هالك كل من يحفى وينتعل او مقرونة بلا نحو وان لا اله الا هو او باداة شرط نحو ان اذا سمعتم
ايات الله او برب كقوله تيقنت ان رب امرئ خيل خائنا امين وخوان يخال امينا او فعلية فان كان فعلها جامدا او
دعاء لم يحتج الى فاصل بينه نحو وان ليس للانسان الا ما سعى والخامسة ان غضب الله عليها وان كان متصرفا غير
دعاء قرن غالبا بنفي نحو افلا يرون الا يرجع اليهم قولا ان لن نجمع عظامه ان لم يره احد او بلو نحو ان لو نشاء اصبناهم
او بقد نحو ونعلم ان قد صدقتنا او بحرف تنفيس نحو علم ان سيكون وقل خلوها من جميع ما ذكر كقوله علموا ان يؤملون

فجادوا قبل ان يسئلوا باعظم سؤل ويخرج عليه قراءة من اراد ان يتم الرضاعة بالرفع وقوله ان تقرآن على اسماء
ويحكما مني السلام وان لا تخبرا احدا وربما عملت في ظاهر كقوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم
ابخل وانت كريم وهو مختص بالضرورة على الاصح والثالث ان تكون مفسرة بمنزلة اي لكن تفارقها في انها لا تدخل
على مفرد فلا يقال مررت برجل ان صالح قال في الهمع وكانهم ابقوا عليها ما كان لها من الجملة ومع هذا غير مختص بالفعل
بل تكون مفسرة للجملة الاسمية والفعلية نحو كتبت اليه ان قم وارسل اليه ان ما انت وهذا وشرطها التوسط بين
جملتين اولهما بمعنى القول وعدم دخول جار عليها ولو زائدا نحو قوله تعالى فاوحينا اليه ان اصنع الفلك ونودوا
ان تلكم الجنة وباشتراط التوسط بين الجملتين غلط من جعل منها قوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين
لان المتقدم عليها غير جملة وانها المخففة من الثقيلة وباشتراط كون اولهما بمعنى القول رد ابو عبد الله
الرازي على الزمخشري حيث زعم ان التي في قوله تعالى واوحى ربك الى النحل ان اتخذي من الجبال مفسرة قال الرازي
قبله واوحى والوحي هنا الهام باتفاق وليس في الالهام معنى القول قال وانما هي مصدرية اي باتخاذ الجبال
بيوتا وتعقبه الشيخ ابن الصائغ بان الهام الله تعالى لعباده بقوله وامره فلم يمتنع تفسيره بان اتخذ قال الشمني وفيه
نظر اما اولا فلان الالهام مفسر في الكتب الكلامية بالقاء معنى في القلب بطريق الفيض نعم قال المفسرين انه
الخاطر الوارد على الضمير لالقاء الملك وانه من قبيل الملك واما ثانيا فلان الالهام هنا لمن لا يفهم القول ولا
الامر وهو النحل انتهى واذا قلت كتبت اليه بان افعل بادخال حرف الجر كانت ان مصدرية لانها معمولة لحرف
الجر وجعلها ابو حيان زائدة وهو وهم منه فان حروف الجر وان كانت زائدة لا تدخل الا على الاسم تنبيهات
الاول زاد بعضهم اشتراط ان لا يكون في الجملة السابقة حروف القول فلا يقال قلت له ان افعل وفي شرح الجمل
الصغير لابن عصفور انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول وفي البسيط اختلف في تفسير صريح القول فاجازه
بعضهم وحمل عليه قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله انه يجوز ان تكون مفسرة للقول على
تأويله بالامر اي ما امرتهم الا بما امرتني ان اعبدوا الله قال ابن هشام وهو حسن على هذا فيقال في الضابط
ان لا يكون فيها حروف القول الا والقول مؤول بغيره انتهى وقد انتقد ابو حيان وصوبه غيره تخريج الآية
على التفسيرية بان ما بعد الا مستثنى بها فلا بد ان يكون له موضع من الاعراب وان التفسيرية لا موضع لها
الثاني اذا ولي ان الصالحة للتفسير مضارع مثبت نحو اوحيت اليه ان يفعل كان فيه الرفع على انها حرف
تفسير والنصب على انها مصدرية او منفي بلا نحو اشرت اليه ان لا يفعل كان فيه الوجهان لما ذكر والجزم ايضا على
النهي ويكون فيه مفسرة الثالث انكر الكوفيون ان المفسرة البتة وهي عندهم الناصبة للفعل قال ابو

حيان وليس ذلك بصحيح لانها غير مفتقرة الى ما قبلها ولا يصح ان يكون المصدرية الانشاء ويانت بعيدة انتهى
قال ابن هشام وقول الكوفيين عندي اوجه لانك اذا قلت كتبت اليه ان قم فليس قم نفس كتبت كما ان
الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد اي ذهب ولهذا لو جئت باي مكان ان لوجدت الطبع غير قابل
له انتهى واعترضه الدماميني بانه فهم الجماعة ارادوا ان قم في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فابطله
بتغايرهما وليس الامر كما فهم انما التفسير لمتعلق كتبت وهو الشيء المكتوب وقم هو نفس ذلك الشيء
قال الرضي وان لا يفسر الا مفعولا مقدر اللفظ دالا على معنى القول كقوله تعالى فناديناه ان يا ابرهيم و
كذلك قولك كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه شيئا هو قم فان حرف الجر على ان قم تفسير للمفعول المقدر
لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه انتهى ولعله عند التحقيق
بما يبطل ذكره والرابع ان تكون زائدة وهي حرف ثنائي بسيط او مركب من الهمزة والنون فقط وذهب بعض
الى انها هي المثقلة خففت فصارت مؤكدة قال ابو حيان ولا تفيد عندنا غير التاكيد وزعم الزمخشري
انه ينجر مع افادة التوكيد معنى اخر فقال في قوله تعالى ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء بهم دخلت ان في هذه
القصة ولم تدخل في قصة ابرهيم في قوله ولما جاءت رسلنا ابرهيم بالبشرى قالوا انا مهلكوا تنبيها وتاكيدا
ان الاساءة كانت تعقب المجيء فهو مؤكد للاتصال واللزوم ولا كذلك في قصة ابرهيم اذ ليس
الجواب فيه كالاول وقال الاستاذ ابو علي ودخلت منبهة على السبب وان الاساءة كانت لاجل المجيء لانها
تكون للسبب في قولك جئت ان تعطي اي للاعطاء قال ابو حيان وهذا الذي ذهب اليه لا يعرفه كبراء
النحويين وتقع ان الزائدة غالبا بعد لما الوجودية نحو فلما ان جاء البشير القاه على وجهه وبين لو
وفعل القسم مذكورا كان كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لنا يوما من الشر مظلم او متروكا كقوله
اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق وزعم ابن عصفور في المقرب انها في ذلك حرف يربط
جملة القسم بجملة المقسم عليه الذي نص عليه سيبويه انها زائدة ونص في موضع اخر من الكتاب على انها
بمنزلة اللام الموطئة وقال ابو حيان الذي ذهب اليه في ان هذه غير هذه المذاهب الثلثة وهو انها
المخففة من الثقيلة وهي التي وصلت بلو كقوله تعالى وان لو استقاموا وتقدير اثر ذا قيل اقسم ان
لو كان كذا لكان كذا ويكون الفعل القسمي قد وصل اليها على اسقاط حرف الجر اي اقسم على انه لو كان فصلا
ان المشددة تدل على انها مخففة انتهى وتقع في غير الغالب في موضع احدها بين الكاف ومجرورها وهو نادر
كقوله كان ظبية تعطو الى وارق السلم في رواية من جر ظبية الثاني بعدما ذكره ابن مالك في شرح العمدة

ان بالكسر والتخفيف ترد شرطية ونافية نحو ان الكافرون الا في غرور ومخففة من ان المثقلة نحو
وان كل لما جميع لدينا محضرون في قراءة التخفيف

دون سائر كتبه وتبعه ابن هشام في المغني والسيوطي في الهمع كقوله فامهله حتى اذا ان كانه معاطي يد في لجة
الغمر غامر الثالث بعد حتى نحو قد كان ذلك حتى اذ كان كذا جزم به ابو حيان في الارتشاف وقال انه مطرد
ولم يذكر غيره الرابع بعد كي نحو جئت لكي ان اكرمك وهو شاذ وقاسه الكوفيون تنبيه معنى كون
اللفظ زايدا ان اصل المعنى لا يختل بحذفه كذا قيل قال بعضهم وهذا البيان يوجب كون نحو ان ولام
الابتداء زايدا ولذا لم يكتف به الرضي وزاد مع انه لم يفد المعنى الذي وضعه الواضع له فكانه لم يفد شيئا
بخلاف ان واللام والفاظ التوكيد اسماء كانت او لا فانها باقية على ما وضعت له ويفهم من كلامه هذا
ان المعنى الذي تفهمه الحروف الزوايد من عوارض الاستعمال الثالثة ان بالكسر والتخفيف اي بكسر الهمزة
وتخفيف النون الساكنة ترد على اربعة اوجه احدها ان تكون شرطية وتقدم الكلام عليها في حديقة
الافعال فلا وجه لاعادته والثانية ان تكون نافية وتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى ان الكافرون
الا في غرور وعلى الجملة الفعلية الماضوية نحو ان اردنا الا الحسنى والمضارعية نحو ان يعد الظالمون
بعضهم بعضا الا غرورا وذهب بعضهم الى انها اذا دخلت على الاسم فلا بد ان يكون بعدها الا كهذه
الايات او لما المشددة التي بمعناها كقراءة بعض السبعة ان كل نفس لما عليها حافظ ورد بقوله بتشديد
لما اي ما كل نفس الا عليها حافظ ورد بقوله تعالى ان عندكم من سلطان بهذا قل ان ادري اقريب ما
توعدون وان ادري لعله فتنة لكم ومتاع الى حين واعمالها عمل ليس لغة اهل العالية حكي عنهم ان احد
خيرا من احد الا بالعافية وسمع الكسائي اعرابيا يقول ان قائما فانكرها عليه ظن انها ان المشددة وقعت
على قائم قال فاستثبته فاذا هو يريد ان انا قائما فترك الهمزة وادغم على حد لكنا هو الله ربي و
الاكثرون على اهمالها وقد تقدم نقل الخلاف في ذلك قال ابن هشام ومما يخرج على الاعمال ان قائم
واصله ان انا قائم فحذفت همزة انا اعتباطا وادغمت نون ان في نونها وحذفت الفها في الوصل
والثالث ان تكون مخففة من ان المثقلة اي المكسورة الهمزة المشددة النون فتدخل على الجملتين
فان دخلت على الاسمية الغيت غالبا لزوال اختصاصها بالاسماء نحو قوله تعالى وان كل لما جميع
لدينا محضرون في قراءة التخفيف اي في قراءة من خفف لما وهم من عدا ابن عامر وعاصم وحمزة وجاز اعمالها
في غير الضمير استصحابا للاصل خلافا للكوفيين نحو وان كلا لما ليوفينهم في قراءة نافع وابن كثير
بتخفيف ان ولما ولا يجوز انك قائم بالتخفيف الا في الضرورة وان دخلت على الفعلية وجب
اهمالها والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كادوا ليفتنونك وان وجدنا

يكون

ومتى اجتمعتا ان وما فالمتأخرة منهما زائدة أنّ بالفتح والتشديد حرف تأكيد

يكون مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ويقاس على النوعين اجماعا وقول ابن مالك ان
الثاني سماع لا يقاس عليه قال ابو حيان ليس بصحيح ولا اعلم له موافقا وندر كونه ماضيا غير ناسخ
كقولها شلت يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد واندر منه كونه مضارعا غير ناسخ
كقول بعضهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه ولا يقاس على النوعين اجماعا في الثاني وعلى الصحيح
في الاول خلافا للاخفش واذا اهملت لم يظهر المعنى لزم الخبر لام يتوهم كونها نافية ولذلك تسمى
الفارقة وهل هي لام الابتداء او لام اخرى اجتلبت للفرق خلاف قال ابو حيان وثمرة الخلاف تظهر
عند دخول علمت واخواتها فان كانت للفرق لم تعلق وان كانت لام الابتداء علقت ويجب تركها في موضع
لا يصلح للنفي كقوله انا ابن اباة الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام المعادن لانه للمدح ولان
نافية كان هجوا ومع نفي الخبر كقوله ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة وان هو لم يعلم خلاف المعاند وكذا
مع نفي خبر الناسخ الداخلة عليه نحو ان كان زيد لم يقم ومنه قول معمر بن عباد اهلا بكم صحبتكم نحو
الذيم ان كان لم ينجح لكم حلم وقد خفي اعراب هذا البيت على بعض الفضلاء من المعاصرين فتوهم ان
ان فيه شرطية واستشكل معناه وتحير في تقدير جواب الشرط حتى نبهته على ان هذه هي المخففة من الثقيلة
لا الشرطية الرابع ان تكون زائدة واكثر ما زيدت بعد ما اذا دخلت على جملة فعلية كقوله
ما ان اتيت بشيء انت تكرهه اذا فلا رفعت سوطي الي يدي او اسمية كقوله فما ان طبنا جبن ولكن منايانا
ودولة آخرينا وفي هذه الحالة تكف عمل ما الحجازية كما في البيت وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية
كقوله يرجي المرء ما ان لا يراه وتعرض دون ادناه الخطوب وبعد ما المصدرية كقوله ورج الفتى
للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد وبعد الا الاستفتاحية كقوله الا ان سرى ليلي فبت كئيبا
احاذر ان تنأى النوى بغضوبا واشار المصنف الى هذا الوجه من وجوه ان بقوله وهي زائدة بضابط
حسن هو قوله ومتى اجتمعتا ان وما الحرفيتين فالمتأخرة منهما زائدة فان في نحو قوله ما ان اتيت بشيء
هي الزائدة وما نافية وما في نحو قوله تعالى واما تخافن من قوم واما ترين عنك هي الزائدة وان شرطية
وسياتي الكلام على ما الزائدة مستوفى في محله انتهى الرابع أنّ بالفتح والتشديد اي بفتح الهمزة وتشديد
النون وهي حرف تأكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر كانّ وقد استشكل بعضهم افادتها للتوكيد بانك لو صرحت
بالمصدر المنسبك منها لم يفد توكيدا قال الامام قاسم وليس هذا الاستشكال قال ابن هشام والاصح انها
فرع عن ان المكسورة ومن هنا صح للزمخشري ان يدعي ان انما بالفتح تفيد الحصر كانما وقد اجتمعا في قوله تعالى

ابن

قل

فتأول معمولها بمصدر من لفظ خبرها ان كان مشتقا وبالكون ان كان جامدا نحو بلغني انك منطلق وان
هذا زيد وان بالكسر والتشديد حرف تأكيد تنصب الاسم وترفع الخبر ونصبهما لغة وقد تنصب ضمير شان محذوف

قلنا انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس انتهى
قال الدماميني وفيه نظر اذ لا يلزم من كونها فرعا افادتها للحصر حيث ان الفرع لا يلزم مساواته
للاصل في جميع احكامه نعم الموجب للحصر في انما بالكسر عند القائل به قائم في انما بالفتح واما ان التسبب في
جعل انما بالفتح للحصر كون المفتوحة فرعا عن المكسورة فوجه بحثه كما مر انتهى وكونها فرع المكسورة
هو مذهب سيبويه والفراء والمبرد وابن السراج وعليه الجمهور وقيل انها اصل المكسورة وقيل هما اصلان
وهو الظاهر من صنيع المصنف هنا وفيما تقدم وتؤول اي تسبك وتفسر معمولها وهو الاسم والخبر اذ الاصح
انها موصول حرفي ايضا بمصدر من لفظ خبرها ان كان الخبر مشتقا وبالكون ان كان الخبر جامدا فالاول نحو
بلغني انك منطلق التقدير بلغني انطلاقك ومنه بلغني انك في الدار التقدير استقرارك في الدار لان الخبر
في الحقيقة هو المحذوف من استقر او مستقر والثاني نحو بلغني ان هذا زيد تقديره بلغني كونه زيدا لان
كل خبر جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت هذا كائن زيدا ومعنا
مما احتج له ابن هشام وغيره وقدره الرضي بقولك بلغني زيديته فان ياء النسب اذا لحقت آخر الاسم وبعدها
التاء افادت معنى المصدر نحو الفرسية والضاربية والمضروبية ثم هذا التاويل اذا كان ما اول مثبتا
اتيت بلفظ عدم بدل اداة النفي واضفته الى المصدر الذي تقدره فتقول في نحو بلغني انك لم تنطلق بلغني
عدم انطلاقك وفي نحو بلغني ان هذا ليس زيدا بلغني عدم كونه زيدا او عدم زيديته وزعم السهيلي ان الذي
يؤول بالمصدر انما هو ان الناصبة للفعل لانها ابدا مع الفعل المتصرف وان المشددة انما تؤول بالحديث
فاذا قلت بلغني ان زيدا قائم فالمعنى بلغني هذا الحديث قال وهو قول سيبويه ويؤيده ان خبرها قد
يكون اسما محضا نحو علمت ان الليث الاسد وهذا لا يشعر بالمصدر انتهى وقد مضى ان هذا يقدر بالكون
فلا يخرج بذلك عن المصدرية ولك تقديره بالاسدية كما قاله الرضي فيفيد معنى المصدرية الخامس ان
بالكسر والتشديد اي بكسر الهمزة وتشديد النون ترد على وجهين احدهما ان تكون حرف تاكيد وافادتها
للتاكيد بدليل تلقي الاسم القسم بها تنصب الاسم وترفع الخبر كما مر في الحديقة الثانية فيما يتعلق بالاسماء
ونصبهما اي نصبها للاسم والخبر لغة لبعض العرب كقوله اذا اسود جنح الليل فلتات ولتكن خطاك
خفافا ان حراسنا اسدا وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا وهذه اللغة ليست مختصة بان عند
من اثبتها بل جارية في جميع الحروف المشبهة بالفعل نعم خصها الفراء بليت والجمهور على انكارها مطلقا
تاويل شواهدها كما هو مستوفى وقد تنصب اي ان ضمير شان محذوف مقدر فتكون الجملة بعدها خبرها

كقوله

وحرف جواب كنعم وجعل المبرد من ذلك قوله إن هذان لساحران ورد بامتناع اللام في خبر المبتدأ

كقوله إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون الأصل إنه أي الشأن والجملة خبره ومنه خرج الكسائي
على زيادة من في اسم إن والبصريون غير الأخفش يأبونه لأن الكلام إيجاب والمجرور معرفة على الأصح
وهم يخالفون في التقدير ويشترطون كون المجرور نكرة وكونه بعد نفي أو شبهه وصرح جماعة بأن
حذف هذا الضمير ضعيف قال ابن الحاجب في شرح المفصل فلا يجوز في سعة الكلام إن زيدا قائم
فلا يجوز أن يستتر وليس الموضع موضع حذف فيحذف وقد جاء في الشعر محذوفا لا مستترا لأن
الحرف لا يستتر فيه وفرق بين المحذوف والمستتر انتهى وإنما قال وليس الموضع موضع حذف لما مر من
أنه لا دليل عليه ولعدم ملاءمته الاختصار إذ المقصود من الكلام المصدر به التعظيم والتفخيم فلو
حذف فات المقصود منه وخالفه الأكثر فأجازوا حذفه في السعة من غير ضعف قال الرضي رحمه الله وإنما
جاز حذف ضمير الشأن من دون ضعف لبقاء تفسيره وهو الجملة ولأنه ليس عمدة الكلام بل المراد به التفخيم
فقط فهو كالزائد وقال ابن مالك يجوز حذف اسم المفهوم معناه نظما ونثرا سواء كان ضمير شأن
أو غيره ووقوع ذلك في الشعر أكثر وأقل ما يكون المحذوف إلا ضمير شأن انتهى وقضية عبارة
المصنف أن المحذوف لا يكون إلا ضمير شأن وهو مذهب لبعضهم ثم حذفه ليس مختصا بأن بل يجوز في
سائر أخواتها كما تقدم والثاني أن تكون حرف جواب كنعم فيقع تصديقا للمخبر وإعلاما للمستخبر و
وعدا للطالب فيقول إن في جواب من قال قام زيد ومن قال أذهب عمرو ومن قال أكرم خالدا هذا مذهب
سيبويه والجمهور وهو الصحيح وأنكره أبو عبيدة وقوعها في الكلام كذلك وحكى الأندلسي عنه أنه
قال في قوله إن معنى نعم إنهم يريدون به التأويل لا أنه في اللغة موضوع لذلك قال ابن هشام وأهل
العربية قاطعة بثبوتها كقوله قالوا أخفت فقلت إن وخيفتي ما إن تزال منوطة برجائي وكقول
ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتني إليك إن وراكبها أي نعم لعن الله راكبها وجعل المبرد والأخفش
من ذلك قوله تعالى إن هذان لساحران في قراءة من قرأ بتشديد النون وإثبات الألف في هذان وهم
من عدا ابن كثير وأبا عمرو وحفصا وتبع المبرد والأخفش على ذلك جماعة ورد بأمور أحدها أن مجيء إن
بمعنى نعم شاذ حتى قيل إنه لم يثبت الثاني بامتناع اللام أي لام الابتداء في خبر المبتدأ وقد دخلت هنا
لأن قوله هذان مبتدأ وساحران خبره وإنما امتنعت لام الابتداء في خبر المبتدأ وقد دخلت هنا
لأن قوله هذان مبتدأ وساحران خبره وإنما امتنعت لام الابتداء في الخبر لأن لها الصدر ووقوعها
في الخبر لهم بعناق لذلك المحز وهو خارج عن الصدر وأجيب عن هذا بأنها لام زائدة وليست للابتداء أو بأنها

فدخلت على مبتدأ محذوف أي لهما ساحران وما بعدها دخلت بعد أن هذه لشبهها بأن المؤكدة لفظا
كما قال ورج الفتى للخير ما إن رأيته فزادت بعد ما المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية قال
ابن هشام ويضعف الأول أن زيادة اللام في الخبر خاصة في الشعر والثاني أن الجمع بين لام التوكيد وحذف
المبتدأ كالجمع بين المتنافيين الثالث من الأمور أن ما قيل ان المذكورة لا يقتضي أن يكون جوابه نعم
اذ لا يصح أن يكون جوابا لقول موسى ويلكم لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وقد خاب من
افترى ولا يكون جوابا لقوله فتنازعوا أمرهم بينهم وهذا الرد حكاه بعضهم عن أبي علي الفارسي
قال الدماميني وهو حسن وتعقبه الشمني بأنه لا حسن فيه فانه على هذا الحمل جواب لاخبار بعضهم
بعضا أو لاستخبار بعضهم عند اسرارهم النجوى كما حكاه الله تعالى لنا فليتأمل فانه من المحاسن
ويؤيده قول صاحب الكشاف والظاهر أنهم تشاوروا في السر وتجاذبوا أهداب القول ثم قالوا ان
هذان لساحران فكانت نجواهم في تلفيق هذا الكلام وتزويره خوفا من غلبتهما وتثبيطا للناس
عن اتباعهما انتهى وقد مر لنا في تأويل هذه القراءة وجوه أخر في باب أسماء الاشارة واستوفينا
الكلام عليها هناك فليرجع اليه السادسة اذ ترد ظرفا للزمن الماضي ولا تقع للاستقبال
عند الجمهور وقال جماعة منهم ابن مالك انها تخرج عن المضي الى الاستقبال واستدلوا بقوله تعالى
يومئذ تحدث أخبارها والجمهور يجعلون الآية ونحوها من باب ونفخ في الصور أعني من
تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع وقد يحتج لابن هشام لغيرهم بقوله تعالى
فسوف يعلمون اذ الأغلال في أعناقهم فان يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس
عليه فلا عمل في اذ فيلزم أن يكون بمنزلة اذا قال الدماميني وفيه نظر اذ لا مانع من أن يقال
ما قال به الجمهور في الآية السابقة فيقال هذا من باب ونفخ في الصور وحرف التنفيس ليس بصاد
عن ذلك وتدخل اذ على الجملتين الاسمية والفعلية لا معا بل على سبيل التناوب ودخولها
على الجملة وحدها لا تخلو عن الاضافة الى الجملة لفظا أو تقديرا بتعويض التنوين عن الجملة
المحذوفة كما مر وقد تخرج عن الظرفية فتقع اسما يضاف اليها اسم زمان وهو نوعان
غير صالح للاستغناء عنه نحو ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا فالظرف هنا وهو بعد
لا يصلح للاستغناء عنه فيحذف لعدم ما يدل عليه لو ترك مع انه مقصود وصالح
للاستغناء عنه نحو حينئذ ويومئذ تقول أكرمني فأثنيت عليك حينئذ ويومئذ اليوم

ولحين صالحان للاستغناء عنهما اذ يجوز ان تقول فاثنيت عليك اذ اكرمتني والمعنى بحاله والاضافة
في مثل هذا التركيب قال ابن مالك من اضافة المؤكد الى التاكيد والظاهر انها من اضافة الاعم الى الاخص كشجر
اراك وذلك لان اذ مضافا الى جملة محذوفة فاذا قلت جاء زيد واكرم حينئذ فالمعنى حين اذ جاء والثاني
مخصص بالاضافة الى المجيء والاول عار من ذلك فهو اعم منه فلا يكون موكدا له نعم يكون مفسرا له ومبينا
للمراد به كما يبين الاعم بالاخص فالاضافة فيه بيانية اي واكرم حينا وهو حين مجيئه انتهى تنبيه
الجمهور على ان اذ لا تكون الا ظرفا او مضافا اليها كما مر وتفسيرا اتفقا في المضي على ذلك وذهب جماعة الى انها
قد تكون مفعولا به وهي المذكورة بعد فعل الامر في اوائل القصص مثل واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم وقيل نحو
اذكر حيث لا يذكر بعده نحو واذ قال ربك للملائكة واذ فرقنا بكم البحر قالوا وتقع بدلا من المفعول به نحو واذكر
في الكتاب مريم اذ انتبذت فاذ بدل اشتمال من مريم والجمهور يخرجون الاول على انه ظرف لمفعول محذوف
نحو واذكروا نعمة الله اذ كنتم قليلا والثاني على انه ظرف لمضاف الى مفعول محذوف اي واذكر واقصة
مريم يؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء ووقع للزمخشري في
قراءة بعضهم لمن من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من انفسهم انه يجوز ان يكون التقدير منه اذ بعث
وان يكون اذ في محل رفع كاذا في قولك اخطب ما يكون الامير قائما اي لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه
قال ابن هشام فمقتضى هذا الوجه ان اذ مبتدأ ولا نعلم بذلك قائلا ثم ترد اذ للمفاجاة نص عليه سيبويه
وهي الواقعة بعد بينما وبينا كقوله استقدر الله خيرا وارضين به فبينما العسر اذ دارت مياسير وقوله
كنت كفيء الغصن بينا تطلبه يعجبني ان رعز عند الاعاصي وانكر بعضهم وقوع اذ بعد بينا خاصة دون
بينما وجعله الحريري من الاوهام في درة الغواص وليس كذلك قال ابن مالك ترك اذ بعد بينا وبينما اقيس من
ذكرها وكلاهما عربي وقال الاصمعي وقوع اذ واذا في جواب بينا وبينما عربي قال الرضي وكان الاصمعي لا يستفصح
الا تركهما في جوابهما لكثرة مجيء جوابهما بدونهما والكثرة لا تدل على ان الكثير غير فصيح بل على ان الاكثر افصح
الا ترى الى قول امير المؤمنين علي وهو من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقبلها في حياته اذ عقدها
لاخر بعد وفاته انتهى تنبيه اصل بينا وبينما بين فاصله ان يكون مصدرا بمعنى الفراق تقول بان يبين بينا
بينا اي فارق فهو بمعنى فراقا ومعنى جلست بينكما اي مكان فراقكما وفعلت بين خروجك ودخولك فعلته ما فرقه
خروجك ودخولك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فبين كما تبين مستعمل في الزمان والمكان وهو
لازم الاضافة الى المفرد فلما قصد اضافته الى الجملة والاضافة اليها كلا اضافة لان الاضافة في المعنى

ومهل هي ظرف أو حرف خلاف إذا ترد ظرفا للمستقبل مضافة إلى شرطها ناصبة بجوابها

ليت إنها بل إلى المصدر الذي تضمنته زادوا عليها ما الكافة لأنها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء وتشعر
الفتحة فنونت الألف ليدل على عدم اقتضائه للمضاف إليه لأنه كان قد وقف عليه الألف فيؤتى به للوقف كما
في أنا والظنونا ويتعين أنه لا يكون إلا للزمان لما تقرر من أنه لا تضاف إلى الجمل من المكان إلا حيث وبين في التحقيق
مضاف إلى زمان مضاف إلى الجملة فحذف الزمان المضاف لقيام القرينة عليه بني على بناء إضافة أو ضمه إلى الجمل
دون الأمكنة وغيرها فيتبادر الفهم في كل مضاف إليها إلى الزمان فإذا قلت بينا زيد قائم أقبل عمرو
هكذا قرره الرضي وهو مذهب الفارسي وابن جني واختاره ابن الباذش والجمهور على أن الجملة بعد بينا وبينما
مضاف إليها نفسها دون حذف مضاف وأنها في موضع جر ومقتضاه أن ما غير كافة عن الإضافة وكذا الألف
وذهب قوم إلى أنها والألف كافتان والجملة بعدهما لا موضع لها من الإعراب والأول هو التحقيق وليست
بينا محذوفة من بينما ولا ألفها للتأنيث خلافا لزاعمي ذلك وهل هي بمعنى إذ حينئذ أي حين إذ وردت للمفاجأة
بعد بينا وبينما ظرف مكان أو زمان أو حرف يدل على المفاجأة في غيرها أو مؤكد أي زائد فيه خلاف فإذا
قلت بينا أو بينما أنا قائم إذ أقبل عمرو فعلى القول بزيادة إذ يكون الفعل الواقع هو العامل في بينا أو بينما
كما يكون ذلك لو كانت إذ غير موجودة وهو واضح وعلى القول بأنها حرف مفاجأة فالعامل في بينا وبينما
فعل محذوف يفسره ما بعد إذ وهو أقبل في المثال المذكور وعلى القول بالظرفية فقال ابن جني عاملها
الفعل الذي بعدها لأنها غير مضافة إليه وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور وقال
الشلوبين إذ مضافة للجملة ولا يعمل فيها الفعل ولا في بينا وبينما لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما
قبله وإنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام وإذ بدل منهما وقيل العامل ما يلي بين بناء على أنها مكفوفة عن
الإضافة إليه كما يعمل تالي أسماء الشرط فيه وقيل بين خبر لمبتدأ محذوف والتقدير في المثال بين أوقات قيامي
أقبل عمرو ثم حذف المبتدأ مدلولا عليه بأقبل عمرو وقيل مبتدأ وإذ خبره والمعنى حين أنا قائم حين أقبل
عمرو وتجيء ترد إذ للتعليل كقوله تعالى ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون أي لن ينفعكم
اليوم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا وهل هذه حرف بمنزلة لام العلة أو ظرف والتعليل
مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ فإنه إذا قيل ضربته إذ أساء وأريد بإذ الوقت اقتضى ظاهر الحال أن الإساءة
سبب الضرب قولان والجمهور على الثاني الرابعة إذ ترد ظرفا للزمن المستقبل وفيها معنى الشرط غالبا
مضافة إلى شرطها وهو الجملة التي بعدها لزوما وتنصب بجوابها عند الأكثرين وقيل بشرطها وعليه جماعة
من المحققين حملا لها على سائر أدوات الشرط وقيل إن المضاف إليه لا يعمل في المضاف وأجيب بأنها عندهم غير

مضافة

ويختص بالفعلية ونحو اذا السماء انشقت مثل وان احد من المشركين استجارك

مضافة كما يقوله الجميع اذا جزمت كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل قال الدماميني ويلزم عليه ان يكون
اذا ظرفا مبهما لا مختصا وهي عند النحاة من الظروف المختصة فان قلت فقد قال ابن الحاجب في تعيين الفعل
في اذا يحصل بمجرد ذكر الفعل بعدها وان لم يكن مضافا كما يحصل في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس قلت ورد
الرضي بانه انما يحصل التخصيص في المثال بما ذكر بعده لكونه صفة له لا بمجرد ذكر الفعل بعده ولو كان
مجرد ذكر الفعل بعد كلمة كافيا في التخصيص لتخصصت متى في قولك متى قام زيد وهو غير مختص اتفاقا
انتهى واما قول الاكثرين ففي رد جعلها امور منها ان الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الاداة و
على قولهم تصير الجملتان واحدة لان الشرط لما كان معمولا لاذا لكونها مضافة اليه واذا معمولا للجواب لزم
دخول جملة الشرط في جملة الجواب لان المعمول داخل في جملة عامله فيلزم دخول جملة الشرط في جملة الجواب
واجيب بان الاصل ذلك ولكنهما قد تضمنتا معنى الشرط وجعل الاول سببا للثاني ومنها انه يلزمهم في نحو
اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا ان يعمل اكرمتك بظرفين متضادين وذلك باطل عقلا اذ الحدث الواحد
المعين لا يقع بتمامه في زمنين وقصدا اذ المراد وقوع الاكرام في الغد لا في اليوم قال الرضي والجواب ان اذا فيه
بمعنى متى فالعامل شرطها او نقول المعنى اذا جئتني اليوم كان سببا لاكرامك غدا كما قيل في نحو ان جئتني
اليوم فقد جئتك امس ان جئتني اليوم يكون جزاء المجيء اليك امس ومنها ان الجواب ورد مقرونا باذا
الفجائية نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون وبالحرف الناسخ نحو اذا جئتني فاني
اكرمك وكل منهما لا يعمل ما بعده في ما قبله واجيب بانهم انما يقولون ان العامل فيها جوابها اذا كان
صالحا ولم يكن ثم مانع كاذا الفجائية وان ونحوها فالعامل فيها ح مقدر يدل عليه الجواب قال الر
الاولى ان نفصل فنقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا
غربت الشمس جئتك بمعنى اجيئك وقت غروب الشمس فالعامل فيها هو الفعل الذي في محل الجزاء وان لم يكن
جزاء في الحقيقة دون الاول الذي في محل الشرط اذ هو مخصص للظرف ويختص اذا بالجملة الفعلية على
الاصح سواء كان صدرها مضارعا نحو اذا تتلى عليهم اياتنا او ماضيا نحو اذا جاءك المنافقون وزعم الفراء اذا
كان فيها معنى الشرط لا يكون بعدها الا الماضي قال ابن هشام ايلاؤها الماضي اكثر من المضارع وقد جمعا
في قوله والنفس راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع ولا تدخل على الجملة الاسمية واما نحو قوله تع
اذا السماء انشقت مما استند عليه الاخفش والكوفيون من جواز دخول اذا على الجملة الاسمية فمأول
مثل ما اول قوله تع وان احد من المشركين استجارك فالسماء فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والاصل وان

استجار لأن أحداً لا أن السماء مبتدأ والفعل بعده خبره كما زعموا وفي هذا القياس نظر لأن شرط المقيس عليه
أن يكون متفقاً عليه عند الخصمين وليس هو هنا كذلك لأن الأخفش والكوفيين لم يوافقوا على أن أحداً في
الآية يتعين أن يكون فاعلاً بفعل محذوف بل يجيزون ابتدائيته لأن إنْ الشرطية لا تختص عندهم بالأفعال كما
قاله غير واحد فلا فرق عندهم بين إذا وإن في عدم الاختصاص بالجمل الفعلية فالنفي التصريح فتأمل ولما
قول الشاعر إذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع فعلى إضمار كان وباهلي مرفوع بها
والجملة بعدها خبرها والتقدير إذا كان باهلي تحته حنظلية وقيل حنظلية فاعل باستقر محذوفاً وباهلي
فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظلية ويرده أن فيه حذف المفسر ومفسره جميعاً ويسهله أن الظرف يدل
على المفسر فكأنه لم يحذف تنبيهات الأول الجمهور على أن إذا لا تخرج عن الظرفية كما هو قضية اقتصار المص
عليه وزعم قوم أنها تخرج عنها فقال الأخفش وتبعه ابن مالك أنها وقعت مجرورة بحتى في قوله تعالى حتى إذا جاءها
وقال ابن جني في إذا وقعت الواقعة الآية فيمن نصب خافضة رافعة إن إذا الأولى مبتدأ وإذا الثانية خبر
والمنصوبين حالان والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت رج الأرض
تبعه ابن مالك على ذلك قال ابن مالك أنها وقعت مفعولاً به في قوله عم لعائشة إني لأعلم إذا كنت علي راضية
وإذا كنت علي غضبى والجمهور على أن حتى في تلك الآية حرف ابتداء داخلة على الجملة بأسرها ولا عمل لها
إذا في الواقعة فإذا الثانية بدل من الأولى والأولى ظرف وجوابها محذوف لفهم المعنى أي انقسمتم
وكنتم أزواجاً ثلاثة وأما الحديث فإذا ظرف لمحذوف هو مفعول أعلم أي شأنك معي ونحوه الثاني
قد تخرج إذا عن الاستقبال وذلك على وجهين أحدهما أن تجيء للحال وذلك بعد القسم نحو والليل إذا
يغشى لأن الليل مقارن للغشيان والثاني أن تجيء للماضي كما جاءت إذ للمستقبل عند بعضهم نحو ولا على
الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد نزلت بعد الإتيان وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها نزلت
بعد الإتيان وإذا رأوا التجارة أو لهواً انفضوا إليها نزلت بعد الرؤية والانفضاض وقوله وندمان يزيد
الكأس طيباً سقيت إذا تغور النجوم ويجوز أن يكون سقيت بمعنى أسقي وسوّد لجوابه إذا أي إذا غربت
النجوم سقيته الثالث تختص إذا بما تيقن وجوده ونحو آتيك إذا احمر البسر ونحو آتيك إذا دعوتني
بخلاف إن فإنها تكون للمحتمل والمشكوك فيه والمستحيل كقوله تعالى قل إن كان للرحمن ولد ولا يدخل على
متيقن ولا راجح وقد تدخل على متيقن لكونه مبهم الزمان نحو أفإن مت فهم الخالدون ولكون إذا لما
للمتيقن والمظنون خالفت أدوات الشرط فلم تجزم إلا في الضرورة وقد تخرج عن معنى الشرط نحو وإذا

وللمفاجأة فتختص بالاسمية والخلاف فيها كاختها

ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون فاذا في الآيتين ظرف لخبر المبتدأ بعدها ولو كانت
شرطية والجملة الاسمية جوابا لاقترنت بالفاء وقول بعضهم انه على اضمارها مردود بانها لا يحذف الا في
ضرورة او نادر من الكلام وقول الآخر ان الضمير توكيد لا مبتدأ وان ما بعده الجواب تعسف وقول آخر ان جوابها
محذوف مدلول عليه بالجملة تكلف من غير ضرورة ومن ذلك اذا التي بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم
اذا هوى اذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا في المعنى كما في قولك اجيئك اذا جئتني فيكون التقدير اذا
يغشى الليل واذا هوى النجم اقسمت وهذا ممتنع لان القسم الانشائي لا يقبل التعليق لان الانشاء ثابت
والثابت لا يقبل التعليق الرابع قد تستعمل اذا مع جملتيها للاستمرار الزمان في الاحوال الماضية والحاضرة والمستقبل
كما يستعمل الفعل المضارع لذلك ومنه واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا
واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم اي هذا عادتهم المستمرة وشأنهم ابدا ومثله كثير وترد اذا للمفاجأة فتختص
بالجملة الاسمية على الاصح كما مر للفرق اللفظي بينها وبين الشرطية المناسبة للفعل ولا تحتاج الى الجواب لعدم
تضمنها الشرط ولا يقع في صدر الكلام لان الغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها حصل بعد وجود ما
قبلها على سبيل المفاجأة فلا بد في حصول هذا الغرض من تقدم شيء عليها ومعناها الحال لا الاستقبال نحو
خرجت فاذا الاسد بالباب ومنه فاذا هي حية تسعى اذا لهم مكر في آياتنا والخلاف فيها كاختها يعني اذ في كونها
حرفا وظرفا وهل هو ظرف زمان او مكان فذهب الاخفش والكوفيون الى انها حرف واختاره ابن مالك قال
ابن هشام ويرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعدها في ما قبلها انتهى وتقريره
ان العامل ههنا منحصر فيما بعدها لان ان لا يعمل ما بعدها في ما قبلها ولا عامل سواه فلا تكون اذا معمولة
فلا تكون اسما لان الاسم يستلزم المعمولية وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم وليس فيها معنى الحدث فيكون
فعلا فتعين ان تكون حرفا وذهب الزجاج والرياشي الى انها ظرف زمان ونسب للمبرد وسوط كلام سيبويه واختاره
الزمخشري وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور والشلوبين ابقاء لها على ما ثبت لها وذهب الزمخشري ان عاملها فعل
مقدر مشتق من لفظ المفاجأة وقال التقدير في قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاجأتم
الخروج في ذلك الوقت قال ابن هشام ولا يعرف هذا لغيره وانما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو خرجت فاذا
زيد جالس او المقدر نحو خرجت فاذا زيد جالس والمقدر نحو خرجت فاذا زيد اي حاضر قال ولم يقع الخبر معها
في التنزيل الا مصرحا به وذهب المبرد والفارسي وابو الفتح الى انها ظرف مكان وعزي الى سيبويه وتظهر فائدة
الخلاف اذا قلت خرجت فاذا الاسد فعلى الاول لا يصح كونها خبرا لان الحرف لا يخبر به ولا عنه وكذا على الثاني

مناظرة زنبورية

لان الزمان لا يخبر به عن الجثة الا ان يقدر مضاف اي فاذا حضور الاسد ويصح على الثالث اي فبالحضرة الاسد
فان قلت فاذا القائل صحت خبريتها عند غير الاخفش والكوفيين وتقول خرجت فاذا زيد جالس او جالسا
فالرفع على الخبرية واذا نصب والنصب على الحالية والخبر اذا ان قلنا انها مكان والا فهو محذوف فان قلت
الجالس او القائم امتنع النصب لامتناع كون الحال معرفة وهذا هو الوجه الذي انكره سيبويه على الكسائي
لما سئل في مجلس الذي جمعهما ابن يحيى خالد بن يحيى البرمكي في مناظرتهما المشهورة بالزنبورية وهي قولهم كنت
اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي او فاذا هو اياها وكان من خبر ذلك ان سيبويه لما قدم على
البرامكة احتفل له يحيى وعزم على الجمع بينه وبين الكسائي فجعل لذلك يوما فحضر سيبويه وحضر الفراء و
خلف وغيرهما من جماعة الكسائي وكاده القوم كيدا واول من تقدم اليه خلف فسأله مسئلة فاجاب فيها فقال له
اخطات ثم سئله ثانية وهو يقول له كلما اجاب اخطات وبعد ذلك يتحير فيخرج الشاب الغريب ويذهب بمكر الفطن
الاريب فلم يرد سيبويه الى ان قال لخلف هذا سوء ادب فاقبل اليه الفراء مضمرا ما اظهره صاحبه مظهرا انه ينصف
فيما يقول ويستعمل الادب فيما يبديه ويعيد فقال ان في هذا الرجل حدة وعجلة ولكن ما تقول في كذا وسئله
مسئلة اخرى فاجابه فقال اعد النظر وهي كلمة تدل على كلمة صاحبه فلما رأى سيبويه ان مقصودهما التحامل وايقاع
درجة شيخهما الكسائي عن مناظرته فان كانت الغلبة لهما قيل غلبه غلاماه والا فان يغلبا خير عندهما من ان يغلب
شيخهما فقال سيبويه لست اكلمكما او يحضر صاحبكما يعني الكسائي فحضر الكسائي فقال اتسألني او اسئلك فقال
له سيبويه سل انت فسئله عن هذا المثال الزنبوري فقال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز النصب فسئله عن
امثال ذلك نحو خرجت فاذا عبد الله القائم والقائم فقال كل ذلك بالرفع ولا يجوز النصب فقال له الكسائي
العرب ترفع كل ذلك وتنصبه فقال يحيى قد اختلفتما وانتما رئيسا بلديكما فمن يحكم بينكما فقال له الكسائي
هذه العرب ببابك قد سمع منهم اهل البلدين فيحضرون ويسئلون فقال يحيى وولده جعفر انصفت فاحضروا
فوافقوا الكسائي واستكان سيبويه واقبل الكسائي على يحيى فقال اصلح الله الامير انه وفد اليك من بلده
مؤملا فان رايت ان لا ترده خائبا فامر له بعشرة الاف درهم فخرج الى فارس فيقال كانت سبب علته التي مات
فيها ويقال ان العرب رشوا على ذلك وانهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد ويقال انهم قالوا القول
قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب وان سيبويه قال ليحيى مرهم ان ينطقوا بذلك فان السنتهم لا تطوع به
وهذه حكاية عجيبة وموعظة غريبة وللاديب ابي الحسن حازم بن محمد بن حازم قصيدة طنانة وهي
من افراد ادباء المغرب امتدح بها المنصور حضرة افريقية ابا عبد الله محمد بن الامير ابي زكريا يحيى بن عبد الواحد

وضمنها مسائل من علم النحو ولعله اتى فيها على جميع ابوابه والموجود منها نحو مائتين وعشرين بيتا ولقد
اجاد فيها نظم حكاية هذه الواقعة اللطيفة واول القصيدة هذا الحمد لله معلي قدر من علما وجاعل
العقل في سبل الهدى علما ثم الصلوة على الهادي بسنته محمد خير مبعوث به اعتصما ثم الدعا للامير المؤمنين
ابي عبد الله الذي فاق الخلائق ما خليفة خلقت انوار غرته شمس الضحى ونداه يخلف الديما سائل نوا صله
للمعتفي نعما صائل نواصله بالمعتدي نقما مردي العداة تبهم من عزائمه كانه كوكب للقذف قد رجما
ادام قوانعم حتى اذا اطردت نعماه من غير عدله بقل نعما يا ايها الملك المنصور ملكك قد شب الزمان به من
بعد ما هرما فلو راى من مضى ما في مكارمكم لم يذكروا بالندى معنى ولا هرما ان الليالي والايام مذ خدمت
بالسعد ملكك اضحت اعبدا واما بذلت تقفية من بيت ملح او هجعه مثلا في دعيك الاما وكلت بالبحث
عينا غير غافلة من جود كفك ناسو كل من كلما ومنها اما على اثر حمد الله ثم على اثر الصلوة على من بلغ
الحكما ومائلي ذاك من وصل الدعاء ومن نشر الثناء على من اسبغ النعما فاستمع لنظم بديع قد هدت
فكري له مفادة ملك اجزل القسما حديقة تبهج الاحداق بهجتها من نحوها ناسم للنحو قد نسما فاسمع
الالفاظ في طرق الكلام وما علم اللسان به قد حدا ورسما النحو علم باحكام الكلام وما من التغاير يعرو
اللفظ والكلما والكلام كمال في حقيقته فان ترد حده فاسمعه منتظما ان الكلام هو القول الذي حصلت
به الافادة لما انتم والتئما ومنها في باب المتعدي لاثنين فباب اعطى كسى منه ومنه سقى كما تقول سقاك الله
صوب سما ومنه اولى واتى مثل قولهم اولاك ربي نعيم العيش والنعما ومن المتعدي الى الثلثة وقاس بالهمز
النقل ابن مسعدة في باب ظن وفيها خالف القدما من باب كان واخواتها تقول فارت مفضلا وما برحت
منك النجا بانوالي الجود والكرما من باب الاستثناء والقول في باب الاستثناء متصل ممتنع وقد يحكى
فيه جله الزما وقد يتبعه قوم فيه لا سيما من عدها في الاستثنا ولا سيما من نواصب الفعل واحدت لكيلا
وكيلا ثم كي ولكي وليس يمنع من نصب باذن ما من باب اذا الفجائية وهو مقصودنا والعرب قد تحذف
الاخبار بعد اذا اذا عنت فجاة الامر الذي دهما وربما نصبوا بالحال بعد اذا وربما رفعوا من بعدها
ربما فان توالى ضميران اكسى بهما وجه الحقيقة من اشكاله غمما لذاك اعيت على الافهام مسئلة اهدت
الى سيبويه الحتف والغمما قد كانت العقرب العوجا احسبها قدما اشد من الزنبور وقع حما وفي الجواب عليها
هل اذا هو هي او هل اذا هو اياها قد اختصما وخطا ابن زياد ابن حمزة في ما قال فيها ابا بشر وقد ظلما
وغاظ عمرا علي في حكومته يا ليته لم يكن في امره حكما كغيظ عمرو عليا في حكومته يا ليته لم يكن في امره حكما

وجمع ابن زياد كل منتحب من اهله اذ غدا منه يفيض دما ❊ فظل بالكرب مكظوما وقد كربت بالنفس
انفاسه ان تبلغ الكظما ❊ قضت عليه بغير الحق طائفة حتى قضى هدرا ما بينهم هدما من كل اجور
حكما من ظلمهم قضى عمرو بن عثمان مما قد قضى سدما حساده في الورى حتى فكلهم ملفيه منعقدا
للقول منتقما في النحو منهم مباغيهم معانيها ولا المعاني في اهل النهى ذمما فاصبحت بعده الانفاس
كامنة في كل صدر كان قد كظما وكظما فاصبحت بعده الانفاس باكية في كل طرس كدمع سح وانسجما
وليس يخلو امرء من حاسد اضم لولا التنافس في الدنيا لما اضما والغبن في العلم اشجى محنة علمت وابرح
الناس شجوا عالم هضما قوله وربما نصبوا البيت اي ربما نصبوا على الحال بعد اذ وقعوا ما بعد اذ على
الخبرية وقوله ربما في اخر البيت توكيد لربما في اوله بالتشديد وفي بعض النسخ وربما رفعوا من بعد ما ربما
والمعنى ثم قد ينصبون ما بعد اذا قليلا لكن يرفعونه كثيرا فيكون ربما الاولى للتقليل والثانية للتكثير والثالثة
للتوكيد وغمها في اخر البيت الثالث من ابيات هذه المسئلة بفتح الغين المعجمة كناية عن الاشكال والخفا
وغمها في اخر البيت الرابع بضمها جمع غمة وابن زياد هو الفراء واسمه يحيى وابن حمزة هو الكسائي واسمه
علي وابو بشر سيبويه واسمه عمرو والفظ لما ضمير الاثنين ان بنيت للفاعل والاطلاق ان بنيت للمفعول
وعمرو الاولان سيبويه والكسائي والاخران عمرو بن العاص وامير المؤمنين علي وحكم الاول اسم الثاني
فعل وبالعكس فعل للابطاء وزياد لا ولهما الد الفراء والثاني زياد بن ابيه وابنه المشار اليه ابن مرجانة
لعنه المرسل في قتل الحسين رض واضم كغضب وزنا ومعنى والوصف منه اضم كفرح تنبيهان الاول انما اجاب
سيبويه سؤال الكسائي بقوله فاذا هو هي هو الحق وهو وجه الكلام مثل فاذا هي بيضاء فاذا هي حية واما
فاذا هو اياها ان ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل وسيبويه
واصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وان تكلم به بعض العرب وحكى الرضي ان الكسائي قال لا يجوز الا اياها
وكذلك حكاه الاندلسي في شرح المفصل والصواب ما حكيناه اولا من انه اجاز الوجهين فان الكسائي لو
انكر الرفع فكان لسيبويه سبيل من تخطئته في الحال بما ورد في القرآن من الرفع وهو شايع فيه لم يفعل
ذلك فدل على ان الكسائي اجاز الرفع والنصب معا وقد ذكر في توجيه النصب وجوه احدها ان اذا
ظرف فيه معنى وجدت ورايت فجاز لها ان تنصب المفعول وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم بعده قال
ابو بكر بن الخياط وهو خطا لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة وانما تعمل في الظروف والاحوال
ولانها تحتاج على زعمه الى فاعل والى مفعولين اخر الثاني ان الاصل فاذا هو موجود اياها فحذف الخبر لانه

الكلام عليه ومثل هذا لئن ضربته لتضربنه السيد الشريف لكن موجود اى لتضربنه كائنا السيد الشريف
او موجود السيد باضمار كائن ونحوه فاذا حملت النصب فى اياها على هذا التخريج قاله محمد بن برى ولا يخفى
عليه بطلانه ويبعد عن المقيس عليه الثالث ان ضمير النصب استعير فى مكان ضمير الرفع قاله ابن مالك قال ابن
هشام ويشهد له قراءة الحسن البصرى اياك يعبد بالياء المثناة من تحت مبنيا للمفعول ولكنه لا يتاتى
فيما اجازوه من قولهم فاذا عبد الله القائم بالنصب فينبغى ان يوجه هذا على نعت مقطوع او حال على زيادة
ال وليس ذلك مما ينقاس من جوز تعريف الحال اذ زعم انه اذا تعلم علمه وجدت وانها نعت عبد الله بناء على
ان الظرف يعمل وان لم يعتمد فقد اخطا لان وجد ينصب المفعولين ولان مجئ الحال بلفظ المعرفة قليل وهو
قابل للتعريف للتاويل الرابع انه على اسقاط الخافض والاصل فاذا هو كها اى فاذا الزنبور كالعقرب الكوفيون
يجوزون دخال الكاف على الضمير وسيبويه يخص ذلك بالضرورة ثم حذف كاف التشبيه وحذف انتصب الضمير
على نزع الخافض وليس بشئ لما مر فى بابه الخامس انه مفعول به والاصل فاذا هو يساويها او يشبهها ثم حذف الفعل
وانفصل الضمير وهذا الوجه لابن مالك ايضا ونظيره قراءة على لئن اكله الذئب ونحن عصبة بالنصب اى
نوجد او نرى عصبة السادس انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلسع لسعتها ثم حذف الفعل كما تقول ما
زيد الا شرب الابل اى لا يشرب شرب الابل ثم حذف المضاف اى لسعتها واقيم المضاف اليه مقامه وانتصب انتصابه
عن المنصوب فانفصل لفقد ما يتصل به نقله الشلوبين عن حواشى المفصل عن الاعلم وقال هو مستطرد بوجه النصب
السابع ان اياها كناية عن الجملة والتقدير فاذا هو لسعه كلسعتها فكنى عن الجملة بقوله اياها وانتصاب اياها
على الحال لكونها كناية عن نكرة قاله بعض النحويين وضعفه ظ الثامن انه منصوب على الحال من الضمير فى الخبر المحذوف
والاصل فاذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير فانتصب فى اللفظ على الحال على سبيل النيابة
كما قالوا قضية ولا ابا حسن لها على اضمار مثل قاله ابن الحاجب فى اماليه قال ابن هشام وهو وجه غريب اعنى انتصاب
الضمير على الحال وهو مبنى على اجازة الخليل له صوت صوت الحمار بالرفع صفة لصوت بتقدير مثل واما سيبويه فقال
هذا قبيح ضعيف ومن قال بالجواز ابن مالك قال اذا كان المضاف اليه معرفة كلمة مثل جاز ان تخلفها المعرفة فى التنكير
فتقول مررت برجل زهير بالخفض صفة للنكرة وهذا زيد زهيرا بالنصب على الحال الثانى يلزم اذا الفجائية الفاء
داخلة عليها واختلف فيها فقال المازنى وجماعة هى زائدة للتاكيد لان اذا الفجائية فيها معنى الاتباع ولذا وقعت
فى جواب الشرط موقع الفاء وقال غيرهما هى عاطفة لجملة اذا ومدخولها على الجملة قبلها واختاره الشلوبين الصغير وابو حيان
بوقوع ثم موقعها فى قوله تعالى ثم اذا انتم بشر تنتشرون وقال الزجاج هى للسببية المحضة كفاء الجواب الثانى انه يرد

ثم ام للعطف متصلة ومنقطعة فالمتصلة المرتبطة ما بعدها بما قبلها تقع بعد همزة التسوية والاستفهام

على وجهين احدهما ان تكون للعطف منقسمة الى قسمين متصلة ومنقطعة فالمتصلة هي المرتبطة بما بعدها بما
قبلها بحيث لا يستغنى باحدهما عن الاخر لانهما مفردان تحقيقا او تقديرا او نسبة الحكم عند المتكلم اليهما معا او الى احدهما
من غير تعيين ولذلك سميت متصلة قال الدماميني وعلى هذا فالاتصال بين السابق واللاحق فاطلق عليها انها
متصلة باعتبار متعاطفيها المتصلين فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وبعضهم يقول سميت متصلة لانها
اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة الا ترى انهما جميعا بمعنى اي فيكون باعتبار
هذا المعنى تسميتها امحض من الوجه الاول لان الاتصال على هذا الوجه راجع اليها نفسها لا الى امر خارج عنها
لكن هذا انما يتاتى في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجح الوجه الاول لشموله للنوعين وتسمى ايضا
معادلة لمعادلتها الهمزة في افادة التسوية فيما اذا وقعت بعد همزة التسوية والاستفهام فيما اذا وقعت بعد همزة
الاستفهام وتقع بعد همزة التسوية وقد مر بعضها نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم والاستفهام
نحو ازيد عندك ام عمرو ولفظ الذا ضربها في التسوية والمراد وقوعها بعدهما على سبيل التناوب لا معا كما سوا الطامع
الفرق بين الواقعة بعد همزة الاستفهام من اربعة اوجه الاول والثاني ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا
لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وليست تلك كذلك لان
الاستفهام معها على حقيقته ويطلب بها وبالهمزة التعيين لاحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت فاذا قيل ازيد عندك ام
عمرو قيل في الجواب زيد او قيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين ولا تصديق ولا تكذيب مع وجود الاستفهام لانه
انشاء والثالث والرابع ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها الا في تاويل
المفردين وتكونان فعليتين كما مر واسميتين كقوله ولست ابالي بعد فقدي مالكا اموتي ناء ام هو الان واقع
ومختلفتين نحو سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون والاخرى تقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها كما
مر وبين جملتين في معنى المفردين وتكونان فعليتين كقوله وقمت للطيف مرتاعا فارقني فقلت اهي سرت ام
عادني حلم وذلك على الارجح في هي من انها فاعل بمحذوف يفسره سرت والتقدير اسرت هي سارية ام عاد بحلمها اي
هذين ومع اسميتين كقوله لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر الاصل اشعيث بالهمزة
في اوله والتنوين في اخره فحذفهما للضرورة والمعنى ما ادري اي النسبين هو الصحيح ومختلفتين نحو ءانتم
تخلقونه ام نحن الخالقون وذلك على الارجح في انتم من كونه فاعلا لانه فعل ليها خلقه تنبيهات الاول صرح
ابن الحاجب وجماعة منهم ابن هشام بانه يجب في المتصلة ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلي الهمزة المعادل
الاخر ليفهم السامع من اول الامر المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدأ ازيد قائم ام عمرو وان تثبت

ازيد

ام قاعد

ازيد ام عمرو قائم والاول هو الاكثر وتقول اذا استفهمت عن تعيين الخبر اقائم زيد ام قاعد ان شئت اقائم
زيد في كتاب سيبويه ما نصه هذا ام اذا كان الكلام بها بمنزلة ايهما وايهم وذلك قولك ازيد عندك
ام عمرو وازيدا لقيت ام بشرا ثم قال واعلم انك اذا اردت هذا المعنى فتقديم الاسم احسن لانك لا تسأل
عن اللقاء وانما تسأل عن احد الاسمين في هذه الحال فبدأت بالاسم لانك تقصد قصد ان تبين اي الاسمين
وجعلت الاسم الاخير عديلا للاول فصار الذي لا تسأل عنه بينهما ولو قلت القيت زيدا ام عمرا لكان جائزا
حسنا هذا كلامه وهو نص في ان التقديم في مثله اولى لا واجب كما قالوه ونص على ذلك ابن عصفور
في المقرب ايضا فقال والاحسن توسط الذي لا يسأل عنه ويجوز تقديمه ويجوز تأخيره وذكر ذلك الرضي
ايضا فقال اذا ولي المتصلة مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء ليكون ام مع الهمزة
بتأويل اي والمفردان بعدهما بتأويل المضاف اليه فيجوز نحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك وفي
السوق زيد ام في الدار اي في اي الموضعين هو ويجوز المخالفة بينهما وليا بها نحو اعندك زيد ام عمرو و
ازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا ام عمرا واجوازا حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن انتهى
قال الرضي يجوز ان تأتي بعد سواء ونحوها او مجردا عن الهمزة نحو سواء علي قمت او قعدت ومنع
ذلك الفارسي قال لانه يكون سواء على احدهما ولا يجوز ذلك يعني لاحد الشيئين او الاشياء و
التسوية تقتضي شيئين فصاعدا فما تقتضيه او ما تقتضيه التسوية وتبعه على ذلك ابن هشام
في المغني فقال لا يجوز العطف بعد همزة التسوية قياسا وقد اولع الفقهاء وغيرهم بان يقولوا سواء كان
كذا او كذا والصواب الاتيان بام قال وفي الصحاح تقول سواء علي قمت او قعدت وهو سهو وفي الكامل
للهذلي ان ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني اولم تنذرهم وهو من الشذوذ بمكان انتهى قال الرضي ردا
على الفارسي ويرد عليه ان معنى ام احد الشيئين او الاشياء فيكون معنى سواء علي اقمت ام قعدت
سواء علي ايهما فعلته اي الذي فعلته المجرد اي عن معنى الاستفهام وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما الزمه
ذلك في او وفي ام لانه جعل سواء خبرا مقدما لما بعده مبتدأ والوجه ان يكون سواء خبر مبتدأ محذوف
تقديره الامران سواء علي ثم بين الامرين بقوله اقمت ام قعدت والمعنى ان قمت وان قعدت والجملة
الاسمية المتقدمة دالة على جزاء الشرط اي ان قمت او قعدت فالامران سواء علي انتهى وفي قوله ان معنى
ام احد الشيئين او الاشياء مسامحة اذ هي موضوعة لطلب احد الشيئين او الاشياء مرادا به من حيث
هو احدهما او احدها وليس معناها نفس احد الشيئين او الاشياء وفي البديع قال سيبويه اذا كان بعد سواء همزة

الاستفهام

الاستفهام فلا بد من ام اسمين كانا او فعلين تقول سواء علي ازيد في الدار ام عمرو وسواء علي ا
قمت ام قعدت واذا كان بعدها فعلان بغير الف الاستفهام عطف الثاني باو تقول سواء علي
قمت او قعدت فتقديره ان قمت او قعدت فهما علي سواء فعلى هذا سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامران
سواء والجملة دالة على جواب الشرط المقدر انتهى قال الدماميني وبذلك يتبين صحة قول الفقهاء
وكان ابن هشام توهم ان الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في اول جملتيها وليس كذلك انتهى ولا خلاف في
العطف باو بعد همزة الاستفهام فانما يكون الجواب عن الاستفهام بنعم وبلا وذلك انه اذا قيل
ازيد عندك او عمرو فالمعنى احدهما عندك ام لا وان اجبت بالتعيين صح لانه جواب وزيادة ويقال
الحسن او الحسين افضل ام ابن الحنفية فعطفه الاول باو والثاني بام ويجاب عندنا بقولك احدهما وعند
الكيسانية بابن الحنفية ولا يجوز ان يجاب بقولك الحسن او بقولك الحسين لانه لم يسأل عن الافضل من الحسن
وابن الحنفية ولا من الحسين وابن الحنفية وانما جعل واحدا منهما لا بعينه قرينا لابن الحنفية فكانه
قال احدهما افضل ام ابن الحنفية الثالث قد تحذف ام والمعطوف بها كقوله دعاني اليها القلب اني
لامرها سميع فما ادري ارشد طلابها اي ام غي قال ابن هشام ولك ان تقول لا حاجة الى تقدير معادل في
البيت لصحة قولك هل طلابها رشد وامتناع ان يؤتى لهل بمعادل وقد يحذف المعطوف عليه بام
كقول المتقدم ام من هو قانت اناء الليل التقدير اكافر خير ام هو قانت اناء الليل واجاز بعضهم حذف
معطوفها بدونها فقال في قوله افلا تبصرون ام ان الوقف هنا وان التقدير ام تبصرون ثم تبتدئ
انا خير وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه وانما المعطوف جملة انا خير واما قولهم
ايفعل هذا ام لا فالحذف انما وقع بعد لا ولم يقع بعد العاطف واحرف الجواب تحذف الجمل بعدها
كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكانت الجملة هنا مذكورة لوجود ما يغني عنها والمنقطعة
هي التي لم ترتبط ما بعدها بما قبلها بل كل منهما مستقل بفائدة لانهما جملتان ليستا في تقدير المفرد
ولذلك سميت منقطعة وقد تسمى منفصلة وهي ثلاثة اقسام مسبوقة بالخبر المحض نحو تنزيل
الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتراه ومسبوقة بالهمزة لغير الاستفهام نحو
الهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها اذ الهمزة في ذلك للانكار فهي بمنزلة النفي
والمتصلة لا تقع بعده ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوي الاعمى والبصير
ام هل تستوي الظلمات والنور ومعنى ام المنقطعة الاضراب كبل نحو قوله تعالى ام هل تستوي

الظلمات والنور اي بل هل ولا يفارقها هذا المعنى والاكثر اقتضاها مع ذلك استفهاما
طلبيا كقولهم انها لابل ام شاء التقدير بل اهي شاء ومعناه انك رايت اشباحا من بعد فقلت
انها لابل على سبيل الجزم ثم حصل شك في ذلك فقلت ام شاء تقصد الاضراب وباستيناف سؤال
عن الشاء او استفهاما انكاريا نحو ام له البنات ولكم البنون اي بل اله البنات اذ لو قدرت
للاضراب المحض لزم المحال وهو الاخبار بنسبة البنات اليه تع عن ذلك علوا كبيرا وقد لا تقتضيه البتة
فيكون للاضراب في حده كما مر ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين ان ام ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان
الكوفيين خالفوهم في ذلك قال والذي يظهر قولهم ان المعنى في نحو ام جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام
ولانه يلزم البصريين دعوى التاكيد في نحو ام هل تستوي الظلمات والنور ام ماذا كنتم تعملون ام من هذا
الذي هو جند لكم ويقع للدماميني انه اجاب عن الثاني اخذا من كلام السعد التفتازاني في حاشية الكشاف
بان ام الداخلة على الاستفهام ليست متصلة ولا منقطعة ورده بعض الائمة فقال له انه لا سلف له في
ذلك وان النحاة مطبقون على ان ام لا تخرج عن القسمين البتة تنبيهات الاول قضية كلام المص ان بل
المنقطعة عاطفة ايض وهو قول ابن جني وبه جزم ابن هشام والجمهور على انها حرف ابتداء وقد مر بيانه الثاني
قد ترد ام محتملة للاتصال والانقطاع فمن ذلك قوله تع اتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهده ام
تقولون على الله ما لا تعلمون قال الزمخشري يجوز في ام ان يكون بمعنى اي الامرين كائن على سبيل التقرير لحصول العلم
بكون احدهما ويجوز ان تكون منقطعة الثالث ذكر ابو زيد ان ام تقع زائدة وخرج عليه قوله افلا تبصرون
ام انا خير قال التقدير افلا تبصرون انا خير قال ابن هشام والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جوية يا ليت
شعري ولا منجا من الهرم ام هل على العيش بعد الشيب من ندم والثاني ان تكون حرف تعريف كال وهي لغة حمير
بكسر الحاء المهملة وسكون الميم وفتح الياء المثناة من تحت وبعدها راء مهملة ابو قبيلة من اليمن وهو حمير بن سبا
ابن يشجب بن يعرب واسم سبا عبد شمس وسبا لقب له وهو مجمع قبائل اليمن عامة والظاهر ان المراد بالحمير هنا
الجميع على سبيل التغليب ونقلت هذه اللغة عن طي وهو قبيلة اخرى من اليمن وهو طي بن ادد بن زيد
ابن كهلان بن سبا بن حمير ووقع لبعض الادباء العز وهذه اللغة لتميم وهو سهو محض فاحذره قال ابن مالك
لما كانت اللام تدغم في اربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها كانه من المضاعف العين الذي فاؤه همزة جعل
اهل اليمن ومن داناهم بدلها ميما لان الميم لا تدغم الا في ميم انتهى وانشدوا ميما لان الميم لا تدغم الا في مثلها
وانشدوا على هذه اللغة ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي وراءي بامسهم وامسلمه وفي الحديث ليس من امبر امصيام في

امسفر كذا رواه النمر بن تولب وقال بعضهم ان هذه اللغة مختصة بالاسما التي لا تدغم لام التعريف في
اولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس ولباس قال ابن هشام وحكى لنا بعض طلبة اليمن انه سمع في
بلادهم من يقول خذ الرمح واركب امفرس ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم الا ترى الى البيت السابق و
انها في الحديث دخلت على النوعين انتهى قلت واقمت في اليمن بضعة عشر شهرا فلم ار من يفرق بين الاسما
التي تدغم في اولها لام التعريف وبين غيرها بل كلهم يبدل اللام ميما في جميع الاسما فيقول ام رجل كما يقول
ام غلام تنبيهات الاول قال الاندلسي وابن يعيش الرواية في البيت ما لستهم بتشديد السين وادغام اللام
فيها وام سلمه بالميم الساكنة بعد الواو ونقله عنهما في الفتح القريب اقول الثاني قال الاذرعي الوجه ان لا تثبت
الالف في الكتابة لانها ميم وجعلت كالالف واللام ونقله عنه في الفتح ايضا وفيه مخالفة لظاهر كلامهم الثالث
ذكر ابن الحاجب في الشافية ان هذه اللغة ضعيفة وتعقبه بعض الائمة فقال قد تكلم بها سيد الفصحا فالحكم
عليها بالضعف لا يوافق عليه التاسعة اما بالفتح والتشديد اي بفتح الهمزة وتشديد الميم وقد تبدل ميمها
الاولى ياء استثقالا للتضعيف كقول عمر بن ابي ربيعة رات رجلا ايما اذا الشمس عارضت فيضحى وايما
بالعشي فيخصر وهي حرف تفصيل غالبا لا اسم على ما يتوهم من تفسيرها بمهما يكن من شيء وكونها للتفصيل
يدل عليه استقراء مواردها وعطف مثلها عليها قال تعالى فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم
واما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلا فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر و
قد يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الاخر او بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم
الاخر فالاول نحو يا ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا
بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وقسيمه في المعنى واما الذين كفروا به فلهم كذا و
كذا والثاني نحو هو الذي انزل عليك الكتاب منه ايات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين
في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تاويله وقسيمه في المعنى واما غيرهم فيؤمنون
به ويكلون معناه الى ربهم بدليل قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون امنا به كل من عند ربنا اي كل
من المتشابه والمحكم من عند الله والايمان بهما واجب فكانه قيل واما الراسخون في العلم فيقولون وفيها
اي في مفهوم اما معنى الشرط للزوم الفاء بعدها كما مر ولا جائز ان يكون الفاء للعطف لدخولها على
الخبر ولا يعطف الخبر على مبتدائه ولا زائدة اذ لا يصح الاستغناء عنها فتعين انها فاء الجزاء وقال ابو حيان
هذه الفاء جاءت في اللفظ خارجة عن قياسها لانها لم تجئ رابطة بين جملتين ولا عاطفة مفردا على مثله

والتعليق بكونه اما في معنى الشرط ليس بجيد لان معنى اما كما قالوا مهما يكن من شيء وجواب مهما
يكن من شيء لا يلزم فيه الفاء اذا كان صالحا لاداة الشرط والفاء لازمة بعد اما سواء كان ما
دخلت عليه صالحا لها ام لم يكن الا ترى انه يقال مهما يكن من شيء لم ابال به ويمتنع ذلك في اما ويجب
ذكر الفاء فدل على ان لزوم الفاء ليس لاجل ذلك انتهى وقد تحذف الفاء للضرورة كقوله فاما
القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب ويجوز حذفها في سعة الكلام اذا كان هناك
قول محذوف كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف
المقول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا هذا
قول الجمهور قال ابن هشام وزعم بعض المتاخرين ان فاء جواب اما لا تحذف في غير الضرورة اصلا وان
الجواب في الاية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وان
ما بينهما اعتراض وكذا قال في الاية الجاثية واما الذين كفروا افلم تكن اياتي الاية قال اصله فيقال
الم يكن اياتي ثم حذف القول وتاخرت الفاء عن الهمزة تنبيه لم يذكر المص معنى التوكيد لاما وقل
من ذكره وقد اثبته جماعة من المتاخرين واحسن من فسره الزمخشري فانه قال اما في الكلام ان يعطيه
فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه
عزيمة قلت اما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير
مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط انتهى اما كونه في معنى الشرط فظ واما وجه التوكيد
فانه بمنزلة التعليق بوجود شيء لان معنى مهما يكن من شيء ان يقع هذا او ذاك او غيره مما لا يحصى ما دامت
الدنيا باقية فلا بد من وقوع شيء فيها فيكون المعنى ان ذهاب زيد ثابت البتة وعلى كل حال قال الر
وليس مراد سيبويه من تفسيره اما بمهما انها بمعناها وكيف واما حرف ومهما اسم بل قصده الى معنى البحث
واما بمعنى ان واصل اما زيد فقائم اما يكن من شيء فزيد قائم اي ان يقع شيء في الدنيا يقع قيام زيد انتهى و
التزموا حذف فعل اما الذي هو الشرط لجريه على طريقة واحدة وهو يكن ونحوه كما التزموا حذف
متعلق الظرف اذا وقع خبرا مثلا وللتنبيه على ان المقصود باما حكم الاسم الواقع بعدها لا الفعل و
عوض ما بينهما اي بين اما والفاء اللازمة لما بعدها عن فعلها المحذوف فعلها وما جزء مما في حيزها اي
حيزها كراهة دخول حرف الشرط على فاء الجواب ونبه بقوله جزء على انه لا يعوض اكثر من واحد تقليلا
لاستكراه توحيد بينه اي في الجزاء المذكور اقوال ثلثة احدها انه جزء من اجزائها الواقع بعد الفا

وهو اما مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما وقع بعد الفاء سواء كان ما بعدها ما يمتنع
التقديم مع قطع النظر عن الفاء نحو اما زيدا فاني ضارب او لم يكن نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق
وذلك لان اما خاصة في تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه هذا القول عزاه بعضهم لسيبويه وليس
بقوله وانما هو قول المبرد وابن درستويه والفراء واختاره ابن الحاجب وابن مالك قال ابو حيان
وقد رجع المبرد عن هذا القول الى قول سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه قال الزجاج رجوعه عنه
عندي بخطه فان قلت هذا القول لا تشمله عبارة المص لانها وقع عوضا بين اما والفاء على
هذا القول جزء مما في حيز الجزاء لا مما في حيز اما نفسها قلت ما في حيز الجزاء في حيز اما ايضا الثاني انه
معمول الفعل المحذوف مطلقا اي سواء كان ما بعد الفاء ما يمتنع التقديم او لم يكن اذ العمل للمحذوف
المقدر في محله ولا عمل لما بعد الفاء فلا اثر لكونه مما يمتنع التقديم او لا فاذا قلنا اما زيد فمنطلق
فالتقدير مهما يذكر زيد فهو منطلق واذا قلت اما يوم الجمعة فزيد منطلق فالتقدير مهما يذكر
يوم الجمعة فزيد منطلق ورد بانه لو كان كذلك لجاز النصب في الاول بتقدير تذكر بالبناء للفاعل
والرفع في الثاني بتقدير يحصل او يذكر بالبناء للمفعول ولم يجز اتفاقا واما ما سمع من قول بعضهم
اما العبيد فذو عبيد اما قريشا فانا افضلها بالنصب في الموضعين فقال سيبويه هي لغة خبيثة
قليلة قال ومع ذلك فلا يجوز هذا النصب لضعيفة في المعرفة الا اذا كانت غير معين ليكون
في موضع الحال كما في الجماء الغفير واما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فيه الا الرفع
كما في قولك اما البصرة فلا بصرة لك وابوك اما فلا ابا لك فما وقع لابن هشام في المغني من قوله
وفي ذلك دليل على انه لا يلزم ان تقدر مما يكن من شيء بل يقدر غيره مما يليق بالمحل اذ التقدير
ههنا مهما ذكرت فليس بشيء لان هذا المسموع الذي استند اليه لغة خبيثة بنص سيبويه
فكيف يبني عليه جواز التراكيب العربية هذا مع انها محتملة للتخريج على ما ادعاه واستشكل
الرضي مذهب سيبويه في نصبه على الحال وقال بل هو مفعول به لما بعد الفاء لان معنى ذو عبيد
اي تملكهم وذلك كما روى الكسائي اما قريشا فانا افضلهم اي اغلبهم في الفضل القول الثالث
انه ان لم يكن ما بعد الفاء ما يمتنع التقديم فهو جزء مما في حيز جزائها نحو اما يوم الجمعة فانا
مسافر وان كان نحو اما اليوم فاني جالس فهو معمول للفعل المحذوف لان ان لا يعمل ما بعدها
فيما قبلها وهذا قول سيبويه والمازني والجمهور ورد بان الفاء للجزاء وهي مانعة من عمل ما بعدها

في ما قبلها فالباب كله من هذا القبيل فلا معنى للتفصيل ولا يخفى انهم لا يخالفون في ان ما بعد فاء
الجزاء لا يعمل فيما قبلها لكنهم اجازوه مع الفاء هنا دون غيرها من المواضع لما قاله سيبويه ان ما جاز
عمله بعد حذف اما والفاء عمل فيما قبل ما لا فلا الا ترى انك لو حذفت اما والفاء في قوله تعالى فاما
اليتيم فلا تقهر وقلت اليتيم فلا تقهر لكان جائزا بخلاف نحو اما زيدا فاني ضارب اذ لو حذفت
اما والفاء وقلت زيدا اني ضارب لم يجز لانه لا يجوز تقديم معمول خبر ان عليها وكذا لا يجوز اما
درهما فعندك عشرون اذ المميز لا يعمل فيما قبله قال ابن الحاجب والصحيح من هذه الاقوال الثلثة هو
الاول وهو ان الواقع بعد اما والفاء جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها لغرض العوضية
وذلك لان وضعها لتفصيل الانواع فما ذكر بعدها احد الانواع المتعددة وذكره باعتبار ما يتعلق
به من الجملة الواقعة بعد الفاء والغرض من التقديم الدلالة على انه هو النوع المراد تفصيل جنسه وكان
قياسه ان يقع مرفوعا على الابتداء لان الغرض الحكم عليه بحسب ما بعد الفاء لكنهم خالفوا الاشد اندفاعا
من اول الامر بتفصيله باعتبار الصفة التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولا
به او ظرفا او مصدرا او غير ذلك الا ترى انك تفرق بين الجملة من قولك يوم الجمعة ضربت فيه وقولك
ضربت في يوم الجمعة وان كان في الموضعين مضروبا فيه الا انه ذكر في الاول ليدل على انه حكم عليه و
لما كان الحكم بوقوع الضرب فيه علم ان الضرب واقع فيه وفي الثاني ليدل على انه الذي وقع الضرب فيه
من اول الامر على حسب ما هو عليه في جملته ولزم ان يكون على معناه واعرابه الذي كان له وبطل القول بكونه
معمول الفعل المحذوف مطلقا او بشرط ان لا يكون هناك مانع ويتبين وجه ما قيل ان لاما خاصة في تصحيح
التقديم لما يمتنع تقديمه وحاصله التنبيه على ان الواقع بعدها هو المقصود بالتفصيل والتخصيص من بين ما
في الجملة الواقعة بعد الفاء تنبيه قد يقع بعد اما جملة شرطية بعدها جواب مقرون بالفاء كقوله تعالى
فاما ان كان من المقربين فروح وريحان واختلف في هذا الجواب لاي الاداتين هو قال ابو حيان والصحيح انه
جواب اما واداة الشرط جوابها محذوف لدلالة جواب اما عليه ولذلك لزم ان يكون فعل الشرط بعدها ماضيا
ولا يلزم مضيه الا عند حذف الجواب كانه قيل مهما يكن من شيء فروح ان كان من المقربين فالفاء جواب الشرط
الذي تقدم وجواب ان محذوف وهذا مذهب سيبويه قال الرضي والدليل على انه ليس جواب ان عدم
جواز اما ان جئتني اكرمك بالجزم اكثر وجوازه ان اكثر من نحو ان ضربتني فاكرمك انتهى وزعم الاخفش
ان الجواب المذكور لاما وان معا فالاصل عنده مهما يكن من شيء فان كان من المقربين فروح ثم انيب اما مناب مهما

وقد تقل والتفصيل كالواقعة في أوائل الكتب أما بالكسر والتشديد

٥٣٠

والفعل الذي بعدها فصلا أما إن كان من المقربين فروح ثم قدمت ن والفعل الذي بعدها على الفا فصلا
أما إن كان من المقربين فالتقتا الفاءان فاغتنيت بإحديهما عن الأخرى فصلا فروح وقال أبو حيان وهذه كلها
تقادير عجيبة ومع ذلك في المعنى باطلة وقد أبطل أبو علي ظ كلام الأخفش بأنه يجد الفاء تكون جوابا للشيئين
فأولت كلا منهما بأنها لما كانت لأحدهما ولحقت عن الثاني صارت كأنها جواب شرطين قال العلم الصغرى عن أبي
علي في تذكرة قال لا يفصل بين أما والفاء إلا بمفرد لجواب المذكور لأن وجوابها محذوف وهذا لا يصح لأنه متى
اجتمع طالبا جواب كان الجواب للأول منهما فعمرو قال بقول سيبويه وقال الجملة إذا لم تستقل صارت بمنزلة مفرد
قال وهذا هو الصحيح فإذا في المسئلة ثلثة مذاهب مذهب سيبويه ومذهب الأخفش ومذهب أبي علي في أحد
قوليه وقد تقل أي أما التفصيل فتأتي مجردة عنه فتكون للاستيناف وهذا غير الغالب الذي فهم من قوله إنها
تفصيل غالبا كأما الواقعة في أوائل الكتب والخطب بين المفصول بينها وبين فإنها بعد مقطوعا عن الأصنا في
غالبا نحو أما بعد فكذا واختلف في أول من قالها فقيل داود على نبينا وعليه السلم وقيل يعرب بن قحطان وقيل
قيس بن ساعدة وقيل سحبان بن وائل وهو المشهور وهو القائل وقد علم الحي اليمانون أنني إذا قلت أما بعد
أني خطيبها قال الرضي وقد التزم بعضهم لزوم التفصيل لها أما وجواز السكوت على قولك أما زيد فقائم
يدفع دعوى لزوم التفصيل وفي حواشي التسهيل لابن هشام والظ أن أما في نحو زيد فقائم لا يقال إلا إذا وقع
تردد في شخصين ينسبان لهما أو لأحدهما إلى ذلك فهو على هذا للتفصيل أي وأما غيره فليس كذلك وهذا
مقتضى إطلاق المص يعني ابن مالك في غيره إنها للتفصيل نعم الذي هو غير لازم التكرار انتهى والنحو ذهب
إليه المص وعليه جماعة من المحققين إنها للتفصيل غالبا وقد تقل أي إذ لا معنى لتقدير تكرارها مع أما
الواقعة في أوائل الكتب تنبيه قد تحذف أما لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر و
الرجز فاهجر وهذا قليل وقوعه وبذلك فليفرحوا وإنما يطرد ذلك إذا كان ما بعد الفاء أمرا أو نهيا وما قبلها
منصوبا به أو بمفسر به فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير أما وأما قولك زيد فوجد فالفا
زائدة وإنما جاز تقدير أما بالقيد المذكور لأن الأمر لا تلزم الفعل لفاعله والنهي لا تلزم ترك الفعل لفاعله
فناسبا إلزام الفعل تركه للمفعول وذلك بأن يقدم لها ما قبل المنصوب وتدخل فإنها على الأمر والنهي فإن ما
قبل أما ملزوم لما بعدها قاله الرضي العاشرة أما بالكسر والتشديد أي بكسر الهمزة وتشديد الميم وفتح همزتها
لغة تميم وقيس وأسد وأنشد قطرب سأحمل نفسي على حالة فإما عليها وإما لها والفتح وقد تبدل ميمها
الأولى ياء مع كسر الهمزة كقوله يا ليتما أمنا شالت نعامتها أيما إلى جنة أيما إلى نار ومع فتحها كقوله

فهي

الأخر

حرف عطف على المشهور وترد للتفصيل نحو اما شاكرا واما كفورا

الاخر نلحقها ايما اشتمال عربية وايما اصباح جنح الظلام هبوب رواه الفراء بالياء وفتح الهمزة وهي مركبة
عند سيبويه من ان وما وقد تحذف ما كقوله وقد كذبت نفس فالكذبنها فان جزعا وان اجمال صبر اي
فاما جزعا واما اجمال صبر وقيل هي بسيطة واختاره ابو حيان لان الاصل البساطة لا التركيب ولا دليل في
البيت لجواز كون ان فيه شرطية والجواب محذوف والتقدير وان كنت ذا جزع فلا جزع وان كنت ذا اجمال
صبر فاجمل وهي حرف عطف على القول المشهور والمراد اما الثانية في نحو قولك جاءني اما زيد واما عمرو و
انكر يونس والفارسي وابن كيسان كونها عاطفة ووافقهم ابن مالك للملازمة بينها الواو والعاطفة غالبا ولا يدخل
عاطف على عاطف قال وعلة لان وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها
في لا زيد ولا عمرو فيها ولا هذه غير عاطفة بالاجماع فلتكن اما كذلك بل اولى وفي شرح المفصل لابن الحاجب
مجموع قولنا واما هو العاطف نحو جاء اما زيد واما عمرو وقال ولا يبعد ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا في
موضع وبعض حرف في موضع آخر كما مع ابدا وعلى هذا فلا يرد شيء مما احتج به فتأمله وزعم بعضهم ان
اما عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت اما على اما حكاه ابن الحاجب وجوزه وقال انه لا يبعد قال ابن
هشام وعطف الحرف على الحرف غريب اي غير موجود وورد عليه ايضا ان اما الاولى اذا لم يكن للعطف فكيف يصح
عطف الثانية عليها بالواو المفيدة للجمع المستلزم لشركة المعطوف مع المعطوف عليه في الحكم انتهى ولا خلاف
في ان اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو قام اما زيد واما عمرو وبين احد معمولي
العامل ومعموله الاخر نحو رأيت اما زيدا واما عمرا وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى حتى اذا راوا ما
يوعدون اما العذاب واما الساعة فان ما بعد الاولى بدل مما قبلها وادعى ابن عصفور الاجماع على ان
اما الثانية غير عاطفة ايضا كالاولى قال وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه انتهى ولم
يعدها المصنف في باب العطف من حروفه قال الجرجاني عدها من حروف العطف سهو ظاهر وترد اما للتفصيل
نحو قوله تعالى انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا والظاهر ان انتصابهما على الحال من الهاء في هديناه و
المعنى والله اعلم بينا له الطريق واوضحناه والحال مقدرة لان المراد بالشكر العمل بما بين له وبالكفر عدم
العمل به والعمل بذلك وعدمه ليس مقارنا للتفصيل والتبيين وانما يجيء الى الحكم بكون الحال مقدرة قال
الزمخشري ويجوز ان يكونا حالين من السبيل اي اما سبيلا شاكرا واما سبيلا كفورا كقوله تعالى وهديناه
النجدين فوصف السبيل بالشكر والكفر مجازا واجاز الكوفيون كون اما هذه ان الشرطية وما الزائدة قال
مكي ولا يجيز البصريون ان يلي الاسم اداة الشرط حتى يكون بعدها فعل يفسره نحو وان امرؤ خاف وتعقبه ابن

التخيير بان المضمر هنا كان بمنزلة قوله فلا قيل ذلك ان حقا وان كذبا وترد للابهام على السامع وهو الذي
يعبرون عنه بالتشكيك كقوله تعالى وآخرون مرجون لامر الله اما يعذبهم واما يتوب عليهم فان الله
تعالى عالم بحقيقة الحال وما يؤول اليه ولكن ابرز الكلام في قالب لا يجزم السامع معه باحد الامرين معينا
ولكنه يشك والشك كقولك جاءني اما زيد واما عمرو اذا لم تعلم الجائي منهما والتخيير كقوله تعالى اما ان
تعذبهم واما ان تتخذ فيهم حسنا فيخير بين تعذيبهم بالقتل على كفرهم وبين اتخاذ الحسن فيهم بارشادهم
وتعليمهم الشرايع ويجوز ان يكون المراد بالتعذيب القتل وباتخاذ الحسن الاسر لانه بالنظر الى القتل حسن
لما فيه من بقاء الحيوة مدة والاول اولى والحق انه لا بد للتي للتخيير ان تكون واقعة بعد الطلب فيكون
التقدير في الاية والله اعلم قلنا يا ذا القرنين افعل اما ان تعذب واما ان تتخذ فان وصلتها بعد اما
الاولى في محل نصب على المفعولية بالفعل المحذوف وما بعد اما الثانية معطوف على الاولى اي افعل
اما تعذيبهم واما اتخاذ الحسن فيهم والاباحة نحو تعلم اما فقها واما نحوا او جالس اما الحسن او ابن
سيرين قال ابن هشام ونازع في ثبوت هذا المعنى لاما جماعة مع اثباتهم اياه لاو تنبيهان الاول هذه المعاني
المختص ترد لاو ايضا كما تقدم الا ان اما يبنى الكلام معها من اول الامر على ما جيء به لاجله من شك وغيره
ولذلك وجب تكرارها في غير ندور واو يفتتح الكلام معها على الجزم ثم يطرء الشك وغيره قال في المغني
وفيه بحث قال الرضي مبنى الكلام مع اما على احد الشيئين او الاشياء واما او فان تقدم اما على المعطوف
عليه نحو جاءني اما زيد او عمرو فالكلام مبني على ذلك المعنى وان لم تتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى احد
الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك او يقصد الابهام
فتقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا او مبهما من اول الامر وان لم تات بحرف دال عليه او على الجزم و
قد يجاب بان معنى افتتاح الكلام معها على الجزم ان ذلك بحسب الصورة الظاهرة مع انه قد يكون
في الواقع كذلك وقد لا يكون ومعنى طرو الشك طرو الدال عليه لا ان يكون للمتكلم بها الابتداء ان
يكون جازما ثم يشك فتامله الثاني التحقيق ان اما لاحد الشيئين او الاشياء والمعاني المذكورة
ليست مستفادة من نفس اما وانما يستفاد من غيرها باعتبار محل الكلام كما قالوا ذلك في او واما
لازمة قبل المعطوف عليها اي اما العاطفة اي يلزم ان يكون قبل المعطوف عليها اما اخرى
تقول قام اما زيد واما عمرو وابتدئنا من اول الامر بما يبنى عليه الكلام من شك وغيره وقد سمع ترك
اما الاولى كقوله تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها والفراء يقيسه فيجيز زيد يقوم

كما تقول مثلا جاءني القوم وانت جازم من اول الامر على الاستثناء بقولك الا زيدا انتهى وهو صريح في عدم تعيين افتتاح الكلام معه

لا تنقلب عن الواو غالبا اى بالفتح والتشديد ترد اسم شرط نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى واسم استفهام

وأما بفعله ويجيبها مجرى أو والبصريون لا يجيزون فيها الا التكرير وما سمع منها بغير تكرير فنادر لا
يقاس عليه ولا تنقلب اما الثانية عن أو غالبا والمشهور ان هذه الواو زائدة لتأكيد العطف فيه
الا لالتباس بغير العاطفة على المشهور من ان اما عاطفة وقد علمت ان منهم من ذهب الى انها هي العاطفة
وقضيته كلام ابن الحاجب في شرح المفصل انها من سنخ الكلمة لا زائدة ولا عاطفة ومن مجيئها بدون الواو
في غير الغالب قوله لا تفسدوا آباكم ايما لنا ايما لكم بفتح الهمزة وابدال الميم يا وقوله ايما الى جنة
ايما الى نار وقد يستغنى عن اما الثانية بو الا نحو اما ان تتكلم بخير والا فاسكت وقول المثقب العبدي
فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك و
تتقيني وبالا كقوله وقد شفني ان لا يزال يروعني خيالك اما طارقا او مغاديا تنبيه ليس من اقسام اما
التي في قوله تعالى فاما ترين من البشر احدا بل هذه ان الشرطية وما الزائدة ولذلك اكد الفعل بالنون و
جوابها قوله تعالى فقولي اني نذرت للرحمن صوما وهو لفظ الحادية عشر اي بالفتح والتشديد اي بفتح
الهمزة وتشديد الياء ترد على خمسة اوجه احدها ان تكون اسم شرط نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله
الاسماء الحسنى بدليل جزم تدعوا وادخال فاء الرابطة على الجملة الاسمية وهي الجواب وقول الشاعر
اي حين تلم بي تلق ما شئت من الخير فاتخذني خليلا والثاني ان تكون اسم استفهام ويستفهم بها
عما يميز احد المتشاركين او الاشياء المتشاركة في امر هو مضمون ما اضيف اليه نحو اي الرجلين
قام فالاستفهام هنا عما يميز احد المتشاركين في الرجلية قال صاحب المفتاح يقول القائل عندي ثياب
فتقول اي الثياب فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية انتهى وقد تخفف ياء اي هذه
كقوله تنظرت نصرا والسماكين ايهما علي من الغيث استهلت مواطره تنبيه اي الشرطية و
الاستفهامية بمنزلة كل مع النكرة وبمنزلة بعض مع المعرفة تقول اي غلام اتى واي غلامين اتيا واي
غلمان اتوا واي رجل تضربه اضربه واي رجلين تضربهما اضربهما واي رجال تضربهم اضربهم كما اذا صرح بلفظ
كل مضافا الى النكرة وتقول اي الغلامين اتى واي الغلمان اتى واي الرجلين تضربه اضربه واي الرجال تضربه
اضربه كما تقول ذلك عند التصريح بلفظ بعض وتضافان الى نكرة بلا شرط نحو اي رجل عندك واي
رجل تضربه اضربه والى المعرفة بشرط افهام تثنية او جمع او قصد اجزاء او تكررها معطوفة بالواو نحو
اي الرجلين عندك وايهما عندك واي الغلامين او ايهما جاءك فاكرمه واي الرجال او ايهم عندك واي الرجال
جاءك فاكرمه واي زيد احسن اي اي اجزائه واي زيد رايت اعجبني تقديره اي اجزائه واي زيد واي عمرو جاءك

ما الدالة على معنى الكمال نحو مررت برجل اى رجل و وصلة لنداء ذى اللام نحو يا ايها الرجل

على اى بكر واى عنا الدخابك فاكرمه لان المعنى ح ايهما لجانك كل ذلك يعتبر فيها معنى البعضية والثالث
ان تكون دالة على معنى الكمال فيقع صفة لنكرة مذكورة غالبا ويلزم اضافتها لفظا ومعنى نحو مررت
برجل اى رجل قال ابن مالك ومعنى لا لفظا نحو مررت برجل اى اى فتى قيل وانما قاله بحمل القياس لا
يعلم فيه سماع قال الفارسى اذا قلت مررت برجل اى رجل فرجل الاول غير الثانى لان الاول واحد
والثانى جنس لانا لا نعنى بعض ما يضاف اليه انتهى وفى دلالتها على معنى الكمال باعتبار ما تضاف اليه فان اضيفت الى
مشتق من صفة يمكن المدح بها كقولك مررت بفارس اى فارس فهى للكمال فى الفروسية والثنا على الموصوف
خاص بهذه الجهة وان اضيفت الى غير مشتق كما فى قولك مررت برجل اى رجل فهى للكمال فى الرجولية و
الثنا على الموصوف بكل ما يمدح به الرجل وفى شرح الحاجبية لنجم الدين سعيد معنى قولك مررت برجل
اى رجل وصفنا الرجل بكمال الرجولية وقيل فيه معنى التعجب لان المتعجب انما يتعجب من شئ خارج عن حد
اشكاله فاذا خرج عن حد لها فقد استبهم امره فيؤتى بكلمة الابهام ومعناه برجل قد تناهى فى كماله فى الرجولية
الى حد يجب ان يستفهم عنه لخفائه قال بعضهم فى تقرير معناه تدل على ان اى استفهامية لكن الاستفهام
لا يجامع الوصف فالوجه ان يحمل على ان اصلها انها فى الاصل استفهامية لا انها الان استفهامية ثم استعيرت
وتضاف الى مثل المنعوت لان المراد بها بيان كماله فى الخصلة التى هو عليها من الرجولية ونحوها
فلا يجوز مررت برجل اى عالم انتهى وانما لم يوصف بها المعرفة لانها لو اضيفت الى معرفة كانت بعضا مما
تضاف اليه وذلك لا يستقيم فى الصفة وقد يحذف موصوفها النكرة كقوله اذا حارب الحجاج اى منافق
اى منافقا اى منافق وهذا فى غاية الندور لان المقصود بالوصف باى التعظيم والحذف مناف لذلك ذكر
ابن مالك ان ايا عنده لا تدل على الكمال تقع حالا بعد المعرفة كقوله فاومأت ايماء خفيا لحبتر فلله عينا
حبتر ايما فتى انشده بنصب اى على الحال قال ابو حيان ولم يذكر اصحابنا وقوعها حالا وانشد البيت
برفع ايما على الابتداء والخبر محذوف والتقدير اى فتى هو واجاز الاخفش وقوعها نكرة موصوفة
قياسا على من نحو مررت باى معجب لك والجمهور على منعه لعدم ورود السماع به والرابع ان تكون وصلة
لنداء ذى اللام نحو يا ايها الرجل وذلك انهم استكرهوا الجمع بين اداتى تعريف وان كان فى احديهما من
الفائدة ما ليس فى الاخرى كما تقدم فحاولوا ان يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج الى ما يزيل ابهامه فيصير
المنادى فى اللفظ ذلك المبهم وفى الحقيقة ذلك المخصص الذى يزيل الابهام ويعين الماهية فوجدوا
ذلك الاسم ايا اذا قطع عن الاضافة واسم الاشارة حيث وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما الا ان ايا

موصولة ولا يعرب من الموصولات سواها نحو ايا اكرمك بل حرف عطف ويفيد بعد اثبات صرف
الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف

اتصل بهذا الغرض لانها احوج الى الوصف من اسم الاشارة لانها وضعت مبهمة وانما يزول ابهامها باسم
بعدها بخلاف اسم الاشارة فان ابهامه كما يزول بالوصف يزول بالاشارة الحسية ايضا فلهذا اجاز يا
هذا ولم يجز يا اي والتزم بعدها ها التنبيه تنبيها على ان المنادى الحقيقي ما بعدها قيل وللتعويض
عن مضافها المحذوف وحكمها الفتح عند اكثر العرب ويجوز ضمها في لغة بني اسد فرقا بالتبع يا ايها
الناس وقيل ان هاء التنبيه في يا ايها الرجل ليست متصلة باي منقولة من اسم الاشارة والاصل يا
اي هذا الرجل فاي منادى ليس بموصوف وهذا الرجل استيناف بتقدير هو لبيان ابهامه وحذف اكتفاء
بها منها للدلالة الرجل عليها وعليه الكوفيون وزعم الاخفش ان ايا لا يكون وصلة وان هذه موصولة حذف
صدر صلتها وهو العايد والمعنى يا من هو الرجل قال ابن هشام ويرده انه ليس لنا عايد يجب حذفه ولا موصول
التزم كون صلته جملة اسمية وله ان يجيب عنهما بان ما في قولهم لا سيما زيد بالرفع كذلك انتهى والخامس ان
تكون موصولة وقد تقدم الكلام عليها في باب الموصولات وان ثعلبا زعم ان ايا لا تكون موصولة اصلا
فليرجع اليه ولا يعرب من اخواتها الموصولات سواها على الخلاف في اللذان واللتان وذو الطائية وانما
اعربت دون اخواتها لان شبهها بالحرف في الافتقار الى الجملة معارض بلزومها الاضافة في المعنى والاضافة
من خواص الاسماء فبقيت على مقتضى الاصل في الاسماء من الاعراب سالما من المعارض ولها اربع حالات
احديها ان لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو اكرم ايا اكرمك الثانية ان تضاف وتذكر صلتها نحو يعجبني
ايهم هو قائم الثالثة ان لا تضاف ويذكر صدر صلتها نحو يعجبني اي هو قائم الرابعة ان تضاف ولا يذكر
صدر صلتها نحو يعجبني ايهم قائم وهي فيما عدا الحالة الرابعة معربة عند سيبويه وجمهور البصريين ومبنية
في الحالة الرابعة عندهم وطائفة من البصريين قالوا باعرابها مطلقا وهو قضية اطلاق المصنف هنا لكن
باباه عدها في المبنيات مع اخواتها فتم وقد اسلفنا الكلام على اعرابها وبنائها مستوفى هنالك تنبيه
لا تستعمل اي مقطوعة عن الاضافة لفظا ومعنى الا في النداء والحكاية يقال جاءني رجل فتقول اي يا
هذا وجاءني رجلان فتقول ايان وجاءني رجال فتقول ايون وقطعها عن الاضافة في غير هذين البابين
انما هو بحسب اللفظ دون المعنى الثانية عشر بل وهو حرف عطف ويفيد بعد اثبات اي ايجاب صرف
الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا فتصرف الحكم بالقيام والامر
بالضرب عن زيد الى عمرو ويصير المعطوف عليه مسكوتا عنه فلا يحكم عليه بشيء كان المتكلم قال الحكم على
الثاني ولا اتعرض للاول لا انه منفي عن الحكم عليه قطعا وفي كلام ابن الحاجب انها تقتضي في نحو جاءني زيد

وبعد النفي او النهي تقرير حكم الاول واثبات ضده للثاني ونقل حكمه اليه عند بعض

بل عمرو وعدم مجيء زيد قطعا اما اذا انضم اليها لا كجاءني زيد لا بل عمرو فتفيد عدم مجيء زيد قطعا وتفيد
بعد النفي والنهي تقرير حكم الاول وهو المعطوف عليه واثبات ضده للثاني وهو المعطوف نحو ما جاءني
زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمرا فتقرر حكم النفي والنهي لزيد مثبتا ضده لعمرو كما لو قلت ما جاءني
زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا فيستفاد تقرير عدم مجيء زيد والنهي عن الضرب له واثبات المجيء
له والامر بالضرب له ~~واثبات المجيء له والامر بالضرب له~~ وهذا ما ذكره الجمهور وقال الرضي ظ كلام
الاندلسي ان الاول مسكوت عنه كما في الايجاب ثم استظهره وبه جزم المولى سعد الدين ونقل حكمه
عطف على تقرير الحكم الاول اي تفيد بعد النفي او النهي نقل حكم الاول اليه اي الى الثاني عند بعض
اي بعض النحاة وهو المبرد وتبعه عبد الوارث فاجاز مع موافقتهما الجمهور فيما تقدم ان تكون
ناقلة حكم متلوها لتاليها كما اذا وقعت بعد الاثبات فعلى قولهما يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب
وما زيد قائما بل قاعد بالرفع ويختلف المعنى فمع النصب يكون القعود منفيا على معنى بل ما هو قاعدا
ومع الرفع يكون مثبتا اي بل هو قاعد قال غير واحد من الائمة وما اجازاه مخالف لاستعمال العرب تنبيهان
الاول صريح كلامه ان بل يعطف بها مطلقا سواء كانت بعد الايجاب او غيره وهو مذهب البصريين ومنع
ذلك الكوفيون بعد غير النفي وشبهه قال هشام محال ضربت زيدا بل اياك قال ابو حيان وهذا من الكوفيين
اوسع من البصريين في اتباع شواذ العرب دليل على انه لم يسمع العطف بها في الايجاب او على قلته ولا
يعطف بها بعد الاستفهام وفاقا الثاني قضية اطلاقه ان بل يعطف الجمل كما يعطف المفردات والصحيح
ان الداخلة على الجملة حرف ابتداء لا عاطفة الا اذا تليها مفرد ومعناها الاضراب فقط فان تلاها جملة
كان معنى الاضراب اما الابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اي بل هم عباد ونحو
ام يقولون به جنة بل جاءهم بالحق واما الانتقال من غرض الى اخر نحو قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى
بل تؤثرون الحيوة الدنيا ونحو ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة من هذا
وذكر ابن مالك في شرح الكافية انها لا تقع في التنزيل الا على هذا الوجه ووهمه في ذلك جماعة بدليل
ورودها للابطال في الايتين السابقتين قال الدماميني ومحمل هذا الكلام عند ابن مالك انها لا تقع
بيقين في القرآن الا للتنبيه على انتهاء امر واستيناف غيره فلا يتم توهيمه بتينك الايتين الشريفتين
اذ ليس الاضراب على وجه الابطال متعينا في شيء منهما لاحتمال ان يكون الاضراب فيهما عن القول لا عن
المقول المحكي ولا شك ان الاخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا ينطرق اليه الابطال بوجه فيكون الاضراب

فيهما

خاشا ترد للاستثناء حرفا جارا او فعلا جامدا وفاعلها مستتر عائد الى مصدر يصاغ مما قبلها او اسم فاعل فهو منه

فيهما المجرد لانتقال من امر الى استيناف آخر انتهى وسبقه الى ذلك ابن الصائغ في حاشية المغني الثانية عشر
مما تقرر ان بل تكون للاستدراك كالاضراب قال ابن هشام في المغني والنحويون يقولون بل حرف اضراب
والصواب حرف استدراك واضراب فانها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سواء الرابع تزاد لا قبل بل لتوكيد
الاضراب بعد الايجاب كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة وافول ولتوكيد تقرير
ما قبلها بعد النفي والنهي ومنعها ابن عصفور والنهي قال لانه لم يسمع من قوله وما هجرتك لا بل زادني شغفا
هجر وبعد تناء لا الى اجل وقوله لا تملن طاعة الله لا بل طاعة الله ما حييت سبيلا انتهى قال الفهم تبعا
لابن هشام في المغني وما ذكره من انها زائدة قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب محل نظر فقد قال الرضي فان
ضممت لا الى بل بعد الايجاب نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب
والامر المتقدم لا الى ما بعد ففي قولك لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد واثبته لعمرو ولو لم تجئ بلا لكان
قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في اضرب زيدا لا بل عمرا ولولا لا المذكورة لاحتمل
ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو وهذا كلامه وهو نص في ان لا الواقعة قبل بل فيما ذكر ليست
زائدة بل انها تأسيس معنى لم يكن قبل وجودها فالقول بزيادتها ليس بشيء ومن حاول التفصي عن ذلك
يحمل الزيادة على معنى انها ليست للعطف فقد تمحل الثالثة عشر خاشا ترد للاستثناء حرفا جارا فتجر
المستثنى بعدها كما مر في بابه او فعلا متعديا جامدا قاصرا عن لفظ الماضي فلا يتصرف ويصاغ ولا امر لتضمنه معنى
الا فينصب المستثنى بعده كما مر وفاعلها حينئذ ضمير مستتر عائد الى مصدر يصاغ مما قبلها لو كان ما قبلها
فعلا نحو قام القوم خاشا زيدا المعنى جانب هو اي قيامهم زيدا او كلاما يستفاد منه مصدر يمكن عود الضمير عليه
نحو القوم اخوتك خاشا زيدا المعنى جانب هو اي انتسابهم اليك بالاخوة زيدا فيفهم من ذلك ان زيدا ليس باخ و
هو المقصود بالاستثناء اذ لو كان انما المخاطب تجاوزه غيره بانتساب الاخوة اليه فعبارة المصنف احسن
من عبارة غيره حيث قال عائدا الى مصدر الفعل المتقدم عليها لشمولها ما ذكرناه وقد ورد في تلك العبارة انه لا يطرد فيها
ذلك لانتقاضه بما اذا نقل فقد الفعل كالصورة الثانية او عائدا الى اسم فاعل مفهوم منه اي مما قبلها لو كان
فعلا او كلاما كما تقدم فالمعنى على الاول في نحو قام القوم خاشا زيدا جانب القائم منهم زيدا وعلى الثاني في نحو
القوم اخوتك خاشا زيدا جانب المنتسب اليك بالاخوة زيدا فهذان قولان في مرجع الضمير الاول للكوفيين و
الثاني لسيبويه ورد الاول بان فيه تقدير ما لم يلفظ به قط وذهب جمهور البصريين الى انه عائد على البعض
المفهوم من الكل السابق فالمعنى في نحو قام القوم خاشا زيدا جانب بعضهم زيدا واختاره ابن مالك في شرح التسهيل

وكل

ونحو حاشا لله وهل هي اسم بمعنى براءة او فعل بمعنى برئت او اسم فعل بمعنى اتبرأ خلاف

فكل في شرح حد عنه وضعفه بانه يلزم من تقدير البعض ان يراد بالبعض من سوى المستثنى فيلزم اطلاق
البعض على الكل الا واحدا هذا وان صح فلا يحسن لقلته في الاستعمال ثم اختار مذهب الكوفيين وذهب
الفراء الى ان حاشا فعل لا فاعل له كفلما اشربته من معنى الا قال ابو حيان ويمكن القول بحملا وعدا بذلك
تنبيه هذا الخلاف في مرجع الضمير المذكور جار في الضمير الذي هو فاعل عدا وخلا في ما عدا وما خلا وليس
ولا يكون وقد تقدم القواعد في باب الاستثناء فذكره هنا وان اولي حاشا مجرورا باللام نحو حاشا لله فليست
للاستثناء وخرجت عن كونها حرفا بالاجماع وانما هي للتنزيه وهل هي حينئذ اسم مصدر بمعنى براءة اي تنزيه
فيكون مرادفا له تنتصب انتصابا المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله فمن قال حاشا لله فكأنه قال
تنزيها لله او فعل ماض بمعنى برئت والمعنى في نحو حاشا لله برئت لله اي لخوفه ومراقبته ومثل هذا التأويل
لا يأتي في نحو حاش لله ما هذا بشرا لانه مقام تعجب لا تبرؤ او اسم فعل بمعنى ابرأ فمعنى حاش لله ابرأ لله كما
تقدم فيه خلاف فالاول قول جماعة من المحققين منهم ابن مالك وابن هشام والرضي واستدلوا عليه بجواز
تنوينها كقراءة ابي السمال حاشا لله بالتنوين فهذا مثل قولهم سقيا لزيد ورعيا لخالد وقرء ابن مسعود حاشا
الله بالاضافة فهذا مثل سبحان الله ومعاذ الله قال ابن هشام وليسا جارا ومجرورا كما توهم ابن عطية لانها
انما تجر في الاستثناء ولتنوينها في القراءة الاخرى ولدخولها على اللام في قراءة السبعة والجار لا يدخل على
الجار وانتهى وانما ترك التنوين في قراءة الجماعة لبنائها من حيث شبهها حاشا الحرفية لفظا ومعنى لان معنى
الحرفية الاستثناء ومعنى التنزيهية الابعاد عن السوء وبينهما مقاربة وانما نونت في تلك القراءة لالغاء
الشبه المذكور فهي معربة كما ان بني تميم اعربوا حذام كذلك وزعم النيلي ان حرفية حاشا لا يتوقف على
الاستثناء ورد على ابن الحاجب تقييد حرفيتها في باب حروف الجر بقوله وعلى وعدا وحاشا للاستثناء وزعم
انه يقال حاشا زيدا ان يقوم على الابتداء والخبر والتقديم والتأخير كما تقول على زيد ان تقوم وهو خلاف المشهور
والثاني قول المبرد وابن جني والكوفيين لكنهم قالوا المعنى في الاية جانب يوسف المعصية لاجل الله تعالى و
لم يقولوا انها بمعنى برئت كما قال المص والمعنيان مختلفان فتدبر واستدلوا على فعليتها بادخالهم اياها
على الحرف وبتصرفهم فيها بالحذف قال ابن هشام وغيره وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية
اي لان الاسم ليشارك الفعل في كل منهما وقال الرضي استدل المبرد على فعليته بتصريفه نحو حاشيت زيدا
احاشيه كقوله وما احاشي من الاقوام من احد وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشا حرفا
او اسما كقولهم لوليت اي قلت لولا ولاليت اي قلت لا لا وسبحت اي قلت سبحان الله ولبيت اي قلت لبيك

هذا هو الظاهر لأن المشتق الذي حاله بمعنى قول تلك اللفظة التي اشتق منها فالتسبيح قول سبحان الله و
التسليم قول سلام عليك والبسملة قول بسم الله وكذا غيره ومعنى حاشيته زيدا قلت حاشا زيد ويفسد الا
على فعليته بالتصريف فيه والحذف نحو حاش لله ليس بقوي لأن الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو
سو افعل في سوف أفعل انتهى والثالث قول لبعض النحويين قال ابن هشام وزعم بعضهم أنها اسم فعل معناها
أتبرأ أو برئت وحامله على ذلك بناؤها ويرده إعرابها في بعض اللغات انتهى وفيه نظر إذ لا يلزم من كون
الكلمة مبنية كونها اسم فعل وقال ابن الحاجب هي اسم فعل بمعنى برئ الله واللام زائدة في الفاعل كما في هيهات
هيهات لما توعدون تنبيه في حاشا الشرنجية ثلث لغات حاشا بإثبات الألفين وحشا بحذف الأولى وحاش
بحذف الألف الثانية وهو الغالب قال المرادي وزاد في التسهيل حاش بإسكان الشين وقد قرئ بالأربع في
حاشا لله قرأ أبو عمرو وحاشا وقرأ باقي السبعة حاش لله بحذفها وقرأ بعضهم حشا لله بحذف الأولى و
الحسن حاش لله وفيه جمع بين ساكنين على غير حده وظاهر كلام ابن مالك في الألفية أن اللغات الثلث في حاشا
الاستثنائية وقال غيره إن حاش لم يستثن بها الرابعة عشرة حتى ترد على ثلث أحدها أن تكون عاطفة
لجزء من المعطوف عليه أو لما هو كجزئه فالأول نحو أكلت السمكة حتى رأسها والثاني نحو أعجبتني الجارية حتى
كلامها لأن كلامها ليس جزءا منها لكن لما كانت محل له نزلت منزلة الجزء فإن عطفت ما يوهم أنه ليس بجزء أوله
وجوبا كقوله ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها في رواية من نصب نعله بالعطف
على الصحيفة والزاد على تأويل ألقى ما يثقله حتى نعله نعله بعض ما يثقله قال ابن هشام والذي يضبط ذلك
أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع ولهذا لا يصح ضربت الرجلين حتى أفضلهما انتهى و
قيل يرد على الاستثناء من ثمانية العدة قوله أقوى أو أضعف صفتان لجزء أي أقوى من سائر أجزاء المعطوف
عليه نحو مات الناس حتى الأنبياء أو أضعف منه نحو قدم الحاج حتى المشاة وقد اجتمعا في قوله قهرناكم حتى
الكماة وأنتم لتخشوننا حتى بنينا الأصاغر قال ابن يعيش إذا قلت ضربت القوم حتى زيدا فلا بد أن يكون زيد
أرفعهم أو أدناهم ليدل بذكره على أن الضرب قد انتهى إلى الرفعاء أو الوضعاء فإن لم يكن زيد بهذه الصفة
لم يكن لذكره فائدة إذ كان قولك ضربت القوم يشتمل على زيد وعمرو وغيرهما فلما كان ذكر زيد يفيد
ما ذكرناه وجب أن يكون داخلا في حكم ما قبله وأن يكون بعضا لما قبله فيستدل بذكره على أن الفعل قد
عم الجميع ولذلك لا تقول ضربت الرجال حتى النساء لأن النساء لسن من الرجال ولا يتوهم دخولهن وإنما يذكر
بعد حتى ما يشتمل عليه الأول ويجوز أن لا يقع عليه الفعل لرفعته أو دناءته فيبين بحتى أن الأمر قد انتهى إليه

بمهلة ذهنية متعلق بعاطفة اى بحسب الذهن لا بحسب الخارج كما فى ثم اذ المناسب بحسب الذهن فى
محومات الناس حتى الانبيا ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان
موت الانبياء بحسب الخارج فى اثناء ساير الناس وهكذا المناسب فى الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على
رجالتهم وان كان فى بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة وظهر بذلك
انه لا يعتبر فيها الترتيب الخارجى ايضا بل المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او
بالعكس وذهب جماعة منهم ابن الحاجب والزمخشرى انها تفيد الترتيب والمهلة كثم قال ابن مالك وهى دعوى
بلا دليل ففى الحديث كل شئ بقضاء وقدر حتى العجز والكيس وليس فى القضاء ترتيب وانما الترتيب فى
ظهور المقضيات وقال الش لقومى حتى الاقدمون تعطف الاقدمون وهم سابقون قال وانما هى
لمطلق الجمع كالواو والحق انها تفيد الترتيب والمهلة لكن ذهنا لا خارجا كما بيناه وعليه جماعة من
المحققين وهو كالتوسط بين القولين ويختص حتى العاطفة بالظ عند بعض اى بعض النحويين
فلا تعطف المضمر فلا يقال ضربت الناس حتى اياك ولا قاموا حتى انت ذكره ابن هشام الانصارى فى المغنى
ولم اقف عليه لغيره وقال فى شرح اللمحة هو حق حتى يشهد بصحته الاستعمال والقياس وقد اسلفنا
بعض احكام حتى هذه فى باب عطف النسق فليرجع اليه فايدة ابن هشام جماعة الاول عبد الملك بن
هشام صاحب السيرة والثانى محمد بن يحيى بن هشام الخضراوى والثالث محمد بن احمد بن هشام اللخمى والرابع
الشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الانصارى الحنبلى صاحب التصانيف المشهورة منها مغنى
اللبيب قال فى المزهر ولابن هشام الخضراوى كتاب فى النحو يسمى بالمغنى ايضا وكثيرا ما يقول الرضى فى
شرح الكافية قال ابن هشام فى المغنى فيظن من لا علم انه الانصارى وليس كذلك وانما هو الخضراوى
اذ لا يصح نقل الرضى عن مغنى ابن هشام الانصارى لان الرضى اقدم منه زمانا فان الرضى توفى فى سنة
ست وثمانين وست مائة وابن هشام الانصارى ولد سنة ثمان وسبعمائة وتوفى سنة احدى وستين وسبع
مائة وانما نبهت على ذلك لان بعض الناس وقع فى هذا الوهم فاحببت التنبيه عليه هنا بمناسبة ذكر
الخضراوى والانصارى والثانى ان تكون حرف ابتداء اى حرف يبتدء بعده الجملة اى يستانف فلا يكون
لها تعلق بما قبلها من حيث الاعراب وان وجب تعلقها به من حيث المعنى فتدخل على الجملة الاسمية
كقوله فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل وعلى الفعلية التى فعلها مضارع
نحو حتى يقول الرسول بالرفع فى قراءة نافع والتى فعلها ماض نحو حتى عفوا وقالوا حتى اذا فشلتم

وتنازعتم

وجارة وتختص بالظاهر خلافاً للمبرد وقد ينتصب المضارع بعدها بان مضمرة لا بها خلافاً للكوفيين

وفيها زعم وادعى ابن مالك انها جارة لاذ مضمرة في الاولى ولا اذا في الثانية والاكثرون على خلافه
وقد دخلت على الجملتين الاسمية والفعلية في قوله سريت بهم حتى تكل جيادهم وحتى الجياد ما يقدن
بارسان فيمن رواه برفع تكل والمعنى حتى كلت لكنه جاء على حكاية الحال الماضية كقولك رايته امس وهو
راكب ويحتمل ان يكون للحال الحقيقية بان يكون اخبر عن هذا في حال كلال المطية كما تقول سرت الى المدينة
حتى ادخلها وانت في حال الدخول واما من نصب تكل فهي حتى الجارة ولا بد على النصب من تقدير مضاف اي
الى زمان كلال مطيهم والثالث ان تكون جارة بمعنى الى وقد تقدم ذكرها في جملة حروف الجر فتختص بالظا
هر فلا تجر المضمر خلافاً للمبرد والكوفيين واما قوله اتت حتاك تقصد كل فج ترجي منها انها لا تخيب فضرورة
قال ابن هشام واختلف في علة المنع فقيل هي ان مجرورها لا يكون الا بعضاً لما قبلها او كبعض منه فلم يكن عود
ضمير البعض على الكل قال ويرده انه قد يكون ضميراً حاضراً كما في البيت فلا يعود على ما تقدم وانه قد يكون ظاهراً
غائباً عائداً على ما تقدم غير الكل كقولك ضربت القوم حتاه وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة قال و
يرده انها لو دخلت عليه لقيل في العاطفة قاموا حتى انت واكرمتهم حتى اياك بالفصل لان الضمير لا يتصل
الا بعامله وفي الخافضة حتاك بالوصل كما في البيت فلا التباس نظيره انهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب
رايتك انت وفي البدل منه رايتك اياك فلم يحصل لبس وقيل لو دخلت عليه قلبت الفها ياء كما في الى وهي فرع عن
الى فلا تحتمل ذلك انتهى قال الدماميني ولم يرد هذا الوجه كما رد القولين الاخيرين كان هذا من قبيل المرتضى عنده
وقد يقال غايته ان لا يرتكب التغيير بالقلب لاجل الفرعية ولا يلزم من ذلك امتناع دخولها على المضمر مع بقاء
الفها بدون قلب لكن قال ابن الحاجب حكمة ترك استعمال الضمير بعدها حتى انها لو دخلت عليه فقيل حتاه لا تبتلو
بمع المضمر الفاً فيما غيرت الفاً مثالها الى الياء كقولك اليه وعليه ولديه وفي ذلك كل الف اخر حرف او اسم غير
متمكن يتصل بمضمر لو قلبوها ياء لخالفوا القاعدة الاصلية في ان المضمر لا يغير الكلمة من غير حاجة وههنا
لا حاجة لاستغنائهم عن حتى بالى انتهى وحاصله انهما كان كل من قلب الالف وافرادها مع المضمر ملزوماً
لمخالفة قاعدة اطرحوه فلم يدخلوه الا على الظاهر لكن في تمثيله للاسم غير المتمكن بلدي نظر لانه معرب وكل معرب
متمكن وقد ينتصب الفعل المضارع بعدها اي بعد الجارة بان مضمرة نحو سرت حتى ادخلها بتقدير حتى ان
ادخلها لا بها اي حتى نفسها خلافاً للكوفيين لانها قد علمت في اقسام الجر نحو قوله تعالى حتى مطلع الفجر فلو عملت
في الاسماء النصب لزم ان يكون لنا عامل واحد يعمل تارة في الاسماء وتارة في الافعال ولا نظير له في العربية فان
قيل انا قلنا اي رجل تضرب اضرب عملنا اي الجزم في الفعل والجر في الاسم فان خافض المضاف اليه هو المضاف على الصحيح

٦ انها

الفاء ترد رابطة للجواب بالشرط الممتنع جعله شرطا وحصره في ستة مواضع

بان المراد ما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال من جهة عمله في الاسماء وعمل حرف الجر في الاسماء ليس من جهة عملها
الجر في الافعال فان عملها الجر في الاسماء من جهة اضافتها وعملها الجزم في الافعال من جهة تضمنها معنى الشرط
ثم ما ذكر من التعليل في منع كون حتى هي الناصبة بنفسها لا يتوجه اعتراضا على جميع الكوفيين بل على القائلين منهم
بانها ناصبة بنفسها كان وجارة بنفسها ايضا فتشبها بالى وهو مذهب لبعضهم لا لجميعهم قال في الهمع وذهب
الفراء منهم الى انها ناصبة بنفسها وليست الجارة وعنده ان الجر بعدها انما هو لنيابتها مناب الى وذهب الكسائي
وهو امامهم الى انها ناصبة بنفسها ايضا وانها جارة باضمار الى وهذا عكس مذهب البصريين ثم انه جوز اظهار
الى بعدها فقال الجر بعد حتى يكون بالى مظهرة ومضمرة ومع قول الكوفيين انها ناصبة بنفسها اجازوا اظهار
ان بعدها قالوا وقلت لاسيرن حتى ان اصبح القادسية جاز وكان النصب بحتى وان توكيد كما اجازوا ذلك في لام
الجحود وعلى قول البصريين لا يظهر وقد يظهر في المعطوف على منصوبها لان الثواني تحتمل ما لا تحتمله الاوايل
كقوله حتى يكون عزيزا من نفوسهم او ان يبين جميعا وهو مختار وفيه دليل على قولهم ان ان مضمرة بعدها تنبيه
قد يكون الموضوع صالحا للاقسام حتى كقولك اكلت السمكة حتى راسها فلك ان تنصب راسها على ان حتى عاطفة
وان ترفعه على ان حتى ابتدائية وان تجره على انها جارة وقد روي بالاوجه الثلثة قوله عممتهم بالندى
حتى غواتهم فكنت مالك ذي غي وذي رشد وقوله حتى نعله القاها الا ان بينهما فرقا من وجهين احدهما
ان الرفع في البيت الاول شاذ لكون الخبر غير مذكور ففي الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه هذا قول
البصريين فانهم اوجبوا اذا قلت حتى راسها بالرفع ان تقول ماكول والثاني ان النصب في البيت الثاني من وجهين
احدهما العطف والثاني اضمار العامل على شريطة التفسير وفي البيت الاول من وجه واحد قاله في المغني
الخامسة عشر الفاء وهي حرف مهمل خلافا للكسائي في قوله انها ناصبة في نحو ما تاتينا فتحدثنا وللمبرد في
قوله انها خافضة في نحو فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فيمن جر مثلا المعطوف والصحيح ان النصب بان
وان الجر برب مضمرين ترد الفاء على وجهين احدهما ان تكون رابطة للجواب اي جواب الشرط بالشرط متعلق
برابطة الممتنع صفة للجواب جعله شرطا واما غير الممتنع جعله شرطا فلا حاجة فيه الى رابطة بينه وبين
الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحيته ووقوعه موقعه وينحصر ذلك اي امتناع جعل الجواب
شرطا في ستة مواضع تقدم ذكرها في حديقة الافعال فليرجع اليها فان قلت هذا الضابط الذي ذكره المص
ينتقض بنحو ومن عاد فينتقم الله منه لدخول الفاء على الجواب مع صحة جعله شرطا وبالمضارع المقرون
بلا فقد جعلوه مما يجوز فيه الاتيان بالفاء وتركه كقوله تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقوله تعالى ومن يؤمن

على ربط شبيه الجواب نحو الذي يأتيني فله درهم و عاطفة فتفيد التعقيب و الترتيب بنوعيه الحقيقي نحو قام زيد فعمرو والذكري

بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا قلت قد اجيب عن الاول بان الفاء قد دخلت لتقدير الجملة الفعلية خبرا
المبتدا محذوف وح فالجواب جملة اسمية وهو احد المواضع التي يمتنع جعل الجواب فيها شرطا وعن الجواب
عن الثاني بان لا تستعمل تارة لنفي المستقبل وتارة لمجرد النفي وعلى التقدير الاول لا يصح مجامعتها لحرف
الشرط فتجيء الفاء وعلى الثاني يمكن مجامعتها لحرف الشرط فتمتنع الفاء كذا قيل وقد تقدم ان ابن مالك
يقدر الجملة خبر المبتدا محذوف في كل ما لم يمتنع جعله شرطا واقترانه بالفاء ولم يفرق بين المضارع
المقرون بلا وغيره قال ومن قوله ذلك تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ومثله قراءة حمزة
ان تضل احديهما فتذكر احديهما الاخرى وكما تدخل لربط جواب الشرط تدخل لربط شبيه الجواب وهو
ما كان مضمونه لازما لما المذكور شبيه الشرط وهو ما كان مضمونه ملزوما لما المذكور وذلك في المبتدا اذا كان
موصولا بفعل نحو الذي يأتيني فله درهم او بظرف نحو الذي في الدار فله درهم او موصوفا باحدهما نحو
رجل يسعى في نجاته فلن يخيب ورجل عنده حزم فسعيد او بالموصول باحدهما نحو الرجل الذي يأتيني او
في الدار فله درهم فان الموصول والموصوف ح كاسم الشرط والصلة والصفة كالشرط والخبر كالجزاء الذي
تدخله الفاء فظاهر كلام جماعة ان دخول الفاء ح واجب وصرح ابن مالك في التسهيل بانه جائز ونص عليه
الرضي ايضا فقال كان حق الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء لكن لما لم يكن جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده
منها مع قصد السببية نحو الذي يأتيني له درهم انتهى فان قلت ما الذي يشعر بالسببية المقصودة عند
التجريد من الفاء قلت ترتب الحكم على الوصف قاله الدماميني في التحفة والثاني ان تكون عاطفة وقد تقدم
عدها من حروف العطف فتفيد التعقيب وهو وقوع المعطوف عليه من غير مهلة وتراخ لكنه في كل شيء
بحسبه تقول تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل مع لحظة الوطي ومقدمته ودخلت
البصرة فالكوفة اذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين واعترض بقوله تعالى اخرج المرعى فجعله غثاء احوى
فان اخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء احوى اي يابسا اسود واجيب بوجهين احدهما ان جملة فجعله غثاء
معطوفة على جملة محذوفة والتقدير فمضت مدة فجعله غثاء احوى الثاني ان الفاء في ذلك نائبة عن ثم
كما جاء عكسه كقوله جرى في الانابيب ثم اضطرب اي فاضطرب قال بعضهم والجواب الاول لا يدفع الاعتراض
فان مضي المدة لا تعقب ما قبله وتفيد الترتيب بنوعيه الحقيقي والذكري فالحقيقي هو وقوع المعطوف
بعد المعطوف عليه حقيقة في الوجود نحو قام زيد فعمرو وخلقك فسواك والذكري هو وقوع المعطوف
بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لا في معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول واكثر ما يكون ذلك في

نحو ونادى نوح ربه فقال

عطف مفصل على مجمل هو هو في المعنى لان موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الاجمال نحو قوله تعالى ونادى
نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي وان وعدك الحق وانت احكم الحاكمين وقوله تعالى فقد سالوا موسى
اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح راسه ورجليه وتقول احببته
فقلت لبيك وكان المص اشار باختيار الاولى الاية للتمثيل دون غيرها الى عدم الاحتياج الى ما ارتكبه
الزمخشري في الكشاف فانه قال اريد بالنداء ارادة النداء نفسه لجاء كما جاء قوله تعالى اذ نادى ربه نداء
خفيا قال رب بغير فاء فاشار المص الى انه لا داعي لما ادعاه من جعل نادى بمعنى اراد النداء فان هذا
من قبيل عطف المفصل على المجمل وقال صاحب الانتصاف ويجوز وجه اخر لطيف المأخذ يقوي الحاشية
وهو ان يكون النداء على بابه لكن المعطوف عليه مجموع النداء وما بعده فليس من عطف الشيء على
نفسه بل هو من عطف المجموع على احد اجزائه وهما متغايران انتهى وقد تكون للترتيب الذكري في غير
ذلك كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى واورثنا الارض
نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر ذم الشيء او مدحه يصح بعد جري ذكره وانكر
الفراء افادتها الترتيب مط قال غير واحد وهذا مع قوله ان الواو تفيد الترتيب غريب لكن قال الرضي
وما نسب الى الفراء من ان الواو يدل على الترتيب غير صحيح انتهى وسبقه الى ذلك السيرافي وقال ولم ار
ذلك في كتاب الفراء واحتج الفراء بقوله تعالى اهلكناها فجاءها باسنا اذ مجيء الباس سابق على الاهلاك
واجيب بان المعنى اردنا اهلاكها او هو على القلب والاصل جاءها باسنا فاهلكناها وجعلها الرضي من
قبيل عطف المفصل على المجمل فالفاء للترتيب الذكري وقال لان تبييت الباس تفصيل للاهلاك المجمل
وقال الجرمي لا تفيد الفاء الترتيب في البقاع ولا في الامطار الامصار بدليل قوله بسقط اللوى بين الدخول
فحومل وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا وان كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد وقيل الفاء هنا
بمعنى الى وذهب بعضهم الى ان الفاء تقع تارة بمعنى ثم ومنه قوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة
فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما فالفاءات في ذلك بمعنى ثم لتراخي
معطوفها وتارة بمعنى الواو كقوله بين الدخول فحومل وزعم الاصمعي ان الصواب روايته بالواو لانه
لا يجوز جلست بين زيد فعمرو واجيب بان التقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل كما يجوز جلست
بين العلماء فالزهاد وقال بعض البغداديين الاصل ما بين فحذف ما دون بين كما عكس ذلك من
قال يا احسن الناس ما قرنا الى قدم اصله ما بين قرن فحذف بين واقام قرنا مقامها قال والفاء نائبة

وقد تفيد ترتيب لاحقها على سابقها فتسمى فاء السببية نحو فتصبح الارض مخضرة وقد تختص باسم النتيجة والتفريع

عن الى وصحت اضافته بابن الى الدخول لاشتماله على مواضع ولان التقدير بين مواضع الدخول قال
ابن هشام وكون الفاء للغاية بمنزلة الى غريب وقد يستأنس له عندي بمجيئها عكسه في نحو قوله وانت التى حببت
شغبا الى بدا الى واوطاني بلاد سواهما اذ المعنى شغبا فبدا وهما موضعان ويدل على اراده الترتيب قوله بعد
حللت بهذا حلة ثم حلة بهذا فطاب الواديان وهذا المعنى غريب لا يليق بالمراد من ذكره وقد تفيد اى الفاء العاطفة
ترتيب لاحقها وهو المعطوف على سابقها وهو المعطوف عليه اى تسببه عنه فتسمى فاء السببية ويغلب ذلك في العاطفة
جملة او صفة فالاول نحو قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اصباح الارض مخضرة
مترتب على انزال الماء من السماء والثاني نحو قوله تعالى لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فمترتب
على الاكل وقيل الفاء في الاية الاولى بمعنى ثم لتراخي معطوفها ولحوقها للسببية قال الحاجبي فاء السببية
لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم زيد فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة والتحقيق
انها مستلزمة للتعقيب وقد علم ان التعقيب في كل شيء بحسبه وهو بهذا المعنى متحقق في الاية نعم قد يليق الفاء
لمجرد السببية والربط لا غير نحو ان جئتني فانا اكرمك اذ لا يليق بها التعقيب بقول بعضهم وعلى هذا يحمل
قول ابن الحاجب ان الفاء السببية لا تستلزم التعقيب منظور فيه فانه انما قال ذلك جوابا لقول الاية حيث نقض
بها قولهم ان الفاء العاطفة للتعقيب من غير مهلة فاجاب بان الفاء فيها للسببية وهي لا تستلزم التعقيب فكيف
يصح حمل كلامه على ذلك فتدبر وجعل صاحب التسهيل فتصبح الارض مخضرة معطوفة على جملة محذوفة
قال واذا كان الاخضرار متأخرا فتم جمل محذوفة اى فتهتز وتربو ينبت ذلك فقوله تعالى فاذا انزلنا عليها الماء
اهتزت وربت وفي حاشية التمني على المغني الظاهر انه يصح على حقيقته فيكون الاخضرار في وقت الصباح من
ليلة المطر ويحتمل ان يكون بمعنى تصير فلا يلزم ذلك والاول قول عكرمة وهو موجود في مكة وتهامة وقال
ابن عطية وقد شاهدت في السوس الاقصى نزل المطر ليلا بعد قحط فاصبحت تلك الارض الرملة تنسفها
الرياح قد اخضرت بنبات ضعيف انتهى وقد تختص الفاء المذكورة اى حين اذا افادت ترتب لاحقها على سابقها
باسم النتيجة والتفريع فتسمى فاء النتيجة وفاء التفريع وجعل الشمنية ظ ولا يختص ذلك بالعاطفة بل فاء
السببية فقط تسمى بذلك اذ لا تلازم بين السببية والعطف فقد تكون سببية وهي غير عاطفة كما في الجزاء
وقد تأتي العاطفة جملة او صفة لمجرد الترتيب نحو فراغ الى اهله فجاء بعجل سمين فقربه اليهم لقد كنت في غفلة
من هذا فكشفنا عنك غطاءك ونحو فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا وقال الزمخشري للفاء مع الصفات
ثلث احوال احدها ان تدل على ترتيب معانيها في الوجود كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب

وقد تنبئ عن محذوف فتسمى فصيحة عند بعض نحو اضرب بعصاك الحجر فانفجرت

اى الذى صبح فغنم فآب والثانى ان تدل على ترتيبها فى التفاوت من بعض الوجوه نحو قولك خذ الاجمل
فالافضل واعمل الاحسن فالاجمل والثالث ان تدل على ترتيب موصوفاتها نحو رحم الله المحلقين فالمقصرين
وقد تنبئ اى الفاء السببية عن محذوف وهو السبب لما بعدها فتسمى فصيحة عند بعض اى بعض اهل
العربية لافصاحها عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم تكن ذلك بذلك الحسن مع حسن موقع ذوقى لا
يمكن التعبير عنه نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اى فضرب فانفجرت هكذا قدره
المص فى عين الحيوة واقتصر عليه تبعا للسكاكى فى المفتاح ثم قال وحذف المعطوف عليه للدلالة على سرعة
تحقق الانفجار كانه حصل عقيب هذا الامر وهذا التقدير هو الذى يقتضيه سياق كلامه هنا ايضا و
قدره صاحب الكشاف بتقديرين فقال اى فضرب فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت كما نقد فانفجرت
قال صاحب الكشف ويرجح الاول انه اقل تقديرا وان الثانى يحتاج الى اضمار قد وهو ضعيف انتهى وهل
تسميتها فصيحة على التقدير الاول لحسب وعلى الثانى فقط وعليهما معا ذهب الى الاول جماعة قالوا لانها
على تقدير الشرط تكون جزائية لا فصيحة وعرفوها بانها الفاء التى دلت على محذوف غير شرط هو سبب
لما بعد الفاء وهو ظاهر كلام صاحب المفتاح والمص فى عين الحيوة وكلامه هنا كالصريح فى ذلك اذ الضمير
فى قوله وقد تنبئ عن محذوف عائد على الفاء السببية العاطفة لا مطلق السببية فتدبر وكلام الزمخشرى
فى الكشاف ظاهر فى الثانى حيث قال الفاء فى فانفجرت متعلق بمحذوف اى فضرب فانفجرت او فان ضربت فقد
انفجرت كما قلنا فى فتاب عليكم وهى على هذا فاء فصيحة ظاهره ان الفاء على التقدير الثانى فصيحة ثم قال ولا
بعد ان يقال ان المراد من قوله على هذا اى على انها محتملة لهذين المعنيين انتهى والاكثرون على الثالث
وهو ان تسميتها فصيحة على الوجهين لافصاحها عن المحذوف ولو وصفها بوصف صاحبها كالكتاب الحكيم
او لكونها فصيحة لما فيه من تقليل الحذف وتوهم بعضهم ان تسميتها فصيحة انما هى على التقدير الاول لانه على
تقدير الشرط يكون جزائية لا فصيحة وذهب عليه ان كونها فصيحة بناء على افادة المعنى البديع ولو وقع
ذلك موقع الحسن لا ينافى كونها جزائية فى اصلها كما لا ينافى كونها عاطفة وان الشيخ فيما بينهم فى انها الفصيحة
ما يقع هذا الموضع من الجزاء جعلوا العلم فى ذلك قول الشاعر قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا
خراسانا اى ان كان اقصى المراد بنا خراسان فقد جئناها فلو ادعى ان الفصيحة انما هى هذه لم يبعد انتهى ولا يلزم
تقدير ان مع الشرط المحذوف بل يجوز تقدير اذا الشرط ايضا بل هو الغالب تقول زيد فاضل فاكرمه اى اذا كان كذلك
فاكرمه وفى التنزيل انا خير منه خلقتنى من نار وخلقته من طين قال فاخرج اى اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال

فانظرني

رب فانظرني اي اذا كنت لعنتني وقال فانك من المنظرين اي اذا اخرت الدنيا على الآخرة فانك من المنظرين
قال فبعزتك لاغوينهم اي اذا اعطيتني هذا المراد فبعزتك لاغوينهم ومثله كثير في القرآن المجيد وغيره
تنبيه قد تكون فاء السببية بمعنى اللام السببية كقوله تعالى اخرج منها فانك رجيم وتقول اكرم زيدا فانه فاضل
وهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الفصيحة تدخل على ما هو الجزاء في المعنى نحو زيد فاضل فاكرمه
اذ المعنى كما علمت اذا كان كذا فاكرمه وتعكس هنا فتقول اكرم زيدا فانه فاضل تتمة ذهب بعضهم الى ان الفاء قد
زايدة دخولها في الكلام كخروجها كقوله يموت اناس او يشيب فتاهم ويحدث ناس والصغير فيكبر وقوله انه
اذا ما بت على هكذا فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا وهذا لم يثبته سيبويه واجاز الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا
وحكى اخوك فوجد وقيدا الفراء والاعلم الجواز بكون الخبر امرا كقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم او نهيا
نحو زيد فلا تضربه والمانعون يأولون ذلك بتقدير هذه خولان في البيت وتقدير اما في المثال وما لا يحتمل
التاويل فضرورة وقيل وترد الفاء للاستئناف كقوله الم تسأل الربع القواء فينطق اي فهو ينطق لانها
لو كانت عاطفة جزم ما بعدها او سببية نصب ومنه فانما يقول له كن فيكون بالرفع اي فهو يكون وقوله
يريد ان يعربه فيعجمه اي فهو يعجمه ولا يجوز نصبه بالعطف لانه لا يريد ان يعجمه ونقل عن ابن هشام ان التحقيق ان
الفاء في ذلك كله للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وانما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا
ان الفعل ليس المعتمد بالعطف السادس عشر قد ترد على وجهين اسمية وحرفية فالاسمية على وجهين
احدهما ان تكون اسما بمعنى حسب وتستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية لفظا ولكثير
من الحروف وضعا ويقال في هذا قد زيد درهم بالسكون وقدني بالنون للمحافظة على بقاء البناء على اصله
الذي هو السكون خشية ان تزول عنه الى الحركة قال ابن ام قاسم وقد لا تلحقها النون نحو فيقال قدي
معربة وهو قليل يقال قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسب زيد درهم وقد يلحقه بغير نون كما يقال حسبي لم تثبت البصريون
اعرابها وانما هو مذهب كوفي قيل وهو مشكل لان الشبه الوضعي موجود وهو كاف في تحتم البناء فما وجه
الاعراب فان قيل وجهه ملازمتها الاضافة فهو مردود بانه لو صح ذلك دافعا للبناء لم يبن في قد زيد درهم بالسكون في
حالتها الغالبة تنبيه ان الاول الصحيح في العربية استعمالان احدهما ان تكون بمعنى كاف فتستعمل استعمال الصفات
فتكون نعتا للنكرة كمررت برجل حسبك اي برجل كاف لك عن غيره وحالا للمعرفة كهذا عبد الله حسبك
من رجل واستعمال الاسماء الجامدة فترفع على الابتداء نحو حسبهم جهنم وتنصب اسما لان نحو فان حسبك
الله وتجر بالحرف نحو بحسبك درهم وهذا يرد على من زعم انه اسم فعل لان العوامل اللفظية لا تدخل على اسماء

الافعال

فبمعنى يكفي نحو قدني درهم وحرف تقليل مع المضارع

الافعال باتفاق والثاني ان يكون بمعنى لا غير في المعنى فيستعمل مفردة وهذه هي حسب المتقدمة ولكنها عند
قطعها عن الاضافة تتجدد لها اشرابها هذا المعنى وملازمتها للوصفية والحالية والابتداء وبناؤها
على الضم تقول في الوصفية رايت رجلا حسب قال الجوهري كانك قلت حسبي وحسبك فاضمرت ولم
تنون انتهى وتقول في الابتداء قبضت عشرة فحسب اي فحسبي ذلك فالمعنى في ذلك كله رايت رجلا لاغير ورايت
زيدا لاغير وقبضت عشرة لاغير قال في التوضيح وشرحه الثاني توافق قد حسب في المعنى وفي الاستعمال
مبتدأ والاضافة الى الضمير واللفظ كما رايت وتخالفها في انها مبنية غالبا وفي ان نون الوقاية تلحقها
وفي ان الباء والناسخ لا يدخلان عليها فيما يظهر قال ابن هشام ولم ار احدا ذكر ذلك قال واما انها تقطع
عن الاضافة فعندك فيه نظر والثالث ان يكون اسم فعل بمعنى يكفي وهي مبنية على السكون وتلحقها نون الوقاية
عند الاضافة الى ياء المتكلم نحو قدني درهم وقد زيدا درهم اي يكفي زيدا درهم وقوله قدني من نصر الخبيبين
قدي يحتمل قد الاولى ان تكون مرادفة لحسب على لغة البناء وان يكون اسم فعل واما الثانية فتحتمل الاول
وهو واضح والثاني على ان يكون النون حذفت للضرورة كقوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي ويحتمل انه اسم
فعل لم يذكر مفعوله فالياء للاطلاق والكسرة للساكنين قال في المغني تنبيه جعل المص قد بمعنى يكفي تبع فيه
ابن هشام في المغني قال شارحه ولا ادري لم جعلها بمعنى المضارع مع ان في مجيء اسم الفعل بمعناه كلاما وابن
الحاجب اباه وقد صرح ابن الحاجب انها بمعنى كفى انتهى قلت جعل اسم الفعل بمعنى المضارع وعدمه ينبني
على الخلاف في سبب بنائه فمن قال هو مشابهته الامر والماضي في المعنى كما ذهب اليه ابن الحاجب لا يجيز
جعله بمعنى المضارع لانه لو كان بمعناه لعرب ومن قال هو مشابهته الحرف بلزوم النيابة عن الفعل وعدم
مصاحبة العوامل كما ذهب اليه ابن مالك اجاز كونه بمعنى المضارع كاف واوه واف بمعنى اتضجر واتوجع
دون تضجرت وتوجعت ولعل ابن هشام انما جعل قد بمعنى يكفي اشارة الى الرد على من انكر مجيء اسم الفعل
بمعنى المضارع فانه قال في شرح الشذور بعد اثباته انكر بعضهم هذا النوع وقال اوه واف بمعنى توجعت و
تضجرت قال غيره مرادا على من انكر ذلك مجيء اسم الفعل بمعنى المضارع محقق لاشك فيه والبحر فيه تردد
حرف تقليل مع الفعل المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس وهو اعني التقليل ضربان تقليل وقوع
الفعل نحو قد يصدق الكذوب وقد يعثر الجواد وتقليل متعلقه نحو قد يعلم ما انتم عليه اي ان ما انتم عليه
هو اقل معلوماته سبحانه وزعم بعضهم انها في هذه الامثلة ونحوها للتحقيق وان التقليل في المثالين
الاولين لم يستفد من قد بل من قولك الجواد يعثر والكذوب يصدق فانه ان لم يحمل على ان صدور ذلك منهما

مشابهته

ويختص مع الماضي غالبا قيل وقد تقربه من الحال العرض ثم الزمن في الحالية المصدرة به وفيه بحث مشهور

قيل كان فاسدا لو اخر الكلام بناقض وانه لو وحرف تختص مع الفعل الماضي غالبا نحو قد افلح من زكيها قد افلح المؤمنون
ومع المضارع قليلا كما مر ان بعضهم حمل عليه قوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه قال الزمخشري دخلت قد لتوكيد العلم ويرجع
ذلك الى توكيد الوعيد وصرح الرضي بان قد اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف
في بعض المواضع اليهما معان اخر اذا دخلت على الماضي او المضارع قيل وقد تقربه اي الماضي من زمن الحال ولذا لم يكن الا ولذا
لا تدخل على نعم وبئس لانهما للحال ولا معنى لتقريبه تقول قام زيد فيحتمل الماضي القريب والبعيد فاذا قلت قد قام اختص
بالقريب ومن ثم اي ومن اجل انها تفيد تقريب الماضي من الحال التزمت في الجملة الحالية المصدرة اي بالماضي لفظا او
تقديرا عند جمهور البصريين خلافا للاخفش والكوفيين كما مر وذلك لان الحال يدل على حصول صفة مقارنة لما
جعلت الحال قيدا له وهو العامل والماضي لا مقارنة فيه للحال فاذا كان مع قد قربته منها فحسن وقوعه حالا هكذا
قالوا وفيه بحث تشر وهو ان قد انما تقرب الماضي من الحال بمعنى الزمان الحاضر الذي هو زمان التكلم لا بمعنى ما
يبين كيفية الفعل فان الحال بهذا المعنى الذي كلامنا فيه على حسب عاملها فقد تكون ماضيا وقد تكون حالا وقد
تكون مستقبلا كما لا يخفى كما ذكره وغلط فيه ناس من اشتراك لفظ الحال قال السيد الشريف في شرح المفتاح و
الجواب ان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة كان مضيها واستقبالها وحاليتها بالنسبة الى ذلك
المقيد لا الى زمن التكلم كما اذا وقعت مطلقة مستعملة في معانيها الاصلية ولا استبعاد فيما ذكرناه فانهم صرحوا بان
ما بعد حتى قد يكون مستقبلا بالقياس الى ما قبلها وان كان ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا قلت جاءني
زيد ركب فهم منه تقدم الركوب على المجيء فلا يقارن الحال عاملها واذا قلت قد ركب قربته الى زمان المجيء ففهم
مقارنته اما لكون ابتداء الركوب متقدما الا انه مقارن للمجيء في الجملة واذا قلت جاءني زيد يركب على تقديره بها
ومع تحقق صحة كلام القوم في هذا المقام وفي وجوب تجريد الجملة الحالية عن علامة الاستقبال كالسين وسوف ولن
اذ لو صدرت بها لتبادر منها كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها واما ما يقال من انهم استبشعوا ان يقع الماضي
الصرف حالا بهذا المعنى الذي نحن بصدده للتنافي بين الماضي والحال بمعنى اخر اعني زمان التكلم فاحتيج الى ادخال
قد المقربة الى الحال التكلم صورة فذلك التنافي وزوال الاستبشاع فمما لا يلتفت اليه ذو طبع سليم الى هنا كلامه قال
الدماميني بعد نقل هذا الكلام اقول اشار بهذا القول الذي لا يلتفت اليه الى ما وقع للرضي في شرح الكافية قلت اما
ما قرره هو وان رضينا وان كان بعضه ماخوذا من كلام التفتازاني في حاشية الكشاف فلي فيه نظر وذلك ان ما قاله
بعد التسليم والتي ان قد تقرب الماضي الواقع قيدا من زمان العامل فهمت مقارنته له ولم يقم دليلا على فهم المقارنة
وفي المطلق لا ما ذكره من التقريب المذكور وهو لا يدل عليه بوجه فلو عقد ورد عليه مثل جاء زيد لم يضحك لان مقتضى

[illegible]

فهو يوهم ان مضى هذا الفعل الواقع قيدا بالنسبة الى المقيد وهو جاء ويفهم منه عدم تقدم الضحك على المجيء فلا
تقارن الحال عاملها وجوابه ان لنا في هذا المثال ونحوه وان دل على انتفاء متقدم لكن الاصل استمرار
ذلك الانتفاء حتى تظهر قرينة انقطاعه نحو لم يضحك امس لكنه ضحك اليوم والغرض عدم هذه القرينة فاذن
الاستمرار الذي هو الاصل سالم عن المعارض فيحصل الدلالة على المقارنة فجاز بهذا الاعتبار وقوعه حالا و
هذا بخلاف الماضي المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فلذلك قال من قال
يحتاج الى قد المقربة من الحال ليفهم المقارنة وقد عرفت ما عليه الظ ما ذهب اليه الاخفش والكوفيون في المسئلة
والمقارنة مفهومة بدلالة انسياق الكلام على الحالية ولا حاجة الى تكلف شيء من التعليلات فان قلت لا شك في
جواز اقتران الماضي المثبت بقد اجماعا وعند وجودها يلزم ان يكون الماضي قريبا من الحال فيشكل كلام الكوفيين
ومن وافقهم لوجود التدافع في مثل جاء زيد وقد ركب اذ وقوعه حالا يقتضي مقارنته للعامل الماضي وقد تقتضي
قربه زمانه منه لا قرانه به قلت لا تدافع لانا لا نسلم ان قد للتقريب بل هي للتحقيق سلمنا كونها للتقريب لكن لا
نسلم التدافع اذ لا مانع من ان يكون زمان الركوب المقيد للمجيء الماضي كان قريبا منه بل قد تم قارنه بل
بل لو وقع حالا والحاصل انا نجد قرينتان لا تضاد بين مقتضيهما فترتب على كل واحد ما يقتضيه فلا
اشكال انتهى قلت وفيه نظر فان قد في بعض الصور لازمة اجماعا فلا تخلو اما ان تكون للتحقيق او للتقريب اما
الاولى فلا وجه للزومها هنا واما الثانية فعلى مقتضى ما قرره ينبغي ان لا تكون لازمة والاجماع على لزومها
تنبيه كان المص اشار الى تضعيف التعريض في قوله قيل وقد تقربه من الحال نظرا الى البحث المذكور وليس في
محله فان قد تقرب الماضي من الحال بالاجماع والبحث انما يرد على تعليل التزامهم لها في الحالية المصدرة به وكان
الصواب ان يحكى بقيل قوله ومن ثم ليتجه التعريض الى البحث وقد ذكرنا في صدر الكتاب لقد ستة معان فلا
نطول بالاعادة السابعة عشرة قط ترد على ثلثة اوجه احدها ان تكون اسم فعل مبنيا على السكون واختلف
في معناها فقال الزمخشري في المفصل والتفتازاني في المطول وتبعهما المص هو بمعنى انته وقال النجم هو بمعنى يكفي
كما قالوه في قد حتى اختلفوا هل هما كلمتان مستقلتان او الدال في قد بدل من الطاء فذهب الى كل جماعة والاول
اشهر ويقال فيها قطني بنون الوقاية وكثيرا ما تجيء بالفاء تزيينا للفظ نحو قام زيد فقط قال التفتازاني وكانه
جزاء شرط محذوف وقلته هي في نحو ضرب زيدا فقط اذا ضربت زيدا فانته عن ضرب غيره قال وانما قلنا الشرط
تصحيحا للفاء انتهى فالتقدير في نحو قام زيد فقط اذا علمت قيام زيد فانته عن طلب الحكم بقيام غيره وقد نبه
كلا منه في شرح التلخيص وكلام المص هنا انما تجيء بدون الفاء لكنه قليل وصرح غير واحد من النحويين ان قط في

المثال المذكور بمعنى حسب المقطوعة عن الاضافة فالمعنى فيه قام زيد لا غير وهو الظاهر لقيام حسب مقامها من غير
تكلف قال ابن هشام في حواشي التسهيل ولم يستمع يعني قط في نحو المثال المذكور الا مقرونا بالفاء وهي زائدة لازمة
عندي قال وكذا القول في قولهم فحسب ان الفاء زائدة انتهى قال الدماميني ولا ينبغي ان يحكم بالزيادة فما وجدت
منه جيد وقد قال ابن السيد في كتاب المسائل قط مفتوحة القاف ساكنة الطاء بمعنى الاكتفاء بالشيء والاجتزاء
به وهي عند البصريين مضافة الى ما بعدها كما تضاف حسب في قولك حسبك درهم وفيها معنى القطع كانه
ظرف والكوفيون يجيزون ما بعدها النصب يجيزون قط عبد الله درهم ويقولون معناه كفى عبد الله درهم
او يكفيه ولا يعرف ذلك البصريون وقط هذه تستعمل بعد الايجاب والنفي كقولك اخذت درهما فقط وما اخذت
درهما فقط وهذه هي التي تاتي معها الفاء لان معنى اخذت درهما فقط اخذت درهما فاكتفيت به انتهى فالجعل
الفاء عاطفة لا زائدة كما قال ابن هشام ولا جزائية كما قال التفتازاني والظاهر انه خير من قوليهما جميعا انتهى
فتأمل والثاني ان تكون ظرفا للاستغراق الماضي اي لاستغراق جميع ما مضى من الازمنة الماضية حال كون
الماضي منفيا نحو ما رايته قط اي في جميع الازمنة الماضية ونقل ابن مالك في التسهيل والرضي في شرح
الكافية على انه يستعمل دون نفي تارة معنى ولفظا وتارة لفظا لا معنى فالاول كقول بعض الصحابة
قصرنا الصلوة مع رسول الله صلعم ونحن اكثر ما كنا قط وامنه والثاني كما في الحديث ايضا ان ابيا قال
لعبد الله كاين تقرء سورة الاحزاب فقال عبد الله ثلثا وسبعين اية فقال قط اي ما كانت كذا قط
قال في القاموس وفي مواضع من البخاري جاء بعد المثبت منها في الكسوف اطول صلوة صليتها قط وفي سنن
ابي داود توضا ثلثا قط واثبته ابن مالك في الشواهد لغة قال وهي مما خفي على كثير من النحويين انتهى و
الجمهور على ان كل ذلك نادر لا يقاس عليه وفيها اي وفي قط التي ترد ظرفا لاستغراق الماضي خمس لغات
احديها قط بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة وهي افصحها واشهرها قال ابن السيد واشتقاقها من
قولك قططت الشيء اذا قطعته فاذا قال المتكلم ما رايته قط فقد قطع عن هذا وفصل فيه وقال في المغني
معنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري لان الماضي منقطع عن الحال والاستقبال الثانية قط
بفتح القاف وتشديد الطاء مكسورة على اصل التقاء الساكنين الثالثة قط بضم القاف اتباعا لضمة
الطاء المشددة الرابعة قط بفتح القاف وتخفيف الطاء مضمومة حذفت الطاء الاولى الساكنة
فبقيت المضمومة الخامسة قط بفتح القاف وسكون الطاء مبالغة في التخفيف حذفت الثانية وبقيت
الاولى الساكنة وهي مختصة بجميع لغاتها بالنفي معنى ملفوظا او لا اذ معنى ما فعلته قط مذ ان خلقت الى

قطّ ظ

الآن

ولا بجامع مستقبلا كم خبرية واستفهامية ويشتركان في البناء

الآن وقيل لشبه الحرف في ابهامه لوقوعها على كل ما تقدم من الزمان وقيل لانها اشبهت الفعل الماضي
لانها لزمانه وبنيت على الاشهر على حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت ضمة لشبهها بقبل وبعد ولانه لو
فتحت لتوهم النصب بمقتضى الظرفية ولو كسرت لتوهم الجر بمذ المتضمنة معناها ولا بجامع فعلا
مستقبلا واما قول العامة لا افعله قط فلحن ولا يلتفت اليهم لان استعمالها مع نفي الفعل الماضي قد
ثبت عند اهل اللغة ولم يثبت مع نفي المضارع عندهم ويكفي في ذلك استقراء كلامهم وكتبهم ولا يقال الا
يلزم ان يكون خطاء لجواز ان يكون مجازا وعدم نقل هذا الاستعمال عن ائمة اللغة لا يمنع لجواز ان
يوجد مع عدم نقله عنهم لانا نقول قد ثبت ان استعمالها الثاني قول العامة وهو يلحق باصوات
الحيوانات عند اهل البلاغة فلا يعتبر اصلا حقيقة او مجازا ولهذا لا يستدل باقوالهم والثالث من
وجوه قط ان يكون بمعنى حسب هذه المفتوحة القاف مخففة الطاء والغالب بناءها على السكون
لوضعها على حرفين وتضاف الى الاسم الظاهر والى ياء المتكلم وكاف الخطاب نحو قط زيد درهم وقطي
وقطك ثلثون وقد تعرب وهو قليل يقال قط زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم ويجوز ان تلحقها
نون الوقاية اذا اضيفت الى ياء المتكلم فيقال قطني كما يقال قدني محافظة للبناء على السكون فايدة
تقابل قط ظرفا لاستغراق الماضي منفيا عوض ظرفا لاستغراق المستقبل منفيا نقول في المستقبل
لا افعله عوض كما نقول في الماضي ما فعلته قط لكن عوض قد يرد للماضي ايضا كقوله فلم ارغاما
عوض اكثرها لكا وهو مبني لشبهه بالحرف في ابهامه لانه يقع على كل ما يلي من الزمان وبناؤه
اما على الضم كقبل وبعد وعلى الفتح طلبا للخفة او على الكسر على اصل التقاء الساكنين فان اضيف
الى العائضين كقولهم لا افعله عوض العائضين اي دهر الداهرين والعائض الذي يبقى على وجه
الدهر فكان المعنى ما بقي في الدهر داهرا واضيف اليه كقوله ولولا نبل عوض في حضماتي واوصالي الغرض
في الحالين لمعارضة الشبه بالاضافة التي هي من خصائص الاسماء الثامنة عشرة كم على وجهين خبرية
بمعنى كثير واستفهامية بمعنى اي عدد وهي بسيطة بوجهيها خلافا للكسائي والفراء في زعمهما
انها بوجهيها مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذفت الفها كما تحذف مع سائر حروف
الجر نحو بم ولم وعم وكثر الاستعمال لها فاسكنت للتخفيف وحدث لها بالتركيب معنى غير الذي
كان لكل واحد من مفرديها كما قاله النحويون في لولا وهلا ويشتركان اي الخبرية والاستفهامية
في ثمانية امور احدها البناء اما بناء الاستفهامية فلتضمنها معنى همزة الاستفهام فان قولنا

كم رجلا عندك معناه اعشرون رجلا عندك واما بناء الخبرية فلشبهها بالاستفهامية لفظا ومعنى اما
لفظا فظ واما معنى فمن جهة ان كلا منهما للعدد مبهم وان شئت قلت بنيت بوجهها لشبهها بالحرف وضعا
وهو الاقرب الثاني لفظا ومعنى اما لفظا فظ الافتقار الى التمييز لكان وضعهما على الابهام ولشدة افتقارهما
اليه لم يحذف الا لدليل كما اذا جرى ذكر العبيد فقلت كم عندك اي كم عبدا عندك بالنصب في الاستفهامية
وكم عبد عندك بالجر في الخبرية بحسب ما تقتضيه المقام بخلاف غيرهما من الاعداد فانها تدل على كمية معينة
فيجوز ان لا يؤتى بها بتمييز البتة لان فيها فائدة من جهة الدلالة على الكمية المعينة وان لم يعلم جنسها والثالث لزوم
التصدير على غير الجار حرفا كان او اسما لان ما قبلهما اذا كان مضافا او حرف جر يعمل فيهما واغتفر ذلك لان تأخر
الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله فيجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة
واحدة مستحقة للتصدير حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته تقول بكم رجل مررت وغلام كم رجل ملكت ويكون
اعراب المضاف كاعرابه لو لم يكن مضافا اليه وانما الذي لا يعمل فيهما متقدما الفعل وشبهه لاستحقاقهما الصدر
لان كلا منهما للانشاء وكل ما تضمن معنى الانشاء لزم تصديره لانه تغير الكلام من نوع الى نوع فوجب تقديمه ليعلم
من اول الامر نوع الكلام ويتفرغ ذهن السامع لتفهمه والا فلو تأخر لم يعلم هل الانشاء راجع الى ما مضى او الى شيء
ياتي فيتشوش فكره وكون كم الاستفهامية للانشاء ظ واما الخبرية فلتضمنها معنى انشاء التكثير والانشاء
انما يؤدى بالحروف غالبا فيكون متضمنة لحرف دال على التكثير اما محقق الوضع وهو من الاستغراقية او رب
ان قلنا بدلالتهما على التكثير واما مقدر الوضع ان سلم عدم دلالة هذين الحرفين على التكثير فمن هذه الحيثية لزمت
كم الخبرية فان قيل كيف يتاتى ان تكون في الخبرية معنى انشاء التكثير مع ما بين الخبر والانشاء من التنافي فالجواب
ان الانشاء في كم من جهة التكثير القائم بنفس المتكلم ولا وجود له في الخارج حتى يقال باعتباره انها تطابق صدقا
او كذبا والاخبار في الكلام الذي هي فيه وهو الذي قيل له بسببه خبرية انما هو باعتبار الكثرة لا باعتبار
التكثير والكثرة امر له وجود في الخارج فان طابق الكلام ذلك الواقع في الامر الخارج كان صدقا وان لم يطابق كان
كذبا فاذا قلت كم رجال عندك فله جهتان احديهما التكثير الذي قام بذهنك ولا وجود له في الخارج وبهذا
الاعتبار تكون كم انشائية والاخرى كثرة الرجال المخبر عنها بالعندية ولها وجود في الخارج وبهذا الاعتبار تكون
خبرية هذا معنى ما قرره ابن الحاجب وقد تقدم نظيره في باب افعال المدح والذم ومر نزاع الرضي له في ذلك فليرجع
اليه والرابع من الامور التي تشترك فيها كم الخبرية والاستفهامية الاسمية خلافا لمن زعم ان الخبرية حرف للتكثير
والدليل على اسميتها دخول حرف الجر عليها نحو بكم درهم اشتريت وبكم شئ اخذت الكتب والاضافة اليها نحو غلام

فليرجع

كم رجل

كم رجل ملكت وحصل كم جيب ظفرت ووقوعهما مسندا اليهما لفظا ومعنى في نحو كم رجل اجابك وكم ملك
احسن اليك ومعنى لا لفظا نحو كم عبد اعتقت وكم حر اعتقت فان المفعول به مسند اليه بحسب المعنى اذ قولك
ضربت زيدا في معنى زيد ضربته ولا معنى لاشتغال الناس بنفيه وانكاره مع انه قد يكون نائبا عن الفاعل نحو ضرب زيد
فيكون مسندا اليه لفظا ومعنى وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا به على ما صرح به ابن الحاجب والخامس الابهام
وهو ظاهر لانهما وضعا كذلك والسادس جواز حذف تمييزهما بدليل كما هو خلافا لمن منع حذف تمييز الخبرية والسابع
الاختصاص بالنكرات كما صرح به الرضي قال اما الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب واما الخبرية فلانها
كناية عن عدد مبهم عند المخاطب معدود كذلك والغرض من اتيان المميز بيان جنس ذلك العدد المبهم فقط و
ذلك يحصل بالنكرة فلو عرف بقي التعريف ضايعا الثامن امتناع كون تمييزهما منفيا لا يقال كم لا رجلا جاءك
ولا كم لا رجل صحبت خلافا لمن اجازه نص عليه سيبويه ويختص كم الخبرية بوجوب جر التمييز اي تمييزها باضافتها
اليه كما في عشرة ومائة لا بمن مقدرة خلافا للفراء وقيل الكوفيين قاطبة بدليل انه متى فصل كان منصوبا
حملا على كم الاستفهامية كقوله كم نالني منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل مفردا كان تمييزها
او مجموعا تقول كم عبد ملكت وكم عبيد ملكت فالثاني كقوله باد ملكهم ونعيم سوقة بادوا وكونه مفردا اكثر في الاستعمال
وابلغ في المعنى حتى زعم بعضهم ان الجمع على نية معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال ويدخل في المفرد
ما يؤدي معنى الجمع نحو كم قوم صدقوني قاله في التصريح وانما كان تمييز الخبرية مجرورا مفردا لانها كانت للتكثير
صار تمييزها كتمييز عدد الكثير وهو المائة والالف وجاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصحيح لان في لفظ العدد
ما ينبئ عن كمية الكثرة فصح مجيئه وكم الخبرية ليس مثله في التصريح فجعل جمعه كانه نائب عن معنى التصريح في
مثله وحكي عن تميم نصبه مطلقا ويروى قول الفرزدق كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري
بالنصب اما حملا على هذه اللغة التميمية واما على تقديرها استفهامية استفهام تهكم اي اخبرني بعدد عماتك
وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته وعليهما فكم مبتدا خبره قد حلبت وافراد الضمير حملا على لفظ كم او
على انه عائد على مجموع من تقدم كما في قولك النساء فعلت ويروى بالجر على قياس تمييز الخبرية وبالرفع على
انه مبتدا وان كان نكرة لكونه وصف بلك وبفدعاء محذوفة مدلولا عليها بالمذكورة اذ ليس المراد تخصيص
الخالة بوصفها بالفدع كما حذفت لك من صفة خالة استدلالا عليها بلك الاولى والخبر قد حلبت ولا بد من
تقدير قد حلبت اخرى لان المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى ونظيره زينب وهند قامت وكم على
هذا الوجه ظرف او مصدر والتمييز محذوف اي كم وقت او حلبة واذا انفصل التمييز بفصل او بغير فصل جاز كونه نصـ

مفردا او جمعا كما اذا جر هذا مذهب الجمهور وذهب ابو علي والشلوبين وابن هشام الخضراوي الى التزام
الافراد لان العرب التزمته في كل تمييز منصوب عن عدد او كناية ككم الاستفهامية وكاين وكذا ورد
بان ذلك فيما يجب نصبه لا فيما يجوز نصبه وجره وهل يجوز جره مع الفصل بظرف او مجرور
مذاهب اصحها لا لما فيه من الفصل بين المتضايفين وذلك لم يأت الا في ضرورة كقوله كم بجود مقرف
نال العلى وكريم بخله قد وضعه والثاني نعم وعليه يونس بناء على ان رايه من جواز الفصل بين المتضايفين
في السعة بذلك والكوفيون بناء على رايهم ان الجر بمن مقدرة وانما جوزوا عمل الجار المقدر ههنا وان
كان في غير هذا الموضع نادرا لكثرة دخول من على تمييز الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية والشي اذا عرف في
موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه والثالث الجواز ان كان الظرف او المجرور ناقصا وهو ما لا يفهم
بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به نحو كم بك ماخوذا اتاني وكم اليوم جايع جاءني والمنع ان كان تاما
وعزي لا ندلسي هذا القول الى يونس ورد بان العرب لم يفرق بين الظرف التام والناقص في الفصل
بل يجري بهما مجرى واحدا ومن الفصل بالمجرور التام قوله كم في بني سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة
ماجد نفاع فان كان الفصل بجملة لم يجز الجر في كلام ولا شعر عند البصريين لان الفصل بالجملة بين
المتضايفين لا يجوز البتة وجوزه الكوفيون بناء على ان الجر بمن لا بالاضافة وجوزه المبرد في الشعر
فقط وروي قوله كم نالني منهم فضلا على عدم بالجر واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب
الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله كم تركوا من جنات وعيون وكم اهلكنا من قرية
وتنفرد كم الاستفهامية بوجوب نصبه اي نصب تمييزها وظاهره انه لا يجوز جره مطلقا وهو قول
لبعضهم وذهب الفراء والزجاج وابن السراج واخرون الى جواز جره مطلقا حملا لها على الخبرية وفصل قوم
فقالوا ان جرت بحرف جر نحو بكم درهم اشتريت جاز الجر والا فلا ومع ذلك فالنصب هو الكثير ثم
الجر بمن مقدرة حذفت تخفيفا وصار حرف الجر الداخل على كم عوضا منها هذا مذهب الخليل وسيبويه
والفراء والجماعة وخالف الزجاج فقال انه باضافة كم لا باضمار من ورده ابو الحسن بانهم حين خفضوا
بعدها لم يخفضوا الا بعد تقدم حرف جر فكونهم لم يتعدوا هذا دليل لقول الجماعة وتختص هي بلزوم
افراده اي افراد تمييزها خلافا للكوفيين في جواز جمعه وما اوهمه يحمل على الحال ويجعل التمييز محذوفا فاذا
قلت كم لك غلمانا فالتقدير كم نفسا استقر والك غلمانا فالمحذوف المميز والجمع المنصوب حال من ضمير الظرف
المستقر والعامل فيه الظرف وعامله المحذوف فلو قلت كم غلمانا لك لم يمتنع هذا النحو لا على راي الاخفش

في تجويز تقديم الحال على عاملها المعنوي في مثل ذلك وذهب الاخفش الى جواز جمعها ان كان السؤال
عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا اردت اصنافا من الغلمان قالوا وانما كان تمييز الاستفهامية مفردا
منصوبا لانها لما كانت كناية عن العدد جعلت عبارة عن وسط العدد وهو من احد عشر الى مائة وجعل
مميزها كمميزه لانها لو جعلت كناية عن احد الطرفين كان تحكما وترجيحا من غير مرجح لتساويهما في الطرفين
بخلاف الوسطية اذ لا تساوي شيئا منهما التاسعة عشر كيف ويقال فيها كي كما يقال في سوف سو قال
كي تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم وهي اسم لدخول الجار عليها بلا تاويل في قولهم
على كيف تبيع الاحمرين اي اللحم والخمر ولابدال الاسم الصحيح منها كيف انت اصحيح ام سقيم والاخبار بها مع ما لا يستغني عن
الفعل نحو كيف كنت فبالاخبار بها انتفت الحرفية وبمباشرة الفعل انتفت الفعلية وترد على وجهين
احدهما ان تكون شرطية فتقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس
اذهب باتفاق وتجزم فعلين عند النحاة الكوفيين وقطرب من البصريين مطلقا وقيل بشرط اقترانها
بما نحو كيفما تكن اكن قالوا ومن ورودها شرطية قوله تعالى ينفق كيف يشاء يصوركم في الارحام كيف
يشاء فيبسطه في السماء كيف يشاء وجوابها في ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها قال ابن هشام و
هذا يشكل على اطلاقهم ان جوابها يجب مماثلته لشرطها انتهى قيل ولقائل ان يقول لا اشكال ان
نقدر الجواب فعلا مثل الذي قبلها والتقدير كيف يشاء الامور يشاء الاتفاق اي لا فرق بين الشيئين
الا بالتعلق فصدق ان شرطها مماثل لجوابها وان جوابها محذوف لدلالة ما قبلها لان ما قبلها فعل
اختياري والافعال الاختيارية لها دلالة على المشية واستلزام لها وكثيرا ما نطلق ونريد منها
كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة اي اردتم القيام لها والثاني ان تكون استفهامية وهو الغالب فيها
ويستفهم بها عن حال الشيء لا عن ذاته قال الراغب وانما يسئل بها عما يصح ان يقال فيه شبيه وغير شبيه ولهذا لا يصح ان يقال في الله عز وجل
كيف تسفهها ما عن هيئة بحيث يعلم حال المجاء زيد قال ابن هشام وعندي انها تاتي في هذا
النوع مفعولا مطلقا ايضا وان منه كيف فعل ربك ولا يتجه فيه ان يكون حالا من الفاعل انتهى اي
لان في ذلك وصفه تعالى بالكيفية وهو ممتنع تنبيهان الاول عن سيبويه ان كيف ظرف وانكره
الاخفش والسيرافي وقالا انها اسم غير ظرف ورتبوا على الخلاف امورا احدها ان موضعها عند
سيبويه نصب دائما وعندهما رفع مع المبتدا ونصب مع غيره الثاني ان تقديرها في نحو كيف
زيد اصحيح زيد وفي نحو كيف جاء زيد اراكبا جاء زيد الثالث الجواب المطابق عند سيبويه ان يقال

لو شرطية فتقتضي

على خير ونحوه هذا ان اجيب على اللفظ وان اجيب على المعنى دون اللفظ قيل صحيح او سقيم وعندنا
على العكس وقال ابن مالك لم يقل احد ان كيف ظرف اذ ليست زمانا ولا مكانا ولكنها لما كانت تفسر بقولك
على اي حال لكونها سؤالا عن الاحوال العامة سميت ظرفا لانها في تاويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق
عليها مجازا انتهى قال ابن هشام وهو حسن ويؤيده الاجماع على انه يقال في البدل كيف انت اصحيح ام
سقيم بالرفع ولا يبدل المرفوع من المنصوب الثاني زعم قوم ان كيف تاتي عاطفة وممن زعم ذلك عيسى
ابن موهب في كتاب العلل وانشد عليه اذا قل مال المرء لانت قناته وهان على الادنى فكيف الاباعد
وخطاه هذا لاقترانها بالفاء وانما هي هنا اسم مرفوع المحل على الخبرية ثم يحتمل ان الاباعد مجرور باضافة مبتدا
محذوف اي فكيف حال الاباعد على حد قراءة ابن جماز والله يريد الاخرة او بتقدير فكيف الهوان على الاباعد
فحذف المبتدا والجار او هو مجرور بالعطف بالفاء وكيف مقحمة بين العاطف والمعطوف لافادة الاولوية بالحكم
فلا يكون لها محل العشرون لو ترد على اربعة اوجه احدها ان تكون شرطية امتناعية فتقتضي شرطا وجوابا
وتفيد في نحو لو جاءني زيد لاكرمته ثلثة امور احدها الشرطية اعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين الثاني
تقييد الشرطية بالزمان الماضي وبهذا الوجه والذي بعده فارقت ان فان تلك لعقد السببية والمسببية في
ولهذا قالوا الشرط بان سابق على الشرط بلو وذلك لان الزمان المستقبل سابق على الزمان الماضي الا ترى
انك تقول ان جئتني غدا اكرمتك فاذا انقضى الغد ولم تجئ قلت لو جئتني امس اكرمتك قال في التصريح وفي
الاسبق من الازمنة خلاف قال الرازي والحق قول الزجاج ان المقدم من المستقبل فاذا وجد صار حاضرا فاذا
انقضى صار ماضيا الثالث الامتناع واختلف النحاة في افادتها له وكيفية افادتها اياه على اقوال احدها
انه لا تفيده بوجه وهو قول الشلوبين وابن هشام الخضراوي زعما انها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع
الجواب بل على التعليق في الماضي كما دلت ان على التعليق في المستقبل ولم يدل بالاجماع على امتناع ولا ثبوت
قال ابن هشام الانصاري وهذا الذي قالاه كانكار الضروريات اذ فهم الامتناع منها كالبديهي فان كل
من سمع لو فعل فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ولهذا جاز استدراكه فتقول لو جاءني زيد لاكرمته لكنه
لم يجئ الثاني انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا هو القول الجاري على السنة المعربين و
عباراتهم لو حرف امتناع لامتناع اي امتناع الجواب لامتناع الشرط وقد تقدم امتناع الجواب في مواضع
كثيرة كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات
وقول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فان عدم النفاد محكوم به سوا وجد الشرط ام لا وعدم العصيان

الله

محكوم

امتناع شرطها واستلزامه لجوابها

محكوم به سواء وجد الخوف ام لا واجيب بان امتناع انتفاء الشرط والجواب هو الاصل فيها فلا ينافيه بقاء
الجواب فيها مع انتفاء الشرط في بعض المواضع والثالث هو مختار المص وفاقا لابن مالك ولختاره
جماعة من محققي المتاخرين ايضا انها تفيد امتناع شرطها دائما مثبتا كان او منفيا واستلزامه اى شرطها
لجوابها من غير تعرض لامتناع الجواب ولا ثبوته فاذا قلت لو قام زيد قام عمرو فقيام زيد محكوم
بانتفائه فيما مضى وبكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام من عمرو وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام
زيد او ليس له لا تعرض في الكلام لذلك وعبارة ابن مالك في التسهيل لو حرف شرط يقتضي امتناع ما
يليه واستلزامه لتاليه قال ابن هشام وهذه اجود العبارات ثم الجواب ان لم يكن له سبب غير ذلك الشرط
بحيث لم يخلفه غيره لزم امتناعه ايضا لانتفاء سببه شرعا او عقلا او عادة فالاول نحو قوله تعالى في بلعم
ابن باعورا ولو شئنا لرفعناه بها فلو هنا دالة على ان مشية الله تعالى لرفع هذا المنسلخ منفية ويلزم من
نفيها ان يكون رفع المنسلخ منفيا اذ لا سبب للرفع الا المشية وقد انتفت فيكون منفيا لان انتفاء
السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة كما ان ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب كذلك لما بينهما
من التلازم الشرعي والثاني كقولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فطلوع الشمس سبب
لوجود النهار وقد انتفى بدخول لو عليه فينتفي وجود النهار لان وجود النهار ليس له سبب غير
طلوع الشمس وقد انتفى فيكون منفيا لان انتفاء السبب المساوي يستلزم انتفاء المسبب لما بينهما من التلازم
العقلي والثالث كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اى السموات والارض بفسادهما وهو
خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الآلهة للزومه له على وفق العادة عند تعدد الحاكم
من التمانع في الشيء وعدم الاتفاق عليه ولم يخلف التعدد غيره فينتفي الفساد بانتفاء التعدد المفاد
بلو نظرا الى الاصل فيها وان كان القصد من الآية العكس لانها انما سيقت لاثبات الوحدانية و
نفي التعدد فوجب ان يقال ان معناها انتفاء التعدد لانتفاء الفساد لما بينهما من التلازم العادي
وان كان للجواب سبب غير الشرط لم يلزم امتناعه ولا ثبوته اذ لا تعرض لها الى امتناع الجواب ولا الى ثبوته
ثم تارة يكون ثبوته بالاولى نحو قول عمر لو لم يخف الله لم يعصه فانه لا يلزم من انتفاء لم يخف انتفاء
لم يعص حتى يكون قد خاف وعصى لان انتفاء العصيان ليس بسببه الخوف فقط بل بسبب آخر وهو
الحياء والمهابة والاجلال والاول طريقة العوام والثاني طريقة الخواص والمراد ان صهيبا من قسم
الخواص وانه لو قدر خلوه من الخوف لم تقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له وانما لم يدل لو على انتفاء

الجواب هيهنا لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة وفي هذا الاثر دل مفهوم
الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف اولى واذا تعارض
هذا المفهوم فان قدم مفهوم الموافقة وتارة يكون بالمساوي كقوله صلى الله عليه وسلم في درة بنت ام سلمة لما بلغه
تحدث النساء انه يريد ان ينكحها انها لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاعة فان
حلها الدم منتف من وجهين لو انفرد كل منهما حرمت له كونها ربيبته وكونها ابنة اخيه من الرضاع
وهما متساويان في منع الحل وتارة يكون بالادون كقولك فيمن عرض عليك نكاحها لو انتفت
اخوة الرضاع ما حلت لي للنسب فان حلها منتف من وجهين لو انفرد كل منهما حرمت له اخوة
الرضاع والنسب الا ان حرمة الرضاع ادون من حرمة النسب تنبيه اشتهر في كتب العربية نسبة هذا
الكلام وهو نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه الى عمر بن الخطاب قال القاضي بهاء الدين السبكي
في شرح التلخيص وقد نسب الخطيبي هذا الكلام الى النبي صلى الله عليه وسلم ولم اره في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا
موقوفا لا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن عمر مع شدة الفحص قال الدماميني في التحفة كذا نسبه القرافي في الفروق
الى النبي صلى الله عليه وسلم وقد سالت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبرني انه بحث عن ذلك فلم يقف عليه ثم
وقفت في الحلية لابي نعيم الحافظ في ترجمة سالم مولى ابي حذيفة على حديث رفعه من طريق عمر بن الخطاب
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه ويختص
لو بالماضي لانها انما يقيد الشرط فيه فلا يكون الشرط والجزاء معها الا ماضيين فمن حقها ان لا تدخل
الا على الماضي ولو كان مؤولا كقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون لانه لصدوره عمن لا يكذب متحقق
الوقوع فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التاويل كانه قيل قد انقضى
هذا الامر لكنك ما رايته ولو رايته لرايت امرا فظيعا عجيبا تنبيه اختلف في عد لو المذكورة من حروف
الشرط قال الزمخشري وابن مالك لو حرف شرط وابى قوم تسميتها حرف شرط لان حقيقة الشرط انما
يكون في الاستقبال ولو انما هي للتحقيق في المضي فليست من ادوات الشرط قاله المرادي في الجنى
الداني والاول هو الحق ولذا سماها المصنف شرطية والثاني من وجوه لو ان تكون حرف شرط في
المستقبل بمعنى ان الشرطية وليست جازمة الا انها لا تجزم على الحق كقوله ولو تلتقي اصداؤنا بعد
موتنا ومن دون رمسينا من الارض سبسب لظل صدى صوتي وان كنت رمة لصوت صدى ليلى
يهش ويطرب وقوله لا يلفك الراجيك الا مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما واذا وليها حينئذ ماض

اول بالمستقبل نحو وليخش الذين لو تركوا وقيل نحو قول توبة ولو ان ليلى الاخيلية سلمت على ودوني
جندل وصفايح لسلمت تسليم البشاشة او زقى اليها صدى من جانب القبر صايح زقا يزقو ويزقى زقاء وزقاء
صاح والصدى هنا طاير يخرج من راس المقتول اذا بلى بزعم الجاهلية وتصحف على كثير زقا بزاء
مهملة والصواب ما ذكرناه ومن غريب ما يحكى ان ليلى الاخيلية هذه مرت بقبر توبة صاحب هذا
الشعر فوقفت عليه وسلمت وقالت لم اعهدك يا توبة كاذبا الست القايل ولو ان ليلى الاخيلية
البيتين فقد سلمت فاين ما قلت غيبا بى كذلك وكان طاير كان هناك فاحس بالبعير فنفر طاير بصيح فنفر البعير
وسقطت ليلى من عليه ميتة ودفنت الى جانبه وانكر ابن الحجاج مجيئها للتعليق في المستقبل قال في نقده
على المقرب القاطع بذلك انك لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ان يقم زيد فعمرو منطلق وجاء
به الدين من مالك عندك انها لا يكون لغير الشرط في الماضي ومما تمسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو
تركوا وقول الشاعر ولو ان ليلى الاخيلية سلمت لا حجة فيه لصحة حمله على المعنى ورده بان الحمل على المعنى يمكن في
بعض المواضع دون بعض فمما امكن فيه قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا الاية اذ لا يستحيل ان يقال الوصايا في
فيما مضى انهم لو خلفوا ذرية ضعافا فالحجة عليهم لكنه لم يتدارك ذلك فيما مضى ومما لا يمكن فيه ذلك
قوله وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين فيما مضى فما انت بمصدق لنا لكنا لم نصدق قال ابن هشام
وكون لو بمعنى ان قاله كثير من النحويين في نحو وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ليظهره على الدين كله ولو
كره المشركون قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو اعجبك كثرة الخبيث ولو اعجبتكم ولو اعجبكم ولو
اعجبك حسنهن ونحو اعطوا السائل ولو جاء على فرس وقوله قوم اذا حاربوا شدوا مآزرهم دون النساء
ولو باتت باطهار واما نحو ولو ترى اذ وقفوا على النار ان لو نشاء اصبناهم وقول كعب اري واسمع ما
لو يسمع الفيل فمن القسم الاول لا من هذا القسم لان المضارع في ذلك مراد به المضي وتحرير ذلك ان تعلم
ان خاصيته لو فرض ما ليس بواقع واقعا ومن ثم انتفى شرطها في الماضي والحال لما ثبت من كون متعلقها
غير واقع وخاصية ان تعليق امر بامر مستقبل محتمل ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال وعلى
هذا فقوله ولو باتت باطهار يتعين فيه معنى ان لانه خبر عن امر مستقبل محتمل اما استقباله فلان جوابه
محذوف دل عليه شدوا وشدوا مستقبل لانه جواب اذا واما احتماله فظاهر ولا يمكن جعلها الامتناعية
للاستقبال والاحتمال ولان المقصد تحقيق ثبوت الطهر لا امتناعه واما قوله ولو تلتقي البيت و
قوله ولو ان ليلى البيت فيحتمل ان لو فيهما بمعنى ان على ان المراد بها الاخبار عن وجود ذلك عند وجود هذا الاخبار

في المستقبل

في المستقبل ويحتمل انها على بابها وان المقصود فرض هذه الامور واقعة والحكم عليها مع العلم بعدم
وقوعها والحاصل ان الشرط متى كان مستقبلا محتملا وليس المقصود فرضه الان او فيما مضى فهي بمعنى ان ومتى
كان ماضيا او حالا او مستقبلا لكن قصد فرضه الان او فيما مضى فهي الامتناعية والثالث ان تكون للتمني
بمعنى ليت الا انها لا تنصب ولا ترفع نحو قوله تعالى لو ان لنا كرة فنكون من المؤمنين اي فليت لنا كرة ولهذا قيل و
لهذا نصب فنكون في جوابها كما انتصب فافوز في جواب ليت في قوله تعالى يا ليتني كنت معهم فافوز قال ابن
هشام ولا دليل في هذا لجواز ان يكون النصب في فنكون مثله في الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا وقول
ميسون للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف يعني ان يكون منصوبا بان مضمرة والمصدر المسبوك
منها ومن صلتها اسم معطوف على الاسم المنصوب المتقدم وهو كرة اي ليت لنا رجوعا فكوننا من المؤمنين
وهل لو هذه قسم برأسها لا تحتاج الى جواب كجواب الشرطية او هي الشرطية اشربت معنى التمني او انها المصدرية
اغنت عن فعل التمني لكونها لا تقع الا بعد مفهم التمني ثلاثة اقوال الظاهر كلام المصنف الاول قال ابو حيان
وهو الظاهر المنقول عن سيبويه ونص عليه شيخنا ابو الحسن الضائع وابو مروان عبيد بن عمر بن هشام
الحضرمي في شرح قصيدة ابن دريد واختار ابو حيان الثاني قال والذي يظهر انها لا بد لها من جواب لكنه
التزم حذفه لاشرابها معنى التمني لانه متى امكن تقليل القواعد وجعل الشيء من باب المجاز كان اولى من تكثير
القواعد وادعاء الاشتراك لانه يحتاج الى وضعين والمجاز ليس فيه الا وضع واحد وهو الحقيقة انتهى والى
القول الاخير صار ابن مالك وذلك انه اعترض قول الزمخشري وقد تجيء لو في معنى التمني نحو لو تأتيني فتحدثني
فقال ان اراد ان الاصل وددت لو تأتيني فتحدثني فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فاشبهت ليت في الاشعار بمعنى
التمني فكان لها جواب كجوابها فصحيح او انها حرف وضع للتمني كليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين
فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت يعني واللازم باطل فانه يجمع بينهما كما تقول تمنى لو قام زيد قال
الدماميني والظاهر ان هذا الوجه الذي ابطله هو مذهب الزمخشري فيكون مذهبه ان لو قد ترد مفيدة
للتمني بحسب الوضع وما اورده من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني لا يرد عليه فانها عند مجامعتها
لفعل التمني تكون لمجرد المصدرية مسلوبة الدلالة على التمني فلا يمتنع الجمع اذ ذاك ولا اشكال لكن يحتاج هذا
الى ثبوت ان الزمخشري موافق على مجيء لو مصدرية والرابع ان تكون مصدرية بمعنى ان نحو ودوا لو تدهن فيدهنون
وقد مضت مشروحة في باب الموصول فليرجع اليه واقتصاره في معاني لو على هذه الوجوه الاربعة انها
لا ترد لغير ذلك وذكر في التسهيل انها قد تكون للعرض نحو لو تنزل بنا فتصيب خيرا وذكر ابن هشام اللخمي انها

تكون

يكون للتقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق وخرج عليه قوله تعـ ولو على انفسكم وفيه نظر لجواز ان
يكون في الموضعين بمعنى ان او يقال التقليل مستفاد من المقام لا من نفس لو تتمة تشتمل على
مسائل تتعلق بلو الشرطية احدها انها خاصة بالفعل كالمصدرية وقد يليها اسم مرفوع معمول
لمحذوف يفسره ما بعده او اسم منصوب كذلك او خبر لكان محذوفة او اسم هو في الظاهر مبتدء وما بعده
خبره فالاول كقولهم لو ذات سوار لطمتني والثاني نحو لو زيدا رايته اكرمته والثالث نحو التمس ولو
خاتما من حديد والرابع نحو قوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري واختلف فيه
فقيل هو على ظاهره وان الجملة الاسمية وليتها شذوذا كما قيل في قوله فهلا نفس ليلى شفيعها قيل
وهو مذهب الكوفيين وتاوله الفارسي من البصريين على ان حلقي فاعل بفعل محذوف والاصل لو شرق
حلقي هو شرق فحذف الفعل اولا والمبتداء اخرا وفيه تكلف وتاوله ابن خروف على اضمار كان الشانية
واسمها او جملة ما بعد لو اسمية خبر كان وقال المتنبي فلو قلم القيت في شق راسه من السقم ما غيرت
من خط كاتب فقيل لحن لانه لا يمكن ان يقدر ولو القي قلم وقال ابن هشام روي بنصب قلم ورفعه وهما
صحيحان والتقدير اوجه بتقديره ولو لابس قلما كما يقدر في نحو زيدا جلست عليه والرفع بتقدير فعل
دل عليه المعنى اي ولو حصل قلم اي ولو لوبس قلم وعلى الرفع فيكون القيت صفة لقلم وفي الاولى تعليقه
على كل حال متعلقة بالقيت لا بغيرت لوقوعه في حيز ما النافية الثانية يجوز ان يليها ان كثيرا نحو
ولو انهم صبروا ولو انهم امنوا وموضعها عند الجميع رفع ثم اختلف في رفعه فقال سيبويه والبصريون
بالابتداء ولا يحتاج الخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه واختصت ان من بين سائر ما تاول
بالاسم بالوقوع بعد لو كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن وقيل الخبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما
على المبتداء اي ولو ثابت صبرهم على حد وآية لهم انا حملنا وقال ابن عصفور يقدر مؤخرا على الاصل
اي ولو صبرهم ثابت وذهب المبرد والكوفيون والزجاج والزمخشري الى انه على الفاعلية والفعل
مقدر بعدها يدل عليه ان لانها تعطي معنى الثبوت والتقدير ولو ثبت انهم صبروا كما قال الجميع في لا اكلمها
ان في السماء نجما ورجح هذا بان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل ويبعده ان الفعل لم يحذف بعد
لو وغيرها من ادوات الشرط الا مفسرا بفعل بعده الا كان والمقرون بلا بعد ان قال ابن هشام في شرح
قصيدة كعب قال الزمخشري واذا وقعت ان بعدها وجب كون خبرها فعلا ليكون عوضا عن الفعل
المحذوف ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعـ ولو انما في الارض من شجرة اقلام وقالوا انما ذاك في الخبر

المشتق لا الجامد كالذي في الآية وفي قوله ما أطيب العيش لو أن الفتى حجر تنبو الحوادث عنه وهو
ملموم ورد ابن مالك قول هؤلاء بأنه قد جاء اسمًا مشتقًا كقوله لو أن حيًا مدرك الفلاح أدركه
ملاعب الرماح قال ابن هشام في المغني وقد وجدت آية في التنزيل وقع الخبر فيها اسمًا مشتقًا ولم يتنبه
لها الزمخشري كما لم يتنبه لآية لقمن ولا ابن الحاجب وإلا لما منع من ذلك ولا ابن مالك وإلا لما استدل
بالشعر وهي قوله تعالى يودوا لو أنهم بادون في الأعراب ووجدت آية الخبر فيها ظرف وهي لو أن عندنا
ذكرا من الأولين انتهى قال الدماميني في شرحه هو المص ولوح بقصور نظر هؤلاء الأئمة وتبجح
بالاهتداء إلى ما لم يهتدوا إليه ثم بان أن ما اهتدى إليه دونهم ليس بشيء وذلك لأن لو في هذه الآية
التي أوردها ليست مما الكلام فيه لأنها مصدرية أو للتمني والكلام إنما هو في لو الشرطية قال الرضي
في شرح الحاجبية أما قوله تعالى تودوا لو أنهم بادون في الأعراب فلأن لو بمعنى المصدرية وليست بشرطية
لمجيئها بعد فعل دال على التمني وقال ابن الحاجب في منظومته لو أنهم بادون في الأعراب لو للتمني ليس
من ذا الباب انتهى قال السيوطي في الإتقان وأعجب من ذلك أن مقالة الزمخشري سبقه إليها السيرافي و
هذا الاستدراك وما استدرك به منقول قديمًا في شرح الإيضاح لابن الخباز لكن في غير مظنته فقال
في باب إن وأخواتها قال السيرافي تقول لو أن زيدًا قام لأكرمته ولا يجوز لو أن زيدًا حاضر لأكرمته لأنك
لم تلفظ بفعل يسد مسد ذلك الفعل هذا كلامه فقد قال الله تعالى وإن يأت الأحزاب يودوا لو أنهم بادون
في الأعراب فأوقع خبرها صفة ولهم أن يفرقوا بأن هذه للتمني فأجريت مجرى ليت كما تقول ليتهم بادون
الثالثة جوابها في الغالب إما مضارع منفي بلم نحو لو لم يخف الله لم يعصه وماض مثبت والغالب
اقترانه باللام نحو ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا ومن غير الغالب لو نشاء جعلناه
أجاجا وماض منفي بما والغالب خلوه من اللام نحو ولو شاء ربك ما فعلوه ولو شاء الله ما أشركنا
ومن غير الغالب قوله ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي وقد يقترن بإذن نحو لو
جئتني إذن لأكرمتك وندر اقترانها بقد أو الفاء كقوله لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الحوائم لا
يجدن غليلا وقوله لو كان قتل يا سلام فراحة لكن فررت مخافة أن أوسرا قيل وقد يكون جوابها جملة
اسمية مقرونة باللام كقوله تعالى ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وهو قول الزجاج و
قيل الجملة مستأنفة وقيل جواب قسم محذوف مغن عن جوابها وليس محذوفًا وهو الصحيح وجواب لو
محذوف لدلالة ما بعد عليه وتقديره لأثيبوا وقوله لمثوبة تقديره والله لمثوبة الواقعة محذوف

لولا حرف ترد لربط امتناع جوابه لوجود شرطه وتختص بالاسمية ويغلب معها حذف الخبر ان كان كونا مطلقا

جوابها الدليل وهو كثير في القران المجيد وغيره قال تعالى ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاية اي لكان
هذا القران قال ابو حيان ويحسن حذفه في الكلام الطول للدلالة عليه والعشرون لولا حرف بسيط لا مركب كما اختاره
الفواضل في شرح الكافية قال لان الاصل عدم التركيب قيل مركب من لو ولا ترد على ثلثة اوجه احدها ان
يكون لربط امتناع جوابه لوجود شرطه وتختص بالدخول على الجملة الاسمية على الصحيح كما يجيء نحو لولا
زيد لاكرمتك اي لولا زيد موجود فافادت لولا ربط امتناع الاكرام الذي هو الجواب بوجود زيد الذي هو
الشرط واما قوله صلى لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلوة فالتقدير لولا مخافة ان اشق لامرتهم
امر ايجاب والا انعكس المعنى اذ الممتنع المشقة والموجود الامر كذا قال غير واحد قال بعضهم فلذا نقول لولا
على معناها والممتنع هو الوجوب الذي يطلق عليه الامر والموجود الندب وهو لا يطلق على الامر حقيقة على الراجح
عند اهل الاصول انتهى فان قلت وما تصنع في قوله تعالى ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم
ان يضلوك فانه وجد الهم منهم قلت اجيب بان المعنى ولولا فضل الله عليك ورحمته لاضلوك اذ هو
فانه غير مطلع على حقيقة الحال قال البيضاوي ليس القصد في جواب لولا هنا الى نفي همهم بل الى نفي تاثيره فيه
وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف خلافا للكسائي ولا بلولا لنيابتها عنه خلافا للجماعة من المتقدمين و
لانها اصالة خلافا للفراء بل هو مبتدأ مرفوع بالابتداء وفاقا لسيبويه والجمهور ويغلب معها اي لولا
حذف الخبر ان كان كونا مطلقا هكذا وقع في غير نسخة من هذا المتن والصواب ويجب معها اذ لا خلاف في وجوب
حذفه معها في هذه الصورة والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق عدم التقييد بامر زائد على الوجود وبيان
ذلك ان يقال ان كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدأ فالخبر كون مطلق نحو لولا زيد لاكرمتك فالاكرام
ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدأ وخبره محذوف وجوبا وهو كون مطلق اي لولا زيد موجود وان كان امتناع
الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ فالخبر كون مقيد كما اذا قيل هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد لهلكت
تريد لولا احسان زيد لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد فالخبر كون مقيد بالاحسان وانما حذف الخبر
مع لولا اذا كان كونا مطلقا لانه معلوم بمقتضاها اذ هي دالة على امتناع الوجود والمدلول على وجوده
هو المبتدأ فاذا قيل لولا زيد لاكرمتك لم يشك في ان وجود زيد منع من الاكرام فصح الحذف لتعين المحذوف
وانما وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله فلو كان الخبر كونا مقيدا بمعنى زائد على الوجود وجب ذكره
ان لم يعلم نحو لولا زيد سالمنا ما سلم ومنه الحديث لولا قومك حديثو عهد بكفر لاسست البيت على قواعد
ابرهيم ويجوز الامران ان علم نحو لولا انصار زيد حموه ما سلم فيجوز اثبات حموه الذي هو الخبر وحذفه لفهمه

على امتناع هو عين الوجود

معناه من الكلام ومنه قول المعري يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا فلو قيل لو
لا الغمد لسالا لم يصح وهذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك وقال الجمهور لا
يكون الخبر الا كونا محذوفا مطلقا فاذا اريد الكون المقيد وجب جعله مبتدأ فتقول في لولا زيد سالمنا ما سلم
لولا مسالمة زيد ايانا اي موجودة وكذا في لولا انصار زيد حموه وما ورد بخلافه وقالوا الحديث
مروي بالمعنى ولحنوا المعري قال ابن هشام وليس اللحين بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على ان الاصل
ان يمسكه ثم حذفت ان وارتفع الفعل او يمسكه جملة معترضة وخرجه بعضهم على ان يمسكه حال من الضمير المستكن
في الخبر اي فلولا الغمد موجود في حال كونه يمسكه ورد بنقل الاخفش عن العرب انهم لا يأتون بالحال بعد
الاسم الواقع بعد لولا كما لا يأتون بالخبر وزعم ابن الطراوة ان جواب لولا ابدا هو خبر المبتدأ ويرده انه لا رابط
بينهما تنبيهات الاول اذا ولي لولا مضمر فحقه ان يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وسمع قليلا لولاي
ولولاك ولولاه خلافا للمبرد قال الشلوبين اتفق ائمة البصريين والكوفيين على انهم يقولون ذلك فانكار المبرد هذيان
ثم قال سيبويه والجمهور جارة للضمير مختصة به كما اختصت الكاف وحتى بالظاهر ولا جائز ان
يكون مرفوعا لانها ليست ضمائر رفع ولا منصوبا والا لجاز وصلها بنون الوقاية مع ياء المتكلم كالياء
المتصلة بالحروف ولانه كان حقها ان تجر الاسم مطلقا لاختصاصها به لكن منع من ذلك تشبيهها بما اختص
بالفعل من ادوات الشرط لربط جملة بجملة فارادوا التنبيه على موجب العمل فجروا بها المضمر ولا تتعلق
بشيء وموضع المجرور بها رفع في الابتداء والخبر محذوف وقال الاخفش والكوفيون الضمير مبتدأ ولولا
غير جارة ولكنهم انابوا الضمير المجرور عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت ولا انت كانا وقد بان ان نيابة
ضمير عن ضمير انما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها في استقلالها بالاسماء الظاهرة واذا عطف عليه
اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لانها لا تجر الظاهر الثاني يجوز ان يليها ان الثقيلة او المخففة
منها او الناصبة نحو فلولا انه كان من المسبحين للبث لولا ان من الله علينا لخسف بنا ولولا ان يكون
الناس امة واحدة لجعلنا قال في المغني ويصير صلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوبا او مبتدأ لا خبر له او فاعلا
لثبت محذوفا على الخلاف الثالث يأتي في لو التالي جوابها كجواب لو اما مضارع منفي بلم كقوله ولولاك لم
يعرض لاحسابنا حسن او ماض منفي بما نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من احد ابدا او ماض
مثبت ولم يجئ في القرآن بغير اللام نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته لمسكم فيما افضتم واختلف كلام
ابن عصفور في حذفها منه فمرة قال انه ضرورة خاص بالشعر ومرة قال انه جائز في قليل من الكلام كقوله

والتوبيخ فتختص بالماضي للتحضيض والعرض فتختص بالمضارع ولوما وهلا

لولا الحياء وهاج في الذي عتبكما ببعض ما فيكما اذ عبتما عوري هذا اذا لم يتقدم القسم فان تقدم فلا بد من
اللام كقوله تلك المرءة فوالله لولا الله تخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه وجاء جوابها
مقرونا بقد مع اللام وبدونها كقوله لولا الامير ولولا خوف طاعته لقد شربت دما احلى من العسل وقوله
كانوا ثمانين او زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت اولادي الرابع يجوز حذف جوابها للدليل كما
حذف جواب لو قال تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته وان الله تواب رحيم اي لاخذكم ونحو الديوان المنسوب
الى امير المؤمنين علي ع فلم ادرك الدنيا بها اغتر اهلها ولا كاليقين استوحش الشك صاحبه اما على رسم
العرب كانما امر على قبر امرء مما انا سبه فوالله لولا انني كل ساعة اذا شئت لاقيت امرء مات صاحبه
قال المصنف في الكشكول جواب لولا محذوف تقديره لما خف حزني وقد وقع في شعر الحماسة التصريح بهذا
المحذوف وشتم هذيل وهو تعزى عن خليلي انني اذا شئت لاقيت امرء مات صاحبه قال وشارح
الديوان الفاضل المبيكي جعل لولا في هذا البيت للتحضيض فخبط خبط عشواء والثاني ان تكون للتوبيخ
والتنديم على الشيء فتختص بالدخول على الجملة الفعلية المبدوة بالماضي تقول لولا اكرمت زيدا على معنى
انك تلوم المخاطب على ترك الاكرام وتوبخه وتندمه عليه في الماضي ومثله قوله تع لولا جاؤا عليه باربعة
شهداء فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة ومنه لولا اذ سمعتموه قلتم الا ان الفعل الخ
والاصل لولا قلتم اذ سمعتموه وقد يكون الفعل مضمرا مدلولا عليه بما بعده نحو لولا زيدا اكرمته او بما قبله
كقوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطري لولا الكمي المقنعا اي لولا عددتم قال ابن هشام
وقول النحويين لولا تعدون مردود اذ لم يرد ان يحضهم على ان يعدوا في المستقبل بل المراد توبيخهم على ترك
عده في الماضي وانما قال تعدون على حكاية الحال فان كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن والثالث ان
تكون للتحضيض بمهملة ومعجمتين والعرض بفتح العين واسكان الراء المهملتين والفرق بينهما ان التحضيض
طلب بحث وازعاج والعرض طلب بلين وتادب فتختص بالدخول على الجملة الفعلية المبدوة بالمضارع
ولوما وبلا اي هلا وما والا في التحضيض نحو قوله تع لولا تستغفرون الله اي استغفروه ولا بد ومثله لولا انزل
عليه ملك فانزل ما اول بالمضارع اي ينزل والعرض نحو لولا تنزل عندنا فتصيب خيرا ومثله لولا اخرتني
الى اجل قريب فاخرتني ما اول بالمضارع اي تؤخرني وانما اختصت في ذلك بالفعلية لانها لطلب
الفعل وكذا اذا كانت للتوبيخ في الماضي اذ لا يوبخ على ترك شيء الا وهو مطلوب فيكون للطلب فقط فاشبهت
لام الامر فاختصت بالفعل كما اختصت لام الامر لكونها للطلب فان قيل طلب الفعل بعد مضي وقته

كان ء

مستقبل

لما ترد لربط مضمون جملة بوجود مضمون اخرى نحو لما قمت قمت وهل هي ظرف او حرف خلاف

مستحيل فلا يكون فيها اذا وقع بعدها الماضي دلالة على الطلب فالجواب انها لا تنفك عن افادة معنى
الطلب في الوقت الذي كان فيه الحال وانما اوقع بعدها الماضي تنبيها على ان المطلوب منه ذلك فوته حتى انقضى
وقته فصار كالتوبيخ واللوم على ترك المطلوب وانقضى زمنها المقتضي معاني لولا على هذه الوجوه الثلاثة
انها لا ترد لغيره وقال الهروي انها ترد للاستفهام وحمل عليه قوله تعالى لولا اخرتني الى اجل قريب لولا انزل
عليه ملك ونافية بمنزلة لم وجعل منه فلولا كانت قرية آمنت والجمهور لم يثبتوا ذلك والظاهر انها
في الاولى للعرض وفي الثانية للتحضيض كما تقدم وفي الثالثة للتوبيخ على ترك الايمان قبل مجيئ
العذاب اي فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيئ العذاب فنفعها ذلك وهو
تفسير الاخفش والكسائي والفراء وعلي بن عيسى والنحاس ويؤيده قراءة ابي فهلا ويلزم من هذا المعنى
النفي لان التوبيخ يقتضي عدم الوقوع تنبيه ليس من اقسام لولا الواقعة في نحو قوله الا زعمت اسماء ان
لا احبها فقلت بلى لولا ينازعني شغلي لان هذه كلمتان بمنزلة قولك لو لم والجواب محذوف اي لو لم
ينازعني شغلي وقيل بل هي لا امتناعية والفعل بعدها على اضمار ان المصدرية على حد قولهم وتسمع
بالمعيدي خير من ان تراه قاله في المغني الثانية والعشرون لما ترد على ثلثة اوجه احدها ان تكون لربط
مضمون جملة بوجود مضمون اخرى فتقتضي جملتين نحو قولك لما قمت قمت فافادت لما ربط
قيام المتكلم الذي هو مضمون الجملة الثانية بقيام المخاطب الذي هو مضمون الجملة الاولى ويقال
فيها حرف وجود لوجود ووجوب لوجوب في المعنى قريب المقصد انها تدل على تحقق شيء لتحقق غيره
فهو واجب اي ثابت وواقع اي موجود وهل هي ظرف بمعنى حين وعبارة ابن مالك بمعنى اذ قال ابن
هشام وهو حسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة الى الجملة او حرف ترد لربط ما تم فيه خلاف و
القول بالظرفية مذهب ابن السراج والفارسي وابن جني وجماعة ورد عليهم ابن خروف بجواز لما
اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانها اذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب الواقع في اليوم لا يكون في امس و
اجيب بان هذا مثل ان كنت قلته فقد علمته والشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت اني
كنت قلته وكذا هذا المعنى لما ثبت اليوم اكرامك امس اكرمتك والقول بالحرفية مذهب سيبويه
وقال بعضهم هو الصحيح ورجحوه بامور منها قوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته
وقوله تعالى فلما نجيهم الى البر اذا هم يشركون وما بعدها النافية واذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها
ومنها اجماعهم على زيادة ان بعدها نحو ولما ان جاءت رسلنا لوطا فلما ان جاء البشير ولو كانت ظرفا

والجملة بعدها في موضع خفض بسبب الاضافة فلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بان بينهما فان الاول
خلاف كلام المصنف الجلال انما هو في حقيقة لما في معناها وليس كذلك فانها عند القائل بالظرفية
انما تدل على مجرد الوقت وعند القائل بالحرفية تدل على الارتباط وايضاحه انا اذا قلنا لما جاء زيد جاء عمرو
ولم يقتض هذا اللفظ عند القائل بالظرفية ان وجود الاول سبب لوجود الثاني بل ان الثاني وجد عند
وجود الاول وهل ذلك للتسبب عنه وبطريق الاتفاق لا تعرض في اللفظ لذلك واما القائل بالحرفية فيقول
بالسببية الثاني يختص لما هذه بالماضي لفظا ومعنى ويكون جوابها كذلك آنفا فانحو فلما نجيكم الى البر اعرضتم
وجوز ابن مالك كونه جملة اسمية مقرونة باذا الفجائية او بالفاء نحو فلما احسوا باسنا اذا هم منها يركضون فلما
نجيهم الى البر فمنهم مقتصد وابن عصفور كونه فعلا مضارعا نحو فلما ذهب عن ابرهيم الروع وجاءته البشرى
يجادلنا الثالث قال في المغني من مشكل لما هذه قول الشاعر اقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس و
هاشم فقال ابن فعل انها والجواب سقاؤنا فاعل بفعل محذوف يفسره وهى بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره
قلت بدليل قوله اقول وقوله شم امر من قولك شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله
شمه انتهى قال الدماميني ولا يخفى انه انما يحتاج الى الجواب على راي القائلين بان لما حرف شرط واما بانها ظرف بمعنى
حين فلا يحتاج عندهم الى التقدير بل يجعل متعلقها اقول الملفوظ به ولا حذف اي اقول لعبد الله حين وهى
سقاؤنا انتهى والاولى تفسيرهى هنا بمعنى تخرق وانشق قال في القاموس وهى كوعى ووالى تخرق وانشق واسترخى
رباطه وكان حقها ان يكتب في البيت بالياء لانه فعل ثلاثي من ذوات الياء لكن كتب بالالف لاجل الالغاز وفي
معنى البيت اقول لعبد الله لما سقاؤنا وهى اى ضعف ونحن بهذا الوادي شم اى شم البرق عسى يعقبه المطر وقرينة
هاشم لعبد شمس لعله فهم المراد والثالث ان تكون حرف استثناء بمنزلة الا الاستثنائية في لغة هذيل حكاه
الخليل وسيبويه والكسائي فتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة التشديد
وهي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة وابي جعفر فان نافية ولما بمعنى الا والمعنى والله اعلم ما كل نفس الا عليها حافظ و
قرا ابن مسعود وان منا لما له مقام معلوم اي الا له وتدخل على الماضي لفظا لا معنى نحو نشدتك الله لما فعلت
كذا اي ما اسالك الا فعلك وقد تحذف نحو نشدتك ونحوها فيقال بالله لما فعلت كذا اي سالتك اي
نشدتك بالله الا فعلت قال الشاعر قالت له بالله يا ذا البردين لما غنثت نفسا او اثنين غنثت بالغين
المعجمة وبعد النون ثاء مثلثة من الغنث وهو ان يشرب ثم يتنفس ونحوه ورد لقول الفراء وابي عبيد والجوهري
ان لما بمعنى الا غير معروف في اللغة قال ابو حيان وهي قليلة الدور في لغة كلام العرب فلا ينبغي ان لا يتسع فيها بل يقتصر

على التراكيب التي وقعت في كلامهم وزعم الزجاجي انه يقال لما رأيت من القوم لما اخوك ولما من القوم لما
زيد اي وينبغي ان يتوقف في اجازة هذه التراكيب ونحوها حتى يثبت سماعها او سماع نظائرها من لسان العرب
والثالث ان تكون جازمة للفعل المضارع المجازمة له كما تقدم في الجوازم ويفترقان في خمسة امور احدها ان لما
لا تقترن باداة الشرط لا يقال ان لما تقم ولم تقترن به نحو وان لم تفعل الثاني ان منفي لما يتصل بالحال كقوله فان
كنت ماكولا فكن خير آكل والا فادركني ولما امزق ومنفي لم يحتمل الاتصال والانقطاع كما مر ولامتداد النفي
بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قمت ولم تقم لان معناه وما قمت عقيب قيامي ولا يجوز
قمت ولما تقم لان معناه وما قمت الى الان الثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في
المنفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن الرابع ان منفي لما متوقع ثبوته غالبا الا
ترى ان معنى بل لما يذوقوا عذاب انهم لم يذوقوه الى الان وان ذوقهم له متوقع بخلاف منفي لم كما تقدم
الخامس ان منفي لما جائز الحذف لدليل كقوله فجئت قبورهم بدءا ولما فناديت القبور فلم يجبنه
اي ولما اكن قبل ذلك بدءا اي سيدا ولا يجوز حذف منفي لم الا في الضرورة كما مر وقال ابن هشام علة هذه
الاحكام كلها ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل الثالثة والعشرون ما ترد على وجهين اسمية وحرفية
فالاسمية ترد على خمسة اوجه احدها ان تكون موصولة وقد مر شرحها في باب الموصولات والثاني
ان تكون نكرة وهي نوعان موصوفة وتسمى ناقصة وغير موصوفة وتسمى تامة فالموصوفة اما ان توصف
بمفرد نحو قولهم مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك وقول الشاعر لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن لشيء
بعيد نفعه الدهر ساعيا او بجملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب
شيء تكرهه النفوس فحذف العائد هو الظاهر ويحتمل ان تكون ما كافة ومفعول تكره محذوفا اي شيئا وغير
الموصوفة تقع في ثلاثة ابواب احدها التعجب في نحو ما احسن زيدا عند سيبويه وجمهور البصريين وهو الصحيح
كما مر الثاني في باب نعم وبئس على خلاف فيه قال المرادي في الجنى تلخيص القول فيما بعد نعم وبئس انه ان
جاء بعدها اسم نحو نعما زيد وبئسما تزويج ولا مهر ففيها ثلاثة مذاهب اولها ان ما نكرة موصوفة
نصبت على التمييز والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص قيل وهو مذهب البصريين قلت
ليس هو مذهب جميعهم وثانيها انها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظاهر قول سيبويه ونقل عن المبرد و
ابن السراج والفارسي وهو احد قولي الفراء وثالثها انها ركبت مع الفعل فلا موضع لها من الاعراب و
المرفوع بعدها هو الفاعل وقال به قوم منهم الفراء وان جاء بعدها فعل نحو بئسما اشتروا ونعما صنعت

وصفة لنكرة نحو لامر ما جدع قصير انفه

فعشرة مذاهب اولها ان ما نكرة منصوبة على التميز والفعل صفتها والمخصوص محذوف وثانيها ان ما
نكرة منصوبة على التميز والمخصوص ما اخرى نكرة محذوفة والفعل صفة لها وثالثها ان ما اسم
تام وهي معرفة وهي فاعل نعم والمخصوص محذوف والفعل صفة له ورابعها انها موصولة والفعل
صلتها والمخصوص محذوف وخامسها انها موصولة وهي المخصوص وما اخرى غير محذوفة والاصل
نعم ما ما صنعت وسادسها ان ما تميز والمخصوص ما اخرى موصولة محذوفة والفعل صلة وسابعها
ان ما مصدرية ولا حذف في الكلام وتاويله نعم صنعك كما تقول اظن ان تقوم ولا تقول اظن قيامك
وثامنها ان ما فاعل وهي موصولة تكتفي بها وبصلتها عن المخصوص وتاسعها ان ما كافة لنعم كما كفت
قد فصارت تدخل على الجملة الفعلية وعاشرها ان ما نكرة موصوفة مرفوعة بنعم والمشهور من هذه المذاهب
الثلثة الاول انتهى الثالثة قولهم اذا ارادوا المبالغة في الاخبار عن احد بالاكثار عن فعل كالكتابة
مثلا ان زيدا مما ان يكتب اى انه من امر كتابة اى انه مخلوق من امر ذلك الامر هو الكتابة فما بمعنى شيء وان
وصلتها في موضع خفض بدلا منها والمعنى بمنزلته في خلق الانسان من عجل جعل لكثرة عجلته كانه
خلق منها وزعم السيرافي وابن خروف تبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه انها معرفة تامة بمعنى الشيء
او الامر وان وصلتها مبتدء والظرف خبره والجملة خبر لان قال ابن هشام في المغني ولا يتحصل للكلام
معنى طائل على هذا التقدير والثاني ان تكون صفة لنكرة وتفيد الابهام وتاكيد التنكير وتعريفها
بالابهامية وتتفرع على الابهام التعظيم نحو قولهم لامر ما جدع قصير انفه اى لامر عظيم وقصير هذا هو
ابن سعد صاحب جذيمة قيل فيه هذا المثل لما جدع انفه للحيلة في طلب دم جذيمة من الزباء والقصة
مشهورة والتقسيم كاعطه شيئا ما اى اى شيء كان والتحقير نحو اعطاني شيئا ما اى حقيرا والنوعية
كاضربه ضربا ما اى نوعا من الضرب ويختلف معناها بحسب المقامات وما ذهب اليه المص من ان ما
هذه اسم هو راى قوم من النحويين منهم ابن السيد وابن عصفور واختاره ابن الحاجب وفي المشـ انها زائدة منبهة
على وصف لائق بالمحل فيكون حرفا لا اسما واختاره ابن مالك وابطله ابن عصفور بقلة زيادة ما في
الاوائل والاواخر وبانها لو كانت زائدة في الكلام لم يكن ما يفيد معنى التعظيم ونحوه وذهب ابن مالك
القول بالاسمية بان زيادة ما عوضا عن محذوف ثابت في كلامهم نحو اما انت منطلقا انطلقت وحيثما
تكن اكن فزادوها في الاول عوضا عن كان وفي الثاني عوضا عن الاضافة وليس في كلامهم نكرة موصوفة
بها جامدة جمودها الا وهي مخرفة بمثل الموصوف نحو مررت برجل اى رجل وطعمنا شاة كل شاة فالحكم على

ما المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية حكم بما لا نظير له فوجب اجتنابه والرابع أن تكون شرطية
وهي نوعان زمانية وغير زمانية فالزمانية نحو قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم أي استقيموا
لهم زمان استقامتهم لكم وغير الزمانية نحو قوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه الله ومجيئها للزمان أثبته
الفارسي وأبو البقاء وابن بري وابن مالك واستدل عليه ابن مالك بقوله فما لك يا ابن عبد الله
فينا فما ظلما تخاف ولا افتقارا وقال ابن هشام وليس بقاطع لاحتماله للمصدر أي المفعول المطلق
فالمعنى أي كون تكون فينا طويلا أو قصيرا انتهى وممن لم يثبت الزمانية حمل الآية أيضا على المفعول المطلق
والمعنى أي استقامة استقاموا لكم فاستقيموا لهم والخامس أن تكون استفهامية بمعنى أي شيء ويسأل
بها عن أعيان ما لا يعقل وأجناسه وصفاته وأجناس العقلاء وأنواعهم وصفاتهم نحو ما هي ما لونها وما
تلك بيمينك وما الرحمن ولا يسأل بها عن أعيان أولي العلم خلافا لمن أجازه وأما قول فرعون وما
رب العالمين فإنه قاله جهلا ولهذا أجابه موسى بالصفات قاله في الإتقان ويجب حذف ألفها إذا جرت وإبقاء
الفتحة دليلا عليها سواء كان الجار اسما نحو مجيء مه جئت وهذه الهاء لا ينطق بها وصلا وإنما كتبت
لأجل أنها تجلب عند الوقف وجوبا حيث يكون الجار لما الاستفهامية اسما كما هو مقرر في التصريف
قاله الدماميني في المنهل أو كان الجار حرفا نحو فيم والام وعلام وقال فتلك ولاة السوء قد طال مكثهم
فحتام حتام العناء المطول وربما تبعت الفتحة الألف وهو مختص بالشعر كقوله يا أبا الأسود لم
خلفتني لهموم طارقات وذكر واختلف في علة حذف الألف فقال ابن عقيل وغيره التخفيف لكثرة
الاستعمال وقال جماعة علته الفرق بين الاستفهام والخبر فلهذا حذفت في نحو فيم أنت من ذكراها فناظرة
بم يرجع المرسلون لم تقولون ما لا تفعلون وثبتت في لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم يؤمنون بما
أنزل إليك ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي وإنما لم يعكس لأن ما الموصولة أكثر فأجري التكثير على
الأصل من الإثبات وقال الرضي إن علته أنه لما الاستفهامية صدر الكلام ولم يكن تأخير الجار عنها قدم
عليها وركب معها حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة التصدر
وجعل حذف الألف دليل التركيب لم يحذف آخر من وكم الاستفهاميتين مجرورتين لكونه صحيحا والآخر
أي المجرور مجرى الصحيح في تحمل الحركات انتهى وثبوت الألف في هذه الحالة قليل شاذ كقراءة عكرمة وعيسى
عما يتساءلون وأما قول حسان على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في دمان فضرورة والدمان
كالرماد زنة ومعنى ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه ولهذا رد الزمخشري على من زعم

ان ما في قوله نعم فيما اعوذ بني استفهامية لكنه ناقص هذا حيث جوزه وكونها في بما غفر لي ربي
استفهامية وانما لم تحذف الالف في نحو لماذا فعلت لان الالف هنا صارت حشوا بالتركيب فاشبهت
الموصولة والحرفية ترد على اربعة اوجه احدها ان تكون نافية مشبهة بليس وتعمل عملها في لغة الحجازيين
وقد مضت شروحها في النواسخ والثاني ان تكون مصدرية وتسمى موصولا حرفيا وهي نوعان زمانية
وتسمى ظرفية ووقتية لنيابتها عن ظرف زمان نحو ما دمت حيا اي مدة دوامي حيا فحذف الظرف و
ناب عنه ما وصلتها كما جاء في المصدر الصريح نحو جئتك صلوة العصر واتيتك قدوم الحاج وليس معنى كونها
زمانية انها تدل على الزمان بذاتها الا انها لو كانت كذلك لكانت اسما ولم تكن مصدرية وقد زعم ذلك ابن السكيت
وتبعه ابن الشجري في قوله منا الذي هو ما ان طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب فقال معناه حين طر شاربه
قال ابن هشام وزيدت ان بعدها لشبهها في اللفظ بما النافية كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته ولا اري تقديرها
في البيت نافية لان زيادة ان حينئذ قياسية ولان فيه سلامة من الاخبار بالزمان عن الجثة ومن اثبات معنى و
استعمال لما لم يثبت لها وهما كونها للزمان مجردة وكونها مضافة انتهى تنبيهان الاول تعبير المص بالزمانية احسن
من تعبير غيره بالظرفية لشمولها نحو كلما اضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض اي كل وقت اضاءة
والمخفوض لا يسمى ظرفا نبه عليه في المغني الثاني لا يشارك ما في النيابة عن الزمان ان خلافا لابن جني وحمل عليه
قوله وتالله ما ان شهلة ام واحد باوجد مني ان يهان صغيرها اي وقت ان يهان صغيرها وتبعه على ذلك
الزمخشري وخرج عليه ان اتيه الله الملك الا ان يصدقوا اي وقت ان اتيه الله وحين ان يصدقوا ومعنى التعليل
في البيت والايات ممكن وهو متفق عليه فلا يعدل عنه وغير زمانية نحو عزيز عليه ما عنتم اي عنتكم وضاقت
عليكم الارض بما رحبت اي برحبها وتوصل الاولى في الغالب بفعل ماض اللفظ مثبت كما مر او مضارع منفي
بلم كقوله ولن يلبث الجهال ان يتهضموا اخا العلم ما لم يستعن بجهول ونذر قوله نطوف ما نطوف ثم
ياوي ذوو الاموال منا والعديم ولا يجوز كونها فيه غير زمانية لانه يلزم عليه ان يكون شيء فيما بعدها
مفعولا مطلقا ولم يثبت ذلك وتوصل الثانية بفعل متصرف غير امر والاكثر كونه ماضيا وشذ قوله بما
لستما اهل الخيانة والغدر والاصح وصلها مطلقا بجملة اسمية وفاقا للسيرافي والاعلم وابن خروف وخلافا لابن مالك
كقوله واصل خليلك ما التواصل ممكن فلانت او هو عن قريب راحل وقوله كما وما وكم تشفي من الكلب و
جعل الجمهور ما في هذا كافة قال ابن مالك والحكم عليها بالمصدرية اولى لانها اذا كانت مصدرية كانت هي و
صلتها في موضع جر فلم يخرج شيء عما هو له ثابت بخلاف الحكم بانها كافة وزعم السهيلي ان صلتها لا بد ان يكون

فعلا

فالاخير خاص بل مبهما يحتمل التنويع نحو ما صنعت ولا تقول ما جلست ولا ما تجلس لان الجلوس نوع خاص من الجنس
مبهما فكانك قلت يعجبني الجلوس الذي جلست فيكون اخر الكلام مفسرا لاوله رافعا للابهام فلا معنى حينئذ لها
ورد بقوله تعالى امنوا كما امن الناس وضاقت عليهم الارض بما رحبت وقول الشاعر يسر المرء ما ذهب الليالي و
كان ذهابهن له ذهابا تنبيه القول بحرفية ما هو ما ذهب اليه الجمهور وادعى ابن خروف الاتفاق عليه
وليس كذلك بل ذهب الاخفش وابن السراج الى انها اسم موصول فيفتقر الى ضمير عائد عليها اسوة امثالها من
الموصولات فاذا قلت اعجبني ما صنعت فالتقدير الصنع الذي صنعته ورد عليهما بقوله تعا بما السما اهل
الخيانة والغدر لانه لا يتاتى فيه تقدير ضمير يعود عليها والثاني ان تكون صلة اي زائدة قال السخاوي
من النحاة من قال في حروف الزيادة انها صلة لانها قد توصل بها ما قبلها من الكلام ومنهم من يقول زائدة
ومنهم من يقول لغو ومنهم من يقول توكيد والى بعضهم الا هذا ولم يجز فيها الا ان يقال صلة ولا لغو
لئلا يظن انها دخلت لا لمعنى البتة وقال ابن الحاجب في شرح المفصل حروف الزيادة سميت حروف الصلة
لانها يتوصل بها الى زنة او اعراب لم يكن عند حذفها وقال الاندلسي اكثر ما تقع الصلة في الفاظ الكوفيين
ومعناه انه يتصل به كلامه وليس بركن في الجملة ولا في استقلال المعنى كذا في الاشباه والنظاير وقال صاحب
الغباب تسمى حروف الزيادة الصلة لانها يتوصل بها الى زيادة الفصاحة واستقامة وزن شعر او حسن
سجع او تزيين لفظ وغير ذلك من الفوائد اللفظية وما الزائدة نوعان عوض وغير عوض فالعوض في موضعين
احدهما في قولهم اما انت منطلقا انطلقت والثاني نحو قولهم افعل هذا اما لا فانها عوض عن كان ومحذوف
لرفعها كاسمه وغير العوض تقع بعد الرافع كقولك شتان ما بين زيد وعمرو وقول مهلهل لو بابانين جا بخطبها
رمل ما انف خاطب بدم وبعد الناصب الرافع نحو ليتما زيدا قائم على الاعمال وبعد الجازم نحو واما
ينزغنك وايا ما تدعوا واينما تكونوا وقول الاعشى متى ما تناخي عند باب ابن هاشم تراحي وتلقى من فواضله
ندى وبعد الخافض حرفا كان نحو فبما رحمة عما قليل وقوله ربما ضربة بسيف صيقل بين بصرى وطعنة
نجلاء او اسما كقوله تعالى ايما الاجلين قضيت فلا عدوان علي وقول الشاعر نام الخلي فما احس رقادي و
الهم محتضر لدي وسادي من غير ما سقم ولكن شفني هم اراه قد اصاب فؤادي وقوله ولاسيما يوم بدارة
جلجل اي ولا مثل يوم وقوله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون وقيل الخافض في قول بعضهم ما خلا زيد
وما عدا عمرو بالخفض وهو نادر وبعد اداة الشرط جازمة نحو حتى اذا ما جاؤها شهد عليهم سمعهم وابصارهم
وبين المتبوع وتابعه نحو مثلا ما بعوضة قال الزجاج ما حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين انتهى ويؤيده

وبين الخافض والمخفوض

قرأته ابن مسعود وبعوضة بدل وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا او بدل منه وبعوضة عطف بيان على ما وذكرها
الاعشى مرتين في قوله انا ترينا حفاة لا نعال لنا انا كذلك ما نحفى وننتعل وامية ابن ابي الصلت
ثلث مرات في قوله سلع ما ومثل عشر ما عائل ما وعالت البيقورا وهذا البيت قال عيسى بن عمر لا
ادري ما معناه ولا رايت احدا يعرفه وقال غيره كانوا اذا ارادوا الاستسقاء في سنة الجدب عقدوا
في اذناب البقر وبين عراقيبها السلع بفتحتين والعشر بضمة ففتحة وهما ضربان من الشجر ثم اوقدوا فيها
النار وصعدوا بها الجبال ورفعوا اصواتهم بالدعاء قال اجاعل انت بيقورا مسلعة ذريعة لك بين الله
والمطر ومعنى عالت البيقورا ان السنة اثقلت البقر بما حملتها من السلع والعشر قاله في المغني والرابع ان
تكون كافة ولم يجعلها منه تحاشيا عن الزائدة وان لم يكن معنى لانها كما قال الرضي تاثر نوعا وهو منع
العامل من العمل وتهيئته لدخوله ما لم يكن له ان يدخله وهي ثلاثة انواع احدها الكافة عن عمل الرفع ولا
تتصل الا بثلاثة افعال قل وكثر وطال وعلة ذلك شبههن برب ولا يدخلن الا على الجملة الفعلية
جملة فعلية صرح بفعليتها كقوله قلما يبرح اللبيب الى ما يورث المجد داعيا ومجيبا واما صدد في قوله
واطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم فضرورة وزعم المبرد ان ما زائدة ووصال
فاعل لا مبتدا وزعم بعضهم ان ما مع هذه الافعال مصدرية لا كافة والثانية الكافة عن عمل النصب
والرفع وهي المتصلة بان واخواتها كما مر وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين ان ما مع هذه الاحرف اسم
نكرة مبهم بمنزلة ضمير الشان لما فيها من التفخيم والابهام والجملة التي بعدها في موضع الخبر ومفسرة
لها كالتي بعد ضمير الشان ورد بانها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ كضمير الشان والثالثة
الكافة عن عمل الجر وتتصل باحرف وظروف فالاحرف احدها رب واكثر ما تدخل على الماضي
كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده و
المستقبل مجهول وقد تدخل على المضارع نحو ربما يود وقيل هو مأول بالماضي وقد تدخل على الجملة الاسمية
خلافا للفارسي كقوله ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار والثاني الكاف نحو كن كما
انت وقوله اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه وقوله الم تر ان الفعل
تتبع الغنى كما غامر واللؤم موتلفان وقيل لا تكف الكاف بما وانما في ذلك مصدرية موصولة بالجملة
الاسمية الثالث الباء كقوله فلئن صرت لا تحير جوابا لبما قد ترى وانت خطيب ذكره ابن مالك وان
ما الكافة احدثت مع الباء معنى التقليل كما احدثت في معنى الكاف التعليل في نحو واذكروه كما هداكم قال

ابن هشام

كافة هل حرف استفهام ويفترق عن الهمزة بطلب التصديق وحده وعدم الدخول على العاطف

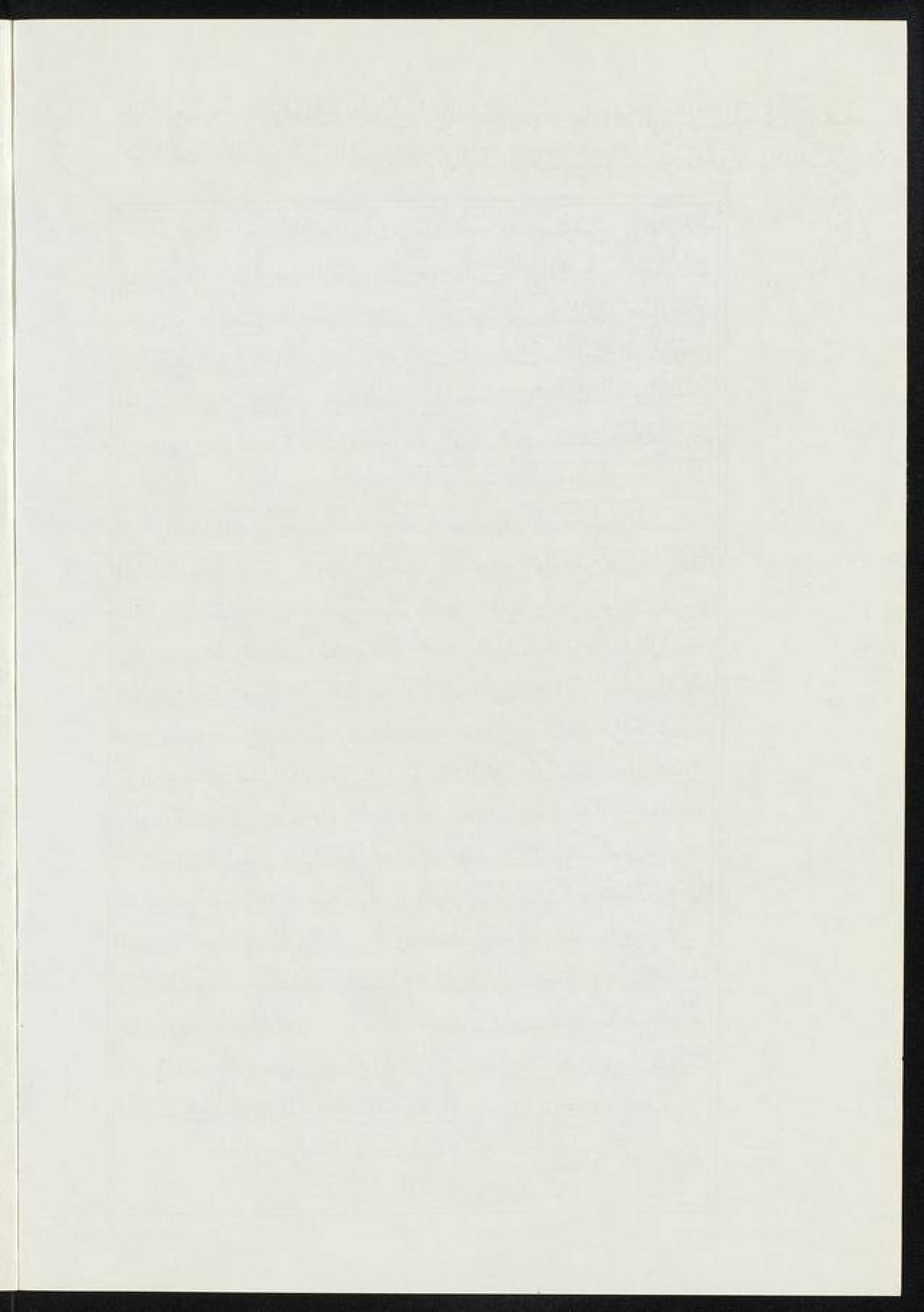
ابن هشام والظاهر ان الباء والكاف للتعليل وان ما معهما مصدرية وقد سلم ان كلا من الباء والكاف تأتي
للتعليل مع عدم ما نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات ويكأنه لا يفلح الكافرون وان
التقدير اعجب لعدم فلاح الكافرين ثم المناسب لمعنى الكثرة في البيت لا التقليل الرابع من كقوله وانا لمما
نضرب الكبش ضربة على رأسه تلقي اللسان من الفم قاله ابن الشجري والظاهر ان ما مصدرية وان المعنى مثلها في
خلق الانسان من عجل واما الظروف فاحدها بعد كقوله اعلاقة ام الوليد بعد ما افنان رأسك كالثغام
المخلس وقيل ما مصدرية قال في المغني وهو الظاهر لان فيه ابقاء بعد على اصلها من الاضافة ولانها لو لم تكن
مضافة لنونت انتهى وما استظهره مبني على القول بجواز كون صلة ما جملة اسمية وهو الصحيح كما نقله الجمهور
على خلافه والثاني بين كقوله بينما نحن بالاراك معا اذ اتى راكب على جمله وقيل في ما هذه غير ذلك
كما مر والثالث والرابع حيث واذ فيتضمنان معنى الشرطية فيجزمان فعلين كما مر في حديقة الافعال
الرابعة والعشرون هل ويقال فيها ال بابدال هائها همزة وهي حرف استفهام موضوع لطلب التصديق و
قيده ابن هشام في المغني بالايجابي قال فلا يكون في التصور ولا للتصديق السلبي وتبعه على ذلك التقي
السبكي في جمع الجوامع وهو كما قال المحلي سهو سرى اليه من ان هل لا تدخل على النفي فلا يقال هل لم يقم
والصواب انها لطلب التصديق مطلقا اي لطلب الحكم هو نفي او اثبات كما قال اهل البيان نعم في جواب هل
قام زيد او لا ويفترق هل عن الهمزة بعشرة اوجه احدها اختصاصها بطلب التصديق وحده دون التصور
والهمزة يطلب بها التصديق والتصور معا كما مر والثاني عدم الدخول على العاطف وانما يقع بعده
نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون وفي الحديث هل ترك لنا عقيل من رباع وقال الآخر وهل انا الا
من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد وقال ليت شعري هل ثم هل آتينهم بخلاف الهمزة
فانها تدخل على العاطف نحو افلم يسيروا افلا تعقلون اثم اذا ما وقع آمنتم به الهمزة وهذا حكم اختصت
به الهمزة دون سائر اخواتها تنبيها على اصالتها وباقي الادوات كهل فلا تدخل على العاطف بل تتأخر عنه
كما هو قياس جميع اجزاء الجملة المعطوفة نحو وكيف تكفرون فاين تذهبون فانى تؤفكون فاي
الفريقين فما لكم في المنافقين فئتين هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالفهم جماعة اولهم الزمخشري
فزعموا ان الهمزة في المواضع المذكورة ونحوها في محلها الاصلي وان العطف على جملة مقدرة
بينها وبين العاطف محافظة على قرار حرف العطف على حاله من غير تقديم ولا تأخير فيقدرون في
افلم يسيروا وفي افلا تعقلون امكثوا افلم يسيروا اتجهلون فلا تعقلون قال ابو حيان وهو تعليل لما

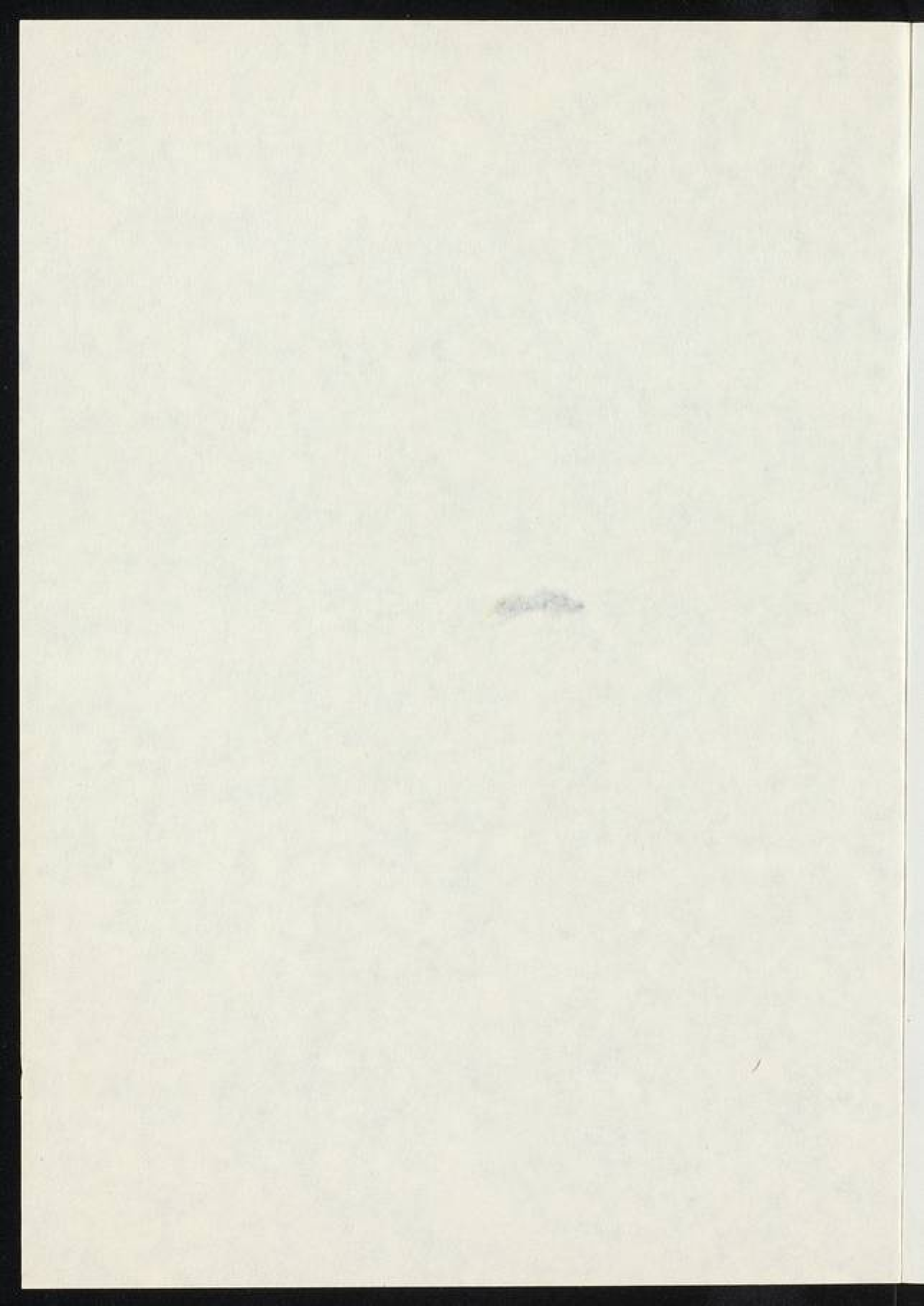
في الشرط واسم بعده فعل والاختصاص بالإيجاب فلا يقال هل لم يقم زيد بخلاف الهمزة نحو ألم نشرح لك صدرك

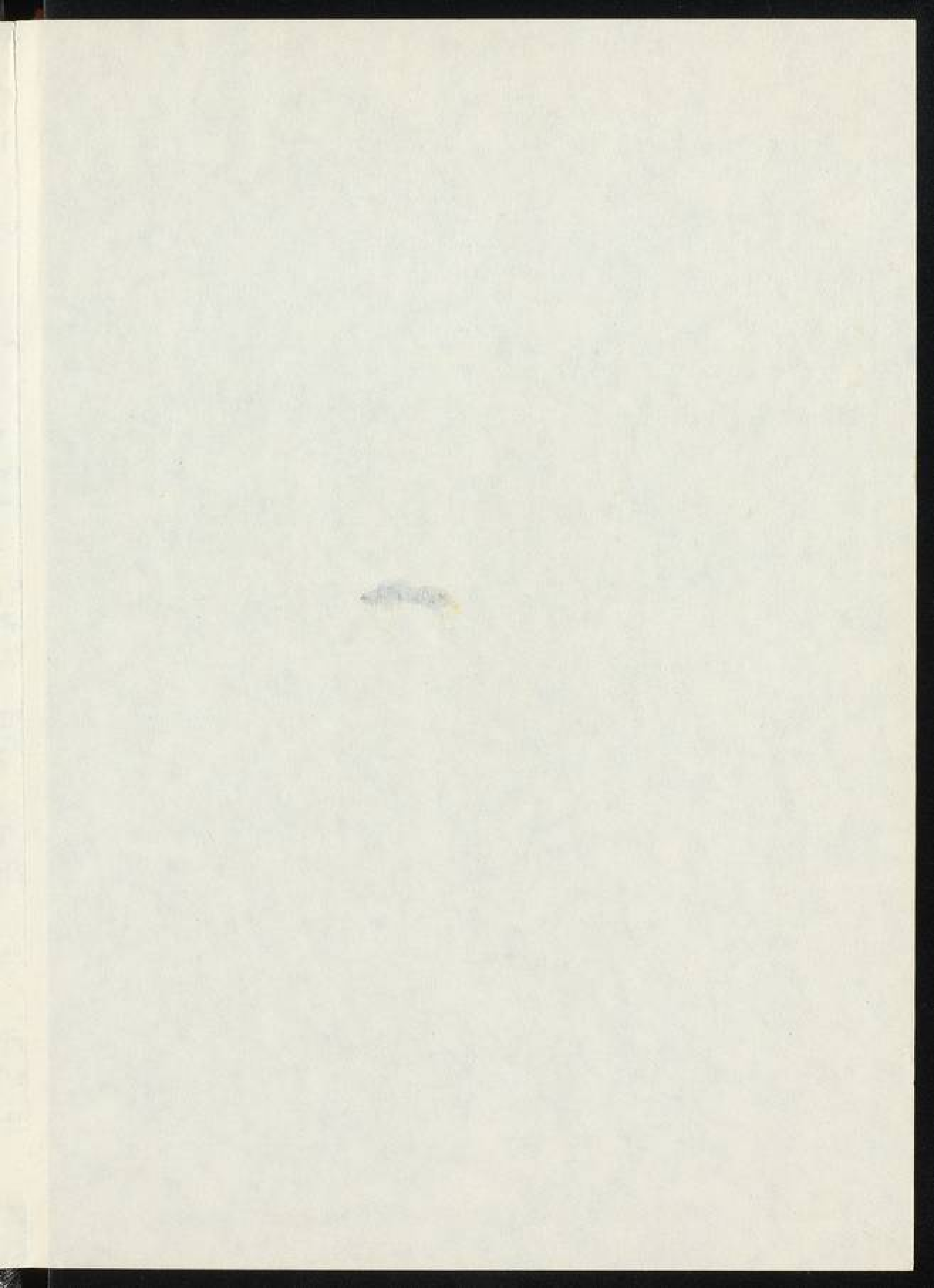
لا دليل عليه من غير حاجة إليه قال ابن هشام بضعفه لما فيه من التكلف وانه غير مطرد والثالث
عدم الدخول على الشرط بخلاف الهمزة بدليل أفإن مت فهم الخالدون والرابع عدم الدخول على اسم
بعده فعل اختيارا ولذلك وجب النصب في نحو هل زيدا ضربته لأن هل إذا كان في حيزها فعل وجب إيلاؤها
إياه فلا يقال هل زيد قام إلا في ضرورة خلافا للكسائي في تجويزه إياه اختيارا قال الشاعر أم هل
كبير بكى لم يقض عبرته قال أبو حيان ويمتنع أن يكون مبتدأ وخبرا بل يجب حمله على إضمار فعل قال الرضي و
غيره وسبب ذلك أن أصل هل أن يكون بمعنى قد فقيل أهل كقوله أهل عرفت الديار بالعزيين وكثر استعمالها
كذلك فخففت الهمزة لكثرة الاستعمال استغنوا بها عنها وإقامة لها مقامها وقد جاءت على الأصل نحو قوله
تعالى هل أتى على الإنسان أي قد أتى وقد مختصة بالفعل فكذلك هل لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام
انحطت رتبتها عن قد في اختصاصها بالفعل فاختصت به فيما إذا كان في حيزها لأنها إذا رأته في حيزها تذكرت
عهودا بالحمى وحنت إلى الإلف المألوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما وإذا لم تره في حيزها تسلت
عنه ذاهلة انتهى بخلاف الهمزة فتدخل على اسم بعده فعل اختيارا بدليل قوله تعالى أبشرا منا واحدا نتبعه
وتقول أزيد قام على الابتداء والخبر والخامس تخصيص المضارع بالاستقبال نحو هل تسافر بخلاف الهمزة
نحو أتظنه قائما وأما قول ابن سيدة في شرح الجمل لا يكون المستفهم عنه إلا مستقبلا فسهو قال تعالى
فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا والسادس عدم الدخول على إن بخلاف الهمزة بدليل قوله تعالى أإنك لأنت
يوسف والسابع وقوعها بعد أم قال تعالى هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور والثامن
إرادة النفي بها في الاستفهام ولذلك دخلت على الخبر بعدها إلا نحو هل جزاء الإحسان إلا الإحسان والباء في
قوله ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم بخلاف الهمزة والتاسع أنها تكون بمعنى قد وذلك مع الفعل وبه فسر
جماعة منهم ابن عباس والكسائي والفراء والمبرد قوله تعالى هل أتى على الإنسان حين من الدهر وأنكره قوم
منهم أبو حيان قال ولم يقم على ذلك دليل واضح والعاشر الاختصاص بالإيجاب فلا تدخل على نفي لا يقال
هل لم يقم زيد بل هل قام زيد بخلاف الهمزة فإنها تدخل على الإيجاب نحو أشهدوا خلقهم والنفي نحو قوله تعالى
ألم نشرح لك صدرك ألن يكفيكم والهمزة في ذلك للإنكار الإبطالي وهي التي تقتضي أن ما بعدها غير
واقع ومن ثم لزم ثبوته هنا لأن نفي النفي إثبات والمعنى شرحنا وكفاكم الله والله سبحانه وتعالى أعلم وهنا
انتهى غرض المصنف من هذا التصنيف لتأليف ونهايته انتهى غرضنا أيضا من الشرح وقد جاء بحمد الله سبحانه
شرحا حافلا وبإبراز مخبآت المعاني والفوائد كافلا وأتم الجهد في تحقيق مسائله وتحرير براهينه ودلائله

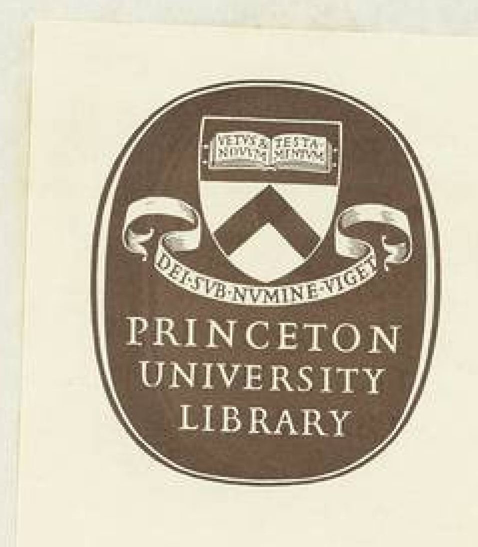
اللهم اشرح صدورنا بانوار المعارف ونور قلوبنا بحقائق اللطائف واجعل ما اوردناه في هذه الاوراق خالصا لوجهك الكريم وتقبله
منا انك انت السميع العليم فانا نتوسل اليك بحبيبك محمد سيد المرسلين وآله المعصومين صلواتك عليهم اجمعين والحمد لله رب العالمين

ناسبا كل قول الى قائله وعازيا كل نقل الى ناقله غير غامط ولا جاحد فضل احد فبخس المرء من غمط وجحد قد
قيل من بركة العلم وشكره عزوه الى قائله واثبات ذكره وسلكت فيه النهج الذي يرتضيه الفضلاء وان
سخطه الجهلاء واتيت به على الوجه الذي يقصده الماهرون وان انحرف عنه القاصرون غير مبال باعراض
الفاسدين ولا عابئ بانكار المعاندين والمسئول ممن كرمت شيمته وغلت في سوق الانصاف قيمته ان يغتفر ما
عثر عليه من الهفوات ويستر ما يراه فيه من خلل وان يمن باصلاح الفساد وترويج الكساد واجره على من لا يضيع
لديه عمل ولا يخيب فيه امل لا اله غيره ولا ارجو الا خيره وقد ختم المصنف كتابه بهذا الدعاء فوقعت دعوته
موقع الاجابة وقرنت سهامه المسددة بالاصابة فقال اللهم اشرح صدورنا بانوار المعارف ونور قلوبنا
بحقائق اللطائف واجعل ما اوردناه في هذه الاوراق خالصا لوجهك الكريم وتقبله منا انك انت السميع
العليم فانا نتوسل اليك بحبيبك محمد سيد المرسلين وآله المعصومين صلواتك عليهم اجمعين والحمد لله رب
العالمين قال المصنف وكان الفراغ من تسويد الاصل ضحوة يوم الاثنين سابع شهر شوال سنة خمس وسبعين
وتسع مائة ومن محاسن الاتفاقات ان سابع شهر شوال هو تاريخ الاتمام وقد نظمه رحمه الله فقال سابع شهر
شوال جنيناه داكامه وسابع شهر شوال غدا تاريخ اتمامه والحمد لله على آلائه والصلوة على خير الانام
محمد وآله عليهم افضل الصلوة والسلم قال الشارح عفا الله تعالى عنه بمنه وكان الفراغ من تبييض هذا الشرح
المبارك مع تشويش البال وكثرة الهم والبلبال لكونه في زمان وبلاد قد كسدت فيها سوق الفضل و
طلابه وقامت دولة الجهل واحزابه فلم يعرف من العلم الا اسمه لم يبق منه اثره ولولا ان خشيت المبالغة
قلت الا رسمه صبيحة يوم الاثنين لثلاث عشرة خلون من جمادى الاخرى احد شهور سنة تسع وتسعين والف
احسن الله ختامها واكمل على احسن فتوح نظامها وذلك بالديار الهندية وانا اسأل الله جل جلاله من فضله
انعامه ان يتم النعمة بقبوله كما من باتمامه وان يجعله خالصا لوجهه عز وجل ورضوانه وان ينفع به طالبيه
بكرمه واحسانه وكتب مؤلفه الفقير الى ربه الغني علي صدر الدين المدني بن احمد نظام الدين الحسيني الحسني عفا
الله عنهما وبلغهما امنيتهما والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
ما ذر شارق ولمع بارق آمين   وقد تم على يد اقل العباد محمد هاشم بن الحسين المرحوم وطبع في دار طباعة
اشرف الحاج والمعتمرين وعمدة الطباعين حاجي ابرهيم آقاي التبريزي وقد بلغ قبالا كاملا بلغا
بامعان نظر شيخنا الاعظم وقبلتنا الاكرم جناب الفاضل الميرزا تقي
سلمهما الله تعالى في شهر جمادى الاولى سنة ١٣٠٥








VETUS & NOVUM TESTAMENTUM
DEI SUB NUMINE VIGET
PRINCETON
UNIVERSITY
LIBRARY

